

الفلك المشحون

من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

الملقب بـ

بحيرة السيحون لفرائد الجوهر المكنون

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الأول



دار المنهاج   دار طوق النجاة

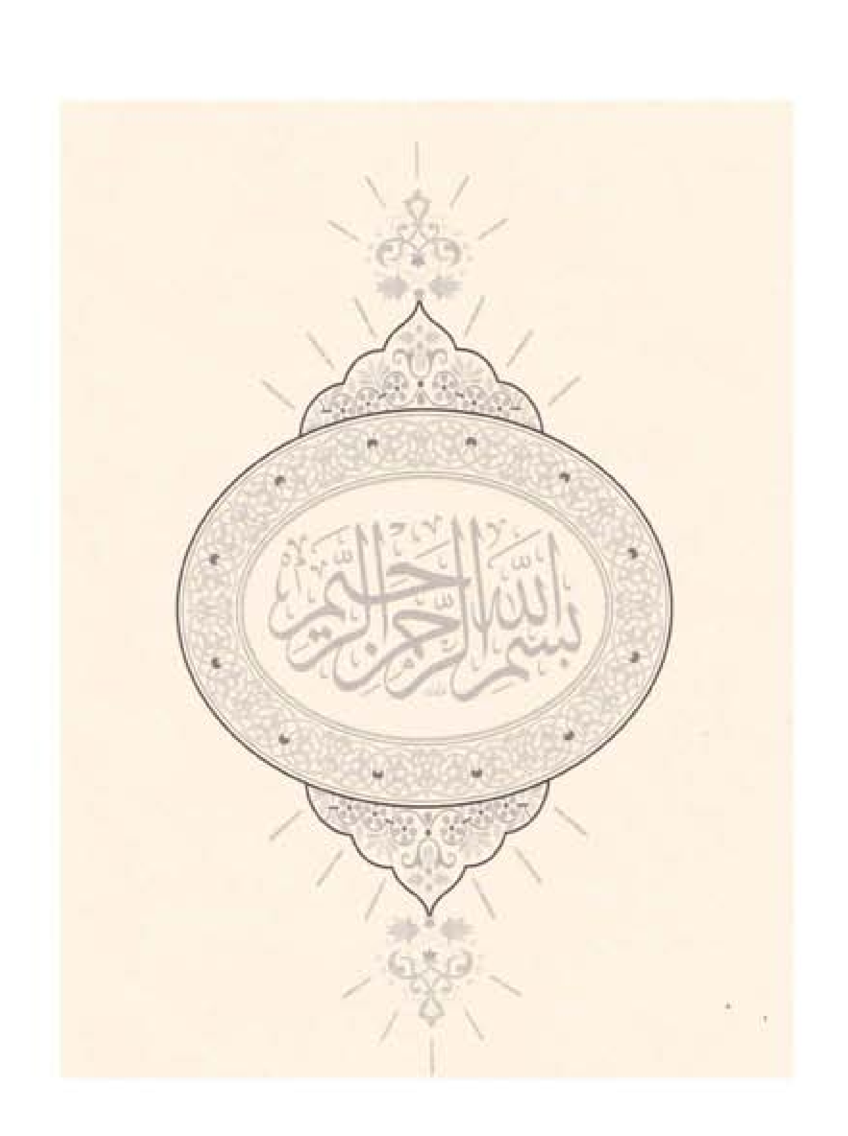
الفلك المشحون

من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

(١)


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


بسم الله الرحمن الرحيم

الفلك المشحون

من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

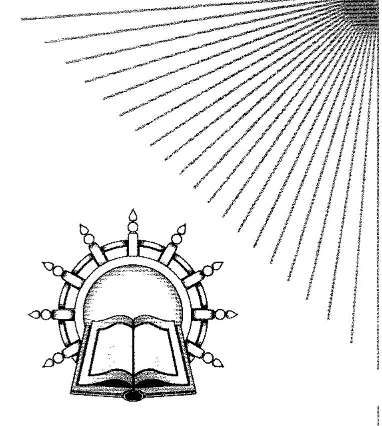
الملقب بـ

بحيرة السيحون لفرائد الجوهر المكنون

جمع وتأليف
العلامة المحدث المحقق
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الأول

دار المنهاج
دار طوق النجاة





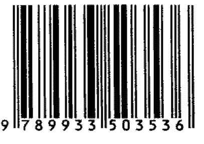
لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت





المملكة العربية السعودية ـ جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإصدار الأول ـ الطبعة الثانية
١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م



الرقم المعياري الدولي
ISBN: 978 - 9933 - 503 - 53 - 6

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربيّة السّعوديّة

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة
هاتف 6570628 . 6510421

جدة

مكتبة الشنقيطي
هاتف 0126893638 . 0504395716

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي
هاتف 5570506 . 5273037

المدينة المنورة

دار البدوي
هاتف 0503000240

المدينة المنورة

مكتبة الزمان
هاتف 8366666 . فاكس 8383226

الرياض

مكتبة جرير
وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها
هاتف 4626000 . فاكس 4656363

الرياض

مكتبة العبيكان
وجميع فروعها داخل المملكة
هاتف 4654424 . فاكس 2011913

الرياض

دار التدمرية
هاتف 4924706 . فاكس 4937130

الدمام

مكتبة المتنبي
هاتف 8344946 . فاكس 8432794

الطائف

مكتبة أم هاني
هاتف 7320809

صبيا

روائع ودرر
هاتف 0534361354 ـ جوال 0502444752

الموزّعون المعتمدون خارج المملكة العربيّة السّعوديّة

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت

هاتف 417130 . فاكس 418130

جمهورية مصر العربية

دار السلام ـ القاهرة

هاتف 22741578 ـ فاكس 22741750

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس ـ عمّان

هاتف 4653390 . فاكس 4653380

الجمهورية العربية السورية

دار السنابل ـ دمشق

هاتف 0988156620 ـ فاكس 2237960

الإمارات العربية المتحدة

حروف للنشر والتوزيع ـ أبو ظبي

هاتف 5593007 ـ فاكس 5593027

مكتبة الإمام البخاري ـ دبي

هاتف 2977766 ـ فاكس 2975556

دولة الكويت

مكتبة دار البيان ـ حَوَلِّي

تلفاكس 22616490 ـ جوال 99521001

دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حَوَلِّي

هاتف 22658180 . فاكس 22658180

المملكة المغربية

دار الأمان ـ الرباط

هاتف 0537723276 ـ فاكس 0537200055

الدار العالمية ـ الدار البيضاء

هاتف 052282882 ـ فاكس 052283354

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق ـ المنامة

هاتف 17272204 . فاكس 17256936

مكتبة الريان ـ المنامة

هاتف: 0097339247759

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم ـ بيروت

هاتف 785107 ـ فاكس 786230

مكتبة التمام ـ بيروت

هاتف 01707039 ـ جوال 03662783

جمهورية العراق

مكتبة دار الميثاق ـ الموصل

هاتف 7704116177 . فاكس 7481732016

دولة قطر

مكتبة الثقافة ـ الدوحة

هاتف 44421132 ـ فاكس 44421131

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر ـ مقديشو

هاتف 002525911310

جمهورية الجزائر

دار المشرق والمغرب ـ الجزائر

هاتف 0780380501 ـ 0559380141

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية - سوروبايا
هاتف 0062313522971
جوال 00623160222020

جمهورية تشاد

مكتبة الشيخ التيجاني - أنجامينا
هاتف 0023599978036

جمهورية داغستان

مكتبة دار الرسالة - محج قلعة
هاتف 0079285708188

مكتبة نور الإسلام - محج قلعة
هاتف 0079882124001
هاتف 0079887730306

ماليزيا

مكتبة توء كنالي - كوالا لمبور
هاتف 00601115726830

بنغلادش

مكتبة الحسن - دكا
هاتف 008801675399119

باكستان

مكتبة المدينة العربية - كراتشي
جوال 00923102864568

مكتبة المدينة العربية - لاهور
جوال 00923218188780

الهند

مكتبة الشباب العلمية - لكنهو
هاتف 00919198621671

مكتبة المدينة العربية - مومباي
جوال 00917400262692

جمهورية جنوب أفريقيا

دار الإمام البخاري - بينوني
هاتف 0027114210824

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إستانبول
هاتف02126381633 ـ فاكس02126381700

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا - باريس
هاتف0148052928 ـ فاكس0148052997

إنكلترا

دار مكة العالمية - برمنجهام
هاتف01217739309 ـ جوال07533177345
فاكس01217723600

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتبة الإمام الشافعي - جورجيا
هاتف 0017036723653

أستراليا

المكتبة الإسلامية
هاتف 0061297584040



فيرجن وفروعها في العالم العربي

جميع إصداراتنا متوافرة على



موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب

www.nwf.com



موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية

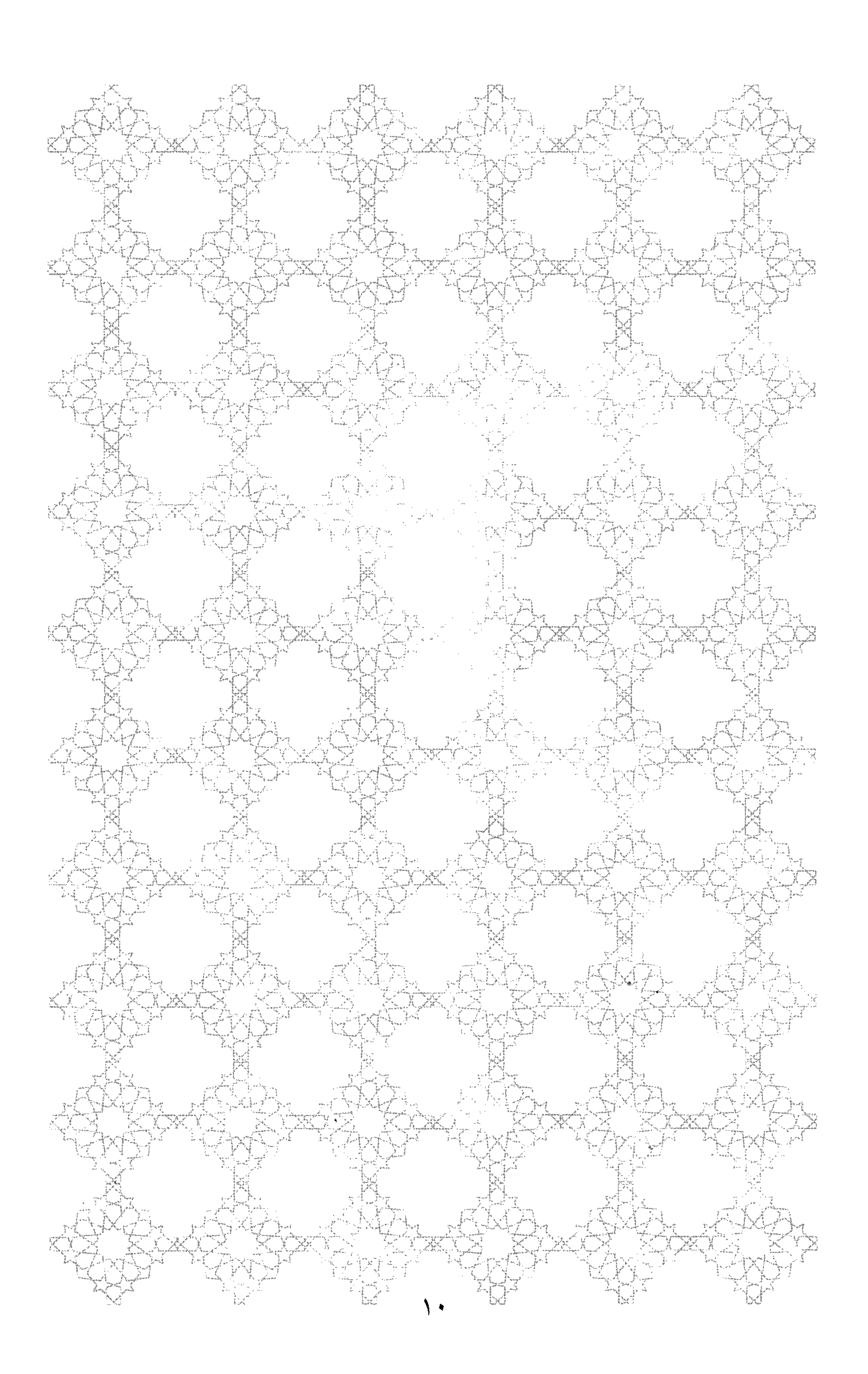
www.furat.com

أســـأل ربـــي صـــلاح قلبـــي　　فـــإنـــه يملـــك القلـــوبـــا
وأطلـــب الستـــر مـــن لـــدنـــه　　فـــإنـــه يستـــر العيـــوبـــا
وينعـــش العـــاثـــريـــن نعشـــاً　　ويغفـــر الحـــوب والـــذنـــوبـــا
ظلمـــت نفســـي فليـــت شعـــري　　هـــل قـــدر الله أن أتـــوبـــا

أنعش الله العاثر إذا أقاله ونهضه

أخا العلم لا تعجل بعيب مصنف　　ولـم تتيقـن زلـةً منـه تعـرف
فكـم أفسـد الـراوي كـلامـاً بعقلـه　　وكم حرَّف المنقولَ قوم وصحفوا
وكم ناسخ أضحىٰ لمعنىً مغيراً　　وجـاء بشـيء لـم يـرده المصنـف

(تاريخ البداية / ٢٠/ ١٢/ ١٤٣١هـ)



ترجمة الإمام الأخضري

صاحب هٰذه المنظومة المسماة بـ« الجوهر المكنون في صدف الثلاثة فنون »

رحمه الله تعالىٰ

(٩١٨ـ ٩٨٣هـ)

ـ **كنيته واسمه ونسبته** : هو أبو زيد عبد الرحمٰن بن محمد الصغير أبي عبد الله بن عامر الجزائري الأخضري ، **قيل** : إنه نسبة إلىٰ جدة له ، من بطن خضيرة ، **وقيل** : نسبة إلىٰ فرع من قبيلة رباح ، يقال له : أخضر أو الأخضر ، **وقيل** : نسبة إلى الجبل الأخضر ، **وقيل** : غير ذلك ، ولعل أقرب الأقوال إنه نسبة إلى الجبل الأخضر .

ـ **ولادته** : سنة تسع مئة وثماني عشرة (٩١٨هـ) ، وسنة ألف وخمس مئة واثنتي عشرة (١٥١٢م) .

ـ **وفاته** : سنة تسع مئة وثلاث وثمانين (٩٨٣هـ) ، وسنة ألف وخمس مئة وخمس وسبعين (١٥٧٥م) .

ـ **بلدته** : هو من بلدة (بسكرة) بمنطقة الزاب ، وهناك زاويته ، وقبره بـ : (نطيوس) .

ـ **فضله** : هو العلامة الجليل ، المتفنن في العلوم ، ينتمي إلىٰ أسرة مشهورة بالعلم والصلاح ، من نسل العباس بن مرداس ، الصحابي المشهور السلمي رضي الله تعالىٰ عنه ، كما قاله في « شرحه على السلم » عند قوله : (الأخضري عابد الرحمٰن) ، وله تآليف عديدة تشهد بتنوع ثقافته ، وتمكنه في المعارف المختلفة .

ـ **مؤلفاته منها** :

١ـ **منظومة في السلوك** ، تشبه المباحث الأصلية .

٢ـ **الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع** ، وهي المنظومة المشروحة لنا في هٰذا الكتاب .

٣ـ **شرح الجوهر المكنون** ، وقد وصل إلىٰ سوس في القرن الهجري الثالث عشر المسمىٰ روضة الأفنان (ص ١٨٩) .

٤ـ **الدرة البيضاء** ، وهي منظومة في الفرائض والحساب .

٥ـ **شرحها** .

٦ـ **السراج** ، وهو منظومة في علم الفلك .

٧ـ **شرحه** .

٨ ـ **مقدمة في الفقه المالكي** ، تسمىٰ : مختصر الأخضري ، وقد **شرحها** أبو محمد عبد اللطيف بن المسبخ المرداسي (ت : ٩٨٠هـ) وسمىٰ شرحه : « عمدة البيان في فروض الأعيان » وهو مطبوع متداول .

٩ـ **السلم المنورق في علم المنطق** ، نظمه وهو ابن إحدىٰ وعشرين سنة ، عام (٩٤١هـ) .

١٠ـ **شرحه** عليه .

ـ **نشأته** : وقد نشأ الأخضري في بيت علم وفقه وصلاح ، فقد كان كل من جده وأبيه وأخيه الأكبر من المشتغلين بالعلم ، بل من أسرة علمية توارث أفرادها العلم قروناً ، وكان لهـٰذه البيئة أكبر الأثر عليه ، كما هو واضح من سيرته ، واهتماماته العلمية ، وجهوده الإصلاحية .

وكما طلب الأخضري العلم علىٰ يد والده وأخيه ، فقد رحل فيما يبدو في طلب العلم إلىٰ بعض المناطق المجاورة كقسنطينة وليشانة ، إذ إنه قد أخذ العلم عن بعض أهل العلم فيها .

ـ **ومشايخه عديدة منهم** :

١ـ جده محمد بن عامر الأخضري ، ولم أصل إلىٰ معلومات عنه ، سوىٰ أن له جمعاً لبعض الفتاوى الفقهية .

٢ـ والده محمد الصغير ، ومن المعلومات القليلة التي وصلت عنه أنه كان رجلاً مصلحاً ، حارب بدع الصوفية بكتاب ألفه .

٣ـ أخوه الشقيق أحمد الأخضري ، ومن المعلومات التي وصلت عنه أنه كان فقيهاً ورعاً زاهداً ، وأنه اشتغل بالتدريس عن التأليف .

٤ـ الشيخ محمد بن علي الحزوبي المتوفىٰ (٩٦٣هـ) ، وهو عالم مشهور ، وأغلب مؤلفاته كانت مركزة على الأوراد والأذكار .

٥ـ الشيخ عمر الوزان المتوفىٰ سنة (٩٦٠هـ) ، وهو من علماء قسنطينة البارزين في القرن العاشر الهجري .

٦ـ الشيخ عبد الرحمـٰن بلقرون ، وهو رجل صالح من العلماء الزاهدين في قرية ليشانة ، وهي قرية صغيرة قريبة من بنطيوس .

تلاميذه عديدة ، فمنهم :

١ـ الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن أحمد بن مسلم الفارسي ، له بعض الجهود المتعلقة بمؤلفات الأخضري وقصائده .

٢ـ الشيخ عبد الكريم الفكون المتوفىٰ سنة (٩٨٨هـ) والفكون من العوائل العريقة في العلم ، والتي تأثرت بالأخضري في طريق محاربة البدع .

٣ـ طالب من بلدة تفلفل ، كان ينسخ كتب الأخضري ، وقد وصفه الأخضري نفسه بأنه من خاصة إخوانه وأحبته في الله تعالىٰ .

٤ـ الشيخ إبراهيم قدورة ، والد سعيد قدورة ، وعائلة قدورة من العوائل الشهيرة بدورها العلمي والسياسي ، والله أعلم . انتهىٰ باختصار ما نقلناه عن كتب القوم .

* * *



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهٰذه ترجمة للعلامة الشيخ **محمد الأمين بن عبد الله الهرري** ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين ، الأُرمي نسباً ، العلوي قبيلة [1] ، الأثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

نشأته

تربَّىٰ بيدِ والده وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوقي ،

---

(١) **الأرمي** : نسبة إلىٰ شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥ ٪ ، **والعلويُّ** : نسبة إلىٰ عليّ بن قَلْعو بن هُنْبَنَّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً ؛ كـ « مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع كتاب « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد ابن رسلان » ألفية في فقه الشافعية .

وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي [١] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ « شرح جلال الدين المحلي علىٰ منهاج النووي » ، ثم بعدما وصل إلىٰ (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو ؛ كـ « متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة ؛ كـ « شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض ، والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » ، و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع

---

(١) **الأديلي** ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أَدَّيْلَ من أعمال دِرْدوا .

وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يُدرِّس هٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو ؛ كـ « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » للفاكهي ، و« مغني اللبيب » لابن هشام ، و« الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذٰلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة (يسٓ) .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته ؛ كـ « حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[2] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه ؛ كـ « شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلىٰ (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذٰلك من كتب الفرائض ؛ كـ « حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ وهو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[3] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرئ الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم

---

(١) المَاجَتِيِّ : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلّو .
(٢) الورقي : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .
(٣) المُجِّي : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نَولَىٰ .

الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذٰلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[1] ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة ؛ كـ « شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه ؛ كـ « شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية ؛ كـ « بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرَّاف والطرائف » و« إضاءة الدُّجُنَّة » ـ منظومة في كتب الأشاعرة ـ وغير ذٰلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب أو أزيد إلىٰ ألف طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت ألا تحصىٰ :

* **فمن التوحيد :**

١ ـ التعليق المفيد علىٰ تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد .

---

(١) **القرسي** : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

٢ ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

٣ ـ التقريرات علىٰ نور الظلام شرح عقيدة العوام .

٤ ـ هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

* **ومن التفسير :**

٥ ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن (جمع فيه تسعة فنون ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٣٣) مجلداً .**

* **ومن الحديث :**

٦ ـ النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .

٧ ـ شرح صحيح مسلم (الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .**

٨ ـ مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلىٰ درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ، ويحوي :

ـ المقاصد الوفية والمطالب السنيَّة في معرفة ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الرباعية .

ـ الجُهَيرية في جمع ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الثمينية .

ـ البويطية في جمع ما نزل نزولاً مطلقاً من الأسانيد التسيعية لـ « صحيح مسلم » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٩ ـ رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .

١٠ ـ شرح سنن ابن ماجه (مرشد ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه) **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .**

١١ ـ التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

١٢ ـ التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

* **ومن المصطلح :**

١٣ ـ خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٤ ـ جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لجلال الدين السيوطي .

١٥ ـ الثمرات الجنية من قطاف متن البيقونية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٦ ـ مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِيد من أسانيدِ كل الفنون ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٧ ـ هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

* **ومن الأصول :**

١٨ ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

* **ومن الفقه :**

١٩ ـ الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٢٠ ـ أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٢١ ـ التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد ابن رسلان .

٢٢ ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ « بافضل » .

٢٣ ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمىٰ بـ « التبصير على المختصر الصغير » .

٢٤ ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٢٥ ـ التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

٢٦ ـ التقديرات علىٰ جميع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

٢٧ ـ سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

٢٨ ـ التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

* **ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :**

٢٩ ـ نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

٣٠ ـ البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

٣١ ـ التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

٣٢ ـ المقاصد السنية على القصائد البرعية .

* **ومن النحو :**

٣٣ ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي ، وقد طبع مع كتاب « لبُّ اللباب في خلاصة معاني ملحة الإعراب » ، **وهو كتابنا هٰذا** .

٣٤ ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٣٥ ـ لبُّ اللباب في خلاصة معاني ملحة الإعراب ، وقد طبع معه « رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي » وهو من أوائل مؤلفاته في سنة (١٣٦٥ هـ) ، **وهو كتابنا هٰذا** .

٣٦ ـ هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

٣٧ ـ الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٣٨ ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٣٩ ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٤٠ ـ التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

٤١ ـ المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٢ ـ التتمة القيمة على المتممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٣ ـ هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٤ ـ التقريرات علىٰ حاشية الخضري على الألفية .

٤٥ ـ الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

٤٦ ـ منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ وبل الصدىٰ .

٤٧ ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٨ ـ التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

٤٩ ـ روضة الصبيان وحوضة الفرسان في إعراب شرح أحمد زيني دحلان علىٰ متن الآجرومية .

* **ومن الصرف :**

٥٠ ـ مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥١ ـ محنك الأطفال من معاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

* **ومن البلاغة :**

٥٢ ـ الفلك المشحون على الجوهر المكنون ، وقد فرغ منه في أوائل سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٣ ـ الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

٥٤ ـ التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة .

٥٥ ـ التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

٥٦ ـ التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .

* **ومن العروض :**

٥٧ ـ المقاصد الجلية على القصيدة الخزرجية ، وكتب في سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٨ ـ الفتوحات الربانية علىٰ منظومة الخزرجية في العروض ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٩ ـ التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

٦٠ ـ التبيان علىٰ منظومة الصبان في العروض .

* **ومن المنطق :**

٦١ ـ الكوكب المشرق على السلم المنورق ، وقد فرغ من تأليفه في سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٦٢ ـ التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

٦٣ ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

٦٤ ـ التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .

هجرته

هجرته من الحبشة إلىٰ هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين   من بعد ألف وثلاثِ مِئِينَ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة

الإسلامية الأروميَّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعدما دخل هٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

ولقد أجزتُ لِحامل هٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذٰلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل :

(....)

وعلىٰ هٰذا جرى التوقيع من المجيز والختم منه



منظومة

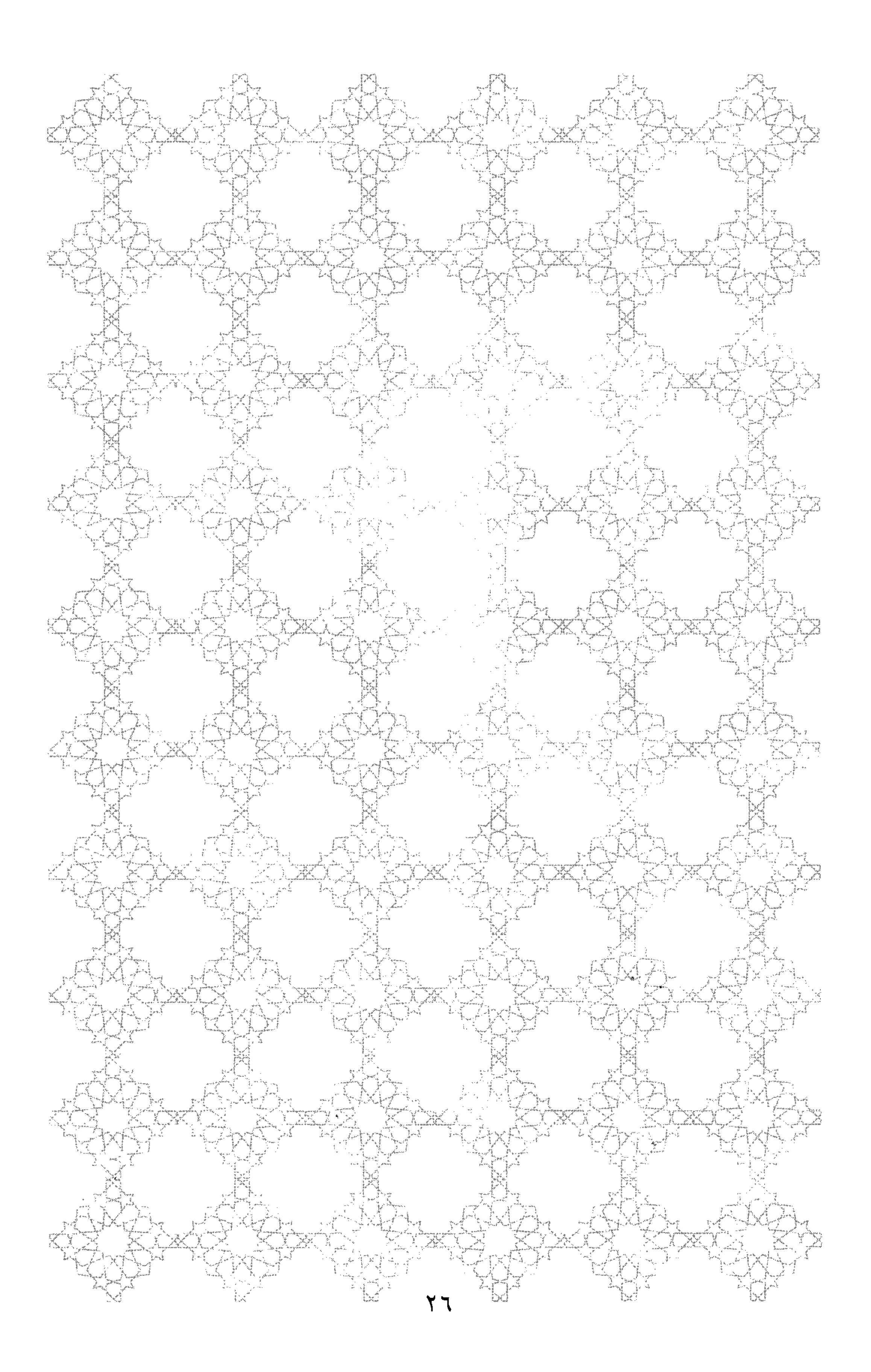
الجوهر المكنون

في صدف الثلاثة الفنون

في المعاني والبيان والبديع

للعلامة عبد الرحمن الأخضري

رحمه الله تعالى



بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلْحَمْـــدُ للهِ ٱلْبَـــدِيــعِ ٱلْهَــادِي إِلَـــىٰ بَيَـــانِ مَهْيَـــعِ ٱلــرَّشَــادِ

أَمَـــدَّ أَرْبَـــابَ ٱلنُّهَـــىٰ وَرَسَمَـــا شَمْسَ ٱلْبَيَـانِ فِـي صُدُورِ ٱلْعُلَمَا

فَـــأَبْصَـــرُوا مُعْجِـــزَةَ ٱلْقُـــرْآنِ وَاضِحَـــةً بِسَـــاطِــعِ ٱلْبُـرْهَـــانِ

وَشَـــاهَـــدُوا مَطَـــالِـــعَ ٱلأَنْـــوَارِ وَمَـــا ٱحْتَـوَتْ عَلَيْـهِ مِـنْ أَسْـرَارِ

فَنَـزَّهُـوا ٱلْقُلُـوبَ فِـي رِيَـاضِـهِ وَأَوْرَدُوا ٱلْفِكْـرَ عَلَـىٰ حِيَـاضِـهِ

ثُـــمَّ صَـــلاَةُ ٱللهِ مَـــا تَـــرَنَّمَـــا حَادٍ يَسُوقُ ٱلْعِيسَ فِي أَرْضِ ٱلْحِمَىٰ

عَلَـــىٰ نَبِيِّنَـــا ٱلْحَبِيـــبِ ٱلْهَـــادِي أَجَـــلِّ كُـــلِّ نَـــاطِـــقٍ بِـــٱلضَّـــادِ

مُحَمَّـــدٍ سَيِّـــدِ خَلْـــقِ ٱللهِ ٱلْعَـــرَبِـــيِّ ٱلطَّـــاهِـــرِ ٱلأَوَّاهِ

ثُـمَّ عَلَـىٰ صَـاحِبِـهِ ٱلصِّـدِّيـقِ حَبِيبِـــهِ وَعُمَـــرَ ٱلْفَـــارُوقِ

ثُـمَّ أَبِـي عَمْـرٍو إِمَـامِ ٱلْعَـابِـدِيـنْ وَسَطْـوَةِ ٱللهِ إِمَـامِ ٱلـزَّاهِـدِيـنْ

ثُـــمَّ عَلَـــىٰ بَقِيَّـــةِ ٱلصَّحَـــابَـــهْ ذَوِي ٱلتُّقَـــىٰ وَٱلْفَضْـــلِ وَٱلإِنَـــابَـــهْ

وَٱلْمَجْـدِ وَٱلْفُـرْصَـةِ وَٱلْبَـرَاعَـهْ وَٱلْحَـزْمِ وَٱلنَّجْـدَةِ وَٱلشَّجَـاعَـهْ

مَـا عَكَـفَ ٱلْقَلْـبُ عَلَـى ٱلْقُـرْآنِ مُـــرْتَقِيَـــاً لِحَضْـــرَةِ ٱلْعِـــرْفَـــانِ

هَـــٰـــذَا وَإِنَّ دُرَرَ ٱلْبَيَـــــانِ وَغُـــرَرَ ٱلْبَـــدِيـــعِ وَٱلْمَعَـــانِـــي

تَهْـدِي إِلَـــىٰ مَـــوَارِدٍ شَـــرِيفَـــهْ وَنُبَـــذٍ بَـــدِيعَـــةٍ لَطِيفَـــهْ

مِـنْ عِلْـمِ أَسْـرَارِ ٱللِّسَـانِ ٱلْعَرَبِـي وَدَرْكِ مَـا خُـصَّ بِـهِ مِـنْ عَجَـبِ

لأَنَّـــهُ كَـــٱلـــرُّوحِ لِـــلإِعْـــرَابِ وَهْـــوَ لِعِلْـــمِ ٱلنَّحْـــوِ كَـــٱللُّبَـــابِ

وَقَـدْ دَعَـا بَعْـضٌ مِـنَ ٱلطُّـلاَّبِ لِـــرَجَـــزٍ يَهْـــدِي إِلَـــى ٱلصَّـــوَابِ

فَجِئْتُـــهُ بِـــرَجَـــزٍ مُفِيـــدِ مُهَـــذَّبٍ مُنَقَّـــحٍ سَـــدِيـــدِ

مُلْتَقِطـاً مِـنْ دُرَرِ «ٱلتَّلْخِيـصِ» جَـــوَاهِـــراً بَـــدِيعَـــةَ ٱلتَّخْلِيـــصِ

سَلَكْـتُ مَـا أَبْـدَىٰ مِـنَ ٱلتَّـرْتِيـبِ وَمَـا أَلَـوْتُ ٱلْجُهْـدَ فِـي ٱلتَّهْـذِيـبِ

سَمَّيْتُهُ بِـ« ٱلْجَوْهَرِ ٱلْمَكْنُونِ   فِي صَدَفِ ٱلثَّلَاثَةِ ٱلْفُنُونِ »
وَٱللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ نَافِعَا   لِكُلِّ مَنْ يَقْرَؤُهُ وَرَافِعَا
وَأَنْ يَكُونَ فَاتِحاً لِلْبَابِ   لِجُمْلَةِ ٱلإِخْوَانِ وَٱلأَصْحَابِ

المقدمة

فَصَاحَةُ ٱلْمُفْرَدِ أَنْ يَخْلُصَ مِنْ   تَنَافُرٍ غَرَابَةٍ خُلْفٍ زُكِنْ
وَفِي ٱلْكَلَامِ مِنْ تَنَافُرِ ٱلْكَلِمْ   وَضَعْفِ تَأْلِيفٍ وَتَعْقِيدٍ سَلِمْ
وَذِي ٱلْكَلَامِ صِفَةٌ بِهَا يُطِيقْ   تَأْدِيَةَ ٱلْمَقْصُودِ بِٱللَّفْظِ ٱلأَنِيقْ
وَجَعَلُوا بَلَاغَةَ ٱلْكَلَامِ   طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى ٱلْمَقَامِ
وَحَافِظٌ تَأْدِيَةَ ٱلْمَعَانِي   عَنْ خَطَأٍ يُعْرَفُ بِٱلْمَعَانِي
وَمَا مِنَ ٱلتَّعْقِيدِ فِي ٱلْمَعْنَىٰ يَقِي   لَهُ ٱلْبَيَانُ عِنْدَهُمْ قَدِ ٱنْتُقِي
وَمَا بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ ٱلْكَلَامْ   تُعْرَفُ يُدْعَىٰ بِٱلْبَدِيعِ وَٱلسَّلَامْ

الفن الأول : علم المعاني

عِلْمٌ بِهِ لِمُقْتَضَى ٱلْحَالِ يُرَىٰ   لَفْظٌ مُطَابِقاً وَفِيهِ ذُكِرَا
إِسْنَادُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُسْنَدُ   وَمُتَعَلِّقَاتُ فِعْلٍ تُورَدُ
قَصْرٌ وَإِنْشَاءٌ وَفَصْلٌ وَصْلٌ أَوْ   إِيجَازٌ ٱطْنَابٌ مُسَاوَاةٌ رَأَوْا

الباب الأول : أحوال الإسناد الخبري

ٱلْحُكْمُ بِٱلسَّلْبِ أَوِ ٱلإِيجَابِ   إِسْنَادُهُمْ وَقَصْدُ ذِي ٱلْخِطَابِ
إِفَادَةُ ٱلسَّامِعِ نَفْسَ ٱلْحُكْمِ   أَوْ كَوْنَ مُخْبِرٍ بِهِ ذَا عِلْمِ
فَأَوَّلٌ فَائِدَةٌ وَٱلثَّانِي   لَازِمُهَا عِنْدَ ذَوِي ٱلأَذْهَانِ
وَرُبَّمَا أُجْرِيَ مُجْرَى ٱلْجَاهِلِ   مُخَاطَبٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلِ
كَقَوْلِنَا لِعَالِمٍ ذِي غَفْلَةِ   اَلذِّكْرُ مِفْتَاحٌ لِبَابِ ٱلْحَضْرَةِ

فَيَنْبَغِي ٱقْتِصَارُ ذِي ٱلإِخْبَارِ … عَلَى ٱلْمُفِيدِ خَشْيَةَ ٱلإِكْثَارِ
فَيُخْبِرُ ٱلْخَالِي بِلاَ تَوْكِيدِ … مَا لَمْ يَكُنْ فِي ٱلْحُكْمِ ذَا تَرْدِيدِ
فَحَسَنٌ وَمُنْكِرُ ٱلأَخْبَارِ … حَتْمٌ لَهُ بِحَسَبِ ٱلإِنْكَارِ
كَقَوْلِهِ : (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونْ) … فَزَادَ بَعْدُ مَا ٱقْتَضَاهُ ٱلْمُنْكِرُونْ
لِلَفْظِ ٱلابْتِدَاءِ ثُمَّ ٱلطَّلَبِ … ثُمَّتَ ٱلانْكَارِ ٱلثَّلاَثَةَ ٱنْسُبِ
وَٱسْتُحْسِنَ ٱلتَّوْكِيدُ إِنْ لَوَّحْتَ لَهْ … بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ فِي ٱلْمَنْزِلَهْ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ ٱلإِنْكَارِ بِهْ … كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ
بِقَسَمٍ قَدْ إِنَّ لاَمِ ٱلابْتِدَا … وَنُونَي ٱلتَّوْكِيدِ وَٱسْمٍ أُكِّدَا
وَٱلنَّفْيُ كَٱلإِثْبَاتِ فِي ذَا ٱلْبَابِ … يَجْرِي عَلَى ٱلثَّلاَثَةِ ٱلأَلْقَابِ
بِإِنْ وَكَانَ لاَمٍ ٱوْ بَاءٍ يَمِينْ … كَمَا جَلِيسُ ٱلْفَاسِقِينَ بِٱلأَمِينْ

فصل : في الإسناد العقلي

وَلِحَقِيقَةٍ مَجَازٍ وَرَدَا … لِلْعَقْلِ مَنْسُوبَيْنِ أَمَّا ٱلْمُبْتَدَا
إِسْنَادُ فِعْلٍ أَوْ مُضَاهِيهِ إِلَىٰ … صَاحِبِهِ كَفَازَ مَنْ تَبَتَّلاَ
أَقْسَامُهُ مِنْ حَيْثُ ٱلاعْتِقَادُ … وَوَاقِعٌ أَرْبَعَةٌ تُفَادُ
وَٱلثَّانِ أَنْ يُسْنَدَ لِلْمُلاَبَسِ … لَيْسَ لَهُ يُبْنَىٰ كَثَوْبٍ لاَبِسِ
أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ ٱلنَّوْعَيْنِ فِي … جُزْأَيْهِ أَرْبَعٌ بِلاَ تَكَلُّفِ
وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّهْ … أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّهْ

الباب الثاني : في المسند إليه

يُحْذَفُ لِلْعِلْمِ وَلاِخْتِبَارِ … مُسْتَمِعٍ وَصِحَّةِ ٱلإِنْكَارِ
سَتْرٍ وَضِيقِ فُرْصَةٍ إِجْلاَلِ … وَعَكْسِهِ وَنَظْمٍ ٱسْتِعْمَالِ
كَحَبَّذَا طَرِيقَةُ ٱلصُّوفِيَّهْ … تَهْدِي إِلَى ٱلْمَنْزِلَةِ ٱلْعَلِيَّهْ

وَٱذْكُرْهُ لِلأَصْلِ وَٱلاحْتِيَاطِ غَبَاوَةٍ إِيضَاحِ ٱنْبَسَاطِ
تَلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظَامِ إِهَانَةٍ تَشَوُّقٍ نِظَامِ
تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلِ تَقْرِيرٍ ٱوْ إِشْهَادٍ ٱوْ تَسْجِيلِ
وَكَوْنُهُ مُعَرَّفاً بِمُضْمَرِ بِحَسَبِ ٱلْمَقَامِ فِي ٱلنَّحْوِ دُرِي
وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْمُخَاطَبِ ٱلتَّعْيِينُ وَٱلتَّرْكُ لِلشُّمُولِ مُسْتَبِينُ
وَكَوْنُهُ بِعَلَمٍ لِيَحْصُلاَ بِذِهْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوَّلاَ
تَبَرُّكٌ تَلَذُّذٌ عِنَايَهْ إِجْلاَلٌ ٱوْ إِهَانَةٌ كِنَايَهْ
وَكَوْنُهُ بِٱلْوَصْلِ لِلتَّفْخِيمِ تَقْرِيرٍ ٱوْ هُجْنَةٍ ٱوْ تَوْهِيمِ
إِيمَاءٍ ٱوْ تَوَجُّهِ ٱلسَّامِعِ لَهْ أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سَامِعٍ غَيْرَ ٱلصِّلَهْ
وَبِإِشَارَةٍ لِكَشْفِ ٱلْحَالِ مِنْ قُرْبٍ ٱوْ بُعْدٍ أَوِ ٱسْتِجْهَالِ
أَوْ غَايَةِ ٱلتَّمْيِيزِ وَٱلتَّعْظِيمِ وَٱلْحَطِّ وَٱلتَّنْبِيهِ وَٱلتَّفْخِيمِ
وَكَوْنُهُ بِٱللاَّمِ فِي ٱلنَّحْوِ عُلِمْ لَكِنَّ ٱلاسْتِغْرَاقَ فِيهِ مُنْقَسِمْ
إِلَىٰ حَقِيقِيٍّ وَعُرْفِيٍّ وَفِي فَرْدٍ مِنَ ٱلْجَمْعِ أَعَمُّ فَٱقْتُفِي
وَبِإِضَافَةٍ لِحَصْرٍ وَٱخْتِصَارْ تَشْرِيفِ أَوَّلٍ وَثَانٍ وَٱحْتِقَارْ
تَكَافُؤٍ سَآمَةٍ إِخْفَاءِ وَحَثٍّ ٱوْ مَجَازٍ ٱسْتِهْزَاءِ
وَنَكَّرُوا إِفْرَاداً ٱوْ تَكْثِيرَا تَنْوِيعاً ٱوْ تَعْظِيماً ٱوْ تَحْقِيرَا
كَجَهْلٍ ٱوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلِ تَهْوِينٍ ٱوْ تَلْبِيسٍ ٱوْ تَقْلِيلِ
وَوَصْفِهِ لِكَشْفٍ ٱوْ تَخْصِيصِ ذَمٍّ ثَنَا تَوْكِيدٍ ٱوْ تَنْصِيصِ
وَأَكَّدُوا تَقْرِيراً ٱوْ قَصْدَ ٱلْخُلُوصْ مِنْ ظَنِّ سَهْوٍ ٱوْ مَجَازٍ ٱوْ خُصُوصْ
وَعَطَفُوا عَلَيْهِ بِٱلْبَيَانِ بِٱسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ
وَأَبْدَلُوا تَقْرِيراً ٱوْ تَحْصِيلاَ وَعَطَفُوا بِنَسَقٍ تَفْصِيلاَ
لأَحَدِ ٱلْجُزْأَيْنِ أَوْ رَدّاً إِلَىٰ حَقٍّ وَصَرْفِ ٱلْحُكْمِ لِلَّذِي تَلاَ
وَٱلشَّكِّ وَٱلتَّشْكِيكِ وَٱلإِبْهَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ ٱلأَحْكَامِ

وَفَصْلُــهُ يُفِيــدُ قَصْــرَ ٱلْمُسْنَــدِ عَلَيْـهِ كَـٱلصُّـوفِـيُّ هُـوَ ٱلْمُهْتَـدِي
وَقَـدَّمُـوا لِـلأَصْـلِ أَوْ تَشْـوِيـفِ لِخَبَــرٍ تَلَــذُّذٍ تَشْــرِيــفِ
وَحَـــطٍّ ٱهْتِمَـــامٍ أَوْ تَنْظِيـــمِ تَفَـــاؤُلٍ تَخْصِيــصٍ أَوْ تَعْمِيــمِ
إِنْ صَاحَبَ ٱلْمُسْنَدُ حَرْفَ ٱلسَّلْبِ إِذْ ذَاكَ يَقْتَضِــي عُمُــومَ ٱلسَّلْــبِ

فصل : في الخروج عن مقتضى الظاهر

وَخَـرَّجُـوا عَـنْ مُقْتَضَـى ٱلظَّـوَاهِـرِ كَـوَضْـعِ مُضْمَـرٍ مَكَـانَ ٱلظَّـاهِـرِ
لِنُكْتَـــةٍ كَبَعْـــثٍ أَوْ كَمَـــالِ تَمْيِيـــزٍ أَوْ سُخْــرِيَــةٍ إِجْهَــالِ
أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى ٱلظُّهُورِ وَٱلْمَدَدْ لِنُكْتَــةِ ٱلتَّمْكِيــنِ كَــٱللهُ ٱلصَّمَــدْ
وَقَصْــدِ ٱلِاسْتِعْطَـافِ وَٱلإِرْهَـابِ نَحْـوُ ٱلأَمِيـرُ وَاقِـفٌ بِـٱلْبَـابِ
وَمِنْ خِلاَفِ ٱلْمُقْتَضَىٰ صَرْفُ مُرَادْ ذِي نُطْـقٍ أَوْ سُـؤْلٍ لِغَيْـرِ مَـا أَرَادْ
لِكَــوْنِــهِ أَوْلَــىٰ بِــهِ وَأَجْــدَرَا كَقِصَّـــةِ ٱلْحَجَّــاجِ وَٱلْقَبَعْثَــرَىٰ
وَٱلِالْتِفَـاتُ وَهْـوَ ٱلِانْتِقَـالُ مِـنْ بَعْضِ ٱلأَسَالِيبِ إِلَىٰ بَعْضٍ قَمِنْ
وَٱلْـوَجْـهُ ٱلِاسْتِجْـلاَبُ لِلْخِطَـابِ وَنُكْتَـةٍ تَخُـصُّ بَعْـضَ ٱلْبَـابِ
وَصِيغَــةُ ٱلْمَـاضِـي لِآتٍ أَوْرَدُوا وَقَلَبُــوا لِنُكْتَـــةٍ وَأَنْشَـــدُوا
وَمَهْمَــــهٍ مُغْبَــــرَّةٍ أَرْجَــــاؤُهُ كَـــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَمَـــاؤُهُ

الباب الثالث : في بيان أحوال المُسنَد

يُحْــذَفُ مُسْنَــدٌ لِمَــا تَقَــدَّمَــا وَٱلْتَــزَمُــوا قَــرِينَــةً لِيُعْلَمَــا
وَذِكْــرُهُ لِمَــا مَضَــىٰ أَوْ لِيُــرَىٰ فِعْــلاً أَوِ ٱسْمــاً فَيُفِيــدُ ٱلْمُخْبَــرَا
وَأَفْــرَدُوهُ لِانْعِــدَامِ ٱلتَّقْــوِيَــهْ وَسَبَـبٍ كَـٱلـزُّهْـدُ رَأْسُ ٱلتَّـزْكِيَـهْ
وَكَـــوْنُـــهُ فِعْـــلاً فَلِلتَّقْيِيـــدِ بِـٱلْـوَقْـتِ مَـعْ إِفَـادَةِ ٱلتَّجْـدِيـدِ
وَكَـوْنُـهُ ٱسْمـاً لِلثُّبُـوتِ وَٱلـدَّوَامْ وَقَيَّـدُوا كَـٱلْفِعْـلِ رَعْيـاً لِلتَّمَـامْ
وَتَــرَكُــوا تَقْيِيــدَهُ لِنُكْتَــةِ كَسَتْــرِهِ أَوِ ٱنْتِهَــازِ فُــرْصَــةِ

وَخَصَّصُوا بِٱلْوَصْفِ وَٱلإِضَافَهْ ... وَتَرَكُوا لِمُقْتَضٍ خِلاَفَهْ
وَكَوْنُهُ مُعَلَّقاً بِٱلشَّرْطِ ... فَلِمَعَانِي أَدَوَاتِ ٱلشَّرْطِ
وَنَكَّرُوا ٱتِّبَاعاً أَوْ تَفْخِيمَا ... حَطّاً وَفَقْدَ عَهْدٍ أَوْ تَعْمِيمَا
وَعَرَّفُوا إِفَادَةً لِلْعِلْمِ ... بِنِسْبَةٍ أَوْ لاَزِمٍ لِلْحُكْمِ
وَقَصَرُوا تَحْقِيقاً أَوْ مُبَالَغَهْ ... بِعُرْفِ جِنْسِهِ كَهِنْدُ ٱلْبَالِغَهْ
وَجُمْلَةً لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَهْ ... كَٱلذِّكْرُ يَهْدِي لِطَرِيقِ ٱلتَّصْفِيَهْ
وَٱسْمِيَّةُ ٱلْجُمْلَةِ وَٱلْفِعْلِيَّهْ ... وَشَرْطُهَا لِنُكْتَةٍ جَلِيَّهْ
وَأَخَّرُوا أَصَالَةً وَقَدَّمُوا ... لِقَصْرِ مَا بِهِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ
تَنْبِيهٍ أَوْ تَفَاؤُلٍ تَشَوُّفِ ... كَفَازَ بِٱلْحَضْرَةِ ذُو تَصَوُّفِ

الباب الرابع : في متعلقات الفعل

وَٱلْفِعْلُ مَعْ مَفْعُولِهِ كَٱلْفِعْلِ مَعْ ... فَاعِلِهِ فِيمَا لَهُ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ
وَٱلْغَرَضُ ٱلإِشْعَارُ بِٱلتَّلَبُّسِ ... بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبَيْهِ فَأْتَسِ
وَغَيْرُ قَاصِرٍ كَقَاصِرٍ يُعَدّْ ... مَهْمَا يَكُ ٱلْمَقْصُودُ نِسْبَةً فَقَدْ
وَيُحْذَفُ ٱلْمَفْعُولُ لِلتَّعْمِيمِ ... وَهُجْنَةٍ فَاصِلَةٍ تَفْهِيمِ
مِنْ بَعْدِ إِبْهَامٍ وَٱلاخْتِصَارِ ... كَبَلَغَ ٱلْمُولَعُ بِٱلأَذْكَارِ
وَجَاءَ لِلتَّخْصِيصِ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ ... تَهَمُّمٍ تَبَرُّكٍ وَفَصْلِ
وَٱحْكُمْ لِمَعْمُولاَتِهِ بِمَا ذُكِرْ ... وَٱلسِّرُّ فِي ٱلتَّرْتِيبِ فِيهَا مُشْتَهِرْ

الباب الخامس : القصر

تَخْصِيصُ أَمْرٍ مُطْلَقاً بِأَمْرِ ... هُوَ ٱلَّذِي يَدْعُونَهُ بِٱلْقَصْرِ
يَكُونُ فِي ٱلْمَوْصُوفِ وَٱلأَوْصَافِ ... وَهْوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي
لِقَلْبٍ أَوْ تَعْيِينٍ أَوْ إِفْرَادِ ... كَإِنَّمَا تَرْقَىٰ بِٱلاِسْتِعْدَادِ

وَأَدَوَاتُ ٱلْقَصْـــــرِ إِلاَّ إِنَّمَـــــا   عَطْـفٌ وَتَقْـدِيـمٌ كَمَـا تَقَـدَّمَـا

الباب السادس : في الإنشاء

مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُحْتَمِـلاً لِلصِّـدْقِ   وَٱلْكِـذْبِ ٱلإِنْشَا كَكُـنْ بِـٱلْحَـقِّ

وَٱلطَّلَبُ ٱسْتِدْعَاءُ مَا لَمْ يَحْصُلِ   أَقْسَـامُـهُ كَثِيـرَةٌ سَتَنْجَلِـي

أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ وَدُعَـاءٌ وَنِـدَا   تَمَـنٍّ ٱسْتِفْهَـامٌ ٱوتِيـتَ ٱلْهُـدَىٰ

وَٱسْتَعْمَلُوا كَلَيْتَ لَوْ وَهَلْ لَعَلَّ   وَحَـرْفَ حَـضٍّ لِـلاِسْتِفْهَـامِ هَـلْ

أَيٌّ مَتَـىٰ أَيَّـانَ أَيْـنَ مَـنْ وَمَـا   وَكَيْـفَ أَنَّـىٰ كَـمْ وَهَمْـزٌ عُلِمَـا

وَٱلْهَمْـزُ لِلتَّصْـدِيـقِ وٱلتَّصَـوُّرِ   وَبِـٱلَّـذِي يَلِيـهِ مَعْنَـاهُ حَـرِي

وَهَـلْ لِتَصْـدِيـقٍ بِعَكْـسِ مَا غَبَـرْ   وَلَفْـظُ ٱلاِسْتِفْهَـامِ رُبَّمَـا عَبَـرْ

لأَمْـرٍ ٱسْتِبْطَـاءٍ ٱوْ تَقْـرِيـرِ   تَعَجُّـبٍ تَهَكُّـمٍ تَحْقِيـرِ

تَنْبِيـهٍ ٱسْتِبْعَـادٍ ٱوْ تَـرْهِيـبِ   إِنْكَـارِ ذِي تَـوْبِيـخٍ ٱوْ تَكْـذِيـبِ

وَقَـدْ يَجِـي أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ وَنِـدَا   فِـي غَيْـرِ مَعْنَـاهُ لِأَمْـرٍ قُصِـدَا

وَصِيغَـةُ ٱلأَخْبَـارِ تَـأْتِـي لِطَلَـبْ   لِفَـالٍ ٱوْ حِـرْصٍ وَحَمْـلٍ وَأَدَبْ

الباب السابع : الفصل والوصل

ٱلْفَصْـلُ تَـرْكُ عَطْـفِ جُمْلَـةٍ أَتَـتْ   مِنْ بَعْدِ أُخْرَىٰ عَكْسُ وَصْلٍ قَدْ ثَبَتْ

فَـٱفْصِـلْ لَـدَى ٱلتَّـوْكِيـدِ وَٱلإِبْـدَالِ   لِنُكْتَـةٍ وَنِيَّـةِ ٱلسُّـؤَالِ

وَعَـدَمِ ٱلتَّشْرِيـكِ فِي حُكْـمٍ جَـرَىٰ   أَوِ ٱخْتِـلاَفٍ طَلَبـاً وَخَبَـرَا

وَفَقْـدِ جَـامِـعٍ وَمَـعْ إِيهَـامِ   عَطْفٍ سِوَى ٱلْمَقْصُودِ فِي ٱلْكَلاَمِ

وَصِلْ لَدَى ٱلتَّشْرِيكِ فِي ٱلإِعْرَابِ   وَقَصْـدِ رَفْـعِ ٱللَّبْـسِ فِـي ٱلْجَـوَابِ

وَفِـي ٱتِّفَـاقٍ مَـعَ ٱلاِتِّصَـالِ   فِـي عَقْـلٍ ٱوْ فِـي وَهْـمٍ ٱوْ خَيَـالِ

وَٱلْوَصْلُ مَعْ تَنَاسُبٍ فِي ٱسْمٍ وَفِي   فِعْـلٍ وَفَقْـدِ مَـانِـعٍ قَـدِ ٱصْطُفِـي

الباب الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواة

تَـأْدِيَـةُ ٱلْمَعْنَـىٰ بِلَفْـظٍ قَـدْرِهِ   هِـيَ ٱلْمُسَـاوَاةُ كَسِـرْ بِـذِكْـرِهِ
وَبِـأَقَـلَّ مِنْـهُ إِيجَـازٌ عُلِـمْ   وَهْـوَ إِلَـىٰ قَصْـرٍ وَحَـذْفٍ يَنْقَسِـمْ
كَعَـنْ مَجَـالِـسِ ٱلْفُسُـوقِ بُعْـدَا   وَلاَ تُصَـاحِـبْ فَـاسِقـاً فَتَـرْدَىٰ
وَعَكْسُـهُ يُعْـرَفُ بِـٱلإِطْنَـابِ   كَـٱلْـزَمْ رَعَـاكَ ٱللهُ قَـرْعَ ٱلْبَـابِ
يَجِـيءُ بِـٱلإِيضَـاحِ بَعْـدَ ٱللَّبْـسِ   لِشَـوْقٍ أَوْ تَمَكُّـنٍ فِـي ٱلنَّفْـسِ
وَجَـاءَ بِـٱلإِيغَـالِ وَٱلتَّـذْيِيـلِ   تَكْـرِيـرٍ ٱعْتِـرَاضٍ أَوْ تَكْمِيـلِ
يُـدْعَـىٰ بِـٱلِاحْتِـرَاسِ وَٱلتَّتْمِيـمِ   وَقَفْـوِ ذِي ٱلْخُصُـوصِ ذَا ٱلتَّعْمِيـمِ
وَوَصْمَـةُ ٱلإِخْـلاَلِ وَٱلتَّطْـوِيـلِ   وَٱلْحَشْـوِ مَـرْدُودٌ بِـلاَ تَفْصِيـلِ

الفن الثاني : علم البيان

فَـنُّ ٱلْبَيَـانِ عِلْـمُ مَـا بِـهِ عُـرِفْ   تَـأْدِيَـةُ ٱلْمَعْنَـىٰ بِطُـرْقٍ مُخْتَلِـفْ
وُضُـوحُهَـا وَٱحْصُـرْهُ فِـي ٱلثَّـلاَثَـةِ   تَشْبِيـهٍ أَوْ مَجَـازٍ أَوْ كِنَـايَـةِ

فصل : في الدلالة الوضعية

وَٱلْقَصْـدُ بِـٱلـدِّلاَلَـةِ ٱلْـوَضْعِيَّـهْ   عَلَـى ٱلأَصَـحِّ ٱلْفَهْـمُ لاَ ٱلْحَيْثِيَّـهْ
أَقْسَـامُهَـا ثَـلاَثَـةٌ مُطَـابِقَـهْ   تَضَمُّـنُ ٱلْتِـزَامٌ ٱمَّـا ٱلسَّـابِقَـهْ
فَهْيَ ٱلْحَقِيقَةُ لَيْسَ فِي فَنِّ ٱلْبَيَانْ   بَحْـثٌ لَهَـا وَعَكْسُهَـا ٱلْعَقْلِيَّتَـانْ

الباب الأول : التشبيه

تَشْبِيهُنَـا دِلاَلَـةٌ عَلَـى ٱشْتِـرَاكْ   أَمْـرَيْـنِ فِـي مَعْنـىً بِـآلَـةٍ أَتَـاكْ
أَرْكَـانُـهُ أَرْبَعَـةٌ وَجْـهٌ أَدَاهْ   وَطَـرْفَـاهُ فَـٱتَّبِـعْ سُبْـلَ ٱلْهُـدَاهْ
فَصْـلٌ وَحِسِّيَّـانِ مِنْـهُ ٱلطَّـرَفَـانْ   أَيْضـاً وَعَقْلِيَّـانِ أَوْ مُخْتَلِفَـانْ

وَٱلْـوَجْـهُ مَـا يَشْتَـرِكَـانِ فِيـهِ وَدَاخِـلاً وَخَـارِجـاً تُلْفِيـهِ
وَخَـارِجٌ وَصْـفٌ حَقِيقِـيٌّ جَـلاَ بِحِـسٍّ أَوْ عَقْـلٍ وَنِسْبِـيٍّ تَـلاَ
وَوَاحِـداً يَكُـونُ أَوْ مُـؤَلَّفَـا أَوْ مُتَعَـدِّداً وَكُـلٌّ عُـرِفَـا
بِحِـسٍّ أَوْ عَقْـلٍ وَتَشْبِيـهٌ نُمِـي فِـي ٱلضِّـدِّ لِلتَّمْلِيـحِ وَٱلتَّهَكُّـمِ

فصل : في أداة التشبيه وغايته وأقسامه

أَدَاتُـهُ كَـافٌ كَـأَنَّ مِثْـلُ وَكُـلُّ مَـا ضَـاهَـاهُ ثُـمَّ ٱلاصْـلُ
إِيـلاَءُ مَـا كَـٱلْكَـافِ مَـا شُبِّـهَ بِـهْ بِعَكْـسِ مَـا سِـوَاهُ فَـٱعْلَـمْ وَٱنْتَبِـهْ
وَغَـايَـةُ ٱلتَّشْبِيـهِ كَشْـفُ ٱلْحَـالِ مِقْـدَارِ أَوْ إِمْكَـانٍ أَوْ إِيصَـالِ
تَـزْيِيـنٌ أَوْ تَشْـوِيـهٌ ٱهْتِمَـامُ تَنْـوِيـهٌ ٱسْتِطْـرَافٌ أَوْ إِيهَـامُ
رُجْحَـانُـهُ فِـي ٱلْـوَجْـهِ بِـٱلْمَقْلُـوبِ كَـٱللَّيْثُ مِثْلُ ٱلْفَاسِقِ ٱلْمَصْحُوبِ
وَبِـٱعْتِبَـارِ طَـرَفَيْـهِ يَنْقَسِـمْ أَرْبَعَـةً تَـرْكِيبـاً ٱفْـرَاداً عُلِـمْ
وَبِـٱعْتِبَـارِ عَـدَدٍ مَلْفُـوفٌ أَوْ مَفْـرُوقٌ أَوْ تَسْـوِيَـةٌ جَمْـعٌ رَأَوْا
وَبِـٱعْتِبَـارِ ٱلْـوَجْـهِ تَمْثِيـلٌ إِذَا مِـنْ مُتَعَـدِّدٍ تُـرَاهُ أُخِـذَا
وَبِـٱعْتِبَـارِ ٱلْـوَجْـهِ أَيْضـاً مُجْمَـلُ خَفِـيٌّ أَوْ جَلِـيٌّ أَوْ مُفَصَّـلُ
وَمِنْـهُ بِـٱعْتِبَـارِهِ أَيْضـاً قَـرِيـبْ وَهْوَ جَلِيُّ ٱلْوَجْهِ عَكْسُهُ ٱلْغَرِيبْ
لِكَثْـرَةِ ٱلتَّفْصِيـلِ أَوْ لِنُـدْرَةِ فِي ٱلذِّهْنِ كَٱلتَّرْكِيبِ فِي كَنُهْيَةِ
وَبِـٱعْتِبَـارِ آلَـةٍ مُـؤَكَّـدُ بِحَـذْفِهَـا وَمُـرْسَـلٌ إِذْ تُـوجَـدُ
وَمِنْـهُ مَقْبُـولٌ بِغَـايَـةٍ يَفِـي وَعَكْسُـهُ ٱلْمَـرْدُودُ ذُو ٱلتَّعَسُّـفِ
وَأَبْلَـغُ ٱلتَّشْبِيـهِ مَـا مِنْـهُ حُـذِفْ وَجْـهٌ وَآلَـةٌ يَلِيـهِ مَـا عُـرِفْ

الباب الثاني : الحقيقة والمجاز

حَقِيقَـةٌ مُسْتَعْمَـلٌ فِيمَـا وُضِـعْ لَـهُ بِعُـرْفِ ذِي ٱلْخِطَـابِ فَـٱتَّبِـعْ

ثُـمَّ ٱلْمَجَـازُ قَـدْ يَجِـيءُ مُفْـرَدَا وَقَـدْ يَجِـي مُـرَكَّبـاً فَـٱلْمُبْتَـدَا

كَلِمَـةٌ عَـابَـرَتِ ٱلْمَـوْضُـوعَ مَـعْ قَـرِينَـةٍ لِعَلْقَـةٍ نِلْـتَ ٱلْـوَرَعْ

كَـٱخْلَـعْ نِعَـالَ ٱلْكَـوْنِ كَـيْ تَـرَاهُ وَغُـضَّ طَـرْفَ ٱلْقَلْـبِ عَـنْ سِـوَاهُ

كِـلاَهُمَـا شَـرْعِـيٌّ أَوْ عُـرْفِـيُّ نَحْـوُ ٱرْتَقَـىٰ لِلْحَضْـرَةِ ٱلصُّـوفِـيُّ

أَوْ لُغَـوِيٌّ وَٱلْمَجَـازُ مُـرْسَـلُ أَوِ ٱسْتِعَـارَةٌ فَـأَمَّـا ٱلأَوَّلُ

فَمَـا سِـوَىٰ تَشَـابُـهٍ عَـلاَقَتُـهْ جُـزْءٌ وَكُـلٌّ أَوْ مَحَـلٌّ آلَتُـهْ

ظَـرْفٌ وَمَظْـرُوفٌ مُسَبَّـبٌ سَبَـبْ وَصْـفٌ لِمَـاضٍ أَوْ مَـآلٍ مُـرْتَقَـبْ

فصل : في الاستعارة

وَٱلِاسْتِعَـارَةُ مَجَـازٌ عُلْقَتُـهْ تَشَـابُـهٌ كَـأَسَـدٍ شَجَـاعَتُـهْ

وَهْـيَ مَجَـازٌ لُغَـةً عَلَـى ٱلأَصَـحّْ وَمُنِعَـتْ فِـي عَلَـمٍ لِمَـا ٱتَّضَـحْ

وَفَـرْداً أَوْ مَعْـدُوداً أَوْ مُـؤَلَّفَـا مِنْـهُ قَـرِينَـةٌ لَهَـا قَـدْ أُلِّفَـا

وَمَـعْ تَنَـافِـي طَـرَفَيْهَـا تُنْتَمَـىٰ إِلَـى ٱلْعِنَـادِ لاَ ٱلْـوِفَـاقِ فَـٱعْلَمَـا

ثُـمَّ ٱلْعِنَـادِيَّـةُ تَمْلِيحِيَّـهْ تُلْفَـىٰ كَمَـا تُلْفَـىٰ تَهَكُّمِيَّـهْ

وَبِـٱعْتِبَـارِ جَـامِـعٍ قَـرِيبَـهْ كَقَمَـرٍ يَقْـرَأُ أَوْ غَـرِيبَـهْ

وَبِـٱعْتِبَـارِ جَـامِـعٍ وَطَـرَفَيْـنْ حِسّـاً وَعَقْـلاً سِتَّـةٌ بِغَيْـرِ مَيْـنْ

وَٱللَّفْـظُ إِنْ جِنْسـاً فَقُـلْ أَصْلِيَّـهْ وَتَبَعِيَّـةٌ لَـدَى ٱلْـوَصْفِيَّـهْ

وَٱلْفِعْلِ وَٱلْحَرْفِ كَحَالِ ٱلصُّوفِي يَنْطِـقُ أَنَّـهُ ٱلْمُنِيـبُ ٱلْمُـوفِـي

وَأُطْلِقَـتْ وَهْـيَ ٱلَّتِـي لَـمْ تَقْتَـرِنْ بِـوَصْـفٍ أَوْ تَفْـرِيـعِ أَمْـرٍ فَـٱسْتَبِـنْ

وَجُـرِّدَتْ بِـلاَئِـقٍ بِـٱلْفَصْـلِ وَرُشِّحَـتْ بِـلاَئِـقٍ بِـٱلأَصْـلِ

نَحْـوُ ٱرْتَقَـىٰ إِلَـىٰ سَمَـاءِ ٱلْقُـدْسِ فَفَـاقَ مَـنْ خَلَّـفَ أَرْضَ ٱلْحِـسِّ

أَبْلَغُهَـا ٱلتَّـرْشِيـحُ لِابْتِنَـائِـهِ عَلَـىٰ تَنَـاسِـي ٱلشَّبْـهِ وَٱنْتِفَـائِـهِ

فصل : في الاستعارة التحقيقية والعقلية

وَذَاتُ مَعْنـىً ثَـابِـتٍ بِحِـسٍّ ٱوْ ... عَقْـــلٍ فَتَحْقِيقِيَّـــةٌ كَــذَا رَأَوْا
كَـأَشْـرَقَـتْ بَصَـائِـرُ ٱلصُّـوفِيَّـهْ ... بِنُـورِ شَمْـسِ ٱلْحَضْـرَةِ ٱلْقُـدْسِيَّـهْ

فصل : في الاستعارة المكنية

وَحَيْـثُ تَشْبِيـهٌ بِنَفْـسٍ أُضْمِـرَا ... وَمَـا سِـوَىٰ مُشَبَّـهٍ لَـمْ يُـذْكَـرَا
وَدَلَّ لاَزِمٌ لِمَـــا شُبِّـــهَ بِـــهْ ... فَـذَلِـكَ ٱلتَّشْبِيـهُ عِنْـدَ ٱلْمُنْتَبِـهْ
يُعْـرَفُ بِـٱسْتِعَـارَةِ ٱلْكِنَـايَـةِ ... وَذِكْـــرُ لاَزِمٍ بِتَخْيِيلِيَّـــةِ
كَـأَنْشَبَـتْ مَنِيَّـةٌ أَظْفَـارَهَـا ... وَأَشْـرَقَـتْ حَضْـرَتُنَـا أَنْـوَارَهَـا

فصل : في تحسين الاستعارة

مُحَسَّـــنُ ٱسْتِعَـــارَةٍ تَـــدْرِيـــهِ ... بِـرَعْـيِ وَجْـهِ ٱلْحُسْـنِ لِلتَّشْبِيـهِ
وَٱلْبُعْـدِ عَـنْ رَائِحَـةِ ٱلتَّشْبِيـهِ فِـي ... لَفْـظٍ وَلَيْـسَ ٱلْـوَجْـهُ إِلْغَـازاً قُفِـي

فصل : في تركيب المجاز

مُـــرَكَّـــبُ ٱلْمَجَـــازِ مَـــا تَحَصَّـــلاَ ... فِـي نِسْبَـةٍ أَوْ مِثْـلِ تَمْثِيـلٍ جَـلاَ
وَإِنْ أَتَـــى ٱسْتِعَـــارَةً مُـــرَكَّـــبُ ... فَمَثَـــلاً يُـــدْعَـــىٰ وَلاَ يُنَكَّـــبُ

فصل : في تغيير الإعراب

وَمِنْـــهُ مَـــا إِعْـــرَابُـــهُ تَغَيَّـــرَا ... بِحَـذْفِ لَفْـظٍ أَوْ زِيَـادَةٍ تُـرَىٰ

الباب الثالث : الكناية

لَفْـــظٌ بِـــهِ لاَزِمُ مَعْنَـــاهُ قُصِـــدْ ... مَـعَ جَـوَازِ قَصْـدِهِ مَعْـهُ تُـرَدْ
إِلَى ٱخْتِصَاصِ ٱلْوَصْفِ بِٱلْمَوْصُوفِ ... كَٱلْخَيْرُ فِي ٱلْعُزْلَةِ يَا ذَا ٱلصُّوفِي
وَنَفْسِ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَٱلْغَرَضْ ... إِيضَـاحٌ ٱخْتِصَـارٌ ٱوْ صَـوْنٌ عَـرَضْ

أَوِ ٱنْتِقَـاءُ ٱللَّفْـظِ لِاسْتِهْجَـانِ ... وَنَحْـوِهِ كَـٱللَّمْـسِ وَٱلْإِتْيَـانِ

فصل : في مراتب المجاز والكنىٰ

ثُـمَّ ٱلْمَجَـازُ وَٱلْكُنَـىٰ أَبْلَـغُ مِـنْ ... تَصْـرِيـحٍ أَوْ حَقِيقَـةٍ كَـذَا زُكِـنْ

فِي ٱلْفَـنِّ تَقْـدِيـمُ ٱسْتِعَـارَةٍ عَلَـىٰ ... تَشْبِيـهٍ أَيْضـاً بِـٱتِّفَـاقِ ٱلْعُقَـلاَ

الفن الثالث : علم البديع

عِلْـمٌ بِـهِ وُجُـوهُ تَحْسِيـنِ ٱلْكَـلَامْ ... يُعْـرَفُ بَعْـدَ رَعْـيِ سَـابِـقِ ٱلْمَـرَامْ

ثُـمَّ وُجُـوهُ حُسْنِـهِ ضَـرْبَـانِ ... بِحَسَـبِ ٱلأَلْفَـاظِ وَٱلْمَعَـانِـي

الضرب الأول : المعنوي

وَعُـدَّ مِـنْ أَلْقَـابِـهِ ٱلْمُطَـابَقَـهْ ... تَشَـابُـهُ ٱلأَطْـرَافِ وَٱلْمُـوَافَقَـهْ

وَٱلْعَكْـسُ وَٱلتَّسْهِيـمُ وَٱلْمُشَـاكَلَـهْ ... تَـزَاوُجٌ رُجُـوعٌ أَوْ مُقَـابَلَـهْ

تَـوْرِيَـةٌ تُـدْعَـىٰ بِـإِيهَـامٍ لِمَـا ... أُرِيـدَ مَعْنَـاهُ ٱلْبَعِيـدُ مِنْهُمَـا

وَرُشِّحَـتْ بِمَـا يُـلاَئِـمُ ٱلْقَـرِيـبْ ... وَجُـرِّدَتْ بِفَقْـدِهِ فَكُـنْ مُنِيـبْ

جَمْـعٌ وَتَفْـرِيـقٌ وَتَقْسِيـمٌ وَمَـعْ ... كِلَيْهِمَـا أَوْ وَاحِـدٍ جَمْـعٌ يَقَـعْ

وَٱللَّـفُّ وَٱلنَّشْـرُ وَٱلِاسْتِخْـدَامُ ... أَيْضـاً وَتَجْـرِيـدٌ لَـهُ أَقْسَـامُ

ثُـمَّ ٱلْمُبَـالَغَـةُ وَصْـفٌ يُـدَّعَـىٰ ... بُلُـوغُـهُ قَـدْراً يُـرَىٰ مُمْتَنِعَـا

أَوْ نَـائِيـاً وَهْـوَ عَلَـىٰ أَنْحَـاءِ ... تَبْلِيـغٍ ٱغْـرَاقٍ غُلُـوٍّ جَـائِـي

مَقْبُـولاً أَوْ مَـرْدُوداً ٱلتَّفْـرِيـعُ ... وَحُسْـنُ تَعْلِيـلٍ لَـهُ تَنْـوِيـعُ

وَقَدْ أَتَوْا فِي ٱلْمَذْهَبِ ٱلْكَلاَمِي ... بِحُجَـجٍ كَمَهْيَـعِ ٱلْكَـلاَمِ

وَأَكَّـدُوا مَـدْحـاً بِشِبْـهِ ٱلـذَّمِّ ... كَٱلْعَكْسِ وَٱلإِدْمَاجُ مِنْ ذَا ٱلْعِلْمِ

وَجَـاءَ ٱلِاسْتِتْبَـاعُ وَٱلتَّـوْجِيـهُ مَـا ... يَحْتَمِـلُ ٱلْـوَجْهَيْـنِ عِنْـدَ ٱلْعُلَمَـا

وَمِنْـهُ قَصْـدُ ٱلْجِـدِّ بِـٱلْهَـزْلِ كَمَـا ... يُثْنَىٰ عَلَى ٱلْفَخُورِ ضِدَّ مَا ٱعْتَمَا

وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَاقَ مَا جُهِلْ لِنُكْتَةٍ تَجَاهُلٌ عَنْهُمْ نُقِلْ
وَٱلْقَوْلُ بِٱلْمُوجِبِ قُلْ ضَرْبَانِ كِلاَهُمَا فِي ٱلْفَنِّ مَعْلُومَانِ
وَٱلِاطِّرَادُ ٱلْعَطْفُ بِٱلآبَاءِ لِلشَّخْصِ مُطْلَقاً عَلَى ٱلْوِلاَءِ

الضرب الثاني : اللفظي

مِنْهُ ٱلْجِنَاسُ وَهْوَ ذُو تَمَامِ مَعَ ٱتِّحَادِ ٱلْحَرْفِ وَٱلنِّظَامِ
وَمُتَمَاثِلاً دُعِي إِنِ ٱئْتَلَفْ نَوْعٌ وَمُسْتَوْفىً إِذَا ٱلنَّوْعُ ٱخْتَلَفْ
لَنْ يَعْرِفَ ٱلْوَاحِدُ إِلاَّ وَاحِدَا فَٱخْرُجْ عَنِ ٱلْكَوْنِ تَكُنْ مُشَاهِدَا
وَمِنْهُ ذُو ٱلتَّرْكِيبِ ذُو تَشَابُهِ خَطّاً وَمَفْرُوقٌ بِلاَ تَشَابُهِ
وَإِنْ بِهَيْئَةِ ٱلْحُرُوفِ ٱخْتَلَفَا فَهْوَ ٱلَّذِي يَدْعُونَهُ ٱلْمُحَرَّفَا
وَنَاقِصاً مَعَ ٱخْتِلاَفٍ فِي ٱلْعَدَدْ وَشَرْطُ خُلْفِ ٱلنَّوْعِ وَاحِدٌ فَقَدْ
وَمَعْ تَقَارُبٍ مُضَارِعاً أُلِفْ وَمَعْ تَبَاعُدٍ بِلاَحِقٍ وُصِفْ
وَهْوَ جِنَاسُ ٱلْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفْ تَرْتِيبُهَا لِلْكُلِّ وَٱلْبَعْضِ أَضِفْ
مُجَنَّحاً يُدْعَىٰ إِذَا تَقَاسَمَا بَيْتاً فَكَانَا فَاتِحاً وَخَاتِمَا
وَمَعْ تَوَالِي ٱلطَّرَفَيْنِ عُرِفَا مُزْدَوَجاً كُلُّ جِنَاسٍ أُلِفَا
تَنَاسُبُ ٱللَّفْظَيْنِ بِٱشْتِقَاقِ وَشِبْهِهِ فَذَاكَ ذُو ٱلْتِحَاقِ
وَيَرِدُ ٱلتَّجْنِيسُ بِٱلإِشَارَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُذْكَرَ فِي ٱلْعِبَارَةِ
وَمِنْهُ رَدُّ عَجُزِ ٱللَّفْظِ عَلَىٰ صَدْرٍ فَفِي نَثْرٍ بِفَقْرَةٍ جَلاَ
مُكْتَنِفاً وَٱلنَّظْمِ ٱلاَوَّلْ أَوَّلاَ آخِرِ مِصْرَاعٍ فَمَا قَبْلُ تَلاَ
مُكَرَّراً مُجَانِساً وَمَا ٱلْتَحَقْ يَأْتِي كَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللهُ أَحَقّْ

فصل : في السجع

وَٱلسَّجْعُ فِي فَوَاصِلٍ فِي ٱلنَّثْرِ مُشْبِهَةٍ قَافِيَةً فِي ٱلشِّعْرِ

ضُـــرُوبُــهُ ثَــلاَثَــةٌ فِــي ٱلْفَــنِّ   مُطَــرَّفٌ مَــعَ ٱخْتِــلاَفِ ٱلْــوَزْنِ
مُـرَصَّـعٌ إِنْ كَـانَ مَـا فِـي ٱلثَّـانِيَـهْ   أَوْ جُلُّــهُ عَلَــىٰ وِفَــاقِ ٱلْمَـاضِيَـهْ
وَمَـــا سِـــوَاهُ ٱلْمُتَـــوَازِ فَـــٱدْرِ   كَـ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾ فِــي ٱلــذِّكْــرِ
أَبْلَـــغُ ذَاكَ مُسْتَـــوٍ فَمَـــا تُــرَىٰ   أُخْــرَى ٱلْقَــرِينَتَيْــنِ فِيــهِ أَكْثَــرَا
وَٱلْعَكْسُ إِنْ يَكْثُـرْ فَلَيْـسَ يَحْسُـنُ   وَمُطْلَقَـــاً أَعْجَـــازُهَـــا تُسَكَّـــنُ
وَجَعْـلُ سَجْـعِ كُـلِّ شَطْـرٍ غَيْـرَ مَـا   فِـي ٱلآخَـرِ ٱلتَّشْطِيـرُ عِنْـدَ ٱلْعُلَمَـا

فصل : في الموازنة

ثُـمَّ ٱلْمُــوَازَنَــةُ وَهْـيَ ٱلتَّسْـوِيَـهْ   لَفَاصِلٍ فِي ٱلْوَزْنِ لاَ فِي ٱلتَّقْفِيَهْ
وَهْــيَ ٱلْمُمَــاثَلَــةُ حَيْــثُ يَتَّفِــقْ   فِي ٱلْوَزْنِ لَفْظُ فِقْرَتَيْهَا فَٱسْتَفِقْ
وَٱلْقَلْـبُ وَٱلتَّشْـرِيـعُ وَٱلْتِـزَامُ مَـا   قَبْـلَ ٱلـرَّوِيِّ ذِكْـرُهُ لَـنْ يَلْـزَمَـا

السرقات

وَأَخْــذُ شَــاعِــرٍ كَــلاَمَــاً سَبَقَــهْ   هُــوَ ٱلَّــذِي يَـدْعُـونَـهُ بِـٱلسَّـرِقَـهْ
وَكُـــلُّ مَـــا قُـــرِّرَ فِـــي ٱلأَلْبَـــابِ   أَوْ عَـــادَةٍ فَلَيْــسَ مِــنْ ذَا ٱلْبَــابِ
وَٱلسَّــرِقَــاتُ عِنْــدَهُــمْ قِسْمَــانِ   خَفِيَّـــــةٌ جَلِيَّـــــةٌ وَٱلثَّـــانِـــي
تَضَمُّــنُ ٱلْمَعْنَــىٰ جَمِيعَــاً مُسْجَــلاَ   أَرْدَؤُهُ ٱنْتِحَـــالُ مَـــا قَـــدْ نَقَــلاَ
بِحَـــالِــهِ وَأَلْحَقُــوا ٱلْمُــرَادِفَـــا   بِــهِ وَيُــدْعَــىٰ مَــا أَتَــىٰ مُخَــالِفَـا
لِنَظْمِـــهِ إِغَـــارَةً وَحُمِـــدَا   حَيْــثُ مِــنَ ٱلسَّــابِــقِ كَــانَ أَجْـوَدَا
وَأَخْـــذُهُ ٱلْمَعْنَــىٰ مُجَــرَّداً دُعِــي   سَلْخَــاً وَإِلْمَــامَــاً وَتَقْسِيمَــاً فَعِــي

السرقات الخفية

وَمَـــا سِـــوَى ٱلظَّـــاهِـــرِ أَنْ يُغَيِّـــرَا   مَعْنــىً بِــوَجْــهٍ مَـا وَمَحْمُـوداً يُـرَىٰ
لِنَقْـلٍ أَوْ خَلْـطِ شُمُـولِ ٱلثَّـانِـي   وَقَلْــبٍ أَوْ تَشَــابُــهِ ٱلْمَعَــانِــي

أَحْـــوَالُـــهُ بِحَسَـــبِ ٱلْخَفَـــاءِ   تَفَـاضَلَـتْ فِـي ٱلْحُسْـنِ وَٱلثَّنَـاءِ

الاقتباس

وَٱلِاقْتِبَـــاسُ أَنْ يُضَمَّـــنَ ٱلْكَـــلَامْ   قُــرْآنـاً أَوْ حَـدِيـثَ سَيِّـدِ ٱلأَنَـامْ

وَٱلِاقْتِبَـاسُ عِنْـدَهُـمْ ضَـرْبَـانِ   مُحَـــوَّلٌ وَثَـــابِـــتُ ٱلْمَعَـــانِـــي

وَجَـــائِـــزٌ لِـــوَزْنٍ أَوْ سِـــوَاهُ   تَغْيِيـــرُ نَـــزْرِ ٱللَّفْـــظِ لاَ مَعْنَـــاهُ

النُّزوع بالآيات

وَجَـــازَ ٱلِاسْتِشْهَـــادُ بِـــٱلآيَـــاتِ   مِـــنَ ٱلْكِتَـــابِ فِـــي ٱلْحَقِيقِيَّـــاتِ

وَٱمْنَعْـهُ فِـي ٱلضُّـرُوبِ لِـلأَمْثَـالِ   وَٱللَّغْـــوِ وَٱلْمُـــزَاحِ لِـــلإِخْـــلاَلِ

وَوَاجِـــبٌ تَقْـــدِيـــسُ ذِكْـــرِ ٱللهِ   عَـــنْ فِعْـــلِ كُـــلِّ عَـــابِـــثٍ وَلاَهِ

وَإِنَّمَـــا يُتْلَـــىٰ بِـــٱلِارْعِـــوَاءِ   وَٱلْحُـــزْنِ وَٱلْخُشُـــوعِ وَٱلْبُكَـــاءِ

التضمين والحل والعقد

وَٱلأَخْذُ مِنْ شِعْرٍ بِعَزْوٍ مَا خَفِي   تَضْمِينُهُمْ وَمَا عَلَى ٱلأَصْلِ يَفِي

بِنُكْتَـــةٍ أَجْمَلُـــهُ وَٱغْتُفِـــرَا   يَسِيـــرُ تَغْيِيـــرٍ وَمَـــا مِنْـــهُ يُـــرَىٰ

بَيْتـاً فَـأَعْلَـىٰ بِـٱسْتِعَـانَـةٍ عُـرِفْ   وَشَطْـراً أَوْ أَدْنَـىٰ بِـإِيـدَاعٍ أُلِـفْ

وَٱلْعَقْـدُ نَظْـمُ ٱلنَّثْـرِ لاَ بِـٱلِاقْتِبَـاسْ   وَٱلْحَلُّ نَثْرُ ٱلنَّظْمِ فَٱعْرِفِ ٱلْقِيَاسْ

وَٱشْتَـرَطُـوا ٱلشُّهْـرَةَ فِـي ٱلْكَـلاَمِ   وَٱلْمَنْـعُ أَصْـلُ مَـذْهَـبِ ٱلإِمَـامِ

التلميح

إِشَـــارَةٌ لِقِصَّـــةٍ شِعْـــرٍ مَثَـــلْ   مِـــنْ غَيْـــرِ ذِكْـــرِهِ فَتَلْمِيـــحٌ كَمَـــلْ

تذنيب بألقاب الفن

مِـــنْ ذَلِـــكَ ٱلتَّـــوْشِيـــعُ وَٱلتَّـــرْدِيـــدُ   تَـــرْتِيـــبٌ ٱخْتِـــرَاعٌ أَوْ تَعْـــدِيـــدُ

كَـٱلتَّـائِبُونَ ٱلْعَـابِـدُونَ ٱلْحَـامِـدُونْ ٱلسَّائِحُونَ ٱلرَّاكِعُونَ ٱلسَّاجِدُونْ
تَطْـرِيـزٌ أَوْ تَـدْبِيـجٌ ٱسْتِشْهَـادُ إِيضَـاحٌ ٱئْتِـلاَفٌ ٱسْتِطْـرَادُ
إِحَـالَـةٌ تَلْـوِيـحٌ أَوْ تَخْيِيـلُ وَفُـرْصَـةٌ تَسْمِيـطٌ أَوْ تَعْلِيـلُ
تَحْلِيَـةٌ أَوْ نَقْـلٌ أَوْ تَخَتُّـمُ تَجْـرِيـدٌ ٱسْتِقْـلاَلٌ أَوْ تَهَكُّـمُ
تَعْـرِيـضٌ أَوْ إِلْغَـازٌ ٱرْتِقَـاءُ تَنْـزِيـلٌ أَوْ تَـأْنِيـسٌ أَوْ إِيمَـاءُ
حُسْنُ ٱلْبَيَـانِ رَصْـفٌ أَوْ مُـرَاجَعَـهْ حُسْـنُ تَخَلُّـصٍ بِـلاَ مُنَـازَعَـهْ

فصل : فيما لا يعد كذباً

وَلَيْـسَ فِـي ٱلإِيهَـامِ وَٱلتَّهَكُّـمِ وَلاَ ٱلتَّغَـالِـي بِسَـوَى ٱلْمُحَـرَّمِ
مِـنْ كَـذِبٍ وَفِـي ٱلْمِـزَاحِ قَـدْ لَـزِبْ بِحَيْـثُ لاَ مَنْـدُوحَـةَ عَـنِ ٱلْكَـذِبْ

خاتمة

وَيَنْبَغِـي لِصَـاحِـبِ ٱلْكَـلاَمِ تَـأَنُّـقٌ فِـي ٱلْبَـدْءِ وَٱلْخِتَـامِ
بِمَطْلَـعٍ حَسَـنْ وَحُسْـنِ ٱلْقَـالِ وَسَبْـكٍ أَوْ بَـرَاعَـةِ ٱسْتِهْـلاَلِ
وَٱلْحُسْنُ فِي تَخَلُّصٍ أَوِ ٱقْتِضَابْ وَفِي ٱلَّذِي يَدْعُونَهُ فَصْلَ ٱلْخِطَابْ
وَمِـنْ سِمَـاتِ ٱلْحُسْـنِ فِي ٱلْخِتَـامِ إِرْدَافُـهُ بِمُشْعِـرِ ٱلتَّمَـامِ
هَـٰـذَا تَمَـامُ ٱلْجُمْلَـةِ ٱلْمَقْصُـودَهْ مِـنْ صَنْعَـةِ ٱلْبَـلاَغَـةِ ٱلْمَحْمُـودَهْ
ثُـمَّ صَـلاَةُ ٱللهِ طُـولَ ٱلأَمَـدِ عَلَـى ٱلنَّبِـيِّ ٱلْمُصْطَفَـىٰ مُحَمَّـدِ
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلأَخْيَـارِ مَـا غَـرَّدَ ٱلْمُشْتَـاقُ بِـٱلأَسْحَـارِ
وَخَـرَّ سَـاجِـداً إِلَـى ٱلأَذْقَـانِ يَبْغِـي وَسِيلَـةً إِلَـى ٱلـرَّحْمَـٰنِ
تَـمَّ بِشَهْـرِ ٱلْحِجَّـةِ ٱلْمَيْمُـونِ تَتْمِيـمِ نِصْـفِ عَـاشِـرِ ٱلْقُـرُونِ

* * *

الفلك المشحون

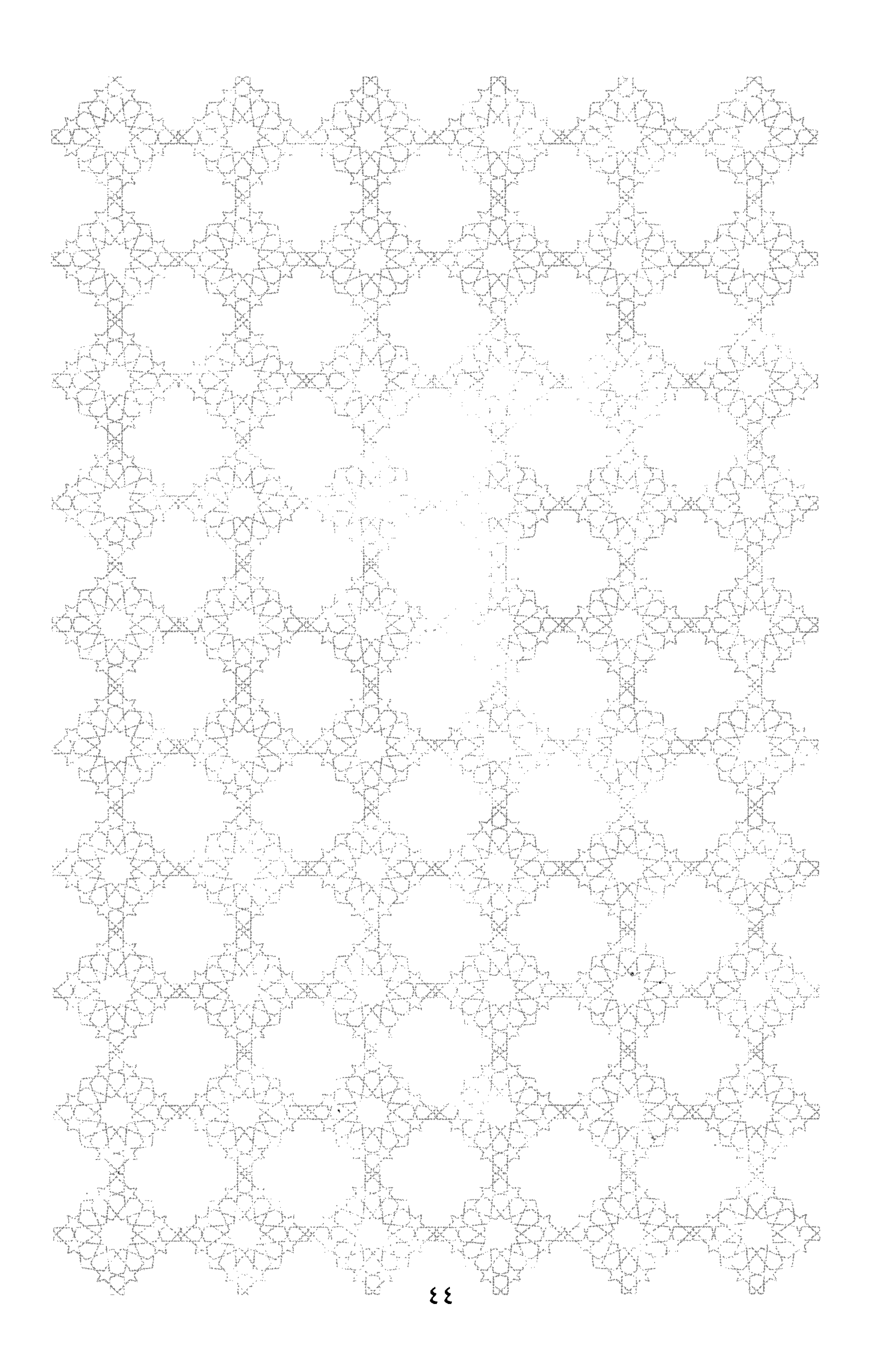
من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

الملقب بـ

بحيرة السيحون لفرائد الجوهر المكنون

جمع وتأليف
العلامة المحدث المحقق
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين





[خطبة الشارح]

الحمد لله ذي الجلال والألىٰ والإكرام والشأن الرفيع ، الميسر لأرباب الحجا إيضاح المعاني بالبيان البديع ، فسبحانه من حكيم دبر أمور عباده علىٰ طبق مقتضى الحال ، وعجز عن إحصاء نعمه لسان التفصيل والإجمال .

والصلاة والسلام علىٰ أفضل من تحلىٰ بقلائد العلوم والمعارف ، وأجل من حاز قصبات الأسرار واللطائف سيدنا محمد المنتخب من خلاصة معد بن عدنان ، المؤيد بكتاب حاز من أسرار البلاغة نهاية البيان ، وعلىٰ آله وأصحابه الذين تلألأ بهم غرة الحق ووجه الدين ، واضمحل بهم دجى الباطل ولمع منهم نور اليقين ، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلىٰ يوم الدين ، آمين يا رب آمين .

أما بعد :

فيقول العبد الفقير البالغ من الجهل منتهاه ، والذليل الذي غدا أسير ذنوبه وخطاياه ، المشتكي إلىٰ ربه القريب المجيب بقوله : يا رباه ، المتضرع في زوال كربته في الدارين إلىٰ مولاه ، سمي : محمد الأمين الهرري اللاه :

إن أرفع مصاعد كمالات نوع الإنسان ، هو التحلي بأصناف العلوم وأنواع العرفان ، علىٰ ما أجمع عليه الأوائل والأواخر في جميع الأزمان ، فهو أشرف ما يوصل الأصاغر إلىٰ درجة الأكابر ، وإن فن البلاغة من بينها ، محتوٍ علىٰ أسباب النجاح ، ومنطوٍ علىٰ قواعد الفلاح ، ومكسب الأرباح ؛ إذ غايته نيل السعادة العظمىٰ ، من معرفة إعجاز القرآن ، والوصول إلى الدولة الكبرىٰ من تمام الإذعان ، بنبوة سيد الأكوان ، وأفصح من نطق بالضاد من الأعاجم والعربان ، صلىٰ عليه وسلم ربنا الرحيم الرحمـٰن ، وعلىٰ آله وصحبه السادات الأعيان .

وقد صنفت فيه كتب ترتاح لمطالعتها الأرواح ، وتقر بها العيون ، فمنها : نظم العالم العلامة الأخضري المسمىٰ : بـ« الجوهر المكنون » فإنه مشتمل علىٰ غالب قواعد « التلخيص » ، ومحتوٍ علىٰ جواهر تامة الجمال ، بديعة التخليص ، ولقد أجاد من قال فيه :

درٌّ بـديـع تنـاهـىٰ فـي محـاسنـه يميـل نـاظـره مـن حسنـه طـربـا
عقوده الأسطر الحسنى التي جمعت من خير ما فيه من يبغي العلا رغبا

ولما رأيته بهٰذا الوصف الجميل ، وعلمت أن له من القدر ما هو سام جليل . . أردت أن أخدمه بشرح يكشف اللثام عن وجوه معاني مخدراته ، ويزيل النقاب عن جباه مباني مخيماته .

وسميته :

« الفُلْكَ المشحون من نفائس الجوهر المكنون »

ولقبته :

« بحيرة السيحون لفرائد الجوهر المكنون »

فقلت : مستمداً من الله التوفيق ، والهداية لأقوم الطريق ، راجياً منه بكل الإخلاص ؛ ليكون سبباً لي عنده يوم القيامة في الخلاص ، ولقد أجاد من قال :

واللهَ أرجـو المـنَّ بـالإخـلاص لكـي يكـون مـوجـب الخـلاص

أسانيد الشارح

قال الناظم بأسانيدي المتصلة به : (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) .

ومن أسانيدي ما أذكره لك بقولي :

أروي هـٰذه المنظومة عن :

١ـ الشيخ عثمان البوسي الجارسي الهرري ، قراءةً عليه مرات وإجازةً .

٢ـ عن الشيخ سعيد النولي الكنبلجي النحوي الهرري .

٣ـ عن الشيخ حسين العروسي السودي .

(ح)

١ـ وعن الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي .

٢ـ عن الشيخ محمد علي المالكي .

٣ـ عن الشيخ السيد البكري المكي ، كلاهما :

٤ـ عن الشيخ أحمد زيني دحلان المكي .

٥ـ عن عثمان بن حسن الدمياطي .

٦ـ عن محمد بن علي الشنواني .

٧ـ عن الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري .

٨ ـ عن مؤلفها : عبد الرحمـٰن الأخضري المغربي الفَاسِيِّ .

وعلىٰ هـٰذا السند ، فبيني وبين ناظمها سبعة أنفار ، رحم الله تعالىٰ جميعهم ، ونفعنا بعلومهم آمين ، **وقد أجزت روايتها عني بهـٰذا السند للأخ الفاضل :**

(. . . .)

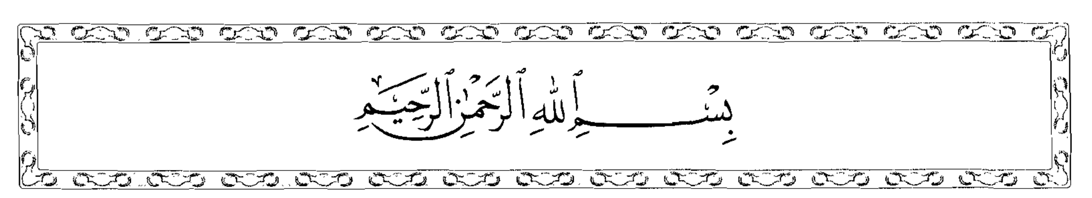
وأوصيه وإياي : بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هـٰذا السند جرىٰ

التوقيع من الشارح والختم

* * *



خطبة الناظم



والآن حان حين الشروع فأقول : بدأ الناظم منظومته بالبسملة ابتداءً حقيقياً ، وهو الذي لم يسبق بشيء ما ، اقتداءً بالكتب السماوية في ابتدائها بها ، كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمٰن الرحيم فاتحة كل كتاب » ، ولذلك جرىٰ بعضهم علىٰ أنها ليست من خصوصيات هٰذه الأمة ، وعملاً بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر » أو « أجذم » أو « أقطع » روايات والكلام علىٰ كل منها ، من باب التشبيه البليغ : وهو ما حذف أداة الشبه ووجه الشبه ، والمعنىٰ : فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب ، وكالأجذم الذي هو من ذهبت أنامله من الجذام ، أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد ، وعلىٰ كل فوجه الشبه مطلق النقص .

لا يقال : إن هٰذا المؤلف شعر ؛ لأنه من بحر الرجز الذي أجزاؤه (مستفعلن) ست مرات ، وقد قال العلماء : لا يبدأ الشعر بالبسملة ؛ لأنا نقول : إن الشعر الذي لا يبدأ بالبسملة هو الشعر المحرم ؛ كهجو من لا يجوز هجوه ، أو المكروه ؛ كالتغزل في غير معين ، والتغزل : ذكر محاسن النساء مراداً بهن محبوبته ، وأما الشعر الذي يتعلق بالعلوم والأذكار وأسماء الله تعالىٰ كهٰذه الأرجوزة. . فيبدأ بالبسملة اتفاقاً ، وإنما لم يأت المصنف بالبسملة نظماً كما فعل الشاطبي حيث قال :

بدأت بباسم الله في النظم أولا   تبارك رحماناً رحيماً وموئلا

وأحمد المرزوقي ، حيث قال :

أبدأ باسم الله والرحمٰن   وبالرحيم دائم الإحسان

لأنه خلاف الأولىٰ ؛ لأنها حرفت عن هيئتها المنزلة ، فلا يحصل بها التبرك ؛ لأنها خرجت بنظمها عن الاقتداء بالكتاب والعمل بالحديث .

* * *

مسكة الابتداء

واعلم : أنه ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه ؛ ليكون علىٰ بصيرة فيه ، وإلا صار كمن ركب متن عمياء وخبط خبط ناقة عشواء ، ويحصل التصور بمعرفة المبادىء العشرة المجموعة في قول الخضري :

مبادىء كل فن كان حد ومـوضـوع وغاية مستمد
مسائل نسبة واسم حكم وفضل واضع عشر تعد

* * *

فالآن نشرع في فنون البلاغة الثلاثة ، مبتدئاً بالأول منها ، فنقول :

المعاني جمع معنىً ، **وحد المعنىٰ لغةً** : ما يعنىٰ ويقصد من اللفظ من مدلوله ، **واصطلاحاً** : علم يعرف به أحوال الكلمات العربية التي تحصل بها المطابقة لمقتضى الحال ؛ أي : حال المخاطب ؛ كترك التأكيد في خطاب خالي الذهن ، والتأكيد في خطاب الشاك ، وزيادة التأكيد في خطاب المنكر .

وموضوعه : الكلمات العربية من حيث البحث عن تلك الأحوال التي يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال ، كما سبق آنفاً ، وغيره ؛ كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير .

وغايته : أي : فائدته فهم الخطاب وإنشاء الجواب ، بحسب المقاصد والأغراض جارياً علىٰ قانون اللغة في التركيب ؛ كتقديم المحصور على المحصور فيه .

واستمداده : أي : استنباطه من الكتاب والسنة وكلام فصحاء العرب ، والاستمداد والاستنباط بمعنىً واحد ؛ وهو : استخراج الشيء من الشيء ؛ كاستنباط الماء من الأرض .

ومسائله : قضاياه الباحثة عن أحوال الكلمات العربية ؛ كالباحثة عن أحوال المسند إليه، أو المسند ؛ كقولك : المسند إليه ، أو المسند يجوز حذفهما إذا دلت عليهما قرينة، أو عند سترهما عن غير المخاطب ؛ كقولك : جاء عند علمه أو ستره ؛ تريد زيداً .

ونسبته : تباينه وتخالفه لسائر العلوم ، لا التوافق ولا التداخل .

واسمه : علم المعاني .

وحكمه : وجوبه وجوباً كفائياً علىٰ أهل كل ناحية ، وعينياً علىٰ قارىء التفسير والحديث .

وفضله : فوقانه علىٰ سائر العلوم ، ورجحانه عليها بالنظر إلىٰ ما فيه من الفوائد .

وواضعه : عبد القاهر بن عبد الرحمـٰن الجرجاني النحوي البياني ، أبو بكر الإمام المشهور ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ من غيره ؛ لأنه لم يخرج عن بلده ، وكان من كبار أئمة العربية والمعاني والبيان ، شافعياً أشعرياً ، مات سنة إحدىٰ ـ وقيل : أربع ـ وسبعين وأربع مئة ، ومن شعره :

كبِّرْ علىٰ العلم يا خليلي ... ومِلْ إلىٰ الجهل ميل هائم
وعش حماراً تعش سعيداً ... فالسعد في طالع البهائم

انتهىٰ . من « بغية الوعاة » .

وينحصر المقصود من علم المعاني ، في ثمانية أبواب :

أولها : أحوال الإسناد الخبري ، **وثانيها** : أحوال المسند إليه ، **وثالثها** : أحوال المسند ، **ورابعها** : أحوال متعلقات الفعل ، **وخامسها** : القصر ، **وسادسها** : الإنشاء ، **وسابعها** : الفصل والوصل ، **وثامنها** : الإيجاز والإطناب والمساواة . انتهىٰ من « شرح التلخيص » .

❊ ❊ ❊

ومردفاً بالثاني منها : **وهو علم البيان** ، **فنقول** : **البيان حده لغةً** : هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ، **واصطلاحاً** : علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الأحوال ؛ ككرم زيد مثلاً كشجاعته يعبر عنه بالحقيقة ؛ نحو : زيد كريم ، وبالتشبيه ؛ نحو : زيد كحاتم ، وبالمجاز ؛ نحو : زيد حاتم ، عند السعد التفتازاني ، وبالكناية ؛ نحو : زيد كثير الرماد .

وموضوعه : اللفظ العربي من حيث إيراد المعنى الواحد به مع طرق مختلفة الوضوح .

وفائدته : التمكن من مخاطبة أهل اللسان بذلك ، قاله الدمنهوري علىٰ متن « الكافي في العروض » ، وفي « الصاوي على الدردير » : فائدته : فهم كلام الله وكلام رسوله علىٰ وجه لا يعتريه خطأ . انتهىٰ .

وغايته : تصديق النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ به تعرف بلاغة القرآن الخارجة عن طوق البشر من حيث اشتماله على الحقيقة والمجاز ، والكناية والتشبيه بألطف عبارة ، وهـٰذا يستلزم أن القرآن حق ، وصدق المستلزم يستلزم لصدق من جاء به من عند الله تعالىٰ .

واستمداده : من الكتاب والسنة وكلام البلغاء .

ومسائله : الحقيقة والمجاز والكناية والتشبيه .

ونسبته : تباينه وتخالفه لسائر الفنون ، وقيل : نسبته كونه آلة لعلم الشريعة ؛ لتوقفه عليه وإن كان علماً في نفسه .

واسمه : علم البيان .

وحكمه : أنه فرض كفاية علىٰ أهل الفهم والإدراك ، وفرض عين علىٰ قارىء التفسير والحديث إن لم يكن من أهل الفهم والإدراك .

وفضله : فوقانه علىٰ سائر العلوم بالنسبة إلىٰ ما فيه من الفوائد .

وواضعه : أرباب المعاني المتتبعون كلام البلغاء ، قاله الصاوي ، وقيل : واضعه عبد القاهر الجرجاني أيضاً ، قاله الدمنهوري ، وقيل : أبو عبيدة معمر بن المثنى ، المتوفىٰ سنة (١٤٤هـ) .

وينحصر المقصود من علم البيان : في ثلاثة أبواب : التشبيه ، والمجاز ، والكناية .

* * *

وملحقاً بالثالث منها : وهو علم البديع ، فنقول البديع لغةً : هو المبدع للشيء علىٰ غير مثال سابق ، فهو فعيل بمعنى اسم الفاعل ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ أي : مبدعهما كذلك ، ويكون بمعنىٰ مفعول فيطلق على الشيء المبدع ؛ كالسموات والأرض ، **واصطلاحاً** : علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية

المطابقة ووضوح الدلالة ، فجعلوه ذيلاً وتابعاً لعلمي البلاغة ، وهما المعاني والبيان .

وموضوعه : الكلمات العربية من حيث رعاية المحسنات فيها لفظية كانت ؛ كالجناس ، أو معنوية ؛ كالمطابقة .

وفائدته : معرفة ما يدخل في الكلام من المحسنات وغيرها ؛ كالسرقات والاقتباس .

وغايته : التمكن من مخاطبة أهل اللسان بالكلام المشتمل على المحسنات وغيرها ، وفائدته : معرفة ما فيه من المحسنات وما خلا منها .

واستمداده : من كلام فصحاء العرب .

ومسائله : قضاياه الباحثة عن المحسنات وغيرها .

ونسبته : التباين والتخالف لسائر الفنون .

واسمه : علم البديع .

وحكمه : الندب ؛ ليتمكن من مخاطبة أهل اللسان بالكلام المشتمل على المحسنات ، فيستحسن كلامه ويلتذ عندهم .

وفضله : فوقانه علىٰ سائر العلوم بالنسبة إلىٰ ما فيه من الفوائد .

وواضعه : عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي ، المولود سنة (٢٤٧هـ) والمتوفىٰ سنة (٢٩٦هـ) قتيلاً بعد أن بويع له بالخلافة ، ومكث يوماً واحداً خليفة ، كتاب « البديع » أودعه سبعة عشر نوعاً من المحسنات ، وعد الاستعارة منها .

قال السيوطي في « شرحه علىٰ عقود الجمان » : وأول من اخترعه وسماه بهـٰذا الاسم : عبد الله بن المعتز العباسي ، وجمع منه سبعة عشر نوعاً .

وقال في أول كتابه : وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني إليه مؤلف ، وألفته سنة أربع وسبعين ومئتين ، وعاصره : قدامة الكاتب فجمع منها عشرين نوعاً ، توافقا منها علىٰ سبعة ، فكان ما زاده قدامة ثلاثة عشر نوعاً ، فتكامل لهما ثلاثون ، ثم تبعهما الناس ، فجمع أبو هلال العسكري من النوع الثاني ما هو أكثر دوراناً في ألسنتهم .

* * *

الكلام على البسملة

واعلم أيضاً : أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة طرفاً مما يناسب ذلك الفن الذي يريد الشروع فيه ؛ ليكون قائماً بحقين ؛ حق البسملة ، وحق ذلك الفن الذي يشرع فيه ، والتكلم عليها من غيره يفوت الحق الثاني ، وترك الكلام عليها رأساً قصور إن كان عن عجز أو تقصير إن كان مع قدرة .

فالآن نشرع في فنون البلاغة الثلاثة ؛ المعاني ، والبيان ، والبديع ، التي ألف فيها الناظم فنقول ، مبتدئاً بالفن الأول منها ، ويتعلق بالبسملة من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الأحوال . . مبحثان :

الأول : أن مقتضى الحال فيها تقدير المتعلق مؤخراً ؛ لإفادة الاهتمام باسمه تعالىٰ ؛ لأن المقام مقام الاستعانة بالله تعالىٰ ، ولإفادة القصر ؛ أي : الحصر والقصر ، إما قصر إفراد : وهو يخاطب به من يعتقد الشركة ، وقصر قلب : وهو يخاطب به من يعتقد العكس ، وقصر تعيين : ويخاطب به الشاك ، فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين ، فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالىٰ ، وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره ، وقصر تعيين إن شكوا في حصول البركة بأي ، لـٰكن هـٰذا الثالث بعيد .

المبحث الثاني : أن مقتضى الحال فيها قطع الصفات ؛ أعني : الرحمـٰن الرحيم ؛ لأن المقام مقام ثناء ، وقد نصوا علىٰ أن النعوت إذا كان المقصود منها المدح . . فالأولىٰ قطعها ؛ لأن في قطعها دلالةً علىٰ أن المنعوت متعين بدونها ، وإنما أتىٰ بها لمجرد المدح ، لـٰكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الإتباع ، وحينئذ فتكون مخالفة لمقتضى الحال ؛ لما في الإتباع من الجري على الأصل ؛ إذ الأصل عدم القطع ، ثم إذا قطعت تلك الصفات علىٰ تقدير : هو ، أو أعني . . كانت الجملة مفصولة ، فيقال : ما سبب الفصل دون الوصل ؟ فيقال : سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الأحكام المقتضي ذلك التشريك للوصل ، أو يقال : سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع ، وذلك لأن جملة أؤلف باسم الله خبرية بالنظر إلىٰ صدرها ، وجملة هو الرحمـٰن

مثلاً لإنشاء المدح ، ومتىٰ كان بين الجملتين كمال انقطاع . . تعين الفصل ، كما يأتي ذلك إن شاء الله تعالىٰ في باب الفصل والوصل . انتهىٰ من « الدسوقي على التلخيص » .

❊ ❊ ❊

وأما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية . . فخمسة مباحث :

الأول : الباء حقيقتها الإلصاق ، وهو حقيقي ؛ كأمسكت بزيد : إذا قبضت علىٰ شيء من جسمه ، أو علىٰ ما يحبسه من يد أو نحوها ، ومجازي ؛ نحو : مررت بزيد ؛ أي : ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد ، وهي هنا ـ أي في البسملة ـ للاستعانة ، وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارةً تبعيةً .

وتقريرها أن يقال : شبه الارتباط علىٰ وجه الاستعانة بالارتباط علىٰ وجه الإلصاق ، بجامع مطلق الارتباط في كل ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعة للإلصاق الجزئي للاستعانة الجزئية ، علىٰ طريق الاستعارة التبعية ، ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل ، علاقته الإطلاق والتقييد ؛ وذلك أن الباء موضوعة للارتباط المقيد بالإلصاق ، فأطلقت عن ذلك ، واستعملت في الارتباط علىٰ وجه الاستعانة ، فهو مجاز مرسل بمرتبتين .

والمبحث الثاني : الجار والمجرور في البسملة متعلق بمحذوف ، وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناءً علىٰ قول من يقول : إن الحذف مجاز مطلقاً ، سواء تغير إعراب الباقي أم لا ، وأما علىٰ قول من يقول : ليس بمجاز مطلقاً ، وكذا علىٰ قول من يقول : إنه مجاز إذا تغير بسببه إعراب الباقي كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ . . فليس فيها مجاز ، وسيأتي في باب المجاز أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعرف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له . . . إلخ ، بل قسم آخر .

المبحث الثالث : إضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد بلفظ الجلالة الذات ، وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز ، وأما إن أريد بلفظ الجلالة اللفظ . . فهي بيانية ، والإضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم ؛ لأن الإضافة البيانية مقابلة للحقيقة ،

والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف ، والاستعارة في معنى الحرف تبعية ، فكذا ما كان بمنزلته .

وتقريرها أن تقول : إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني ، أو تعريفه به فاستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء إلىٰ شيء علىٰ أن الثاني مبين للأول ، بمطلق نسبة شيء إلىٰ شيء علىٰ أن الثاني مخصص أو معرف للأول ، بجامع مطلق التعلق في كل ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت صورة الإضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية .

والمبحث الرابع : لفظ الجلالة ، وهو علم على الذات العلية علم شخصي لا جنسي ، وقد اختلف في الأعلام الشخصية ، فقيل : إنها حقيقة ؛ لأنها استعملت فيما وضعت له ، وقيل : إنها واسطة بين الحقيقة والمجاز ؛ لأنهما من خواص الأمور الكلية ، والأعلام موضوعة لمعانٍ جزئية ، فعلى القول الأول : لفظ الجلالة حقيقة ، وعلى الثاني : لا حقيقة ولا مجاز ، بل واسطة بينهما .

المبحث الخامس : حقيقة الرحمة رقة في القلب ، وانعطاف تقتضي التفضل والإحسان ، وهي مستحيلة عليه تعالىٰ ، فيراد منها لازمها وهو التفضل والإحسان ، واشتق منها بهٰذا المعنىٰ رحمان ورحيم بمعنىٰ متفضل ومحسن ، فهو مجاز مرسل تبعي ؛ لأن التجوز فيهما تابع للتجوز في أصلهما ، وذكر بعضهم : أنه يصح أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية ، بأن يقال : شبه حال الله مع عباده في إيصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رق قلبه علىٰ رعيته فأوصلهم إنعامه ، بجامع أن كلاًّ حالةُ عظيمٍ مستولٍ علىٰ ضَعْفةٍ ممدٍّ لهم بإحسانه ، فاستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه ، وفيه نظر ، كما في « الدسوقي » .

* * *

وأما ما يتعلق بها من البديع . . فاعلم أن فيها التورية ؛ وهي : أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ، ويراد البعيد اعتماداً علىٰ قرينة خفية ، فقد أطلقت الرحمة وأريد بها

التفضل والإحسان الذي هو معنىً بعيد لها ؛ لأنه مجازي اعتماداً علىٰ قرينة خفية وهو استحالة المعنى القريب الذي هو الرقة .

وفيها أيضاً : المذهب الكلامي ؛ وهو : أن يساق المعنىٰ بدليله ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وبيانه هنا أن قوله : (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) في قوة قولنا : (لا أبتدىء إلا باسم الله) لأنه الرحمـٰن الرحيم .

وفيها أيضاً : الاستخدام بناءً علىٰ أن المراد من اسم الجلالة اللفظ ، وفي الرحمـٰن ضمير يعود على الله باعتبار الذات .

وفيها أيضاً : التفات علىٰ مذهب السكاكي ؛ لأن مقتضى الظاهر في التوجه له تعالى الخطاب بأن يقال : باسمك اللهم ، فعدل عن مقتضى الظاهر ، وقيل : بسم الله الرحمـٰن الرحيم .

وفيها أيضاً : الإدماج ؛ وهو : أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر ، وبيان ذلك : أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالىٰ ، فبعد أن ذكر هـٰذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالىٰ بكونه رحماناً رحيماً .

* * *

ثم ابتدأ الناظم منظومته ثانياً ، بالحمدلة ابتداءً نسبياً : وهو الذي لم يسبق بشيء من المقصود ؛ تأسياً بالقرآن الكريم ، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » وفي رواية « أبتر » وفي رواية « أجذم » أي : ناقص البركة أو ذاهبها .

قال بعضهم : ينبغي لكل شارع في تصنيف ، أن يذكر في طالعة كتابه ، ثمانية أشياء ، أربعة علىٰ سبيل الوجوب الصناعي ؛ وهي : البسملة ، والحمدلة ، والصلاة والسلام ، والشهادتان ، وأربعة منها علىٰ سبيل الندب الصناعي ؛ وهي : تسمية نفسه ، وتسمية كتابه ، وبراعة الاستهلال ؛ وهي : أن يأتي المصنف في طالعة كتابه بما يشعر بالفن الذي يشرع فيه ، والإتيان بلفظ أما بعد .

* * *

فقال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ٱلْحَمْــدُ لله ٱلْبَــدِيــعِ ٱلْهَــادِي	إِلَــىٰ بَيَــانِ مَهْيَــعِ ٱلــرَّشَــادِ
أَمَــدَّ أَرْبَــابَ ٱلنُّهَــىٰ وَرَسَمَــا	شَمْسَ ٱلْبَيَانِ فِي صُدُورِ ٱلْعُلَمَـا

(**الحمد لله**) الحمد : هو الثناء بالجميل علىٰ جهة التعظيم ؛ لأجل جميل اختياري ، فقولنا : (علىٰ جهة التعظيم) مخرج للاستهزاء والسخرية و(اختياري) مخرج للثناء لأجل جميل غير اختياري ؛ فإنه مدح لا حمد ؛ لأن المدح أعم مطلقاً من الحمد ؛ لأنه يقال : مدحت اللؤلؤة علىٰ صفائها ، ومدحت زيداً علىٰ رشاقة قده ، ولا يقال : حمدتهما ؛ والمعنىٰ : أي الوصف بالجميل الذي هو أهله مستحق لله سبحانه ، فلا يستحق إلا الله ؛ لأنه الفاعل المختار وغيره مجبور تحت قدرته .

* * *

فإن قيل : إن هٰذا الحمد حمد وشكر ، فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر ؟

قلت : إنما اختار مادة الحمد علىٰ مادة الشكر لأمور ثلاثة : **الأول** : الاقتداء بالقرآن العظيم ، **الثاني** : العمل بحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » علىٰ رواية ضم الدال ، **الثالث** : أن الحمد اللغوي أظهر من الشكر بغير اللسان في أداء المقصود ؛ لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو أظهر أنواعه . انتهىٰ « د س » .

* * *

ولفظ الجلالة اسم للذات الواجب المستحق لجميع المحامد ، ولذا لم يقل : الحمد للخالق ، أو للرازق ونحوهما ، مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف ؛ أي : قال : لله إشارةً إلى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف من صفاته ، ويحتمل أن تكون جملة الحمدلة خبرية لفظاً إنشائية معنىً ؛ لإنشاء الثناء بالمضمون لا نفس المضمون ؛ لأن استحقاق الحمد واختصاصه بالله ذاتي له أزلي لا يقبل التجدد ، وإنشاء الثناء

بالمضمون يحصل سواء جعلت (أل) في الحمد عهدية أو استغراقية أو جنسية ، خلافاً لما قاله الغنيمي في « حواشي السعد » من تخصيصه بجعل أل عهدية .

ويحتمل أن تكون خبرية لفظاً ومعنىً فتكون للإخبار بثبوت المحامد لله ، والإخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم ؛ لأن المخبر بثبوت الثناء لله مثن له ، أو يراد بالحمد المحمود به وهي الكمالات .

فقوله : (**الحمد لله**) في قوة قوله : الكمالات ثابتة لله تعالىٰ ، وفيها مجاز بالحذف باعتبار متعلق الجار والمجرور .

(**البديع**) : من أبدع الشيء إذا اخترعه لا علىٰ مثال سابق ، يقال : الله بديع السماوات والأرض ؛ أي : مبدعهما ؛ أي : مخترعهما وموجدهما علىٰ غير مثال سابق ، فيكون اسم فاعل بمعنىٰ مبدع ـ بكسر الدال ـ فيكون من صفات الله تعالىٰ ، واسم مفعول بمعنىٰ مبدع ـ بفتح الدال ـ فيكون صفة لغيره تعالىٰ ، فيقال : هـٰذا الكون مبدع ؛ أي : مخترع علىٰ غير مثال سابق ، فهو هنا فعيل بمعنىٰ مفعل ؛ كحبيب بمعنىٰ محب .

والبديع : أيضاً : الزق ، وفي الحديث « إن تهامة كبديع العسل ؛ حلو أوله وحلو آخره » شبهها بزق العسل ؛ لأنه لا يتغير بخلاف اللبن ، وأبدع الشاعر : جاء بالبديع ، وشيء بدع ـ بالكسر ـ أي : مبتدع ـ بفتح الدال ـ ، وفلان بدع في هـٰذا الأمر ؛ أي : بديع ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ ، والبدعة : الشيء المحدث في الدين بعد الإكمال ، وابتدعه عده بديعاً ، وبدعه تبديعاً نسبه إلى البدعة . انتهىٰ من « المختار » .

والمعنىٰ : جنس الحمد مستحق لله البديع ؛ أي : المبدع الموجد للكائنات علىٰ غير مثال سابق ، وفي ذكره براعة الاستهلال ؛ لأن فيه إشارةً إلىٰ أن منظومته مشتملة علىٰ فن البديع فهو صفة أولىٰ للجلالة ، وقال الشيخ مخلوف : ولا يخفىٰ ما في الإشارة باسم الله البديع إلى الفن المعلوم من سوء أدب ؛ لأن العظيم لا يرضىٰ أن يشار باسمه إلىٰ حقير .

(**الهادي**) : اسم فاعل من هدى الثلاثي من باب رمىٰ ، يقال : هداه يهديه هدىً ، والهدى : الرشاد والدلالة ، يذكر ويؤنث ، يقال : هداه الله للدين يهديه هدىً إذا أرشده إلى الطرق المستقيم وعرفه به ، ويقال : هداه إلى الحق إذا دعاه إليه ، وهداه إلى الحق

إذا أمره به ، وفي « المختار » : قد ورد هدىٰ في الكتاب العزيز علىٰ ثلاثة أوجه :

معدىً بنفسه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ وقوله : ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ .

ومعدىً باللام ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾ وقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ﴾ .

ومعدىً بإلىٰ ؛ كقوله : ﴿ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴾ انتهىٰ منه .

(**إلىٰ بيان**) : والبيان هو في الأصل المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ، ويأتي بمعنى الإيضاح والشرح والإظهار ، وفيه براعة الاستهلال أيضاً ؛ لأن فيه إشارةً إلىٰ فن البيان (**مهيع الرشاد**) : والمهيعة بوزن المشرعة الجحفة ، وهو ميقات أهل الشام . انتهىٰ « مختار » . والطريق الواضح ، وهو هنا الإسلام والرشاد ضد الغي ، تقول : رشد يرشد مثل قعد يقعد رشداً ـ بضم الراء ـ يقال : أرشده الله إذا هداه إلىٰ طريق الرشاد .

وقد أشار الناظم في هـٰذا البيت إلى الفنين الأخيرين ، وفاته الإشارة إلىٰ فن المعاني ، ولو قال بدل هـٰذا البيت :

الحمـــد لله بــديـــع الشــــان مفيـــض البيـــان والمعـــانـــي

. . لوفىٰ بالمراد ، والمعنى : الحمد لله البديع الهادي ؛ أي : الدال لعباده المرسلين إلىٰ بيان طريق الرشاد لعباده المؤمنين ، أو الآمر لهم بذلك ، أو الداعي لهم إلىٰ ذلك ، والإضافة في قوله : (مهيع الرشاد) من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ كيوم الخميس .

(**أمد**) : أي أكرم وأنعم ، (**أرباب النهىٰ**) : أي أصحاب العقول الكاملة بالإيمان ، المنورة بنور العرفان بمدد التوفيق والهداية والعرفان من الإمداد ؛ وهو : الإعطاء بالمدد ؛ وهو : الزيادة في الخير والعرفان ؛ أي : أوجد لهم مدد التوفيق بمعرفة المدارك وقوة النظر فيها . انتهىٰ « ع ق » .

والأرباب : جمع رب وله ثمانية عشر معنىً ، جمعها بعضهم في ثلاثة أبيات :

قـريـب محيـط مـالـك ومـدبـر مرب كثير الخير والمولي للنعم

وخـالقنـا المعبـود جـابـر كسـرنـا ومصلحنا والصاحب الثابت القدم

وجـامعنـا والسيـد احفـظ فهـٰذه معان أتت للرب فادع لمن نظم

والمراد به هنا : الصاحب ، والنهىٰ : جمع نهية ـ بضم النون وسكون الهاء ـ نظير مدىٰ ومدية : وهي العقل ، سمي العقل بذلك ؛ لأنه ينهى الإنسان عن القبيح .

(**ورسم شمس البيان**) : أي أثبت وأرسىٰ وأطلع شمساً هو البيان والمنطق الفصيح ، (**في صدور العلما**) : أي في قلوب العلماء ، من إطلاق المحل وإرادة الحال ، والرسم هنا بمعنى الإثبات ، والبيان : المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ، فلا يقال : إن البيان هو المنطق الفصيح فلا يرسم في القلب ، وإضافة (شمس) إلى (البيان) من إضافة المشبه به إلى المشبه ، فيكون من قبيل لجين الماء ؛ أي : الماء المشبه بالفضة في الصفاء .

والمعنىٰ : أثبت وركز المنطق الفصيح المشبه بالشمس في إظهاره ما في الضمير ، كما أن الشمس تظهر ما خفي في الليل ، في صدور العلماء الذين تخلت قلوبهم وتجردت عن الرذائل والصفات الخبيثة ، المانعة لها عن الإشراق بالمعارف ، ومعنىٰ كون البيان كالشمس : أنه يظهر به غيره وهو المعاني ، كما أن الشمس يظهر بها غيرها ، وإن كان الظهور الأول معنوياً والثاني حسياً ؛ أي : باعتبار المتعلق فيهما ، ففيه تشبيه معنوي بحسي ، والصدور جمع صدر ، والمراد به : القلب ، من إطلاق المحل وإرادة الحال ؛ لأن الصدر محل للقلب ، والقلب : لحمة صنوبرية فيها لطيفة تدرك المعاني ، وتلك اللطيفة تسمىٰ : فؤاداً ، واللحمة : قلباً ، وهي ؛ أي : اللحمة لكل الحيوان ، وليس تلك اللطيفة لغير العقلاء .

و(أل) في العلماء للكمال كأل في قولك : أنت الرجل ، وهم العاملون بعلمهم ، وفيه إشارة إلىٰ أن العلم لا يستقر ولا يثبت إلا في قلب من تخلىٰ عن الرذائل ، والأمراض الباطنية ، لمصادفته قلباً خالياً فيتمكن فيه ؛ فإن الحكمة إذا لم تجد القَلْبَ خالياً عنها . . فإنها ترجع من حيث أتت . انتهىٰ من « الشارح » .

ومعنى البيت الأول : الوصف بجميع الكمالات مستحق للإلـٰه الذي أبدع وأوجد الكائنات كلها علىٰ غير مثال سابق ، الهادي ؛ أي : الداعي لعباده المرسلين ولكل داع إلىٰ خير ، إلىٰ بيان وإيضاح مهيع الرشاد وطريق الهدىٰ لعباده المكلفين ؛ قطعاً لأعذارهم عند المحاسبة علىٰ أعمالهم يوم القيامة ، حيث قال في كتابه العزيز : ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ

بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ ، ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ ، وقوله : (أمد) في البيت الثاني معطوف بعاطف مقدر علىٰ صلة (أل) في قوله : (البديع الهادي) نظير قوله تعالىٰ : ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۞ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ۞ فَوَسَطۡنَ بِهِۦ جَمۡعًا﴾ أي : أقسمت بالخيول اللاتي أغرن صبحاً فأثرن به نقعاً . . . إلخ ؛ أي : والحمد مستحق للإلـٰه الذي أمد وأعطىٰ لأرباب النهىٰ وأصحاب العقول الكاملة بنور الإيمان ، الخالصة من رذائل الأوصاف مدد التوفيق ، والهداية لأقوم الطريق .

❊ ❊ ❊

والخلاصة : والحمد لله الذي أمد وأعطىٰ لأصحاب العقول الكاملة ، والقلوب السالمة من أدوائها المدد الصمداني ، والعلم الرباني ، والعرفان الرحماني ، ورسم ؛ أي : ركز وأرسىٰ وأثبت وأجرى البيان والمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ، الشبيه بالشمس المنيرة من السماء لأهل الأرض ، بجامع الإضاءة في كل ، وإن كان في الشمس حسياً وفي البيان معنوياً ، في صدور العلماء الكاملين بالعلم النافع والعمل الصالح ، وقلوبهم الخالية مما يظلمها من الأمراض الباطنية ؛ كالعجب ، والكبر ، والسمعة ، والرياء ، وحب المحمدة ، والرياسة ، والشهرة ، والصيت الحسن .

الإعراب

(**الحمد لله**) : الحمد : مبتدأ ، لله : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، تقديره : جنس الحمد مستحق لله سبحانه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**البديع**) : صفة أولىٰ للجلالة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من أبدع الرباعي ؛ لأنه فعيل بمعنىٰ مفعل ؛ كحبيب بمعنىٰ محب ، وفيه براعة الاستهلال ، كما مر ، (**الهادي**) : صفة ثانية للجلالة ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من هدى الثلاثي .

(**إلىٰ بيان مهيع الرشاد**) : إلىٰ : حرف جر ، بيان : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، مهيع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في

آخره ، وهو مضاف ، الرشاد : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة ؛ لوروده في الكتاب والسنة .

(**أمد أرباب النهىٰ**) : أمد : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الله ، أرباب : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، النهىٰ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ صلة (أل) في قوله : (البديع) لأنه في تأويل الحمد لله الذي أبدع الكائنات ، وهدىٰ عباده المرسلين إلىٰ بيان مهيع الرشاد ، وأعطىٰ أرباب النهىٰ مدد الهداية والعرفان .

(**ورسما شمس البيان**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، رسم : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الله ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (أمد) علىٰ كونها معطوفة علىٰ صلة (أل) ، شمس : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، البيان : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه ، وهو من تشبيه المعقول بالمحسوس ، وفيه براعة الاستهلال ، كما مر .

(**في صدور العلما**) : في : حرف جر ، صدور : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق برسم ؛ لأنه فعل ماض ، صدور : مضاف ، العلما : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فَـــأَبْصَـــرُوا مُعْجِـــزَةَ ٱلْقُـــرْآنِ وَاضِحَـــةً بِسَـــاطِـــعِ ٱلْبُـــرْهَـــانِ

والفاء في قوله : (**فأبصروا**) تفريعية ، كما في « اليعقوبي » ، وضابطها : هي التي كان ما قبلها علةً لما بعدها عكس التعليلية ، وهو من الإبصار وهو المعرفة ؛ لأنها علمية لا بصرية ، والمعجزة : أمر خارق للعادة تظهر علىٰ يد من يدعي الرسالة عند رد الملحدة ، بأن يطلب من المرسل إليهم أن يأتوا بمثل ما أتىٰ به ، وعلىٰ هـٰذا فهـٰذه المادة لا تنسب لغير الرسل صلوات الله وسلامه عليهم .

والقرآن : هو اللفظ المنزل من عند الله عز وجل علىٰ نبيه صلى الله عليه وسلم بحسب الوقائع ، المتعبد بتلاوته ، المجموع بين الدفتين المسمىٰ بالمصحف ، وإضافة المعجزة إلى القرآن للبيان ، وضابطها : ما كان المضاف فيها جنساً للمضاف إليه ؛ كشجر الأراك ، عكس البيانية ؛ وضابطها : ما كان المضاف فيها بعضاً من المضاف إليه ؛ كخاتم حديد ، وثوب خز ، وفيما قاله الشارح هنا نظر .

وفي قوله : (**معجزة**) إشارة إلىٰ براعة الاستهلال أيضاً ؛ إذ في ذكر الإعجاز إشارة إلىٰ أن المطلوب للناظم من منظومته هو ما يتعلق بالإعجاز ؛ إذ الإعجاز يتحقق بالبلاغة ، التي هي مقصود الفن الذي ألف فيه ، ومثلها قوله الآتي : (أجل كل ناطق بالضاد) أفاده اليعقوبي . انتهىٰ من « المخلوف » بتصرف .

وقوله : (**بساطع البرهان**) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : بالبرهان الساطع ؛ أي : الواضح الظاهر الذي لا خفاء فيه ، والبرهان عند المناطقة : قياس مركب من قضايا يقينية ، والمراد به هنا : ما يعم العقلي والنقلي ، أما العقلي . . فكقولنا : هـٰذا القرآن معجز ، وليس كل معجز من تأليف المخلوق ، فينتج أن القرآن من تأليف الخالق ؛ إذ لا واسطة بينهما .

والمعنىٰ عليه : فلأجل رسم شمس البيان في صدورهم أدركوا معجزة القرآن واضحةً ؛ أي : كون إعجازه واضحاً بحيث لا يعتريه لبس في إعجازه الخلق عن معارضته

في أسلوبه وبلاغته ، بحيث صار علمهم بإعجازه يقينياً .

وفي « المخلوف » : والأولىٰ أن يقال في تقرير البرهان العقلي : إن القرآن مشتمل علىٰ تقرير التوحيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر ، فكل ما هو كذلك معجز ينتج أن القرآن معجز ، وأما البرهان النقلي . . فكقوله تعالىٰ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ . . .﴾ الآية ، وكقوله : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ ، وكقوله : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم . . .﴾ الآية ، وقوله : ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ . . . إلىٰ غير ذلك .

والخلاصة : أنهم علموا علماً يقينياً بالبرهان الواضح إعجازه الخلق عن معارضته في أسلوبه وبلاغته ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

الإعراب

(**فأبصروا**) : الفاء حرف عطف وتفريع مبني على الفتح ، أبصروا : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، والجملة الفعلية معطوفة مفرعة علىٰ جملة قوله : ورسم شمس البيان .

(**معجزة القرآن**) : معجزة : مفعول أول لأبصر ؛ لأنها علمية ، وهو مضاف ، القرآن : مضاف إليه ، (**واضحة**) : مفعول ثان لأبصر ، (**بساطع البرهان**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بأبصروا .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَشَاهَدُوا مَطَالِعَ ٱلْأَنْوَارِ وَمَا ٱحْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَسْرَارِ

قوله : (**وشاهدوا**) معطوف علىٰ أبصروا ؛ أي : وشاهد أولـٰئك العلماء الذين رسم في قلوبهم شمس البيان وعرفوا بعين بصيرتهم مواضع تطلع وتؤخذ منها أنوار الأحكام ، وتلك المواضع آيات الأحكام ، وعرفوا أيضاً بإِمْعَانهم النظرَ والتأملَ في تلك المطالع ما احتوت واشتملت عليه تلك المطالع من أسرار وحكم بديعة ، وغرائب عجيبة ، ونكات غريبة التي لا يدركها إلا من نور الله قلبه بشمس البيان ؛ إذ خفايا القرآن وخباياه ونكاته الخفية تقف العقول دون إدراكها إلا من أمده الله بمدد العرفان ، ونور قلبه بشمس الإيمان ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ .

ففي كلام الناظم استعارة تصريحية أصلية مرشحة ، حيث شبه آيات الأحكام بمطالع الشموس والأقمار والكواكب ، وشبه الأحكام التي تؤخذ منها بالأنوار المضيئة منها ، بجامع الإضاءة في كل ، وإن كانت معقولاً في الأول ، ومحسوساً في الثاني ، واستعار اسم المشبه به وهو مطالع الشموس للمشبه الذي هو آيات الأحكام علىٰ طريقة الاستعارة المصرحة الأصلية المرشحة .

والاستعارة التصريحية : هي ما صرح فيها اسم المشبه به .

والأصلية : هي التي جرت في الجوامد والمصادر .

والمرشحة : هي التي ذكر فيها ما يلائم المشبه به ، كما سيأتي تفصيلها في الفن الثاني .

اللغة : والمشاهدة : المعاينة بحاسة العين ، ولـٰكن المراد بها هنا : المشاهدة بعين البصيرة والقلب .

(**والمطالع**) جمع مطلع : اسم لمكان الطلوع ، يقال : طلعت الشمس والكوكب من باب دخل طلوعاً ومطلعاً بكسر اللام وفتحها ، والمطلع بكسر اللام وفتحها موضع

طلوعها ، ولـٰكن المراد به هنا : آيات الأحكام . انتهىٰ « مختار » بتصرف وزيادة .

و(**الأنوار**) : جمع نور ؛ وهو : الضياء وهو ضد الظلمة ، يقال : أنارت الشمس إذا أضاءت وأظهرت ما خفي في الليل ، والمراد بالأنوار هنا : الأحكام المأخوذة من تلك الآيات (**احتوت**) يقال : احتوى الشيء على الشيء إذا أحاط به واستولىٰ عليه ، وتحوت الحية إذا تجمعت واستدارت . انتهىٰ « مختار » .

(**والأسرار**) جمع سر ؛ وهو : المعنى الخفي الذي لا يدرك إلا بدقة نظر وإمعان تأمل بفهم ثاقب ، وهـٰذا التفسير الذي ذكرنا في البيت علىٰ أن المراد بالمطالع ألفاظ القرآن ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ . . . ﴾ الآية .

وعلىٰ أن المراد بالأنوار الأحكام المعلومة من ظاهر الألفاظ ؛ كوجوب غسل الوجه واليدين ، وبالأسرار المعاني الخفية التي لا تدرك إلا بالتأمل في تلك الأحكام ؛ كتعميم محل الفرض بالغسل ، وكون الماء طهوراً ، والترتيب في غسل الأعضاء ، ونية الوضوء لا التنظف والتبرد مثلاً ، وهـٰذا التفسير هو ما جرىٰ عليه اليعقوبي ، وعلىٰ هـٰذا فإضافة المطالع إلى الأنوار ، من إضافة الدال إلى المدلول ، كما قاله البدوي .

وفسر الدمنهوري مطالع الأنوار بمعاني كلمات القرآن ، وحينئذ : فاشتمال المطالع على الأسرار من اشتمال الكل على الجزء ؛ لأن الأسرار بعض تلك المعاني ، ومعنى البيت علىٰ تفسيره أنهم بواسطة إمعان النظر الناشىء عما رسم في قلوبهم شاهدوا معاني كلمات القرآن التي هي كمطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان محسوساً في الثاني ومعقولاً في الأول ، وشاهدوا أيضاً ما اشتملت عليه تلك المعاني من أسرار ؛ أي : من نكات خفية ؛ إذ خبايا القرآن تقف العقول وتعجز قبل الوصول إلىٰ نهايتها ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ ﴾ أي : نهاية تأويله وحقيقته إلا الله سبحانه . انتهىٰ منه بتصرف .

الإعراب

(**وشاهدوا**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، شاهد : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل ، والألف تكتب للفرق ، والجملة الفعلية معطوفة

علىٰ جملة قوله : (فأبصروا) علىٰ كونها معطوفة مفرعة علىٰ جملة رسم. . . إلخ ، (**مطالع**) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، (**الأنوار**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة والإضافة فيه علىٰ تفسير اليعقوبي من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : كلمات القرآن الدالة على الأحكام وعلىٰ تفسير الدمنهوري من إضافة المدلول إلى الدال ؛ أي : المعاني التي هي مدلول ألفاظ القرآن .

(**وما احتوت**) : الواو عاطفة ، ما : اسم موصول بمعنى الذي في محل النصب معطوف علىٰ مطالع ، مبني على السكون ، احتوت : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على المطالع علىٰ كلا المعنيين فيه ، (**عليه**) : جار ومجرور متعلق باحتوت والضمير في عليه هو العائد على الموصول ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها ولـٰكنها صلة سببية ، (**من أسرار**) : جار ومجرور متعلق باحتوت أو حال من ما الموصولة أو من ضمير عليه العائد إلىٰ ما الموصولة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فَنَــزَّهُــوا ٱلْقُلُــوبَ فِــي رِيَــاضِــهِ وَأَوْرَدُوا ٱلْفِكْــرَ عَلَــىٰ حِيَــاضِــهِ

اللغة : (**فنزهوا**) الفاء سببية ، أو تفريعية ؛ أي : بسبب مشاهدة مطالع الأنوار نزهوا وفرجوا قلوبهم في رياضه ، أو نزهوا قلوبهم ومتعوها لمشاهدتهم مطالع الأنوار ، نزهوا : من النزهة ، وهو : تفرج النفس وانشراحها برؤية ما تنبسط له وتفرح به وتحبه .

قال ابن السكيت : ومما وضعه الناس في غير موضعه واستعملوه في غير معناه قولهم : خرجنا إلى الرياض نتنزه ، إذا خرجوا إلى البساتين ، قال : وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف ، ومنه قيل : فلان يتنزه عن الأقذار وينزه نفسه عنها ؛ أي : يباعدها عنها ، والنزاهة : البعد عن الشر ، وفلان نزيه كريم إذا كان بعيداً من اللؤم ، ومكان نزيه ؛ أي : خلاء بعيد من الناس ليس فيه أحد . انتهىٰ « مختار » .

أي فبسبب أنهم أدركوا بتأييد الله وعنايته شيئاً من محاسن القرآن وعلومه ، تتبعوا تلك المحاسن بملازمة التأمل فيها ، فنزهوا قلوبهم في رياضه ومتعوها فيها .

(**القلوب**) جمع قلب ؛ وهو : لحمة صنوبرية بها حياة الحيوان ، والمراد بها هنا : الفؤاد ؛ وهو : لطيفة ربانية في داخل القلب تستمد من العقل بها يعرف الرب جل وعلا وجميعُ الأشياء المدركة ، و(أل) في القلوب عوض عن المضاف إليه ؛ أي : متعوا قلوبهم وفرجوها (**في رياضه**) والرياض جمع روضة ، والروضة : المكان الملتف بالنبات والأشجار المثمرة ، وتسمى البساتين ، والضمير فيها للقرآن ، والإضافة فيه من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ كلجين الماء ؛ أي : نزهوا قلوبهم ومتعوها في معاني القرآن المشبهة بالرياض المحسوسة التي يتنعم بها القالب الجسماني ، بجامع التنزه في كل ، وإن كان الأول عقلياً والثاني حسياً ؛ أي : ولما كانت القلوب المتفكرة في المدركات تعيش باصطياد المعاني ، كما تعيش الأشباح بالأقوات . . شبه معاني القرآن بالرياض ، بجامع تنزه القلوب المتفكرة بملابسة معاني القرآن ، كما يتنزه القالب الجسماني بالرياض المحسوسة ، ففيه تشبيه معقول بمحسوس .

(**وأوردوا**) يقال : ورد الماء يرد بالكسر من باب وثق وروداً إذا حضره ، وأورد الإبل على الحياض إذا أحضرها لتشرب منها (**الفكر**) وهو **لغةً** : تحرك العقل وتجوله في المعقولات ؛ أي : تنقلها من بعض المعقولات إلىٰ بعض آخر ، بخلافه في المحسوسات فإنه تخيل ، **واصطلاحاً** : ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول ؛ كما في قولك في تعريف الإنسان : هو حيوان ناطق ؛ فإن فيه ترتيب أمرين معلومين ؛ وهما : الجنس والفصل ؛ ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول وهو الإنسان . انتهىٰ « بيجوري على السلم » باختصار .

وفي « القاموس » : الفكر بالكسر ويفتح : إعمال النظر في الشيء ؛ كالفِكْرَة والفِكْرَىٰ بكسرهما . انتهىٰ ، وفي « المختار » : فكَرَ تأملَ ، والاسم الفكر والفكرة ، والمصدر الفَكر بالفتح وبابه نصر . انتهىٰ .

و(أل) في الفكر عوض عن المضاف إليه ؛ أي : أوردوا أفكارهم (**علىٰ حياضه**) والضمير للقرآن أيضاً ، والحياض جمع حوض ، وقعت واوه بعد كسرة فقلبت ياء وكذا تقول في رياضه ، وإضافة حياض إلىٰ ضمير القرآن من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ كلجين الماء ، لـٰكن بتقدير معاني نظير ما مر في رياضه .

والحوض : ما يملأ بالماء من مكان واسع ؛ لتشرب منه المواشي ؛ أي : أوردوا أفكارهم وأحضروها علىٰ معاني القرآن المشبهة بالحياض المحسوسة ، بجامع حصول شفاء الصدر في كل منهما ، ولما كانت النفوس المفكرة تشفىٰ بإيرادها على المعاني كما تشفى الأشباح الحسية بإيرادها على الحياض المحسوسة . . شبه معاني القرآن بالحياض ، بجامع شفاء النفس المفكرة بملابسة معاني القرآن ؛ كشفاء القالب الجسماني بإيراده على الحياض المحسوسة ، ففيه تشبيه المعقول بالمحسوس كما مر في الرياض .

ومعنى البيت : فبسبب مشاهدتهم مطالع الأنوار نزهوا ومتعوا قلوبهم في معاني القرآن المشبهة بالرياض بجامع التنزه في كل ، وأوردوا أفكارهم علىٰ معاني القرآن المشبهة بالحياض بجامع الشفاء في كل ، وإن كان التنزه والشفاء في المشبه به معقولاً وفي المشبه حسياً .

الإعراب

(فنزهوا) : الفاء حرف عطف وسبب ، أو تفريع مبني على الفتح ، نزهوا : فعل وفاعل ، وحد الفعل نزه فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، الواو ضمير لجامعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل والألف تكتب للفرق والجملة الفعلية معطوفة مسببة ، أو مفرعة علىٰ جملة قوله : **(وشاهدوا)** ، **(القلوب)** : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، **(في رياضه)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بنزهوا وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه علىٰ تقدير مضاف كما مر .

(وأوردوا) : الواو عاطفة ، أوردوا : فعل وفاعل وحد الفعل أورد فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل ، والألف تكتب لذلك ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة نزهوا ، **(الفكر)** : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، **(علىٰ حياضه)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بأوردوا ، والإضافة فيه من إضافة المشبه به إلى المشبه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُــمَّ صَـــلاَةُ ٱللهِ مَـــا تَــرَنَّمَـــا حَادٍ يَسُوقُ ٱلْعِيسَ فِي أَرْضِ ٱلْحِمَىٰ

ولما كانت رتبة ما يتعلق بالمخلوق مؤخرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق . . أتى الناظم رحمه الله تعالىٰ بـ(**ثم**) الدالة على الترتيب في قوله : (**ثم صلاة الله**) أي : ثم بعد حمد الله سبحانه وتعالىٰ نقول : صلاته ؛ أي : رحمته المقرونة بالتعظيم لا بالاستدراج الزائدةُ علىٰ ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم ، وتحيته الدائمة اللائقة بجنابه صلى الله عليه وسلم وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته ، وإنما أفرد الصلاة عن السلام ؛ جرياً علىٰ مذهب المتقدمين ؛ لعدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر عندهم ، والصلاة اسم مصدر لصلى الرباعي والمصدر التصلية نظير زكَّىٰ تزكيةً وزكاة ، ولم يعبر بها ؛ لإيهامها العذاب . انتهىٰ « مناهل » ، وهو مبتدأ خبره سيأتي في البيت التالي بقوله : كائنة (علىٰ نبينا) .

وعبارة « المخلوف » هنا : ولم يذكر السلام ؛ جرياً علىٰ عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، بل لو صلىٰ في مجلس ، وسلم في مجلس آخر ، ولو بعد مدة طويلة . . كان آتياً بالمطلوب ، وهـٰذا هو المختار عندي وفاقاً للحافظ ابن حجر وغيره ، والآية لا تدل علىٰ طلب قرنهما ؛ لأن الواو لا تقتضي ذلك . انتهىٰ « صبان على الأشموني » .

والصلاة لغةً : العطف والشفقة ، فإن أضيف إلى الله تعالىٰ . . سمي رحمة ، أو إلى الملائكة : سمي استغفاراً ، والمراد باستغفارهم أيضاً الدعاء ، كما ورد أن الملائكة تصلي علىٰ أحدكم ما دام في مصلاه ، تقول : اللهم ؛ اغفر له ، اللهم ؛ ارحمه . انتهىٰ « أمير على الجوهرة » أي : فتبيين الصلاة بما ذكر يدل علىٰ أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للملك . انتهىٰ « مخلوف » ، وإلىٰ غيرهما . . سمي دعاء ، فهي مقولة علىٰ هـٰذه المعاني بالاشتراك المعنوي قاله الشارح .

(**ما ترنما**) ما مصدرية ظرفية ، والظرف المقدر متعلق بالخبر الآتي ، والترنم : التغني وهو رفع الصوت مع الترجيع والتحسين بالأناشيد ، يقال : رنم من باب طرب رنماً ، والرنم الصوت المطرب ، وترنم من باب تفعل إذا رجع صوته بالحداء ، ويقال :

ترنم الطائر في هديره إذا رجع ، وترنم القوس إذا صوت عند الرمي ، والغناء بكسر الغين والجمع الأغاني : الصوت المطرب وبفتحها مع المد : النفع ، وبالكسرِ والمدِّ : السَّماعُ ، وبالكسر والقصر : اليسار . انتهىٰ من « المختار » .

(**حاد**) اسم فاعل من حدا الثلاثي من باب عدا حدواً وحداءاً ، والحدو : سوق الإبل والغناء لها ؛ أي : مدحها بالأناشيد ، والحادي : هو من يمدحها في حال سوقها .

(**يسوق العيس**) يقال : ساق الماشية من باب قال فهو سائق وسواق ، واستاقها فانساقت إذا أمشاها قدامه ، العيس : بالكسر الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها أعيس ، والأنثىٰ عيساء ، والعيس بفتحتين يقال : هي كرائم الإبل . انتهىٰ « مختار » .

قال الشارح : والعيس : الإبل ، وحاديها : سائقها المغني لها ؛ ليحصل لها نشاط في السير ، والحمى : المكان الممنوع من قربه ورعيه والمراد به : أرض الحجاز لمنع الكفار من الإقامة فيها ، وقيل الحمى : اسم من أسماء مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ من « البيان الصريح علىٰ بردة المديح » .

والمقصود من كلامه : طلب تأبيد الصلاة بجملتها ؛ أي : بجميع معانيها السابقة آنفاً لا التأقيت ، وإنما أبَّد الناظم الصلاة بما ذكر ؛ لأن سوق الإبل في أرض الحمىٰ لا ينقطع من الحجيج حتىٰ ينقطع الإسلام ، ولا ينقطع الإسلام إلىٰ قيام الساعة ؛ لما ورد « أن طائفة من أمتي لا يزالوا ظاهرين على الحق حتىٰ يأتي أمر الله » أي : الساعة فكأنه يقول : نطلب من الله أن يصلي عليه آخر الدهر ؛ أي : أبداً « ع ق » انتهىٰ « مخلوف » .

ومعنى البيت : ثم صلاة الله وسلامه كائنان علىٰ نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلىٰ من ذكر بعده ، دائمين مدة دوام ترنم حادي العيس السائق لها في أرض الحجاز لزيارة الحرمين .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

عَلَــىٰ نَبِيِّنَـا ٱلْحَبِيـبِ ٱلْهَـادِي أَجَـلِّ كُـلِّ نَـاطِـقٍ بِـٱلضَّـادِ
مُحَمَّــدٍ سَيِّــدِ خَلْــقِ ٱللهِ ٱلْعَــرَبِــيِّ ٱلطَّــاهِــرِ ٱلأَوَّاهِ

والجار والمجرور في قوله : (**علىٰ نبينا**) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ كما مر آنفاً ؛ أي : كائنة علىٰ نبينا وحبيبنا وقدوتنا مؤبدة مدة ما ذكر ، والنبي : إنسان أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ، ولم يقيدوه بالذكورة ؛ استغناءً عنه بتذكير الضمير في قوله : (إليه) أو بناءً علىٰ أن الأنثىٰ يقال لها : إنسانة ، فإن أمر بتبليغه . . سمي رسولاً أيضاً ، فالرسول حينئذ : إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه ، فبينهما عموم وخصوص مطلق وهو اجتماع شيئين في مادة وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ .

وهو إذا قرأناه بالنبيء ، يعني بالهمزة ، مشتق من النبأ ؛ وهو : الخبر . . فيصح أن يكون فعيلاً بمعنىٰ فاعل بمعنىٰ أنه مخبر من الله عز وجل ـ بكسر الباء ـ أو بمعنىٰ مفعول بمعنىٰ أنه مخبر ـ بفتح الباء ـ عن الله تعالىٰ بواسطة جبريل ، وإذا قرأناه بالنبي يعني بالياء ، مشتق من النبوة : وهي الرفعة ، ويصح أيضاً أن يكون فعيلاً بمعنىٰ مفعول ؛ لأنه مرفوع الرفعة علىٰ غيره ، أو بمعنىٰ فاعل ؛ لأنه رافع رتبة من تبعه .

(**الحبيب**) يصح أن يكون فعيلاً بمعنىٰ فاعل ؛ أي : محب لله تعالىٰ ، أو بمعنىٰ مفعول بمعنىٰ محبوب لربه ولعباده المؤمنين (**الهادي**) أي : المرشد لمن آمن به إلىٰ طريق مستقيم (**أجل**) أي أفصح (**كل**) إنسان (**ناطق بـ**) حرف (**الضاد**) وهم العرب ؛ لأن الضاد ليست في غير لغتهم ، خصت بالذكر من بين الحروف الهجائية ؛ لأنها أصعب الحروف خروجاً من مخرجها علىٰ غير العرب ، بحيث لا يفصح بها في الغالب كما هي إلا العرب ، فإذا كان أفصح العرب . . فغيرهم أحرىٰ ، وفي التركيب إشارة إلىٰ أن المطلوب للناظم من منظومته الفن الذي يبحث فيه عما يتعلق بالنطق والفصاحة ، ففيه براعة الاستهلال « ع ق » ومقصوده بهٰذا التركيب مدح المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم بكمال فصاحته ، وفي بعض النسخ :

علــىٰ نبــي اصطفــاه الهــادي أجــل كــل نــاطــق بــالضــاد

و(**محمد**) اسم علم لذاته صلى الله عليه وسلم (**سيد خلق الله**) أي : أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من المولىٰ سبحانه جل وعلا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » والمراد من ولد آدم النوع الإنساني ، كما قاله بعضهم ، فهو شامل لآدم أيضاً ، وبذلك اندفع ما قد يقال : هـٰذا الحديث لا يدل علىٰ سيادته صلى الله عليه وسلم علىٰ آدم ، وإنما يدل علىٰ سيادته علىٰ أولاده فقط ، ودفع ذلك بعضهم أيضاً بأنه في أولاد آدم من هو أفضل منه ؛ كإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ ، وإذا كان سيد الأفضل . . كان سيد المفضول بالطريق الأولىٰ .

* * *

فإن قيل : قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : « السيد الله » وهو يدل علىٰ أنه لا يطلق السيد علىٰ غيره تعالىٰ . . **أجيب** : بأنه محمول على السيادة المطلقة . انتهىٰ « بيجوري على السلم » .

* * *

(**العربي**) أي : المنسوب إلى العرب وهم أفضل أجيال الناس ، وذلك مما يؤكد الشرف والمدح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذي يتشرف به « ع ق » .

(**الطاهر**) أي : المنزه حساً ومعنىً عن شائبة وصف مخل بشيء من كماله ، وهو صلى الله عليه وسلم كان كذلك صغيراً وكبيراً قبل النبوة وبعدها عمداً وسهواً .

(**الأواه**) أي : كثير التأوه من خشية الله تعالىٰ ، يقال : تأوه الرجل تأوهاً إذا قال : آه ، أو أوه ؛ أي : أتوجع من ضر أصابني أو أتوقعه ، وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم : أنه كان يسمع لصدره صلى الله عليه وسلم أزيز ؛ أي : صوت كأزيز المرجل ؛ أي : غليان كغليان القدر ؛ لأن الخوف علىٰ قدر المعرفة ، وهو أعرف خلق الله تعالىٰ بالله .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ثم صلاة الله**) : ثم : حرف عطف وترتيب ، صلاة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور ، (**ما ترنما**) : ما مصدرية ظرفية مبنية على السكون ، ترنما : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق .

(**حاد**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه اسم منقوص كقاض ؛ لأن أصله حادي استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان ؛ وهما : الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين لبقاء دالها وهو كسرة الدال فصار حاد .

(**يسوق**) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ حاد .

(**العيس**) : مفعول به منصوب ، (**في أرض الحمىٰ**) جار ومجرور ومضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور متعلق بيسوق ، وجملة يسوق من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لحاد ، تقديره : ما ترنم حاد سائق العيس في أرض الحمىٰ ، وجملة ترنم من الفعل والفاعل صلة لما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، تقديره : مدة ترنم الحادي السائق العيس في أرض الحمىٰ كائنة علىٰ نبينا ، والظرف المقدر متعلق بما تعلق به الجار والمجرور الواقع خبر المبتدأ .

(**علىٰ نبينا**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالخبر المحذوف ، تقديره : ثم صلاة الله كائنة علىٰ نبينا مدة ترنم الحادي السائق العيس في أرض الحمىٰ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة الحمدلة علىٰ كونها مستأنفة ، (**الحبيب**) : صفة أولىٰ لنبينا ، (**الهادي**) : صفة ثانية له ، (**أجل**) : صفة ثالثة له ، وهو مضاف ، (**كل**) : مضاف إليه ، كل : مضاف ، (**ناطق**) : مضاف إليه ، (**بالضاد**) : جار ومجرور متعلق بناطق ، (**محمد**) : بدل من نبينا ، أو عطف بيان له مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**سيد**) : بدل ثان لنبينا ، أو عطف بيان منه ، سيد : مضاف ، (**خلق**) : مضاف إليه ، خلق : مضاف ، (**الله**) : مضاف إليه ، (**العربي**) : صفة أولىٰ لمحمد مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : المنسوب إلى العرب ، (**الطاهر**) : صفة ثانية لمحمد ، (**الأواه**) : صفة ثالثة لمحمد مجرور بالكسرة الظاهرة على الهاء ؛ لأنها لام الكلمة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُـمَّ عَلَـىٰ صَـاحِبِـهِ ٱلصِّـدِّيـقِ حَبِيبِــــهِ وَعُمَـــرَ ٱلْفَـــارُوقِ
ثُـمَّ أَبِـي عَمْـرٍو إِمَـامِ ٱلْعَـابِـدِيـنْ وَسَطْـوَةِ ٱللهِ إِمَـامِ ٱلـزَّاهِـدِيـنْ

(**ثم**) حرف عطف وترتيب ، أتىٰ بها إشارةً إلىٰ أنه ينبغي الترتيب بين الأفضل والمفضول ، وإشعاراً بأنه لا يُصَلَّىٰ علىٰ غيرِ الأنبياء إلا علىٰ سبيل التبع لهم ؛ أي : ثم بعدما صلينا علىٰ نبينا نقول : صلاة الله وسلامه (**علىٰ صاحبه**) صلى الله عليه وسلم أبي بكر (**الصديق**) : الملقب بالصديق ؛ لأنه أول من آمن وصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم من هٰذه الأمة .

والصديق في عرفهم : هو أول من صدق بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل تصديق أحد من الأمة ، وهو علىٰ وزن سكين من أوزان المبالغة عند الصرفيين ، والصاحب في عرفهم هو من لازمك ولا يفارقك سفراً وحضراً ، ولا شك في أن أبا بكر قد وصف بالوصفين ، وهو هنا بمعنى الصحابي .

والصحابي : هو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً به في حال حياته بعد نبوته اجتماعاً متعارفاً وإن لم يره ؛ كابن أم مكتوم ، ولم يرو عنه ؛ كمن حنكه من صغار أولاد الصحابة ، ولا يشترط فيه التمييز ؛ فيدخل فيه من حنكه بالتمر من الصبيان ، ولا العقل فيدخل فيه المجنون المحكوم عليه بإسلامه علىٰ طريق التبع فيما يظهر ، ولا القصد فلا يشترط فيه قصد الشخص الاجتماع ، ولا معرفة أحدهما الآخر .

نعم ، الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدم الصحبة ، وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه ؛ لأن اجتماع العلوم من وظائف العين . انتهىٰ « أمير على الجوهرة » ، وقوله : (من وظائف العين) أي : إنه لا يكون إلا عند يقظتها وإن كانت من أحد المجتمعين .

وخرج بقولنا : (مؤمناً به) مشركو مكة ، وبقولنا : (في حال حياته) من رآه في المنام ، وبقولنا : (بعد نبوته) خرج به ورقة بن نوفل وهٰذا أحد قولين ، وبعضهم أطلق ، وقولنا : (اجتماعاً متعارفاً) إن أريد بالتعارف الظهور بين الناس. . فاشتراطه

ممنوع ؛ لأدائه إلىٰ إخراج عيسىٰ والخضر ، بل ولا يشترط طول الاجتماع لمزيد تأثير النبوة ، وإن أريد به كون الاجتماع علىٰ وجه الأرض فالمشهور اشتراطه .

قال الأمير : ولعله اصطلاح لهم ، وإلا . . فالسماء لا تنقص عن الأرض في مثل هٰذا . انتهىٰ ، وعليه فالاجتماع في السماء مؤد إلىٰ ثواب الصحبة لا التسمية بالصحابي .

وأما قولهم : (ومات علىٰ ذلك) . . فبيان لثمرة الصحبة ؛ إذ تحققها لا يتوقف علىٰ ذلك ، والصديق لقب أبي بكر رضي الله تعالىٰ عنه ، كما مر آنفاً ، لقبه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه عنه علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهما ، لقبه بذلك ؛ لكثرة تصديقه بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم .

واسمه : عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي ، يجتمع نسبه مع نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب رفيق سيد المرسلين في هجرته ، وخليفته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم شهد المشاهد كلها ، وكان من أفضل الصحابة ، مات في جمادى الأولىٰ سنة ثلاث عشرة لثمان خلون منها وله ثلاث وستون سنة ، ودفن بالحجرة النبوية .

قال القرطبي : ومن المعلوم القطعي ، واليقين الضروري أنه حفظ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحفظ أحد من الصحابة ، وحصل له من العلم ما لم يحصل لأحد منهم ؛ لأنه كان الخليل المباطن ، والصفي الملازم ، لم يفارقه سفراً ولا حضراً ، ولا ليلاً ولا نهاراً ، ولا شدةً ولا رخاءً ، وإنما لم يتفرغ للحديث ولا للرواية ؛ لأنه اشتغل بالأهم فالأهم ، ولأن غيره قد قام عنه في الرواية بالمهم . انتهىٰ من « المفهم » .

وقوله : (**حبيبه**) عطف بيان من صاحبه أو بدل منه أي محبه ومحبوبه صلى الله عليه وسلم (**و**) صلاة الله وسلامه أيضاً علىٰ (**عمر**) بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه ، الملقب بـ(**الفاروق**) علىٰ وزن الفاعول ، وليس من أوزان اسم الفاعل ، ولٰكنه بمعناه ؛ أي : الفارق بين الشيئين ، لقب بذلك ؛ لأنه فرق بإسلامه بين الحق والباطل ، وقتال الكفار عليه يوم أسلم ، ونزل جبريل عليه السلام علىٰ رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال : يا محمد ؛ استبشر أهل السماء بإسلام عمر ، توفي رضي الله تعالىٰ عنه مقتولاً ، قتله أبو لؤلؤة فيروز ، غلام المغيرة بن شعبة ، لثلاث بقين من ذي الحجة ، سنة ثلاث وعشرين ، طعنه العلج بسكين في يده ذات طرفين .

وكانت مدة خلافته عشر سنين وستة أشهر ، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة ، ونسبه هو ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي .

يجتمع نسبه مع نسبه صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي (**ثم**) صلاته وسلامه علىٰ (**أبي عمرو إمام العابدين**) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ، وفي عبد مناف يجتمع نسبه مع نسب النبي صلى الله عليه وسلم ، يكنىٰ أبا عمرو وأبا عبد الله وأبا ليلىٰ بأولاد ولدوا له ، وأشهر كناه أبو **عمرو** ، ولقب بذي النورين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم زوجه ابنتيه رقية وأم كلثوم واحدةً بعد أخرىٰ ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لو كانت عندي أخرىٰ . . لزوجتها له » رواه ابن سعد في « طبقاته » .

استشهد في ذي الحجة ، بعد عيد الأضحىٰ سنة خمس وثلاثين ، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة ، وعمره ثمانون ، وقيل : أكثر ، وقيل : أقل ، ولقب بزين العابدين ؛ لأنه كان يصوم النهار ويقوم الليل إلا هجعة من أوله ، وكان يختم القرآن في ركعة واحدة كثيراً .

(**و**) صلاة الله وسلامه أيضاً علىٰ علي بن أبي طالب ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فاطمة رضي الله تعالىٰ عنهما (**سطوة**) أعداء (**الله**) وعذابهم و(**إمام الزاهدين**) أي : المعرضين عن الدنيا وقدوتهم .

وعبر عنه بالسطوة ؛ لشدة بأسه علىٰ أهل الزيغ والضلال ، وبإمام الزاهدين ؛ لشدة إعراضه عن الدنيا ، وكان رضي الله عنه يقول : (الدنيا جيفة ؛ فمن أراد منها شيئاً . . فليصبر علىٰ مخالطة الكلاب) ، وكان يخاطب الدنيا ويقول : (يا دنيا ؛ غري بغيري ، فقد طلقتك ثلاثاً ، عمرك قصير ، ومجلسك حقير ، وخطرك كبير ، آه آه من قلة الزاد ، وبعد السفر ، ووحشة الطريق) رضي الله تعالىٰ عنه .

ويكنىٰ أبا الحسن وأبا الحسنين ، استشهد ليلة الجمعة في صبحها في مسجد الكوفة ، قتله عبد الرحمـٰن بن ملجم ، أشقىٰ هـٰذه الأمة ؛ لإحدىٰ عشرة ليلة خلت من رمضان سنة أربعين ، وهو ابن ثلاث وستين على الأصح ، وكانت مدة خلافته أربع سنين وستة أشهر وستة أيام ، فأخذ عبد الرحمـٰن بن ملجم أشقىٰ هـٰذه الأمة فقتل ، واختلف في موضع قبره اختلافاً كثيراً يدل علىٰ عدم العلم به وأنه مجهول .

إعراب البيتين

(**ثم**) : حرف عطف وترتيب ، (**علىٰ صاحبه**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله علىٰ نبينا ، (**الصديق**) : بدل من صاحبه ، أو عطف بيان منه ، (**حبيبه**) : بدل ثانٍ من صاحبه ، أو عطف منه ، (**وعمر**) : معطوف علىٰ صاحبه ، مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، (**الفاروق**) : عطف بيان لعمر ، أو بدل منه .

(**ثم أبي عمرو**) : ثم حرف عطف ، أبي : معطوف علىٰ صاحبه مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، أبي : مضاف ، عمرو : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**إمام**) : بدل من أبي عمرو ، أو عطف بيان منه ، إمام : مضاف ، (**العابدين**) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم .

(**وسطوة**) : معطوف علىٰ صاحبه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، (**إمام**) : بدل من سطوة ، أو عطف بيان له مجرور بالكسرة الظاهرة ، إمام : مضاف ، (**الزاهدين**) : مضاف إليه مجرور بالباء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُـمَّ عَلَـىٰ بَقِيَّـةِ ٱلصَّحَـابَـهْ	ذَوِي ٱلتُّقَـىٰ وَٱلْفَضْـلِ وَٱلإِنَـابَـهْ
وَٱلْمَجْـدِ وَٱلْفُـرْصَـةِ وَٱلْبَـرَاعَـهْ	وَٱلْحَـزْمِ وَٱلنَّجْـدَةِ وَٱلشَّجَـاعَـهْ
مَـا عَكَـفَ ٱلْقَلْـبُ عَلَـى ٱلْقُـرْآنِ	مُـرْتَقِيـاً لِحَضْـرَةِ ٱلْعِـرْفَـانِ

وقوله : (**ثم علىٰ بقية الصحابة**) معطوف علىٰ قوله : (ثم علىٰ صاحبه) أي : ثم صلاة الله وسلامه علىٰ من بقي وترك ذكره هنا بالتفصيل من الصحابة يقال : بقي من الشيء إذا ترك ولم يذكر ، استبقىٰ من الشيء إذا ترك بعضه ، والصحابة ـ بالفتح ـ : الأصحاب ، وهو في الأصل مصدر صحب من باب سلم صحابةً وصحبة بالضم .

قلت : لم يجمع فاعل علىٰ فعالة إلا هـٰذا الحرف فقط ، والأصحاب جمع صحب ؛ كفرخ وأفراخ ، والصحابة جمع صاحب بمعنى الصحابي .

والصحابي : هو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم اجتماعاً متعارفاً كما مر .

و(**التقىٰ**) بضم أوله هي التقوىٰ ، والتقوى : امتثال المأمورات ، واجتناب المنهيات ؛ أي : أصحاب التقوىٰ والخوف من الله تعالىٰ ، يقال : وقاه وقاية فاتقىٰ ، والوقاية : الحفظ ، والمتقي : من يقي نفسه ؛ أي : يحفظها عما يضرها في الآخرة .

(و) ذوي (**الفضل**) أي : أصحاب الفضل والدرجة والمنزلة عند الله تعالىٰ ، والفضل : الزيادة في الخير .

(و) ذوي (**الإنابة**) أي : أصحاب الإنابة والرجوع إلىٰ طاعة الله تعالىٰ بترك المعاصي .

(و) ذوي (**المجد**) أي : أصحاب المجد والشرف المكتسب لهم بمكارم الأخلاق ، وفي « المختار » : الحسب : ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : حسبه دينه ، وقيل : ماله ، والرجل حسيب وبابه ظرف ، قال ابن السكيت : الحسب والكرم يكونان بدون الآباء ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء . انتهىٰ منه .

(و) ذوي (**الفرصة**) أي : أصحاب الفرصة والاغتنام لكل مطلوب ، والفرصة كالنهزة وزناً ومعنىً ، يقال : انتهزها ، إذا اغتنم البغية والأمنية ، يقال : وجد فلان فرصةً ، وانتهز فلان الفرصة ؛ أي : اغتنمها وفاز بها .

(و) ذوي (**البراعة**) أي أصحاب البراعة والفوقان علىٰ غيرهم في مكارم الأخلاق ، يقال : برع الرجل بالفتح والضم ، إذا فاق أصحابه في العلم وغيره من مكارم الأخلاق ، وفي « شرح التلخيص » : البراعة : تفوق الإنسان علىٰ أقرانه في البلاغة وغيرها .

(و) ذوي (**الحزم**) أي : وأصحاب الحزم والاحتياط والضبط في أمورهم ديناً ودنيا ، والحزم : ضبط الأمر بالإتقان وحسن التدبير ، يقال : حزم الرجل في أمره ، إذا ضبطه وأخذه بالثقة .

(و) ذوي (**النجدة**) أي : أصحاب الإعانة للمحتاج والإغاثة للملهوف المضطر بسرعة ، يقال : استنجده فأنجده ؛ أي : استعان به فأعانه .

(و) ذوي (**الشجاعة**) أي : وأصحاب الشجاعة ، والشجاعة ـ بفتح أوله ـ شدة القلب عند البأس والإقدام على العدو ، يقال : شجع الرجل من باب ظرف شجاعة بالفتح فهو شجاع بضم الشين ، إذا اشتد إقدامه على العدو عند الحرب .

(**ما عكف القلب**) ما مصدرية ظرفية ، والعكوف : الإقامة والمواظبة على الشيء . و(**القرآن**) : اللفظ المنزل علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، المتعبد بتلاوته ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : صلاة الله وسلامه علىٰ بقية الصحابة مدة عكوف القلب وإقامته ومواظبته على التأمل والتدبر في معاني القرآن عند قراءته ، حالة كون القلب (**مرتقياً**) أي : مستعلياً ومرتفعاً (**لحضرة العرفان**) واللام فيه بمعنىٰ إلىٰ ، والحضرة : بمعنى المنزلة والدرجة ، وإضافته إلى العرفان بيانية .

والعرفان : هو معرفة معاني القرآن ؛ أي : حالة كون القلب مستعلياً مرتفعاً من موضع جهله إلىٰ منزلة معرفته ؛ أي : إلىٰ منزلة هي معرفة معانيه بالتأمل والتدبر فيه ؛ فإن ذلك العكوف والإقامة والتأمل في معاني القرآن هو العروة الوثقىٰ في الوصول إلىٰ حالة يقف دون أولهن سليمو العقول ، وهو ما أشار إليها بقوله : مرتقياً. . . إلخ ، وليس مقصوده بقوله : (ما عكف) التقييد بذلك بل مقصوده التأبيد للصلاة علىٰ من ذكر ،

وقوله : (دون أولها) أي : فآخرها من باب أولىٰ قوله : (العروة) هي أخت الزر ، وقوله : (الوثقىٰ) أي : المحكمة .

الإعراب

(**ثم علىٰ بقية الصحابة**) : ثم حرف عطف وترتيب ، علىٰ بقية الصحابة : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (ثم علىٰ صاحبه الصديق) علىٰ كونه متعلقاً بخبر المبتدأ .

(**ذوي التقىٰ**) : ذوي صفة للصحابة ، والصفة تتبع الموصوف ؛ تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ذوي : مضاف ، التقىٰ : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

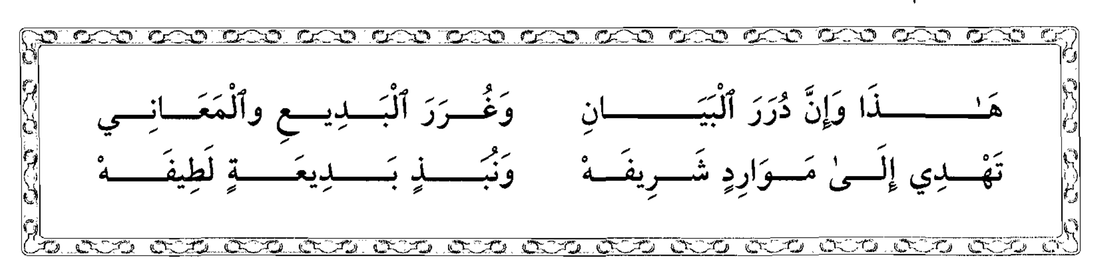
(**والفضل والإنابة والمجد والفرصة والبراعة والحزم والنجدة والشجاعة**) : معطوفات على التقىٰ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامه جره كسرة ظاهرة في أواخرهن إلا الإنابة والبراعة والشجاعة علامة جرهن كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ما عكف القلب على القرآن**) : ما مصدرية ظرفية مبنية على السكون ، عكف : فعل ماض مبني على الفتح ، القلب : فاعل مرفوع ، على القرآن : جار ومجرور متعلق بعكف ؛ لأنه فعل ماض ، (**مرتقياً**) : حال من القلب منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**لحضرة العرفان**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، متعلق بمرتقياً ؛ لأنه اسم فاعل من ارتقى الخماسي .

وجملة عكف من الفعل والفاعل صلة لما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف المقدر متعلق بما تعلق به الخبر ، تقديره : ثم صلاته كائنة علىٰ بقية الصحابة مدة عكوف القلب ومواظبته على التأمل والتدبر في معاني القرآن حالة كونه ؛ أي : حالة كون القلب مرتقياً من منزلة الجهل بالقرآن إلىٰ منزلة معرفة معاني القرآن وحكمه المنورة للقلب بنور اليقين .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



قوله : (**هٰذا**) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : الأمر المطلوب في بداية كل تأليف هٰذا الذي ذكرناه من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر ، أو مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : هٰذا الذي ذكرناه من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر هو المطلوب في بداية كل تأليف اقتداءً وعملاً ، أو مفعول لفعل محذوف ، تقديره : خذ هٰذا الذي ذكرته لك من البسملة والحمدلة واستمع مني ما أقول لك من قولي : وإن درر البيان . . . إلخ .

وهو ؛ أي : لفظ (هٰذا) في كلامه يسمى اقتضاباً عند البديعيين ؛ وهو : الانتقال من كلام إلىٰ كلام آخر لا مناسبة بينهما ، وهو يشبه التخلص في مطلق الانتقال ، والتخلص : هو الانتقال من كلام إلىٰ كلام آخر بينهما مناسبة ؛ كالانتقال من بحث المسند إليه إلىٰ بحث المسند ، كما سيأتي البحث عنهما في فن البديع ، إن شاء الله تعالىٰ .

والواو في قوله : (**وإن درر البيان**) للاستئناف النحوي ؛ لأنه لا ملاءمة بين ما قبلها وبين ما بعدها ، والدرر : جمع درة بضم الدال فيهما ، وتجمع أيضاً علىٰ درات ، والدرة : اللؤلؤة ، وهي الجوهر النفيس ، واللؤلؤة الدرة الواحدة ، والجمع اللؤلؤ واللآلىء . انتهىٰ « مختار » . والإضافة فيه من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ كلجين الماء ؛ أي : إن مسائل علم البيان التي هي الحقيقة والمجاز والاستعارة والتشبيه المشبهةَ بالدرر الحسية بجامع الزينة في كل ؛ أي : معرفة تلك المسائل تهدي وتوصل صاحبها إلىٰ موارد ومشارب شريفة .

(**و**) إن (**غرر البديع والمعاني**) جمع غرة ، والغرة ـ بالضم ـ في الأصل : بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، يقال : فرس أغر؛ أي: ذو غرة، والإضافة فيه أيضاً من إضافة

المشبه به إلى المشبه ؛ كلجين الماء ؛ أي : وإن مسائل علمي البديع والمعاني ؛ كالمحسنات اللفظية والمعنوية والمسند والمسند إليه المشبهةَ تلك المسائل بالغرر ، بجامع الزينة والظهور في كل ، أي إن معرفة مسائلهما تهدي وتوصل صاحبها إلىٰ موارد شريفة ومشارب صافية ، ويحتمل أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أصلية مجردة ، بأن شبهت مسائل الفنون الثلاثة بالدرر والغرر ، بجامع الزينة والحسن في كل ، ثم استعير اسم المشبه به وهو الدرر والغرر للمشبه وهو مسائلها ، فحذف اسم المشبه علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية المجردة .

(**تهدي**) بفتح التاء من هدى الثلاثي ؛ أي : إن معرفة مسائل الفنون الثلاثة المشبهة بالدرر والغرر توصل صاحبها (**إلىٰ موارد شريفة**) أي : لطيفة صافية ، والموارد : جمع مورد وهو محل الشرب ، ففيه استعارة مصرحة حيث شبه إدراك دقائق تراكيب البلغاء بالمورد ، بجامع الشفاء في كل ؛ لأن إدراك دقائق تراكيب البلغاء يشفي من ظمأ الجهل ، كما أن المورد المحسوس كالنهر يشفي من حرارة الكبد بالعطش .

(**و**) تهدي إلىٰ (**نبذ**) جمع نبذة وهي عرفاً : ما ينبذ أمام المهدي إليه مما يرغب فيه ؛ كالمسك وشبهه ، والمراد بها : بعض تلك الدقائق ، وهو معطوف علىٰ موارد (**بديعة**) أي عديمة مثال سابق ، ويكون مؤدى الشطرين واحداً ؛ **أما فن المعاني** . . فيوصل لسر ما وجد في التراكيب من تعريف المسند إليه مثلاً بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك كتقديمه وتأخيره مما يؤدي سره لمطابقة الحال ، **وأما فن البيان** . . فيبين الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة ، **وأما فن البديع** . . فلبيان ما يزيد حسن البلاغة التي هي المطابقة المذكورة فألحق بالأولين . انتهىٰ « مخلوف » .

إعراب البيتين

(**هـٰذا**) : تقدم إعرابه ، (**وإن درر البيان**) : الواو استئنافية ، إن : حرف نصب وتوكيد ، درر : اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، **البيان** : مضاف إليه .

(**وغرر البديع والمعاني**) : الواو عاطفة ، غرر : معطوف علىٰ درر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو

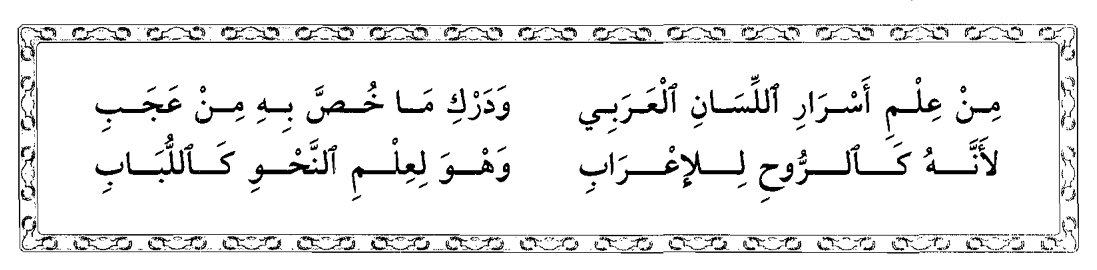
مضاف ، البديع : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والمعاني : معطوف على البديع مجرور بالكسرة المقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**تهدي إلىٰ موارد شريفة**) : تهدي : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الدرر والغرر ، إلىٰ موارد : جار ومجرور متعلق بتهدي ، شريفة : صفة لموارد مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ونبذ**) : معطوف علىٰ موارد ، (**بديعة**) : صفة أولىٰ لنبذ ، (**لطيفة**) : صفة ثانية لنبذ مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة تهدي في محل الرفع خبر إن ، تقديره : وإن معرفة مسائل فن البيان من الحقيقة والمجاز مثلاً هادية موصلة إلىٰ معرفة موارد شريفة ، ودقائق عظيمة ؛ كمعرفة أن الكلمة مستعملة في معناها الأصلي وغير مستعملة فيه ، وأن معرفة مسائل فن البديع هادية موصلة إلىٰ معرفة بعض دقائق بديعة لطيفة ؛ ككون التركيب مزيناً بالمحسنات اللفظية أو المعنوية ، وإن معرفة مسائل فن المعاني هادية وموصلة إلىٰ معرفة مطابقة التركيب لمقتضى الحال أو عدمها مثلاً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



مِنْ عِلْمِ أَسْرَارِ ٱللِّسَانِ ٱلْعَرَبِي وَدَرْكِ مَا خُصَّ بِهِ مِنْ عَجَبِ

لأَنَّهُ كَٱلرُّوحِ لِلإِعْرَابِ وَهْوَ لِعِلْمِ ٱلنَّحْوِ كَٱللُّبَابِ

وقوله : (**من علم أسرار اللسان العربي**) فمن فيه بيانية للموارد والنبذ قاله (ع ق) قال يعني الناظم : إن تلك الموارد والنبذ ، هي علم الأسرار والدقائق المودعة في لسان العرب ؛ أي : في لغة بلغائهم .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للموارد والنبذ ، تقديره : إن تلك الدرر والغرر هادية إلىٰ موارد ونبذ كائنات من علم أسرار ودقائق مودعات في اللسان العربي ؛ أي : في لغة بلغائهم .

وقوله : (**ودرك**) بمعنىٰ إدراك معطوف علىٰ علم عطف تفسير ، فهو مجرور بمن البيانية ، و(**ما**) واقعة على الدقائق (**خص**) فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود إلىٰ ما الموصولة ، وضمير (**به**) يعود إلىٰ ما ذكر من الفنون الثلاثة (**من عجب**) حال من نائب فاعل خص .

والتقدير : وإن درر البيان وغرر البديع والمعاني هادية إلىٰ موارد شريفة وإلىٰ نبذ بديعة لطيفة كائنات تلك الموارد والنبذ من إدراك دقائق ولطائف خصت بما ذكر من الفنون الثلاثة ، حالة كون تلك الدقائق من لطائف عجيبة ، وغرائب بديعة ، ومفاد الشطرين واحد .

ومقصود الناظم : المبالغة في مدح اللسان العربي وقد مر قريباً أن فن المعاني يوصل إلىٰ سر ما وجد في التراكيب ؛ من تعريف المسند إليه مثلاً بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك مما يؤدي سره لمطابقة مقتضى الحال ، وأن فن البيان يوصل إلىٰ معرفة الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال ، كما تحصل بالأسرار المذكورة في فن المعاني ، وأن فن البديع يوصل إلىٰ معرفة ما يزيد حسن البلاغة التي هي المطابقة المذكورة ، فألحق بالأولين . انتهىٰ « مخلوف » .

واللام في قوله : (**لأنه**) تعليلية متعلقة بتهدي ، والضمير عائد لما ذكر من الفنون الثلاثة ؛ أي : وإنما قلنا : تلك الدرر والغرر تهدي إلىٰ موارد ونبذ لطيفة ؛ لأن ما ذكر من الفنون الثلاثة (**كالروح للإعراب**) أي : إن أسرارها كالروح للكلام المعرب .

(**وهو**) أي : ما ذكر من الفنون الثلاثة (**لعلم النحو كاللباب**) يعني : أن مفاد النحو كالقشور فوق اللب ، ومفاد هـٰذه الفنون كاللب في داخل القشور ، وقوله : (لأنه) أي : لأن هـٰذا المذكور من البيان وتالييه .

ومراده بالإعراب : الكلام المعرب ، ولباب كل شيء خالصه ، ومعنىٰ كون هـٰذه ؛ أي : كون مؤداها كالروح للمعرب من الكلمات أنها موصلة إلىٰ معرفة الدقائق الزائدة علىٰ معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التراكيب ؛ كالمطابقة لمقتضى الحال ، وهـٰذه الدقائق هي محط نظر البلغاء ، فالكلمات المعربة المجردة من هـٰذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح ، فليست الكلمات المعربة معتبرة عندهم بدونها كما أن الجسم لا يعتبر بدون الروح ، فالخواص للكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح .

ووجه كون تلك الخواص كالروح للكلام المعرب : أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف ، والتقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، وغير ذلك.. تعرف بفن المعاني أسرار هـٰذه الأشياء ، وفن البيان يعرف به الحقيقة والمجاز ؛ ليطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة ، فألحق مقتضاه بمقتضىٰ فن المعاني وفن البديع ؛ لبيان ما يزيد به حسن البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار ، فألحق ؛ أي : ما يزيد حسن البلاغة بها ؛ أي : بتلك الأسرار ، فجاز بهـٰذه المناسبة أن ينسب لها ؛ أي : للفنون الثلاثة أنها لبيان أسرار النحو ولبابه ، حيث ثبت ذلك لواحد منها ، وناسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين . انتهىٰ « ع ق » انتهىٰ من « المخلوف » .

ويكون الناظم قد جعل لهـٰذه الفنون منزلتين : الأولىٰ : منزلة الروح من الجسد ، والثانية : منزلة اللباب من القشر ، فمؤدى الشطرين واحد ، ومقصوده التحريض علىٰ تعاطي هـٰذه الفنون وزيادة مدحها . انتهىٰ « ع ق » .

فمراد الناظم بهـٰذه الأبيات مدح هـٰذه الفنون المتضمن مدح كتابه ، وهـٰذه الفنون جديرة بذلك ؛ إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا

بواسطة مراعاة هـٰذه الفنون ، فهي من أعظم آلات العلوم الشرعية ، ولذلك كان الاشتغال بها فرض كفاية . انتهىٰ « دمنهوري » .

إعراب البيتين

(**من علم أسرار اللسان العربي**) : من حرف جر ، علم : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لموارد ونبذ ، تقديره : تهدي إلىٰ موارد ونبذ كائنات من علم أسرار اللسان العربي ، علم : مضاف ، أسرار : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، أسرار : مضاف ، اللسان : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، العربي : صفة للسان ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ودرك**) معطوف علىٰ علم ، وللمعطوف حكم المعطوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، درك : مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، (**خص**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بخص ، (**من عجب**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من نائب فاعل خص ، تقديره : حالة كون ما خص به من دقائق عجيبة ولطائف غريبة ، ومفاد الشطرين ومعناهما واحد ، أتىٰ بهما ؛ مبالغة في مدح هـٰذه الفنون الثلاثة .

(**لأنه**) : اللام حرف جر وتعليل ، أن : حرف نصب وتوكيد ، الهاء : ضمير متصل في محل النصب اسم أن مبني على الضم ، (**كالروح**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لأن ، تقديره : لأنه كائن كالروح ، (**للإعراب**) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وجملة أن من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور باللام ، تقديره : وإنما قلنا : تهدي إلىٰ موارد شريفة ونبذ لطيفة ؛ لكونه كالروح للإعراب .

(**وهو لعلم النحو كاللباب**) : الواو عاطفة ، هو : ضمير منفصل في محل الرفع

مبتدأ ، كاللباب : جار ومجرور خبر المبتدأ ، لعلم النحو : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر معطوفة علىٰ جملة أن ؛ أي : وإنما قلنا : تهدي إلىٰ موارد شريفة ؛ لكونه كالروح للإعراب ، وكوه كاللباب لعلم النحو .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَقَـدْ دَعَـا بَعْـضٌ مِـنَ ٱلطُّـلاَّبِ ... لِـرَجَـزٍ يَهْـدِي إِلَـى ٱلصَّـوَابِ
فَجِئْتُـــهُ بِـــرَجَـــزٍ مُفِيـــدِ ... مُهَـــذَّبٍ مُنَقَّـــحٍ سَـــدِيـــدِ

(**وقد دعا**) أي : وقد طلب مني (**بعض من الطلاب**) أي : بعض ممن يطلب العلم ويَدرُسُ علَيَّ هـٰذه الفنون ، واللام في قوله (**لرجز**) زائدة في المفعول ؛ أي : قد طلب مني بعضهم إنشاء كلام منظوم علىٰ تفاعيل بحر الرجز في هـٰذه الفنون الثلاثة ، والرجز نوع من الشعر ، أجزاؤه مستفعلن ست مرات (**يهدي**) ذلك الرجز الطلاب ويدلهم (**إلىٰ**) ما هو (**الصواب**) في أحكام هـٰذه الفنون الثلاثة .

والصواب : كلام طابق حكمه الواقع ، من غير اعتبار المطابقة بجانب بخصوصه ، بخلاف الحق ؛ فإنه ما طابق باعتبار نسبة الواقع إليه ، بأن يقال طابق الواقع ، وبخلاف الصدق ؛ فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبته إلى الواقع ، بأن يقال طابقه الواقع ، ويقابل الأول الخطأ ، والثاني الباطل ، والثالث الكذب . انتهىٰ « د م » .

فالثلاثة متحدة بالاعتبار وكذا أضدادها ، وكذا يقال في أضدادها .

قوله : (**فجئته**) أي : فجئت ذلك البعض الذي طلب مني ، والذي يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة ، ويحتمل أنه عبر بالماضي للتفاؤل ، قاله بعض الشراح ، والفاء فيه تفريعية ؛ وهي : التي كان ما قبلها علة لما بعدها عكس التعليلية .

(**برجز**) أي بكلام منظوم علىٰ تفاعيل بحر الرجز وهي مستفعلن ست مرات (**مفيد**) لقارئه ، وإنما طلب منه النظم دون النثر ؛ لسهولته حفظاً وفهماً ، وفي كون آخره عروضاً أو ضرباً أقوال **أصحها** : أنه عروض وضرب معاً .

وفي قوله : (**مفيد**) مجاز عقلي ؛ وهو : إسناد الشيء لغير من هو له لعلاقة ؛ لأن الرجز مفاد لا مفيد .

(**مهذب**) : عن الحشو الذي لا فائدة فيه (**منقح**) عن التعقيد والغرابة (**سديد**) أي : موافق للصواب في لفظه ومعناه .

وعبارة « الشارح » : (**مهذب**) أي : مصفىً من شائبة ما لا فائدة فيه ، و(**منقح**) أي : مصفىً مِن بُعْدِ معناه و(**سديد**) بمعنىٰ أنه لا خلل فيه لفظاً ولا معنىً ، وأتىٰ به ؛ لدفع توهم خلل في المعنىٰ ناشىء عن الإيجاز الناشىء عن الأوصاف المصرح بها فيما بَعْدُ ؛ يعني قوله : ملتقطاً من درر التلخيص . . . إلخ .

وفيه مدح لتأليفه ليقبل ، فيحصل به النفع ، وهـٰذا عادة المصنفين ، ولا بأس في ذلك لصحة الغرض ؛ أي : النية . انتهىٰ كلامه .

إعراب البيتين

(**وقد دعا**) : الواو استئنافية ، قد : حرف تحقيق ، دعا : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، (**بعض**) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**من الطلاب**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لبعض ، تقديره : بعض كائن من الطلاب ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، ولفظ بعض كلمة موضوعة للدلالة علىٰ بعض الأفراد قليلاً كان أو كثيراً ، وأما لفظ كل . . فهو كلمة موضوعة للدلالة علىٰ جميع الأفراد حقيقةً أو مجازاً .

(**لرجز**) : اللام حرف جر زائد مبني على الكسر ، رجز : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، (**يهدي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ رجز ، (**إلىٰ**) : حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، (**الصواب**) : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيهدي ، والجملة الفعلية في محل النصب صفة لرجز ، تقديره : وقد دعا بعض من الطلاب رجزاً هادياً لهم إلى **الصواب** موصلاً إليه ففيه إسناد ما للشيء إلى السبب لعلاقة السببية .

(**فجئته**) أي : فأجبته ، الفاء : حرف عطف وتفريع ؛ لكون ما قبلها علةً لما بعدها ، جئت : فعل وفاعل وحد الفعل جيء ، جيء : فعل ماض مبني على السكون ؛

لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الهاء : ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، (**برجز**) : جار ومجرور متعلق بجئت ، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة مفرعة علىٰ جملة دعا علىٰ كونها مستأنفة عطف معلول علىٰ علة ، (**مفيد**) : صفة أولىٰ لرجز ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ففيه إسناد الشيء إلىٰ سببه ، كما مر ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من أفاد الرباعي .

(**مهذب**) : صفة ثانية لرجز مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من هذب الرباعي ، (**منقح**) : صفة ثالثة لرجز مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من نقح الرباعي ، (**سديد**) : صفة رابعة له مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من سد الثلاثي ؛ لأنه فعيل بمعنىٰ فاعل ؛ لأنه بمعنىٰ ساد ؛ أي : موافق للسداد والصواب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

مُلْتَقِطاً مِنْ دُرَرِ « ٱلتَّلْخِيصِ » جَوَاهِراً بَدِيعَةَ ٱلتَّخْلِيصِ
سَلَكْتُ مَا أَبْدَىٰ مِنَ ٱلتَّرْتِيبِ وَمَا أَلَوْتُ ٱلْجُهْدَ فِي ٱلتَّهْذِيبِ
سَمَّيْتُهُ بِـ« ٱلْجَوْهَرِ ٱلْمَكْنُونِ فِي صَدَفِ ٱلثَّلاَثَةِ ٱلْفُنُونِ »

(**ملتقطاً**) بكسر القاف حال من فاعل جئت ؛ أي : جئت ذلك البعضَ برجز حالة كوني ملتقطاً ملخصاً ذلك الرجز (**من درر « التلخيص »**) أي : من مسائل « تلخيص المفتاح » المشبهة بالدرر الحسية في النفاسة (**جواهراً**) مفعول ملتقطاً (**بديعة التخليص**) صفة لجواهراً ؛ أي : عديمة النظير في التخليص والتصفية من الحشو الذي لا فائدة فيه إلا الإطناب ، وبفتحها حال من رجز ؛ لتخصصه بالوصف ؛ أي : فجئت ذلك البعض برجز مفيد حال كون ذلك الرجز ملتقطاً من درر « التلخيص » ، ولفظ جواهر علىٰ هـٰذا التقدير حال مترادفة من رجز ؛ أي : وحالة كون ذلك الرجز جواهر بديعة النظير في التخليص والتصفية مما يشينه ويعيبه . أفاده (ع ق) .

قوله : (**ملتقطاً**) بكسر القاف اسم فاعل من التقط الخماسي ، يقال : لقط الشيء ، إذا أخذه من الأرض من باب نصر ، والتقطه بمعناه ، وبفتحها اسم مفعول من التقط بمعنىٰ ملقوطاً ؛ أي : ملقوطاً ذلك الرجز من مسائل « التلخيص » ، وفي ذكر الالتقاط إشارة إلىٰ أنه لم يأخذ جميع مسائل « التلخيص » ، وإنما أخذ بعضها .

قوله : (**من درر « التلخيص »**) والدرر جمع درة ، والدرة : الجوهرة النفيسة ، والمراد بها هنا المسائل العلمية ، وإضافته إلى « التلخيص » من إضافة الجزء إلى الكل ؛ أي : حالة كوني آخذاً لاقطاً جامعاً في ذلك الرجز بعض مسائل « التلخيص » لا كلها ، المشبهة تلك المسائل بالدرر الحسية في الحسن ، والتقدير علىٰ فتح القاف ؛ أي : حالة كون ذلك الرجز ملقوطاً مجموعاً من بعض مسائل « التلخيص » .

و« التلخيص » : بتقديم اللام على الخاء المعجمة اسم كتاب للخطيب القزويني ، أبي عبد الله محمد بن سعد الدين بن عبد الرحمـٰن بن عمر الشافعي رحمه الله تعالى ،

اختصره من « مفتاح العلوم » للإمام السكاكي ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبي يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي ، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والبديع والعروض والشعر ، وله النصيب الوافر في علم الكلام ، وسائر الفنون ، ومن رأىٰ مصنفه . . علم تبحره ونبله وفضله ، مات بخوارزم سنة ست وعشرين وست مئة ، وولد سنة : خمس وخمسين وخمس مئة . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

قوله : (**جواهراً**) صرفه لضرورة الشعر جمع جوهرة ، وهي الدرة وعلىٰ كونه حالاً مترادفة من رجز يؤول ؛ لأن الحال لا تكون إلا مشتقة ، تقديره : حالة كون ذلك الرجز ملتقطاً مشبهاً بالجواهر الحسية في الحسن .

قوله : (**بديعة التخليص**) بتقديم الخاء على اللام ؛ أي : جواهر عديمة النظير في تخليصها وتصفيتها ، وفي لفظ التلخيص والتخليص الجناس الناقص .

(**سلكت**) أنا ودخلت في أرجوزتي هـٰذه (**ما أبدىٰ**) وأظهر ودخل وجرىٰ عليه صاحب « التلخيص » (من **الترتيب**) في الفنون الثلاثة من تقديم المعاني ثم البيان ثم البديع ، يعني أنه رتب مؤلفه ترتيباً مثل ترتيب « تلخيص المفتاح » .

(**وما ألوت الجهد**) من أَلاَ يَأْلُو : من باب عدا ؛ أي : قَصَّر ، وفلان لا يألوك نصحاً ؛ أي : لا يقصر في النصيحة لك ، والجهد ـ بضم الجيم ـ : الطاقة ؛ أي : وما تركت جهدي وطاقتي في تهذيب هـٰذه الأرجوزة وتصفيتها من الحشو والزيادة التي لا حاجة إليها .

(**سميته**) أي : سميت رجزي هـٰذا (**بالجوهر المكنون**) والدر المحفوظ (**في صدف**) ووعاء هو (**الثلاثة الفنون**) المعاني والبيان والبديع .

والصدف : وعاء الجوهر الذي خلق فيه ، وفي « المختار » : صدف الدرة بفتحتين غشاؤها ، الواحدة صدفة ، و**الصدف** : مضاف ، الثلاثة : مضاف إليه ، الفنون : بدل من الثلاثة ، بدل كل ، والفنون : جمع فن وهو النوع من كل شيء ، والمراد هنا الفنون الثلاثة ، كما مر آنفاً ، وإضافة الصدف إلى الثلاثة من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ كلجين الماء ؛ أي : في الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتمال .

وقوله : (**الجوهر المكنون**) أي : المستور إلىٰ آخر البيت هو اسم هـٰذا الكتاب ،

ولما سمىٰ نظمه « الجوهر المكنون » المشعر بكونه جديد الوجود والتناول ، المظروف في الثلاثة الفنون . . ناسب تشبيه الفنون بما يشتمل على الجوهر وهو صدفه الذي هو مقره حال أخذه من أصله فأفاد ذلك بقوله : (في صدف الثلاثة الفنون) أي : الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتمال . انتهىٰ « مخلوف » .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ملتقطاً**) : حال من فاعل جئته إن قرأناه بالكسر ، أو حال من رجز إن قرأناه بالفتح ، والحال منصوب بعامل صاحبه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**من درر التلخيص**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بملتقطاً .

(**جواهراً**) : مفعول ملتقطاً علىٰ كسره ، وحال مترادفة من الرجز علىٰ فتحه ، كما مر آنفاً في الحل ، (**بديعة**) : صفة جواهر علىٰ كلا التقديرين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**التخليص**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها .

(**سلكت**) : فعل وفاعل ، وحد الفعل سلك ، سلك : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل ، والجملة مستأنفة ، (**ما**) : اسم موصول في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، (**أبدىٰ**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ صاحب « التلخيص » ، (**من الترتيب**) : جار ومجرور متعلق بأبدىٰ ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، والعائد محذوف ، تقديره : ما أبداه .

(**وما ألوت**) : الواو عاطفة ، ألوت : فعل وفاعل ، وحد الفعل ألو ، ألو : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة سلكت علىٰ كونها مستأنفة ، (**الجهد**) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**في التهذيب**) : جار ومجرور متعلق بالجهد ، أو بألوت .

(**سميته**) : فعل وفاعل ، وحد الفعل سمىٰ ، سمىٰ : فعل ماض مبني على

السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول لسمىٰ مبني على الضم ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**بالجوهر**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الجوهر : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بسميت علىٰ كونه مفعولاً ثانياً له ؛ لأن سمىٰ يتعدىٰ إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه ، وتارةً بواسطة حرف الجر كما هنا ، (**المكنون**) : صفة للجوهر مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة .

(**في صدف الثلاثة**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالمكنون ؛ لأنه اسم مفعول ، (**الفنون**) : بدل من الثلاثة ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وفي بعض النسخ (في الصدف الثلاثة الفنون) وعلىٰ تلك النسخة الثلاثة : بدل من الصدف ، الثلاثة : مضاف ، الفنون : مضاف إليه ، وهٰذا الإعراب بالنظر إلىٰ ما قبل العلمية ، وأما بالنظر إلىٰ ما بعدها . . فالجوهر المكنون. . . إلىٰ آخر البيت مجرور محكي بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون الفنون ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بسمىٰ .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱللهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ نَـافِعـا	لِكُـلِّ مَـنْ يَقْـرَؤُهُ وَرَافِعـا
وَأَنْ يَكُـونَ فَـاتِحـاً لِلْبَـابِ	لِجُمْلَـةِ ٱلإِخْـوَانِ وَٱلأَصْحَـابِ

(**والله**) سبحانه وتعالىٰ لا غيره ؛ لأن تقديم المعمول علىٰ عامله يفيد الحصر ، كما هو القاعدة المشهورة عندهم (**أرجو**) أي : أطمع وآمل ، والرجاء : الأمل ، وهو تعلق القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل ، مع الأخذ في أسباب الحصول . انتهىٰ « م خ » .

(**أن يكون**) هٰذا الرجز (**نافعاً لكل من يقرؤه**) علىٰ غيره بأن كان طالباً يقرؤ على الشيخ والشيخ يتسمع له ، أو يقرؤه لغيره ، بأن كان أستاذاً يقرؤه على الطالب ليأخذ منه ، (**و**) أن يكون هٰذا الرجز (**رافعاً**) له ؛ أي : لكل من يقرؤه علىٰ غيره من أقرانه في العلم .

(**وأن يكون**) هٰذا الرجز (**فاتحاً للباب**) أي : لباب العلم والمعارف (**لجملة الإخوان**) أي : لجميع إخواننا وأخواتنا ، أو لباب الفهم للكتب المطولة في هٰذا العلم .

ولا يخفىٰ ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غير مقصودة ، والإخوان جمع أخ في الله ؛ أي : علىٰ سبيل الغلبة وكذا فيما بعده . انتهىٰ « أمير » ، لا في النسب وجمعه من النسب إخوة كما هو عبارتهم في **باب** الميراث .

(**و**) لجميع (**الأصحاب**) جمع صاحب علىٰ سبيل التغليب ، والصاحب : هو من لازمك ولا يفارقك سفراً ولا حضراً ، ولٰكن المراد بالأصحاب هنا المعنى الأعم ، ومقصوده : تعميم النفع ، وروىٰ بعضهم : أن المصنف كان مجاب الدعوة ، وقد شاهدنا ذلك وجربناه ، والله أعلم .

إعراب البيتين

(**والله**) : الواو استئنافية ، ولفظ الجلالة : مفعول به مقدم علىٰ عامله ؛ لغرض الحصر ، كما مر ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**أرجو**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها

الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنا ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**أن يكون**) : أن حرف نصب ومصدر ، يكون : فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الرجز ، (**نافعاً**) : خبر يكون منصوب بها .

(**لكل**) : جار ومجرور متعلق بنافعاً ، كل : مضاف ، (**من**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه ، (**يقرؤه**) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ من ، والجملة الفعلية صلة من الموصولة وجملة يكون صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب علىٰ أنه مفعول ثان لأرجو تقديره : وأرجو الله كونه نافعاً لكل قارىء له ، والجملة الفعلية مستأنفة دعائية ، (**ورافعاً**) : معطوف علىٰ نافعاً علىٰ كونه خبراً ليكون .

(**وأن يكون**) : الواو عاطفة ، أن حرف نصب ومصدر ، يكون : فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الرجز ، (**فاتحاً**) : خبر يكون منصوب بها ، (**للباب**) : جار ومجرور متعلق بفاتحاً ، والأولىٰ جعل اللام زائدة في المفعول به ؛ لضرورة النظم ؛ لئلا يلزم علينا تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنىٰ بعامل واحد وهو ممنوع .

(**لجملة**) : جار ومجرور متعلق بفاتحاً ، وهو مضاف ، (**الإخوان**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**والأصحاب**) : معطوف على الإخوان مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة يكون صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من يكون الأول علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لأرجو ، تقديره : وأرجو الله سبحانه كون هـٰذا الرجز نافعاً لكل من يقرؤه ، ورافعاً له علىٰ أقرانه ، وكونه فاتحاً باب العلم لجميع الإخوان والأصحاب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

المقدمة

ويتعلق بها أربعة مباحث :

الأول : في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء : المقدمة والفنون الثلاثة ، وأما الخاتمة . . فداخلة في فن البديع ، وهو الأصح علىٰ ما جرىٰ عليه بعض شراح الأصل .

والثاني : في بيان معنى المقدمة لغةً واصطلاحاً وبيان اشتقاقها .

والثالث : في بيان الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم وبيان أنها هنا مقدمة كتاب .

والرابع : في الاعتراض على المصنف في تعريف المقدمة ، ويأتي الكلام فيها علىٰ هـٰذا الترتيب .

* * *

فأما وجه حصر كتابه في أربعة أنواع على القول الأصح :

إن المذكور في هـٰذه المنظومة من أولها إلىٰ آخرها ، إما أن يكون من قبيل المقاصد في فن البلاغة أو لا ، الثاني المقدمة ، والأول : إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد للمتكلم . . فهو الفن الأول ، وإلا ؛ فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي ؛ أي : عن الخفاء في المعنىٰ . . فهو الفن الثاني ، وإلا . . فهو الفن الثالث ، فظهر أن منظومته منحصرة في أربعة أنواع على الأصح ، فتكون الخاتمة داخلة في الفن الثالث .

وأما علىٰ مقابل الأصح . . فمنظومته منحصرة في خمسة أنواع ؛ لأن الخاتمة لا تدخل في الفن الثالث ، وعلىٰ هـٰذا القول فوجه حصرها في خمسة أنواع ، أن المذكور في منظومته ، إما من قبيل المقاصد أو لا ، فإن كان من قبيل المقاصد ، فإن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد . . فهو الفن الأول ، وإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي . . فهو الفن الثاني .

والتعقيد المعنوي : ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل في الانتقال ، كما سيأتي بيانه قريباً في المقدمة ، وإن كان المراد منه معرفة وجوه تحسين الكلام . . فهو الفن الثالث ، وإن لم يكن المذكور فيها من قبيل المقاصد ؛ فإمَّا أن يتعلق بالمقاصد تعلق السابق باللاحق . . فهو المقدمة ، أو يتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق . . فهو الخاتمة ، فظهر علىٰ هـٰذا القول أن المذكور في المنظومة منحصر في خمسة أنواع .

فإن قلت : إن هـٰذه الأقسام الأربعة أو الخمسة غير شامل للخطبة والتراجم ؛ لظهور عدم دخولها في شيء من هـٰذه الأقسام مع أنها من جملة ما ذكره في المنظومة .

قلت : في الجواب إن المراد بالمذكور في المنظومة المنقسم إلى الأقسام السابقة هو ما له مدخل وخصوصية بفن البلاغة فحينئذ لا تكون الخطبة والتراجم داخلة في المَقْسَمِ حتىٰ يعترض بعدم شمول الأقسام لها .

* * *

وأما المبحث الثاني . . فهو ما يتعلق بالمقدمة معنىً واشتقاقاً وأقساماً :

أما معناها **لغةً** . . فهو ما تقدم أمام الشيء ؛ كمقدمة الجيش للجماعة التي تتقدم على الجيش للتجسس عن العدو ، ولتشجيع الجيش على الإقدام على العدو ، وكمقدمة الرحل للخشبة التي في صدر الرحل ليستريح الراكب بوضع يده عليها ، وكمقدمة البرهان عند المناطقة ، وأما معناها **اصطلاحاً** . . فهي تنقسم إلىٰ قسمين : مقدمة كتاب ومقدمة علم .

فمقدمة الكتاب : هي ما تقدم أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف الشروع فيه عليها أم لا ، وذلك كالمقدمة المذكورة في كلام الناظم ؛ لأن المقصود له ذكر الفنون الثلاثة ، وما ذكره في المقدمة ؛ من بيان معنى الفصاحة والبلاغة له علقة بالفنون الثلاثة .

وأما مقدمة العلم . . فهي ما تقدم أمام المقصود وتوقف عليه الشروع فيه ، وذلك كالمبادىء العشرة للفنون الثلاثة كما بيناها في أوائل الكتاب .

وأما اشتقاقها إذا قرأناها بكسر الدال . . فهو من مصدر قدم اللازم الذي هو بمعنىٰ تقدم الخماسي ، فهي بمعنىٰ مستحقة التقدمة علىٰ غيرها ؛ لحصول ارتباط بينها وبين

المقصود ، أو لتوقف الشروع في المقصود عليها ، أو مشتقة من مصدر قدم المتعدي فهي اسم فاعل بمعنىٰ مقدمة لقارئها علىٰ غيره في العلم .

وأما إذا قرأناها بفتحها . . فهي اسم مفعول اشتق من مصدر قدم المتعدي ، بمعنىٰ أنها مقدمة على المقصود ؛ لتوقف الشروع في المقصود عليها ، أو لكونها مرتبطة بالمقصود ، فالتاء فيها إذا قرأناها بالكسر : للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وإذا قرأناها بالفتح . . فهي للتأنيث ؛ لأنها باقية على الوصفية . انتهىٰ « م خ » .

* * *

وأما المبحث الثالث الذي هو بيان الفرق بين المقدمتين . . فنقول في بيانه :

إن مقدمة العلم هي معان يتوقف الشروع في المقصود علىٰ إدراكها ، ومقدمة الكتاب ألفاظ قدمت أمام المقصود مطلقاً ، سواء توقف الشروع عليها أم لا ، فالنسبة بينهما التباين ، أو العموم والخصوص المطلق ، وأما المقدمة في كلام الناظم . . فهي مقدمة كتاب .

* * *

وأما المبحث الرابع الذي هو الاعتراض على الناظم :

في إدخال (أل) على المقدمة بأنها إما للعهد الخارجي أو الذهني أو الجنس أو الاستغراق ، ولا يصلح المقام لشيء من معانيها الأربع ، بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فيما سيأتي بقوله : الفن الأول والفن الثاني والفن الثالث ؛ لأن (أل) فيها للعهد الذكري ؛ لأنه ذكر الفنون الثلاثة أولاً بقوله في المقدمة : وحافظ تأدية المعاني عن خطأ يعرف بالمعاني . . . إلخ ، فناسب التعريف في الفنون الثلاثة ؛ لتقدم ذكرها ، فالأولىٰ إسقاطها من المقدمة كما في أصله ، فإدخالها عليها خطأ ؛ إذ لا وجه للتعريف فيها .

وقد يجاب عن الناظم : بأنه ذَكَرَ المقدمة أولاً ذكراً ضمنياً بقوله : سلكت ما أبدىٰ من الترتيب . . . إلخ ؛ فإنه في قوةِ : رَتَّبْتُهُ علىٰ مقدمة وفن المعاني وفن البيان وفن البديع ، فأل فيها حينئذ للعهد الذكري ، فاندفع الاعتراض ، والله أعلم .

والأظهر أنها خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : هـٰذه المقدمة ، ويحتمل أنها مبتدأ ،

والخبر محذوف ؛ أي : المقدمة أذكرها ، وفي كون أيهما أولىٰ خلاف مذكور في محله ، والأولىٰ كونها خبراً لمحذوف ؛ لأن الخبر محط الفائدة فلا يليق به الحذف ، كما بيناها في « المناهل » .

ويصح قراءتها بالنصب علىٰ أنها مفعول لفعل محذوف ؛ أي : تعَلَّمِ المقدمة ، أو النصب بنزع الخافض ؛ أي : انظر في المقدمة ، لـٰكنه سماعي ، ويصح الجر بحرف جر محذوف إلا أنه شاذ ، ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر ، أو خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخراً ؛ لتأويله بالمشروع فيه ، ويحتمل أن تكون موقُوفةً ؛ لعدم تركبها مع العامل ؛ كأسماء العدد المسرودة ، ففي إعرابها سبع احتمالات ، ثم هي إما اسم للألفاظ أو المعاني أو النقوش أو للثلاثة أو للاثنين منها فهـٰذه سبع احتمالات ، مضروبة في سبع الإعراب ، يخرج بتسع وأربعين صورة .

* * *

وجملة ما ذكره الناظم في المقدمة : ثلاثة أنواع : الفصاحة ، والبلاغة ، وحد كل من الفنون الثلاثة .

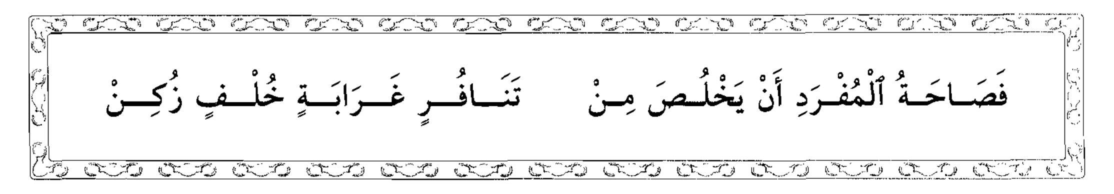
الأول : الفصاحة ، فالفصاحة **لغة** : الإبانة والظهور والجودة ، يقال : فصح الرجل من باب ظرف يفصح ، إذا خلص كلامه من اللكنة والعجمة وانطلق لسانه ، وقال تعالىٰ حكاية عن موسىٰ : ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ أي : أبين مني قولاً ، وفَصُح العجمي ، إذا جادت لغته حتىٰ لا يلحن ، وأفصح العجمي ، إذا تكلم بالعربية ، وأفصح ما في ضميره ، إذا أظهره .

ويوصف بها ثلاثة أمور : الكلمة والكلام ، والمتكلم ، يقال : كلمة فصيحة ، وكلام فصيح في النثر ، وقصيدة فصيحة في النظم ، ومتكلم فصيح ، ويختلف معناها **اصطلاحاً** : باختلاف موصوفها .

والثاني : البلاغة ، فالبلاغة **لغةً** : هي الفصاحة ، يقال : بلغ الرجل بلاغة من باب ظرف ، إذا صار بليغاً ، **واصطلاحاً** : يختلف معناها باختلاف موصوفها ، فيوصف بها : المتكلم والكلام ، فيقال : كلام بليغ ومتكلم بليغ ، ولا يقال : كلمة بليغة .

* * *

وذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين فصاحة الكلمة التي هي مقصوده بالمفرد في هـٰذا البيت فقال :



أي : فصاحة الكلمة خلوصها وخلوها من ثلاثة أمور : **التنافر** ، **والغرابة** ، **والمخالفة لقانون وضع الكلمات العربية** .

فالتنافر : هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ، فمنه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل ؛ كالهُعْخُع بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولىٰ من قول أعرابي ، وقد سئل عن ناقته ، أين تركتها ، فقال : تركتها ترعى الهعخع ؛ فإن الهاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل بينهما ، والهعخع : اسمُ شجر مستحدثٌ ، وقيل : اسم نبت أسود كما في « الفنري » ، وقيل : لا أصل له في كلامهم ، وإنما هو الخُعْخُع بخاءين معجمتين مضمومتين وسكون العين الأولىٰ .

وقوله : (متناهية في الثقل) بكسر المثلثة وفتح القاف بوزن صغر ، مصدر ثقل الشيء بضم القاف خلاف الخفة ، وأما بكسر المثلثة وسكون القاف بوزن علم . . فهو الشيء الثقيل ، والأول أنسب هنا من جهة اللفظ للتشاكل بين المتُعَاطِفَينِ ؛ لأن العسر مصدر أيضاً ، والثاني أنسب من جهة المعنىٰ بحسب المقام ؛ لأنه يشير إلىٰ أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديداً بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل ، وأما أصل التنافر . . فلا يخل بالفصاحة ، ولا شك أن مراعاة التناسب المعنوي أولىٰ ، وعلىٰ هـٰذا فالمعنىٰ يوجب شيئاً عظيماً كالثقل ؛ أي : كالحِمْل .

قوله : (وعسر النطق بها) يحتمل أنه عطف تفسير ، ويحتمل أنه عطف مسبب علىٰ سبب نظراً إلىٰ أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلاحظ الثقل وصفاً فيها أوجبَ عُسْرَ النطق فيها . انتهىٰ « دسوقي » .

ومنه ؛ أي : ومن التنافر ما هو دون ذلك الثقل المتناهي ؛ كمستشزرات من قول امرىء القيس :

غـدائـره مُستشـزَرات إلـى العـلا تضل العقاص في مثنّىً ومرسَلِ

وهٰذا البيت من معلقة امرئ القيس القصيدةِ المشهورة من (بحر الطويل) التي مطلعها :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل بسقط اللوىٰ بين الدَّخول فحومل

قوله (غدائره) أي : ذوائبه جمع غديرة ؛ أي : غدائر شعرها ، والغديرة : هي الشعر المنسدل المتدلي من الرأس إلى الظهر ، أي الذي شأنه الانسدال ، فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا ، وإنما سمي ذلك الشعر غديرة ؛ لأنه غودر وترك حتىٰ طال ، وضميره يعود إلى الفرع المذكور في البيت الذي قبله ، والفرع : الشعر الكثير الوفير ، وقوله : غدائره مبتدأ خبره (مستشزرات) أي : مرتفعات إن قرىء بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرىء بفتحها .

(إلى العلا) جمع العلياء تأنيث الأعلىٰ ؛ أي : إلىٰ جهة العلا وهي السماوات ؛ أي : شعورها الوفيرة الكثيرة التي تركت إزالتها حتىٰ طالت المنسدلة إلى الظهر لو تركت ولم تربط ، مستشزرات ؛ أي : مرتفعات أو مرفوعات إلىٰ جهة العلا إلىٰ جهة السماوات فوق وسط رأسها ، يقال : استشزر الشعر إذا ارتفع بنفسه إلى العلا ، واستشزره إذا رفعه إلىٰ جهة السماء ، ولأجل كثرة شعرها (تضل) أي : تغيب وتختفي .

(العقاص) جمع عقيصة ؛ وهي : الخصلة المجموعة من الشعر المعقوصة بالخيط ؛ أي : التي تجمعها المرأة وتلويها وتربطها بخيوط ، وتجعلها في وسط رأسها كالرمانة ليصير مجعداً ، وهي المسماة بالغديرة وبالعقيصة وبالذؤابة ؛ أي : تضل تلك العقاص المجموعة من الشعر (في مثنىٰ) أي : مفتول مأخوذ من الثني وهو الفتل (ومرسل) وهو ضد المفتول وهو المرسل عن العقص والثني ؛ أي : الفتل ؛ أي : الخالي عنهما ، وليس المراد بالمرسل المسبل ؛ لأن المثنىٰ مسبل أيضاً على العقيصة مثله ، وقد يقال : كونه مسبلاً لا ينافي كون المثنىٰ مسبلاً أيضاً ، وإنما وصف هٰذا القسم بهٰذا الوصف ؛ لأنه لم يتصف بغيره بخلاف المثنىٰ فقد تعلق به الثني والإرسال ، تأمل . انتهىٰ « دسوقي على السعد » .

ثم إن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل

فوقها المثنىٰ والمرسل خلف الظهر ، فيصير المثنىٰ والمرسل مرميين علىٰ ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائباً ومخبأً لا يظهر .

فظهر لك من هـٰذا أن الغدائر والعقاص بمعنىً واحد ، وحينئذ فقوله : (تضل العقاص) إظهار في موضع الإضمار ، وأن الأصل : تضل هي ؛ أي : الغدائر ، وإنما أظهر في موضع الإضمار : للإشارة إلىٰ أن تلك الغدائر تسمىٰ عقاصاً ، ومن هـٰذا تعلم : أن جملة تضل العقاص خبر ثان لغدائره ، والرابط للمبتدأ بالجملة الواقعة خبراً إعادة المبتدأ بمعناه وأنت خبير بأن جعل العقيصة والغديرة شيئاً واحداً بناءً علىٰ ما مر من أن الغديرة هي الذؤابة . انتهىٰ من « الدسوقي » .

ومعنى البيت : إن الذوائب التي هي الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلىٰ جهة العلا مشدودة عليها ؛ كالرمانة تغيب هـٰذه الذوائب التي تسمىٰ عقاصاً أيضاً في شعر مفتول وخال من الجمع والفتل يسبلان عليها ؛ لأن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر وشده على الرأس كالرمانة ترسل فوق المثنىٰ والمرسل ، وفي جمع العقاص مع إفراد المثنىٰ والمرسل لطيفة ؛ وهي : الإشارة إلىٰ أن العقاص مع كثرتها تغيب في الأخيرين مع وحدتهما ، ففيه إشارة إلىٰ كثرة شعرهما ، والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر . انتهىٰ من « السعد » و« حاشيتيه » انتهىٰ من « المخلوف » .

وضابط التنافر : هو كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً متعسر النطق به ، سواء كان من قرب المخارج ؛ كالطفرة وهو المشي في القيد ، أو بعدها ؛ كالهعخع ، أو غير ذلك ؛ كتوسط الشين بين التاء والزاي في (مستشزرات) ولو قال في البيت (مستشرفات) . لسلم من التنافر .

وقولنا : (الذوق الصحيح السليم) وهو قوة للنفس بها كمال الإدراك ، وهو إما سليقي ؛ كما للعرب العرباء ، وإما كسبي ؛ كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم . انتهىٰ « صبان على السعد » .

والحاصل : أن التنافر حصول تنافر حروف الكلمة ؛ لتباعد مخارجها ، أو لقربها أو غيرهما ، كما مر آنفاً .

* * *

والثاني من الأمور الثلاثة : الغرابة ؛ وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى الموضوع لها ، فلا يرد المتشابه في القراءة ؛ فإنه غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه مع ظهور المعنى الوضعي له ، فالاستواء المذكور في القرآن معناه الوضعي ظاهر وهو الجلوس ، والمعنى المراد منه خفي ، ومثله الوجه ، ولا مألوفة الاستعمال ؛ أي : استعمال العرب العرباء ، فلا يرد غريب القرآن والحديث ؛ لكونه مستعملاً لهم ، فغرابته بالنسبة لغيرهم ، وذلك لأن العبرة بعدم ظهور المعنىٰ وعدم مألوفية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية ، لا بالنسبة للمولدين ، وإلا لخرج كثير من قصائد العرب ، بل جلها من الفصاحة ؛ فإنها الآن لغلبة الجهل باللغة علىٰ أكثر علماء هـٰذه الأزمان ، فضلاً عمن عداهم لا يعرفون مفرداتها ، فضلاً من مركباتها . انتهىٰ « دسوقي » .

وقوله : (ولا مألوفة الاستعمال) عطف سبب علىٰ مسبب علىٰ قوله : (وحشية) أي : غير مألوفة الاستعمال عند العرب العرباء ، بحيث يحتاج في معرفتها إلىٰ تفتيش عنها في كتب اللغة المبسوطة .

واعلم : أن الوحشية عندهم قسمان : **قبيحة مستكرهة ذوقاً** ؛ لعدم تداولها في لغة خلص العرب ، وهم أهل البادية دون المولدين ، وهي مخلة بالفصاحة مطلقاً ؛ أي : بالنسبة إلى العرب الخلص وبالنسبة إلىٰ غيرهم وذلك ؛ كجحيش للفريد ؛ أي : المستبد بأمره الذي لا يشاور الناس في رأيه ، وكقول بعض العرب حيث سقط عن حماره فاجتمع عليه ناس فقال : (ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم علىٰ ذي جنة ، افرنقعوا عني) أي : اجتمعتم علي ، تنحوا وابتعدوا عني ، فإن (تكأكأتم) و(افرنقعوا) لعدم تداولها في لغة العرب الخلص لا يذكرها من اللغويين إلا من قل ومثلهما (جحيش) المذكور قبلهما .

والقسم الثاني : وحشية حسنة : وهي غير مخلة بالفصاحة بالنسبة إلى العرب الخلص ؛ إذ ليست بالنسبة إليهم غير ظاهرة المعنىٰ ، ومنه : غريب القرآن والحديث فغرابة المستحسنة إخلالها بالفصاحة نسبي ، يكون باعتبار قوم وهم المولدون دون قوم وهم الخلص ، وذلك نحو (مسرج) من قول رؤبة بن العجاج عبد الله البصري ، أبي محمد بن العجاج التميمي السعدي ، هو وأبوه راجزان مشهوران ، لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الأراجيز ، سمع عن أبيه العجاج ، وأبوه سمع أبا هريرة

رضي الله تعالىٰ عنه ، وهـٰذا البيت من قصيدة طويلة مشهورة (من الرجز) وقبله :

أيام أبدت واضحاً مفلجا أغر براقاً وطرفاً أبرجا
ومقلة وحاجباً مزججا وفاحماً ومرسناً مسرجا

و(أيام) ظرف متعلق بمحذوف ، تقديره : تذكر (أيام أبدت) وأظهرت ليلىٰ محبوبتي سناً (واضحاً) لشدة بياضها (مفلجا) أي : مفرقاً ما بينها من الفلج وهو تباعد ما بين الأسنان .

(أغر) والأغر : الأبيض ، والعرب تتمدح ببياض السن ، والهنود يتمدحون بسواده (براقاً) أي لمعاناً من البريق وهو اللمعان (وطرفاً) أي : عيناً (أبرجا) أي : واسعاً والأبرج : بين البرج بالتحريك ، وهو عظم العين وحسنها من باطن ؛ أي : وطرفاً عظيماً حسناً .

(ومقلةً) عطف علىٰ واضحاً في البيت قبله ؛ أي : حدقة ، وقيل : هي بياض العين مع سوادها (وحاجباً) وهو الشعر النابت على العظم الناتىء فوق العينين (مزججا) أي : مرققاً من التزجيج ، وهو الترقيق مع الاستقواس ؛ أي : مدققاً خلقة مطولاً مع تقوس .

(وفاحماً) أي : شعر أسود كالفحم (ومرسناً) أي : أنفاً (مسرجا) بفتح الراء المشددة مِن فَعَّلَ المضعف ؛ أي : أَنْفاً كالسراج والمِصباح في البريق واللمعان ؛ أي : أو كالسيف السريجي في الدقة والاستواء ، والسريجي : هو السيف المنسوب لقين وحداد يسمىٰ سريجاً ، والتفسير الأول : لابن دريد ، والثاني : لابن سيده ، وهـٰذا بيان لحاصل المعنىٰ .

وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هـٰذه الكلمة ؛ أعني : مسرجاً : أنه اسم مفعول مشتق ، وكل مشتق لا بد له من أصل يَرْجِعُ إليه باشتقاقه منه ، ففُتِّشَ في كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج ، وإنما وجد من هـٰذه المادة سَريجي وسِرَاج ، وحملُ هـٰذه الكلمة على الخطأ لا يصح ؛ لوقوعها من عربي عارف باللغة ، فاحتيج إلىٰ تخريجِ هـٰذه الكلمة علىٰ وَجْهٍ تَسْلَم به من الخطأ ، وإن كان بعيداً .

فاخْتَلَفُوا في تخريجها ، وحاصلُ ما أشار إليه المصنفُ أن فَعَّل في كلام الشاعر للنسبةِ ؛ مثلُ كَرَّمْتُه ؛ أي : نَسبْتُه للكرم ، وفسَّقْتُه ؛ أي : نسبتُه للفسق ، إلا أن فعَّل

تأتي لنسبةِ الشيء إلىٰ أصله ، ولمَّا لم يوجد التسريجُ الذي حقُّ النسبة أن تكون إليه . . جعلنا مُسْرَجاً منسوباً للسراج أو للسريجي ، نسبةً تشبيهيةً .

فالمعنىٰ حينئذ : ومِرسِناً منسوباً للسراج من حيثُ إنه شبيه به في البَريق واللمعان ، أو منسوباً للسُّريجي من حيث إنه شبيه به في الدقَّةِ والاستواءِ ، فاسمُ المفعول في الأصل معناه ذاتٌ وقع عليها الفعلُ ، وكونُه بمعنىٰ ذات شبيهةٍ بذات أخرىٰ كما هنا . . مخالِفٌ لقاعدتهم ، هـٰذا وَجْهُ التخريج ، ووَجْهُ البعد : أنَّ مجردَ النسبة لا يدلُّ على التشبيه فجَعْلُها للتشبيه بعيدٌ ، كذا قرره شيخنا العدوي .

وقال بعضهم : يمكن أن تُخرَّجَ هـٰذه الكلمةُ علىٰ وَجْهٍ موافقٍ للقياس حاصلُه : أنَّ فعَّل يجيء بمعنىٰ صيرورةِ فاعله كأصله ، نحو قَوَّس الرجل ؛ أي : صار كالقوس لكِبَرِهِ ، وحينئذ فمسَرَّج معناه الصائر كالسراج ، أو كالسيف السريجي ، وفيه نظر . انتهىٰ من « الدسوقي » باختصار .

فائدةٌ

ثم اعلم : أنَّ الغريب قسمان : **أحدهما** : ما تتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسوطة ؛ لعدم تداوله في لغة خُلَّص العرب كتكَأكَأْتمُ وافْرَنْقِعُوا ، فإن مثل هـٰذه لعدم تداولها في لغة العرب الخُلَّصِ لا يذكرها اللغويُّون في كُتبهم إلا من قلَّ .

والثاني : ما لا يُرْجَع في معرفة معناه إلىٰ كتب اللغة ؛ لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج إلىٰ أن يخرَّج علىٰ وجه بعيد ؛ كمسرَّج ، كما سبق .

ثم اعلم : أن القسم الأول من الغريب : يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات كالتكأكؤ ، والقسم الثاني : يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها .

ووجه انحصار الغريب في القسمين : أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنىٰ ، فعدم ظهور دلالته إما باعتبار جوهره ومادته ، فيحتاج إلى التنقير والتفتيش ، وإما باعتبار هيئته فيحتاج إلى التخريج . انتهىٰ منه أيضاً .

* * *

والثالث منها ـ أي من الثلاثة المذكورة في كلامه بقوله : (**خلف زكن**) ـ : **المخالفة** ؛ أي : مخالفة الكلمة لقانون مفردات الألفاظ الموضوعة التي وضعها الواضع عليه ؛ أي : أن تكون علىٰ خلاف ما ثبت عن الواضع كالفك فيما يجب ادغامه ؛ كقول الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي المُكَنَّىٰ بأبي النجم :

الحمـــد لله العلـــي الأجلـــل الـــواحـــد الفـــرد القـــديـــم الأول

وبعده :

الواهبِ الفضلِ الوَهوبِ المُجْزِل أَعْطَـىٰ فلـم يَبْخَـلْ ولـم يُبَخَّـلِ

فإن القياس الأجل بالإدغام ؛ لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني فوجب إدغامه ، وكالإدغام فيما يجب فكُّهُ كما في حَلَلْتُ ، والمراد بالقانون هنا : ما ثبت عن الواضع ، سواء اقتضاه القانون التصريفي أو لا ، لا خصوص القانون التصريفي .

فالحاصل : أن الموافقة للقانون أن تكون الكلمة علىٰ وَفْقِ ما ثبت عن الواضع ، سواء كانت موافقةً للقانون التصريفي المستنبطِ من تَتَبعِ لُغةِ العرب كقَامَ بالإعلال ومَدَّ بالإدغام ، أو مُخالِفةً له ، ولٰكن ثبت من الواضع كذلك كماء ؛ فإن الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي ولٰكن ثبتَت عن الواضع كذلك ، فصار في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمالِ الكثيرِ كالاستثناءِ من القانون المذكور ؛ أعني : التصريفي ، والمخالفة للقياس : مخالفةُ ما ثبت عن الواضع ، ولا يلزم منه مخالفةُ القانونِ التصريفي ، ألا ترىٰ أنَّ أَبىٰ يأَبي بكسر الباء مخالفٌ لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي . انتهىٰ منه .

وأما نحو آل ، وماء ، وأبىٰ يَأبىٰ ، وعَورَ يَعْوَر ، وقَطَطٍ . . ففصيحٌ ؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك ، فهو في حكم الاستثناء من القياس ، وذلك لأن أصل (آل) أهل ، وأصل (ماء) موه أبدلت الهاء فيهما همزةً وإبدال الهمزة من الهاء وإن كان علىٰ خلاف القياس التصريفي ، إلا أنه ثبت عن الواضع كذلك (وأبىٰ يأبىٰ) أي : بفتح الباء في المضارع ، والقياس كسرها فيه ؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه علىٰ يفعل بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق كسأل ونفع ، فمجيء المضارع بالفتح علىٰ

خلاف القياس التصريفي ، إلا أن الفتح ثبت عن الواضع ، (وعور يعور) فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفاً ؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها كزال يزال ، فتصحيح الواو خلاف القياس التصريفي ، (وقطط) وهو اسم للشعر المنقبض والقياس التصريفي فيه الإدغام ولـٰكنه ثبت عن الواضع بالفك ، لدفع الالتباس بينه وبين قط الظرفية .

* * *

وزاد بعضهم : **أمراً رابعاً** في فصاحة الكلمة : وهو خلوصها من الكراهة في السَّمْعِ ، والمرادُ بالسمع هنا : القوةُ السامعةُ ، لا معناه المصدري ، وهو ظاهر كما في « الصبان » ، بأن تكون الكلمة بحيث يمجُّها السمع ، ويتبرأُ من سماعها ؛ كقول أبي الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المُتنبِّي ، وإنما قيل له المتنبي ؛ لأنه ادعى النبوة في باديةِ سماوةَ ، وتبعه خلْقٌ كثير من بني كلب وغيرهم ، فخرج إليهم لُؤْلُؤٌ ، أميرُ حِمْيَر نائبُ كافُور الإِخْشِيدِيِّ ، فأَسَره وتفَرَّق أصحابه ، وحبَسَه طويلاً ثم استتابه وأطلقه ، وكان يمدح بقصيدة منها هـٰذا البيتُ وهي (من المتقارب) الأميرَ علياً سيف الدولة ابن حمدان ، صاحب حَلَب ، لما أرسل له كتاباً يطلبه من الكوفة بأمان ، وسأله المسير إليه ، فأجابه بهـٰذه القصيدة التي مطلعها قوله :

فهمتُ الكتابَ أبَرَّ الكُتب ... فسمعاً لأمَرِ أميرِ العرب

إلىٰ أَنْ قال :

مباركِ الاسم أَغَرِّ اللقبِ ... كريمِ الجُرَشَّىٰ شريفِ النسب

ومعنىٰ كريم (الجرشىٰ) بضم الجيم وفتح الراء وتشديد الشين المفتوحة ؛ أي : كريم النفس ، ورد ذلك البعض الذي زاد الأمر الرابع ، بأن الكراهة في السمع إنما حصلت بسبب غرابة اللفظ ، فلا حاجة إلى الزيادة على الأمور الثلاثة السابقة ، فهـٰذا الشرط داخل في شرط خلوصها من الغرابة ، فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع .

وقوله : (زكن) بالبناء للمفعول بمعنىٰ علم ؛ أي : علم اشتراط خلوصها من الأمور الثلاثة في فصاحتها عند البلغاء أتىٰ به لغرض تكميل البيت .

الإعراب

(**فصاحة المفرد**) فصاحة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، المفرد : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**أن يخلص من تنافر**) أن : حرف نصب ومصدر مبني بسكون ظاهر على النون المخفاة في ياء يخلص ، يخلص : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على **المفرد** ، **من تنافر** : جار ومجرور متعلق بيخلص .

(**غرابة خلف**) : معطوفان بعاطف مقدر علىٰ تنافر ، مجروران بكسرة ظاهرة في آخرهما ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديرها : فصاحة **المفرد** خلوصه من تنافر وغرابة وخلف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**زكن**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح المقدر ، منع من ظهورها سكون الوقف ، أو سكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من كون فصاحة المفرد خلوصَه من الأمور الثلاثة ، وغرضه بذكره تكميل البيت ، والجملة مستأنفة غير مقصودة المعنىٰ لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَفِـي ٱلْكَـلاَمِ مِـنْ تَنَـافُـرِ ٱلْكَلِـمْ وَضَعْـفِ تَـأْلِيـفٍ وَتَعْقِيـدٍ سَلِـمْ

وفي كلام الناظم المبتدأ محذوف جوازاً لعلمه مما قبله ، وخبره جملة سلم في آخر البيت بتقدير أن المصدرية ، والتقدير : والفصاحة في الكلام أن سلم من تنافر الكلم. . . إلخ ، والمعنىٰ : والفصاحة في الكلام عندهم سلامته من تنافر كلماته ، ومن ضعف التركيب في اللفظ ، ومن التعقيد في المعنىٰ .

والمراد بالكلام هنا : مطلق المركب مفيداً كان ؛ كزيد قائم ، أو غير مفيد ؛ كإن قام زيد ، بقرينة مقابلته بالمفرد ، فهو من باب إطلاق اسم الخاص وهو الكلام النحوي على العام وهو الكلام اللغوي ، فيكون مجازاً مرسلاً من باب إطلاق اسم الخاص على العام ، والقرينة علىٰ ذلك مقابلته بالمفرد ، فيكون العموم من جانب الكلام ؛ أي : فالكلام ما ليس بمفرد مفيداً كان أو لا .

وقيل المراد بالكلام هنا : الكلام التام وهو المركب المفيد ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ، فخرج المركب الناقص ؛ كإن قام زيد ، فيكون العموم حينئذ في المفرد ، فيقال : المفرد ما ليس بكلام تام ؛ كزيد ، وإن قام زيد ، فيكون في المفرد مجاز مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام ، والقرينة مقابلته بالكلام التام ، وهـٰذا القيل ما اختاره السعد في « شرح الأصل » ، **والراجح** ما عليه الجمهور وهو الأول ؛ لأنه المتبادر إلى الذهن .

والمعنىٰ : والفصاحة في الكلام سلامته وخلوه من كل من الأمور الثلاثة المذكورة في هـٰذا البيت .

وترك الناظم أمراً رابعاً يعتبر في فصاحته ، ذكره أصله : وهو فصاحة كل كلماته ، احترازاً من نحو : زيد أجلَلُ ، وعمرو جُحَيشٌ ، وشعره مُستشزِر ، وأنفه مُسرَّج ، فليس بفصيح .

فالأول من الأمور الثلاثة : التنافر ؛ وهو أن تكون كلماته ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها علىٰ حدته فصيحاً ، والثقل المفهوم من ضابط التنافر ، قد يكون متناهياً ، وهو

ما أوجبه اجتماع مجموع كل كلمة مع مجموع كلمة أخرىٰ ، مثاله : كقول جِنِّيٍّ صاح علىٰ حَرْبِ بن أمية ، حينَ ماتَ في فلاَةٍ ، بيتاً من الرجز ، ويُسمَّىٰ نوعُ هـٰذا الجني هاتفاً ، والهاتفُ : كُلُّ ما يُسمع صوتُه ولا يُرىٰ شخصُه :

وقَبْـــرُ حَـــرْبٍ بمكـــانٍ قَفْـــرٍ وليْـسَ قُـرْبَ قبـرِ حَـرْبٍ قَبْـرُ

ووُجد بخط عبد اللطيف البغدادي ، بدلَ الشطر الأخير (وما بقُرْبِ قبرِ حرب قَبْرُ) قال الكرماني : ذكروا أنه مِن شعر الجن ، وأنه لا يتهيَّأُ لأحد أن يُنْشده ثلاث مرار ، فلا يتعتع .

وذكر الخطيب القزويني في كتابه « عجائب المخلوقات » : أن من الجن نوعاً يقال له : الهاتف ، صاح واحد منهم علىٰ حرب بن أمية ، والد أبي سفيان الصحابي أبي معاوية ، فمات حرب ، فقال ذلك الجني هـٰذا البيت من الرجز وذكر المصنف أيضاً ؛ أي : مصنف « التلخيص » وهو الخطيب القزويني في كتابه : « عجائب المخلوقات » : أن سبب صياح الجن علىٰ حرب بن أمية أنه ؛ أي : أن حرب بن أمية ، داس بنعله علىٰ واحد منهم ؛ أي : من الجن علىٰ صورة حية فقتله .

وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني : أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته . . مروا بغيضة وأشجار ملتفةٍ ، فقال له مرداس السلمي وكان صاحباً له : أما ترىٰ يا حرب هـٰذا الموضعَ ، قال : بَلَىٰ نِعْمَ المُزدرعُ ، فقال له : فهل لك أن نكون شريكين فيه ، ونَحْرِق هـٰذه الغيضةَ ثم نزرعها بعد ذلك ، فقال : نعم ، فأضرما النارَ في تلك الغيضة ، فلما استطارَتْ وعلا لهبها . . سُمِعَ من الغيضةِ أَنِينٌ وضجيج كثير ، ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتىٰ قطعتها ، وخرجت منها ، فلما احترقت الغيضة . . سمعوا هاتفاً يقول :

ويـــلٌ لحــــرب فـــارســـا مُطَـــاعَنـــا مُخَـــالَســـا
ويـــلٌ لحــــرب فـــارســـا إذ لبســـــوا القَـــوانِســـا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا . انتهىٰ « دسوقي » .

قوله : (بمكان قفر) أي : بمكان خال من الماء والكلأ .

وإعراب البيت : (وقبر حرب) : مبتدأ ومضاف إليه ، (بمكان) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (قفر) : صفة مكان جامد مؤول بمشتق ؛ لأنه بمعنىٰ خال عن الماء ، والجملة مستأنفة ، (وليس) : الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، (قرب) : منصوب على الظرفية المكانية ، وهو مضاف ، (قبر) : مضاف إليه ، وهو مضاف ، (حرب) : مضاف إليه ، (قبر) : بالرفع اسم ليس مؤخر ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لليس ، تقديره : وليس جنس قبر كائناً قرب قبر حرب ، وجملة ليس معطوفة على الجملة المذكورة قبلها علىٰ كونها مستأنفة .

ومنشأ الثقل المتناهي في هـٰذا البيت من اجتماع الكلمات المذكورة فيه ، وقد لا يكون غير متناه ، وذلك كما في قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، من قصيدة يعتذر فيها إلىٰ ممدوحه أبي الغيث موسى بن إبراهيم الرافعي ، لما بلغه أنه هجاه فعاتبه في ذلك ، فقال أبو تمام قصيدة (من البسيط) معتذراً متبرئاً مما نسب إليه من هجو ممدوحه أبي الغيث التي منها قوله :

كريم متىٰ أمدحه أمدحه والورىٰ معـي وإذا مـا لمتـه لمتـه وحـدي

وقبل هـٰذا البيت قوله :

أَتَـانـي مـع الـركبـانِ ظَـنٌّ ظَنَنْتُـه نكَسْتُ له رأسي حياءً من المجد

وفيما بعده أيضاً قولُه :

أُعيذك بالرحمـٰن أن تَطْرُد الكَرىٰ بِعُتْبِك عن عَيْن امرىء صادقِ الوُدِّ

ومعنى البيت : هو كريم إذا مدحته . . وافقني الناس علىٰ مدحه ويمدحونه معي ؛ لإسداء إحسانه إليهم ، وإذا لمته . . لا يوافقني أحد علىٰ لومه ؛ لعدم وجود المقتضي لِلَّوْمِ فيه .

قوله : (والورىٰ) أي : والخلق (معي) أي : إذا مدحته . . مدحته والحال أن الورىٰ معي وساعدني الناس جميعاً فيه ؛ لعموم إحسانه فيهم (وإذا لمته) وعبر في مقابلة المدح باللوم مع أنه إنما يقابل بالذم ؛ تأدباً مع الممدوح ، وللإيماء إلىٰ أن ذمه إنما هو لوم وعتاب وإلا . . فلا ذم (وإذا ما لمته . . .) إلخ ؛ أي : إذا لمته . . لم أجد مساعداً لي علىٰ لومه .

ولا شك أن تكرار أمدحه أوجب ثقلاً من جهة تكرار الحاء والهاء ، وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار . . فلا يوجب ثقلاً يخل بالفصاحة ؛ فإن اجتماعهما بلا تكرار قد وجد في التنزيل المنزه عما يخل بالفصاحة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾ ، ومنشأ الثقل في هٰذا المثال الثاني حروف ؛ أي : تكرار حرفين متنافرين ؛ لتقاربهما في المخرج ؛ فإن التقارب قد يكون سبباً للتنافر في كلمتين مكررتين ، ولذلك حكم على الكلمات التي تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل ، ومجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها أربعة : الحاءان والهاءان ، وجعل الحاءين حروفاً ظاهر دون الهاءين ؛ لأنهما ضميران فهما اسمان ، إلا أن يقال : جعلهما حروفاً تجوزاً ؛ لكونهما علىٰ صورة الحرف ووضعه .

والحاصل : أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل ، إلا أنه لا يؤدي إلى الإخلال بالفصاحة ، وقد وقع في القرآن ؛ نحو : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾ ، والقول باشتمال القرآن علىٰ كلام غير فصيح مما لا يتجارأ عليه مؤمن ، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمعا فيها . . زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة . انتهىٰ من « شروح التلخيص » .

* * *

والثاني من الأمور الثلاثة : **ضعف التأليف والتركيب اللفظي** ؛ بأن يكون الكلام علىٰ خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور ؛ كالإضمار قبل ذكر المرجع لفظاً ومعنىً وحكماً ؛ نحو : ضرب غلامه زيداً برفع غلامه ونصب زيداً ، وهٰذا مثال لمخالفة القانون المشهور ؛ فإنه يخرج الكلام عن الفصاحة ، ومفهومه : أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنىً أو حكماً . . فلا يكون الكلام ضعيف التأليف .

فالتقدم اللفظي : أن يتقدم المرجع لفظاً ورتبةً ؛ نحو : ضرب زيد غلامه ، أو لفظاً فقط ؛ نحو : ضرب زيداً غلامه .

والتقدم المعنوي : ألا يتقدم المرجع على الضمير لفظاً ، لٰكن هناك ما يدل علىٰ تقدمه معنىً ؛ كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمناً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ ، وكسياق الكلام المستلزم للمرجع استلزاماً قريباً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ أي : المُورِّث ؛ لأن الكلام السابق لبيان الإرث ، أو استلزاماً بعيداً ؛ كقوله

تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ فضمير توارت للشمس المدلول عليها بذكر العشي أولاً ، وككون المرجع فاعلاً المقتضىٰ ؛ لتقدمه على المفعول أو مبتدأ المقتضىٰ ؛ لتقدمه على الخبر ، أو مفعولاً أول في باب أعطىٰ ؛ فإنه فاعل في المعنىٰ ، فالأول : نحو : خاف ربه عمر ، والثاني : نحو : في داره زيد ، والثالث : نحو : أعطيت درهمه زيداً .

والتقدم الحكمي : هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ، وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع ، بأن المرجع يجب تقدمه لـٰكن خولف حكم الواضع ، لأغراض تأتي في وضع المضمر موضع المظهر ، فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكماً كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع إنما هو تأخيره لا لغرض ، ومثال التقدم الحكمي ؛ نحو : نعم رجلاً زيد ، وربه رجلاً ، وضمير الشأن ؛ نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ ، والمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكماً من حيث إن الأصل تقدم المرجع ، لـٰكن خولف هـٰذا لنكتة الإجمال والتفصيل ، وكذا توجيه نعم رجلاً زيد ، وربه رجلاً .

فظهر لك من هـٰذا : أن الفرق بين الإضمار قبل الذكر الموجب للضعف ، والإضمار قبل الذكر الذي جعل من قبيل تقدم المرجع حكماً . . وجود النكتة وعدمها ، وقد وجدت هـٰذه النكتة في المواضع التي يعود فيها الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً المجموعة في قول بعضهم :

ومرجع الضمير قد تأخرا ... لفظاً ورتبةً وهـٰذا حَصْرَا
في بابِ نعم وتنازعِ العمل ... ومضمرِ الشان ورُبَّ والبَدَلْ
ومبتدأ مُفسَّرٍ بالخبر ... وبابِ فاعلٍ بخُلْفٍ أَخْبرِ

* * *

والثالث من الأمور الثلاثة : التعقيد ؛ أي : كون الكلام معقداً ؛ أي : غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد للمتكلم ؛ لخلل في النظم والتركيب ، بسبب تقديم أو تأخير فيه ، أو فصل بين المبتدأ والخبر ، أو بين الصفة والموصوف ، أو بين البدل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع ، وقد اجتمعت هـٰذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي ، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد كالإضمار .

وقولنا : (على المعنى المراد للمتكلم) قيد لا بد منه ، وبهـٰذا القيد يمتاز التعقيد عن

الغرابة ؛ لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له .

وقولنا : (لخلل . . .) إلخ ، هٰذا من جملة التعريف ؛ لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل ؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ، ولا لخلل الانتقال ، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح علىٰ ما تقرر في محله .

وقولنا : (في النظم) أي : في التركيب سواء كان نظماً أو نثراً ، وهٰذا هو التعقيد اللفظي ، وأما التعقيد لخلل في الانتقال . . فهو التعقيد المعنوي ، كما سيأتي .

مثال التعقيد اللفظي : كقول الفرزدق يمدح إبراهيمَ بن هشام بن إسماعيل المخزوميَّ ، خال هشام بن عبد الملك بن مروان .

واسم الفرزدق : همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، صاحب جرير ، والفرزدق لقبه ، وهو جمع فرزدقة ؛ وهي : القطعة من العجين ، لقب به ؛ لتقطع وجهه بالجُدري قطعاً كقطع العجين .

وكان أبوه غالب من أجلة قومه ومن سراتهم ، وكنيته أبو الأخطل ، لولد كان له اسمه الأخطل ، وهو شاعر أيضاً ، وهو غير الأخطل التغلبي النصراني ، الشاعر المشهور ، وجده صعصعة صحابي .

وأم فرزدق ليلىٰ بنت حابس ، أخت الأقرع بن حابس .

روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب ، وعن أبي هريرة ، وعن الحسين ، وعن ابن عمر ، وعن أبي سعيد الخدري ، رضي الله تعالىٰ عن الجميع ، كقوله :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

والبيت : من الرجز ؛ أي : ليس مثله ؛ أي : ليس مثل إبراهيم الممدوح موجوداً في الناس عرباً وعجماً (حي يقاربه) أي : أحد يشبهه في الفضائل والمال إلا مملك ؛ أي : رجل أعطى الملك والمال يعني هشاماً (أبو أمه) أي : أبو أم ذلك المملك (أبوه) أي : أبو إبراهيم الممدوح ؛ أي : لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام .

وإعراب البيت : (وما) : الواو استئنافية ، ما : حجازية تعمل عمل ليس ، مثلُهُ : اسمُ ما مرفوع ، (في الناس) : جار ومجرور خبر ما ، (إلا مملكاً) : منصوب على

الاستثناء من قولهِ حتىٰ (أبو أمه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (حي) : بدل من مثله ، (أبوه) : خبر ومضاف إليه لقوله أبو أمه ، وجملة (يقاربه) : صفة لحي .

والمعنىٰ : وما أحد حي يقاربه موجوداً في الناس إلا مملكاً أبو أم ذلك المملك أبو إبراهيم الممدوح ، فهـٰذا البيت في غاية التعقيد اللفظي يخرجه عن الفصاحة .

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي هو ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك . . إلا وقد قامت عليه قرينة ، أو كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد للمتكلم لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود للمتكلم ؛ وذلك بسبب إيراد المعاني اللوازم ؛ أي : إيرادها بلفظ الملزومات البعيدة تلك اللوازم عن الملزومات المفتقرة تلك اللوازم إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود .

وظاهر هـٰذا الكلام أن الخلل لا يحصل إلا بثلاثةِ لوازم وثلاث وسائط فأكثر ، فيجاب : بأن أل في اللوازم والوسائط للجنس فتبطل معنى الجمع فيحصل الخلل بلازم واحد وواسطة واحدة . انتهىٰ « دسوقي » باختصار .

وذلك كقول العباس بن الأحنف الحنفي ؛ أي : المنسوب إلىٰ بني حنيفة ، كان رقيق الحاشية ، لطيف الطباع ، من ندماء هارون الرشيد :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

والبيت (من الطويل) ، وقوله : (سأطلب) السين فيه زائدة لا للطلب ، وقوله : (عنكم) متعلق ببعد الدار لا بأطلب ، وإلا لقال منكم ، ومعنى البيت : أني أطيب نفساً بالبعد والفراق ، وأوطنها علىٰ مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزناً ، يُفيض ذلك الحزنُ الدموعَ من عينيَّ ؛ لأتسبب بذلك إلىٰ وَصْلٍ يدوم ، ومسرةٍ لا تزول ؛ فإن الصبر مفتاح الفرج ، ومع كل عسر يسراً ، ولكل بداية نهاية ، وإلىٰ هـٰذا أشار عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » . انتهىٰ من « شرح السعد على التلخيص » .

وعبارةُ « المواهب » عليه : فقد عَبَّر بسَكْبِ الدموع ؛ لينتقل به إلىٰ لازمِه الذي هو وجودُ الحزن ، الذي يحصلُ كثيراً عن فراق الأحبة ، وهـٰذا أمر سريعُ الإدراك عرفاً ، ولهـٰذا يقال : (أَبْكَاهُ الدهرُ) كناية عن أَحْزَنَه ، و(أَضْحَكه الدهرُ) كناية عن سَرَّهُ ،

وأصاب في هٰذه الكناية ولٰكنه أخطأ في تعبيرِه عن مراده وهو الفرحُ والسرورُ بدوامِ لقاء الأحبة بقوله : (لتجمدا) أي : العينان ؛ لأن الانتقال عرفاً من جمود العين إلىٰ بُخلها بالدموع عند طلبه منها ، ومعلوم أنه إنما يطلب منها عند شدة الحزن ؛ لأن المقام مقامه لا إلىٰ ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة ، ولو أراد الانتقال بسرعة علىٰ مقتضى العرف إلىٰ ما قصده من السرور .. لقال لأَضْحَكَا ؛ لأن السرور إنما يكنىٰ عنه بنحو الضحك .

ولذلك لا يقال : جمَدَ اللهُ عينك ؛ أي : سرك ، بل يقال : أضحكك الله ، فالانتقال من الجمود إلى السرور لا يتبادر إلى الفهم ، وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرائن وما هو كذلك فمخل بالفصاحة . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (ولٰكنه أخطأ . . .) إلخ ، يعني عند البلغاء ، وإلا فهو له وجه صحيح ذكره في « المطول » ، وهو أنه استعمل الجمود في مطلق خلو العين مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ، ثم كنىٰ به عن المسرة ؛ لكونه لازماً لها عادةً ، لٰكن هٰذا الوجه لا يخلو عن التعقيد المعنوي ، لإيراد اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط مع خفاء القرينة ؛ لأن الجمود في الأصل ضد السيلان ، استعمل في خلو العين عن الدمع حال إرادة البكاء ، ثم استعمل في مطلق الخلو ، ثم استعمل كناية عن المسرة مع خفاء القرينة الدالة علىٰ أنه مستعمل في مطلق الخلو . انتهىٰ « مخلوف » .

* * *

وزاد بعضهم في فصاحة الكلام على الأمور الثلاثة المذكورة **خلوصه أيضاً من كثرة التكرار** ، والمراد بالكثرة هنا : ما فوق الواحد ، فذكر الشيء ثانياً تكرار ، وذكره ثالثاً كثرة سواء كان المذكور ضميراً أو غيره . انتهىٰ من « المواهب » ، كقول أبي الطيب أحمد المتنبي من قصيدة (من الطويل) يمدح به سيف الدولة ابن حمدان :

وتسعدني في غمرة بعد غمرة ... سبوح لها منها عليها شواهد

(وتسعدني) من الإسعاد وهو الإعانة والتخليص ، قيل : إن المعنىٰ هنا على المضي ؛ أي : أسعدني ؛ لأنه أراد الإخبار عما في صدر منها في بعض الحروب ، لٰكنه عدل إلى المضارع استحضاراً للصورة الغريبة ؛ أي : صورة الإسعاد ، ولٰكن الأقرب أن

يراد : الاستمرار التجددي بقرينة المقام ؛ أي : أسعدتني على الفوز بالغنائم والنجاة من العدو في شدة بعد شدة فرس سبوح ؛ أي : حسنة العدو والجري لا تتعب راكبها فكأنها تسبح على الماء ، ويوصف بالسبوح المذكر والمؤنث ، ثم وصف الفرس بدلائل نجابتها بقوله : (لها منها عليها شواهد) أي : لتلك الفرس شواهد عليها ؛ أي : تشهد علىٰ نجابتها حال كون تلك الشواهد كائنة منها ؛ لأن علامة نجابة الفرس توجد في خلقتها غالباً فشواهد فاعل بـ : لها أو مبتدأ ولها خبره وعليها متعلق بشواهد ومنها حال من شواهد .

* * *

وزاد ذلك البعض أيضاً في فصاحة الكلام على الأربعة المذكورة **خلوصه من تتابع الإضافات** ؛ كقول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابَكَ (من الطويل) :

حمامةَ جَرْعا حَوْمةِ الجندلِ اسْجَعِي ... فـأنـتِ بَمـرأىً مـن سُعـاد ومَسْمِـع

قوله : (حمامة جرعا) منادىٰ منصوب ؛ لإضافته إلىٰ ما بعده ففيه إضافة حمامة إلىٰ جرعا ، وجرعا إلىٰ حومة ، وحومة إلى الجندل ، وجرعا مؤنث الإجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً ، والحومة معظم الشيء ، والجندل بسكون النون الحجر ، والمراد به هنا : مكان الحجارة ، فهو بمعنى الجندل بفتح النون وكسر الدال .

وقوله : (أنت بمرأىٰ من سعاد ومسمع) أي : أنت حيث تراك سعاد وتسمع كلامك (اسجعي) والسجعُ : هديرُ الحمامِ ونَحْوهُ بالرفع ؛ أي : نحو الهدير كحنين الناقة ، وبالجر ؛ أي : نحوِ الحمام كالناقة ؛ أي : بمحل تراك فيه سعاد وتسمع صوتك ، كذا نقل عن « الصحاح » ، ومعنى البيت : يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً ، التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة ؛ اسجعي وتَغَنَّي ، وإضافة جرعىٰ إلىٰ حومة للبيان ، أو من إضافة الجزء إلى الكل بناءً علىٰ أن الجَرْعَىٰ نَفْسُ الحومةِ أو بعضُها .

* * *

ورد هـٰذا البعض الذي زاد خلوص الكلام من كثرة التكرار وتتابع الإضافات ؛ بأن

ذلك إن كان ثقل اللفظ بسببه على اللسان . . فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا . . فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع ذلك في القرآن ؟! قال الله تعالىٰ : ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا . . .﴾ إلخ ، فكرر الضمائر ، وقال : ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ ، وقال : ﴿ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ .

وقال تعالىٰ في تكرير الإضافات : ﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ ، و﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » رواه ابن حبان في « صحيحه » .

الإعراب

(**وفي الكلام**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، في الكلام : جار ومجرور متعلق بمبتدأ محذوف جوازاً معلوم من المقام ، تقديره : والفصاحة في الكلام ، (**من تنافر الكلم**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، متعلق بسلم المذكور في آخر البيت .

(**وضعف تأليف**) : الواو عاطفة ، ضعف معطوف علىٰ تنافر مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، تأليف : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**وتعقيد**) : معطوف أيضاً علىٰ تنافر ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**سلم**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف أو الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الكلام ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية المحذوفة لضرورة النظم ، تقديرها : أن سلم ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبراً للمبتدأ المعلوم من المقام ، تقديره : والفصاحة في الكلام سلامته وخلوصه من تنافر الكلمات ، ومن ضعف تأليف ، ومن تعقيد لفظياً كان أو معنوياً ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله فصاحة المفرد علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَذِي ٱلْكَـلامِ صِفَـةٌ بِهَـا يُطِيـقْ   تَـأْدِيَـةَ ٱلْمَقْصُـودِ بِـٱللَّفْـظِ ٱلأَنِيـقْ

وقوله : (**وذي الكلام**) معطوف على الكلام في البيت قبله علىٰ كونه مجروراً بفي ، والتقدير : والفصاحة في ذي الكلام وصاحبه وهو المتكلم ، والمتكلم عندهم : من يصدر منه الكلام ، ملكة راسخة في النفس ؛ أي : كيفية وجودية في النفس يقتدر بها على التعبير عن المعنى المقصود بلفظ فصيح ؛ أي : صفة وجودية راسخة في القلب ، فإن لم ترسخ كالفرح واللذة والألم . . كانت حالاً لا راسخة ، وقولنا : (في النفس) أي لا (في الجسم) كالبياض والسواد ، وإلا . . فلا تسمىٰ ملكة .

والحاصل : أن الكيفية إذا استقرت وثبتت في النفس . . قيل لها ملكة ، وإن اختصت بالجسم . . عبر عنها بالكيفية وبالعرض ، فمن تكلم باللفظ الفصيح وليس له ملكة . . فغير فصيح ، وقولنا : (يقتدر) إشارة إلىٰ أنه يسمىٰ فصيحاً حالة النطق وعدمه .

* * *

فإن قلت : ذكر فصاحتي الكلام والكلمة يغني عن ذكر فصاحة المتكلم ، كما يغني ذكر العلم عن ذكر حد العالم .

قلت : ليس الأمر هنا كذلك ؛ فإنه لم يحد هنا الفصيح ، بل حد فصاحته ، وفصاحته غير فصاحة الكلامِ وكَلمتِه .

* * *

وقوله : (**باللفظ الأنيق**) أي : الفصيح ، عبر باللفظ دون الكلام ؛ ليعم المفرد والمركب ؛ ولأنه لو عبر بالكلام . . لأوهم أنه يجب في فصاحةِ المتكلم القدرةُ على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح ، وهـٰذا محال ؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد ، كما إذا أردتَ أن تُلْقِي على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسابَها ؛ أي : ليَذْكُر عددَها ، فتقول : دارٌ غلامٌ جاريةٌ ثوبٌ بساطٌ سجّادةٌ سريرٌ

فراشٌ . . . إلىٰ غير ذلك ، فلذلك عبر باللفظ ؛ ليشملَ نحو هـٰذا .

الإعراب

(**وذي الكلام**) : الواو عاطفة ، ذي : معطوف على الكلام المذكور في البيت قبله علىٰ كونه مجروراً بفي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، ذي : مضاف ، الكلام : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**صفة**) : خبر للمبتدأ المقدر ، تقديره : والفصاحة في ذي الكلام ؛ أي : في صاحبه وهو المتكلم ، والجملة من المبتدأ المقدر ، وخبره معطوفة علىٰ جملة قوله فصاحة المفرد علىٰ كونها مستأنفة ، (**بها**) : جار ومجرور متعلق بقوله : يطيق ، (**يطيق**) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ذي الكلام .

(**تأدية**) : مفعول به ليطيق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**المقصود**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ؛ أي : يقتدر بها أداء المعنى المقصود له وإفادته ، (**باللفظ**) : جار ومجرور متعلق بتأدية ؛ لأنه مصدر لأَدَّى الرباعيِّ تأديةً مِن باب زكَّىٰ تزكية ، (**الأنيق**) : صفة للفظ مجرور بالكسرة الظاهرة ، يقال : أنق شيء من باب فرح فهو أنيق ؛ أي : حسن معجب ، وجملة يطيق من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لصفة ولـٰكنها سببية ، تقديرها : والفصاحة في المتكلم هي صفة مطيق هو بها علىٰ تأدية المعنى المقصود له باللفظ الأنيق ؛ أي : الفصيح مركباً كان ذلك اللفظ أو مفرداً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ولما فرغ الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين من تعريف الفصاحة بأقسامها الثلاثة . . شرع في بيان البلاغة ، وأخرها عنها ؛ لكون الفصاحة جزءاً لها كما ستعلمه ، والجزء مقدم على الكل ، وقد علمت أنه إنما يوصف بها شيئان الكلام والمتكلم فأشار إلى الأول بقوله :

وَجَعَلُوا بَلاَغَةَ ٱلْكَلاَمِ طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى ٱلْمَقَامِ

أي : عرف البلغاء بلاغة الكلام بأنها طباقه ؛ أي : مطابقة الكلام لمقتضى المقام ؛ أي : لما يقتضيه حال المخاطب ؛ من إنكار الحكم المفهوم من الكلام ، أو شكه فيه ، أو خلو ذهنه عنه ؛ أي : مطابقة الكلام لحاله مع فصاحته ، وأسقط الناظم قيد الفصاحة ؛ لضيق النظم ، ولو قال بدل هٰذا البيت :

بلاغة الكلام مع الفصاحهْ طباقه الحال مع الصراحهْ

. . لوفىٰ ما أسقطه من القيد الذي لا يسوغ إسقاطه من التعريف .

وخرج بقيد الفصاحة ؛ نحو : شعره مستشزر ؛ فإنه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال لٰكنه ليس فصيحاً ؛ لتنافر حروف بعض كلماته . . فليس بليغاً .

وخرج بقيد المطابقة ؛ نحو : إن زيداً قائم إذا ألقي إلىٰ خالي الذهن عن الحكم ؛ فإنه وإن كان فصيحاً ؛ فليس بليغاً ؛ لعدم مطابقته لمقتضىٰ حال المخاطب ؛ إذ مقتضىٰ حاله الذي هو خلو الذهن عن ثبوت الحكم ونفيه كلام غير مؤكد ؛ بأن يقال له : زيد قائم .

والحال : هو الأمر الداعي للمتكلم إلىٰ أن يعتبره مع الكلام الذي يؤدي أصل الحكم المراد ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم : حال يقتضي تأكيد الحكم ، فالتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له : إن زيداً في الدار مؤكداً بإن كلام مطابق لمقتضى الحال ، ومقتضى الحال يختلف باختلاف حال المخاطب ؛ فإن كان خالي الذهن عن الحكم . . يلقىٰ إليه بلا تأكيد ؛ كأَنْ يقال له : زيد قائم ، فإن كان شاكاً فيه . . يؤكد له بمؤكد واحد ؛ كأن يقال له : إن زيداً قائم ، وإن كان منكراً له . . يُزاد له في التأكيد ؛ كأن يقال له : إن زيداً لقائم ، كما سيأتي بسط الكلام فيه في باب الإسناد إن شاء الله تعالىٰ .

ولم يذكر المصنف بلاغة المتكلم ، للعلم بها من الفصاحة فيه ، فهي ؛ أي : بلاغة المتكلم : ملكة يقتدر بها علىٰ تأليف كلام بليغ ، فعلم مما ذكر في حد البلاغة والفصاحة أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح لجعل الفصاحة شرطاً في حد البلاغة ، وليس كل فصيح بليغاً كلاماً كان أو متكلماً ؛ لأن الفصيح قد يُعرَّىٰ عن المطابقة ؛ كقولك لخالي الذهن : إن زيداً لقائم ؛ فإنه وإن كان فصيحاً لخلوه عن تنافر كلماته غير بليغ ؛ لعدم مطابقته لمقتضى الحال .

فائدة

وقولنا فيما مر آنفاً : (مثلاً) مفعول مطلق إن أريد به التمثيل ، وعامله محذوف وجوباً ، تقديره : أي : أمثل لك مثلاً ؛ أي : تمثيلاً ، ومفعول به إن أريد به المثال ؛ أي : أمثل لك مثلاً ؛ أي : مثالاً . انتهىٰ « دسوقي على التلخيص » .

الإعراب

(**وجعلوا بلاغة الكلام**) : الواو استئنافية ، جعلوا : فعل وفاعل وحد الفعل جعل ، جعل : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، الواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، بلاغة : مفعول أول لجعل ، وهو مضاف ، الكلام : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**طباقه**) : مفعول ثان لجعل منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**لمقتضىٰ**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، مقتضىٰ : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، (**المقام**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالطباق ؛ لأنه مصدر قياسي لطابق الرباعي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَحَـافِـظٌ تَـأْدِيَـةَ ٱلْمَعَـانِـي عَـنْ خَطَـأٍ يُعْـرَفُ بِـٱلْمَعَـانِـي

(**وحافظ**) مبتدأ ، والمسوغ للابتداء بالنكرة عمله النصب فيما بعده وهو تأدية ؛ لاعتماده علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : وفن حافظ للمتكلم عن خطأ في تأدية المعاني المرادة عند البلغاء ، وهي المعاني الزائدة على الأصل المراد عند اللغويين وهو مجرد النسبة ؛ كنسبة القيام إلىٰ زيد في قوله : زيد قائم ، وتلك المعاني الزائدة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ كتأكيده عند إلقائه إلى المنكر ، وتركه عند إلقائه إلىٰ خالي الذهن ، وخبر المبتدأ جملة قوله : (**يعرف بالمعاني**) أي : يعرف عندهم بعلم المعاني ؛ أي : يسمىٰ به ، والتصرف في الأعلام بإدخال (أل) عليها جائز عند بعضهم عند اشتهارها ؛ كالسعد والعصام واليزيد والوليد .

ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعاني يحترز به عن الخطأ في تأدية المعاني كما قاله اليعقوبي : أن من أدركه . . علم أن هـٰذا المعنىٰ يطابق هـٰذا المقام فيؤديه مطابقاً له ، وذلك المعنىٰ يطابق ذلك المقام فيؤديه مطابقاً له وهـٰكذا فلا يقع خطأ في التأدية ، مثلاً : يعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الإيجاز ، وذكرها بتمامها يناسب مقام الإطناب ، ومعنى التأكيد يناسب مقام الإنكار ، وعدمه يناسب مقام عدم الإنكار ، وعلىٰ هـٰذا القياس كما سيأتي في بابه .

وليس في لفظ المعاني الأول والثاني الإيطاء لاختلاف المعنىٰ ؛ لأن الأول جمع معنىٰ ، والثاني مفرد ؛ لكونه علماً للفن ، والإيطاء : توافق الكلمتين وتواطؤهما لفظاً ومعنىً ، وأما تكرار كلمة الروي لفظاً فقط أو معنىً فقط ؛ كالعلم مع الصفة ، أو المعرف مع المنكر . . فلا يعد إيطاء . انتهىٰ من « المختصر الشافي علىٰ متن الكافي » .

الإعراب

(**وحافظ**) : الواو استئنافية ، حافظ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء

بالنكرة عمله فيما بعده ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل المعلوم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : وفن حافظ ، (**تأدية**) : مفعول به لحافظ والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**المعاني**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**عن خطأ**) : جار ومجرور متعلق بحافظ ، (**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً ، مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ حافظ ، (**بالمعاني**) : جار ومجرور متعلق بيعرف ، وجملة يعرف من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبرُ المبتدأ ، تقديره : وفن حافظ تأدية المعنىٰ **عن خطأ** معروف بفن المعاني ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمَا مِنَ ٱلتَّعْقِيدِ فِي ٱلْمَعْنَىٰ يَقِي لَـهُ ٱلْبَيَـانُ عِنْـدَهُـمْ قَـدِ ٱنْتُقِـي

(**وما**) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (**من التعقيد**) متعلق بيقي الآتي ، وقد عرفت أن التعقيد المعنوي خفاء وجه الانتقال من المعنى الأصلي الذي هو الحقيقة إلى المعنى المقصود الذي هو المجاز ، وجملة (**يقي**) أي : يحفظ صلة ما الموصولة التي وقعت مبتدأ (**له**) جار ومجرور متعلق بانتقي الآتي (**البيان**) نائب فاعل لانتقي الآتي ، قدم عليه ؛ لضرورة النظم ، أو هو مبتدأ ثان خبره انتقي (**عندهم**) ظرف متعلق بانتقي الآتي ، وجملة (**انتقي**) واختير في محل الرفع خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ .

ومعنى البيت : والفن الذي يقي ويحفظ الكلام من التعقيد والخفاء المعنوي قد انتقي واختير له عند البلغاء اسم البيان ، ففي كلامه تقديم وتأخير ، ووجه ما أفاده الناظم أن من عرف فن البيان . . عرف أنه إنما ينتقل من ملزوم إلىٰ لازم بَيِّنٍ ؛ لعدم الواسطة أو قلتِها أو ظهورِ القرينة ، فيحترزُ عن التعقيد المعنوي السابق بيانه .

الإعراب

(**وما**) : الواو عاطفة ، ما : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، (**من التعقيد**) : جار ومجرور متعلق بيقي ، (**في المعنىٰ**) : جار ومجرور متعلق بالتعقيد ، (**يقي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ؛ أي : والفن الذي يقي ويحفظ من التعقيد في المعنىٰ .

(**له**) : جار ومجرور متعلق بانتقي الآتي ، (**البيان**) : نائب فاعل لانتقي الآتي قدم عليه ؛ لضرورة النظم ، أو مبتدأ ثان .

(**عندهم**) : ظرف مكان ومضاف إليه متعلق بقوله (**قد انتقي**) : انتقي : فعل

مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها الثقل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على البيان إن قلنا : إن البيان مبتدأ ثان ، وعلى الوجه الأول لا ضمير فيه ؛ لأن نائب فاعله لفظ البيان قدم عليه للضرورة ، كما مر آنفاً ، وجملة قد انتقي في محل الرفع خبر لما الموصولة على التقدير الأول ، وتقدير البيت علىٰ هـٰذا الوجه الأول : والفن الذي يقي ويحفظ من التعقيد في المعنىٰ منتقىً له اسم البيان عندهم ، وعلى الوجه الثاني : مخبر عنه بانتقاء اسم البيان له عندهم ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وحافظ تأدية المعاني) .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمَـا بِـهِ وُجُـوهُ تَحْسِيـنِ ٱلْكَـلاَمْ تُعْـرَفُ يُـدْعَـىٰ بِـٱلْبَـدِيـعِ وَٱلسَّـلاَمْ

(وما) اسم موصول واقعة على الفن ، وهي في محل الرفع مبتدأ خبره يدعى الآتي (به) جار ومجرور متعلق بتعرف الآتي (**وجوه تحسين الكلام**) نائب فاعل لتعرف قدم عليه ؛ لضرورة النظم ، والتقدير : والفن الذي تعرف به وجوه تحسين الكلام لفظاً أو معنىً كالتكافؤ والتضاد والطباق (**يدعىٰ**) ذلك الفن ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ ؛ أي : يسمىٰ ذلك الفن (**بالبديع**) أي : بلفظ البديع ، وقوله : (**والسلام**) علىٰ من تتبع قواعد البلغاء وعرف درر البيان وغرر البديع والمعاني تكملة بيت .

الإعراب

(**وما**) : الواو عاطفة ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بتعرف الآتي ، (**وجوه**) : نائب فاعل مقدم ؛ لضرورة النظم لتعرف الآتي ، أو مبتدأ ، وهو مضاف ، (**تحسين**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**الكلام**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ولا ضمير فيه ؛ لأن نائب فاعله مقدم عليه ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ، ويحتمل كون وجوه مبتدأ وجملة تعرف مع الضمير المستتر فيه العائد لوجوه خبر لوجوه ، والتقدير : وما وجوه تحسين الكلام معروفة به والجملة من المبتدأ والخبر صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، (**بالبديع**) : جار ومجرور متعلق بيدعىٰ ، وجملة يدعىٰ من

الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والفن الذي يعرف به وجوه تحسين الكلام مدعو ومسمىً باسم البديع ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : وحافظ تأدية المعاني علىٰ كونها مستأنفة .

(**والسلام**) : الواو استئنافية ، السلام : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والخبر محذوف ، تقديره : علىٰ من تعلم قواعد البلاغة ، وعرف بها بلاغة الكتاب والسنة ، والجملة الاسمية مستأنفة غير مقصودة لذاتها مسوقة لتكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

تمرينات تتعلق بالمقدمة

أسئلة الفصاحة

وإذا سئلت : ما معنى الفصاحة لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : أن الفصاحة تطلق **لغةً** علىٰ عدة معان ؛ منها : البيان والظهور وطلاقة اللسان ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا ﴾ أي : أبين مني منطقاً ، وأظهر مني قولاً ، وقولهم : أفصح العجمي ، إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفي « المختار » : فصح العجمي جادت لغته حتىٰ لا يلحن في كلامه ، وبابه ظرف ، وأفصح العجمي ، إذا تكلم بالعربية . انتهىٰ ، **واصطلاحاً** : عبارة عن الألفاظ البينة الظاهرة المتبادرة إلى الفهم المألوفة الاستعمال بين الكُتَّاب والشعراء لمكان حسنها .

وإذا سئلت : كم أقسام الفصاحة ؟

فالجواب : أقسامها ثلاثة : فصاحة الكلمة ، وفصاحة الكلام ، وفصاحة المتكلم .

وإذا سئلت : ما ضابط فصاحة الكلمة ؟

فالجواب : ضابطها : خلوصها من أربعة أشياء :

الأول منها : خلوصها من تنافر الحروف وعدم تناسبها ؛ لتكون عذبة رقيقة خفيفة على اللسان ، فخرج بهـٰذا الشرط نحو : مستشزرات بمعنىٰ مرتفعات .

والشرط الثاني : خلوصها من غرابة الاستعمال بأن تكون مألوفة الاستعمال فخرج بهـٰذا الشرط نحو مُسرَّجاً من قول رؤبة بن العجاج : (وفاحماً ومرسناً مسرجاً) .

فإن قلت : ما معنىٰ غرابة الاستعمال ؟

قلت : غرابة الاستعمال كون الكلمة غير ظاهرة المعنىٰ وواضحته .

والشرط الثالث : خلوصها من مخالفة القياس الصرفي حتىٰ لا تكون شاذة .

فإن قلت : ما معنىٰ مخالفة القياس ؟

قلت : هو كون الكلمة شاذة غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام

العرب ، فخرج بهـٰذا الشرط ، نحو قول أبي النجم : (الحمد لله العلي الأجلل) بالفك وقانون الصرف إدغام المثلين .

والشرط الرابع : خلوصها من الكراهة في السمع .

فإن قلت : ما معنىٰ كراهتها في السمع ؟

قلت : معنىٰ كراهتها في السمع : هو كون الكلمة وحشيةً ، تأنفها الطباع ، وتمجها الأسماع ، وتنبو عنها كما تنبو عن سماع الأصوات المنكرة ؛ كصوت الحمير ، فخرج بهـٰذا الشرط (الجُرَشَّىٰ) بمعنى النفس بضم الجيم وفتح الراء وتشديد الشين المفتوحة من قول أبي الطيب : (كريم الجُرَشَّىٰ شريف النسب) .

فإن قيل لك : بين لنا خلاصة الكلام في فصاحة الكلمة ؟

فقل له : إن فصاحة الكلمة تكون بسلامتها من أربعة أشياء : من تنافر الحروف ، ومن الغرابة ، ومن مخالفة القياس ، ومن الكراهة في السمع .

فإن قيل لك : كم جملة العيوب التي تخرج بها الكلمة من الفصاحة ؟

فقل له : جملتُها هـٰذه العيوبُ الأربعةُ المذكورة ؛ أعني : التنافر والغرابة والمخالفة والكراهة ، فإذا حصل في الكلمة عيب من هـٰذه العيوب الأربعة . . وجب نبذها وطرحها ورفضها .

وإذا سئلت : ما ضابط فصاحة الكلام ؟

فالجواب : ضابطها : سلامته بعد فصاحة كلماته بالمعنى السابق مما يُبْهِمُ ويُخْفِي معناه ، ويمنع من فهم المعنى المراد منه ، فتتحقق فصاحته بخلوه من ستة عيوب سيأتي تعدادها بقولنا : **الأول منها** : تنافر كلماته .

فإن قيل لك : ما معنىٰ تنافر الكلمات ؟

فقل : معنىٰ تنافر الكلمات عدمُ تناسُبِها وتَلاؤُمِها بسبب كونها ثقيلةً على السمع مِن تركيب بعضها مع بعض عسرةَ النطق بها مجتمعةً على اللسان ؛ كقول الجِنِّي : (وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ) .

والثاني منها : ضعف التأليف .

فإن قلت : ما معنىٰ ضعف التأليف ؟

قلت : ضعف التأليف أن يكون الكلام جارياً علىٰ خلاف ما اشتهر في قانون النحو المعتبر عند النحاة ؛ كالإضمار قبل ذكر مرجعه لفظاً ورتبةً ؛ نحو : ضرب غلامه زيداً برفع غلامه على الفاعلية ونصب زيداً على المفعولية ؛ فإنه لا يجوز عندهم .

والثالث منها : التعقيد اللفظي .

فإن قلت : ما معنى التعقيد اللفظي ؟

قلت : التعقيد اللفظي هو كون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد بحيث تكون الألفاظ غير مرتبة علىٰ وفق ترتيب المعاني ، وينشأ ذلك التعقيد من تقديم بعض الكلمات علىٰ موضعها ، وتأخير بعضها الآخر عن موضعها ، أو من فصل بأجنبي بين الكلمات التي يجب أن تتجاور ويتصل بعضها ببعض ؛ كالفصل بأجنبي بين الموصوف وصفته ، وبين البدل والمبدل منه ، وبين المبتدأ والخبر ؛ كقول الفرزدق : (وما مثله في الناس إلا مملكاً) في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم الممدوح .

والرابع منها : التعقيد المعنوي .

فإن قلت : ما معنى التعقيد المعنوي ؟ **قلت** : هو كون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد ، بحيث لا يُفهم المقصود منه إلا بعد عناء وتعب وتفكير طويل ؛ كقول عباس بن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا　　　وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

والخامس منها : كثرة التكرار .

فإن قلت : ما معنىٰ كثرة التكرار ؟

قلت : معنىٰ كثرة التكرار كون اللفظ الواحد اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً تكرر مرة بعد أخرىٰ بغير فائدة ؛ كقوله :

إني وأسطار سطرن سطراً　　　لقائل يا نصر نصر نصرا

والسادس منها : تتابع الإضافات .

فإن قلت : ما معنىٰ تتابع الإضافات ؟

قلت : معنىٰ تتابع الإضافات هو كون الاسم مضافاً إضافةً متداخلة غالباً ؛ كقول ابن بابك :

حمامةَ جرْعا حومة الجندلِ اسجعَي فـأنـتِ بمَـرْأىً مـن سعـاد ومَسْمَـع

وإذا قيل لك : بيِّن لنا خلاصة القول في فصاحة الكلام ؟

فقل له : فصاحة الكلام : هي كونه خالياً من تنافر كلماته ، ومن ضعف تأليفه وتعقيد لفظه ، ومن تعقيد معناه ، ومن تكرار كلماته ، ومن تتابع إضافته .

فإن قيل لك : بيِّن لنا العيوب التي تمنع فصاحة الكلام ؟

فقل له : العيوب التي تمنع فصاحة الكلام هي الأمور الستة المذكورة آنفاً ، فإن وجد فيه واحد منها . . فهو غير فصيح .

وإذا سئلت : ما ضابط فصاحة المتكلم ؟

فالجواب : فصاحة المتكلم : هي ملكة ؛ أي : كيفية وصفة من العلم راسخة ثابتة في نفسه وقلبه ، بحيث يكون قادراً بها علىٰ أن يعبر عن كل ما قصده من أي نوع من المعاني ؛ كالمدح والذم والحب والبغض ونحوها بكلام فصيح ؛ أي : خال عن عيوبه الستة السابقة آنفاً .

* * *

أسئلة البلاغة

وإذا سئلت : ما البلاغة لغة واصطلاحاً ؟

فالجواب : البلاغة **لغة** : الوصول إلى الشيء والانتهاء إليه ، يقال : بلغ فلان مراده إذا وصل إليه ، وبلغت الغاية إذا انتهيت إليها ، وفي « المختار » : بلغ المكان إذا وصل إليه ، وكذا إذا شارف عليه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ أي : قاربنه ، وبلغ الرجل صار بليغاً وبابه ظرف . انتهىٰ .

واصطلاحاً : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، والحال : هو الأمر الداعي للمتكلم إلىٰ أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي أصل المراد خصوصية ما وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال ؛ مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك : إن زيداً في الدار مؤكداً بإن كلام مطابق لمقتضى الحال . انتهىٰ من « التلخيص » .

والحاصل : أن البلاغة اصطلاحاً : تأدية المعنى المراد واضحاً بكلام فصيح له في النفس أثر ووقع مناسب للموطن الذي يقال فيه من المدح والذم مثلاً ، ولحال الشخص الذي يخاطب به منكراً كان أو شاكاً أو خالي الذهن عن الحكم .

وإذا سئلت : كم أقسام البلاغة ؟

فالجواب : البلاغة قسمان ؛ أحدهما : بلاغة الكلام ، وثانيهما : بلاغة المتكلم .

وإذا سئلت : ما ضابط بلاغة الكلام ؟

فالجواب : بلاغة الكلام مطابقته لمقتضىٰ حال المخاطب ، تأكيداً كان أو عدمه مع فصاحة كلماته مفردها ومركبها .

وإذا سئلت : ما حد الكلام البليغ ؟

فالجواب : حد الكلام البليغ هو الكلام الذي يورده المتكلم بصورة تناسب حال المخاطب إنكاراً كان أو عدمه .

فإذا سئلت : ما معنىٰ حال المخاطب ؟

فالجواب : حال المخاطب ويسمى المقام أيضاً هو الأمر الحامل للمتكلم علىٰ أن يورد كلامه علىٰ صورة مخصوصة كالتأكيد دون صورة أخرىٰ كعدم التأكيد .

وإذا سئلت : ما معنى المقتضىٰ ؟

فالجواب : المقتضىٰ ويسمى الاعتبار المناسب أيضاً : هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة ؛ كالإطناب والإيجاز ؛ مثلاً المدح حال يدعو المتكلم إلىٰ إيراد العبارة علىٰ صورة الإطناب ، وذكاء المخاطب حال يدعو المتكلم إلىٰ إيرادها علىٰ صورة الإيجاز ، فكل من المدح والذكاء يسمىٰ حالاً ومقاماً ، وكل من الإطناب والإيجاز يسمىٰ مقتضىً ، وإيراد الكلام علىٰ صورة الإطناب أو الإيجاز يسمىٰ مطابقته للمقتضىٰ .

وإذا قيل لك : بين لنا خلاصة الكلام في هـٰذه الأمور ؛ يعني : الحال والمقام والمقتضىٰ والبلاغة .

أجب عنه بقولك : خلاصة القول فيها : أن الأمر الذي يحمل المتكلم علىٰ إيراد كلامه في صورة الإطناب دون أخرىٰ كالإيجاز يسمىٰ حالاً ومقاماً ، وإلقاء الكلام علىٰ تلك الصورة التي اقتضاها الحال يسمىٰ مقتضىً ، والبلاغة : هي مطابقة الكلام الفصيح لما يقتضيه الحال .

وإذا سئلت : لم سميت البلاغة بلاغةً ؟

فالجواب : سميت بها ؛ لأنها تنهي المعنى المراد وتوصله إلىٰ قلب المخاطب فيفهمه ، والثاني من قسمي البلاغة : بلاغة المتكلم كما مر .

وإذا سئلت : ما حد بلاغة المتكلم ؟

فالجواب : بلاغة المتكلم هي ملكة ؛ أي : صفة راسخة ثابتة في النفس يقتدر بها صاحبها علىٰ تأليف كلام بليغ مطابق لمقتضى الحال مع فصاحته في أي معنىً قصده ؛ من مدح وذم ورثاء مثلاً ، وقد علم مما ذكرنا أن البلاغة أخص من الفصاحة ؛ لأنها مأخوذة في تعريف البلاغة ، وأن البلاغة يتوقف حصولها علىٰ أمرين : الأول : الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود ، والثاني : تمييز الكلام الفصيح عن غيره .

وإذا سئلت : ما الفرق بين الفصاحة والبلاغة ؟

فالجواب : أن الفرق بينهما أن الفصاحة مقصورة علىٰ وصف الألفاظ دون المعاني ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، وأن الفصاحة تكون وصفاً للكلمة والكلام ، والبلاغة لا تكون وصفاً للكلمة بل تكون وصفاً للكلام ، وأن فصاحة الكلام شرط في بلاغته .

ولما كان هـٰذا النظم في علم البلاغة وتوابعها ؛ كالسرقات والاقتباس . . انحصر مقصوده في ثلاثة فنون ، وكثير من الناس يسمي الجميع : علم البيان ؛ أي : والكثير من أهل الفن يسمي جميع الفنون الثلاثة علم البيان ؛ لتعلقها جميعاً بالبيان ، وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ، وبعضهم يسمي الأول : بعلم المعاني ، ويسمي الأخيرين وهما البيان والبديع : علم البيان ؛ تغليباً للبيان المتبوع على البديع التابع ، وهـٰذا يقع كثيراً في كلام الزمخشري في « الكشاف » . وبعضهم يسمي العلوم الثلاثة من المعاني والبيان والبديع ، بالبديع ؛ لأن البديع هو الشيء المستحسن لظرافته وغرابته ، وعدم وجود مثاله من جنسه ، وهـٰذه العلوم كذلك ، وعلىٰ ذلك قول الزمخشري عند قوله تعالىٰ : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ إنه من الصنعة البديعية ، فهـٰذه أوجه التسامي ، وهي لا تخفىٰ على المتأمل .

ولما ذكر الناظم مصادق الفنون الثلاثة وأسماءها . . ناسب ذكرها في التراجم بطريق العهد ؛ لأن العهد يكفي فيه الذكر الضمني كما تقدم ، فأشار إلى الأول منها بقوله . انتهىٰ من « المواهب » .

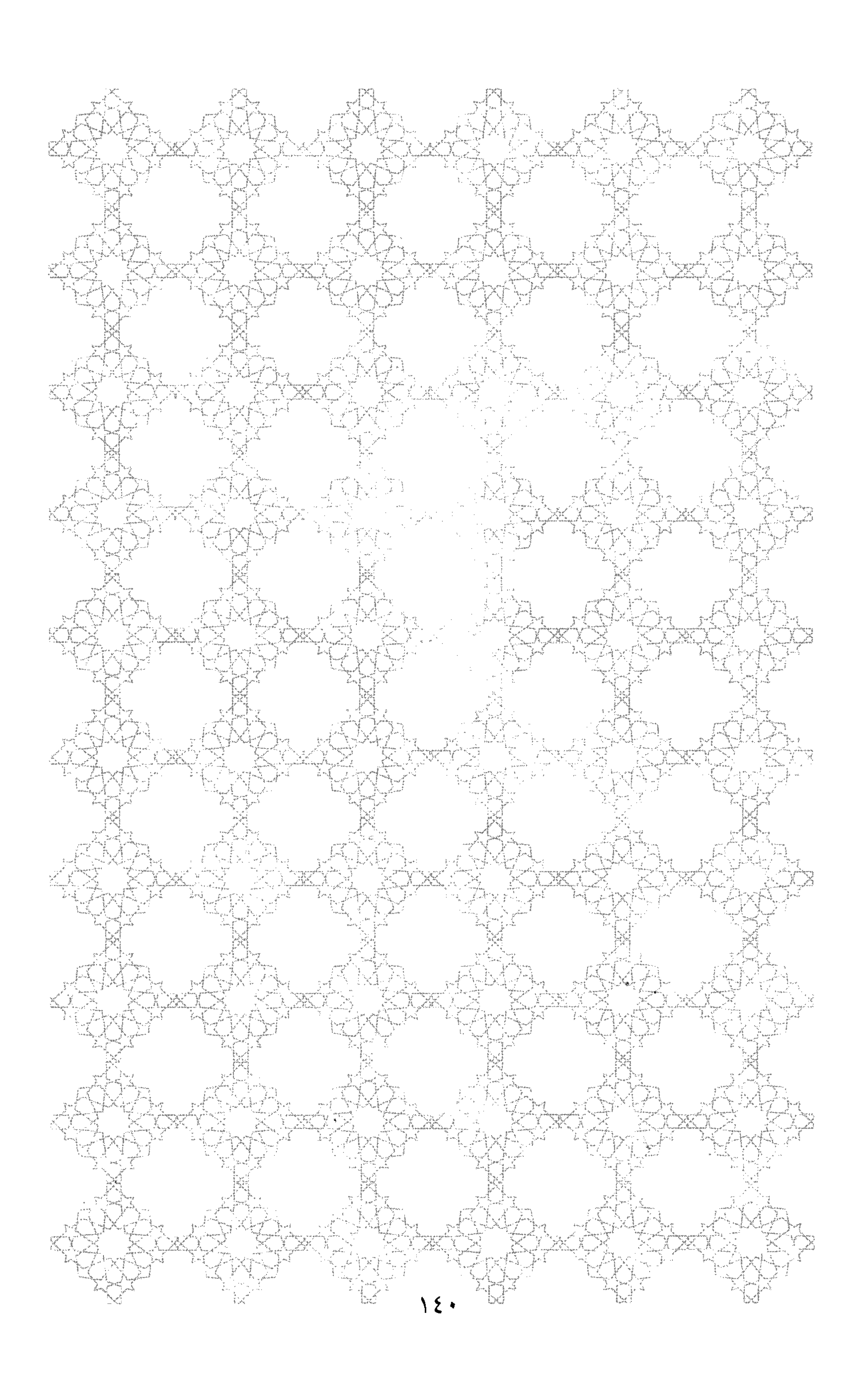
* * *

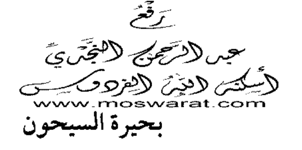




الفن الأوّل

عِلمُ المعاني





الفن الأول : علم المعاني

والفن لغةً : النوع من جنس واحد ؛ كالنوع من التمر ، يجمع علىٰ فنون وأفنان ثم علىٰ أفانين ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ ، **واصطلاحاً** : اسم جنس لعلم مختص بقواعد وقوانين مختصه به ، يتميز بها عن غيره من سائر الفنون ؛ كالمبادىء العشرة التي بيناها في صدر الكتاب .

والعلم لغةً : مطلق الإدراك ، **واصطلاحاً** : إدراك جازم ناشىء عن دليل موافق لما في الواقع ، ولـٰكن المراد به هنا : المسائل التي يبحث عنها في الفن ، وإضافته إلى المعاني ، من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ كشجر آراك ، والإخبار عنه بعلم المعاني ولو كان معلوماً مما قبله ؛ ليناسب الفنين بعده ، والإخبار عنهما صحيح ؛ لطول العهد . انتهىٰ من « المواهب » .

وعبارة « الدسوقي » : قوله : (الفن الأول علم المعاني) أورد عليه : أن هـٰذا إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه ، وذلك لأنه قال أولاً وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد . . علم المعاني ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي . . فهو علم البيان ، وما يعرف به وجوه التحسين . . فهو علم البديع .

فقد علم من هـٰذا أن الفن الأول علم المعاني ، فقوله بعد ذلك : (الفن الأول علم المعاني) إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه ، وأجاب بعضهم عن هـٰذا الإيراد : بأنه لما طال العهد بالنسبة إلى العلمين الأخيرين . . أوقع الحمل هناك وأجرىٰ ما هنا عليه ؛ لتكون التراجم الثلاثة علىٰ نسق واحد .

والأحسن ما قاله بعضهم : إنه ليس المراد بالأول هنا الأول في قوله سابقاً ، وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، بل المراد بقوله : (الفن الأول) أي : الواقع في المرتبة الأولىٰ من الكتاب ، وكذا يقال : في الثاني والثالث ، ولما كان مظنة أن يقع اشتباه في أن الفن الأول والثاني والثالث أي شيء هو . . حمل علم المعاني على الفن الأول ، وعلم البيان على الفن الثاني ، وعلم البديع على الفن الثالث ؛ إزالة لذلك الاشتباه .

فظهر لك أن الحمل مفيد واندفع ما سبق إلىٰ بعض الأوهام من عدم صحة الحمل ، وأنه ينبغي أن يعكس بحيث يحمل الفن الأول علىٰ علم المعاني ؛ لأن علم المعاني قد علم من قوله قريباً ، وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني ، والمعلوم يجعل محكوماً عليه لا محكوماً به .

ولا يقال : إن المتعارف عدم كون المسند أعرف من المسند إليه ، فما ذكرته من جعل علم المعاني خبراً خلاف المتعارف ؛ لأن الفن الأول من قبيل المحلىٰ بأل ، وعلم المعاني معرف بالعلمية والعلم أعرف منه ؛ لأنا نقول : إن المسند إليه هنا مساوٍ للمسند في التعريف ؛ لأن مدخول (أل) العهدية في حكم علم الشخص ، ولا يصح أن يجعل الفن الأول خبراً مقدماً وعلم المعاني مبتدأ مؤخراً ؛ لأن الخبر هنا واجب التأخير ؛ لاستواء الجزأين في التعريف من غير قرينة ، كما أشار إليه في « الخلاصة » بقوله :

فـامنعـه حيـن يستـوي الجـزءان　　　عـرفـاً ونكـراً عـادمـي بيـان

ثم إن الفن عبارة عن الألفاظ ؛ أي : القضايا الكلية ؛ لأنه جزء من المنظوم الذي هو اسم للألفاظ المخصوصة الصادق ذلك المنظوم علىٰ مقدمة وثلاثة فنون ، فعلىٰ أن المراد بالعلم القواعد والأصول التي هي قضايا كلية فالحمل صحيح ؛ لأنه من حمل الألفاظ على الألفاظ ، وعلىٰ أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح ؛ لأن الخبر غير المبتدأ .

وقدمه علىٰ علم البيان ؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع شيء آخر ، وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالات في الوضوح والخفاء بعد الرعاية لمقتضى الحال ، وذلك المعنى الواحد كثبوت الجود لزيد ، وتلك الطرق التي يعبر بها عنه كأن تقول تارةً : زيد سخي ، وتارةً : زيد جبان الكلب ، وتارةً : زيد كثير الرماد ، وتارةً : زيد هزيل الفصيل ، وتارةً تقول : رأيت بحراً في الحمام يعطي ، والحال أن المرئي في الحمام زيد . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

عِلْـمٌ بِـهِ لِمُقْتَضَـى ٱلْحَـالِ يُـرَىٰ　　　لَفْـظٌ مُطَـابِقـاً وَفِيـهِ ذُكِـرا

وقوله : (**علم**) خبر مبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : علم المعاني .

وقوله : (**به**) متعلق بيرى الآتي .

وقوله : (**لمقتضى الحال**) متعلق بقوله : (مطابقاً) الآتي .

وقوله : (**يرىٰ**) بالبناء للمفعول ؛ أي : يعلم به فالرؤية علمية لا بصرية ، (**لفظ**) نائب فاعل ليرىٰ وهو المفعول الأول له .

وقوله : (**مطابقاً**) مفعول ثان ليرىٰ ، وفي قوله لفظ حذف مضاف ، والتقدير : علم المعاني علم يرىٰ ويعرف به أحوال اللفظ مطابقاً لمقتضى الحال .

والمعنىٰ : أي : فعلم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال .

وقولنا : قوله : (**لفظ**) علىٰ حذف مضاف ، تقديره : أحوال لفظ ، استشكل عليه بثلاثة أمور : الأول : إعراب (مطابقاً) حالاً بعد أن كان مفعولاً ثانياً ، فقد تغير إعراب المتن ، الثاني : كونه حالاً من نكرة بلا مسوغ ، والثالث : دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالإعلال والإدغام .

قلت : أما الأول.. فلا يضر ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات ، وأما الثاني.. فللضرورة ، وأما الثالث.. فقد دفعه الشارح بقوله : (ومقصوده : أنه علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال) إذ قد أفاد أن بعد قوله : (مطابقاً) ظرف مقدر ؛ أي : مطابقاً بها ، وحينئذ تخرج الأحوال الموردة من الإعلال والإدغام هـٰذا ، ولو قال الناظم بدل هـٰذا البيت :

علـم يـرىٰ بـه كـون اللفـظ حقـا　　　لمقتضـى الحـال والمقـام طبقـا

.. لسلم من هـٰذا الاستشكال ، وقولنا في آخر البيت : (طبقاً) بمعنىٰ مطابقاً خبر

الكون ، والجار والمجرور في قولنا : (لمقتضى الحال) متعلق بطبقاً ، وعطف المقام على الحال عطف مرادف ، وقوله حقاً مصدر مؤكد لعامله المحذوف أتىٰ به لتكميل العروض ، والمعنىٰ : علم المعاني علم يعرف به كون أحوال اللفظ كالتأكيد وعدمه مطابقاً لمقتضى الحال والمقام حق هـٰذا التعريف عندهم حقاً ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

وقولنا : (علم) جنس يشمل جميع الفنون ، وقولنا : (يعلم به كون أحوال اللفظ) فصل أخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ ؛ كالحساب فإن به يعلم أحوال العدد جمعاً وتفريقاً ، وقولنا : (مطابقاً لمقتضى الحال) فصل ثان أخرج الأحوال التي ليست بهـٰذه الصفة كالرفع والنصب .

وقوله : (**وفيه**) أي : وفي هـٰذا الفن يعني علم المعاني (**ذكرا**) بالبناء للمفعول ، والألف فيه للإطلاق ، ونائب فاعله في البيت التالي أعني قوله : (إسناد مسند إليه مسند . . .) إلخ ، إشارة إلىٰ أن مباحث هـٰذا الفن منحصر في ثمانية أبواب ، **ذكرها بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

إِسْنَـــادُ مُسْنَـــدٌ إِلَيْـــهِ مُسْنَـــدُ وَمُتَعَلِّقَـــاتُ فِعْـــلٍ تُـــورَدُ
قَصْـــرٌ وَإِنْشَـــاءٌ وَفَصْـــلٌ وَصْـــلٌ اَوْ إِيجَـــازٌ اَطْنَـــابٌ مُسَـــاوَاةٌ رَأَوْا

وقوله : (**إسناد**) بترك التنوين لضرورة النظم نائب فاعل ذكر وهو علىٰ إسقاط مضاف ، تقديره : أي وقد ذكر في هـٰذا الفن باب إسناد ، وكذا يقال فيما بعده ، وأراد به الإسناد الخبري ، وقد ذكر فيه أيضاً باب (**مسند إليه**) ويسمى المبتدأ والفاعل عند النحاة ، والمحكوم عليه عند الأصوليين ، والموضوع عند المناطقة ، وقد ذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**مسند**) ويسمىٰ خبراً أو فعلاً عند النحاة ، ومحكوماً به عند الأصوليين ، ومحمولاً عند المناطقة (و) قد ذكر أيضاً في هـٰذا الفن (**متعلقات فعل**) بكسر اللام المشددة علىٰ صيغة اسم الفاعل .

وقوله : (**تورد**) بالبناء للمفعول صفة لمتعلقات ؛ أي : تذكر تلك المتعلقات بعد

فعل أو بعد ما في حكمه في أغلب أحوالها ، والغرض منه تكميل البيت ؛ أي : وقد ذكر في هـٰذا الفن باب متعلقات فعل مذكورة بعده ؛ لأنها فضلات في الجملة زائدة على الركنين ، وحق الفضلات التأخير ؛ لأنها ليست عمدة في الكلام ، وتلك المتعلقات كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والظرفين .

وقد ذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**قصر**) وحصر ؛ أي : حصر المبتدأ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه ؛ كالوصف في بعض متعلقاته أو العكس (و) قد ذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**إنشاء**) وهو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه كما سيأتي في بابه ؛ كقولك : قم أو لا تقم (و) قد ذكر أيضاً في هـٰذا الفن باب (**فصل**) وهو ترك عطف بعض الجمل علىٰ بعض ، وذكر أيضاً في هـٰذا الفن (**وصل**) وهو عطف الجمل بعضها علىٰ بعض .

وقوله : (**أو**) هي عاطفة بمعنى الواو ؛ أي : وذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**إيجاز**) وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه **الأصل** لفائدة .

وقوله : (**أطناب**) بحذف همزته ونقل حركتها إلىٰ تنوين إيجاز للضرورة ؛ أي : وذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**إطناب**) ؛ وهو : أن يذكر في الكلام ما لا يحتاج إليه عرفاً لفائدة ، وذكر في هـٰذا الفن أيضاً باب (**مساواة**) وهو أن يؤتىٰ بالكلام جارياً علىٰ ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم ؛ أعني : الذين ليسوا نهاية في البلاغة ، ولا أدنىٰ في الفهامة ؛ أي : وليسوا أدنى الناس بسبب الفهامة ، وهو مصدر سماعي لفهم الشيء من باب علم فهماً وفهامة بفتحتين مع التخفيف ، ويقال فيه : بكسر الفاء مع التخفيف أيضاً ، والفهامة : هي العجز عن الإفصاح عما في الضمير .

وقوله : (**رأوا**) أي : رأى البلغاء وجعلوا أبواب علم المعاني محصورة في هـٰذه الأبواب الثمانية ، والغرض منه تكميل البيت .

ولـٰكن هـٰذه الثلاثة الأخيرة مذكورة في باب واحد ، وهو الباب الثامن ، ودليل حصر مباحث هـٰذا الفن في هـٰذه الأبواب الثمانية : أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، كما سيأتي ، والخبر لا بد له من إسناد ومسند ومسند إليه فهـٰذه ثلاثة أبواب ، والمسند قد يكون له

متعلقات إذا كان فعلاً مثل ضرب أو ما في معناه كاسم الفاعل ؛ كقولك : أضارب زيد ، وهـٰذا هو الباب الرابع ، ثم كل من التعلق والإسناد إما بقصر ؛ كما في قولك : ما قام إلا زيد وما ضرب إلا عمراً ، أو بغير قصر ؛ كقولك : قام زيد وضرب عمرو ، وهـٰذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس ، ثم الجملة إذا قرنت بأخرىٰ . . فالثانية إما معطوفة على الأولىٰ ، أو غير معطوفة وهما الفصل والوصل ، فهـٰذا هو الباب السابع ، ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد علىٰ أصل المراد لفائدة أو لا ، ويدخل تحت قولنا : (أو لا) قسمان الناقص والمساوي ، وهـٰذا هو الباب الثامن ، فانحصر هـٰذا الفن في ثمانية أبواب . انتهىٰ من « مواهب الفتاح علىٰ تلخيص المفتاح » .

وأما علة إفراد كل واحد من هـٰذه المباحث الثمانية بباب . . فقد ذكرها في « المطول على الأصل » ، فقال : إن اللفظ إما جملة أو مفرد ، فأحوال الجملة هي الباب الأول ، والمفرد إما عمدة أو فضلة ، والعمدة إما مسند إليه أو مسند ، فجعلت هـٰذه الثلاثة أبواباً ثلاثةً تمييزاً بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند .

ثم لما كان من هـٰذه الأحوال ما له مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق ؛ أي : أمور يؤدىٰ بها كأنما وما وإلا والعطف بلا بعد الإثبات وببل بعد النفي وهو القصر . . أفرد باباً خامساً ، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف ويهتم به اهتماماً زائداً وهو الفصل والوصل أفرد فجعل باباً سادساً ، ولكون كل من هـٰذه وما قبله من الأحوال لم يقل فيهما أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل .

ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفرداً ولا جملة ، بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة . . أفرد وجعل باباً سابعاً ، وهـٰذه كلها أحوال يشترط فيها الخبر والإنشاء ، ولما كان هـٰهنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة . . أفرد الإنشاء وجعل باباً ثامناً ، فانحصر مباحث هـٰذا الفن في ثمانية أبواب .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**علم**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هو ، أي : علم المعاني علم خبر مرفوع بالضمة ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بيرى الآتي ، (**لمقتضى الحال**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمطابقاً الآتي ، (**يرىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع

بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ويرىٰ هنا علمية تتعدىٰ إلىٰ مفعولين .

(**لفظ**) : نائب فاعل ليرىٰ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولـٰكنه علىٰ تقدير مضاف ، كما مر ، وهو المفعول الأول ليرىٰ ، (**مطابقاً**) : مفعول ثان له منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة يرىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع صفة لعلم ، ولـٰكنها سببية ، تقديره : علم المعاني هو علم معروف به كون أحوال لفظ مطابقاً لمقتضى الحال والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وفيه**) : الواو استئنافية ، فيه : جار ومجرور متعلق بذكر المذكور بعده ، (**ذكرا**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق .

(**إسناد**) : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية من الفعل ونائب فاعله مستأنفة ، (**مسند إليه**) : معطوف علىٰ إسناد علىٰ كونه نائب فاعل لذكر محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء إليه ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**مسند**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إسناد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع .

(**ومتعلقات فعل**) : معطوف علىٰ إسناد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وهو مضاف ، فعل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**تورد**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ متعلقات ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لمتعلقات ، تقديره : ومتعلقات فعل موردات ؛ أي : مذكورات بعد الفعل .

(**قصر**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**وإنشاء**) : معطوف علىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**وفصل**) : معطوف علىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**وصل**) : معطوف بعاطف مقد رعلىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**أو إيجاز**) : أو حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ؛ إيجاز : معطوف علىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**اطناب**) : معطوف علىٰ إسناد بعاطف مقدر علىٰ إسناد مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**مساواة**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إسناد مرفوع

بالضمة الظاهرة ، (رأوا) : فعل ماض وفاعل وحد الفعل رأىٰ ، رأىٰ : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر على الألف المنقلبة ياءً ؛ لاتصالها بالضمير ، منع من ظهورها التعذر ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون والألف تكتب للفرق والجملة الفعلية مستأنفة سيقت لغرض تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب الأول : أحوال الإسناد الخبري

واستشكل في هٰذه الترجمة : بأن أحوال الإسناد عبارة عن الأمور العارضة من التأكيد وعدمه ، وكونه حقيقة عقلية أو مجازاً عقلياً ، وهٰذه غير الباب الأول ؛ لأنه ألفاظ ، وحينئذ فالحمل غير صحيح ؛ لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر ، والجواب : أن في الكلام حذف مضاف ، تقديره : الباب الأول مباحث أحوال الإسناد الخبري .

وأورد على الناظم أيضاً : أن الأمور العارضة للإسناد المسماة بأحواله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي والتأكيد وعدمه يمكن إجراؤها في الإنشاء كما إذا قلت لشخص : ابن لي قصراً ، فإن كان ذلك الشخص أهلاً للبناء بنفسه . . فالإسناد حقيقة عقلية ، وإلا . . فمجاز عقلي ، كما سيأتي من أن المجاز العقلي لا يختص بالخبر ، وإذا كان المخاطب قريب الامتثال . . قيل له : اضرب من غير تأكيد ، وإن كان شديد البعد عن الامتثال . . قيل له : اضربن بالتأكيد بالنون الخفيفة ، وحينئذ فلا وجه لتقييد الإسناد بالخبري .

وأجيب عنه : بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للإنشاء إما باشتقاق كالأمر ؛ فإنه مشتق من الماضي عند الكوفي وكذلك المضارع ، أو بنقل كصيغ العقود ونعم وبئس ، أو بزيادة كالاستقبال والتمني والترجي وكما في لتضرب ولا تضرب ، ولأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الإنشاء . انتهىٰ من « الدسوقي على الأصل » .

والمعنىٰ : الباب الأول باب بيان أحوال الإسناد الخبري ؛ أي : بيان الأمور العارضة للإسناد الخبري .

تمرين

وإذا سئلت : كم الأحوال العارضة له ؟

فالجواب : هي أربعة :

الأول : التوكيد ؛ نحو : إن زيداً قائم .

والثاني : عدمه ؛ نحو : زيد قائم .

والثالث : الحقيقة العقلية ؛ نحو : زيد بنى الدار .

والرابع : المجاز العقلي ؛ نحو : بنى الأمير القرية .

وقوله : (الخبري) ليس بقيد بل الإنشائي أيضاً يجري فيه الأحوال الأربعة العارضة للإسناد ، وإنما خص الخبري ؛ لأن وقوع تلك الأحوال الأربعة فيه أكثر ، مثال التوكيد في الإنشاء : اضربن زيداً ، ومثال تركه : اضرب زيداً ، ومثال الحقيقة العقلية فيه : قم يا زيد ، ومثال المجاز العقلي : نحو قوله تعالىٰ حكايةً عن فرعون : ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ فإن هامان ليس هو الباني . انتهىٰ « صبان » .

وإنما قدم البحث عن أحوال الإسناد على البحث من أحوال المسند إليه والمسند مع تأخير النسبة عن الطرفين ؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهٰذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

وإنما قدم بحث الخبر علىٰ بحث الإنشاء ؛ لعظم شأنه وكثرة مباحثه ووقوعه . انتهىٰ منه .

* * *

واعلم : أن الكلام إما خبر ؛ وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته ؛ كزيد قائم ، فخرج بقولنا : (لذاته) الإنشاء ؛ كالأوامر والنواهي والاستفهام والتمني ؛ فإنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتها ، وإما إنشاء ، وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ كاعلم واعمل ، ولا ثالث لهما خلافاً لبعض النحاة القائل : بأن الطلب قسم ثالث لدخوله في الإنشاء عند الجمهور .

وإذا سئلت : ما معنى الإسناد لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **الإسناد لغةً** : مطلق الضم كلاماً كان أو غيره ؛ كإسناد الظهر إلى الجدار ، **واصطلاحاً** : ضم كلمة أو ما يجري مجراها ، وهي المسند إلىٰ كلمة أخرىٰ ،

أو إلىٰ ما يجري مجراها ، وهي المسند إليه علىٰ وجه يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرىٰ ؛ أي : يدل ذلك الضم علىٰ أن المتكلم حكم بأن مفهوم إحداهما . . . إلخ ، فأطلق المصدر وهو الضم ، وأراد الأثر الناشىء عنه ، وهو الانضمام ؛ لأنه هو الذي يتصف به اللفظ ، والمراد بالكلمة الأولى : المسند .

قوله : أو ما يجري مجراها كالجملة الحالة محل مفرد ؛ نحو : زيد قام أبوه ، وكالمركبات الإضافية والتقييدية .

قوله : إلىٰ أخرىٰ ؛ أي : مفردة ؛ نحو : زيد قائم ، أو إلىٰ ما يجري مجراها ؛ نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » .

فالمسند قسمان : كلمة وما جرىٰ مجراها ، والمسند إليه كذلك ، فالأقسام أربعة ، فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين زيد قائم ، ومثال المسند إليه الجاري مجرى الكلمة قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ، ومثال المسند الجاري مجراها ؛ نحو : زيد قام أبوه ، ومثال ما إذا كان كل منهما جارياً مجرى الكلمة ؛ نحو : لا إلـٰه إلا الله ينجو قائلها من النار .

وإذا سئلت : ما حد الخبر لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **الخبر لغةً** : اسم مصدر لا خبر الرباعي ، **واصطلاحاً** : هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كما مر .

وإذا سئلت : ما حد صدق الخبر ؟

قلت : صدق الخبر مطابقته للواقع وما في نفس الأمر ؛ كقولنا : العلم نافع .

وإذا سئلت : ما حد كذب الخبر ؟

قلت : كذب الخبر عدم مطابقته الواقع ؛ كقولك : الجهل نافع .

وإذا سئلت : ما حد الإنشاء لغةً واصطلاحاً ؟

قلت : حد **الإنشاء لغةً** : الإيجاد والابتداع ، **واصطلاحاً** : هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ نحو : ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ ﴾ فلا ينسب إلىٰ قائله صدق ولا كذب ، وإن شئت . . قلت في ضابطه : هو ما لا يحصل ولا يتحقق مضمونه إلا إذا تلفظت به ، فطلب

الفعل في افعل ، وطلب الترك في لا تفعل ، لا يحصل كل منهما إلا بنفس الصيغ المتلفظ بها ، كما سيأتي البحث عنه في بابه إن شاء الله تعالىٰ .

فائدة

وقد اختلفوا في حد الصدق والكذب علىٰ **أربعة أقوال** :

الأول وهو أصحها : أن الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع ، والكذب عدم مطابقته له ، ولو كان اعتقاد المتكلم بخلاف ذلك في الحالين ؛ أي : في حال الصدق والكذب .

والثاني وهو للنظام وهو بوزن شداد لقب إبراهيم بن بشار المتكلم . انتهىٰ « قاموس » ، وهو من المعتزلة : أن الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأً ، والكذب عدم مطابقته للاعتقاد ولو صواباً ، وما لا اعتقاد معه علىٰ هٰذا القول داخل في الكذب لا واسطة وهو مذهب سخيف جداً ، لما أشار إليه السكاكي : من أن تصديق اليهودي إذا قال : الإسلام حق ، وتكذيبه إذا قال : الإسلام باطل ، ينادیان عليه بالفساد والبطلان . انتهىٰ « صبان » .

وإنما قدمه الشارح علىٰ مذهب الجاحظ ؛ لكمال اتصاله بالمذهب الأول ، حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب . انتهىٰ « مخلوف » .

والثالث وهو مذهب الجاحظ ، وهو أبو مسلم عمرو بن يحيى الأصفهاني ، أحد شيوخ المعتزلة ، وتلميذ النظام ، لقب بالجاحظ ؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته ، أو عظمت . انتهىٰ « صبان » : أن الصدق المطابقة للواقع مع اعتقاد المخبر المطابقة ، كما إذا قلت : الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع ، وما عدا ذلك ليس بصدق ولا كذب ؛ أي : واسطة بينهما ، والكذب عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها ، كأن تقول : السماء تحتنا والأرض فوقنا ، مع اعتقادك أنه غير مطابق ، وما عدا ذلك المذكور ليس بصدق ولا كذب ؛ أي : واسطة بينهما ، وهو أربع صور : المطابق ولا اعتقاد الشيء ، والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة ، وغير المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، وغير المطابق ولا اعتقاد .

والقول الرابع من الأقوال التي اختلفوا فيها : قول الراغب ، وهو الإمام أبو القاسم

الحسين بن محمد ، وهو ؛ أي : قول الراغب مثل قول الجاحظ ، غير أن الراغب وصف الصور الأربع التي هي الواسطة بالصدق والكذب باعتبارين ، فالصدق باعتبار المطابقة للواقع أو للاعتقاد ، والكذب من حيث انتفاء المطابقة للواقع أو للاعتقاد .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ٱلْحُكْمُ بِٱلسَّلْبِ أَوِ ٱلإِيجَابِ	إِسْنَادُهُمْ وَقَصْدُ ذِي ٱلْخِطَابِ
إِفَادَةُ ٱلسَّامِعِ نَفْسَ ٱلْحُكْمِ	أَوْ كَوْنَ مُخْبِرٍ بِهِ ذَا عِلْمِ
فَأَوَّلٌ فَائِدَةٌ وَٱلثَّانِي	لاَزِمُهَا عِنْدَ ذَوِي ٱلأَذْهَانِ

وقوله : (**الحكم**) خبر مقدم (**بالسلب**) أي : بالنفي ؛ كقولك : زيد ليس بقائم متعلق بالحكم (**أو الإيجاب**) أي : بالإثبات ؛ كقولك : زيد قائم معطوف على السلب وأو فيه مانعة جمع (**إسنادهم**) مبتدأ مؤخر ، والتقدير : وضابط الإسناد الخبري عند البلغاء : هو الحكمُ بسلبِ ونفيِ مضمومِ المسند ومدلولِه عن المسند إليه ؛ كقولك : زيد ليس بقائم ، أو الحكم بإيجاب وثبوت مضمون المسند ومدلوله للمسند إليه ؛ كقولك : زيد قائم .

وهـٰذا تعريف للإسناد الخبري بالمعنى المصدري ، فلا ينافي ما تقدم في أول الباب من أنه ضم كلمة إلىٰ أخرىٰ ؛ لأن ما هنا تعريف له بالنظر إلى المعنىٰ ، وما هناك بالنظر إلى اللفظ ، وهـٰذه الجملة كلام تام مستقل مستغن عما بعده ، فالمبتدأ المؤخر معرف والخبر المقدم تعريف له .

وقوله : (**وقصد ذي الخطاب**) إلىٰ آخره ، كلام مقطوع عما قبله ليس له دخل في تعريف الإسناد الخبري ، وهو مبتدأ خبره (**إفادة السامع**) والجملة مستأنفة بعد تمام التعريف ، والمراد بذي الخطاب : المخبر والمتكلم الذي بصدد الإخبار والإعلام للسامع بمضمون الكلام لا كل مخبر ؛ أي : لا كل آت بالجملة الخبرية مطلقاً ؛ إذ قد يكون مقصود المخبر إظهار ضعفه للسامع لا إعلامه بمضمون الخبر ؛ نحو قوله تعالىٰ حكايةً عن زكريا : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ أي : لازم إظهار ضعفه وهو الشكوىٰ ؛ إذ يلزم من إظهار الضعف لمدبر حال الشخص شكوىٰ حاله إليه ، وإلا . . فالضعف عند المخاطب العالم ظاهر لا يحتاج إلىٰ إظهاره ، تأمل .

أو يكون مقصوده إظهار التحزن والتحسر للسامع لا إعلامه بمضمون الخبر ؛ نحو

قوله تعالىٰ حكايةً عن امرأة عمران : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ فقصدها التحزن بعدم حصول مقصودها وخيبة رجائها ، حيث لم تضع ما في بطنها ذكراً فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته ؛ إذ لا يصلح لذلك إلا الذكور ولا مجال للإناث في ذلك . انتهىٰ « صبان » أي : وقصد المخبر والمتكلم بخبره وكلامه أحد أمرين : إما إفادة السامع وإعلامه (**نفس الحكم**) المفهوم من كلامه ؛ أي : النسبة الكائنة بين الطرفين المحكوم بها ؛ كقولك : زيد قائم لمن لا يعلم قيامه ، وقوله : (نفس الحكم) مفعول ثان لإفادة (**أو كون**) بالنصب معطوف علىٰ نفس علىٰ كونه مفعولاً لإفادة .

وقوله : (**مخبر**) بكسر الباء مجرور بإضافة كون إليه علىٰ أنه اسمه وهو إظهار في مقام الإضمار ؛ لأنه نفس ذي الخطاب ، والجار والمجرور في (**به**) متعلق بعلم المذكور بعده والضمير عائد إلىٰ نفس الحكم (**ذا علم**) خبر كون منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ؛ أي : وإما إفادة السامع كونه ؛ أي : كون المتكلم والمخبر ذا علم به ؛ أي : بذلك الحكم الذي دل عليه كلامه ؛ كقولك للعالم بقيام زيد : زيد قائم قاصداً إعلامه بأنك عالم بقيام زيد ، لا الإخبار له بقيامه ، وكقولك : حفظت التوراة لمن حفظها .

و(**أو**) في قوله : (**أو كون مخبر**) مانعة خلو تُجوِّز الجمع ، كما إذا سأل سائل عن أمر بمحضر جماعة ، فبادر كل واحد منهم إلى الجواب ؛ ليفيد الحكم وأنه عالم ، نقله الصبان عن « الأطول » ، وقوله : (بمحضر جماعة) خص الجماعة ؛ لأن إجابة كل واحد منهم دليل علىٰ إرادتهم إفادة علمهم بالحكم أيضاً ، وإلا لاستغنوا بإجابة واحد منهم ؛ لكفايتها في إفادة الحكم ، قرره شيخنا .

وقوله : (**فأول**) مبتدأ ، والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم (**فائدة**) خبره (**والثاني لازمها**) مبتدأ وخبر أيضاً .

وقوله : (**عند ذوي الأذهان**) راجع لكل من الأمرين ، والمعنىٰ : إذا عرفت أن قصد المتكلم بكلامه إفادة السامع نفس الحكم ، أو إفادته بأنه عالم به لا إعلامه ، فأردت بيان ما يسمىٰ به كل واحد من الأمرين . . فأقول لك : فأول من الأمرين اللذين قصدهما المتكلم بكلامه وهو إفادة السامع نفس الحكم فائدة **عند** ذوي الأفهام والمعارف بقواعد علم المعاني ؛ أي : يسمىٰ فائدة الكلام ؛ أي : يسمى الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته

فائدة الكلام ، وإنما سمي فائدة الخبر ؛ لأن من شأنه أن يستفاد من الخبر وإن استفيد من غيره كالإشارة ، ويسمى الأمر الثاني الذي هو قصد المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بالحكم : لازمها ؛ أي : لازم الفائدة ؛ لأنه كلما أفاد السامع الحكم.. أفاده أنه عالم به ؛ أي : أن المتكلم عالم بذلك الحكم ، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم.. أفاد السامع نفس الحكم ؛ لجواز أن يكون الحكم معلوماً للسامع قبل إخباره ، واللازم هنا أعم من الملزومات لا مساوٍ له ، والأعم : هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه . انتهىٰ « مخلوف » .

إعراب الأبيات الثلاثة

أقول : (**الحكم**) : خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**بالسلب**) : جار ومجرور متعلق بالحكم ، (**أو الإيجاب**) أو حرف عطف وتفصيل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، الإيجاب : معطوف على السلب مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**إسنادهم**) : إسناد مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، والضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع ، والمعنىٰ : والإسناد الخبري عند البلغاء : هو الحكم بسلب مضمون المسند عن المسند إليه ، أو الحكم بإيجاب مضمون المسند وثبوته للمسند إليه .

(**وقصد**) : الواو استئنافية ، قصد : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**ذي**) : مضاف إليه مجرور بالياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، (**الخطاب**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**إفادة**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً ، إفادة : مضاف ، (**السامع**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول والفاعل محذوف ، تقديره : ومقصود ذي الخطاب إفادته السامع .

(**نفس الحكم**) مفعول ثان للإفادة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، الحكم : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**أو**) : حرف عطف وتنويع مانعة خلو

مبني على السكون ، (**كون**) : معطوف علىٰ نفس الحكم علىٰ كونه مفعولاً ثانياً للإفادة منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، كون : مضاف ، (**مخبر**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بعلم المذكور بعده وهو من إضافة مصدر الكون إلى اسمه ، (**ذا علم**) : ذا خبر الكون منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ؛ لأنه بمعنىٰ صاحب وهو مضاف ، علم : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والتقدير : وقصد المتكلم الذي هو صاحب الكلام إفادة السامع نفس الحكم المفهوم من الكلام ، أو إفادته كونه ذا علم بذلك الحكم .

(**فأول**) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن مقصود المتكلم من كلامه أحد أمرين : إما إفادة السامع نفس الحكم ، أو إفادته أنه عالم بالحكم ، وأردت بيان ما يسمىٰ به كل من الأمرين عند ذوي الأفهام . . فأقول لك : (أول) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم ، (**فائدة**) : خبر المبتدأ مرفوع به ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**والثاني لازمها**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، الثاني : مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها الثقل ، لازم : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله فأول فائدة علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**عند ذوي الأذهان**) : عند : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، عند : مضاف ، ذوي : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، ذوي : مضاف ، الأذهان : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من قوله : لازمها ، تقديره : والثاني لازمها حالة كون تسميته لازماً أمراً مستقراً عند أصحاب الأفهام الثاقبة والقلوب المتقنة لأسرار اللغة العربية .

أسئلة وأجوبة في الأبيات الثلاثة

وإذا سئلت : كم الغرضُ الذي يُلْقَى الخبرُ لأجله إلى المخاطب ؟

فالجواب : الغرض الذي يلقى الخبر لأجله إلى المخاطب نوعان غالباً :

أحدهما : إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة ، ويسمىٰ هٰذا النوع : فائدة الخبر ؛ نحو قولك : (الدين النصيحة) .

وثانيهما : إفادة المخاطب أن المتكلم عالم أيضاً بمضمون الخبر ؛ كقولك لتلميذ أخفىٰ عليك نجاحه في الامتحان وعلمته من طريق آخر : أنت ناجح ، وقولك : حفظت القرآن لمن حفظ القرآن ، ويسمىٰ هٰذا النوع : لازم الفائدة ؛ لأنه يلزم في كل خبر أن يكون المتكلم عنده علم أو ظن بذلك الخبر .

وإذا سئلت : هل يخرج الخبر عن هٰذين الغرضين إلىٰ أغراض أخر ، وهٰذا محترز قولِنا أولاً : (غالباً) ؟

فالجواب : نعم ، يخرج منهما إلىٰ أغراض أخر كالمدح والذم والفخر ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اصطفاني من قريش » وكإظهار الضعف ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ ، وكإظهار التحزن والتحسر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ كما مر آنفاً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَرُبَّمَـا أُجْـرِيَ مُجْـرَى ٱلْجَـاهِـلِ	مُخَـاطَـبٌ إِنْ كَـانَ غَيْـرَ عَـامِـلِ
كَقَـوْلِنَـا لِعَـالِـمٍ ذِي غَفْلَـةِ	اَلـذِّكْـرُ مِفْتَـاحٌ لِبَـابِ ٱلْحَضْـرَةِ

ثم إن هـٰذا المذكور وهو أن الكلام يخاطب به الجاهل بالحكم ؛ لإفادة فائدة الخبر ، والعالمُ بهِ الجاهل بلازمها ؛ لإفادة لازمها . . هو فيما إذا أجري الكلام على الأصل ، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل فيخاطب بالكلام كما يخاطب الجاهل ، وإليه أشار بقوله وربما أجري . . . إلخ ، أفاده (ع ق) أي : (**وربما أجري**) ونزل (**مجرى الجاهل**) أي : منزلة الجاهل بضم الميم من مجرىً ؛ لأنه من أجرى الرباعي ؛ أي : وربما يجري وينزل (**مخاطب**) عالم بفائدة الخبر أو بلازمها أو بهما معاً منزلة الجاهل بهما أو بأحدهما ؛ أي : منزلة الجاهل الذي أريد إفادتهما له أو بأحدهما .

فالصور ثلاثة (**إن كان**) ذلك المخاطب العالم بهما أو بأحدهما (**غير عامل**) بعلمه ؛ أي : بمقتضىٰ علمه مثال تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها (**كقولنا لعالم ذي غفلة**) وإعراض عن (**الذكر**) الله تعالىٰ ، وينبغي أن يقرأ بالتاء ، وكذا الحضرة بالتاء ؛ لئلا يلزم علينا عيب الإكفاء : وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج ، لو قرأنا أحدهما بالهاء والآخر بالتاء ، والروي : الحرف الذي في آخر البيت وإليه تنسب القصيدة كـ(لامية ودالية) .

(**مفتاح لباب الحضرة**) أي : سبب لفتح باب الحضرة والقربة إلى الله تعالىٰ ؛ أي : سبب لفتح باب مرضاته تعالىٰ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ أي : كقولنا لذلك العالم الغافل عن ذكره تعالى : الذكر يهديك ويوصلك إلىٰ مرضاته تعالىٰ ، وقرب منزلتك إليه ، وكما في حديث « من تقرب إلي شبراً . . تقربت إليه ذراعاً . . . » الحديث ، ومثل مثال المصنف في كونه مثالاً لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل قولك لتارك الصلاة وهو يعتقد وجوبها : الصلاة واجبة ؛ لعدم جريه علىٰ موجب العلم ؛ لأن من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء .

وكذا قول المصنف كقولنا . . . إلخ ؛ أي : وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالىٰ ، مع علمه بأنه وسيلة إلىٰ حضرة المذكور ، الذي يذكره الذاكر ، وهو الله سبحانه وتعالى (الذكر مفتاح لباب الحضرة) أي : الإلـٰهية ، والمراد بالحضرة : ويعبر عنها (بحضرة القدس) وهي الحالة التي إذا وصل إليها الذاكر سمي عارفاً واصلاً ؛ أي : والمراد بالحضرة : أن يكون الذاكر في حالة لا يرىٰ فيها إلا المولىٰ سبحانه وتعالىٰ ، رؤيةً تليق به ، فانياً ومعرضاً عن الأغيار ، متوجهاً بقلبه إلى الرحمـٰن ، متلقفاً ؛ أي : ملتقماً ومتلذذاً ، ما يلقيه المولىٰ سبحانه وتعالىٰ في قلبه من لطائف العرفان ؛ أي : اللطائف الناشئة عن شدة العرفان ، ولا شك أن الوسيلة إلىٰ هـٰذه الحالة ذكر المولىٰ سبحانه وتعالىٰ ، والمواظبة عليه . انتهىٰ « دمنهوري » .

ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به ، وهو قليل الوقوع : أن تقول لمن يؤذيك : الله ربنا ، ومحمد رسولنا ، تنزيلاً له منزلة من لا يعلم علمك بمضمون الجملتين حيث يؤذيك إذاية من يعتقد أنك جاهل بالربوبية والرسالة . انتهىٰ « ع ق » .

ومثال تنزيل العالم بهما معاً منزلة الجاهل بهما قولك لمن أخذ في مقدمات الزنا بحضرتك : الزنا محرم ، تنزيلاً له منزلة من يجهل حرمة الزنا حيث تجارأ عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال باطلاعك عليه تأمل . انتهىٰ « مخلوف » .

قال الناظم في « شرحه » : والغرض من مثالنا المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين إلى الله تعالى الذين تلذذوا بعبادة ربهم ، وهم في الدنيا متنعمون بما يرد علىٰ قلوبهم من المعارف الربانية ، وما يتجلىٰ لهم من صفات الجلال والجمال ، وفي الآخرة بما هو أسعد وأفضل من ذلك ، وتحذيره من الغفلة ، التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم ، وطمست أبصارهم ؛ أي : منعتها عن إدراك العلم ، حتىٰ توهموا أن العلم مقصود بالذات ، وما هو مطلوب إلا للعمل به ؛ إذ لا يصح إلا به .

فليحذر طالب العلم من الغفلة ، وليأخذ نصيبه من الأحزاب والأوراد ، من بداية العلم إلىٰ نهايته ، بقدر ما لا يشغله عن العلم ، فإن الله سبحانه وتعالىٰ جعل الليل والنهار خلفةً ، لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً ، فمن زعم أن الأحزاب والأوراد وإن قلَّت تشغله عن العلم ، فذلك من تسويل الشيطان ، ومن علامات الطرد والخذلان . انتهىٰ .

الإعراب

(**وربما أجري مجرى الجاهل**) : الواو استئنافية ، ربما : رب حرف جر وتقليل مبني على الفتح ، ولـٰكنها مهملة هنا لدخولها على الجملة الفعلية ، نظير قوله تعالىٰ : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، وما زائدة زيدت لتأكيد القلة مبنية على السكون ، أجري : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، مجرىٰ : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، الجاهل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلق بأجري ، (**مخاطب**) : نائب فاعل لأجري مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**إن كان غير عامل**) : إن حرف ربط ووصل وتقييد لما قبلها ، مجرد عن معنى الشرط لا جواب لها مبني على السكون ، كان : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها ، تقديره : هو ، يعود علىٰ مخاطِب ، **غير** : خبرها منصوب وهو مضاف ، عامل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان في محل الجزم بإن الرابطة لا جواب لها ، قاله « ياسين على المجيب » في عوامل الجزم .

(**كقولنا**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، قول : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، ونا : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كقولنا ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**لعالم**) : جار ومجرور متعلق بقولنا ، (**ذي**) : صفة لعالم مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، (**غفلة**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة .

(**الذكر مفتاح لباب الحضرة**) : مقول محكي لقولنا ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ تاء الحضرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وإن شئت . . قلت : الذكر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، مفتاح : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، لباب الحضرة : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمفتاح ، تقديره : الذكر مفتاح كائن لباب الحضرة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فَيَنْبَغِي ٱقْتِصَارُ ذِي ٱلإِخْبَارِ عَلَى ٱلْمُفِيدِ خَشْيَةَ ٱلإِكْثَارِ
فَيُخْبِرُ ٱلْخَالِي بِلاَ تَوْكِيدِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ٱلْحُكْمِ ذَا تَرْدِيدِ
فَحَسَنٌ وَمُنْكِرُ ٱلأَخْبَارِ حَتْمٌ لَهُ بِحَسَبِ ٱلإِنْكَارِ

والفاء في قوله : (**فينبغي**) تفريعية ، وهي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، فرع ما بعدها علىٰ قوله : (وقصد ذي الخطاب. . .) إلخ ؛ أي : ينبغي ويطلب علىٰ سبيل الوجوب الصناعي (**اقتصار ذي الإخبار على**) الخبر (**المفيد**) فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه (**خشية الإكثار**) علة لاقتصاره ، لا لينبغي ؛ لاختلاف الفاعل . أفاده الصبان عن ياسين ؛ أي : حذراً من إكثار الكلام لغير حاجة ؛ لأن ذلك من المنهي عنه في شرع البلغاء ، والمعنىٰ : فلأجل كون قصد المتكلم والمخبر بخبره إفادة السامع نفس الحكم أو لازمه ينبغي ويطلب علىٰ سبيل الوجوب الصناعي أن يقتصر المخبر في إخباره علىٰ قدر الحاجة ، بلا زيادة ولا نقصان ، وهو المفيد نفس الحكم أو لازمه ، ويتنوع ذلك المفيد بحسب حال المخاطب .

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والترديد فيه ؛ أي : كان غير عالم بوقوع النسبة ، أو لا وقوعها ولا متردداً في أنها واقعة ، أو غير واقعة. . يلقىٰ له الخبر غير مؤكد بشيء من المؤكدات ؛ لاستغنائه عن التوكيد بسبب أن الحكم يجد الذهن خالياً فيتمكن منه ، كما أشار الناظم إلىٰ هـٰذا التفصيل بقوله : (**فيخبر**) المخبر المخاطب (**الخالي**) الذهن من الحكم أو لازمه الخبر المفيد علىٰ قدر الحاجة (**بلا توكيد**) بشيء من المؤكدات ؛ أي : علىٰ مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أو لازمه ، أو حاجة المخاطب في استفادتهما . انتهىٰ من « صبان » .

(**ما لم يكن**) المخاطب لا الخالي كما لا يخفىٰ ، فهـٰذا شبه استثناء منقطع . أفاده الناظم في « شرحه » ، (**ذا ترديد**) أي صاحب تردد وشك في الحكم ، فهو من إطلاق المصدر وإرادة أثره فيقول له : زيد قائم أو قام زيد ، ولا يزيد علىٰ ذلك شيئاً من

المؤكدات ؛ لئلا يكون مكثراً عليه بلا فائدة ، وإن كان المخاطب متردداً في الخبر ؛ أي : في حكمه بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول وتردد في الحكم بينهما ، هل هو وقوع النسبة أو لا وقوعها . أفاده السعد في « شرح الأصل » .

فالحكم الذي فيه التردد هو الوقوع واللا وقوع (**فحسن**) الإتيان بمؤكد واحد ؛ نحو : لزيد قائم ؛ ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويتمكن الحكم في ذهنه ، والفاء في قوله : فحسن ، واقعة في جواب شرط مقدر وحسن خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، والتقدير : فإن كان المخاطب ذا تردد.. فالتأكيد حسن كما مثلنا .

(و) مخاطب (**منكر الأخبار**) والحكم (**حتم**) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : التأكيد حتم له ؛ أي : محتوم في حقه ، والجملة خبر منكر ؛ أي : محتم له التأكيد (**بحسب الإنكار**) أي : باعتبار إنكاره قوةً وضعفاً ، قال في « الأطول » : قوله : (بحسب الإنكار) أي : بقدر الإنكار ؛ أي : زائداً علىٰ قدر ما للسائل بالغاً ما بلغ علىٰ حذو الإنكار فله فائدتان ؛ إحداهما : اشتراط أن يكون زائداً علىٰ قدر تأكيد لتردد ، والثانية : يتفاوت بحسب المقامات . انتهىٰ « صبان » .

وقولنا : (قوةً وضعفاً) أي : لا عدداً فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلاً ، لقوته ، وللإنكارين ثلاثة مثلاً ؛ لقوتهما ، وللثلاث أربع ؛ لقوة الثلاث ، كما في الآية الآتية ، فإن التأكيدات أربع ، والإنكارات ثلاث ؛ لقوتها ، وقولنا : قد يطلب... إلخ ، يقتضي أن الأصل أن يطلب للإنكار الواحد تأكيد واحد ، وهو ما أفاده الحفيد والفنري ، وفيما نقلناه عن « الأطول » خلافه . انتهىٰ « صبان » .

فكلما زاد الإنكار قوة.. زاد في التوكيد ؛ كقوله تعالىٰ حكاية عن رسل عيسىٰ وهم : بولَس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالمعجمة ، ويحيىٰ وشمعون ، وهو الثالث الذي عزهما بعد تكذيبهما . انتهىٰ « صبان » عن « الأطول » .

إذ كذبوا في المرة الأولىٰ : ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ ، فأكد بإن واسمية الجملة ، وفي المرة الثانية : ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ ، فأكد بالقسم الذي هو ربنا يعلم ؛ لجريانه مجراه في التأكيد ، وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار ، حيث

قالوا : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ ، والحاصل : أنه كلما زاد المخاطب الإنكار . . زاد المخبر التأكيد ، **كما مثله الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

كَقَوْلِهِ : (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونْ) ... فَزَادَ بَعْدُ مَا ٱقْتَضَاهُ ٱلْمُنْكِرُونْ
لِلَفْظِ ٱلِابْتِدَاءِ ثُمَّ ٱلطَّلَبِ ... ثُمَّتَ ٱلْإِنْكَارِ ٱلثَّلَاثَةَ ٱنْسُبِ

وذلك المذكور من زيادة التأكيد بقدر زيادة الإنكار (**كقوله**) تعالىٰ فيما حكاه عن رسل عيسىٰ ، حين أكدوا في المرة الأولىٰ من التكذيب ، فقالوا : (﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾) ، فأكدوا في هـٰذه المرة بإن وباسمية الجملة (**فزاد**) القائل منهم في جواب المكذبين : (**بعد**) أي : بعد المرة الأولىٰ (**ما اقتضاه**) أي : ما اقتضاه واستلزمه واستوجبه واستحقه من زيادة التأكيد (**المنكرون**) أي : زيادة إنكار المنكرين فزاد المجيب من الرسل التأكيد في المرة الثانية ، حيث قالوا : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ، فأكدوا بربنا يعلم وبإن وباللام وباسمية الجملة ، لمبالغة المخاطبين في الإنكار ، حيث قالوا : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ .

قول الناظم : (**فزاد**) بالإفراد وضميره للقائل وهم الرسل وفي نسخة « ع ق » (فزادوا) وتحذف الواو لفظاً اكتفاءً عنها بالضمة علىٰ حد قوله : (ولو أن الأطباء كانُ حولي) بحذف الواو من كانوا لفظاً لما ذكر .

قوله : (**بعد**) بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ؛ أي : بعدما أكد به في المرة الأولىٰ ، أي : زاد في المرة الثانية (**ما**) أي تأكيداً (**اقتضاه**) واستحقه (**المنكرون**) أي : إنكار المنكرون قوةً وضعفاً ، وقوله : (**ما اقتضاه**) مفعول زاد ، والمنكرون فاعل اقتضىٰ علىٰ حذف مضاف هو إنكار ، والمعنىٰ : فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ، ما اقتضاه إنكارهم من التأكيد . انتهىٰ « مخلوف » .

وقوله (**للفظ الابتداء ثم الطلب**) بمعنى الواو معطوف على الابتداء (**ثمت**) ثم حرف عطف بمعنى الواو أيضاً ، والتاء فيها لتأنيث لفظ ثم لكونه بمعنىٰ كلمة (**الإنكار**)

معطوف أيضاً على ابتداء (**الثلاثة**) مفعول به لانسب مقدم عليه للضرورة ؛ أي : (**انسب**) أيها البليغي هـٰذه الأنواع الثلاثة المذكورة علىٰ ترتيبها المتقدم .

وتلك الثلاثة : الأول منها : خلو الكلام عن المؤكد المذكور بقوله : (فيخبر بلا توكيد) ، والثاني منها : تأكيده استحساناً ، المذكور بقوله : (فإن كان المخاطب ذا تردد . . فحسن تأكيده) ، والثالث منها : تأكيده وجوباً ، المذكور بقوله : (ومنكر الإخبار حتم له التأكيد) ، أي : انسبها على الترتيب المذكور الأول منها : إلىٰ لفظ الابتداء ، فتسميه خبراً ابتدائياً ؛ لكونه غير مسبوق بطلب أو إنكار ، والثاني منها : خبراً طلبياً لسبقه بما يقتضي التأكيد وهو التردد في الحكم ، والثالث منها : خبراً إنكارياً لسبقه بالإنكار ، وكون الثلاثة ما ذكر ، هو ما يتبادر من السعد في « الشرحين » .

وصرح به الصبان ، والذي في المصنف أن تلك الثلاثة هي خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر ، والظاهر : أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده في « الأطول » من أن تلك الثلاثة : هي الكلام الملقىٰ إلى الخالي ، والكلام الملقىٰ إلى المتردد ، والكلام الملقىٰ إلى المنكر . انتهىٰ من « المخلوف » .

ويسمى الضرب الأول : خبراً ابتدائياً ، والثاني : خبراً طلبياً ، والثالث : خبراً إنكارياً ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (للفظ الابتداء ثم الطلب . . .) البيت ، ويسمىٰ إخراج الكلام علىٰ هـٰذه الوجوه ؛ أي : الخلو عن التوكيد في الأول ، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني ، ووجوب التوكيد بحسب الإنكار في الثالث ؛ إخراجاً للكلام علىٰ مقتضىٰ ظاهر الحال .

أسئلة وأجوبة في هـٰذه الأقسام الثلاثة

وإذا سئلت : كم أقسام الإسناد الخبري ؟

فالجواب : أقسامه ثلاثة : الابتدائي ، والطلبي ، والإنكاري .

وإذا سئلت : ما حد الإسناد الابتدائي ؟

فالجواب : حد الابتدائي : هو ما يلقىٰ إلى المخاطب الخالي الذهن من الخبر غير متردد فيه ولا منكر له ، وفي هـٰذه الحال لا يُؤكَّد له الكلامُ ؛ لعدم الحاجة إلى التأكيد ؛

كقوله تعالىٰ : ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ .

وإذا سئلت : ما حد الإسناد الطلبي ؟

فالجواب : حد الطلبي : هو ما يلقىٰ إلى المخاطب المتردد في الخبر الطالب معرفته والوقوف علىٰ حقيقته ، فيستحسن له تأكيد الحكم المستفاد من الخبر بمؤكد واحد ؛ كقولك : إن الحبيب قادم ، وكقول رسل عيسىٰ في المرة الأولىٰ : ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ .

وإذا سئلت : ما حد الإسناد الإنكاري ؟

فالجواب : حد الإنكاري : هو ما يلقىٰ إلى المخاطب المنكر للخبر الذي يلقىٰ إليه معتقداً خلافه ، فيؤكد له الكلام بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر علىٰ حسب حاله في الإنكار قوةً وضعفاً ؛ نحو قولك : إن أخاك قادم ، أو إنه لقادم ، أو والله ؛ إنه لقادم ، وكقول رسل عيسىٰ : ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ في المرة الثانية ، وإخراج الكلام علىٰ هـٰذه الأضرب الثلاثة يسمىٰ عندهم إخراج الكلام علىٰ مقتضىٰ ظاهر الحال .

إعراب الأبيات الخمسة

(**فينبغي اقتصار ذي الإخبار**) : الفاء عاطفة تفريعية ؛ لكون ما قبلها علةً لما بعدها مبنية على الفتح ، ينبغي : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء وهي : كلمة موضوعة للدلالة على الطلب إما وجوباً أو ندباً ، اقتصار : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، ذي : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، ذي : مضاف ، الإخبار : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وقصد ذي الخطاب إفادة السامع . . .) إلخ ، علىٰ كونها مفرعة عليها .

(**على المفيد**) : جار ومجرور متعلق باقتصار ، (**خشية**) : مفعول لأجله علة لاقتصار منصوب به بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**الإكثار**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**فيخبر**) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط

مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنه ينبغي اقتصار ذي الإخبار على المفيد وأردت بيان ما هو اللازم له . . فأقول لك يخبر .

(**الخالي بلا توكيد**) : يخبر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ذي الإخبار ؛ يعني المتكلم ، الخالي : مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، بلا توكيد : الباء حرف جر مبني على الكسر لا اسم بمعنىٰ غير ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، توكيد : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، نظير قولهم : جئت بلا زاد ، الجار والمجرور متعلق بيخبر ، وجملة يخبر من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ما لم يكن في الحكم ذا ترديد**) : ما مصدرية ظرفية مبنية على السكون ، لم : حرف نفي وجزم مبني على السكون ، يكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الخالي ، في الحكم : جار ومجرور متعلق بترديد المذكور بعده ، ذا : خبر يكن منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، ترديد : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة يكن صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف المقدر متعلق بيخبر ، والتقدير : فيخبر الخالي بلا توكيد مدة عدم كونه متردداً في الحكم .

(**فحسن**) : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، تقديره : فإن كان السامع ذا تردد في الحكم . . فالتأكيد حسن له مبنية على الفتح ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : فالتأكيد له حسن ، حسن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره جواب الشرط لا محل لها من الإعراب ، وجملة الشرط المحذوف مع جوابه مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**ومنكر الأخبار**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة منكر مبتدأ أول مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **الأخبار** : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**حتم**) : خبر لمبتدأ ثان محذوف جوازاً ، تقديره : التأكيد حتم له ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**له**) : جار ومجرور متعلق بالمبتدأ الثاني المحذوف وكذا قوله : (**بحسب الإنكار**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالمبتدأ المحذوف ، والتقدير : ومنكر الأخبار التأكيد له بحسب الإنكار واعتباره قوةً وضعفاً محتوم واجب ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، تقديره : ومنكر الأخبار مخبر عنه بكون التأكيد له بحسب إنكاره قوةً وضعفاً حتماً واجباً ، والجملة من المبتدأ الأول مع خبره معطوفة علىٰ جملة الشرط المحذوف في قوله فحسن ؛ أعني : قولنا : فإن كان السامع متردداً في الحكم فالتأكيد حسن له علىٰ كونها مستأنفة .

(**كقوله**) أي : كقول القائل من رسل عيسىٰ للمكذبين لهم (**إنا إليكم مرسلون**) لظنه أنهم مترددون في رسالتهم ، كقوله : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك التأكيد للمتردد كائن كقوله ؛ أي : كقول القائل من رسل عيسىٰ للمترددين في رسالتهم : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**إنا إليكم مرسلون**) مقول محكي لقوله منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على نون (مرسلون) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وهـٰذا مثال للمتردد في الخبر فأكده بإن وبالجملة الاسمية ، ومثال الجواب لخالي الذهن أن يقال : نحن مرسلون إليكم .

(**فزاد**) القائل من رسل عيسىٰ في التأكيد في المرة الثانية والمرة الثالثة (**بعد**) أي : بعدما أكده في المرة الأولىٰ بإن واسمية الجملة (**ما**) أي تأكيداً (**اقتضاه**) واستحقه (**المنكرون**) أي : إنكار المنكرين قوةً وضعفاً ، فقالوا في الثانية : ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ وقالوا في المرة الثالثة : ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ .

(**فزاد**) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن منكر الأخبار التأكيد له بحسب الإنكار حتم ، وأردت بيان كيفية التأكيد بحسب الإنكار . . فأقول لك : زاد القائل من رسل عيسى التأكيد . . . إلخ ، زاد : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القائل من رسل عيسىٰ .

(**بعد**) : ظرف اعتباري في محل النصب على الظرفية مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ، تقديره : فزاد القائل في التأكيد بعدما أكد في الأولىٰ بما تقتضيه ، حيث قال : ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ (**ما**) : اسم موصول في محل النصب مفعول لزاد مبني على السكون ، (**اقتضاه**) : اقتضىٰ فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، الهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول لاقتضىٰ مبني على الضم وهو العائد إلىٰ ما ، (**المنكرون**) : فاعل اقتضىٰ مرفوع بالواو ؛ لأنه جمع مذكر ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف ، والتقدير : فزاد في التأكيد بعد المرة الأولىٰ أعني بها قوله : ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ **ما** اقتضاه واستحقه إنكار المنكرين قوةً وضعفاً ، وجملة زاد من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**للفظ**) : جار ومجرور متعلق بانسب الذي في آخر البيت وهو مضاف، (**الابتداء**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**ثم**) : حرف عطف وترتيب بمعنى الواو مبني على الفتح ، (**الطلب**) : معطوف على الابتداء مجرور بالكسرة الظاهرة .

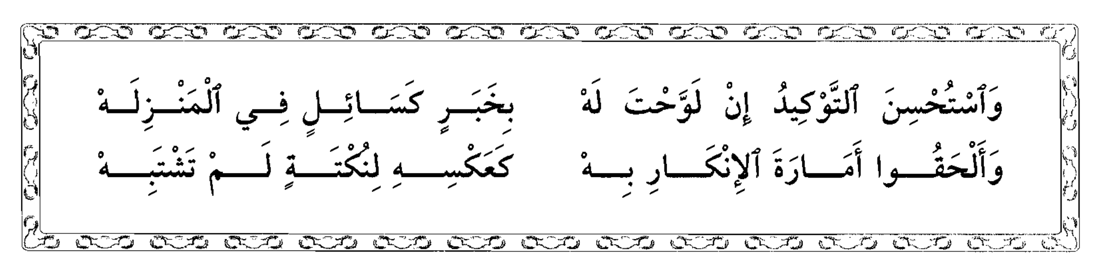
(**ثمت**) : ثم حرف عطف وترتيب بمعنى الواو ، والتاء حرف تأنيث زيدت لتأنيث لفظها مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، (**الانكار**) معطوف على الطلب ، أو على الابتداء مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**الثلاثة**) : مفعول مقدم لانسب منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**انسب**) : فعل أمر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة الفعلية جملة إنشائية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ومعنى البيت : وانسب أيها البليغي هـٰذه الثلاثة المذكورة ؛ يعني : خطاب الخالي ، وخطاب المتردد ، وخطاب المنكر ، علىٰ حسب إنكاره علىٰ ترتيبها المتقدم إلىٰ لفظ الابتداء والطلب والإنكار ؛ أي : سم الأول منها إسناداً ابتدائياً ، والثاني منها : إسناداً طلبياً ، والثالث منها : إسناداً إنكارياً ، كما مر بيانها في التمرينات التي ذكرناها آنفاً .

والحاصل : أنه يسمى الضرب الأول : وهو خلو الكلام عن مؤكد عند عدم الإنكار

والتردد : ابتدائياً ؛ لأنه هو الواقع في الابتداء إذ الأصل خلو الذهن ، ويسمى الثاني : وهو كونه مؤكداً استحساناً مع المتردد الطالب : طلبياً ؛ لأنه للطالب ، ويسمى الثالث : وهو كون الكلام مؤكداً وجوباً مع المنكر : إنكارياً ؛ لوقوعه في مقابلة الإنكار .

ويسمىٰ إخراج الكلام علىٰ هـٰذه الثلاثة الأضرب : وهو الخلو من التأكيد في الإلقاء الأول ، والاتصاف باستحسان التأكيد في الإلقاء الثاني ، وبوجوب التأكيد في الإلقاء الثالث ، إخراجاً علىٰ مقتضى الظاهر ، وهو الأصل وقد يخرج عن هـٰذا الأصل فيخرج علىٰ مقتضى الحال ؛ أي : مقتضىٰ حال المخاطب ، **وإليه أشار الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**


وَٱسْتُحْسِنَ ٱلتَّوْكِيدُ إِنْ لَوَّحْتَ لَهْ بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ فِي ٱلْمَنْزِلَهْ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ ٱلإِنْكَارِ بِهْ كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ

أي : (**واستحسن التوكيد**) أي : وعد الإتيان بواحد من المؤكدات حسناً (**إن لوحت**) وأشرت أيها المخبر (**له**) أي : للمخاطب في كلامك السابق (**بخبر**) أي : بما تخبره له فيصير ذلك المخاطب بالتلويح له بالخبر (**كسائل**) عن الخبر وطالب له (**في المنزلة**) والدرجة في استحقاقه التأكيد تنزيلاً له منزلة الطالب للخبر .

وقوله : (كسائل) متعلق بمحذوف خبر لفعل ناقص محذوف معطوف علىٰ ما قبله ؛ أي : فيصير ذلك المخاطب عند التلويح والإشارة له بالخبر وإن لم يتردد ولم يطلب الخبر كسائل متردد طالب لذلك الخبر الملوح له به في المنزلة والدرجة في استحقاقه التأكيد تنزيلاً له منزلة الطالب والمتردد في استحسان التأكيد له ، وهـٰذا راجع للضرب الثاني ؛ أعني : الخبر الطلبي وذلك نحو قوله **تعالىٰ** خطاباً لنوح عليه السلام : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ أي : لا تكلمني يا نوح في شأن قومك ، ولا تدعني في استدفاع العذاب عنهم ، ولا تشفع في دفع العذاب عنهم بشفاعتك .

فهـٰذا كلام يلوح بالخبر المذكور بعده وهو قوله : ﴿ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾ تلويحاً ما ويشعر بأنهم حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب وهو نوح في هل إنهم

صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا ، فقيل له : ﴿ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ مؤكداً بإن واسمية الجملة ؛ أي : محكوم عليهم الإغراق ؛ أي : مقدر عليهم بالإغراق ، وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل ؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلاً وقت خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعة لهم .

(**وألحقوا**) أي : ألحق البلغاء (**أمارة الإنكار**) وعلامته (**به**) أي : بالإنكار ؛ أي : ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأمارة الإنكار بالإنكار في استحقاقه التأكيد وجوباً ، والمراد بأمارات الإنكار هنا : ما يناسب باعتبار حال من ظهرت عليه تلك الأمارات كونه منكراً في زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الإنكار ، وإلا كان تأكيد الكلام ظاهرياً لا تنزيلياً . انتهىٰ « صبان » عن « اليعقوبي » .

وقوله : (كونه منكراً) معمول ليناسب ، وقوله : (في زعم المتكلم) متعلق بيناسب . انتهىٰ « مخلوف » ، يعني : أن فعل ما جرت العادة أنه إنما يصدر مع الإنكار ينزل منزلة الإنكار ، وذلك كقول أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن :

جـاء شقيـق عـارضـاً رمحـه إن بنـي عمـك فيهـم رمـاح

(جاء شقيق) أي : للحرب ، وهو اسم رجل ، والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذي جاء لمحاربتهم (عارضاً رمحه) واضعاً رمحه علىٰ عرضه ؛ أي : علىٰ عرض الرمح بأن جعله وهو راكب علىٰ فخذيه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الأعداء ، ولا شك أن وضعه علىٰ هـٰذه الهيئة علامة علىٰ إنكار وجود السلاح معهم ، وأما وضع الرمح علىٰ طوله ، بحيث يكون سنانه جهة العدو . . فهو علامة على التصدي للمحاربة ، الناشىء ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم .

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحاً ، لـٰكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات لبني عمه ومن غير تهيؤ لمحاربتهم أمارةً على اعتقاده أنه لا رمح فيهم بل كلهم عُزْل جمع أعزل ، كحُمْدٍ جمع أحمد : وهو من لا سلاح معه ؛ أي : لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر لوجود سلاح فيهم ، وأكد الشاعر الخطاب له بقوله : (إن بني عمك فيهم رماح) وهو خطاب التفات من الغيبة ؛ لأن الاسم الظاهر من قبيلها ، ومنه شقيق ، ويقرأ رماح بسكون الحاء ؛ لأن البيت من السريع الموقوف الضرب الذي أجزاؤه :

« مستفعلن مستفعلن مفعولات » ، والوقف : إسكان التابع المتحرك .

وقوله : (**وألحقوا أمارة الإنكار به**) راجع للضرب الثالث ؛ أعني : الإسناد الإنكاري ، وقوله : (**كعكسه**) راجع للأول ؛ أعني : الابتدائي .

وقوله : (**كعكسه**) أي : كما ألحقوا أمارة عكسه ؛ أي : عكس الإنكار ، وهو الإقرار بعكسه ؛ أي : بعكس الإنكار ؛ أي : وألحقوا أمارة الإنكار بالإنكار في وجوب التأكيد واستحقاقه كعكسه ؛ أي : كما ألحقوا أمارة الإقرار بالإقرار في ترك التأكيد أو استسحانه ؛ أي : جعلوا المنكر الذي معه أمارة الإقرار كالمقر في ترك التأكيد في خطابه أو في استحسانه إذا كان معه ؛ أي : مع المنكر دلائل وشواهد لو تأملها ارتدع وانزجر عن إنكاره ، فلا يؤكد له الخبر تنزيلاً له منزلة المقر .

(**لنكتة لم تشتبه**) أي : لوجود دلائل وشواهد لا تلتبس ولا تخفىٰ عليه تدل علىٰ حقية الخبر بحيث لا ينكر ، فيكون قول المصنف : (**لنكتة**) راجعاً لقوله : (**كعكسه**) فقط ، وذلك كقولك لمنكر الإسلام : الإسلام حق ، بلا تأكيد بشيء من المؤكدات ؛ لأن مع المنكر نكات ودلائل دالة علىٰ حقية الإسلام وبطلان غيره ، ويرد علىٰ هٰذا المثال : أن اسمية الجملة تفيد التأكيد ، والجواب : أن مرادهم بتعدادهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام له فليست للتأكيد مطلقاً ، بل إنما تكون مؤكدة إذا اعتبرت مؤكدة . انتهىٰ من « المخلوف » .

إعراب البيتين

(**واستحسن التوكيد**) : الواو استئنافية ، استحسن : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، التوكيد : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة .

(**إن لوحت له**) : إن حرف ربط ووصل يجزم فعلاً واحداً مبني على السكون ، لوحت : فعل وفاعل وحد الفعل لوح ، لوح : فعل ماض في محل الجزم بإن الرابطة مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، له : جار ومجرور متعلق بلوح .

(**بخبر**) : جار ومجرور متعلق بلوح أيضاً ، وجملة إن الرابطة جملة تقييدية لا محل

لها من الإعراب ، (**كسائل**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لفعل ناقص محذوف معطوف علىٰ ما قبله ، تقديره : فيصير ذلك المخاطب عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردد ولم يطلب كائناً كسائل طالب لذلك الخبر الملوح له به متردد فيه في المنزلة في استحقاقه التأكيد ، (**في المنزلة**) : في حرف جر مبني بسكون ظاهر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، المنزلة : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور في قوله كسائل .

(**وألحقوا أمارة الإنكار به**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، ألحقوا : فعل وفاعل وحد الفعل ألحق ، ألحق : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، وواو الجماعة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير ، وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، وفرقاً بين المتطرفة والمتوسطة في الرسم العثماني أمارة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وهو مضاف ، الإنكار : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : واستحسن ، علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**كعكسه**) : الكاف حرف جر وتنظير مبني على الفتح ، عكس مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت الحركة كسرة لا ضمةً ولا فتحةً ؛ لوقوعه بعد الكسر ؛ لأن الضمة أو الفتحة تثقل بعد الكسرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمصدر محذوف جوازاً ، تقديره : وألحقوا أمارة الإنكار به إلحاقاً كائناً كعكسه ؛ أي : إلحاقاً كائناً كالإلحاق الواقع في عكسه ، وهو إلحاق أمارة الإقرار بالإقرار في استحقاقه ترك التأكيد ، وهو من إلحاق الضد بالضد لما بينهما من مناسبة التضاد .

(**لنكتة**) : جار ومجرور متعلق بالإلحاق المحذوف المقدر بقولنا كما ألحقوا في

عكسه لنكتة ، (**لم**) : حرف نفي وجزم مبني على السكون ، (**تشتبه**) : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ نكتة ، والجملة في محل الجر صفة لنكتة ، تقديره : لنكتة عادمة الاشتباه والاختفاء والالتباس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم شرع الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين في بيان المؤكدات ، فقال :

بِقَسَـــمٍ قَـــدْ إِنَّ لاَمِ ٱلاِبْتِـــدَا	وَنُـونَـيِ ٱلتَّـوْكِيـدِ وَٱسْـمٍ أُكِّـدَا
وَٱلنَّفْـيُ كَـٱلإِثْبَـاتِ فِـي ذَا ٱلْبَـابِ	يَجْـرِي عَلَـى ٱلثَّـلاَثَـةِ ٱلأَلْقَـابِ
بِـإِنْ وَكَـانَ لاَمٍ أَوْ بَـاءٍ يَمِيـنْ	كَمَـا جَلِيسُ ٱلْفَـاسِقِيـنَ بِـٱلأَمِيـنْ

والجار والمجرور في قوله : (**بقسم**) متعلق بأكدا المذكور في آخر البيت ، وما بعده من المؤكدات معطوف علىٰ قسم بعاطف مقدر في أغلبها ، والتقدير : وأكد الإسناد الخبري بقسم ؛ نحو : والله ؛ زيد قائم .

وأكد بـ(**قد**) أيضاً : نحو : قد قام زيد .

وأكد بـ(**إن**) المشددة المكسورة أيضاً ؛ نحو : إن زيداً قائم .

وأكد أيضاً بـ (**لام الابتداء**) نحو : لزيد قائم .

(**و**) أكد أيضاً بـ(**نوني التوكيد**) الثقيلة ؛ نحو : ليقومن زيد بتشديد النون ؛ ونحو : ليقومن زيد بتخفيفها .

(**و**) أكد أيضاً بـ(**اسم**) أي : باسمية الجملة ؛ نحو : زيد عالم .

والألف في قوله : (**أكدا**) إما للإطلاق والفعل ماض مغير الصيغة ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الإسناد الخبري ، والمعنىٰ : وأكد الإسناد الخبري بواحد من هـٰذه المؤكدات الستة المجموعة في هـٰذا البيت ، وإما بدل من نون التوكيد الخفيفة والفعل بفتح الهمزة أمر أسند إلى المخاطب ، والتقدير : وأَكِّدَنْ أيها البليغيُّ الإسناد الخَبريَّ بواحدٍ من هـٰذه المؤكدات الستة .

واعلم : أن هـٰذه المؤكدات تتداخل بوجود بعضها مع بعض ؛ كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم ؛ نحو : والله ؛ ليقومن زيد ، ونحو : والله ؛ قد قام زيد ، أو وجود اسمية الجملة مع اللام ؛ نحو : لزيد قائم ، أو القسم ؛ نحو : والله ؛ زيد قائم . انتهىٰ « يعقوبي » انتهىٰ من « المخلوف » .

وقوله : (**والنفي**) معطوف علىٰ مقدر ، تقديره : أي هـٰذا الذي ذكرته هو ما يتعلق بالإثبات من هـٰذا الباب ، ثم أقول والنفي وهو مبتدأ .

وقوله : (**كالإثبات**) حال من الضمير المستكن في يجري (**في**) هـ (**ـذا الباب**) أي : في باب أحوال الإسناد الخبري متعلق بـ(**يجري**) الآتي ، (**على الثلاثة الألقاب**) أي : الأنواع متعلق بيجري أيضاً وعلىٰ بمعنىٰ في ، والتقدير : والنفي يجري في هـٰذا الباب في الثلاثة الأنواع المتقدمة في الخبر المثبت من الابتدائي والطلبي والإنكاري حالة كون النفي كالإثبات ؛ أي : حالة كون الخبر المنفي كالخبر المثبت في وجوهه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته بمؤكد استحساناً في الطلبي ، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري .

تقول لخالي الذهن : ما زيد قائماً ، وللطالب المتردد : ما زيد بقائم ، وللمنكر : والله ؛ ما زيد بقائم .

وفي الإخراج علىٰ خلاف مقتضى الظاهر ؛ فمن علم أن الخالي يلقىٰ له النفي مجرداً عن التوكيد . . يعلم أن المنزل منزلته كذلك ، وهـٰكذا فيما بعده ، فتقول : ليست اليهودية حقاً لليهودي المنكر انتفاء حقيقتها ومعه من الدلائل علىٰ هـٰذا الانتفاء ما لو تأمله . . ارتدع .

وتقول لخالي الذهن الذي يريد فلاناً يصنع له حاجةً : لا تستصنعه ؛ إنه ليس أهلاً ، فقولك : (لا تستصنعه) كلام يلوح بالخبر ، ويشعر بأن فلاناً ليس ممن يختار لما ذكر ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلاً وغير أهل ، فقلت : إنه ليس أهلاً ، وتقول : لا أخشىٰ والله بأسك ، لمن يعلم ذلك ، وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لخادمه ، وهـٰذه الأمثلة على الترتيب للخالي والمتردد والمنكر تنزيلاً في الثلاثة ، فتدبر . انتهىٰ من « المخلوف » .

وقوله : (**بإن**) متعلق بمحذوف معلوم من السياق ، تقديره : ويؤكد الخبر المنفي بإن الزائدة ؛ نحو : ما إن زيد قائم .

(**و**) يؤكد أيضاً بـ(**كان**) الناقصة ؛ نحو : ما كان زيد قائماً .

ويؤكد أيضاً بـ(**لام**) الجحود ؛ نحو : ما كان زيد ليقوم .

وأو في قوله : (**أو باءٍ**) بمعنى الواو العاطفة ؛ أي : ويؤكد الخبر المنفي أيضاً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما زيد بقائم ، ومنه مثال الناظم الآتي .

ويؤكد الخبر المنفي أيضاً بـ(**يمين**) نحو : والله ؛ ما زيد قائماً .

وقوله : (**ما جليس الفاسقين بالأمين**) مثال للتأكيد بالباء الزائدة ؛ أي : ليس مجالس القوم الفاسقين ؛ أي : الخارجين عن الشريعة بترك المأمورات وفعل المنهيات بالأمين على الدين والشريعة ؛ لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها ؛ لقولهم : من تجالس توارث .

وجملة ما ذكره من المؤكدات في الخبر المنفي خمسة ؛ ومنها : التوكيد اللفظي ؛ نحو : ما زيد قائم ، ما زيد قائم ، وقولهم : جزماً وحقاً وقطعاً ، تأمل .

(**واعلم**) : أنه لا يحصل تأكيد النفي إلا إذا سبق المؤكد ما يدل علىٰ أصل النفي من الحروف أو الأفعال الموضوعة للنفي بخلاف تأكيد الإثبات ؛ لأن الجملة دالة عليه إما بالوضع أو بالتجرد ، وعلىٰ هـٰذا فيكفي في أصل التأكيد حرف واحد فتأمل . انتهىٰ « دسوقي علىٰ شرح التلخيص » .

* * *

واعلم أيضاً : أن المراد بالتأكيد هنا تأكيد لمضمون الخبر ، وهو الحكم بالنسبة أو ثبوتها لا تأكيد المسند وحده ولا المسند إليه ، فلو قلت : زيد هو القائم ، أو زيد ضروب ، أو زيد نفسه قائم . . فليس مما نحن فيه شيء ؛ لأنه لا يلزم من تأكيد طرفي الإسناد تأكيد النسبة ، وبما ذكر يتبين لك الحكمة في عدم تعرضهم للتأكيد بأن المفتوحة ؛ لأن أن المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد ، فالتأكيد لذلك المصدر المنحل لا للنسبة ، والكلام هنا إنما هو في تأكيد الإسناد لا في تأكيد أحد طرفيه .

ومن ألفاظ التأكيد كما ذكره التنوخي : ليت ، ولعل ، ومن **ألفاظ** التأكيد : لَعَنَّ ، لـٰكن تأكيدُها للمفرد ؛ لأنها لغة تميم ، وهم يبدلون همزة أن المفتوحة عيناً ، فحكمها حكم أنَّ المفتوحة كما سبق آنفاً .

ومما ذكرناه يعلم : أنه ليس من هـٰذا الباب : الحال المؤكدة ولا المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره ؛ فإنهما إنما يؤكدان الفعل .

ومن المؤكدات للجملة أيضاً : تقديم الفاعل المعنوي ؛ نحو : زيد يقوم وأنت لا تكذب وأنا قمت ، إذا لم تجعلها للاختصاص ، فإنها لتأكيد الحكم لا لتأكيد المحكوم عليه ، كما صرح به الجرجاني وغيره ، وأما أنا قمت إذا جعلناه للاختصاص ، وقلنا إنه مقدم من تأخير علىٰ أن أصله بدل . . فيحتمل أن يقال : إنما يفيد الاختصاص فلا يفيد تقوية الحكم ، ويحتمل أن يقال : يفيد مع الاختصاص التقوية . انتهىٰ من « عروس الأفراح علىٰ تلخيص المفتاح » .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة المؤكدات التي يؤكد بها ؟

فالجواب : المؤكدات المشهورة عندهم ستة عشر :

الأول : إنَّ ، بتشديد النون ، **والثاني** : إنْ ، بسكون النون ، **والثالث** : لام الابتداء ، **والرابع** : أحرف التنبيه ، **والخامس** : القسم ، **والسادس** : نونا التوكيد ، **السابع** : الحروف الزائدة في الفعل المزيد ؛ كتفعل واستفعل إذا أريد به معنى الثلاثي المجرد ، **والثامن** : التكرار ؛ نحو : الأسد الأسد ، **والتاسع** : قد ، **والعاشر** : أما الشرطية ، **والحادي عشر** : إنما ، **والثاني عشر** : اسمية الجملة ، **والثالث عشر** : ضمير الفصل ، **والرابع عشر** : تقديم الفاعل المعنوي ؛ نحو : زيد يقوم ، **والخامس عشر** : حرف التمني ، **والسادس عشر** : حرف الترجي ، والله أعلم .

الإعراب

(**بقسم**) جار ومجرور متعلق بأكدا الذي في آخر البيت ، (**قد**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قسم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**إن**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ قسم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**لام**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ قسم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**الابتدا**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة

للتعذر علىٰ لغة القصر ، وهي اللازمة هنا لضرورة الروي .

(**ونوني التوكيد**) : الواو عاطفة ، نوني : معطوف علىٰ قسم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، التوكيد مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**واسم**) : معطوف علىٰ قسم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**أكدا**) : بضم الهمزة وكسر الكاف المشددة فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو ، يعود على الخبر المثبت ؛ أي : أكد الخبر المثبت بهٰذه المؤكدات ، والجملة الفعلية مستأنفة .

وروي (أكدا) بفتح الهمزة وكسر الكاف المشددة علىٰ صيغة الأمر المؤكد بالنون الخفيفة ، وإعرابه علىٰ هٰذه الرواية : أكدن : فعل أمر مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للتخفيف ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً للتخفيف مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية جملة إنشائية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**والنفي**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة مبنية على الفتح ، النفي : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ أي : والخبر المنفي (**كالإثبات**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في يجري الآتي ، (**في ذا الباب**) : في حرف جر مبني على السكون ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بفي مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الباب : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة للثلاثة الآتية .

(**يجري**) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على النفي ، (**على الثلاثة**) : علىٰ حرف جر بمعنىٰ في مبني على السكون على الألف المحذوفة للتخلص من

التقاء الساكنين ، الثلاثة : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (**الألقاب**) : بدل من الثلاثة ، أو عطف بيان منه مجرور بكسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بيجري ، وجملة يجري من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : والنفي جار في الثلاثة الألقاب المذكورة في هـٰذا الباب حالة كونه كالإثبات في جريانه في الألقاب الثلاثة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله أُكد بقسم علىٰ كونها مستأنفة عطف اسمية علىٰ فعلية .

(**بإن**) بكسر الهمزة الباء حرف جر مبني على الكسر ، إن : مجرور محكي بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف معلوم من السياق ، تقديره : يؤكد الخبر المنفي بإن الزائدة وما ذكر بعدها ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله أكد الخبر المثبت بقسم ، (**وكان**) : الواو عاطفة ، كان : معطوف محكي علىٰ إن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**لام**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**باء**) : معطوف علىٰ إن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**يمين**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الروي .

(**كما جليس الفاسقين بالأمين**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، ما جليس الفاسقين بالأمين : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون الأمين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كقولك : ما جليس الفاسقين بالأمين ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً وهـٰذا مثال للتأكيد بالباء الزائدة كما سبق .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في الإسناد العقلي

أي : هٰذا فصل معقود لبيان أن الإسناد مطلقاً ؛ أي : من حيث هو هو لا بقيد كونه إسناد شيء إلىٰ ما هو له ، أو كونه إسناد شيء إلىٰ غير ما هو له ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ينقسم إلى الحقيقة العقلية والمجاز العقلي ، ولبيان أقسام كل منهما ؛ أي : فصل في بيان مطلق الإسناد ، سواء كان خبرياً أو إنشائياً .

والفصل لغةً : الحاجز بين الشيئين ، **واصطلاحاً** : عبارة عن الألفاظ المعيَّنَةِ الدالةِ علىٰ تلك المعاني المخصوصة على الظاهر ، عند السيد ، وهو في أصله : مصدر فصل من باب ضرب ، يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل ، وأن يكون بمعنى المفعول ، والمعنىٰ على الأول : هٰذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها ؛ لتميزها عنهما ، وعلى الثاني : مفصولة عنهما وهٰذا بالنظر إلى الأصل ، كما قاله الشبراملسي ، وإلا . . فهو من قبيل علم الجنس ، فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعىً فيها معناها الأصلي ، فلا حاجة لجعلها بمعنىٰ فاعل أو مفعول . انتهىٰ « أبو النجا » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَلِحَقِيقَـــــــةٍ مَجَـــــازٍ وَرَدَا ... لِلْعَقْـلِ مَنْسُـوبَيْـنِ أَمَّـا ٱلْمُبْتَـدَا
إِسْنَـادُ فِعْـلٍ أَوْ مُضَـاهِيـهِ إِلَـىٰ ... صَـاحِبِـهِ كَفَـازَ مَـنْ تَبَتَّـلاَ
أَقْسَـامُـهُ مِـنْ حَيْـثُ ٱلِاعْتِقَـادُ ... وَوَاقِـــعٌ أَرْبَعَــــةٌ تُفَــادُ

والجار والمجرور في قوله : (**ولحقيقة**) متعلق بوردا الآتي ، و(**مجاز وردا**) الألف فيه حرف إطلاق ، والضمير المستتر يعود إلى الإسناد ؛ أي : ورد الإسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً مستعملاً في كلامهم في حقيقة ومجاز .

وقوله : (**للعقل**) متعلق بقوله : (**منسوبين**) أي : ورد الإسناد في كلامهم مستعملاً في حقيقة ومجاز منسوبين للعقل .

والمراد : ينقسم مطلق الإسناد خبرياً كان أو إنشائياً إلىٰ حقيقة عقلية ومجاز عقلي ، (**أما المبتدا**) أي : أما الأول منهما ، وهو الحقيقة العقلية فضابطه : (**إسناد فعل**) ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً (**أو**) إسناد (**مضاهيه**) أي : إسناد مشابهه ؛ أي : مشابه الفعل في الدلالة على الحدث (**إلىٰ صاحبه**) أي : إلىٰ صاحب الفعل أو صاحب مشابهه كاسم الفاعل واسم المفعول ؛ أي : إسناد فعل أو شبهه إلىٰ من هما له ؛ أي : إلىٰ فاعلهما في الحقيقة ، وترك الناظم قيدين هما عند المتكلم في الظاهر ، ولو قال بدل هـٰذا البيت :

إسناد فعل أو شبهه إلى الذي له عنـد نـاطـق فيمـا يبـدو لـه

. . لوفىٰ بالقيدين ، والمراد بالفعل : الفعل المصطلح عليه عند النحاة ؛ أي : نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة ، فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات إلىٰ فواعلها . انتهىٰ « عبد الحكيم » .

ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة .

وقوله : (مطلقاً) تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه مثال إسناد الفعل لمن هو له (كـ) قولهم : (**فاز**) وظفر (**من تبتلا**) وانقطع من الدنيا ، إلىٰ طاعة الله تعالىٰ ، بامتثال مأموراته واجتناب منهياته ، والألف فيه للإطلاق ، فإسناد الفوز إلىٰ من تبتل حقيقة عقلية .

(**أقسامه**) أي : أقسام **المبتدأ** والأول وهو الحقيقة العقلية وهو مبتدأ (**من حيث الاعتقاد**) من المتكلم .

وقوله : (**وواقع**) معطوف على **الاعتقاد** علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : من حيث الاعتقاد والواقع ملحوظان ؛ لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة ، وحذف (أل) منه لضرورة استقامة الوزن ؛ أي : فأقسام الأول الذي هو الحقيقة العقلية **من حيث** مطابقة نسبة جملته للاعتقاد ، ومطابقتها للواقع وهو ما في نفس الأمر ، وعدم مطابقتها لهما معاً ، وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر . انتهىٰ « ع ق » .

وفي كلامه حذف الواو مع ما عطفت ، ولك أن تقول : إن في كلامه حذف مضاف ، تقديره : أي : من حيث متعلق الاعتقاد والواقع ، وهو المطابقة وعدمها فتأمل . انتهىٰ من « مخلوف » .

والجار والمجرور في قوله : (من حيث) متعلق بتفاد الآتي .

(**أربعة**) : خبر المبتدأ وجملة (**تفاد**) صفة لأربعة ، والمعنىٰ : أقسام الأول الذي هو الحقيقة العقلية أربعة مفادة من حيث مطابقة نسبة جملته للاعتقاد والواقع معاً ، وعدم مطابقتها لهما معاً ، وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر .

وحاصل كلامه : أن أقسام الحقيقة العقلية من حيث الاعتقاد والواقع ملحوظان في نسبتها أربعة :

الأول : ما طابق الواقع والاعتقاد ؛ كقول الموحد : أنبت الله البقل .

والثاني : ما طابق الاعتقاد فقط ؛ كقول الكافر : أنبت الربيع البقل .

والثالث : ما طابق الواقع فقط ؛ كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه : خلق الله الأفعال كلها .

والرابع : ما لا يطابق واحداً منهما ؛ كقولك : جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجىء دون المخاطب .

وعبارة « الشارح » : والظاهر في الجار والمجرور في قوله : (لحقيقة ومجاز) متعلق بأثبتن محذوفاً ومجاز معطوف بعاطف مقدر علىٰ حقيقة ومنسوبين حال من ضمير ورد البارز وهو ألف التثنية ، وللعقل متعلق بمنسوبين ، فيقال : حقيقة عقلية ومجاز عقلي ، والمعنىٰ علىٰ هٰذا الاحتمال : وأثبتن أيها البليغي الإسناد لحقيقة ومجاز وردا في كلامهم ، حالة كونهما منسوبين للعقل ، ويجوز تعلق الجار والمجرور في قوله : (لحقيقة ومجاز) بورد العائد ضميره المستتر فيه للإسناد ، وألفه للإطلاق ، ومنسوبين صفة لهما وللعقل متعلق بمنسوبين ، والمعنىٰ علىٰ هٰذا الاحتمال : ورد الإسناد لحقيقة ومجاز منسوبين للعقل كما سبق في حلنا أولاً .

وقوله : (أما المبتدا) أي : الحقيقة العقلية ، وهو مبتدأ فهو إسناد فعل اصطلاحي ،

أو إسناد مضاهيه ؛ أي : مشابه الفعل في دلالته على الحدث كاسم الفاعل والمفعول مثلاً إلىٰ صاحبه ؛ أي : إلىٰ فاعله أو نائبه ؛ كضرب زيد عمراً وضرب عمرو ، فإن الضاربية لزيد ، والمضروبية لعمرو .

وقوله : (أقسامه) الضمير فيه للمبتدأ ، ولو نظر إلى المراد به وهو الحقيقة العقلية . . لأنث الضمير كما هو في بعض النسخ .

تمرينات

وإذا سئلت : كم أقسام الإسناد بالنظر إلىٰ كونه حقيقةً أو مجازاً ؟

فالجواب : الإسناد بالنظر إلىٰ ذلك قسمان : حقيقة عقلية ومجاز عقلي .

وإذا سئلت : ما ضابط الحقيقة العقلية ؟

فالجواب : ضابطها : إسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول إلىٰ ما هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله .

وإذا سئلت : كم أقسام الحقيقة العقلية ؟

فالجواب : أقسامها أربعة :

الأول : ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً ؛ كقول المؤمن : أنبت الله البقل .

الثاني : ما يوافق الاعتقاد فقط ؛ كقول الجاهل : أنبت الربيع البقل .

الثالث : ما يطابق الواقع فقط ؛ كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله : خلق الله الأفعال كلها .

الرابع : ما لا يوافق الواقع ولا الاعتقاد ؛ كقولك : جاء زيد ، وأنت تعلم أنه لم يجىء .

الإعراب

(**ولحقيقة**) : الواو استئنافية ، لحقيقة : جار ومجرور متعلق بورد الآتي ، (**مجاز**) : معطوف بعاطف محذوف وجوباً لضرورة النظم ، تقديره : ومجاز علىٰ قوله : لحقيقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ،

(**وردا**) : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الإسناد .

(**للعقل**) : جار ومجرور متعلق بمنسوبين ، (**منسوبين**) : صفة لحقيقة ومجاز مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والتقدير : ورد الإسناد لحقيقة ومجاز منسوبين للعقل ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وإعراب الاحتمال الثاني ظاهر مما مر .

(**أما المبتدا**) : أما : حرف تفصيل مبني على السكون ، المبتدا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر علىٰ لغة الألف اللازمة هنا لضرورة الروي ، (**إسناد**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**فعل**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**مضاهيه**) : معطوف علىٰ فعل مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، (**إلىٰ صاحبه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بإسناد ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**كفاز من تبتلا**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، فاز من تبتلا : مجرور بالكاف محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والألف حرف إطلاق ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كفاز من تبتلا .

(**أقسامه**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**من**) : حرف جر مبني على السكون ، (**حيث**) : ظرف مكان في محل الجر بمن مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات كقبل وبعد ، الجار والمجرور متعلق بتفاد الآتي .

(**الاعتقاد**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (**وواقع**) الواو عاطفة واقع معطوف على الاعتقاد علىٰ كونه مبتدأ مرفوع ، حذفت منه الألف لاستقامة الوزن ، والأصل من حيث الاعتقاد والواقع ، وخبرهما محذوف ، تقديره : معتبران ، معتبران : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ؛ أي : معتبر مطابقتهما

للنسبة ؛ أي : معتبر مطابقة النسبة إياهما جميعاً أو عدم مطابقتهما إياهما ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف في محل الجر مضاف إليه لحيث ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة .

(**أربعة**) : خبر المبتدأ ؛ أعني قوله : أقسامه مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**تفاد**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ أربعة ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لأربعة ، تقديره : أقسامه أربعة مفادة من جهة اعتبار موافقة النسبة للاعتقاد والواقع أو عدم موافقتها إياهما ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلثَّانِ أَنْ يُسْنَدَ لِلْمُلَابَسِ	لَيْسَ لَهُ يُبْنَىٰ كَثَوْبٍ لَابِسِ
أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ ٱلنَّوْعَيْنِ فِي	جُزْأَيْهِ أَرْبَعٌ بِلَا تَكَلُّفِ
وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّهْ	أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَّهْ

(**والثان**) بحذف الياء للتخفيف ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ ، أو لضرورة النظم ؛ أي : والثاني من نوعي الحقيقة والمجاز المذكورين في قوله : (ولحقيقة مجاز وردا) وذلك الثان هو المجاز العقلي ؛ أي : والثاني منهما ضابطه : (**أن يسند**) فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف . انتهىٰ « ع ق » .

(**للملابس**) للفعل أو مضاهيه بفتح الباء ؛ أي : الفعل أو مضاهيه يلابس الفاعل ؛ لوقوعه منه ، والمفعول ؛ لوقوعه عليه ، فقد جعل المسند إليه الذي هو الفاعل وما بعده ملابساً للفعل بالفتح ، ويجوز الكسر أيضاً ؛ لأن الملابسة من الجانبين ؛ أي : أن يسند للملابس الذي (**ليس**) ذلك الفعل ومضاهيه (**له**) أي : لذلك الملابس (**يبنىٰ**) أي : يسند الفعل ومضاهيه له حقيقة ؛ أي : أن يسند الفعل أو مضاهيه إلى الملابس الذي ليس ذلك الفعل ، ومضاهيه يبنىٰ ويسند لذلك الملابس في الحقيقة .

مثال ذلك (كـ) قولك : اشتريت بـ(**ثوب لابس**) وأصل هـٰذا المثال : لبس زيد ثوباً ، ثم أسند الفعل وهو اللبس إلى المفعول وهو الثوب في التقدير من غير أن يبنىٰ له ، فصار لبس ثوب ، ثم سبك من الفعل اسم فاعل ، وقيل : ثوب لابس ، بإسناد الفعل إلى المفعول ؛ لكونه ملابساً له ؛ أي : لكون المفعول ملابساً للفعل .

(**أقسامه**) أي : أقسام ذلك الثاني (**بحسب النوعين**) أي : باعتبار نوعي المجاز والحقيقة (**في جزأيه**) أي : في جزأي ذلك الثاني ؛ يعني : المسند والمسند إليه (**أربع**) معلومة (**بلا تكلف**) أي : بلا تعمق ولا اجتهاد ولا إمعان نظر فيها ؛ لأنها ظاهرة سريعة الفهم ، والغرض منه تكميل البيت .

والمراد بالنوعين : الحقيقة والمجاز ، وبالجزأين : المسند الذي هو فعل أو معناه والمسند إليه .

قوله : (وأقسامه أربع . . .) إلخ ؛ يعني : أن المجاز العقلي ينقسم إلىٰ أربعة ، باعتبار طرفيه ؛ لأنهما إما حقيقتان لغويتان ؛ نحو : أنبت الربيع البقل ، أو مجازان ؛ نحو : أحيا الأرض شباب الزمان ؛ لأن المراد بإحيائها نضارتها بأنواع الرياحين ، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة ، وهو صفة تقتضي الحس والحركة ، وكذلك المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية ، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان كون حرارته الغريزية مشبوبة ؛ أي : قوية مشتعلة ، أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز ؛ نحو : أحيا الأرض الربيع ، أو المسند إليه مجاز والمسند حقيقة ؛ نحو : أنبت البقل شباب الزمان .

(**ووجبت**) للمجاز العقلي (**قرينة**) صارفة عن كون الإسناد إلىٰ ما هو له ، وهي ما دل على المراد من الإسناد لفظاً كان أو معنىً أو عادة ، بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية لا بالوضع .

وإنما وجبت له قرينة ؛ لأن الإسناد في الكلام يحتمل علىٰ أن المتكلم أتىٰ به لظاهره حيث لم ينصب قرينة علىٰ أنه أراد خلاف ذلك الظاهر ، فيكون الإسناد حقيقياً وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد ، فعلم من ذلك أن الإسناد المجازي لا بد له من قرينة كما ذكره الناظم .

وتلك القرينة هي إما (**لفظية**) أي : ملفوظة ؛ كقولك : شيبت رأسي توالي الهموم والأحزان ، ولـٰكن الله يفعل ما يشاء ، فقوله : (ولـٰكن الله) دل علىٰ أنه يسند الأفعال لله ، وأن إسناد الشيب إلى التوالي ، متجوز فيه عنده .

وإما (**معنوية**) : وهي أنواع : كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه **عقلاً** ؛ نحو : محبتك جاءت بي إليك ؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة عقلاً ؛ لأن العرض لا يقوم بالعرض ، أو **عادة** ؛ نحو : هزم الأمير الجند ؛ لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادةً ، وإن كان ممكناً عقلاً ، وهـٰذا هو المراد بقوله : (**وإن عادية**) أي : وإن كانت القرينة المعنوية عاديةً ؛ لأن العادية بعض من المعنوية .

و(إن) في كلامه زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن ، كما سيأتي في مبحث الإعراب .

أسئلة وأجوبة

وإذا سئلت : ما ضابط المجاز العقلي ؟

فالجواب : ضابطه : هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلىٰ غير ما هو له لعلاقة وملابسة ؛ أي : علقة بينه وبين ذلك الغير مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي .

وإذا سئلت : كم أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما ؟

فالجواب : أقسامه باعتبار ذلك أربعة :

الأول : ما طرفاه حقيقتان لغويتان ؛ نحو : أنبت الربيع البقل ؛ فإن الإنبات والربيع حقيقتان ، والإسناد مجاز .

الثاني : ما طرفاه مجازان لغويان ؛ نحو : أحيا الأرض شباب الزمان .

الثالث : ما المسند فيه حقيقة والمسند إليه مجاز ؛ نحو : أنبت البقل شباب الزمان .

الرابع : ما المسند فيه مجاز والمسند إليه حقيقة ؛ نحو : أحيا الأرض الربيع .

والمجاز العقلي كثير في القرآن ؛ نحو : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ ، ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾ ، ولا بد للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي .

وإذا سئلت : كم أقسام القرينة ؟

فالجواب : القرينة قسمان ؛ لفظية ومعنوية ، مثال اللفظية ؛ نحو : هزم الأمير الجند وهو في قصره ، ومثال المعنوية ؛ نحو قولك : محبتك جاءت بي إليك ؛ لاستحالة قيام المجيء بالمحبة عقلاً .

الإعراب

(**والثان**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، الثان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، أو لضرورة النظم ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، (**أن يسند للملابس**) : أن حرف نصب ومصدر مبني بسكون على النون المخفاة في ياء يسند ؛ لأنها من حروف يرملون ، يسند : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير

مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الفعل ومضاهيه ، للملابس جار ومجرور متعلق بيسند ، والجملة من الفعل المغير ونائبه في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه خبر المبتدأ ، تقديره : والثاني إسناد فعل أو مضاهيه إلى الملابس والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : أما المبتدا .

(**ليس**) : فعل ناقص مبني على الفتح هي فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الفعل ومضاهيه ، (**له**) : جار ومجرور متعلق بيبنى المذكور بعده ، والضمير يعود على الملابس .

(**يبنىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الفعل ومضاهيه ، وجملة يبنىٰ في محل النصب خبر ليس ، تقديره : أي : ليس ذلك الفعل ومضاهيه مبنياً للملابس مسنداً له في الأصل وجملة ليس في محل النصب حال من الضمير المستكن في يسند ، والتقدير : والثاني إسناد الفعل ومضاهيه للملابس حالة كون ذلك الفعل ومضاهيه عادم البناء للملابس في الأصل .

(**كثوب لابس**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، ثوب لابس : مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كثوب لابس والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**أقسامه**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**بحسب**) : الباء حرف جر ، حسب : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، حسب : مضاف ، (**النوعين**) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ضمير أقسامه ، تقديره : أي : أقسام ذلك الثاني حالة كونه ملتبساً باعتبار النوعين المجاز والحقيقة في جزأيه المسند والمسند إليه .

(**في جزأيه**) : في حرف جر مبني على السكون ، جزأي : مجرور بفي ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، الهاء

ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، الجار والمجرور متعلق بحسب ؛ لأنه بمعنى الاعتبار .

(**أربع**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**بلا تكلف**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، لا : اسم بمعنىٰ غير ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، تكلف : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لأربع ، تقديره : أربع حاصلة بلا تكلف ولا تعسف والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً .

(**ووجبت**) : الواو استئنافية ، وجب : فعل ماض مبني على الفتح التاء علامة تأنيث الفاعل مبنية على السكون ، (**قرينة**) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**لفظية**) : صفة لقرينة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : قرينة منسوبة إلى اللفظ .

(**أو**) : حرف عطف وتنويع مبني على السكون ، (**معنوية**) : معطوف علىٰ لفظية علىٰ كونه صفة لقرينة وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : أو قرينة منسوبة إلى المعنىٰ ، (**وإن**) : الواو عاطفة ، إن : زائدة زيدت لضرورة استقامة الوزن مبنية على السكون ، (**عادية**) : معطوف علىٰ معنوية عطف خاص علىٰ عام ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : ومنسوبة إلى العادة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

الباب الثاني : في المسند إليه

أي : هٰذا باب معقود في بيان أحوال المسند إليه ؛ أي : في بيان الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه قيل ؛ أي : العارضة له التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ؛ أي : تكون سبباً قريباً لتلك المطابقة حتىٰ لا يرد الرفع ؛ فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه ؛ لأن الرفع ليس قريباً للمطابقة ، بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التي يعتبر بعدها الأسباب القريبة التي يعتبر بها المطابقة لمقتضى الحال .

وقولنا : العارضة له من حيث إنه مسند إليه حيثية تقييد خرج به ما يعرض له من حيث ذاته ؛ ككونه جوهراً أو عرضاً كلياً أو جزئياً أو من حيث حروفه ؛ ككونه ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك . انتهىٰ « صبان » انتهىٰ « مخلوف » .

والأمور العارضة من تلك الحيثية ؛ أي : من حيث إنه مسند إليه ؛ كالذكر والحذف والتعريف والتنكير ووصفه لفظاً والعطف عليه والإبدال .

وقدمه على المسند ؛ لأنه كالموصوف والمسند كالصفة ، والموصوف أحق بالتقديم ؛ لأنه الموضوع والصفة هي المحمول ، والأول أشرف من الثاني ، ولأنه الركن الأعظم في الكلام .

تمرين

وإذا سئلت : ما حد المسند إليه لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : المسند إليه **لغةً** : الشيء الذي يضم إليه الغير كلاماً كان أو غيره ، **واصطلاحاً** : هو المحكوم عليه فاعلاً كان أو نائب فاعل، أو مبتدأ له خبر أصالةً أو حالاً .

وإذا سئلت : ما حد أحواله ؟

فالجواب : أحواله : هي الأمور العارضة من حيث إنه مسند إليه التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال .

وإذا سئلت : كم أحواله ؟

فالجواب : أحواله كثيرة ، المشهور منها : إحدىٰ عشرة ؛ **الأول منها** : الحذف ، **والثاني** : الذكر ، **والثالث** : التعريف ، **والرابع** : التنكير ، **والخامس** : الوصف ، **والسادس** : التوكيد ، **والسابع** : عطف البيان ، **والثامن** : البدل ، **والتاسع** : عطف النسق ، **والعاشر** : التقديم ، **والحادي عشر** : التأخير .

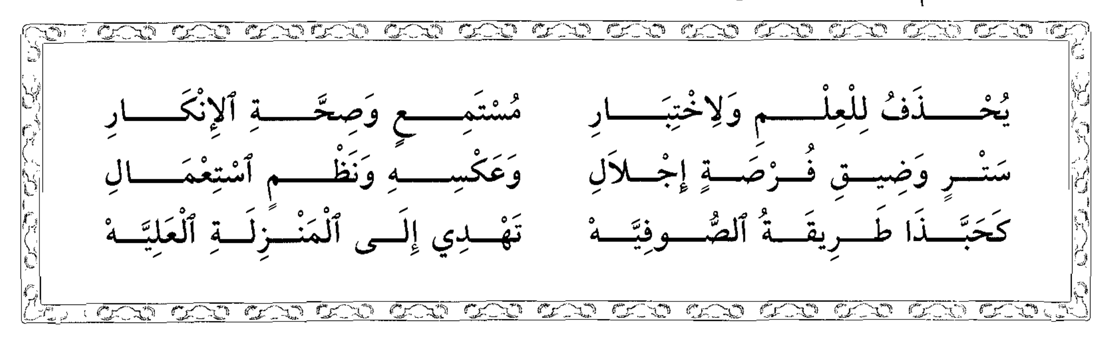
ولكل منها أبحاث تتعلق به ؛ البحث الأول : في حذفه ، وحذفه يتوقف علىٰ أمرين : أحدهما : قابلية المقام له ، بأن يكون السامع عارفاً به بقرينة لو تأملها . . عرف المحذوف وهٰذا معلوم من النحو ، وثانيهما : رجحان الحذف على الذكر ، وإليه أشار الناظم بقوله : (يحذف . . .) إلخ .

وإذا سئلت : لم قدم الناظم الحذف علىٰ سائر أحواله ؟

فالجواب : إنما قدمه ؛ لكون الحذف عبارة عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق علىٰ وجوده .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



أي : (**يحذف**) : المسند إليه (**للعلم**) أي : عند علمه بالقرينة الدالة عليه ؛ كقولك : عابد في جواب من قال لك : ما حرفة زيد ؛ أي : هو عابد .

(و) يحذف المسند إليه أيضاً (**لاختبار**) وامتحان (**مستمع**) أي : سامع عند القرينة ؛ أي : لاختباره هل يتنبه لمعرفة المسند إليه بالقرينة أم لا يتنبه إلا بالصراحة ؛ كأن يقال مثلاً عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع معه صحبة دون الآخر : (غادر والله) ، يعني : الصاحب ؛ لأن الغدر مناسب للصحبة وإن صح أن ينسب لغير الصاحب أيضاً ؛ اختباراً للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبته للصحبة أم لا . انتهىٰ « ع ق » .

(و) يحذف المسند إليه أيضاً لـ(**صحة الإنكار**) أي : إنكار المتكلم عند الحاجة إليه ؛ نحو : (فاجر فاسق) عند قيام القرينة علىٰ إرادة زيد ليتأتىٰ له أن يقول : ما أردت زيداً بل غيره .

ويحذف المسند إليه أيضاً لقصد (**ستر**)ه وإخفائه علىٰ غير المخاطب من الحاضرين ؛ نحو قولك : (جاء) تريد زيداً لمن عرفه معك ؛ أي : لمن عرفه أنه دائماً مصاحب لك بحيث صارت صحبتك له قرينة عليه عند الحذف .

(و) يحذف المسند إليه أيضاً لـ(**ضيق**) زمن عليه لنحو ضجر وسعلة وتنفس ، ويحذف المسند إليه أيضاً لخوف فوات (**فرصة**) أي : اغتنام مطلوب وإدراكه ومبادرته إليه ؛ كقول الصياد : غزال ؛ أي : هـٰذا غزال ، والذي يقتضيه صنيع الشارح ، إضافة ضيق في النظم إلىٰ فرصة ، والذي يقتضيه صنيع (ع ق) أن ضيق منون ، وفرصة معطوف علىٰ ما قبله ؛ أي : ضيق لنحو ضجر وكسل وخوف فوات فرصة ، قال : وهو من

أسباب الضيق ، ولا يخفىٰ أن هـٰذا الصنيع أحسن ؛ لإفادة المتن عليه ما لم يفده الأول . انتهىٰ « مخلوف » .

ويحذف المسند إليه أيضاً لـ(**إجلال**)ـه وتعظيمه بصونه عن لسانه ؛ كقولك : مقرر للشرائع وموضح للدلائل ، فيجب الاتباع ، تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ « ع ق » .

(و) يحذف المسند إليه لـ(**عكسه**) أي : لعكس الإجلال وضده ؛ أي : لتحقيره بصون لسانك عنه ؛ كقولك : موسوس ملعون ، ما ضر وما نفع ، تريد الشيطان . انتهىٰ منه .

(و) يحذف المسند إليه لضرورة استقامة وزن (**نظم**) وشعر ، كما في قوله : (قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل) إذ لو قال : (أنا عليل) . . فسد وزن البيت « ع ق » ، أو لضرورة استقامة قافية ، كما في قوله :

قد قال عذولي فتاك أتىٰ فأجبت وقلت كذبت متىٰ
قد قال حبيبك ذو خرف وكبير السن فقلت فتىٰ

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية ؛ أي : متى الإتيان ، ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية وإن كان فيه أيضاً المحافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة ، وفرق بين الحاصل قصداً والحاصل من غير قصد ، فاندفع ما يقال : إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما ، وليس كذلك انتهىٰ دسوقي . انتهىٰ « مخلوف » .

وفي معنى النظم ضرورة استقامة السجع ؛ نحو قولهم : طلب الحبيب إلفين ، فقلت له : أين ؛ أي : أين هما .

ويحذف المسند إليه أيضاً لاتباع استعمال العرب في أمثالهم ومحاوراتهم ؛ كقولهم : رمية من غير رامٍ ؛ أي : هـٰذه رمية ، وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ؛ أي : هـٰذه رمية مصيبة من غير رامٍ مصيب بل من رامٍ مخطىء سيرامي ؛ أي : سيتعلَّم الرمْيَ .

ومما يحذف فيه المسند إليه المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ ، وذكر المصنف

منها موضعاً ؛ أي : في ضمن التمثيل لا بالصراحة . انتهىٰ . وهو ما إذا كان الخبر مخصوص نعم ؛ نحو : نعم الرجل زيد ، فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً في بعض الأوجه ، ومنه طريقة في قوله :

(كحبــذا طــريقــة الصــوفيــهْ　　　تهــدي إلــى المــرتبــة العليــهْ)

كذا في أغلب نسخ المتن ، فإنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : المخصوص بالمدح طريقة الصوفية ، وجملة ما ذكره المصنف من مرجحات حذف المسند إليه علىٰ ذكره تسعة مواضع .

تنبيه

قد يجتمع في مثال واحد أغراض متعددة ؛ كما في قوله : (قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل) ، فإنه قد اجتمع فيه العلم والضيق واستقامة الوزن . أفاده (ع ق) .

أسئلة وأجوبة من التمرينات

وإذا سئلت : كم الأغراض التي يحذف لأجلها المسند إليه ؟

فالجواب : الأغراض التي يحذف لأجلها المسند إليه كثيرة ؛ فالمشهور منها **أربعة عشر** :

الأول منها : ظهوره بدلالة القرائن عليه ؛ نحو : ﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ أي : أنا عجوز .

والثاني منها : إخفاء أمره عن غير المخاطب ؛ نحو : أقبل ، تريد عليّاً مثلاً .

والثالث : ليتمكن من الإنكار إن مست الحاجة إليه ؛ نحو : لئيم خسيس بعد ذكر شخص لا تذكر اسمه ليتأتىٰ لك الإنكار عند الحاجة بأن تقول : ما أردته ولا قصدته .

والرابع : الحذر من فوت فرصة كقول مُنبِّهِ الصياد : غزال ؛ أي : هـٰذا غزال .

والخامس : اختبار تنبه السامع أو مقدار تنبهه ؛ نحو : نوره مستفاد من نور الشمس ؛ أي : القمر .

والسادس : ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب تضجر وتوجع ؛ كقوله :

قال لي كيف أنت قلت عليل		سهر دائم وحزن طويل

أي : لم يقل : (أنا عليل) لضيق المقام بسبب التضجر الحاصل له من الضنىٰ .

والسابع : المحافظة على السجع ؛ نحو : من طابت سريرته ، حمدت سيرته ، لم يقل : حمد الناس سيرته ؛ للمحافظة على السجع المستلزم رفع الفقرة الثانية .

والثامن : المحافظة على القافية ؛ كقوله :

وما المال والأهلون إلا ودائع		ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فلو قال : (أن يرد الناس الودائع) . . لاختلفت القافية لصيرورتها مرفوعة في الأول منصوبة في الثاني .

والتاسع : المحافظة علىٰ وزن الشعر ؛ كقوله :

علىٰ أنني راضٍ بأن أحمل الهوىٰ		وأخلص منه لا علي ولا ليا

أي : لا علي شيء ولا لي شي .

والعاشر : كون المسند إليه معيناً معلوماً حقيقةً ؛ نحو : ﴿ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ أي : الله ، أو معلوماً ادعاءً ؛ نحو : وهاب الألوف ؛ أي : فلان .

والحادي عشر : إتباع الاستعمال الوارد بحذفه ؛ نحو : رمية من غير رامٍ ؛ أي : هٰذه رمية ، ونحو : نعم الزعيم سعد ؛ أي : هو سعد ، وكذا أيضاً الوارد علىٰ ترك نظائره مثل الرفع على المدح ؛ نحو : مررت بزيد الكريم ، أو على الذم ؛ نحو : رأيت بكراً اللئيم .

والثاني عشر : الإشعار بأن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهيراً للسانك عنه ، مثال الأول نحو : مقرر للشرائع ، موضح للدلائل تريد صاحب الشريعة ، ومثال الثاني : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ أي : هم .

والثالث عشر : تكثير الفائدة ؛ نحو : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : فأمري صبر جميل .

والرابع عشر : تعينه بالعهد ؛ نحو : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ أي : السفينة ، ونحو : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ أي : الشمس .

وإذا سئلت : كم أنواع المسند إليه ؟

فالجواب : أنواع المسند إليه **ستة** :

الأول : الفاعل للفعل التام أو شبهه ؛ كالوصف ؛ نحو : حضر زيد العالم أبوه .

والثاني : أسماء النواسخ ؛ نحو : كان المطر كثيراً ، إن المطر غزير .

والثالث : المبتدأ الذي له خبر ؛ نحو : العلم نافع .

والرابع : المفعول الأول لظن وأخواتها .

والخامس : المفعول الثاني لأرىٰ وأخواتها .

والسادس : نائب الفاعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ .

وإذا سئلت : كم أقسام المسند ؟

فالجواب : أقسام المسند **ثمانية** : **الأول** : خبر المبتدأ ؛ نحو : الله قادر .

والثاني : الفعل التام ؛ نحو : حضر الأمير .

والثالث : اسم الفعل ؛ نحو : هيهات العقيق .

والرابع : المبتدأ الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه ؛ نحو : أعارف أبوك قدر الإنصاف .

والخامس : أخبار النواسخ كان وأخواتها ، وإن وأخواتها .

والسادس : المفعول الثاني لظن وأخواتها .

والسابع : المفعول الثالث لأرىٰ وأخواتها .

والثامن : المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ نحو : سعياً في الخير .

وإذا سئلت : كم أقسام المسند والمسند إليه باعتبار كونهما كلمةً حقيقةً أو كلمةً حكماً ؟ **فالجواب** : أقسامهما **أربعة** :

الأول : أن يكونا كلمتين حقيقةً كالأمثلة السابقة .

الثاني : أن يكونا كلمتين حكماً ؛ نحو : لا إلـٰه إلا الله ينجو قائلها من النار ؛ أي : توحيد الإلـٰه نجاة من النار .

الثالث : أن يكون المسند إليه كلمةً حكماً والمسند كلمة حقيقة ؛ نحو : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ؛ أي : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه .

الرابع : أن يكون المسند إليه كلمةً حقيقةً والمسند كلمةً حكماً ؛ نحو : الأمير قرب قدومه ؛ أي : الأمير قريب قدومه .

الإعراب

(**يحذف للعلم ولاختبار مستمع وصحة الإنكار**) : يحذف : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المسند إليه هو ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب ، للعلم : جار ومجرور متعلق بيحذف ، ولاختبار : الواو عاطفة لاختبار ، اللام حرف جر مبني على الكسر ، اختبار : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، اختبار : مضاف ، مستمع : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله علىٰ كونه متعلقاً بيحذف ، وصحة معطوف على اختبار ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، صحة : مضاف ، الإنكار : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**ستر**) : معطوف على اختبار بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**وضيق**) : الواو عاطفة ، ضيق : معطوف على اختبار مجرور بكسرة ظاهرة ، (**فرصة**) : معطوف بعاطف مقدر على اختبار مجرور بكسرة ظاهرة ، و(**إجلال**) : معطوف بعاطف مقدر على **اختبار** مجرور بكسرة ظاهرة .

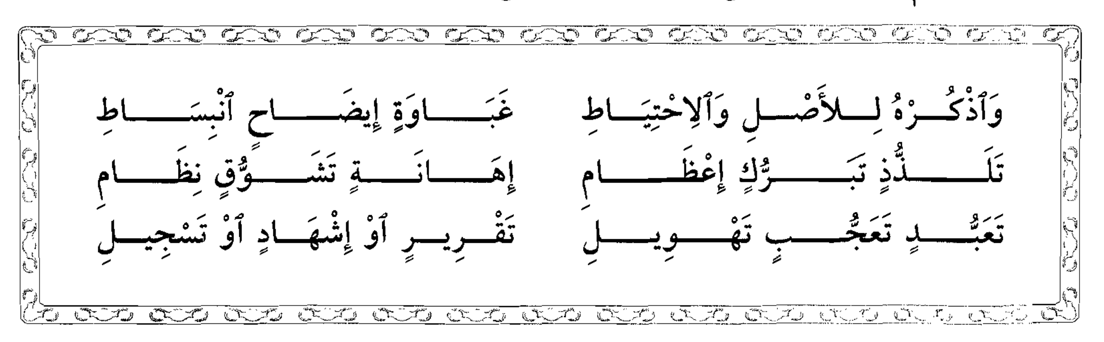
(**وعكسه**) : الواو عاطفة ، عكس : معطوف على اختبار مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، (**ونظم**) : الواو عاطفة ، نظم : معطوف على اختبار مجرور بكسرة ظاهرة ، (**استعمال**) : معطوف بعاطف مقدر على اختبار مجرور بكسرة ظاهرة .

(**كحبذا طريقة الصوفية * تهدي إلى المرتبة العلية**) الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، حبذا : إلىٰ آخر البيت مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء العلية ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك أي : حذف المسند إليه إتباعاً لاستعمال العرب كائن كحبذا. . . إلخ ، والجملة من المبتدأ وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت تفاصيل الإعراب. . قلت : حب : فعل ماض لإنشاء المدح مبني على الفتح ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، طريقة : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لجريانه مجرى المثل ، تقديره : المخصوص بالمدح طريقة الصوفية ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وهو مضاف ، الصوفية : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة تهدي في محل النصب على الحال من الطريقة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



أقول : البحث الثاني من أحوال المسند إليه في ذكر المسند إليه وعدم حذفه ، ولذكره مرجحات علىٰ حذفه ؛ منها : ذكره لكونه الأصل ، كما ذكره الناظم بقوله : (**واذكره**) أي : واذكر أيها البليغي المسند إليه في الكلام ولا تحذفه (**للأصل**) أي : لكون ذكره الأصل الذي لا يعدل عنه إلا لمقتضىٰ حذفه من الأسباب الماضية في البحث الأول من قرينة أو غيرها ؛ كإخفائه وصونه من الألسنة ، والمراد : عدم المقتضىٰ لحذفه في قصد المتكلم .

ومنها : الاحتياط بذكره كما قال الناظم ، واذكره أيضاً لـ(**الاحتياط**) عند عدم فهمه من القرينة بسبب ضعفها أو ضعف المخاطب ، كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيراً وهو صاحبه فتقول : صاحبك غشاش خائن لا يوثق به ؛ لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب . . فربما لم يفهم المراد من قولك : غشاش خائن ؛ لحسن ظنه بالصاحب ، ولما خفيت القرينة وضعف الاعتماد عليها . . ذكرته احتياطاً قاله (ع ق) .

ومنها : غباوة السامع كما ذكره بقوله : (**غباوة**) أي : واذكر المسند إليه عند غباوة السامع ؛ أي : قلة فهمه للكلام مفهوماً ومنطوقاً لخلل في عقله ؛ كقولك لعابد الصنم : الصنم لا يضر ولا ينفع .

ومنها ما ذكره بقوله : (**إيضاح**) أي : واذكر المسند إليه لزيادة إيضاحه للمخاطب ، وإنما قدرنا لفظة زيادة ؛ لأن نفس الإيضاح حاصل عند الحذف أيضاً ؛ لوجود القرينة المعينة له ، وفي الذكر لزيادة الإيضاح ؛ لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية . انتهىٰ « عبد الحكيم » ، كقولك : زيد عندي لمن قال : أين زيد ؟

ومنها ما ذكره بقوله : (**انبساط**) أي : واذكر المسند إليه أيضاً لانبساط ؛ أي : لبسط الكلام في مقام يكون إقبال السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ؛ أي : لعظمة

السامع وجلاله ؛ نحو قوله تعالىٰ فيما حكاه عن موسىٰ عليه السلام : ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ فكان يكفيه في الجواب أن يقول : عصاي ، لـٰكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هـٰذا المقام الذي إقبال السامع فيه على المتكلم مطلوب له . انتهىٰ « دسوقي » .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تلذذ**) أي : واذكر المسند إليه أيضاً لغرض التلذذ بذكره ؛ نحو قولك : الحبيب راض ، في جواب من قال : هل الحبيب راض ؟ ويكفي لولا التلذذ أن يقال : راضٍ .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تبرك**) أي : واذكر المسند إليه للتبرك بذكره ؛ كقولك : محمد وسيلتنا إلىٰ ربنا ، في جواب من قال لك : هل محمد وسيلتنا ؟ بل يكفي في الجواب : لولا التبرك أن يقال : وسيلتنا .

ومنها ما ذكره بقوله : (**إعظام**) أي : واذكره أيضاً لتعظيمه ؛ أي : لإظهار عظمته ؛ كقولك : محمد شفيعنا ، في جواب من قال لك : هل محمد يشفع لنا يوم القيامة ؟ ذكره إظهاراً لعظمته ، وإلا . . فيكفي في الجواب شفيعنا .

ومنها ما ذكره بقوله : (**إهانة**) أي : واذكره أيضاً لإظهار إهانته ؛ كقولك : العاصي ذليل ، في جواب من قال لك : هل العاصي ذليل ؟ وإلا . . فيكفي في الجواب ذليل .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تشوق**) أي : واذكره أيضاً للتشوق إلىٰ مسماه كقولك : محمد أفلح من رآه ، في جواب من قال لك : هل يفلح من رأىٰ محمداً ؟ وإلا . . فيكفي في الجواب : أفلح من رآه .

ومنها ما ذكره بقوله : (**نظام**) أي : واذكره أيضاً لضرورة استقامة وزن النظم ، أو استقامة القافية ، مثالهما قول الشاعر :

قال العذول وقد رأىٰ ولهي به　　　صف لي حبيبك قلت حبي مفرد
فلذا إذا ما غاب عني سيدي　　　ضاق الفضا ولهجت أين السيد

فإن كلاًّ من حبي والسيد معروف مما قبله ، لـٰكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية ، وهو وإن توقف عليه الوزن أيضاً لـٰكن ليس ملحوظاً .

ومثل ضرورة النظم ضرورة السجع ؛ نحو : طلَب الحبيبُ جرعتَين لإزالة الظمأ ، فقلت : يا سيدي أين هما ؟

وقول الشارح : والنظام هنا جمع نظم هو مسلم في أن فَعلاً يجمع علىٰ فِعال قياساً ، لـٰكنا لم نر إطلاق النظام مراداً به هـٰذا الجمع ، بل المعروف إطلاقه مراداً به ما به استقامة الشيء ، فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف نعته ؛ أي : نظام للكلام ، والمعنىٰ : وذكره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعاً ، بل هـٰذا أتم فائدة كما هو ظاهر ، فليتأمل . انتهىٰ « مخلوف » .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تعبد**) أي : واذكره أيضاً للتعبد بذكره ؛ أي : إدخاله في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هـٰذا المسند إليه معلوماً ؛ كقولك : الله أكبر ، في النحر والذبح .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تعجب**) أي : واذكره أيضاً لإظهار التعجب منه ؛ أي : من المسند إليه ؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر ؛ كقولك زيد يقاوم الأسد ، لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد ، لـٰكن في ذلك المسند إليه إظهار للتعجب منه . انتهىٰ « يعقوبي » .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تهويل**) وتخويف ؛ أي : واذكره أيضاً لإظهار التهويل منه والتخويف ، قال الصبان : الظاهر تقدير إظهار فيه أيضاً لحصوله بإسناد المسند للمسندِ إليه المقتضِي للتهويل ذُكِرَ أو حذف ؛ كقولك لمن تعظه : الله ربنا أمر بهـٰذا .

ومنها ما ذكره بقوله : (**تقرير**) أي : واذكره أيضاً لزيادة تقريره وتمكنه في نفس السامع ، فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضاً ؛ لوجود القرينة المعينة للمسند إليه وفي الذكر زيادته لما مر في الإيضاح . أفاده عبد الحكيم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ ، ففي تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع ، وفيه تنبيه أيضاً علىٰ أنه كما خصصهم بالهدىٰ في الدنيا . خصصهم بالفلاح في الآخرة .

ومنها ما ذكره بقوله : (**أو إشهاد**) : أي : واذكره أيضاً لإشهاد المتكلم السامع عليه في قضية ؛ أي : علىٰ قضية ؛ أي : علىٰ نسبتها وهو ثبوت المسند للمسند إليه ؛ نحو : زيد تسلم مني .

ومنها ما ذكره بقوله : (**أو تسجيل**) أي : واذكره أيضاً لتسجيل المسند إليه على

السامع وضبطه عنده في وثيقة حتىٰ لا يكون له سبيل إلى الإنكار ؛ كقول الموثقين : باع فلان عبده ، وآجر فلان داره ؛ إذ لو قيل بيع وأخذ كذا . . لتأتى الإنكار للبائع والآخذ .

ولـٰكن هـٰذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه ؛ لأنه قد مر أن الحذف في هـٰذا الباب ما كان منوياً في التقدير لا ما كان نسياً منسياً لم تقم عليه قرينة ؛ كحذف فاعل المبني للمفعول ، وحذف فاعل المصدر ، فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة : هل أقر هـٰذا علىٰ نفسه بكذا ؟ فيقول الشاهد : نعم ، زيد هـٰذا أقر علىٰ نفسه بكذا ، فيذكر المسند إليه ؛ لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم : إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلىٰ غيري فأجاب ، ولذلك لم أنكر ولم أطلب الإعذار فيه ، فقد ذكر الشاهد المسند إليه ؛ لأجل الضبط في الوثيقة على السامع وهو المشهود عليه ، تأمل منصفاً . انتهىٰ « مخلوف » .

وجملة ما ذكره الناظم من الأسباب المرجحة لذكر المسند إليه سبعة عشر .

تمرين

وإذا سئلت : كم المشهور منها ؟

فالجواب : المشهور منها **عشرة** : **الأول منها** : كون ذكره هو الأصل حيث لم توجد أسباب ترجح حذفه علىٰ ذكره .

والثاني : زيادة تقريره وإيضاحه للسامع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ بعد قوله أولاً : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ حيث كرر اسم الإشارة الذي هو المسند إليه للتقرير والإيضاح والتنبيه للسامع علىٰ أنهم كما ثبت لهم الأثرة والميزة بالهدىٰ في الدنيا . . فهي ثابتة لهم أيضاً في الآخرة بالفلاح .

والثالث : قلة الثقة بالقرينة الدالة عليه لضعفها ، أو ضعف فهم السامع ؛ كقولك : سعد نعم الزعيم ، إذا سبق لك ذكر سعد وطال عهد السامع به ، أو ذكر معه كلام في شأن غيره .

والرابع : الرد على المخاطب ؛ نحو : ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ رداً علىٰ من قال لك : الله ثالث ثلاثة .

والخامس : التلذذ بذكر اسمه : الله ربي ، الله حسبي .

والسادس : التعريض بغباوة السامع نحو : سعيد قال كذا ، في جواب من قال لك : ماذا قال سعيد ؟

والسابع : التسجيل على السامع وكتابة الحكم عليه حتىٰ لا يتأتىٰ له الإنكار ؛ كما إذا قال الحاكم لشاهد : هل أقر زيد هـٰذا بأن عليه كذا ؟ فيقول الشاهد : نعم ، زيد هـٰذا أقر بأن عليه كذا .

والثامن : التعجب إذا كان الحكم غريباً نحو : علي يقاوم الأسد ، في جواب من قال : هل علي يقاوم الأسد ؟

والتاسع : التعظيم نحو : حضر سيف الدولة في جواب من قال : هل حضر الأمير ؟

والعاشر : الإهانة نحو : السارق قادم ، في جواب من قال لك : هل حضر السارق ؟

الإعراب

(**واذكره**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة مبنية على الفتح ، اذكر : فعل أمر مبني على السكون ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، (**للأصل**) جار ومجرور متعلق باذكر ، والجملة الفعلية مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : يحذف للعلم ، (**والاحتياط**) : معطوف على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**غباوة**) : معطوف بعاطف مقدر على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة .

(**إيضاح انبساط * تلذذ تبرك إعظام * إهانة تشوق نظام * تعبد تعجب تهويل تقرير**) : كلها معطوفات بعاطف مقدر علىٰ قوله : للأصل ، مجرورات بكسرة ظاهرة علىٰ أواخرهن .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى الواو مبنية على السكون ، (**إشهاد**) : معطوف علىٰ قوله : للأصل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**أو**) : حرف عطف بمعنى الواو ، (**تسجيل**) : معطوف علىٰ قوله : للأصل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَكَوْنُهُ مُعَرَّفاً بِمُضْمَرِ		بِحَسَبِ ٱلْمَقَامِ فِي ٱلنَّحْوِ دُرِي
وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْمُخَاطَبِ ٱلتَّعْيِينُ		وَٱلتَّرْكُ لِلشُّمُولِ مُسْتَبِينُ

أقول : البحث الثالث من مباحث المسند إليه تعريفه ؛ أي : إيراده معرفةً : وهو ما وضع ليستعمل في شيء معين ، وقدم المصنف هنا التعريف ، وفي المسند التنكير ؛ لأن المسند إليه هو المحكوم عليه وحقه أن يكون معرفاً بواحد من أسباب التعريف .

(و) منها : (**كونه معرفاً بمضمر**) أي : بملابس مضمر وهو الإضمار ، وقدم الإضمار علىٰ غيره ؛ لأن التعريف به أقوى التعاريف غير لفظ الجلالة ، وكونُه : مبتدأ ، معرفاً : خبر الكون ، بمضمر : متعلق بمعرفاً (**بحسب المقام**) أي : باعتبار ما اقتضاه المقام من تكلم أو خطاب أو غيبة خبر المبتدأ .

وقوله : (**في النحو**) متعلق بقوله : (**دري**) وهو ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على المقام .

والمعنىٰ : وكون المسند إليه معرفاً بالإضمارية كائن بحسب مقتضى المقام حالة كون ذلك المقام دري وعرف في علم النحو ؛ أي : حالة كون مقتضى المقام معروفاً في فن النحو ؛ يعني : إن كان المسند إليه مسمىً يصدر منه الكلام . . فتعريفه بالتكلم ؛ نحو : أنا قائم ، وإن كان ممن يوجه إليه الخطاب . . فتعريفه بالخطاب ؛ نحو : أنت قائم ، وإن كان غائباً من مجلس التخاطب . . فتعريفه بالغيبة ؛ نحو : هو قائم ، ويحتمل كون بحسب نعتاً لمضمر وجملة دري في النحو خبر المبتدأ . قاله الناظم في « شرحه » .

والمعنىٰ علىٰ هـٰذا : وكون المسند إليه معرفاً بالإضمارية المختلفة بحسب المقام دري وعرف في علم النحو ، والله أعلم .

يعني : أن تعريف المسند إليه يكون علىٰ وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة ؛ أما تعريفه بالإضمار . . فلكون المقام مقام تكلم ؛ نحو : أنا ضربت ، أو خطاب ؛ نحو : أنت ضربت ، أو غيبة ؛ نحو : هو ضرب لتقدم ذكره إما لفظاً تحقيقياً ؛ نحو :

جاء زيد وهو راكب ، أو تقديراً ؛ نحو : جاء وهو راكب زيد ، وإما معنىً لدلالة لفظ سابق عليه ؛ نحو : ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ ، فضمير هو راجع للعدل المفهوم من اعدلوا ، أو لدلالة قرينة حال عليه ؛ نحو : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ ، فسياق الكلام الدال علىٰ فوات الصلاة مع قرينة ذكر العشي ، والتواري بالحجاب يدل علىٰ أن الضمير يرجع إلى الشمس ، وإما حكماً ؛ نحو ضمير الشأن وضمير رب ؛ نحو : ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وربه رجلاً .

(**والأصل**) أي : الغالب (**في**) ضمير (**المخاطب**) المعلوم من عموم قوله : وكونه معرفاً بمضمر ؛ أي : اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع (**التعيين**) والتخصيص بمعين ؛ أي : فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة .

(**والترك**) أي : ترك التعيين والتخصيص (**لـ**) غرض (**الشمول**) والعموم لكل من يصلح للخطاب والترك مبتدأ خبره (**مستبين**) أي : بين جوازه واضح شائع في كلام البلغاء ؛ أي : كونه للجميع علىٰ سبيل الشمول جائز في كلامهم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » .

وإنما كان خطاب الجميع علىٰ سبيل الشمول خطاباً لمعين ؛ لأن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين ؛ أي : من قبيل أثر التعيين ، وهو التعين ؛ إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف المدلول ؛ أي : إن الشمول الاستغراقي تعيين ؛ لأن الشامل معين بكونه الجميع فلا شيوع أصلاً . انتهىٰ « مخلوف » .

قوله : (**والأصل في المخاطب التعيين**) لأن وضع الخطاب أن يكون لمعين واحداً كان أو أكثر ؛ لأن وضع المعارف علىٰ أن تستعمل لمعين ، وقد لا يقصد به معين ليعم كل مخاطب علىٰ سبيل البدل ؛ نحو : فلان لئيم ؛ إن أكرمته . . أهانك ، وإن أحسنت إليه . . أساء إليك ، لا تريد به مخاطباً بعينه ، بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ أخرج علىٰ صورة الخطاب ليعم ؛ إذ المراد : أن حالهم تناهت في الظهور ، بحيث لا تختص براءٍ دون آخرَ ، فلا يختص بالخطاب مخاطب دون

مخاطب ، بل كل من تتأتىٰ منه الرؤية . . فله مدخل فيه . انتهىٰ من الشارح .

يعني : أن الثالث من أحوال المسند إليه تعريفه ؛ لأنه محكوم عليه فلا بد أن يكون معلوماً ؛ ليكون الحكم عليه مفيداً للسامع أتم فائدة .

تمرين

وإذا سئلت : ما نكتة الإتيان به معرفةً ؟

فالجواب : قصد إفادة المخاطب أتم فائدة .

وإذا سئلت : كم أسباب تعريفه ؟

فالجواب : أسباب تعريفه ستة : **الأول** : الاضمار ، **والثاني** : العلمية ، **والثالث** : الإشارة ، **والرابع** : الموصولية ، **والخامس** : حرف التعريف ، **والسادس** : الإضافة .

وإذا سئلت : كم أسباب تعريفه بالإضمار ؟ **فالجواب** : أسباب تعريفه بالإضمار ثلاثة :

الأول : كون المقام مقام تكلم ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب » .

والثاني : كون المقام مقام الخطاب ؛ كقول الحماسي :

وأنت الذي أخلفْتَني ما وعدتَني وأَشْمتَّ بي مَنْ كان فيك يَلُومُ

والثالث : كون المقام مقام الغيبة ؛ لكون المسند إليه مذكوراً لفظاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ ، أو مذكوراً معنىً ؛ نحو : ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ أي : العدل ، أو لكونه دلت عليه قرينة حال ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ أي : الميت .

الإعراب

(**وكونه معرفاً بمضمر**) : الواو استئنافية ، كون : مبتدأ مرفوع وهو مصدر مضاف إلى اسمه ؛ لأنه من كان الناقصة ، معرفاً : خبر للكون منصوب به ، بمضمر : جار ومجرور متعلق بمعرفاً ؛ أي : بإضمارية .

(**بحسب المقام**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، حسب : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، المقام : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ؛ أي : وكونه معرفاً بالإضمار كائن بحسب ما يقتضيه المقام من التكلم أو الخطاب أو الغيبة .

(**في النحو**) : جار ومجرور متعلق بدري المذكور بعده ، (**دري**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على المقام ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من المقام ، تقديره : حالة كون ذلك المقام دَرِيّاً معلوماً في كتب النحو ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .

(**والأصل**) : الواو استئنافية ، الأصل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (**في المخاطب**) : جار ومجرور حال من **الأصل** علىٰ رأي سيبويه أو متعلق بالتعيين المذكور بعده ، (**التعيين**) : خبر المبتدأ والجملة مستأنفة .

(**والترك**) : الواو عاطفة ، الترك : مبتدأ ، (**للشمول**) : جار ومجرور متعلق بالترك ؛ لأنه مصدر ؛ أي : ترك التعيين لغرض الشمول ، (**مستبين**) : خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله ، والأصل علىٰ كونها مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَكَــوْنُــهُ بِعَلَــمٍ لِيَحْصُــلاَ ... بِــذِهْــنِ سَــامِــعٍ بِشَخْــصٍ أَوَّلاَ
تَبَــرُّكٌ تَلَــذُّذٌ عِنَــايَــهْ ... إِجْــلاَلٌ أَوْ إِهَــانَــةٌ كِنَــايَــهْ

(**و**) منها ما ذكره بقوله : (**وكونه**) أي : وكون المسند إليه معرفاً (**بعلم**) أي : بعلمية لأحد أسباب ؛ منها (**ليحصلا**) الألف فيه للإطلاق ، وضمير الفاعل للمسند إليه .

والباء في قوله : (**بذهن**) بمعنىٰ في .

وقوله : (**بشخص**) أي : بعينه ، احتراز من اسم الجنس نكرة كان أو معرفة .

وقوله : (**أولا**) احتراز عن المضمر ، وقيل : يعني بلا واسطة . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

وقوله : (وكونه) مبتدأ خبره ليحصلا ؛ أي : وكون المسند إليه معرفاً بعلمية ليحصل ويستحضر في ذهن السامع بشخصه وعينه أولاً ؛ أي : ابتداء بلا واسطة فإن كلاً من المعارف إنما يفيد التعيين بواسطة ؛ كالصلة والمشار إليه والتكلم والخطاب والغيبة .

والمعنىٰ : وكونه معرفاً بعلمية لقصد إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً ؛ أي : بلا واسطة .

وقوله : (**تبرك تلذذ** . . .) إلخ ، معطوف على المصدر المنسبك من يحصل ؛ أي : وكونه معرفاً بعلمية لقصد حصوله وحضوره في ذهن السامع بعينه بلا واسطة ، أو لقصد التبرك به ؛ أي : يعرف المسند إليه بالعلمية لقصد التبرك به كقولنا : الله الهادي ، ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل : هل الله الهادي ، أو هل محمد الشفيع ؟ انتهىٰ من « المواهب » .

قوله : (**تلذذ**) أي : ويعرف المسند إليه بالعلمية لقصد التلذذ به ؛ كقوله :

بــالله يــا ظبيــات القــاع قلــن لنــا ... ليــلاي منكــن أم ليلــىٰ مــن البشــر

أضاف ليلىٰ إلىٰ نفسه حين كونها من الظبيات ، ولم يضفها إلىٰ نفسه حين كونها من البشر ؛ لكمال حسده وغيرته . ذكره شيخنا الحفني ، والشاهد في قوله : (أم ليلىٰ من البشر) إذ مقتضى الظاهر أن يقول : أم هي ؛ لتقدم المرجع ، لـٰكنه أورد المسند إليه علماً إشعاراً بتلذذه بذكره .

وقوله : (**عناية**) أي : ويعرف المسند إليه بالعلمية للاعتناء بشأنه إما لترغيب فيه ؛ نحو : زيد صديقك فلا تهمله ، أو التحذير منه ؛ نحو : زيد مخادع فلا تركن إليه ، أو لتنبيه علىٰ سوء عمله ؛ نحو : زيد لا ينبغي الاجتماع عليه .

وقوله : (**إجلال**) أي : ويعرف المسند إليه بالعلمية لأجل إجلاله وتعظيمه لإشعاره به ؛ لكونه من الألقاب الدالة علىٰ ذلك ؛ نحو : علي حضر ، فالإتيان بالمسند إليه علماً لأجل الدلالة علىٰ تعظيم مسماه ، فالتعظيم مأخوذ من لفظ علي لأخذه من العلو .

قوله : (**أو إهانة**) أي : ويعرف المسند إليه بالعلمية لقصد إهانته ؛ نحو : حضر أنف الناقة .

وقوله : (**كناية**) أي : ويعرف المسند إليه بالعلمية ليكون كنايةً عن معنىً يستفاد منه باعتبار أصل وضعه ؛ نحو قولك : أبو لهب فعل كذا ، فقولك : أبو لهب فعل كذا في معنىٰ قولك : جهنمي فعل كذا ، وتوجيه الكناية في هـٰذا المثال : أن أبا لهب بحسب الأصل مركب إضافي معناه ملابس اللهب ؛ أي : النار ملابسة شديدة ، كما أن أبا الخير وأبا الشر وأبا الفضل والحرب ملابس ذلك ، ومن لوازم كون الشخص ملابساً للهب كونه جهنمياً ؛ أي : من أهل جهنم ؛ فإن اللهب الحقيقي لهب نار جهنم ، فأطلق أبو لهب وأريد لازمه ، وهو كونه جهنمياً .

تمرين

وإذا سئلت : كم أسباب تعريفه بالعلمية ؟

فالجواب : أسباب تعريفه بالعلمية **عشرة** :

الأول : منها : المدح في الألقاب التي تشعر بذلك ؛ نحو : جاء نصر الدين وحضر صلاح الدين .

والثاني : الذم ؛ نحو : جاء صخر وذهب تأبط شراً .

والثالث : التفاؤل ؛ نحو : سعد في دارك .

والرابع : التشاؤم ؛ نحو : السفَّاحُ في دارك ، وهو بصيغة المبالغة سفاك الدماء .

والخامس : التبرك ؛ نحو : الله أكرمني ، في جواب من قال لك : هل أكرمك الله ؟

والسادس : التلذذ ؛ كقول الشاعر :

بـــالله يـــا ظبيـــات القـــاع قلـــن لنـــا　　　ليـــلاي منكـــن أم ليلـــىٰ مـــن البشـــر

والسابع : الكناية عن معنىً يصلح له العلم باعتبار معناه الأصلي قبل العلمية ؛ نحو : أبو لهب فعل كذا ، كنايةً عن كونه جهنمياً .

والثامن : التعظيم ؛ نحو : محمد سيد الأنام .

والتاسع : الإهانة ؛ نحو : مسيلمة كذاب .

والعاشر : التسجيل ؛ أي : ضبطُ الحُكْمِ وكتابته عليه كأن قال الحاكم لعمرو : هل أقر زيد بكذا ؟ فيقول عمرو : زيد أقر بكذا ، فلم يقل : هو أقر بكذا ؛ لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر علىٰ إنكار الشهادة عليه بعد . انتهىٰ « دسوقي » .

الإعراب

(**وكونه**) : الواو عاطفة ، كونه مبتدأ ومضاف إليه مرفوع بالضمة الظاهرة وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ؛ لأنه من كان الناقصة ، (**بعلم**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لكونه ، تقديره : وكونه معرفاً بعلمية ، (**ليحصلا**) : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر ، يحصل : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المسند إليه .

(**بذهن**) : الباء حرف جر بمعنىٰ في ذهن مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، (**سامع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**بشخص**) : جار ومجرور متعلق بيحصل أيضاً ؛ أي : بعينه .

(**أولا**) : منصوب بنزع الخافض ؛ أي : في أول الأمر بلا واسطة إشارة ، أو صلة وهو متعلق بيحصل أيضاً لو ذكر الخافض ، وجملة يحصل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام ، تقديره : لحصوله وحضوره في ذهن سامع بعينه في أول الأمر ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للمبتدأ ، تقديره : وكونه معرفاً بالعلمية كائن لحصوله وإحضاره في ذهن السامع بعينه في أول أمره بلا حاجة إلىٰ واسطة صلة أو إشارة ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه معرفاً بمضمر علىٰ كونها مستأنفة .

(**تبرك**) : معطوف على المصدر المنسبك من يحصل في كونه مجروراً بلام التعليل ، تقديره : وكونه معرفاً بالعلمية كائن لأجل حصوله في ذهن السامع ولأجل التبرك بذكره .

وقوله : (**تلذذ عناية إجلال**) : معطوفات بعاطف مقدر علىٰ ذلك المصدر المنسبك من يحصل ؛ أي : كائن لحصوله في ذهن السامع ، ولأجل التبرك به ، ولأجل التلذذ بذكره ، ولأجل العناية به ، ولأجل إجلاله وتعظيمه .

وقوله : (**إهانة**) : إهانة : معطوف بعاطف مقدر علىٰ ذلك المصدر المنسبك من يحصل ، وكذا قوله : (**كناية**) معطوف عليه بعاطف مقدر .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَكَــوْنُــهُ بِــٱلْــوَصْــلِ لِلتَّفْخِيــمِ   تَقْــرِيــرٍ أَوْ هُجْنَــةٍ أَوْ تَــوْهِيــمِ
إِيمَــاءٍ أَوْ تَــوَجُّــهِ ٱلسَّــامِــعِ لَــهْ   أَوْ فَقْــدِ عِلْــمِ سَــامِــعٍ غَيْــرَ ٱلصِّلَــهْ

ومنها ما ذكره بقوله : (**وكونه**) أي : كون المسند إليه معرفاً (**بالوصل**) أي : بجملة الصلة أو بإيراده موصولاً . « ع ق » ، كائن (**للتفخيم**) أي : لغرض تفخيم المسند إليه ؛ أي : تعظيمه والتهويل بشأنه لما في الموصول من الإبهام المشعر بأنه أعظم من أن يدرك . انتهىٰ منه .

أي : أقول من مرجحات كون المسند إليه موصولاً التفخيم ؛ أي : قصده ، وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف منه ؛ لمعرفة السامع مدلوله بالقلب والبصر بخلاف الموصول عملاً بقوله في الخطبة : (سلكت ما أبدىٰ من الترتيب) فهو تابع ولا لوم على التابع ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ أي : موج عظيم لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه ؛ أي : لا تعرف حقيقته ولا يمكن وصفه ؛ فإن في هٰذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفىٰ ، فلو قيل : فغشيهم الغرق . . لم يفد هٰذا التفخيم .

أو لـ(**تقرير**) أي : أو لغرض تقرير الغرض المسوق له الكلام ؛ أي : ومن مرجحات كون المسند إليه اسماً موصولاً تقرير الغرض المسوق له الكلام ؛ أي : زيادة تقريره وتقويته في ذهن السامع ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾ ، فإن الغرض المسوق له الكلام هو نزاهة يوسف عليه الصلاة والسلام ، وبعده عن المعاصي ؛ فلو قيل : راودته امرأة العزيز أو زليخا ـ بفتح الزاي وكسر اللام كما في « القاموس » وهو المشهور ، وفي « الشهاب على البيضاوي » ضبطه أيضاً بضم الزاي وفتح اللام . انتهىٰ « صبان » ـ . لم يفد ما أفاده الموصول باعتبار صلته ، فهو أدل على الغرض المسوق له ، وهو النزاهة ؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ، ومع ذلك عفَّ عنها ، ولم يفعل . . كان ذلك غايةً في نزاهته عن الفحشاء .

(**أو**) لدفع (**هجنة**) واستقباح في ذكر المسند إليه بغير الموصول كالعلم إذا كان في

ذكر غير الموصول استهجان واستقباح ، إما لإشعاره بمعنىً تقع منه النفرة لاستقذاره عرفاً ؛ نحو قولك : جاء الذي لقيك أمس ، تريد رجلاً اسمه الكلب ، والمعنىٰ : أي : ومن مرجحات كون المسند إليه موصولاً دفع الهجنة والاستقباح الحاصل في ذكره باسمه العلم كما مثلنا .

(أو) لغرض (**توهيم**) أي : ومن مرجحات كون المسند إليه موصولاً إظهار الوهم والغلط والخطأ في الاعتقاد للمخاطب ، سواء كان ذلك الوهم من المخاطب أو من غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا﴾ ، ومنه قول الشاعر :

إن الـذيـن تُـرونهـم إخـوانكـم ليشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

وترونهم بضم التاء ؛ لأنه بمعنى : الظن ، والغليل : الحقد والغل والحسد ، هٰذا مثال ما إذا كان الوهم من المخاطب ، ففي الآية إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هٰؤلاء آلهة ، وفي البيت إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الإخوة بالناس أياً كانوا وفي أي وقت ، ومثال ما إذا كان الوهم من غير المخاطبين وأراد إظهاره للمخاطب ؛ نحو : إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه . انتهىٰ من « الصبان » .

أو لغرض (**إيماء**) وإشارة إلىٰ وجه بناء المسند إلى المسند إليه من أي طريق ؛ من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم ؛ أي : ومن مرجحات كون المسند إليه موصولاً الإشارة إلىٰ وجه إسناد المسند إلى المسند إليه من أي جهة كان ، بتأخير المسند عن المسند إليه ، هل من جهة الثواب أو العقاب أو المدح أو الذم ؟

والمعنىٰ : يعرف المسند إليه بالصلة أو بالموصولية ؛ لما في صلته من الإيماء والإشارة إلىٰ وجه إيراد الخبر وإسناده إليه من ثواب أو عقاب أو غير ذلك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ، فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة مناسب لإسناد سيدخلون جهنم إلى الموصول ، ففيه إشارة إلى الخبر من طريق العقاب .

وربما جعل الإيماء المذكور ذريعة ووسيلة إلى التعريض والإشارة إلىٰ تعظيم شأن المسند ؛ نحو قول الفرزدق :

إن الـذي سمـك السمـاء بنـىٰ لنـا بيتـاً دعـائمـه أعـز وأطـول

من كل بيت ، فإن ذكر الصلة التي هي سمك السماء مشعرة بتعظيم المبني عليه وهو البيت الذي بناه سامك السماء ورافعها .

أو بتعظيم غير المسند ؛ نحو : الذي يوافقك يستحق الإجلال ، ففيه إيماء إلىٰ أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة ؛ لوروده في مقام المدح ، وفي هـٰذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب أوجبت موافقته رفعةً وخيراً .

وقد يكون هـٰذا الإيماء تعريضاً لإهانة المسند إليه ؛ نحو : الذي يخالفك يستحق الإذلال ، ففيه إيماء إلىٰ أن الخبر من جنس الخيبة ، وفي هـٰذا الإيماء تعريض بإهانة المسند إليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة .

(أو) لـ(**توجه السامع له**) أي : ومن مرجحات كون المسند إليه موصولاً توجه ذهن السامع له واستفراغه لما يرد بعده ؛ أي : تفرغه لما يقع بعد المسند إليه الموصول فيقع من السامع موقعاً ما إذا ورد نحو قوله :

والـذي حـارت البـريـة فيـه حيـوان مستحـدث مـن جمـاد

أي : اختلفت البرية في أنه يعاد أو لا يعاد ، فبعضهم يقول بالأول ، وبعضهم بالثاني ، والمراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة ، والجماد : التراب الذي تنبت منه الأجسام عند إرادة البعث .

(أو) لـ(**فقد علم سامع غير الصلة**) أي : ومن مرجحات كون المسند إليه موصولاً عدم علم السامع بالأمور المختصة بالمسند إليه سوى الصلة ؛ نحو : الذي أطعمناه أمس جاءنا اليوم ، فالمخاطب لم يعلم شيئاً من أحوال المسند إليه إلا كونهما أطعماه بالأمس .

وفي حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية عدم علم المتكلم وحده أو مع المخاطب ؛ نحو : الذي حولنا من الجن لا أعرفهم أو لا نعرفهم ، ولم يتعرض له الناظم لقلة فائدة هـٰذا الكلام ؛ لأنه إذا لم يعرف . . فعند ذلك لا يبقىٰ حال يخبر به إلا عدم المعرفة ، ونفي المعرفة في الإخبار لا يفيد غالباً . انتهىٰ من « المواهب » .

تمرين

وإذا سئلت : كم أسباب تعريف المسند إليه بالموصولية ؟

فالجواب : أسباب تعريفه بالموصولية **اثنا عشر** :

الأول : تعينه طريقاً لإحضار معناه ؛ كقولك : الذي كان معنا أمس سافر ، إذا لم تكن تعرف اسمه .

والثاني : التشويق إلى الخبر ، وذلك فيما إذا كان مضمون الصلة حكماً غريباً ؛ كقول المعري :

والـــذي حـــارت البـــرية فيـــه　　　حيـــوان مستحـــدث مـــن جمـــاد

أي : والذي اختلفت البرية فيه هو المعاد الجسماني .

والثالث : إخفاء الأمر عن غير المخاطب ؛ نحو : الذي أحسن إلينا أمس جاء .

والرابع : التنبيه علىٰ خطأ المخاطب ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ ، وكقول الشاعر :

إن الـــذيـــن تُـــرونهـــم إخـــوانكـــم　　　يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

أي : إن الذين تظنونهم أحبائكم .

والخامس : التنبيه علىٰ خطأ غير المخاطب ؛ نحو قولك : إن الذي يحسبه محمد صديقه الحميم يغتم لسروره ويبتهج لحزنه ويود له ما لا يحب لنفسه .

والسادس : تعظيم شأن المحكوم به ؛ كقول الفرزدق يفتخر علىٰ جرير :

إن الـذي سمـك السمـاء بنـىٰ لنـا　　　بيتـــاً دعـــائمـــه أعـــز وأطـــول

والسابع : التهويل منه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ أي : غطاهم وسترهم من البحر موج عظيم لا تُحِيطُ العبارةُ بوصفه .

والثامن : استهجان التصريح باسمه ؛ نحو : الذي رباني هو أبي ، بأن كان اسمه قبيحاً كمن اسمه : برغوث أو جحش أو بطة أو كلب مثلاً .

والتاسع : الإشارة إلى الوجه الذي يبنىٰ عليه الخبر من ثواب أو عقاب ؛ كقوله

تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

والعاشر : التوبيخ ؛ نحو : الذي أحسن إليك قد أسأت إليه .

والحادي عشر : الاستغراق ؛ نحو : الذين يأتونك أَكْرِمهم .

والثاني عشر : قصد الإبهام ؛ نحو : لكل نفس ما قدمت ، وقد ذكر الناظم منها سبعة فقط ، والله تعالىٰ أعلم .

الإعراب

(**وكونه**) : الواو عاطفة ، كون : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ؛ لأنه من كان الناقصة ، كما مر نظيره ، (**بالوصل**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للكون ، تقديره : وكونه معرفاً بالوصل ؛ أي : بالصلة ، (**للتفخيم**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وكونه معرفاً بالوصل كائن لغرض تفخيم المسند إليه وتعظيمه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه معرفاً بمضمر ، علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**تقرير**) : معطوف بعاطف مقدر على التفخيم مجرور بكسرة ظاهرة ؛ أي : وكائن لغرض تقرير المسند إليه وتعيينه ، (**او هجنة**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، هجنة : معطوف على التفخيم مجرور بكسرة ظاهرة ، تقديره : وكائن لغرض دفع هجنة واستقباح ذكر المسند إليه باسمه العلم ؛ ككون اسمه كلباً أو جحشاً مثلاً ، (**او توهيم**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، توهيم : معطوف على التفخيم مجرور بالكسرة الظاهرة ، والتقدير : وكائن لغرض إظهار وهم المخاطب وخطئه في اعتقاده .

(**إيماء**) : معطوف بعاطف مقدر على التفخيم ، مجرور بكسرة ظاهرة ، والتقدير : وكائن لغرض الإيماء والإشارة إلىٰ وجه إسناد المسند إلى المسند إليه وطريقه ، هل إسناده إليه علىٰ وجه الثواب أو العقاب أو المدح أو الذم مثلاً .

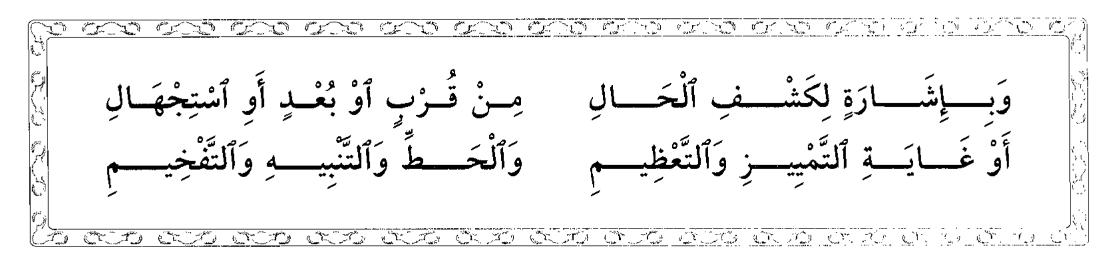
(**أو توجه السامع له**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، توجه : معطوف على

التفخيم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، السامع : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، له : جار ومجرور متعلق بتوجه ، والتقدير : وكائن لغرض تحصيل تفرغ ذهن السامع للمسند إليه وتوجهه إليه .

(**أو فقد علم سامع غير الصلة**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، فقد : معطوف على التفخيم مجرور بالكسرة الظاهرة ، فقد : مضاف ، علم : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، والعلم هنا بمعنى العرفان يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، غير : مفعول به لعلم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، الصلة : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والتقدير : وكائن لغرض إفهام السامع المسند إليه بالصلة عند عدم فهمه له لغير الصلة ؛ كالعلمية والإشارة مثلاً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



والجار والمجرور في قوله : (**وبإشارة**) معطوف علىٰ قوله : (بالوصل) : علىٰ كونه خبراً لكون محذوف وقع مبتدأً .

وفي قوله : (**لكشف الحال**) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : أي : وكون المسند إليه معرفاً بإشارة يكون لغرض كشف وبيان حال المسند إليه (**من قرب**) حسي أو معنوي وهو الحاصل بتقديم ذكر المشار إليه مثلاً (**او بعد**) كذلك والبعد المعنوي كبعد المرتبة في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ .

وهٰذا رابع أنواع المعارف ؛ أي : أقول : ومن مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة بيان حال المشار إليه من قرب ؛ نحو : هٰذا زيد ، أو **بعد** ؛ نحو : ذاك زيد ، أو ذلك زيد ؛ لأن تعريفه بغير الإشارة كالعلمية والصلة لا يفيد ذلك ؛ أي : بيان حاله قرباً أو بعداً .

فللإشارة مرتبتان قربىٰ وبعدىٰ عند الناظم تبعاً لابن مالك ، وأصله ـ يعني : القزويني جَعَل مراتب المشار إليه ثلاثاً ـ : قربىٰ ؛ نحو : هٰذا زيد ، ووسطىٰ ؛ نحو : ذاك عمرو ، وبعدىٰ ؛ نحو : ذلك خالد ؛ بناءً علىٰ مذهب الجمهور من أن مراتب المشار إليه ثلاث **وهو الراجح** .

واستشكل : بأن كون ذا للقريب وذاك وذلك للبعيد مما تبينه اللغة ، فإنه بالوضع اللغوي ، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر البلغاء ؛ لأنهم إنما يبحثون عن المعنى الزائد علىٰ أصل المراد ؛ أي : على المعنى المقصود بالوضع .

أجيب : بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البلغاء إذا لم يكن المقام يقتضي أزيد منها لقصور المخاطب ، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع ، وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر . « صبان » انتهىٰ « مخلوف » .

أي : فالمقام الصالح للإشارة أن يكون إحضاره في ذهن السامع بإشارة حسية ؛ إذ الأصل في اسم الإشارة ألا يشار به إلا إلىٰ محسوس مشاهد ، فإن أشير به إلىٰ محسوس غير مشاهد أو إلىٰ ما لا يقبل الإحساس والمشاهدة . . فإن ذلك لتصييره كالمشاهد وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية . انتهىٰ من « الناظم » .

وقوله : (**أو استجهال**) معطوف علىٰ كشف الحال ؛ أي : ومن مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة استجهال المخاطب ؛ أي : عده جاهلاً حتىٰ كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلىٰ محسوس . أفاده (ع ق) ، أي : حتىٰ إنه لا يتميز له الشي إلا بالإشارة إليه ؛ كقول الفرزدق في قصيدة (من الطويل) يخاطب جريراً :

أولـئـك آبـائـي فجئنـي بمثلهـم   إذا جمعتنـا يـا جـريـر المجـامـع

يهجو جريراً ، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة للتنبيه علىٰ غباوة جرير حتىٰ إنه لا يدرك غير المحسوس ، ولو قال : فلان وفلان وفلان آبائي . . لم يحصل التعريض بذلك ، وقوله : (فجئني بمثلهم) أمر تعجيز علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ أي : لا تقدر على الإتيان بمثلهم في مناقبهم ؛ أي : اذكر لي مثلهم من آبائك إذا جمعتنا مجامع الافتخار بالحسب والإنشاد . انتهىٰ « دسوقي » .

(**أو غاية التمييز**) أي : ومنها قصد تمييز المسند إليه عن غيره غاية التمييز وكامله .

واستشكل قوله : (**غاية التمييز**) بأنه يقتضي أن اسم الإشارة أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها ؛ كالضمير والعلم كما تقرر في محله .

أجيب عنه : بأن المراد بذلك غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف ؛ كالمحلىٰ بأل والمضاف إلىٰ واحد منها لا بالنسبة لما فوقه ، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ؛ كقول ابن الرومي بيتاً (من البسيط) :

هـٰذا أبو الصقر فرداً في محاسنه   من نسل شيبان بين الضال والسلم

(هـٰذا) اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ ، وهو محل الشاهد ، (أبو الصقر) خبره أو بدل منه أو عطف بيان له ، وخبر المبتدأ حينئذ قوله : (من نسل شيبان) (فرداً) حال

من أبو الصقر ؛ أي : حالة كونه منفرداً (في محاسنه) جمع محسن بمعنىٰ حسن ؛ أي : منفرداً بحسن ذاته ومكارم صفاته (من نسل شيبان) حال ثانية من صاحب الأولىٰ فيكون من قبيل المترادفة ؛ أي : حالة كونه متولداً من نسل شيبان ؛ أو خبر ثان ذكر بياناً لنسبه بعد ذكر حسبه ، والنسل : الولد ، وشيبان بفتح الشين : اسم لأبي القبيلة المسماة باسمه .

(بين الضال والسلم) حال من نسل شيبان ، وهو الأوجه ؛ أي : حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم ، والضال جمع ضالة : وهو شجر السدر البري ، والسلم جمع سلمة : وهو شجر ذو شوك من شجر البادية ، يقال له : شجر العضاه ، وهو كناية عن إقامتهم البادية ، وأشار بذلك إلىٰ ما تتمادح به العرب من سكنى البادية ؛ لأن العز مفقود في الحضر .

فقوله : (هـٰذا) إشارة إلىٰ تمييز أبي الصقر أكمل تمييز ؛ ليكون مدحه في الأذهان كالنار علىٰ علم ، وظهور نعمته عند الناس كظهور البدر بلا غيمٍ ولا خسوف ، وإنما أفاد اسم الإسناد أكمل التمييز لتنزله في المحسوس الذي أصله أن يستعمل فيه منزلة وضع اليد ، ولو كان في المعارف ما هو أعرف منه ؛ فإن ذلك لا ينافي أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ما سواه ؛ لأن المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها ، أنها أكثر بعداً من عروض الالتباس ، وذلك لا ينافي أن يكون ما هو دونه أقوىٰ منه في هـٰذا المعنىٰ في بعض الصور ؛ فإن اسم الإشارة إذا كان المشار إليه حاضراً حسياً مع كون السامع رائياً أو نزل بتلك المنزلة أقوىٰ من العلم المشترك في الحالة الراهنة . . فلا يرد أن يقال : إن تمييزه أكمل تمييز يتوقف علىٰ أعرفيته ولم تثبت بعد . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

(**والتعظيم**) أي : ومنها : قصد تعظيم المسند إليه بالقرب ؛ أي : قصد تعظيم مسماه بسبب دلالته على القرب ، وهـٰذا بناء علىٰ أن المشار إليه مخالط للنفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر . أفاده الصبان ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ ، ففي الإشارة بهـٰذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها ، وفيه من التعظيم ما لا يخفىٰ ، ومعنىٰ أقوم : أعدل وأصوب ، والظاهر : أن التفضيل ليس علىٰ بابه ، أو قصد تعظيمه بالبعد نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ ﴾ ، نزل بعد رتبته ،

ورفعة قدره ، منزلة بعد المسافة ومنه : ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ ، وغير ذلك .

(و) منها : قصد (**الحط**) أي : قصد تحقير المسند إليه بالقرب ؛ نحو : ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ ، نزلت دناءتها ، وخسة قدرها ، وانحطاط رتبتها ، منزلة قرب المسافة ، أو قصد تحقيره بالبعد ؛ كقولهم : ذلك الفاسق فعل كذا تنزيلاً لخسة قدره وبعده عن رتبة الحضور والخطاب ، منزلة بعد المسافة ، مأخوذ من حطه حطاً ، إذا وضعه وحقره .

(و) منها : (**التنبيه**) أي : قصد المتكلم تنبيه السامع علىٰ أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة ؛ لأجل ما اتصف به من الصفات المذكورة قبله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ .

فقد عقب المشار إليه وهو مصدوق المتقين بأوصاف ؛ هي : الإيمان بالغيب ، وإقام الصلاة ، والإنفاق مما رزق ، والإيمان بما أنزل ، والإيمان بالآخرة ، ثم عرف المسند إليه باسم الإشارة وهو : أولـٰئك المشار به إلىٰ مصدوق الذين ؛ تنبيهاً علىٰ أن المشار إليه كان جديراً بما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم الذي هو الهدىٰ عاجلاً والفلاح وهو البقاء الأبدي في النعيم آجلاً ، من أجل تلك الأوصاف .

فإن الذوق شاهد صدق علىٰ أنه إذا قيل : الذي يحسن للسائل ، ويغيث الملهوف ، ويرحم الضعيف ، ويقيم حق الضيف ، ويعين على النوازل ، ويجود في الشدائد ، ذلك هو أهل التعظيم عند الورىٰ ، والأحق أن يتلقىٰ بالقبول إذا يرىٰ ، كان ذلك دالاً علىٰ أن استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الصفات ؛ لأن تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف ، يشعر بعليته ، ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر ، وهو الترغيب في تحصيل تلك الأوصاف . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

ولا يخفىٰ أن التنبيه لا يتوقف علىٰ تعدد الأوصاف ولا علىٰ كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون الأوصاف قبل المشار إليه كأن تقول : جاءني الكامل الفاضل زيد ،

وهٰذا يستحق الإكرام ولا علىٰ أن يكون ما هو جدير به وارداً بعده ؛ كأن تقول : ويستحق الإكرام هٰذا . انتهىٰ « دسوقي » .

وحينئذ فالواضح أن يقول : أو التنبيه عند الإشارة إلىٰ موصوف ، علىٰ أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة ؛ لأجل كونه موصوفاً . انتهىٰ « مخلوف » .

(و) منها : (**التفخيم**) أي : قصد تفخيم المسند إليه والتهويل منه ؛ أي : قصد تعظيمه أبلغ تعظيم ولم يذكره الأصل وزاده الناظم ؛ لأن في التفخيم أبلغ تعظيم ؛ نحو : هٰذا زيد الذي تسمع به ، ففي ذكر اسم الإشارة زيادة تعظيم حيث أورده باسم الإشارة مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه وتركه ، وجملة ما ذكره الناظم من أسباب تعريف المسند إليه بالإشارة سبعة مع التفخيم .

تمرين

وإذا سئلت : كم أسباب تعريف المسند إليه بالإشارة ؟

فالجواب : أسباب تعريفه بالإشارة **أحد عشر** :

الأول : بيان حاله في القرب ؛ نحو : ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ .

والثاني : بيان حاله في التوسط ؛ نحو : ذاك ولدي .

والثالث : بيان حاله في البعد ؛ نحو : ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡوَعِيدِ﴾ .

والرابع : تعظيم درجته بالقرب ؛ نحو : ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ .

والخامس : تعظيم درجته بالبعد ؛ نحو : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ .

والسادس : تحقيره بالقرب ؛ نحو : ﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ .

والسابع : تحقيره بالبعد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ .

والثامن : إظهار الاستغراب ؛ كقول الشاعر :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه   وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هٰذا الذي ترك الأوهام حائرةً   وصير العالم النحرير زنديقا

والتاسع : كمال العناية به وتمييزه أكمل تمييز ؛ كقول الفرزدق :

هٰذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

وكقول ابن الرومي :

هٰذا أبو الصقر فرداً في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

والعاشر : التعريض بغباوة المخاطب حتىٰ كأنه لا يفهم غير المحسوس ؛ كقول الفرزدق يهجو جريراً :

أولٰئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

والحادي عشر : التنبيه علىٰ أن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير لأجل تلك الأوصاف بما يذكر بعد اسم الإشارة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ. . .﴾ إلىٰ قوله : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ .

فالمشار إليه بأولٰئك في الآية هو المتقون وقد عقبه بأوصاف ؛ هي : الإيمان بالغيب ، وإقامة الصلاة ، والإنفاق من الرزق ، والإيمان بما أنزل ، والإيقان بالآخرة ، ثم أتىٰ بالمسند إليه اسم إشارة ؛ تنبيهاً علىٰ أن المشار إليهم أحقاء ، من أجل تلك الأوصاف المذكورة ، بأن يفوزوا بالهداية عاجلاً ، وبالفلاح آجلاً ، وكثيراً ما يشار إلى القريب غير المشاهد بإشارة البعيد ؛ تنزيلاً للبعد عن العيان منزلة البعد عن المكان ؛ نحو قوله تعالىٰ فيما حكاه عن الخضر : ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا﴾ ، والله أعلم .

الإعراب

(وبإشارة) : الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، إشارة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : بالوصل ، علىٰ كونه خبراً للكون المحذوف الواقع مبتدأً ، تقديره : وكونه معرفاً بإشارة ، **(لكشف الحال)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وكونه معرفاً بإشارة كائن لكشف حال المسند إليه والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه بالوصل ، علىٰ كونها معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه معرفاً .

(من قرب) : جار ومجرور ، **(أو بعد)** : معطوف علىٰ قرب والجار والمجرور

متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من لفظ الحال ، تقديره : حالة كون تلك الحال من قربه أو بعده ؛ أي : من قرب المسند إليه أو بعده ، (**أو استجهال**) : أو عاطفة بمعنى الواو ، استجهال : معطوف علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وكونه معرفاً بإشارة كائن لاستجهال المسند إليه ؛ أي : لعده جاهلاً غبياً .

(**أو غاية التمييز**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، غاية : معطوف علىٰ كشف الحال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، التمييز : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفه ؛ أي : وكائن لتمييزه غاية التمييز ؛ أي : التمييز البالغ النهاية ، (**والتعظيم**) : معطوف علىٰ كشف الحال ؛ أي : ولتعظيمه وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالكسرة الظاهرة .

(**والحط**) : معطوف أيضاً علىٰ كشف مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ أي : ولحطه وتحقيره ، (**والتنبيه**) : معطوف أيضاً علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وكائن لتنبيه المتكلم السامع علىٰ أن المسند إليه حقيقي بالأوصاف المذكورة قبله كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ . . . ﴾ إلخ ، (**والتفخيم**) : معطوف علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين خامس المعارف ، فقال :

وَكَوْنُهُ بِٱللَّامِ فِي ٱلنَّحْوِ عُلِمْ لَـٰكِنَّ ٱلِاسْتِغْرَاقَ فِيهِ يَنْقَسِمْ
إِلَىٰ حَقِيقِيٍّ وَعُرْفِيٍّ وَفِي فَرْدٍ مِنَ ٱلْجَمْعِ أَعَمُّ فَٱقْتُفِي

(**وكونه**) أي : وكون المسند إليه معرفاً (**باللام**) العهدية الخارجية وهي ما عهد مصحوبها خارجاً ؛ نحو : ﴿فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ ، أو باللام الجنسية الاستغراقية ؛ وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ؛ نحو : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ ، (**في النحو**) متعلق بما بعده ؛ أي : وكون المسند إليه معرفاً باللام المذكورة معلوم في النحو ، فلا حاجة للبلغاء إلىٰ ذكره .

يعني : أن بيان تقسيم أداة التعريف إلىٰ عهدية وجنسية ، وتقسيم كل منهما إلىٰ ثلاثة أقسام ، وبيان الخلاف الجاري في أن أداة التعريف (أل) برمتها ، أو الهمزة فقط . . علم في النحو ؛ لأن النحاة بسطوا الكلام في بيان ذلك ، وطالب هـٰذا الفن لا بد له من الدخول في النحو قبل الدخول في هـٰذا الفن ؛ ليعلم مباحثهم في أقسام أداة التعريف ، واختلافهم في أداة التعريف ، والمقصود في هـٰذا الفن بيان سبب تعريف المسند إليه باللام .

وقوله : (**لـٰكن الاستغراق . . .**) إلخ ، إنما ذكر هـٰذا التقسيم ولم يحله على النحو ؛ لأن النحاة لا يبحثون عنه ؛ أي : عن هـٰذا التقسيم غالباً . قاله الناظم ، وكلمة : (**لـٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (**في النحو علم**) ، استدرك بها ؛ لرفع ما يتوهم من الإحالة على النحو ؛ من أنه ينبغي ترك ذكر نكتة كون التعريف باللام بالكلية ؛ أي : لـٰكن الاستغراق الملحوظ (**فيه**) أي في اللام المعرفة ؛ أي : المفهوم منها لا بد من البحث عنه في هـٰذا الفن ؛ لأنه من مباحثه .

فذلك الاستغراق (**منقسم إلىٰ**) قسمين : (**حقيقي وعرفي**) .

فالحقيقي : أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب ما يتفاهمه أهل اللغة ؛ أي : أن يراد المعنى الذي يتفاهمونه من اللفظ ؛ مثاله نحو : ﴿عَـٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ أي : عالم

كل غيب وكل شهادة ؛ أي : كل غائب عنا وكل مشاهد لنا .

والعرفي : هو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف ؛ أي : بحسب ما يتفاهمه أهل العرف ؛ أي : أن يراد المعنى الذي يتفاهمونه من اللفظ مثاله نحو : جمع الأمير الصاغة ؛ أي : صاغة بلده لا كل الصاغة ، إذا كان الأمير أمير بلد ، لا أمير المسلمين ، **والصاغة** : جمع صائغ وهو من يصوغ الذهب والفضة ويسبكهما ليجعلهما حلياً ، وأصل صاغة : صوغة ككامل وكملة .

وقوله : (**وفي فرد**) الواو استئنافية ، والظرف حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ المحذوف العائد إلى الاستغراق ، والتقدير : والاستغراق (**أعم**) وأشمل حالة كون ذلك الاستغراق في مفرد (من) الاستغراق الحاصل في (**الجمع**) والمثنىٰ .

والمراد من الاستغراق : ما هو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره ؛ كحرف النفي مع النكرة ، والمراد بأن الاستغراق المستفاد من المفرد أعم وأشمل من الاستغراق المستفاد من الجمع والمثنىٰ ، وذلك لأن المفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، واستغراق المثنىٰ إنما يتناول كل اثنين اثنين ، ولا ينافي خروج الواحد ، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين . انتهىٰ « مطول » . انتهىٰ « مخلوف » .

فقولنا : لا رجال في الدار يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان ، بخلاف قولك : لا رجل فيها .

قال الناظم : وقولنا (وكونه باللام) أي : والغرض المقتضي كون المسند إليه معرفاً باللام معلوم من النحو ، وقولنا : (أعم) معطوف علىٰ منقسم (من الجمع) متعلق بـ(أعم) وتقدير ذلك : لـٰكن الاستغراق في اللام منقسم إلىٰ حقيقي وعرفي ، وأعم في المفرد منه في الجمع والمثنىٰ ، وقولُنا : (**اقتفي**) أي : اتبع ما ذكرناه في اللام وقُبِل عندهم ، تكملة بيت ، ويجوز جعل أعم خبراً لمحذوف ، تقديره : وهو في الفرد أعم منه في الجمع ، والمجروران حالان كل من صاحبه . انتهىٰ « شرح الناظم » .

ومعنىٰ كلام الناظم : أي : ومن الأسباب التي ترجح كون المسند إليه معرفاً باللام الإشارة بها إلىٰ فرد معهود ذِكْراً بَيْنَ المتكلمِ والمخاطبِ من أفراد الحقيقة ، واحداً كان أو

أكثر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ ، أو حضوراً ؛ نحو : اليوم يوم عيد ، أو ذهناً ؛ نحو : حبذا الغار غار دخلا فيه ، أو الإشارة بها إلىٰ نفس الحقيقة ؛ كقولك : الرجل خير من المرأة ؛ أي : حقيقة الرجل الملحوظة ذهناً ، وهو الذكر الإنساني خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهناً ، وهي الأنثى الإنسانية ، ومثله الكل أعظم من الجزء ، والدينار خير من الدرهم ، أو الإشارة بها إلى الاستغراق الحقيقي لجميع الأفراد ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ ، أو إلى الاستغراق العرفي ؛ نحو قولك : إن الصاغة جمعهم الأمير .

واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو بغيره كلا النافية للنكرة أشملُ وأعم من استغراق المثنىٰ والجمع ؛ بمعنىٰ : أنه يتناول كل واحد من الأفراد ، والمثنىٰ إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ، بدليل صحة : لا رجال في الدار ، إذا كان فيها رجل أو رجلان ، دون : لا رجل ؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهـٰذا في النكرة المنفية مسلَّم ، وأما في المعرف باللام . . فلا ، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد علىٰ ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير . انتهىٰ من « التلخيص » .

أسئلة وأجوبة في التمرينات

وإذا سئلت : ما معنىٰ تعريف المسند إليه بأل ؟

فالجواب : معناه : أن يؤتىٰ بالمسند إليه معرفاً بأل العهدية أو بأل الجنسية لأغراض ستأتي .

وإذا سئلت : كم أسباب تعريف المسند إليه بأل العهدية ؟

فالجواب : أسباب تعريفه بها **ثلاثة** :

الأول : تقدم ذكره صريحاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ .

والثاني : تقدم ذكره تلويحاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ ، والذكر وإن لم يتقدم ذكره صريحاً . . فإنه تقدم ذكره في ضمن عموم (ما) من قوله : ﴿ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ فإنهم كانوا لا يحررون لخدمة بيت المقدس إلا الذكور ، وهو المعني

بـ(ما) ، ويسمىٰ هٰذا : عهداً كنائياً ؛ لأن : (ما) كناية عنه ، والمراد بالكناية هنا : ما قابل الصريح ، لا المعنى المصطلح عليه . انتهىٰ « عبد الحكيم » .

ولا شك : أن (ما) ليست صريحة في الذكر ، بل مبهمة ، وفهم معنى الذكر منها ، إنما هو بقرينة ذكر التحرير بعدها .

والثالث : حضوره إما بذاته ؛ نحو : اليوم يوم عيد ، أو بمعرفة السامع له ؛ نحو : هل انعقد المجلس ، ويسمىٰ : عهداً حضورياً .

وإذا سئلت : كم أسباب تعريف المسند إليه بأل الجنسية وتسمىٰ لام الحقيقة ؟

فالجواب : أسبابه أربعة :

الأول : الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي بقطع النظر عن عمومها أو خصوصها ؛ نحو : الإنسان حيوان ناطق ، وتسمىٰ : لام الجنس ؛ لأن الإشارة إلىٰ نفس الجنس ، بقطع النظر عن الأفراد ، ومثله : الذهب أثمن من الفضة .

والثاني : الإشارة إلى الحقيقة في ضمن فرد مبهم ، إذا قامت القرينة علىٰ ذلك ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ إذ الحقيقة من حيث هي أمر لا وجود له في الخارج حتىٰ يتحقق منه أكل أو شرب ، وليس المراد منه فرداً معيناً من أفراد الحقيقة ؛ إذ لا عهد في الخارج بذئب معين ، فتعين أن يكون المراد فرداً مبهماً من أفرادها ، ومنه قول الشاعر :

ومن طلب العلوم بغير كد سيدركها متىٰ شاب الغراب

فليس المراد حقيقة الغراب ، بقرينة قوله : (شاب) ، وليس المراد فرداً معيناً من أفراده ؛ إذ لا عهد بغراب معين ، فظهر أن المراد فرد مبهم ، ومدخولها في المعنىٰ كالنكرة ، فيعامل معاملتها في الوصف بالجملة ؛ نحو قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال أو وصفاً للمعرفة أو موصوفاً بها ، وتسمىٰ هٰذه لام العهد الذهني .

والثالث : الإشارة إلىٰ كل الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة ، إما بمعونة قرينة

حالية ؛ نحو : الغيب يعلمه الله تعالىٰ ؛ أي : كل الغيب ، أو بمعونة قرينة لفظية ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ أي : كل إنسان ، بدليل الاستثناء بعده ، ويسمى استغراقياً حقيقياً .

والرابع : الإشارة إلىٰ كل الأفراد مقيداً ؛ نحو : امتثل الجند أمر الأمير ، فإن المراد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ الجند عرفاً ؛ أي : جنود مملكته لا جنود الدنيا ؛ إذ ليس في وسع الأمير أن يبسط نفوذ أمره علىٰ جنود العالم أجمع عادةً ، ويسمىٰ هـٰذا استغراقاً عرفياً ، وهـٰذان الأخيران هما اللذان صرح بهما الناظم .

وخلاصة القول فيما ذكرنا : أن أل التعريفية قسمان : **القسم الأول** : **لام العهد** ، وتحته ثلاثة أنواع : صريحي ، وكنائي ، وحضوري ، **والقسم الثاني** : **لام الجنس** ، وتحته أربعة أنواع : لام الحقيقة من حيث هي هي ، ولام الحقيقة في ضمن فرد مبهم ، ولام الاستغراق الحقيقي ، ولام الاستغراق العرفي ، فالجملة سبعة ، وقد بينا ضوابطها وأمثلتها ، فاحفظها ؛ فإنها محل غموض في البلاغة والمنطق والأصول ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

الإعراب

(**وكونه باللام**) : الواو عاطفة ، كون : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ؛ لأنه من كان الناقصة كما مر مراراً ، واللام : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للكون .

(**في النحو**) : جار ومجرور متعلق بقوله : (**علم**) ، علم : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الكون ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وكون المسند إليه معرفاً باللام معلوم في علم النحو ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه معرفاً بمضمر .

(**لـٰكن الاستغراق فيه**) : لـٰكن حرف نصب واستدراك تنصب الاسم وترفع الخبر ، الاستغراق : اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، فيه : جار ومجرور متعلق بواجب

الحذف ؛ لوقوعه صفة للاستغراق ، تقديره : لـٰكن الاستغراق المفهوم منه أو الملحوظ فيه .

(**ينقسم**) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الاستغراق ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لـٰكن ، تقديره لـٰكن الاستغراقَ المفهوم منه منقسم إلىٰ قسمين ، والجملة الاسمية جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب .

(**إلىٰ حقيقي**) : جار ومجرور متعلق بينقسم ، (**وعرفي**) : معطوف علىٰ حقيقي مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**وفي فرد**) : الواو استئنافية ، في فرد : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة للمبتدأ المحذوف جوازاً ، تقديره : والاستغراق الكائن في المفرد ، (**من الجمع**) : جار ومجرور متعلق بقوله : (**أعم**) وهو خبر لذلك المبتدأ المحذوف ، والتقدير : والاستغراق المفهوم من المفرد أعم وأشمل من الاستغراق المفهوم من الجمع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**فاقتفي**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت بيان ما هو المطلوب فيما ذكرته من كون الاستغراق في المفرد أعم من الاستغراق في الجمع . . فأقول لك : اقتفي ما ذكرته لك واتبع وقبل عند البلغاء ، اقتفي : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكرته لك ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَبِـإِضَـافَـةٍ لِحَصْـرٍ وَٱخْتِصَـارْ		تَشْـرِيـفِ أَوَّلٍ وَثَـانٍ وَٱحْتِقَـارْ
تَكَـافُـؤٍ سَـآمَـةٍ إِخْفَـاءِ		وَحَـثٍّ أَوْ مَجَـازٍ ٱسْتِهْـزَاءِ

وهـٰذا هو النوع السادس من المعارف الستة .

وقوله : (**وبإضافة**) معطوف علىٰ قوله : بمضمر ، علىٰ كونه خبر الكون المحذوف ، تقديره : أي : ومن مرجحات كون المسند إليه معرفاً بإضافة أن يكون (**لحصر**) أي : قصد حصر أشخاص المسند إليه إذا كانت لا تنحصر إلا بالإضافة ، ومراد الناظم بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شيء ، فيكون مستغرقاً لأفراده ، فيرجع إلى الاستغراق الذي في عبارة غيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ، إذ لو عدد أشخاص الحاضرين . . لخرج من سيوجد .

ونحو قولهم : أهل الله ساكنون تحت مجاري الأقدار ، والمراد بمجاري الأقدار : الأمور التي جرت بها الأقدار ؛ أي : راضون مطمئنون تحتها .

أ(و) يكون لقصد (**اختصار**) الكلام ؛ كقوله :

هواي مع الركب اليمانين مصعد		جنيـب وجثمـانـي بمكـة مـوثـق

البيت من الطويل ، قائله : جعفر بن علية الحارثي ، وهو مسجون ، حين قتل واحداً من بني عقيل بمكة ، فسجن بها ، ثم إنه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيهم محبوبته ، ثم إن الركب عزم على الرحيل ، فأنشد هـٰذا البيت وبعده أبيات أخر ، كما في « الدسوقي » .

ومحل الشاهد : هواي ؛ لأنه أخصر من الذي أهواه ، وأولىٰ لضيق المقام بسبب كونه في السجن وحبيبه على الرحيل ؛ أي : مهويي ومحبوبتي مع الركب اليمانين مصعد ؛ أي : ذاهب إلى اليمن جنيب ؛ أي : مستتبع لهم مسافر معهم ، وجثماني ؛ أي : جسمي موثق ؛ أي : مقيد بالوثاق مسجون بمكة .

وأصل هواي : مَهْوُيِيَّ بثلاث ياءات الأوليان من نفس الكلمة ، والأولىٰ منهما بدل من واو مفعول ؛ إذ أصله مهوويي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، والثانية منهما لام الكلمة ، والياء الأخيرة ياء المتكلم أضيف إليها الاسم بعد الإعلال السابق .

وقوله : هواي أخصر ، ولو قال : الذي أهواه ، أو من أهواه أو الذي يميل إليه قلبي . . لكان طريقاً مفيداً لمقصود المتكلم ، إلا أنه ليس أخصر من الإضافة ، ولو أتىٰ به اسم إشارة أو ضميراً ، بأن قيل هـٰذا مثلاً ، أو هي مع الركب اليمانين . . . إلخ . . لا يفيد غرض المتكلم ؛ إذ لا يعلم كونها محبوبة أم لا ، ولو قال : هند مهويتي أو محبوبتي . . كان غير أخصر ، وإن كان مفيداً لغرض المتكلم ، ولو أتىٰ به معرفاً باللام . . لم يفد غرضه إلا بواسطة الجار والمجرور ؛ نحو : المحبوب لي ، وفيه طول بالنسبة إلى المضاف . انتهىٰ « دسوقي » .

قوله : (مع الركب اليمانين) اسم جمع لراكب ، واليمانين جمع يمان ، أصله يمني ، حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الألف علىٰ خلاف القياس ، فصار يماني ، أعل إعلال قاض ، (مصعد) أي : ذاهب من أصعد في الأرض إذا ذهب (جنيب) أي : مجنوب مستتبع ؛ أي : تتبعه الرقباء أو الحرس أو قومه يقدمونه أمامهم ، فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه ، وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب كي تأتي إلى الشاعر (وجثماني) أي : جسمي وشخصي (موثق) أي : مقيد بالقيد والوثاق . انتهىٰ من « المخلوف » .

والواو في قوله : (**واختصار**) وفيما بعده بمعنىٰ (أو) التفصيلية .

ومنها : أن يكون تعريفه بالإضافة لغرض (**تشريف أول**) من المتضايفين بالمضاف إليه ؛ نحو : أمة محمد مرحومة ، وجاء صاحب السلطان .

أ(**و**) لغرض تشريف (**ثان**) من الاسمين المتضايفين **بالأول** ، وهو المضاف إليه ؛ نحو : نبينا محمد أفضل الأنام ، ففيه تعظيم لنا أيتها الأمة ولَدَيَّ صالحُ البلاد ، وفيه تعظيم المتكلم .

وقد تكون الإضافة لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه ؛ نحو : **عبد السلطان**

عندي ، ففيه تعظيم للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو أي : المتكلم الذي هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهـٰذا معنى الغيرية ، وليس المراد غير المضاف إليه مطلقاً ، وغير المضاف مطلقاً ، حتىٰ يرد أن ما ذكر من المثال ليس تعظيم غيرهما بل ما هو منهما ؛ إذ يصدق على الياء من عندي أنها مضاف إليها . انتهىٰ « مخلوف » .

(و) منها : أن يكون تعريفه لغرض (**احتقار**) أي : تحقير المضاف ؛ نحو : ولد الحجام حاضر ، ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام ، أو تحقير المضاف إليه ؛ نحو : أخوك اللئيم حاضر ، ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم ، وقد يكون لتحقير غيرهما ؛ نحو : ولد الحجام يجالس زيداً ؛ تحقيراً لزيد بأن ولد الحجام يجالسه . قاله (ع ق) .

فقوله : واحتقار ؛ أي : تحقير كل من الأول والثاني ؛ أي : المضاف والمضاف إليه ؛ أي : فهو نظير التشريف ففي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

ومنها : أن يكون تعريفه بالإضافة لـ(**تكافؤ**) أفراد المضاف وتماثلهم في المرتبة بحيث لا مرجح للبداية بأحد أفراد المسند إليه ، فيؤتىٰ بلفظ مضاف يعمهم ؛ نحو : علماء البلد حضروا ، فأورد المسند إليه مضافاً ؛ لأن عدم الإضافة يقتضي التعداد ، والتعداد يقتضي تقديم البعض ، والتقديم ترجيح بلا مرجح .

ومنها : أن يكون تعريفه بالإضافة لغرض (**سآمة**) المتكلم أو السامع وملله من ذكر أفراد المسند إليه ؛ لكثرتها ؛ نحو : أهل البلد حضروا وحضر أهل السوق .

ومنها : أن يكون تعريف المسند إليه لغرض (**إخفاء**)ـه وستره عن غير المخاطب من السامعين ؛ نحو : صاحبك تغير حاله .

(و) منها : أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة لغرض (**حث**) السامع وتحريضه علىٰ إكرامه ؛ نحو : صديقك أتىٰ إليك ، أو علىٰ إذلاله ؛ نحو : عدوك يريد أن يظهر عليك ، أو على الرحمة له ؛ نحو : ولدك ضائع . قاله (ع ق) .

ومنها : أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة لغرض تضمن الإضافة بـ(**مجاز**) لطيف ؛ نحو : ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ، أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار المتقين

وغيرهم ؛ لاختصاصهم بنعيمها ، فكأن مراده بغيرهم الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يتأتىٰ فيهم معنى التقوىٰ .

ومنها : أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة لغرض (**استهزاء**) المضاف والسخرية به ؛ كقولك لذي عطاء قليل : عطاؤك جزيل ، أو استهزاء المضاف إليه ؛ كقولك لمن لا فضل له : فضلك شهير ، فالاستهزاء في الأول بالأول وفي الثاني بالثاني لا بالأول ؛ لعدم وجوده في الواقع ، تأمل . انتهىٰ « مخلوف » .

وجملة ما ذكره المؤلف من مرجحات تعريف المسند إليه بالإضافة عشرة ، والله أعلم .

تمرين

وإذا سئلت : ما معنىٰ تعريف المسند إليه بالإضافة ؟

فالجواب : معنىٰ تعريفه بالإضافة : أن يؤتىٰ بالمسند إليه معرفاً بالإضافة إلىٰ شيء من المعارف السابقة لأغراض آتية .

وإذا سئلت : كم جملة أغراض تعريفه بالإضافة ؟

فالجواب : جملة أغراض تعريفه بها كثيرة ، المشهور منها **أربعة عشر** :

الأول : كونه أخصر طريق إلىٰ إحضاره في ذهن السامع ؛ نحو : جاء غلامي ؛ فإنه أخصر من قولك : جاء الغلام الذي لي .

والثاني : تعذر تعداده أو تعسره ؛ نحو : أجمع أهل الحق علىٰ كذا ، وأهل مصر كرام .

والثالث : الخروج من تبعة تقديم البعض على البعض ؛ نحو : حضر أمراء الجند .

والرابع : تعظيم المضاف ؛ نحو : أمة محمد مرحومة .

والخامس : تعظيم المضاف إليه ؛ نحو : نبينا محمد أفضل الأنام .

والسادس : تعظيم غيرهما ؛ نحو : أخو الوزير عندي ، ففي قوله عندي تعظيم المتكلم وهو غير المسند إليه المضاف أو المضاف إليه .

والسابع : التحقير للمضاف ؛ نحو : ولد اللص قادم .

والثامن : التحقير للمضاف إليه ؛ نحو : رفيق زيد لص .

والتاسع : تحقير غيرهما ؛ نحو : أخو اللص عند عمرو ، ففيه تحقير عمرو ، وهو غير المسند إليه المضاف وغير المسند إليه الذي أضيف إليه غيره .

والعاشر : الاختصار لضيق المقام وفرط الضجر والسآمة ؛ كقوله : هواي مع الركب اليمانين ، فهو أخصر من الذي أهواه .

والحادي عشر : تضمن الإضافة مجازاً لطيفاً ؛ نحو : ولنعم دار المتقين .

والثاني عشر : الاستغراق ؛ نحو : فعل الله جميل ؛ أي : كل فرد من أفراد فعله جميل .

والثالث عشر : الاستهزاء بالمضاف ؛ كقولك لذي عطاء قليل جداً : عطاؤك جزيل .

والرابع عشر : الاستهزاء بالمضاف إليه ؛ كقولك لمن لا فضل له : فضلك شهير .

الإعراب

الجار والمجرور في قوله : (**وبإضافة**) : معطوف على الجار والمجرور في قوله : بمضمر ، علىٰ كونه خبراً للكون المحذوف الواقع مبتدأ ، تقديره : وكون المسند إليه معرفاً بإضافة ، (**لحصر**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للمبتدأ المحذوف جوازاً ، تقديره : وكونه معرفاً بإضافة كائن لغرض حصر أفراد المسند إليه والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : وكونه معرفاً بمضمر ، (**واختصار**) : الواو عاطفة بمعنىٰ أو ، اختصار : معطوف علىٰ حصر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تشريف**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ حصر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف .

(**أول**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه وصف بمعنىٰ سابق ، (**وثان**) : الواو عاطفة ، ثان : معطوف علىٰ أول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ،

منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأن أصله ثانيٍ كقاضيٍ بكسر الياء والتنوين استثقلت الكسرة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها فصار ثان بوزن قاض ، (**واحتقار**) : معطوف علىٰ حصر مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تكافؤ سآمة إخفاء**) : معطوفات بعاطف مقدر علىٰ حصر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تَبِعْنَهُ بالجر ، وعلامة جرهن كسرة ظاهرة في آخرهن .

(**وحث**) : معطوف علىٰ حصر مجرور بكسرة ظاهرة ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**مجاز**) : معطوف علىٰ حصر مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**استهزاء**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ حصر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَنَكَّـــرُوا إفْـــرَاداً أَوْ تَكْثِيـــرَا　　　تَنْـوِيعـاً أَوْ تَعْظِيمـاً أَوْ تَحْقِيـرَا
كَجَهْـلٍ أَوْ تَجَـاهُـلٍ تَهْـوِيـلِ　　　تَهْـوِيـنٍ أَوْ تَلْبِيـسٍ أَوْ تَقْلِيـلِ

وهٰذا هو البحث الرابع للثلاثة السابقة قبله ، التي هي الحذف والذكر والتعريف من المباحث الجارية في المسند إليه .

قوله : (**نكروا . . .**) إلخ ، وقدم التنكير على التوابع والفصل الآتي بقوله : (وفصله يفيد قصر المسند) احترازاً من الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما تناسب التضاد . أفاده الصبان عن « الأطول » .

وقوله : (**إفراداً**) : وهو مفعول لأجله لنكروا وكذا ما عطف عليه إلىٰ آخر البيت ؛ أي : ونكر البلغاء ؛ أي : حكموا تنكير المسند إليه ؛ أي : إيراده نكرة سواء كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً لقصد دلالته علىٰ فرد غير معين من أفراد ما يصدق عليه اسم النكرة ، والفرد قد يكون شخصاً وقد يكون نوعاً ، لٰكن المتبادر من كلامه الشخص ، فلذلك جعل الإفراد مقابل التنويع .

ثم الفرد واحد إن كانت النكرة اسماً مفرداً كرجل ، واثنان إن كانت مثنىً كرجلين ، وجماعة إن كان جمعاً كرجال ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ أي : رجل واحد من آل فرعون من أقصى المدينة ؛ أي : من آخرها ، والمراد بالمدينة : مدينة فرعون وهي منف كما في « الجلالين » ، وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن ، التي كانت بناحية الجيزة ، فتلك خربت بدعوة موسىٰ عليه السلام . انتهىٰ « صبان » .

قوله : (**أو تكثيراً**) أي حكموا تنكير المسند إليه لغرض قصد دلالته علىٰ كثرة أفراده ؛ بمعنىٰ : أن ذلك الشيء لكثرته بلغ حداً لا يعرف ولا يتعين مقداره ، فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة لعدم تعينه ؛ نحو قولهم : إن له لإبلاً ، وإن له لغنماً ، ونحو قوله : ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ .

ونكروا أيضاً المسند إليه (**تنويعاً**) أي : لأجل قصد نوع من أنواع المسند إليه مخالف

ذلك النوع للأنواع المعهودة ؛ أي : التي عهدت للنكرة المذكورة في التركيب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾ أي : نوع من الأغطية ؛ أي : نوع غريب من الغشاوة ، وهو ما ؛ أي : غطاء يتعامىٰ به عن النطق ؛ أي : يتعامىٰ به الكفار عن الحق ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالىٰ ، وإنما جعل النوع هو التعامي دون العمىٰ ، للإشارة إلىٰ أنهم يعرفون حقية الآيات ، ويظهرون خلاف ذلك ، فالحاصل منهم التعامي لا العمى ، الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلاً . قاله اليعقوبي ، ونحو قولك : في الدار حيوان ؛ أي : نوع .

(**او**) نكروا أيضاً المسند إليه (**تعظيماً**) أي : لأجل تعظيمه ؛ أي : لإفادة تعظيمه وأنه بلغ في ارتفاع شأنه مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف ؛ لعدم الوقوف علىٰ عظمه . انتهىٰ « دسوقي » نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَهُمۡ رَسُولٞ كَرِيمٌ ﴾ .

(**او**) نكروا المسند إليه أيضاً (**تحقيراً**) أي : لأجل إفادة تحقيره وإهانته وأنه بلغ في الانحطاط مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف ؛ لعدم الاعتداد به والالتفات إليه . انتهىٰ منه ؛ نحو قولك عند ملاقاة حجام : لقيني رجل .

وقد اجتمعا ؛ أي : التعظيم والتحقير في قوله ؛ أي : في قول ابن أبي السمط بكسر السين وسكون الميم ، والبيت (من الطويل) :

له حاجب عن كل أمر يشينه		وليس له عن طالب العرف حاجب

أي : له مانع عظيم ؛ لأن المقام مقام المدح يمنعه من كل أمر قبيح يشينه ؛ أي : يعيبه من الشين وهو القبح ؛ أي : إنه إذا أراد أن يرتكب أمراً قبيحاً منعه مانع حصين عظيم بالغ في العظمة إلىٰ حيث لا يمكن تعيينه ، وإذا طلب منه إنسان معروفاً وإحساناً ، لم يكن له مانع حقير فضلاً عن العظيم يمنعه من الإحسان إليه ، فهو في غاية الكمال لم يقم به نقص . انتهىٰ « دسوقي » .

فالتنكير في حاجب الأول للتعظيم ، وفي الثاني للتحقير ، والمراد بالحاجب هنا نفسه الإنسانية التي هي لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبري الشكل تعلق العرض بالجوهر ، وتسمىٰ أيضاً قلباً وروحاً ، وهي المخاطبة والمثابة والمعاقبة .

* * *

فإن قلت : إن النفس بهـٰذا المعنىٰ تميل إلى القبائح الدينية والدنيوية ، فكيف تكون مانعة عن تلك الأمور ؟

أجيب : بأن ميلها إلىٰ ذلك بالنظر إلىٰ ذاتها ، وأما إذا حفتها العناية الإلـٰهية . . صارت مائلة إلى التطهير ، فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين ويقبح . انتهىٰ منه .

* * *

وقوله : (**كجهل**) أي : وينكر المسند إليه لأغراض أخر غير ما ذكر ، وذلك كجهل . . . إلخ ، هـٰكذا في نسخة الناظم بالكاف وفي نسخة « ع ق » : وجهل بالواو ، والأولىٰ علىٰ هـٰذه النسخة جره عطفاً علىٰ معنىٰ ما قبله ، والتقدير : أي : ونكروا المسند إليه لإفراد أو تكثير أو جهل ؛ أي : ونكروا المسند إليه لأجل الجهل به ؛ أي : بأوصافه ما عدا مدلول النكرة ؛ نحو قولك : جاءني رجل ، إذا كنت لا تعرفه ، ونحو : شر أهر ذا ناب ، وشيء جاء بك .

(**او**) نكروا المسند إليه أيضاً لـ(**تجاهل**) وذلك كقولك : جاءني رجل ، وأنت تعرفه بأوصافه ؛ بمعنىٰ : أنك عرفت أن له أحوالاً أخرىٰ غير مفاد النكرة وعدلت عنها إلى النكرة للتجاهل ؛ أي : لإظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كستر التحدث عنه ؛ كأن ترىٰ رجلاً مطلوباً بشيء وعرفت عينه ، فإذا قيل لك : من فعل كذا . . فتقول : رجل أعرف عينه لا فعله .

ونكروا المسند إليه أيضاً لـ(**تهويل**) المخاطب وغيره ؛ أي : لتخويفه من عظم هوله وشدته ؛ أي : تخويفه بشأن المسند إليه وأنه بلغ في هوله إلىٰ حيث تقصر العبارة عن تعيينه ، وهو يرجع إلىٰ تعظيم الشيء معتبراً معه كونه مُخِيفاً ؛ كقولك لمن تريد تهويله : وراءك حساب وخلفك سؤال ؛ أي : إذا أردت تفزيعه وتخويفه من المسند إليه .

ونكروا المسند إليه أيضاً لـ(**تهوين**) شأنه وتسهيله ، والتهوين بالنون : التسهيل لشأن المسند إليه ، وهو يرجع إلى التحقير ، ولعله ذكره اعتناء بشأنه ؛ لكونه قد يغفل عن رجوعه إلى التحقير ؛ كقولك لمن بقي عليه بقية دين : بقي شيء ؛ أي : قليل .

وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما يعينه وتعبر عنه باسم الجنس للتهْوِينِ بشأنِه باعتبار عظمتِهِ وأنه أهون من أن تعينه وتسميه ، فتقول إذا حدثك زيد بشيء : حدث بهـٰذا

رجل ، وكثيراً ما تستعمل الملوك هٰذا المعنىٰ وهو راجع إلى التحقير أيضاً . « ع ق » انتهىٰ « مخلوف » .

(او) نكروا أيضاً المسند إليه لـ(**تلبيس**) وإخفاء على السامع لا علىٰ سبيل التجاهل ، بل علىٰ سبيل الإبهام على السامع لإخفاء صاحب السر ، فتقول : حدثني بهٰذا السر رجل ؛ تعني : لا أكشفه بل أبهمه . انتهىٰ « ع ق » ، وكقولك للمخاطب : قال لي قائل : إنك خائن ، وكقولك : أتاني آت ، إخفاء على المخاطب .

(**او**) نكروا المسند إليه أيضاً لـ(**تقليلـ**)ـه ؛ كقولك للظمآن : هنا شيء من الماء ، وللجائع : هنا شيء من الطعام .

تتمة

الفرق بين التعظيم والتكثير : أن التكثير باعتبار تعدد الأفراد ، والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس ، وبين التقليل والتحقير : أن الأول باعتبار التعدد أيضاً ، والثاني باعتبار العلو في النفوس . قاله (ع ق) وغيره .

وللمسند إليه مباحث عشرة : **الأول** : في حذفه ، **والثاني** : في ذكره ، **والثالث** : في تعريفه ، وهٰذه الثلاثة سبقت في أول الباب ، **والرابع** : في تنكيره .

تمرين

وإذا سئلت : ما معنىٰ تنكيره ؟

فالجواب : معنىٰ تنكيره : أن يؤتىٰ به نكرةً لغرض من الأغراض الآتية ، والمشهور منها : **اثنا عشر** ، ذكر الناظم منها : **إحدىٰ عشرة** :

الأول : قصد فرد من أفراد ما يصدق عليه اسم النكرة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ أي : رجل واحد .

والثاني منها : قصد تكثيره ؛ بمعنىٰ : أن ذلك الشيء لكثرته لا يحتاج إلىٰ تعريفه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ أي : رسل كثيرون .

والثالث : قصد تقليله ؛ نحو قولك للظمآن : هنا شيء من الماء ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ أي : رضوان قليل من الله أعظم من كل نعمة وإن كثرت .

والرابع : التنويع بأن يراد بالمسند إليه نوع مخالف للأنواع المعهودة ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ أي : نوع غريب من الغشاوة ، وهو ما يتعامىٰ به عن الحق .

والخامس : التعظيم ؛ نحو قوله : ﴿ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ﴾ ، والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب رفعة الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكَمِّيَّةِ والمقادير .

والسادس : التحقير ؛ كقولك عند ملاقاة الحجام : لقيني رجل .

والسابع : الجهل ؛ نحو : جاء هنا رجل يسأل عنك ، إذا لم تعرف ما يعينه من عَلَمٍ أو صِلَةٍ أو نحوِهما .

والثامن : التجاهل ؛ كقولك : جاءني رجل ، وأنت تعرفه .

والتاسع : التهويل ـ باللام ـ كقولك لمن أردت تفزيعه وتخويفه من المسند إليه : وراءك حساب .

والعاشر : التهوين ـ بالنون ـ كقولك لمن عليه بقية دين : بقي شيء ؛ أي : قليل .

والحادي عشر : التلبيس ؛ أي : الإخفاء على السامع ؛ نحو قال لي قائل : إنك خائن ، تخفي اسمه حتىٰ لا يلحقه ضرر .

والثاني عشر : قصد الإفراد ؛ نحو : ويل أهون من ويلين ؛ أي : ويل واحد أهون من ويلين .

فائدة

تتعلَّق بالتعريف والتنكير كثيرةُ النفع في كل عِلْمٍ ، وهي إذا ذكر الاسم مرتين ؛ فإن كانا معرفتين ، أو الثاني معرفة والأول نكرة . . فالثاني هو الأول ، وإن كانا نكرتين . . فالثاني غير الأول ، وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة ؛ فقولان ، فالأول والثالث كالعسر واليسر في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ، ولذلك ورد في الحديث : « لن يغلب عسر يسرين » ، والثاني : كقوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ والرابع : كقوله :

عفونا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

عســـــى الأيـــــام أن يـــــرجعـ ن قـــومـــاً كـــالـــذي كـــانـــوا

انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

الإعراب

(**ونكروا إفراداً**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، نكروا : فعل وفاعل وحد الفعل نكر ، نكر : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، الواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، الألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة ، والجملة الفعلية مستأنفة ، إفراداً : مفعول لأجله منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تكثيراً**) : معطوف علىٰ إفراداً علىٰ كونه مفعولاً لأجله منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

وكذا قوله : (**تنويعاً او تعظيماً او تحقيراً**) : معطوفات علىٰ إفراداً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعنه بالنصب ، وعلامة نصبهن فتحة ظاهرة في أواخرهن .

(**كجهل**) : جار ومجرور معطوف علىٰ معنىٰ إفراداً ، والتقدير : ونكروا لقصد إفراد أو تكثير أو لجهل المسند إليه ، والكاف بمعنى اللام ، أو المعنىٰ ونكروه لقصد إفراد ولأغراض أخر ، وتلك الأغراض كجهل .

وقوله : (**او تجاهل تهويل تهوين او تلبيس او تقليل**) : بالجر معطوفات علىٰ جهل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعنه بالجر ، وعلامة جرهن كسرة ظاهرة في أواخرهن .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَوَصْفِــهِ لِكَشْــفٍ أَوْ تَخْصِيــصِ ذَمٍّ ثَنَــا تَــوْكِيــدٍ أَوْ تَنْصِيــصِ

أقول : والبحث الخامس من مباحث المسند إليه : في بيان أسباب إتباعه بإحدى التوابع الأربع : الوصف ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والبدل .

أما إتباعه بالوصف . . فلواحد من الأغراض الستة التي ذكرها بقوله : (**ووصفه**) أي : وصف المسند إليه سواء كان معرفةً أو نكرةً ، فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقاً وهو ؛ أي : الوصف قد يطلق علىٰ نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو ذكر النعت ، وهو المناسب هنا للتعاليل المذكورة في كلام الناظم ؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ ، وهو الموافق أيضاً لقوله فيما بعد : وأكدوا وعطفوا وأبدلوا ؛ فإنها صريحة في إرادة الحدث ؛ أي : وصف المسند إليه بالنعت يكون لواحد من الأغراض الآتية في كلامه :

إما (**لكشف**) معناه ؛ أي : لبيان ما يعنىٰ ويقصد به ، سواء كان ذلك المعنىٰ حقيقياً كما في النعت الحقيقي ، أو مجازياً كما في النعت السببي . انتهىٰ « دسوقي » ، نحو قولك : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلىٰ فراغ يشغله ، فكل من هـٰذه الأوصاف الثلاثة يبين الجسم بوجه ما لا من كل وجه ، والمجموع وصف كاشف ؛ أي : بحسب المعنىٰ وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب ، فكأنه قيل : الجسم الذاهب في الجهات الثلاث ، كما أن قولك : حلو حامض خبر واحد معنىً كأنه قيل : مزٌّ ، مع تعدد اللفظ والإعراب . انتهىٰ « صبان » .

والمراد بالطُول : أزيد الامتدادين ، أو الامتداد المفروض أولاً ، وبالعرض : أنقص الامتدادين أو الامتداد المفروض ثانياً ، وبالعُمْقِ : ما يقاطعهما . انتهىٰ « دسوقي » .

(**أو**) يكون الوصف لـ(**تخصيص**) المسند إليه ؛ أي : يؤتىٰ بالوصف لتخصيص المسند إليه ؛ أي : لتقييده بتقليل الاشتراك إن كان في النكرات ؛ فإنك إذا قلت : جاءني رجل ، كان لكل فرد دخل في الرجولية لاشتراك الأفراد في معناه ، فإذا قلت : عالم ،

أخرجت الجاهل ، فيقل الاشتراك لخروج جنس الجاهل ، أو برفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ، فإذا قلت : جاءني زيد . . احتمل أن يكون المراد به فلاناً أو آخر مما يعرض له الاشتراك ، فإذا قلت : التاجر . . خرج المحتمل الآخر .

وإنما قلنا : في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ؛ ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها إلىٰ فرد ما باعتبار عهدية جنسه ؛ فإن فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة .

تنبيه

قد علمت أن كون التخصيص في النكرات والمعارف اصطلاح البيانيين ، وأما النحاة . . فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط ، وأما رفع الاحتمال في المعارف . . فيقال له : توضيح لا تخصيص ، نبه عليه اليعقوبي وغيره .

أو يكون لـ(**ذم**) المسند إليه ؛ نحو : جاءني زيد الجاهل فيما الوصف فيه للذم .

أو يكون الوصف لـ(**ثنا**)ء المسند إليه ومدحه ؛ نحو : جاءني زيد العالم فيما الوصف فيه للمدح .

وإنما يكون للذم في الأول وللمدح في الثاني حيث يتعين الموصوف وهو زيد فيهما قبل ذكره ؛ أي : قبل ذكر الوصف فيهما ؛ إذ لو لم يتعين . . كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصاً .

أو يكون الوصف لـ(**توكيد**) المسند إليه باعتبار إفادة موصوفه معناه تأكيداً اصطلاحياً ؛ نحو : أمس الدابر كان يوماً عظيماً ، فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور والمضي لمعناه ، فوصفه بالدابر تأكيد .

وقد يقال : أي فائدة لهـٰذا التأكيد ؟

ويجاب : بأن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام ، كما إذا وقع في أمس غم وكرب ، فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره ، أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه ، قاله بعضهم ، وهو في « الأطول » .

(**أو**) يكون الوصف لـ(**تنصيص**) وتصريح ما علم من الموصوف ؛ نحو : ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ لأن الاثنينية معروفة من إلـٰهين ، والوحدة معروفة من

إلـه ، ونحو قولك : جاءني رجل واحد ؛ لأن الوحدة معلومة من لفظ رجل .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يوصف لأجلها المسند إليه ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، والمشهور منها **سبعة** كما ذكرها الناظم :

الأول منها : كشف معناه وإيضاحه ؛ نحو : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلىٰ فراغ يشغله ، فكل من الأوصاف الثلاثة كاشف للجسم .

والثاني منها : توضيحه إذا كان معرفةً ، وهو رفع الاحتمال في المعارف ؛ نحو : زيد العاقل جاء .

والثالث : تخصيصه إذا كان نكرةً ، وهو تقليل الاشتراك في النكرات ؛ نحو : جاء رجل عاقل .

والرابع : المدح ؛ نحو : زيد العابد في المسجد .

والخامس : الذم ؛ نحو : زيد الجاهل في السوق ، إذا كان الموصوف معيناً بدون الوصف فيهما ، وإلا . . فيكون الوصف للتوضيح فيهما .

والسادس : التوكيد ؛ نحو : أمس الدابر كان يوماً عجيباً .

والسابع : التنصيص والتصريح بمعنىٰ علم من الموصوف ؛ نحو : جاءني رجل واحد .

واعلم : أن المسند إليه إذا كان ضميراً لا يصح وصفه ؛ لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، كما هو مقرر في علم النحو .

الإعراب

(**ووصفه**) : الواو استئنافية ، وصف : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**لكشف**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : ووصفه كائن لكشفه وبيان ماهيته ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً

لا محل لها من الإعراب ، (او) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تخصيص**) : معطوف علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**ذم**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ كشف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**ثنا**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم ، (**توكيد**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تنصيص**) : معطوف علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**وَأَكَّدُوا تَقْرِيراً أَوْ قَصْدَ ٱلْخُلُوصْ		مِنْ ظَنِّ سَهْوٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ خُصُوصْ**

وهٰذا ثاني أنواع التوابع (**وأكدوا**) أي : وحكم البلغاء تأكيد المسند إليه (**تقريراً**) أي : لأجل تقريره وتثبيته في ذهن السامع ؛ أي : لأجل تحقيق مفهومه ومدلوله وجعله مستقراً محققاً ثابتاً في ذهن السامع ، بحيث لا يظن به غير المسند إليه إذا خاف المتكلم غفلة السامع عما يلقىٰ إليه ؛ نحو : جاء زيد زيد ، فكرر لفظ زيد ؛ لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد ، بسبب حمله على التجوز كمجيء كتابه أو رسوله .

وقوله : (**او قصد الخلوص**) : معطوف علىٰ تقريراً علىٰ أنه مفعول لأجله ؛ أي : أكدوا المسند إليه أيضاً لأجل قصد المتكلم بتأكيد المسند إليه خلوصه وبراءته من أن يظن السامع به سهوه وخطأه في إسناد الحكم إلى المسند إليه ؛ أي : يؤكد المتكلم المسند إليه إذا خاف أن يظن به السامع أنه سها ، فأسند الحكم إلىٰ غير من هو له ، فيدفع المتكلم ذلك بالتأكيد ، وهٰذان الغرضان ؛ أعني : غرض التقرير وغرض قصد الخلوص يشتركان في التوكيد اللفظي ، فمثالهما واحد .

* * *

فإن قلت : أي فرق بينهما ؟

قلت : الأول يرفع به سهو السامع وغفلته عن المسند إليه ، والثاني يقصد به رفع ظن السامع سهو المتكلم بإسناد الحكم إلىٰ غير من هو له .

* * *

قوله : (**او مجاز**) أي : ويؤكد المسند إليه لدفع ظن السامع المجاز في إسناد الحكم إلى المسند إليه ، وهٰذا الغرض في التوكيد المعنوي ؛ نحو : جاء الأمير نفسه ، أكده دفعاً لظن السامع أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز ، وإنما الجائي رسوله أو بعض خدمه أو كتابه .

وقوله : (**او خصوص**) أي : ويؤكد المتكلم المسند إليه دفعاً لتوهم السامع أن المتكلم أراد الخصوص وعدم الشمول في نحو : جاء القوم ، وتجُوِّزَ بالقوم عن البعض مجازاً مرسلاً من إطلاق الكل وإرادة البعض ، فدفع المتكلم توهُّم السامع أن المجيء حصل من البعض وأسند إلى الكل ؛ لأنه كالصادر من الكل برضاهم بقوله كلهم ، وهٰذان الغرضان الأخيران يشتركان في التوكيد المعنوي .

تمرين

وإذا سئلت : كم الأغراض التي يؤكد لأجلها المسند إليه ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، والمشهور منها **أربعة** : **الأول منها** : تقرير المسند إليه ، وتحقيق مفهومه ، وإثباته في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع به غيره ؛ نحو : جاءني زيد زيد .

والثاني : دفع توهم السامع السهو من المتكلم إذا خاف المتكلم أن السامع ظن به السهو ، وأن المتكلم أسند الحكم إلىٰ غير من هو له ؛ نحو : جاء رجل رجل ، وهٰذان الغرضان يقعان بالتوكيد اللفظي .

والثالث : دفع توهم المجاز ؛ نحو : جاء الأمير نفسه ، **دفعاً** لتوهم السامع أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز عن مجيء رسوله أو كتابه .

والرابع : دفع توهم السامع التخصيص وعدم الشمول فيما ظاهره العموم ؛ نحو : جاء القوم كلهم ؛ دفعاً لتوهم السامع أن الجائي بعض القوم ، وعبر عنه باللفظ الدال على الكل ، وهٰذان الغرضان يقعان بالتوكيد المعنوي ، وهٰذه الأغراض المذكورة كلها مذكورة في النظم .

الإعراب

(**وأكدوا**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة ، أكدوا : فعل وفاعل وحد الفعل أكد ، أكد : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق ، (**تقريراً**) : منصوب بأكدوا علىٰ أنه

مفعول لأجله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ؛ أي : أكدوه لأجل تقريره وإثباته في ذهن السامع ؛ لئلا يَشُكَّ في الحكم المسندِ إليه .

(او) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**قصد**) : معطوف علىٰ تقريراً علىٰ أنه مفعول لأجله ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**الخلوص**) : مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

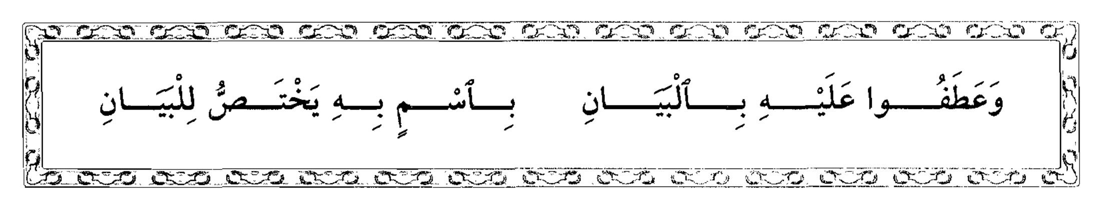
(**من**) : حرف جر مبني على السكون ، (**ظن**) : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ظن : مضاف ، (**سهو**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والتقدير : أي وأكدوه لأجل قصد المتكلم أن يتخلص ويسلم من يظن السامع به السهو والخطأ في إسناد الحكم إلى المسند إليه ، وهـٰذان الغرضان يحصلان بالتوكيد اللفظي كما مر مراراً .

(او) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**مجاز**) : معطوف علىٰ سهو ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والمعنىٰ : وأكدوه لأجل دفع توهم السامع المجاز في إسناد المتكلم الحكم إلى المسند إليه في نحو : جاء الأمير نفسه .

(او) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**خصوص**) : معطوف علىٰ سهو ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والتقدير : وأكدوه لأجل دفع توهم السامع الخصوص وعدم الشمول فيما ظاهره العموم في نحو : جاء القوم كلهم ، فدفع بقوله : (كلهم) توهم مجيء البعض لا الكل ، تجوزاً في الكلام ، وهـٰذان الغرضان الأخيران يحصلان بالتوكيد المعنوي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



وهٰذا ثالث أنواع التوابع : وهو عطف البيان .

(**وعطفوا**) أي : عطفت العرب ، أو عطف البلغاء على المسند إليه (**بالبيان**) أي : عطفاً ملتبساً بالمعطوف المبين للمعطوف عليه ، وقوله : (**باسم**) متعلق بالبيان في آخر البيت ، ولفظ البيان الأول اسم لهٰذا النوع من التوابع ، والثاني ؛ أعني : الذي في آخر البيت اسم مصدر لبين الرباعي ، ولذلك تعلق به الجار والمجرور في قوله : (**باسم**) كما ذكرنا آنفاً ، وتقديم معمول اسم المصدر عليه ؛ لكونه ظرفاً يتوسع فيه .

وقوله : (**به**) متعلق بـ(**يختص**) أي : وعطفوا على المسند إليه عطفاً يسمىٰ بالبيان ؛ لبيان المسند إليه وإيضاحه باسم يختص به ؛ أي : بالمسند إليه ؛ نحو : قدم صديقك خالد ، فقد بينت الصديق المراد لك بخالد لإيضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء . « ع ق » .

ولا يلزم هنا أن يكون الثاني أوضح من الأول ؛ لجواز أن يحصل الإيضاح باجتماعهما ، وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأبي حفص مشتركة بين عشرة ، واسمه كعمر مشترك بين عشرين متغايرين لأولئك العشرة ، وقيل : جاءني أبو حفص عمر ، أفاد إيضاحها عند الاجتماع ، وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد . انتهىٰ « صبان » .

والفرق بين النعت وعطف البيان : أن الأول يدل علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كـ : جاء زيد العالم ، والثاني يكشف حقيقته وذاته ؛ نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر ، وقد يكون عطف البيان للمدح لا للإيضاح ؛ نحو : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ ، فالبيت الحرام جيء به للمدحِ لا للإيضاح . انتهىٰ « دمنهوري » .

تمرين

وإذا سئلت : كم الأغراض التي يعطف لأجلها على المسند إليه عطف بيان ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، والمشهور منها : **اثنان** :

الأول منهما : إيضاحه باسم مختص به ؛ نحو : قدم صديقك خالد .

والثاني : المدح ؛ نحو : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ ، فالبيت الحرام جيء به للمدح لا للإيضاح .

الإعراب

(**وعطفوا**) : الواو عاطفة ، عطفوا : فعل وفاعل وحد الفعل عطف ، عطف : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، الواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق .

(**عليه**) : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المنقلبة ياء ؛ لاتصالها بالضمير ، الهاء ضمير متصل في محل الجر بعلىٰ مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لوقوعه بعد الياء ، الجار والمجرور متعلق بعطفوا .

(**بالبيان**) : جار ومجرور متعلق بعطفوا أيضاً ، والباء فيه للملابسة .

(**باسم**) : الباء حرف جر، اسم: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، الجار والمجرور متعلق بالبيان الآتي في آخر البيت ؛ لأنه اسم مصدر لبين الرباعي .

(**به**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير متصل في محل الجر بالباء مبني على الكسر ، الجار والمجرور متعلق بيختص المذكور بعده .

(**يختص**) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على اسم ، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لاسم ، والتقدير : وعطفوا على المسند إليه عطفاً يسمىٰ بالبيان لبيانه وإيضاحه باسم مختص به ؛ أي : بالمسند إليه وهو المعطوف الجار والمجرور في قوله : (**للبيان**) في آخر البيت متعلق بعطفوا .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَأَبْـدَلُـوا تَقْـرِيـراً أَوْ تَحْصِيـلاَ وَعَطَفُـوا بِنَسَـقٍ تَفْصِيـلاَ

وهٰذا رابع التوابع ؛ أعني : الإبدال .

(**وأبدلوا**) أي : أبدلت العرب من المسند إليه (**تقريراً**) لحكم المسند إليه ؛ أي : لقصد تقرير حكم المسند إليه وإثباته للبدل بتقديم التوطئة لذكره مع الحكم عليها في بدل الكل من الكل ، والتوطئة هنا بمعنى المُوطَّأ والممهد له وهو المسند إليه (**او تحصيلاً**) فأو فيه بمعنى الواو ؛ أي : ولقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك المسند إليه في بدل البعض والاشتمال .

فاستفيد من هٰذا الكلام أن البدل يكون لشيئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه ، وزيادة التقرير لذلك المسند إليه . انتهىٰ (ع ق) .

والغرض الأصلي من البدل : هو الأول ؛ لكون البدل هو المقصود بالنسبة ، وحاصل ما في المقام من خارج : أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير للمتبوع وهو هنا المسند إليه ، وتقرير للحكم ، ويزيد بدل البعض وبدل الاشتمال بأنهما لتحصيل الحقيقة ، وأما تقريره في بدل البعض وبدل الاشتمال . . فبأن متبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالاً حتىٰ كأنه مذكور فيه ؛ أما في البعض . . فظاهر ؛ لاشتمال الكل علىٰ بعضه .

وأما في الاشتمال . . فلإشعار الكلام به إجمالاً ؛ فإنك إذا قلت : أعجبني زيد . . بقيت النفس منتظرة لوجه الإعجاب ؛ فقد أشعر به جملةً ؛ فلذلك قيل : إن معنى الاشتمال اقتضاء الأول للثاني واستلزامه له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر ، فإذا لم يشعر به الكلام جملةً باعتبار متفاهم العرف ؛ كقولك : ضرب زيد عبده . . كان الثاني بدل غلط .

وأما تحصيل الحقيقة في بدل البعض . . فلأنه لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة ، وكذا في بدل الاشتمال ، كذا يستفاد من كلامهم .

إذا علمت هٰذا . . فقول المصنف : (**وأبدلوا تقريراً**) ، أي : فقط ، وذلك في بدل الكل ، وقوله : (**او تحصيلاً**) ، أي : مع التقرير ، وذلك في بدل البعض والاشتمال ، فلذلك وزع الشارح في كلام المصنف .

ومثال تقرير الحكم بتكريره ذلك في بدل الكل ؛ نحو : جاء أخوك زيد ، ومثال تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه : مات العلماء أكثرهم ، في بدل البعض ، وسلب الناس عقولهم ، في بدل الاشتمال ، وأما بدل الغلط . . فلا دخل له هنا ؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام . انتهىٰ « مخلوف » مع زيادة من الشرح .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يبدل لأجلها عن المسند إليه ؟

فالجواب : أغراضه **اثنان** :

الأول منهما : تقرير الحكم بسبب تقديم التوطئة لذكر البدل ، وذلك في بدل الكل من الكل ؛ نحو : جاء أخوك زيد .

والثاني : تحصيل الحقيقة والنسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه ، وذلك في بدل البعض والاشتمال ؛ نحو : مات العلماء أكثرهم ، وأعجبني زيد علمه ، والله أعلم .

الإعراب

(**وأبدلوا**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، أبدلوا : فعل وفاعل وحد الفعل أبدل ، أبدل : فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : وأكدوا ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**تقريراً**) : مفعول لأجله منصوب بأبدلوا ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**تحصيلا**) : معطوف علىٰ تقريراً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

لِأَحَـدِ ٱلْجُـزْأَيْـنِ أَوْ رَدّاً إِلَـىٰ	حَـقٍّ وَصَـرْفِ ٱلْحُكْـمِ لِلَّـذِي تَـلاَ
وَٱلشَّـكِّ وَٱلتَّشْكِيـكِ وَٱلإِبْهَـامِ	وَغَيْـرِ ذَلِـكَ مِـنَ ٱلأَحْكَـامِ

وهـٰذا ؛ أعني : عطف النسق خامس التوابع .

قال الناظم في « شرحه » هـٰذه الأبيات : ذكرنا فيها الأغراض الحاملة على العطف على المسند إليه بعطف النسق ، وهي كثيرة ؛ منها : تفصيل المسند إليه ؛ نحو : جاءني زيد وعمرو ، أو المسند ؛ نحو : جاءني زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاء القوم حتىٰ زيد ، تشترك الثلاثة في دلالتها علىٰ تفصيل المسند ، وتختلف بأن الفاء تدل علىٰ ملابسته للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة ، وثم للمهلة ، وحتىٰ تدل علىٰ ترتيب نسبته لأجزاء ما قبلها ذهناً ؛ إما من الأضعف إلى الأقوىٰ أو عكسه ، ولا يعتبر فيهما الترتيب الخارجي .

وإلىٰ هـٰذا الغرض أشرنا بقولنا : (**وعطفوا**) إلىٰ قولنا : (**الجزأين**) ، أي : عطفت العرب ، أو حكمت البلغاء جواز العطف ؛ أي : عطفوا عطفاً ملتبساً (**بنسق**) أي : بكلام منسوق ؛ أي : مسوق علىٰ نظام واحد (**تفصيلاً**) أي : لغرض تفصيل (**أحد الجزأين**) إما المسند إليه وإما المسند ، كما مثلنا آنفاً .

فإن قلت : قيده القزويني بقوله : (مع الاختصار) ليخرج نحو : جاءني زيد وجاءني عمرو .

قلت : فائدة القيد إخراج ما دخل في المقيد لولا القيد ، وهـٰذا المسألة من عطف الجمل ، والكلام هنا في العطف على المسند إليه ، وهو من عطف المفرد على المفرد ، فلا دخل لهـٰذا المسألة فيما هـٰهنا . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وعبارة « الشارح » هنا : وأما العطف ؛ أي : جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه بحرف . فلأمور ؛ منها : تفصيل المسند إليه مع الاختصار ؛ نحو : جاء زيد وعمرو ؛

فإن فيه تفصيلاً للفاعل الذي هو المسند إليه بأنه زيد وعمرو ، من غير دلالة علىٰ تفصيل الفعل الذي هو المسند ، بأن المجيئين كانا معاً أو مرتبين مع مهلة وتراخ كما في ثم ، أو بلا مهلة وتراخ كما في الفاء .

ومنها : أي : ومن تلك الأمور تفصيل المسند كذلك ؛ أي : مع الاختصار ؛ نحو : جاءني زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاء القوم حتىٰ خالد ، فالأحرف الثلاثة تشترك في تفصيل المسند ، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على التراخي ، وحتىٰ علىٰ أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوىٰ إلىٰ أن ينتهي الترتيب إلىٰ ما بعدها ، وذلك نحو : قهرناكم حتى الكماة ، يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالمخاطبين واحداً بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلىٰ أن تعلق بالشجعان ، أو بالعكس ؛ نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، يلاحظ فيه أن القدوم تعلق بالحجاج واحداً بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة . أفاده الدسوقي .

فمعنىٰ تفصيل المسند فيها ؛ أي : في حتىٰ : أن يلاحظ تعلقه بالمتبوع أولاً ، وبالتابع ثانياً ، من حيث إنه أقوىٰ أجزاء المتبوع ، كما في المثال الأول ، أو أضعفها كما في المثال الثاني ، ولا يشترط فيه الترتيب الخارجي ؛ لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها ، قبل ملابسته للأجزاء الأخر التي قبلها ؛ نحو : مات كل أب لي حتىٰ آدم ، وهـٰذا معنىٰ قوله : تفصيلاً لأحد الجزأين ؛ أي : المسند إليه أو المسند ، وهـٰذا آخر كلام الشارح .

وقوله : (رداً . . .) إلىٰ قوله : (**والإبهام**) إن قرىء بالنصب عطفاً علىٰ تفصيلاً . . فظاهر ، وإن قرىء بالجر . . فعلىٰ ما تقدم في قوله : (وجهل) فيعطف علىٰ تفصيلاً علىٰ تقدير معنىٰ لام التعليل ، وأما الإبهام . . فيتعين فيه الجر .

وفي نسخة الناظم : (**كالشك**) بالكاف ، ويكون ما بعده مجروراً عطفاً عليه ، والتقدير : وعطفوا عطف نسق لغرض تفصيل أحد الجزأين ، إما المسند إليه ، وإما المسند ، ولغرض رد السامع من الخطأ في الحكم إلى الحق والصواب ؛ نحو : جاءني زيد لا عمرو ، لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعاً ، فيكون قصر المجيء علىٰ زيد المفهوم من المثال قصر قلب ؛ أي : قصراً نشأ منه قلب اعتقاد

السامع ، ويكون القصر على الثاني ، وهو كونه مقولاً في الرد علىٰ من اعتقد مجيئهما قصر إفراد ؛ أي : قصراً نشأ منه إفراد أحد الشيئين باعتقاد ثبوت المحكوم به له ، وسيأتي تحقيق القصر إن شاء الله تعالىٰ في بابه .

(و) عطفوا أيضاً عطف نسق لغرض (**صرف الحكم**) أي : المحكوم به عن المحكوم عليه المذكور أولاً إلى المحكوم عليه المذكور آخراً ؛ أي : صرفه ونقله من الأول إلى الآخر .

ومعنىٰ قوله : (**للذي تلا**) أي : إلى الاسم الذي تلا وتبع المسند إليه بأن عطف عليه ؛ نحو : جاء زيد بل عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو ، ولأن بل للإضراب والإعراض عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الإضراب عن المتبوع : أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفىٰ عنه الحكم قطعاً ، بل يحتمل أن يثبت له أو لا يثبت له .

وإنما اقتصر الناظم في « شرحه » على التمثيل للإثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل له أيضاً ؛ لعدم ظهور صرف الحكم في النفي علىٰ مذهب الجمهور الآتي الذي بني الصرف عليه كما ذكره السعد ، وما أجيب به عنه ، لا يقوىٰ قوة الإشكال . انتهىٰ من « المخلوف » .

(و) عطفوا أيضاً عطف نسق لإفادة (**الشك**) أي : لإفادة شك المتكلم في المسند إليه ؛ أي : في عينه ؛ نحو : جاء زيد أو عمرو ، إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه .

(و) عطفوا أيضاً عطف نسق لإفادة (**التشكيك**) أي : إيقاع المتكلم السامع في الشك في المسند إليه ؛ نحو : قام زيد أو عمرو .

(و) عطفوا أيضاً عطف نسق لإفادة (**الإبهام**) وهو أن يكون المتكلم عالماً بالنسبة ولـٰكنه أبهم على المخاطب لنكتة كما ستأتي قريباً في الآية ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ ، والنكتة في الإبهام في الآية ألا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم ؛ أي : خصومتهم .

والفرق بينه وبين التشكيك : أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه ، والمقصود في الإبهام الإخفاء عنه وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر ، لـٰكن فرق بين ما يقصد ، وبين ما يحصل بدون قصد . انتهىٰ « صبان » .

قال الناظم في « شرحه » : ولما كان مقاصد عطف النسق كثيرة يطول تتبعها . . قلنا : (**وغير ذلك من الأحكام**) أي : وعطفوا أيضاً عطف نسق لإفادة غير ذلك المذكور من الأحكام والأغراض ؛ وذلك كالتخيير بين المتعاطفين فيما لا يجوز الجمع بينهما ؛ نحو : لتكن لك هند أو ابنتها زوجة ، والإباحة فيما يجوز الجمع بينهما ؛ نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو . انتهىٰ « مخلوف » .

وجملة ما ذكره الناظم من أغراض عطف النسق ستة أو سبعة : التفصيل ، والرد إلى الحق ، وصرف الحكم للذي تلا ، والشك ، والتشكيك ، والإبهام ، والتخيير الذي أشار إليه بقوله : (وغير ذلك من الأحكام) .

تمرين

ولنذكر هنا تمرينات من الأسئلة والأجوبة ؛ لاختبار أطفال الفن ، كما مر نظيرها مراراً ، لغرض اختبارهم ؛ لِيشتدَّ فهمهم في الفن :

وإذا سئلت : كم الأغراض التي لأجلها يعطف على المسند إليه عطف نسق ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، والمشهور منها : **تسعة** ، ذكر الناظم منها **ستة** :

الأول : منها : تفصيل المسند إليه مع الاختصار ؛ نحو : جاء زيد وعمرو ؛ فإن فيه تفصيلاً للفاعل الذي هو المسند إليه .

والثاني : تفصيل المسند كذلك ؛ نحو : جاء زيد فعمرو ثم خالد ؛ فإن الحرفين يشتركان في تفصيل المسند الذي هو المجيء ، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب مع التراخي .

والثالث : رد السامع من الخطأ في الحكم إلى الصواب ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ، لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك جميعاً ، فيكون على الأول قصر قلب ، وعلى الثاني قصر إفراد .

والرابع : صرف الحكم عن المحكوم عليه إلىٰ محكوم عليه آخر ؛ نحو : جاء زيد بل عمرو أو ما جاء زيد بل عمرو .

والخامس : إفادة الشك من المتكلم في المسند إليه ؛ نحو : جاء زيد أو عمرو ، إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه .

والسادس : إفادة التشكيك ؛ أي : إيقاع المتكلم السامع في الشك ؛ بأن يكون المتكلم عالماً لـٰكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم .

والسابع : الإبهام وهو أن يكون المتكلم عالماً بالنسبة ولـٰكنه أبهم على المخاطب ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها ، وإياكم عطف عليه ، وفي ضلال عطف علىٰ هدىً عطف مفرد ، والأول عطف على المسند إليه ، والثاني على المسند ، فقد اشتملت الآية على الإبهام في المسند إليهما والمسندين معاً ، فكأنه قيل : أحدنا ثابت له أحد الأمرين . انتهىٰ « دسوقي » بتصرف ، والنكتة في الإبهام في الآية : ألا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم كما مر .

والثامن : التخيير ؛ نحو : هند أو أختها لك تزويجاً .

والتاسع : الإباحة ؛ نحو : الفقه أو النحو دَرْسٌ لَكَ .

الإعراب

(**وعطفوا**) : الواو عاطفة ، عطفوا : فعل وفاعل معطوف علىٰ قوله : وعطفوا عليه بالبيان ، (**بنسق**) : جار ومجرور متعلق بمصدر محذوف جوازاً ، تقديره : وعطفوا عطفاً ملتبساً بنسق ، (**تفصيلاً**) مفعول لأجله منصوب بعطفوا ، (**لأحد الجزأين**) : اللام حرف جر ، أحد : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، أحد : مضاف ، الجزأين : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة ، الجار والمجرور متعلق بتفصيلاً ؛ لأنه مصدر فصل الرباعي .

(**أو رداً**) : أو حرف عطف وتنويع ، رداً : بالنصب معطوف علىٰ تفصيلاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وبالجر معطوف علىٰ معنىٰ تفصيلاً ؛ لأنه في معنىً لتفصيل أحد الجزأين أو لرد المخاطب إلى الحق ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**إلىٰ حق**) : جار ومجرور متعلق برد .

(**وصرف الحكم**) : الواو عاطفة ، صرف : معطوف علىٰ معنىٰ تفصيلاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الحكم : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**للذي**) : اللام حرف جر بمعنىٰ إلىٰ مبني على الكسر ، الذي : اسم موصول لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الجر باللام ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور متعلق بصرف ؛ لأنه مصدر لصرف الثلاثي .

(**تلا**) : فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف ؛ لأنه فَعِلٌ معتلٌ بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، ومفعول تلا محذوف لضرورة الروي ، تقديره : أي للذي تلاه ؛ أي : تلا وتبع المسند إليه لكونه معطوفاً عليه .

(**والشك**) : معطوف علىٰ معنىٰ تفصيلاً كسابقه ؛ أي : عطفوا لتفصيل أحدِ الجزأين ولإفادة شك المتكلم في النسبة .

وفي نسخة « شرح الناظم » : (**كالشك**) فعلىٰ هـٰذه النسخة تمثيل مقدم لضرورة النظم لقوله : (**وغير ذلك**) ، فتقول في إعرابه : (**وغير ذلك**) : الواو عاطفة ، غير : معطوف علىٰ معنىٰ تفصيلاً ، تقديره : وعطفوا لتفصيل أحد الجزأين ولغير ذلك ، غير : مضاف ، ذلك : في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**من الأحكام**) : جار ومجرور حال من غير ذلك ؛ لأنه بمعنىٰ مغاير ، وتَخصَّص بالإضافة ، وإن لم يُعرَّف ؛ لأنه من الأسماء المتوغلة ؛ أي : وعطفوا لغير ذلك حالة كونه من أحكام العطف .

(**كالشك**) : الكاف حرف جر وتمثيل ، الشك : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذَلك الغير كائن كالشك ، (**والتشكيك والإبهام**) : معطوفان على الشك علىٰ كلا التقديرين ، (**وغير ذلك**) : معطوف على الشك على التقدير الثاني ، ومعطوف علىٰ معنىٰ تفصيلاً على التقدير الأول ؛ أعني : إعراب نسخة الناظم .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَفَصْلُـــهُ يُفِيـــدُ قَصْـــرَ ٱلْمُسْنَـــدِ   عَلَيْـهِ كَـٱلصُّـوفِـيُّ هُـوَّ ٱلْمُهْتَـدِي

وهـٰذا هو البحث الخامس من أحوال المسند إليه .

(**وفصله**) أي : وفصل المسند إليه من مسنده بضمير الفصل (**يفيد قصر المسند**) وحبسه (**عليه**) أي : على المسند إليه ؛ أي : ومن أحوال المسند إليه فصله ؛ أي : تعقيبه بضمير الفصل ، ويكون ذلك لنكتة ؛ منها : تخصيصه بالمسند ؛ أي : جعل المسند مختصاً بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلىٰ مسند له آخر ، فالباء دخلت هنا على المقصور لا على المقصور عليه ، ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه ؛ لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصور لا المقصور عليه ، ومن هـٰذا الاستعمال قولهم : إياك نعبد ؛ أي : نخصك بالعبادة ؛ أي : نجعل عبادتنا لا تتعدىٰ إلىٰ غيرك ، لا أنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها . انتهىٰ « يعقوبي » .

وعلىٰ هـٰذه النكتة اقتصر الناظم كأصله ؛ نحو : زيد هو العالم لا غيره ، ومنه مثال الناظم باعتبار الكمال في الاهتداء .

ومنها : الدلالة علىٰ أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة .

ومنها : التأكيد ؛ أي : تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه ، وذلك إذا حصل الحصر بغيره ، كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير الفصل ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ .

وذلك التعقيب الذي يفيد الحصر (كـ) قولنا : (**الصوفي هو المهتدي**) ، والكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها ؛ لأنها محكية ، ولفظة (**هوَّ**) فيه بتشديد الواو علىٰ لغة ، ومعنىٰ مثال الناظم : الإنسان الذي يعمل ما يقتضي صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالىٰ ، هو الذي سلك سبيل السلامة ، والوصول إلى المطلوب الأخروي ، فالإتيان بضمير الفصل بعد المسند إليه ؛ ليفيد قصر الهداية المدلولة للمسند على المسند إليه ، الذي هو الصوفي ، وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة .

ثم الأولىٰ في التمثيل أن يقال ؛ نحو : زيد هو الأفضل من عمرو ، أو زيد يقاوم الأسد مثلاً ؛ أي : لا يكون غير زيد أفضل من عمرو ، أو لا يقاوم غيره الأسد ؛ لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حينئذ ، ويلزم من التخصيص تأكيد الإثبات ؛ لتضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً لتسليم مطلق الثبوت ، وأما المثال الذي ذكره الناظم . . فهو فيه لمجرد التأكيد ؛ لأن تعريف الجزأين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل . انتهىٰ من « ع ق » مع زيادة .

وقوله : (لمجرد التأكيد) ، أي : زيادة علىٰ ما في المثال من التخصيص بتعريف الجزأين ، ولو قال الناظم بدل هـٰذا البيت :

وفصلـــه خصصـــه بـــالمسنـــد		فـي نحـو طـه هُـو خيـر مـرشـد

. . لسلم مما أورد عليه (ع ق) ، مع السلامة من اللغة القليلة في هُوَّ وهِيَّ بالتشديد ، تأمل . انتهىٰ « مخلوف » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ في « شرحه » : ذكرنا في هـٰذا البيت فائدة تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وهي قصر المسند على المسند إليه ؛ نحو : زيد هو الفاضل لا غيره ، ولذا يمتنع زيد هو الفاضلُ وغيرهُ .

تمرين

ولنذكر من أحكام ضمير الفصل فوائدَ تنفع الطالب ، فنقول : الكلام فيه أربعةُ مباحث : في شروطه ، وفي فائدته ، وفي محله ، وفيما يحتمله من الأوجه .

وإذا سئلت : كم شروطه ؟

فالجواب : شروطه **ستة** ؛ شرطان فيما قبله ، وشرطان فيما بعده ، وشرطان في نفسه :

أما اللذان فيما قبله . . فكونه مبتدأً في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفةً ؛ نحو : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ ، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ ، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾ ، وأجاز الفراء وهشام بن معاوية الضرير الكوفي النحوي تنكيره ؛ نحو : ما ظننت أحداً هو القائم ، وجعلا منه : ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ ، فقدرا نصب أربىٰ ، والجمهور على الأول .

وأما اللذان فيما بعده . . فهما كونه خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة في عدم قبوله أل ، كما تقدم في خيراً وأقل .

وأما الشرطان اللذان في نفسه . . فهما كونه بلفظ المرفوع ، وكونه مطابقاً لما قبله .

وإذا سئلت : كم فائدته ؟

فالجواب : فائدته **ثلاث** :

إحداها : لفظية ؛ وهي الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهـٰذا سمي فصلاً ؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ أي : فرق بينهما ، ويسمىٰ أيضاً : عماداً لاعتماد معنى الكلام عليه ، واقتصر علىٰ هـٰذه الفائدة أكثر النحويين .

والثانية : معنوية وهي التوكيد ، قالوا : فلهـٰذا لا يجتمع مع التوكيد ، فلا يقال : زيد نفسه هو الفاضل .

والثالثة : معنوية أيضاً ؛ وهو تخصيص المسند إليه بالمسند ، وهو الذي أولع به البيانيون ، ويعبرون عنه بالقصر ، وهو مقصودنا في هـٰذا البيت .

وإذا سئلت : ما محله من الإعراب ؟

فالجواب : محله من الإعراب ، فقد قال البصريون : لا محل له من الإعراب ، لـٰكن أكثرهم علىٰ أنه حرف ، فلا إشكال ، وإنما سمي ضميراً ؛ لكونه علىٰ صورته ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره علىٰ هـٰذا القول أسماء الأفعال عند من رآها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة ، ومذهب الكوفيين : له محل ، إلا أن الكسائي قال : محله ما بعده ، وقال الفراء : محلُّ ما قبله مَحلُّه ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين مفعولي ظن نصب على القولين ، وتظهر ثمرة الخلاف : فيما إذا وقع بين معمولي كان . . فمحله رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إن على العكس .

وإذا سئلت : كم يحتمله من الأوجه ؟

فالجواب : قد يحتمل في بعض الصور : كونه مبتدأ أو مؤكداً ، أو ضمير فصل ، فالصور من حيث اعتبار ذلك سبع صور ، تقتضيها القسمة العقلية ، ما يحتمل الثلاثة ، وما يتعين فيه أحدها ، فتلك أربع صور ، والثلاثة الباقية تقوم من اجتماع احتمالين ،

وهي ما يحتمل الفصلية والتأكيد ، أو الفصلية والابتدائية ، أو التأكيد والابتدائية ، وأمثلتها : إنك أنت الفاضل ، كان زيد هو الفاضل ، كنت أنت فاضلاً ، زيد هو فاضل ، كنت أنت الفاضل ، زيد هو الفاضل ، إنك أنت فاضل .

وتحقيق التمييز بين هـٰذه الصور ينبني علىٰ إتقان مقدمة ، وهي معرفة شروط الفصل ، وقد تقدمت ، فشرط المبتدأ هو رفع ما بعده ، وشرط المؤكد أن يكون ما قبله ضميراً متصلاً ، فظهور ما قبله يمنع التأكيد ، ونصب ما بعده يمنع الابتداء ، وتنكير أحدهما يمنع الفصل ، فليتدبر . انتهىٰ من « شرح الناظم » بتصرف .

فإن قلت : لم جعل ضمير الفصل من أحوال المسند إليه ؟

قلت : لأنه يقترن به قبل ذكر المسند ، ولأنه يطابق المسند إليه لفظاً في الإفراد والتثنية والجمع وغيرها كالتذكير والتأنيث .

الإعراب

(**وفصله**) : الواو استئنافية ، فصله : مبتدأ ومضاف إليه ، (**يفيد**) : فعل مضارع مرفوع بالضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الفصل ، (**قصر**) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**المسند**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**عليه**) : جار ومجرور متعلق بقصر ؛ لأنه مصدر ، وجملة يفيد في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وفصله ؛ أي : تعقيبه بضمير الفصل مفيد قصر المسند على المسند إليه لا يتعداه إلىٰ غيره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**كالصوفي هو المهتدي**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، الصوفي المهتدي : مجرور محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ياء المهتدي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ، لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كقولنا : الصوفي هو المهتدي لا غيره ، وإن شئت.. **قلت** : الصوفي : مبتدأ ، هو : ضمير فصل ، المهتدي : خبر المبتدأ ، والمعنى الصوفي مقصور عليه الاهتداء الكامل .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَقَـدَّمُـوا لِـلأَصْـلِ أَوْ تَشْـوِيـفِ	لِخَبَـــرٍ تَلَـــذُّذٍ تَشْـــرِيـــفِ
وَحَـــطٍّ ٱهْتِمَـــامٍ اَوْ تَنْظِيـــمِ	تَفَـــاؤُلٍ تَخْصِيـــصٍ اَوْ تَعْمِيـــمِ
إِنْ صَاحَبَ ٱلْمُسْنَدُ حَرْفَ ٱلسَّلْبِ	إِذْ ذَاكَ يَقْتَضِـــي عُمُـــومَ ٱلسَّلْـــبِ

ذكر الناظم البحث السادس : في تقديم المسند إليه لواحد من المرجحات الآتية فقال : (**وقدموا**) أي : قدم العرب ، أو حكم البلغاء تقديم المسند إليه على المسند ؛ أي : أتوا به مقدَّماً على المسند بمعنىٰ : أنهم أداموه على التقديم كما اقتضاه أصل كونه مسنداً إليه ، لا أنهم قدموه علىٰ تأخير كان فيه ؛ إذ ليست رتبته التأخير . « ع ق » .

وقوله : على المسند ، الأنسب حذفه ؛ ليصير التقديم شاملاً لما هو لغير المسند من أجزاء الكلام ، فيشمل تقديم الفاعل على المفعول . انتهىٰ « مخلوف » .

(**للأصل**) : أي : لكون تقديمه **الأصل** ؛ أي : الراجح في نظر الواضع ؛ أي : ولتقديمه أسباب مرجحات له على التأخير منها كون تقديمه الأصل ؛ أي : الراجح الغالب ؛ لأنه المحكوم عليه ، فلا بد من تحققه في الذهن قبل المحكوم به ، فقصدوا أن يكون في الذكر مقدماً على المحكوم به ، والحال أنه لا مقتضىٰ للعدول عن ذلك الأصل ، فإن كان أمر يقتضي العدول عن ذلك الأصل . . فلا يقدم كما في الفاعل ؛ فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول ، فلذلك أخر الفاعل الذي هو المسند إليه عن الفعل الذي هو المسند .

قوله : (**أو تشويف**) أو فيه بمعنى الواو ؛ أي : وقدموه لتشويق السامع وانتظاره (**لخبر**) أي : إلىٰ ذكر خبر ؛ أي : ومنها : تشويق السامع إلىٰ سماع المسند بعد سماع المسند إليه بتقديمه عليه ؛ ليتمكن من نفسه بعد ذكره ؛ لأن حصول الشيء بعد توجه النفس وإصغائها إليه أوقع فيها ، ولذا قيل : من حقه أن يكون في المسند إليه طول ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ ، لأن محمداً مبتدأ ، رسول الله عطف بيان له ، والذين معطوف علىٰ محمد ، والخبر

المنتظر هو أشداء ، وفي المبتدأ طول ، وقولُه :

والـذي حـارت البـريـة فيـه		حيـوان مستحـدث مـن جمـاد

وفي المبتدأ طول بذكر الصلة .

وقدموه أيضاً على المسند لغرض (**تلذذ**) بتعجيله وذكره أولاً ؛ نحو : محمد حبيبنا ، والإسلام ديننا .

ومنها تقديمه لـ(**تشريف**) وتعظيم له ؛ نحو : محمد نبينا ، وقولك : رجل فاضل عندنا ، وفي معناه المدح ؛ نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ ﴾ .

(و) قدموه أيضاً لـ(**حط**) وتحقير له ؛ نحو : مسيلمة كذاب ، ورجل جاهل عندنا .

وقدموه أيضاً لـ(**اهتمام**) واعتناء به ، وهو أعم أسباب التقديم وأشملها ، وكلها من أفراده ، فكان ينبغي للناظم أن يسلك ما سلكه الأصل ؛ من جعله الاهتمام سبباً في التقديم ، وجعل هٰذه الأسباب من أفراده ؛ أي : من أفراد علته وكذا ما بعده ، ويستثنىٰ منها : التخصيص الآتي ؛ فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال : وقد يقدم ليفيد تخصيصه . انتهىٰ « مخلوف » .

أي : ومنها : الاهتمام به ؛ كالشفقة عليه ، والشك فيه ، وغير ذلك ؛ نحو : السائل بالباب ، وصديقك جائع ، واللص أمامك ، والسارق خلفك ، والضعيف وراءك .

* * *

فإن قلت : ما الفرق بين التعظيم والاهتمام ؟

قلت : التعظيم أخص ؛ إذ قد يكون المفضول أهم بالذكر فيستحق التقديم ، ومنهم من جعل الاهتمام جنساً يعم أغراض التقديم كلها ، وهي طريقة القزويني تابعاً للأصل . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

* * *

(**او تنظيم**) أو فيه بمعنى الواو ، والتنظيم بمعنى : النظم ، أو قدموه أيضاً لضرورة استقامة النظم من وزن ؛ أي : محافظة عليه ؛ كقوله من الكامل :

حسبي بقلبك شاهداً لي في الهوىٰ والقلب أعدل شاهد يستشهد

أو قافيةٍ ؛ أي : محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله ؛ كقوله :

لا يغرنك ثياب نقيت فهي بالصابون والماء نظيفة

تشبه البيضة لما فسدت قشرها أبيض والباطن جيفة

فإنه لو قال : (وجيفة الباطن) . . لفاتت الموافقة ، وفي معناه السجع ؛ نحو : قلت : متى الوصل أيها الحبيب ، فقال : لا تجزع فالوصل قريب .

وقدموه أيضاً لتعجيل مسرة بسبب (**تفاؤل**) نحو : سعد في دارك ، ووجه السببية : أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالاً علىٰ ما تميل إليه النفس . . تفاءل منه السامع ؛ أي : تبادر إلىٰ فهمه حصول الخير ، فينشأ من ذلك التفاؤل بتعجيل المسرة . انتهىٰ « صبان » ، ولا يخفىٰ أن سعداً في المثال علم ، وإلا لم يجز الابتداء به ؛ لأنه نكرة بلا مسوغ . انتهىٰ « ياسين » ، ولا يخفىٰ ما في لفظ سعد من التفاؤل بالسعادة .

ومثله : تعجيل المساءة ؛ أي : الحزن بسبب التطير والتشاؤم ، ووجه السببية : أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالاً علىٰ ما تنفر منه النفس . . تطير منه السامع ؛ أي : تبادر إلىٰ فهمه حصول الشر ، فينشأ من ذلك التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المساءة ؛ نحو : السفاح في دار صديقك ، ولا يخفىٰ أيضاً ما في لفظ السفَّاح الدال علىٰ سفح الدماء وإراقتها من التطير والتشاؤم ؛ لإشعاره بالقتل والإهلاك . انتهىٰ « يعقوبي » .

وقدموا أيضاً لإفادة (**تخصيص**) المسند إليه بالمسند الفعلي ؛ أي : بنفيه ، فهو علىٰ حذف مضاف ؛ أي : جعل المسند الفعلي مقصوراً على المسند إليه إن تقدم على المسند إليه حرف سلب ؛ نحو : ما أنا قلت هـٰذا مع أنه مقول لغيري ؛ إذ لا يقال ذلك إلا في شيء ثبت في الجملة لغير المسند إليه ، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص .

فإذا كان النفي عاماً أو خاصاً . . كان الثبوت كذلك ؛ مثال العموم : ما أنا رأيت ، فقد نفىٰ عن المسند إليه رؤية كل أحد وأثبت لغيره ، ومثال الخصوص : ما أنا قلت هـٰذا ، فقد نفىٰ عن المسند إليه قول هـٰذا بخصوصه وأثبت لغيره ، فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول . انتهىٰ « دسوقي » .

ولهٰذا ؛ أي : ولأجل أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص ، بمعنىٰ نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذي نفي عليه عن المذكور من العموم والخصوص لا يصح : ما أنا قلت هٰذا ولا غيري ؛ لأن مفهوم ما أنا قلت يناقض منطوق ولا غيري ، ولا يصح أيضاً : ما أنا رأيت كل أحد ؛ لاقتضائه أن غيره رأىٰ كل أحد ؛ لقصر سلب الرؤية علىٰ وجه العموم ، وهو يقتضي ثبوتها للغير كذلك ؛ أي : علىٰ وجه العموم .

ومنها : أي : ومن الأسباب التي ترجح تقديم المسند إليه على المسند عموم السلب ، وهو مراده بقوله : (**او تعميم**) وأو فيه بمعنى الواو ؛ أي : وقدموا المسند إليه ؛ لغرض إفادة تعميم السلب ، وذلك إذا كان لفظ كل مضافاً إلى المسند إليه ، واقترن بالمسند حرف السلب كما قاله الناظم : (**إن صاحب المسند**) الفعلي (**حرف السلب**) أي : حرف النفي .

وإنما قلنا لتعميم السلب (**إذ ذاك**) أي : لأن ذاك ؛ أي : لأن مصاحبة المسند حرف النفي (**يقتضي**) أي : يستلزم (**عموم السلب**) أي : عموم نفي المسند لجميع أفراد المسند إليه ؛ نحو : كل إنسان لم يقم ؛ أي : لم يقع قيام من كل فرد من أفراده ، فهو من عموم السلب لجميع أفراد المسند إليه ؛ فإنه لو أخر كل ، فقيل : لم يقم كل إنسان . . لأفاد سلب العموم لا عموم السلب .

وهٰذا المعنىٰ مطرد عندهم في هٰذا الباب وغيره ، فكلما كانت كل في حيز النفي . . توجه النفي إلى العموم فقط ، فأفاد سلب العموم وسلب العموم مقتض لثبوت الحكم للبعض ؛ نحو : لم آخذ كل الدراهم ، وكلما كان النفي في حيزها . . اقتضى السلب عن كل فرد ، فأفاد عموم السلب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام لذي اليدين : « كل ذلك لم يكن » لما قال له : (أنسيت أم قصرت الصلاة ؟) ، أي : لم يقع قصر ولا نسيان كما في الحديث الآخر « لم أنس ولم تقصر » ، ومن أراد زيادة في هٰذا المقام . . فعليه بالأصل و« شرحه » .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي ترجح تقديم المسند إليه ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، المشهور منها : **إحدىٰ عشرة** ، ذكر الناظم منها **عشرة** :

الأول منها : التلذذ بذكر المسند إليه ؛ نحو : محمد حبيبنا .

والثاني : التعظيم ؛ نحو : محمد نبينا .

والثالث : التحقير ؛ نحو : مسيلمة كذاب .

والرابع : تعجيل المسرة بسبب التفاؤل ؛ نحو : سعد في دارك .

والخامس : تعجيل المساءة ؛ أي : الحزن بسبب التطير ؛ نحو : السفاح في دار صديقك ، من السفح : وهو إراقة الدماء .

والسادس : التبرك ؛ نحو : اسم الله اهتديت به .

والسابع : التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مشعراً بغرابة ؛ كقول المعري :

والـــذي حـــارت البـــريـــة فيـــه		حيـــوان مستحـــدث مـــن جمـــاد

وهو العود الجسماني بالبعث من القبور بعد الفناء ، والجماد : التراب الذي دفن فيه ، وحارت بمعنى : اختلفت الخلائق في المعاد والبعث من القبور .

والثامن : تقوية الحكم في ذهن السامع إذا كان المسند فعلاً رافعاً لضمير المسند إليه ؛ نحو : محمد يعطي الجزيل .

والتاسع : إفادة التخصيص قطعاً إذا كان المسند إليه مسبوقاً بنفي والمسند فعلاً ؛ نحو : أنا ما قلت هـٰذا لا غيري ، أي : لم أقله وهو مقول لغيري .

والعاشر : النص علىٰ عموم السلب ، أو النص علىٰ سلب العموم ؛ فعموم السلب يكون بتقديم أداة العموم ككل وجميع علىٰ أداة النفي ؛ نحو : كل ظالم لا يفلح ، والمعنىٰ : لا يفلح أحد من الظلمة ، ومنه الحديث « كل ذلك لم يكن » ، أي : لم يقع قصر ولا نسيان ، كما في رواية أخرىٰ : « لم أنس ولم تقصر » ، فعموم السلب يكون النفي فيه لكل فرد ، وتوضيح ذلك أنه إذا بدأت بلفظة (كل) . . كنت قد سلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وذلك يقتضي ألا يشذ منه شيء ، و(سلب العموم) يكون بتقديم أداة النفي علىٰ أداة العموم ؛ نحو قوله :

مـا كـل مـا يتمنـى المـرء يـدركـه		تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

فسلب العموم يكون النفي فيه للمجموع غالباً .

والحادي عشر : ضرورة الروي أو السجع ؛ كقوله :

لا يغـــرنـــك ثيـــاب نقيـــت فهـي بـالصـابـون والمـاء نظيفـة
تشبـــه البيضـــة لمـــا فســـدت قشـرهـا أبيـض والبـاطـن جيفـة

فإنه لو قال : (وجيفة الباطن) . . لفاتت موافقة الروي الأول ، ومثال السجع ؛ نحو : قلت : متى الوصل أيها الحبيب ؟ فقال : لا تجزع فالوصل قريب .

تتمة

سكت الناظم والشارح عن الكلام علىٰ تأخير المسند إليه ؛ لأنه ليس من مقتضيات الأحوال ، وإنما هو ضرورات مقتضى الحال الذي هو تقديم المسند ، فهو إنما يكون إذا اقتضى المقام تقديم المسند ، وحينئذ فاللائق بما هنا تركه وتكلم عليه الأصل نظراً لمجرد استيفاء الكلام على الأحوال التي للمسند إليه ، والله أعلم . انتهىٰ من « المخلوف » .

الإعراب

(**وقدموا**) : الواو استئنافية ، قدموا : فعل وفاعل وحد الفعل قدم ، قدم : فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، وواو الجماعة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**للأصل**) : جار ومجرور متعلق بقدموا ؛ أي : نظراً لكون الأصل فيه التقديم ، (**أو تشويف**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، تشويف : معطوف على الأصل مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**لخبر**) : جار ومجرور متعلق بتشويف ، (**تلذذ**) : معطوف بعاطف مقدر على الأصل مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**تشريف**) : معطوف على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة .

(**وحط**) : الواو عاطفة ، حط : معطوف على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**اهتمام**) : معطوف بعاطف مقدر على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**او**) : حرف عطف .

(**تنظيم**) : معطوف على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة .

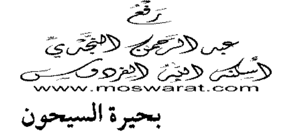
(**تفاؤل**) : معطوف بعاطف مقدر على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**تخصيص**) : معطوف بعاطف مقدر على الأصل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**او**) : حرف عطف مبني على السكون ، (**تعميم**) : معطوف على الأصل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة .

(**إن صاحب المسند حرف السلب**) : إن حرف تقييد ووصل يجزم فعلاً واحداً لا جواب لها مبني على السكون ، صاحب : فعل ماض في محل الجزم بإن الوصلية مبني على الفتح ، المسند : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، حرف : مفعول به منصوب ، وهو مضاف ، السلب : مضاف إليه مجرور ، وجملة إن الوصلية جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

(**إذ**) : تعليلية بمعنى اللام حرف مبني على السكون ، (**ذاك**) : ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ؛ أي : وإنما قلنا إن صاحب المسند حرف السلب ؛ لأن ذاك أي : مصاحبة المسند حرف السلب ، (**يقتضي**) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة الآخر ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ذاك .

(**عموم**) : مفعول به منصوب ، وهو مضاف ، (**السلب**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة يقتضي في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : إذ ذاك مقتضىٰ عموم السلب ، والجملة الاسمية في محل الجر مجرور باللام التعليلة المدلول عليها بإذ التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما قلنا إن صاحب المسند حرف السلب لاقتضاء ذاك المذكور ، من مصاحبة المسند حرف السلب عموم السلب لكل الأفراد ، والجملة المحذوفة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في الخروج عن مقتضى الظاهر

قد تقدم لك معنى الفصل لغةً واصطلاحاً فلا عود ولا إعادة ، والحكمة في وضعهم أسماء التراجم ؛ لتكون كالمنازل للمسافر في طريقه ، ينزل فيها ويستريح ؛ ليحصل له النشاط فيمشي نشيطاً بعد استراحته في منزلة منها ؛ أي : هٰذا فصل معقود في بيان خروج الكلام عن مقتضى الظاهر لنكتة من النكات الآتية .

* * *

واعلم : أن جميع ما تقدم في هٰذا الباب من الأحوال المقتضية لاختلاف أحوال المسند إليه من الحذف والذكر وكونه معرفة بأحد أقسامها الخمسة هو مقتضى الظاهر من الحال ، وقد يخرج الكلام في المسند إليه عما ذكر من مقتضى الظاهر ، ويؤتىٰ به علىٰ خلاف مقتضى الظاهر ؛ لاقتضاء الحال ذلك الخروج ؛ وذلك كوضع المضمر موضع الظاهر وكالإضمار قبل ذكر مرجع ؛ كقولك : نعم عبداً بإضمار الفاعل في نعم ، أصله : نعم العبد رجلاً ، وقولك : ضرب غلامه زيداً ، أصله : ضرب زيداً غلامه .

* * *

واعلم : أن الفرق بين مقتضى الحال ومقتضىٰ ظاهر الحال : أن الحال : هو الأمر الداعي إلىٰ إيراد الكلام مكيفاً بكيفية ما ، سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثابتاً بالنظر إلى اعتقاد المتكلم ، وأن ظاهر الحال : هو الأمر الداعي إلىٰ إيراده مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط .

فعلم من هٰذا أن ظاهر الحال أخص من الحال ، وحينئذ فيكون مقتضىٰ ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال ؛ لاشتراط ثبوته في الواقع فقط ، فكل مقتضىٰ ظاهر الحال يكون مقتضى الحال لعمومه الواقع واعتقاد المتكلم ولا عكس . انتهىٰ « دسوقي » .

بشارة عظيمة

رأيتها في يوم السبت ، يوم بداية دراسة الفصل الثاني ، قبيل أذان العصر ، من تاريخ

(٩/ ٣/ ١٤٣٢هـ) أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه جاء مع أكابر الصحابة لزيارة البيت الحرام ، وأرسلوا إليَّ وهم في الحرم ، وأنا في البيت ، فقالوا : نريد زيارتكم ، فقلت لرسولهم : أنا أزورهم .

فلبست ثيابي ، فإذ وصلت إلىٰ باب داري فهم حاضرون واقفون على الباب ، فاستأذنوا في الدخول علي ، فدخلوا علي ، وقبلت رأس عمر ، وصافحته وعانقته ، وهو قبلني وعانقني ، وبكيت ، فقلت : وأنا كنت غريباً في بلدتكم ، وقال لي عمر : لا تبك ، ونحن كنا غرباء في هـٰذه البلدة قبل هجرتنا ، واسترحنا بالهجرة .

وقلت لهم وأنا صارخ بالبكاء : يا فوز من صحب محمداً صلى الله عليه وسلم ، ونصره ، ونشر دينه .

ثم قلت : يا ويلاي ؛ لو لم تلدني أمي (٣) مرات .

وقال لي : لا تقل ذلك ، أبشر ، ولك ما لنا من الجزاء الحسن ؛ لأنا حملنا ألفاظ الكتاب والسنة ، وأديناهما إلى الناس ، وأنت شرحت معناهما للناس ، فلك ما لنا ، ولا تتأسف لغربتك ؛ لأن الغربة خير لك من الشهرة ، ونحن نزورك إيناساً لك ، كلما زرنا بيت الله الحرام ، واستوصيته بالشفاعة لي يوم القيامة .

ورأيت في هـٰذه الرؤيا عجائب قدرة الله تعالىٰ ؛ من البشارة العظيمة ، مما لا تدركه الأفهام ، ولا يصفه الكلام ؛ فللّه الحمد والشكر علىٰ هـٰذه البشارة العظيمة .

* * *

فلنرجع إلى المقصود من كتابة هـٰذه التعاليق علىٰ هـٰذه المنظومة ، فنقول : **قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

وَخَرَّجُوا عَنْ مُقْتَضَى ٱلظَّوَاهِرِ ... كَوَضْعِ مُضْمَرٍ مَكَانَ ٱلظَّاهِرِ

لِنُكْتَةٍ كَبَعْثٍ أَوْ كَمَالِ ... تَمْيِيزٍ أَوْ سُخْرِيَةٍ إِجْهَالِ

أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى ٱلظُّهُورِ وَٱلْمَدَدْ ... لِنُكْتَةِ ٱلتَّمْكِينِ كَٱللهُ ٱلصَّمَدْ

وَقَصْدِ ٱلِاسْتِعْطَافِ وَٱلْإِرْهَابِ ... نَحْوُ ٱلْأَمِيرُ وَاقِفٌ بِٱلْبَابِ

قوله : (**وخرجوا**) بتشديد الراء ومفعوله محذوف ، تقديره : وخرج البلغاء الكلام (**عن مقتضى الظواهر**) أي : عما يقتضيه ظاهر الحال ، وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة يقتضي الضمير ؛ لأنه هو الدال علىٰ ذلك ، ومقام خلاف الضمير وهو الظاهر لخلافه ؛ أي : لخلاف مقام التكلم والخطاب والغيبة ؛ لأنه هو الدال على المراد .

وقد يخرجون الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر ، فيوقعون الضمير في خِلاَف مقامِه الأصليِّ وهو مقام الظاهر ، ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي وهو مقام الضمير كما قال الناظم ، وذلك أي : تخريج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر (**كوضع مضمر مكان الظاهر**) وخلافه ، وهو وضع الظاهر موضع المضمر ، وهو تمثيل لصورة من صور التخريج المذكور .

وقوله : (**لنكتة**) علة لتخريج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر متعلق بخرجوا لا بوضع مضمر .

والأغراض المذكورة بقوله : (**كبعث أو كمال تمييز . . .**) إلخ ليست خاصة بهٰذه الصورة ؛ أي : بصورة وضع المضمر موضع الظاهر ، بل هي ؛ أي : تلك الأغراض المذكورة من البعث وما بعده موزعة علىٰ هٰذه الصورة ؛ أي : صورة المضمر وغيرها لا أن جميعها لكل من هٰذه وغيرها .

ومعنى البيتين : وخرجوا الكلام ؛ أي : أخرج البلغاء عن مقتضى الظاهر إلىٰ غير مقتضاه لنكتة وغرض من الأغراض الآتية ، وذلك التخريج عن مقتضى الظاهر كوضع مضمر موضع الظاهر وعكسه .

وتلك النكات والأغراض كبعث السامع وحثه علىٰ إصغاء ما يلقىٰ إليه مثال البعث والحث على الإصغاء في الإضمار بدل الظاهر ؛ كقولهم : هو أي الشأن زيد عالم ، أو هي أي القصة زيد عالم مكان الشأن زيد عالم أو القصة زيد عالم .

فالإضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ؛ لعدم تقدم المرجع ، ونكتة وضع المضمر موضع الظاهر وغرضه ؛ ليتمكن ويثبت ما يعقب الضمير ؛ أي : يجيء بعده وعقبه في ذهن السامع ؛ لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنىً ؛ أي : مرجعاً . انتظر ما يعقب

ويجيء بعد الضمير ؛ ليفهم منه معنىً ؛ أي : مرجعاً فيتمكن بعد ورود ما بعده فضل تمكن ؛ أي : تمكناً فاضلاً ؛ أي : زائداً .

والحاصل : أن صور خروج الكلام عن مقتضىٰ ظاهر الحال كثيرة ، ذكر الناظم بعضها ؛ فمنها : وضع المضمر موضع المظهر لنكتة حث السامع وبعثه إلىٰ إصغاء ما يلقىٰ إليه ؛ ليتمكن في ذهنه كما مثلنا .

وكقوله تعالىٰ : ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ ، فمقتضى الظاهر الإضمار ، فأوقع الظاهر موقع المضمر للنكتة المذكورة .

وكقولك : افعل الخير إن الخير لنافع ، ومقتضى الظاهر إنه لنافع .

وكقولك : هو زيد عالم وهي هند عابدة ، ومقتضى الظاهر الشأن زيد عالم ، القصة هند عابدة ، فأضمر ؛ ليكون باعثاً للسامع علىٰ توجه نفسه وإصغائها للخبر ؛ ليتمكن من ذهنه ما يلقيه إليه ؛ لأن مواجهته أولاً بالإضمار توجب له حيرة تحمله على استجماع فكره ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، علىٰ رأي .

ولنذكر فائدة ضمير الشأن والقصة لانسياق الكلام إليه ، فنقول : هـٰذا الضمير مخالف للضمائر من وجوه ؛ منها : لزوم تصديره ، ومنها : لزوم عوده علىٰ جملة بعده ، ولزوم إفراده ، ولزوم رفعه بالابتداء ، وامتناع تعقيبه بتابع ، وإنما يكون بلفظ المذكر في المذكر ، وبلفظ المؤنث في المؤنث للمطابقة ، لا لكونه عائداً إلىٰ ذلك المفرد ؛ إذ لا تفسره إلا جملة . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

ومنها : وضع الظاهر موضع المضمر لنكتةِ (**كمال تمييز**) أي : لإفادة أن المتكلم اعتنىٰ واهتم بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع اعتناءً كاملاً حيث أبرزه في معرض المحسوس ؛ أي : فتلك النكتة إن كان المظهر الذي وضع موضع المضمر باسم إشارة إما الاعتناء بتمييز المسند إليه وبيانه اعتناء كاملاً لاختصاصه بحكم بديع عجيب ، فيقتضي الحال تمييزه أكمل تمييز بإظهاره ؛ لأن السليقة السليمة تتسارع إلىٰ تمييز العجيب الحكم ؛ كقول ابن الراوندي ، بفتح الواو وسكون النون ، (من البسيط) .

واسمه : أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي بفتح الواو ، نسبة إلىٰ راوند ، قرية من قرىٰ ساسان ، قريبة من أصبهان ، والأكثر علىٰ أنه كان زنديقاً ، فقد كان يعلم اليهود

الحيل والشبه ، اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار ، وألف لهم كتاباً فيه رد على القرآن ، وسماه : الدامغ للقرآن ، وقيل : إنه كان من الأولياء أهل الدلال على الله ، وأن ما نقل عنهم من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قاله الفنري . انتهىٰ « دسوقي » :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هٰذا الذي ترك الأوهام حائرةً وصير العالم النحرير زنديقا

ومن هٰذا المعنىٰ قول الآخر :

كم من قوي قوي في تقلبه مهذب الرأي عنه الرزق ينحرف
وكم من ضعيف ضعيف في تقلبه كأنه من خليج البحر يغترف
هٰذا دليل علىٰ أنه الإلٰه له في الخلق سر خفي ليس ينكشف

كم خبرية مبتدأ ، وعاقل مضاف إليها مميز لها ، وعاقل الثاني نعت للأول بمعنىٰ كامل العقل ؛ لأن تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ، وليس توكيداً لفظياً كما يسبق إلى الفهم ؛ إذ لا محل للتأكيد هنا ؛ لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو تجوز ، ولا يتأتىٰ شيء من ذلك هنا . انتهىٰ « د » ، ولو في الجوامد ؛ كمررت برجل رجل ؛ أي : كامل في الرجولية .

والخبر جملة (أعيت مذاهبه) أي : أعجزته معايشه لا ينال منها إلا قليلاً ؛ أي : صعبت عليه طرق معاشه (وجاهل جاهل) أي : وكم جاهل كامل الجهل ، وفي إيقاعه جاهل جاهل مقابلاً لعاقل عاقل ، مع أن المقابل للعاقل حقيقة المجنون ، والمقابلُ للجاهل العَالِمُ . إشارة إلىٰ أن العقل بلا علم كالعدم ، وأن الجهل يلزمه الجنون .

فالعاقل ينبغي له أن يتحلىٰ بالعلم ، ويحترز عن الجهل ؛ لئلا يتعطل عقله ، والجاهل مجنون ؛ لتباعده عن اكتساب الكمالات ، فاندفع ما يقال : كان الأولىٰ في الأول : كم عالم عالم ، أو يقول في الثاني : ومجنون مجنون .

(هٰذا) أي : الحكم السابق وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً (ترك الأوهام) أي : صير أهل العقول (حائرة) أي : متحيرين في ثبوت الصانع ونفيه ؛ لأن مقتضى المناسبة العقلية أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس (وصير

العالم النحرير) أي : المتقن للعلم من نحر العلوم أتقنها (زنديقا) أي : كافراً نافياً للصانع ، قائلاً : لو كان له وجود. . لما كان الأمر كذلك . انتهىٰ « دسوقي » .

فقوله : (هـٰذا) إشارة إلىٰ حكم سابق ؛ أي : إلىٰ أمر محكوم عليه سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ، فكان القياس فيه الإضمار ؛ بأن يقال : هما مثلاً ، وإنما كان القياس الإضمار لتقدم ذكر المرجع مع كونه غير محسوس والإشارة في الحقيقة في المحسوس ، فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه ؛ أي : لإفادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرز في معرض المحسوس ليري السامعين أن هـٰذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقاً ، فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة . انتهىٰ من « السعد مع الدسوقي » .

وقوله : (**أو سخرية**) وتهكم بالجر معطوف علىٰ قوله : (**أو كمال تمييز**) أي : وتلك النكات إن كان الظاهر الذي وضع موضع المضمر اسم الإشارة إما الاعتناء بتمييز المسند إليه (و) إما (سخرية) وتهكم بالسامع ، كما إذا كان السامع أعمىٰ ، فقال لك : من ضربني ، فقلت له : هـٰذا ضربك ، فكان مقتضى الظاهر أن يقال له : هو زيد لتقدم المرجع في السؤال ، لـٰكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتىٰ بالاسم الظاهر محل الضمير قصداً للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير تهكماً به . انتهىٰ « دسوقي » .

وإما (**إجهال**) أي : نسبة السامع إلى الجهل والبلادة بوضع اسم الإشارة موضع المضمر لأجل الإعلام والتنبيه علىٰ بلادة السامع ؛ وذلك لأن في اسم الإشارة الذي أصله أن يكون لمحسوس إيماء إلىٰ أن السامع لا يدرك إلا المحسوس ؛ فإذا قال قائل : من عالم البلد مثلاً ؟ فقيل له : ذلك زيد ، كان ذلك القول مكان هو زيد ؛ لأن المحل للضمير لتقدم المرجع في سؤال السائل فالإتيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدَلَ لذلك الخلافِ إيماءً إلىٰ كمال بلادة ذلك السائل .

(**أو عكس**) ذلك المذكور من الإجهال ؛ أي : وتلك النكات التي في وضع اسم الإشارة موضع المضمر إما عكس الإجهال وهو الإفطان ؛ أي : الإيماء إلىٰ فطانة السامع

وذكائه حتىٰ إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس ، والمعنىٰ : أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله للمحسوس في المعنى الغامض الخفي إيماء إلىٰ أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات ، وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة : وهـٰذه عند فلان ظاهرة مدحاً له وتعريضاً بغيره فكان مقتضى الظاهر أن يقال : وهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع ، لـٰكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه علىٰ كمال فطانة ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس . انتهىٰ « دسوقي » .

قوله : (**أو دعوى الظهور**) معطوف أيضاً علىٰ كمال تمييز ؛ أي : وتلك النكات التي في وضع اسم الإشارة مكان المضمر إما ادعاء كمال ظهور المسند إليه بوضع اسم الإشارة مكان المضمر في باب المسند إليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم أو السامع حتىٰ كأنه محسوس بالبصر وإن لم يكن ظاهراً في نفسه ؛ كقول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم : هـٰذه ظاهرة أو مسلمة ، فكان مقتضى الظاهر أن يقال : وهي ظاهرة أو مسلمة ، لـٰكنه عدل إلىٰ خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور .

وهـٰذه النكات المذكورة من قوله : أو كمال تمييز إلىٰ هنا هي النكات التي قرروها في وضع اسم الإشارة مكان المضمر ، إلا الأولىٰ وهي نكتة بعث السامع وحثه إلىٰ إصغاء ما يلقىٰ إليه من الكلام ، فهي نكتة خاصة بوضع مضمر مكان الظاهر كما مر هناك .

قوله : (**والمدد**) هو بمعنى الزيادة مقدم علىٰ محله لضرورة القافية ، فمحله بين لفظة (**لنكتة**) وبين لفظة (**التمكين**) والمراد بالتمكين : أثره وهو التمكن ، وهو معطوف علىٰ قوله كبعث في أولى النكات .

والمعنىٰ : وخرجوا الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر لنكات آتية ، وصور تخريج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر كثيرة ، ذكر الناظم بعضها وتلك الصور : كوضع المضمر موضع الظاهر لنكتة بعث السامع وحثه علىٰ إصغائه إلىٰ ما يلقىٰ إليه من الكلام ، ومن تلك الصور : وضع اسم الإشارة موضع المضمر لنكات مذكورة من قوله : أو كمال تمييز إلىٰ قوله : أو دعوى الظهور ، ومن تلك الصور : وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر لنكتة زيادة تمكن المسند إليه في ذهن السامع أو لما يصلح أن يكون نكتة في ذلك ؛ كالاستعطاف والإرهاب الآتيين في النظم .

وحاصل معنىٰ كلام الناظم : أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر يكون لنكتة هي زيادة تمكن المسند إليه واستقراره في ذهن السامع ؛ أي : لنكتة هي جعل المسند إليه متمكناً عند السامع ومستقراً عنده ، وإضافة زيادة للتمكن بيانية ؛ أي : زيادة هي التمكن ؛ أي : قوة الحصول في ذهن السامع .

وبيان ذلك : أن المسند إليه يفيد فهم معناه في الجملة ، وكونه مظهراً في موضع المضمر يفيد زيادة علىٰ ذلك وهي التمكن ، وهـٰذا وجه تسمية التمكن زيادة ، ووجه إفادة الظاهر التمكن دون المضمر : أن المضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله ؛ كالعلم ، فإذا ألقي للسامع ما لا إبهام فيه . . تمكن من ذهنه ، أو لأن الظاهر لما وقع في غير موقعه . . كان كحدوث شيء غير متوقع فأثر في النفس تأثيراً بليغاً وتمكن منها زيادة تمكن ، أو لأن في الإظهار من الفخامة والتعظيم ما ليس في الضمير .

* * *

واعلم : أن المقام الذي يقتضي التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم ولا شك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك ، بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والإفراد . انتهىٰ « دسوقي » .

ومثال ذلك ؛ أي : مثال نكتة زيادة التمكن في ذهن السامع نحو قولك : جاء زيد وزيد فاضل ، ومقتضى الظاهر أن يقال : وهو فاضل لتقدم المرجع و(كـ) قوله تعالىٰ ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : هو الصمد لتقدم المرجع ، والصمد : هو الذي يصمد إليه ويقصد عند الحوائج .

(و) من تلك الصور : وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر لنكتة (**قصد الاستعطاف**) أي : طلب العطف والرحمة ؛ كقول الداعي : إلـٰهي ؛ عبدك العاصي دعاك معترفاً بذنبه فتب عليه ؛ يعني : تمحو الأغيار من قلبه ، ومقتضى الظاهر : أنا العاصي فعدل إلى الظاهر ؛ لقصد طلب الرحمة منه تعالىٰ ؛ وكقوله :

إلـٰهي عبدك العاصي أتاكا مقراً بالذنوب وقد دعاكا
فإن تغفر فأنت لذاك أهل وإن تطرد فمن يرحم سواكا

(و) لقصد (**الإرهاب**) والتخويف من المسند إليه ، ومثل الناظم بقوله : (**نحو**) قول الخليفة : (**الأمير واقف بالباب**) لم يقل : أنا واقف ترهيباً بإظهار لفظ الأمير ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ لأن في إظهار الاسم ترهيباً وتهييباً ، ومقتضى الظاهر : أنا آمركم بأن تؤدوا الأمانات ، أو إنا نأمركم بضمير العظمة ، وفي « شرح الناظم » وكما إذا كان الأمير واقفاً بباب رجل ينتظره فأبطأ عنه ، فلما خرج . . قال له : الأمير واقف ببابك وأنت تتراخىٰ عنه ، ولم يقل : أنا واقف ترهيباً بإظهار لفظ الأمير . انتهىٰ منه .

أسئلة وأجوبة في التمرينات

وإذا سئلت : كم ذكر الناظم من صور إخراج الكلام عن مقتضى الظاهر ؟

فالجواب : صوره كثيرة ، ذكر الناظم منها **ثلاث صور** :

الأولىٰ منها : **وضع المضمر موضع الظاهر** .

وإذا سئلت : كم ذكر من نكاته ؟

فالجواب : **ذكر منها واحدة** : وهي بعث السامع وحثه على الإصغاء إلىٰ ما يلقىٰ إليه من الكلام ؛ نحو : هو زيد عالم ، لأجل بعث الإضمار علىٰ توجه نفس السامع إلى الخبر وإصغائه .

والثانية منها : **وضع اسم الإشارة موضع المضمر** .

وإذا سئلت : كم ذكر الناظم من نكاته ؟

فالجواب : ذكر الناظم من نكاته **خمساً** :

الأول منها : الاعتناء بتمييز المسند إليه اعتناء كاملاً لاختصاصه بحكم بديع عجيب ، كما في قول الراوندي : (هـٰذا الذي ترك الأوهام حائرة) وكان مقتضى الظاهر : هو الذي ترك الأوهام حائرة ، بالإضمار .

والثاني منها : السخرية والتهكم بالسامع كما إذا كان السامع أعمىٰ ، فقال لك : من ضربني ، فقلت له : هـٰذا ضربك ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : هو زيد ، لتقدم المرجع في السؤال .

والثالث منها : إجهال السامع ؛ أي : نسبته إلى الجهل والبلادة ، كما إذا سألك سائل : من عالم هـٰذا البلد ، فقلت : ذلك زيد ، وكان مقتضى الظاهر أن تقول : هو زيد ، بالإضمار ؛ لتقدم مرجعه .

والرابع : إفطان السامع المعبر عنه في كلام الناظم أو عكس ؛ أي : الإيماء إلىٰ فطانة السامع وذكائه ، كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وحلها : هـٰذه عند فلان ظاهرة ، مدحاً له وتعريضاً بغيره ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : هي ظاهرة عند فلان ؛ لتقدم المرجع .

والخامس : ادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم أو السامع ؛ كقولك عند الجدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم : هـٰذه ظاهرة ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : هي ظاهرة ؛ لتقدم المرجع .

والثالثة من الصور الثلاثة : وضع اسم الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر .

وإذا سئلت : كم ذكر الناظم من نكاته ؟

فالجواب : ذكر من نكاته **ثلاثاً** :

الأول منها : إفادة زيادة تمكن المسند إليه في ذهن السامع ؛ كقولك : جاء زيد وزيد فاضل ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : وهو فاضل ؛ لتقدم مرجعه ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : هو الصمد ، لتقدم المرجع .

والثاني منها : قصد الاستعطاف والاسترحام ؛ أي : قصد طلب الرحمة ؛ كقول الداعي : إلـٰهي ؛ عبدك العاصي ، وكان مقتضى الظاهر أن يقال : إلـٰهي ؛ أنا العاصي .

والثالث منها : قصد الإرهاب والتخويف من المسند إليه ، ومثل الناظم له بقوله : الأمير واقف بالباب ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : أنا واقف بالباب ، وعبارة الناظم في « شرحه » : وذلك الإرهاب كما إذا كان الأمير واقفاً بباب رجل ينتظره فأبطأ عنه فلما خرج إليه . . قال له : الأمير واقف ببابك وأنت تتراخىٰ ، ولم يقل : أنا واقف ، إرهاباً له بإظهار لفظ الأمير . انتهىٰ كما مر .

وجملة ما ذكره الناظم في هـٰذه الأبيات تسع نكات ؛ واحد **منها** للصورة الأولىٰ ، وخمس للصورة الثانية ، وثلاث للصورة الثالثة ، والله أعلم .

الإعراب

(**وخرجوا**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً ، (**عن مقتضى الظواهر**) : عن حرف جر مبني على السكون ، مقتضىٰ : مجرور بعن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، الظواهر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**كوضع مضمر مكان الظاهر**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، وضع : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، مضمر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، مكان : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الظاهر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، والظرف متعلق بوضع الجار والمجرور في قوله : كوضع ، متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كوضع مضمر ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**لنكتة**) : جار ومجرور متعلق بخرجوا ، (**كبعث**) جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وتلك النكتة كائنة كبعث ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وهـٰذه مثال لوضع المضمر موضع المظهر ، (**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**كمال**) : معطوف علىٰ بعث مجرور بالكسرة الظاهرة ، كمال مضاف ، (**تمييز**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**سخرية**) : معطوف علىٰ بعث مجرور بكسرة ظاهرة ، (**إجهال**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ بعث ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف ، (**عكس**) : معطوف علىٰ بعث ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف ، (**دعوىٰ**) : معطوف علىٰ بعث ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، دعوىٰ : مضاف ، (**الظهور**) : مضاف إليه

مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ، وهٰذه الخمسة الأخيرة مثال لوضع اسم الإشارة موضع المضمر ، (**والمدد**) : المدد بمعنى الزيادة معطوف علىٰ بعث مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي وهو مضاف ؛ لأن أل فيه زائدة لضرورة النظم .

(**لنكتة**) : اللام زائدة للضرورة ، وهو مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**التمكين**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : وكنكتة زيادة تمكن المسند إليه في ذهن السامع وإضافة نكتة إلىٰ زيادة بيانية ؛ أي : كنكتة هي زيادة تمكن المسند إليه في ذهن السامع .

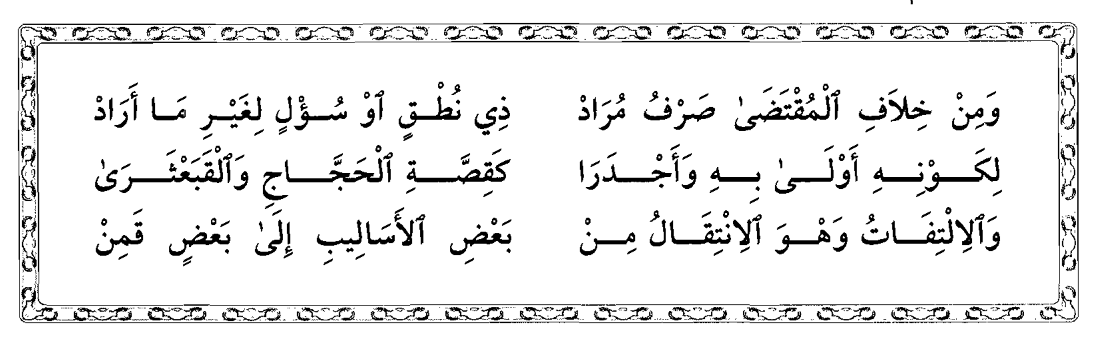
(**كالله الصمد**) : الكاف حرف جر وتمثيل ، الله الصمد : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وقصد**) : معطوف علىٰ بعث مجرور بكسرة ظاهرة ؛ وهو مضاف ، (**الاستعطاف**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**والإرهاب**) : معطوف على الاستعطاف مجرور بكسرة ظاهرة .

(**نحو الأمير واقف بالباب**) : نحو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو ، نحو : مضاف ، الأمير واقف بالباب : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ باء بالباب ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :


وَمِنْ خِلاَفِ ٱلْمُقْتَضَىٰ صَرْفُ مُرَادْ ... ذِي نُطْقٍ أَوْ سُؤْلٍ لِغَيْرِ مَا أَرَادْ
لِكَوْنِهِ أَوْلَىٰ بِهِ وَأَجْدَرَا ... كَقِصَّةِ ٱلْحَجَّاجِ وَٱلْقَبَعْثَرَىٰ
وَٱلِالْتِفَاتُ وَهْوَ ٱلِانْتِقَالُ مِنْ ... بَعْضِ ٱلأَسَالِيبِ إِلَىٰ بَعْضٍ قَمِنْ

قوله : (**ومن خلاف المقتضى**) الظاهر : فصله بمن التبعيضية عما قبله ؛ لأنه ليس من مباحث المسند إليه ، ولـٰكن لما انجر كلامه فيما خالف مقتضى الظاهر من مباحث المسند إليه . . استطرد بذكر عدة أقسام مما خالف مقتضى الظاهر وإن لم تكن من مباحث المسند إليه ، وهي ما ذكره من هنا إلىٰ آخر الفصل ، فقال : ومما خالف مقتضى الظاهر (**صرف مراد ذي نطق**) وفي الكلام تقديم وتأخير ؛ لضرورة القافية .

فقوله : صرف مضاف إلىٰ ذي نطق ؛ لأنه فاعل المصدر ، وقوله : مراد مفعوله مقدم علىٰ فاعله ؛ لضرورة القافية ، والمعنىٰ : ومما خالف مقتضى الظاهر وإن لم يكن من مباحث المسند إليه : أن يصرف ذو نطق وهو المتكلم ثانياً في جواب من تكلم أولاً ؛ كالقبعثرىٰ في المثال الآتي مراد المخاطب بمنطوقه (**لغير ما أراد**) : أي : إلىٰ غير ما أراد ذلك المخاطب بمنطوقه .

وقوله : (**أو سؤل**) : بوزن قفل لغة في السؤال معطوف علىٰ مراد ، علىٰ كونه مفعول المصدر ، والمعنىٰ : أو صرف ذي نطق وهو المتكلم المجيب للسائل ؛ أي : أن يصرف المتكلم المجيب جواب سؤال السائل عما أراده في سؤاله (**لغير ما أراد**) : السائل ؛ أي : إلىٰ غير ما أراده السائل بسؤاله (**لكونه**) : أي : لكون ذلك الغير الذي أجاب به المتكلم في الصورتين (**أولىٰ**) : وأحق (**به**) : أي : بالمخاطب أو بالسائل (**وأجدرا**) : أي : أليق وأنسب به ، وهو من عطف الرديف علىٰ ما قبله .

وهـٰذا الاحتمال ما جرىٰ عليه المخلوف في « حاشيته » ، ويحتمل أن يكون الكلام علىٰ ظاهره بلا تقديم ولا تأخير ، والمراد بذي نطق المتكلم أولاً ؛ كالحجاج في مثال الناظم .

وقوله : أو سؤل معطوف علىٰ نطق ، والمعنىٰ : حينئذ ومما خالف المقتضىٰ أن يصرف المتكلم ثانياً كالقبعثرىٰ أو المجيب للسؤال مراد ذي نطق أولاً ؛ أي : مراد من تكلم أولاً كالحجاج في مثاله ، أو مراد السائل إلىٰ غير ما أراده المتكلم أولاً ، أو إلىٰ غير ما أراده السائل لكونه ؛ أي : لكون ذلك الغير أولىٰ وأحق به ؛ أي : بالمتكلم أولاً أو بالسائل ، وأجدر وأليق وأنسب به مما أراده ، وهـٰذا الاحتمال ما جرىٰ عليه الناظم في « شرحه » .

ومثال الأول (**كقصة الحجاج**) : بن يوسف الثقفي ، والي العراق المشهور بالجور (**والقبعثرىٰ**) : شاعر مشهور ، والصواب : أن الذي توعده الحجاج الغضبان القبعثرى الشيباني لا نفسه .

وذلك ما يحكىٰ : أن الحجاج توعد القبعثرى الشاعر بأن قال له : لأحملن الأدهم عليك ؛ يعني : القيد ، فقال له القبعثرىٰ : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، فحمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم الذي غلب سواده حتىٰ ذهب البياض ، وضم إليه الأشهب الذي غلب بياضه ، ومراد الحجاج القيد ، فنبه علىٰ أن الحمل على الفرس الأدهم أولىٰ بأن يقصده الأمير ، فقال له الحجاج : إن القيد الذي ذكرته حديد يوثق به الرجل لا فرس ، فقال له القبعثرىٰ : لأن يكون المرء حديداً ذكياً . . خير من أن يكون بليداً .

ففي جوابه هـٰذا حمل الحديد في كلام الحجاج علىٰ خلاف مراده ؛ لأن مراده المعدن المعروف ، وحمله علىٰ ضد البليد من الحدة وهي الذكاء .

حاصل قصة الحجاج مع القبعثرىٰ : أن القبعثرىٰ كان يوماً جالساً في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم ؛ أي : العنب الأخضر ، فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى : اللهم ؛ سود وجهه ، واقطع عنقه ، واسقني من دمه .

فبلغ ذلك الحجاج ، فقال له : أنت قلت ذلك ، فقال : نعم ، ولـٰكن أردت العنب الحصرم ولم أردك ، فقال له : لأحملنك على الأدهم ، فقال القبعثرىٰ : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، فقال له الحجاج : ويلك ؛ إنه لحديد ، فقال : أن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً ، فحمل الحديد أيضاً علىٰ خلاف مراده ؛ فإن الحجاج أراد

بالحديد المعدن المعروف ، فحمله القبعثرىٰ علىٰ ذي الحدة .

فقال الحجاج لأعوانه : احملوه ، فلما حملوه قال : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا . . . ﴾ الآية ، فقال الحجاج : اطرحوه على الأرض ، فلما طرحوه . . قال : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ فصفح عنه الحجاج بهٰذا الأسلوب حتىٰ تجاوز عن جريمته وأحسن إليه علىٰ ما قيل .

والقبعثرىٰ : كان من رؤساء العرب وفصحائهم ، وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا علىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه .

وقوله : (إنما أردت العنب الحصرم) أي : والمراد بتسويد وجهه استواؤه ، وبقطع عنقه قطفه ، وبدمه الخمر المتخذ منه . انتهىٰ من « دسوقي على السعد » .

ومثال الثاني وهو إجابة السائل بغير ما سأل عنه تنبيهاً علىٰ أنه اللائق بسؤاله : قوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ ، سألوا عن سر اختلاف تشكيلات القمر ، من كونه يستهل رقيقاً ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً إلىٰ أن يصير بدراً ، ثم ينقص كذلك إلىٰ أن يصير هلالاً أيضاً ، فأجيبوا ببيان الغرض عن ذلك ؛ تنبيهاً علىٰ أن الأولىٰ بسؤالهم أن يكون عن الغرض لا عن السبب ؛ لكونهم ممن لا يصل إلىٰ علم الهيئة بسهولة ، مع عدم حاجتهم إلىٰ ذلك ؛ إذ ليس مما يعنيهم ، فأجيبوا بحكمة ذلك : وهي معرفة المواقيت ؛ أي : الوقت الذي أجل به الشيء ، والآجال وأوقات الحج ووقت انقضاء العدد ومدة الحمل ومدة الحيض .

وفي « الكشاف » : أن السائل اثنان : وهما معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الأنصاري ، رضي الله تعالىٰ عنهما ، والاثنان أقل مما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الزمخشري .

قوله : (**والالتفات**) : معطوف علىٰ قوله : صرف مراد ؛ أي : ومما خالف مقتضى الظاهر الالتفات المصطلح عليه عند البيانيين ، (**وهو**) : أي : **الالتفات لغة** : توجه الإنسان بوجهه إلىٰ غير مواجهته ، **واصطلاحاً** : (**الانتقال**) : أي : انتقال المتكلم (**من بعض الأساليب**) : أي : من بعض الطرق التي هي التكلم والخطاب والغيبة (**إلىٰ بعض**) : آخر منها (**فمن**) : أي : حقيق أن يسمىٰ ذلك الانتقال بالالتفات أخذاً من

التفات الناس بوجهه إلىٰ غير مواجهته ، والقصد به تكميل البيت .

وذكرنا آنفاً أن الأساليب ثلاثة : التكلم والخطاب والغيبة ، فيكون أقسام الالتفات ستة ، من ضرب ثلاثة في اثنين ؛ لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلىٰ قسيميه ؛ **فمثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالىٰ** : ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ، والأصل أن يقال : وإليه أرجع .

والثاني : من التكلم إلى الغيبة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ والأصل أن يقال : فصل لنا .

والثالث : من الخطاب إلى التكلم ؛ نحو : قول علقمة بن عبدة التميمي العجلي (من الطويل) :

طحا بك قلب في الحسان طروب بُعيدَ الشباب عصرَ حان مشيب
يكلفني ليلىٰ وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

(طحا بك) أي : أذهبك وأتلفك (قلب طروب) أي : نشيط في مراودة النسوة (الحسان بعيد) مضي (الشباب عصر حان) وقرب (المشيب) أي : هجومه علي (يكلفني) فاعله ضمير القلب (ليلىٰ) مفعوله الثاني ؛ أي : يطالبني القلب بوصل ليلىٰ (وقد شط) أي : بعد (وليها) أي : قربها ؛ أي : بعدت أيامه (وعادت) أي : صارت (عواد وخطوب) تحول (بيننا) أي : بيني وبينها ، والعوادي جمع عادية : وهي الصوارف والعوائق ، والخطوب جمع خطب : وهو الأمر العظيم ، والشاهد في : بك ويكلفني ، والأصل : يكلفك .

والرابع : من الخطاب إلى الغيبة ؛ نحو : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ ، والأصل بكم .

والخامس : من الغيبة إلى الخطاب ؛ نحو : ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ، والأصل : إياه نعبد هو وصف بظاهر ، وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضاً . انتهىٰ « ع ق » .

والسادس : من الغيبة إلى التكلم ؛ نحو : ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ ، والأصل : فساقه ، فهٰذه ستة أقسام من الالتفات مع أمثلتها .

الإعراب

(**ومن خلاف المقتضىٰ**) : الواو استئنافية ، من : حرف جر ، خلاف : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، المقتضىٰ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور خبر مقدم .

(**صرف**) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب وهو مضاف ، (**مراد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مضاف ، (**ذي**) : مضاف إليه مجرور بالياء ، لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، (**نطق**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة .

(**او**) : حرف عطف وتفصيل (**سؤل**) : بوزن قفل ، لغة في السؤال ، معطوف علىٰ نطق مجرور بكسرة ظاهرة وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة لورودها في الكتاب والسنة .

(**لغير ما أراد**) : اللام حرف جر بمعنىٰ إلىٰ مبني على الكسر ، غير : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بصرف ؛ لأنه مصدر من صرف الثلاثي ، غير : مضاف ، ما : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، أراد : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ذي نطق أو ذي سؤل والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، وعائدها محذوف جوازاً ، تقديره : لغير ما أراده .

(**لكونه**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، كون : مجرور باللام بكسرة ظاهرة ، كون : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد علىٰ غير ما أراد في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ، (**أولىٰ**) : خبر لكونه منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور متعلق بصرف أيضاً ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بأولىٰ ؛ لأنه اسم تفضيل ، (**وأجدرا**) : معطوف علىٰ أولىٰ عطف مرادف منصوب بفتحة ظاهرة ، والألف حرف إطلاق .

(**كقصة**) : الكاف حرف جر ، قصة : مجرور بالكاف ، وهو مضاف ، (**الحجاج**) : مضاف إليه مجرور ، (**والقبعثرىٰ**) : معطوف على الحجاج مجرور بكسرة مقدرة للتعذر ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، وتقديره : وذلك أي : صرف مراد المتكلم كائن كقصة الحجاج ، والجملة مستأنفة أو معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**والالتفات**) : الواو عاطفة ، الالتفات : معطوف علىٰ صرف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : والالتفات أيضاً من خلاف مقتضى الظاهر .

(**وهو**) : الواو استئنافية ، هو : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ ، (**الانتقال**) : خبره مرفوع ، والجملة مستأنفة ، (**من**) : حرف جر ، (**بعض**) : مجرور بمن ، وهو مضاف ، (**الأساليب**) : مضاف إليه مجرور ، الجار والمجرور متعلق بالانتقال ، (**إلىٰ بعض**) : جار ومجرور متعلق بالانتقال ، (**قمن**) : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك ؛ أي : تسمية هـٰذا الانتقال بالالتفات قمن ؛ أي : حقيق صحيح خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، والغرض منها تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْـوَجْـهُ ٱلِاسْتِجْـلَابُ لِلْخِطَـابِ		وَنُكْتَـةٍ تَخُـصُّ بَعْـضَ ٱلْبَـابِ
وَصِيغَـةُ ٱلْمَـاضِـي لِآتٍ أَوْرَدُوا		وَقَلَبُـوا لِنُكْتَـةٍ وَأَنْشَـدُوا
وَمَهْمَـهٍ مُغْبَـرَّةٍ أَرْجَـاؤُهُ		كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَمَـاؤُهُ

قوله : (**والوجه**) : مبتدأ ، خبره : (**الاستجلاب**) .

وقوله : (**للخطاب**) : اللام فيه بمعنىٰ إلىٰ متعلقة بالاستجلاب ، وفي بعض النسخ بالخطاب ، والمعنىٰ : والوجه العام ؛ أي : والعلة العامة لكل أنواع الالتفات ؛ أي : والسبب في حسن كل نوع من أنواع الالتفات وبلاغته استجلاب المتكلم السامع ؛ أي : جلبه ذهن السامع وجذبه إياه إلىٰ إصغاء الكلام المخاطب به بسبب ما يوجد فيه من الالتفات ؛ لأن النفس مجبولة علىٰ حب تجدد الكلام المخاطب به بانتقاله من نوع إلىٰ نوع آخر ؛ لأن كل جديد له لذة ، فإذا تجدد للكلام أسلوب. . كان أدعىٰ لإصغائها إليه وهـٰذه النكتة ؛ أعني : نكتة الاستجلاب عامة جارية في جميع أقسام الالتفات الستة المذكورة سابقاً .

وقد تكون لكل قسم من أقسامه نكتة تخصه مع كون الاستجلاب فيه أيضاً ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لأن العبد إذا استحضر في قلبه أن المحامد كلها لله تعالىٰ ، وأنه الموصوف بتلك الصفات العظيمة ؛ من ربوبيته للعالمين ، ومالكيته ليوم الدين ، ورحمانيته بالجلائل ، ورحيميته بالدقائق. . أوجب ذلك إقباله عليه وخطابه بتخصيصه بالعبادة والاستعانة ، وإلىٰ هـٰذا أشار الناظم بقوله : (**ونكتة**) : بالرفع معطوف على الاستجلاب ، والتقدير : والعلة في حسن الالتفات وبلاغته استجلاب السامع إلىٰ إصغاء كلامه .

وأيضاً : نكتة (**تخص بعض الباب**) : أي : ونكتة خاصة ببعض الباب ؛ أي : ببعض المواضع أياً كان في أي كلام كان ، ومعنىٰ تخص ؛ أي : تخصه بالحسن كما مثّلنا بالفاتحة آنفاً .

ومعنى الكلام : أن السبب العام في بلاغته استجلاب السامع إلىٰ إصغاء الخطاب والسبب الخاص تحصيل نكتة خاصة ببعض المقام ، أيَّ كلام كان .

ومعنىٰ قوله : (تخص بعض الباب) أي : بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة تختص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة ؛ يعني : العامة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع ، وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ، ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة ، وإلا لأوجب ذلك ألا يكتفىٰ في الالتفات بالنكتة العامة كذا قيل ، لـٰكن قد يقال : أي مانع من أن يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره . انتهىٰ « دسوقي » .

قوله : (**وصيغة الماضي**) : مفعول مقدم لأوردوا .

(**لآت**) : جار ومجرور متعلق بأوردوا أيضاً .

والمعنىٰ : وأورد البلغاء واستعملوا صيغة الماضي لآت ؛ أي : في حدث مستقبل ؛ يعني : أن من خلاف مقتضى الظاهر : التعبير عن الحدث المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً علىٰ تحقق وقوعه لا محالة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي : يفزع ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ أي : يأتي .

وقولنا : (تنبيهاً علىٰ تحقق الوقوع) فيه إشارة إلىٰ أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع . . وظيفةُ البيان ، لـٰكنه من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني .

ومثل التعبير عن المستقبل بالماضي في كونه من خلاف مقتضى الظاهر عَكْسُهُ ، وهو التعبير عن الماضي بلفظ المضارع إحضاراً للصورة الماضية العجيبة ، وإشارةً إلىٰ تجدده شيئاً فشيئاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ أي : فأثارت ، وقوله : ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ أي : ما تلت . انتهىٰ « دسوقي » .

والحاصل : أن الناظم ذكر هـٰهنا **نوعين** من خلاف مقتضى الظاهر ؛ **أحدهما** : التعبير عن المستقبل بالماضي ، والنكتة فيه الإشعار بتحقق وقوعه حساً حتىٰ كأنه وقع وشوهد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي : ينفخ ويصعق وذكر هـٰذا النوع بالشطر الأول من البيت ؛ أي : وأوردت العرب صيغة الماضي مستعملة

في مستقبل لنكتة الإشعار بتحقق وقوع ذلك المستقبل حتىٰ كأنه حاضر .

والنوع الثاني : القلب وهو جعل بعض أجزاء الكلام في محل جزء آخر والآخر في محله ، وذكره في الشطر الثاني بقوله : (**وقلبوا**) : أي : قلبت العرب بعض أجزاء الكلام ببعض تقديم المؤخر وتأخير المقدم بأن يثبت لأحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان ؛ نحو : عرضت الناقة على الحوض ؛ أي : أظهرته عليها لتشرب ؛ أي : أريتها إياه مكان عرضت الحوض على الناقة ؛ لأن القاعدة : أن المعروض عليه يكون له ميل إلى المعروض ، والحوض مما يميل إليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان لا الحيوان عليه .

والحاصل : أن الناقة والحوض يشتركان في مطلق العرض ، إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضاً وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضاً عليها ، وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر ، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكم ما كان حكمه العرض بالواسطة وبالعكس . انتهىٰ « ع ق » .

واختلف في كون هـٰذا القلب مقبولاً ، فقيل : يقبل مطلقاً ؛ لأنه يورث الكلام ملاحة ، وقيل : لا يقبل مطلقاً ؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود ، والقول الثالث : إن تضمن معنىً لطيفاً . . قبل ، كمثال الناظم الآتي وإلا . . فلا يقبل ؛ لأنه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها . انتهىٰ « ع ق » كالمثال المذكور آنفاً ؛ أعني : عرضت الناقة على الحوض ، وقيل : يقبل هـٰذا المثال ؛ لأن فيه اعتباراً لطيفاً ، وهو أن المعتاد أن يؤتىٰ بالمعروض إلى المعروض عليه فحيث أتي بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه . انتهىٰ .

وقوله : (**لنكتة**) : راجع إلى المسألتين ؛ أعني : مسألة التعبير عن المستقبل بالماضي ومسألة القلب ؛ أي : عبروا عن المستقبل بالماضي لنكتة التنبيه علىٰ تحقق وقوع ذلك المستقبل وقلبوا أحد جزأي الكلام لنكتة ؛ نحو : عرضت الناقة على الحوض ، والنكتة في هـٰذا المثال : أن الأصل في المعروض أن يحرك ويؤتىٰ به إلى المعروض عليه ، وهـٰهنا بالعكس ، فحسن القلب لذلك .

وذكر الناظم مثال القلب بقوله : (**وأنشدوا**) ، والإنشاد : قراءة شعر أنشىء قبلك ، والإنشاء : ابتداؤه من عند نفسك ؛ أي : واستدلت العرب على القلب بإنشاد شعر أبي الجحاف أو أبي محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، راجز من الفصحاء المشهورين ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته فيه .

(**ومهمه**) : أي : رب مفازة : وهي اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلأ ، فتسميته مفازة من باب أسماء الأضداد ؛ لأن هـٰذا مهلكة لا مفازة . انتهىٰ « صبان » .

(**مغبرة أرجاؤه**) : أي : مملوءة أرجاؤها ونواحيها غباراً ، جمع رجىً بالقصر كرحىً (**كأن لون أرضه سماؤه**) والأصل : كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه ؛ أي : كلونها ، والنكتة فيه ؛ أي : في قلبه : المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتىٰ صار لونها بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أعلىٰ فيه ، **والله سبحانه وتعالىٰ أعلم** .

الإعراب

(**والوجه**) : الواو استئنافية ، الوجه : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**الاستجلاب**) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**للخطاب**) : جار ومجرور متعلق بالاستجلاب .

(**ونكتة**) : بالرفع لا غير معطوف على الاستجلاب ، وللمعطوف حكم المطعوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، (**تخص**) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي يعود علىٰ نكتة ، (**بعض**) : مفعول به منصوب وهو مضاف ، (**الباب**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة تخص في محل الرفع صفة لنكتة ، تقديره : ونكتة خاصة بعض الباب ؛ أي : واقعة في بعض المواضع .

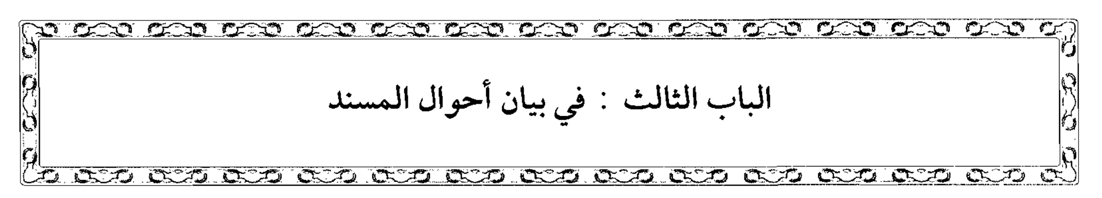
(**وصيغة الماضي**) : الواو استئنافية ، صيغة : مفعول به مقدم لأوردوا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، الماضي : مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للثقل ؛

لأنه اسم منقوص ، (**لآت**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، آت : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأن أصله لآتيٍ استثقلت الكسرة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، فصار لآتٍ ؛ لأنه اسم فاعل من أتى الثلاثي من باب رمى ، الجار والمجرور متعلق بـ (**أوردوا**) : أوردوا فعل وفاعل وحد الفعل أورد ، أورد : فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، وواو الجماعة في محل الرفع فاعل مبني على السكون للشبه الوضعي ، والألف تكتب للفرق ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**وقلبوا**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ أوردوا ، (**لنكتة**) : جار ومجرور متعلق بقلبوا ، (**وأنشدوا**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ قلبوا ، (**ومهمه مغبرة أرجاؤه**) : إلخ : مفعول محكي لأنشدوا ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء سماؤه ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ولما فرغ الناظم من أحوال المسند إليه . . شرع في ذكر أحوال المسند ، فقال :



الباب الثالث : في بيان أحوال المسند

وهٰذا الباب هو الباب الثالث من الأبواب الثمانية التي في فن المعاني ، وأخروه عنه ؛ لأنه فرعه ومسوق لأجله ؛ لأن المسند إليه محكوم عليه ، والمسند حكم ، وحق الحكم التأخير عن المحكوم عليه .

والمسند ضابطه : كل منسوب صح وضعه خبراً فيعم الاسم والفعل والوصف .

والمراد بأحواله : الأمور العارضة له التي بها يطابق الكلام لمقتضى الحال .

وأحواله علىٰ ما ذكروه **خمسة عشر** : الترك ، والذكر ، والإفراد ، وكونه فعلاً أو اسماً ، ومقيداً بمعمول أو شرط ، أو غير مقيد بهٰذا أو بذاك ، وكونه نكرة ، وكونه مخصصاً بالإضافة أو الوصف ، أو غير مخصص ، وكونه معرفة وجملة ، وتأخره أو تقدمه .

والمسند : هو المحكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً ، وأراد الناظم بالحذف : الترك . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

يُحْـذَفُ مُسْنَـدٌ لِمَـا تَقَـدَّمَـا وَٱلْتَـزَمُـوا قَـرِينَـةً لِيُعْلَمَـا

واعلم : أنه يتعلق بالمسند أبحاث كثيرة كما بيناها آنفاً : البحث الأول : في حذفه ، وإنما بدأ من أحوال المسند بالترك الذي هو الحذف ؛ لأن الترك عبارة عن عدم الإتيان به والعدم في الجملة سابق علىٰ أحوال الحادث . انتهىٰ « د » .

والأصل في المسند : أن يذكر ؛ لأنه محط الفائدة ولا يحذف إلا لغرضٍ يقتضي حذفه ، والأغراض التي تقتضي حذف المسند إليه كلها جارية في حذف المسند ، ولذلك

أحال الناظم عليه في هـٰذا البيت ؛ أي : ويحذف المسند لغرض من الأغراض التي تقدمت في حذف المسند إليه ؛ فيحذف للعلم به احترازاً عن العبث ؛ أي : عن الإتيان بما لا فائدة فيه ؛ نحو قولك : زيد ، في جواب من قال لك : من ضربك ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ بعد قوله : ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ .

ويشترط لجواز حذفه : قرينة لفظية أو معنوية تدل على المحذوف ، كما ذكره بقوله : (**والتزموا**) أي : أوجب البلغاء لجواز حذفه (**قرينة**) : أي : دالة على المحذوف (**ليعلما**) : ذلك المحذوف عند حذفه فيفيد الكلام المحذوف منه ، وإلا . . كان مختل الفائدة .

ولما كان وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البلغاء . . اعتبروا أسباباً أخر ؛ كالاحتراز عن العبث ، والاختصار ، واتباع الاستعمال ، وحفظ الوزن ، وضيق المقام ، وغير ذلك . انتهىٰ « ع ق » .

ثم لا يخفىٰ أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند ، بل يجري في حذف المسند إليه أيضاً ، وكأنه لم يذكرها في المسند إليه ؛ لأنه يحذف بلا قرينة ، كما إذا أقيم مقامه المفعول ، هـٰكذا علل في « الأطول » صنيع الأصل .

وقوله : لأنه . . . إلخ إشارة إلىٰ أن جريان الوجوب في المسند إليه لا يلتزم عمومه لجميع أفراده .

أسئلة وأجوبة في التمرينات

وإذا سئلت : لم أخروا المسند عن المسند إليه ؟

فالجواب : إنما أخروه عنه ؛ لأن المسند محكوم به ، والمسند إليه محكوم عليه ، والمحكوم به مؤخر عن المحكوم عليه طبعاً ، فاستحق التأخير وضعاً .

وإذا سئلت : كم جملة أحوال المسند ؟

فالجواب : أحوال المسند كثيرة تبلغ خمسة عشر ، كما ذكرنا في أول الباب ، ولـٰكن المشهور منها ستة : **الأول** : الحذف ، **والثاني** : الذكر ، **والثالث** : التعريف ،

والرابع : التنكير ، **والخامس** : التقديم ، **والسادس** : التأخير .

وإذا سئلت : كم الأغراض التي يحذف لأجلها المسند ؟

فالجواب : يحذف المسند لأغراض كثيرة ، والمشهور منها خمسة :

الأول : وقوع الكلام جواباً لسؤال مذكور ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ أي : خلقهن الله ، أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾ أي : يسبحه رجال ، كأنه قيل : من يسبحه في قراءة البناء للمفعول .

والثاني : الاحتراز عن العبث ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ أي : ورسوله بريء منهم أيضاً ، فلو ذكر هـٰذا المحذوف.. لكان ذكره عبثاً ؛ لعدم الحاجة إليه لعلمه من المذكور .

والثالث : ضيق المقام عن إطالة الكلام ؛ كقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أي : نحن بما عندنا راضون ، فحذف لضيق المقام .

والرابع : اتباع الاستعمال الوارد عن العرب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ أي : لولا أنتم موجودون ؛ لأن حذف الخبر واجب بعد لولا الامتناعية في استعمالاتهم ؛ لقيام جوابها عنه كما هو مقرر في علم النحو ؛ وكقوله :

إن محلاً وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

أي : إن لنا في الدنيا حلولاً ، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة ، اتباعاً لاستعمالهم في حذف الخبر عند تكرار إن وتعدد اسمها .

والخامس : وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ؛ نحو : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ ، ونحو : ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ ، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ ، ونحو : ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ ، فالاسم المرفوع بعد أداة الشرط في الأمثلة المذكورة كلها فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الفاعل ؛ ولا يجوز أن يعرب مبتدأ ؛ لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل .

الإعراب

(**يحذف**) فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره لكونه فعلاً صحيح الآخر، (**مسند**) : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، (**لما تقدما**) : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر، ما : اسم موصول في محل الجر باللام مبني على السكون، تقدم : فعل ماض مبني على الفتح، والألف حرف إطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره : هو، يعود علىٰ ما، والجملة الفعلية صلة ما الموصولة، الجار والمجرور متعلق بيحذف ؛ أي : بحذف المسند لأجل الأغراض التي تقدمت في حذف المسند إليه .

(**والتزموا**) : الواو عاطفة، التزموا : فعل وفاعل، والجملة معطوفة علىٰ جملة يحذف، (**قرينة**) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، (**ليعلما**) : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر، يعلما : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، والألف حرف إطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره : هو، يعود على المحذوف، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره : لعلمه الجار والمجرور متعلق بالتزموا ؛ أي : والتزموا قرينة ليكون معلوماً منها .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَذِكْـــرُهُ لِمَـــا مَضَـــىٰ أَوْ لِيُـــرَىٰ فِعْـــلاً أَوِ ٱسْمـــاً فَيُفِيـــدُ ٱلْمُخْبَـــرَا

البحث الثاني من مباحث المسند في ذكره ، فذكره بقوله : (**وذكره**) : أي : وذكر المسند يكون (**لما مضىٰ**) : أي : لغرض من الأغراض التي مضت في ذكر المسند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم المقتضىٰ للعدول عنه ؛ أي : مع نكتة تقتضي العدول إلى الحذف مما تقدم في مبحث حذفه ، وذلك كقولك ابتداءً : زيد صالح . انتهىٰ « دسوقي » .

ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ؛ لأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب له ، فإن عول علىٰ دلالتها . . حذف ، وإن لم يعول عليها بناءً علىٰ أن المخاطب لعله يغفل عنها . . ذكر ، ومن التعريض بغباوة السامع نحو : جاء زيد ، إذا قيل لك : من جاء ، فيصلح مثالاً للاحتياط وللتعريض . انتهىٰ « مخلوف » .

(**أو**) : يكون ذكر المسند زيادة علىٰ ما مضىٰ في المسند إليه (**ليرىٰ فعلاً أو اسماً**) : أي : يزاد هنا أنه يذكر ليرىٰ ؛ أي : ليعلم أنه فعل (**فيفيد المخبرا**) : علىٰ صيغة اسم المفعول ؛ أي : السامع التجدد والحدوث صريحاً ، أو ليعلم أنه اسم فيفيد المخبر الثبوت ؛ أي : ليفيده فائدة زائدة ؛ لأنه إذا حذف . . لا يدرىٰ هل هو اسم أو فعل .

مثال الفعل : زيد قام ، فإنها تدل علىٰ تجدد القيام وحدوثه لزيد لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان .

ومثال الاسم : زيد قائم ، فهٰذه الجملة تدل علىٰ ثبوت القيام لزيد ؛ لأن أصل الاسم مشتقاً كان أو لا الدلالة على الثبوت ؛ لعدم دلالته على الاقتران بالزمان ، فلو كان المسند ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ نحو : الفوز لمن رضي عنه مولاه . . احتمل الثبوت بأن قدر المتعلق اسماً والتجدد بأن قدر المتعلق فعلاً ؛ أي : حاصل أو حصل .

أسئلة وأجوبة للتمرينات

وإذا سئلت : كم الأغراض التي ترجح ذكر المسند ؟

فالجواب : الأغراض التي ترجح ذكره كثيرة ، والمشهور منها خمسة :

الأول منها : كون ذكره الأصل ولا مقتضىٰ للعدول عنه ؛ نحو : العلم خير من المال .

والثاني : ضعف التعويل علىٰ دلالة القرينة ؛ نحو : حالي مستقيم ورزقي ميسور ؛ إذ لو حذف ميسور . . لا يدل عليه المذكور .

والثالث : تنبيه السامع ؛ نحو : ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، إذ لو حذف ثابت . . ربما لا ينتبه السامع ؛ لضعف فهمه .

والرابع : الرد على المخاطب ؛ نحو قوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ أي : جواباً لقوله تعالىٰ : ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ .

والخامس : إفادةُ أنه فعل فيفيد السامع التجدد والحدوث ومقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة بطريق الأصالة ، أو إفادةُ أنه اسم فيفيد الثبوت والدوام ، وإذا لم يذكر . . احتمل أن يكون فعلاً وأن يكون اسماً فلم يتبين المراد ؛ فمثال الأول قولك : محمد يكتب ، فتذكر المسند ؛ ليتعين أنه فعل فيفيد أن الكتابة ليست لازمة له ولا وصفاً فيه ، ومثال الثاني قولك : محمد كاتب فتذكر المسند ؛ ليتعين أنه اسم فيفيد أن الكتابة ثابتة له على الدوام وأنها صفة من صفاته ، والله أعلم .

الإعراب

(**وذكره**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية ، ذكر : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**لما**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، ما : اسم موصول في محل الجر باللام مبني على السكون ، (**مضىٰ**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ، الجار

والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وذكره كائن لما تقدم في المسند إليه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : يحذف مسند .

(**أو ليرىٰ**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، ليرى : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر ، يرىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المسند وهو المفعول الأول ليرىٰ .

(**فعلاً**) : مفعول ثان ليرىٰ منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**اسماً**) : معطوف علىٰ فعلاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام ، تقديره : أو لرؤيته فعلاً أو اسماً ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (لما مضىٰ) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، والتقدير : وذكره كائن لما مضىٰ في المسند إليه من أغراض ذكره أو كائن لرؤية السامع كونه فعلاً أو كونه اسماً ، فيفيده فائدة زائدةً من الحدوث أو الثبوت .

(**فيفيد المخبرا**) : الفاء عاطفة مبنية على الفتح ، يفيد : فعل مضارع معطوف علىٰ يرىٰ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المسند ، المخبرا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، وجملة يفيد من الفعل والفاعل معطوفة علىٰ جملة قوله : يرىٰ ، علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور باللام ، تقديره : وذكره كائن لما مضىٰ من الأغراض أو لرؤية السامع إياه فعلاً أو اسماً ، فإفادته إياه فائدة زائدة علىٰ فائدة الكلام وهي علم كون نسبته إلى المسند إليه متجدّدة إن كان فعلاً أو ثابتة إن كان اسماً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَأَفْـــرَدُوهُ لِانْعِـــدَامِ ٱلتَّقْــوِيَــهْ　　　وَسَبَـبٍ كَـاَلـزُّهْـدُ رَأْسُ ٱلتَّـزْكِيَـةْ

(**وأفردوه**) : وهو البحث الثالث في إفراده ؛ أي : حكم البلغاء الإتيان بالمسند مفرداً ؛ أي : غير جملة ولا شبيهاً بالجملة .

(**لانعدام التقوية**) : أي : لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم .

(**و**) : لانعدام (**سبب**) : أي : ولاقتضائه كون المسند غير سببي .

والمراد بإفادة التقوية هنا : الإفادة الحاصلة بنفس التركيب ؛ نحو قولك : زيد قام وأنت عرفت ؛ فإن الإخبار بالفعل يفيد التقوية بنفس تركيبه مع المبتدأ ؛ لأن المبتدأ يطلب ذلك الفعل المسند إليه لضرورة استدعائه الخبر ، فانعقد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت ، وإذا كان الفعل متحملاً لضمير المبتدأ مسنداً إليه . . انعقد بينه وبين المبتدأ ثبوت آخر ؛ لضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو المبتدأ ، فهـٰذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المحترز عنه في كلام الناظم ؛ لأنه متىٰ تحقق . . وجب كون المسند جملة .

واحترزنا بقولنا : (والمراد بإفادة التقوية) الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بتكرر المسند ؛ فإنها لاتنافي الإفراد ؛ كقولك : عرفت عرفت . انتهىٰ « يعقوبي » .

ثم قوله : (**لانعدام التقوية . . .**) : إلخ علة للإفراد ، واعترض عليها ؛ أي : علىٰ هـٰذه العلة بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن ؛ نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ ، فإنها غير سببي ولا مقيدة للتقوي ، فقد وجدت علة الإفراد دونه ، والعلة والمعلول متلازمان وجوداً وانتفاءً .

وأجيب : بأنها مفرد معنىً لكونها عبارة عن المبتدأ ، ولهـٰذا لا تحتاج إلىٰ ضمير الرابط وإن كانت جملة صورة ، علىٰ أنه يمكن أن يقال : إن انتفاء الأمرين شرط في

الإفراد لا سبب فيه ، والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره وجود . « الدسوقي » .

ويجاب أيضاً : بأن العلة المذكورة علة مجوزة فلا يلزم من وجودها وجود المعلول . انتهىٰ شيخنا .

وقولنا سابقاً : (ولاقتضاء المقام كون المسند غير سببي) ، أي : غير منسوب للسبب الذي هو الضمير ، سمي الضمير سبباً ؛ تشبيهاً له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل ؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات ، كما أن الأمتعة تربط بالحبل . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

واعلم : أن المفرد عند النحويين لفظ مشترك يطلق علىٰ أربعة معان ؛ ففي باب الإعراب : ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ، وفي باب العلم : ما ليس مركباً ، وفي باب لا والنداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وفي باب الخبر : ما ليس جملة ولا شبيهاً ، وهـٰذا المعنى الأخير هو المراد في كلام الناظم .

فالمسند تارة يكون مفرداً حيث لم يكن سببياً ولم يقصد به تقوية الحكم ، وإنما يقصد به نفس الحكم ؛ نحو : زيد قائم ، فإن كان سببياً ؛ نحو : زيد قام أبوه ، أو قصد تقوية الحكم به ؛ نحو : زيد قام . . يسمىٰ جملة ، والمراد بالتقوية : ما يحصل من نفس التركيب، فخرج به ما يفيده التكرير ؛ نحو : قمت قمت ، والتأكيد ؛ نحو : إن زيداً قائم .

ومثل الناظم للخبر المفرد الذي لا يفيد التقوية ولم يكن سببياً بقوله : (**الزهد**) : أي : الإعراض عما فوق قدر الحاجة من الدنيا (**رأس التزكية**) : أي : أصل الخلوص والتجرد من الكدورات لاستعداد صاحبه للتقرب إلىٰ ربه عز وجل ؛ فإن أريد به التقوية أو كان سببياً . . أتىٰ به جملة ، والسببي : جملة علقت ؛ أي : ربطت بالمبتدأ بعائد غير مسند إليه فيها ، فخرج المسند في نحو : زيد منطلق أبوه ؛ لأنه مفرد ، وفي نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ لعدم العائد ، بخلاف نحو : زيد قام ، فإنه جملة ؛ لأن العائد فيه مسند إليه لكونه فاعل الفعل .

والمراد بالسببي هنا : ما كان نحو : زيد أبوه قائم ، أو زيد قام أبوه ، بخلاف : زيد قائم أبوه ؛ لأن الخبر فيه مفرد . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

الإعراب

(**وأفردوه**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية ، أفردوا : فعل وفاعل وحد الفعل أفرد ، أفرد : فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، وواو الجماعة في محل الرفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، والجملة الفعلية إما معطوفة علىٰ جملة قوله : يحذف ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**لانعدام التقوية**) : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر ، انعدام : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، التقوية : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بأفردوا ، (**وسبب**) : معطوف على التقوية مجرور بكسرة ظاهرة .

(**كالزهد رأس التزكية**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، الزهد رأس التزكية : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء التزكية ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ومثال المسند المفرد كائن كقولهم : الزهد رأس التزكية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَكَـــوْنُـــهُ فِعْـــلاً فَلِلتَّقْيِيـــدِ		بِـالْـوَقْـتِ مَـعْ إِفَـادَةِ التَّجْـدِيـدِ

(**وكـونـه**) : أي : وأمـا إيـراد المسنـد (**فعـلاً**) : مـاضيـاً أو مضـارعـاً أو أمـراً (**فللتقييد**) : أي : فلغرض تقييده (**بالوقت**) : المدلول عليه بالفعل ؛ أي : فلغرض تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة من المضي والحال والاستقبال (**مع**) : إفادته (**التجديد**) : أي : التجدد والحدوث بعد العدم .

فالماضي : هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه ، والاستقبال : هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك ، والحال : هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر .

يعني : أن النكتة في إيراد المسند فعلاً تقييده ؛ أي : تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد والحدوث لذلك المسند ؛ فإن الفعل يدل علىٰ ذلك بصيغته ؛ لأن الزمان جزء من مفهومه ، والتجدد من لوازم الزمان ؛ لأنه غير قار الذات ؛ إذ لا تجتمع أجزاؤه في الوجود بل تتعاقب ، وما هو كذلك يلزمه التجدد ؛ أي : الحصول علىٰ وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً ، ولازم الجزء لازم للكل ، والاسم لا يدل علىٰ ذلك بصيغته ، بل يدل على الزمان بزيادة قيد يطول الكلام به ؛ نحو : زيد قائم أمس أو الآن أو غداً . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

يعني : أن المسند المفرد يكون فعلاً كـ : قام زيد ، ويقوم زيد ، ويكون اسماً كـ : زيد قائم وعمرو ضارب ؛ أما كونه فعلاً . . فلغرض تقييده بأحد الأزمنة علىٰ أخصر وجه ، لدلالة الفعل على الزمان بصيغته ، ولا يتأتىٰ ذلك في الاسم إلا بقيد أمس أو الآن أو غداً ، مع إفادة التجدد والحدوث ؛ أي : التكرار والوقوع مرةً بعد أخرىٰ ، للزوم ذلك للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ، ولازم الجزء لازم الكل ؛ لأن الزمان عرض غير الذات ؛ أي : لا تجتمع إجزاؤه في الوجود .

مثال المسند الفعل الذي هو لإفادة التجدد والحدوث ؛ كقول طريف بن تميم العنبري من (بحر الكامل) :

أوَكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم يتوسم

وعكاظ : سوق بصحراء بين نخلة والطائف ، كانت تقوم هلال ذي القعدة ، وتستمر عشرين يوماً ، تجتمع فيها قبائل العرب ، فيتعاكظون ؛ أي : يتفاخرون ويناشدون ، والعريف : رئيس القوم ؛ لأنه عرف بذلك ، أو النقيب : وهو دون الرئيس ، والتوسم : التخيل والتفرس والتأمل .

قوله : (بعثوا عريفهم) يعني : أن لي علىٰ كل قبيلة جناية ، فإذا وردوا عكاظ . . طلبني الكافل بأمرهم ، وهـٰذا مدح في العرب للجريء منهم ، وقيل : إنما بعثوا إليه ؛ لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته ؛ لأنه الرئيس علىٰ شريف والقاضي علىٰ مجد منيف . انتهىٰ من « السعد » و« الصبان » .

والشاهد في قوله : (يتوسم) ، أي : بعثوا إلي عريفهم حالة كونه يتوسم ؛ أي : يصدر منه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة ؛ أي : حالة كونه يطلبني بإصلاح أمرهم ، أو المعنىٰ : يتفكر فيمن يجيء إلي من الأعيان .

* * *

وأما الثاني : وهو المسند المفرد الذي كان اسماً . . فقد ذكره بقوله :

**وَكَونُهُ ٱسْماً لِلثُّبُوتِ وَٱلدَّوَامْ		وَقَيَّدُوا كَٱلْفِعْلِ رَعْياً لِلتَّمَامْ**

يعني : أن المسند يؤتىٰ به اسماً لإفادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك ؛ ككمال المدح أو الذم ؛ لأنهما بالدائم الثابت أكمل . انتهىٰ « يعقوبي » ، وذلك كقول النضر بن جؤية (من البسيط) :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا		لٰكن يمر عليها وهو منطلق

يعني : الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائماً من غير اعتبار تجدد ، والمشهور : نصب صرتنا ، علىٰ أنه مفعول ليألف ، والأحسن : نصب الدرهم المضروب ؛ ليكون عدم الألفة من جانب صرته . انتهىٰ « أطول » .

وقوله : (لٰكن) ، استدراك علىٰ قوله : (لا يألف) لأنه ربما أنه لا يحصل له جنس الدراهم فأزاله . انتهىٰ « فنري » .

الإعراب

(**وكونه**) : الواو استئنافية ، كون : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، الضمير مضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ؛ لأنه من كان الناقصة ، (**فعلاً**) : خبر الكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**فللتقييد**) : الفاء زائدة علىٰ توهم أما الشرطية ، اللام حرف جر مبني على الكسر ، التقييد : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ .

وقوله : (**بالوقت**) : جار ومجرور متعلق بالتقييد ؛ لأنه مصدر لقيد الرباعي ، والتقدير ؛ أي : تقدير خبر المبتدأ : وأما كون المسند فعلاً . . فكائن لتقييده بالوقت ؛ أي : بأحد الأزمنة الثلاثة ، (**مع**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، (**إفادة**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، إفادة : مضاف ، (**التجديد**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إطلاق المصدر

وإرادة أثره ؛ أي : التجدد والحدوث والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في خبر المبتدأ المحذوف ، والتقدير : وأما كونه فعلاً . . فكائن هو لتقييده بالوقت حالة كون ذلك الفعل مفيداً للتجدد والحدوث أو متعلق بالتقييد .

(**وكونه**) : الواو عاطفة ، كون : مبتدأ مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ اسمه ، (**اسماً**) : خبر الكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**للثبوت**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ (**والدوام**) : عطف مرادف على الثبوت ، والتقدير : وكون المسند اسماً فكائن لغرض إفادة الثبوت والدوام ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة الكون المذكور قبلها علىٰ كونها مستأنفة .

ثم ذكر الناظم البحث الرابع في المسند ، وهو تقييده فعلاً كان أو اسماً يعمل عمل فعله من اسم الفاعل ونحوه بواحد من المفاعيل الخمسة : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، لـٰكن لا بد في المفعول المطلق من كونه غير مؤكد ؛ لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفىٰ . أفاده « الصبان » .

أو بواحد من شبه المفاعيل : كالحال ، والتمييز ، والمستثنىٰ ، قال الرضي : المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنىٰ منه مع المستثنىٰ ، وإنما أعرب المستثنىٰ منه بما يقتضي المنسوب دون المستثنىٰ ؛ لأنه الجزء الأول ، والمستثنىٰ صار بعده في حيز الفضلات ، فقال : (**وقيدوا كالفعل رعياً للتمام**) .

والكاف في قوله : (**كالفعل**) اسم بمعنىٰ شبه ، فهو مفعول به لقيدوا ، وورودها اسماً مخصوص بالضرورة عند سيبويه والمحققين ، وأجازه الأخفش والفارسي وغيرهما مطلقاً .

وقوله : (**رعياً**) مفعول لأجله لقيدوا ؛ لأنه مصدر من رعاه رعياً ومراعاة .

والمعنىٰ : وقيد العرب أو البلغاء شبه الفعل من كل ما يعمل عمل الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرهما وكذا قيدوا الفعل من باب أولىٰ ؛ لأن الأصل في العمل : أن يكون له ؛ أي : قيدوهما بواحد من المفاعيل وشبهها كالحال والتمييز ؛ مراعاة

(**للتمام**) أي : نظراً لتمام فائدتهما .

❊ ❊ ❊

واعلم : أن منطوق كلام الناظم ثبوت ذلك لشبه الفعل ، ويفهم ثبوته للفعل بالأولىٰ ؛ أي : وقيدوا الفعل وشبهه من اسم فاعل أو مفعول أو غيرهما كأفعل التفضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وشبهها مما يعمل عمل الفعل بواحد من المقيدات والمتعلقات ؛ كالمفاعيل الخمسة وشبهها ؛ مراعاةً ونظراً لتتميم الفائدة ، ولم يذكر الناظم المقيد به لعلمه من علم النحو .

والمعنىٰ : يعني أن الفعل وما أشبهه من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما قد يقيد بواحد من المفاعيل الخمسة التي هي : المفعول المطلق أو به أو فيه أو له أو معه ، أو بشبه المفعول : وهو الحال والتمييز والاستثناء .

وفائدة ذلك التقييد تتميم الفائدة وتقويتها ؛ لأنه كلما ازداد قيداً . . ازداد خصوصاً ، وكلما ازداد خصوصاً . . بعد عن الاحتمال ، وكلما بعد عن الاحتمال . . قربت الفائدة إلىٰ ذهن السامع ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (**وقيدوا** . . .) إلخ ؛ أي : وقيدوا الفعل وشبهه بواحد من المقيدات ؛ مراعاة ونظراً لتتميم الفائدة وتقويتها .

وسبب ذلك الذي ذكر من تمام الفائدة وتقويتها : هو القيد الموجب للخصوص ؛ فإن قولك : ضربت زيداً ، أخص من ضربت وأقوىٰ فائدة ، وكذا : ضربته ضرباً شديداً ، أخص من الفعل وحده لإفادته نوعاً من الضرب ، وكذا : سافرت يوم الجمعة ، أتم فائدة من الفعل وحده وكذا تعيين السبب أو المصاحب أتم فائدة من عدمهما ؛ فقولك : كتبت بالقلم ، أتم فائدة من الفعل وحده ، وكذا : جاء زيد راكباً ، أخص من : جاء زيد ، أيضاً وكذا : قام القوم إلا زيداً ، أتم فائدة من عدم الاستثناء ، وقس علىٰ ذلك ما أشبه الفعل ، فقولك : جاء الضارب زيداً ، أخص من قولك : جاء الضارب ، وقولك : جاء المضروب عبده ، أخص من : جاء المضروب . . . إلىٰ غير ذلك من أمثلته .

❊ ❊ ❊

فإن قلت : في كلامه إجحاف للمراد من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله : (كالفعل) لا يفيد حكم الفعل في التقييد وإنما حكم شبه الفعل ، الثاني : أنه لم يبين ما يقيد به .

قلت : الجواب عن الأول : أن شبه الفعل إنما يقيد تبعاً للفعل لمشابهته إياه ، فيدل ذكر تقييده الفعل من باب أولىٰ ؛ لأن الأصل في العمل للأفعال ، أو يقال : إن قوله : (كالفعل) ، من باب قولك : أكرم مثل زيد ، لا تريد به غيره فقط ، بل تريد زيداً ، ومثله ونظيره قول القبعثرىٰ للحجاج : (مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب) أي : الأمير وأمثاله ، وعن الثاني : أن قيود الفعل مشهورة في علم العربية ، وغرضه بنظمه الاختصار والأمر سهل . انتهىٰ من « شرح الناظم » بتصرف .

الإعراب

(**وقيدوا**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (**كالفعل**) : الكاف اسم بمعنىٰ شبه في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً لشبهه بالكاف الحرفية ، وهو مضاف ، الفعل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وإن شئت . . **قلت** : الكاف اسم بمعنىٰ شبه منصوب علىٰ أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وهو مضاف ، الفعل : مضاف إليه مجرور . . . إلخ .

(**رعياً**) : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**للتمام**) جار ومجرور متعلق برعياً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَتَــــرَكُـــوا تَقْيِيــــدَهُ لِنُكْتَــــةِ كَسَتْــــرِهِ أَوِ انْتِهَــــازِ فُــــرْصَــــةِ

(**وتركوا**) أي : ترك البلغاء أو العرب (**تقييده**) أي : تقييد المسند بقيد من المقيدات السابقة قريباً من المفاعيل وغيرها .

(**لنكتة**) أي : لغرض من الأغراض المذكورة هنا ، وذلك الغرض (**كستره**) أي : كستر ذلك القيد وإخفائه من زمان الفعل أو مكانه وهما المفعول فيه ، أو سببه وهو المفعول لأجله ، أو مصاحبه وهو المفعول معه ، أو ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به ، أو ما بين نوع الفعل أو عدده وهو المفعول المطلق ؛ أي : كستر ذلك القيد الذي ذكرناه عن المخاطب أو عن غيره من الحاضرين .

وذلك الترك كقولك : صمت في صمت يوم الخميس ، وجلست في جلست أمام الشيخ ، وكقولك : قمت في قمت إجلالاً لزيد ، وقولك : جاء الأمير في جاء الأمير والجيش ، وكقولك : ضربت في ضربت زيداً ، وكقولك : ضربت في ضربت ضرب الأمير ، وضربت في ضربت ضربتين .

(**أو**) كـ(**انتهاز فرصة**) أي : كخوف انقضاء زمن إدراك المحبوب ؛ كقولك : غزال وقع في غزال وقع في الشبكة أو على الأكمة ، والانتهاز بمعنى : الانقضاء ، والفرصة : اغتنام الأمر المحبوب .

ومن أسباب ترك القيود : الجهل بها ؛ بأن جهل المتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك .

ومنها : عدم الحاجة إليها لعلمها من المقام ؛ نحو : اعتكفت في اعتكفت في المسجد ؛ لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد .

ومعنى البيت : أن الفعل وما أشبهه إنما يترك تقييده بواحد مما ذكر من المقيدات من المفاعيل وغيرها لنكتة وغرض من الأغراض ؛ كستر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو

سببه أو نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين ، أو لخوف انقضاء فرصة ، أو لجهل بالقيود ، أو لعدم الحاجة إليها . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

الإعراب

(**وتركوا**) : الواو عاطفة ، تركوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : وقيدوا ، (**تقييده**) : مفعول به لتركوا ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**لنكتة**) : جار ومجرور متعلق بتركوا .

(**كستره**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، ستر : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وتلك النكتة كائنة كستره وإخفائه عن المخاطب أو عن غيره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، (**انتهاز**) : معطوف علىٰ ستره ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**فرصة**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره والكلام علىٰ حذف مضافين ، تقديره : وتركوا التقييدَ لخوف انقضاء زمن المبادرة إلى المحبوب ، والله أعلم .

تمرين

وإذا سئلت : كم أقسام المسند ؟

فالجواب : أقسامه اثنان : مفرد وغير مفرد ، فالمفرد قسمان : فعل ؛ نحو : قدم زيد ، واسم ؛ نحو : زيد قادم .

وإذا سئلت : ما الغرض في جعله فعلاً ؟

فالجواب : الغرض في جعله فعلاً تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال .

وإذا سئلت : ما الغرض في جعله اسماً ؟

فالجواب : الغرض في جعله اسماً الدلالة على الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك كالمدح والذم ؛ كقولك : زيد كريم ، وعمرو بخيل .

وإذا سئلت : كم أقسام غير المفرد ؟

فالجواب : أقسامه ثلاثة : الجملة فعلية كانت أو اسمية ، والظرف ، والجار والمجرور .

وإذا سئلت : كم جملة مقيداته إذا كان فعلاً أو شبهه كاسم الفاعل ؟

فالجواب : مقيداته كثيرة ، المشهور منها عشرة : المفاعيل الخمسة ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والظرف ، والجار والمجرور .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يترك لأجلها تقييده بالمقيدات ؟

فالجواب : تلك الأغراض كثيرة ، والمشهور منها أربعة :

الأول : ستر ذلك القيد عن المخاطب أو عن غيره من الحاضرين .

والثاني : انتهاز فرصة .

والثالث : جهل المتكلم تلك القيود .

والرابع : عدم الحاجة إليها لعلمها من المقام .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَخَصَّصُوا بِٱلْوَصْفِ وَٱلإِضَافَهْ وَتَرَكُوا لِمُقْتَضٍ خِلاَفَهْ

(**وخصصوا**) أي : وخصص البلغاء المسند إذا كان اسماً (**بالوصف**) أي : بوصفه بصفة حقيقية ؛ كقولك : أخوك رجل صالح .

(و) خصصوه أيضاً بـ(**الإضافة**) أي : بإضافته إلىٰ غيره ؛ نحو : أخوك غلام زيد ؛ أي : خصصوه بأحد هٰذين الأمرين إما بالوصف أو بالإضافة لقصد تخصيصه وتعيينه وتوضيحه للسامع .

* * *

فإن قلت : ما النكتة في مخالفة الناظم لأصله حيث قدم التخصيص المذكور على التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة : (سلكت ما أبدىٰ . . .) إلخ .

قلت : هي ؛ أي : تلك النكتة كون كل من الوصف والإضافة أشد تعلقاً بالمسند من الشرط ؛ إذ الإضافة يصير بها المتضايفان كالشيء الواحد ، والوصف له حكم الموصوف ، تدبر . انتهىٰ « م خ » .

وعبارة « ع ق » هنا : فيقال في مثال التخصيص بالوصف : زيد كاتب مجيد ، مخصصاً كتابته بالإجادة ، وزيد أبيض ناصع تخصيصاً لبياضه بالنصوع دون غيره ، وإنما لم نمثل بنحو : زيد رجل صالح ؛ لأنه قد يدعي أنه لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص . انتهىٰ .

وقوله : قد يدعي . . . إلخ ؛ أي : فيحتاج إلى الجواب بأن زيداً قد يكون صبياً ، والرجل هو البالغ ، وما لا يحوج إلى الجواب أولىٰ ، إذا عرفت هٰذا . . عرفت أنه كان الأولىٰ للشارح أن يمثل بما مثل به « ع ق » انتهىٰ « م خ » لسلامته من الاعتراض .

* * *

(**وتركوا**) أي : ترك البلغاء تقييد المسند بأحد هٰذين المذكورين ؛ أعني : الوصف

والإضافة (**لمقتضٍ**) أي : لغرض يقتضي (**خلافه**) أي : خلاف التخصيص بأحدهما وهو الإبهام علىٰ من أريد الستر عنه ، وذلك الغرض كستره عن المخاطب أو غيره من الحاضرين ؛ كقولك : زيد صائم ، لستر زمان صومه ، أو جالس ، لستر مكان جلوسه ، وانتهاز فرصة ؛ كقولك : هـٰذا غزال ، من غير ذكر كبير أو صغير ذكر أو أنثىٰ ، وجهل المتكلم الوصف أو عدم الحاجة إلى الوصف لعلمه من المقام .

* * *

واعلم : أن جعل معمولات المسند ؛ كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الوصف والإضافة من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، وإلا . . فما هنا من المقيدات أيضاً . انتهىٰ من « السعد » بتصرف .

يعني الناظم : أنهم قد يأتون بالمسند موصوفاً أو مضافاً لتخصيصه وتعيينه ؛ لأن الوصف قيد في الموصوف ، والإضافة قيد في المضاف ؛ نحو : زيد كاتب ماهر ، وأخوك غلام زيد .

وقد يتركون التخصيص بهما لغرض يقتضي خلاف التخصيص كستره ، أو خوف فوات فرصة ، أو جهل المتكلم بالوصف ، أو عدم الحاجة إليه ، أو نحو ذلك مما تقدم في ترك تقييد الفعل وشبهه بالقيود المتقدمة من المفاعيل وشبهها .

ومعنى البيت : وخصصوا المسند بوصفه أو إضافته ، وربما تركوا ذلك لغرض اقتضىٰ ترك ذلك التخصيص كستره مثلاً .

تمرين

وإذا سئلت : كم مخصصات المسند إذا كان اسماً ؟

فالجواب : مخصصاته اثنان : الوصف والإضافة .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي تقتضي ترك تخصيصه بهما ؟

فالجواب : أغراض تركه كثيرة ، والمشهور منها أربعة :

الأول : ستره عن المخاطب أو غيره .

والثاني : انتهاز فرصة .

والثالث : جهل المتكلم بالوصف .

والرابع : عدم الحاجة إلى الوصف لعلمه من المقام .

الإعراب

(**وخصصوا**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ ما قبلها ، (**بالوصف**) : جار ومجرور متعلق بخصصوا ، (**والإضافة**) : معطوف على الوصف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

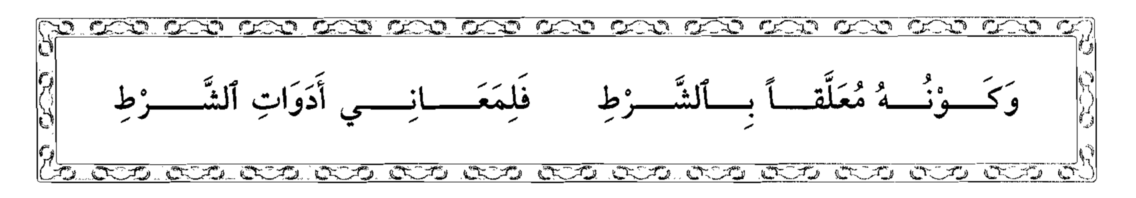
(**وتركوا**) : فعل وفاعل معطوف علىٰ خصصوا ، ومفعوله محذوف لضرورة النظم ، تقديره : وتركوا تخصيصه بأحدهما .

(**لمقتض**) : اللام حرف جر ، مقتض : مجرور **باللام** ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، لأن أصله لمقتضي استثقلت الكسرة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الضاد فصار لمقتض ، الجار والمجرور متعلق بتركوا ، وهو اسم فاعل من اقتضى الخماسي يعمل عمل فعله الصحيح يرفع الفاعل ، وفاعله مستتر فيه ، تقديره : هو ، يعود علىٰ موصوف ، تقديره : لغرض مقتض .

(**خلافه**) : مفعول لمقتض منصوب به بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



(**وكونه**) أي : وكون المسند فيما إذا كان فعلاً (**معلقاً**) مضمونه بمضمون فعل الشرط (**بالشرط**) أي : بسبب دخول أدوات الشرط المقتضية لتعليق المسند علىٰ مدخولها وهو فعل الشرط . انتهىٰ « ع ق » .

(**فـ**) لإفادة وتحصيل (**معاني أدوات الشرط**) ومعانيها التعليقُ ، قال اليعقوبي : أشار الناظم بقوله : (**فلمعاني**) إلىٰ أن الفاء فيه واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة علىٰ كونه ، وأن اللام داخلة علىٰ مضاف محذوف هو إفادة ، وقدر الشارح تحصيل وكل صحيح ، والتقدير : وأما كونه معلقاً بالشرط . . فلإفادة معاني أدوات الشرط وهو تعليق وجود مضمون الجواب علىٰ وجود مضمون فعل الشرط .

قال الناظم في « شرحه » : وقولنا (**وكونه** . . .) إلخ ؛ أي : ويكون المسند معلقاً بالشرط فيؤخذ منه أن المقصود من الجملة الشرطية هو الجزاء وإنما الشرط قيد فيه وهو كذلك . انتهىٰ .

والمعنىٰ : أي : وأما كون المسند معلقاً ومقيداً بفعل الشرط . . فلإفادة وتحصيل وتصيير معنىٰ أدوات الشرط حاصلاً في ذهن السامع ؛ أي : المخاطب مع التعليق الحاصل بسببها ؛ أي : بسبب أدوات الشرط ، ففي قولك مثلاً : إن تكرمني . . أكرمك ، تقييد وتعليق حصول إكرام المتكلم بحصول إكرام المخاطب المفاد ذلك التعليق بإن الشرطية ؛ لأن وجود مضمون فعل الشرط قيد في وجود مضمون الجزاء ، فالكلام المقصود هو الجزاء ، والشرط قيد له مع الإشعار بأنه سبب فيه .

فالشرط الأول في البيت هو فعل الشرط ، والشرط الثاني هو التعليق ، فليس في البيت إيطاء ؛ وهو إعادة كلمة الروي لفظاً ومعنىً .

وقد ذكر في « الأطول » اختلاف ما بين معاني أدوات الشرط بقوله : ككون إن وإذا

للشرط في الاستقبال ، لـكن مع الجزم في إذا ، ومع الشك في إن ، وكون لو للشرط في الماضي ، وكون مهما ومتىٰ لعموم الزمان ، وأين لعموم المكان ، ومن لعموم من يعقل ، وما لعموم غير العاقل ، فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات .

فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه إن كرر المجيء إليك . . مللت منه واستثقلته فتقول نفياً لذلك : كلما جئتني . . ازددت فيك حباً ، وكذا إذا كان يعتقد أن الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاماً عند زيد مثلاً . . قلت نفياً لذلك : متىٰ جئت زيداً . . وجدت عنده طعاماً ، أو كان يعتقد أنك لا تجالسه إلا بالمسجد مثلاً . . قلت : أينما تجلس . . أجلس معك ، أو يعتقد أنك لا تكرم إلا من كان من بني فلان . . فتقول له نفياً لذلك : من جاءني . . أكرمته ، أو كان يعتقد أنك لا تشتري إلا الحاجة الفلانية ولو اشترىٰ هو غيرها . . قلت نفياً لذلك : ما تشتر . . أشتره ، وعلىٰ هـٰذا فقس في بقية معاني الأدوات . انتهىٰ « دسوقي على السعد » .

قال الشارح : ولما دعت الحاجة إلىٰ معاني أدوات الشرط . . تكلم عليها أهل المعاني ، وإن كانت من مباحث علم النحو ، وأكثر بحثهم علىٰ معاني إذا وإن ولو ، وبيان ذلك في « الأصل » و« شرحه » كما مر آنفاً عن « الدسوقي » .

فائدة

تقييد المسند بالشرط لا يخرج الكلام ؛ أي : الجزاء عما كان عليه من الخبرية أو الإنشائية ؛ إذ المقصود بالذات هو الجزاء ، وإنما جيء بالشرط تقييداً له ، فخبرية الجملة حينئذ وإنشائيتها بحسب الجزاء ، إن كان خبرياً . . فخبرية ؛ نحو : إن قام زيد . . قام عمرو ، وإن إنشائياً . . فإنشائية ؛ نحو : إن قام زيد . . فأكرمه ؛ إذ التقدير في الأول : يقوم عمرو وقت قيام زيد ، وفي الثاني : أكرم زيداً وقت قيامه .

فالشرط قيد في الجزاء كالظرف ، غير أن فيه زيادة السببية ؛ إذ هي تعليق جملة بأخرىٰ تكون الأولىٰ سبباً والثانية مسبباً بحسب الظاهر ، ولا تكون جملة الشرط نفسها إلا بلفظ الخبرية ؛ لأنها قيد مفروض الوقوع في المستقبل بخلاف الجزائية .

ويجب أن يتنبه أن الجزاء يجوز أن يكون طلبياً لدلالة الطلب على الحدوث في

المستقبل ، ويجوز أن يترتب علىٰ أمر بخلاف الشرط ؛ فإنه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلباً ، فافهم . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

الإعراب

(**وكونه**) : الواو استئنافية أو عاطفة ، كونه : مبتدأ ومضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى اسمه ، (**معلقاً**) : خبر الكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**بالشرط**) : جار ومجرور متعلق بمعلقاً .

(**فلمعاني**) : الفاء زائدة علىٰ توهم أما الشرطية كما مر ، اللام حرف جر ، معاني : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، معاني : مضاف ، (**أدوات**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، (**الشرط**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وكونه معلقاً بالشرط فكائن لإفادة تحصيل معاني أدوات الشرط في ذهن السامع ، والجملة الاسمية مستأنفة ، أو معطوفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَنَكَّـــرُوا ٱتِّبَـــاعـــاً أَوْ تَفْخِيمَـــا		حَطّـــاً وَفَقْـــدَ عَهْـــدٍ أَوْ تَعْمِيمَـــا

(**ونكروا**) أي : ونكر البلغاء المسند (**اتباعاً**) أي : لأجل اتباعه للمسند إليه في التنكير ؛ نحو : رجل من قريش حاضر ؛ إذ ليس في كلام العرب تعريف المسند مع تنكير المسند إليه إلا إذا كان المسند إليه اسم استفهام ؛ نحو : من أبوك ؟ وكم مالك ؟ وما صنعت ؟ فإنهم قالوا : اسم الاستفهام هنا مبتدأ نكرة ، والمعرفة بعده خبره .

وعبارة « ع ق » هنا : (**ونكروا**) أي : أتوا بالمسند نكرة (**اتباعاً**) أي : لقصد اتباعه للمسند إليه وموافقته له من حيث كونه هو نكرة أيضاً ؛ فإنه إذا كان المسند إليه نكرة . . تبعه المسند في التنكير في غير باب الاستفهام .

ثم قال : واحترزنا بقولنا : في غير باب الاستفهام من نحو قولك : من أبوك ، فقد جوزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ ، ويكون أبوك خبراً وهو معرفة كذا قيل ، وفيه نظر ؛ لأن أبوك في المثال غير متعين المدلول ، فالمعنىٰ من شخص يسمىٰ بالاسم المذكور ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرف مفهوماً فانظره . انتهىٰ .

وقوله : لأن أبوك . . . إلخ ؛ أي : وكذا نظيره كالمال في المثال المتقدم ، فالمعنىٰ فيه : كم الشيء الذي يطلق عليه هـٰذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرف مفهوماً .

أقول : يظهر لي : أن هـٰذا لا يتجه علىٰ تخصيص القاعدة ؛ فإن الخبر حيث كان معرفة مفهوماً لا يحكم عليه بكونه نكرة ؛ إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه ، بل يحسن عندي أن هـٰذا يعلل به التخصيص فيقال : إنما خصصت القاعدة بباب الاستفهام ؛ لأن الخبر فيه نكرة مصدوقاً فاغتفر عدم اتباعه لفظاً لوجود التبعية معنىً في الجملة ، تأمل بنظر دقيق . انتهىٰ « م خ » .

وعبارة الشارح : أقول : البحث الخامس في تنكير المسند ، وأسباب تنكيره كثيرة ؛ منها : اتباع المسند إليه في التنكير ؛ نحو : رجل من الكرام حاضر ؛ إذ لا يكون المسند معرفة مع تنكير المسند إليه إلا في نحو : كم مالك ؟ من كل ما كان من باب الاستفهام ، فقد جوزوا أن يكون كم مبتدأ وهو نكرة فمالك خبر وهو معرفة . انتهىٰ .

وقوله : (**أو تفخيماً**) أي : ونكروا المسند لقصد تفخيمه ؛ أي : تعظيمه ؛ لأن التنكير يشعر بذلك ، فكأنه قيل : بلغ من التعظيم إلىٰ حيث ينكر ولا يعرف . انتهىٰ « ع ق » ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ، بناء علىٰ أنه خبر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ، أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هو هدىً ، فالتنكير في هٰذين للدلالة علىٰ فخامة هداية الكتاب وكمالها ، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدراً مخبراً به عن الكتاب ، فيفيد الإخبار أنه نفس الهداية مبالغة ، وأما إن أعرب حالاً . . فهو خارج عن الباب ، ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضاً . انتهىٰ « يعقوبي » .

قوله (**حطاً**) أي : ونكروا المسند أيضاً لقصد حطه ؛ أي : تحقيره ؛ نحو : ما زيد شيئاً ، وعبارة (ع ق) : أو للتحقير ؛ كقولك : الحاصل لي من هٰذا المال شيء ؛ أي : حقير ، وقد مثل بقول القائل : ما زيد شيئاً ، والظاهر : أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير ، بل من نفي الشيئية . انتهىٰ .

(**و**) نكروا المسند أيضاً لقصد إفادة (**فقد عهد**) أي : إفادة كونه غير معهود ؛ أي : غير معلوم ؛ نحو : زيد شاعر ، فالتنكير فيه لإرادة عدم العهد ، ولو أريد العهد . . لأتىٰ بأل التي هي له ، ثم إن الناظم اعتبر كلاً من هٰذا وما بعده نكتة مستقلةً ، ولا مانع منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكتةً واحدةً .

(**و**) نكروا المسند أيضاً (**تعميماً**) أي : لإرادة تعميمه ؛ أي : لإرادة جعله عاماً للمسند إليه وغيره ، ومعنىٰ إرادة تعميمه : إرادة جعل المسند غير خاص بالمسند إليه ، فمفاد التعميم عدم الحصر الذي في الأصل .

وعبارة الأصل : (وأما تنكيره) أي : تنكير المسند (فلإرادة عدم الحصر والعهد) أي : فلإرادة إفادة عدم الحصر ؛ أي : فلإرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضي المقام ذلك العدم ؛ وذلك

لأن الحصر والعهد يُسْتفادَان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما ؛ كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ، حيث يراد إفادة الإخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهوداً . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي ينكر لأجلها المسند ؟

فالجواب : ينكر المسند لأمور كثيرة ، والمشهور منها أربعة :

الأول منها : عدم الموجب لتعريفه من إرادة التعين أو الحصر بأن لم يرد المتكلم إفادة السامع التعيين في المسند ولا إفادة حصر المسند في المسند إليه ؛ كقولك : محمد كاتب ، فأنت تريد الإخبار بمجرد ثبوت الكتابة لمحمد لا حصر الكتابة فيه .

والثاني : قصد التفخيم ؛ أي : التعظيم للمسند ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بناء علىٰ أنه خبر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ، فقد أتىٰ بالمسند نكرةً للدلالة علىٰ فخامة هداية الكتاب وكمالها .

والثالث : قصد التحقير ؛ كقولك : نصيبي من هـٰذا المال شيء ؛ أي : حقير تافه ، وكقولك : ما خالد رجلاً يذكر .

والرابع : اتباع المسند إليه في التنكير ؛ نحو : تلميذ من الثانوي واقف بالباب .

الإعراب

(**ونكروا**) : الواو استئنافية ، نكروا : فعل وفاعل ، وحد الفعل نكر : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون والألف تكتب للفرق ، والجملة الفعلية مستأنفة ، أو معطوفة .

(**اتباعاً**) : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تفخيما**) : معطوف على اتباعاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**حطاً**) :

معطوف بعاطف مقدر على اتباعاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وفقد عهد**) : الواو عاطفة ، فقد : معطوف على اتباعاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وهو مضاف ، عهد : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل ، (**تعميما**) : معطوف على اتباعاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَعَـــرَّفُـــوا إِفَـــادَةً لِلْعِلْـــمِ بِنِسْبَـــةٍ أَوْ لاَزِمٍ لِلْحُكْـــمِ

وهـٰذا البيت في بيان البحث السادس في المسند وهو تعريفه ، فقال : (**وعرفوا**) : أي : عرف البلغاء المسند بنوع من أنواع التعريف الستة (**إفادةً لـ**) : لسامع (**العلم بنسبة**) : أي : بنسبة المسند المعلوم ؛ أي : المعرف بنوع من أنواع التعريف إلى المسند إليه المعلوم له ؛ أي : المعرف عنده بنوع من أنواعها .

يعني : أن المسند يعرف لقصد إفادة السامع نسبة الخبر للمبتدأ المعلومين له بالتعريف ؛ إذ لا يخبر بالمعرفة عن النكرة في الجمل الخبرية ؛ وهـٰذا معنىٰ قوله : (**وعرفوا. . .**) : إلىٰ آخره ؛ أي : وعرفوا المسند ؛ ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المبتدأ المعلوم عنده بالتعريف أيضاً ؛ إذ لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر .

فإذا كان السامع يعرف زيداً ويعلم أن له أخاً لا يعرف اسمه فقيل له : زيد أخوك ، حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها أولاً مع أنه عالم بالطرفين ، وتلك النسبة هي التي كانت بين المسند والمسند إليه المعلومين ؛ أي : المعرفين ، وهي أخوة زيد للسامع ، ولا يشترط اتحاد طريق تعريفهما ، كأن يكونا معرفين بأل ؛ نحو : الراكب هو المنطلق ، أو موصولين ؛ نحو : الذي عندك هو الذي كان معي في الأمس ، بل يشترط تغاير المفهومين ؛ أي : تغاير المعنيين للجزأين وإن اتحدا مصدوقاً ، فقولك : الشاعر هو الضاحك ، مصدوق الجزأين واحد ومعناهما مختلف ؛ إذ معنى الأول ذات ثبت لها الشعر ، والثاني ذات ثبت لها الضحك ، ولأجل اشتراط تغاير المفهومين أول نحو قولهم : شعري شعري بشعري الآن مثل شعري الماضي ، والتأويل في هـٰذا هو بقوله : الآن ، وبقوله : الماضي المشهور بالحسن .

وقوله : (**أو لازم للحكم**) معطوف علىٰ نسبة ؛ أي : وعرفوا أيضاً المسند لإفادة

السامع العلم ؛ أي : علمه بأن المتكلم عالم بتلك النسبة ؛ كقولك : زيد أخوك لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم بذلك .

وقوله : (**أو لازم للحكم**) المناسب حذف لَفْظَةِ لازمٍ ؛ لأن لازم الحكم هو كون المتكلم عالماً بنفس الحكم ، والمراد هنا : الحكم الذي بين المسند والمسند إليه المعلومين ؛ أي : المعرفين .

والمعنىٰ : وعرفوه لإفادة السامع العلم بالنسبة التي كانت بين المسند والمسند إليه المعلومين إذا لم يعلم السامع تلك النسبة التي كانت بينهما وهي أخوة زيد للسامع في المثال المذكور سابقاً ، وعرفوه أيضاً إفادة للسامع بأن المتكلم عالم بتلك النسبة التي بينهما إذا كان السامع يعلم تلك النسبة بنفسه أولاً .

والحاصل : أنهم عرفوه إفادة للسامع بتلك النسبة التي كانت بينهما إن كان السامع جاهلاً بها ، أو لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بتلك النسبة إذا كان السامع عالماً بتلك النسبة أولاً .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يعرف لأجلها المسند ؟

فالجواب : أن أغراض تعريفه كثيرة ، والمشهور منها اثنان : وهما المذكوران في النظم :

الأول منهما : إفادة السامع النسبة الكائنة بين المسند المعلوم له والمسند إليه المعلوم له أيضاً ؛ إذ لا يلزم من علمه بالطرفين علمه بالنسبة الكائنة بينهما ، فإذا كان السامع يعلم زيداً ويعلم أن له أخاً ، ولا يعرف اسمه فقيل له : زيد أخوك . . حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها وهي أخوة زيد له .

والثاني : إفادة السامع العالم بالنسبة بأن المتكلم عالم بالنسبة الكائنة بين المسند والمسند إليه المعلومين .

الإعراب

(**وعرفوا**) : الواو عاطفة ، عرفوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة نكروا ، (**إفادة**) : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**للعلم**) : جار ومجرور متعلق بإفادة .

(**بنسبة**) : جار ومجرور متعلق بالعلم ، (**أو لازم**) : معطوف علىٰ نسبة وقد عرفت ما فيه آنفاً ، (**للحكم**) : جار ومجرور متعلق بلازم .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَقَصَـــرُوا تَحْقِيقــاً أَوْ مُبَــالَغَــهْ ... بِعُــرْفِ جِنْسِــهِ كَهِنْـدُ ٱلْبَــالِغَــهْ

(**وقصروا**) : أي : وقصر البلغاء المسند على المسند إليه (**تحقيقاً**) : مفعول مطلق لقصروا ؛ أي : قصروه عليه قصراً حقيقياً (**أو**) : قصروه عليه قصر (**مبالغة**) : أي : قصراً ادعائياً لا حقيقياً ؛ أي : قصروه عليه قصراً محققاً مطابقاً للواقع ؛ كقولك : زيد الأمير ، إذا لم يكن ثم أمير غيره .

وضابط القصر الحقيقي : ألا يوجد المقصور في غير المقصور عليه ، أو قصروه عليه أيضاً قصراً غير محقق ، بل للمبالغة في قصره عليه ، ويسمىٰ : قصراً ادعائياً ، وضابطه : أن يوجد المقصور في غير المقصور عليه ، وإنما قصر عليه ؛ لكماله في الوصف المقصور ، فجعلوه كأنه لم يوجد في غيره ادعاءً .

وقوله : (**بعرف جنسه**) : متعلق بقصروا ؛ أي : قصروه على المسند إليه بتعريفه ؛ أي : بتعريف المسند بما يدل علىٰ إرادة جنسه ؛ أي : جنس ؛ أي : جنس المسند وهو أل الجنسية ، فعرف بمعنىٰ تعريف ، وإضافته إلىٰ جنس لأدنىٰ ملابسة ، ثم هٰذا الظرف متعلق بقصروا والباء للسببية .

وقوله : (**كهند البالغة**) : مقال للقصر الثاني وهو الادعائي ؛ أي : كقولك : هند البالغة للحسن البديع والجمال العجيب ، قصر بلوغ الحسن الرفيع علىٰ هند ؛ لأن البلوغ في غيرها كالعدم ؛ لقصوره عن مرتبة حسنها ، فكأن الحسن لم يوجد في غيرها ، فكأنه قال ادعاء : هند البالغة ؛ أي : التي بلغت إلىٰ أعلىٰ مراتب الحسن والجمال .

ويحتمل أن يريد الناظم : أنها الموصوفة بالبلوغ وهو الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلاً ، فيكون القصر إضافياً ، وفيه برودة ، كما أن في الوجه الأول إجحافاً . أفاده « ع ق » ، وعلى الاحتمال الثاني : فهو مثال للأول .

وقوله : (هند) بغير تنوين : إما لمنعه من الصرف علىٰ أحد القولين فيه كما هو مقرر في محله ، أو لاستقامة الوزن إن صرفناه .

قال الناظم في « شرحه » : ومرادنا بها ـ والله أعلم ـ أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم واسمها : هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية رضي الله تعالىٰ عنها ، زوجه إياها سلمة ابنها ، وأصدقها صلى الله عليه وسلم فراشاً حشوه ليف ، وقدحاً ، وصحفة ، وكانت أولاً عند أبي سلمة المخزومي ، وولدت له أولاداً . كذا في « سيرة ابن هشام » .

ومن أمثلة القصر الادعائي قولك : زيد الفقيه ؛ أي : الكامل في الفقه ، كأنك لا تعتد بفقه غيره .

تمرين

وإذا سئلت : كم أقسام القصر هنا ؟

فالجواب : القصر اثنان ؛ حقيقي وادعائي .

فالأول ضابطه : ألا يوجد المقصور في غير المقصور عليه ؛ كقولك : زيد العالم ، إذا لم يكن ثم عالم غيره .

والثاني : أن يوجد المقصور في غير المقصور عليه ؛ كقولك : زيد الفقيه ؛ أي : الكامل في الفقه ، إذا وجد ثم فقيه غيره .

الإعراب

(**وقصروا**) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ ما قبله ، أو مستأنفة كسابقه ، (**تحقيقاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بقصروا ؛ أي : قصر تحقيق ؛ أي : محقق ، (**او مبالغة**) : معطوف علىٰ تحقيقاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ؛ أي : قصر مبالغة بادعاء أنه مقصور على المسند إليه مع وجوده في غيره .

(**بعرف جنسه**) : جار ومجرور متعلق بقصروا ، وهو مضاف ، جنسه : مضاف إليه ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(**كهند البالغة**) : الكاف حرف جر وتمثيل ، هند البالغة : مجرور محكي بالكاف ،

وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء البالغة الممنوعة بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كقولك : هند البالغة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَجُمْلَــةً لِسَبَــبٍ أَوْ تَقْــوِيَــهْ		كَٱلـذِّكْـرُ يَهْـدِي لِطَـرِيـقِ ٱلتَّصْفِيَـهْ

ثم ذكر الناظم البحث السابع في المسند ، فقال : (**وجملة لسبب**) : وهو خبر ليكون المحذوفة ، والتقدير : ويكون المسند جملة فعلية أو اسمية بسبب وجود سبب وضمير يربطها بالمسند إليه ؛ نحو : زيد قام أبوه ، وعمرو انتصر أبوه ، والسبب هو الضمير كما أشرنا إليه في حلنا .

وإنما سمي الضمير سبباً ؛ لأنه يربط جملة المسند بالمسند إليه ، كما يربط بالسبب الذي هو الحبل بعض الأمتعة ببعض .

واللام في قوله : (لسبب) بمعنى الباء السببية ، وكذا اللام المقدرة في قوله : (**أو تقوية**) : للسببية أيضاً ؛ لأنه معطوف علىٰ سبب ؛ أي : ويكون المسند جملةً بسبب حصول تقوية النسبة التي بين المسند والمسند إليه بها ؛ أي : بسبب تقوية ثبوت المسند للمسند إليه أو تقوية نفيه عنه بها ؛ نحو : زيد قام ، وما زيد قام .

تنبيه

الجملة التي للتقوية لا تكون إلا فعلية . قاله اليعقوبي ، وهو واضح . انتهىٰ « م خ » .

فإن التقوية في المثال المذكور حصلت بنفس التركيب ؛ أي : بكون المسند جملة مشتملة على الإسناد إلىٰ ضمير المسند إليه ، ومثله : أنا قمت ، لا بالتكرير ؛ نحو : عرفت عرفت ، ولا بالأداة ؛ نحو : إن زيداً عارف . انتهىٰ « م خ » .

ومن مثال التقوية قول الناظم : (**الذكر يهدي لطريق التصفية**) إذ فيه تكرير إسناد الهداية إلى الذكر ، وبه تحصل التقوية .

والإضافة في قوله : (لطريق التصفية) للبيان ؛ أي : إن الذكر يوصل إلى الطريق الذي هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية ، ولا يشترط في الجملة أن تكون خبرية في

جملة المسند السببي ، بل تكون إنشائية ؛ نحو : زيد اضربه ، بناء علىٰ جواز الإخبار بها ، وأما في جملة المسند التي للتقوي.. فلا تكون إلا خبرية . انتهىٰ « م خ » بتصرف .

تمرين

وإذا سئلت : كم الأغراض التي يجعل لأجلها المسند جملة ؟

فالجواب : الأغراض في ذلك ثلاثة :

الأول منها : أن يكون المسند سببياً ؛ نحو : خليلي أبوه منتصر ، أو زيد انتصر أبوه ، والسببي : هو جملة ربطت بمبتدأ بعائد غير مسند إليه فيها .

والثاني : أن يقصد تخصيص الحكم بالمسند إليه ؛ نحو : سعيت في حاجتك ؛ أي : الساعي فيها أنا لا غيري .

والثالث : أن يقصد به تأكيد الحكم ؛ نحو : سعيد حضر ، وذلك لما في الجملة من تكرار الإسناد مرتين .

الإعراب

(**وجملة**) : خبر ليكون المحذوفة مع اسمها ، تقديره : ويكون المسند جملة وخبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المسند وجملة يكون من اسمها وخبرها مستأنفة .

(**لسبب**) : اللام حرف جر وسبب بمعنى الباء السببية ، سبب : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والسبب : هو الضمير كما مر ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجملة ، تقديره : ويكون المسند جملةً مرتبطةً بالمسند إليه بسبب ؛ أي : بضمير عائد إلى المسند إليه وجملة يكون المحذوفة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**تقوية**) : معطوف علىٰ سبب ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والتقدير : ويكون المسند **جملة** ملتبسة بتقوية النسبة التي

كانت بين المسند والمسند إليه ؛ أي : جملة مقوية لها .

(**كالذكر يهدي لطريق التصفية**) الكاف حرف جر وتمثيل ، الذكر يهدي. . . إلخ : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء التصفية ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ؛ تقديره : وذلك كائن ؛ كقولك : الذكر يهدي لطريق التصفية ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱسْمِيَّـــةُ ٱلْجُمْلَــةِ وَٱلْفِعْلِيَّـــهْ		وَشَـــرْطُهَـــا لِنُكْتَــةٍ جَلِيَّـــهْ

قوله : (**واسمية الجملة**) : مبتدأ ، (**والفعلية**) : معطوف على الاسمية ، وكذا قوله : (**وشرطها**) : معطوف على الاسمية علىٰ كونها مبتدأ ، وأصله : وشرطيتها ، حذف منه الياء والتاء لضرورة النظم ، ولو قال بدل هـٰذا البيت :

وكـــونهـــا فعليـــة واسميـــهْ		شـــرطيـــة لنكتـــة جليـــهْ

. . لكان أوضح وأسلم .

والجار والمجرور في قوله : (**لنكتة**) : خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وقوله : (**جلية**) : صفة لنكتة ؛ أي : واسمية الجملة وفعليتها وشرطيتها كائن لنكتة ظاهرة مما مر ؛ أي : كائن لما مضىٰ من أن الاسمية للدوام والثبوت ، والفعلية للتجدد والثبوت ، والشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط ؛ أي : من معانيها ؛ نحو : زيد إن تلقه . . يكرمك ، حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل علىٰ تقدير اللقي المشكوك ، ونحو : زيد إذا لقيته . . يكرمك ، حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام المعلق بوقوع اللقي المحقق ، وعلىٰ هـٰذا فقس . انتهىٰ « صبان » .

وقد مر بسط الكلام على الاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط عند قول الناظم :

وكـــونـــه معلقـــاً بـــالشـــرط		فلمعـــانـــي أدوات الشـــرط

والمعنىٰ : وكون المسند جملة اسمية أو جملة فعلية أو جملة شرطية كائن لنكتة واضحة ظاهرة معلومة مما تقدم هناك .

ومثال الاسمية : زيد أبوه منطلق ، والفعلية : زيد انطلق أبوه ، والشرطية : إن أكرمت زيداً . . أكرمك ، وفي « م خ » : أن الياء في اسمية وفي الفعلية : ياء المصدرية لفعل مقدر كالياء في الضاربية ؛ أي : كون الشخص ضارباً بدليل أن معنى الاسمية كون

الجملة اسمية ، وكذا ما بعدها ، تأمل .

ثم إن (أل) في الجملة للعهد الذكري والمعهود جملة .

قوله في البيت قبله : (كالذكر يهدي . . .) إلخ ، فمفاد مجموع البيتين : أن المقتضي لإيراد الجملة مطلقاً : إما التقوي ، أو كونه سببياً ، والمقتضي لخصوص كونها اسمية أو فعلية أو شرطية ما مر ثم كما ذكرناه آنفاً ، لـكن ينبغي أن تقيد الاسمية بما خبرها اسم لا فعل ، وإلا . . لم تفد الدوام والثبوت ، بل التجدد والحدوث كما هو ظاهر . « سم » أفاده الصبان .

وذلك لأنك إذا قلت : زيد أبوه انطلق . . فقد أسند الانطلاق في الفعلية لضمير الأب علىٰ وجه التجدد ، فليكن إسناده إلىٰ زيد كذلك إذ لا فرق ، تأمل . انتهىٰ منه .

وقولنا : والفعلية للتجدد ؛ كقولك : زيد يشتغل أبوه بما أهمك ، حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب . انتهىٰ « يعقوبي » .

تنبيه

قد أهمل الناظم والشارح الكلام علىٰ ظرفية الجملة ، قال الأصل وشرحه : وهي لاختصار الفعلية ؛ لأن الظرف مقدر بالفعل على الأصح ؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل . انتهىٰ « مخلوف » .

والمعنىٰ : أن الجملة المخبر بها تورد اسمية أو فعلية أو مقيدة بشرط أو وقت أو مكان أو غير ذلك للنكتة المذكورة فيما مر في إيراد نفس المسند فعلاً أو اسماً أو مقيداً بشرط . انتهىٰ « شرح الناظم » .

تمرين

وإذا سئلت : ما الغرض في جعل المسند ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؟

فالجواب : الغرض في ذلك الاختصار ؛ نحو قولك : خليلي عندك ، ومحمود في المدرسة ؛ لاختصارهما من المتعلق المحذوف .

الإعراب

(**واسمية الجملة**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**والفعلية**) : معطوف على المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ؛ أي : وفعلية الجملة .

(**وشرطها**) : معطوف على المبتدأ أيضاً ؛ أي : وشرطية الجملة ، (**لنكتة**) : جار ومجرور خبر المبتدأ ، (**جلية**) : صفة نكتة مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَأَخَّــرُوا أَصَــالَــةً وَقَــدَّمُــوا لِقَصْــرِ مَــا بِــهِ عَلَيْــهِ يُحْكَــمُ
تَنْبِيــهٍ أَوْ تَفَــاؤُلٍ تَشَــوُّفِ كَفَــازَ بِــٱلْحَضْــرَةِ ذُو تَصَــوُّفِ

وقد ذكر الناظم في هٰذين البيتين البحث الثامن ، من المباحث الثمانية التي ذكروها في المسند ، وهو البحث عن تقديمه وتأخيره ، فقال : (**وأخروا**) أي : أخر البلغاء المسند عن المسند إليه (**أصالة**) أي : لأجل كون التأخير أصلاً فيه حيث لا مقتضىٰ للعدول عنه ؛ إذ المسند إليه أهم منه ؛ لأنه هو المحكوم عليه والمسند محكوم به ، وحق المحكوم به التأخير ؛ لأنه كالصفة له وحق الصفة أن تؤخر عن الموصوف .

وعبارة « اليعقوبي » قوله : (**أصالة**) أي : أخروه لقصد إفادة الأصالة ؛ إذ الأصل في المسند التأخير ؛ لأنه وصف للمسند إليه وقصد الإجراء على الأصالة حيث لا مقتضىٰ للعدول عنه واجب فتقول : زيد قائم ، بالتأخير ، لا قائم زيد ، بالتقديم ؛ إذ لا يقدم إلا لمقتضي ذلك . انتهىٰ « ع ق » .

وأسباب تقديم المسند إليه كلها أسباب لتأخير المسند ، وهٰذا معنىٰ قوله : (**وأخروا أصالة**) أي : لأجل أصالة تأخيره .

ثم إن المسند يقدم على المسند إليه لأمور ذكرها بقوله : (**وقدموا**) أي : قدم البلغاء المسند على المسند إليه (**لقصر ما به عليه يحكم**) وما واقعة علىٰ مسند إليه ، وبه متعلق بيحكم وضميره للمسند ، وكذا عليه متعلق بيحكم وضميره للمسند إليه ، وصلة قصر محذوفة ؛ أي : عليه ؛ أي : على المسند .

والمعنىٰ : وقدموا المسند لقصر المسند إليه الذي يحكم عليه بالمسند عليه ؛ أي : على المسند فقد أفاد الناظم أن التقدم لقصر المسند إليه على المسند ، وسيأتي الكلام على القصر في بابه .

ويكون هٰذا القصر قصر موصوف علىٰ صفته ؛ نحو : قائم زيد ؛ أي : زيد مقصور على القيام لا يحوجه شيء إلى القعود ، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (لقصر ما به . . .) البيت .

وعبارة الناظم في « شرحه » : أي : قدموا المسند ليفيد قصر ما يحكم عليه بذلك المسند على المسند ، فما موصولة مصدوقها المسند إليه ، وضمير به عائد على المسند المفهوم من قوله : وقدموا ، وضمير (**عليه**) هو عائد علىٰ ما الموصولة ، ومتعلق (**لقصر**) محذوف للعلم به ، تقديره : عليه ؛ أي : على المسند ؛ لأنه إذا علم أن أحد الجزأين مقصور وهو المسند إليه . . علم أن الآخر وهو المسند مقصور عليه ؛ إذ لا ثالث لهما . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وقدموا المسند أيضاً : لـ(**تنبيه**) السامع من أول الأمر علىٰ أنه خبر لا نعت ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ؛ مثال ذلك قول حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، في مدحه صلى الله عليه وسلم (من الطويل) :

لــه همــم لا منتهــىٰ لكبــارهــا　　　وهمته الصغرىٰ أجل من الدهر
لــه راحــة لــو أن معشــار جــودهــا　　　على البر كان البر أندىٰ من البحر

إذ لو قال : همم له . . توهم أنه نعت ؛ لشدة طلب النكرة للنعت ؛ إذ لو قدمت النكرة على الخبر لا بد أن يتوهم من أول الأمر أن من بعدها وصف ، فينتظر الخبر فيفوت الغرض من تمكن مدحه وتعظيمه في القلوب بأن له همماً موصوفة بما ذكر ؛ لأن انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أول وهلة بتعظيم الممدوح ، وذلك الامتلاء الأول مقصود للمادح ؛ لأنه أنسب بمقام المدح من غيره . انتهىٰ « م خ » .

وقدموا المسند أيضاً على المسند إليه ؛ للتفاؤل للفأل الحسن . ولفظة (أو) في قوله : (**أو تفاؤل**) بمعنى الواو العاطفة ، ويصح أن تكون للتفصيل ؛ كقول الثعالبي في مدح ابن سبكتين (من الكامل) :

سعــدت بغــرة وجهــك الأيــام　　　وتــزينــت ببقــائــك الأعــوام

وبعده :

وتصرفت لك في المعالي رتبة　　　يعيــا بهــا الأفهــام والأوهــام

ومحل الشاهد : قوله : (سعدت بغرة وجهك الأيام) لا يقال : هـٰذا فعل يجب تقديمه علىٰ فاعله فليس التقديم للتفاؤل ؛ لأنه يجوز تأخيره في تركيب آخر بأن يقال : الأيام سعدت . انتهىٰ « يعقوبي » .

وقدموا أيضاً المسند على المسند إليه لـ(**تشوف**) أي : لتشويف وانتظار ذهن السامع إلى المسند إليه فيتمكن منه عند سماعه ، وقد يعبرون عن التشوف بالتشوق بالقاف ، وهما متلازمان مفادهما واحد ، وهما بمعنى التشويف والتشويق . قال (ع ق) : إن الناظم عبر بالتشوف عن التشويق ، قال في « شرح الأصل » : والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس ويكون له فيها محل ، وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب . انتهىٰ « م خ » .

وسبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه طول بذكر وصف أو أوصاف له ؛ مثاله : كقول محمد بن وهيب يمدح المعتصم بيتاً (من البسيط) :

ثــلاثــة تشــرق الــدنيــا ببهجتهــا شمس الضحىٰ وأبو إسحاق والقمر

وأبو إسحاق : هو كنية المعتصم ، قدم الخبر ، وهو ثلاثة الموصوف بإشراق الدنيا ؛ أي : صيرورتها مضيئة بسبب بهجتها للتشويق إلىٰ ذكر المسند إليه الذي هو هـٰذه الثلاثة ، والغرض من التشويق التمكن السابق ، وتشرق بضم التاء ، من أشرق الرباعي لا بفتحها من شرق الثلاثي بمعنىٰ طلع ، كما لا يخفىٰ . ثم الغرض من الثلاثة : أبو إسحاق ، كنية المعتصم بالله ، وعطف تلك الثلاثة بعضها علىٰ بعض بالواو ؛ إيهاماً لعدم العلم بأن الشمس أقوىٰ من أبي إسحاق في الإشراق ، وأضاف الشمس إلى الضحىٰ ؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إيذائها . انتهىٰ من « يعقوبي » و« الصبان » .

ومثل الناظم للتشوف بقوله : وذلك (كـ) : قولنا : (**فاز بالحضرة**) : أي : بالقرب إلى الله تعالىٰ (**ذو تصوف**) : ولو قال الناظم بدل هـٰذا الشطر : (كفاز بالقربة ذو تخوف) أي : فاز ونال بالقرب إلى الله تعالىٰ ذو تخوف ؛ أي : صاحب خوف من مخالفة أمر الله تعالىٰ فيما أمر به ، ومخالفة نهيه فيما نهىٰ عنه . . لسلم من إيهام تخصيص الصوفية بالقرب إلى الله تعالىٰ ، والتصوف : مأخوذ من الصوف ؛ لأن من تزهد من السلف يلبس الصوف الذي نسج من شعر الغنم أو البقر .

وقال الناظم في « شرحه » : ولا شك أن في هـٰذا تشويفاً وتشويقاً ؛ إذ النفس إذا سمعت أول الكلام تشوقت إلىٰ معرفة هـٰذا الفائز بحضرة الإلـٰهية .

التمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يقدم لأجلها المسند على المسند إليه ؟

فالجواب : تلك الأغراض كثيرة ، والمشهور منها اثنا عشر :

الأول منها : تخصيص المسند إليه بالمسند ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ .

والثاني : التنبيه من أول الأمر علىٰ أنه خبر لا نعت ؛ كقول حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

لـه همـم لا منتهـىٰ لكبـارهـا　　　وهمته الصغرىٰ أجل من الدهر

فلو قال : (همم له) . . لتوهم كون له صفة لما قبله .

والثالث : التشويق إلىٰ ذكر المسند إليه بأن يشمل المسند علىٰ وصف أو أوصاف للمسند إليه تشوق النفس إلىٰ ذكره ؛ كقول ابن وهيب :

ثـلاثـة تشـرق الـدنيـا ببهجتهـا　　　شمس الضحىٰ وأبو إسحاق والقمر

وكتقديم المسند في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ .

والرابع : التفاؤل بإسماع المخاطب من أول الأمر ما يسره ، كما تقول للمريض : في عافية أنت ، وكقول الشاعر :

سعـدت بغـرة وجهـك الأيـام　　　وتـزينـت بلقـائـك الأعـوام

والخامس : إفادة قصر المسند إليه على المسند ؛ نحو : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ أي : دينكم مقصور عليكم وديني مقصور علي .

والسادس : المساءة نكاية بالمخاطب ؛ كقول المتنبي :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرىٰ　　　عـدواً لـه مـا مـن صـداقتـه بـد

والسابع : التعجب ؛ نحو : لله درك .

والثامن : التعظيم ؛ نحو : عظيم أنت بالله .

والتاسع : المدح ؛ نحو : نعم الزعيم سعد .

والعاشر : الذم ؛ نحو : بئس الرجل خليل .

والحادي عشر : الترحم ؛ نحو : فقير أبوك .

والثاني عشر : الدعاء ؛ نحو : مبارك وصولك بالسلامة ، ويؤخر المسند عن المسند إليه للأغراض المتقدمة في تقديم المسند إليه من أن تقديمه هو الأصل والأهم ، ولا مقتضىٰ للعدول عنه ، أو لأن في تقديمه تشويقاً إلى المسند أو لتعجيل المسرة أو المساءة أو غير ذلك مما بسطنا ذكره هناك .

الإعراب

(**وأخروا**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة ، (**أصالة**) : مفعول لأجله ؛ أي : لأجل إفادة كون تأخيره هو الأصل ، (**وقدموا**) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة أخروا .

(**لقصر**) : جار ومجرور متعلق بقدموا ، وهو مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه ،(**به**) : جار ومجرور متعلق بيحكم الآتي ، وكذا قوله : (**عليه**) : متعلق بيحكم ؛ أي : لقصر ما يحكم عليه به ، (**يحكم**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، عليه : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل ليحكم ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، والعائد ضمير عليه (**تنبيه**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ أصالة ؛ لأنه علىٰ تقدير لام التعليل ؛ أي : وقدموا المسند لأجل أصالة تقديمه ولتنبيه السامع علىٰ أنه خبر .

(**أو تفاؤل**) : معطوف علىٰ أصالة أو علىٰ تنبيه ، (**تشوف**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ تنبيه أو أصالة ، (**كفاز. . .**) إلخ ، الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، (**فاز بالحضرة ذو تصوف**) : مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كقولنا : فاز بالحضرة ذو تصوف ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب الرابع : في متعلقات الفعل

اعلم : أن أحوال هـٰذه المتعلقات يستفاد كثيرها مما تقدم كالتعريف والتنكير وشبه ذلك ، وإنما بوب لما له مزيد اختصاص منها ، وأفرد الكلام فيما بعد في المفعول به ؛ لقربه من الفاعل وكثرة دورانه ، ومن علم حكمه . . يعلم حكم غيره بالمقايسة . انتهىٰ « خ م » .

واعلم : أن المتعلقات جمع متعلق بكسر اللام وفتحها : المعمولات التي تتعلق بالفعل ؛ أي : يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حال وتمييز .

وقولنا : بكسر اللام وفتحها ؛ لأن التعلق من الجانبين ، قال الفنري والمحققون علىٰ كسر اللام وإن صح الفتح أيضاً ، إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر ، والعامل متعلق بالفتح ، وسره : أن التعلق هو التشبث ، والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف ، وبالفتح هو العامل القوي ، وربما يشير إلىٰ أحسنية الكسر قول الشارح : التي تتعلق بالفعل حيث لم يقل التي بينها وبين **الفعل** تعلق جرياً على الاحتمال في اللام تأمل . انتهىٰ « م خ » .

والمقصود من هـٰذا الباب بيان أحوالها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك ، وحكم أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك ، واقتصروا في الترجمة على الفعل لأصالته في العمل . انتهىٰ من « الشارح » .

قال الناظم في « شرحه » : إنما لم يقولوا متعلقات المسند مع أنه أشمل ؛ لأن الفعل لما أثبت له الأصالة في العمل ، وغيره لا يعمل إلا بالفرعية ، نسبت الترجمة إليه ؛ إشعاراً بأن غيره في حيز التبع له في جميع أحواله .

والمتعلقات بكسر اللام أو فتحها : هي المعمولات التي تتعلق بالفعل ؛ أي : يرتبط معناها بالفعل ، والمراد بها : المفاعيل وشبهها من حال أو تمييز أو استثناء ، والمراد من هـٰذا الباب : ذكر أحوالها كغيرها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك . انتهىٰ منه .

واعلم : أن الناظم ذكر في هـٰذا الباب ثلاثة مطالب ؛ **الأول** : نكات حذف المفعول به ، **والثاني** : نكات تقديمه على الفعل ، **والثالث** : نكات تقديم بعض معمولات الفعل علىٰ بعض ، وذَكَر مُقدِّمةً للمَطلَبِ الأولِ بقوله : (والفعل مع مفعوله . . .) إلىٰ قوله : (ويحذف المفعول) ، وهو أول المقصود بالترجمة .

وقوله : (في متعلقات الفعل) بكسر اللام ؛ أي : في أحوال الأمور المتعلقة بالفعل ، فالفعل يقال فيه : متعلق بالفتح ، والمفعول مثلاً متعلق بالكسر ؛ أي : متشبث ، وهـٰذا هو الأحسن وإن صح العكس ؛ لأن كلاًّ متعلق بالآخر ، ووجه أولوية الكسر : أن المفاعيل وما ألحق بها معمولة ، وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب ؛ لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْفِعْلُ مَعْ مَفْعُولِهِ كَٱلْفِعْلِ مَعْ ... فَاعِلِهِ فِيمَا لَهُ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ
وَٱلْغَرَضُ ٱلإِشْعَارُ بِٱلتَّلَبُّسِ ... بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبَيْهِ فَٱئْتَسِ

أي : (**والفعل**) المتعدي (**مع مفعوله كالفعل**) مطلقاً لازماً كان أو متعدياً (**مع فاعله فيما**) أي : في غرض (**له**) أي : لأجل ذلك الغرض (**معه**) أي : مع الفعل (**اجتمع**) الفاعل .

وقوله : (**فيما له معه اجتمع**) أي : في الغرض الذي لأجله اجتمع الفاعل مع الفعل ، فضمير (**له**) عائد على الموصول واللام للتعليل وضمير (**معه**) عائد على الفعل أو الفاعل وفاعل اجتمع إما يعود إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين أيضاً .

وعبارة « ع ق » : ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول كهو في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله : (**والفعل . . .**) إلخ ، إلا أن جهة التلبس مختلفة ؛ ففي الفاعل من جهة وقوعه منه أو قيامه به ، وفي المفعول من جهة وقوعه عليه .

قوله : (**والغرضُ**) الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجملُ في قوله فيما له (**الإشعار**) أي : إشعار التركيب (**بالتلبس**) أي : تلبس الفعل (**بواحد من صاحبيه**) وهو الفاعل في الأول والفاعل في الثاني ، هـٰذا هو المناسب في حل كلام الناظم ، ومحصله ؛ أي : الغرض الذي اشتركا فيه هو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه .

وحاصل معنى البيتين : أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض ، وهو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه ، تأمل . انتهىٰ منه .

وليس الغرض من ذلك مجرد إفادة وقوع الفعل من غير إرادة أن تعلم ممن وقع منه أو علىٰ من وقع عليه ، وإلا . . لقيل : وقع الضرب أو وجد أو نحو ذلك مما يدل علىٰ مجرد وجود الفعل ، ولذلك إذا أريد تلبسه بمن وقع منه الفعل فقط . . ترك المفعول ؛ نحو :

ضرب زيد ، وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه . . ترك الفاعل وبني للمفعول ؛ نحو : ضرب زيد . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وقوله : (**فأتس**) كمل به البيت ؛ أي : اقتد بما قيل في التسوية المذكورة واتبعه ولا تنازعه ، من ائتسىٰ به يأتسي إذا اقتدىٰ به وتبعه ، ومنه الأسوة .

وقوله : (وإلا . . لقيل) أي : من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما غرض وما هو كذلك . . يعد ذكره عبثاً في باب البلاغة « ع ق » .

وفي « م خ » : حاصل معنى الناظم (**فيما له معه اجتمع**) أن ما واقعة على الغرض (**وله**) متعلق باجتمع ، ولامه لام الأجل ، وضمير اجتمع يعود على الفعل أو على الفاعل ، ومعه متعلق باجتمع أيضاً ، وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول ، وإلى الفعل على الثاني ؛ والمعنىٰ : في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل ، أو اجتمع الفاعل لأجله مع الفعل .

الإعراب

(**والفعل**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، الفعل : مبتدأ (**مع**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، الظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، ومن المضاف إليه علىٰ مذهب الجمهور ؛ لأنه علىٰ تقدير مضاف ، تقديره : وحكم الفعل مع مضاف ، (**مفعوله**) : مفعول مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر .

(**كالفعل**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ ، تقديره : كائن كالفعل ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**مع فاعله**) : مع منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، مع : مضاف ، فاعل : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الفعل ، تقديره : حالة كون الفعل كائناً مع فاعله .

(**فيما**) في حرف جر ، ما : اسم موصول في مجل الجر بفي مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بما تعلق به خبر المبتدأ ؛ أي كائن كالفعل مع فاعله فيما له معه اجتمع ؛ أي : في غرض ، (**له**) : جار ومجرور متعلق باجتمع ، وكذا قوله : (**معه**) متعلق باجتمع أيضاً .

(**اجتمع**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : هو ، يعود على الفعل أو على الفاعل ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، والتقدير : أي : كائن كالفعل مع فاعله في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل ، أو اجتمع الفاعل لأجله مع الفعل .

(**والغرض**) : الواو استئنافية ، الغرض : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**الإشعار**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**بالتلبس**) : جار ومجرور متعلق بالإشعار .

(**بواحد**) : جار ومجرور متعلق بالتلبس ، (**من صاحبيه**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لواحد ، تقديره : بواحد كائن من صاحبيه ؛ أي : صاحبي الفعل إما الفاعل أو المفعول .

(**فأتس**) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من التسوية المذكورة ، وأردت بيان ما هو اللازم لك . . فأقول لك : ائتس ، ائتس : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَغَيْـرُ قَـاصِـرٍ كَقَـاصِـرٍ يُعَـدّْ		مَهْمَـا يَـكُ ٱلْمَقْصُـودُ نِسْبَـةً فَقَـدْ

لما ذكر الناظم حكم المتعدي المذكور معه مفعوله بقوله : (والفعل مع مفعوله). . شرع في ذكر حكم المتعدي المحذوف مفعوله مع عدم نسبته لقصد مجرد النسبة إلى الفاعل ، وستأتي الإشارة إلى الفعل ذي المفعول المحذوف المنوي في قوله : (ويحذف. . .) إلخ ، فقال : (**وغير قاصر**) أي : والفعل المتعدي إلى المفعول وهو غير القاصر (**كقاصر يعد**) أي : يجعل كقاصر ؛ أي : لازم (**مهما يك المقصود**) منه (**نسبة**) له إلى الفاعل (**فقد**) أي : فقط لا نسبته إلى المفعول ؛ أي : إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبته إلى الفاعل لا غيرها .

قال الشارح : الفعل إما أن يكون قاصراً ؛ أي : غير متعد ، أو لا ، الأول : يقتصر فيه علىٰ ذكر فاعله معه ؛ نحو : قام زيد ، والثاني ؛ أي : المتعدي إما أن يقصد به الإخبار بالحدث في المفعول من جهة وقوعه عليه دون الفاعل من جهة وقوعه منه ، أو قيامه به فيبنىٰ للمفعول ؛ نحو : ضُرِب عمرٌو .

أو يقصد إثباته لفاعله ، أو نفيه من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، فينزل القاصر الذي وضع غير طالب للمفعول ولا يقدر المفعول له ؛ لأن المقدر كالموجود ؛ مثال المنزل منزلة القاصر نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي : هل يستوي من ثبتت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له ، والاستفهام إنكاري ؛ أي : لا يستوي .

أفاد بتمثيله أن المقصود من المنزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لفاعله لا بيان وقوعه على المفعول ، وإيضاح الفرق بين المنزل وغيره أن قولك : فلان يعطي لبيان كونه معطياً فيكون كلاماً مع مَنْ جَهِلَ أصلَ الإعطاء ، وقولك : فلان يعطي الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطياً ، ويكون كلاماً مع مَنْ أَثبتَ له أصلَ الإعطاء لا مع مَنْ جَهِلَ إعطاؤه . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (**فقد**) الفاء زائدة لتحسين الخط ، أو واقعة في جواب شرط مقدر ،

تقديره : إذا عرفت كون المقصود نسبته إلى الفاعل . . فهو قد ؛ أي : حسب .

ومعنى البيت : ويجعل الفعل المتعدي كاللازم في عدم احتياجه إلىٰ ذكر المفعول إذا كان المقصود من ذكر الفعل بيان نسبته إلى الفاعل فقط من حيث وقوعه منه أو قيامه به ، لا بيان نسبته إلى المفعول من حيث وقوعه عليه .

الإعراب

(**وغير قاصر**) : الواو استئنافية ، غير : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة تخصصه بالإضافة ؛ نحو : خمس صلوات فرضهن الله علىٰ عباده ، (**كقاصر**) : جار ومجرور متعلق بما بعده يعني قوله : يعد ، (**يعدّ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ غير قاصر ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وغير قاصر معدود ؛ أي : مجعول كقاصر في عدم احتياجه إلىٰ ذكر المفعول معه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها .

(**مهما**) : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والخبر جملة الشرط فقط أو الجواب أو هما ، (**يك**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بمهما علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون ظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

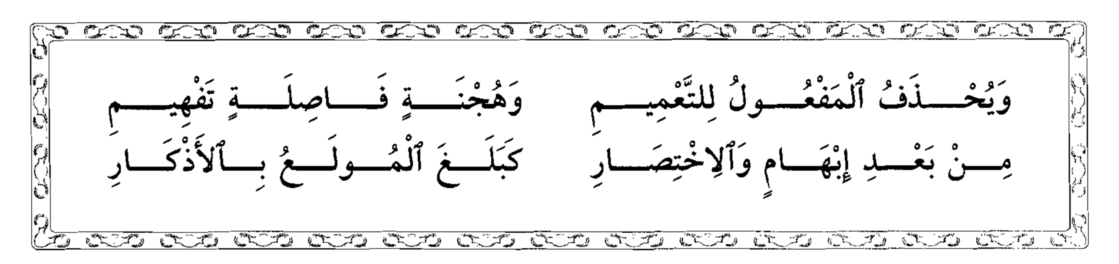
(**المقصود**) : اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**نسبةً**) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة .

(**فقد**) : الفاء زائدة لتزيين الخط مبنية على الفتح ، قد : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون ؛ لأنه بمعنىٰ فقط ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ نسبة ؛ أي : فتكفي نسبته إلى الفاعل ، وجواب مهما معلوم مما قبله ، تقديره : مهما يكن المقصود من غير القاصر نسبته إلى الفاعل فقط يجعل كالقاصر في عدم ذكر المفعول له .

ويصح أن تكون الفاء في فقد رابطة لجواب الشرط ، قد : اسم بمعنىٰ حسب في محل الرفع خبر لمبتدأ محذوف لضرورة النظم مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، تقديره : فذكر الفاعل حسب ؛ أي : كاف والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بمهما علىٰ كونها جواب الشرط لمهما ، والتقدير : مهما يكن المقصود من ذكر الفعل نسبته إلى الفاعل من حيث وقوعه منه فهو قد ؛ أي : فذكر الفاعل معه حسب ؛ أي : كاف عن ذكر المفعول في الإفادة ؛ كقولك : ضرب زيد ، إذا كان الغرض نسبة الضرب إلىٰ زيد .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



أي : (**ويحذف المفعول للتعميم**) أي : يحذف المفعول به لإرادة عمومه وشموله لجميع أفراده مع الاختصار ، وإلا . . فمجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عاماً ، ولـٰكن يفوت الاختصار ، ففي كلامه حذف نحو : فقلت ما يسر ؛ أي : كل أحد بدليل أن المقام مقام مبالغة .

والعموم وإن كان يحصل بذكر اللفظ الدال عليه لـٰكن يفيد الحذف الاختصار ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ أي : عباده كلهم ؛ لأن الدعوة إلى الجنة تعم جميع العباد ، لـٰكن الهداية إلى الطريق المستقيم خاص بمن شاء الله ، ولذلك قال : ﴿ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ والآية تدل على العموم تحقيقاً ، والمثال المذكور أولاً يدل عليه مبالغة .

(**و**) يحذف المفعول به أيضاً لـ(**هجنة**) أي : لقبح فيه فيستهجن التصريح به ؛ أي : ويحذف المفعول به لاستهجان ذكره واستقباحه ؛ كقول عائشة الصديقة رضي الله تعالىٰ عنها : (ما رأيت منه ولا رأىٰ مني) أي : ما رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رأىٰ مني الفرج ، وإنما جعلنا المحذوف الفرج دون العورة ، مع أنه الأصل وكذا الناظم في « شرحه » جعلا المحذوف العورة ؛ لزيادة بيان الاستهجان ؛ لأن ذكر الفرج أشد قبحاً من ذكر العورة ، وهـٰذا ؛ أي : الحذف للاستهجان شأن كل ذي مروءة وحياء ألا يعود لسانه ذكر الخنا والقبيح .

ويحذف المفعول به أيضاً لرعاية (**فاصلة**) أي : لرعاية روي فاصلة ، وإلا . . فالفاصلة : اسم للكلام المقابل بمثله ، لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو الروي ، إلا أن يقال : في الكلام حذف مضاف ؛ أي : لرعاية روي الفاصلة . انتهىٰ « صبان » ، مثالها كقوله تعالىٰ : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ أي : ويحذف المفعولُ به من قلىٰ لرعاية فواصل

الآي ؛ لأن فواصل الآي رويها الألف ؛ أي : جارية من جهة رَوِيِّها على الألف .

ويحذف المفعول به أيضاً (**تفهيم**) أي : لإرادة تفهيمه وبيانه (**من بعد إبهامـ**)ـه بحذفه أولاً ، وذلك ليتمكن في ذهن السامع ويستقر ؛ لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالاً ثم ذكر ما يفيده تفصيلاً وبياناً . . تأكد ثبوته في الذهن ؛ لتعدد ذكره إجمالاً وتفصيلاً ، ولأن النفس غالباً تتشوق لتفصيله وبيانه بعد إجماله فيأتي بعد التشوق فيتمكن في النفس . انتهىٰ « ع ق » .

وذلك كما إذا وقع فعل المشيئة شرطاً . . فإن الجواب يدل عليه ؛ نحو : ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ أي : ولو شاء هدايتكم ، فإنه لما قيل : لو شاء . . علم السامع أن هناك متعلقاً للمشيئة مبهماً ، فإذا سمع الجواب . . تعين عنده وهو أوقع وأرسخ في النفس من ذكره أولاً .

(**و**) يحذف المفعول لإرادة (**الاختصار**) أي : لإرادة اختصاره وتقليله ؛ أي : لمجرد الاختصار بلا سبب آخر ، وإلا . . فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي : ذاتك ، ومثل له الناظم بقوله : (**كبلغ المُولَّع بالأذكار**) أي : بلغ المجنن والمجذوب بالأذكار والمكثر منها ؛ أي : الدرجات العلا بسبب إكثاره ذكر الله تعالىٰ .

تمرينات

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يحذف لأجلها المفعول به ؟

فالجواب : أغراض حذفه أحد عشر ، ذكر الناظم منها خمسة :

الأول منها : إرادة العموم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ أي : يدعو عباده إلى الجنة .

والثاني منها : استهجان ذكره واستقباحه ؛ لكونه مما يستقبح التصريح به ؛ كقول عائشة رضي الله تعالىٰ عنها : (كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما رأيت منه ولا رأىٰ مني) أي : ما رأيت منه العورة ولا رآها مني .

والثالث منها : رعاية روي الفاصلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ أي :

ما قلاك حذف المفعول به من قلىٰ ؛ لرعاية روي الفواصل ؛ لأن رويها على الألف .

والرابع منها : إرادة تبيينه بعد إبهامه بالحذف ، كما إذا وقع فعل المشيئة شرطاً . فإن الجواب يدل عليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ أي : ولو شاء هدايتكم .

والخامس منها : مجرد الاختصار ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي : ذاتك .

والسادس : إخفائه على السامعين خوفاً عليه أو منه كأن يقال : الأمير يحب ويبغض عند قيام قرينة عند المخاطب دون السامعين علىٰ أن المراد يحبني ويبغض ذلك الحاضر ، فحذف المتكلم المفعول خوفاً علىٰ نفسه أن يؤذىٰ حينئذ علىٰ نسبة محبة الأمير إليه ، أو خوفاً علىٰ ذلك الحاضر بسبب نسبة بغض الأمير إليه ، فقد دعت الحاجة للحذف .

والسابع : تمكنه من إنكاره إن مست الحاجة إلى الإنكار ؛ كأن يقول : لعن الله وأخزىٰ ، ويريد زيداً ، عند قيام القرينة عليه ليمكن الإنكار للمتكلم إن نسب إليه لعن زيد وطولب بموجبه ؛ لأن الإنكار مع القرينة المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح .

والثامن : تعينه ؛ كما يقال : نحمد ونشكر ؛ أي : الله تعالىٰ لتعين أنه هو المحمود .

والتاسع : ادعاء تعينه ؛ كقولك : نخدم ونعظم ؛ تعني : الأمير ، لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره .

والعاشر : صون اللسان عنه ؛ كقولك : نمدح ونعظم ، وتريد محمداً صلى الله عليه وسلم ، عند قيام القرينة ، فلا يذكر تعظيماً له من أن يجري على اللسان .

والحادي عشر : صون اللسان عنه ؛ كقولك : نستعيذ ونلعن ؛ أي : الشيطان ، فيحذف لصون اللسان عنه إهانة له .

واعلم : أن الاختصار لازم للحذف لهٰذه الأسباب المذكورة ، سواء قصد معها أو لم يقصد ، وحينئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكر له ، والنكات لا تتزاحم . انتهىٰ « دسوقي » .

الإعراب

(**ويحذف**) : الواو استئنافية ، يحذف : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**المفعول**) : نائب فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**للتعميم**) : جار ومجرور متعلق بيحذف .

(**وهجنة**) : معطوف على التعميم مجرور بالكسرة الظاهرة (**فاصلة**) : معطوف بعاطف مقدر على التعميم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**تفهيم**) : معطوف أيضاً بعاطف مقدر على التعميم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

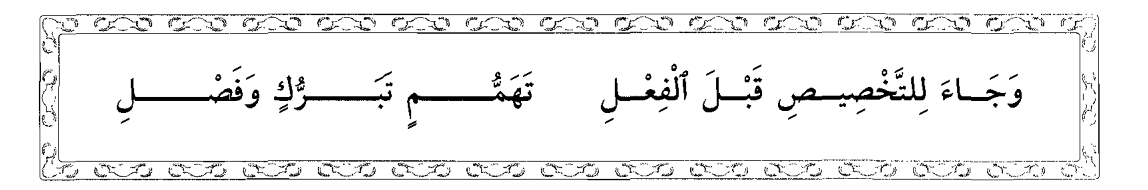
(**من**) : حرف جر مبني على السكون ، (**بعد**) مجرور بمن ، وعلامة جرة كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**إبهام**) مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتفهيم ؛ لأنه مصدر لفهم المضعف .

(**والاختصار**) : معطوف على التعميم ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**كبلغ المولع بالأذكار**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، بلغ المولع بالأذكار : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ راء الأذكار ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كقولك : بلغ المولع بالأذكار ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت . . قلت : بلغ : فعل ماض مبني على الفتح ، المولع : فاعل مرفوع ، بالأذكار جار ومجرور متعلق ببلغ ، ومفعوله محذوف للاختصار ، تقديره : بلغ المولع المقامات العلا بالأذكار ، والجملة الفعلية في محل الجر بالكاف .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



يعني : أن الأصل في المفعول ونحوه التأخير عن الفعل ونحوه من كل عامل فيه ؛ نحو : ضرب زيد عمراً ؛ لأنه فضلة ، وحق الفضلة التأخير عن العمدة ، وقد يقدم عليه لأغراض ؛ منها :

قصر الفعل ونحوه عليه وذكره بقوله : (**وجاء للتخصيص قبل الفعل**) أي : وجاء المفعول قبل الفعل لغرض التخصيص والقصر ؛ أي : قصر الفعل على المفعول وحصره فيه وتخصيصه به ؛ نحو : زيداً عرفت ؛ أي : لا غيره جواباً لمن اعتقد أنك عرفت غير زيد .

ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لا غيرك ؛ أي : إياك نخص بالعبادة ، ولذا لا يقال : زيداً عرفت وغيره ، ولا : ما زيداً عرفت ولا غيره ، أما الأول . . فلاقتضائه قصر المعرفة علىٰ زيد وسلبها عن غيره والعطف ينافي ذلك ؛ لأنه صريح في ثبوته معرفتك للغير ، فصريح العطف يخالف مقتضىٰ ما قبله ، وأما الثاني . . فلاقتضائه قصر سلب المعرفة علىٰ زيد وثبوتها لغيره ؛ لأن تقدم زيد أفاد اختصاصه بالنفي الواقع في التركيب فهو كقولك : زيداً ما عرفت ، والعطف ينافي ذلك ؛ لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة .

ومنها : الاهتمام به ، وذكره بقوله : (**تهمم**) أي : وجاء المفعول قبل الفعل للاهتمام والاعتناء به بتقديمه على الفعل ؛ نحو : محمداً اتبعت .

وقوله : (**تهمم**) هو في الأصل : طلب الشيء والبحث عنه ، والمراد هنا : لازمه وهو الاهتمام . انتهىٰ « م خ » ، وذلك كقول المراكشي من (مجزو الرجز) معارضاً لأم جميل زوجة أبي لهب : (محمداً أطعنا ، ودينه اتبعنا ، وأمره استمعنا) ، وقد كانت أم جميل هـٰذه ـ لعنها الله تعالىٰ ـ هجت رسول الله صلى الله عليه وسلم بضد هـٰذه الأبيات ،

ذكرها ابن هشام في « سيرته » ، ولم نذكرها هنا استهجاناً لها ، وتأدباً مع خير البشر صلى الله عليه وسلم .

وقولنا : (المراكشي) : نسبة إلىٰ مراكش مدينة معروفة بالمغرب ، نسب إليها كثير من العلماء والأدباء ، ولعله هنا يحتمل أحد رجلين ؛ أحدهما : محمد بن عبد الرحمـٰن المراكشي ، والثاني : ابن البناء المراكشي ، ذلك أن الرجلين يعدان من مصادر الناظم في كتابه . انتهىٰ من « شرح الناظم » ومن هامشه .

ولمراعاة الاهتمام ، قدر الجمهور العامل المحذوف في البسملة مؤخراً ؛ أي : بٱسم الله أقرأ ، أو بٱسم الله أؤلف ، أو بٱسم الله أتحصن ، أو بٱسم الله آكل ، مثلاً ؛ لأنه يقدر بما يجانس المشروع فيه ، واستشكل هـٰذا : بأنه لو كان الاهتمام مقتضياً للتقديم . . لاقتضاه في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ ، وأجيب عنه : بأن الأهم فيه القراءة ؛ لأنها أول سورة نزلت إلىٰ ما لم يعلم ، والاهتمام لا يختص بالأشرف . انتهىٰ منه .

ومنها : التبرك وذكره بقوله : (**تبرك**) أي : وجاء المفعول قبل الفعل للتبرك والاستلذاذ به ؛ نحو : محمداً أحببت والحبيب رأيت .

ومنها : رعاية الفاصلة وذكره بقوله : (**وفصل**) أي : وجاء المفعول قبل الفعل لرعاية فصل ؛ أي : لرعاية روي فاصلة كما تقدم في مبحث حذفه ، وفي معناها ضرورة الشعر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾ .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض في تقديم المفعول على الفعل ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، والمشهور منها : ما ذكره الناظم وهي أربعة :

الأول : القصر ؛ كقولك : زيداً ضربت ؛ أي : لا غيره .

والثاني : الاهتمام به ؛ نحو : محمداً اتبعت .

والثالث : التبرك ؛ نحو : محمداً أحببت ، والحبيب رأيت .

والرابع : رعاية الفاصلة ؛ نحو : ﴿ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ .

الإعراب

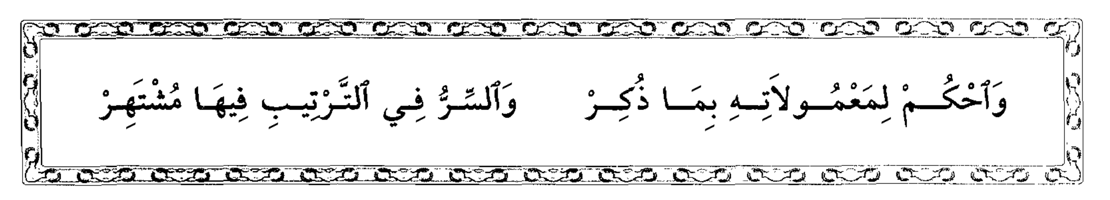
(**وجاء للتخصيص قبل الفعل**) : الواو عاطفة ، جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المفعول به ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : ويحذف المفعول ، للتخصيص : جار ومجرور متعلق بجاء ، قبل الفعل : ظرف ومضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة متعلق بجاء أيضاً .

(**تهمم تبرك**) : معطوفان بعاطف مقدر على التخصيص ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخرهما .

(**وفصل**) : معطوف أيضاً على التخصيص ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



وَٱحْكُمْ لِمَعْمُولاَتِهِ بِمَا ذُكِرْ وَٱلسِّرُّ فِي ٱلتَّرْتِيبِ فِيهَا مُشْتَهِرْ

ثم ذكر الناظم أن حكم بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز كحكم المفعول في تقديمها على الفعل لواحد من الأغراض الأربعة السابقة ؛ فتقول في مثال تقديم الحال على الفعل لغرض الحصر والتخصيص : راكباً جاء زيد ، فيفيد ذلك قصر المجيء علىٰ حالة الركوب ، وقس الباقي عليه ، فإذا قلت : يوم الجمعة جاء زيد.. كان قصراً للمجيء علىٰ كونه يوم الجمعة .

فقال : (**واحكم**) أيها البليغي (**لـ**) باقي (**معمولاته**) أي : معمولات الفعل غير المفعول (**بما ذكر**) في المفعول به من الأغراض الأربعة الجارية في تقديم المفعول على الفعل .

(**والسر**) أي : الحكمة والعلة (**في الترتيب فيها**) أي : في الترتيب بين معمولات الفعل إذا اجتمعت مع عامل واحد ، وأل في الترتيب للعهد الذهني ؛ أي : إن السر والعلة في الترتيب المعهود ذهناً لشهرته في النحو (**مشتهر**) أي : مشهور ومعلوم عند النحاة ؛ يعني : أن المعمولات إذا اجتمعت.. قدم منها ما الأصل فيه تقديمه علىٰ غيره ، وهو معلوم في علم النحو ، ولا يعدل عن ذلك الأصل إلا لنكتة .

فالأصل تقديم الفاعل ؛ لأنه عمدة ، ثم المفعول الأول من باب أعطىٰ ؛ لأنه فاعل في المعنىٰ ، ثم الثاني ؛ نحو : أعطيت زيداً جبة ، والأصل أيضاً أن يذكر الحال عقب صاحبه والنعت عقب متبوعه ؛ فإن اجتمعت التوابع.. فالأصل تقديم النعت ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم البيان .

والسر في الترتيب : هو أن الفاعل ركن الإسناد ؛ لأنه مسند إليه تتوقف عليه فائدة الكلام ، وأن المفعول به قد يكون في المعنىٰ فاعلاً كما في بابي أعطىٰ وكسا ؛ نحو : كسوت زيداً جبة ؛ لأن زيداً آخذ والجبة مأخوذة ، والمصدر أصل الفعل على الصحيح ، وإذا اجتمعت المفاعيل.. قدم المفعول به ، ثم المصدر ، ثم المفعول له ، ثم ظرف

الزمان ، ثم ظرف المكان ، ثم المفعول معه ، وإنما قدم المفعول به ؛ لشدة طلب الفعل له بعد الفاعل ؛ لوقوعه عليه ، ولأنه قد يكون فاعلاً في المعنىٰ كما مر آنفاً ، ثم المصدر ؛ لأنه أصل الفعل كما مر آنفاً .

وهـٰذا القول نظر إلىٰ قلة الفائدة في المفعول المطلق ؛ لأنه بعض مدلول الفعل ، والقول الآخر : أنه يقدم المصدر على المفعول ؛ لأنه أصل الفعل على الصحيح ، ثم إن المفعول به يقدم منه المنصوب على المجرور ، ويقدم المجرور علىٰ ما بعده ؛ لأن له حكم المنصوب ، أفاده (ع ق) .

ثم المفعول له ؛ لأنه غرض لا يخلو عنه فعل عاقل ، ثم المفعول فيه الزماني ؛ لأنه ألزم للفعل إذ لا يقع في غيره مع اتحاد إفراده في الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحيتها كلها ظرفاً ، والمكاني أقرب إلى اللزوم ؛ إذ لا يخلو الفعل من جنسه ولو تعدد شخصه ، ولو لم يصلح كله ظرفاً ، والمفعول معه بعد ذلك لقلة رعايته .

واتباع الحال والنعت لصاحبهما ظاهر وتقديم النعت ؛ لأنه وصف وهو ألزم للموصوف ثم التوكيد بعده ؛ لأنه في معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لـٰكن له اهتمام في الحكم في التركيب والبيان مما يحتاج إليه لانبهام المقصود ، وإنما كان التوكيد في معنى الوصف ؛ لأن قولك : جاء الأمير نفسه في معنىٰ : جاء الأمير الحقيقي ، وجاء القوم كلهم ، في قوة الكاملون عدداً .

ثم النسق ، وقد يكون سبب الترتيب التحرز من الخلل في تأدية المعنىٰ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ ، فهـٰذه ثلاثة أوصاف ، قدم الأول ؛ لشرفه ، والثاني ؛ لأنه لو أخر . . لتوهم أنه مفعول يكتم فيفوت الغرض من بيان أنه من آل فرعون ، وقد تترتب للفاصلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ .

الإعراب

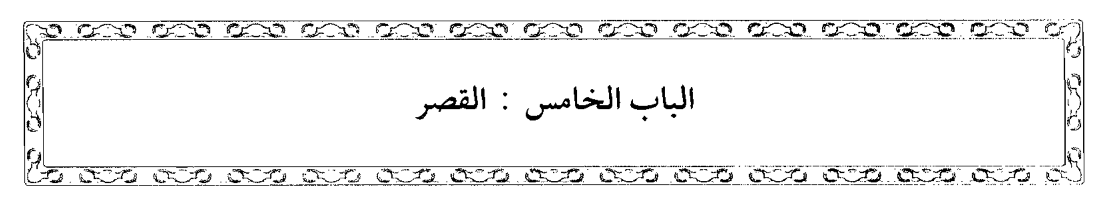
(**واحكم**) : الواو استئنافية ، احكم : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة مستأنفة ، (**لمعمولاته**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق باحكم ، والجملة مستأنفة ، (**بما ذكر**) : الباء حرف جر مبني على

الكسر ، ما : اسم موصول في محل الجر بالباء مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق باحكم .

(والسر) : الواو استئنافية السر مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (**في الترتيب**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، وعلىٰ تقدير مضاف علىٰ رأي الجمهور ؛ أي : وحكم السر أو صفة للمبتدأ علىٰ أن أل فيه جنسية فهو بمنزلة النكرة ، (**فيها**) : جار ومجرور متعلق بالترتيب ، (**مشتهر**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة الاسمية مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



الباب الخامس : القصر

لما كان القصر يجري في ركني الإسناد ، وفي متعلقات الفعل . . ذكره عقب الأبواب الثلاثة . انتهىٰ « م خ » يعني : باب المسند إليه ، وباب المسند ، وباب متعلقات الفعل .

والقصر لغة : الحبس ، يقال : قصرت محبتي علىٰ فلان ؛ أي : حبستها عليه لا تجاوزه إلىٰ غيره ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ أي : محبوسة فيها ، محتجبة فيها ، لا يراهن غير من معهن في الخيام . « ع ق » .

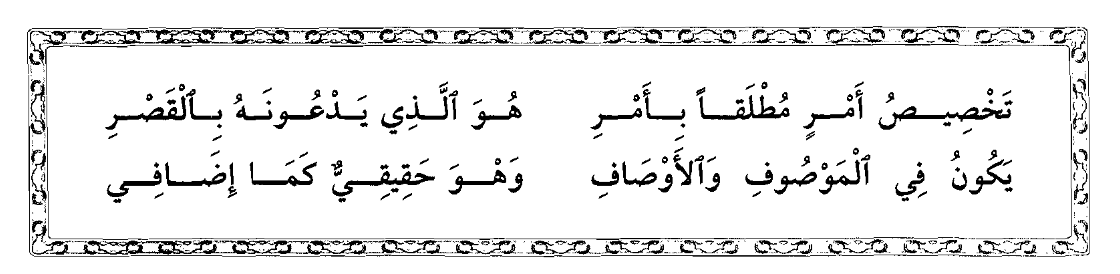
واصطلاحاً : تخصيص شيء بشيء ؛ أي : تخصيص موصوف بصفة ؛ نحو : ما زيد إلا قائم ، أو تخصيص صفة بموصوف ؛ نحو : ما قائم إلا زيد ، بطريق مخصوص من الطريق المعهودة عندهم في القصر الآتية بعضها في المتن بقوله : (وأدوات القصر) وهي : ما النافية ، وإلا الاستثنائية ، وإنما ، والعطف ؛ نحو : زيد كاتب لا شاعر ، والتقديم ، وتعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس ، أو توسط ضمير الفصل بينهما .

واحترزنا بقولنا : (بطريق مخصوص) عن قولك : زيد مقصور على القيام ، فلا يسمىٰ قصراً في الاصطلاح .

واعلم : أن الباء في قولنا : (بشيء) ، وفي قولنا : (بطريق مخصوص) متعلقتان بتخصيص شيء فيلزم عليه تعلق حرفي جر متحدي المعنىٰ واللفظ بعامل واحد وهو ممنوع ، قلنا : ليسا متحدي المعنىٰ ؛ لأن الباء الأولىٰ للإلصاق والتعدية ، والثانية للاستعانة . انتهىٰ « دق » .

وإنما قلنا : إن أحد الشيئين موصوف والآخر صفة ؛ لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه ، فإن كان المخصص منسوباً . . فهو الصفة ؛ نحو : ما قائم إلا زيد ، وإن كان المخصص منسوباً إليه . . فهو الموصوف ؛ نحو : ما زيد إلا قائم ، والمراد بالصفة المعنوية ، وهو المعنى القائم بالغير لا النعت الذي يتكلم عليه النحاة . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :


تَخْصِيصُ أَمْرٍ مُطْلَقاً بِأَمْرِ ... هُوَ ٱلَّذِي يَدْعُونَهُ بِٱلْقَصْرِ
يَكُونُ فِي ٱلْمَوْصُوفِ وَٱلْأَوْصَافِ ... وَهْوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي

(**تخصيص أمر**) أي : جعل أمر مختصاً (**مطلقاً**) أي : سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفاً مسنداً إليه أو مسنداً أو غيرهما . انتهىٰ « ع ق » .

(**بأمر**) آخر بحيث لا يتعداه ولا يتجاوزه ؛ أي : جعل الأمر الأول مختصاً بالأمر الثاني بحيث لا يتعدىٰ هو ؛ أي : الأمر الأول الثاني إلىٰ غيره ولا يتجاوزه (**هو**) أي : ذلك التخصيص هو (**الذي يدعونه**) أي : يدعوه البلغاء ويسمونه (**بالقصر**) في اصطلاحهم .

واعترض على الناظم : بأن تعريفه ليس مانعاً ، فيدخل فيه التخصيصات القلبية ؛ كتخصيص زيد بالمحبة ، والفعلية ؛ كتخصيصه بالإعطاء ، والقولية نحو : خصصت زيداً بالعلم ، وزيد مقصور على العلم ، مع أنه لا يسمىٰ واحد منها قصراً عندهم كما يستفاد من « اليعقوبي » وغيره ، وأجيب عنه : بأنه لو زاد قيداً وهو علىٰ وجه مخصوص . . لأخرج ما ذكر من التخصيصات ، ولو قال بدل هٰذا البيت :

تخصيصك الأمر بأمر علىٰ ... وجه مخصوص هو القصر يا فتىٰ

. . لَسَلِمَ من الاعتراض ، وأتىٰ بالقيد ، وذلك القصر الاصطلاحي الذي عرفه الناظم (**يكون في الموصوف**) أي : يكون من قصر الموصوف على الصفة ؛ بأن يجعل الموصوف مختصاً بالصفة ، لا يتعداها إلىٰ غيرها ؛ كقولك : ما زيد إلا قائم .

(**و يكون**) ذلك القصر الاصطلاحي في الصفة وفي (**الأوصاف**) أي : يكون قصر صفة أو صفات علىٰ موصوف واحد ، بحيث لا تتعدىٰ تلك الصفة أو الصفات ذلك الموصوف إلىٰ غيره . « ع ق » .

كقولك : ما قائم إلا زيد ، وقولك : ما كاتب ولا شاعر ولا كريم إلا زيد، ويظهر من

هـٰذا كونُ المقدم هو المقصور ، فإنك تنظر فيه ، فإن كان موصوفاً . . فقصر موصوف كالمثال الأول ، وإن كان صفة . . فقصر صفة كالمثال الثاني ، أو كان صفات . . فقصر صفات كالمثال الثالث .

(**وهو**) أي : القصر المصطلح عليه عند البلغاء بقسيميه ؛ أعني : قصر الموصوف في الصفة ، وقصر الصفة في الموصوف (**حقيقي**) وهو ما كان التخصيص فيه باعتبار الحقيقة ونفس الأمر بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلىٰ غيره أصلاً ؛ مثاله نحو قولك : السعادة للمقبولين ، والجنة للمتقين .

(**كما إضافي**) كما هو إضافي ، فقوله : (إضافي) ، خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : فالقصر حقيقي في بعض التراكيب كما هو إضافي في بعضها ، ثم إن عبارة الناظم تشعر بأصالة كونه إضافياً ، حيث شبه به كونه حقيقياً ، إلا أن يقال : إنه جرىٰ على اصطلاح الفقهاء ، من إدخال الكاف على المشبه ، ولو قال بدل هـٰذا البيت :

في الوصف والموصوف جاء وانقسم　　إلـىٰ حقيقـي إضـافـي يـؤم

. . لكان أوضح وأسلم « م خ » .

فالإضافي : هو ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة والنسبة إلىٰ شيء آخر ، بألا يتجاوز من هو له إلىٰ ذلك الشيء المعين ، وسمي إضافياً ؛ لأن تخصيصه إنما كان بالإضافة والنسبة إلىٰ أمر آخر لا على الإطلاق ؛ مثاله : إنما الفقيه زيد ، جواباً لمن قال : زيد وعمرو فقيهان .

فجملة ما ذكره الناظم في البيتين أربعة أقسام ، من ضرب ثنتي الحقيقي والإضافي في ثنتي الصفة والموصوف :

الأول : قصر الحقيقي من الصفة في الموصوف ؛ نحو : إنما السعادة للمتقين .

والثاني : قصر الإضافي من الصفة في الموصوف ؛ نحو : إنما الفقيه زيد .

والثالث : قصر الحقيقي من الموصوف في الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا كاتب ؛ أي : لا صفة له غيرها ، وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ، حتىٰ لا يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية .

والرابع : قصر الإضافي من الموصوف في الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا كاتب ، جواباً لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر .

الإعراب

(**تخصيص أمر مطلقاً بأمر**) تخصيص : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة تخصصه بالإضافة ، وهو مضاف ، أمر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، مطلقاً : حال من أمر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوغ مجيء الحال من المضاف إليه عمل المضاف فيه ؛ لأنه مصدر ، بأمر : جار ومجرور متعلق بتخصيص .

(**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على الفتح ، (**الذي**) : اسم موصول للمفرد المذكر في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني مبني على السكون ، (**يدعونه**) : يدعون فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وهو العائد على الموصول ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**بالقصر**) : جار ومجرور متعلق بيدعون .

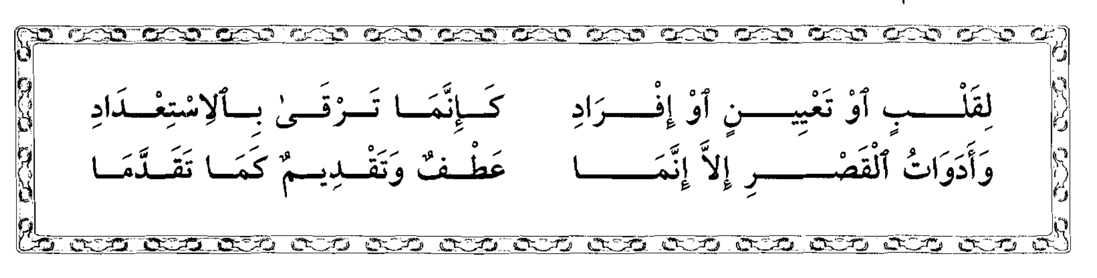
(**يكون**) : فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القصر ، (**في الموصوف**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ليكون ، تقديره : يكون القصر كائناً في الموصوف ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**والأوصاف**) : معطوف على الموصوف مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**وهو**) : الواو استئنافية هو ضمير رفع منفصل في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، (**حقيقي**) : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**كما إضافي**) : الكاف حرف جر وتشبيه ، ما : مصدرية ، إضافي : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره كما هو إضافي ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة

مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، تقديره : والقصر يكون حقيقياً ككونه إضافياً ، والجار والمجرور متعلق بيكون ، والتقدير : والقصر يكون حقيقياً كما يكون إضافياً وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : والقصر يكون إضافياً كما يكون حقيقياً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



وقوله : (**لقلب**) الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لإضافي ، والتقدير : وهو حقيقي كما هو إضافي ، منقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ، والمعنىٰ : أن الإضافي يكون (**لقلب**) اعتقاد المخاطب ، (**أو**) لـ(**تعيين**) المقصور عليه عنه التردد ، (**أو**) لـ(**إفراد**) المقصور عليه رداً علىٰ معتقد الشركة .

يعني : أن هٰذه الأقسام الثلاثة إنما يجري في القصر الإضافي دون الحقيقي ، فعلم من كلامه عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والإفراد في الحقيقي ، وعلله في « المطول » : بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ، ولا يردده أيضاً بين ذلك ، وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الأمور . انتهىٰ « م خ » .

* * *

الأول من الأقسام الثلاثة ، الجارية في القصر الإضافي : قصر القلب ؛ وهو : تخصيص أمر بأمر مكان آخر اعتقد السامع فيه العكس ؛ مثاله في قصر الموصوف على الصفة : ما زيد إلا صالح ، لمن اعتقد أنه فاسق ، ومثاله في قصر الصفة على الموصوف : ما الصالح إلا زيد ، لمن اعتقد إنما الصالح عمرو ، وسمي قصر قلب ؛ لأن المتكلم قلب على المخاطب اعتقاده وعكسه عليه .

* * *

والثاني : قصر التعيين ؛ وهو تخصيص أمر بأمر من الأمور أشكل على السامع تعيين واحد منها ؛ مثاله في قصر الموصوف على الصفة : ما زيد إلا قائم ، جواباً لمن تردد في قيامه أو قعوده ، ومثاله في قصر الصفة على الموصوف : ما قائم إلا زيد ، جواباً لمن تردد في أن القائم زيد أو عمرو ، وسمي قصر تعيين ؛ **لأنك** عينت للسامع ما لم يتعين عنده ، واقتصر صاحب « المفتاح » علىٰ قصر الإفراد والقلب ، ولم يذكر قصر التعيين ،

وزاد القزويني : قصر التعيين ، وجعل التعيين من قبيل الإفراد ، ورد عليه التفتازاني بما يطول ذكره هنا .

* * *

والثالث : قصر الإفراد ؛ وهو تخصيص أمر بأمر دون آخر جواباً لمن اعتقد اشتراكهما فيه ؛ مثاله في قصر الموصوف على الصفة : ما زيد إلا كاتب ، جواباً لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر ، فقد خصص زيداً بالكتابة ، جواباً لمن اعتقد فيه صفتي الكتابة والشعر ، ومثاله في قصر الصفة على الموصوف : ما كاتب إلا زيد ، جواباً لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ، فقد خصص الكتابة بزيد .

فهـٰذه ستة أقسام حاصلة من ضرب اثنتي قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف في الثلاثة التي هي أقسام القصر الإضافي : قصر القلب ، وقصر التعيين ، وقصر الإفراد ، تكون مع الأربعة السابقة عشرة أقسام .

ومثل الناظم للقصر الإضافي بقوله : (**كإنما ترقىٰ بالاستعداد**) أي : ومثال القصر الإضافي كقولك : إنما ترقىٰ وترتفع إلى المقامات السنية ، وتبلغ إلى المعارف الربانية ، بالاستعداد لذلك الترقي ، بالجد والحزم والتقوىٰ ، لا بالمعاصي والتكاسل والتماهل . انتهىٰ « ع ق » .

قال الشارح : ومثال الناظم صالح للأقسام الثلاثة المذكورة في القصر الإضافي ؛ لأن قصر الرقي علىٰ كونه بالاستعداد يحتمل : أن يكون رداً علىٰ من اعتقد حصول الرقي به وبغيره ، فيكون قصر إفراد ، وعلىٰ من اعتقد حصول الرقي بغيره فيكون قصر قلب ، أو يكون رداً علىٰ من تردد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين .

ثم ذكر الناظم أدوات القصر ، فقال : (**وأدوات القصر**) أي : والأمور التي تفيد القصر وتدل عليه كثيرة ، ولـٰكن المشهور منها الأربعة المذكورة في كلام الناظم ، ولشهرتها اقتصر الناظم عليها ، وأقوىٰ هـٰذه الأربعة : العطف للتصريح فيه بالنفي والإثبات ، بخلاف غيره ؛ فإن النفي فيه ضمني ، ثم النفي والاستثناء ؛ لأنه أصرح من إنما ، ثم إنما لدلالتها على القصر وضعاً ، أفاده الصبان . انتهىٰ « م خ » .

* * *

الأول من تلك الأربعة المشهورة : (**إلا**) وإحدىٰ أخواتها بشرط تقدم النفي عليه لا الاستثناء مطلقاً ؛ إذ الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر ، بل إلىٰ تصحيح الحكم الإيجابي ، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم ، فكما أن : جاءني الرجال العلماء ، ليس قصراً ، كذلك : جاءني الرجال إلا الجهال ، ليس قصراً ، بخلاف نحو : ما جاءني إلا زيد ، فإن المقصود منه : قصر الحكم علىٰ زيد ، لا تحصيل الحكم فقط ، وإلا لقيل : جاءني زيد ، فتأمل . انتهىٰ « صبان » .

* * *

والثاني منها : (**إنما**) لتضمنها معنىٰ ما قبلها ؛ أي : لتضمنها معنىٰ ما النافية وإلا الاستثنائية ، وإنما حكم لها بكونها للقصر وبالتضمن المذكور ؛ لقول المفسرين الموثوق بهم الذين هم من أئمة اللغة : إن قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ بالنصب معناه : ما حرم عليكم إلا الميتة ، فقد أفادوا أنها مفيدة الحصر بما وإلا ، ولقول النحاة : إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه .

فهٰذا الكلام منهم يقتضي تضمنها لإثبات ونفي كـ : ما وإلا وبه تفيد القصر ، ولصحة انفصال الضمير معها ؛ نحو : إنما يقوم أنا ، والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بكون المعنىٰ ما يقوم إلا أنا ، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض وهو الحصر ، فتعين كونها للحصر كـ : ما وإلا ، أفاده الأصل وشراحه . انتهىٰ « م خ » ، مثالها : إنما زيد عالم ؛ أي : ما زيد إلا عالم .

* * *

والثالث منها : (**عطف**) أي العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه ؛ لشيوع القصر فيهما ، ولذا أطلق ، وإلا . . فليس غيرهما سوىٰ لٰكن للقصر ، ولٰكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب . انتهىٰ « صبان » ، وانظر ما الفرق بين بل ولٰكن ، وظاهر كلام « ع ق » استواؤهما . انتهىٰ « م خ » ، مثاله : جاء زيد لا عمرو ، وما ضربت بكراً بل خالداً .

* * *

والرابع منها : (**تقديم**) ما حقه التأخير ، وذلك (**كما تقدما**) في مباحث المسند من

نحو : قرشي أنا ، وقائم زيد ، وزيداً ضربت ، والصالح صحبت ، والفاسق اجتنبت ، والمقصور عليه في هـٰذا الوجه هو المقدم ، والمقصور عامله .

وخرج بقولنا : (ما حقه التأخير) ما وجب تقديمه لصدارته كـ : أين ومتىٰ ، ودلالة التقديم على القصر بالفحوىٰ ؛ أي : بمفهوم الكلام ، فلا يدرك إلا بالذوقِ السليمِ والتفطن بقوة الفكرِ لمفهوم الكلام الذي فيه التقديم ؛ يعني : أن الذوق السليم إذا تأمل فيه .. فهم القصر ، وإن لم يُعرف اصطلاحُ البلغاء في ذلك ؛ أي : في القصر ، ودلالة البواقي على القصر بالوضع ؛ لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر .

* * *

واقتصر الناظم علىٰ هـٰذه الأربعة ، مع أن القصر يحصل بغيرها كـ : ضمير الفصل وتعريف المسند ؛ لشهرتها ؛ أي : لشهرة ذكرها بينهم في هـٰذا الباب ، فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارةً عن تخصيص يكون بطريق من الطرق الأربعة . « مطول » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : ذكرنا في هـٰذا البيت طرق القصر ، والذي اشتهر ذكره بينهم في هـٰذا الباب ، هي الأربعة المذكورة ، وإلا .. فقد يحصل بضمير الفصل وبتعريف المسند ، وبنحو قولك : زيد مقصور على القيام ، ومنفرد به وما أشبه ذلك ، لـٰكن جرى اصطلاحهم علىٰ كون القصر عبارةً عن التخصيص بطرق مخصوصة ؛ فمن أدوات القصر : النفي ، والاستثناء بإلا أو بغيرها من أخواتها ، وإنما نسبناه إليها ؛ لأنها أم الباب ، فهي كالترجمة له ؛ أي : إلا وما في معناها ؛ مثاله : ما قام إلا زيد ، ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ .

ومنها : (إنما) : لتضمنها معنىٰ (ما) و(إلا) ولذلك كان المقصور عليه فيها ما كان في آخر التركيب ، والمقصور ما يليها كما في (ما) و(إلا) إذ المقصور فيهما أيضاً ما يلي (ما) والمقصور عليه ما يلي (إلا) مثاله : إنما زيد قائم ، فالمقصور زيد ، والمقصور عليه قائم كـ : ما زيد إلا قائم ، وكذا : إنما جاء راكباً زيد ، فالمقصور هو المجيء علىٰ هيئة الركوب ، والمقصور عليه زيد ، بمنزلة : ما جاء راكباً إلا زيد ، وقس علىٰ ذلك . انتهىٰ منه .

تمرين

وإذا سئلت : كم أقسام القصر ؟

فالجواب : أقسامه عشرة :

الأول : قصر الصفة الحقيقي على الموصوف ؛ نحو : إنما السعادة للمتقين .

والثاني : قصر الموصوف الحقيقي على الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا شاعر ؛ أي : لا صفة له غيرها ، وهٰذا عزيز لا يوجد ؛ لتعذر الاحاطة بصفات الشيء كما مر .

والثالث : قصر الصفة الأصلي على الموصوف ؛ نحو : إنما الفقيه زيد .

والرابع : قصر الموصوف الإضافي على الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا كاتب ، جواباً لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر .

فهٰذه أربعة حاصلة من ضرب ثنتي الحقيقي والإضافي في ثنتي الصفة والموصوف .

والخامس : القصر الإضافي القلبي في قصر الموصوف على الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا صالح .

والسادس : القصر الاضافي القلبي في قصر الصفة على الموصوف ؛ نحو : ما الصالح إلا زيد .

والسابع : القصر الإضافي التعييني في قصر الموصوف على الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا قائم .

والثامن : القصر الإضافي التعييني في قصر الصفة على الموصوف ؛ نحو : ما قائم إلا زيد .

والتاسع : القصر الإضافي الإفرادي في قصر الموصوف على الصفة ؛ نحو : ما زيد إلا كاتب .

والعاشر : القصر الإضافي الإفرادي في قصر الصفة على الموصوف ؛ نحو ما كاتب إلا زيد .

فهٰذه ستة أقسام حاصلة من ضرب اثنتي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف في الثلاثة التي هي أقسام القصر الإضافي : قصر القلب ، وقصر التعيين ، وقصر الإفراد .

وإذا سئلت : كم جملة أدوات الحصر ؟

فالجواب : أدوات الحصر كثيرة ، والمشهور منها الأربعة التي ذكرها الناظم :

الأول منها : إلا وأخواتها ، مع تقدم النفي عليها ؛ نحو : ما جاءني إلا زيد .

والثاني : إنما ؛ نحو : إنما زيد عالم .

والثالث : العطف بلا أو ببل ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو .

والرابع : تقديم ما حقه التأخير كالمسند ؛ نحو : قرشي أنا وقائم زيد ، وكمتعلقات الفعل ؛ نحو : زيداً ضربت والصالح صحبت .

ومنها : تعريف الطرفين ؛ نحو : زيد العالم .

ومنها : ضمير الفصل ؛ نحو : زيد هو العالم .

ومنها : تعريف المسند ؛ نحو : زيد المنطلق .

وإذا ضربت هٰذه الأربعة الأدوات في عشرة القصر السابقة بأربعين صورة ، والمقصور عليه إما مسند إليه أو مسند أو متعلقات فعل ، وكذا المقصور إما مسند إليه أو مسند أو متعلقات فعل ؛ فهٰذه ستة في المقصور والمقصور عليه ، إذا ضربتها في الأربعين بمئتين وأربعين صورة عقلية .

الإعراب

(**لقلب**) اللام حرف جر ، قلب : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لإضافي ، والقصر حقيقي كما هو إضافي منقسم إلىٰ ثلاثة أقسام قلب ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تعيين**) : معطوف علىٰ قلب ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) : عاطفة ، (**إفراد**) : معطوف علىٰ قلب مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**كإنما ترقىٰ بالاستعداد**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، إنما ترقىٰ بالاستعداد : مجرور محكي ؛ لأن مرادنا لفظه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال الاستعداد ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق

بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوفٍ جوازاً ، تقديره : ومثال الأنواع الثلاثة كائن كقولك : إنما ترقىٰ بالاستعداد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وترقىٰ مضارع رقي يرقىٰ من باب رضي يرضىٰ ، وهو الارتفاع إلى المراتب العلية لا من رقىٰ يرقي من باب رمىٰ ، وهو العلاج بالقراءة .

وإن شئت. . قلت : ترقىٰ : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، بالاستعداد : جار ومجرور متعلق بترقىٰ ومعناه : إنما ترتفع في الآخرة إلى الدرجات العالية بالاستعداد والتهيؤ لها في الدنيا بالأعمال الصالحة ، والجملة الفعلية في محل الجر بالكاف .

(**وأدوات القصر**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، أدوات : مبتدأ مرفوع ، القصر : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**إلا**) : وما عطف عليه خبر محكي ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**إنما**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إلا ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**عطف**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إلا ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وتقديم**) : معطوف علىٰ إلا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**كما تقدما**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، ما : اسم موصول في محل الجر بالكاف مبني على السكون ، تقدما : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كالمثال الذي تقدم في باب المسند من تقديمه على المسند إليه لغرض الحصر ، كقول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم :

لـــه همـــم لا منتهـــىٰ لكبـــارهـــا وهمته الصغرىٰ أجل من الدهر

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب السادس : في الإنشاء

من الأبواب الثمانية المذكورة أول الكتاب ، **والباب لغةً** : ما يتوصل به من خارج إلىٰ داخل ، ومن داخل إلىٰ خارج ، **واصطلاحاً** : اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة في الإنشاء .

والإنشاء لغةً : الابتداع والاختراع . « د ق » .

وأما اصطلاحاً . فقد يطلق علىٰ نفس الكلام الذي ليس لنسبته **خارج** تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال : علىٰ ما هو فعل المتكلم ؛ أعني : إلقاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج . . . إلخ ، كما أن الأخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هٰهنا : هو المعنى الثاني ، بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما . انتهىٰ من « شرح السعد » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

مَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلاً لِلصِّدْقِ　　　وَٱلْكِذْبِ ٱلإِنْشَا كَكُنْ بِٱلْحَقِّ

وما : في قوله : (**ما لم يكن محتملاً للصدق والكذب**) نكرة موصوفة بمعنىٰ : مركبٌ لم يكن محتملاً للصدق والكذب .

أو موصولة بمعنى الذي ؛ أي : المركب الذي لم يكن محتملاً للصدق والكذب .

وعلىٰ كلا التقديرين إن ما خبر مقدم ، (**الإنشا**) مبتدأ مؤخر ، والتقدير : الإنشاء المصطلح عليه هو مركب احتمل الصدق والكذب لذاته ، أو هو المركب الذي احتمل الصدق والكذب لذاته ؛ كاستقم ، فإنه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وإن احتملهما بالنظرِ للازمهِ ؛ فإنَّ استقم مثلاً يلزمه خبر ، وهو أطلب منك الاستقامة ، وهو محتمل الصدق والكذب لذاته ؛ لأنه خبر وقد مر هـٰذا في مبحث أحوال الإسناد الخبري عند تعريف الخبر ، فما الواقعة على المركب جنس ولم يكن. . . إلخ ، فصل مخرج للخبر ، وهو ما احتمل الصدق والكذب ؛ نحو : الخير في الاستقامة .

وقوله : (**ككن بالحق**) مثال بعد تمام التعريف ، والحق : اسم من أسمائه **تعالىٰ** ، ومعناه : الثابت الذي لا يعتريه زوال ، ومعناه : كن معتصماً بمولاك في جميع حركاتك وسكناتك ، لعلك تنتظم في سلك المفلحين .

ويحتمل أن المراد به : ضد الباطل ؛ أي : كن متمسكاً بالحق ، لا تعدل عنه إلى الباطل ، بل هو المتبادر من ذات اللفظ ، وإن خالفه الشارح والناظم في « شرحه » ، فإنه قال فيه : كن في جميع شؤونك مستعيناً بالله **تعالىٰ** ، واطرح تدبيرك ، وألق نفسك بين يديه ؛ فإنه سبحانه مع من توكل عليه ، ومن كان بالله. . كان له كل شيء. . . إلخ ، وهو مثال للإنشاء ؛ لأنه طلب لا يحتمل الصدق والكذب ، وهـٰذا المثال : فيه ترغيب في التمسك بحبل الله تعالىٰ ، والتوكل عليه ، والاعتماد عليه ، في جميع الأمور . انتهىٰ منه .

الإعراب

(**ما**) : اسم موصول بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر مقدم مبني على السكون ، (**لم يكن محتملاً**) : لم حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون ، يكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، محتملاً : خبر يكن منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**للصدق**) : جار ومجرور متعلق بمحتملاً ، (**والكذب**) : معطوف على الصدق ، والجملة الفعلية صلة لما إن كانت موصولةً ، أو صفة لها إن كانت نكرة موصوفة .

(**الإنشاء**) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة في آخره ، والتقدير : والإنشاء كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**ككن بالحق**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، كن بالحق : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال الإنشاء المذكور كائن كقولك : كن متمسكاً بالحق ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلطَّلَبُ ٱسْتِدْعَاءُ مَا لَمْ يَحْصُلِ أَقْسَامُهُ كَثِيرَةٌ سَتَنْجَلِي
أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَدُعَاءٌ وَنِدَا تَمَنٍّ ٱسْتِفْهَامٌ ٱوتِيتَ ٱلْهُدَىٰ

قوله : (**والطلب**. . .) إلخ ، عبارة « ع ق » : ثم الإنشاء المذكور ضابطه في البيت الأول قسمان : الطلب وغيره ؛ فأما غير الطلب ؛ كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت ، وصيغ الإيقاع ؛ كأعتقت وطلقت . . فلم يتعرض لها في النظم ؛ لقلتها ، ولأنها منقولة عن الخبرية ، فأحوالها تستشعر من أحوال أصلها الذي هو الخبرية .

وأما الطلب . . فقد تعرض له ؛ لكثرة مباحثه وهو أنواع ، أشار إليه وإلىٰ أنواعه بقوله : (**والطلب**) أي : والطلب المصطلح عليه عند البلغاء هو : (**استدعاء**) وطلب حصول (**ما لم يحصل**) والسين والتاء فيه للطلب ، كما هما في الاستحصال ، يقال : استدعيت الأمر ؛ أي : استحصلته ودعوته إلىٰ إيقاعه .

وقوله : (**استدعاء**) جنس ، وقوله : (**ما لم يحصل**) فصل يخرج طلب حصول الحاصل فإنه عبث (**أقسامه**) أي : أقسام الطلب (**كثيرة**) أي : ليست ثلاثة فأقل ، فمعنىٰ كثرتها زيادتها علىٰ ثلاثة ؛ إذ هي ستة . « ع ق » .

(**ستنجلي**) أي : ستظهر وتذكر كلها في المتن ، وغير الطلب إنشاء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المدح والذم ؛ نحو : نعم وبئس ، والمقصود هنا : الأول ؛ أعني : الطلب ، وأقسامه كثيرة ، ذكر الناظم منها ستة :

الأول : **الأمر** ، وذكره بقوله : (**أمر**) أي : الأول من تلك الأقسام الكثيرة أمر ، وهو طلب فعل غير حاصل علىٰ وجه الاستعلاء ، وصيغته : افعل ونحوه ، والمضارع المقترن بلام الأمر ؛ نحو : ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ، وخرج بقولنا : (علىٰ وجه الاستعلاء) : الدعاء والالتماس .

(و) الثاني منها : (**نهي**) : وهو طلب الكف عن الفعل بخصوص لا فخرج عنه : كف عن كذا ؛ فإنه لا يسمىٰ نهياً بل أمراً ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ .

(و) الثالث : (**دعاء**) : وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع ، وصيغته كالأمر والنهي ؛ نحو : اللهم ؛ اغفر لعبدك الضعيف ، ولا تعذب عبيدك الضعيف .

(و) **الرابع** : (**نداء**) : وهو طلب الإقبال ؛ أي : طلب المتكلم إقبال المخاطب بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : يا غياث المستغيثين ، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ ، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ .

والخامس : (**التمني**) : وهو طلب الأمر المحبوب محالاً كان ؛ نحو : ليت الشباب يعود يوماً ، أو مستبعداً ؛ كقول الفقير : ليت لي مالاً فأحج منه .

والسادس : (**الاستفهام**) : وهو حصول صورة ما في الخارج ؛ أي : حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في الخارج في الذهن ؛ أي : حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في خارج ذهن المستفهم في ذهن المستفهم ، فيشمل الاستفهامَ باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن والإدراكَ التصورَ والتصديقَ .

ووجه الشمول : أن المطلوب حصوله في الذهن إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها . . فحصولُه ؛ أي : إدراكُه هو التصديق ، وإلا . . فهو التصور ، فالتصديق : إدراك الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ، والتصور : إدراك الموضوع فقط أو المحمول فقط أو النسبة ، ولذلك قالوا التصور : ارتسام صورة الشيء في الذهن بلا حكم عليه ، والتصديق : ارتسام صورة الشيء في الذهن مع الحكم عليه ، وستأتي أدواته قريباً في المتن إن شاء الله تعالىٰ .

وقوله : (**أوتيت الهدىٰ**) أي : أعطاك الله سبحانه وتعالى الهداية إلىٰ طريق الصواب في الدين والدنيا والعلم ، جملة دعائية كمل بها البيت .

تمرين

وإذا سئلت : ما حد الإنشاء لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **الإنشاء لغةً** : الابتداع والاختراع ، **واصطلاحاً** : هو الكلام الذي لا تحتمل نسبته الصدق والكذب .

وإذا سئلت : كم أقسامه ؟

فالجواب : الطلب ينقسم إلىٰ قسمين ؛ طلب وغير طلب ، فالطلب ضابطه : طلب حصول غير حاصل وقت الطلب ، وذكره الناظم لكثرة أقسامه ؛ كالأمر والنهي مثلاً ، وغير الطلب ضابطه : هو كل ما يدل على الإنشاء من ألفاظ الخبر ؛ كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت وقبلت ، وصيغ الإيقاع كأعتقت وطلقت ، ولم يتعرض لها في النظم ؛ لقلتها ، ولأنها منقولة عن الخبرية إلى الإنشاء .

وإذا سئلت : كم أقسام الطلب ؟

فالجواب : أقسامه كثيرة ذكر الناظم منها ستة : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والنداء ، والتمني ، والاستفهام ، كما سبق لك بيان أمثلتها .

الإعراب

(**والطلب**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة ، الطلب : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**استدعاء**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله الإنشاء ، استدعاء : مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**لم**) : حرف نفي وجزم ، (**يحصل**) : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**أقسامه**) : أقسام مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**كثيرة**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ستنجلي**) : السين حرف تنفيس واستقبال مبني على الفتح ، تنجلي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود علىٰ كثيرة ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لكثيرة ، تقديره : أقسامه كثيرة منجلية واضحة لك فيما سيأتي لك قريباً .

(**أمر**) : بدل من كثيرة ، بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**ونهي ودعاء**) : معطوفان علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في آخرهما ، (**وندا**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، ندا : معطوف علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

(**تمن**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأن أصله تمني استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرةُ النُّونِ ، (**استفهام**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**أوتيت**) : وفي نسخة شرح الناظم : (أعطيت) ، وكلاهما واحد لفظاً ومعنىً ، أعطيت وكذا أوتيت : فعل ونائب فاعل ، وحد الفعل أعطىٰ ، أعطىٰ : فعل ماض مغير الصيغة مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح وهي ؛ أعني : التاء مفعول أول لأعطىٰ ، (**الهدىٰ**) : مفعول ثان لأعطىٰ منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة الفعلية جملة دعائية كمل بها البيت ، والله أعلم .

فائدة

الاسم المنصرف المعتل بالياء ؛ كقوله في المتن : (تمنٍّ) إذا جرد عن الإضافة والألف واللام . . يرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ كقام قاض ومررت بقاض حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والتنوين ، وأما الياء . . فإنها تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها ، وأما التنوين . . فإنه لا مانع منه ؛ لأن الاسم منصرفٌ ، فتنوينه للتمكين ، وكان التنوين أولىٰ بالبقاء لدلالته

علىٰ معنىً لا يظهر إلا بذكره ؛ إذ لا دليل للتنوين إذا حذف ، بخلاف الياء .

وأما إن كان ممنوعاً من الصرف ؛ كجوار وغواش وليال . . فحكمه في الرفع حكم المنصرف ، وفي الجر يخفض بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، فقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ مجرور عطفاً على الفجر ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما قدرت مع خفتها ؛ لنيابتها عن الكسرة ، ونائب الثقيل ثقيل ، هٰكذا قالوا ، وفيه نظر .

وإذا أضيف المنقوص إلىٰ ياء المتكلم . . كان في جميع أحواله معرباً بحركات مقدرة على الياء الساكنة ، منع من ظهورها إدغام المحل في ياء المتكلم ، بخلاف إضافة الصحيح إلى الياء ؛ كغلام ، فإنك تقول فيه : منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة لياء المتكلم ، وإذا أضيف إلى الياء ؛ نحو : جوار وغواش وخفض كمررت بجوار . . كان مخفوضاً بكسرة مقدرة على الياء المدغمة أيضاً كالمنصرف .

وإنما أوردناه هنا وإن كان فيه خروج عن الفن ؛ لأجل مناسبة قولنا : تمن ، ولتنبيه الطالب ، وهٰذه عادتنا في هٰذا الشرح ، والله المستعان . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱسْتَعْمَلُوا كَلَيْتَ لَوْ وَهَلْ لَعَلْ وَحَرْفَ حَضٍّ لِلاِسْتِفْهَامِ هَلْ

(**واستعملوا**) أي : واستعمل البلغاء (**كليت**) الجار والمجرور فيه صفة لمصدر محذوف (**لو**) وما عطف عليه مفعول به ؛ أي : واستعملت العرب لو (**وهل**) و(**لعل وحرف حضٍ**) أي : وحرف تحضيض كلولا ولوما ؛ أي : استعملوا هٰذه الأحرف في التمني مجازاً استعمالاً كاستعمال ليت في التمني أصالةً ؛ أي : استقرضوا هٰذه الأحرف لليت واستعملوها في التمني .

أفاد الناظم بهٰذا الكلام أن اللفظ الموضوع للتمني ليت ، حيث جعلها مشبهاً به ، وإنما استعملوا لو كليت ؛ لأن لو تكون للمحال ؛ كما في قوله **تعالىٰ** : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ، والمتمنىٰ محال ، فناسب جعلها في بعض الأحيان نائبةً عن ليت التي هي لتمني المحال ؛ كعود الشباب أو ما هو بمنزلته . انتهىٰ « ع ق » .

مثال لو ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بنصب نكون بأن مضمرة جواباً للو المضمنة معنى التمني ، والنكتة فيها إظهار شدة الرغبة بتقدير غير الواقع واقعاً ، وإنما استعملوا (هل) موضع ليت ؛ لإظهار كمال العناية بالمتمنىٰ ، حيث أبرز في صورة غير الممتنع الذي هو المستفهم عنه . انتهىٰ منه ؛ مثالها نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾ لامتناع حمله على الاستفهام ؛ لأنه يستدعي الجهل بثبوت الحكم وانتفائه ، وهم جازمون بانتفائه ، والنكتة فيه : إظهار كمال العناية بالمتمنىٰ بإظهاره في صورة الممكن الذي لا يجزم بانتفائه .

وإنما استعملوا (لعل) بمعنىٰ ليت ؛ لما بينهما من المناسبة بدلالة كل منهما علىٰ مطلق المحبوب ، وإن كان المحبوب في مدلول لعل غير مستبعد ؛ مثالها نحو : لعلي أسافر فأزور الحبيب ، فلبعد المرجو عن الحصول أشبه المحال أو الممكن الذي لا طمع فيه .

ومعنىٰ (لعل) الأصلي : الترجي : وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ، فلا يقال : لعل الشمس تغرب ، ويدخل في : الارتقاب الطمع والإشفاق ، الأول :

في المحبوب ، والثاني : في المكروه .

(**و**) استعملوا أيضاً (**حرف حض**) أي : حرف تحضيض ؛ وهو الحث على الشيء بإزعاج وأنف وشدة في التمني استقراضاً من ليت ، والمراد بحرفه جنسه ، فدخل هلا ، وألا ، ولوما ، ولولا ، والأصل في هٰذه الأحرف الدلالة على التحضيض والعرض ، والفرق بينهما : أن التحضيض طلب بحث وإزعاج ، والعرض : الطلب برفق ولين وقد ترد للَّوم والتوبيخ ، وقد ترد للتمني وهو المقصود هنا ؛ نحو قولك : هلا أكرمت زيداً ، ولوما تكرمه علىٰ معنى التنديم والتمني في الماضي ، والتحضيض والعرض في المستقبل .

وإنما استعملت أحرف التحضيض موضع ليت ؛ لما قيل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو المنقولتين للتمني مع لا وما ، وتكون ألا منها قد قلبت فيها الهاء همزةً ، فحملت علىٰ هل ولو لهٰذا الجواز . أفاده « ع ق » .

تمرين

وإذا سئلت : كم أدوات التمني أصالةً ونيابةً ؟

فالجواب : أدوات التمني خمسة؛ واحدة بطريق الأصالة ، وهي : ليت ، وأربعة بطريق النيابة ، وهي : لو ، وهل ، ولعل ، وحروف التحضيض ، وقد مرت أمثلتها ونكتها آنفاً .

الإعراب

(**واستعملوا**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة ، (**كليت**) : جار ومجرور محكي صفة لمصدر محذوف ، تقديره : استعمالاً كائناً كاستعمال ليت ، (**لو**) : مفعول به محكي لاستعملوا ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**وهل**) : معطوف محكي علىٰ لو ، (**لعل**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ لو ، (**وحرف**) : معطوف علىٰ لو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**حض**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

والمعنىٰ : واستعملت العرب لو وهل ولعل وحروف التحضيض في التمني علىٰ سبيل النيابة استعمالاً كائناً كاستعمال ليت في التمني علىٰ سبيل الأصالة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

أَيٌّ مَتَـىٰ أَيَّـانَ أَيْـنَ مَـنْ وَمَـا   وَكَيْـفَ أَنَّـىٰ كَـمْ وَهَمْـزٌ عُلِمَـا

قوله : (**وللاستفهام**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (**هل**) وما عطف عليه مبتدأ مؤخر ، والتقدير : وهل وما عطف عليها من أسماء الاستفهام وحروفه موضوعات للاستفهام ، ولك أن تجعل (هل) معطوفاً علىٰ (لو) علىٰ كونه مفعولاً لاستعملوا والاستفهام متعلق باستعملوا ، ولـٰكن اللام فيه بمعنىٰ في ، والتقدير : واستعملوا لو وما عطف عليها في التمني كليت ، واستعملوا هل وما عطف عليها في الاستفهام .

وهـٰذا شروع منه في بيان أدوات الاستفهام ، وما يطلب بها من التصديق ؛ وهو : إدراك الجملة ؛ يعني : المسند إليه ، والمسند ، والنسبة بينهما ، أو التصور ؛ وهو : إدراك المفرد ؛ يعني : إدراك المسند إليه أو المسند .

وجملة ما ذكره الناظم من أدوات الاستفهام إحدىٰ عشرة أداةً ؛ الهمزة وهل ، وهما حرفان ، وبقية الأدوات أسماء ، وهي بالنظر إلىٰ مدلولاتها ثلاثة أقسام :

الأول : ما يطلب به التصور فقط ، وهو ما عدا الحرفين المذكورين في قولنا : (الهمزة وهل : حرفان) .

ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر ، فيسأل بأي عما يتميز به أحد المتشاركين في أمر يعمهما ، وهو مضمون ما أضيفت إليه ؛ نحو : ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ أي : أنحن أم أصحاب محمد ؟ فالمؤمنون والكفار اشتركا في الفريقين ، وسأل الكافرون عما يميز أحدهما عن الآخر .

وبمتىٰ عن الزمان ، وبأيان عن المستقبل ، وبأين عن المكان ، وبمن عن العارض المشخص لذوي العلم ؛ نحو قولنا : من في الدار ؟ فيجاب بزيد ، فزيد علم عارض للمسؤول عنه مشخص له .

وبما عن شرح الاسم وبيانه ؛ كقولك : ما البر ؟ طالباً أن يشرح هـٰذا الاسم ويعين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر ؛ كقولك : البر الخير ، أو عن ماهية المسمىٰ ؛ كقولنا : ما الحركة ؟ أي : ما حقيقة مسمىٰ هـٰذا الاسم ، فيجاب بإيراد ذاتياته ؛ كقولك : الحركة ضد السكون ، وبكيف عن الحال ، وأنىٰ تستعمل بمعنىٰ كيف ؛ نحو : أنىٰ شئت أن أضع لك كذا ، وبمعنىٰ من أين ؛ نحو : أنىٰ لك هـٰذا ، ويسأل بكم عن العدد ؛ نحو : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ انتهىٰ من « الأصل » و« السعد » .

وهـٰذا القسم الذي يطلب به التصور تسع أدوات .

والثاني : يطلب به التصديق فقط ، وهو هل ؛ نحو : هل زيد قائم ؟ فالمطلوب فيه إدراك وقوع النسبة التي هي ثبوت القيام لزيد .

والثالث : ما يطلب به التصور والتصديق وهي الهمزة ، ولذلك كانَتْ أُمَّ أدواتِ الاستفهامِ ؛ نحو : أدبس في الإناء أم عسل ؟ في تصور المسند إليه ، والدبس : ما يسيل من الرطب ، ونحو : أفي الدار أم في المسجد ؟ في تصور المسند ، ونحو : أقام زيد وأزيد قائم ؟ في التصديق .

ففي المثال الأول : تحققت أن في الإناء شيئاً وأردت تعيينه ، **وفي الثاني** : تحققت أن زيداً في أحدهما وأردت التعيين ، ثم المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في : أضربت زيداً ؟ والفاعل : أأنت ضربت زيداً ؟ والمفعول في : أزيداً ضربت ؟ والحال في : أراكباً جئت ؟ وكذا سائر المتعلقات .

وأما هل . . فلا يطلب بها إلا التصديق ؛ نحو : هل قام زيد وهل زيد قائم ؟ ولا يجوز هل زيد قام أم عمرو ؛ لأن أم هـٰهنا متصلة بدليل وقوع المفرد بعدها ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، فلا تكون إلا لطلب التصور بعد التصديق بنفس الحكم ، وهل لا يطلب بها إلا التصديق فيتنافيان .

ثم (هل) قسمان : بسيطة : وهي التي يطلب بها وجود الشيء ؛ نحو : هل الحركة موجودة ؟ ومركبة : وهي التي يطلب وجود شيء لشيء ؛ نحو : هل الحركة دائمة ؟

التمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأدوات التي ذكرها الناظم هنا للاستفهام ؟

فالجواب : هي إحدىٰ عشرة .

وإذا سئلت : كم أقسامها بالنظر إلىٰ ما يطلب بها ؟

فالجواب : أقسامها ثلاثة :

الأول : ما يطلب بها التصديق فقط وهي هل .

والثاني : ما يطلب بها التصديق أو التصور وهي الهمزة .

والثالث : ما يطلب بها التصور فقط وهي التسعة الباقية .

الإعراب

(**وللاستفهام**) : الواو استئنافية ، للاستفهام : جار ومجرور خبر مقدم ، (**هل**) : وما عطف عليها مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**أي**) : معطوف علىٰ هل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**متىٰ**) : معطوف محكي علىٰ هل بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**أيان**) : معطوف محكي علىٰ هل بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**أين**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ هل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**من**) : معطوف محكي علىٰ **هل** بعاطف مقدر مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**وما**) : معطوف محكي علىٰ هل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**وكيف**) : معطوف محكي علىٰ هل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وأَنَّىٰ**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ هل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**كم**) : معطوف محكي بعاطف مقدر علىٰ هل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**وهمز**) : معطوف علىٰ هل مرفوع بضمة ظاهرة ، (**علما**) : فعل ماض مغير الصيغة بمعنىٰ عرف مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من الأدوات ، والجملة الفعلية مستأنفة ؛ أي : علم ما ذكر من الأدوات كونها للاستفهام عندهم ، والغرض منه تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْهَمْـزُ لِلتَّصْـدِيـقِ وَالتَّصَـوُّرِ	وَبِـالَّـذِي يَلِيـهِ مَعْنَـاهُ حَـرِي
وَهَـلْ لِتَصْـدِيـقٍ بِعَكْـسِ مَـا غَبَـرْ	وَلَفْـظُ ٱلِاسْتِفْهَـامِ رُبَّمَـا عَبَـرْ
لِأَمْـرٍ ٱسْتِبْطَـاءٍ أَوْ تَقْـرِيـرِ	تَعَجُّـبٍ تَهَكُّـمٍ تَحْقِيـرِ
تَنْبِيـهٍ ٱسْتِبْعَـادٍ أَوْ تَـرْهِيـبِ	إِنْكَـارِ ذِي تَـوْبِيـخٍ أَوْ تَكْـذِيـبِ

(**والهمز للتصديق والتصور**) أي : والهمزة إما موضوعة للتصديق وهو : إدراك وقوع النسبة التامة ؛ نحو : أقام زيد ؟ أو لا وقوعها ، نحو : أما قام زيد ؟ وإما للتصور وهو : إدراك المسند إليه ؛ نحو : أدبس في الإناء أم عسل ؟ أو إدراك المسند ؛ نحو : أفي الدار زيد أم في المسجد ؟

والحاصل : أن التصديق إدراك الجملة ، والتصور : إدراك المفرد ، إما الموضوع أو المحمول ، ولدلالتها على التصديق والتصور كليهما كانت أم أدوات الاستفهام ، وما يليها هو المطلوبُ إدراكُه في التصور ؛ كالفعل ؛ نحو : أفهمت المسألة ؟ والفاعل ؛ نحو : أأنت فعلت بآلهتنا ؟ هـٰذا طلب لفاعل الفعل هل هو أنت أم غيرك ؟ والمفعول ؛ نحو : أرضاء الله طلبت ؟ سؤالاً عن المطلوب له هل هو الرضا أم غيره ؟

* * *

واعلم : أن قولنا في مثال الفعل ؛ نحو : أفهمت هـٰذا التركيب ؟ إن كان سؤالاً عن نسبة الفعل إلى الفاعل . . كان لطلب التصديق ، وإن كان سؤالاً عن الواقع هل هو فهم أو غيره . . كان لطلب التصور . انتهىٰ « م خ » .

كما ذكره الناظم بقوله : (**وبالذي يليه معناه حري**) والجار والمجرور في قوله : (وبالذي) متعلق بقوله : (حري) في آخر البيت ؛ لأنه فعيل بمعنىٰ فاعل ، وجملةُ يليه صلة الموصول .

وقوله : (**معناه**) مبتدأ ، وقوله : (**حري**) خبر المبتدأ ، والتقدير : ومعناه ؛ أي : ومعنى الهمز وهو الاستفهام عن التصديق أو التصور حري ؛ أي : حقيق باللفظ الذي

يليه ؛ أي : والمطلوبُ إدراكُه اللفظ الذي يلي الهمزَ فعلاً كان أو فاعلاً أو مفعولاً كما مثلنا آنفاً ، وفي « شرح الناظم » المحقق هنا تحريفات وإسقاطات لبعض الأبيات .

(**وهل**) موضوعة (**لتصديق**) فقط حطاً لرتبتها عن رتبة الهمزة التي هي أمها ، والتصديق كما تقدم آنفاً : إدراك وقوع النسبة التامة أو لا وقوعها ؛ نحو : هل قام زيد وهل زيد قائم ؟ فالمطلوب هنا : إدراك وقوع النسبة التي هي ثبوت القيام لزيد ، ونحو : هل ما قام زيد ؟ والمطلوب منه : إدراك عدم وقوع النسبة التي هي عدم قيام زيد حالة كونها ملتبسة .

(**بعكس ما غبر**) وبقي وذكر بعدها في المعنىٰ من سائر الأدوات التسعة المذكورة بعدها من : أي ومتىٰ وأيان . . . إلخ ؛ أي : معنىٰ هل الذي هو التصديق خلاف معنىٰ ما بقي من الأدوات ؛ لأن معناها التصور فقط ، الذي هو إدراك الموضوع أو المحمول أو النسبة التي هي مورد الإيجاب أو السلب ، حطاً لرتبتها عن رتبة الهمزة أيضاً .

والمعنىٰ : أن ما بقي بعد الهمزة وهل من الأدوات التسعة لطلب التصور فقط حالة كونها عكس هل التي هي لطلب التصديق فقط .

(**ولفظ الاستفهام**) أي : أدواته أياً كانت (**ربما عبر**) وجاوز عن معناه الأصلي الذي هو الاستفهام إلىٰ غيره واستعمل في غيره مجازاً قليلاً في كلامهم .

واللام في (**لأمر**) بمعنىٰ : إلىٰ ؛ أي : ربما عبر من معناه الأصلي إلى الأمر ؛ أي : إن لفظ الاستفهام قد يستعمل في الأمر مجازاً مرسلاً نحو قوله تعالىٰ في (آل عمران) : ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ أي : أسلموا ، فليس المراد سؤال أهل الكتاب والأميين هل أسلموا أم لا ، وقولك لمن تأمره بشيء : هل امتثلت ؟! أي : امتثل .

فقوله : (**ربما عبر لأمر**) أي : تجاوز معناه الأصلي إلى الأمر وما عطف عليه .

ويستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في (**الاستبطاء**) أي : عد الشيء بطيئاً متأخراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ ، وكقولك : كم دعوتك ؟!

ويستعمل لفظ الاستفهام أيضاً في التقرير ؛ أي : حمل المخاطب على الإقرار بما

استقر عنده ثبوته أو نفيه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا﴾ ، وذكره بقوله : (**أو تقرير**) .

ويستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في التعجب ، وذكره بقوله : (**تعجب**) لأن التعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة النمل) : ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ إنما حمل هٰذا على التعجب ، وقد تقرر أن الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء علىٰ أنه لا معنىٰ لاستفهام العاقل نفسه . انتهىٰ « فنري » .

ويستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في التهكم والسخرية ، وذكره بقوله : (**تهكم**) وإنما استعمل لفظ الاستفهام في التهكم ؛ إذ الاستفهام يتسبب عنه الجهل ، والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية . انتهىٰ « صبان » .

والعلاقة المجاورة ؛ إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشىء عن سبب واحد ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة هود) : ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة ، وكان قومه إذا رأوه يصلي . . تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم : ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام . انتهىٰ من « السعد » .

ويستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في التحقير ، وذكره بقوله : (**تحقير**) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل ، والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره ، والتحقير : جعل الشيء حقيراً ، والاستهزاء : عدم المبالاة به وإن كان كثيراً ، وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوماً لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر كما في « ع ق » انتهىٰ « صبان » ، مثاله كقولك لمن تحقر شأنه : من أنت ؟!

ويستعمل لفظ الاستفهام أيضاً في التنبيه على الضلال ، وذكره بقوله : (**تنبيه**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه ، فإذا سلك طريقاً واضح الضلالة بزعم المتكلم . . كان هٰذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلىٰ ذلك الطريق ، فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه . . كان تنبيهاً له علىٰ ضلاله ، فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه علىٰ كونه ضالاً ، قاله السيد . انتهىٰ « صبان » .

ويستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في الاستبعاد ، وذكره بقوله : (**استبعاد**) أي : عد

الشيء بعيداً ؛ إذ الاستبعاد والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل ، فالعلاقة المجاورة . انتهىٰ « صبان » .

والفرق بينه وبين الاستبطاء : أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع ، والاستبطاء متعلقه متوقع ، غايته أنه بطيء في زمن انتظاره . انتهىٰ ؛ مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ فإنه لا يجوز حمله علىٰ حقيقة الاستفهام وهو ظاهر ، بل المراد : استبعاد أن يكون لهم الذكر بقرينة قوله : ﴿ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ ﴾ أي : كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم ، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر علىٰ يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ، ومن الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكروا وأعرضوا عنه ، قاله السعد .

ويستعمل لفظ الاستفهام أيضاً في الترهيب ؛ أي : التخويف ؛ نحو : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ، وذكره بقوله : (**أو ترهيب**) أي : لأن الاستفهام ينبه علىٰ جزاء إساءة الأدب ، وهٰذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها . أفاده الصبان .

وقد يستعمل أيضاً لفظ الاستفهام في الإنكار التوبيخي ، وذكره بقوله : (**إنكار ذي توبيخ**) وهو الذي يقتضي أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم عليه ؛ نحو : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ، نسبة إلى التوبيخ ؛ أي : التعيير والتقريع ، ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصوداً منه .

قال الصبان : قال في « الأطول » : العلاقة بين الاستفهام والإنكار بمعنىٰ نفي اللياقة ، أن نفي اللياقة يوجب عدم التصديق بما لا يليق ، بأن يشك في وقوعه ، والشك يستدعي الاستفهام ، فأفيد بالاستفهام عدم اللياقة . انتهىٰ بتصرف .

وقولنا : (أن ما بعده واقع) ، أي : في الماضي ؛ نحو : أعصيت ربك ؟! أو في الحال ؛ نحو : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ، أو في الاستقبال ؛ نحو : أتعصي ربك ؟! مراداً منه الاستقبال . انتهىٰ « م خ » .

وقد يستعمل لفظ الاستفهام في الإنكار الإبطالي : وهو ما اقتضىٰ أن ما بعده غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، وأشار إليه ؛ أي : إلى الإنكار الإبطالي ؛ أي : إلى الإبطالي

بقوله : (**أو تكذيب**) نحو : ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾ .

وقولنا : غير واقع ؛ أي : في الماضي كهٰذا المثال المذكور ، أو في الحال أو الاستقبال ، نحو : ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ ، والنسبة في قولنا : (الإبطالي) تتضح مما مر في التوبيخي ، وبيان علاقة التجوز إليه أن الإبطالي يستدعي عدم توجه الذهن ، وهو يستدعي الجهل ، وهو يستدعي الاستفهام ، فقد أطلق اسم المسبب على السبب ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (**إنكار ذي توبيخ**) وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله ، والمعنىٰ : أي : إنكار صاحب توبيخ أو تكذيب ؛ أي : الموبخ للمخاطب أو المكذب له ؛ لأن التوبيخ والتكذيب من المتكلم . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

التمرين

وإذا سئلت : كم جملة المعاني التي تستعمل فيها أداة الاستفهام ؟

فالجواب : هي كثيرة ، ذكر الناظم منها أحد عشر :

الأول : الأمر ؛ نحو : ﴿ ءَأَسۡلَمۡتُمۡ ﴾ .

والثاني : الاستبطاء ؛ نحو : **كم دعوتك ؟!**

والثالث : التقرير ؛ نحو : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا ﴾ .

والرابع : التعجب ؛ نحو : ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ ﴾ .

والخامس : التهكم ؛ نحو : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ ﴾ .

والسادس : التحقير بنحو : **من أنت ؟!**

والسابع : التنبيه ؛ نحو : ﴿ فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ﴾ .

والثامن : الاستبعاد ؛ نحو : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾ .

والتاسع : الترهيب ؛ نحو : ﴿ أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ .

والعاشر : الإنكار التوبيخي ؛ نحو : ﴿ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ﴾ .

والحادي عشر : الإنكار الإبطالي ؛ نحو : ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾ ، والله أعلم .

الإعراب للأبيات الأربعة

(**والهمز**) : الواو استئنافية ، الهمز : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**للتصديق**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : والهمز موضوع للتصديق ، والجملة الاسمية مستأنفة إستئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**والتصور**) : معطوف على التصديق مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**وبالذي**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، والباء : حرف جر مبني على الكسر ، الذي : اسم موصول في محل الجر بالباء مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور متعلق بحري المذكور في آخر البيت ؛ لأنه فعيل بمعنىٰ فاعل ، (**يليه**) : يلي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ؛ والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الكسر ؛ لكونه مسبوقاً بالياء ، وهو عائد على الهمز ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**معناه**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعة ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**حري**) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعة ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والتقدير : ومعناه : أي : معنى الهمز تصديقاً كان أو تصوراً حري ؛ أي : حقيق **بالذي** يلي الهمز ؛ أي : باللفظ الذي يلي الهمز مسنداً كان أو مسنداً إليه أو متعلقات الفعل كالمفعول به والحال والتمييز ومستحق له ومحكوم له به ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : والهمز ، علىٰ كونها مستأنفة .

(**وهل**) : الواو عاطفة ، هل : مبتدأ محكي مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**لتصديق**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وهل موضوعة لتصديق فقط ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : والهمز للتصديق .

(**بعكس**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير

المستكن في خبر المبتدأ ، والتقدير : وهل موضوعة هي لتصديق ، حالة كون معناها ملتبساً بعكس معنىٰ ما غبر وبقي ، وذكر بعدها من الأدوات التسعة الباقية ؛ لأن هل للتصديق وما بقي معناه التصور ، عكس : مضاف ، (**ما غبر**) : ما اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، غبر : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ، وعلىٰ هـٰذا الاحتمال لفظة (عكس) مضافة لما بعدها فلا تنون ، وعليه ضبط الناظم في « شرحه » ، وعليه حلنا في مبحث المعنىٰ ، مجاراة علىٰ ضبط الناظم ، ولـٰكن فيه زحاف عروضي ، كما في الجزء الأول من أجزاء البيت .

ويحتمل أن يقال في إعرابه : (**بعكسٍ**) بالتنوين جار ومجرور خبر مقدم وما في قوله : (**ما غبر**) في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، وجملة غبر صلتها ، والتقدير : وما غبر وبقي من الأدوات التسعة ملتبسة بعكس معنىٰ هل وضده وهو التصور ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : والهمز لتصديق ، وهـٰذا الاحتمال هو أوضح في المعنىٰ وأسلم في اللفظ من الزحاف ، فليتأمل ، والزحاف الذي دخل البيت هنا الخبن ؛ وهو : حذف ثاني الجزء الساكن كحذف سين مستفعلن ، وألف فاعلن .

(**ولفظ الاستفهام**) الواو عاطفة ، أو استئنافية ، لفظ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، الاستفهام : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**ربما عبر**) رب : حرف جر وتقليل ، ولـٰكن بطل عملها لدخولها على الجملة الفعلية مبنية على الفتح ، ما : زائدة مبنية على السكون ، عبر : بالعين المهملة فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ لفظ الاستفهام ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : ولفظ الاستفهام وأداته أياً كانت عابر ومتجاوز معناه الأصلي الذي هو الاستفهام ، ومستعمل في غير معناه كالأمر والاستبطاء . . . إلخ ، والجملة من المبتدأ والخبر إما معطوفة علىٰ جملة قوله : والهمز للتصديق ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**لأمر**) اللام حرف جر بمعنىٰ إلىٰ مبني على الكسر ، أمر : مجرور باللام ، وعلامة

جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بعبر ؛ لأنه فعل ماض ؛ أي : عابر متجاوز معناه الأصلي وخارج منه إلىٰ معنى الأمر ومستعمل فيه علىٰ طريق المجاز المرسل ، (**استبطاء**) : معطوف علىٰ أمر بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو ، (**تقرير**) : معطوف علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

وقوله : (**تعجب تهكم تحقير تنبيه استبعاد**) : كلها معطوفات بعاطف مقدر علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في أواخرهن .

(**او ترهيب**) : أو حرف عطف بمعنى الواو مبنية على السكون ، ترهيب : معطوف علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**إنكار**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**ذي**) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة وهي من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، ذي : مضاف ، (**توبيخ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**او تكذيب**) : معطوف علىٰ توبيخ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : ولفظ الاستفهام ربما عبر من معناه الأصلي إلىٰ معنىٰ إنكار المتكلم الموبخ أو المكذب للمخاطب ، وخرج إليه واستعمل فيه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَقَــدْ يَجِــي أَمْــرٌ وَنَهْــيٌ وَنِــدَا　　　فِــي غَيْــرِ مَعْنَــاهُ لِأَمْــرٍ قُصِــدَا

يعني : أن الأمر والنهي والنداء قد يخرج كل منها عن معانيها الأصلية ، ويستعمل (**في غير معناه**) الأصلي (**لأمر قصدا**) أي : لغرض من الأغراض المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر والنهي والنداء ، **وأما الأمر** . . فيأتي لمعان كثيرة تجوزاً به عن ذلك المعنىٰ ؛ فمنها :

الإباحة ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة المائدة) : ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ بمعنىٰ : أنه يباح لكم أن تأكلوا مما ذكر ، والعلاقة بين الطلب وبين الإباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الإذن العام ، فهو من استعمال الأخص الذي هو الطلب في الأعم الذي هو الإباحة مجازاً مرسلاً ، « صبان عن اليعقوبي » . انتهىٰ « م خ » .

والثاني : **التهديد** ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة فصلت) : ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ .

والثالث : **التعجيز** ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة البقرة) : ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ .

والرابع : **التسخير** ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة البقرة) : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ .

والخامس : **التسوية** ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة التوبة) : ﴿ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ .

والسادس : **الإهانة** ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة الدخان) : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ .

والسابع : **الاحتقار** ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة يونس) : ﴿ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴾ .

والثامن : **التعجب** ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ في (سورة مريم) . . . إلىٰ غير ذلك مما هو مذكور في المطولات .

* * *

وأما النهي . . فيؤتىٰ به لأغراض كثيرة أيضاً ؛ منها :

التهديد ؛ كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمري ، إذ لا يشك في كونه

مستعملاً في غيره ؛ فإن السيد لا يريد من عبده عدم الامتثال ، والعلاقة بين التهديد وبين النهي : أن النهي يلزمه التهديد والتخويف ، فتأمل منصفاً .

ومنها : أن صيغة النهي قد تستعمل في **الدعاء مجازاً** ، وذلك إذا كانت علىٰ وجه التخضع والتذلل ؛ كقولنا : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ .

وقد تستعمل **للالتماس** ، وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء وتخضع ؛ كقولك لمساويك : لا تعص ربك أيها الأخ ، والعلاقة بينهما وبين النهي : الإطلاق ؛ لأن النهي موضوع لطلب الكف استعلاءً ، فاستعمل في مطلق الكف علىٰ جهة المجاز المرسل . انتهىٰ « د س » .

* * *

وأما النداء . . فيأتي مجازاً لمعان ؛ منها :

الإغراء ؛ أي : الحث علىٰ لزوم الشيء ؛ كقولك لمن تظلم إليك ؛ أي : أظهر لك ظلم الغير له ، وبث الشكوىٰ به : يا مظلوم ، تريد إغراءه علىٰ زيادة التظلم ، والعلاقة بين النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه : أن الإغراء ملزوم للإقبال ؛ إذ لا معنىٰ لإغراء غير ذلك المقبل معنىً بأن يكون بحيث لا يسمع . انتهىٰ « يعقوبي » .

ومنها : **المدح** ؛ نحو : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ .

والترحم ؛ كقولك : يا مسكين .

والذم ؛ كقولك : يا فاسق .

والاستغاثة ؛ نحو : يا ألله .

والتعجب ؛ نحو : يا للماء ، تعجباً من كثرته أو حلاوته .

والتضجر ؛ نحو : يا ولدي ؛ لم فعلت كذا .

والتحسر والتحير ، كما في نداء الأطلال ومعاهد الأحبة ؛ نحو قوله : ألا انعم صباحاً أيها الطلل البالي .

. . . إلىٰ غير ذلك مما يطول ذكره ؛ كنداء **المتوجع منه** ؛ نحو : يا مرضي ويا سقمي ، **والمتوجع عليه** ؛ نحو : وا رأسي .

تمرين

فإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يعبر عنها بالأمر مجازاً ؟

فالجواب : تلك الأغراض كثيرة ، والمشهور منها : ثمانية ؛ **الأول** : الإباحة ، **والثاني** : التهديد ، **والثالث** : التعجيز ، **والرابع** : التسخير ، **والخامس** : التسوية ، **والسادس** : الإهانة ، **والسابع** : الاحتقار ، **والثامن** : التعجب ، وقد تقدمت أمثلتها .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يعبر عنها بالنهي مجازاً ؟

فالجواب : تلك الأغراض كثيرة ، والمشهور منها ثلاثة : التهديد والدعاء والالتماس ، كما مرت أمثلتها .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يعبر عنها بالنداء مجازاً ؟

فالجواب : تلك الأغراض كثيرة ، والمشهور منها : عشرة ؛ **الأول** : الإغراء ، **والثاني** : المدح ، **والثالث** : الترحم ، **والرابع** : الذم ، **والخامس** : الاستغاثة ، **والسادس** : التعجب ، **والسابع** : التضجر ، **والثامن** : التحسر والتحير ، **والتاسع** : التوجع منه ، **والعاشر** : التوجع عليه .

الإعراب

(**وقد يجي**) : الواو استئنافية ، قد : حرف تقليل مبني على السكون ، يجي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم ، (**أمر**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**ونهي**) : الواو عاطفة ، نهي : معطوف علىٰ أمر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وندا**) : معطوف علىٰ أمر ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

(**في غير**) : جار ومجرور متعلق بيجيء ، **غير** : مضاف ، (**معناه**) : معنىٰ مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، معنىٰ : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ،

(**لأمر**) : جار ومجرور متعلق بيجيء ، (**قصدا**) : قصد فعلٌ مَاضٍ مغيرُ الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : هو ، يعود علىٰ أمر ، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لأمر ، تقديره : لأمر مقصود وغرض مطلوب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَصِيغَـةُ ٱلأَخْبَـارِ تَـأْتِـي لِطَلَـبْ لِفَـالٍ أَوْ حِـرْصٍ وَحَمْـلٍ وَأَدَبْ

قوله : (**وصيغة الأخبار**) بفتح الهمزة جمع خبر : وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، كما مر في باب الإسناد الخبري ، والصيغة : ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ، كما هو مقرر في محله ؛ يعني : أن صيغة الخبر قد يقصد بها معنى الطلب : وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، كما مر ثم (**لفال**) أي : لغرض من الأغراض الآتية ؛ كالتفاؤل .

والمراد : أن صيغة الخبر قد يتجوز بها فتخرج عن معناها ، ويبرز الطلب في صورتها لغرض من الأغراض المذكورة في النظم ؛ فمنها : قصد التفاؤل بلفظ الماضي علىٰ تحقق وقوع المطلوب ؛ مثاله كقولهم : وفقنا الله التقوىٰ ، والمقصود من هٰذه الجملة الخبرية : طلب التوفيق من الله **تعالىٰ** ، وصيغة الأمر ، هي الدالة عليه ، كأن يقال : رب ؛ وفقنا التقوىٰ ، وعدل عنها إلىٰ صيغة المضي ، الدالة علىٰ تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحققه ، قاله اليعقوبي .

والظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب : الضدية ، والتفاؤل : إدخال السرور في قلب المخاطب كأن يقصد طلب الشيء ، وصيغة الأمر هي الدالة عليه ، فيعدل عنها إلىٰ صيغة المضي ، الدالة علىٰ تحقق الوقوع ؛ تفاؤلاً بتحققه ؛ أي : فعبر عن الطلب بالفعل الماضي الدال علىٰ تحقق الوقوع موضع الإنشاء ؛ لإدخال السرور على المخاطب ، بتحقق حصول التقوىٰ ، وإنما قيد التفاؤل بلفظ الماضي ؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به ، لا بالمضارع ولا بالاسم . انتهىٰ « دسوقي » ، وهٰذا هو المراد بقوله : (**لفال**) بقلب الهمزة ألفاً لضرورة النظم .

* * *

واعلم : أن الخبر ؛ أي : صيغته وهي ما ليست من صيغ الإنشاء قد تستعمل ويراد بها الإنشاء ، وذلك إما للتفاؤل ؛ نحو : غفر الله لك ؛ فإنه أبلغ من : رب ؛ اغفر له ، فإن

صيغة غفر أصلها للمضي ، والماضي لا يتعلق به الطلب ، فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرة ، ولقصد التفاؤل سميت الفلاة مفازةً ، والعطشان ناهلاً ، واللديغ سليماً ، إلا أن هٰذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الإنشاء على الماضي . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

(و) قد يؤتىٰ بصيغة الخبر (**لحرص**) أي : لإظهار الحرص والرغبة في وقوع المطلوب ، والحرص : شدة الرغبة في وقوع المطلوب ؛ لأن الطالب للشيء إذا عظمت رغبته في شي ، يكثر تصوره إياه ، فربما يخيل إليه حاصلاً ؛ أي : يُخيل له غيرُ الحاصل حاصلاً .

والمعنىٰ : أن الطالب لشيء إذا عظمت رغبته فيه . . كثر تصوره له ، وانقشعت صورة مطلوبه في خياله ، فيخيل له أن مطلوبه الغير الحاصل حاصل من زمان ماض ، فيعبر بالماضي المفيد للحصول ؛ للدلالة على الحرص في وقوعه ؛ لأن التعبير بصيغة الحصول يفهم منه تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه . انتهىٰ « دسوقي » . ومثاله نحو : رزقني الله لقاءك .

(و) قد يؤتىٰ بصيغة الخبر لـ(**حمل**) السامع علىٰ تحصيل المطلوب ؛ كقولك بحضرته لشخص آخر : جئنا غداً ؛ فإن فلاناً يأتينا معك .

(و) قد يؤتىٰ بصيغة الخبر (**تأدباً**) مع المخاطب بترك صيغة الأمر ؛ نحو : أمير المؤمنين يقضي حاجتي ، فقد تأدَّب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لإشعارها بالاستعلاء ، أفاده (ع ق) .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي يعبر فيها بالخبر عن الطلب ؟

فالجواب : جملتها كثيرة ، ذكر الناظم منها أربعة :

الأول : التفاؤل بتحقق المطلوب بذكر الماضي ؛ نحو : وفقنا الله التقوىٰ .

والثاني : إفادة الحرص والرغبة في حصول المطلوب بذكر الماضي ؛ نحو : رزقني الله لقاءك .

والثالث : حمل السامع على الإتيان بالمطلوب بذكر الخبر ؛ نحو قولك بحضرة السامع لشخص آخر : زرنا غداً ؛ فإن فلاناً يزورنا معك ، بصيغة الخبر حملاً للسامع علىٰ تحصيل الزيارة .

والرابع : التأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر المفيدة للاستعلاء ؛ نحو : أمير المؤمنين يقضي حاجتي .

الإعراب

(**وصيغة الأخبار**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة ، صيغة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الأخبار : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**تأتي**) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ **صيغة الأخبار** ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وصيغة الأخبار آتية بدل الطلب ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**لطلب**) : اللام حرف جر بمعنىٰ بدل مبني على الكسر ، طلب : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بتأتي ، (**لفال**) : جار ومجرور متعلق بتأتي ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**حرص**) : معطوف علىٰ فأل مجرور بكسرة ظاهرة ، (**وحمل**) : معطوف علىٰ فأل أيضاً مجرور بكسرة ظاهرة ، (**وأدب**) : معطوف علىٰ فأل مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

ومعنى البيت : وصيغة الخبر آتية بدل صيغة الطلب ، لغرض التفاؤل بتحقق المطلوب ، أو لغرض الحرص والرغبة في حصول المطلوب ، أو لغرض حمل السامع علىٰ تحصيل المطلوب ، أو لغرض التأدب مع المخاطب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب السابع : الفصل والوصل

ولما فرغ الناظم من أحوال المفردات والإنشاء . . شرع في أحوال الجمل ، ثم إنه قدم الفصل في الترجمة ؛ لأنه عدم العطف ، والعدم سابق في الحادث على الوجود ، وكان ينبغي له أن يقدِّم الوَصْلَ في التعريف ؛ لأن الفصل عدمُ مضافٍ للوَصْلِ ، فلا يُعرَّفُ إلا بمعرفة الوصل ، ولم يفعل ذلك بل قَدَّم الفصل في التعريف ؛ موافقةً لما في الترجمة ، وقال الفصل . . . إلخ ، انتهىٰ « يعقوبي » بتصرف .

وعبارة المواهب : قدم في الترجمة ذكر الفصل علىٰ ذِكْرِ الوَصْلِ ؛ لأن الفصل مرجعه إلىٰ عدم العطف ، والوصل مرجعه إلى العطف ، كما سيأتي في تعريفهما ، ومعلوم أن عدم العطف الذي هو الفصل أصل ؛ إذ لا يفتقر فيه إلىٰ زيادة شيء على المنفصلين ، والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه إلىٰ وجود حرف مزيد ؛ ليحصل ، وما يفتقر إلىٰ زيادةِ حرفٍ فرعٌ عما لا يفتقر فيه إلىٰ شيء ؛ إذ ما لا يفتقر فيه إلىٰ شيءٍ مزيدٍ كالذاتي ، وأيضاً العدم في الحادث سابق علىٰ وجوده ، وأيضاً حيث كان لا بد منهما ، فما يقتضي وجود الوصل بعد الفصل أحسن ؛ لما فيه من التفاؤل ، مما يقتضي العكس ؛ لما فيه من التطير ، وكان الجاري علىٰ هٰذا أن يقدم الفصل على الوصل في التعريف أيضاً ؛ لما فيه من الموافقة للترجمة ، خلافاً لما في الأصل . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

والفصل لغةً : القطع ، يقال : فصل بين الشيئين ، إذا ميز بينهما ، وفصلت الحبل قطعته وجعلته قطعتين وهو من باب ضرب ، **واصطلاحاً** : ما ذكره الناظم ؛ وهو ترك عطف جنس جملة علىٰ أخرىٰ ، وإنما قدرنا جنس ليشمل بالصراحة ترك العطف بين جملتين وبين جمل .

والوصل لغةً : الجمع بين شيئين فأكثر ، **واصطلاحاً** : عطف بعض الجمل علىٰ بعض ؛ مثال الفصل : عمراً أهنته ، زيداً ضربته ، ومثال الوصل : زيد قائم ، وعمرو جالس ، وهٰذا الباب أغمض أبواب المعاني ، حتىٰ قيل لبعضهم : ما البلاغة ؟ فقال : معرفة الفصل والوصل . انتهىٰ من الشارح بزيادة .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ٱلْفَصْـلُ تَـرْكُ عَطْـفِ جُمْلَـةٍ أَتَـتْ　　　مِنْ بَعْدِ أُخْرَىٰ عَكْسُ وَصْلٍ قَدْ ثَبَتْ

(**الفصل**) : المصطلح عليه عند البلغاء هو : (**ترك عطف**) جنس (**جملة أتت من بعد**) جملة (**أخرىٰ**) .

وقوله : (**أتت**) صفة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلاً ، وتوضيح المقام : أن قوله : (ترك جنس) يشمل جميع التروك ، وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره ، وإضافة عطف إلىٰ جملة مخرج لعطف المفردات ، فلا يعد تركه فصلاً ، ووصف جملة بقوله : (أتت . . .) إلخ مخرج للجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها ، فلا يعد ترك عطفها فصلاً ، كما مر آنفاً تأمل . انتهىٰ « م خ » .

أقول : من المعلوم أن لفظ جملة في قوله : (**ترك عطف جملة**) نكرة في سياق الإثبات ، وهي لا تعم إلا إذا دل دليل على العموم ، ولا دليل هنا ، فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر علىٰ جملتين فأكثر ؛ نحو : يعطي ويمنع ، يضر وينفع ، وكذا تعريف الوصل الذي أفاده بقوله : (**عكس وصل قد ثبت**) .

ولا يقال : إن في كل من التعريفين حذف الفاء مع ما عطفت ، تقديره : ترك عطف جملة فأكثر ؛ إذ لا دليل عليه علىٰ أنه لا يليق بالتعريف ؛ إذ لا بد فيه من ذكر ما يصيره جامعاً مانعاً ، ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه ، فلو قال بدل هـٰذا البيت :

الفصل ترك عطف جملة فأكثر　　　وعكسه بالوصل قد اشتهر

. . لسلم مما ذكر . انتهىٰ من « م خ » .

(**وقوله : عكس وصل**) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهو ؛ أي : الفصل عكس وصل (**قد ثبت**) واستقر ضابطه عند البلغاء ؛ يعني : أن الوصل عطف بعض الجمل علىٰ جمل ، وهـٰذا هو الظاهر ، ويصح نصبه على الحال من الفصل ، ولـٰكنه علىٰ تقدير مضاف في الفصل ؛ ليوافق مذهب الجمهور ، والتقدير : وتعريف الفصل ترك

عطف جملة علىٰ جملة حالة كونه عكس وصل ؛ أي : مخالفاً تعريفه تعريف وصل .

واختار الجملة في قوله : (**ترك عطف جملة**) على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام ، بناءً علىٰ أنه لا بد من أن يكون مقصوداً لذاته . انتهىٰ « صبان » .

وإنما سمي العطف وصلاً ، وتركه فصلاً ؛ لأن العطف يقتضي اتصالاً ما بين المتعاطفين بوجه ما بخلاف تركه .

تمرين

فإن قلت : كيف يسمى العطف وصلاً ، وقد تقرر أن العطف يقتضي المغايرة ؟ **قلت** : ليس مرادنا بالاتصال الاتحاد في المفهوم ، بل المناسبة بينهما بوجه من الوجوه ، وذلك لا ينافي تغاير المفهومين .

فإن قلت : لم خصصتم هـٰذا الباب بعطف الجمل ، وهلا كان جارياً في عطف المفردات ؟

قلت : لا ؛ لأن عطف المفرد من مباحث المسند والمسند إليه ونحوهما ، وهو مع ما عطف عليه كالجملة الواحدة ، مع أنه لا كبير بحث فيه ولا طائل تحته ولا خفاء فيه ، بخلاف عطف الجمل ، فإنه أصل كبير من أصول البلاغة ، وفن عظيم من فنون المعاني ؛ لاشتماله علىٰ دقائق وغوامض لا يدركها إلا فحول البلغاء ، ومهرة الأذكياء ، ولذلك تجد أكثر هفوات البلغاء ، وكبوات الأذكياء من جهة الإخلال به ، وإكمال عناية البلغاء به . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

تنبيه

ظاهر تعريف الناظم للوصل والفصل : أنهما لا يجريان في المفردات ، وليس كذلك ، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل . . يجريان في المفردات ، ولا يختصان بالجمل ، كما يوهمه كلام الناظم ، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما ، كما إذا كان بينهما تقابل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ ، فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبه تماثل كما في قوله :

ثـلاثـة تشـرق الـدنيـا ببهجتهـا شمس الضحىٰ وأبو إسحاق والقمر

وإن لم يكن بينهما جامع . . فصلتهما كما في قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ .

وقد يجاب عن الناظم : بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل ، وهو الواقع في الجمل ، لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقاً . انتهىٰ من « الدسوقي » .

الإعراب

(**الفصل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، (**ترك**) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**عطف**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وهو مضاف ، (**جملة**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**أتت**) : أتىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود إلى الجملة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجر صفة لجملة ، تقديره : **ترك عطف جملة** آتية .

(**من بعد أخرىٰ**) : من حرف جر بعد مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأتت ، بعد : مضاف ، أخرىٰ : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ وهي ألف التأنيث المقصورة فلزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ .

(**عكس وصل**) : بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو ، يعود على الفصل ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، عكس : مضاف ، وصل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(قد) : حرف تحقيق مبني على السكون ، (ثبت) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ وصل ، والجملة الفعلية في محل الجر صفة وصل ، تقديره : وهو عكس وصل ثابت تعريفه عندهم ، ويصح نصب عكس على الحالية من الفصل كما أشرنا إليه في الحل .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فَٱفْصِلْ لَدَى ٱلتَّوْكِيدِ وَٱلإِبْدَالِ	لِنُكْتَةٍ وَنِيَّةِ ٱلسُّؤَالِ
وَعَدَمِ ٱلتَّشْرِيكِ فِي حُكْمٍ جَرَىٰ	أَوِ ٱخْتِلَافٍ طَلَباً وَخَبَرَا
وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعْ إِيهَامِ	عَطْفٍ سِوَى ٱلْمَقْصُودِ فِي ٱلْكَلَامِ

ولما عرف الناظم كلاًّ من الفصل والوصل في البيت الأول . . شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الفصل ، فقال : (**فافصل**) والفاء للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ضابط الفصل ومعناه ، وأردت بيان المواضع التي يجب فيها الفصل ، وهي سبعة مواضع . . فأقول لك : افصل الجملة الثانية عن الجملة الأولىٰ ، واترك ذكر العاطف بينهما ، في المواضع المذكورة .

وذكر الأول منها بقوله : (**فافصل لدى التوكيد**) أي : فافصل الثانية من الأولىٰ عند تنزيل الجملة الثانية من الأولىٰ منزلة التوكيد المعنوي في إفادة التقرير مع اختلاف المعنىٰ .

ومعنىٰ قولنا : في إفادة التقرير ؛ أي : تقرير اللاحق للسابق .

وقولنا : مع اختلاف المعنىٰ ؛ أي : اختلاف معنىٰ كل من السابق واللاحق .

ومعنىٰ تنزيل الثانية من الأولىٰ منزلة التوكيد من المؤكد أن الثانية ليست تابعاً حقيقةً ، بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع الذي نزلت منزلته من جهة القصد ، وهو التوكيد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف ، وهـٰذا هو الأقرب ، خلافاً لما يفيده أول كلام الأصل .

وكذا يقال : فيما بعد ، أو افصل الثانية من الأولىٰ ، عند تنزيلها من الأولىٰ منزلة التوكيد اللفظي في إفادة التقرير مع اتحاد المعنىٰ ؛ مثال تنزيلها منزلة التوكيد المعنوي قوله تعالىٰ : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ من (سورة البقرة) ، بالنسبة إلىٰ قوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ إذا جعلنا : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ جملةً تامةً مستقلةً وجعلنا : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ جملة مستقلة . . فالجملتان بمنزلة جاء زيد نفسه ، فكما لا يعطف نفسه علىٰ زيد . . لا تعطف الجملة

الثانية على الجملة الأولىٰ ؛ لأنها بمنزلة التوكيد المعنوي للأولىٰ .

ومثال تنزيلها منزلة التوكيد اللفظي ؛ نحو : جاء زيد هو الفقيه ، هو المنفرد بالعلم ، فتفصل جملة هو المنفرد بالعلم من الأولىٰ لتنزلها منها منزلة التوكيد اللفظي في اتحاد المعنىٰ مع المؤكد ، فكما لا يجوز عطف زيد الثاني على الأول في قولك : جاء زيد زيد ، لا يجوز عطف الجملة الثانية على الأولىٰ في المثال المذكور ، والنكتة فيما هي بمنزلة التوكيد المعنوي دفع توهم التجوز ، وفيما هي بمنزلة اللفظي دفع توهم السهو أو الغلط ، وهٰذا معنىٰ قوله : (**فافصل لدى التوكيد**) أي : فافصل الجملة الثانية عن الأولىٰ عند إرادة توكيدها للأولىٰ .

والثاني منها : ما ذكره بقوله : (**والإبدال لنكتة**) أي : وافصل الجملة الثانية إذا نزلت الثانية من الأولىٰ بمنزلة البدل المطابق ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة طه) : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ﴾ ، ففصلت جملة : (قال) عن جملة : (وسوس) لأنها بمنزلة البدل المطابق من جملة وسوس ، والغرض من الإبدال : بيان المراد من الأولىٰ ؛ لدقة المراد منها وخفائه ، فالأولىٰ غير وافية بتمام المراد ، والثانية وافية به ، فكما لا يجوز عطف أخوك ، علىٰ زيد ، في نحو قولك : جاء زيد أخوك . . لا يجوز عطف الجملة الثانية على الجملة الأولىٰ في المثال المذكور وفيما أشبهه ؛ لأن بينهما كمال الاتصال ، والعطف يفيد المغايرة .

أو إذا نزلت الثانية من الأولىٰ منزلة بدل البعض ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة الشعراء) : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ ، ففصلت جملة أمدكم الثانية من جملة أمدكم الأولىٰ ؛ لتنزيلها منها منزلة البعض من الكل ؛ لأن مضمونها بعض مضمون جملة أمدكم بما تعلمون ، والجملة الأولىٰ هي صلة الذي في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ، والنكتة في إبدالها : كون مضمونها مضمون ما قبلها ، وما قبلها غير وافية بالمطلوب ، وهي وافية فأتي بها لتتميمه .

أو إذا نزلت الثانية من الأولىٰ منزلة بدل الاشتمال ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة يس) : ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ ، ففصلت جملة : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ عن جملة : ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لتنزيل الثانية من الأولىٰ منزلة بدل

الاشتمال ؛ لأن مضمونها قد اشتملت عليه الأولىٰ ؛ لأن من أوصاف المرسلين ألا يسألوا أجراً على الدعوة إلى الله تعالىٰ ، والنكتة في إبدالها : أن الثانية أوفىٰ بتأدية المراد ، وهو حمل المخاطبين على اتباع الرسل .

وهـٰذا معنىٰ قوله : (**والإبدال لنكتة**) أي : وافصل أيضاً إذا أبدلت الثانية من الأولىٰ ، لنكتة من النكات المذكورة في أقسام البدل ، وإنما وجب الفصل في التوكيد والإبدال ؛ لأن الوصل يقتضي التغاير الكلي ، وليس ذلك التغاير في التوكيد والإبدال ، وإنما يدلان علىٰ تقرير الأول أو علىٰ نفسه أو علىٰ بعضه ، فوصلهما مخل بالمراد منهما .

وذكر الثالث من تلك المواضع بقوله : (**ونية السؤال**) أي : وافصل الثانية عن الأولىٰ عند نية السؤال عن الجملة السابقة ؛ أي : إذا نويت وقدرت سؤالاً فتكون الثانية جوابه ، والنكتة في الفصل : إغناء المخاطب عن السؤال ؛ أو لئلا يقطع المخاطب كلامك بالسؤال ، أو لئلا تسمع منه ما تكره أو تنبيه علىٰ سبب الجملة الأولىٰ ، وإنما وجب الفصل بتقدير السؤال ؛ لصيرورة الجملة الثانية به ؛ أي : بتقدير السؤال كالمقطوعة عما قبلها ؛ لكونها جواباً لذلك السؤال الذي نزل منزلة الواقع . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وفي « المخلوف » : والأنسب أن يقال في التعليل : وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي اقتضته الجملة الأولىٰ ، وحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال ، تأمل . انتهىٰ منه ؛ نحو قولك : لا تصحب زيداً ؛ إنه فاسق ، فجملة النهي تقتضي سؤالاً عن شأن المنهي أن يصحب فيقال : لم لا أصحبه ، ومنه قوله تعالىٰ في (سورة هود) : ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ ، فجملة النهي تقتضي سؤالاً عن شأن المنهي أن يسأله فيقال : لم لا أخاطبك في شأنهم ، ووجب الفصل ؛ لصيرورة الجملة الثانية كالمفصولة عما قبلها ، بسبب كونها جواباً لذلك السؤال المقدر . انتهىٰ من « الشارح » .

وذكر الرابع منها بقوله : (**وعدم التشريك في حكم جرىٰ**) أي : وافصل الجملة الثانية عن الأولىٰ ، عند اشتراك الجملة الثانية مع الأولىٰ في حكم جرىٰ وثبت للجملة

الأولىٰ ، إذا كان للأولىٰ محل من الإعراب ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة البقرة) : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۞ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ لم تعطف جملة : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ علىٰ جملة : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ لعدم اشتراكهما في الحكم ؛ لأن الجملة الأولىٰ مقول لقالوا ، والثانية ليست من مقولهم : فلو عطفت الثانية وهي قوله : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على الأولىٰ وهي قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ . . لزم اشتراك الثانية للأولىٰ في كونها مقول قالوا ، فيلزم أن تكون الثانية مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وكلامه يفيد أن ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ له محل من الإعراب وهو مبني علىٰ أن جزء المقول له محل إذا كان مفيداً وهو ضعيف . انتهىٰ من « السعد » و« الصبان » .

وذكر الخامس منها بقوله : (**أو اختلاف طلباً وخبرا**) أي : وافصل أيضاً عند اختلاف الجملتين في الطلب والخبر لفظاً ومعنىً ؛ نحو : قام زيد ، اضرب عمراً ، أو معنىً فقط ؛ نحو : مات فلان رحمه الله ، وإنما وجب الفصل حينئذ لما بينهما من كمال الانقطاع ، ومنه قول الشاعر (من البسيط) :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرىء يجري بمقدار

وقائله : هو الأخطل ، نسبه إليه سيبويه ، وليس موجوداً في «ديوانه»، كما نص عليه غير واحد من أهل العلم ، لم يعطف نزاولها علىٰ أرسوا ؛ لأنه خبر لفظاً ومعنىً ، وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنىً ، (والرائد) : هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ للنزول عليه .

وقوله : (أرسوا) أي : أقيموا بهـٰذا الكلأ الملائم للحرب ، مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة في البحر .

وقوله : بالمرساة هي بكسر الميم : حديدة تلقىٰ في البحر متصلة بالسفينة ، فتقف ، وأما بفتح الميم . . فهي البقعة التي ترسىٰ فيها السفينة في ساحل البحر ، ويؤخذ من قوله : (حبستها بالمرساة) أن تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللازم ؛ لأن الإقامة لازمةَ للحبس ويؤخذ من قوله : (من أرسيت) أن الهمزة في أرسوا همزة قطع مفتوحة .

وقوله : (نزاولها) : أي : نحاول أمر الحرب ونعالجها ونحتال لإقامتها بأعمالها .

قوله : (فكل حتف امرىء) تعليل لمحذوف يفيده ما قبله ، تقديره : أي : ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف الحتف وهو الموت ، فكل

حتف امرىء ؛ أي : موته (يجري) أي : يقع (بمقدار) أي : بقدر الله وقضائه سبحانه ، لا الجبن ينجيه ، ولا الإقدام يرديه .

وهٰذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين ، باختلافهما خبراً وإنشاءً ، لفظاً ومعنىً ، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب ، وإلا . . فالجملتان في محل نصب مقول قال ، فلا يصح التمثيل بهما . انتهىٰ « د س » .

وذكر السادس منها بقوله : (**وفقد جامع**) أي : (و) افصل بين الجملتين عند (**فقد جامع**) بينهما مطلقاً ؛ أي : سواء كان عقلياً أو وهمياً أو خيالياً ، كما سيأتي قريباً في المتن ، مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والإنشائية ، بل هما خبريتان معاً معنىً أو إنشائيتان معاً .

وإنما قلنا ذلك ؛ لئلا يدخل القسم الذي قبل هٰذا فيه ، فلا تقول : زيد عالم وعمرو قائم بالعطف ؛ لعدم الجامع فيجوز في هٰذا المثال أن يعتبر انتفاء الجامع عن كل من المسندين والمسند إليهما وعن المسندين فقط ، والذي يدل عليه كلام الشارح ، سوقه لانتفاء الجامع بين المسندين فقط تأمل . انتهىٰ « م خ » . بخلاف زيد عالم وعمرو جاهل ، ونعم اليأس من الخلق ، وبئس الطمع فيهم ؛ فإن بين عالم وجاهل جامع التضاد ، وكذا في المثال بعده .

ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع ؛ إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط ؛ كقولك : زيد طويل عمرو قصير ، حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة ومعاملة وغيرهما ، ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد ، وإما عن المسندين فقط ؛ نحو : زيد طويل عمرو عالم ، وإما عن المسند إليهما والمسندين معاً كهٰذا المثال ، حيث لا جامع بين زيد وعمرو . انتهىٰ « يعقوبي » .

وذكر السابع بقوله : (و) افصل بين الجملتين (**مع إيهام عطف**) الثانية على الأولىٰ وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ومفعوله قوله : (**سوى**) المعنى (**المقصود**) أي : غير المعنى المقصود (**في الكلام**) نحو : يظنني زيد أبغضه أراه آثماً ، فلا تعطف جملة : (أراه آثماً) علىٰ جملة : (يظنني) وإن كان الجامع موجوداً ؛ لأنه لو عطف علىٰ (يظنني) . . لأوهم أنه معطوف علىٰ جملة (أبغضه) فيكون المعطوف من مظنونات زيد

وهو خلاف المقصود ؛ إذ المقصود إثبات أنه يرىٰ زيداً آثماً بذلك ، ومنه قول الشاعر من (بحر الكامل) ولا يعرف قائله :

وتظـن سلمـىٰ أنـني أبغـي بهـا بـدلاً أُراهـا فـي الضـلال تهيـم

لم يعطف : (أراها) علىٰ (تظن) مع أن بينهما جامعاً في المسند والمسند إليه ؛ لئلا يتوهم عطفه علىٰ أبغي ، فيكون من مظنونات سلمىٰ ، وهو خلاف المقصود ؛ إذ المقصود أنه يظنها كذلك ؛ أي : إفادة أنه يظنها تهيم في الضلال ، لا إفادة أنها تظن أنه يظنها تهيم . انتهىٰ « م خ » .

(أبغي) من باب رمىٰ بمعنىٰ : أطلب ، والباء في (بها) بمعنىٰ : عن ؛ أي : أنني أطلب بدلاً عنها (وأراها) علىٰ صيغة المجهول شاع في الظن ؛ أي : أظنها ، وإنما جعل ضلالها مظنوناً ، مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزاً عن دعوى التيقن في ضلالها ، وإشعاراً بأن غاية الجرأة دعوى الظن أو استحياءً منها . انتهىٰ « صبان » عن « الأطول » .

وأصله : أراني الله إياها تهيم في الضلال ، ثم بني للمجهول ، وحينئذ فالضمير المستتر في (أراها) الذي هو نائب الفاعل مفعول أول ، والهاء مفعول ثان ، وجملة (تهيم) مفعوله الثالث .

قوله : (تهيم) من هام علىٰ وجهه يهيم هيماً وهيماناً ذهب في الأرض من العشق وغيره . انتهىٰ « د س » .

والحاصل : أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة ؛ لوجود الجهة الجامعة ، وهي الاتحاد بين مسنديهما ، وهو تظن وأرىٰ ؛ لأن معنىٰ رأىٰ أظن ، وشبه التضايف في المسند إليه فيهما ، وهو ضمير تظن وأراها المستتر فيهما ؛ فإن الأول عائد إلىٰ سلمىٰ وهي محبوبته ، والثاني : عائد على الشاعر وهو محب ، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله علىٰ تعقل الآخر ، إلا أنه ترك العطف لمانع كما تقدم . انتهىٰ « دسوقي » .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة المواضع التي يجب فيها الفصل ؟

فالجواب : جملتها كثيرة ، والتي ذكرها الناظم منها سبعة بالاختصار ، وعشرة

بالبسط ؛ **الأول** : التوكيد ، وهو نوعان : لفظي ومعنوي ، **والثاني** : الإبدال ، وتحته ثلاثة : بدل المطابق ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، **والثالث** : السؤال المقدر ، **والرابع** : عدم التشريك في حكمٍ إعراباً كان أو غَيْرَهُ ، **والخامس** : عدم الاختلاف طلباً أو خبراً ، **والسادس** : فقد جامع ، **والسابع** : إيهام عطفٍ لما ليس مقصوداً في الكلام ، والله أعلم .

الإعراب

(**فافصل**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت تعريف الفصل والوصل ، وأردت بيان المواضع التي يجب فيها الفصل . . فأقول لك : افصل . . . إلخ ، افصل : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**لدىٰ**) : ظرف مكان بمعنىٰ عند ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور لدىٰ مضاف ، (**التوكيد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بافصل ؛ لأنه فعل أمر ، (**والإبدال**) : معطوف على التوكيد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**لنكتة**) : جار ومجرور متعلق بالإبدال ؛ لأنه مصدر لأبدل الرباعي .

(**ونية السؤال**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، نية : معطوف على التوكيد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، نية : مضاف ، السؤال : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**وعدم التشريك**) : الواو عاطفة ، عدم : معطوف على التوكيد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، التشريك : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**في حكم**) : جار ومجرور متعلق بالتشريك ؛ لأنه مصدر لشرك المضعف ،

(جرىٰ) : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ حكم ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجر صفة لحكم ، تقديره : في حكم جار أي واقع للجملة الأولىٰ إعراباً كان أو غيره ، أصله : جاري عومل معاملة قاض .

(أو اختلاف) : أو حرف عطف وتفصيل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، اختلاف : معطوف على التوكيد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف إلىٰ مضاف إليه محذوف جوازاً ، تقديره : وافصل عند التوكيد وعند اختلاف الجملتين طلباً أو خبراً .

(طلباً أو خبراً) : طلباً منصوب على التمييز أو على المفعولية المطلقة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، خبراً : معطوف علىٰ طلباً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(وفقد جامع) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، فقد : معطوف على التوكيد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، جامع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(ومع) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، مع : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن ، وهو مضاف ، (إيهام) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف معطوف علىٰ لدىٰ علىٰ كونه متعلقاً بافصل ، إيهام : مضاف ، (عطف) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله كما مر .

(سوىٰ) : اسم بمعنىٰ غير منصوب علىٰ أنه مفعول به لإيهام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، سوىٰ : مضاف ، (المقصود) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**في الكلام**) : في حرف جر مبني بسكون مقدر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الكلام : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالمقصود ؛ لأنه اسم مفعول من قصد الثلاثي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَصِلْ لَدَى ٱلتَّشْرِيكِ فِي ٱلإِعْرَابِ وَقَصْدِ رَفْعِ ٱللَّبْسِ فِي ٱلْجَوَابِ
وَفِي ٱتِّفَاقٍ مَعَ ٱلِاتِّصَالِ فِي عَقْلٍ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خَيَالِ

ذكر الناظم في هٰذين البيتين المواضع التي يجب فيها الوصل ؛ أي : العطف ومواضعها كثيرة ، ذكر الناظم منها ثلاثة :

الأول منها : أن يكون للجملة الأولىٰ من الجملتين محل من الإعراب ، ويقصد تشريك الثانية بها في حكم ذلك الإعراب رفعاً أو نصباً أو خفضاً مثلاً ؛ مثل أن تكون الأولىٰ خبراً أو نعتاً أو حالاً أو مفعولاً أو غير ذلك ، وتشاركها الثانية في ذلك الإعراب ، فتعطف عليها ، فقال : (**وصل**) أيها البليغي الجملة الثانية بالجملة الأولىٰ ؛ أي : واعطفها عليها (**لدى التشريك**) أي : عند قصد التشريك بينهما (**في الإعراب**) أي : في واحد من أوجه الإعراب ، لٰكن بشرط أن تكون بينهما جهة جامعة من تضاد أو غيره ؛ كاتحاد المسند إليه فيهما ، أو اتحاد المسند كذلك ؛ مثال ذلك نحو : زيد قام أبوه ، وقعد أخوه ، وظننت زيداً يقوم الليل ، ويصوم النهار ، ومررت برجل يحب الصالحين ، ويبغض الفاسقين ، لما تقدم من أن موجبات الفصل : ألا يكون بينهما جامع .

والثاني منها : قصد رفع إيهام خلاف المراد من الجواب وما بعده وهو الجملة المذكورة بعد لا ، وذكره بقوله : (و) صل ؛ أي : واعطف أيضاً لـ(**قصد رفع اللبس في الجواب**) وما بعده ؛ أي : لقصد رفع إيهام ؛ أي : توهم غير المعنى المراد في الجواب وما بعده ، كما إذا قيل لك : هل جاء زيد ، فقلت : لا ، وأردت أن تدعو للسائل ؛ أي : ولم ترد السكوت علىٰ لا ، والابتداء بما بعد ، وإلا . . كان السكوت دافعاً للإيهام . « صبان » .

فلا بد من الوصل والعطف ، فتقول له مثلاً : لا ، وأيدك الله ، أو لا ، وحفظك الله ؛ لأنك لو فصلت وقلت : لا أيدك الله ، ولا حفظك الله . . لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد أو بعدم الحفظ ، ولولا هٰذا الإيهام . . لوجب الفصل

لاختلافهما خبراً وإنشاءً ، فيكون بينهما كمال الانقطاع . انتهىٰ « م خ » .

قال في « الأطول » : ثم الواو في مثل هٰذا التركيب هل للعطف ، حتىٰ يكون فيه الوصل ، أو زائدة ؛ لدفع الإيهام كما زيدت في : (ربنا ولك الحمد) في رواية علىٰ ما في الصحاح ، مع أنه لا إيهام ، أو واو اعتراضية والجملة الدعائية اعتراضية لا معطوفة ، كما في قوله :

إن الثمانين وبُلِّغْتُها أحوج سمعي إلىٰ ترجمان

فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف . انتهىٰ « صبان » انتهىٰ « م خ » .

والثالث منها : اتفاق الجملتين في الطلبية والخبريَّةِ لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط ، وذكره بقوله : (و) صل (**في اتفاق**) الجملتين طلباً وخبراً لفظاً أو معنىً (**مع**) وجود (**الاتصال**) والجامع بينهما (**في عقل أو وهم أو خيال**) ، ولفظة : (في) هنا بمعنىٰ من الابتدائية متعلقة بمحذوف حال من الاتصال ؛ أي : حالة كون ذلك الاتصال والجامع ناشئاً من عقل أو وهم أو **خيال** ؛ أي : سببه العقل أو الوهم أو الخيال ؛ أي : صل بينهما في حال اتفاقهما طلباً أو خبراً مع وجود الجامع بينهما ، سواء كان وجود ذلك الجامع في عقل أو وهم أو خيال ؛ أي : اعطف الثانية على الأولىٰ وجوباً بالشرط المذكور من وجود الاتفاق والجامع بينهما مثال اتفاقهما في الخبرية لفظاً ومعنىً مع وجود الجامع العقلي قوله تعالىٰ في (سورة الانفطار) : ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ والجامع بينهما التضاد العقلي .

ومثال اتفاقهما في الطلبية لفظاً ومعنىً قوله تعالىٰ في (سورة الأعراف) : ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ ، والجامع بينهما التضاد الوهمي ، وذلك لأن الوهم ينزل التضاد عنده منزلة التضاد عند العقل ، فكما أن العقل لا يحضره أحد المتضايِفَينِ إلا ويحضره الآخر . فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضايِفينِ إلا ويحضره الآخر . انتهىٰ « م خ » .

والخيالي مثل الوهمي كما سيأتي كقولك : القمر كالرغيف في الاستدارة في خيال شخص ، والقمر كالصحيفة المصنوعة من ذهب أو فضة في خيال آخر .

ومثالهما في الطلبية معنىً قوله تعالىٰ في (سورة البقرة) : ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ ، فعطف ﴿قُولُوا۟﴾

علىٰ ﴿ تَعۡبُدُونَ ﴾ ، وإن اختلفا لفظاً ؛ لأن ﴿ لَا تَعۡبُدُونَ ﴾ إنشاء في صورة خبر ؛ أي : اعبدوا وقولوا .

* * *

واعلم : أنه يشترط في الجامع الذي عبر عنه الناظم بالاتصال ، حصوله في طرفي الأولىٰ وطرفي الثانية ؛ أعني : في المسند إليه والمسند ؛ نحو : زيد طويل وعمرو قصير ، إذا كانا أخوين أو متصادقين أو متعاديين أو نحو ذلك مما فيه نسبة جامعة بينهما ، فلو كان الجامع في المسند فقط . . لم يوصل ؛ كقولك : زيد قائم وعمرو جالس ، إذا لم تكن بينهما نسبة ، ولو كان في المسند إليه فقط . . لم يوصل أيضاً ؛ كقولك : زيد قائم أخوه شاعر ، كما يمنع ذلك في المفرد ، فلا تقول : زيد شاعر وقائم ؛ إذ لا مناسبة بين القيام والشعر .

وبالجملة فلا يفيد الجامع إذا كان في المسند وحده ، وإن اتحد المسند إليه ؛ نحو : زيد يكتب ويعطي ، وكذا إذا كان في المسند إليه وحده وإن اتحد المسند ؛ نحو : زيد يكتب وعمرو يكتب ، وقد صرح السكاكي بمنع العطف في نحو : خُفِّي ضيق وخاتمي ضيق . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

* * *

ثم الجامع : إما عقلي أو وهمي أو خيالي ، ولنتكلم أولاً على القوى المدركة الباطنة لابتناء المسألة عليها ، فنقول : زعم الحكماء أن القوى المدركة متعددة :

منها : العقل ؛ وهي القوة العاقلة المدركة للمعاني الكلية .

ومنها : **الوهم** ؛ وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات ، من غير أن تؤدىٰ إليها من طرق الحواس ؛ كإدراك العداوة والمحبة والصداقة من زيد مثلاً ، وكالعداوة التي تدركها الشاة في الذئب ، والمحبة التي تدركها النحلة في أمها .

ومنها : **الخيال** ؛ وهي القوة المرتسمة فيها صور المحسوسات المجتمعة في الحس المشترك فهي كالخزانة له ، تبقىٰ فيها الصورة بعد غيبتها عنه .

ومنها : **الحس المشترك** ؛ وهي القوة التي ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسات

بالحواس الخمس ، فتطالعها النفس من هنالك ، وتخزنها في الخيال .

ومنها : **الفكرة** ؛ وهي القوة المتصرفة في الصور والمعاني ، بالتركيب والتفصيل ، وهي لا تسكن نوماً ولا يقظةً .

فإذا تقرر هٰذا . . فلا بد بين الجملتين من أمر يجمعهما في **الفكر** ؛ من جهة العقل ، أو الوهم ، أو الخيال .

* * *

فالجامع العقلي : ما أوجب اجتماع الجملتين في الفكر ، من جهة العقل ، كاتحادهما في تصور ؛ مثل : اتحاد المسند أو المسند إليه ، أو اتحاد قيد من قيدهما ؛ كنعت أو ظرف أو حال ، وكتماثلهما أو تضايفهما ؛ كالعلو والسفل والعلة والمعلول والسبب والمسبب والأقل والأكثر ؛ إذ لا يتعقل أحد المتضايفين بدون الآخر .

* * *

والجامع الوهمي : ما أوجب اجتماعهما في الفكر ، من جهة الوهم ، كأن يكون بينهما شبه تماثل ، كالبياض مع الصفرة والسواد مع الخضرة ، فإن الوهم يجمعهما في الفكر كالنوع الواحد لتقاربهما ، بخلاف العقل ، فإنه يحكم بأنهما نوعان مختلفان ، فلا يجمعهما ، أو يكون بينهما تضاد كالبياض والحمرة ، أو شبه تضاد كالسماء والأرض والظهر والبطن ، فإن الوهم يجمعهما دون العقل ؛ إذ يتعقل كل واحد منهما بحياله .

* * *

والجامع الخيالي : ما أوجب اجتماعهما في الفكرة ، من جهة الخيال أيضاً ، بأن يكون بين تصويرهما اقتران سابق في الخيال ، وهو مبني علىٰ مجرد الألفة والعادة ، ولذلك تختلف الصور الثابتة في الخيالات باختلاف الأشخاص والعادات ، فرب شخص لا تخطر له الصورة ببال ، ورب آخر لا تغيب عن خياله ، ولذلك تجد المشبهين تختلف تشبيهاتهم باختلاف مألوفاتهم ، فقد تجتمع صورة القمر مثلاً : في خيال شخص مع صورة رغيف ، وفي خيال آخر مع صورة صحيفة مستديرة صنعت من ذهب أو فضة ، بحسب الألفة ، وينبغي للطالب : أن يجتهد في تحصيل الجامع وإتقانه ، ولا سيما الخيالي ؛ لعدم انضباطه ، وكونه بحسب الألفة والعادة ؛ لأن معظم أبواب المعاني ،

وأجلها باب الفصل والوصل ، وهو مبني علىٰ معرفة الجامع ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة المواضع التي يجب فيها الوصل بين الجملتين ؟

قلت : مواضعها كثيرة ، ذكر الناظم منها ثلاثة :

الأول : قصد التشريك بينهما في الإعراب .

والثاني : قصد رفع الإيهام الواقع في الجواب .

والثالث : اتفاقهما طلباً وخبراً ، مع وجود الاتصال ؛ أي : الجامع بينهما .

وإذا سئلت : كم أقسام الجامع ؟

فالجواب : أقسامه ثلاثة : عقلي ، ووهمي ، وخيالي ، وقد تقدم جميع ذلك في النظم ، مع بيان ضابطِه وشروطِه وأمثلتِه في شرحنا هـٰذا .

الإعراب

(**وصل**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، صل : فعل أمر مبني على السكون مأخوذ من وصل يصل من باب وعد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فافصل) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**لدى التشريك**) : لدىٰ منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، لدىٰ : مضاف ، التشريك : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**في الإعراب**) : جار ومجرور متعلق بالتشريك .

(**وقصد**) : معطوف على التشريك ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، قصد : مضاف ، (**رفع**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، رفع : مضاف ، (**اللبس**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**في الجواب**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة للبس ، تقديره : في اللبس الواقع في الجواب ، (**وفي اتفاق**) : جار ومجرور معطوف على الظرف في قوله : (لدى التشريك) علىٰ كونه متعلقاً بصل ، والتقدير : وصل بين الجملتين عند التشريك وفي حال اتفاقهما إنشاءً وخبراً .

(**مع الاتصال**) : مع منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، مع : مضاف ، **الاتصال** : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لاتفاق ، تقديره : وفي اتفاق مصاحب بالاتصال ؛ أي : بالجامع بينهما .

(**في عقل**) : جار ومجرور متعلق بالاتصال أو صفة له ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل ، (**في وهم**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله ، (**او خيال**) : معطوف علىٰ وهم مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْوَصْلُ مَعْ تَنَاسُبٍ فِي ٱسْمٍ وَفِي　　فِعْـلٍ وَفَقْـدِ مَـانِـعٍ قَـدِ ٱصْطُفِـي

(**والوصل**) مبتدأ ؛ أي : والعطف للجملة الثانية على الجملة الأولىٰ (**مع**) وجود (**تناسب**) أي : مناسبة بينهما (**في**) متعلق (**اسم**) أي : فيما ينشأ عن التصدير به ، وهو كون الجملة اسمية ، وكذا يقال فيما بعده . انتهىٰ « م خ » .

(**و**) مع وجود مناسبة بينهما (**في فعل**) أي : فيما ينشأ عن التصدير به ، وهو كون الجملة فعلية (**وفقد مانع**) أي : ومع فقد مانع يمنع من تلك المناسبة .

وقوله : (**قد اصطفي**) واختير من الوصل بلا مناسبة خبر المبتدأ .

ومعنى البيت : أن الوصل مع المناسبة أرجح من الوصل مع فقدان المناسبة ، لا من الفصل كما يوهمه ظاهر المتن ؛ أي : ولما فرغ الناظم من بيان أسباب الوصل . . ذكر ما ينبغي أن تكون عليه هيئة الجملتين في الوصل ، فذكر أن المختار في هيئة الوصل أن تكون الجملتان متناسبتين في الاسمية والفعلية .

يعني : إن كانت الأولى اسمية . . فالأولىٰ أن تكون الأخرى اسمية أيضاً ، وإن كانت الأولىٰ فعلية . . فالأولىٰ أن تكون الأخرىٰ فعلية أيضاً ؛ إن مضارعية . . فمضارعية ، إن ماضوية . . فماضوية .

فإذا قلت : زيد قائم . . فالأولىٰ : أن تقول : وعمرو قاعد ، لا وقعد عمرو ؛ لعدم تناسب الجملتين في الاسمية حينئذ .

وإذا قلت : قام زيد . . فالأولىٰ : وقعد عمرو ، لا وعمرو قاعد ؛ لعدم المناسبة في الفعلية ، ونحو ذلك من الأمثلة .

إلا أن يكون مانع يمنع من تلك المناسبة ، فيجب ترك المناسبة ، ويكون الوصل حينئذ على الهيئة التي اقتضاها الحال ، كما إذا أريد في إحداهما التجدد ، وفي الأخرى الثبوت والدوام ؛ نحو : قام زيد ، وعمرو قاعد ، أو اقتضت إحداهما التعبير بالماضي ،

والأخرىٰ التعبير بالمضارع ؛ نحو : قام زيد ، ويقعد عمرو ، ومنه قوله تعالىٰ في (سورة الحج) : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، وقوله في (سورة البقرة) : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

أو كانت إحداهما مطلقة والأخرىٰ مقيدة ؛ نحو : أكرمت زيداً ، وإن أتىٰ أخوه . . أكرمه أيضاً .

فيجب الوصل في هٰذا كله على الهيئة المذكورة ؛ لحصول المانع من المناسبة في الهيئة ، وهٰذا معنى البيت ، غير أن في ظاهره إشكالاً ؛ لأنه يوهم أن المراد تفضيل الوصل هٰهنا على الفصل ، وليس كذلك ، بل معنى البيت : والوصل علىٰ هيئة المناسبة بين الجملتين في الاسمية والفعلية مع عدم المانع من تلك المناسبة (**قد اصطفي**) أي : قد اختير وفضل علىٰ كون الوصل بغير تلك المناسبة المذكورة ، والمفضل عليه الوصل مع عدم التناسب ، وهٰذا كله مع تحقق حصول سبب الوصل على التقديرين . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

يعني الناظم بهٰذا البيت : أن من محسنات الوصل بعد وجود مصححه تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة ، ومن محسنات الوصل أيضاً الاتفاق في الإطلاق والقيد ، والاتفاق في طريق ذلك القيد ؛ بأن يكون فيهما جملةً أو مفرداً ، ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية ، والعكس ، وفي المسألة أقوال : ثالثها الجواز في الواو فقط ، وأضعفها المنع مطلقاً . انتهىٰ « صبان » . انتهىٰ من « المخلوف » .

الإعراب

(**والوصل**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، الوصل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**مع**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن ، وهو مضاف ، (**تناسب**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بالوصل أو حال منه علىٰ رأي سيبويه .

(**في اسم**) : جار ومجرور متعلق بتناسب ، (**وفي فعل**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله في تعلقه بتناسب .

(**وفقد مانع**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، فقد : معطوف علىٰ تناسب ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **مانع** : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**قد**) : حرف تحقيق مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**اصطفي**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : هو ، يعود على الوصل ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والتقدير : والوصل مع تناسب بلا مانع منه مصطفىً حقاً على الوصل ، بلا تناسب لمانع منه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

الباب الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواة

وقدم الناظم في الترجمة الإيجاز ؛ تنبيهاً علىٰ أنه يناسبه التقديم في الكلام ، وأردفه بالإطناب ؛ لكونه مقابلاً له ، ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها ، وهو كونها الأصل المقيس عليه . . قدمها في المترجم له ؛ تنبيهاً عليه ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

والإيجاز لغةً : التقصير ، يقال : أوجزت الكلام ؛ أي : قصرته يستعمل لازماً ومتعدياً ؛ أي : والسرعة والخفة والاختصار ، يقال : أوجزت الأمر ؛ أي : اختصرته وعجلته ، **واصطلاحاً** : تأدية المعنى المراد بلفظ أقل منه ، كما سيأتي .

والإطناب لغةً : المبالغة ، يقال : أطنب في الكلام إذا بالغ فيه ، وأصله من الطنب بضمتين ، وهو الخباء ، ويجمع علىٰ أطناب ، بفتح الهمزة ، وأطناب الشجر : عروقه ، وأطناب الجسد : عصبه ، **واصطلاحاً** : تأدية المعنى المراد بلفظ أكثر .

والمساواة لغةً : مساواة الشيء بالشيء من غير زيادة ولا نقصان ، يقال : ساوى التمر صاعاً ، إذا جاء علىٰ قدره ، **واصطلاحاً** : تأدية المعنى المراد بلفظ يساويه من غير زيادة ولا نقصان .

وفي « الدسوقي » : وقدم الإيجاز في الترجمة ؛ تنبيهاً علىٰ أنه المبتغىٰ في الكلام ، وأدرفه بالإطناب ؛ لكونه مقابلاً له ، فلم يبق للمساواة إلا التأخير ، وقدم فيما يأتي المساواة ؛ نظراً لكونها الأصل المقيس عليه ؛ لأنها الكلام المتعارف ، فما زاد عليه إطناب ، وما نقص عنه إيجاز . انتهىٰ منه .

وفي « عروس الأفراح » : هـٰذا هو الباب الثامن ، والإيجاز والإطناب باب عظيم ، حتىٰ نقل صاحب « سر الفصاحة » : منهم من قال : البلاغة : هي الإيجاز والإطناب كما قيل ذلك ، في الفصل والوصل .

* * *

واعلم : أن إخراج الكلام علىٰ مقتضى الحال يكون تارةً بالإيجاز والإطناب ، وتارةً بالمساواة ، علىٰ خلاف في المساواة ، فلا بد من بيان حقائقهما ؛ أما في اللغة . .

فالإيجاز التقصير تقول : أوجزت الكلام ؛ أي : قصرته ، وكلام موجَز : من أوجز زيد الكلام متعدياً ، وموجِزٌ : من أوجز الكلام قاصراً ، ووَجِيز : من وَجَز ووَجِز ووجُز منطقُه بالضم وجازة ووَجُز وجَزْاً ووُجوزاً ، والإطناب : المبالغة ، يقال : أطنب في الكلام ، والمساواة واضحة . انتهىٰ منه .

* * *

واعلم : أنه اختلفت آراؤهم في الإيجاز والإطناب والمساواة هل هي أمور نسبية ؛ أي : يكون تحقيقها بالإضافة كالأبوة والبنوة والأخوة ، أو حقيقية ، والتحقيق : أنها حقيقية ، فالتعبير عن المعنى المقصود لا يخلو ؛ إما أن يكون بلفظ مساوٍ له ، أو لا ، والثاني : إما أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً عليه ، والناقص : إما أن يكون وافياً به أو غير وافٍ ، والزائد : إما أن يكون لفائدة أو لا .

فهٰذه خمسة طرق في كيفية تأدية المعنى المراد ؛ ثلاثة منها مقبولة في البلاغة ، واثنان مردودان ؛ فالثلاثة هي : المساواة والإيجاز والإطناب .

فالمساواة : هي كون اللفظ بقدر المعنى المراد ؛ كقوله تعالىٰ في (سورة فاطر) : ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ ، ونحو : رب ؛ اغفر لي ذنوبي .

والإيجاز : هو كون اللفظ أقل من المعنى المراد وافياً به ؛ نحو : ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ بحذف حرف النداء ، ويا الإضافة من رب ، وحذف المفعول .

والإطناب : هو كون اللفظ زائداً علىٰ أصل المعنى المراد لنكتة ؛ نحو : يا رب ؛ إني أسألك أن تغفر لي ذنوبي كلها ، ما علمت منها وما لم أعلم ، وما أخفيته منها وما أعلنته ، وما قدمته منها وما أخرته ، ولا شك أن هٰذا اللفظ أكثر من المعنىٰ ، والنكتة فيه : المبالغة في الإلحاح والاعتراف والرغبة .

والاثنان المردودان **أحدهما** : **الإخلال** : وهو التعبير عن المعنى المراد بلفظ أقل منه غير وافٍ به ، **الثاني** : **الحشو والتطويل** : وهو التعبير عنه بلفظ زائد عليه لغير فائدةٍ ، إلا أن الحشو متعين ، والتطويل غير متعين ؛ فالحشو كقول زهير بن أبي سلمىٰ في معلقته بيتاً (من الطويل) :

وأعلـم علـم اليـوم والأمـس قبلـه ولـٰكنني عن علم ما في غد عمي

فزيادة قبله حشو ؛ لأنه متعين .

والتطويل كقول عدي بن زيد العبادي (من الوافر) :

وقـــددت القميـــص لـــراهشيـــه وألفـــىٰ قـــولهـــا كـــذبـــاً وميـنـــاً

وقددت : أي : قطعت ، والضمير فيه يعود إلى الزباء ؛ وهي : امرأة ورثت الملك من أبيها .

واللام في (لراهشيه) للانتهاء ؛ أي : إلىٰ وَصْلِ القَطْعِ للراهشين وهما : عرقان في باطن الذراع يندفق منهما الدم عند القطع ، وألفىٰ : أي : وَجَد ، والضمير فيه إلى المقطوع راهشاه ؛ وهو : جذيمة ، أفادة « ع ق » انتهىٰ « م خ » .

الكذب والمين : مترادفان ، فلا فائدة في الجمع بينهما ، والتقديد : التقطيع ، والراهشان : عرقان في باطن الذراع .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

تَــأْدِيَــةُ ٱلْمَعْنَــىٰ بِلَفْــظٍ قَــدْرِهِ	هِــيَ ٱلْمُسَــاوَاةُ كَسِــرْ بِــذِكْــرِهِ
وَبِــأَقَــلَّ مِنْــهُ إِيجَــازٌ عُلِــمْ	وَهْـوَ إِلَـىٰ قَصْـرٍ وَحَـذْفٍ يَنْقَسِـمْ
كَعَــنْ مَجَـالِـسِ ٱلْفُسُـوقِ بُعْـدَا	وَلاَ تُصَـاحِـبْ فَـاسِقـاً فَتَـرْدَىٰ
وَعَكْسُـــه يُعْـــرَفُ بِــٱلإِطْنَــابِ	كَـٱلْـزَمْ رَعَـاكَ ٱللهُ قَـرْعَ ٱلْبَـابِ

(**تأدية المعنىٰ**) أي : الدلالة على المعنى المراد . « ع ق » ، وهو مبتدأ (**بلفظ**) بالتنوين متعلق بتأدية (**قدره**) بدل من لفظ ؛ أي : تأدية المعنى المراد بلفظ مقادر له ؛ أي : مساوٍ لذلك المعنىٰ ، وذَكَرَ خَبَرَ المبتدأ بقوله : (**هي**) أي : تلك التأدية (**المساواة**) أي : هي المسماة عندهم بالمساواة ؛ أي : مساواة اللفظ للمعنىٰ .

مثال المساواة المذكورة (كـ) قولك : (**سر بذكره**) تعالىٰ إلى المقامات العلية ؛ لأنه أعظم وسيلة إليها ، وفي هـٰذا المثال اعتراض على الناظم ؛ لأنه مثال للإيجاز لا للمساواة ؛ لأن في هـٰذا المثال حذف المفعول الذي لا يعلم إلا بالقرينة ، وهو قولنا : (إلى المقامات العلية) لاحتمال لفظ المثال في ذاته لمعنىٰ سر بذكره لقضاء حاجتك مثلاً ، فالمثال المطابق ما في نسخة « اليعقوبي » : (**كسد بذكره**) أي كقولنا : سد بذكر الله تعالىٰ ؛ لأن سيادة العبد ليست إلا في ملازمة ذكر الله تعالىٰ ، وهي واضحة . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (**وبأقل منه**) معطوف علىٰ قوله : (**بلفظ قدره**) علىٰ كونه متعلقاً بالمبتدأ ؛ أي : وتأدية المعنى المراد بلفظ **أقل** منه .

وقوله : (**إيجاز علم**) خبر المبتدأ المقدر ؛ أي : وتأدية المعنى المراد بلفظ أقل منه ، هو الإيجاز المعلوم عندهم .

والخلاصة : أن التأدية باللفظ الأقل هي المسماة والمعلومة في الاصطلاح بالإيجاز ، وربما سميت تلك التأدية اختصاراً ، وقد يسمىٰ نفس اللفظ المؤدىٰ به المعنى المراد إيجازاً ، وهو الأكثر استعمالاً . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (**وهو**) أي : الإيجاز من حيث هو هو مبتدأ (**إلىٰ قصر وحذف**) متعلق بقوله : (**ينقسم**) وهو خبر المبتدأ ؛ أي : والإيجاز المصطلح عليه عندهم ، المذكور ضابطه هنا ، منقسم انقسام الكلية إلىٰ أجزائها ، إلىٰ قصر وحذف ؛ يعني : أن الإيجاز ينقسم إلىٰ : إيجاز حذف ، وإيجاز قصر ، وإنما سمي الأول بما ذكر ؛ لوقوع الحذف في كلامه ، وسمي الثاني بما ذكر ؛ لعدم وقوعه في كلامه ، غاية الأمر فيه القصر .

وقول الناظم : (**وقصر**) بفتح القاف وسكون الصاد ، وهـٰذا هو المشهور ، وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ، ذكره الدسوقي .

* * *

واعلم : أن المحذوف في إيجاز الحذف ؛ إما جزء جملة ، سواء كان عمدةً ؛ كأن يقال : زيد قائم أم عمرو ، فيقال : زيد ، بحذف الخبر ، أو كان فضلة ؛ نحو : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهل القرية ، وإما جملة واحدة ؛ نحو : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾ أي : فضرب فانفلق ، وكقول الناظم : (**كعن مجالس الفسوق بعدا**) أي : ابعد بعداً عن مجالس أهل الفسوق .

وقوله : (**ولا تصاحب فاسقاً فتردىٰ**) أي : فتهلك ، تكملة بيت ، وفي البيت النهي عن مجالسة الفساق ، ومصاحبتهم ؛ لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها ، والخلطة كما تورث الخير. . تورث الشر ، وفي العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم ، قاله الشارح .

أو جملة متعددة ؛ كقوله تعالىٰ حكاية في قصة يوسف : ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۞ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ ، فإن الأصل : فأرسلون إلىٰ يوسف ؛ لأستعبره الرؤيا ، ففعلوا ، فذهب إليه ، فلما وصله. . قال : يوسف ، وحذفت تلك الجمل ؛ لظهور تلك الجمل ، لظهور المراد . انتهىٰ « ع ق » .

وإنما قلنا التقدير في مثال الناظم : ابعد بعداً ؛ لأن الجار والمجرور سابق على المصدر ، وهو لا يعمل في سابقه ، فتعين كونه مؤكداً لفعل محذوف عامل في الظرف لا بدلاً من فعله ، أفاده « ع ق » .

وقول الشارح : وبقية البيت تكملة ، جعله اليعقوبي مثالاً لإيجاز القصر ، وهو ظاهر

فإنه لا حذف فيه مع كونه أقل من المعنىٰ ، فيكون الناظم مثل لقسمي الإيجاز في البيت المذكور ، مثل لإيجاز الحذف بالشطر الأول ، ولإيجاز القصر بالشطر الثاني .

وقولنا : (مع كونه أقل من المعنىٰ) ولو أدى المعنىٰ بالمساواة . . لقيل مثلاً : اترك مصاحبة الفساق ؛ فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها . ذكره (ع ق) .

وحينئذ : فدعوى الشارح أنه تكملة بيت ، ودعوىٰ بعض الشراح ، أنه مثال لما حذف منه مفرد ، والأصل : لا تصاحب رجلاً فاسقاً لا وجه لها أيضاً ؛ إذ عدم ذكر رجلاً ، لا يعد حذفاً من التركيب في الاستعمال ، ولا في عرف النحاة ؛ فإنه يستغنىٰ في الاستعمال عن ذكر رجل ، بذكر الفاسق ، ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب ، وليس المفعول محذوفاً ، تأمل .

وعليك بالإنصاف ، فقول الناظم : (**كعن مجالس الفسوق بعدا**) مثال لإيجاز الحذف ، وقوله : (**ولا تصاحب فاسقاً فتردىٰ**) مثال لإيجاز القصر . انتهىٰ من « المخلوف » بتصرف وزيادة .

ومثال إيجاز القصر نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ لأن الناس إذا علموا ، أن من قَتَلَ قُتِلَ . . كان ذلك أدعىٰ إلىٰ عدم قتل بعضهم بعضاً ، فيكون ذلك حياة لهم ، وليس في ذلك حذف .

(**وعكسه**) مبتدأ ؛ أي : عكس الإيجاز ؛ يعني : غير المساواة لتقدمها ، وجملة قوله : (**يعرف بالإطناب**) خبر ؛ أي : يسمىٰ بالإطناب .

مثاله (**كـ**) قولهم : (**الزم**) أي : التزم (**رعاك الله**) أي : حفظك الله من كل شر ، والجملة دعائية معترضة (**قرع الباب**) مفعول الزم ؛ أي : التزم قرع باب الله تعالىٰ ، ودقه ؛ أي : التزم بطاعته ، ومجاهدة نفسك لمرضاته ، وفيه الإطناب : بذكر الجملة الدعائية ، شبه حال السالك في طلب الوصول إلىٰ معرفة ربه بحال واقف بباب حسي يطلب أن يفتح له ؛ ليدخل منه إلى المرغوب .

ووجه الشبه : رغبة كل منهما في التوصل إلىٰ مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي ، فنقل لفظ حال المشبه به إلى المشبه ، فعلىٰ هـٰذا يكون الكلام تمثيلاً ، ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية ، بأن يعتبر أنه أضمر التشبيه في النفس

استعارة بالكناية ، وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به ، من قرع الباب استعارة تخييلية . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (أضمر التشبيه) أي : تشبيه لزوم طاعة الله الموصلة إلىٰ رضاه بإضافة الوقوف علىٰ باب حسي . انتهىٰ « م خ » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : **واعلم** : أن الإيجاز قسمان ؛ إيجاز قصر ، وإيجاز حذف ؛ فإيجاز القصر نحو : ضربت ، فلفظه أقل من معناه ؛ لأن معناه أنك أوقعت الضرب علىٰ زيد ، وأنك لم تضرب غيره ، والعبارة إنما تساوي إيقاعك الضرب علىٰ زيد فقط ، وليس فيها حذف .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ لأن الناس إذا علموا أن من قَتَلَ قُتِلَ . . كان ذلك أدعىٰ إلىٰ ألا يقتل بعضهم بعضاً ، فيكون ذلك حياة لهم ، وليس فيها حذف ، وأما متعلق الجار والمجرور . . فإنه لما وجب حذفه ؛ لسده مسده . . صار كأنه لم يكن ، واستغنىٰ عنه المعنىٰ ، وتقدير العامل إنما هو لرعاية حكم لفظي ، وهو أن حروف الجر لا بد لها من عامل تتعلق به .

وأما : إيجاز الحذف . . فنحو : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهل القرية .

والمحذوف ؛ إما جملة ، أو جزء جملة ، عمدةً كان أو فضلةً .

وجزء الجملة ؛ إما مضاف كالمثال المذكور ، أو موصوف ؛ نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : فريق ، يعني من قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ .

أو صفة ؛ نحو : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾ أي : صحيحة أو سليمة أو غير معيبة .

أو جواب ؛ نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾ . . . إلىٰ غير ذلك .

وأما الجملة . . فنحو : ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾ أي : فضرب فانفلق .

ثم المحذوف لا بد له من دليل ، وأدلته كثيرة :

منها : **الشروع** ؛ كـ : بِاسم الله ؛ أي : أقرأ ، أو آكل ، أو أشرب ، أو أقوم ، أو أؤلف .

ومنها : **الاقتران** ؛ كقولك للمسافر : بالسلامة ، أي : قدمت أو سافرت . انتهىٰ من « شرح الناظم » باختصار .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة المحذوف في إيجاز الحذف ؟

فالجواب : المحذوف فيه قسمان : إما جملة ، أو جزء جملة .

والجملة ؛ إما متعددة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ .

أو واحدة ، والواحدة إما معطوفة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ ، أو جوابية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ مثلاً .

وأما جزء الجملة . . فقسمان أيضاً ؛ عمدة أو فضلة ، والعمدة ؛ إما مبتدأ موصوف بالظرف ؛ نحو : ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ ، أو خبر ؛ كأن يقال لك : زيد قائم أم عمرو ، فقلت : زيد ؛ أي : قائم .

والفضلة ؛ إما مفعول به ؛ نحو : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ، أو صفة ؛ نحو : ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ .

وإذا سئلت : كم أقسام طرق التعبير عن المعنى المقصود ؟

فالجواب : طرقها خمس ؛ لأن التعبير عنه إما أن يكون بلفظ مساوٍ له ، أو لا ، والثاني إما أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً ، والناقص إما أن يكون وافياً به أو غير وافٍ ، والزائد إما أن يكون لفائدة أو لا ، فهـٰذه خمس طرق في كيفية تأدية المعنىٰ ؛ ثلاثة منها مقبولة في البلاغة ، واثنان مردودان ؛ فالثلاثة هي : الإيجاز والإطناب والمساواة ، والاثنان المردودان أحدهما : الإخلال ، وهو التعبير عن المعنىٰ بلفظ أقل منه غير وافٍ ، والثاني : الحشو والتطويل ، وهما التعبير عنه بلفظ زائد عليه لغير فائدة ، كما مر في أوائل الباب مع الأمثلة .

تنبيه

الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر ، والفرق بين إيجاز القصر والمساواة : أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد بلفظ ناقص عما وضع له ، بحيث يدمج المعنى المذكور ويدخل في اللفظ ، والمساواة : تأديته بلفظ موضوع له أو مساوٍ للموضوع له . انتهىٰ « مخلوف » .

يقال : دمج الشيء في غيره ، إذا دخل فيه واستحكم ، وبابه دخل ، وأدمج الشيء ، لفه في ثوبه . انتهىٰ « م ت » .

الإعراب

(**تأدية المعنىٰ**) : تأدية مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، المعنىٰ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (**بلفظ**) : جار ومجرور بكسرة ظاهرة متعلق بتأدية ؛ لأنه مصدر لأدى الرباعي نظير زكىٰ تزكية ، (**قدره**) : قدر بدل من لفظ ، بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على المعنىٰ في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ؛ أي : بلفظ مثل ذلك المعنى المراد .

(**هي**) : ضمير فصل حرف لا محل له من الإعراب مبني على الفتح ، أو مبتدأ ثان ، (**المساواة**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة أو خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**كسر بذكره**) ـ في منازل القرب إلى الله تعالىٰ ، خطوة بخطوة ، إلىٰ أن وصلت ، إلىٰ أعلى المقامات ، بالنسبة إلىٰ أقرانك ، لا الأعلى المطلق ، لأنه لا يكون إلا للنبيين ـ : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ؛ لخفته مع ثقل الحروف ، سر بذكره : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ هاء ذكره .

وإن شئت . . قلت : سر : فعل أمر مبني على السكون ؛ لأنه من سار يسير فهو

أجوف يائي نظير باع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، بذكره : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بسر ؛ لأنه فعل أمر ، والجملة الفعلية في محل الجر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال ذلك كائن كقولك سر بذكره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وبأقل منه إيجاز علم**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، بأقل : الباء حرف جر مبني على الكسر ، أقل : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما الوصفية ووزن الفعل ، منه : جار ومجرور متعلق بأقل ؛ لأنه اسم تفضيل بدليل ذكر من بعده ، والجار والمجرور في قوله : (بأقل) معطوف على الجار والمجرور في قوله : (بلفظ قدره) علىٰ كونه متعلقاً بالمبتدأ ، تقديره : وتأدية المعنى المراد بلفظ أقل منه ، والضمير في منه عائد على المعنىٰ .

إيجاز : خبر لذلك المبتدأ المحذوف مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، علم : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ إيجاز ، والعلم هنا بمعنى : العرفان ، يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد وهو نائب فاعله ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لإيجاز ، والتقدير : وتأدية المعنى المراد بلفظ أقل منه إيجاز معلوم عندهم ؛ أي : يسمىٰ عند البلغاء بالإيجاز ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (تأدية المعنىٰ بلفظ مثله هي المساواة) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وهو**) : الواو استئنافية ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على الإيجاز في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، (**إلىٰ**) : حرف جر مبني على السكون ، (**قصر**) : مجرور بإلىٰ وعلامة جره كسرة ظاهرة ، (**وحذف**) : معطوف علىٰ قصر مجرور بكسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بقوله : (**ينقسم**) ينقسم : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ إيجاز ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وهو ؛ أي : الإيجاز منقسم إلىٰ قصر وحذف ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**كعن مجالس الفسوق بعداً**) : كعن الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، عن مجالس الفسوق بعداً : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ دال بعداً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك ؛ أي : مثال إيجاز الحذف كائن كقولك : ابعد بعداً عن مجالس أهل الفسوق .

وإن شئت . . قلت : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، عن : حرف جر مبني على السكون ، مجالس : مجرور بعن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الفسوق : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف جوازاً حذف إيجاز ، تقديره : ابعد عن مجالس أهل الفسوق ، بعداً : منصوب على المفعولية المطلقة للعامل المحذوف في الجار والمجرور ، والجملة الفعلية في محل الجر بالكاف التمثيلية .

(**ولا تصاحب فاسقاً فتردىٰ**) : الواو عاطفة مثال علىٰ مثال ، لا تصاحب فاسقاً فتردىٰ معطوف محكي على المثال الأول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف تردىٰ ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

وإن شئت . . قلت : الواو عاطفة جملة مبنية على الفتح ، لا : ناهية مبنية على السكون ، تصاحب : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، فاسقاً : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، فتردى : الفاء عاطفة سببية مبنية على الفتح ، تردىٰ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النهي ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ

مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ، تقديره : لا يكن مصاحبتك فاسقاً فرداك ، وجملة النهي في محل الجر معطوفة علىٰ جملة (ابعد بعداً عن مجالس الفسوق) علىٰ كونها مجرورة بكاف التمثيل ، وهـٰذا المثال مثال لإيجاز القصر ، علىٰ ما قاله اليعقوبي .

(**وعكسه**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية ، عكس : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العكس ، (**بالإطناب**) : جار ومجرور متعلق بيعرف ، وجملة يعرف في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وعكسه معروف بالإطناب ، والجملة الاسمية مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة الإيجاز .

(**كالزم رعاك الله قرع الباب**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، الزم. . . إلخ : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ باء الباب ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ومثاله ؛ أي : مثال الإطناب كائن كقولك ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافياً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت. . قلت : الكاف حرف جر وتمثيل ، الزم : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، رعاك الله : رعىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ، الله : فاعل مرفوع ، وجملة (رعاك الله) جملة دعائية معترضة لا محل لها من الإعراب ، وهي زائدة علىٰ أصل المراد من الكلام ، وبها حصل الإطناب ، وفائدتها : الإشعار بأن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله تعالىٰ وعنايته ، قرع الباب : مفعول به لالزم ومضاف إليه ، وجملة (الزم قرع الباب) في محل الجر بالكاف التمثيلية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

يَجِيءُ بِٱلإِيضَاحِ بَعْدَ ٱللَّبْسِ   لِشَوْقٍ أَوْ تَمَكُّنٍ فِي ٱلنَّفْسِ
وَجَاءَ بِٱلإِيغَالِ وَٱلتَّذْيِيلِ   تَكْرِيرٍ ٱعْتِرَاضٍ أَوْ تَكْمِيلِ
يُدْعَىٰ بِٱلاحْتِرَاسِ وَٱلتَّتْمِيمِ   وَقَفْوِ ذِي ٱلْخُصُوصِ ذَا ٱلتَّعْمِيمِ

قد ذكر الناظم في هٰذه الأبيات أموراً يكون فيها الإطناب ، فقال : و(**يجيء**) أي : يحصل الإطناب ويتحقق (**بالإيضاح**) والبيان للشيء (**بعد اللبس**) والإبهام له .

وقوله : (**لشوق**) علة للإيضاح بعد اللبس متعلق به ؛ أي : يحصل الإطناب بالبيان ؛ ليكون حصول المعنىٰ موضحاً بعد تشوق النفس إليه بعد الإبهام ، فيكون حصول المعنىٰ كامل اللذة بالبيان بعد الإبهام ؛ لأن ذكر الشيء مبهماً يقتضي التشويق إليه لمعرفة ما هو ، وإذا أوضح بعد ذلك الإبهام . . كملت لذة النفس بإدراكه بعد الإبهام عليها ؛ لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلىٰ .

فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله : (لشوق) هي : حصول اللذة الكاملة بالبيان (**او تمكن في النفس**) معطوف علىٰ مدخول اللام ؛ أي : حاصلٍ ذلك التمكن بعد شوقٍ أوجبه الإبهام ، وهٰذان المتعاطفان متلازمان غالباً .

والمعنىٰ : ويحصل الإطناب بإيضاح الشيء المبهم بعد لبسه وإبهامه على النفس ؛ لتحصيل غرضها الذي هو اللذة الكاملة بمعرفته وتمكنه وثبوته فيها بعد إبهامه عليها وتشوقها إلىٰ معرفته وتمكنه فيها ، والمثال الذي يحصل فيه اعتبار النكتتين قوله تعالىٰ في (سورة طه) حكاية عن موسىٰ : ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي﴾ أي : لأجلي يُفيد طلبَ شيءٍ مَا لَهُ ؛ أي : للطالبِ ، وقوله : ﴿صَدْرِي﴾ يبين ذلك المبهم ، فهٰذا الكلام إطناب ؛ لما فيه من البيان بعد الإبهام للتشويق ؛ ليحصل كمال اللذة للنفس ، أو تمكنه فيها بحيث لا تنسىٰ . أفاده (ع ق) .

وإنما كان في الإيضاح بعد الإبهام فضل التمكن ؛ لأن الإشعار به إجمالاً يقتضي التشوق له ، والشيء إذا جاء بعد التشوق إليه . . يقع في النفس أفضل وقوع ، ويتمكن

فيها أي تمكن ، وهـٰذا مقتضى الجملة . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

وهـٰذا النوع من الإيضاح يسمىٰ بالتوشيع عند البديعيين ، كما سيأتي في محله .

ومن أمثلة الإيضاح بعد الإبهام : ما أخرجه الشيخان ، ولفظ البخاري : « يكبر ابن آدم ، ويكبر معه اثنان : حب المال ، وطول العمر » ، ولفظ إحدىٰ روايات مسلم : « يهرم ابن آدم ، وتشب فيه اثنتان : الحرص على المال ، والحرص على العمر » .

* * *

ومعنىٰ **كلام الناظم** : أنه ذكر في هـٰذه الأبيات أموراً يكون فيها الإطناب :

منها : **الإيضاح بعد الإبهام** لتشوق النفس إلى الإيضاح ، فتحصل لها اللذة الكاملة بالإيضاح ، وتمكن المعنى المقصود فيها .

* * *

ومنها : **الإيغال ، وهو لغة** : المداخلة على الشيء كثيراً ، يقال : أوغل في البلد دخلها كثيراً . « ع ق » ، **واصطلاحاً** : ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم معنى الكلام بدونها ، وذكره بقوله : (**وجاء بالإيغال**) أي : وحصل الإطناب بالإيغال ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة يس) : ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ، ومعلوم أن الرسول مهتد ، فالكلام يتم بدون ذكر ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ، لـٰكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل ؛ أي : أنكم لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم ، وتربحون صحة دينكم ، ومنه قوله في (سورة التوبة) : ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ ، والنكتة فيه : التأكيد لمعنى العامل .

* * *

ومنها : **التذييل وهو لغةً** : جعل الشيء ذيلاً للشيء ، **واصطلاحاً** : تعقيب جملة بجملة تشتمل علىٰ معناها ؛ أي : تشتمل تلك الجملة الثانية علىٰ معنى الجملة الأولىٰ مؤكدة لها ؛ مثاله نحو قوله تعالىٰ في (سورة الإسراء) : ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ .

وبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في

ختم الكلام ، وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد ، سواء كان بجملة أو بمفرد ، وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام . « صبان » انتهىٰ « مخلوف » .

وذكره بقوله : (**و**) جار الإطناب وحصل بـ(**التذييل**) وهو ؛ أي : **التذييل** بمعنى الكلام المذيل لا بالمعنى المصدري المتقدم . انتهىٰ « صبان » : قسمان : الأول : ما جرىٰ مجرى المثل ؛ وهو : أن تكون الجملة الثانية مستقلة في إفادة المراد وغير متوقفة علىٰ ما قبلها ، نحو المثال المتقدم ؛ أعني : قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ . . . ﴾ إلخ ، فلا شك أَنَّ الجملة الثانية مشتملة علىٰ معنى الأولىٰ ، مؤكدة وليس فيها ما يربطها بالأولىٰ ، فهي مستقلة فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال . انتهىٰ « ع ق » بزيادة .

والثاني : هو الذي لم يخرج مخرج المثل ؛ بأن تتوقف الثانية على الأول في إفادة المعنى المراد ؛ نحو : أكرمت زيداً وهل يكرم إلا ذلك الرجل ، ومنه قوله تعالىٰ في (سورة سبأ) : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ أي : هل نجازي ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور ، والمراد بالجزاء المخصوص : إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين .

تنبيه

قال اليعقوبي : لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتي الجملتين فيخرج التكرير كما في : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالىٰ : ﴿ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ ﴾ مضمونه : أن آل سبأ جزاهم الله تعالىٰ بكفرهم ، ومضمون قوله : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا الكفور .

وفرق بين قولنا : (جزيته بسبب كذا) وبين قولنا : (ولا يجزىٰ بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب) أو لتغايرهما يصح أن يجعل الثاني علة للأول ، ولـٰكن اختلاف مفهومهما لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر لتلازم معناهما . انتهىٰ .

* * *

ومنها : **التكرير لنكتة التأكيد** ليخرج التطويل ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة التكاثر) : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لتأكيد الإنذار بقوله : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ وتأكيد الردع بـ﴿ كَلَّآ ﴾ ، وذلك أن (كلاَّ) ردع عن الانهماك في الدنيا ، و(سوف تعلمون) إنذار وتخويف ؛ أي : سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه ، إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر . قاله السعد .

وأتىٰ بثم للدلالة : علىٰ أنَّ الثانية أَبْلَغُ من الأُولَىٰ ، وكثيراً ما تخرج ثم عن تراخي الزمان إلى الارتقاء من أمر إلىٰ أبلغ منه ، تقول : حذرتك ثم نصحتك ، ومنه قولهم : والله ثم والله ، فهي هنا للدلالة : علىٰ زيادة التوكيد والتفخيم ، وذكره بقوله : وجاء الإطناب بـ(**تكرير**) جملة بعد جملة لنكتة التأكيد .

* * *

ومنها : **الاعتراض** ؛ وهو أن يأتي بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر ؛ نحو قولك : الله تعالىٰ فعال لما يريد ، والفعل والمفعول ؛ نحو : اعلم حفظك الله أن التقوىٰ أساس كل خير ، والنكتة في الأول التنزيه وفي الثاني الدعاء ، وذكره بقوله : وجاء الإطناب بـ(**اعتراض**) جملة فأكثر بين شيئين متلازمين ولا بد من تقييد الجملة بكونها لغير دفع الإيهام ؛ ليخرج بعض صور التكميل الآتي ، وهو ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء ، لدفع الإيهام ، وأما البعض الآخر وهو : ما يكون آخراً . . فهو خارج بكون هـٰذا في الأثناء .

* * *

ومنها : **التكميل** ، ويسمىٰ بالاحتراس ، زيادة علىٰ تسميته بالتكميل ؛ أما تسميته بالتكميل . . فلتكميله المعنىٰ بدفع إيهام خلاف المقصود منه ، وأما تسميته بالاحتراس . . فهو من باب حرس الشيء إذا حفظه ، وهـٰذا فيه حفظ المعنىٰ ووقايته من توهم خلاف المقصود ؛ لأن ما أتىٰ به فيه يحترز به عن خلاف المقصود . انتهىٰ « يعقوبي » .

وهو ؛ أي : التكميل : أن يؤتىٰ مع كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ، ولا فرق بين ذلك الدافع بين كونه مفرداً وجملةً ، ولا بين كونه في الأثناء أو في الآخر ، مثال وقوعه في الأثناء كقول طرفة بن العبد ، من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي ،

وكان طرفة قد أصاب قومه شدة ، فأتوا قتادة فبذل لهم :

فسقىٰ ديارك غير مفسدها	صوب الربيع وديمة تهمي

قوله : (فسقىٰ ديارك) جملة خبرية لفظاً قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (ديارك) مفعول مقدم على الفاعل لسقىٰ وهو بفتح الكاف وكسرها خطأ (صوب الربيع) فاعل سقىٰ بمعنىٰ نزول المطر ، فالصوب معناه : النزول ، والربيع : المطر ، وديمة تهمي ، الديمة : بكسر الدال المطر المسترسل ، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ أسبوعاً ، وقيل : المطر الذي لا رعد فيه ولا برق ، وتهمي : بفتح التاء من همى الماء والدمع إذا سال ، فلما كان المطر قد يؤول إلىٰ خراب الديار وفسادها ؛ أي : فربما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب . . أتىٰ بـ(غير مفسدها) دفعاً لذلك الوهم .

ومثال وقوع ذلك الدافع في الآخر ؛ نحو قوله تعالىٰ في مدح فريق من المؤمنين ـ وهم قوم أبي موسى الأشعري كما ورد في الحديث ـ : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ، فلما كان لفظ الذل يوهم أن ذلك كان لضعفهم وانتفاء قوتهم . . دفع ذلك التوهم بقوله تعالىٰ : ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ، فأفاد أن لهم القوة والعزة ، وأن ذلك الذل تواضع منهم للمؤمنين ، وذكر ذلك بقوله : (**أو تكميل يدعىٰ بالاحتراس**) أي : وجاء الإطناب بتكميل يدعىٰ ؛ أي : يسمىٰ بالاحتراس .

* * *

ومنها : **التتميم** : وهو أن يؤتىٰ في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة ؛ كالمفعولِ أو الحالِ أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن إسناد . قاله السعد ، لنكتة كالمبالغة في المدح المسوق له الكلام في نحو : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا ﴾ بجعل ضمير حبه عائداً على الطعام ؛ أي : علىٰ حب الطعام والاحتياج إليه ، لا إن قلنا بعوده على اسم الله ، فتكون زيادة الفضلة التي هي الضمير المجرور للمبالغة في المدح ، فيكون المعنىٰ علىٰ حب الطعام الناشىء عن الاحتياج إليه ، فهـٰذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام ، ولو كان مدحاً أيضاً ، وذلك لأن الإطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التنزه عن البخل المذموم شرعاً وذكره بقوله : (**و**) جاء الإطناب بـ(**التتميم**) .

* * *

ومنها : **عطف الخاص على العام** ؛ لنكتة الاهتمام بالخاص وللتنبيه علىٰ فضله حتىٰ كأنه ليس من جنس العام ، وإنما جعل كالمغاير للعام ، لتنزيل التغاير في الأوصاف منزلة التغاير في الذات ؛ نحو قوله تعالىٰ في (سورة البقرة) : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ أي : الفُضْلَىٰ من قولهم : هو أوسط القوم ؛ أي : أفضلهم ، وهي صلاة العصر عند الأكثر ، وقيل : الصبح . « ع ق » .

ونحو قوله تعالىٰ في (البقرة) : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ ، والنكتة فيه : تفضيل المعطوف والاهتمام به حتىٰ كأنه مغاير لما عطف عليه وذكره بقوله : (و) جاء الإطناب بـ(**قفو ذي الخصوص ذا التعميم**) أي : بتبعية ذي الخصوص ذا العموم ؛ أي : تبعية الخاص العام ، والمراد بالتبعية هنا : خصوص العطف كما في الآيتين .

وقوله : (**وقفو**) مصدر قفا يقفو قفواً من باب عفا يعفو عفواً ، فقفو مصدر مضاف لفاعله ، وذا مفعوله ؛ أي : وأن يقفوا الخاص العام بعطفه على العام لنكتة الاهتمام به وإظهار فضله على العام .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة الأمور التي يقع فيها الإطناب ؟

فالجواب : جملتها كثيرة ، ولـٰكن التي ذكر الناظم منها : ثمانية :

الأول : الإيضاح ؛ نحو : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ .

والثاني : الإيغال ؛ نحو : ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ .

والثالث : التذييل ؛ نحو : ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ .

والرابع : التكرير ؛ نحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

والخامس : الاعتراض ؛ نحو : الله تعالىٰ فعال لما يريد .

والسادس : التكميل ، ويسمى : الاحتراس ؛ نحو : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ .

والسابع : التتميم ؛ نحو : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا ﴾ .

والثامن : عطف الخاص على العام ؛ نحو : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ .

الإعراب

(**يجيء بالإيضاح بعد اللبس**) : يجيء فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الإطناب ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، بالإيضاح : الباء حرف جر وسبب مبني على الكسر ، الإيضاح : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيجيء ، بعد : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، اللبس : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلق بالإيضاح .

(**لشوق**) : جار ومجرور متعلق بالإيضاح أيضاً ، (**او**) حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تمكن**) : معطوف علىٰ شوق ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، (**في النفس**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، النفس : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتمكن ؛ لأنه مصدر لتمكن الخماسي .

(**وجاء بالإيغال**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، جاء : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الإطناب ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة يجيء علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً ، بالإيغال : الباء حرف جر وسبب مبني على الكسر ، الإيغال : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بجاء ، (**والتذييل**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، التذييل : معطوف على الإيغال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**تكرير**) : معطوف بعاطف مقدر على الإيغال ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**اعتراض**) : معطوف بعاطف مقدر على الإيغال ، وللمعطوف حكم

المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او تكميل**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، تكميل : معطوف على الإيغال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**يدعىٰ بالاحتراس**) : يدعىٰ فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو ، يعود علىٰ تكميل ؛ أي : يسمىٰ عندهم بالاحتراس ، بالاحتراس : جار ومجرور متعلق بيدعىٰ علىٰ أنه مفعول ثان ليدعىٰ ، والمفعول الأول هو ضمير النائب ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الجر صفة لتكميل ، تقديره : أو تكميلٍ مَدْعُوٍّ بالاحتراس ، (**والتتميم**) : الواو عاطفة ، التتميم معطوف على الإيغال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وقفو ذي التخصيص ذا التعميم**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، قفو : معطوف على الإيغال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، قفو : مضاف ، ذي : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، ذا التعميم : ذا : مفعول المصدر الذي هو قفو ، والمفعول منصوب بالمصدر وعلامة نصبه الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، ذا : مضاف ، التعميم : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وحصل الإطناب بالإيغال وبتبعية الخاص العام ، لنكتة الاهتمام به وإظهار فضله على المعطوف عليه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَوَصْمَـةُ ٱلإِخْـلاَلِ وَٱلتَّطْـوِيـلِ　　　وَٱلْحَشْـوِ مَـرْدُودٌ بِـلاَ تَفْصِيـلِ

والإضافة في قوله : (**ووصمة الإخلال**) للبيان وهي ما كان المضاف فيها جنساً للمضاف إليه كشجر أراك ، كما مر في أوائل الكتاب ، والوصمة : بمعنى العيب ، والإخلال : هو التعبير عن المعنى المراد بعبارة أقل منه غير وافية له ، وقال اليعقوبي : الإخلال : أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطراباً عند تفهم المراد منه وقلقاً في إدراكه ؛ كقوله :

والعيـش خيـر فـي ظـلا　　　ل النـوك ممـن عـاش كـدا

فإن مراده : أن العيش الناعم تحت ظلال النوك ، وهو الحمق خير من عيش من عاش بالكد ؛ أي : بالتعب تحت ظلال العقل ، وقد حذف (الناعم) الذي هو نعت العيش المذكور أولاً ، وحذف في ظلال (العقل) الذي هو متعلق بقوله : (عاش) فأوجب ذلك اختلال في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة ، وهي ما تقرر من أن الناس كثيراً ما يقولون : عيش الإنسان عيشاً ناعماً مع حمقه أفضل من عيشه كداً مع عقله ، فلولا التأمل وتذكر تلك القرينة . . لفهم خلاف المراد ، والخلل في البيت أمر ذوقي ؛ فإنه يدرك ولو بعد إدراك المعنىٰ بالقرائن ، ودعوىٰ خلاف هـٰذا تردٌّ بالذوق . انتهىٰ « مخلوف » .

(**والتطويل**) : الزيادة الغير المعينة لا لفائدة ؛ أي : زيادة لفظ غير معين ؛ كقوله :

وقـددت الأديـم لـراهشيـه　　　وألفـىٰ قـولهـا كـذبـاً وميناً

فإن الكذب والمين واحد ، والزائد أحدهما غير معين ، (**والحشو**) : الزيادة المعينة لا لفائدة ؛ كقوله :

وأعلـم علـم اليـوم والأمـس قبلـه　　　ولـٰكنني عـن علـم مـا فـي غـد عمـي

فقبله حشو لتعينه لكونه زائداً ، كما مر البحث عن الثلاثة في أول الباب ، وكل من

الثلاثة (**مردود بلا تفصيل**) بَيْنَهَا عند علماء البلاغة ؛ لعدم الفائدة في الأخيرين ، ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداء المقصود . انتهىٰ « م خ » .

والفرق بين الحشو والتطويل : أن التطويل ما فيه لفظان محتملان للزيادة والزائد منهما واحد غير معين كالكذب والمين في البيت السابق ، وأن الحشو الزائد فيه واحد معين كقبله من قوله : (والأمس قبله) ولذلك قيل هما مترادفان .

الإعراب

(**ووصمة الإخلال**) : الواو استئنافية ، وصمة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، الإخلال : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**والتطويل**) : الواو عاطفة ، التطويل : معطوف على الإخلال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والحشو**) : معطوف على الإخلال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**مردود**) : خبر المبتدأ والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وذكر الخبر مع كون المبتدأ مؤنثاً لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه يكسب المضاف التذكير كما يكسبه التأنيث إن كان المضاف صالحاً للحذف ، وهنا كان صالحاً للحذف ، أو ذكر الخبر لضرورة استقامة الوزن .

(**بلا تفصيل**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، لا : اسم بمعنىٰ غير في محل الجر مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، لا : مضاف ، تفصيل : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمردود ؛ أي : مردودة بغير تفصيل بعضها واستئناسه عن الرد ، والغرض منه تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالى أعلم

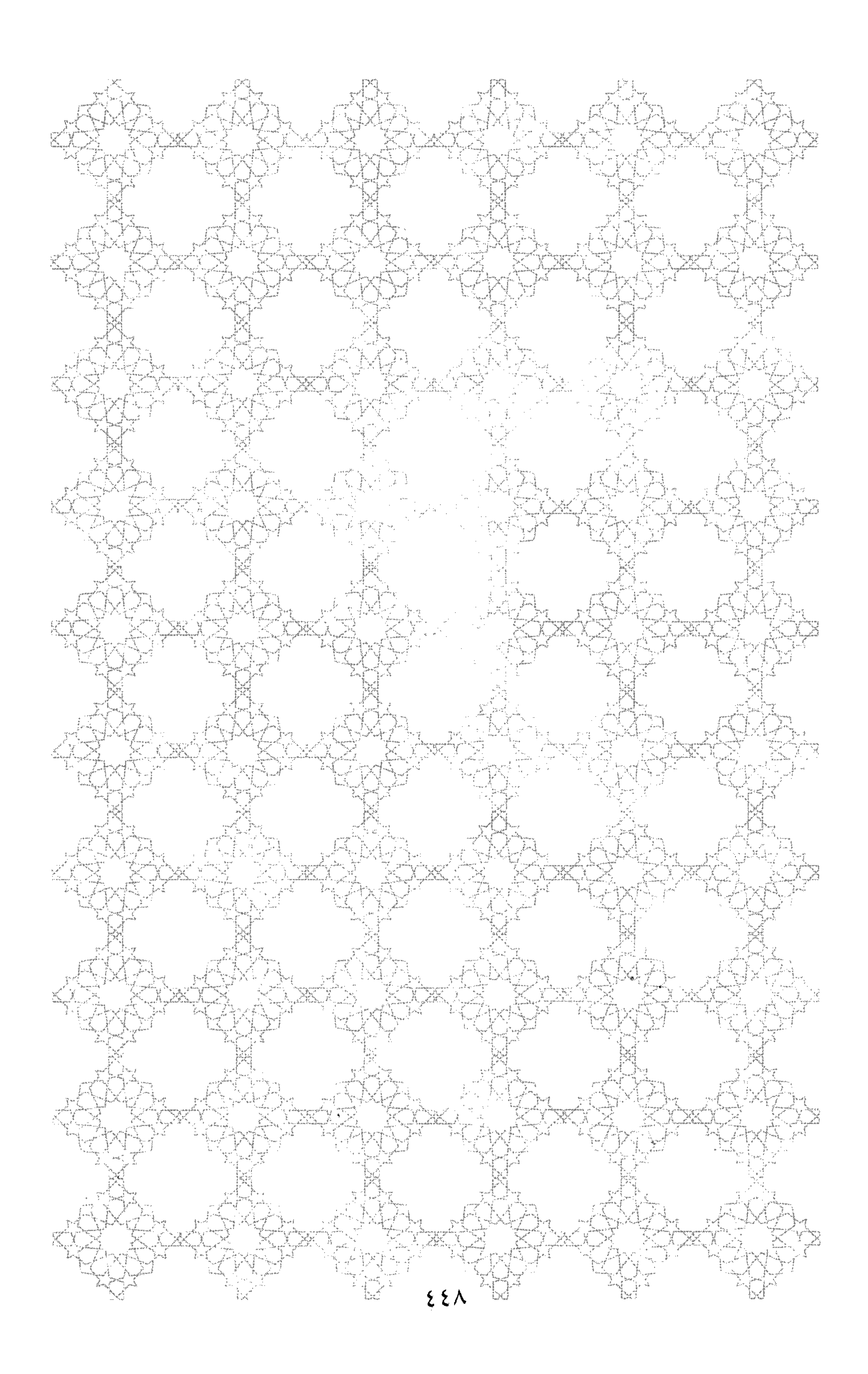
وهٰذا آخر ما علمناه على الفن الأول ، وهو علم المعاني من هٰذه المنظومة ، ولله الحمد والشكر على التوفيق والتيسير والتسديد ، وهو المسؤول بفضله المسدد أن يعين ويسدد لتمام الفنين الباقيين علىٰ أكمل وجه ، وأيسر تسديد بمنه وكرمه ، وجوده وفضله وإحسانه ، وإمداده من مدد فيضه ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد ، ذي الكرم والجود ، وعلىٰ آله وأصحابه حاملي لواء الحق والسعود ، وتابعيهم علىٰ ذلك إلىٰ يوم الحشر والنشور ، وسلم تسليماً كثيراً .

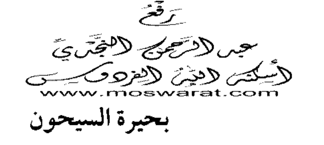
وكان الفراغ منه قبيل المغرب ، من يوم الاثنين من تاريخ (٧/ ٥/ ١٤٣٢) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلوات ، وأوسع الصلات ، وأزكى التحيات ، آمين آمين يا رب العالمين ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، آمين آمين يا رب العالمين ألف ألفي آمين .

* * *

الفن الثّاني

عِلمُ البيانِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، وفضله علىٰ كثير ممن خلقه بالمنطق الفصيح والبلاغة والعرفان ، والصلاة والسلام علىٰ خلاصة لب معد بن عدنان ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه السادات الكرام ، الذين جاهدوا معه حق جهاده بالسنان واللسان ، وتابعيهم على المحجة البيضاء إلىٰ يوم الحشر والعرض على الرحمـٰن .

أما بعد :

فإني لما تودعت بالفن الأول من الفنون الثلاثة . . تضيفت في ساحة الفن الثاني ، راجياً من الله الكريم الجواد أن يكرمنا بأفضل القِرىٰ والنُّزُل ، من ثمار هـٰذا الفن اليانعة ، اللذيذة السائغة ، لكل راغب فيها ممن يماثلني من أطفال الفن ، وممن يساميني من كباره ، وأن يساعدني علىٰ إتمامه ، بالفيوضات الهاطلة ، والغيوثات الوابلة بمنه وكرمه وجوده وإحسانه ، إنه أكرم مأمول ، وأجود مسؤول ، وأن يمدني بمدد التوفيق ، إلىٰ أقوم الطريق ، فقلت وقولي هـٰذا :

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الفن الثاني : علم البيان

وقد تقدم في أوائل الكتاب ما يتعلق به من المبادىء العشرة ، ومن مباحث البسملة والحمدلة ، وفي « شرح الأصل » قدمه على البديع ؛ أي : أتىٰ به مقدماً على البديع لا أنه كان مؤخراً عنه ثم قدمه ؛ لتعلقه بالبلاغة ، وتعلق البديع بتوابعها من المحسنات اللفظية والمعنوية ، وإنما كان علم البيان محتاجاً إليه في نفس البلاغة ؛ لأنه يحترز به عن التعقيد المعنوي ، كما سبق في أول الكتاب ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، شرط في الفصاحة ، والفصاحة شرط في البلاغة ، وشرط الشرط شرط في البلاغة .

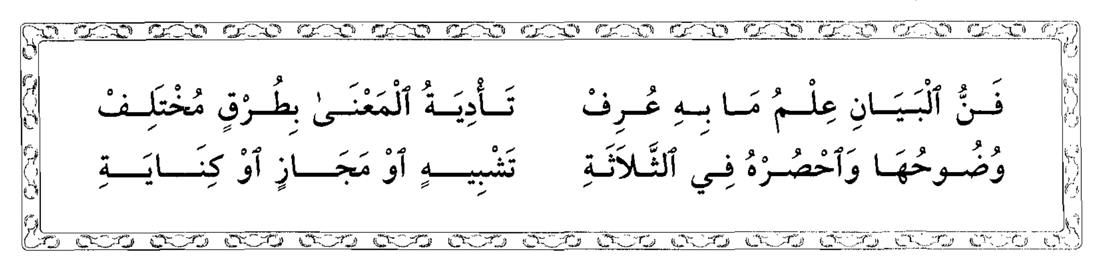
والحاصل : أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهوم البلاغة بواسطة أخذ

الفصاحة فيه ، والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهـٰذا الفن . انتهىٰ « دسوقي » .

وأخره عن علم المعاني ؛ لأن مفاد علم المعاني من مفاد علم البيان بمنزلة المفرد من المركب ، والمفرد أحق بالتقديم من المركب ؛ لتوقف معرفة المركب علىٰ معرفة المفرد ، وبيان ذلك : أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح ، الذي هو مرجع علم البيان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ، التي هي مرجع علم المعاني ، وتوقف المراد من البيان على المراد من المعاني كتوقف الكل على الجزء ، وفيه نظر . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

❊ ❊ ❊

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



فَـنُّ ٱلْبَـيَـانِ عِلْـمُ مَـا بِـهِ عُـرِفْ	تَـأْدِيَـةُ ٱلْمَعْنَـىٰ بِطُـرْقٍ مُخْتَلِـفْ
وُضُـوحُهَـا وَٱحْصُـرْهُ فِـي ٱلثَّـلَاثَـةِ	تَشْبِيـهٍ أَوْ مَجَـازٍ أَوْ كِنَـايَـةِ

أقول : ذكر الناظم في البيت الأول ، تعريف علم البيان ، فقال : (**فن البيان**) مبتدأ وإضافة فن إلى البيان ، من إضافة المسمىٰ إلى الاسم كيوم الخميس ، والفن : اسم لنوع من العلم متفقة الحقائق (**علم**) خبر المبتدأ ، وما في قوله : (**ما به عرف**) واقعة علىٰ قواعد ، وأعاد عليه ضمير المفرد المذكر ، نظراً إلىٰ لفظها ، وجملة عرف صلة لما الموصولة ، وقوله : (**تأدية**) نائب فاعل لعرف .

والمعنىٰ : فن البيان : علم بقواعد يعرف بها تأدية المعنى الواحد بطرق مختلف وضوح دلالتها علىٰ ذلك المعنى الواحد ، وذلك المعنى الواحد كشجاعة زيد ، تُعبّر عنه بالحقيقة فتقول نحو : زيد شجاع ، وبالتشبيه فتقول نحو : زيد كالأسد ، وبالمجاز فتقول نحو : زيد أسد ، عند التفتازاني ، وبالكناية : زيد شديد الافتراس .

والحاصل : أن فن البيان هو العلم بالقواعد التي يعرف بها إيراد المعنى الواحد ـ ككرم زيد وشجاعته ـ بطرق مختلف وضوح دلالتها عليه ، والمراد بالمعنى الواحد : مدلول الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ، وبهٰذا يندفع ما أورد من دخول المعنى البسيط المعبر عنه بألفاظ مترادفة ؛ كالقمح والبر والحنطة ، وكالأسد والليث والحارث والغضنفر والقسورة .

والمراد بالطرق : العبارات ، ومعنى اختلافها في وضوح الدلالة : أن بعضها أوضح دلالة علىٰ ذلك المعنى الواحد من بعض ؛ كما إذا أردت إيراد معنىٰ زيد شجاع بعبارات مختلفة في وضوح الدلالة عليه . فإنك تقول : زيد كالأسد في الشجاعة ، وزيد كالأسد ، وزيد أسد ، ورأيت أسداً يرمي ، ورأيت أسداً علىٰ فرس يرمي وأشباله حوله ، ورأيت أسداً يرمي ويسبح الله .

ونحو ذلك نحو : زيد كريم ، وزيد كالحاتم ، وزيد كالحاتم في الكرم ، وزيد كثير

الرماد ، زيد كثير الطبخ ، مثلاً من الاستعارات والكنايات والمجاز ، فلا شك أن هـٰذه العبارات وإن كان معناها واحداً . . فهي مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلىٰ تأدية المعنى الواحد بمثل هـٰذه العبارات هو علم البيان .

وسمي بياناً ؛ لأنه يعين علىٰ بيان المعنىٰ ، ويصون العبارة الدالة عليه من التعقيد ، والمراد بإيراد المعنى الواحد : عرضه علىٰ ذهن السامع ، وتقييدهم المعنىٰ بالواحد للدلالة علىٰ أنه لو أورد معان متعددة بطرق مختلفة . . لم يكن ذلك من البيان في شيء . انتهىٰ « صبان » .

والمراد بالمعنى الواحد : كل معنىً واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته من أي معنىً كان ، سواء كان جوداً أو شجاعة أو بخلاً أو جبناً ، فلو عرف أحد إيراد معنىٰ قولنا : (زيد جواد) بطرق مختلفة ، ولم يعرف غيره كإيراد معنىٰ : (زيد شجاع) بطرق مختلفة . . لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان ، حتىٰ يعرف إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في كل تركيب ، والمراد بالطرق : التراكيب ، ومثال ذلك : إيراد معنىٰ : (زيد جواد) في طرق التشبيه بقوله : زيد كالبحر في الكرم ، زيد كالبحر ، زيد بحر .

وهـٰذا الفن محصور مباحثه في ثلاثة أبواب : التشبيه ، والمجاز ، والكناية ، كما قال الناظم : (**واحصره**) أي : واعتقد حصره ؛ أي : حصر هـٰذا الفن (**في الثلاثة**) الأبواب ؛ أي : في أبواب ثلاثة ، وقوله : (**تشبيه**) بدل من الثلاثة بدل بعض من كل .

* * *

فإن قلت : لم أبدل النكرة من المعرفة ؟

قلت : مذهب البصريين أن الأقسام الأربعة في البدل باعتبار التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه كلها جائزة من غير شرط ، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين : اتحاد اللفظين ووصفها بصفة ، والصحيح الأول ؛ لوروده في القرآن الكريم ؛ كقوله : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

علىٰ أنه يمكن أن يقال : إن التشبيه والمجاز والكناية صارت أعلاماً علىٰ أبوابها بالغلبة أو بالاصطلاح ، فلا اعتراض حينئذ ، أو حُذفت أل فيها ؛ أي : من تشبيه أو مجاز

أو كناية لضرورة الوزن (والثلاثةِ أو كنايةِ) مقروء بكسر تاء التأنيث لضرورة الروي . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

* * *

و(**او**) في قوله : (**او مجاز او كناية**) بمعنى : الواو . انتهىٰ « ع ق » .

يعني : أن المقصود من مباحث علم البيان ينحصر في ثلاثة أبواب : التشبيه ، والمجاز ، والكناية ؛ أما المجاز والكناية . . فهما مقصودان بالذات ، وأما التشبيه . . فلأن من أنواع المجاز الاستعارة ، وهي تنبني على التشبيه ؛ لأنه أصلها ، ولكثرة مباحثه وتشعب أحكامه جعل له باب يخصه . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

ووجه حصر هـٰذا الفن في الثلاثة الأبواب : أن اعتبار المبالغة في إثبات المعنى الذي في الأصل للشيء الذي هو الفرع . . إما علىٰ طريق الإلحاق ؛ أي : إلحاق المبالغ فيه الذي هو الفرع بما هو أصل في الوصفية وهو التشبيه ، أو علىٰ طريق الإطلاق ؛ أي : إطلاق دال الأصل على المبالغ فيه الذي هو الفرع ، والثاني ؛ أي : الإطلاقُ ، إما إطلاق الملزوم على اللازم وهو المجاز ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي ، أو إطلاق اللازم على الملزوم وهو الكناية ؛ نحو : زيد طويل النجاد ؛ لأن طول النجاد يلزمه طول القامة . انتهىٰ « دمنهوري » بتصرف .

ثم ظاهر عبارته صريح في وجود المبالغة في كل من الثلاثة وهو كذلك ؛ أما في التشبيه . . فلأنه إلحاق للمشبه بالأصل في الصفة ، ولا شك في وجود المبالغة حينئذ ، وأما في المجاز والكناية . . فسيأتي بيانه آخر الفن . انتهىٰ « مخلوف » .

الإعراب

(**فن البيان**) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، البيان : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المسمىٰ إلى الاسم كما مر ، (**علم**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، علم : مضاف ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، وموقعها القواعد ، (**به**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب

في محل الجر بالباء مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بعرف المذكور بعده ، وهو العائد لما الموصولة .

(**عرف**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (**تأدية**) : نائب فاعل لعرف مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعرف هنا بمعنى العرفان يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد وهو النائب عن الفاعل ، وهو مضاف ، (**المعنىٰ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**بطرق**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، طرق : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتأدية ؛ لأنه مصدر لأدى الرباعي ، (**مختلف**) : صفة لطرق ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ولـٰكنها صفة سببية لرفعها الاسم الظاهر وهو اسم فاعل من اختلف الخماسي يعمل عمل الصحيح .

(**وضوحها**) : وضوح فاعل مختلف ، والفاعل مرفوع بالوصف ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وضوح : مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والمعنىٰ : فن البيان علم بقواعد يعرف بها كيفية تأدية المعنى الواحد بعبارات مختلف وضوح دلالتها على المعنى الواحد ؛ بأن كان بعضها أوضح من بعض .

(**واحصره**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، احصر : فعل أمر مبني على السكون ، الهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، أن ضمير رفع منفصل في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ أي : واحصر أيها البياني مباحث هـٰذا الفن في ثلاثة أبواب ؛ أَي : اعتقد انحصارَها في ثلاثة أبواب ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**في الثلاثة**) في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، الثلاثة : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق

باحصره ، (**تشبيه**) : بدل من ثلاثة بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**مجاز**) : معطوف علىٰ تشبيه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**كناية**) : معطوف علىٰ تشبيه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في الدلالة الوضعية

واعلم : أن الدلالة ـ بتثليث الدال ـ **تطلق بالاشتراك علىٰ معنيين** :

أحدهما : هو كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر ، وإن لم يفهم منه بالفعل ، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله : (**لا الحيثية**) والمراد بالأمر الأول : الدال ، وبالثاني : المدلول ، واعترض هـٰذا التعريف ، كما ذكره سيدي سعيد : بأن الحيثيات تجتنب في التعاريف ؛ لأنها لا تدل على الحصول ، وإنما تدل على القابلية ، قال بعض المحققين : وللبحث فيه مجال . انتهىٰ ، ولعل وجهه : أن محل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا .

ثانيهما : فهم أمر من أمر ؛ أي : فهمه منه بالفعل ، فهو أخص مما قبله ، والمراد بالأمر الأول : المدلول ، وبالثاني : الدال ، علىٰ عكس ما قبله ، وهـٰذا هو الذي أراده الناظم بقوله : (**الفهم**) والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود ، كما نقله عبد الحكيم عن السيد قال : إذ لا اشتباه في أن الدلالة صفة الأمر الدال ، والفهم صفة الفاهم ، وكأنهم نبهوا بهـٰذا التسامح علىٰ أن الثمرة المقصودة هي الفهم . انتهىٰ بتصرف .

وينبني على المعنيين المذكورين : أن الأمر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له : دال حقيقةً على المعنى الأول دون الثاني ، ولا بد في الدلالة عند أهل هـٰذا الفن من اطرادها ، ولهـٰذا قال السيد : الدلالة المعتبرة في هـٰذا الفن ما كانت كلية ؛ أي : مطردة ، وأما إذا فهم من اللفظ معنىً في بعض الأوقات بواسطة قرينة . . فأهل هـٰذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول ، وإلىٰ هـٰذا الخلاف أشار الناظم بقوله : (على الأصح : الفهم لا الحيثية) انتهىٰ « بيجوري على السلم » .

❊ ❊ ❊

واعلم : أن الدلالة ستة أقسام ؛ لأنها : إما وضعية ، أو عقلية ، أو عادية ، وعلىٰ

كل الدال ؛ إما لفظ أو غيره ؛ **فدلالة اللفظ الوضعية** وهي المرادة للناظم : كدلالة الأسد على الحيوان المفترس .

والعقلية : كدلالة اللفظ علىٰ وجود لافظه أو حياته .

والعادية : كدلالة (أخ) بفتح الهمزة وضمها وبالخاء المعجمة على الوجع مطلقاً ، و(أح) بضم الهمزة وفتحها والحاء المهملة علىٰ وجع الصدر .

ودلالة غير اللفظ الوضعية : كدلالة الإشارة بالرأس إلىٰ أسفل علىٰ معنىٰ (نعم) ، وإلىٰ أعلىٰ علىٰ معنىٰ (لا) .

والعقلية : كدلالة تغير العالم علىٰ حدوثه .

والعادية : كدلالة الحمرة على الخجل ؛ أي : الحياء ، والصفرة على الوجل ؛ أي : الخوف .

والمناطقة : إنما يبحثون عن الأول من هـٰذه الأقسام الستة ، وهو دلالة اللفظ الوضعية بأقسامها الثلاثة ، **والبيانيون** : إنما يبحثون من القسمين الأخيرين من الوضعية ؛ أعني : دلالة التضمن ودلالة الالتزام العقليين لقبولهما للوضوح والخفاء . انتهىٰ « د م » انتهىٰ منه .

وعبارة « شرح الناظم » : الدلالة مصدر دل دلالة ، بتثليث الدال كما في « اللسان » ، وإنما جعلت مقدمة للفن لدخولها في تعريف الفن ؛ يعني : في قوله (بطرق مختلف وضوح دلالتها) كما مر ، ولابتناء الفن علىٰ بعض أنواعها ، كما سيأتي في النظم ، وهي التضمنية والالتزامية ، فاحتيج إلىٰ تقسيمها وتعيين المقصود منها في هـٰذا الفن .

فالدلالة من حيث الجملة هي : كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، الأول دال ، والثاني مدلول ، ويستحيل تخلف الثاني عند وجود الأول ، بخلاف العكس ، وأما العلم بالدليل . . فمنعكس ؛ أي : يلزم من العلم بالدليل العلم بالمدلول ومن عدمه عدمه .

ثم الدلالة من حيث الجملة قسمان ؛ لفظية وهي : ما يكون الدال فيها لفظاً ، وغير

لفظية ؛ وهي : إما عقلية ؛ كدلالة الأثر على المؤثر ، أو عادية ؛ كدلالة الدخان على النار ودلالة الرعد والبرق على المطر ، أو وضعية ؛ كدلالة الخطوط والعقود والإشارات .

واللفظية ثلاثة أقسام : عقلية ؛ كدلالة اللفظ علىٰ وجود لافظه من وراء جدار مثلاً ، وطبيعية ؛ كدلالة (أح) على الوجع ، ووضعية ؛ كدلالة الاسم علىٰ مسماه ، وهي المقصودة هنا ، مأخوذة من الوضع ، وهو : جعل اللفظ دليلاً على المعنىٰ .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْقَصْـدُ بِـٱلـدِّلاَلَـةِ ٱلْـوَضْعِيَّـهْ   عَلَـى ٱلأَصَـحِّ ٱلْفَهْـمُ لاَ ٱلْحَيْثِيَّـهْ

(**والقصد بالدلالة الوضعية**) أي : والمقصود بالدلالة الوضعية بناءً (**على الأصح الفهم**) أي : ما يحصل فيه للسامع فهم المدلول بالفعل عند وجود الدال (**لا**) ما يحصل فيه فهم السامع للمدلول عند وجود الدال من حيث الإمكان والقابلية .

قال الناظم : اختلف في معنى الدلالة الوضعية اللفظية ؛ فقيل : هي فهم السامع معنى اللفظ عند إطلاقه ، وهو المراد بالفهم في البيت ، وقيل : هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق . . حصل الشعور بمعناه للعالم بوضعه ، وهو المراد بالحيثية في البيت .

وأورد على الأول : أن الدلالة علة الفهم ، والعلة غير المعلول ، فالدلالة غير الفهم ، وأن اللفظ موصوف بالدلالة حين الفهم وقبله وبعده ، فهي مغايرة له ، وأن الدلالة صفة اللفظ أو اللافظ ، لا صفة السامع ، والفهم صفة السامع إن كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل ؛ أي : الفاهمية ، أو صفة للمعنىٰ إن كان من المبني للمفعول ؛ أي : المفهومية ، وأياً كان فلا يحمل على الدلالة .

وأجيب عن الأول : بمنع كون الفهم معلول الدلالة بل هو معلول الوضع ، وعن الثاني : بأنه إن أراد اتصافه بها فعلاً . . فممنوع ، وإلا . . فلا يضر ، وعن الثالث : بأنا لا نسلم أن الفهم لا يوصف به اللفظ ؛ لأن معنىٰ فهم السامع المعنىٰ من اللفظ كون اللفظ مستفهماً منه المعنىٰ للسامع ، وكما يصح أن يقال : اللفظ متصف بالدلالة . . كذلك يقال : اللفظ متصف بأن يفهم منه المعنىٰ ، ومعنىٰ كون اللفظ دالاًّ : كونه فاهماً منه السامع المعنىٰ عند إطلاقه ، وفيه نظر . انتهىٰ « شرح الناظم » .

وقال السملالي : الدلالة فهم أمر من أمر ، وهو المراد بقوله : (**الفهم**) ، وقيل : هي الحيثية ؛ أي : هي كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر ، سواء فهم منه ذلك الأمر أم لا ، وهو المراد بقوله : (**لا الحيثية**) .

قال الشيخ ابن عرفة : الحق أن الحيثية كالمادة ، والفهم كالغائية .

قال اليوسي : كأنه يحوم بهـٰذا الكلام علىٰ أن تجعل هنا مقصداً ووسيلةً حتىٰ يجعل الخلاف لفظياً ، ويقول : لا شك أن من اعتبرها من حيث المقاصد يقول هي الفهم ، ومن اعتبرها من حيث الوسائل يقول هي الحيثية ، وهو من دقائق فهمه ؛ أي : الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ولو زاد الناظم مثلاً :

والخلف لفظي لنجل عرفة بمقصد وسيلة ذا معرفة

. . لكان أحسن ؛ أي : باعتبار المقصد والوسيلة .

ثم اللفظ هو آلة لإحضار المعنىٰ في ذهن السامع ، فإذا تكلم باللفظ متكلم يريد إفهام معناه . . فقد دل المتكلم بهـٰذا اللفظ ؛ لأنه هو الدال حقيقةً ، واللفظ إنما هو آلة ووسيلة ، كما أن الضارب بالسيف هو الضارب والسيف واسطة ، وإذا سمع لفظ وفهم معناه ، ونظرنا إلى اللفظ من حيث هو دال ، سواء قصد المتكلم به أن يدل أم لا . . فإنا نقول : قد دل اللفظ علىٰ هـٰذا المعنىٰ ، كما تقول : إن السيف قد قطع هـٰذا الجرم ـ بالكسر : الجسد ـ فالقسم الأول هو الدلالة باللفظ ، والقسم الثاني هو دلالة اللفظ ، فهو اختلاف لفظي . انتهىٰ منه .

وعبارة المناوي : (**والقصد**) أي : والمعنى الذي يقصد (**بالدلالة الوضعية**) أي : التي هي اللفظية بناءً (**على الأصح الفهم**) أي : اللفظ المفهم للسامع المعنىٰ بالفعل (**لا الحيثية**) أي : لا التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنىٰ عند إطلاقه . « ع ق » .

ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ما قاله الصبان في « حاشية الملوي » من أنهم أخرجوا حيث في مثل هـٰذه العبارة عن موضوعها بوجهين ؛ فإنهم تجوزوا بها وهي ظرف مكان تشبيهاً لها بالمكان ، وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية إلا إلى الجر بمن ؛ اعتماداً علىٰ قول بعض النحاة بتصرفها قليلاً ، تأمل . انتهىٰ منه .

والخلاصة : والمقصود بالدلالة الوضعية اللفظية اللفظ المفهم للسامع **بالمعنى** الموضوع له بالفعل ، لا اللفظ المفهم له بالمعنىٰ من حيث الإمكان والقوة والقابلية .

الإعراب

(**والقصد**) : الواو استئنافية ، القصد : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**بالدلالة**) : جار ومجرور متعلق بالقصد ؛ لأنه مصدر من قصد الثلاثي ، (**الوضعية**) : صفة للدلالة مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**على الأصح**) : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الأصح : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الدلالة ، تقديره : حالة كونها جارية على الأصح .

(**الفهم**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**لا الحيثية**) : لا عاطفة مبنية بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الحيثية : معطوف على الفهم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ مُطَابقَهْ تَضَمُّنُ ٱلْتِزَامٌ أَمَّا ٱلسَّابِقَهْ
فَهْيَ ٱلْحَقِيقَةُ لَيْسَ فِي فَنِّ ٱلْبَيَانْ بَحْثٌ لَهَا وَعَكْسُهَا ٱلْعَقْلِيَّانْ

(**أقسامها**) أي : أقسام الدلالة الوضعية اللفظية (**ثلاثة**) لا رابع لها بدليل الاستقراء .

وقوله : (**مطابقة. . .**) إلخ بدل من ثلاثة بدل تفصيل من مجمل ؛ وهي : دلالة اللفظ علىٰ تمام مسماه ؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

ثانيها : (**تضمن**) أي : دلالة تضمن ؛ وهي : دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه ؛ كدلالة الإنسان على الحيوان .

وثالثها : دلالة (**التزام**) وهي : دلالة اللفظ علىٰ أمر خارج عن معناه لازم لمسماه ؛ كدلالة الإنسان على الضاحك .

وسميت الأولىٰ بالمطابقة ؛ لأن اللفظ **مطابق** ؛ أي : موافق لتمام ما وضع له .

وسميت الثانية بالتضمن ؛ لكون مدلولها الذي هو الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ .

وسميت الثالثة بالالتزام ؛ لكون مدلولها الخارج عن موضوع اللفظ لازماً للمعنى الموضوع له اللفظ .

(**أما السابقة**) من الثلاث ؛ أي : الأولىٰ منها : (**فهي الحقيقة**) أي : فهي التي ينبغي أن تسمىٰ بالوضعية حقيقةً ؛ لأن العلم بالوضع كافٍ في حصولها مع سماع اللفظ . انتهىٰ منه .

(**وعكسها**) أي : خلافها ؛ أي : مخالفة لها ؛ أي : لدلالة المطابقة ، (**العقليتان**) وهما التضمنية والالتزامية ؛ لأن دلالة المطابقة لا بحث لها في هـٰذا الفن ، والعقليتان مبحوث عنهما فيه ، وإنما سميتا عقليتين ؛ لأن دلالة اللفظ علىٰ كل من الجزء والخارج

إنما هو بحكم العقل ؛ بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم ، وإنما سميتا عقليتين أيضاً ؛ لأنه لا يكفي معرفة الوضع وسماع اللفظ فيهما ، بل لا بد من قرينة ينتقل بها إلىٰ أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه . انتهىٰ منه .

والمنطقيون يسمون الثلاثة : وضعية ، باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها ، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية ؛ كدلالة الدخان على النار . انتهىٰ ، قاله السعد .

تنبيهات

الأول : اللوازم ثلاثة : لازم مطلق ؛ كالزوجية للأربعة ، فإنها لازمة لها في الذهن والخارج ، ولازم في الوجود الخارج خاصة ؛ كالسواد للغراب ؛ فإنه يمكن تصوره في الذهن بدون السواد ، وفي الوجود لا يكون إلا كذلك ، ولازم في الذهن فقط ؛ كالعمىٰ على البصر ، فإنه لا يتصور العمىٰ في الذهن إلا والبصر معه ، وأما في الخارج . . فإنهما متنافيان ، والمعتبر في دلالة الالتزام إنما هو اللزوم الذهني ، سواء لزم أيضاً في الخارج أم لا .

* * *

والثاني : اتفق البيانيون والمناطقة علىٰ أن دلالة المطابقة وضعية ؛ لتوقفها علىٰ مقدمة واحدة وضعية ، وهو قولنا : كلما أطلق اللفظ . . فهم مسماه ، واختلفوا في التضمن والالتزام : فالبيانيون يقولون : عقليتان ، والمنطقيون يقولون : وضعيتان ، فجاء الخلاف بناءً علىٰ تغليب إحدى المقدمتين ؛ لأن كلاً من التضمن والالتزام يتوقف علىٰ مقدمتين ؛ إحداهما وضعية وهي المذكورة ، والأخرىٰ عقلية ، وهي قولنا في التضمن : كلما فهم المسمىٰ . . فهم جزؤه ، وفي الالتزام : كلما فهم المسمىٰ . . فهم لازمه ، فغلب البيانيون العقلية ، وإليه أشار بقوله : (**العقليتان**) ، قيل : وهو لفظي ؛ لأن الوضعية إن قلنا : إنها التي يكون الوضع فيها كافياً . . فعقليتان ، وإلا . . فوضعيتان ، وفيهما قول ثالث : بأن التضمن وضعية دون الالتزامية ، ووجهه : أن جزء الموضوع له موضوع له .

* * *

الثالث : أورد علىٰ تعريف الدلالة بما ذكره ما كان مشتركاً بين الكل وجزئه أو لازمه ؛ كالإمكان المشترك بين العام والخاص ، والشمس المشتركة بين الكوكب المعلوم وشعاعه ، وكركع زيد فإنه مشترك بين الركعة التامة وبين الركوع الذي هو جزؤها ، فزِيدَ في التعريفِ قَيد مِن حيثُ إنه كذا ؛ ففي المطابقة دلالة اللفظ علىٰ تمام ما وضع له ، من حيث إنه تمام لما وضع له ، وفي التضمن من حيث إنه جزء ما وضع له ، وفي الالتزام من حيث إنه لازم لما وضع له .

تمرينات في الدلالة

وإذا سئلت : ما حد الدلالة لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : الدلالة ـ بتثليث الدال ـ كما في « لسان العرب » **لغةً** : مصدر سماعي لدل الثلاثي ، **واصطلاحاً** : هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، ويسمى الأول : دالاًّ ، والثاني : مدلولاً ، سواء كان الدال لفظاً أو غيره .

وإذا سئلت : كم أقسام الدلالة ؟

فالجواب : الدلالة قسمان : لفظية وغير لفظية ، فاللفظية هي : ما كان الدال فيها لفظاً ، وغير اللفظية هي : ما كان الدال فيها غير لفظ ؛ كدلالة الخطوط والعقد والنصب والإشارات .

وإذا سئلت : كم أقسام الدلالة اللفظية ؟

فالجواب : الدلالة اللفظية قسمان : وضعية وعقلية .

وإذا سئلت : ما ضابط الدلالة الوضعية ؟

فالجواب : الدلالة الوضعية وتسمى المطابقة : هي دلالة اللفظ علىٰ تمام ما وضع له ؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، وليست هي من مباحث البيانيين ، بل من مباحث المناطقة .

وإذا سئلت : كم أقسام الدلالة العقلية ؟

فالجواب : أقسامها اثنان : تضمنية والتزامية .

وإذا سئلت : ما ضابط الدلالة التضمنية ؟

فالجواب : ضابطها هي : دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه ؛ كدلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط .

وإذا سئلت : ما ضابط الدلالة الالتزامية ؟

فالجواب : الدلالة الالتزامية هي : دلالة اللفظ علىٰ أمر خارج عن معناه لازم له ؛ كدلالة الإنسان على الضاحك أو علىٰ قبول العلم .

فالعقلية بقسميها هي التي يبحث عنها البيانيون ؛ لقبولها وضوح الدلالة وخفائها ، لجواز اختلاف الأجزاء واللوازم في وضوح الدلالة بحسب قلة الوسائط وخفائها بكثرة الوسائط ، فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه ؛ كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظٍ آخر عليه ، وهو جُزْءُ جزءِ معناه ؛ كدلالة الإنسان على الجسم ، وأيضاً : دلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه ؛ كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر وهو لازم لازمه ؛ كدلالة كثرة الطبخ على الكرم .

ثم اللفظ الذي أريد به جزء معنىٰ ما وضع له أو لازمه ، إن دلت قرينة علىٰ عدم إرادته ؛ أي : علىٰ عدم إرادة ما وضع له . . فمجاز ، وإلا . . فكناية ، وقدم المجاز على الكناية ؛ لأن معنى المجاز كجزء معنى الكناية ؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعاً ، والجزء مقدم على الكل طبعاً ، فقدم بحث المجاز علىٰ بحث الكناية وضعاً .

ثم من المجاز ما ينبىٰ على التشبيه وهو الاستعارة التصريحية التي كان أصلها التشبيه ، فتعين ذكر التشبيه قبل المجاز والكناية ، ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة ، وفوائد جمة . . لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، كما فعل السكاكي ، بل جعل مقصداً . انتهىٰ من « شرح السملالي » .

الإعراب

(**أقسامها**) : أقسام مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، أقسام : مضاف ، الهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**ثلاثة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة

من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**مطابقة**) : بدل من ثلاثة ، بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تضمن**) : بلا تنوين لضرورة استقامة الوزن ، وهو معطوف بعاطف مقدر علىٰ مطابقة ، علىٰ كونه بدلاً من ثلاثة ، بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**التزام**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ مطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**أما السابقة**) : أما حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، السابقة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**فهي**) : الفاء رابطة لجواب أما واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما مبنية على الفتح ، هي ضمير للمفرد المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، (**الحقيقة**) : خبر المبتدأ الثاني مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب أما لا محل لها من الإعراب ، وجملة أما من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ليس**) : فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر مبني على الفتح ، (**في**) : حرف جر مبني على السكون ، (**فن**) : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، فن : مضاف ، (**البيان**) : مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لليس .

(**بحث**) : اسم ليس مؤخر واسمها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**لها**) : اللام حرف جر مبني على الفتح لدخولها على الضمير ، الهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر باللام مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ،

الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لبحث ، والتقدير : ليس بحث لها كائناً في فن البيان ، أو الجار والمجرور في فن البيان صفة لبحث ولها خبر ليس ، والتقدير : ليس بحث في فن البيان كائناً لها ، وجملة ليس من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر ثان للمبتدأ ، والتقدير : أما السابقة . . فليس لها بحث في فن البيان .

(**وعكسها**) : الواو استئنافية ، عكس : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**العقليتان**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة علىٰ جملة أما .

والله سبحانه وتعالى أعلم

واعلم : أنك قد عرفت أن أبواب هـٰذا الفن ثلاثة : باب التشبيه ، وباب المجاز ، وباب الكناية ، ولما كانت الكناية : هي اللفظ الذي أريد به اللازم جزماً مع جواز الملزوم ، والمجاز : هو اللفظ الذي أريد به اللازم فقط . . تَنَزَّل معنى الكناية من معنى المجاز منزلةَ المركب من البسيط ، حيث اعتبر في المجاز شيء واحد هو اللازم ، واعتبر في الكناية شيئان ، الملزوم بالجواز ، واللازم بالقطع .

ولما تنزل المعنيان تلك المنزلة . . قدم البحث عما هو كالبسيط منهما ، وهو معنى المجاز ، على البحث عما هو كالمركب ؛ لتقدم البسيط على المركب طبعاً ، فيقدم عليه وضعاً ، ولما توقف بعض المجاز على التشبيه . . قدم التشبيه على المجاز ؛ لوجوب تقدم المتوقف عليه على المتوقف ، فلهـٰذا قدم باب التشبيه ، ثم أتىٰ بباب المجاز ، ثم بباب الكناية . انتهىٰ « ع ق » .

* * *

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب الأول : التشبيه

تمرين في الباب

وإذا سئلت : ما معنى التشبيه لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **التشبيه لغةً** : التمثيل والتنظير والشبه والمثل ، يقال : هـٰذا شبه هـٰذا ومثله ، واشتبهت الأمور إذا التبست لتماثلها ؛ أي : إفادة أن هـٰذا مثل هـٰذا بأي تركيب كان ، فيشمل إفادته بقولهم : خاصم زيد عمراً ، وقاتل بكر خالداً ، وشارك زيد عمراً ، ورأيت أسداً ، ونحو ذلك ، فهو أعم من الاصطلاحي .

واصطلاحاً : هو الدلالة علىٰ مشاركة أمر لأمر في المعنىٰ ، رذيلةً كان أو فضيلةً ، بأداة مخصوصة ؛ كالكاف ، وكأن ، ويُشْبِهُ ، ويُحاكي ، ملفوظة كانت أو مقدرة ، كما في التشبيه البليغ .

فخرج بقيد (الأداة المخصوصة) نَحْوُ : جاء زيد وعمرو ، وقاتل زيد عمراً ، والاستعارةُ التحقيقية ؛ نحو : رأيت أسداً في الحمام ، والمكنية ؛ نحو : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، والتجريدُ الآتي في البديع ؛ نحو : رأيت من زيد أسداً ، والمشاركة فيه واضحة ؛ فإنه لما دل علىٰ تجريد أسد من زيد . . دل علىٰ مشاركته للأسد في الشجاعة ضرورة ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

ودخل فيه نحو : زيد أسد ، فإن المحققين علىٰ أنه تشبيه بليغ ، حذفت منه الأداة والوجه ، لا استعارة تصريحية التي ادعىٰ أن منها : زيد أسد ؛ لأن المستعار له وهو زيد ، مذكور علىٰ أنه استعارة ، ولا تكون الاستعارة إلا حيث يطوىٰ ذكره ، ويجعل الكلام خالياً عنه ؛ مثاله : زيد كالأسد ، فالأمر الأول هو المشبه ، والثاني : هو المشبه به ، والمعنىٰ : هو وجه الشبه الجامع بين الأمرين ، وهو الشجاعة ، **وعرفه الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين بقوله** :

تَشْبِيهُنَـــا دِلاَلَـــةٌ عَلَـــى ٱشْتِـــرَاكْ أَمْـــرَيْـــنِ فِـــي مَعْنًـــى بِـــآلَـــةٍ أَتَـــاكْ

أي : (**تشبيهنا**) معاشر البيانيين خرج به تشبيه اللغويين المذكور آنفاً ، وأضافه إلىٰ ضمير المشاركة ؛ إشارةً إلىٰ أنه كان بمنصب صار به منهم . انتهىٰ « ع ق » .

(**دلالة**) أي : دلالة من المتكلم ؛ أي : إتيان المتكلم بما يدل . « ع ق » ، (**على اشتراك أمرين**) هما المشبه والمشبه به (**في معنىً**) أي : في خصلة من الخصال فضيلةً كانت ؛ كالشجاعة في نحو : زيد كالأسد ، أو رذيلة ؛ كالبلادة في نحو : زيد كالحمار ؛ أي : الإتيان بما يدل على اشتراكهما في معنىً من المعاني ، فخرج بقوله : (**في معنى**) اشتراكهما في ذات ؛ نحو : اشترك زيد وعمرو في أب أو مال لهما .

وقوله : (**بآلة**) متعلق بدلالة ؛ أي : دلالة على الاشتراك بينهما في معنىً بواسطة آلة ؛ أي : أداة معهودة في التشبيه ؛ كالكاف ، وكأن .

وقوله : (**أتاك**) كمل به البيت ، ومعناه : أن التشبيه أتاك علىٰ هـٰذا الوجه الذي عرفه به إذا كان اصطلاحياً ، وسواء ذكرت الأداة ؛ كما في قولك : زيد كالأسد في الشجاعة ، أو قدرت ؛ كقولك : زيد أسد ، وسواء ذكر الطرفان منهما ؛ كالمثالين المذكورين أو قدر المشبه منهما ؛ كقولك : أسد أو كأسد ، لمن قال لك : ما حال زيد في الشجاعة ؛ لأن المقدر كالمذكور . انتهىٰ « ع ق » .

قال الناظم في « شرحه » : **فإن قلت** : هـٰذا التعريف غير مطرد ؛ لأنه ليس جامعاً ولا مانعاً لدخول نحو : جاء زيد وعمرو ، ولا يخرج بذكر الآلة ؛ لأنها مجملة . . **قلت** : جرت عادتنا بالتسامح والاستغناء بالقرائن في بعض التعريفات ، والإحالةِ ببعض القيود علىٰ ما يجيء بعده ؛ لأن غرضنا التعريف للمبتدي بما يفيده الشعور ومطلق الامتياز ابتداءً ، والتصور التام إذا تأمل ما بعده .

وقولنا هنا : (**بآلة**) بمنزلة قولنا : بالكاف ، وكأن . . . إلىٰ آخرها ؛ لأنها مذكورة في النظم بعدها ، فإذا تأملته . . وجدته مطرداً ، فيخرج العطف والاستعارة والتجريد ، ونحو : قاتل زيد عمراً ، ويدخل نحو : زيد كالأسد ، وزيد أسد ، ونحو ذلك . انتهىٰ منه .

الإعراب

(**تشبيهنا**) : تشبيه مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، تشبيه : مضاف ، ونا ضمير جماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، (**دلالة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**على اشتراك**) : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، اشتراك : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بدلالة ؛ لأنه مصدر لدل الثلاثي ، اشتراك : مضاف (**أمرين**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

(**في معنىً**) : في حرف جر مبني على السكون ، معنىٰ مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ـ وإن أردت البسط في إعرابه . . فارجع إلىٰ شروحنا على الآجرومية ـ ، الجار والمجرور متعلق باشتراك ؛ لأنه مصدر لاشترك الخماسي .

(**بآلة**) الباء حرف جر ، آلة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بدلالة ، (**أتاك**) : أتىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو ، يعود علىٰ تعريف التشبيه ـ والمعنىٰ : أتاك أيها الطالب منا تعريف التشبيه الاصطلاحي ، فاقبله منا ، واحفظه ؛ لتستفيد وتفيد ـ ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

أَرْكَـــانُـــهُ أَرْبَعَـــةٌ وَجْـــهٌ أَدَاهْ　　　وَطَـرْفَـاهُ فَـاتَّبِـعْ سُبْـلَ الْهُـدَاهْ

ثم أشار الناظم إلى الأمور التي تعرض لها أهل الفن ؛ لما فيها من التحقيق والتفصيل للتشبيه ، فقال : (**أركانه**) أي : أركان التشبيه المصطلح عليه عند أهل الفن ؛ أي : الأمور التي إذا انتفت أو بعضها في الخارج . . انتفى التشبيه في الخارج ، ولذلك سماها أركانه ، وإلا . . فلا يخفىٰ أن تعريفه آنفاً ، بما يضاف لها هٰذه الأمور ؛ إذ هو دلالة علىٰ مشاركة أمر لأمر في معنىً .

❊ ❊ ❊

فإن قيل : هٰذه الأمور الأربعة ليست داخلة في ماهيته ؛ إذ هي الدلالة المضافة لهٰذه الأربعة إضافةً تعلقيةً ، ومن المعلوم أن المتعلق الذي هو لفظ في معنى المضاف إليه في التعريف ، ليس جزءاً لماهية المعرف ؛ فإنك لو قلت : العمىٰ عدم البصر . . لم يكن البصر المضاف إليه ركناً لماهية العمىٰ ، فكيف تجعل هٰذه الأمور أركاناً ؟

قلنا : لما أشبهت الأركان في انتفاء التشبيه عند انتفائها ، سماها أركاناً . انتهىٰ « ع ق » بزيادة إيضاح .

❊ ❊ ❊

(**أربعة**) : أي : الأمور التي تعتبر في حصول التشبيه في أفراده الخارجية هي أربعة أشياء :

أحدها : (**وجه**) أي : وجه الشبه الذي هو المعنى المشترك فيه ؛ كالشجاعة في قولك : زيد كالأسد ؛ تعني : في الشجاعة .

وثانيها : (**أداة**) دالة على التشبيه ؛ كالكاف في قولك : زيد كالأسد ، وكأن في قولك : كأن زيداً أسد ، ومثل في قولك : زيد مثل الأسد ، وكقولك ما يشبهها ، وسيذكرها الناظم قريباً في الفصل الآتي .

(**و**) ثالثها ، ورابعها : (**طرْفاه**) بسكون الراء لاستقامة الوزن ، وهما : المشبه ، والمشبه به ؛ كزيد والأسد في المثال السابق من قولك : زيد كالأسد .

وقوله : (**فاتبع سبْل الهداة**) بسكون الباء لاستقامة الوزن ، والهداة جمع هاد ، والمراد بهم : علماء الفن ، وفي بعض النسخ (سبل النجاة) أي : طرق الصواب الموافقة لقواعد هٰذا الفن ، والمراد به علىٰ كلا النسختين تكميل البيت ، ومعناه : اتبع طريق الحق ، الموافقة لقواعدهم .

قال الناظم في « شرحه » : أركان الشيء هي أجزاؤه التي لا يتحقق إلا بها ؛ إما في الذهن ، وهي الأجزاء الحقيقية المحمولة التي تألفت منها الماهية ، وإما في الخارج ، وهي الأركان المخصوصة المحسوسة التي تتألف منها الصورة الحسية ، والمأخذ في تعريف الماهية هي الأولىٰ لا الثانية .

وأركان التشبيه هٰذه يحتمل أن تكون باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه ؛ إذ هي الدلالة علىٰ مشاركة أمر لأمر في معنىً بالكاف ونحوه ، فقد اشتمل على الأركان الأربعة ، أو باعتبار صورته المركبة في العبارة ؛ نحو : زيد كالأسد في الشجاعة ؛ إذ لا تكون إلا كذلك لفظاً أو تقديراً ، وهٰذه أقرب ، وفي الأولىٰ نظر ، والمراد بالوجه : المعنى المشترك ، والأداة الدالة عليه ، والطرفان : المشبه والمشبه به .

تمرينات

وإذا سئلت : كم أركان التشبيه ؟

فالجواب : أركانه أربعة ؛ المشبه والمشبه به ، وهٰذان الركنان يسميان طرفي التشبيه ، ووجه الشبه ، وأداة التشبيه .

(**س**) : ما مثال التشبيه ؟

(**ج**) : مثاله : زيد كالأسد .

(**س**) : ما ضابط المشبه ؟

(**ج**) : ضابط المشبه : هو الأمر الذي يراد إلحاقه بغيره في خصلة من الخصال كزيد ، في مثالنا المذكور .

(**س**) : ما ضابط المشبه به ؟

(**ج**) : ضابطه : هو الأمر الذي يلحق به غيره كالأسد ، في مثالنا .

(**س**) : ما ضابط وجه الشبه ؟

(**ج**) : ضابطه : هو الوجه المشترك بين الطرفين ويكون أقوىٰ في المشبه به منه في المشبه ، وقد يذكر وجه الشبه في الكلام ؛ كقول الشاعر :

أنت عندي كليلة القدر في القد　　　ر ولكـن لا تستجيب دعـائي

وقد يحذف كمثالنا السابق .

(**س**) : ما أداة التشبيه ؟

(**ج**) : أداة التشبيه ضابطها : هي اللفظ الذي يدل على التشبيه ويربط به المشبه بالمشبه به ، وقد تذكر الأداة في التشبيه كمثالنا السابق ، وقد تحذف الأداة ؛ نحو : زيد أسد .

(**س**) : بين لنا أركان التشبيه كلها المجموعة في قول الشاعر :

إنما الناس كالسوائم في الرز　　　ق سواء جهولهم والعليم

الإعراب

(**أركانه**) : أركان مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، أركان : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، (**أربعة**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وجه**) : بدل من أربعة بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**أداة**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ وجه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، (**وطرفاه**) : الواو عاطفة ، طرفا : معطوف علىٰ وجه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الألف نيابة

عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم .

(**فاتبع**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أركان التشبيه الأربعة ، وأردت إتقان القواعد البيانية . . فأقول لك : اتبع ، اتبع : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**سبل**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، سبل : مضاف ، (**الهداة**) : وفي بعض النسخ (النجاة) الهداة أو النجاة : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فَصْـلٌ وَحِسِّيَّـانِ مِنْـهُ ٱلطَّـرَفَـانْ		أَيْضـاً وَعَقْلِيَّـانِ أَوْ مُخْتَلِفَـانْ

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه ؛ لكون الوجه معنىً قائماً بهما ، والأداة آلة في ذلك . . قدمهما ، فقال : (**فصل**) هو من جملة البيت . « م خ » أي : في تقسيم الطرفين إلى الحسيين والعقليين والمختلفين ، وبدأ بالحسيين ؛ لأن الحس أصل إدراك العقل ، فقال : (**وحسيان منه الطرفان**) أي : والطرفان منه ؛ أي : من المذكور من تلك الأركان الأربعة ، وهما المشبه والمشبه به ، إما حسيان معاً ، والمراد بحسية الطرفين : أن يكون كل من الطرفين مدركاً بإحدى الحواس الخمس ؛ التي هي البصر ، والشم ، والسمع ، والذوق ، واللمس ، أو يكون هو نفسه غير مدرك بها ، ولـٰكن تدرك مادته بها .

فالمدرك بالبصر كالخد ، يشبه بالورد في الحمرة ، والمدرك بالشم كرائحة المسك ، تشبه بها رائحة النكهة وهي ريح الفم ، والمدرك بالسمع كصوت ضعيف يشبه بالهمس وهو الصوت الخفي ، والمدرك بالذوق كطعم الريق ، يشبه بطعم الخمر ، والمدرك باللمس كلين الجلد ، يشبه بلين الحرير . انتهىٰ « يعقوبي » .

وعبارة العباسي : طرفا التشبيه ؛ أي : المشبه والمشبه به ؛ إما **حسيان** كالخد والورد في المبصرات ، والصوت الضعيف والهمس في المسموعات ، والنكهة ؛ أي : رائحة الفم ، والعنبر في المشمومات ، والريق والخمر في المذوقات ، والجلد الناعم والحرير في الملموسات ، أو **عقليان** كالعلم والحياة ؛ كقولك : العلم كالحياة ، والجهل كالموت ، وهو المذكور بقوله : (**أيضاً وعقليان**) أي : **والطرفان** من التشبيه إما حسيان ، وإما عقليان أيضاً ؛ أي : كما يكونان حسيين .

(**أو مختلفان**) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به **حسياً** ؛ كالمنية والسبع ، فالمنية ؛ أي : الموت عقلي ؛ لأنه عدم الحياة عمن شأنه الحياة ، والسبع حسي ، أو مختلفان بالعكس ؛ كالعطر الذي هو محسوس مشموم ، وخلق كريم وهو عقلي ، والمراد

بالحسي : المدرك هو أو مادته ؛ أي : أفراده ؛ أي : أجزاؤه التي تركب منها ، بقطع النظر عن هيئته الاجتماعية بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فدخل في الحسي بزيادة قولنا : (أو مادته) الخيالي : وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس ؛ كقوله من (مجزوء الكامل) :

وكــــأن محمـــــر الشقيـــــق إذا تصـــوب أو تصعـــد

أعـــلام يـــاقـــوت نشـــــرن علــىٰ رمـاح مــن زبـرجـد

واختلف العلماء في هٰذين البيتين ؛ فمنهم : من توقف في نسبتهما ، ومنهم : من نسبهما للصنوبري .

(والشقيق) : ورد أحمر في وسطه سواد ، ينبت بالجبال ، ويقال : هو شقائق النعمان : وهو نور معروف أحمر اللون ، وكل من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس ، لٰكن المركب الذي هٰذه مادته ليس بمحسوس ؛ لأنه ليس بموجود ، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة ، حاضر عند المدرك ، علىٰ هيئة مخصوصة .

وعبارة المناوي قوله : (وكأن محمر الشقيق) الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والشقيق : نور يفتح كالورد وأوراقه حمر ، وفيها بين تلك الأوراق ، وهو وسطه سواد ، وكثيراً ما تنبته الأرض الجبالية الباردة ، وإضافته إلى النعمان في قولهم : (شقائق النعمان) لأنه كان كثيراً في أرض يحميها النعمان ، وهو ملك من ملوك الحيرة ، قيل : والنعمان يسمىٰ به كل ملك في ذلك البلد ، وأشهرهم : (النعمان بن المنذر) .

وقوله : (إذا تصوب) متعلق بمقتضىٰ كأن ؛ أي : مال إلىٰ أسفل (أو تصعد) أي : مال إلىٰ أعلىٰ ، وميله إلى العلو والسفل ، بتحريك الريح له .

قوله : (أعلام ياقوت) الأعلام جمع علم : وهو ما يشد فوق الرمح ، وعنىٰ بالياقوت : الحجر النفيس المعلوم ، بشرط أن يكون أحمر ، وهو أغلب الياقوت .

وقوله : (علىٰ رماح . . .) إلخ ، الرماح جمع رمح : وهو معلوم ، والزبرجد : حجر نفيس أخضر . انتهىٰ « يعقوبي » ، مع زيادة « صبانية » .

قوله : (بمقتضىٰ كأن) أي : بفعل تقتضيه كأن وتفيده ، وهو أشبه ، فإن كلاً من الأعلام والياقوت والزبرجد والرمح محسوس بحاسة البصر ، لـٰكن المركب الذي هـٰذه الأمور مادته ليس بمحسوس ؛ لأنه غير موجود ، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود ، والعقلي ما عدا ذلك ، فيشمل الوهمي .

والمراد بالعقلي : ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس فيه مدخل ؛ أي : ما هو غير مدرك بإحدى الحواس المذكورة ، ولـٰكنه بحيث لو أدرك . . لكان مدركاً بها ، وبهـٰذا القيد يتميز عن العقلي ؛ كما في قول امرىء القيس (من الطويل) لحُجرٍ عاصي :

أيقتلنـي والمشـرفـي مضـاجعـي　　　ومسنـونـة زرق كـأنيـاب أغـوال

أي : كمشبه به ، في قول امرىء القيس وهو الغول ، والاستفهام فيه للإنكار (والمَشْرَفِي) بفتحتين بينهما معجمة ساكنة نسبة إلىٰ مشارف اليمن ؛ أي : إلىٰ قُرىً أعاليها ، والنسبة إلى الجمع إفرادية ، (ومسنونة) أي : سهام مسنونة عندي عطف على المشرفي .

والمعنىٰ : أيقتلني ذلك الرجل يوعدني ، والحال أن مضاجعي سيف ، منسوب إلىٰ مشارف اليمن ، وسهام محددة النصال صافية مجلوة ، وأنياب الغول ، وهو المشبه به مما لا يدرك بالحواس ؛ لعدم تحققها ، مع أنها لو أدركت . . لم تدرك إلا بحس البصر .

ومما يجب أن يعلم في هـٰذا المقام : أن من قوى الإدراك ما يسمىٰ : متخيلة ومفكرة ، ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها ، والتصرف فيها ، واختراع أشياء لا حقيقة لها ، فالمراد بالخيالي : المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة ، وبالوهمي : ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها ، كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع ، فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة سبع ، واختراع ناب لها كالسبع .

ودخل أيضاً في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ، ويسمىٰ : وجدانياً ؛ كاللذة والألم ، فإدراك هـٰذين المعنيين بشيء من الحواس الظاهرة ، وليسا أيضاً من العقليات الصرفة ؛ لكونها من الجزئيات المستندة إلى الحواس ، بل من الوجدانيات المدركة

بالقوى الباطنة ؛ كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ، والمراد هٰهنا : اللذة والألم الحسيان ، وإلا . . فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة . انتهىٰ « عباسي » .

تمرينات

وإذا سئلت : كم أقسام التشبيه باعتبار كون الطرفين حسيين أو عقليين أو مختلفين ؟

فالجواب : أقسامه باعتبار ذلك أربعة :

الأول : ما كان طرفاه حسيين ؛ نحو قولك : خده كالورد .

والثاني : ما كان طرفاه عقليين ؛ كقولنا : العلم كالحياة ، والجهل كالموت .

والثالث : ما المشبه فيه عقلي والمشبه به حسي ؛ كقولنا : المنية ؛ أي : الموت كالسبع .

والرابع : ما المشبه فيه حسي والمشبه به عقلي ؛ كقولنا : العطر كالخلق الكريم .

وإذا سئلت : ما ضابط الحسي ؟

فالجواب : الحس ما يدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس فدخل الخيالي .

وإذا سئلت : ما ضابط الخيالي ؟

فالجواب : الخيالي ؛ هو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس .

وإذا سئلت : ما مثال الخيالي ؟

فالجواب : مثاله كقول الشاعر :

وكـأن محمـر الشقيـ ... ـق إذا تصـوب أو تصعـد

أعـلام يـاقـوت نشـر ... ن علىٰ رمـاح مـن زبـرجـد

وإذا سئلت : ما ضابط العقلي ؟

فالجواب : العقلي ؛ هو ما لا يدرك هو ولا مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، فدخل فيه الوهمي والوجداني .

وإذا سئلت : ما ضابط الوهمي ؟

فالجواب : هو ما لا وجود له ولأجزائه في الخارج ، ولو وجد.. لكان مدركاً بإحدى الحواس كالبصر .

وإذا سئلت : ما مثال الوهمي ؟

فالجواب : مثال الوهمي كأنياب الغول في البيت السابق .

وإذا سئلت : ما ضابط الوجداني ؟

فالجواب : الوجداني : هو ما يدرك بالقوى الباطنة .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله كالغم والفرح والجوع والعطش مثلاً .

الإعراب

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هٰذا فصل ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وحسيان منه الطرفان**) : الواو عاطفة أو استئنافية ، **حسيان** : خبر مقدم لضرورة النظم ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

(**منه**) : من حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة للطرفان إن كانت أل فيه جنسية فهو بمنزلة النكرة ، أو لوقوعه حالاً من الطرفان علىٰ رأي سيبويه ، وعلىٰ رأي الجمهور يقدر مضاف ، تقديره : أي : حكم الطرفين منه أنهما حسيان .

(**الطرفان**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والتقدير : والطرفان الكائنان منه ، أو الطرفان حالة

كونهما كائنين منه ؛ أي : من التشبيه إما حسيان ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة الترجمة .

(**أيضاً**) : وهي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، كما بسطنا الكلام عليه في جواهر التعليمات . ويقال في إعرابه : أيضاً : منصوب على المفعولية المطلقة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لفعل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، تقديره : إضت أيضاً ، وهو مقدم علىٰ محله ، تقديره : (**وعقليان**) أيضاً ، الواو عاطفة بمعنىٰ أو ، عقليان : معطوف علىٰ حسيان ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء .

(**أو مختلفان**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، مختلفان : معطوف علىٰ حسيان ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْـوَجْـهُ مَـا يَشْتَـرِكَـانِ فِيـهِ وَدَاخِـلاً وَخَـارِجـاً تُلْفِيـهِ

ثم أشار الناظم : إلىٰ وجه الشبه وإلىٰ تفصيله بقوله : (**والوجه**) أي : وجه الشبه بين الطرفين هو (**ما**) له معنىً (**يشتركان فيه**) بأن يتصف به كل منهما ؛ إما تحقيقاً كالوجه في قولك : زيد كالأسد في الجراءة ، وإما تخييلاً ؛ كما في قوله ؛ أي : كما في قول القاضي التنوخي بيتاً (من الخفيف) :

وكـأن النجـوم بيـن دجـاه سنـن لاح بينهـن ابتـداع

فإن وجه الشبه بين النجوم في الدجىٰ ، جمع دجية : وهي الظلمة ، وبين السنن في الابتداع ؛ أي : في البدع هو ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود ، وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي ، وفي السنن مع البدع تخييلي ؛ أي : يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق .

وسبب التخيل : أنه كثيراً ما تشبه السنة وما بمعناها كالهدىٰ والعلم . . بالنور في الاهتداء بكل منهما ، إلا أن الاهتداء بالسنة وما بمعناها في المعقولات ، وبالنور في المحسوسات ، وتشبه البدع وما بمعناها من المعصية . . بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه ، فأوجب ذلك التشبيه .

وتلك المقارنة التي بين طرفيه تخييل الإشراق للسنة وما بمعناها وتخيل السواد للبدعة وما بمعناها ؛ لأن الشيء يخيل فيه الوهم ما في مقارنه ، وكثر ذلك التخيل حتىٰ صار كأن المعنىٰ حقيقي فيهما ، فصح التشبيه بذلك الوجه المتخيل .

وفهم من قوله : (**يشتركان**) أن الوجه في الحقيقة كلي ؛ لتعذر الاشتراك في الجزئي ؛ لاستحالة وجوده في محلين ، وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص المطابقة له في متعدد ؛ فإذا قيل : هو كالأسد في الشجاعة . . فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتها فيهما ، وعلىٰ هـٰذا فتسمية

الوجه محسوساً كما يأتي إنما ذلك باعتبار حسية أفراد الوجه كالحمرة والصفرة ونحو ذلك .

ويعلم من ذلك أيضاً أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معاً . . بطل التشبيه ؛ لعدم وجود المشاركة في الاتصاف ، كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح ، حيث يقال : النحو في الكلام كالملح في الطعام ، كون الكثير منهما مفسداً لما هو فيه ، والقليل مصلحاً ، إذ لم يوجد هـٰذا المعنىٰ في النحو ، وهو كون كثيره مفسداً للكلام وقليله مصلحاً له ، إذ لا يقبل قلة ولا كثرة ؛ لأنه في كل كلام معنىً واحد إن وجد . . صح إعراب الكلام ، وإلا . . بطل ، وإنما الوجه الصحيح للتشبيه بينهما ، كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحاً له ، وانتفائه عنه مفسداً له . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (**وداخلاً**) مفعول ثان لقوله : (**تلفيه**) بمعنىٰ : تجده ، فالواو داخلة علىٰ تلفيه (**وخارجاً**) معطوف علىٰ داخلاً علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(**تلفيه**) وهو من ألفىٰ بمعنىٰ وجد يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ؛ لأنه من أخوات ظن ، والضمير مفعول أول له ، والمعنىٰ : أي : وتجد وجه الشبه داخلاً في ماهية الطرفين وحقيقتهما ؛ كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس ؛ كقولك : هـٰذا القميص مثل هـٰذا في كونهما كتاناً ، وخارجاً من ماهيتهما كالجراءة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد .

قال (ع ق) : والمراد بكونه داخلاً : ألا يكون خارجياً ، بدليل مقابلته بالخارج ، فدخل فيه ما كان نفس الماهية النوعية ، إذ ليست بخارجة عن الحقيقة ؛ لأنها نفسها ؛ كأن يقال لغرض من الأغراض : زيد كعمرو في الإنسانية ، ودخل ما كان جزءاً من جنس أو فصل ؛ كأن يقال لغرض من الأغراض أيضاً : زيد كعمرو في الحيوانية أو الناطقية ، فالخارج هو الذي ليس نفس الماهية ولا جزأها . انتهىٰ .

وقوله : (عن الحقيقة) أي : عن حقيقة الطرفين ، وقوله : (لأنها نفسها) أي : مع زيادة قيد التشخص .

وعبارة الناظم في « شرحه » : ثم الوجه قسمان : إما داخل في حقيقة الطرفين ؛ بأن يكون تمام ماهيتهما كالنوعية ، أو جزءاً من تلك الماهية مشتركاً بينهما وبين ماهية أخرىٰ

كالجسد ، أو مميزاً لها عن سواها كالفضل كتشبيه ثوب بثوب في جنسهما أو نوعهما أو فصلهما كاللباسية والثوبية والكتانية ، وإما خارج عن حقيقة الطرفين ؛ بأن يكون وصفاً قائماً فيهما خارجاً عن ماهيتهما كاللون مثلاً .

ثم الخارج قسمان : حقيق وإضافي ، كما بينهما في البيت التالي .

الإعراب

(**والوجه**) : الواو استئنافية ، الوجه : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (والطرفان) ، (**يشتركان**) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والألف ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، (**فيه**) : جار ومجرور متعلق بيشتركان ، والجملة الفعلية صلة ما الموصولة والعائد ضمير فيه .

(**وداخلاً**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة داخلة علىٰ تلفيه ، داخلاً : مفعول ثان لتلفيه منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**وخارجاً**) : معطوف علىٰ داخلاً ، (**تلفيه**) : تلفي فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول لألفىٰ مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، والتقدير : وتلفي وجه الشبه داخلاً في الطرفين وخارجاً عنهما ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والوجه ما يشتركان فيه) علىٰ كونها مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَخَـارِجٌ وَصْـفٌ حَقِيقِـيٌّ جَـلاَ بِحِـسٍّ أَوْ عَقْـلٍ وَنِسْبِـيٌّ تَـلاَ

أي : (و) وجه (**خارج**) عن ماهية الطرفين المشبه والمشبه به إما (**وصف حقيقي**) أي : معنىً متقرر في نفسه لا يحتاج تعقله وتصوره إلىٰ تعقل الطرفين وذلك بأن (**جلا**) وظهر وجوده (**بحس**) أي : بواحد من الحواس الخمس (**أو**) جلا وظهر وجوده بـ(**عقل** ، **و**) إما (**نسبي**) أي : ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بتعقلهما ، والمراد بالشيئين : الطرفان ، وقوله : (**تلا**) أي : تبع هـٰذا النسبي ذلك الحقيقي في الذكر ، كمل به البيت .

وحاصل معنى البيت : (و) وجه الشبه إذا لم يكن نفس ماهية الطرفين ولا جزءاً لها بل هو (**خارج**) عن ماهيتهما ينقسم أولاً إلىٰ قسمين ؛ أحدهما : (**وصف حقيقي**) أي : معنىً متقرر في نفسه بألا يكون نسبياً يتعقل بين شيئين ؛ وذلك بأن يكون قد (**جلا**) أي : ظهر تصوره من غير توقف علىٰ شيئين ، وذلك بأن يكون ظهوره وتحققه (**بحس**) بكونه مما يشاهد بإحدى الحواس الخمس ؛ كأن يشاهد بالبصر ؛ كالحمرة في تشبيه الخد بالورد ، والبياض في تشبيه الثوب الأبيض مثلاً بالثلج ، أو يشاهد بالسمع ؛ كتشبيه الصوت الضعيف بالقوي ، أو بالذوق ؛ كتشبيه بعض الطعام بالعسل أو السكر في الطعم ، أو بالشم ؛ كتشبيه العنبر بالمسك في الرائحة ، أو باللمس كتشبيه الجلد الناعم بالحرير في اللين .

(**أو**) يكون ظهوره وتحققه بـ(**عقل**) لكونه مما لا يدرك إلا بالعقل سواء كان وجودياً في نفسه كالعلم في تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، أو كان اعتبارياً لـٰكن لا يتوقف تعقله علىٰ تعقل شيئين هو نسبة بينهما ؛ كما في تشبيه الروح بالبدن في الإمكان .

(**و**) ثانيهما : (**نسبي**) وهو المقابل للحقيقي ؛ أي : ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بهما ؛ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة والبرهان بالشمس ، فإن الإزالة أمر نسبي لا يتعقل إلا بين المزال وهو الحجاب ، وبين المزيل وهو الحجة والشمس ، ومن

المعلوم أن الحجاب المزال بالشمس حسي والمزال بالحجة معنوي ، وهو الجهل والشبهة .

وقوله : (**نسبي**) معطوف علىٰ حقيقي .

وقوله : (**تلا**) تكملة كما مر آنفاً . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة « شرح الناظم » : ثم وجه الشبه قسمان ؛ أحدهما : داخل في حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما ، وثانيهما : خارج عن حقيقة الطرفين بأن يكون وصفاً قائماً فيهما خارجاً عن ماهيتهما كاللون .

ثم الخارج قسمان أيضاً ؛ أحدهما : حقيقي : وهو ما كان ثابتاً للذات متقرراً فيها ، وثانيهما : نسبي ؛ أي : إضافي : وهو ما كان اعتبارياً لا تقرر له في الذات .

ثم الحقيقي قسمان أيضاً ؛ أحدهما : حسي ؛ أي : مدرك بإحدى الحواس الخمس ؛ كالألوان والأصوات والطعوم والمشمومات والملموسات ، وثانيهما : عقلي ؛ أي : مدرك بالعقل ؛ كالكيفيات النفسانية ، كالعلم والحلم والذكاء والغضب والرضا والفرح والحزن وغير ذلك . انتهىٰ منه بتصرف واختصار .

ثم قال : وأشرنا إلىٰ قسمي الحقيقي بقولنا : (**وصف حقيق جلا**) أي : ظهر (**بحس أو عقل**) وإلى الإضافي أشرنا بقولنا : (**ونسبي تلا**) أي : تبع الحقيقي في التقسيم .

فقولنا : (**وخارج**) مبتدأ سوغ الابتداء به التنويع ، وخبره (**وصف**) ، و(**نسبي**) معطوف علىٰ (**حقيقي**) أي : والخارج وصف حقيقي بقسميه الحسي والعقلي ، أو وصف نسبي . انتهىٰ منه .

الإعراب

(**وخارج**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية مبنية على الفتح ، خارج : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، (**وصف**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**حقيقي**) : صفة لوصف ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : وصف منسوب إلى الحقيقة ، والجملة من المبتدأ

والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (تلفيه) داخلاً وخارجاً ، وحق المقام أن يقال : (فالخارج) بالفاء الفصيحة ، ولٰكن عدل عنه إلىٰ ما ذكره لضرورة النظم .

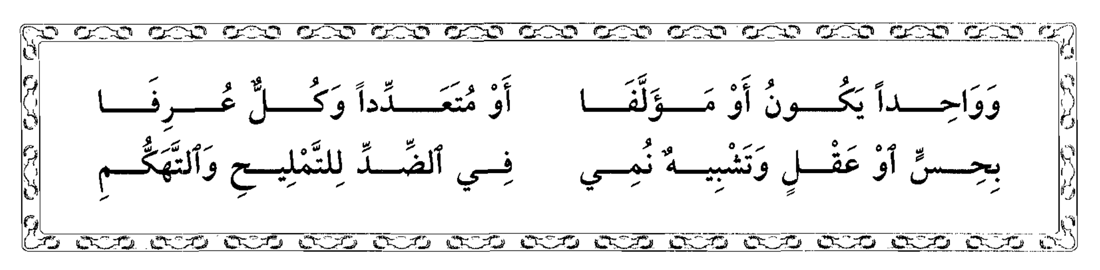
(**جلا**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ وصف حقيقي .

(**بحس**) : جار ومجرور متعلق بـ(جلا) والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لوصف ، تقديره : فالوجه الخارج هو وصف حقيقي جال بحس ؛ أي : ظاهر بحس ، أصله جالي ، عومل معاملة قاض ، (**او عقل**) : أو حرف عطف وتنويع مبني على السكون ، عقل : معطوف علىٰ حس ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**ونسبي**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، نسبي : معطوف علىٰ حقيقي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**تلا**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، من باب دعا يدعو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ نسبي ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لنسبي ، تقديره : ونسبي تال ، أصله : تالي ؛ أي : تابع لما قبله في التعداد من الخارجي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



وَوَاحِــــداً يَكُــــونُ أَوْ مُــــؤَلَّفَـــا ... أَوْ مُتَعَــــدِّداً وَكُــــلٌّ عُــــرِفَــــا

بِحِــــسٍّ اَوْ عَقْــــلٍ وَتَشْبِيــــهٌ نُمِــــي ... فِــــي ٱلضِّــــدِّ لِلتَّمْلِيــــحِ وَٱلتَّهَكُّــــمِ

ثم أشار الناظم : إلىٰ أن وجه الشبه ينقسم انقساماً آخر ، بالنظر إلىٰ كونه واحداً ، أو متعدداً ، فقال : (**وواحداً يكون**) أي : ويكون وجه الشبه واحداً ، أو ما هو بمنزلة الواحد لكونه حقيقة ملتئمة من متعدد (**أو**) يكون وجه الشبه (**مؤلفاً**) أي : مركباً ، والمراد بالمركب : أن يكون وجه الشبه هيئةً منتزعةً من متعدد ، علىٰ وجه لا يستقل فيه شيء مما انتزعت منه بالتشبيه (**أو**) يكون وجه الشبه (**متعدداً**) بحيث يصح استقلال كل واحد من ذلك المتعدد بالتشبيه .

(**وكل**) من هـٰذه الأقسام الثلاثة ؛ أعني : الواحد ، والمركب ، والمتعدد (**عرفا**) الألف فيه حرف إطلاق ؛ أي : وكل من الأقسام الثلاثة إما أن يكون مدركاً (**بحس**) أي : بواحد من إحدى الحواس الخمس ؛ لكونه مما يشاهد بإحدى الحواس ؛ كالحمرة واللين والرائحة مثلاً (**أو**) يكون مدركاً بـ(**عقل**) لكونه مما لا يدرك إلا بالعقل سواء كان وجودياً في نفسه ؛ كالعلم في تشبيه الإمام الشافعي بمالك ، أو كان اعتبارياً ؛ كما في تشبيه الروح بالبدن في الإمكان ، وسواء كان بعضه حسياً وبعضه عقلياً فيما إذا كان متعدداً .

* * *

والحاصل : أن وجه الشبه باعتبار الوحدة وعدمها ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ؛ **الأول** : الواحد وما هو بمنزلته ، **والثاني** : المركب ، **والثالث** : المتعدد ، ثم الواحد : إما حسي أو عقلي ، والمركب : إما حسي أو عقلي ، والمتعدد : إما حسي أو عقلي كله ، أو بعضه عقلي وبعضه حسي ، فهـٰذه سبعة أقسام .

فالواحد الحسي منها : كالحمرة في تشبيه الخد بالورد ، والحلاوة في تشبيه الثمر بالعسل .

والواحد العقلي منها : كالعلم في تشبيه الشافعي بمالك .

والذي بمنزلة الواحد : كالإنسانية في تشبيه زيد بعمرو فيها لغرض من الأغراض ؛ كدفع تكبر زيد علىٰ عمرو ؛ فإن الإنسانية مركبة من الحيوانية والناطقية تركيباً أوجب كونهما حقيقةً واحدة ، لا يتميز أجزاؤهما في الخارج ، فنزلت منزلة الواحد ، **والمركب الحسي** : كقول أبي قيس بن الأسلت بيتاً (من الطويل) :

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترىٰ		كعنقــود مُـلاَّحيــة حيــن نــوَّرا

والثريا : اسم لجملة أنجم مجتمعة ، ستة أو سبعة ، كما هو معروف في فن الفلك ، وقوله : (كما ترىٰ) : حال من الثريا ، والكاف بمعنىٰ : علىٰ ، وقوله : (ملاحية) ـ بضم الميم وتشديد اللام ـ : عنب أبيض في حبه ، وتخفيف اللام أكثر . قاله السعد .

وقوله : (حين نورا) ـ بتشديد الواو ـ أي : انفتح نوره ، فالوجه هنا : هي الهيئة الحاصلة من تقارب الصور البيض المستديرة الصغار المقادير برأي العين ، المشبهة بالهيئة المخصوصة مع المقدار المخصوص ، فقد شبه الثريا بعنقود الملاحية في حال تنورها وظهورها في وجه مركب حسي هي هيئة حاصلة من اجتماع أجرام مشرقة صغيرة المقدار ، وهـٰذه الهيئة حسية لتعلقها بمحسوس ، ولأخذها بواسطة الحسي .

والمركب العقلي : كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع ، مع تحمل التعب في استصحابه في تشبيه حال اليهود بحال الحمار الذي يحمل أسفاراً ، في قوله تعالىٰ : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ ﴾ ، فإن الهيئة في ذلك عقلية ، لا تدرك بشيء من الحواس كما لا يخفىٰ .

فوجه الشبه : حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه ، وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة ؛ لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل ، ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم ، وكون الحمار جاهلاً بما فيها ، وكذلك روعي من جانب المشبه أيضاً فعل مخصوص وهو الحمل ؛ إذ التوراة بأيديهم ، ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم ، وكون اليهود جاهلين بما فيها ، أو كالجاهلين لعدم عملهم بمقتضاها .

والمتعدد الحسي : كاللون والطعم والرائحة ، في تشبيه بعض التفاح بالسفرجل مثلاً ، وكالبياض والطول في تشبيه رجل بآخر .

والمتعدد العقلي : كالعلم والشجاعة والذكاء في تشبيه إنسان بآخر .

والمتعدد المختلف : كحسن الوجه وارتفاع القدر في تشبيه إنسان بالشمس ؛ فإن الحسن حسي ، وارتفاع القدر عقلي .

فهٰذه سبعة ، فإذا ضربتها في أقسام الطرفين الأربعة . . صار مجموعها باعتبار القسمة العقلية ثمانية وعشرين ، من ضرب سبعة في أربعة ، لٰكن لا يتصور منها إلا ست عشرة ، وتبطل منها : اثنتا عشرة ؛ لوجوب كون الطرفين حسيين ، حيث يكون الوجه حسياً ؛ لامتناع أن يدرك بالحس شيء من العقلي ؛ لأن وجه التشبيه أمر موجود في الطرفين ، فإذا كانا عقليين ، أو أحدهما عقلياً . . وجب أن يكون الوجه عقلياً .

وبيان سقوط الاثنتي عشرة صورة : أن تأخذ كل صورة من صور الوجه الأربعة التي للحس فيها مدخل ؛ وهي : الواحد الحسي ، والمركب الحسي ، والمتعدد الحسي ، والمتعدد المختلف ، وتسقط معها ثلاث صور من صور الطرفين ؛ وهي : التي للعقل فيه مدخل ، وهي : أن يكون الطرفان عقليين ، أو يكون المشبه وحده عقلياً ، والمشبه به حسياً ، أو عكسه ، فهٰذه ثلاث صور الطرفين ، فإذا ضربتها في الأربعة من صور الوجه . . كان الحاصل اثنتي عشرة صورة ، فهي باطلة ، والباقي ست عشرة ، وهي صحيحة .

والمراد بالواحد المركب : أن يكون حقيقةً ملتئمةً من أمور مختلفة ، أو هيئة انتزعها العقل من أمور متعددة ، والمراد بالمتعدد من الوجه : أن يكون أموراً متعددةً قد اشترك الطرفان في كل منها . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

ثم أشار الناظم إلى التشبيه المسمىٰ بـ : (التهكمي والتمليحي) فقال : (**وتشبيه**) مبتدأ سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، أو عمله فيما بعده وهو قوله : (في الضد) لأنه متعلق بتشبيه .

وجملة قوله : (**نمي**) بضم النون مبنياً للمفعول خبر المبتدأ .

و(في) في قوله : (**في الضد**) بمعنى الباء متعلقة بتشبيه الواقع مبتدأ .

وقوله : (**للتمليح**) متعلق بنمي (**والتهكم**) معطوف على التمليح ، والتقدير : وتشبيه بالضد نمي وقصد عندهم لغرض التمليح أو لغرض التهكم والاستهزاء ؛ أي : وتشبيه المشبه بالمشبه به الذي هو ضد ، نمي وقصد عندهم ، لغرض تمليح الكلام وتحسينه ، أو لغرض التهكم والسخرية والاستهزاء للمخاطب .

ويحتمل : أن يكون (**نمي**) بمعنىٰ : نسب ، واللام في قوله : (للتمليح) بمعنىٰ : إلىٰ ، والمعنىٰ : وتشبيه بالضد نسب إلى التمليح والتهكم .

وعبارة « اليعقوبي » : (**و**) رب (**تشبيه**) يقع في كلامهم (**نمي**) أي نسب ذلك التشبيه (**في الضد**) أي : عند وقوع الاشتراك بين الطرفين في التضاد والتنافي (**للتمليح**) متعلق بقوله : (**نمي**) أي : نسب ذلك التشبيه إلى التمليح ، فيقال : هـٰذا تشبيه تمليحي أو نسب للتهكم ؛ أي : إلى الاستهزاء والسخرية ، فيقال : هـٰذا تشبيه تهكمي .

وذلك أنهم كانوا قد ينزلون التضاد والتنافي بمنزلة التماثل والتناسب في وجه الشبه ، فيشبهون الشيء بما فيه ، ما ينافي ما في الآخر ويضاده ، بواسطة ما في ذلك من التمليح المناسب للمقام ، وما فيه من التهكم فيقال مثلاً للجبان : ما أشبهك بالأسد في جراءته ، وللبخيل : ما أشبهك بحاتم في جوده .

وصحح ذلك تنزيل البخل الذي في البخيل منزلة الكرم الذي هو ضده ، وتنزيل الجبن الذي في الجبان منزلة الشجاعة ، فيكون اشتراك الطرفين فيما فيه تضاد كاشتراكهما في وجه الشبه ، بواسطة تمليح الإتيان بشيء مليح ؛ أي : ظريف ، أو بواسطة تهكم ؛ أي : استهزاء ، ويفترقان باعتبار المقام : فإن أورد المتكلم هـٰذا التشبيه في مقام يقصد فيه الظرافة والمضاحك ، كما إذا لم يكن الموصوف عدواً . كان تمليحاً ، وإن أورد في مقام الاستهزاء ؛ لكون الموصوف عدواً مثلاً ، لقصد إهانته عند الحاضرين . . كان تهكماً .

والسبب في إفادتهما : أن استعمال الشيء في ضده مما يستظرف ويدل عرفاً على الاستهزاء ، ألا ترىٰ إلىٰ قولك لطالب : خذ الخبز ، مريداً بالخبز حجراً ، فإنه يفيد التهكم في مقامه ، والظرافة والملاحة في مقامها ، فكذلك إذا قلت لإنسان جبان ، في

مجمع يعلمون ذلك : هو أسد لشجاعته . . فإنه يفيد الملاحة عند قصدها ، والاستهزاء عند قصده ، لما ذكرنا ، وذلك أمر يدرك بالذوق عرفاً ، وهو ظاهر . انتهىٰ « يعقوبي » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : **واعلم**: أن وجه الشبه قد يؤخذ من التضاد فينزل منزلة التناسب لاشتراك الضدين فيه ، فيشبه الشيء بما قام به معنىً مضاد لما قام بذلك المشبه ، وذلك إذا كان الغرض التهكم على المشبه ؛ أي : السخرية والاستهزاء به ، أو كان الغرض تمليح الكلام ؛ أي : جعله مليحاً حسناً مستظرفاً ؛ كقولك للبخيل : ما أشبهه بحاتم ، وللجبان : ما أشبهه بالأسد ، وكل ما صلح للتهكم صلح للتمليح ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام ، فإن كان الغرض الانبساط مع المخاطب ، وتحسين الكلام له وإطراءه . . فتمليح ، وإن كان الغرض الاستهزاء والسخرية . . فتهكم .

فإذا قال الرجل لصديقه الأعرج مثلاً : أنت اليوم كالفرس السريع لا يسبقك أحد . . فتمليح ، وإن قال ذلك لمن يفاخره . . فتهكم . انتهىٰ منه .

الإعراب

(**وواحداً يكون**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية داخلة علىٰ يكون ، واحداً : خبر يكون مقدم عليها منصوب بالفتحة الظاهرة ، يكون : فعل مضارع ناقص مرفوع ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ وجه الشبه ، والتقدير : ويكون وجه الشبه واحداً ، وجملة يكون مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (والوجه ما يشتركان) ، (**أو مؤلفاً**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، مؤلفاً : معطوف علىٰ واحد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**أو متعدداً**) : أو حرف عطف وتفصيل ، متعدداً : معطوف علىٰ (واحداً) منصوب بالفتحة الظاهرة .

(**وكل**) : الواو عاطفة ، كل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة قصد العموم أو الإضافة إلى المضاف إليه المحذوف ، تقديره : أي : وكل هـٰذه الأقسام الثلاثة ، (**عرفا**) : عرف فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ كل ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ ،

تقديره : وكل من الأقسام الثلاثة معروف بحس . . . إلخ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة يكون .

(**بحس**) : جار ومجرور متعلق بعرف ، (**او عقل**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، عقل : معطوف علىٰ حس ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ؛ تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وتشبيه**) : الواو استئنافية ، تشبيه ـ بالرفع كما عليه الناظم في « شرحه » ـ : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ـ كما قاله الناظم في « شرحه » ـ أو عمله في الجار والمجرور من قوله : (في الضد) ، (**نمي**) : فعل ماض مغير الصيغة بمعنىٰ : قصد ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ تشبيه .

(**في الضد**) : جار ومجرور متعلق بتشبيه ، وجملة (نمي) من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وتشبيه في الضد مقصود عندهم لغرض التمليح أو التهكم ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**للتمليح**) : جار ومجرور متعلق بنمي ؛ لأنه فعل ماض ، (**والتهكم**) : الواو عاطفة ، التهكم : معطوف على التمليح مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

وقوله : (**وتشبيه**) بالجر علىٰ نسخة « شرح اليعقوبي » ، علىٰ أنه مجرور برب المحذوفة كما قدرها في « شرحه » ، وعلىٰ هـٰذا الوجه فإعرابه : الواو استئنافية ، تشبيه : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة ، وجملة (**نمي**) بمعنىٰ : نسب في محل الرفع صفة لتشبيه ، وقوله : (**في الضد**) جار ومجرور خبر المبتدأ ، واللام في قوله : (**للتمليح**) بمعنىٰ : إلىٰ ، متعلق بنمي ، (**والتهكم**) معطوف على التمليح ، والتقدير : وتشبيه منسوب إلى التمليح أو التهكم واقع في الضد قليلاً ، والجملة الاسمية مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في أداة التشبيه وغايته وأقسامه ومراتبه

قوله : (**في أداة التشبيه**) أي : الآلة الدالة عليه .

وقوله : (**وغايته**) أي : غاية التشبيه ، وهو الغرض الحامل علىٰ إيجاد التشبيه ؛ فإن غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (عائد للمشبه) لأن المقصود من التشبيه بيان حاله ، فيكون الغرض منه عائداً إليه . قاله عبد الحكيم .

ثم إن الناظم قدم الغرض كأصله علىٰ بيان أحوال التشبيه ؛ لكونه أهم . انتهىٰ « م خ » .

وإنما كان المشبه هو الغرض من التشبيه ؛ لأنه هو المحكوم عليه ، وهو المقيس الذي يطلب في التركيب ما يتعلق به ؛ فإنك إذا قلت : هـٰذا كذلك ، فعُرْفُ الاستعمال في الغالب يقتضي أن الذي أريد بيان حكمه وما يتعلق به هو المشار إليه بهـٰذا ، وهو المحكوم عليه ، بخلاف المشار إليه بذلك ، وذلك الغرض ككشف حاله ؛ أي : بيان حاله علىٰ أي وصف كان من الأوصاف ؛ كتشبيه ثوب بثوب في لونه ، إذا كان السامع يجهل لون المشبه ، وبيان مقدار حاله إذا علمها السامع إجمالاً ؛ كما في تشبيه ثوب أسود بالغراب في شدة سواده ؛ فإن التشبيه بيَّن للسامع مِقدار السواد بأنه بلغَ الغايةَ ، لا نَفْسَ السواد ؛ لأنه معلوم للسامع .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

أَدَاتُــــهُ كَــــافٌ كَــــأَنَّ مِثْــــلُ ... وَكُــلُّ مَــا ضَــاهَــاهُ ثُــمَّ ٱلأَصْــلُ
إِيــلاَءُ مَــا كَــٱلْكَــافِ مَــا شُبِّــهَ بِــهْ ... بِعَكْــسِ مَــا سِــوَاهُ فَــٱعْلَــمْ وَٱنْتَبِــهْ

ثم أشار الناظم إلىٰ أداة التشبيه ؛ أي : إلى اللفظ الدال عليه بقوله : (**أداته**) أي : الأداة الدالة على التشبيه ألفاظ عديدة :

منها : (**كاف**) كقولك : زيد كالأسد ، أو كالشيطان .

ومنها : (**كأن**) كقولك : كأن زيداً أسد ، وربما تستعمل كأن للشك أو الظن ؛ كقولك : كأن زيداً مريد القيام ؛ أي : أشك في إرادته القيام أو أظنها .

ومنها : (**مثل**) كقولك : زيد مثل عمرو ، أو مثل البحر .

(و) منها : (**كل ما ضاهاه**) أي : كل ما ضاهىٰ مثل ، من كل ما يدل علىٰ معناه ، سواء كان اسماً ؛ كقولك : زيد شبيه بالأسد ، أو مثيل له ، أو محاك له ، أو كان فعلاً ؛ كقولك : يماثل زيد الأسد ، ويشابهه ، ويحاكيه ، ويضاهيه .

تنبيهات

الأول : جعل الناظم كأن أداةً مستقلةً غير الكاف ، فاحتمل أن تكون عنده بسيطة ، وليست الكاف أصلها ، وهو مذهب بعض البصريين ، واحتمل أن تكون عنده مركبة من كاف التشبيه وأن ، وهو اختيار أبي حيان ، ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والجمهور ، ولا بدع أن يقال : أداة التشبيه الكاف ؛ أي : فقط ، أو الكاف مع غيرها ، وهي : كأن .

* * *

الثاني : ما ذكره من أن كأن للتشبيه على الاطلاق هو المشهور ، وذهب الكوفيون ، والزجاج ، وابن الطراوة وابن السيد إلىٰ أنها إن كان خبرها اسماً جامداً . فهي للتشبيه ، وإن كان مشتقاً . فهي للشك ، بمنزلة ظننت وتوهمت ، قال ابن السيد : إذا كان خبرها فعلاً أو جملةً أو صفةً . فهي فيهن للظن والحسبان ، ولا تكون للتشبيه ، إلا إذا كان

الخبر مما يمثل به ؛ فإن قلت : كأن زيداً قائم. . لا يكون تشبيهاً ؛ لأن الشيء لا يُشْبِهُ نفسَه ، وأكثرُ الناس على الأول ، فقيل : إن معنىٰ : (كأن زيداً قائم) تشبيه حالته غير قائم بحالته قائماً ، وقال ابن وَلاَّد : معناه تشبيهُ هيئتِهِ حال عدم القيام بهيئته حال القيام .

* * *

الثالث : إذا ثبت أنها للتشبيه. . فقد تخرج عنه فتستعمل في غيره ، قال ابن الأنباري : في قوله : (كأنك بالشتاء مقبل) معناه : أظن ، وجعل الكوفيون هـٰذا وقولهم : (كأنك بالفرج آت) للتقريب ، وكذا قول الحسن : (كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل) والجمهور : يؤولون علىٰ تأويل يرجع إلى التشبيه ، لا نطيل بذكره ، وزعم الكوفيون والزجاجي : أن كأن للتحقيق في قوله :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

وقال ابن أبي ربيعة :

كأنني حين أمسي لا تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا

والجمهور يؤولون ذلك .

* * *

الرابع : في تعداد أداة التشبيه ، علىٰ ما ذكره الناظم من أن كل ما كان بمعنىٰ مثل. . أداة تشبيه ؛ فمن أدوات التشبيه : الكاف ، وكأن ، وياء النسب ، ومثل ، ومثيل ، وشبه ، وشبيه ، ونحو ، ذكره جماعة منهم : ابن النحاس النحوي الحلبي ، وقل من صرح به من أهل اللغة ، وإن كان مشهوراً في الاستعمال .

وفي « شرح الإلمام » : أن لفظ : (النحو والمثل) ليسا بمترادفين ، فلفظ (المثل) دال على المساواة بين الشيئين ، ولفظ (النحو) يدل على المقاربة .

ومن أداة التشبيه أيضاً : ضريب ، وشكل ، ومضاهٍ ، ومساوٍ ، ومحاكٍ ، وأخ ، ونظير ، وعدل ، وعديل ، وكفء ، ومشاكل ، وموازن ، وموازٍ ، ومضارع ، وند ، وصنو ، وما كان بمعناها ، أو كان مشتقاً منها .

ومن أدوات التشبيه : لعل ، وفي « البخاري » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ

﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ عن ابن عباس معناه : كأنكم ، وفي « الكشاف » معناه : ترجون الخلود في الدنيا ، أو تُشْبِهُ حالُكم حالَ مَنْ يَخْلُد ، وفي مصحف أُبَيٍّ : (كأنكم تخلدون) .

* * *

والخامس منها : ما ذكره من أن كأن للتشبيه ، لا فرق فيه بين أن تخفف نونها أو لا ، ولا فرق فيه بين أن تتصل بما الكافة أو لا ؛ لأن ما الداخلة عليها لا تغير معناها ، كما صرح به أبو حيان وصاحب البسيط ؛ فإذا قلت : كأنما زيد أسد . . فزيد مشبه وأسد مشبه به ، فإذا قلت : كأنما قام زيد . . كان كقولك : كأن زيداً قام . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » بتصرف واختصار .

* * *

قوله : (**ثم الاصل**) أي : ثم إن هٰذه الأدوات تختلف باعتبار ما يليها ، فإن الأصل ؛ أي : الكثير في الاستعمال (**إيلاء ما**) كان منها (**كالكاف**) أي : ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة ، ولا كان نفس الفعل ، وذلك كالكاف ومثل وشبيه ونحو ذلك ، وإضافة إيلاء إلىٰ ما الموصولة من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول ومفعوله الثاني .

قوله : (**ما شبه به**) أي : يجعل ما كان كالكاف في عدم إشعاره الفعل موالاً متبوعاً للمشبه به متصلاً به ذلك المشبه به ؛ أي : أن يجعل المشبه به واقعاً بعدما كان كالكاف في المعنى المذكور آنفاً ؛ كقولك : زيد كالأسد ، وعمرو شبه حاتم .

وقوله : (**بعكس**) خبر مقدم ، وقوله : (**ما سواه**) مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أي : وما سوىٰ ما هو كالكاف ؛ أي : وما هو خلاف ما هو كالكاف من الأدوات بأن كان فعلاً ؛ كيشابه ويماثل مثلاً ، أو تبادَرَ منه معنى الفعل ، وهو كأن ملتبس بعكس ما هو كالكاف .

ومعنىٰ كونه بعكس ما ذكر : أن الأصل فيه أن يليه المشبه فيقال : يشابه زيد عمراً ويضاهيه ويماثله ، وكأنه أسد ، ويحتمل كون الجار والمجرور في قوله : (**بعكس ما سواه**) حالاً من ما الموصولة في قوله : (**ما كالكاف**) والتقدير : والأصل : إيلاء المشبه به بالكاف وبما هو كالكاف ، حالة كون ما هو كالكاف ملتبساً بعكس ما سواه ،

وذلك السوىٰ ما كان فعلاً كيماثل ، أو تبَادَر منه الفعلُ ككأن .

ومعنىٰ كونه عكس ما كالكاف : أنه يليه المشبه فتقول : يشابه زيدٌ عَمْراً ، أو كأنَّ زيداً أسد .

وقوله : (**فاعلم**) ما ذكرته لك من الفرق بن ما هو كالكاف ، وبين ما سواه من أن الأول يليه المشبه به ، والثاني يليه المشبه (**وانتبه**) لذلك الفرق ؛ لتكون ممن أتقن قواعد البيانيين ، ورسخ فيها ، كمل به البيت . « ع ق » .

ثم المولاة المذكورة ، إما لفظاً وإما تقديراً ، فالموالاة اللفظية كما تقدم من الأمثلة ، والتقديرية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾ فإنه علىٰ تقدير : أو كمثل ذوي صيب ، بدليل وجود المثل في المعطوف عليه ، وهو قوله : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ ، أو بدليل : عود ضمير الجمع من قوله تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ ﴾ ، وإنما قال : إن الأصل في الكاف ونحوها أن يليها المشبه به ، ولم يقل : تلزم موالاته لها ؛ للإيماء إلىٰ أنه قد لا يليها لفظاً ولا تقديراً ، بل يليها غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ . . . ﴾ الآية ، فإن الماء الموالي للكاف ليس هو المشبه به ، ولا حاجة إلىٰ تقدير : كمثل ماء ؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف ، واعتبارها مستغن عن هـٰذا التقدير . قاله السعد .

فليس المراد : تشبيه الدنيا بالماء ، بل تشبيه حالها وما يتعلق بها من الهلاك وسرعة زوالها بحال النبات الحاصل من الماء ، يكون أخضر ، ثم ييبس ، فتطيره الرياح ، في سرعة الفناء والهلاك بعد النضارة ، ومعنىٰ قوله : (**ثم الأصل إيلاء ما . . .**) إلخ ؛ أي : الأصل في الكاف ونحوها كلفظ المثل وشبه أن يليه المشبه به لفظاً ؛ نحو : زيد كالأسد ، أو تقديراً ؛ نحو قوله : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ علىٰ تقدير أو كمثل ذوي صيب ، وهـٰذا بخلاف كأن ويماثل ويشابه ؛ فإن الأصل أن يليهما المشبهُ تقول : كأن زيداً أسد . انتهىٰ من « العباسي » .

الإعراب

(**أداته**) : أداة مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ،

(**كاف**) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**كأن**) : معطوف محكي علىٰ كاف بعاطف مقدر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخيرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**مثل**) : معطوف علىٰ كاف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وكل ما ضاهاه**) أي : ضاهىٰ مثل وشابهه في المعنى ، الواو عاطفة مبنية على الفتح ، كل : معطوف علىٰ كاف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، كل : مضاف ، **وما** : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، ضاهىٰ : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**ثم الاصل**) : ثم حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري أو هي بمعنى الواو الاستئنافية مبني على الفتح ، الأصل : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**إيلاء**) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية إما معطوفة على الجملة التي قبلها أو مستأنفة استئنافاً بيانياً ، إيلاء : مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول .

(**كالكاف**) : الكاف حرف جر وتشبيه مبني على الفتح ، الكاف : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة للموصول لا محل لها من الإعراب ، أو لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ما هو كائن كالكاف ، والجملة الاسمية صلة الموصول ؛ أي : إيلاء الكاف ، وكل ما أشبه الكاف من كل ما ليس فعلاً ولا بمعناه .

(**ما شبه به**) ما اسم موصول بمعنى الذي في محل النصب مفعول ثان للمصدر ؛

أي : للإيلاء ، مبني على السكون ، شبه : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، به : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير متصل في محل الجر بالباء مبني علىٰ كسر مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لشبه ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ، وفي العبارة قلب ، تقديرها : والأصل إيلاء المشبه به الكاف وما شابهه ؛ كما في قولك : زيد كالأسد ، أو زيد شبه الأسد .

(**بعكس**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، عكس : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ما الموصولة في قوله : (ما كالكاف) تقديره : حالة كون ما هو كالكاف ملتبساً بعكس حكم ما هو سواه ، والذي هو سواه الفعل وما كان في معناه ، والذي هو سواه حكمه أن يليه المشبه ؛ كقولك : كأن زيداً أسدٌ ، وقولك : يشابه زيد أسداً ، عكس : مضاف .

(**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**سواه**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ما هو سواه ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، سوىٰ : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، سوىٰ : مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، ويحتمل أن يكون ما سواه مبتدأ مؤخراً وبعكس خبراً مقدماً ، والتقدير : وما سوى الكاف وما شابهها ملتبس بعكس حكم الكاف وما شابهها ، وذلك العكس أن يليه المشبه كالمثال السابق آنفاً .

(**فاعلم وانتبه**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت حكم الكاف وما شابهها وحكم ما سواهما ، وأردت إتقان قواعد البيانيين . . فأقول لك : اعلم ما ذكرته لك ، وانتبه لمعرفته من غفلة الجهل ، والغرض منه تكميل البيت .

اعلم : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، ومفعوله محذوف جوازاً ، تقديره : اعلم ما ذكرته لك من

أن الأصل فيما هو كالكاف كذا وفيما سواه كذا ، وعلم هنا : عرفانية يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وجملة اعلم من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وانتبه : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، انتبه : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة اعلم علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة أدوات التشبيه ؟

فالجواب : أدوات التشبيه كثيرة ، والمشهور منها : خمس وعشرون ، كما بيناها سابقاً بتعدادها .

وإذا سئلت : كم أقسامها بالنظر إلىٰ ما يليها ؟

فالجواب : أقسامها بالنظر إلىٰ ذلك قسمان :

أحدهما : ما يليه المشبه به وهو الكاف وما شابهها .

والثاني منهما : ما يليه المشبه وهو كأن وما شابهها من كل ما كان فعلاً أو في معناه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم



قال الناظم رحمه الله وتعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَغَـايَـةُ ٱلتَّشْبِيـهِ كَشْـفُ ٱلْحَـالِ	مِقْـدَارٍ أَوْ إِمْكَـانٍ أَوْ إِيصَـالِ
تَـزْيِيـنٌ أَوْ تَشْـوِيـهٌ ٱهْتِمَـامُ	تَنْـوِيـهٌ ٱسْتِطْـرَافٌ أَوْ إِيهَـامُ
رُجْحَـانُـهُ فِـي ٱلْـوَجْـهِ بِـٱلْمَقْلُـوبِ	كَٱللَّيْثُ مِثْلُ ٱلْفَاسِقِ ٱلْمَصْحُوبِ

ثم أشار الناظم إلى الغرض من التشبيه ، وهو عائد للمشبه غالباً بقوله : (**وغاية التشبيه**) أي : الغرض الحامل علىٰ إيجاد التشبيه ، فإن غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه . قاله عبد الحكيم .

أي : فائدة التشبيه أمور كثيرة ؛ منها : (**كشف الحال**) أي : بيان حال المشبه ؛ أي : بيان أنه علىٰ وصف كذا من الأوصاف ؛ كتشبيه ثوب مجهول للمخاطب بثوب أسود ، فقال : ذاك الثوب مثل هـٰذا .

وعبارة « اليعقوبي » : كما إذا جهل حال ثوب ، فقيل : ما حاله ؟ فيقال لبيان تلك الحال المسؤول عنها : ذلك الثوب كهـٰذا في سوادها ، وهـٰذا الحال هو وجه الشبه ولا منافاة بين كونه وجهاً وغرضاً ؛ لأنه من حيثُ إنه جامعٌ شُرِط في التشبيه فوجهٌ ، ومن حيثُ إنه تَبْيِينُ ما جُهل من حالِ المشبَّه فغرضٌ . انتهىٰ .

* * *

ومنها : بيانُ (**مقدار**) حال المشبه ، إذا كان المخاطب يعلمها إجمالاً ؛ كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد ، وكان يعلم سواد الثوب ولـٰكن لا يعلم مقدار السواد ، لا نفس السواد ؛ أي : ومنها بيان مقدار حال المشبه كما إذا عرف لون ثوب وهو السواد ، وجهل مرتبة ذلك السواد ومقداره في المشبه ، من الشدة والضعف ؛ لأنه مشكوك يقبل الشدة والضعف ، فقيل : ما مقدار سواده ؟ فيقال لبيان المقدار : هو كالغراب في سواده .

وكذا إذا جهل مقدار قامة الإنسان فقيل : ما مقداره ؟ فيقال : كهـٰذا الرمح ،

ولا يخفىٰ ما في إطلاق المقدار على الشدة والضعف من التسامح . « ع ق » .

❊ ❊ ❊

(و) منها : بيان (**إمكان**) المشبه ؛ أعني : أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه لغرابته ، فيؤتىٰ بالتشبيه الوسط ليستدل به علىٰ إمكانه ؛ كقول المتنبي (من الوافر) :

فـإن تفـق الأنـام وأنـت منهـم فـإن المسـك بعـض دم الغـزال

فإنه لما ادعىٰ أن الممدوح فاق الناس ، حتىٰ صار أصلاً برأسه ، وجنساً بنفسه ، وكان هـٰذا في الظاهر كالممتنع . . احتج لهـٰذه الدعوىٰ وبين إمكانها ؛ بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم ، حتىٰ صار لا يعد من الدم ، فلا يبعد أن يكون الممدوح مثله ، ومثل هـٰذا التشبيه المذكور في البيت يسمىٰ : تشبيهاً ضمنياً أو مكنياً عنه ؛ لعدم التصريح به .

وقولنا : (تشبيهاً ضمنياً) إذ هو مدلول عليه بذكر لازمه ، وهو وجه الشبه ؛ أي : التفوق على الأمثال في قوله : (فإن تفق الأنام) وقوله : (فإن المسك بعض دم الغزال) أي : وقد فاقه ، فلم يذكر التشبيه صريحاً ، بل كناية بذكر لازمه . انتهىٰ « صبان » بتصرف .

❊ ❊ ❊

ومنها : تقرير حال المشبه في ذهن السامع ، وتقوية شأنه ، وتمكينه في نفسه ؛ كتشبيه من لا يحصل من سعيه علىٰ طائل بمن يرقم على الماء ، وكتشبيه كثير الخوض فيما لا يعنيه بقاتل نفسه ؛ لتضييعه عمره علىٰ نفسه ؛ لأن إبراز الشيء في صورة المحسوسات أتم تمكيناً في النفس من إبرازه في صورة العقليات ؛ لتقدم الحسيات في إدراك النفس إياها بواسطة آلات الحواس وفرط إلف النفس بها . انتهىٰ « م خ » .

وإلىٰ هـٰذا الغرض أشار الناظم : (**أو إيصال**) أي : ومن غاية التشبيه وفوائده إيصال حال المشبه إلىٰ نفس السامع وتمكينه منها ، وتقريره وتثبيته فيها ، وهـٰذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم ، وهو به أشهر . انتهىٰ « عباسي » .

❊ ❊ ❊

ومنها : (**تزيين**) المشبه في عين السامع أو نفسه ليرغب فيه ؛ كتشبيه وجه إنسان أسود بمقلة الظبي التي سوادها مستحسن طبعاً ، والمقلة : شحمة العين التي تجمع السواد والبياض ، وصحة هٰذا التشبيه مبنية علىٰ ما نقله السعد عن الأصمعي : أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت ، وأما في حال الحياة فعيونهن سود كلها . انتهىٰ « صبان » .

* * *

ومنها : (**تشويه**) المشبه : أي : تقبيحه في عين السامع أو نفسه ليرغب عنه ؛ كتشبيه وجه مجدور بعذرة جامدة ، وقد نقرتها الديكة ، قوله : (مجدور) أي : عليه آثار الجدري ، والعذرة : غائط الإنسان وروثه الجامدة التي لا طراوة لها ، نقرتها ؛ أي : ثقبتها بالمنقار الديكة ـ بكسر الدال وفتح الياء ـ جمع الديك : وهو ذكر الدجاج .

* * *

ومنها : إظهار (**الاهتمام**) بالمشبه به ؛ كتشبيه الجائع القمر بالرغيف في الاستدارة واستلذاذ النفس به ، وتشبيه الظمآن جو السماء بلجة الماء لزرقته ، ويسمىٰ هٰذا : إظهار المطلوب ، فلا يحسن إلا في مقام الطمع في شيء ، كما قاله السكاكي .

* * *

ومنها : (**التنويه**) بالمشبه ورفع ذكره في حال إرادة إظهاره وشهرته ؛ كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس ، مأخوذ من : نوهت بالشيء إذا رفعت ذكره .

* * *

ومنها : (**الاستطراف**) أي : استطرافُ المشبه ـ بالطاء المهملة ـ أي : عده طريفاً ـ بالطاء المهملة ـ أي : حديثاً بديعاً يستطرف به ويستغرب ؛ كتشبيه فحم فيه نار موقدة ببحر من المسك موجه الذهب ، فيؤتىٰ بالمشبه في صورة الممتنع عادةً والجمرُ النار الموقدة ، فلا حاجة إلىٰ قوله : (موقدة) انتهىٰ « أطول » .

* * *

ومنها : (**إيهام**) رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه ، وذلك في التشبيه

المقلوب : وهو الذي يجعل فيه الناقص في الوجه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل . قاله السعد ؛ نحو : الأسد كزيد في الشجاعة ، إشارةً إلىٰ أن زيداً بلغ من الكمال في الشجاعة إلىٰ أن صار الأسد يشبه به فيها .

ومنه : قول محمد بن وهيب الحميري بيتاً (من الكامل) :

وبـــدا الصبـــاح كـــأن غـــرتـــه		وجـــه الخليفـــة حيـــن يمتـــدح

والغرة : بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ، استعير لبياض الصبح . قاله السعد .

وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلىٰ ضمير الصباح من إضافة الخاص إلى العام ، على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء .

وقوله : (حين يمتدح) فيه دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح ، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له ، وعلىٰ كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح . انتهىٰ « م خ » .

ففي البيت إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء ، حيث جعله مشبهاً به ، والمتبادر من أصل التشبيه : أن المشبه به أقوىٰ . أفاده (ع ق) .

وقوله : (**كالليث**) وهو اسم من أسماء الأسد مثال لتشبيه القلب ، وفي نسخة الناظم : (كالليث مثل الفارس المصحوب) ، وفيه : إيهام أن الفارس المصحوب أرجح من الليث في وجه الشبه ، وهـٰذه النسخة أنسب بالمقام ؛ إذ الذي يشبه بالأسد عادةً إنما هو الفارس ، لا الفاسق ، فالفارس الصاحب مثل الأسد في عدم أمن غائلته وعوده علىٰ صاحبه بالضرر .

ومعنىٰ كلام الناظم : ومنها : إيهام رجحان المشبه على المشبه به في الوجه ؛ أي : في وجه الشبه في التشبيه المَقْلُوبِ .

وعبارة « اليعقوبي » : قوله : (**إيهام رجحانه في الوجه**) أي : ومن تلك الأغراض ما يعود للمشبه به ، وهو أن يوهم المتكلم السامع أن ذلك المشبه هو أرجح من المشبه به في وجه الشبه وأقوىٰ منه فيه ، مع أنه مرجوح فيه ؛ لأنه هو مشبه في الأصل لا مشبه به ، وإنما يتحقق هـٰذا الغرض (**بالمقلوب**) أي : في التشبيه المقلوب ، وهو الذي يجعل فيه المشبه مشبهاً به والعكس ، وذلك كقوله :

وبــدا الصبــاح كــأن غــرتــه وجــه الخليفــة حيــن يمتــدح

فقد شبه غرة الصباح بوجه الخليفة ؛ ليوهم أن وجه الخليفة أضعف ، فهو الذي يحق أن يشبه لا أن يشبه به ، فلما قلب.. عاد الغرض إلى المشبه به في التركيب الذي هو المشبه في الأصل ، لا أنه أضعف ، وإنما أوهم ذلك من أجل أن المتبادر في أصل التشبيه أن المشبه به أقوىٰ من المشبه .

ثم مثل للتشبيه المقلوب بقوله : (كـ) قولك (**الليث**) أي : الأسد (**مثل الفاسق المصحوب**) في إهلاكه واغتياله صاحبه ؛ إذ الفاسق مهلك صاحبه في دينه ودنياه ، فقد شبه الأسد بالفاسق المصحوب ؛ ليوهم أن الفاسق الذي هو المشبه به في التركيب أقوىٰ من الليث ؛ لأن المتبادر من أصل التشبيه أن المشبه به أقوىٰ في وجه الشبه ، مع أن ذلك المشبه به أضعف ؛ لأنه مشبه في الأصل للمشبه به ، وإنما جاء مشبهاً به حال قلب طرفي التشبيه . انتهىٰ منه .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة أغراض التشبيه ؟

فالجواب : أغراضه كثيرة ، ذكر الناظم منها عشرة :

الأول : بيان حال المشبه ؛ كتشبيه ثوب بثوب في لونه ، إذا كان لونه مجهولاً للمخاطب .

والثاني : بيان مقدار حال المشبه ، إذا كان المخاطب يعلمها إجمالاً ؛ كتشبيه الثوب الأسود بالغراب .

والثالث : بيان إمكان وجوده إذا كان غريباً خيف أن يتوهم أن وجوده مستحيل ؛ كقوله :

فــإن تفــق الأنــام وأنــت منهــم فــإن المســك بعــض دم الغــزال

والرابع : إيصال المتكلم حال المشبه إلىٰ ذهن السامع وتقريرها في نفسه ؛ كتشبيه من لم يحصل من سعيه علىٰ طائل بمن يرقم على الماء .

والخامس : تزيين المشبه ليرغب فيه ؛ كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي .

والسادس : تقبيحه ؛ ليرغب عنه ؛ كتشبيه وجه مجدور بعذرة جامدة ، وقد نقرتها الديكة .

والسابع : الاهتمام بالمشبه به ؛ كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف ، فقال : وجهك كالرغيف ، إظهاراً لرغبته في الرغيف .

والثامن : التنويه بالمشبه وإظهاره للناس ؛ كتشبيه رجل خامل الذكر بين الناس برجل مشهور بينهم .

والتاسع : استطراف المشبه ؛ أي : جعله طريفاً بديعاً لا نظير له ؛ كتشبيه فحم موقد ببحر من مسك موجه الذهب .

والعاشر : إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه ، وذلك في التشبيه المقلوب ؛ كقوله :

وبــدا الصبــاح كــأن غــرتــه وجــه الخليفــة حيــن يمتــدح

وإذا سئلت : ما معنى الغرض لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **الغرض لغةً** : الأمر الباعث على الشيء ، **واصطلاحاً** : هو الأمر الباعث للمتكلم علىٰ أن يعقد شبهاً بين شيئين .

وإذا سئلت : كم أقسام الغرض في التشبيه بالنظر إلى المشبه والمشبه به ؟

فالجواب : ينقسم إلىٰ **قسمين** ؛ قسم يعود على المشبه ، وهو الأكثر في كلامهم ، وقسم يعود على المشبه به .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي تعود على المشبه ؟

فالجواب : جملتها سبعة :

الأول منها : بيان حال المشبه ، وذلك إذا كان المخاطب يجهل حال ذلك المشبه ، ويريد أن يعرف حاله ؛ أي : وصفه الذي هو عليه ، فيلحق بمشبه به معروف لدى المخاطب بياناً لتلك الحال ؛ كقول امرىء القيس :

كـأن قلـوب الطيـر رطبـاً ويـابسـاً لدىٰ وكرها العناب والحشف البالي

شبه الرطب من قلوب الطير واليابس منها بالعناب والحشف البالي ، بياناً لما فيها من الأوصاف ، كالشكل والمقدار واللون ، وكما في تشبيه ثوب بآخر في بياضه أو سواده أو نحو ذلك .

والثاني منها : بيان مقدار حال المشبه من القوة والضعف ، وذلك إذا كان المخاطب يعلم حال المشبه وصفته ، ويجهل مقدار هٰذه الحال ، ويريد الوقوف علىٰ مقدارها ، فيلحق حينئذ بشيء يعلم المخاطب مقدار حاله ؛ وذلك كتشبيه صوت ضعيف بالهمس ، أو قوي بالرعد ، بياناً لمقدار ضعفه أو قوته .

والثالث منها : بيان إمكان حال المشبه ؛ أي : بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك إذا كان أمراً غريباً من شأنه أن ينازع فيه ويدعى امتناعه ، فيمثل ويشبه حينئذ بشيء مسلم الوقوع ؛ ليكون دليلاً علىٰ إمكان وجوده ؛ كما في قول أبي الطيب من قصيدة يمدح بها سيف الدولة :

فـإن تفـق الأنــام وأنـت منهـم		فـإن المسـك بعـض دم الغـزال

ادعى الشاعر أن الممدوح من السمو والرفعة بحيث فاق الجنس البشري الذي هو أحد أفراده ، وكأنه جنس آخر مستقل ، ولما كان هٰذا المعنىٰ في بادىء الرأي غريباً في بابه ، لا تقبله العقول ، لاستبعاد أن يخرج الشيء من جنسه . . أراد أن يؤيده بما لا نزاع فيه ؛ ليتبين إمكانه ، فشبهه بشيء أقرته العقول ، وآمنت به ، وهو المسك ، فإنه خرج عن أصله ، وتحول إلىٰ جنس آخر ؛ لما فيه من معنىً ليس في سائر الدماء .

والرابع منها : تقرير حال المشبه ، وتمكينها في نفس السامع ، بإبرازها في صورة هي فيها أوضح وأقوىٰ ، وذلك فيما إذا كان المشبه يدرك بالحس ، إذ التمثيل بالمحسوس يفيد زيادة قوة وتمكين ؛ كقول الشاعر :

إن القلــوب إذا تنــافــر ودهــا		مثـل الـزجـاجـة كسـرهـا لا يجبـر

شبه تنافر القلوب بكسر الزجاجة ، تثبيتاً لتعذر عودة القلوب إلىٰ ما كانت عليه من الأنس والمودة .

والخامس منها : تزيين المشبه للسامع ؛ أي : تصديره له بصورة جميلة ، ترغيباً

فيه ، أو تعظيماً له ؛ بأن يلحقه بمشبه به قد استقر في النفس حسنه وحبه ؛ ليتخيله السامع كذلك فيرغب فيه ؛ كقول الشاعر :

سوداء واضحة الجبين كمقلة الظبي الغرير

أي : الحسن الشكل ، شبه الوجه الأسود بمقلة الظبي في حسن سواده واستدارته تزييناً له عند السامع ، وكما في تشبيه صوت حسن بصوت داوود ، وجلد ناعم بالحرير ، ونكهة شخص بالعطر ، ونحو ذلك .

والسادس منها : تقبيح المشبه للسامع ؛ أي : تصويره له بصورة قبيحة ؛ بأن يلحقه بمشبه به ، تنفر منه النفس ، ليتخيله السامع كذلك فينفر منه ؛ كما في قول الشاعر :

وإذا أشار محدثاً فكأنه قرد يقهقه أو عجوز تلطم

شبه الشاعر إنساناً يشير في حديثه بقرد يضحك ، أو عجوز تلطم خديها ، في بشاعة المنظر وقبحه ، تشويهاً له في نظر السامع .

والسابع : استطراف المشبه ؛ أي : جعله طريفاً وعده بديعاً ، بحيث يجيء المشبه طريفاً غير مألوف للذهن ؛ إما لإبرازه في صورة الممتنع عادةً ؛ كما في تشبيه فحم فيه جمر متقد ، ببحر من المسك موجه الذهب ، وكقوله :

وكأن محمر الشقيـ ـق إذا تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشر ن علىٰ رماح من زبرجد

وإما لندور حضور المشبه به في الذهن ، عند حضور المشبه ؛ كقوله :

انظر إليه كزورق من فضة قد أثقلته حمولة من عنبر

والحمولة : ما يحمل ويوضع ، والمقصود من هـٰذا التشبيه وجود شيء أسود داخل شيء أبيض .

القسم الثاني : من الأغراض وهي الأغراض التي تعود على المشبه به شيئان :

الأول منهما : إيهام المتكلم المخاطب أن المشبه به أتم وأقوىٰ في وجه الشبه من المشبه ، جرياً علىٰ ما هو المعلوم في التشبيه من إلحاق ناقص بكامل فيه ، ويسمىٰ هـٰذا بالتشبيه المقلوب ، أو المعكوس .

وإذا سئلت : ما ضابط التشبيه المقلوب ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما جعل فيه الناقص مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل من المشبه مبالغةً ؛ كقول محمد بن وهيب يمدح المأمون الخليفة العباسي :

وبــدا الصبــاح كــأن غــرتــه وجــه الخليفــة حيــن يمتــدح

يريد الشاعر أن يشبه وجه الخليفة بغرة الصباح وبياضه في الضياء والإشراق ، جاعلاً وجه الخليفة مشبهاً به ، وغرة الصباح مشبهاً ، قاصداً إيهام السامع أن وجه الخليفة أتم وأكمل في الضوء من غرة الصبح مبالغةً .

والثاني منهما : بيان اهتمام المتكلم بالمشبه به ؛ كأن يشبه الجائع وجه حبيبه بالرغيف في الاستدارة والاستلذاذ به ؛ ليدل بهٰذا التشبيه على اهتمامه بالرغيف ، وأنه لجوعه لا يغيب عن خاطره ، ويسمىٰ هٰذا التشبيه : إظهار المطلوب ، ولا بد في مثل هٰذا من قرينة تدل علىٰ قصد المتكلم ، والقرينة هنا عدوله عن تشبيه الوجه بما يناسبه إلى التشبيه بغير المناسب ، كما في المثال المذكور .

الإعراب

(**وغاية التشبيه كشف الحال**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة مبنية على الفتح ، غاية : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، التشبيه : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، كشف : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الحال مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (أداته كاف كأن مثل) .

(**مقدار**) : معطوف على الحال بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او إمكان**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، إمكان : معطوف على الحال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**او إيصال**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، إيصال : معطوف على الحال ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ،

تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : ومنها بيان تقرر وتمكن حال المشبه في ذهن السامع .

(**تزيين**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او تشويه**) : أو حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، تشويه : معطوف علىٰ كشف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**اهتمام**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ تزيين ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**تنويه**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ **تزيين** ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**استطراف**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ تزيين ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**إيهام**) : معطوف علىٰ تزيين ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**رجحانه**) : رجحان مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، رجحان : مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، (**في الوجه**) : في حرف جر مبني علىٰ سكون ظاهر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الوجه : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق برجحان ؛ لأنه مصدر لرجح الثلاثي ، (**بالمقلوب**) : الباء حرف جر بمعنىً في مبني على الكسر ، المقلوب : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بإيهام ؛ لأنه مصدر لأوهم الرباعي ؛ أي : أو إيهام رجحانه في وجه الشبه في التشبيه المقلوب .

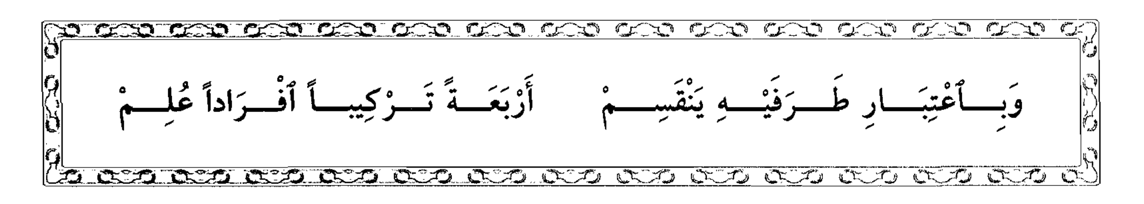
(**كالليث مثل الفاسق المصحوب**) في عدم أمن غوائله وخيانته ، الأصل : الفاسق المصحوب كالليث ؛ أي : الصاحب الفاسق كالليث في ذلك ، الكاف : حرف جر

وتشبيه مبني على الفتح ، الليث مثل الفاسق المصحوب : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ؛ أي : علىٰ باء المصحوب ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك ؛ أي : ومثال ذلك ؛ أي : ومثال التشبيه المقلوب كائن كقولهم : الليث مثل الفاسق المصحوب ، والأصل : الصاحب الفاسق مثل الليث في عدم أمن غوائله .

وإن شئت . . قلت : الكاف : حرف جر داخلة علىٰ جملة محكية مبنية على الفتح ، الليث : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، مثل : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، مثل : مضاف ، الفاسق : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، المصحوب : صفة للفاسق ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لقول مقدر ، تقديره : وذلك كقولهم : الليث مثل الفاسق المصحوب ، والأصل : الصاحب الفاسق كالليث في عدم أمن غوائله ومكايده ؛ لأنه لعدم خوفه لربه يحتال لك في إيصال الضرر إليك ، فلا تقربه ولا تصاحبه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم آخر في التشبيه باعتبار طرفيه إفراداً أو تركيباً فيهما وغير ذلك ، وإن تقدم في ذكر إفراد الوجه وتركيبه ما يؤخذ منه إفرادهما أو تركيبهما ؛ لأن هٰذا محله ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



والواو في قوله : (**وباعتبار طرفيه**) داخلة علىٰ قوله : (**ينقسم**) ، وقوله : (**أربعة**) مفعول ينقسم ، وقوله : (**تركيباً افراداً**) تمييزان محولان عن المضاف إليه ، والمعنىٰ : وينقسم التشبيه باعتبار تركيب طرفيه وإفرادهما أربعة أقسام ؛ أي : وينقسم التشبيه إلىٰ أربعة أقسام (**تركيباً**) أي : باعتبار التركيب فيهما أو في أحدهما (**افرداً**) أي : وباعتبار الإفراد فيهما أو في أحدهما .

وقوله : وقد (**علم**) وجه الانقسام إلىٰ أربعة باعتبار ما ذكر ؛ أي : عرف عندهم فلا نطيل الكلام بذكره ، كمل به البيت ، وبيانه مع ظهوره أن الطرفين في التشبيه إما مفردان معاً أو مركبان معاً ، أو الأول مفرد ، والثاني مركب ، أو العكس ؛ أي : الأول مركب ، والثاني مفرد ، ثم المفردان إما مطلقان ؛ نحو : زيد كعمرو ، وكتشبيه الخد بالورد ، أو مقيدان بظرف أو وصف أو إضافة أو مفعول أو حال أو غير ذلك .

تنبيه

القيد قد يكون الجار والمجرور والظرف كما مثل ، أو مفعولاً صريحاً ؛ كقولهم : هو كمن يجمع سيفين في غمد ، وقد يكون حالاً ؛ كقول الطرماح :

يـا ظبـي السهـل والأجبـال مـوعـدكـم		كمبتغـي الصيـد فـي عـريسـة الأسـد

انتهىٰ من « العروس » ، نحو : زيد عندي كعمر عندك ، أو مختلفان بأن يكون الأول مطلقاً والثاني مقيداً ؛ نحو : الشمس كالمرآة في كف الأشل ؛ أي : المرتعش ، أو يكون الأول مقيداً والثاني مطلقاً ؛ نحو : المرآة في كف الأشل كالشمس .

فهٰذه أربعة أقسام ، في القسم الأول وهو ما يكون طرفاه مفردين معاً .

ومثال القسم الثاني : وهو ما يكون طرفاه مركبين معاً ؛ كقول بشار :

كـأن مُثـار النقـع فـوق رؤوسنـا وأسيـافنـا ليـل تهـاوىٰ كـواكبـه

و(مثار) بضم الميم ، اسم مفعول من أثار الغبار : هيجه وحركه و(النقع) : الغبار ، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف (فوق رؤوسنا) أي : منعقداً فوق . . . إلخ ، (وأسيافنا) الواو بمعنىٰ مع ، فأسيافنا مفعول معه وعامله مثار ؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه ، ولم نجعله منصوباً بكأن عطفاً على اسمها وهو مثار ؛ لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلان ، كل منهما تشبيه مفرد بمفرد ، وأن المعنىٰ : كأن النقع المثار ليل ، وكأن سيوفنا كواكبه ، وهٰذا لا يصح الحمل عليه ، لما صرحوا به من أنه متىٰ أمكن حمل التشبيه على المركب . . فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد ؛ لأنه يفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه (تهاوىٰ كواكبه) أي : تتساقط طائفةً بعد طائفة ، لا واحداً بعد واحد ، كما في « الأطول » .

وقوله : طائفة . . . إلخ ؛ لأنه هو المناسب لتساقط السيوف حينئذ ، وإنما كان الطرفان مركبين ؛ لأن المشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها ، مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم ، بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها إلىٰ جهات متعددة . انتهىٰ من « الدسوقي » انتهىٰ « م خ » .

ومثال القسم الثالث : وهو ما يكون طرفه الأول مفرداً والثاني مركباً ؛ كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت علىٰ رماح من زبرجد ، فالمشبه مفرد وهو الشقيق ، والمشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ، ووجه الشبه : هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة علىٰ رؤوس أجرام خضر مستطيلة .

ومثال الرابع : وهو ما يكون الطرف الأول فيه مركباً والثاني مفرداً ؛ كقول أبي تمام من قصيدة (من الكامل) ، يمدح بها المعتصم :

يـا صـاحبـي تقصيـا نظـريكمـا تـريـا وجـوه الأرض كيـف تصـور

تـريـا نهـاراً مشمسـاً قـد شـابـه زهـر الـربـا فكـأنمـا هـو مقمـر

قوله : (تقصيا) أمر من التقصي : وهو بلوغ الأقصىٰ والغاية ، وهو مبني علىٰ حذف النون والألف فاعل (نظريكما) مفعوله ؛ أي : أبلغا أقصىٰ نظريكما وغايته بالمبالغة في تحديق النظر ، والمعنى : اجتهدا في النظر وأبلغا أقصىٰ نظريكما وغايته ؛ لأن التقصي يدل على التكلف (تريا وجوه الأرض) أي : الأماكن البادية منها كالوجه ، وفي الكلام حذف ؛ أي : فإذا تقصيتما في نظريكما ، واجتهدتما فيه ، ونظرتما إلىٰ ما قابلكما من الأرض . . تريا . . . إلخ .

(كيف تصور) : مقول لقول محذوف ؛ أي : قائلين علىٰ وجه التعجب كيف تصور ؛ أي : كيف تبدو صورتها ، أو كيف تصير صورتها حسنةً بأزهار الربيع ، فهو من الصورة ، أو كيف تتصور وتتشكل فهو من التصور ، أو أنه بدل اشتمال من وجوه الأرض ؛ أي : كيفية صورتها بثبوت الإشراق لها .

وأشار السعد إلىٰ أن (تصور) بفتح التاء ، مضارع تصور المطاوع لصور ، وقوله : حذفت التاء ؛ أي : تاء المضارعة ، أو تاء المطاوعة على الخلاف في ذلك ، يقال : صور فتصور ؛ أي : قبل التصور وبدت صورته في الوجود .

وقوله : (وتريا نهاراً مشمساً) أي : نهاراً ذا شمس لم يستره غيم ، بدل من قوله : (تريا وجوه الأرض) بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان ؛ أي : تريا ضوء نهار ؛ لأن النهار لا يرىٰ من حيث إنه زمان ، وكأنه يقول : تريا كيفية تلك الوجوه ؛ وهو كونها ذات إشراق مخلوط باسوداد (قد شابه) من شاب يشوب شوباً ؛ أي : خالط ذلك النهار ؛ أي : خالط ضوءه (زهر الربا) الزهر بفتح الزاي والهاء وقد تسكن هاؤه (والربا) جمع ربوة ، بضم أوله وفتحه : المكان المرتفع ، وفي الكلام حذف مضاف ؛ أي : قد خالط ضوء ذلك النهار لون زهر الربا .

والمراد بالزهر : النبات مطلقاً ، وأطلق زهراً مجازاً ؛ لأنه أحسن ما في النبات ، وخص الربا بالذكر دون سائر البقاع ؛ لأنها أشد نضرةً وخضرةً باعتبار ما فيها من النبات (فكأنما هو) أي : ذلك النهار المشمس الموصوف بكونه خالطه لون زهر الربا (مقمر) أي : ليل ذو قمر ؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت شيئاً من ضوء الشمس .

فقد شبه النهار المشمس الذي شابه زهر الربا ؛ أي : شبه الهيئة المنتزعة من ذلك وهو

مركب بالمقمر ؛ أي : بالليل المقمر ، وهو مفرد مقيد ؛ لأن المقمر وصف في التقدير لليل للعلم بأن الموصوف بالمقمر هو الليل بجامع ضعف الضوء في كل ؛ أما في الليل المقمر . . فظاهر ، وأما في النهار المذكور . . فلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتىٰ صار يضرب إلى السواد . انتهىٰ « دسوقي » بتصرف .

* * *

ولما فرغ الناظم من ذكر انقسام التشبيه بالنظر إلىٰ كون الطرفين معاً أو كون أحدهما مركباً أو مفرداً . . أخذ يتكلم انقسامه باعتبار تعدد طرفيه معاً ، أو الأول فقط ، أو الثاني فقط ، **فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

وَبِـاَعْتِبَـارِ عَـدَدٍ مَلْفُـوفٌ اَوْ مَفْـرُوقٌ اَوْ تَسْـوِيَـةٌ جَمْـعٌ رَأَوْا

أي : (**و**) ينقسم التشبيه (**باعتبار عدد**) أي : **باعتبار تعدده في الطرفين معاً** ؛ أو في الأول فقط ، أو في الثاني فقط . . إلىٰ أربعة أقسام ؛ قسمان منها في تعدد الطرفين معاً ، وقسمان في تعدد أحدهما فقط .

فقِسْمَا تعددِ الطرفين أحدُهما : (**ملفوف**) : وهو أن يذكر **عدد** الطرف الأول وهو المشبه ، بطريق العطف ، أو غيره ـ قوله : (أو غيره) كقولك : الزيدان كالشمس والقمر ، إذا أريد تشبيه كل واحد بواحد بقرينة . انتهىٰ « م خ » ـ أولاً ، ثم يذكر عدد الطرف الثاني وهو المشبه به ثانياً بطريق العطف ، أو غيره نحو : زيد وعمرو كالقمرين ، فيعود كل واحد من الثاني إلىٰ ما يليق به من الأول ، فيكون ذلك علىٰ طريق اللف والنشر ، علىٰ ما يأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في فن البديع .

والمراد بالعدد في الطرفين : ما فوق الواحد ، سمي ملفوفاً ؛ لِلَفِّ المشبهاتِ فيه ؛ أي : ضم بعضها إلىٰ بعض بطريق العطف ، أو غيره نحو : الزيدان كالشمس والقمر ، وكذلك المشبهات بها ؛ مثاله نحو قولك : العالم والجاهل كالبصير والأعمىٰ ، والذاكر والغافل كالحي والميت .

ومنه : قول امرىء القيس بيتاً (من الطويل) في وصف العُقاب بكثرة اصطياد الطير ، والعقاب مؤنث ، ولذلك أنث الضمير في قوله : لدىٰ وكرها :

كـأن قلـوب الطيـر رطبـاً ويـابسـاً لدىٰ وكرها العناب والحشف البالي

والوكر : عش الطائر وإن لم يكن فيه ، شبه الطري من قلوب الطير بالعناب ، واليابس منها بالحشف البالي ، والعناب ـ بضم العين وتشديد النون ـ : حب أحمر مائل

إلى الكدرة ، قدر قلوب الطير ، والحشف ـ بالتحريك ـ : أردأ التمر ، ووصفه بالبالي ؛ تأكيداً لهيئة التشبيه ، فإنه أشبه بالقلب اليابس في شكله ولونه وتكامشه من الجديد ، قاله اليعقوبي .

وقوله : (رطباً ويابساً) هما حالان من القلوب ، والعامل هو كأن ؛ لتضمنها معنى التشبيه ؛ أي : أشبه قلوب الطير حال كونها رطباً ويابساً ، ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد . . علم أن كلاً منهما وصف لما ثبت له الآخر ، فلزم كونهما حالين على التوزيع ، فالضمير في كل منهما يعود إلىٰ موصوفه ، وهو البعض المشمول للقلوب . انتهىٰ « يعقوبي » .

وقوله : فالضمير . . . إلخ ؛ أي : فطابقت كلُّ حالٍ صاحبَها ، فلا اعتراض بعدم المطابقة ، حيث لم يقل رطبةً .

وذكر الثاني منهما ؛ أي : مما تعدد فيه الطرفان بقوله : (**أو مفروق**) : وهو أن يؤتىٰ بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر ؛ أي : بمشبه ومشبه به آخر ، سمي بذلك ؛ لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات بها بالمشبهات .

وعبارة « اليعقوبي » : وهو أن يذكر مع كل واحد من عدد الطرف الأول ما يناسبه من الطرف الثاني ، ولم يجمع عدد الأول ثم عدد الثاني كما في الملفوف ؛ مثاله كقول المرقش الأكبر في وصف نسوة ، والمرقش : من الترقيش وهو التزيين والتحسين ، يقال : إنما لقب بالمرقش لهٰذا البيت ، واسمه : عمرو أو عوف بن سعد من بَنِي سدوس ، واحترز بالأكبر عن المرقش الأصغر ، وهو من بني سعد ، اسمه : ربيعة أو عمرو ، وهو عم طرفة بن العبد ؛ أي : كقول المرقش الأكبر بيتاً (من السريع) :

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم

(النشر) أي : الرائحة الطيبة منهن كرائحة (مسك) في الاستطابة ، ويحتمل أن يريد بالنشر الشعر المنثور المطيب ، فيكون تشبيهه بالمسك في الرائحة الطيبة ولون السواد (والوجوه) منهن (دنانير) أي : كالدنانير من الذهب في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة ؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء ، والدنانير في البيت مصروفة ؛ لضرورة النظم .

(وأطراف) أي : أصابع (الأكف) منهن (عنم) أي : كالعنم ، والعنم بفتحتين : شجر لين الأغصان محمر ، تُشَبَّهُ بأغصانه أصابعُ الجواري المخضبةُ ، فقد شبَّه النشرَ بالمسك ، والوجوهَ بالدنانير ، وأصابعَ الأكف بالعنم ، جاعلاً كل مشبه مع مقابله ، فافترقت المشبهاتُ ، ولذلك سمي مفروقاً . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

وذكر القسمين اللذين في تعدد أحد الطرفين دون الآخر ؛ أي : ذكر الأول منهما بقوله : (أو) تشبيه (**تسوية**) : وهو أن يتعدَّدَ المشبه ويتحدَ الآخر ؛ أي : المشبه به ؛ نحو : زيد وعمرو كالأسد ، سمي بذلك ؛ لأن المتكلم سوىٰ بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه ؛ أي : سوىٰ بينهما فيما ألحقا به وهو المشبه به مع تساويهما في الوجه أيضاً . انتهىٰ « عروس الأفراح » . ومنه قوله (من المجتث) ، ولم أر من ذكر قائله :

صدغ الحبيب وحالي ... كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء ... وأدمعي كاللآلي

والصدغ ـ بضم الصاد وسكون الدال ـ : هو ما بين الأذن والعين ، ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس علىٰ هـٰذا الموضع ، وهو المراد هنا ، وقوله : (كلاهما كالليالي) أي : في السواد ، إلا أنه في حاله تخييلي ، فقد تعدد المشبه ، وهو صدغ الحبيب وحاله ، واتحد المشبه به ، وهو الليالي ، وإنما كان المشبه به متحداً ؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفي المفهوم والمصدوق ، لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي . انتهىٰ « دسوقي » .

فشبه في البيت شعر الصدغ بالليالي ، وشبه حاله أيضاً بها ، فقد تعدد المشبه ، وهو الصدغ وحاله ، واتحد المشبه به ، وهو الليالي ، وشبه في البيت الثاني ثغر الحبيب ؛ أي : فمه ؛ يعني : الأسنانَ ، ودموعَه باللآلي ؛ أي : بالدرر في القدر والصفاء والإشراق . انتهىٰ من « المواهب » .

وذكر الثاني منهما بقوله : أو تشبيه (**جمع**) : وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه ، وهو عكس تشبيه التسوية ؛ كقولك : زيد كالشمس والأسد في الفضل والشجاعة ، سمي بذلك ؛ لوجود اجتماع بين شيئين أو أشياء ، في مشابهة شيء واحد ، والتفريق بين الجمع والتسوية اصطلاح بياني ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وإلا . . فيمكن أن يُعتبر في

كل منهما ما اعتبر في الآخر كما لا يخفى . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

ومنه قول البحتري (من السريع) :

بات نديماً لي حتى الصباح أغْيَد مجدولُ مكانِ الوشاحِ
كأنما يَبْسِم عن لؤلؤ منضد أو برد أو أَقاح

(بات) من أخوات كان (نديماً) خبرها مقدم ، والنديم : هو المنادم حالة شرب الراح ، ولـٰكن المراد هنا : المؤنس بالليل ، و(حتىٰ) : غائية بمعنىٰ إلىٰ ، و(أغيد) : اسم بات مؤخر ، وهو : الناعم البدن ، في « الصحاح » : يقال : امرأة غيداء وغادة أيضاً : ناعمة الجسم (مجدول مكان الوشاح) أي : ضامر الخاصرتين والبطن ، بإضافة مجدول بما بعده ، والمجدول في الأصل : المطوي المدمج ؛ أي : المدخَّل بعضه في بعض غير المسترخي ، والمراد لازمه ؛ أي : ضامرُ مكانِ الوشاحِ وموضعِ رَبْطِه ، والوشاح ـ بكسر الواو ـ : الحزام ، وهي : جلدة عريضة تُرصَّع بالجواهر أو بما يشبهها ، وتشد في الوسط ، أو تجعل على المنكب الأيسر معقودةً تحت الإبط الأيمن .

(كأنما يبسم) ـ بكسر السين من باب ضرب ، وحكي ضمها ـ والتبسم : أقل الضحك وأحسنه ، وضمن يبسم ؛ يعني : يكشف ، فعداه بعن ؛ أي : كأنما يكشف ذلك الأغيد فمه (عن) أسنان مثل (لؤلؤ) وهو الجوهر (منضد) أي : منظم في خيط ، (أو) يبسم عن (برد) بفتحتين : الحب النازل من الغمام ؛ أي : السحاب مع المطر كالملح ، (أو) يبسم عن (أقاح) بفتح الهمزة ، وكَسْرُها لَحْنٌ ، جمع أُقحوان بضم الهمزة ، وهو البابونج ، كما في « الأطول » ، وهو : نور ينفتح كالورد ، وأوراقه في شكلها ، أشبه بالأسنان في اعتدالها ، ومنه : أبيض الأوراق ، وهو المراد هنا ، ومنه : الأصفر .

و(أو) في الموضعين ، بمعنى : الواو ، والمراد بالثغر : مقدم الأسنان ، فقد شبه ثغره ؛ أي : مقدم أسنانه ، بثلاثة أشياء ؛ أي : شبهها بلؤلؤ منضد ، وبرد ، وأقاح ، فقد اجتمعت هـٰذه الثلاثة في تشبيه الأسنان بها ، في الشكل ، وفي قرب بعضها إلىٰ بعض ، وفي اللون . انتهىٰ من « الدسوقي » مع « شرح التلخيص » .

واستشكل في كونه من باب التشبيه : بأن المشبه وهو الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً .

وأجيب عنه : بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني ؛ لأن تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بإحداها . كذا في « الأطول » . قاله الصبان . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (رأوا) حشو ، كمل به البيت ؛ أي : علم البيانيون هـٰذا التقسيم وقرروه في كتبهم ، ويحتمل أنه من الرأي . انتهىٰ « مخلوف » أي : اعتقدوا هـٰذا التقسيم وأثبتوه في كتبهم .

وقوله : (وباعتبار طرفيه ينقسم . . .) إلخ .

تمرين في البيت المذكور قبل هـٰذا البيت الأخير

وإذا سئلت : كم أقسام التشبيه باعتبار كون الطرفين مفرداً أو مركباً ؟

فالجواب : أقسامه بهـٰذا الاعتبار أربعة ، كما ذكره الناظم :

القسم الأول منها : أن يكون طرفاه مفردين ، وهـٰذا القسم في نفسه يتنوع إلىٰ أربعة أنواع :

ـ **النوع الأول منها** : أن يكونا مطلقين عن التقييد بنحو وصف ، أو إضافة ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، أو مفعول مثلاً ؛ وذلك كتشبيه الخد بالورد .

ـ **والنوع الثاني** : أن يكونا مقيدين ؛ كقولهم : من لا يحصل من سعيه علىٰ طائل كالراقم على الماء .

ـ **والنوع الثالث** : أن يكون المشبه مطلقاً والمشبه به مقيداً ؛ كقول ابن المعتز يصف الشمس ، بيتاً (من الرجز) :

والشمس كالمرآة في كف الأشل   لما رأيتها بدت فوق الجبل

ـ **والنوع الرابع** : أن يكون المشبه مقيداً والمشبه به مطلقاً ؛ كقولنا : المرآة في كف الأشل كالشمس .

وهـٰذه الأنواع الأربعة داخلة تحت القسم الأول من الأقسام الأربعة .

والقسم الثاني منها : أن يكون طرفاه مركبين ؛ كما في بيت بشار ، (من الطويل) :

كأن مُثار النقع فوق رؤوسنا   وأسيافنا ليل تهاوىٰ كواكبه

والقسم الثالث : أن يكون المشبه مفرداً والمشبه به مركباً ؛ كقول الصنوبري (من مجزوء الكامل) يصف زهراً :

وكــــأن محمــــــر الشقيـــــق إذا تصـــوب أو تصعـــد
أعـــلام يـــاقـــوت نشـــــرن علــىٰ رمــاح مــن زبــرجــد

والقسم الرابع : أن يكون المشبه مركباً والمشبه به مفرداً ؛ كقول أبي تمام يصف الربيع ، (من الكامل) :

يــا صــاحبــي تقصيــا نظــريكمــا تــريــا وجــوه الأرض كيــف تصــور
تــريــا نهــاراً مشمســاً قــد شــابــه زهــر الــربــا فكــأنمــا هــو مقمــر

تمرين في البيت الأخير

وإذا سئلت : كم أقسام التشبيه باعتبار كون الطرفين ملفوفاً أو مفروقاً ؟

فالجواب : أقسامه باعتبار ذلك أربعة : ملفوف ، ومفروق ، وتسوية ، وجمع .

وإذا سئلت : ما ضابط الملفوف ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما تعدد فيه طرفاه ، وجمع كل طرف منهما مع صاحبه ؛ كأن يؤتىٰ بالمشبهات كلها أولاً ، ثم بالمشبهات بها كلها ثانياً .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله : كقول امرىء القيس ، (من الطويل) يصف عقاباً بكثرة اصطياد الطيور :

كـأن قلـوب الطيـر رطبـاً ويـابسـاً لدىٰ وكرها العناب والحشف البالي

وإذا سئلت : ما ضابط المفروق ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما تعدد طرفاه ، وجمع كل طرف منهما مع نظيره من الطرف الآخر ؛ كأن يجمع كل مشبه مع مشبه به في مقابله .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله : كقول المرقش الأكبر : عمرو بن سعد ، بيتاً (من السريع) :

النشـر مسـك والـوجـوه دنـا نيـر وأطـراف الأكـف عنـم

وسمي مفروقاً ؛ لأنه لم يجمع فيه بين المشبهات علىٰ حدة ، ولا بين المشبهات بها كذلك ، بل فرق بينهما ، فوضع كل مشبه به بجنب مشبهه .

وإذا سئلت : ما ضابط تشبيه التسوية ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما تعدد فيه المشبه دون المشبه به ، سمي به ؛ لأنه سوي فيه بين شيئين في إلحاقهما بشيء واحد .

فإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله : قوله (من المجتث) ، ولم أر من ذكر قائله :

صـدغ الحبيـب وحـالـي كـلاهمـا كـالليـالـي
وثغـره فـي صفـاء وأدمعـي كـالـلآلـي

وإذا سئلت : ما ضابط تشبيه الجمع ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما تعدد فيه المشبه به دون المشبه ، سمي به ؛ لاجتماع شيئين أو أشياء في مشابهة شيء واحد .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله : قول البحتري ، (من السريع) :

كـأنمـا يبسـم عـن لـؤلـؤ منضـد أو بـرد أو أقـاح

فشبه ثغره بثلاثة أشياء .

إعراب البيتين

(**وباعتبار طرفيه**) : الواو استئنافية داخلة علىٰ ينقسم ، باعتبار : الباء حرف جر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، طرفيه : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، الجار والمجرور متعلق بقوله : (**ينقسم**) وهو فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن

الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على التشبيه ، (**أربعة**) : مفعول به لينقسم منصوب به بالفتحة الظاهرة .

(**تركيباً افراداً**) تمييزان لاعتبار ، محولان عن المضاف إليه ، منصوبان به ، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما ، والتقدير : وينقسم التشبيه باعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما أربعة أقسام ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**علم**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ هـٰذا التقسيم ، وعلم هنا بمعنىٰ : عرف ، يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، والتقدير : علم هـٰذا التقسيم عندهم ، والجملة مستأنفة ، والمقصود منها تكميل البيت .

(**وباعتبار عدد**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية داخلة علىٰ مبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وأقسامه ؛ أي : وأقسام التشبيه باعتبار تعددهما وعدمه أربعة أقسام أيضاً ، أقسام : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، باعتبار : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، اعتبار : مضاف ، عدد : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ضمير أقسامه ، والخبر محذوف أيضاً جوازاً ، تقديره : أربعة ، أربعة : خبر لذلك المبتدأ المحذوف ، والتقدير : وأقسام التشبيه حالة كونه ملتبساً باعتبار تعدد طرفيه وعدمه أربعة أيضاً ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره المحذوف مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : ينقسم عطف اسمية علىٰ فعلية .

(**ملفوف**) : بالرفع بدل من الخبر المحذوف مع مبتدئه ؛ أعني : أربعة ، بدل تفصيل من مجمل ، أو بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبنية على السكون ، (**مفروق**) : معطوف علىٰ ملفوف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او تسوية**) : أو حرف عطف بمعنى الواو

مبني على السكون ، تسوية : معطوف علىٰ ملفوف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**جمع**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ ملفوف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وقوله : (**رأوا**) : حشو كمل به البيت ، لا محل له من الإعراب ولا معنىٰ له .

وإن شئت . . قلت : رأوا فعل وفاعل ، وحد الفعل رأىٰ ، رأىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة ، مبنية على السكون أصله : رأيوا ، فيقال : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فالتقىٰ ساكنان وهما الألف والواو ، ثم حذفت الألف لبقاء دالها وهو فتح ما قبلها ، والجملة الفعلية حشو لا معنىٰ لها ، جيء بها لتكميل البيت ، وفي بعض النسخ : (رووا) بواوين ، أولاهما : عين الكلمة ، والثانية : واو الجماعة ، كما في نسخة « اليعقوبي » أي : روى البيانيون هـٰذا الاقتسام عن القدماء ، والغرض منه أيضاً تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين إلىٰ تقسيم آخر في التشبيه ، باعتبار الوجه ، وله ثلاث اعتبارات ينقسم بكل منها ؛ فالاعتبار الأول : أن يكون الوجه مركباً أو غير مركب ، والثاني : أن يكون مجملاً أو مفصلاً ، والثالث : أن يكون قريباً أو غريباً ، وذكر تقسيمه على الاعتبار الأول من الاعتبارات الثلاث **بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

وَبِٱعْتِبَارِ ٱلْوَجْهِ تَمْثِيلٌ إِذَا   مِنْ مُتَعَدِّدٍ تُرَاهُ أُخِذَا

(و) ينقسم التشبيه (**باعتبار الوجه**) أي : وجه التشبيه تركيباً وعدمه إلىٰ **قسمين** :

أحدهما : (**تمثيل**) أي : قسم يسمىٰ بالتمثيل ، وربما يقال له تشبيه التمثيل ، وإنما يتحقق هٰذا القسم (**إذا من متعدد تراه أخذا**) أي : إنما تسميه تمثيلاً ، إذا رأيت وجهه أخذ من أمرين أو من أمور متعددة ؛ بأن يكون ذلك الوجه هيئة منتزعة ؛ أي : مأخوذة من عدة أمور لا يستقل واحد منها في ذلك التشبيه ؛ وذلك كتشبيه الثريا بالعنقود في الهيئة الحاصلة من اقتراب أجرام مشرقة صغار المقدار ، كل واحد منها علىٰ قدر ووضع مخصوص من الآخر ، مع رعاية مقدار مخصوص في مجموعها ، فهٰذه هيئة مأخوذة من عدة أمور كما ترىٰ ، وقد تقدم ذلك ، فهو تشبيه **تمثيل** .

وكذا تشبيه مثار النقع مع الأسياف بليل مع الكواكب المتساقطة ، كما تقدم في بيت بشار ، من الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة في جنب شيء مظلم ، علىٰ هيئةِ الاضْطِرَاب والتَّصادُمِ .

وكذلك تشبيه محمر الشقيق بأعلام ياقوت نشرن علىٰ رماح من زبرجد ، من هيئة أجرام حمر علىٰ رأس جرم طويل أخضر .

وكذلك تشبيه مثل اليهود في جهالاتهم بمثل الحمار في حرمان الانتفاع بأبلغ نافع ، مع تحمل التعب والمشقة في استصحابه ، فكل ذلك تمثيل لتركيب الوجه بأخذه هيئةً منتزعةً من متعدد .

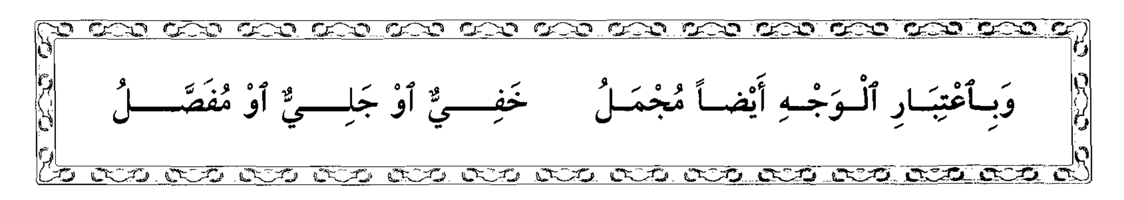
وثانيهما : أن تأتي القسمين في هٰذا الاعتبار ما هو غير تمثيل ، وهو ما يكون الوجه

فيه غير مأخوذ من متعدد ؛ كتشبيه الخد بالورد في الحمرة ، وتشبيه من لا يحصل من سعيه علىٰ طائل بالراقم على الماء في عدم الانتفاع ، ولم يصرح الناظم بهـٰذا القسم في البيت ، اعتماداً علىٰ علمه من مقابله المذكور في البيت ؛ لأنه بخلافه .

وعبارة الناظم في « شرحه » : **واعلم** : أن التشبيه ينقسم أيضاً باعتبار الوجه إلىٰ ثلاثة أقسام ، باعتبار ثلاث اعتبارات ؛ التقسيم الأول : انقسامه إلىٰ تمثيل وغير تمثيل ، وهو المذكور في هـٰذا البيت ؛ فالتمثيل : ما كان الوجه فيه وصفاً منتزعاً من أمور متعددة ، كما مر في مبحث الوجه ؛ مثاله : تشبيه بيت بشار المتقدم ، وتشبيه الثريا ، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، وتشبيه اليهود بالحمار في قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ، فإن وجه الشبه في هـٰذا كله مأخوذ من متعدد ، وغير التمثيل : ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد ؛ كتشبيه الخد بالورد . انتهىٰ .

* * *

ثم نبه الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين علىٰ تقسيم التشبيه بالاعتبار الثاني من الاعتبارات الثلاث ، وهو كونه مفصلاً أو مجملاً **بقوله** :



وَبِٱعْتِبَارِ ٱلْوَجْهِ أَيْضاً مُجْمَلُ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ أَوْ مُفَصَّلُ

أي : (و) ينقسم التشبيه (**باعتبار الوجه أيضاً**) أي : كما انقسم فيما مر آنفاً إلىٰ تمثيل وغير تمثيل ؛ أي : ينقسم أيضاً إلىٰ قسمين :

أحدهما : (**مجمل**) وهو التشبيه الذي يذكر فيه وجه الشبه ، ثم هـٰذا القسم المجمل في نفسه قسمان :

الأول منهما : (**خفي**) وهو ما لا يدرك وجه الشبه فيه ابتداءً إلا الخواص .

والثاني منهما : ما ذكره بقوله : (**او جلي**) وهو ما يدرك وجه الشبه فيه كل من يتعاطى الكلام .

فالمجمل الخفي : كقول القائل في وصف أشخاص متناسبين ؛ أي : متساوين في الفضل : هم كالحلقة المفرغة ؛ أي : المصبوبة في قالب لا يدرىٰ أين طرفاها ؛ أي : طرفها الأعلىٰ وطرفها الأسفل الملائمان للأفضل والأدنىٰ من المشبه ، وإذا لم يعلم الأعلىٰ والأدنىٰ . . لم يعلم الوسط ، فقد شبهوا بالحلقة المفرغة ؛ أي : المصبوبة في قالب ، وهي : المنضمة الجوانب ؛ بأن أفرغت في قالب ، بعد أن أذيبت من أصلها ؛ أي : هم كالحلقة في التناسب بحيث لا يفوت أحد منهم الآخر ، فيمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم مفضولاً .

وقوله : (لا يدرىٰ طرفاها) إشارة إلىٰ وجه الشبه المذكور ؛ أي : فهم لا يعلم أيهم أفضل كالحلقة المفرغة في قالب لا يدرىٰ أين طرفاها .

والمجمل الجلي ؛ أي : الظاهر : كتشبيه الكريم بالبحر والشجاع بالأسد بلا ذكر وجه الشبه ، فوجه الشبه في الأول الجود ، وفي الثاني الشجاعة .

وثانيهما : مفصل ، وذكره بقوله : (**او مفصل**) فهو معطوف علىٰ مجمل ؛ وهو :

ما ذكر فيه وجه الشبه ؛ نحو : زيد كالأسد في الشجاعة .

وحاصل معنى البيت : أن التشبيه ينقسم باعتبار الوجه إلىٰ قسمين :

الأول : المجمل : وهو الذي لم يذكر فيه وجه الشبه ، وهٰذا القسم نوعان :

ـ النوع الأول منهما : مجمل جلي ؛ أي : ظاهر فيه وجه الشبه وإن لم يذكر ، يدركه العامة والخاصة ؛ نحو : زيد كالأسد ، فكون وجه الشبه فيه الشجاعة معلوم للخواص والعوام ؛ فمعنىٰ إجماله : عدم ذكره .

ـ والنوع الثاني منهما : مجمل خفي لا يدرك وجه الشبه فيه إلا للخواص ؛ كقولك في ناس متشاكلين في الفضل : هم كالحلقة المفرغة في قالب لا يدرىٰ أين طرفاها ، ووجه الشبه فيه : أنهم متساوون في الفضل لا يدرىٰ أيهم أفضل ؛ كالحلقة المفرغة التي لا يدرىٰ لها طرف ؛ لانضمام جوانبها كالدائرة .

والقسم الثاني : المفصل ، وهو مقابل المجمل ؛ وهو ما ذكر فيه وجه الشبه ؛ كقوله :

وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي

فقد ذكر وجه الشبه ، وهو : الصفاء بين المشبه ، وهو : الثغر والأدمع ، والمشبه به ، وهو : اللآلي ، والمعنىٰ : وثغره وأدمعي كاللآلي في الصفاء .

* * *

ثم ذكر الناظم التقسيم الثالث في التشبيه ، باعتبار الوجه ، بالاعتبار الثالث ، من الاعتبارات الثلاث ، وهو : كونه قريباً أو غريباً بقوله **رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

وَمِنْـهُ بِـاْعْتِبَـارِهِ أَيْضـاً قَـرِيـبْ وَهْوَ جَلِيُّ ٱلْوَجْهِ عَكْسُهُ ٱلْغَرِيبْ
لِكَثْـرَةِ ٱلتَّفْصِيـلِ أَوْ لِنُـدْرَةِ فِي ٱلذِّهْنِ كَٱلتَّرْكِيبِ فِي كُنْهِيَةِ

(**ومنه**) أَيْ : ومن التشبيهِ قسمان ثابتان له (**باعتباره**) أي : باعتبار الوجه .

أحدهما : (**قريب**) أي : ما يسمىٰ قريباً إلى الذهن ، (**وهو**) أي : التشبيه القريب (**جلي الوجه**) أي : ما كان فيه وجه الشبه جلياً واضحاً يعرفه كل أحد ؛ وهو : ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلىٰ تأمل وتدقيق نظر ؛ كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل ، والمنتقل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه ، ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع . « صبان » .

ويسمىٰ : مبتذلاً ؛ أي : ممتهناً محتقراً ؛ لأنه يتناوله كل أحد ، وهٰذا الابتذال عند ظهور وجه الشبه ، وظهور ثبوته للطرفين فيكون ابتذاله ؛ لكونه أمراً عاماً لا خصوص فيه .

وثاني القسمين : (**عكسه**) أي : عكس القريب ؛ أي : خلافه ، وهو (**الغريب**) أي : الذي يسمىٰ بالغريب ؛ وهو : ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد الفكر وتدقيق النظر ، وهو الذي لا يدركه إلا الخواص ، أَو قلَّ مَنْ أَخَذه منهم ؛ لعدم ابتذاله ؛ كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل .

ثم إن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه الشبه ، وغرابة الوجه : لوجهين ، أشار إلىٰ أحدهما بقوله : غرابة الوجه (**لكثرة التفصيل**) فيه ، والمراد بالتفصيل : اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه ، علىٰ وجه لطيف ، لا يدركه إلا الخاصة ، سواء كانت كلها إثباتاً أو عدماً ، أو بعضها إثباتاً وبعضها عدماً ؛ فالمجموع من العدم والإثبات كقوله :

حملـت ردينيـاً كـأن سنـانـه سنـا لهـب لـم يتصـل بـدخـان

فقد شبَّه سِنانَ الرمح بسنا اللهب ؛ أي : النارِ في الشكل ؛ أي : شبه الرمح المخروطي بسنا اللهب في الشكل واللون والإشراق المخروطي الذي طرفه دقيق ، واللونِ ؛ أي : الزُّرقة الصافيةِ ، والإشراقِ مع عدمِ الاتصال بالنار ، والإثباتاتُ كلُّها كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور ، فإنه قد اعتبر في وجه الشبه وجودُ أوصاف ؛ وهي التَّضَامُّ ، وتشكُّلُ الأجزاءِ ، واللونُ ومقدارُ المجموع ، وكقوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل ، فالمشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة ؛ لشدة ندرته ؛ فإن الرجل ربما ينقضي عمره ، ولا يتفق له أن يرىٰ مرآةً في يد أشل . قاله السعد .

ووجه الشبه : هو الهيئة المجتمعة من الاستدارة والإشراق وسرعة الحركة واتصالها وتموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة ؛ حتىٰ يظهر الشعاع كأنه يفيض من جانب الدائرة ، ثم يضعف ويبقىٰ متردداً بين الانبساط تارةً والانقباض أخرىٰ بسبب الحركة الاضطرابية ، وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع . . وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر ؛ لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرآة في كف الأشل .

وقد اشتمل علىٰ تفاصيل كثيرة ، والعَدَمَّاتُ كلُّها كما في تشبيه إنسان بآخر ، في عدم الذكاء وعدم المروءة وعدم الاستعفاف عن الرذيلة .

وكما تكون الغرابة في التشبيه لكثرة التفصيل والأوصاف كما تقدم . . تكون أيضاً : (**لندرة في الذهن**) أي : تكون الغرابة في التشبيه لندرة حضور المشبه به في الذهن ؛ أي : في ذهن الإنسان وفكره ، وذلك ينتج ندرة إدراك الوجه فيه ، فتحصل الغرابة المقتضية باختصاص الخواص بذلك الإدراك القليل .

وذلك النادر (**كالتركيب**) أي : كالمشبه به المركب من هيئات منتزعة من عدة أمور الواقع ذلك المركب (**في كنهية**) أي : في نهية أو في مثل نهية ، والكاف اسم بمعنىٰ : مثل ، في محل الجر بفي ، والنهية : العقل ، يجمع علىٰ نهىً كمدية ومدىً ؛ أي : الواقع ذلك المركب في نهية وعقل ؛ بأن كان المشبه به مركباً عقلياً كما في تشبيه مثل أحبار اليهود وصفتهم بصفة حمار يحمل أسفاراً ، والمَثَلُ الذي اعتبر فيه كونُ الحمار حاملاً لشيء ، وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به ، وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به ، وكونُ الحمل بمشقة وتعب .

وهـٰذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية ، وإن كان متعلَّقها حسياً ، وإنما ندر حضور المركب مطلقاً سواء كان عقلياً أو وهمياً أو خيالياً ؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص ، فلا تحصل سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به إلا نادراً ، فيكون التشبيه غريباً .

والمراد بقوله : (بمثل نهية) الوَهْمُ والخيالُ ؛ بأن كان المشبه به مركباً وهمياً أو مركباً خيالياً ؛ مثال الوهمي كتشبيه السهام المسنونة الزرق بأنياب الأغوال ؛ فإن أنياب الأغوال كما تقدم وهمية ، يفرضها الوهم ؛ إذ لا وجود لها خارجاً ، ومعلوم أن ما لا وجود له خارجاً لا يستحضره إلا المتسع في المدارك في بعض الأحيان .

ومثال المركب الخيالي كما مر أيضاً في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن علىٰ رماح من زبرجد ؛ فإن التركيب الخيالي لا وجود لصورته خارجاً ، فلا يعهد ، فيكون الشأن في إدراكه الندور ، ويلزم منه ندرة إدراك تعلق الوجه به أو عدمها قبل التشبيه ، فيكون الانتقال بعد الاتساع واستعمال الفكرة ، فيكون غريباً كما قررناه في الوهم . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » مع « د س » .

ومعنىٰ كلام الناظم علىٰ هـٰذه النسخة : والغريب عكسه ، وغرابته : إما لكثرة التفصيل والأوصاف فيه ، وإما لندور حضوره في الذهن ، وذلك النادر كالمركب الواقع في نهية وعقل ؛ بأن كان المشبه به عقلياً ، أو كالمركب الواقع في مثل نهية وهو الوهم والخيال ؛ بأن كان مركباً وهمياً ، أو مركباً خيالياً ، كما مثلنا للكل .

وفي نسخة شرح عليها الناظم رحمه الله تعالىٰ :

لكثـــرة التفصيـــل بعـــد النسبـــة والـــذكـــر والتـــركيـــب فـــي كنهيـــة

والمعنىٰ عليه : (**ومنه**) أي : ومن التشبيه (**باعتباره**) أي : باعتبار الوجه (**قريب**) إدراكه (**وهو**) أي : ذلك القريب هو الذي كان (**جلي الوجه**) أي : واضح وجه الشبه لسرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به .

(**والغريب عكسه**) أي : عكس القريب وخلافه ؛ وهو : ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتأمل ؛ كتشبيهِ الشمسِ عندَ الطلوعِ بالمرآة في كف الأشل .

وغرابته : إما (**لكثرة التفصيل**) والأوصاف في المشبه به ، وإما لبعد نسبة المشبه به

عن المشبه ؛ كتشبيه إنسان بالخنفساء في كثرة اللجاج والخصومة ، فإن المناسبة بينهما بعيدة ، فيقل بذلك حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه .

وقوله : (بعد النسبة) بضم الباء وسكون العين وكسر الدال معطوف علىٰ كثرة ، وقوله : (والذكر) معطوف على النسبة ؛ أي : وإما لبعد ذكر المشبه به عن الذهن ؛ فإن قليل الذكر على اللسان قليل حضوره في الذهن بعيد عنه .

(وإما للتركيب) أي : وإما لكونه مركباً في نهية ، أو في مثل نهية ؛ أي : في عقل ؛ أو في مثل عقل ؛ كالوهم والخيال .

الإعراب في الأبيات الأربعة

(**وباعتبار الوجه تمثيل**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية مبنية على الفتح ، وهي : أعني : الواو داخلة علىٰ محذوف ، تقديره : وينقسم التشبيه باعتبار الوجه تعدداً وعدمه إلىٰ قسمين ، ينقسم : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، التشبيهُ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، باعتبار : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، اعتبار : مضاف ، الوجه : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بينقسم إلىٰ قسمين ، إلىٰ : حرف جر مبني على السكون ، قسمين : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى ، الجار والمجرور متعلق بينقسم ؛ لأنه فعل مضارع ، والجملة الفعلية المحذوفة معطوفة علىٰ قوله سابقاً : وباعتبار الطرفين ينقسم أربعة ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**تمثيل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أحدهما : **تمثيل** ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بدل من قسمين بدل تفصيل من مجمل ، وحذف القسم الثاني لعلمه من المذكور ، تقديره : وثانيهما غير **تمثيل** وهٰذا المحذوف معطوف على المذكور علىٰ كونه بدلاً من قسمين بدل تفصيل من مجمل .

(**إذا من متعدد تراه أخذا**) إذا ظرف زمان مضمن معنى الشرط في محل النصب على

الظرفية مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً أو معنوياً ، من : حرف جر مبني على السكون ، متعدد : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأخذا ، تراه : ترىٰ فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب عائد على الوجه في محل النصب مفعول أول لترىٰ ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً .

(**أخذا**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الوجه ، وجملة أخذا من الفعل المغير ونائب فاعله في محل النصب مفعول ثان لترىٰ ، تقديره : إذا تراه مأخوذاً من متعدد ، وجملة ترىٰ من الفعل والفاعل في محل الجر بإضافة إذا الظرفية إليها ، والظرف متعلق بالجواب المحذوف ، تقديره : يسمىٰ ذلك القسم تمثيلاً وقت رؤيتك إياه مأخوذاً من متعدد ، وجملة إذا من فعل شرطها وجوابها جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

(**وباعتبار الوجه أيضاً**) ينقسم التشبيه إلىٰ قسمين ، الواو : عاطفة ، أو استئنافية مبنية على الفتح ، وهي داخلة علىٰ محذوف ، تقديره : وينقسم التشبيه ، ينقسم : فعل مضارع مرفوع : التشبيه : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، باعتبار الوجه : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بينقسم ، والجملة المحذوفة معطوفة أيضاً علىٰ جملة قوله : وينقسم التشبيه باعتبار الطرفين ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، أيضاً : منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، تقديره : إضت أيضاً ؛ أي : رجعت إلى التقسيم رجوعاً ثانياً ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة أيضاً جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين البدل والمبدل منه .

(**مجمل**) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أحدهما مجمل وثانيهما مفصل ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الجر بدل من قسمين المحذوف للضرورة بدل تفصيل من مجمل ، (**خفي**) : صفة لمجمل كما قاله الناظم في « شرحه » ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه فعيل بمعنىٰ فاعل ، (**او جلي**) : أو حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبني

على السكون ، جلي : معطوف علىٰ خفي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، **وهو** مشتق أيضاً ؛ لأنه اسم فاعل علىٰ وزن فعيل .

(**او مفصل**) : أو حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبني على السكون ، مفصل : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وثانيهما مفصل ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدهما مجمل) علىٰ كونها بدلاً من قسمين المحذوف .

(**ومنه باعتباره أيضاً قريب**) : الواو استئنافية مبينة على الفتح ، منه : من حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على التشبيه في محل الجر بمن مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، باعتباره : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على الوجه في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما بني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الخبر ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر .

(**قريب**) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والمعنىٰ : وقسم قريب التناول لكل أحد كائن من التشبيه باعتبار الوجه أو حال كونه ملتبساً باعتبار الوجه ، أيضاً : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، تقديره : إضت أيضاً ، وجملة أيضاً جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر ، ولفظ أيضاً : هي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين لا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر .

(**وهو جلي**) : الواو اعتراضية مبنية على الفتح ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد علىٰ قريب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، جلي : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، (**الوجه**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ،

وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر جملة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**عكسه الغريب**) : عكس مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد علىٰ قريب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، **الغريب** : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهٰذا الإعراب أولىٰ ، من جعل عكسه خبراً مقدماً والغريب مبتدأ مؤخراً ؛ لأنه أعرف من الغريب ؛ لإضافته إلى الضمير ، فهو في مرتبة العلم .

(**لكثرة التفصيل**) اللام حرف جر مبني على الكسر ، كثرة : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، التفصيل : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما سمي غريباً لكثرة تفاصيله في الوجه وأوصافه المانعة من تناول كل أحد له إلا الخواص ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أو لندرة في الذهن**) : في كلامه حذف مضاف إليه لضرورة النظم ، تقديره : أو إنما سمي غريباً لندرة حضور المشبه به في الذهن ؛ لكونه مركباً عقلياً أو وهمياً أو خيالياً ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، لندرة : اللام حرف جر مبني على الكسر ، ندرة : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف إلىٰ مضاف إليه محذوف لضرورة النظم ، تقديره : حضور المشبه به ، حضور : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، حضور : مضاف ، المشبه به : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الهاء في به ؛ لأنه جزء علم محكي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**في الذهن**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الذهن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور في قوله : لندرة معطوف على الجار والمجرور في قوله : لكثرة التفصيل ، علىٰ كونه متعلقاً بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما سمي غريباً لكثرة التفاصيل والأوصاف

الواقعة في وجه الشبه ، أو لندرة حضور المشبه به في ذهن السامع عند حضور المشبه فيه ؛ لبعد المناسبة بينهما لكونه وهمياً مثلاً .

وقوله : (**كالتركيب**) : الكاف فيه تمثيلية ، والتركيب مصدر بمعنى المركب ، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، والمعنىٰ : وذلك المشبه به النادر حضوره في الذهن كالمركب العقلي الواقع في العقل ، والمركب الوهمي الواقع في الوهم ، والمركب الخيالي الواقع في الخيال ، وإعرابه :

(**كالتركيب**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، التركيب : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك النادر كائن كالمركب الواقع في نهية وعقل ؛ بأن كان مركباً عقلياً كما مر مثاله في مقام الحل ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وفي كلامه حذف عاطف مع معطوف عليه لضرورة النظم ، تقديره : وذلك النادر كالمركب الواقع في نهية ، والمركب الواقع في مثل نهية وهو الوهم والخيال ؛ أي : والمركب الواقع في نهية وفي كنهية .

وقوله : (**في كنهية**) : الواو عاطفة ، في حرف جر مبني على السكون ، كنهية : الكاف اسم بمعنىٰ مثل في محل الجر بفي مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الكاف : مضاف ، نهية : مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور في قوله : (في كنهية) معطوف علىٰ معطوفٍ عليه محذوف ، تقديره : كالمركب في نهية وفي كنهية ؛ أي : وفي مثلِ نهية علىٰ كونه متعلِّقاً بالتركيب ، والتقدير : وذلك النادرُ كالتركيبِ في نهية وفي كنهية كما يفيده كلام الناظم في « شرحه » .

وإعراب ما وقع في نسخة الناظم ، ولفظُها :

لكثـــرةِ التفصيـــل بُعْـــدِ النسبـــةِ والـــذكـــر والتـــركيـــبِ فـــي كنهيـــة

(لكثرة التفصيل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : إنما سمي غريباً ؛ لكثرة التفصيل في وجهه ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وقوله : (بعد النسبة) : بضم الباء الموحدة وسكون العين مصدر بَعُد الثلاثي يَبْعدُ بعداً ، بُعْدِ : معطوف بعاطف مقدر علىٰ كثرة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، بعد : مضاف ، النسبة : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(والذكرِ) : معطوف على النسبة علىٰ كونه مضافاً إليه لبعد ؛ أي : ولبعد ذكره عن اللسان .

(والتركيب) : الواو عاطفة ، التركيب : معطوف على الكثرة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وإنما سمي غريباً ؛ لكونه المركب الواقع في مثل نهية ، (في) : حرف جر ، (كنهية) : الكاف اسم بمعنىٰ مثل في محل الجر بفي مبني على الفتح وهو ؛ أي : الكاف مضاف ، نهية : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالتركيب ، والله أعلم .

* * *

تمرينات في الأبيات الأربعة

وإذا سئلت : كم أقسام التشبيه باعتبار وجه الشبه ؟

فالجواب : أقسامه باعتباره ستة ؛ **الأول** : تشبيه تمثيل ، **والثاني** : تشبيه غير تمثيل ، **والثالث** : تشبيه مفصل ، **والرابع** : تشبيه مجمل ، **والخامس** : تشبيه قريب مبتذل ، **والسادس** : تشبيه بعيد غريب .

وإذا سئلت : ما حد تشبيه التمثيل ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً من متعدد ، حسياً كان أو غير حسي .

وإذا سئلت : ما مثال تشبيه التمثيل ؟

فالجواب : مثاله كقول الشاعر :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه		يوافي تمام الشهر ثم يغيب

وإذا سئلت : ما وجه الشبه في هـٰذا البيت ؟

فالجواب : وجه الشبه فيه سرعة الفناء ، انتزعه الشاعر من أحوال القمر المتعددة ؛ إذ يبدو هلالاً ، فيصير بدراً ، ثم ينقص حتىٰ يدركه المحاق .

وإذا سئلت : ما حد تشبيه غير التمثيل ؟

فالجواب : ضابطه : هو الذي لم يكن وجه الشبه فيه صورةً منتزعةً من متعدد .

وإذا سئلت : ما مثال تشبيه غير التمثيل ؟

فالجواب : مثاله كقولك : وجهه كالبدر .

وإذا سئلت : ما وجه الشبه في هـٰذا المثال ؟

فالجواب : وجه الشبه فيه الإشراق والاستدارة ، وليس منتزعاً من متعدد .

وإذا سئلت : ما حد تشبيه المفصل ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما ذكر فيه وجه الشبه أو ملزومه .

وإذا سئلت : ما مثال تشبيه المفصل ؟

فالجواب : مثاله نحو قولك : يده كالبحر جوداً ، وكلامه كالدر حسناً ، وألفاظه كالعسل حلاوةً ؛ فإن الجامع فيه لازمها ، وهو ميل الطبع ؛ لأنه المشترك بين العسل والألفاظ ، لا الحلاوة نفسها التي هي من خواص المطعومات .

وكقول ابن الرومي :

شبيـه البـدر حسنـاً وضيـاءً ومنـالاً وشبيه الغصن ليناً وقواماً واعتدالاً

وإذا سئلت : ما حد تشبيه المجمل ؟

فالجواب : ضابطه : هو الذي لم يذكر فيه وجه الشبه ولا ملزومه .

وإذا سئلت : ما مثال تشبيه المجمل ؟

فالجواب : مثاله كنحو قولهم : النحو في الكلام كالملح في الطعام ، فوجه الشبه فيه هو الإصلاح في كل ، وكقول الشاعر :

إنمـــا الــــدنيـــا كبيـــت نسجتـــــه العنكبــــوت

وإذا سئلت : ما حد تشبيه القريب المبتذل ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما كان وجه الشبه فيه ظاهراً ، ينتقل فيه الذهن من المشبه إلى المشبه به ، من غير احتياج إلىٰ شدة نظر وتأمل ؛ لظهور وجهه بادىء الرأي .

وإذا سئلت : ما مثال القريب المبتذل ؟

فالجواب : مثاله كقولهم : خده كالورد ؛ فإن وجه الشبه فيه الحمرة لا تفصيل فيه ، ونحو : وجهه كالبدر ؛ فإن وجه الشبه فيه قليل التفصيل ؛ لأنه إما الإشراق أو الاستدارة .

وإذا سئلت : ما حد التشبيه البعيد الغريب ؟

فالجواب : ضابطه : هو ما كان وجه الشبه فيه غير ظاهر ؛ لاحتياج الانتقال فيه من المشبه إلى المشبه به ، إلىٰ فكر وتدقيق نظر ؛ لخفاء وجهه بادىء الرأي .

وإذا سئلت : ما مثال التشبيه البعيد الغريب ؟

فالجواب : مثاله قوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل .

وإذا سئلت : ما وجه الشبه فيه ؟

فالجواب : وجه الشبه فيه : هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق ، والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق حتىٰ يرى الشعاع كأنه يهم ؛ بأن ينبسط حتىٰ يفيض من جوانب الدائرة ، ثم يبدو فيرجع إلى الانقباض .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَبِـاعْتِبَـارِ آلَـةٍ مُـؤَكَّـدُ ... بِحَـذْفِهَـا وَمُـرْسَـلٌ إِذْ تُـوجَـدُ
وَمِنْـهُ مَقْبُـولٌ بِغَـايَـةٍ يَفِـي ... وَعَكْسُـهُ ٱلْمَـرْدُودُ ذُو ٱلتَّعَسُّـفِ

أي : (و) ينقسم التشبيه أيضاً (**باعتبار آلتـ**)ـه وأداته ذكراً وإسقاطاً إلىٰ قسمين :

أحدهما : (**مؤكد**) وهو ما يوجد (**بحذفها**) أي : مع حذف الأداة منه ؛ نحو : زيد أسد ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ أي : مثل مر السحاب .

(و) ثانيهما : (**مرسل**) وهو الذي (**توجد**) وتذكر معه الأداة ، سمي مرسلاً ؛ لإرساله وإطلاقه عن التأكيد المقتضي بظاهره أن المشبه عين المشبه به . انتهىٰ « د م » .

وعبارة « اليعقوبي » : ثم أشار المصنف إلىٰ تفصيل آخر في التشبيه باعتبار الأداة ، فقال : (و) ينقسم التشبيه إلىٰ قسمين (**باعتبار**) ذكر (**آلة**) التشبيه وإسقاطها :

أحدهما : (**مؤكد**) أي : الذي يسمىٰ مؤكداً ، وهو الذي يوجد (**بحذفها**) أي : مع حذف أداة التشبيه ؛ كقولك : زيد أسد ، إن حمل فيه لفظ الأسد علىٰ زيد فكأنه نفسه ، فهو أوكد في التشبيه ؛ حتىٰ قيل : إنه استعارة بخلاف ما تذكر فيه الأداة .

(و) ثانيهما : (**مرسل إذ توجد**) أي : هو الذي يسمىٰ مرسلاً ؛ وذلك حين توجد الأداة فيه ، وسمي مرسلاً : لإرساله ؛ أي : إطلاقه من التأكيد الحاصل بحذف الأداة ؛ كقولك : زيد كالأسد . انتهىٰ « ع ق » .

ومن المؤكد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة ؛ كقوله (من الكامل) :

والريح تعبث بالغصون وقد جرىٰ ... ذهب الأصيل علىٰ لجين الماء

أي : علىٰ ماءٍ كاللجين ؛ أي : كالفضة في الصفاء والبياض ، ولم أر من ذكر قائل هـٰذا البيت . قاله العباسي .

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم آخر في التشبيه **باعتبار** القبول وعدمه ، من جهة الوفاء

بالغرض وعدمه ، وما عدم القبول باختلال شرط ركن . . فلم يتعرض له ؛ لوضوحه ، فقال : (**ومنه**) أي : ومن التشبيه (**مقبول**) وهو الذي (**بغاية**) وغرض (**يفي**) أي : يفيد ؛ أي : وهو الذي يفي بالغرض ، وأطلق الغاية على الغرض ؛ لأنه هو المتوسل إليه بالتشبيه ، والمتوسل إليه هو الغاية للوسيلة ، والوفاء يحصل فيما إذا كان الغرض التقرير البليغ مثلاً ، يكون وجه التشبيه أتم في المشبه به وأعرف ؛ كتشبيه الذي لا يحصل في سعيه علىٰ طائل بالراقم على الماء ؛ فإن الوجه هو : عدم الانتفاع ، ولا شك أنه أتم وأعرف في المشبه به ، فحصل به الغرض ، وهو التقرر البليغ ، كما مر .

بخلاف ما لو شبهه بالكاتب على القرطاس مع تعريضه للأمطار ؛ فإن الوجه ليس هو فيه كما في الراقم على الماء ، فلا يفي بالغرض الذي هو التقرر البليغ .

وإذا كان الغرض بيان مقدار الحال وهي شديدة . . حصل الغرض بكون الوجه في غاية الشدة في المشبه به ، كما إذا كان الثوب نهاية في السواد وسأل عن مقداره ، فقيل : هو كالغراب ؛ فإنه وافٍ بالغرض ، ولو قيل : هو كهـٰذا الأدهم . . فات الغرض ، وكذا بيان الإمكان يحصل بكون الوجه مسلماً في المشبه به ، كما تقدم في تشبيه الفائق لأبناء جنسه جميعاً ، حتىٰ صار كأنه ليس من جنسهم بالمسك ، كان الوجه مسلماً ، فلو قال : أنت في ذلك كفلان وفلان . . قد لا يُسلَّم فيه ذلك ولم يوف بالغرض .

والحاصل : أن المشبه في فوقانه أصله من الناس ، وخروجه عن جنسهم هو في ذلك كالمسك في كونه من الدم وهو جنس آخر ، لا مناسبة بينه وبين الدم ؛ فإن ثبوت الوجه في المسك ، وهو كون الشيء من أصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الأصل . . مسلم في المسك ، فتنتفي الاستحالة في المشبه ؛ لأن وجوده علىٰ تلك الحالة إنما يتوهم استحالته من توهم استحالة الوجه فيه ، وهو كون الشيء من أصل مع كونه جنساً آخر خارجاً عنه .

فلو قيل في بيان الإمكان مثلاً : أنت في كونك من الأنام مع خروجك من جنسهم كزيد في كونه كذلك . . بطل إفادة الغرض ؛ لعدم تسليم الحكم الذي هو وجود الوجه في زيد ، فيكون مردوداً . انتهىٰ « دسوقي » .

وإلىٰ غير المقبول أشار الناظم بقوله : (**وعكسه**) أي : عكس المقبول وخلافه ؛ بأن كان قاصراً عن إفادة الغرض ، وذلك بألا يكون علىٰ شرط القبول الذي هو إفادة الغرض

المطلوب بتمامه ، هو (**المردود**) عندهم ، وذلك كأن تشبه حال الذي لا يحصل من سعيه علىٰ طائل ، بحال من يرقم على التراب مثلاً ، أو تشبه عمراً في كونه من الأنام ، وفاقهم حتىٰ صار كأنه جنس آخر بزيد في كونه كذلك ، أو تشبه ثوباً بثوب دونه في السواد .

والحال أن الغرض بيان مقدار حال المشبه . انتهىٰ « د س » لما فيه من عدم الوفاء بالغرض ، كما ذكرناه في تشبيه الممدوح بفوقان الأقران بإنسان آخر قد لا يسلم فيه الوجه ، وفي تشبيه الذي لا يحصل في سعيه علىٰ طائل بالكاتب في القرطاس مع تعريضه للأمطار ، وفي تشبيه شديد السواد بأدهم فإن ذلك التشبيه (**ذو التعسف**) أي : صاحب التكلف والأخذ علىٰ غير طريق مقبول فلم يقبل . انتهىٰ « ع ق » .

والتعسف : الخروج عن الطريق القويم إما باختيار ما لا يجوز ، أو باختيار ما هو ترك الأولى الذي رعايته كالواجب ، بل هو واجب في نظر البلغاء . انتهىٰ من « العباسي » .

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ اختلاف مراتب التشبيه قوةً وضعفاً ، إذا حصل ذلك الاختلاف بذكر الآلة والوجه والطرفين وإسقاط بعض ذلك ، ولم يتعرض لما إذا حصل ذلك الاختلاف بضعف المشبه به أو قوته ؛ كقولك : زيد كالذئب ، زيد كالأسد في الشجاعة ، ولا لما إذا حصل ذلك بالتكرار أو باختلاف الحرف ؛ كقولك : زيد كالأسد ، زيد كأسد ، أو كأنه أسد ، لظهور أمره ، **فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

وَأَبْلَـغُ ٱلتَّشْبِيـهِ مَـا مِنْـهُ حُـذِفْ وَجْـهٌ وَآلَـةٌ يَلِيـهِ مَـا عُـرِفْ

أي : (**وأبلغ التشبيه**) إذا رُوعِيَتْ الأبلغيةُ من جهة إسقاط بعض الأركان أو ذكرها (**ما**) أي : تركيب (**منه**) أي : من ذلك التركيب (**حذف وجه وآلة**) معاً ؛ كقولك : زيد أسد ، عند قول القائل : ما حال زيد في الشجاعة ؛ لأنه لما حذف الوجه . . صار في صورة ما هو شبيه من كل وجه ؛ لأنه إذا لم يذكر له وجه مخصوص . . فلا ترجيح لجهة علىٰ أخرىٰ ، ولما حذفت الأداة . . صار كأنه نفس المشبه به حيث أجري عليه لفظه ، فهـٰذا أبلغ مراتب الحذف .

فإن ذكر الوجه وحذفت الأداة ، أو ذكرت الأداة وحذف الوجه . . سقط أحد الموجبين للتقوية ، فيتوسط تأكيد التشبيه وقوته ، وهو الذي يلي الأبلغ ، أشار بقوله : (**يليه ما عرف**) أي : يلي الأبلغ السابق ، وهو ما حذف فيه الوجه والأداة معاً ، ما سقط فيه أحدهما ، وهو معروف من جهة أن التأكيد يفيده كل من الحذفين ، كما قررناه ؛ فإن اجتمعا . . كان التشبيه في نهاية القوة ، وإن انفرد أحدهما . . توسطت القوة ؛ كقولك : زيد كأسد ، أو زيد أسد في الشجاعة ، أو أسد ، بلا ذكر زيد حيث علم ، ولا قوة لما ذكرا فيه معاً ؛ كقولك : زيد كالأسد في الشجاعة ، أو كأسد في الشجاعة ، حيث يدل الدليل علىٰ أن مراده زيد .

وقد مثلنا فيما تقدم وهنا بما فيه حذف المشبه ، للإشارة إلىٰ أن حذفه لا تأثير له في القوة ولا في الضعف . انتهىٰ « يعقوبي » .

تتمة

واعلم : أن جملة صور التشبيه **ثمانية** :

الأول منها : ما حذف منه الوجه وأداة التشبيه مع ذكر المشبه ؛ نحو : زيد أسد .

والثانية : ما حذفا منه جميعاً مع حذف المشبه ؛ نحو : أسد ، في مقام الإخبار عن زيد .

وهاتان الصورتان هما المرادتان للناظم بقوله :

وأبلـغ التشبيـه مـا منـه حـذف　　وجـــه وآلـــة.........

سواء حذف المشبه معهما ؛ نحو : أسد ، في مقام الإخبار عن زيد ، أو ذكر المشبه مع حذفهما ؛ نحو : زيد أسد .

والثالثة : حذف الوجه فقط ؛ نحو : زيد كالأسد .

والرابعة : حذف الأداة فقط ؛ نحو : زيد أسد .

والخامسة : حذف الوجه مع حذف المشبه ؛ نحو : كالأسد ، في مقام الإخبار عن زيد .

والسادسة : حذف الأداة مع حذف المشبه ؛ نحو : أسد في الشجاعة ، في مقام الإخبار عن زيد .

وهٰذه الأربعة الأخيرة تلي الأوليينِ في القوة ، وهي المرادة بقول الناظم : (**يليه ما عرف**) أي : يلي أبلغ التشبيه المذكور ما عرف عندهم إفادته قوة التشبيه ، وهي هٰذه الأربعة ، وتسمى الأوليان : الصورتين البليغتين في التشبيه ، وهٰذه الأربعة الأخيرة تسمى : الصور المتوسطة .

والسابعة منها : ذكر الوجه والأداة مع ذكر المشبه ؛ نحو : زيد كالأسد في الشجاعة .

والثامنة : ذِكْرهُما مع حذف المشبه ؛ نحو : كالأسد في الشجاعة ، خبراً عن زيد .

ولا قوة لهاتين الأخيرتين ، وتسميان : الصورتين الضعيفتين في التشبيه .

وفي « المخلوف » : وبيان ذلك أن القوة : إما لعموم وجه الشبه ظاهراً ، وذلك عند حذفه ، أو لحمل المشبه به على المشبه ظاهراً ، وذلك عند حذف الأداة ، فما اشتمل على الوجهين جميعاً . . فهو في غاية القوة ، فما خلا عنهما . . فلا قوة له ، وما اشتمل علىٰ أحدهما فقط . . فهو متوسط . أفاده السعد .

وقول الناظم : (**وأبلغ التشبيه ما منه حذف وجه وآلة**) أي : فقط ؛ أي : مع ذكر المشبه ؛ نحو : زيد أسد ، أو حذفا مع حذف المشبه ؛ نحو : أسد ، في مقام الإخبار عن زيد .

وقوله : (**يليه ما عرف**) أي : يلي هـٰذا الأبلغ من الصورتين في الدرجة (**ما عرف**) أي : تركيب عرف عندهم في إفادة القوة في التشبيه وهي الصور الأربعة المتوسطة . انتهىٰ منه مع تصرف ، ولو زاد الناظم بعد هـٰذا البيت الأخير في بيان ما يليه :

مـن حـذف وجـه أو أداة علمـا   وعـدم القـوة فـي الغيـر اعلمـا

. . لكان أحسن . انتهىٰ « عباسي » .

فالصورتان الأوليان متساويتان في القوة ، والأخيرتان متساويتان في عدم القوة ، والأربعة الباقية متوسطة بينهما ، والله أعلم .

تمرينات

وإذا سئلت : كم أقسام التشبيه باعتبار الأداة ؟

فالجواب : ينقسم التشبيه باعتبار الأداة إلىٰ ثلاثة أقسام ؛ **الأول** : تشبيه مؤكد ، **والثاني** : تشبيه مرسل ، **والثالث** : تشبيه بليغ .

وإذا سئلت : ما حد التشبيه المؤكد ؟

فالجواب : ضابطه هو ما حذف منه أداته .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله : نحو : زيد أسد ، ونحو : يسجع سجع القمري ، وكقول الشاعر :

وأنـت نجـم فـي رفعـة وضيـاء   تجتليـك العيـون شـرقـاً وغـربـاً

ومن المؤكد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه ؛ كقوله :

والريح تعبث بالغصون وقد جرىٰ ذهب الأصيل علىٰ لجين الماء

والأصيل : الوقت الذي بين العصر والمغرب ، واللجين مصغراً : الفضة ، والمؤكد أوجز من المرسل ؛ لحذف أداته ، وأبلغ منه ؛ لإيهامه أن المشبه عين المشبه به .

وإذا سئلت : ما حد التشبيه المرسل ؟

فالجواب : هو ما ذكرت فيه أداة التشبيه ؛ كقوله :

إنما الدنيا كبيت نسجته العنكبوت

وسمي مرسلاً ؛ لإرساله وخلوه عن أسباب التأكيد ، كالدابة المرسلة .

وإذا سئلت : ما حد التشبيه البليغ ؟

فالجواب : هو ما حذفت فيه أداة التشبيه ووجه الشبه ، سمي بليغاً ؛ لبلوغه أعلىٰ درجات القبول والحسن .

وإذا سئلت : ما مثاله ؟

فالجواب : مثاله قول الشاعر :

فاقضوا مآربكم عجالاً إنما أعماركم سفر من الأسفار

ومن التشبيه البليغ : أن يكون المشبه به مصدراً مبيناً للنوع ؛ نحو : أقدم الجندي إقدام الأسد ، ومنه أيضاً : إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ نحو : لبس فلان ثوب العافية ، ومنه أيضاً : أن يكون المشبه به حالاً ؛ نحو : حمل القائد علىٰ أعدائه أسداً .

الإعراب

(**وباعتبار آلة**) : الواو داخلة علىٰ محذوف ، تقديره : وينقسم التشبيه باعتبار آلة إلىٰ ثلاثة أقسام ، الباء : حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، آلة : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف جوازاً ، تقديره : وينقسم التشبيه باعتبار آلة إلىٰ ثلاثة أقسام ، والجملة الفعلية المحذوفة معطوفة علىٰ جملة قوله : وباعتبار الطرفين ينقسم : أو مستأنفة .

(**مؤكد**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أحدها مؤكد ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بدل من ثلاثة أقسام ، بدل تفصيل من مجمل .

(**بحذفها**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، حذف : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، حذف : مضاف ، والهاء ضمير للمؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بمؤكد ؛ لأنه اسم مفعول من أكد الرباعي .

(**ومرسل**) : الواو عاطفة ، مرسل : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وثانيها مرسل ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله :(مؤكد) ، علىٰ كونها بدلاً من ثلاثة ، بدل بعض من كل ، (**إذ**) : ظرف لما مضىٰ من الزمان ، ولـٰكنها هنا لمطلق الزمن في محل النصب على الظرفية مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**توجد**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعلها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ آلة ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الجر مضاف إليه لإذ ، والظرف متعلق **بمرسل** ، والتقدير : وثانيها مرسل وقت وجدان الآلة .

(**ومنه مقبول بغاية يفي**) : الواو عاطفة مبني على الفتح ، منه : من حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، مقبول : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، بغاية : جار ومجرور متعلق بـ(يفي) المذكور بعده ، يفي : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ مقبول ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لمقبول ، تقديره : ومقبول وافٍ ، أصله : وافي ، عومل معاملة قاض ؛ أي : ومقبول

وافٍ بغاية وغرض كائن منه ؛ أي : من التشبيه ؛ أي : من أقسام التشبيه باعتبار الآلة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : منها مؤكد ، علىٰ كونها بدلاً من ثلاثة أقسام ، الذي قدرناه سابقاً .

(**وعكسه المردود**) : الواو عاطفة ، عكسه : مبتدأ ومضاف إليه ، المردود : خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**ذو التعسف**) : ذو : صفة للمردود ، وصفة **المرفوع** مرفوع ، وعلامة رفعه الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ذو : مضاف ، التعسف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وذو جامد بمعنى المشتق ؛ لأنه بمعنىٰ صاحب ، فصح الوصف به ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : ومنه مقبول .

(**وأبلغ التشبيه**) : الواو استئنافية ، أبلغ : مبتدأ مرفوع ، وهو مضاف ، التشبيه : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى الذي لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الرفع خبر لمبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، (**منه**) : جار ومجرور متعلق بـ(حذف) لأنه فعل ماض ، (**حذف**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**وجه**) : نائب فاعل لحذف مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**وآلة**) : معطوف علىٰ وجه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما الموصولة والعائد ضمير منه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**يليه**) : يلي فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها **الثقل ؛ لأنه** فعل معتل بالياء ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد علىٰ أبلغ التشبيه في محل النصب مفعول به مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء .

(**ما عرف**) : ما : اسم موصول في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والجملة من الفعل والفاعل إما معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ؛ أعني : جملة قوله : (وأبلغ التشبيه) علىٰ كونها مستأنفة ، أو مستأنفة

بنفسها منقطعة عما قبلها ، عرف : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة ما الموصولة والعائد ضمير نائب الفاعل .

والمعنىٰ : يلي الأبلغ المذكور الذي هو ما حذف الوجه والآلة منه جميعاً ما عرف عند البيانيين أبلغيته بعد الأبلغ المذكور وهو ما حذف منه أحدهما مع ذكر الآخر والمشبه أو مع حذف المشبه ، وأما ما ذكر فيه الوجه والآلة والمشبه نحو زيد كالأسد في الشجاعة . . فهو أضعف أوجه التشبيه لكونه مبتذلاً معروفاً لا خفاء فيه .



خاتمة في أنواع التشبيه

واعلم : أن التشبيه أربعة أركان : المشبه ، والمشبه به ، والأداة ، ووجه الشبه ، والصيغ الممكنة في التعبير عن ذلك ثمان عشرة صيغة :

إحداها : أن تذكر الأربعة ؛ كقولك : زيد كالأسد في الشجاعة .

الثانية : أن يحذف المشبه فقط ؛ كقولك : كالأسد في الشجاعة ؛ أي : زيد ، إذا حذفت المبتدأ في جواب استفهام أو غيره ، وليست لواحدة من هاتين الصورتين شيء من القوة ؛ لعدم الموجب لها .

الثالثة : أن تحذف الأداة فقط ؛ كقولك : زيد أسد في الشجاعة ، وفيه نوع قوة لجعل المشبه في ظاهر اللفظ هو المشبه به .

الرابعة : أن يحذف وجه الشبه فقط كقولك : زيد كالأسد ، وفيها نوع قوة ليس في التي قبلها ؛ لأن وجه الشبه عند حذفه عام في الظاهر ؛ يعني : عموم بدل وصلاحية لا عموم استغراق كما سبق تقريره عند الكلام على الأداة ، لا يقال : هو مجمل والمجمل ليس أبلغ من المفصل ؛ لأن المفصل فيه زيادة ؛ لأنا نقول : قد يكون الإجمال أبلغ لتذهب نفس السامع كل مذهب كما سبق في باب الإيجاز في نحو : ولو ترىٰ ، وقد عرف بهـٰذا أن لكل من هـٰذا النوع والذي قبله قوةً ليست للآخر .

الخامسة : أن يحذف المشبه به ، وهـٰذا القسم لم يتعرضوا له توهماً منهم أنه متعذر ، وليس كذلك ، بل مثاله كقولك : زيد مثل في الشجاعة ؛ أي : مثل الأسد ، بقرينة تدل علىٰ إرادة الأسد ، والظاهر : أنه لا قوة لهـٰذا النوع .

السادسة : أن يحذف اثنان وهما المشبه وأداه التشبيه ؛ كقولك : أسد في الشجاعة ؛ أي : زيد ، فهي كقولك : زيد أسد في الشجاعة ، ولها نوع قوة هي كالنوع الثالث ؛ إذ لا فرق بين التصريح بذكر المشبه وتركه .

السابعة : أن يحذف المشبه والمشبه به ؛ كقولك : مثل في الشجاعة ؛ أي : زيد ، وهي كالخامسة .

الثامنة : أن يحذف المشبه ووجه الشبه ، كقولك : كالأسد ، وهي كقولك : زيد كالأسد ، كما سبق .

التاسعة : أن تحذف الأداة والمشبه به ؛ كقولك : زيد في الشجاعة ؛ أي : زيد كالأسد في الشجاعة ، في جواب من سأل عن مثل الأسد ، ولا قوة لهـٰذا النوع .

العاشرة : أن تحذف الأداة والوجه ؛ كقولك : زيد أسد ، وهو أقوى الجميع ، لإثبات المشبه به في الظاهر للمشبه وحذف الوجه ، فقد اجتمع فيه القوتان .

الحادية عشرة : أن يحذف المشبه به والوجه ؛ كقولك : زيد مثل ، وذلك يكون في الجواب عن الاستفهام عن مماثل الأسد أو عن حكم زيد مع الأسد ، فتقول : مثل .

الثانية عشرة : أن تحذف ثلاثة هي : المشبه ، والأداة ، والمشبه به ؛ كقولك : في الشجاعة ، مريداً زيداً كالأسد في الشجاعة ، في جواب من قال لك : في أي شيء يشبه زيد الأسد .

الثالثة عشرة : أن تحذف ثلاثة ؛ وهي المشبه والأداة والوجه ؛ كقولك : الأسد ، في جواب : ما الذي يشبهه زيد .

الرابعة عشرة : أن يحذف المشبه به والمشبه والوجه ؛ كقولك : مثل ، في جواب من قال لك : ما حكم زيد مع الأسد .

الخامسة عشرة : أن تحذف الأداة والمشبه به والوجه ؛ كقولك : زيد ، في جواب من قال لك : من يشبه الأسد .

السادسة عشرة : أن يحذف المشبه والمشبه به والوجه ، ويقتصر على الأداة ؛ كقولك : مثل ، في جواب من قال لك : ما شأن زيد مع عمرو ، وكذلك : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ ، قال عبد اللطيف البغدادي في « قوانين البلاغة » : حذف المشبه وليس في الكلام مشبه به أصلاً ، وحقيقته : أن الفعل المنفي المشبه به مسكوت عنه . انتهىٰ .

السابعة عشرة : أن يحذف الجميع ؛ كالتشبيه المعلق علىٰ شرط ، فإنه يحذف اكتفاءً بدليله في نحو قوله :

عـزمـاتـه مثـل النجـوم ثـواقبـا		لـو لـم يكـن للثـاقبـات أفـول

فإن تقديره : علىٰ مذهب البصريين : لو لم يكن للثاقبات أفول . . لكانت عزماته كالثاقبات ، وكذلك يحذف التشبيه في نحو قولك : زيد أبوه كالأسد ، وعمرو ؛ أي : وعمرو أبوه كالأسد .

الثامنة عشرة : أن يذكر المشبه ولازم المشبه به كالاستعارة بالكناية والتخييل في قوله : (وإذا المنية أنشبت أظفارها) ، علىٰ رأي المصنف ، ولـٰكن هـٰذا لا يرد عليه ، فإنه التزم أنه لا يذكره في هـٰذا الباب ، بل يفرده بالذكر عند ذكر الاستعارة .

ثم إذا تقرر ذلك . . فاعلم أن المصنف وغيره لم يذكروا من رتب التشبيه إلا ثمانية ، وحصروه فيها ؛ لعدم اعتبارهم حذف المشبه به ، والصواب ما ذكرناه .

ثم اعلم أن قوة التشبيه في هـٰذه الصور منحصرة في أمرين ؛ أحدهما : أن تكون أداة التشبيه محذوفة ، والثاني : أن يكون وجهه محذوفاً ، فحيث حصل حذفهما . . فهو أقوى الأقسام ، وحيث حصل حذف أحدهما . . حصل نوع قوة ، وحيث انتفيا . . فلا قوة ، وظاهر كلامهم استواء بقية الصور في الضعف . انتهىٰ من « عروس الأفراح علىٰ تلخيص المفتاح » .



الباب الثاني : الحقيقة والمجاز

ولما فرغ الناظم رحمه الله تعالىٰ من مبحث التشبيه.. شرع في مبحث المجاز المتوقف بعضه عليه ، وهو الاستعارة ، فقال : (**الباب الثاني**) من مباحث فن البيان (**الحقيقة والمجاز**) أي : هـٰذا باب الحقيقة والمجاز ، وقد تقدم أن فن البيان اعتبرت فيه ثلاثة مقاصد ؛ باب التشبيه ، وباب المجاز ، وباب الكناية .

والمقصود الأصلي في علم البيان هو المجاز ؛ لأن مقصودهم إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة ، وذلك إنما يتأتىٰ بالمجاز والكناية لا بالحقيقة ، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز ؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع عن الاستعمال فيما وضع له . . جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً .

فذكر الحقيقة مع المجاز لمناسبة بينه وبينها ؛ لأنه إذا نظر إلىٰ مفهوميهما يوجد بينهما شبه العدم والملكة ؛ إذ الحقيقة : لفظ استعمل فيما وضع له . . . إلخ ، والمجاز : لفظ استعمل في غير ما وضع له . . . إلخ .

فقد اعتبر في حدها ثبوت الموضوع له ، وفي حده نفيه ، وإذا نظر إلىٰ ذاتهما خارجاً . . فهو كالفرع عنها ؛ لأن غالب المجاز له حقيقة ، وإنما قلنا غالب المجاز ؛ لأن التحقيق عدم توقفه عليها ، كما في الرحمـٰن ، فإنه استعمل مجازاً في المنعم على العموم والإطلاق ، ولم يستعمل في المعنى الأصلي الذي هو رقيق القلب ، والحقيقة يشترط فيها : الاستعمال فيما وضعت له ، فهو مجاز لم يتفرع عن حقيقة ، فهو كالحقيقة في نفسه . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

فائدة

والفرق بين الوضع والاستعمال : أن الوضع جعل اللفظ دالاً بنفسه على المعنىٰ ، فيخرج المجاز ؛ لأنه بالقرينة لا بنفسه ، ويدخل المشترك ، والاستعمال إطلاق اللفظ على المعنى . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وإنما لم يقيدهما باللغويين ؛ لإخراج العقليين المتقدمين أول الكتاب ؛ لئلا يتوهم خروج الشرعيين والعرفيين ، وإنما زاد ذكر الحقيقة في الترجمة مع أن المقصود في هـٰذا الفن المجاز ، إذ به يحصل الاختلاف في الدلالة المقصودة من هـٰذا الفن ، كما تقدم . . لقصد الاستطراد لمقابلتها له ، لا لتوقفه عليها ؛ لأن التحقيق عدم توقف المجاز عليها ، فقد لا يكون للمجاز حقيقة ، كما في الرحمـٰن علىٰ ما تقدم فيه آنفاً ، **ولذلك عرف الحقيقة أولاً بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

حَقِيقَـةٌ مُسْتَعْمَـلٌ فِيمَـا وُضِـعْ ... لَـهُ بِعُـرْفِ ذِي ٱلْخِطَـابِ فَـٱتَّبِـعْ

(**حقيقة**) : مبتدأ ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم ، أو أنه علم على اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له ، فلا يحتاج إلىٰ مسوغ ، (**مستعمل**) : صفة لموصوف محذوف وقع خبراً للمبتدأ ، ويصح أن يكون (حقيقة) خبراً مقدماً و(مستعمل) مبتدأ مؤخراً ، وسوغ الابتداء به وقوعه صفةً لموصوف محذوف ، والاحتمال الأول أولىٰ ؛ لأن الحقيقة هي المخبر عنها لا المخبر بها .

وما في قوله (**فيما**) : واقعة على المعنىٰ ، والجار والمجرور فيه متعلق بمستعمل ، والجار والمجرور في قوله (**وضع له**) : متعلق بوضع ، وكذلك يتعلق به الجار والمجرور في قوله : (**بعرف ذي الخطاب**) : ولـٰكن الباء فيه بمعنىٰ في ، والمراد بذي الخطاب : المخاطب ـ بكسر الطاء ـ وهو المتكلم الذي يصدر منه الكلام .

وقوله : (**فاتبع**) : كمل به البيت ، ومعناه : الأمر باتباع ما اصطلحوا عليه في تعريف الحقيقة ، وكان في حقه أن يعرف لفظ الحقيقة بالتعريف الذهني ؛ لأن الحقيقة هي المعرفة ، ولـٰكنه اكتفىٰ بالتنكير بناءً علىٰ أن النكرة موضوعة للحقيقة الذهنية ، وأمثلة الحقيقة كثيرة كالرجل للذكر الإنساني ، والمرأة لأنثاه ، وغير ذلك . انتهىٰ « ع ق » .

ومعنى البيت : الحقيقة في اصطلاحهم اللفظ المستعمل في المعنى الذي وضع ذلك اللفظ له ؛ أي : لذلك المعنىٰ في عرف ذي الكلام وعادته ، والمراد بذي الخطاب : المخاطِب ـ بكسر الطاء ـ أي : المتكلم ؛ أي : وضع لذلك المعنىٰ في عرف المتكلم

الذي يصدر منه الخطاب والكلام في المحاورة ، وهـٰذا المذكور في البيت معناها في اصطلاحهم .

وأما الحقيقة في اللغة . . فهو وصف علىٰ زنة فعيل ، إما بمعنى اسم الفاعل ، أو بمعنى اسم المفعول ، فعلىٰ أنها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون من حق الشيء ، من بابي ضرب ونصر ، بمعنىٰ ثبت ، وعلىٰ أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت الشيء ـ بتخفيف القاف ـ بمعنىٰ أثبته ـ بتشديد التاء ـ فمعنى الحقيقة على الأول : الثابت ، وعلى الثاني : المثبت ، نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلىٰ كونه اسماً للكلمة الثابتة في مكانها الأصلي باعتبار الثاني ، وهو كونها بمعنى المفعول .

والمراد بمكانها الأصلي : معناها الذي وضعت له أولاً ، وجعل المعنى الأصلي مكاناً للكلمة تجوز ، والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية ؛ أي : للدلالة علىٰ نقل تلك الكلمة من الوصفية إلى الاسمية .

وبيان ذلك : أن التاء في أصلها تدل علىٰ معنىً فرعي وهو التأنيث ، فإذا روعي نقل الوصف عن أصله إلىٰ ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية . . اعتبرت التاء فيه وأتي بها ؛ إشعاراً بفرعية الاسمية فيه ، كما كانت فيه حال الوصفية ، إشعاراً بالتأنيث ، فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير التاء الموجودة قبله .

نظير ذلك قولهم : ذبيحة ؛ فإنها بلا تاء ، وصف في الأصل لكل مذبوح ؛ من إبل أو بقر أو غنم ، ثم كثر استعمالها في الشاة ، واعتبر نقلها اسماً لها ، فجعلت التاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وكذلك لفظ الحقيقة هنا ، لما اختص ببعض ما يوصف به ، وصار اسماً له . . جعلت للنقل فيه ، وقيل : إن التاء فيه للوصفية الأصلية ، وأنه نقل من التأنيث كذلك إلى الاسمية . انتهىٰ من « الدسوقي » و« المواهب » باختصار .

والحاصل : أن الحقيقة **لغة** : الشيء الثابت في مكانه أو المثبت في مكانه ، **واصطلاحاً** : هو اللفظ المستعمل فيما وضع له ، في اصطلاح يقع به مخاطبة المتكلم لغيره بالكلام المشتمل علىٰ تلك الكلمة ؛ فيشمل الحقيقة المفردة : كأسد ، في الحيوان المفترس ، والمركبة : كقام زيد .

فخرج بالمستعمل المهمل ، فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ، وخرج أيضاً المستعمل

في غير ما وضع له ، إما غلطاً إن لم تكن علاقة ؛ كقولك : خذ هٰذا الخبز ، مشيراً إلىٰ حجر ، وإما مجازاً ، إن كانت علاقة ، والمستعمل فيما وضع له في غير عرف المخاطِب - بكسر الطاء - كالصلاة المستعملة عند اللغوي في الدعاء ، إذا استعملها في الهيئة المخصوصة شرعاً ، فإنها حينئذ ليست حقيقة ؛ لأن هٰذا ليس عرف اللغة ، ومثلها الفعل إذا استعمله اللغوي في الحدث والزمان .

تمرينات

وإذا سئلت : كم أنواع اللفظ المستعمل في كلام العرب ؟ **فالجواب** : هو نوعان :

الأول : نوع لم يتصرف فيه عند الاستعمال بأي تصرف ، بل أبقي علىٰ أصل وضعه ، وهٰذا النوع يسمىٰ حقيقة .

والثاني : نوع تصرف فيه عند الاستعمال ، ويسمىٰ هٰذا النوع عندهم مجازاً ، مأخوذ من جاز المكان يجوزه ، إذا تعداه إلىٰ مكان آخر ، سمي المعنى الاصطلاحي عندهم بهٰذا اللفظ ؛ لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلىٰ معنىً آخر .

وإذا سئلت : ما حد الحقيقة لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : **الحقيقة لغةً** : الشيء الثابت في مكانه أو المثبت في مكانه ؛ لأنها في الأصل : إما من حق الشيء ، إذا ثبت ، فهو فعيل بمعنىٰ فاعل ، أو من حققت الشيء - بالتخفيف - إذا أثبته - بالتشديد - فهي فعيل بمعنىٰ مفعول ، والتاء ليست فيها للتأنيث ، بل هي للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

واصطلاحاً : قسمان : عقلية ولغوية ؛ لأنها : إما أن تكون في إسناد اللفظ إلىٰ من هو له ، فهي العقلية ، وإما أن تكون في ذات اللفظ ، فهي اللغوية .

وإذا سئلت : ما حد الحقيقة العقلية ؟

فالجواب : هي إسناد الفعل أو ما يدل علىٰ معناه إلىٰ ما هو له في اعتقاد المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، والمراد بـ(ما هو له) : خصوص الفاعل أو نائبه ظاهراً كان أو مضمراً .

وإذا سئلت : ما المراد بالفعل هنا ؟

فالجواب : المراد به ما اصطلح عليه النحاة ، وهو ما دل علىٰ حدث مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

وإذا سئلت : ما المراد بما يدل علىٰ معنى الفعل ؟

فالجواب : المراد بما يدل علىٰ معنى الفعل : المصدر وسائر المشتقات منه ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وغير ذلك .

وإذا سئلت : بين لنا أمثلة الحقيقة العقلية ؟

فالجواب : مثال إسناد الفعل إلى الفاعل ؛ نحو : أنبت الله البقل ، ومثال إسناده إلى النائب ؛ نحو أُنْبِتَ البقلُ ، ومثال إسناد ما يدل علىٰ معنى الفعل : جاء النابه ذكره ، المحمود طبعه ، الجميل صنعه ، فـ(النابه) : اسم فاعل ، مسند إلىٰ : (ذكره) ، و : (المحمود) ، اسم مفعول ، مسند إلىٰ : (طبعه) ، و : (الجميل) ، صفة مشبهة مسندة إلىٰ : (صنعه) ، وكلها دالة علىٰ معنى الفعل ، ومسندة إلىٰ ما حقها أن تسند إليه .

وإذا سئلت : كم أقسام الحقيقة العقلية ؟

فالجواب : أقسامها أربعة :

الأول : ما طابق الواقع والاعتقاد ؛ كقول المؤمن : أنبت الله الزرع .

والثاني : ما طابق الواقع فقط ؛ كقول الكافر : شفى الله المريض ، **والثالث** : ما طابق الاعتقاد فقط ؛ كقول الكافر : أنبت الغيث الزرع .

والرابع : ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد ؛ كقولك كذباً : زارني محمد صلى الله عليه وسلم .

والحقيقة العقلية تقدم لك بحثها في أول الكتاب مستوفىً ، وإنما ذكرناها هـٰهنا تتميماً للأقسام ، فراجعها هناك إن أردت بسط الكلام فيها .

وإذا سئلت : ما حد الحقيقة اللغوية ، وهي المرادة هنا ؟ **فالجواب** : الحقيقة اللغوية هي : الكلمة المستعملة في المعنى الذي وضعت له ؛ كلفظ أسد المستعمل في الحيوان المفترس ؛ نحو قولك : رأيت أسداً في الغابة .

وإذا سئلت : ما معنى الوضع ؟

فالجواب : الوضع : تعيين اللفظ للدلالة على المعنىٰ بنفسه لا بقرينة تنضم إليه ؛ ليخرج المجاز ، فإن دلالة اللفظ فيه على المراد من الكلمة بواسطة القرينة ، ودخل المشترك ؛ لأنه معين للدلالة علىٰ كل واحد من معنييه أو معانيه بنفسه ؛ فالعين مثلاً وضعت تارة للدلالة على الجارية ، وأخرىٰ للدلالة على الباصرة . . . وهٰكذا ، وعدم فهم إرادة أحد معنييه أو معانيه الوضعية لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك .

وإذا سئلت : كم أقسام الحقيقة اللغوية ؟

فالجواب : أقسامها باعتبار واضعها أربعة :

الأول : حقيقة لغوية فقط ؛ أي : بلا زيادة قيد آخر ، وهي : ما كان واضعها من أرباب اللغة الفصحاء ؛ كلفظ الأسد المستعمل في المعنى الذي وضعه له أهل اللغة ، وهو الحيوان المفترس .

والثانية : حقيقة لغوية شرعية : وهي ما كان واضعها من أهل الشرع ؛ كلفظ الصلاة المستعمل في المعنى الذي وضعه له أهل اللغة الشرعيون ، وهو الأفعال والأقوال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم .

والثالثة : حقيقة لغوية اصطلاحية أو عرفية خاصة : وهي ما كان واضعها طائفة خاصة ؛ كالفاعل المستعمل في معناه الذي وضعه له علماء اللغة النحويون ، وهو الاسم المرفوع المسند إليه فعل تام أو شبهه .

والرابعة : حقيقة لغوية عرفية عامة : وهي ما كان واضعها غير طائفة بعينها ؛ كلفظ دابةٍ المستعمل في المعنى الذي تواضع عليه الناس وتعارفوه ، وهو ذوات الحوافر الأربع من الدواب ؛ كالحمار والبغل والفرس والبرذون .

والمقصود الأصلي هنا بالنظر إلىٰ علم البيان : هو المجاز ؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق في تأدية المعنى المراد دون الحقيقة ، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز ؛ إذ استعمال اللفظ في غير ما وضع له فرع عن استعماله فيما وضع له . . جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً ؛ استطراداً وتوطئة ، وإلا . . فهي ليست مقصودة في هٰذا الفن ، كما مر .

أسئلة الاختبار

س١ : عرف لنا الحقيقة العقلية ، واذكر لها مثالين من عندك ، أحدهما لإسناد الفعل ، والآخر لإسناد ما هو بمعناه ؟

س٢ : اذكر أقسام الحقيقة العقلية ، ومثل لكل قسم منها مع الإيضاح التام ؟

س٣ : عرف لنا الحقيقة اللغوية ، مع بيان أقسامها وبعض أمثلتها ؟

إعراب البيت

(**حقيقة**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، (**مستعمل**) : صفة خبر محذوف جوازاً ، تقديره : لفظ مستعمل ، لفظ : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، مستعمل : صفة له مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فيما**) : في حرف جر مبني على السكون ، ما : اسم موصول لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو ما نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء في محل الجر بفي مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور متعلق بمستعمل ؛ لأنه اسم مفعول من استعمل السداسي ، وما واقعة على المعنىٰ ، علىٰ كلا التقديرين ، كما مر .

(**وضع**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ لفظ مستعمل ، (**له**) : اللام حرف جر مبني على الفتح لدخوله على الضمير ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد علىٰ ما الموصولة في محل الجر باللام مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بوضع ؛ لأنه فعل ماض .

(**بعرف**) : الباء حرف جر بمعنىٰ في مبني على الكسر ، عرف : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بوضع أيضاً ؛ لأنه فعل ماض ، عرف : مضاف ، (**ذي**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها

بالألف وجرها بالياء ، ذي : مضاف ، (**الخطاب**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والمراد بذي الخطاب : المخاطِب ـ بكسر الطاء ـ وهو المتكلم .

ومعنى البيت : الحقيقة التي تقدم لنا ذكرها في الترجمة هي لفظ مستعمل في المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ في عرف وعادة صاحب الكلام الذي صدر منه ذلك اللفظ ، وهو المتكلم .

(**فاتبع**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من ضابط الحقيقة ، وأردت بيان ما هو اللازم لك . . فأقول لك : اتبع ، اتبع : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، أن ضمير رفع منفصل في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، التاء حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والغرض المقصود له في إيراد هـٰذه الجملة تكميل البيت ، كما مر .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُـمَّ ٱلْمَجَـازُ قَـدْ يَجِـيءُ مُفْـرَدَا وَقَـدْ يَجِـي مُـرَكَّبـاً فَـٱلْمُبْتَـدَا
كَلِمَـةٌ عَـابَـرَتِ ٱلْمَـوْضُـوعَ مَـعْ قَـرِينَـةٍ لِعَلْقَـةٍ نِلْـتَ ٱلْـوَرَعْ
كَـٱخْلَـعْ نِعَـالَ ٱلْكَـوْنِ كَـيْ تَـرَاهُ وَغُـضَّ طَـرْفَ ٱلْقَلْـبِ عَـنْ سِـوَاهُ

لما فرغ الناظم من بيان الحقيقة . . شرع في المقصود بالذات ، وهو المجاز ، فقال : (**ثم**) : بعدما فرغنا من بيان الحقيقة نقول : (**المجاز**) : وهو **لغة** : مصدر ميمي بمعنى : الجواز ، أصله : مجوز بوزن مفعل ، نقلت حركة الواو للساكن قبلها ، ثم تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، ثم قلبت الواو ألفاً ، فصار مجازاً ، بوزن مقال ؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال ، وهم قد أعلوا فعله الماضي ، وهو جاز ، فلذلك أعلوا المجاز ، مأخوذ : من جاز المكان يجوزه : إذا تعداه ، فهو مصدر ميمي بمعنى : التعدية ، بمعنى : الانتقال .

وهو بهـٰذا المعنىٰ ، يعم العقلي وغيره ، ويطلق على الكلمة الجائزة ؛ أي : المتعدية عن معناها الأصلي إلىٰ غيره ، وهـٰذا الإطلاق ؛ أي : إطلاقه على الكلمة الجائزة هو الشائع في الاستعمال المتبادر عند الإطلاق . انتهىٰ « دردير » .

واصطلاحاً : ينقسم إلىٰ قسمين ؛ مفرد ومركب ، ثم أشار الناظم إلىٰ قسمي المجاز وتعريفه بقوله : (**ثم المجاز**) : غير العقلي السابق في أول الكتاب ، قد يجيء علىٰ وجهين ؛ لأنه (**قد يجيء**) : بإثبات الهمزة ؛ أي : يأتي المجاز تارةً (**مفرداً**) : وهو الذي ينبني علىٰ تشبيه مفرد بمفرد ، وقد تقدم ؛ كتشبيه الخد بالورد ، والرجل بالأسد (**وقد يجي**) : بلا همز للضرورة ؛ أي : يأتي المجاز تارة أخرىٰ (**مركباً**) وهو : الذي ينبني علىٰ تشبيه مركب بمركب ، وقد تقدم أيضاً ، كما في بيت بشار :

كـأن مُثـار النقـع فـوق رؤوسنـا وأسيـافنـا ليـل تهـاوىٰ كـواكبـه

(**فـ**) : أما المركب . . فسيأتي تعريفه ، وأخره : لقلة الكلام عليه ، وأما (**المبتدا**) أي : وأما المجاز الأول المبدوء به في كلامه . . فهو : (**كلمة عابرت**) : بالعين المهملة

والباء الموحدة ، كذا في نسخة الناظم ، من العبور : وهو المجاوزة من الشيء إلىٰ آخر ، والعابر : المتجاوز ؛ أي : كلمة عابرت وجاوزت وتعدت المعنى (**الموضوع**) : لها في أصل وضعها إلىٰ معنىً آخر (**مع**) : وجود (**قرينة**) : صارفة عن إرادة المعنى الموضوع لها ، والظرف متعلق بعابرت ؛ أي : كلمة عابرت وجاوزت المعنى الموضوع لها إلىٰ معنىً آخر ، فاستعملت في ذلك المعنى الآخر (**لعلقة**) : الجار والمجرور متعلق بعابرت أيضاً ؛ أي : عابرت إلىٰ معنىٰ آخر لعلاقة ؛ أي : لمناسبة وارتباط بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه .

والعلاقة : بفتح العين ، على الأفصح سميت علاقةً ؛ لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالمعنى الأول ، فينتقل الذهن منه إلى الثاني ؛ أي : تجاوزت ما وضعت له إلىٰ معنىً آخر ؛ لأجل علاقة وارتباط بين المعنيين .

قال الناظم في « شرحه » : وإنما تركنا هنا قيد عرف التخاطب ؛ اكتفاءً عن ذكره هنا بما تقدم في تعريف الحقيقة ، وبما سنذكر من التقسيم إلىٰ شرعي أو عرفي أو لغوي .

وقوله : (**نلت الورع**) : جملة دعائية لكل قارىء كتابه ؛ أي : نالك الله سبحانه وأعطاك الورع في كل شيء ، قصد بها تكميل البيت مع الإشارة إلى الاهتمام بشأن الورع ؛ إذ به صلاح الدين كله ؛ وهو ترك ما لا بأس به حذراً من الوقوع فيما به بأس ، ومن كان متصفاً به . . فكيف يخشىٰ عليه هفوة ، أو فلتة في دينه . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وفي نسخة « شرح الدمنهوري » : (غابرت الموضوع) بالغين المعجمة والباء الموحدة ؛ أي : كلمة جاوزت الموضوع لها إلىٰ غيره ، بأن استعملت فيه ، وقوله : (الموضوع) من باب الحذف والإيصال ؛ أي : جاوزت المعنى الموضوع لها ، بأن استعملت في غيره .

وفي نسخة « شرح اليعقوبي » : (كلمة غيرت الموضوع) بضم الغين المعجمة وتشديد الياء المكسورة ، ونصب الموضوع بنزع الخافض ، وهو عن ، والمعنىٰ : كلمة نقلت عن موضوعها ، بأن استعملت في غيره ، وخرج بقيد التغيير عن الموضوع الكلمة مستعملة في موضوعها الأصلي عند كل أحد ؛ كالأسد في الحيوان المفترس ؛ فإنها

حقيقة فيه ، ويتحقق ذلك التغيير عن الموضوع : في استعمالها في غيره ، كما قررناه .

ويعني بكون ذلك الغير غيراً كونه غيراً في اصطلاح التخاطب ، كما تقدم تقييد الاستعمال في الموضوع بذلك في الحقيقة ، وبذلك التقييد السابق الحقيقة ، استغنىٰ عن ذكر ذلك القيد هنا ، وإن كان ذلك ليس من دأب التعاريف ، ولـٰكنه أحوجه إلىٰ ذلك ضرورة النظم ، وقصد الاختصار ؛ أي : كلمة استعملت في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب (لـ) : وجود (**قرينة**) : مانعة عن إرادة المعنى الموضوع لها ؛ أي : بشرط أن يكون ذلك الاستعمال مع وجود قرينة مانعة من إرادة ما وضعت .

فخرجت الكناية بقيد كون القرينة مانعة من إرادة الموضوع لها ؛ لأنها لفظ استعمل في غير ما وضع له مع جواز إرادة الموضوع له ، كما سيأتي في نحو : طويل النجاد ، وهو حمائل السيف ، كنايةً عن طول القامة ، فإنه مع استعماله في طول القامة ، يجوز أن يراد به طول النجاد نفسه مع طول القامة ؛ إذ لا قرينة مانعة من ذلك ، وامتناع أن يراد باللفظ حقيقته ومجازه على القول به . . إنما هو في غير الكناية ، وكان حقه زيادة القيد الذي هو المنع ؛ إذ هو المخرج للكناية التي أريد إخراجها بما ذكر .

والمعنىٰ : أي حالة كون تلك الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له مصاحبة لقرينة دالة علىٰ عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوعة له وضعاً حقيقياً ، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل ، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بها فيما يأتي . . إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ كالبيانيين ، أما من جوزه كالأصوليين . . فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي ، كما صرح بذلك العلامة المحلي ، فعند هـٰؤلاء يجب إسقاط المذكور من التعريف ؛ لأجل سلامته وصدقه على المعرف ، وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف . . دخلت الكناية أيضاً . انتهىٰ من « الدسوقي » .

واللام في قوله : (**لعلقة**) : متعلقة أيضاً بغايرت ، وهي : ما أوجب المناسبة والمقاربة المقتضية لصحة نقل اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي ؛ كالمشابهة في مجاز الاستعارة ، وكالسببية والمسببية في المجاز المرسل ؛ ليتحقق بتلك العلاقة أن الاستعمال علىٰ وجه يصح عند العقلاء في كلامهم . انتهىٰ من « المواهب » .

والمراد بها هنا : الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي ، وبه الانتقال من الأول إلى الثاني ؛ كالمشابهة في مجال الاستعارة ، فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة ؛ كأسد في قولنا : رأيت أسداً يرمي ؛ فإنه استعمل في الرجل الشجاع ، والعلاقة بينهما المشابهة في الشجاعة ، والشجاعة هي وجه الشبه ، فشبهنا الرجل بالأسد ، بجامع الشجاعة في كل ، واستعير لفظ أسد للرجل علىٰ طريق الاستعارة التصريحية المطلقة .

وكالسببية والمسببية في المجاز المرسل ، مثال السببية نحو : رعينا الغيث ؛ أي : النبات الذي سببه الغيث ، فلفظ : (الغيث) كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ، لعلاقة السببية ، مع قرينة مانعة من إرادة معناه الحقيقي الذي هو المطر ، وهي قولك : (رعينا) لأن الرعي للنبات ، ومثال المسببية نحو : أمطرت السماء نباتاً ؛ أي : غيثاً ، فأطلق المسبب وأريد السبب ، عكس ما قبله . انتهىٰ من « الدردير » .

وقوله : (**نلت الورع**) : دعاء بالاتصاف بالورع الذي هو ترك الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات ، كمل به البيت ، وقد مثل الناظم للمجاز بمثالين لنوعين منه بقوله : (**كاخلع**) : أي : كقولك في المجاز الذي هو الاستعارة التحقيقية الآتي تفسيرها : **اخلع** ؛ أي : انزع (**نعال العين**) : أي : نعل بصيرتك (**كي تراه**) : أي : لترىٰ بها ؛ أي : تشاهد بها مولاك .

فقد استعار لفظ « النعال » عن معناه المعلوم ، واستعملها في الشهوات المحرمة والمكروهة والغفلات ، بجامع المنع في كل ، فالنعل تمنع من وطء الأماكن المعظمة ؛ كبسط الملوك ، والشهوات والغفلات تمنع من الاتصاف باليقين الشهودي عظمة الرب ، فهـٰذه استعارة تحقيقية ؛ لتحقق معناها عقلاً ، وقرينتها واضحة ، وهي ذكر (العين) وذكر (الرؤية) المرتبة على الخلع . انتهىٰ « ع ق » .

وفي نسخة « شرح الدمنهوري » : (كاخلع نعال الكون) والمراد بالكون هنا : الموجودات ، وقد استعير لفظ (النعال) للمحقرات .

وفي « ع ق » : إبدال : (الكون) بـ(العين) ، والمراد بنعالها : شهواتها ، والجامع في الأول : مطلق الحقارة ، وفي الثاني : المنع ، فالتجوز علىٰ كل من

النسختين النعال ، والخلع ترشيح ، إما علىٰ حقيقته ، أو مستعار للترك والإعراض . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (**وغض**) : بضم الغين المعجمة والضاد المشددة (**طرف القلب عن سواه**) : أي : اصرف قلبك عن التعلق بغير الله تعالىٰ ؛ لتكون بذلك من الواصلين إلىٰ معرفته تعالىٰ ، ومن القاطنين بحضرته المقدسة ، وفي هٰذا المثال استعارة بالكناية ، ولذلك قلنا : إنه مثل بمثالين لنوعين ، وهي أن يضمر التشبيه في النفس ثم يذكر ما هو من لوازم المشبه به ؛ فإنه شبه القلب بإنسان ينظر بالطرف ، بجامع التوصل من كل منهما إلى المراد بالكشف عنه ، فأضمر التشبيه في النفس علىٰ طريق الاستعارة بالكناية ، ثم ذكر لازماً من لوازم المشبه به ، وهو الإنسان الناظر ، وذلك الناظر هو غض الطرف ، والمعبر به عن طرف القلب في أفكاره عن الوسواس والشهوات والغفلات المانعة من دخول حضرة القدس التي هي معرفة عظمة الرب المتقدس عن كل نقص .

وكثيراً ما يمثل الناظم فيما تقدم ويأتي بأمثلة تشعر بأنه ذو شغف بأمر الطريقة الصوفية المشتملة علىٰ طلب النفس لمرضاة الله تعالى . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (**وغض** . . .) : إلىٰ آخره فيه : استعارة مكنية ، شبه القلب بإنسان بصير بجامع توصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه ، والطرف : تخييل ، والغض : ترشيح كذلك . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (لعلاقة) أي : فلا بد من العلاقة ، أي : من ملاحظتها ، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها ، فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها ، والمعتبر من العلاقة : نوعها ، ولذا صح إنشاء المجاز في كلام المولدين .

فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظاً في سبب معناه أو في المسبب عن معناه أو في المشابه لمعناه . . جاز لنا أن نستعمل لفظاً مغايراً لما استعملوه لمثل تلك العلاقة ؛ لأن العرب قد اعتبروها رابطاً ، ولا نقتصر علىٰ خصوص اللفظ الذي استعملوه ، ولو كان المعتبر شخص العلاقة . . لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل عن العرب في تلك الصورة ، مع أنه ليس كذلك .

والعلاقة : بفتح العين ، سواء كانت في المعاني ؛ كعلاقة المجاز التي هي المشابهة والحب القائم بالقلب ، أو كانت من المحسوسات ؛ كعلاقة السيف والسوط ، وقيل : إنها بالفتح في المعاني ، وبالكسر في الحسيات .

وإنما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الأصلي ، ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ، ويكتفي بالقرينة الدالة على المراد ؛ لأن إطلاق اللفظ علىٰ غير معناه الأصلي ونقله له علىٰ أن يكون الأول أصلاً ، والثاني فرعاً تشريك بين المعنيين في اللفظ ، وتفريع لأحد الإطلاقين على الآخر ، وذلك يستدعي وجهاً لتخصيص المعنى الفرعي بالتشريك والتفريع دون سائر المعاني ، وذلك الوجه هو المناسبة ، وإلا . . فلا حكمة في التخصيص ، فيكون تحكماً ينافي حسن التصرف في التأصيل والتفريع . انتهىٰ من « الدسوقي » .

الإعراب

(**ثم المجاز**) : ثم : حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري أو المعنوي مبنية على الفتح ، المجاز : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**قد يجيء مفرداً**) : قد حرف تحقيق مبني على السكون ، يجيء : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المجاز ، مفرداً : حال من الضمير المستتر في يجيء ، والحال منصوب بعامل صاحبه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : ثم المجاز جاء ؛ أي : جائي حالة كونه مفرداً غير مركب ، والجملة من المبتدأ أو الخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (حقيقة لفظ مستعمل) علىٰ كونها مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**وقد يجي مركباً**) : الواو عاطفة جملة مبنية على الفتح ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون ، يجي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المجاز ، مركباً : حال من الضمير المستتر في يجيء منصوب بعامل صاحبه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل في محل

الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (قد يجيء مفرداً) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديره : وجاء ؛ أي : جائي هو أيضاً مركباً .

(**فالمبتدا**) : أي : الأول من قسمي المجاز (**كلمة**) ، فالمبتدأ ، الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المجاز قسمان مفرد ومركب ، وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك : المبتدأ : مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً لضرورة الروي علىٰ لغة الهمز ، أو مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور علىٰ لغة القصر ، كلمة : خبر المبتدأ والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**غايرت الموضوع**) : غاير فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل مبنية على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ كلمة ، الموضوع : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة الفعلية في محل الرفع لكلمة ، والتقدير : فالمبتدأ كلمة مغايرة المعنى الموضوع لها ؛ أي : مجاوزة له إلىٰ غيره ، والمعنىٰ : والأول كلمة مستعملة في غير المعنى الموضوع لها كلفظ أسد في قولك : رأيت أسداً يرمي ، هـٰذا علىٰ نسخة (غايرت) بالغين المعجمة والياء التحتية .

ومثلها نسخة : (عابرت) بالعين المهملة والباء الموحدة ، كما في نسخة الدمنهوري ، والتقدير عليها : أي : كلمة عابرت الموضوع إلىٰ غيره ؛ أي : مجاوزة عن الموضوع إلىٰ غيره ، فهي من باب الحذف والإيصال ، كما في « المخلوف » ، وفي نسخة « ع ق » : (كلمة غُيِّرَت الموضوع) وإعرابها : غير : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ كلمة ، الموضوع : منصوب بنزع الخافض وهو لفظة عن ، والتقدير : كلمة مغيرة عن موضوعها ؛ أي : منقولة عن معناها الأصلي إلىٰ غيره لعلاقة مع قرينة كما في « ع ق » .

(**مع قرينة**) مع منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، مع : مضاف ، قرينة : مضاف

إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والمضاف والظرف متعلق بغايرت .

(**لعلقة**) : جار ومجرور متعلق أيضاً بغايرت .

(**نلت الورع**) : نلت فعل وفاعل وحد الفعل نل ، نل : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، الورع : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل جملة دعائية خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت .

(**كاخلع نعال الكون كي تراه**) الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، اخلع نعال الكون كي تراه : مجرور محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، يعني : علىٰ هاء تراه ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال تلك الكلمة المغايرة لموضوعها كالنعال في قولك : اخلع نعال الكون كي تراه سبحانه وتعالىٰ رؤية بصيرة ، لا رؤية بصر ؛ لأنه تعالىٰ لا يرىٰ في الدنيا ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت . . قلت : الكاف حرف جر وتمثيل ، اخلع : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، نعال : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، الكون : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه ، كلجين الماء ، والكون : كل ما سوى الله تعالىٰ ، والمراد به هنا : الشهوات النفسانية التي تحجب عن الرب وتشغل عنه ، والخلع ترشيح ؛ لأنه يلائم المستعار منه ، والمستعار منه النعال الحسية ، والمستعار له الكون الذي هو الشهوات النفسانية .

كي : حرف نصب ومصدر مبني على السكون ، ترىٰ : فعل مضارع منصوب بكي ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والهاء ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وترىٰ هنا :

بصرية تتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، ولـٰكن الرؤية رؤية بصيرة لا بصر ، كما مر آنفاً ، والجملة من الفعل والفاعل في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة ، تقديره : لرؤيتك إياه تعالى ، الجار والمجرور متعلق باخلع ، وجملة اخلع من الفعل والفاعل في محل الجر بالكاف التمثيلية الواقعة خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً .

وغرضه بهـٰذا المثال التمثيل لمجاز الاستعارة، فيقال في تقريرها : شبه محقرات الكون ؛ أعني : الشهوات النفسانية بالنعال الحسية ، بجامع المنع في كل ، عن المواضع المطهرة الشريفة ، ثم استعار للمشبه اسم المشبه به علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية المرشحة .

ومثل للاستعارة المكنية : وهي التي طوي فيها ذكر المشبه به ، بذكر شيء من لوازمه ، فقال : (**وغض طرف القلب عن سواه**) : الواو عاطفة مثال علىٰ مثال مبنية على الفتح ، غض طرف القلب عن سواه : معطوف محكي علىٰ قوله : (اخلع نعال الكون. . .) إلخ ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ؛ أعني : هاء سواه ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

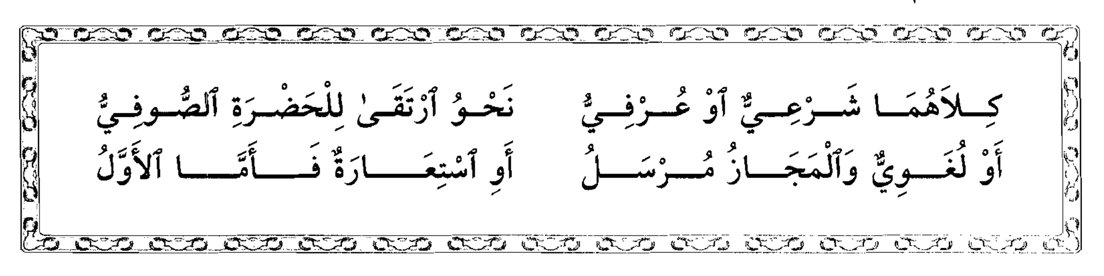
وإن شئت. . قلت : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح ، غض طرف القلب عن سواه : معطوف على (اخلع. . .) إلخ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ؛ أعني : هاء سواه ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وإن شئت. . قلت : غض فعل أمر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : أنت ، طرف : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، القلب : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، عن حرف جر مبني على السكون ، سوى : اسم بمعنىٰ غير مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المنزه في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بغض ، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة (اخلع) علىٰ كونها مجرورة بالكاف .

وهٰذا تمثيل منه للاستعارة المكنية ، وقد مر ضابطها آنفاً ، كما سيأتي بسط الكلام فيها ، وتقريرها أن يقال : شبه القلب بإنسان بصير ، بجامع الوصول في كل منهما إلى المراد بالكشف ، واستعير اسم المشبه به وهو الإنسان البصير للمشبه وهو القلب ، ثم طوىٰ ذكر المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه ، وهو الطرف ، علىٰ طريقة الاستعارة المكنية ، والغض : ترشيح .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



كِلاَهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيُّ نَحْوُ ٱرْتَقَىٰ لِلْحَضْرَةِ ٱلصُّوفِيُّ

أَوْ لُغَوِيٌّ وَٱلْمَجَازُ مُرْسَلُ أَوِ ٱسْتِعَارَةٌ فَأَمَّا ٱلأَوَّلُ

ثم أشار الناظم إلىٰ أقسام المجاز والحقيقة ، باعتبار الشرع واللغة والعرف ، فقال : (**كلاهما**) أي : كل من الحقيقة والمجاز ينقسم إلىٰ أربعة أقسام :

الأول منها ما ذكره بقوله : (**شرعي**) أي : منسوب إلى الشرع ؛ لكونه هو الواضع لتلك الكلمة ، فصارت حقيقة تنسب إليه ، أو لكونه هو المستعمل لذلك اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه ، فصار مجازاً ينسب له ، فالحقيقة الشرعية هي ما وضع في الشرع ليدل علىٰ معنىً بنفسه ، هي كالصلاة للأركان والأذكار المخصصة ، فإنها حقيقة شرعية فيها لوضعها لها فيه ، والمجاز الشرعي هي كالصلاة أيضاً للدعاء ؛ فإنها مجاز فيه إذا استعملت شرعاً في ذلك الدعاء ، فإنه لفظ استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح الشرع .

والثاني منها ما ذكره بقوله : (**أو عرفي**) أي : ما ينسب إلى العرف ؛ لكون أهله هم الواضعون للفظ ، فيكون حقيقة منسوبة له ، أو لكون أهله هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم فيكون مجازاً منسوباً له .

وهٰذا ؛ أي : قوله : (أو عرفي) يشتمل علىٰ قسمين ، فنقول علىٰ حسب الانقسام السابق : والثاني منها : المنسوب للعرف العام ، والثالث منها : المنسوب للعرف الخاص .

فالحقيقة العرفية العامة : وهي ما وضعه أهل العرف العام هي ؛ كالدابة لذات القوائم الأربع ، فإنها حقيقة لذات الأربع لوضعها في العرف العام لها .

والمجاز العرفي العام : هو كالدابة أيضاً للإنسان ، فذلك غير ما وضعت له في العرف العام ، فإذا استعملت فيه من أهل العرف العام . كان مجازاً عرفياً عاماً فيه .

والحقيقة العرفية الخاصة : وهي ما وضعها أهل عرف خاص ؛ كالنحويين والصرفيين ، ولذلك سميت عرفية خاصة ؛ لتعين ناقلها عن أصلها ؛ كالكلمة الدالة على

الحدث بذاتها ، وعلى الزمان بصيغتها ، مثل : ضرب ويضرب ، فإن الفعل وضع عندهم لهٰذه الكلمة ، فهي حقيقة فيه عندهم .

والمجاز العرفي الخاص : كالفعل أيضاً إذا استعمل في نفس الحدث من أهل النحو ، فإنه غير ما وضع له الفعل في اصطلاحهم فيكون مجازاً عرفياً خاصاً .

ثم مثل الناظم رحمه الله تعالىٰ للحقيقة الخاصة المشمولة لقوله أو عرفي بقوله : (**ارتقىٰ**) وطلع وصعد (**للحضرة**) أي : إلى المنزلة الزلفىٰ ، والمرتبة القربىٰ إلى الله جل وعلا (**الصوفي**) أي : الشخص الذي صفا قلبه من الأمراض الباطنية ، وزين ظاهره بحلي الشريعة ، فإن الارتقاء لغةً : الطلوع في المدارج الحسية ، ثم نقل في عرف أهل الطريقة الصوفية المعرضين عن الطمع في الشهوات النفسانية إلى التدرج في مدارج الإيقان والعرفان ، ومراتب الأدب القلبي ، فصار حقيقة عرفية خاصة بهم .

والحضرة لغةً : بمعنىٰ : حضور إنسان ، أو بمعنىٰ : مكان الحضور ، ثم نقلت في العرف الخاص المذكور ، إلىٰ شهود الحق جل جلاله بعين اليقين ، وببصر البصيرة ، فصارت حقيقةً عرفيةً خاصةً ، والصوفي لغةً : هو المنسوب للصوف المعلوم ، ثم نقل في العرف المذكور إلى الإنسان المنقطع إلى الله تعالى ، التارك للشهوات واللذائذ النفسانية ، ويحتمل أن يكون المقصود من التمثيل : هو الحضرة والصوفي دون الارتقاء ، فيكون مجازاً ، قرينته ذكر الحضرة والصوفي .

وذكر الرابع منها بقوله : (**أو لغوي**) أي : والرابع من الأقسام الأربعة ما ينسب إلى اللغة ؛ لكون أهل اللغة هم الواضعون للفظ في ذلك المعنى المستعمل هو فيه ، فيكون حقيقةً منسوبةً للغة ، أو لكونهم المستعملين لذلك اللفظ في غير ما وضع له لديهم ، فيكون مجازاً منسوباً لها ، فالحقيقة اللغوية : وهي ما وضعها أهل اللغة ، هي كالأسد للحيوان المفترس المعلوم ، والمجاز اللغوي : هو كالأسد أيضاً ، إذا استعمله العرب في الرجل الشجاع ، فإنه مجاز فيه ، إذ لم يوضع له في اصطلاح اللغة ، بل ولا في غيره .

وقد تبين مما تقرر أن أقسام الحقيقة أربعة : الحقيقة الشرعية ، والعرفية العامة ، والعرفية الخاصة ، واللغوية ، وأقسام المجاز أربعة أيضاً : المجاز الشرعي ، والعرفي

العام ، والعرفي الخاص ، واللغوي ، فمجموع أقسامهما : ثمانية بهٰذا الاعتبار ، وقد تقدمت أمثلتها تفصيلاً .

وقد تبين أيضاً بما تقرر أن النسبة إلى اللغة أو الشرع أو العرف في الحقيقة. . باعتبار الوضع ، فإذا وضعها أهل اللغة. . فلغوية ، أو أهل الشرع. . فشرعية ، أو أهل العرف. . فعرفية عامة أو خاصة ، وأن النسبة في المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع فيه الاستعمال ؛ فإذا كان معناه غير ما وضع له في الشرع الذي وقع فيه الاستعمال. . فالمجاز شرعي ، أو غير ما وضع له في اصطلاح اللغة التي وقع فيها الاستعمال. . فهو لغوي ، أو غير ما وضع له في اصطلاح العرف العام أو الخاص. . فهو عرفي عام أو خاص . انتهىٰ « ع ق » .

والحاصل : أن الحقيقة أربعة أقسام : اللغوية ، والشرعية ، والعرفية الخاصة ، والعرفية العامة ، وفي المجاز مثل ذلك ، فالجملة ثمانية ، فجملة النسبة الواقعة في الحقيقة والمجاز ثمانية أيضاً ، فإذا ضربنا ثمانية في ثمانية. . كانت جملة الصور العقلية : أربعاً وستين ، وتفصيلها في المطولات .

فالحقيقة اللغوية : ما وضعها واضع اللغة ، والشرعية : ما وضعها الشارع ، والعرفية الخاصة : ما وضعها أهل عرف خاص ؛ كالنحويين في لفظ مخصوص ، والعرفية العامة : ما وضعها أهل العرف العام ؛ أي : الذي لم يختص بطائفة مخصوصة من الناس ، ويقال في العرف الخاص : هو ما تعين ناقله ، وفي العام : هو ما لم يتعين ناقله ، والمراد بالتعين : أن يكون غير خارج عن طائفة خاصة ، وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل ، وبه يعلم أن ليس المراد اتفاق جميع أهل العرف أولاً ، لا في العام ولا في الخاص .

وظاهر هٰذا : أن النقل لا بد منه ، وأن كثرة الاستعمال دليل عليه ، لا أنه نفسه ، وقيل : النقل كثرة الاستعمال للفظ في بعض أفراد معناه ، أو في معنىً مناسب للمعنى الأصلي ، والأقرب : أن اختصاص أهل البلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى اللفظ به خاصة ، وإنما يسماه إن كانوا طائفة منسوبين لحرفة ، كأهل الصرف وأهل النحو ؛ لأن الدخول في جملة أهل البلد لا يتوقف علىٰ أمر متكلف يضبط أهلها ، ولأن الغالب انتشار عرفهم في الكثير المتقارب لعموم أهل البلدان . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » باختصار .

❊ ❊ ❊

ثم أشار الناظم إلىٰ نوعي المجاز المتقررين له باعتبار العلاقة ، فقال : (**والمجاز**) باعتبار العلاقة المصححة لنقل اللفظ إلىٰ غير ما وضع له قسمان ؛ لأنه إما (**مرسل**) إن كانت علاقته غير المشابهة بين المنقول عنه والمنقول إليه ، (**أو استعارة**) إن كانت علاقة النقل المشابهة ، وإلى انقسامه إليهما باعتبار العلاقة أشار بقوله : (**فأما**) المجاز (**الأول**) في كلامنا ، وهو المجاز المرسل :

فَمَـا سِـوَىٰ تَشَـابُـهٍ عَـلاَقَتُـهْ ... جُـزْءٌ وَكُـلٌّ أَوْ مَحَـلٌّ آلَتُـهْ
ظَـرْفٌ وَمَظْـرُوفٌ مُسَبَّـبٌ سَبَـبْ ... وَصْـفٌ لِمَـاضٍ أَوْ مَـآلٍ مُـرْتَقَـبْ

(**فما**) أي : فهو ما ؛ أي : مجاز (**سوىٰ تشابه علاقته**) أي : فذلك الأول الذي يسمىٰ بالمجاز المرسل هو ما علاقته المصححة للنقل سوى المشابهة ؛ أي : غير المشابهة ؛ فإنه إن كان المصحح للنقل هو علاقة ؛ أي : مناسبة غير المشابهة بين المنقول عنه وإليه . . فإن المجاز يسمىٰ مرسلاً : لإرساله ؛ أي : إطلاقه من التقييد بعلاقة مخصوصة ، فيصح أن تكون علاقته أنواعاً متعددة علىٰ ما سيبين الناظم ، بخلاف مجاز الاستعارة ؛ فإن علاقته مخصوصة بالتشابه ، فلا تكون غيره ، كما سيذكره الناظم .

فلما كانت علاقة المرسل لا تختص بنوع ، كما ذكرنا . . أشار الناظم إلىٰ تفصيلها بقوله : من علاقة المجاز المرسل (**جزء وكل**) يعني : أن المجاز مرسل ، إن كانت العلاقة المصححة للنقل غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعني الحقيقي .

ومنها ؛ أي : ومن تلك العلاقة التي هي غير المشابهة تسمية الشيء باسم جزئه ؛ كالعين : وهي الجارحة المخصوصة ؛ يعني : الباصرة في الربيئة ـ بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون التحتانية وفتح الهمزة ـ وهو الشخص الرقيب ، المسمىٰ بالجاسوس ، من ربأ بمعنىٰ : أشرف واطلع ، ولٰكن يشترط أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل ؛ مثلاً : لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة ؛ أي : فاستعمال اللفظ الدال على الجزء في المعنى الذي هو الكل ، مجاز مرسل علاقته الجزئية ؛ أي : كون المنقول جزءاً من المنقول

إليه ، فإن معنى العين جزء من الربيئة ؛ أي : الجاسوس ، الذي هو الكل .

* * *

ومنها : تسمية الشيء باسم كله ؛ أي : استعمال لفظ الكل في الجزء مجاز مرسل أيضاً ، وذلك كالأصابع المستعملة في الأنامل ، التي هي أجزاء من الأصابع ، في قوله تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ فإن المراد بالأصابع : الأنامل ؛ أي : يجعلون أناملهم ، والأنامل معناها : بعض معنى الأصابع .

* * *

وذكر الثالث بقوله : (**أو مَحل**) أي : ومنها : تسمية الشيء باسم محله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ أي : أهل ناديه ؛ أي : الحالّ فيه ، والنادي : المجلس ؛ أي : ومن علاقة المجاز المرسل كون معنى اللفظ المنقول محلاً ، والمنقول إليه حالاًّ فيه ، وكذا العكس ؛ أي : كون معنى اللفظ المنقول حالاًّ ، والمنقول إليه محلاًّ ؛ فمثال الأول : كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ فإن النادي اسم لمحل الجلوس ونقل للحال فيه ، وهو أهله الجالسون فيه ، ومثال الثاني : أعني العكس ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ ، فإن المراد بالرحمة الجنة ، والرحمة التي هي الإنعام والإكرام حالة في الجنة بظهور آثارها فيها ، فالرحمة اسم للحال ، أطلق على المحل ، مجازاً مرسلاً ، كما في عكسه المذكور قبله .

* * *

وذكر الرابع بقوله : (**آلته**) أي : ومنها : تسمية الشيء باسم آلته ؛ أي : ومن علاقة المجاز المرسل أيضاً آلته ؛ أي : كون معنى الاسم المنقول آلةً للمنقول إليه ؛ كما في قوله تعالىٰ حكايةً عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ أي : اجعل لي ذكراً حسناً في الآخرين ؛ أي : في المتأخرين عني ، من الأنبياء والأمم ، فأطلق اللسان على الذكر ؛ لأنه آلته ، إذ به يحصل الذكر .

* * *

وذكر الخامس بقوله : (**ظرف**) أي : ومنها : تسمية الشيء باسم ظرفه ؛ أي : ومن

علاقة المجاز المرسل كون معنى المنقول ظرفاً ، والمنقول إليه مظروفاً ؛ كقولك : شربت كوزاً ؛ أي : ماءً .

* * *

وذكر السادس بقوله : (**ومظروف**) أي : ومنها : كون الاسم المنقول مظروفاً ، والمنقول إليه ظرفاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَفِى رَحۡمَةِ ٱللَّهِ ﴾ أي : ففي الجنة التي هي ظرف الرحمة ، فأطلق المظروف الذي الرحمة ، وأراد الظرف الذي هو الجنة .

* * *

وذكر السابع بقوله : (**مسبب**) أي : ومنها : تسمية الشيء ؛ أي : السبب باسم مسببه ؛ نحو : أمطرت السماء نباتاً ؛ أي : غيثاً ، لكون النبات مسبباً عنه ؛ أي : ومن علاقة المجاز المرسل كون الاسم المنقول مسبباً ، والمنقول إليه سبباً ؛ نحو : أمطرت السحاب نباتاً ؛ أي : غيثاً ، فإن النبات مسبب عنه .

* * *

وذكر الثامن بقوله : (**سبب**) أي : تسمية الشيء ؛ أي : المسبب باسم سببه ؛ أي : ومن علاقة المجاز المرسل كون معنى المنقول سبباً ، والمنقول إليه مسبباً ؛ كقولهم : رعينا الغيث ؛ أي : النبات الذي سببه الغيث ؛ فإن الغيث سبب عادي للنبات ، فأطلق لفظه على النبات الذي هو مسبب عنه مجازاً مرسلاً .

* * *

وذكر التاسع بقوله : (**وصف لماض**) أي : ومنها : تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمن الماضي ، لـٰكنه ليس عليه الآن ؛ أي : ومن علاقة المجاز المرسل كون الاسم دالاًّ علىٰ وصف كان موصوفاً به فيما مضىٰ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَـٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ ﴾ [النساء : ٢] ، فقد أطلق اليتامىٰ على البالغين ؛ نظراً لما كانوا عليه ، فهو مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان .

* * *

وذكر العاشر بقوله : (**أو مآل مرتقب**) أي : ومنها : تسمية الشيء باعتبار ما يؤول

إليه ذلك الشيء في الزمن المستقبل ، وهو المستعمل في الشيء لمعنىً لم يوجد فيه الآن ؛ لكونه يترقب وينتظر وجوده فيه في المآل والمستقبل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ أي : عصيراً ؛ أي : عنباً يؤول إلى الخمر ، فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم ما يؤول إليه الشيء علىٰ ذلك الشيء ، باعتبار ما يكون ، وبذلك يعلم أن المراد بالوصف ما يشمل المعنوي ، لا المشتق الاصطلاحي ، واحترز بالارتقاب في المآل مما لا يرتقب فيه الصيرورة ، بل يشك فيها ، فلا يصح الاستعمال باعتبارها ؛ كاستعمال الغني في الفقير مع عدم قرينةٍ ، علىٰ أنه يصير كذلك ، بل بالاحتمال ، فإنه لا يجوز علىٰ أنه مجاز مرسل . انتهىٰ « ع ق » .

تمرينات في المجاز المرسل

وإذا سئلت : كم أقسام المجاز اللغوي ؟

فالجواب : أقسامه أربعة :

مجاز مفرد مرسل ؛ نحو : رعينا الغيث ؛ أي : النبات ، ومجاز مفرد بالاستعارة ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي ، وهٰذان يجريان في الكلمة .

ومجاز مركب مرسل ، ومجاز مركب بالاستعارة ، وهٰذان يجريان في الكلام .

وإذا سئلت : ما حد المجاز المرسل ؟

فالجواب : حده : هو الكلمة المستعملة قصداً لا غلطاً في غير ما وضعت له ، لعلاقة غير المشابهة ، مع قرينة دالة علىٰ عدم إرادة المعنى الوضعي .

وإذا سئلت : لم سمي مرسلاً ؟

فالجواب : سمي مرسلاً ؛ لإطلاقه عن التقييد بعلاقة مخصوصة كالمشابهة .

وإذا سئلت : كم علاقات المجاز المفرد المرسل ؟

فالجواب : علاقاته ثمانية عشر ، ذكر الناظم منها عشرة :

الأول منها : السببية ؛ وهي كون الشيء المنقول عنه سبباً مؤثراً في غيره ، وذلك فيما ذكر لفظ السبب وأريد منه المسبب .

وإذا سئلت : ما مثالها ؟

فالجواب : مثالها نحو : رعت الماشية الغيث ؛ أي : النبات ؛ لأن الغيث ؛ أي : المطر سبب فيه ، وقرينته لفظية ، وهي لفظ (رعت) لأن العلاقة تعتبر من جهة المعنى المنقول عنه ، ونحو : لفلان علي يد ، تريد باليد النعمة ؛ لأنها سبب فيها .

والثانية : منها : المسببية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون المنقول عنه مسبباً وأثراً لشيء آخر ، وذلك إذا ذكر لفظ المسبب وأريد منه السبب .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : قوله تعالىٰ : ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ أي : مطراً يسبب منه الرزق .

والثالثة : الكلية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء مضمناً للمقصود ولغيره ، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الكل وأريد منه الجزء .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : قوله تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ أي : أناملهم ، والقرينة حالية ، وهي : استحالة إدخال الإصبع كله في الأذن ، ونحو : شربت ماء النيل ، والمراد : بعضه ، بقرينة شربت .

والرابعة : الجزئية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون المذكور في ضمن شيء آخر ، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الجزء وأريد منه الكل .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ أي : نفس مؤمنة .

والخامسة : اللازمية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها نحو : طلع الضوء ؛ أي : الشمس ، فالضوء مجاز مرسل علاقته اللازمية ؛ لأنه يوجد عند وجود الشمس ، والمراد هنا : اللزوم الخاص ، وهو عدم الانفكاك .

والسادسة : الملزومية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : ملأت الشمس المكان ؛ أي : الضوء ، فالشمس مجاز مرسل ، علاقته الملزومية ؛ لأنها متىٰ وجدت . . وجد الضوء ، والقرينة : ملأت .

والسابعة : الآلية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء واسطة لإيصال أثر شيء إلىٰ آخر ، وذلك فيما إذا ذكر اسم الآلة ، وأريد الأثر الذي ينتج عنه .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها قوله تعالىٰ : ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ أي : ذكراً حسناً ، فلسان بمعنىٰ : ذكر حسن ، مجاز مرسل ، علاقته الآلية ؛ لأن اللسان آلة في الذكر الحسن .

والثامنة : التقييد ثم الإطلاق .

(س) : ما حده ؟

(ج) : هو كون الشيء مقيداً بقيد أو أكثر .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : مشفر زيد مجروح ، فإن المشفر لغةً : شفة البعير ، ثم أريد هنا : مطلق شفة ، فكان في هـٰذا منقولاً عن المقيد إلى المطلق ، وكان مجازاً مرسلاً علاقته التقييد ثم نقل من مطلق شفة إلىٰ شفة الإنسان ، فكان مجازاً مرسلاً بمرتبتين ، وكانت علاقته التقييد والإطلاق .

والتاسعة : العموم .

(س) : ما حده ؟

(ج) : حده كون الشيء شاملاً لكثير .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ أي : النبي صلى الله عليه وسلم ، فالناس مجاز مرسل علاقته العموم .

والعاشرة : الخصوص .

(س) : ما حده ؟

(ج) : حده : كون اللفظ خاصاً بشيء واحد ؛ كإطلاق اسم الشخص على القبيلة .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثال : نحو : ربيعة وقريش ، فربيعة مجاز مرسل علاقته الخصوص .

والحادية عشرة : اعتبار ما كان .

(س) : ما حده ؟

(ج) : حده : النظر إلى الماضي ؛ أي : تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ أي : البالغين الذين كانوا أولاً صغاراً ، فاليتامىٰ مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان .

والثانية عشرة : اعتبار ما يكون .

(س) : ما حده ؟

(ج) : هو النظر إلى المستقبل ؛ أي : تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ أي : عصيراً يؤول أمره إلىٰ كونه خمراً ؛ لأنه حال عصره لا يكون خمراً ، فالعلاقة هنا اعتبار ما يؤول إليه ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾ .

والثالثة عشرة : الحالية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : حدها : كون الشيء حالاً في غيره ، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الحالّ وأريد المحلُّ لما بينهما من الملازمة .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أي : ففي الجنة ، فرحمته مجاز مرسل علاقته الحالِّية .

والرابعة عشرة : المحلية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء يحل فيه غيره ، وذلك فيما إذا ذكر لفظ المحل وأريد به الحالُّ .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها قوله تعالىٰ : ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ أي : من يحل في النادي ، والنادي : موضع التحدث .

والخامسة عشرة : البدلية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء بدلاً عن شيء آخر .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي : أديتم ، والمراد بالقضاء الأداء ، فقضيتم مجاز مرسل علاقته كون القضاء بدلاً عن الأداء .

السادسة عشرة : المبدلية .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء مبدلاً عنه شيء آخر .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها قولهم : أكلت دم زيد ؛ أي : ديته ، فالدم مجاز مرسل علاقته المبدلية ؛ لأن الدم مبدلة عنه الدية .

والسابعة عشرة : المجاورة .

(س) : ما حدها ؟

(ج) : هي كون الشيء مجاوراً لشيء آخر .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها نحو : كلمت الجدار والعمود ؛ أي : الجالس بجوارها ، فالجدار والعمود مجازان مرسلان ، علاقتهما المجاورة .

والثامنة عشرة : التعلق والاشتقاق .

(س) : ما حده ؟

(ج) : هو إقامة صيغة مقام صيغة أخرىٰ ، **وهو ينقسم إلىٰ أربعة أقسام** :

ـ **الأول** : إطلاق المصدر على اسم المفعول .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ أي : مصنوعه .

ـ **والثاني** : إطلاق اسم الفاعل على المصدر .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ أي : تكذيب .

ـ **والثالث** : إطلاق اسم الفاعل على اسم المفعول .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ أي : لا معصوم .

ـ **والرابع** : إطلاق اسم المفعول على اسم الفاعل .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله قوله تعالىٰ : ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ أي : ساتراً ، والقرينة علىٰ مجازية ما ذكر هي : ذكر ما يمنع إرادة المعنى الأصلي . انتهىٰ .

وإذا سئلت : ما حد المجاز المركب المرسل ؟

فالجواب : هو الكلام المركب المستعمل في غير المعنى الذي وضع له ، لعلاقة غير المشابهة ، مع قرينة مانعة من إرادة معناه الوضعي ؛ كما في قوله :

هواي مع الركب اليمانيين مصعد		جنيب وجثماني بمكة موثق

وإذا سئلت : ما حد المجاز المفرد بالاستعارة ؟

فالجواب : هي الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له ، لعلاقة المشابهة ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوعة له ؛ مثاله قولك : رأيت أسداً يرمي .

وإذا سئلت : ما حد الاستعارة لغةً واصطلاحاً ؟

فالجواب : الاستعارة لغةً : طلب عارية المال ، واصطلاحاً : هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه .

وإذا سئلت : ما حد المجاز المركب بالاستعارة ؟

فالجواب : هو الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة ، مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي ؛ بحيث يكون كل من المشبه والمشبه به هيئةً منتزعةً من متعدد ؛ وذلك بأن تشبه إحدىٰ صورتين منتزعتين من أمرين ، أو أمور بأخرىٰ ، ثم

تدخل المشبه في الصورة المشبهة بها ، مبالغةً في التشبيه .

ويسمىٰ بالاستعارة التمثيلية ، وهي كثيرة في الأمثال السائرة ؛ نحو : (الصيف ضيعتِ اللبن) يضرب : لمن فرط في تحصيل أمر في زمن يمكنه الحصول عليه فيه ، ثم طلبه في زمن لا يمكنه الحصول عليه فيه ، ونحو : (إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرىٰ) يضرب : لمن يتردد في أمر ، فتارةً يقدم ، وتارةً يحجم ، وسيأتي البحث عنه ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في المجاز اللغوي المركب مرسلاً أو استعارةً .

إعراب الأبيات الأربعة

(**كلاهما**) : كلا مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابةً عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، (**شرعي**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**عرفي**) : معطوف علىٰ شرعي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**نحو**) : خبر المبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك نحو والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو مضاف ، (**ارتقىٰ للحضرة الصوفي**) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ؛ أعني : ياء الصوفي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وإن شئت . . قلت : ارتقىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، للحضرة : اللام حرف جر مبني على الكسر ، الحضرة : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بارتقىٰ ؛ لأنه فعل ماض ، الصوفي : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليه لنحو .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**لغوي**) : معطوف علىٰ شرعي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والمجاز مرسل أو استعارة**) : الواو استئنافية مبنية على السكون ، المجاز : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، مرسل : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، استعارة : معطوف علىٰ مرسل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فأما الأول فما سوىٰ تشابه علاقته**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المجاز قسمان ، وأردت بيان كل منهما من حيث العلاقة . . فأقول لك : أما الأول ، **أما** : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الأول : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، **فما** : الفاء رابطة لجواب أما واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**سوىٰ**) : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، **تشابه** : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، علاقته : علاقة مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم صلة لما الموصولة ، إن قلنا : ما موصولة ، أو صفة لها ، إن قلنا : ما نكرة موصوفة ، والعائد ضمير علاقته .

والجملة الاسمية في قوله : (**فأما** الأول) جواب أما لا محل لها من الإعراب ، وجملة أما من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(جزء) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وعلاقات المجاز المرسل كثيرة ، وهي أي : تلك العلاقات الكثيرة ، إما جزء. . . إلخ ، جزء : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هي جزء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الرفع بدل من قولنا : كثيرة المحذوف بدل تفصيل من مجمل أو بعض من كل ، والجملة المحذوفة أعني قولنا : وعلاقات المجاز المرسل كثيرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وكل) : الواو عاطفة ، كل : معطوف علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (او) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (محل) : معطوف علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(آلته) : آلة معطوف بعاطف مقدر علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل عائد على المجاز المرسل في محل الجر مضاف إليه مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

(ظرف) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (ومظروف) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، مظروف : معطوف علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(مسبب) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (سبب) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(وصف) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ جزء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (لماض) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، ماض : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص

من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص أصله لماضيٍ بكسر الياء والتنوين ، استثقلت الكسرة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الضاد ، فصار ماض عومل معاملة قاض ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لوصف تقديره : أو وصف كائن لماض .

(**أو مآل**) : أو حرف عطف مبني على السكون ، مآل : معطوف علىٰ ماض ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**مرتقب**) : بصيغة اسم المفعول صفة لمآل ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

قال الناظم في « شرحه » : فقولنا : (جزء وكل . . .) إلخ خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وعلاقة المرسل كثيرة ، وهي : (جزء) أي : اسم الجزء إذا أطلق علىٰ كل واسم الكل إذا أطلق على الجزء . . . وهٰكذا إلىٰ آخرها .

وقولنا : (وصف لماض أو مآل مرتقب) أي : ومن المجاز المرسل أن يطلق على الشيء وصفه الذي كان عليه في الزمان الماضي ، أو وصفه الذي سيكون عليه في الزمان الآتي في المآل من آل الأمر إلىٰ كذا يؤول ، إذا انتهىٰ إليه ، والمآل : المرجع ، والمرتقب : المنتظر ، وهو اسم مفعول من ارتقبه إذا انتظره ، فمعنىٰ (أو مآل مرتقب) : أو كان ذلك الوصف لزمان منتظر ، ونسبة الوصف إلى الزمان الماضي أو الآتي ؛ لكونه ظرفه وواقعاً هو فيه . انتهىٰ منه .

تنبيه

واعلم : أن جملة العلاقات الواقعة في المجاز اللغوي المنقسم إلى المرسل والاستعارة خمس وعشرون علاقة ، وقد أوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثين ؛ واحدة منها : لمجاز الاستعارة وهي المشابهة ؛ لأن الاستعارة مجاز علاقته المشابهة ؛ كأسد في قولنا : رأيت أسداً يرمي ، فإنه استعمل في الرجل الشجاع ، والعلاقة ؛ أي : المناسبة بينهما الجراءة ، وأربعة وعشرون منها : للمجاز المرسل ، وقد ذكرنا منها في التمرين السابق ثماني عشرة ، والباقي منها ستة ، فنكملها علىٰ طريق العد السابق فنقول :

التاسع عشر منها : التضاد ؛ كاستعمال الزنجي في الأبيض .

والعشرون منها : النكرة في الإثبات ؛ نحو : ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٌ﴾ أي : كل نفس .

والحادي والعشرون : حذف الحرف ؛ نحو : ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ أي : لا تضلوا .

والثاني والعشرون : زيادة حرف ؛ نحو : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ أي : مثله .

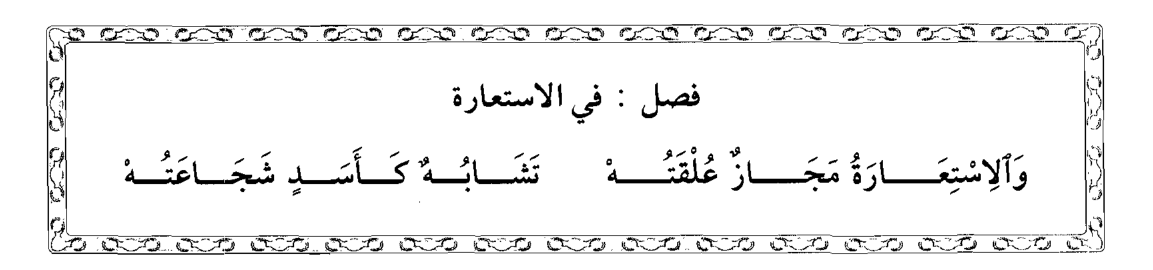
والثالث والعشرون : حذف المضاف ؛ نحو : ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ أي : أهلها ، ومثله قوله : ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ أي : حبه .

والرابع والعشرون : زيادة اسم ؛ نحو : ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾أي : الأعناق .

هـٰذا ؛ وجعل صاحب « التلخيص » المجاز بالنقص والزيادة قسماً مستقلاً ليس من المجاز اللغوي ؛ لأن اللفظ فيه لم يستعمل في غيره ، غايته أن إعرابه تغير بسبب زيادة كلمة أو نقصها ، كما تراه في العجل والأعناق في قوله تعالىٰ : ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ ، وقوله : ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ ، والأصل والله أعلم : وأشربوا في قلوبهم حب العجل ، واضربوا الأعناق ، فتغير العجل من الجر إلى النصب بسبب حذف المضاف ، وتغير الأعناق من النصب إلى الجر بسبب زيادته ، مع استعمال كل فيما وضع له ، فشبه التغير الإعرابي بتغير معنى اللفظ وأطلق عليه مجاز اصطلاحاً . انتهىٰ من « الصاوي » باختصار .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



فصل : في الاستعارة

وَٱلِاسْتِعَـــارَةُ مَجَـــازٌ عُلْقَتُـــهْ تَشَـــابُـــهٌ كَـــأَسَـــدٍ شَجَـــاعَتُـــهْ

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني من قسمي المجاز اللغوي ، وهو مجاز بالاستعارة بقوله : (**والاستعارة**) تطلق على المعنى المصدري وهو الإتيان باللفظ الدال على الإعارة ، وقد تطلق علىٰ نفس اللفظ المستعار ، وهي بالاعتبار الأول تقتضي مستعاراً له ومستعاراً منه ومستعاراً ، فالمستعار له : هو المشبه ، والمستعار منه : هو المشبه به ، والمستعار : هو اللفظ .

وأصلها : استعارة الثوب مثلاً من لابسه للابس آخر ، فالثوب كاللفظ ، والمالك للثوب كالمشبه به ، والآخذ من مالكه كالمشبه ، واقتضاؤها بالمعنى المصدري لهٰذه الأشياء متحقق في الاستعارة التحقيقية ، بخلاف المكني عنها والتخييلية ، فإن الاقتضاء في ذلك بالتقدير لا بالتحقيق ، وستعرف ذلك قريباً ، إن شاء الله **تعالىٰ** .

وعبارة « شرح الناظم » : الاستعارة أصلها لغةً : مأخوذة من العارية ، تقول : استعرت الثوب ، إذا أخذته عاريةً ، وأما معناها اصطلاحاً عند المحققين : نقل لفظ لشبه مدلوله في صفة ظاهرة مدعياً أنه من جنس مدلوله الحقيقي بإيراده في الذكر مجرداً عن مقتضى التشبيه ، فظهر بهٰذا : أنها مجاز علاقته المشابهة ، وليست من التشبيه ، بل هي أبلغ منه ، وفرقوا بينهما بوجهين ؛ أحدهما : معنوي ؛ وهو أن الاستعارة أقوىٰ في إفادة الاشتراك ؛ لأن الدعوىٰ فيها أن المستعار له داخل في جنس المستعار منه الحقيقي ، والثاني : لفظي ؛ وهو أن التشبيه يجب أن يكون المشبه فيه مذكوراً أو مقدراً والاستعارة بخلافه .

وتحقيق هٰذه المسألة : أن الكلام الدال علىٰ تشبيه شيء بشيء ، إن كان بآلة . . فتشبيه باتفاق ، وإن كان بغير آلة . . فثلاثة أقسام :

الأول : ألا يكون المشبه مذكوراً لا لفظاً ولا تقديراً ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي ، فاستعارة باتفاق .

الثاني : أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً ، ويكون اسم المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر ؛ كخبر (كان) ، و(إن) ، وثاني مفعولي (ظن) ، والحال ، والصفة ، فهـٰذه تشبيه على الأصح .

الثالث : أن يكون المشبه مذكوراً لفظاً أو تقديراً ، ولا يكون المشبه به خبراً عنه ، ولا في حكم الخبر ؛ نحو : لقيني من زيد أسد ، ولقيت به أسداً ، ولقيت به بحراً ، فليس باستعارة باتفاق ، ولا تشبيهاً ؛ لعدم صدق قصد المشاركة ، خلافاً للسكاكي ، وهـٰذا الثالث خلاف لفظي يرجع إلى الخلاف في معنى التشبيه والاستعارة في الاصطلاح .

والضابط : أن المشبه به متىٰ كان مسنداً . . فتشبيه ، ومتىٰ كان مسنداً إليه ، فإن لم يذكر المشبه . . فاستعارة ، وإلا . . فتجريد ، وهو مذكور في الضرب الأول من البديع . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

ثم عرف الناظم الاستعارة مطلقاً ؛ أي : سواء كانت تحقيقية أو مكنية بقوله : (**والاستعارة**) المصطلح عليها عند البيانيين هي : (**مجاز**) خرجت به الحقيقة والكناية (**علقته**) أي : علقة هـٰذا المجاز الذي هو الاستعارة (**تشابه**) أي : تناسب بين المنقول عنه كأسد ، والمنقول إليه كالرجل ؛ أي : والا**ستعارة** مجاز علاقته المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .

فخرج بقوله : (علقته تشابه) المجاز المرسل كما تقدم ؛ لأن علاقته غير المشابهة من الأمور التي مر تعدادها ، واشترط في المجاز مطلقاً ؛ أي : مرسلاً كان أو استعارةً وكذا الكناية : العلقة ليصح اللزوم ولو بالقرينة ، فيتحقق اختلاف الدلالة خفاءً ووضوحاً ، لما تقدم من أن الاختلاف لا يتصور إلا في دلالة الالتزام بالمعنى الشامل للتضمني . انتهىٰ « ع ق » .

ثم أراد أن يمثل لما يتحقق فيه مجاز الا**ستعارة** لوجود التشابه ، فقال : (**كأسد**) وهو الحيوان المفترس المعلوم ، ينقل لفظه للرجل الشجاع ؛ لمشابهة حاصلة بينهما بجهة هي

(**شجاعته**) أي : جراءة متقررة فيه كما تقررت في الرجل الشجاع . انتهىٰ « ع ق » .

وحاصل معنى البيت : والاستعارة مجاز علاقته تشابه بين المنقول عنه والمنقول إليه ، وذلك كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع ؛ والعلاقة بينهما شجاعة الأسد ؛ أي : استعمل لفظ الأسد في الرجل الشجاع ؛ لمشابهته بالأسد في شجاعته .

وعبارة « الدمنهوري » : الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة وذلك كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع ، فقوله : (كأسد شجاعته) أي : كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع ، وشجاعته العلاقة بينهما ؛ أي : علاقته بالأسد شجاعته ؛ أي : شجاعة الرجل ، فالعلاقة هي الشجاعة المضافة لضمير الرجل الشجاع ، وهـٰذا لا يصح ، فلا بد من زيادة تقديرٍ ، بأن يقال : علاقته المشابهة بأسد بجهة هي شجاعته ؛ أي : شجاعة الرجل كما أشرنا إليه في حلنا السابق .

إعراب البيت

(**والاستعارة**) : الواو استئنافية ، الاستعارة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**مجاز**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**علقته**) : علقة مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل عائد على المجاز في محل الجر مضاف إليه مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تشابه**) : خبر لعلقته مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لمجاز تقديره : والاستعارة مجاز موصوف بكون علاقته تشابهاً لا غيره .

(**كأسد**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، أسد : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك المجاز الذي علاقته المشابهة كائن كأسد استعمل في الرجل الشجاع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**شجاعته**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : علاقته شجاعته ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل عائد

علىٰ أسد في محل الجر مضاف إليه مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة شجاعته مع مبتدئه المحذوف في محل الجر صفة لأسد ، تقديره : وذلك المجاز الذي علاقته المشابهة كأسد موصوف بكون العلاقة التي بينه وبين المستعار له شجاعته ، والشجاعة ـ بفتح الشين المعجمة ـ مصدر لشجع الذي من باب ظرف ظرافة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَهْـيَ مَجَـازٌ لُغَـةً عَلَـى ٱلأَصَـحّْ　　　وَمُنِعَـتْ فِـي عَلَـمٍ لِمَـا ٱتَّضَـحْ

ثم أشار الناظم إلى الراجح من القولين في الاستعارة ، فقد قيل : إنها مجاز عقلي ، وقيل : لغوي ، بقوله : (**وهي**) أي : والاستعارة (**مجاز لغةً**) أي : مجاز لغوي لا عقلي (**على الأصح**) والراجح من القولين ، وقيل : إنها مجاز عقلي .

ودليل الأصح ، وهو كونها مجازاً لغوياً : أن المجاز اللغوي كما تقدم : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب اللغوي لعلاقة ، ولا شك أن قولنا : (رأيت أسداً يرمي) قد استعمل فيه لفظ الأسد في الرجل الشجاع ، والعلاقة المشابهة ، ومن المعلوم أن الرجل الشجاع ولو بولغ في إلحاقه بجنس الأسد لا تخرجه تلك المبالغة عن حقيقته ، وهي غير الأسد المعلوم ؛ لأن المبالغة لا تخرج الأشياء عن حقيقتها ، فالأسد الذي هو استعارة مجاز لغوي ؛ لاستعماله في غير ما وضع له في اصطلاح الاستعمال .

ودليل الثاني المقابل للأصح ، وهو كونها مجازاً عقلياً ؛ أي : لفظ الأسد في المثال المذكور لا يطلق على الرجل الشجاع حتىٰ جعل فرداً من أفراد حقيقته المعلومة فضلاً عن المبالغة ، وإلا . . لم تكن الاستعارة أبلغ من التشبيه ؛ لأنه لو لم يعتبر دخوله في حقيقة الأسد ، بل اعتبر مشابهته له . . كان التشبيه والاستعارة مثلين . انتهىٰ « ع ق » .

والجواب عن ذلك أن تقول : الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة ، وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي ، فالاستعارة مجاز لغوي ، ودليل كل من الصغرىٰ والكبرى النقل عن أئمة اللغة . انتهىٰ « دسوقي » .

وأشار بقوله : (**ومنعت**) الاستعارة (**في علم**) شخص (**لما اتضح**) وظهر وعلم عندهم ، إلىٰ أنه يمتنع أن تكون الاستعارة في العلم الشخصي ؛ لما اتضح وعلم عندهم من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف ، ولا يمكن هـٰذا في العلم لمنافاته الجنسية ، إلا إذا تضمن العلم نوع وصف

بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف ؛ كحاتم ، المتضمن الاتصاف بالجود فحينئذ ؛ أي : حين إذ تضمن الاتصاف بالجود يتأول بعد التشبيه فيجعل كأنه موضوع للجواد ، سواء كان ذلك الرجل أو غيره فيتأول حاتم حينئذ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ، ويكون إطلاقه على المعهود ؛ أعني : حاتماً الطائي حقيقة ، وعلىٰ غيره ممن يتصف بالجود استعارة ؛ نحو : رأيت اليوم حاتماً . انتهىٰ من الشارح .

قوله : (**وهي مجاز لغة على الأصح**) عبارة « العباسي » : اختلف في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي ، والجمهور علىٰ أنها مجاز لغوي ، بمعنىٰ أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة ، والدليل علىٰ أنها ؛ أي : علىٰ أن الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعةً للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما ؛ أي : من المشبه والمشبه به كالحيوان ، فأسد في قولنا : (رأيت أسداً يرمي) موضوع للسبع المخصوص ، لا للرجل الشجاع ، ولا لمعنىً أعم من السبع ، والرجل الشجاع كالحيوان ، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق علىٰ غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له ، فيكون مجازاً لغوياً .

وقيل إنها ؛ أي : الاستعارة مجاز عقلي بمعنىٰ أنها التصرف في أمر عقلي لا لغوي ؛ لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله ؛ أي : دخول المشبه في أفراد جنس المشبه به ؛ بأن جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد . . كان استعمالها ؛ أي : الاستعارة في المشبه استعمالاً فيما وضعت له ؛ ولهٰذا ؛ أي : ولأجل أن إطلاق المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به . . صح التعجب في قول أبي الفضل محمد بن الحسين (من الكامل) في غلام جميل قام علىٰ رأسه يظلله من حر الشمس :

قامت تظللني من الشمس نفس أعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

وصح النهي عن العجب في قول الشريف أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولد بأصبهان وتوفي بها سنة : (٣٢٢هـ) دسوقي ، (من المنسرح) :

لا تعجبوا من بلىٰ غِلالته قد زر أزراره على القمر

والغلالة ـ بكسر الغين المعجمة ـ : ثوب ضيق الكمين كالقميص يلبس تحت الثوب مما يلي الجسد ، يسمىٰ بالشعار ؛ لأنه يلي الشعر ، ويلبس أيضاً تحت درع الحديد ، والبلىٰ ـ بكسر الباء وبالقصر ـ : من بلي الثوب يبلىٰ إذا فسد ؛ أي : لا تعجبوا من تسارع بلىٰ وفساد غلالته ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ؛ لأنه (قد زر) أي : شد (أزرار) قميصـ(ـه) أي : غلالته (على القمر) يقال : زررت القميص عليه أزره ، إذا شددت أزراره عليه ، فالقمر في البيت استعارة للشخص صاحب الغلالة بعد أن صيره نفس القمر .

فنهىٰ عن التعجب من سرعة بلاها ، لما تقرر أن ثياب الكتان يتسارع إليها البلىٰ عند بروزها للقمر ومباشرة ضوئه لها ، وذلك أنه لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع البلىٰ لغلالته فيتعجب من ذلك ؛ لأن العادة أن غلالة الإنسان لا يتسارع إليها البلىٰ قبل الأمد المعتاد لبلاها . . نهىٰ عن ذلك وبين سبب النهي ، وهو أنه لم يبق في الإنسانية ، بل دخل في جنس القمرية ، والقمر لا يتعجب من بلىٰ ما يباشره ضوءه ، فلولا أنه صيره نفس القمر ثم أطلق عليه اللفظ ، مراعاةً لكونه قمراً حقيقةً . . لم يكن معنىً للنهي عن التعجب من بلىٰ غلالته . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » باختصار .

* * *

واعلم : أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين : بالبناء على التأويل في دعوىٰ دخول المشبه في جنس المشبه به ؛ بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف ، ولا تأويل في الكذب ، وبنصب القرينة علىٰ إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له ، بخلاف الكذب ؛ فإن قائله لا ينصب قرينة علىٰ إرادة خلاف الظاهر ، بل يبذل جهده في ترويج ظاهره ، فلو زاد الناظم بيتاً (من الرجز) بقوله :

وفارقت ميناً بتأويل قصد ونصبهم قرينة كما عهد

. . لكان أحسن . انتهىٰ منه .

وقوله : (**ومنعت**) الاستعارة (**في علم**) شخصٍ (**لما اتضح**) وعلم عندهم من التعليل ؛ يعني : أنه لا تكون الاستعارة علماً لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف ، ولا يمكن ذلك في العلم الشخصيّ ، لمنافاته الجنسية ؛ لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك ، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد إلا إذا تضمَّن العلم نوع وصف بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ، و(مادر) اسم رجل من العرب ، كان شديد العي في النطق فضرب به المثل ، و(سحبان) بالفصاحة ، و(باقل) بالفهاهة من فهه كفرح عيي وفهه الشيء نسيه . انتهىٰ « قاموس » .

فحينئذ يصح أنه يشبه بحاتم في الجود ، ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك المعهود والفرد الغير المتعارف ، ويكون إطلاقه على المعهود ؛ أعني : حاتماً الطائي حقيقة وعلىٰ غيره ممن يتصف بالجود استعارة ؛ نحو : رأيت حاتماً ، وحاتم في الأصل : اسم فاعل من الحتم بمعنى : الحكم ، ثم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي المشهور بكثرة الجود والعطاء . انتهىٰ « م خ » .

إعراب البيت

(**وهي مجاز لغةً على الأصح**) : الواو استئنافية ، هي : بسكون الهاء لضرورة النظم في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، مجاز : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة ، لغة : تمييز ذات لمجاز منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، على الأصح : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الأصح : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمجاز إن قلنا إنه نكرة ، أو حال منه إن قلنا إنه معرفة ، أو متعلق به ؛ لأنه مصدر ميمي .

(**ومنعت**) : الواو عاطفة ، منع : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الاستعارة ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية

المذكورة قبلها علىٰ كونها مستأنفة ، (**في علم**) : في حرف جر مبني على السكون ، علم : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمنع ؛ لأنه فعل ماض .

(**لما اتضح**) : اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء في محل الجر باللام مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، اتضح : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة إن قلنا ما موصولة ، أو صفة لما إن قلنا ما نكرة موصوفة ، والجار والمجرور متعلق بمنعت ، تقديره : ومنعت الاستعارة في علم لأجل التعليل الذي ظهر واتضح واشتهر عندهم لعلة واضحة عندهم ، كما بيناها في الحل .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَفَــرْداً أَوْ مَعْــدُوداً أَوْ مُــؤَلَّفَــا مِنْــهُ قَــرِينَــةٌ لَهَــا قَــدْ أُلِّفَــا

والواو في قوله : (**وفرداً**) : داخلة علىٰ قرينة وهو مبتدأ ، وسوغ الابتداء بالنكرة الوصف بـ (**لها**) ، وضمير لها عائد على الاستعارة ، وخبر المبتدأ جملة (**قد ألفا**) ، وفرداً وما بعده أحوال من الضمير المستتر في ألفا العائد إلى القرينة بالتأويل بِالمَذْكورِ ، وألف ألفا للإطلاق . انتهىٰ « م خ » .

والمعنىٰ عليه : وقرينة كائنة لها ؛ أي : للاستعارة ألفت ووقعت حالة كونه فرداً ؛ أي : أمراً واحداً ؛ كقولك : رأيت أسداً يرمي ، أو حالة كونها أمراً معدوداً ؛ أي : متعدداً ؛ أي : أمرين ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي علىٰ فرسه ، أو أموراً ثلاثة ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي علىٰ فرسه في الهيجاء ، أو حالة كونها مؤلفة منه ؛ أي : مركبة من متعدد ؛ أي : ملتئمةً مجموعةً من معاني مربوطة بعضها ببعض ، يكون مجموعها قرينة واحدة ، لا كل واحد كالبيت الآتي قريباً .

وعبارة « اليعقوبي » : ثم أشار الناظم إلىٰ أقسام قرينة الاستعارة ؛ إذ هي مجاز والمجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة الأصل كما تقدم ، فقال :

وفــرداً أو معــدوداً او مــؤلفــا منــه قــرينــة لهــا قــد ألفــا

أي : ألفت ووجدت قرينة الاستعارة حالة كونها مفردة ، ووجدت أيضاً تلك القرينة حالة كونها متعددة كل فرد من ذلك العدد كاف في الدلالة ؛ لكونه في حكم الانفراد بسبب استقلاله بالدلالة وانفصاله عن غيره في التركيب ، ووجدت تلك القرينة أيضاً مؤلفة من متعدد ؛ وذلك بأن تكون قد انضم بعضها إلىٰ بعض انضماماً لا يستقل فيه بعض ذلك المتعدد عن بعض في تمام التركيب وفي تمام الدلالة ؛ فقوله : (**فرداً**) حال من الضمير في (**ألفا**) ، وهو عائد على القرينة ، وذكر الضمير بتأويله بمعنى الدال ، والضمير في (**منه**) يعود على المعدود . انتهىٰ .

والحاصل : أن قرينة الاستعارة تارة **تكون مفردة** ؛ أي : أمراً واحداً ، والمراد بالأمر الواحد : المعنى المتحد الذي ليس له حقائق متعددة ، سواء دل عليه بلفظ التركيب أو بلفظ الإفراد ، وذلك كما في قولك : رأيت أسداً يرمي بالسهام مثلاً ؛ فإن حقيقة الرمي بالسهام قرينة علىٰ أن المراد بالأسد الرجل الشجاع ؛ إذ منه يمكن الرمي دون الأسد الحقيقي ، وتارة تكون القرينة متعددة ؛ أي : تكون أكثر من أمر واحد بأن تكون أمرين ؛ كقولك : رأيت أسداً يرمي علىٰ فرسه ، وكقوله :

فـإن تعـافـوا العـدل والإيمـانـا فـإن فـي أيمـانـنـا نيـرانـا

قال في « معاهد التنصيص » : هـٰذا البيت لبعض العرب ولم يعينه . انتهىٰ « د س » .

(فإن تعافوا) أي : تكرهوا ، مأخوذ من عاف يعاف ، من باب خاف بمعنىٰ كره ، وأصل عاف يعاف : عَوِفَ يَعْوَف ؛ كعلم يعلم ، يقال : عاف الرجل طعامه وشرابه إذا كرهه ؛ أي : إن تكرهوا (العدل) أي : الذي جاء به شرعنا المطهر ، وهو ضد الجور ، وتميلوا إلى الجور ، وتكرهوا التصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (والإيمانا) أي : بشرعنا . (فإن في أيماننا) أي : في أيدينا اليمنىٰ (نيرانا) أي : سيوفاً كالنيران في اللمعان والإهلاك بها ، نلجئكم إلى الإذعان ؛ لجريان أحكامنا العدلية فيكم مع الجزية ، أو الإيمان بالله تعالىٰ .

والإيمان الأول ، في البيت ـ بكسر الهمزة ـ : وهو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به عن الله تعالىٰ ، والأيمان الثاني ـ بفتح الهمزة ـ جمع يمين : وهي الجارحة المعلومة ضد اليسار .

فتعلق الفعل الذي هو تعافوا بالعدل ، يدل علىٰ أن المراد بالنيران السيوف ، وكذا تعلقه بالإيمان ، وكل منهما يكفي في الدلالة ، ولو حذف أحدهما . . لم يحتج للآخر ، وإنما دل كل واحد منهما لما أشرنا إليه ؛ من أن إباية العدل إنما يترتب عليه القتال للرجوع إليه ، والقتال للرد إلى العدل ، إنما يكون بالسيوف ، لا بالنيران الحقيقية ، ولم تحمل على الرماح ؛ لأن القتال غالباً إنما ينسب للسيوف ، فيقال : قاتلناهم بأسيافنا ، وغلبناهم بالسيوف ؛ لأنها أعم في القتال وألزم .

فيقال في تقرير الاستعارة : فقد شبه السيوف بالنيران ، بجامع اللمعان في كل ،

واستعارة اسم المشبه به للمشبه علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية . انتهىٰ « مواهب الفتاح » مع « الدسوقي » .

أو بأن **تكون أموراً** ؛ كقولك : رأيت أسداً يرمي علىٰ فرسه في الهيجاء .

وتارةً تكون تلك القرينة **معاني مؤلفة من متعدد** ؛ أي : ملتئمة منضمة منه ؛ أي : مربوطاً بعضها ببعض يكون جميعها قرينة واحدة ، لا كل واحدة منها علىٰ حدته ؛ بحيث لا يستقل كل من ذلك المتعدد في الدلالة بحيث لو أسقط بعضها . . احتيج إلىٰ تقديره في الدلالة ؛ كقول البحتري من قصيدة (من الطويل) :

وصاعقة من نصله تنكفي بها علىٰ أرؤس الأقران خمس سحائب

أي : (و) رب (صاعقة) وهي في الأصل : نار سماوية تهلك ما أصابته ، تحدث غالباً عند الرعد والبرق ، ولٰكن المراد هنا : نصل سيف الممدوح ؛ أي : حديدة سيف الممدوح ؛ أي : حده ، أو نفس السيف الخالي عن المقبض ، كما في « القاموس » ، فقد اختفى المقبض في يده . انتهىٰ .

(تنكفي بها) أي : تقلب تلك الصاعقة وتصبها (علىٰ أرؤس الأقران) الأرؤس جمع رأس ، والأقران جمع قرن : وهو المكافىء والمماثل ، وكلاهما جمع قلة ، وآثره علىٰ جمع الكثرة ؛ لما فيه من الإشارة إلىٰ قلة أكفائه في الحرب ، وقلة أمثاله فيها ، أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم في مقابلته ؛ أي : يصب تلك الصاعقة علىٰ رؤوس أقرانه في الحرب فيهلكهم بها .

(خمس سحائب) فاعل تنكفي بها ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا كالسحائب ، والمراد بالأنامل : العليا فقط ، وإلا . . فالأنامل كثيرة ، والمراد بها : الأصابع الخمس ؛ أي : تصب تلك الأصابع الخمس علىٰ رؤوس أقرانه تلك الصاعقة فيهلكهم عند الحرب لشجاعته ؛ أي : تقلب أصل تلك الصاعقة الذي هو السيف علىٰ أرؤس الأقران ليهلكهم بها .

والحاصل : أن الشاعر لما أراد استعارة السحائب لأنامل الممدوح . . ذكر أن هناك صاعقة من نصل سيفه ، ثم قال : علىٰ أرؤس الأقران ، ثم ذكر العدد الذي هو أنامل

اليد ، فجعل كل تلك المعاني مع ارتباط بعضها ببعض قرينةً لتلك الاستعارة . انتهىٰ من « العباسي » .

قال الشارح : وحاصل معنى البيت : أن قرينة الاستعارة تكون فرداً ؛ أي : أمراً واحداً ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي ، أو متعدداً ؛ أي : أكثر من أمر واحد ؛ أي : اثنين فأكثر ، فيكون كل واحد منهما أو منهن قرينةً ؛ أي : وليس واحد منها ترشيحاً أو تجريداً ؛ لاستوائها في ملائمة المشبه به أو المشبه ، وهٰذا مبني علىٰ جواز تعدد القرينة وهو الحق ؛ كقولك : رأيت أسداً يرمي علىٰ فرسه ، أو تقول ذلك مع زيادة لفظة في الهيجاء علىٰ ذلك ، فتكون القرينة ثلاثاً ، أو تكون معاني ملتئمة ؛ أي : مربوطاً بعضها ببعض ، فيكون الجميع قرينةً لا كل واحدة علىٰ حدته ، لعدم استقلالها ؛ كقوله :

وصاعقة من نصله تنكفي بها علىٰ أرؤس الأقران خمس سحائب

أي : أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا كالسحائب ؛ فإنه لما استعار السحائب لأنامل الممدوح . . ذكر أن هناك صاعقة ، وبين أنها من نصل سيفه ، ثم قال : علىٰ أرؤس الأقران ، ثم قال : خمس سحائب ، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل ، فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل ، والضمير المستتر في ألفا للقرينة ، وذكره لضرورة النظم كما في قوله : (ولا أرض أبقل إبقالها) وألفه للإطلاق . انتهىٰ « د م » .

الإعراب

(**وفرداً**) : الواو استئنافية مقدمة علىٰ محلها لضرورة النظم ؛ لأنها داخلة علىٰ قرينة ، فرداً : حال من نائب فاعل ألفا المذكور في آخر البيت ، والحال منصوب بعامل صاحبها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**معدوداً**) : معطوف علىٰ فرداً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**مؤلفا**) : معطوف علىٰ فرداً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**منه**) : حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير متصل عائد علىٰ معدوداً في محل الجر بمن مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بمؤلفا ؛ لأنه اسم مفعول من ألف الرباعي .

(**قرينة**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفه بالجار والمجرور المذكور بعده ، (**لها**) : اللام حرف جر مبني على الفتح لدخولها على الضمير ، الهاء ضمير للمفردة الغائبة عائد على الاستعارة في محل الجر باللام مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفةً لقرينة ، تقديره : وقرينة كائنة للاستعارة .

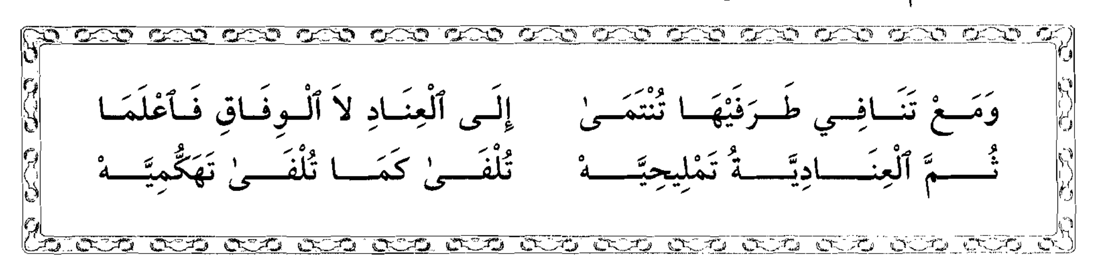
(**قد ألفا**) : قد حرف تحقيق مبني على السكون ، ألفا : ألف فعل ماض مغير الصيغة لضم أوله وكسر ما قبل آخره مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر في جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود علىٰ قرينة ، وذكر الفعل لضرورة النظم كما في قول الآخر : (ولا أرض أبقل إبقالها) ، كما قاله الناظم في « شرحه » ، هي ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع نائب فاعل لألف مبني على الفتح .

والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره ؛ وقرينة كائنة للاستعارة مألوفة موجودة حالة كونها فرداً ؛ أي : أمراً واحداً ، أو حالة كونها أمراً متعدداً يصح الاستغناء بذكر بعضه عن ذكر البعض ، أو حالة كونها أموراً مؤلفة ؛ أي : مؤتلفة مربوطاً بعضها ببعض لا يستغنىٰ ببعضها عن البعض الآخر ، بل الكل قرينة واحدة .

وذكر الناظم في « شرحه » : وقولنا : (**وفرداً**) مفعول ثان لألفا مقدم عليه لضرورة النظم ؛ لأن ألف هنا بمعنىٰ وجد ، فهو من أخوات ظن يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، والمفعول الأول الضمير النائب عن الفاعل المستتر في ألفا ، وهو عائد إلى القرينة ، وذكر للضرورة كقوله : (ولا أرض أبقل إبقالها) انتهىٰ .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



وَمَــعْ تَنَــافِــي طَــرَفَيْهَــا تُنْتَمَــىٰ　　إِلَـى ٱلْعِنَـادِ لاَ ٱلْـوِفَـاقِ فَـٱعْلَمَـا
ثُـــمَّ ٱلْعِنَـــادِيَّـــةُ تَمْلِيحِيَّـــهْ　　تُلْفَـــىٰ كَمَـــا تُلْفَـــىٰ تَهَكُّمِيَّـــهْ

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم الاستعارة باعتبار صحة اجتماع طرفيها في شيء واحد وعدم صحته ، فقال : (**و**) الاستعارة (**مع تنافي طرفيها**) اللذين هما المستعار منه والمستعار له وتضادهما ، بحيث لا يجتمعان في شيء واحد ، والظرف متعلق بقوله : (**تنتمىٰ**) بصيغة المضارع المبني للمجهول ؛ أي : تنتسب تلك الاستعارة المتحققة مع تنافي طرفيها (**إلى العنادِ**) والتضادِ والتنافي متعلق بتنتمىٰ أيضاً ؛ أي : فيقال له : هـٰذه الاستعارة عنادية لتعاند وتنافي طرفيها و(**لا**) تنتمىٰ إلى (**الوفاق**) عند تعاند طرفيها ، وإنما تنسب إلى الوفاق عند صحة اجتماع طرفيها في شيء واحد .

مثال العنادية ، وهي التي لا يجتمع طرفاها في شيء واحد : أن يستعمل المعدوم في الموجود لعدم غنائه ومنفعته ؛ كأن يقال : رأيت معدوماً يسعىٰ في بني فلان ، ومثال الوفاقية قوله **تعالىٰ** : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ أي : ضالاً فهديناه ، فقد استعير الإحياء لخلق الهدىٰ ، وهما يجتمعان في شيء واحد باعتبار أنفسهما ، فإن الله تعالىٰ يحيي ويهدي ، وباعتبار متعلقهما ؛ لأن الإنسان الواحد يتصف بالهدىٰ والحياة .

وفي النسخة التي شرحها اليعقوبي : (**ومع تنافي طرفيه تنتمىٰ**) بتذكير الضمير في طرفيه ، مع عوده إلى الاستعارة باعتبار معناها ؛ لأنها مجاز وأنث الضمير المستتر في (**تنتمىٰ**) باعتبار لفظها فلا اعتراض عليها .

وقوله : (**فاعلما**) كمل به البيت ، والألف للإطلاق ، ومعناه : فاعلم أيها البليغي مصدوق العنادية والوفاقية ؛ لتكون ممن أتقن قواعد البيانيين .

(**ثم العنادية**) المذكورة آنفاً (**تمليحية**) مفعول ثان مقدم لقوله : (**تلفىٰ**) بصيغة المجهول من ألفى الرباعي الذي بمعنىٰ وجد من أخوات ظن ؛ أي : قد توجد العنادية تمليحية ؛ أي : تسمىٰ بها (**كما**) قد (**تلفىٰ**) وتوجد وتسمىٰ (**تهكمية**) ، وإنما

صدقت العنادية على التمليحية والتهكمية ؛ لأن العنادية كما تقدم هي ما لا يجتمع طرفاها في شيء واحد ، والتمليحية والتهكمية يستعار فيهما المنافي لمقابله ، ولا شك أنهما لا يجتمعان .

وتقدم في التشبيه ما يفهم منه أن المثال الواحد صالح للتمليحية والتهكمية ، وإنما تفترقان بحسب قصد المتكلم كما إذا قلت : رأيت أسداً تزعجه الدجاجة ، وقامت قرينة علىٰ أن المراد به ، زيد ، وإنما استعير له الأسد ، بواسطة تنزيل جبنه المعلوم كما دلت عليه القرينة منزلة الشجاعة التي هي ضده علىٰ ما تقدم في التشبيه ، فقد تحقق في ذلك القول استعارة المنافي وهو الأسد المشتمل على الشجاعة لمنافيه وهو الرجل المشتمل على الجبن .

فقد ثبت منه أن هـٰذه الاستعارة عنادية ؛ لعدم صحة اجتماع معنىٰ طرفيها وهما الشجاعة والجبن ، فإن أورده المتكلم في مقام الظرافة والمضاحكة لعدم العداوة والبغض للمتحدث عنه . . كانت الاستعارة في هـٰذا الكلام تمليحية ، وإن أورده في مقام الاستهزاء والسخرية لقصد إذاية المتحدث عنه لبغض وعداوة . . كانت فيه تهكمية ، وقد تقدم مثل هـٰذا في التشبيه ، فراجعه .

فمن أمثلة التهكمية : قوله تعالىٰ : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، فقد استعير فيه التبشير الذي هو الإخبار بمسرور به ، للإنذار الذي هو الإخبار بمقابله ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية ، ومن المعلوم أن التبشير بالشيء والإنذار به لا يجتمعان من جهة واحدة ، فهي استعارة تهكمية علىٰ نهج ما تقدم آنفاً . أفاده اليعقوبي بتصرف .

وعبارة « العباسي » : **واعلم** : أن الاستعارة باعتبار الطرفين ؛ أي : المستعار منه والمستعار له قسمان ؛ لأن اجتماع الطرفين في شيء واحد : إما ممكن ؛ نحو : ﴿أحييناه﴾ في قوله : ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ في (سورة الأنعام) ، أي : ضالاً فهديناه ، استعار الإحياء من معناه الحقيقي ، وهو جعل الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة علىٰ طريق يوصل إلى المطلوب ، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد ، وتسمى الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد وفاقية ، لما بين الطرفين من الاتفاق ، وإما ممتنع ؛ كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه ؛ أي :

لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد ممتنع .

قال الدسوقي في « حاشية الأصل » : كاستعارة الميت للضال ؛ إذ لا يجتمع الموت والضلال في شيء واحد ، ومثال ذلك كأن تقول في زيد الذي لا نفع فيه : رأيت اليوم معدوماً في المسجد ، أو تقول : **جاء المعدوم** ، ونحو ذلك ، فشبه الموجود الذي لا نفع فيه بالعدم ، واستعير العدم للوجود ، واشتق من العدم معدوم بمعنىٰ موجود لا نفع فيه ، علىٰ طريقة الاستعارة المصرحة التبعية العنادية ؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء واحد .

وكذلك عكسه ؛ وهو استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد ، لـٰكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره ، وتديم في الناس اسمه ؛ كقولنا : (محمد صلى الله عليه وسلم موجود) ، فيشبه عدم الشيء مع بقاء آثاره الجميلة بوجوده ، ويستعار الوجود للعدم ، ويشتق من الوجود موجود بمعنىٰ معدوم بقيت آثاره الجميلة ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية العنادية ؛ لأن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع . انتهىٰ منه .

فتحصل لنا مما ذكرناه : أن الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيءٍ واحد تسمىٰ عنادية ؛ لتعاند طرفيها وامتناع اجتماعهما في شيء واحد ، وتسمىٰ أيضاً استعارة تمليحية وتهكمية ، وهما ما استعمل في ضده ؛ أي : الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه ، لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب ، بواسطة تمليح أو تهكم ؛ نحو : رأيت أسداً ، وأنت تريد جباناً علىٰ سبيل التمليح والظرافة ، ونحو : ﴿ فَبَشِّرْهُـمْ بِعَذَابٍ أَلِيـمٍ ﴾ في (سورة آل عمران) الآية ، و(سورة التوبة) الآية ، و(سورة الانشقاق) الآية ؛ أي : أنذرهم ، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سروراً في المخبر به للإنذار الذي هو ضده ، بإدخال الإنذار في جنس البشارة ، علىٰ سبيل التهكم والاستهزاء ، ولا يخفى امتناع اجتماع الشجاعة والجبن في شيء واحد من جهة واحدة ، وكذا التبشير والإنذار . انتهىٰ « عباسي » .

الإعراب للبيتين

(**ومع تنافي طرفيها**) : الواو استئنافية داخلة علىٰ تنتمىٰ مبنية على الفتح ، مع :

منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بتنتمى الآتي وهو مضاف ، تنافي : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص وهو مضاف ، طرفيها : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة عائد على الاستعارة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون .

(**تنتمىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود على الاستعارة ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**إلى العناد**) : إلىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، العناد : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتنتمىٰ ؛ لأنه فعل مضارع .

(**لا الوفاق**) : لا عاطفة مبنية على السكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الوفاق : معطوف على العناد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

ومعنى البيت : وتنتمى الاستعارة مع تنافي طرفيها وتناقضهما إلى العناد ، فيقال لها : عنادية ، لا إلى الوفاق ، وتنتمىٰ مع اتفاق طرفيها واجتماعهما إلى الوفاق ، فيقال لها : وفاقية .

وقوله : (**فاعلما**) : الفاء فيه فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أيها البليغي ما ذكرته لك من تقسيم الاستعارة إلىٰ ما ذكر ، وأردت إتقان قواعد البلغاء . . فأقول لك : اعلم واعرف ما ذكرته لك من التقسيمات ، اعلم : فعل أمر بمعنى العرفان مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الألف ، والألف حرف إطلاق لا محل لها من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره : أنت ،

والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة لا محل من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت كما مر .

(**ثم العنادية**) : ثم حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري مبني على الفتح ، العنادية : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تمليحية**) : مفعول ثان مقدم لتلفى الآتي لضرورة النظم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

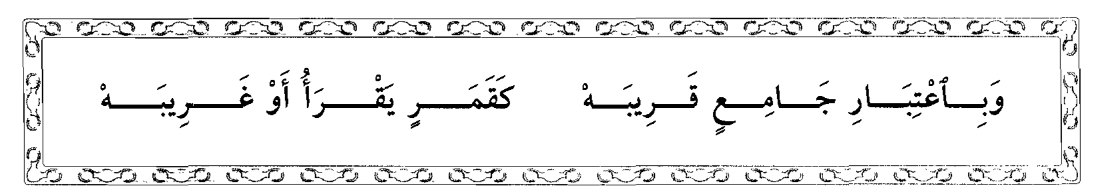
(**تلفىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة من ألفى الرباعي المتعدي إلىٰ مفعولين ؛ لأنه من أخوات ظن مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود على العنادية وهو المفعول الثاني لتلفىٰ ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : ثم بعدما ذكرنا لك انقسام الاستعارة إلىٰ عنادية ووفاقية . . نذكر لك أن العنادية ملفاة ؛ أي : مسماة بتمليحية كما أنها ملفاة تهكمية ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : ومع تنافي طرفيها تنتمىٰ إلى العناد ، عطف اسمية علىٰ فعلية علىٰ كونها مستأنفةً .

(**كما تلفىٰ تهكمية**) : الكاف حرف جر وتشبيه مبني على الفتح ، ما : مصدرية مبنية على السكون ، تلفىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وهو فعل من الأفعال الناسخة تنصب مفعولين ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على العنادية وهو المفعول الأول لألفىٰ .

(**تهكمية**) : مفعول ثان لألفىٰ منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة ألفىٰ من الفعل المغير ونائب الفاعل صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفةً لمصدر محذوف وجوباً ، تقديره : ثم العنادية تلفىٰ تمليحية إلفاءً كائناً كإلفائها تهكمية .

واللّٰه سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم الاستعارة (**وباعتبار جامع**) هنا ، وهو ما قصد به اجتماع الطرفين فيه المستعار منه والمستعار له وهو المسمىٰ في باب التشبيه وجه الشبه ؛ أي : قُسِمَ باعتبار ظهوره لكل أحد ويسمىٰ عامياً ، أو خفائه إلا عن الخواص ويُسمىٰ خَاصّياً ، إلىٰ قسمين آخرين ؛ لأنها إما قريبة لظهور الجامع فيها لكل أحد ، وتسمىٰ عامية أيضاً ؛ لأنها يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالُها ، ومبتذلةً لابتذالها ؛ أي : امتهانها بتناول كل أحد لها .

واستعمالها في كل ما أريدت ؛ أي : قسمها باعتبار ظهور الجامع وخفائه إلىٰ قسمين آخرين (**قريبة**) أي : ظاهرة الجامع لكل أحد ، وتسمىٰ عامية ؛ لاطلاع العامة عليها ، واستعمالهم أمثالها ؛ كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولك : رأيت أسداً يرمي بالسهام ؛ فإن الجامع بينهما الجرأة ، وهي ظاهرة لكل أحد ، وقد مثل الناظم لها بقوله : (**كقمر يقرأ**) أي : كقولك مثلاً : رأيت قمراً في المسجد يقرأ القرآن ، مستعيراً لإنسان باهر الجمال ، والقرينة : قراءته في المسجد ، والجامع : الإضاءة والجمال والاستنارة ، وهو أمر واضح يدركه كل أحد .

وأشار إلى القسم الثاني بقوله : (**أو غريبة**) أي : وتنقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلىٰ قريبة وغريبة ؛ أي : بعيدة عن العامة ، وتسمىٰ خاصية ؛ لأنها لا يعرفها إلا الخواص من الناس ، وهم الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة .

ثم الغرابة فيها علىٰ وجهين :

أحدهما : إما أن يكون نفسُ الشبه غريباً ؛ بمعنىٰ : أن الجامع بين المشبه به والمشبه لا يتفطن له إلا الفُطناء ، وذلك بأن يكون أصل تلك الاستعارة تشبيهاً في وجهه غرابة من ذاته ؛ لكون الانتقال من المشبه به بعد استحضار المشبه ليس ممكناً من كل أحد ؛ لخفاء الجامع بينهما ، بحيث لا يدركه إلا المتسع في الدقائق والمدارك ، المحيط علماً بما لا يمكن لكل أحد .

وذلك التشبيه الغريب كالتشبيه الكائن في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له بأنه مؤدَّب أدباً ، كأنه يعلم به ما يُراد منه ، حتىٰ إنه إذا نزل عنه وألقىٰ عنانه في قَرَبُوس سرجه ومقدمِه . . وقَفَ مكانه كالمنتظر لربه لا يبرح عن ذلك المكان كما يريد راكبه حتىٰ يعود إليه :

وإذا احْتَبَىٰ قَرَبُوسُه بعَنانه   عَلَكَ الشكيمَ إلى انصراف الزائر

قوله : (وإذا احتبىٰ) من الاحتباء : وهو جَمْعُ الرجُل ظهرَه وساقَيْه بثوب ونحوه ، والقَرَبوسُ : بفتح القاف والراء ولا يخفف بالسكون إلا في الشعر ؛ لأن فَعْلولاً نادر لم يأت عليه غير صَعْفُوق ، وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة ؛ أي : فالقربوسُ : مقدَّمُ السرج ، ويحتمل أن يكون هو الفاعلَ لاحْتبىٰ بتنزيله منزلةَ الرجل المحتبي ، والعِنان ، بكسر العين : اللجام ، وأما بفتحها . . فالسحاب .

(علك) ذلك الفرس ومضغ ، والعَلْكُ : ترديدُ اللجام في الفم ، (الشكيم) بمعنى الشكيمة : وهي الحديدة المعترضة في فم الفرس ، (إلى انصراف الزائر) ورجوعه ، وأراد بالزائر نفسه ؛ أي : نفس القائل لا شخصاً آخر .

والمعنىٰ : علك الشكيم إلى انصرافي ورجوعي إليه ، فعبر عن نفسه بالزائر ، للدلالة علىٰ كمال أدبه ، حيث يقف مكانه وإن طال مكثه ، كما هو شأن الزائر لحبيبه .

والحاصل : أن المشبه به في الحقيقة هو الاحتباء ، وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه كالحبل ، والمشبه الذي نقل له لفظ الاحتباء هو إلقاء العنان على القربوس ، لأجل ضم رأس الفرس إلىٰ جهته ، وقد اشتمل كل منهما علىٰ هيئة تركيبية لاقتضائه محيطاً مربعاً ومضموماً إليه ، مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر .

وهـٰذه الهيئة نشأت في التعقل من إيقاع العنان أو الثوب مثلاً في موقعه الذي هو القربوس ، وضم الفرس في الأول والظهر والساقين في الثاني ، فحيث قلنا : شبه إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر . . فذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئة المذكورة التي تضمنها كل منهما ؛ لأن بها التشبيه . انتهىٰ « دسوقي » .

فجاءت الاستعارة غريبة ؛ لغرابة الشبه ، ووجه الغرابة في هـٰذا الشبه : أن الانتقال

إلى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس في غاية الدور ؛ لأن أحدهما من وادي القعود ، والآخر من وادي الركوب ، مع ما في الوجه من دقة التركيب ، وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشبه وبُعْدِه عن الأذهان . انتهىٰ منه .

وعبارة الشارح : شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً إلىٰ جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتداً إلىٰ جانبي ظهره ، ثم استعار الاحتباء ، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه لوقوع العنان في قربوس السرج ، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه . انتهىٰ « د م » .

* * *

وثانيهما : أن يكون وجه الشبه عامياً يعرفه الخاصة والعامة ، ولٰكن حصلت غرابته بتصرف في الاستعارة العامية بذكره علىٰ وجه غير مشهور ، وذلك التصرف أن يضم إلى الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة ، وذلك كما في قول كثير عزة من قصيدة (من الطويل) :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

وقبله :

ولما قضينا من منىً كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت علىٰ دهم المهارىٰ رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث . . . . إلـخ

قوله : (ولما قضينا) أي : لما أدينا (من منىً كل حاجة) لنا من رمي الجمار وغيره و(الدهم) : جمع دهماء ، وهي الناقة السوداء ، و(المهارىٰ) بفتح الراء وكسرها : جمع مهرية ، وهي الناقة المنسوبة إلىٰ مهرة بن حيدان ، بكسر الحاء وفتحها ، بطن من قضاعة ، هٰذا معناه في الأصل ، ثم صارت المهرية تطلق علىٰ نجيبة من الإبل ، و(ينظر) بمعنىٰ : ينتظر ، و(الغادي) : هو السائر من الصباح إلى الظهر ، و(الرائح) : هو السائر من الظهر إلى الغروب ، (أخذنا بأطراف) أي : شرعنا في أطراف . . . إلخ ، وأطراف الأحاديث : فنونها وأنواعها ، وهو جمع طرف بالتحريك

بمعنى : الناحية ، و(الأباطح) : جمع أبطح ، وهو محل سيل الماء الذي فيه الحصى الدقيق ضد الغليظ .

وحينئذ فالمعنىٰ : لما فرغنا من أداء المناسك في الحج ، ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره ، وشددنا الرحال وهي ما يحمل من الأخبية وغيرها على المطايا ، وارتحلنا ارتحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاشتياق إلى البلاد . . أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها ، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء في تتابعه وسرعته .

فقد استعار لهٰذا السير السيل الذي هو في الماء أصالة ، وهٰذه الاستعارة ؛ أعني : استعارة سيل الماء لسير الإبل في الحصباء . . مبتذلة مطروقة كثر استعمالها ؛ لأنها عامية قريبة لٰكن أضاف إليها في البيت ما أوجب غرابتها ؛ فإنه استعمل سالت بمعنىٰ سارت بسرعة ولين وسلاسة ؛ أي : سهولة وأسندها إلى الأباطح حتىٰ كأنها سيل .

وأصل تشبيه السير السريع بالسيل معروف ، وإنما حُسْنُ التصرفِ فيه أفاد الغرابة ؛ فإنه أسند الفعل الذي هو السيلان الذي هو وصف للإبل في الأصل إلى الأباطح دون المطي وأعناقها إلىٰ محله الذي هو الأباطح من إسناد ما للحال الذي هو الإبل إلى المحل الذي هو الأباطح إعلاماً بكثرته ؛ فإن الواقع في المحل إن كثر . . أسند إلىٰ ذلك المحل لكثرة تلبسه به حتىٰ صار كأنه موصوفه ، حيث قال : وسالت بأعناق المطي الأباطح ؛ أي : وسالت الأباطح بأعناق المطي .

والأصل : سالت الإبل في الأباطح ، والاستعارة حصلت في سالت ، حيث استعاره لسارت ، والغرابة حصلت من إسناد سالت إلى الأباطح إشعاراً بكثرة الإبل ، وهٰذا الإشعار هو اللطيفة التي حسَّنَتْ إسنادَ الفعل إلى الأباطح . انتهىٰ من شروح الأصل وحواشيه .

الإعراب للبيت

(**وباعتبار جامع**) : الواو استئنافية ، أو عاطفة ، باعتبار : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، اعتبار : مضاف ،

جامع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف لضرورة النظم ، تقديره : وتنقسم الاستعارة أيضاً باعتبار جامع إلىٰ قسمين ، والجملة الفعلية المحذوفة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، أو معطوفة علىٰ ما قبلها من الجمل ، (**قريبة**) : بدل من قسمين بدل تفصيل من مجمل أو بدل بعض من كل والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**كقمر يقرأ**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، قمر يقرأ : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : وذلك كائن كقمر يقرأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**أو غريبة**) : أو حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبني على السكون ، غريبة : معطوف علىٰ قريبة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَبِٱعْتِبَارِ جَامِعٍ وَطَرَفَيْنْ حِسّاً وَعَقْلاً سِتَّةٌ بِغَيْرِ مَيْنْ

ثم أشار الناظم إلىٰ أقسام أخرىٰ في الاستعارة بقوله : (**وباعتبار جامع وطرفين. . .**) إلخ ، والواو فيه داخلة علىٰ مبتدأ محذوف لضرورة النظم خبره سيأتي في النظم ، تقديره : والاستعارة باعتبار كون الطرفين والجامع جميعاً (**حساً**) أي : مدركاً بالحس ، فيكون ذلك المدرك بالحس الطرفين مع الجامع ، أو الطرفين مع كون الجامع عقلياً ، أو الطرفين مع كون الجامع مختلفاً بكون بعضه حسياً وبعضه عقلياً ، فهـٰذه ثلاثة أقسام .

(**و**) باعتبار كون ما ذكر (**عقلاً**) أي : كون ما ذكر من الطرفين والجامع جميعاً مدركاً بالعقل ؛ بأن كان الطرفان عقليين والجامع عقلياً ، أو كان المستعار منه حسياً والمستعار له عقلياً مع كون الجامع عقلياً ، أو بالعكس ؛ بأن كان المستعار منه عقلياً ، والمستعار له حسياً مع كون الجامع عقلياً أيضاً ، فهـٰذه ثلاثة أيضاً ولا يكون جامعها إلا عقلياً .

فجملتها مع الأولىٰ (**ستة**) أقسام (**بغير مين**) أي : بلا كذب ولا شك في وجود هـٰذه الأقسام الستة بالاعتبار المذكور ، وبيان ذلك : أن الطرفين إما أن يكونا عقليين معاً ، أو يكون الأول عقلياً والثاني حسياً ، أو يكون الأول حسياً والثاني عقلياً ، فهـٰذه ثلاثة أقسام يجب أن يكون الجامع فيها عقلياً ؛ لأنه لما كان أحد الطرفين عقلياً . امتنع قيام المحسوس بالمعقول ، فوجب كون الجامع فيها عقلياً كما تقدم في التشبيه ، وإنما كان الجامع في الثلاثة الأولىٰ حسياً لما تقرر أن الأمر العقلي يصح أن يقوم بالمحسوس . أفاده (ع ق) .

فلنمثل لها على الترتيب السابق ، فنقول :

أما **مثال الأول** : وهو ما كان طرفاه حسيين والجامع حسياً . . فكقوله تعالىٰ : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ في (سورة طه) ، فاستعير العجل من معناه الأصلي ، وهو ولد البقرة ، للحيوان الذي خلقه الله تعالىٰ من حلي القبط ، حيث ألقاه السامري في

النار ، وألقىٰ فيه قبضةً من تراب أخذها من أثر فرس جبريل ، وهما حسيان معاً ، والجامع وهو الشكل حسي ؛ لأن ذلك الحيوان كان علىٰ شكل ولد البقرة .

* * *

ومثال الثاني : وهو ما كان طرفاه معاً حسيين والجامع عقلياً قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ فقد استعير فيه السلخ من معناه الأصلي ، وهو كشط الجلد عن الشاة ، وهو حسي لتعلقه بمحسوس لكشف الضوء عن مكان الليل الذي هو الظلمة في وقت مخصوص وهو حسي أيضاً ؛ لتعلقه بما يحس ، والجامع ترتب أمر علىٰ أمر حصوله بعده ، فإن الكشط حصل فيه ظهور اللحم بعد حصوله ، والكشف حصل فيه ظهور الظلمة بعد حصوله ، وهٰذا الترتب عقلي لصحة صدقه علىٰ ترتب معقول علىٰ معقول ؛ كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالدليل عند المناطقة . انتهىٰ « ع ق » .

وبيان ذلك : أن الظلمة هي الأصل ، والنور طارىء عليها يسترها بضوئه ، فإذا غربت الشمس . . فقد سلخ النهار من الليل ؛ أي : كشط وأزيل كما يكشط عن الشيء الشيء الطارىء عليه الساتر له ، فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ عنه بعد سلخ جلده عنه ، وحينئذ صح قوله تعالىٰ : ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ لأن الواقع عقب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الظلام . انتهىٰ « عباسي » .

* * *

ومثال الثالث : وهو ما كان طرفاه حسيين معاً والجامع مختلف ؛ أي : بعضه حسي وبعضه عقلي ؛ كقولك : رأيت في بني فلان شمساً ، تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة ؛ أي : إدارة الوجه ونباهة الشأن ؛ فإن الإنسان والشمس حسيان ، والجامع بعضه حسي وهو حسن الطلعة ، وبعضه الآخر عقلي وهو نباهة الشأن وارتفاع القدر في النفوس .

* * *

ومثال الرابع : وهو ما كان الطرفان فيه عقليين والجامع عقلياً قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ فقد استعير الرقاد من معناه الأصلي وهو النوم للموت ، وهما عقليان ، والجامع عقلي أيضاً ، وهو البعث برد الأجساد بالحواس بعد انتفائه ، والحق أن

الجامع : هو البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوىٰ ؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحدٍ ، ومن شروط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوىٰ ، وقرينة الاستعارة هي كون هـٰذا الكلام كلام الموتىٰ مع قوله : ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ . « عباسي » .

* * *

ومثال الخامس : وهو ما كان المستعار منه فيه حسياً ، والمستعار له عقلياً ، والجامع عقلياً قوله تعالىٰ : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ فالمستعار منه كسر الزجاج ، وهو حسي ، والمستعار له التبليغ لإيضاح الحق من الباطل ، وهو عقلي ، والجامعُ التأثيرُ الذي هو تَرتَّب عليه عدمُ العود إلى الحالة الأولىٰ عقلي ، إلا أن التأثير في الأول بإزالة الاتصال ، وفي الثاني برفع الإيهام وهو المشبه به أوضح ، وإنما كان إيضاح الحق عقلياً ؛ لعدم وجوب كونه باللفظ المحسوس ، بل يصح أن يكون بأمر عقلي كحال السكوت يبين به حكم الفعل ، والمعنىٰ : أبن الأمر إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة .

* * *

ومثال السادس : وهو ما كان فيه المستعار منه عقلياً ، والمستعار له حسياً ، والجامع عقلياً قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ فقد استعير فيه الطغيان من معناه الأصلي وهو التكبر وهو عقلي ؛ لأنه اعتقاد إنسان لنفسه نهاية الارتفاع علىٰ غيره ؛ لكثرة الماء الموجبة لارتفاعه في الجو وهو حسي ؛ لأن الكثرة متعلقة بأجزاء محسوسة ، وما يتعلق بالمحسوس فهو محسوس ، والجامع الاستعلاء المفرط وهو عقلي ، **والله سبحانه وتعالىٰ أعلم** .

إعراب البيت

(**وباعتبار جامع وطرفين**) : الواو استئنافية داخلة علىٰ مبتدأ محذوف لضرورة النظم ، خبره سيأتي في النظم ، تقديره : والاستعارة ، الاستعارة : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، باعتبار : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اعتبار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، جامع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وطرفين الواو عاطفة ، طرفين :

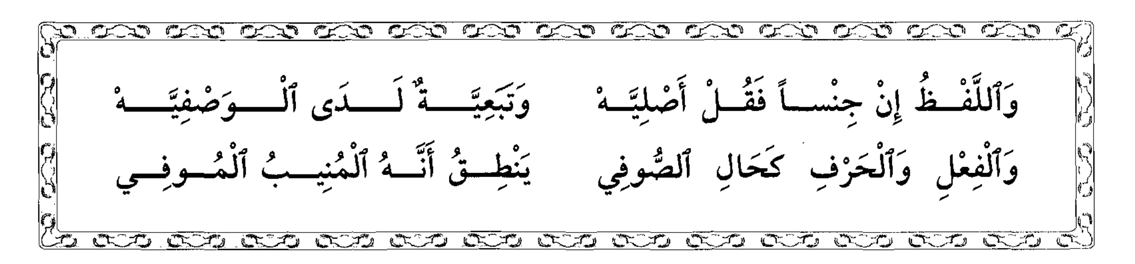
معطوف علىٰ جامع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون فيه ساكنة لضرورة الروي .

(**حساً وعقلاً**) : حساً تمييز محول عن المضاف إليه المحذوف عما قبله ؛ أعني قوله : (جامع وطرفين) والتمييز منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والتقدير : والاستعارة باعتبار حسية الجامع والطرفين وعقليتهما ، (**ستة**) أقسام : ستة ؛ خبر للمبتدأ المحذوف سابقاً ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**بغير مين**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، غير : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، غير : مضاف ، **مين** : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لستة ، تقديره : ستة حاصلة مما ذكر بغير مين ولا كذب ولا شك ، وفي « المختار » : المين : الكذب ، وجمعه ميون ؛ لأنه أجوف يائي كبيع وبيوع ، يقال : أكثر الظنون ميون ، وقد مان الرجل من باب باع فهو مائن وميون بفتح الميم . انتهىٰ منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم آخر للاستعارة باعتبار اللفظ المستعار بقوله : (**واللفظ**) المستعار (**إن**) كان (**جنساً**) في اصطلاح البلغاء ؛ أي : كان اسم جنس جامداً سواء كان كذلك حقيقةً ؛ كلفظ الأسد يستعار للرجل الشجاع ، أو تأويلاً لكونه علماً اشتهر بنوع وصفية ؛ كحاتم يستعار لجوادٍ غيره .

(**فقل**) تلك الاستعارة التي هي اسم جنس : إنها (**أصلية**) أي : سَمِّها استعارةً أصلية ؛ لأن استعارة ذلك اللفظ جار علىٰ أصل ما تقرر في حقيقتها ، وعلىٰ كونه ما انبنت عليه من تشبيه معنىً لمعنىً مستقلين ، ثم بنقل لفظ المشبه به للمشبه بعد ادعاء دخول الثاني في جنس الأول ، من غير أن تتوقف علىٰ تشبيه في غير المنقول لفظه . انتهىٰ « ع ق » .

والمراد باسم الجنس هنا : هو ما دل علىٰ ذات صالحة للصدق علىٰ كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف ، والمراد بالذات في هـٰذا المقام : ما يستقل بالمفهومية ، عيناً كان ؛ كأسد ، أو معنىً ؛ كضربٍ وقتلٍ ، فخرج بصالحة : العلم ، والمضمر ، واسم الإشارة ، وبقولنا : من غير . . . إلخ : المشتقات .

واحترزنا بقولنا : (في اصطلاح البلغاء) عن اصطلاح النحاة ، وهو النكرة الشاملة للمشتق والجامد ، إذ يلزم علىٰ إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق ، مع أن الأولىٰ أصلية ، والثانية تبعية . أفاده الدسوقي . انتهىٰ « م خ » .

وسميت هـٰذه الاستعارة أصلية ؛ لأنها ليست تابعةً لأمر آخر ، أو لأنها أصل للاستعارة التبعية . انتهىٰ « صبان » انتهىٰ منه .

(**و**) إلا يكن اللفظ المستعار اسم جنس جامد ؛ بأن كان مشتقاً أو فعلاً أو حرفاً . .

فقل فيها : إنها استعارة (**تبعية**) لأن التشبيه حينئذ يجري أولاً في غير اللفظ المنقول عنه وإليه ثم يقع النقل تبعاً لذلك ، علىٰ ما سنقرره قريباً .

وقوله : (تبعية) الظاهر عطفه علىٰ أصلية ؛ أي : وقل : هي استعارة تبعية ، وإلىٰ أن التبعية تقع في المشتق والفعل والحرف كما ذكرناه آنفاً أشار الناظم بقوله : وتقع التبعية في الاستعارة (**لدى الوصفية**) أي : عند وجود الوصفية في اللفظ المستعار ؛ أي : عند كونه وصفاً دالاً علىٰ شيء يوصف به ، فدخل فيه : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسم المكان والزمان والآلة ؛ لأنها كلها تدل على المصدر الذي يوصف به .

مثال اسم التفضيل ؛ نحو : حال زيد أنطق من عبارته ، ومثال اسم المكان والزمان ؛ نحو : مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ، ومثال اسم الآلة ؛ نحو : مقتال زيد لآلة ضربه . انتهىٰ « دسوقي » .

ولم يرد بالوصفية اللفظ المسمىٰ بالوصف اصطلاحاً فقط ، وإلا . . خرج اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة علىٰ ما يأتي تحقيق ذلك في أمثلته .

وقوله : (**والفعل والحرف**) بالجر معطوف على الوصفية ، والظاهر أن المراد بهما : الفعلية والحرفية ؛ أي : وتقع الاستعارة التبعية عند الفعلية والحرفية ؛ أي : عند كون اللفظ فعلاً أو حرفاً ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

أي : وتقع الاستعارة التبعية في الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، وفي الحرف أيضاً ؛ أما كون الاستعارة لا تكون في الفعل والحرف إلا تبعية . . فلأن معناهما لا يكون إلا نسبياً مقصوداً لغيره ، والمعنى المقصود لغيره لا يحتمل أن يحكم عليه ؛ إذ لا يستقل بالمفهومية ؛ لأنه إنما فهم توصلاً به لغيره ، وما لا يحتمل أن يحكم عليه . . لا تصح فيه الاستعارة لذاته ؛ لأنها تنبني على التشبيه ، والتشبيه يتضمن صحة الحكم بالمشابهة ووجه الشبه ، ويوضح لك أن المقصودَ لغيره لا يتأتّى الحكمُ عليه حال المُراءاة في الحسيات . انتهىٰ « ع ق » باختصار .

ثم مثل الناظم للاستعارة التبعية في الفعل المضارع بقوله : (**كحال**) الرجل (**الصوفي**) : وهو المعرض عن اللذائذ والشهوات ، طلباً لمرضاة الله تعالىٰ (**ينطق**) ذلك الحال (**أنه**) أي : أن ذلك الصوفي هو (**المنيب**) أي : الراجع إلى الله تعالىٰ عن

كل ما يصرفه عنه من الشهوات النفسانية (**الموفي**) بحقوق التكليف للعهد الذي أخذ عليه لأَنْ يَتَّبِعَ أمر مولاه ما استطاع .

فقد استعير قوله : (ينطق) لمعنىٰ يدل بعد أن شبهت الدلالة بالنطق في بيان المقصود وإفهام المعنىٰ ، وقد نقل لفظ النطق للدلالة ، ثم اشتق منه ينطق بمعنىٰ يدل ، فهي استعارة تبعية فعلية ، وقرينتها : الفاعل ، وهو الضمير العائد على الحال للعلم بأنه لا ينطق ؛ فإن النطق الحقيقي لا يسند للحال .

وقد تكون قرينتها المفعولَ ؛ كقول عبد الله بن المعتز بن المتوكل العباسي ، الملقب بالمرتضىٰ ، من قصيدة (من المديد) ، مدح بها أباه حين خَلَع المقتدر :

جُمِـع الحـق لنـا فـي إمـام ... قَتـلَ البُخْـلَ وأحيـا السَّمَـاحـا

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود .

أو المجرور ؛ نحو : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، فإن ذكر العذاب قرينة علىٰ أن بشر استعارة تبعية تهكمية . انتهىٰ « عباسي » .

وعبارة الشارح : أقول : تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار إلىٰ أصلية وتبعية ؛ فإن كان المستعار اسم جنس . . فالاستعارة أصلية ؛ نحو : رأيت أسداً في الحمام ، وإن كان صفةً ؛ نحو : الحال ناطقة بكذا ، أو فعلاً ؛ نحو : نطقت الحال بكذا ، ومنه مثال الناظم ، أو حرفاً ؛ نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ . . فاستعارة تبعيةٌ للاستعارة الأصلية المقدرة في مصدر المشتق اسماً أو فعلاً وللتشبيه في متعلَّق الحرف . انتهىٰ منه .

* * *

واعلم : أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه . . **إما الفاعل** ؛ نحو : نطقت الحال بكذا ، فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال ؛ لاستحالة وقوع النطق من الحال ، علىٰ أن المراد بالنطق ما يصح إسناده إلى الحال ، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في إفهام المراد ، وتقرير الاستعارة فيه أن تقول : شبهت الدلالة الواضحة بالنطق بجامع الإفهام في كل ، واستعير النطق للدلالة الواضحة ، واشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنىٰ دل دلالة واضحة .

هـٰذا إذا كانت الاستعارة فيه باعتبار مادته ، وأما إذا كانت الاستعارة باعتبار هيئته كما في قوله تعالىٰ : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ . . فتقريرها أن يقال : شبه الإتيان في المستقبل ، بالإتيان في الماضي ، بجامع التحقيق في كل ، واستعير الإتيان في الماضي للإتيان في المستقبل ، واشتق منه أتىٰ بمعنىٰ يأتي علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية .

* * *

وإما المفعول به كما في البيت السابق ؛ أعني : (قتل البخل وأحيا السماحا) . . فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ؛ لأنهما من المعاني لا روح لهما ، والقتل والإحياء إنما يتعلقان بالجسم ذي الروح ، فعدم صحة تسلط القتل على البخل والإحياء على الجود دليل علىٰ أن المراد بالقتل معنىً يناسب البخل ، وأن المراد بالإحياء معنىً يناسب الجود .

والمناسب للأول : الإزالة ؛ أي : أزال البخل ، فشبه إزالة البخل بالإماتة بجامع اقتضاء كل منهما إعداماً لما تعلق به ، بحيث لا يظهر ذلك المتعلق في كل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من القتل قتل بمعنىٰ أزال ، والمناسب للثاني الإكثار ؛ أي : وأكثر السماح ، فشبه الإكثار بالإحياء بجامع ظهور المتعلق في كل ، واسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الإحياء أحيا بمعنىٰ أكثر ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية .

* * *

وإما المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب ، فيدل ذلك علىٰ أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ في (آل عمران) ، و(التوبة) ، و(الانشقاق) كما مر ؛ فإن التبشير إخبار بما يسر ، فلا يناسب تعلقه بالعذاب ، فعلم أن المراد به ضده ، وهو الإنذار ؛ أعني : الإخبار بما يحزن ، فنزل التضاد منزلة التناسب تهكماً ، ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم ، كما مر في التشبيه ، واستعير التبشير للإنذار بجامع التضاد ، واشتق من التبشير بمعنى الإنذار بشر بمعنىٰ أنذر ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية .

* * *

فتحصل لنا : أن مدار القرينة في الاستعارة التبعية إذا كانت في الفعل وما اشتق منه . . هـٰذه الثلاثة ، وإنما قلنا : مدار القرينة عليها ؛ لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر ، بل قد تكون حاليةً ؛ كقولك : قتلت زيداً إذا ضربته ضرباً شديداً ، ومثال الاستعارة التبعية في اسم الفاعل ؛ نحو : الحال ناطقة ، وتقريرها مثل تقرير نطقت الحال .

ومثال الاستعارة في اسم المفعول نحو : زيد مقتول ، تريد : مضروب ضرباً شديداً بقرينةٍ شبه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير في كل ، واستعير اسم القتل للضرب الشديد ؛ أي : يقدر ذلك ، واشتق من القتل مقتول بمعنىٰ مضروب ضرباً شديداً ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية . انتهىٰ « دردير » .

ومثال جريانها في الحرف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، وتقرير الاستعارة فيه أن تقول : شبه مطلق ترتب أمر علىٰ أمر لا يناسب بمطلق ترتب أمر علىٰ أمر يناسب ، واستعير اسم الثاني وهو العلية للأول ، وسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات ، واستعير لفظ اللام من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية ، هـٰكذا قال القوم .

واختار بعضهم : أن هـٰذه الآية ليست من باب المجاز أصلاً ؛ لأن المعنىٰ : فالتقطه آل فرعون لظن أن يكون عدواً ولهم حزناً ، فاللام علىٰ حقيقتها ؛ لأنها لبيان الباعث لهم على الالتقاط . انتهىٰ « ب ج على السمرقندية » .

ومثال اسم الجنس نحو : رأيت أسداً في الحمام ، وتقريرها أن يقال : شبه الرجل الشجاع بالأسد ، بجامع الجراءة في كل ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ أسد للرجل الشجاع علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية ، فالتشبيه بين المعاني والاستعارة في اللفظ ؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فألبس غيره ، وقولنا : (في الحمام) قرينة مانعة من إرادة الأسد الحقيقي . انتهىٰ من « الدردير علىٰ تحفة الإخوان » .

ويدخل في المشتق أسماء الأفعال الجامدة ؛ كصه ، ومه ، وهيهات ، وأوه ؛ لأنها في حكم الأفعال ، ويدخل فيه أيضاً المصغر ؛ كرجيل ، والمنسوب ؛ كقرشي ، فإن كلاًّ منهما في حكم المشتق .

وكيفية تقرير الاستعارة في أسماء الأفعال أن يقال في هيهات مثلاً بمعنىٰ عسر : شبهنا العسر بالبعد ، واستعرنا البعد للعسر ، واشتققنا من البعد بمعنى العسر بعد بمعنىٰ عسر ، وجعلنا هيهات بمعنىٰ بعد المستعار لمعنىٰ عسر ، كما قاله معرب « الرسالة الفارسية » .

وكيفية تقريرها في المصغر أن يقال : في رجيل مثلاً بمعنىٰ متعاطي ما لا يليق : شبهنا تعاطي ما لا يليق بالصغر ، واستعير الصغر لتعاطي ما لا يليق ، واشتق من الصغر بمعنىٰ تعاطي ما لا يليق صغير بمعنىٰ متعاطي ما لا يليق ، وجعل رجيل بمعنىٰ صغير المستعار لمتعاطي ما لا يليق ، وكذا يقال في قرشي بمعنى : المتخلق بأخلاق قريش ، هٰذا هو الذي ينبغي التعويل عليه ، خلافاً لبعضهم . انتهىٰ من « البيجوري » .

إعراب البيتين

(**واللفظ**) : الواو استئنافية مبني على الفتح ، اللفظ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : واللفظ المستعار (**إن**) كان (**جنساً**) إن : حرف شرط تجزم فعلين مبني على السكون ، **جنساً** : خبر لكان المحذوفة كما قاله الناظم في « شرحه » ، كان : فعل ماض ناقص في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على اللفظ ؛ جنساً : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة كان من اسمها وخبرها في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**فقل**) : الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية مبنية على الفتح ، قل : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة إن الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : واللفظ المستعار مقول فيه : استعارته أصلية إن كان اسم جنس ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**أصلية**) : خبر لمبتدأ محذوف لضرورة النظم ، تقديره : هي ؛ أي : استعارته أصلية ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من

ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل النصب مقول لقل .

(**وتبعية**) : الواو عاطفة ، تبعية : معطوف علىٰ أصلية علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف للضرورة ، تقديره : واللفظ المستعار فقل : استعارته تبعية لدى الوصفية ؛ أي : عند كونه وصفاً مشتقاً ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله استعارته أصليه علىٰ كونها مقولاً لقل .

(**لدى الوصفية**) : لدىٰ ظرف بمعنىٰ عند من الظروف الاعتبارية منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، لدىٰ : مضاف ، الوصفية : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والظرف متعلق بقل ؛ لأنه فعل أمر ، والتقدير : فقل : استعارته تبعية وقت كونه وصفاً لموصوف آخر ؛ أي : عند كونه مشتقاً قائماً معناه بغير ؛ كاسمي الفاعل والمفعول مما تقدم ذكره .

(**والفعل والحرف**) : أي : وعند فعليته وحرفيته ؛ أي : فقل : استعارته تبعية عند كونه فعلاً وحرفاً ، الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الفعل : معطوف على الوصفية علىٰ كونه مضافاً إليه للدىٰ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والحرف : معطوف أيضاً على الوصفية ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

ثم مثل للاستعارة التبعية في الفعل بقوله : (**كحال الصوفي ينطق. . .**) إلخ ؛ أي : كقولك حال الصوفي ينطق. . . إلخ ، الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، حال الصوفي ينطق. . . إلخ : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ؛ أي : علىٰ ياء الموفي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ومثال التبعية في الفعل كائن كقولك : حال الصوفي ينطق أنه المنيب الموفي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت. . قلت : حال : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو مضاف ، الصوفي : مضاف

إليه مجرورو بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، ينطق : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الحال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : حال الصوفي ناطقة أنه المنيب الموفي ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بالكاف التمثيلية .

(**أنه المنيب الموفي**) : أنه : أن حرف نصب وتوكيد ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها ، المنيب : خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة ، الموفي : صفة للمنيب مرفوع بضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وجملة أن من اسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لينطق ، تقديره : وحال الصوفي ينطق إنابته إلىٰ ربه ، وإيفاءه عهده ، بامتثال أوامره واجتناب نواهيه .

وتقرير الاستعارة فيه أن يقال : شبهت الدلالة الواضحة بالنطق ، بجامع الإفهام في كل ، واستعير النطق للدلالة الواضحة ، ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة الواضحة ينطق بمعنىٰ يدل دلالة واضحة علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية .

وسميت الأصلية أصلية ؛ لأنها أصل بالنسبة للتبعية كما يدل عليه قولهم لجريانها في المصادر التي هي أصل للمشتقات والأفعال ، ولا يخفىٰ أن الأصلية نسبة للأصل من نسبة الخاص للعام ، إن نظر لمفهومه الكلي ، فإن نظر إلى المراد منه . . كانت تلك النسبة من نسبة الشيء إلىٰ نفسه مبالغةً ، ووجه المبالغة ملاحظة أن هـٰذا الأمر بلغ النهاية حتىٰ صار ما عداه حقيراً بالنسبة إليه ، فتعين أن ينسب إلىٰ نفسه .

وقولهم : (تبعية) نسبة للتابع من نسبة الخاص للعام ، إن نظر إلىٰ مفهومه الكلي ، فإن نظر إلى المراد منه هنا . . كانت تلك النسبة من نسبة الشيء إلىٰ نفسه مبالغةً ، كما تقدم في الأصلية . انتهىٰ « بيجوري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَأُطْلِقَتْ وَهْيَ ٱلَّتِي لَمْ تَقْتَرِنْ	بِوَصْفٍ اَوْ تَفْرِيعِ أَمْرٍ فَٱسْتَبِنْ
وَجُرِّدَتْ بِلاَئِقٍ بِٱلْفَصْلِ	وَرُشِّحَتْ بِلاَئِقٍ بِٱلأَصْلِ
نَحْوُ ٱرْتَقَىٰ إِلَىٰ سَمَاءِ ٱلْقُدْسِ	فَفَاقَ مَنْ خَلَّفَ أَرْضَ ٱلْحِسِّ
أَبْلَغُهَا ٱلتَّرْشِيحُ لِابْتِنَائِهِ	عَلَىٰ تَنَاسِي ٱلشَّبْهِ وَٱنْتِفَائِهِ

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم الاستعارة باعتبار اقترانها بما يلائم أحد الطرفين وعدمه ، فقال : (**وأطلقت**) الاستعارة عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين ، وتسمىٰ حينئذٍ : استعارةً مطلقةً موافقةً لهٰذا المعنى . انتهىٰ « ع ق » .

والمعنىٰ : وسميت الاستعارة مطلقة إذا خلت عما يلائم أحد الطرفين ، وكذا يقال : في جردت ورشحت ، وفسرها بقوله : (**وهي**) أي : الاستعارة المطلقة ضابطها : هي (**التي لم تقترن بوصف**) يلائم المستعار منه ولا المستعار له ، والمراد بالوصف : الصفة المعنوية التي هي معنىً قائم بالغير ، سواء دل عليها نعت نحوي أو غيره . انتهىٰ « م خ » .

(**او**) لم تقترن بـ(**تفريع أمر**) أي : بذكر حكم ينبني على المستعار له أو المستعار منه وإن لم يكن بصيغة تفريع . انتهىٰ منه ؛ أي : بذكر حكم يلائم أحدهما ؛ أي : هي التي لم يذكر معها ما يلائم أحد الطرفين ، ولا ذكر معها تفريع يلائم أحدهما ، وسيأتي مثال ما ذكر فيه الوصف والتفريع .

ومثال الاستعارة المطلقة نحو قولك : رأيت أسداً ، حيث وجدت القرينة علىٰ أن المراد به : الرجل الشجاع ، والقرينة حالية ، وهي كون المقام مقام المدح بالشجاعة ، ويجري مجرى الإطلاق ذكر وصف لا يلائم أحدهما ؛ كقولك : رأيت أسداً مسرعاً ؛ فإن الإسراع لا يلائم أحدهما .

وقوله : (**فاستبن**) كمل به البيت ؛ أي : فاطلب بيان الأمور الثلاثة المذكورة هنا ، ومعرفة حقائقها ووجه تسميتها بأسمائها عند من يعرفها ؛ لتكون من رجال الفن ، والمراد

بالوصف ما يلائم أحد الطرفين كما في المجردة والمرشحة ، وبالتفريع ذكر ما ينبني علىٰ أحد الطرفين ، فالمطلقة : هي الاستعارة التي لا تقترن بالوصف ولا بالتفريع .

وذكر الثاني من الأقسام الثلاثة بقوله : (**وجردت**) الاستعارة ؛ أي : خلت عما يقويها من الإطلاق أو الترشيح ؛ أي : حكم بأنها مجردة ؛ أي : سميت مجردةً (بـ) سبب ذكر أمر (**لائق**) أي : مناسب (**بالفصل**) أي : بالفرع الذي هو المشبه المسمىٰ بالمستعار له ، والمراد بالفصل : الطرف الذي هو المشبه ، وسماه فصلاً ؛ لأن المشبه به سماه أصلاً فيما يأتي قريباً ؛ لأنه هو الملحق به كالأصل المقيس عليه في باب القياس .

مثال الوصف الموافق للمشبه ؛ أي : المستعار له ؛ نحو : رأيت أسداً مستقيم القامة ، ومثال التفريع الملائم للمشبه ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي فاستعرت منه سيفاً .

(**ورشحت**) الاستعارة ؛ أي : وسميت مرشحة (بـ) سبب وجود وصف أو تفريع (**لائق**) أي : ملائم (**بالأصل**) أي : مناسب للمشبه به الذي هو المستعار منه ، وسمي بالأصل ؛ لأنه كالمقيس عليه للمشبه ، مثال الوصف الملائم للمشبه به قولك : رأيت أسداً له لبد ، ومثال التفريع الملائم للمشبه به : رأيت أسداً في السوق فأفجعتني أنيابه .

وسميت مرشحة ؛ لاقترانها بالترشيح ، وهو في الأصل : تقوية الولد باللبن قليلاً قليلاً حتىٰ يَقْوَىٰ على المص ، ثم أطلق اصطلاحاً علىٰ تقوية الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار منه ، ووجه تقويتها بذلك : أنه متضمن لتحقيق المبالغة في التشبيه ، الذي بنيت هي عليه ، وكما يطلق الترشيح علىٰ ذلك . . يطلق أيضاً علىٰ نفس اللفظ الملائم ، فهو من قبيل المشترك المعنوي .

وسميت المجردة مجردةً ؛ لاقترانها بالتجريد ، وهو تضعيف الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار له ، ووجه تضعيفها بذلك : أنه متضمن لعدم قوة المبالغة في التشبيه الذي بنيت عليه ، وكما يطلق التجريد علىٰ ذلك . . يطلق علىٰ نفس اللفظ الملائم ، فهو من قبيل المشترك ، كما تقدم في الترشيح .

وسميت المطلقة مطلقةً ؛ لإطلاقها عما قيد به كل من المرشحة والمجردة . انتهىٰ « بيجوري » .

ومن المرشحة قول الناظم : (**نحو ارتقىٰ إلىٰ سماء القدس**) أي : صعد إلىٰ حضرة

القدس ، والذي يظهر من كلامه : أن المستعار منه هو معنى السماء ، والمستعار له أعلىٰ مراتب القدس ، فيكون الرقي ترشيحاً ؛ أي : ملائماً للسماء التي هي المستعار منه ، وهـٰذا هو المناسب الذي لا ينبغي العدول عنه . انتهىٰ « م خ » .

وفي قوله : (ارتقى) استعارة تبعية ، حيث استعير الارتقاء لانتقال حال السالك من حال إلىٰ حال أزكىٰ ، بجامع العلو في كل ، واشتق من الارتقاء بمعنى الانتقال : ارتقىٰ بمعنى انتقل ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية .

ثم فرع عليه قوله : (**ففاق من خلف**) أي : ترك فمن فاعل ارتقىٰ ، ففي هـٰذا الإعراب تعسف وغموض ، فانظر ما سيأتي في مبحث الإعراب ؛ أي : ارتقىٰ إلىٰ حضرة القدس ؛ أي : إلىٰ حضرة المكون **ففاق** ؛ أي : ارتفع وعلا وصار فوق كل شيء ، من ارتقىٰ فغاب من الأكوان ، وترك الملاحظة إليها ، وقوله : **ففاق** بمعنىٰ علا مما يلائم المستعار منه وهو السماء ، والمعنىٰ : من ارتقىٰ إلىٰ حضرة مكون الأكوان . . فقد فاق وارتفع علىٰ كل شيء من الأكوان ، وغاب عنها .

وقوله : (**من خلف أرض الحس**) استعارة مجردة ، حيث استعير الأرض للصفات الدنيئة ، والحس يلائمها لإدراكها به . انتهىٰ « م خ » .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن الترشيح أبلغ من التجريد والإطلاق بقوله : (**أبلغها**) أي : أبلغ هـٰذه الأنواع الثلاثة بالنسبة إلىٰ ما يلائمها (**الترشيح**) أي : الاستعارة ذات الترشيح ؛ أي : الاستعارة المرشحة أبلغ وأقوىٰ من المطلقة والمجردة (**لابتنائه**) أي : لابتناء الترشيح الذي هو ذكر ما يلائم المشبه به ودلالته (**علىٰ تناسي الشبه**) أي : المشابهة وإشْعَارِهِ بنسيانِ التشبيه (**وانتفائه**) أي : انتفاء التشبيه بجعل المشبه من جنس المشبه به ؛ لأن مبنى الترشيح علىٰ تناسي التشبيه وادعاءِ أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به .

وعبارة « المخلوف » : قوله : (وأبلغها) أي : أبلغ الأمور الثلاثة المأخوذة منها أقسام الاستعارة ؛ أي : أقواها في البلاغة ، وأنسب بمقتضىٰ حال الاستعارة ، وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه . . الترشيح ؛ لأنه يقويها ، وليس المراد أنه أقوىٰ في المبالغة في التشبيه ؛ لأنه مفاد بإفادة حقيقته ، فلا حاجة لذكره ، أفاده الدسوقي .

قوله : (علىٰ تناسي التشبيه) أي : إظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي ، والمراد علىٰ شدة تناسيه ، وإلا . . فأصل الاستعارة مبني علىٰ تناسيه أيضاً . انتهىٰ « صبان » .

قوله : (**الشبه**) بفتح الشين المشددة وسكون الموحدة ؛ لضرورة النظم بمعنى المشابهة ، هٰذا هو الظاهر ، وكسر الشين مشددةً فيه بُعْدٌ لإحواجه إلى التقدير ، تأمل .

قوله : (**وانتفائه**) أي : ودعوى انتفائه ، والعطف علىٰ ما قبله من عطف اللازم على الملزوم على الظاهر . انتهت منه ، وقد يجتمع الترشيح والتجريد ؛ كقول زهير بن أبي سُلْمَىٰ ، (من الطويل) :

لدىٰ أسد شاكي السلاح مقذف		لــه لبــد أظفــاره لــم تقلــم

(لدىٰ أسد) خبر المبتدأ محذوف ، تقديره : أنا لدىٰ أسد ، أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ؛ أي : أنا كنت لدىٰ أسد (شاكي السلاح) أي : تام السلاح ؛ أي : ذي شوكة ، وهٰذا تجريد ؛ لأن إضافة لدىٰ إلى الأسد قرينةٌ حاليةٌ ؛ لأن المقام مقام مدح بالشجاعة ، (مقذف) بصيغة اسم المفعول يحتمل أن المراد : قُذف به ورمي به في الوقائع والحروب كثيراً ، ولا شك أن المقذف بها معناه مخصوص بالمستعار له ، فيكون تجريداً ، مثل الوصف الذي قبله ، وهو شاكي السلاح ، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمي به فيكون ملائماً لهما ، فلا يكون تجريداً ولا ترشيحاً ، بل هو في معنى الإطلاق .

(له لبد) جمع لبدة : وهو ما تلبد وتضام من شعر الأسد المطروح علىٰ منكبيه ، ولا شك أن هٰذا من ملائمات المستعار منه ، وهو الأسد الحقيقي ، فيكون ترشيحاً ، (أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذي تقلم أظفاره ، فيكون ترشيحاً أيضاً ؛ لأن الأسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الأظفار . انتهىٰ « دسوقي » باختصار .

إعراب الأبيات الأربعة

(**وأطلقت**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، أطلقت : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الاستعارة مبني على الفتح ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**وهي**) : الواو استئنافية أو معترضة مبنية على الفتح ، هي : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل رفع مبتدأ مبني على الفتح ، (**التي**) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**لم**) : حرف نفي وجزم مبني على السكون ، (**تقترن**) : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الموصول ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (**بوصف**) : جار ومجرور متعلق بتقترن ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**تفريع**) : معطوف علىٰ وصف مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**أمر**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة .

(**فاستبن**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من ضابط الاستعارة المطلقة ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اطلب بيان ما ذكرته لك هنا من أقسام الاستعارة ومعرفة حقائقها بالضوابط والأمثلة عند من يعرفها ؛ لتكون من رجال الفن ، استبن : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت مع بيان النصيحة .

(**وجردت**) : أي : ضعفت الاستعارة بسبب ذكر لائق وملائم بالفصل ؛ أي : بالمشبه نحو : رأيت أسداً يرمي ، الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، جرد : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الاستعارة ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله وأطلقت علىٰ كونها مستأنفة ، (**بلائق**) : جار ومجرور متعلق **بجردت** والباء فيه سببية ، كما أشرنا إليه في الحل ، (**بالفصل**) : جار ومجرور متعلق بلائق ؛ لأنه اسم فاعل من لاق الثلاثي من باب باع .

(**ورشحت**) : الاستعارة وقويت بسبب ذكر لائق وملائم بالأصل ؛ أي : بالمشبه

به ، الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، رشح : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الاستعارة ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وأطلقت) ، (**بلائق**) : جار ومجرور متعلق برشحت ، (**بالأصل**) جار ومجرور متعلق بلائق .

(**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وهو مضاف ، (**ارتقىٰ إلىٰ سماء القدس ففاق من خلف أرض الحس**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ سين الحس ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وإن شئت . . قلت : ارتقىٰ فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الصوفي المفهوم من المقام علىٰ عادة الناظم ؛ أي : ارتقى الصوفي إلىٰ سماء القدس : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بارتقىٰ ، وهو من إضافة الموصوف إلىٰ صفته كروح القدس ؛ أي : إلى السماء المقدس ؛ أي : إلى المقام المطهر عن الشهوات النفسانية ، وهو مقام المشاهدة بعين البصيرة .

ففاق : الفاء حرف عطف وتفريع مبني على الفتح ، فاق : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الصوفي ، والجملة معطوفة مفرعة علىٰ جملة ارتقىٰ ، من : اسم موصول في محل النصب مفعول به لفاق مبني على السكون ، وفيما ذكره الشارح هنا في من الموصولة تعسف وغموض .

خلف : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الصوفي أيضاً ، والجملة الفعلية صلة من الموصولة ، والعائد محذوف جوازاً ، تقديره : من خلفه وتركه وفارقه ، أرض : منصوب بنزع الخافض ، وهو مضاف ، الحس : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة وهو من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ أي : فاق الصوفي من خلفه وفارقه في الأرض المحسوسة بحاسة البصر ؛ يعني

بها : الشهوات النفسانية ، وجملة ارتقىٰ مع ما عطف عليه في محل الجر مضاف إليه لنحو .

(**أبلغها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**الترشيح**) : خبره ، والجملة مستأنفة ، (**لابتنائه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما كان الترشيح أبلغها لابتنائه . . . إلخ ، والجملة المحذوفة جملة مستأنفة سيقت للتعليل لا محل لها من الإعراب .

(**علىٰ**) : حرف جر مبني على السكون ، (**تناسي**) : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لأنه اسم منقوص وهو مضاف ، (**الشبه**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**وانتفائه**) : معطوف علىٰ تناسي مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

وهـٰذا آخر ما تيسر لنا في الجزء الأول من هـٰذا التعليق ، فنحمده ونشكره علىٰ تيسيره وتوفيقه لنا ، ونسأله القبول منا ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا ، وينفع به كل من تلقاه بقلب سليم من إخواننا الطالبين والمعلمين في مشارق الأرض ومغاربها نفعاً عميماً جارياً إلىٰ يوم الدين .

وكان الفراغ منه في عصر يوم الخميس ، اليوم الرابع من شهر رمضان المبارك ، من تاريخ سنة ألف وأربع مئة واثنين وثلاثين (٤/ ٩/ ١٤٣٢) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيات ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ من تصحيح هـٰذا المجلد ليلة عيد الفطر المبارك ، بيد مؤلفه ، في تاريخ (١/ ١٠/ ١٤٣٢) من الهجرة المصطفية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

ويليه الجزء الثاني ، وأوله : فصل في التحقيقية والعقلية



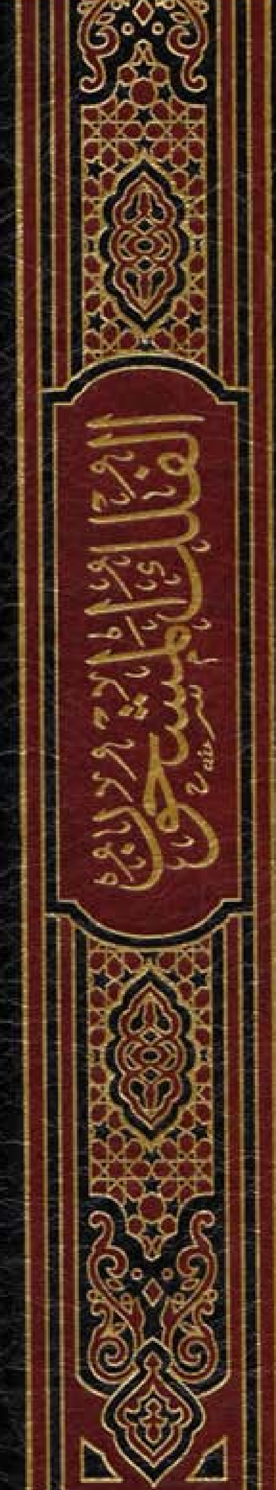
محتوى الكتاب

* * *




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





الفُلْكُ المَشْحُون

مِن نفائسِ الجَوْهرِ المكْنُونِ في الثَّلاثةِ الفُنُونِ

المعاني - البيان - البديع

المُلَقَّبُ بِـ

بُحيرةِ السِّيحُونِ لفرائدِ الجَوْهرِ المَكْنُونِ

جمعُ وتأليفُ

العلَّامةِ المحدِّثِ المحقِّقِ

مُحَمَّدٍ الأَمينِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ حَسَنٍ الأُرَمِيِّ

العَلَويِّ الأَثْيُوبيِّ الهَرَرِيِّ الكَرِّيِّ البُوَيْطِيِّ

نزيلِ مكَّةَ المكرَّمةِ والمجاورِ بها والمدرِّسِ في دارِ الحديثِ الخيريَّةِ

غفرَ اللهُ له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المُجَلَّدُ الثَّاني

دارُ المِنهاجِ

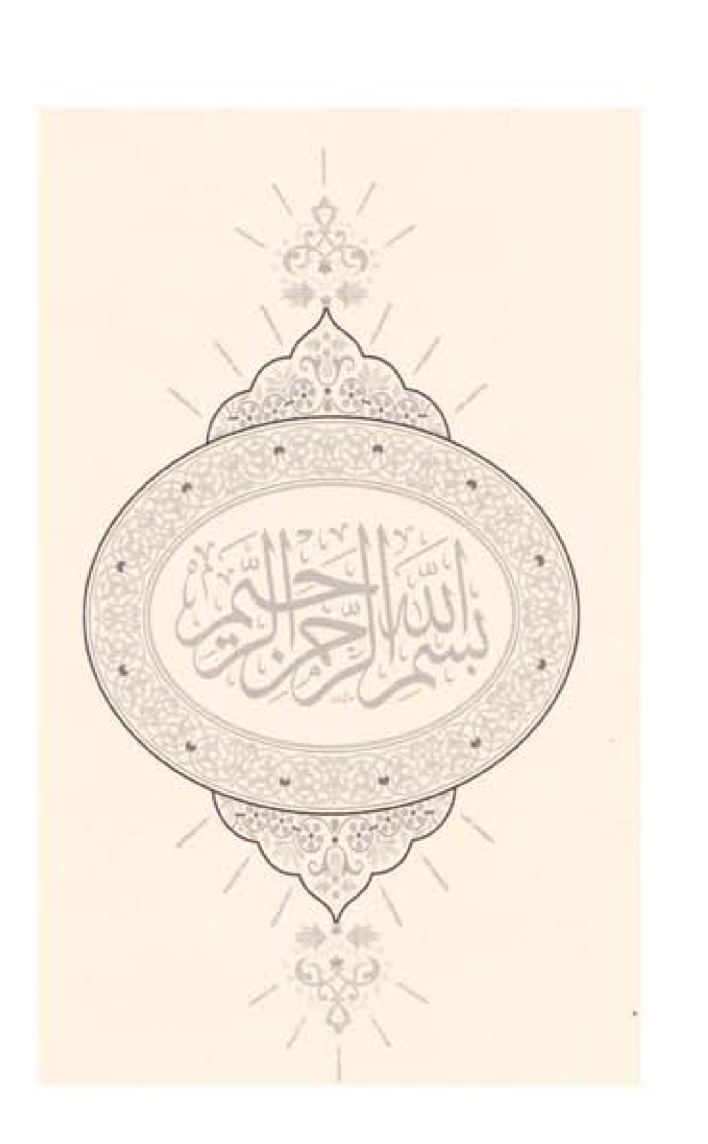
دارُ طَوْقِ النَّجاةِ

الفلك المشحون

من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

(٢)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفلك المشحون

من نفائس الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون

المعاني - البيان - البديع

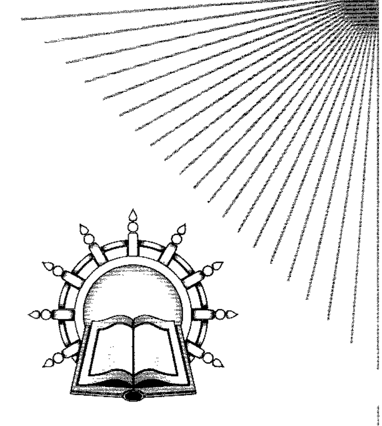
الملقب بـ

بحيرة السيحون لفرائد الجوهر المكنون

جمع وتأليف
العلامة المحدث المحقق
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الثاني

دار المنهاج
دار طوق النجاة

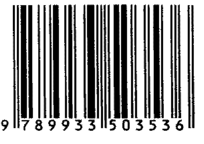


لبنان ـ بيروت ـ فاكس : ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت



المملكة العربية السعودية ـ جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإصدار الأول ـ الطّبعة الثّانية
١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م


الرقم المعياري الدولي
ISBN: 978 - 9933 - 503 - 53 - 6

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

ولقد أجاد النيسابوري رحمه الله تعالىٰ ، حيث قال :

وأَكْـرمُ الآدابِ صِـدْقُ المَنْطـق ... أَكْـرمْ بـهِ أَكْـرِمْ بـهِ مِـنْ خُلُـقِ
أَعْـدَلُ شـاهـدٍ علـى الصَّـلاحِ ... أَقْـرَبُ مَنْهَـجٍ إلـى الفَـلاحِ
شَـرِّفْ بـهِ أَخْـلاَقَـكَ الكـريمَـهْ ... ٱسْتُـر بـهِ حَـالاَتِـكَ الـذَّمِيمَـهْ
مَـنْ صَـدَق الحـديثَ فـي المَقَـالِ ... شَـارَكَ المُثْـرِيـنَ فـي الأمـوالِ

* * *

ولأبي عبد الله البرقي :

أَلاَ صُلحـاءُ النـاس كُلُّهـم مَـرُّوا ... فلمْ يَبْقَ مِنْ مقصودِهِ الخَيْرُ والبِرُّ
أرَىٰ بَعْضَ أهلِ العلمِ أمْسَوا وأَصْبَحوا ... ولَيْسَ لصنيعِ العِلْمِ عندهم دُرُّ
يقـولـون أقـوالاً تُخـالِـفُ فِعْلَهـمُ ... فـوَعْـدُهـم نَفْـعٌ وإنْجَـازهـم ضُـرُّ
يَصِيدِونَ دُنْيَاهُم بأنيابِ حِرْصِهِم ... ودُنْيـاهـم فـار وحِـرْصُهـم هِـرُّ
يُلَبُّـونَ دُنْيَـاهُـم سِـرَاعـاً إذا دُعُـوا ... إليهـا وإنْ نَـادَاهـم دِينُهـم فَـرُّوا

* * *

ولبعضهم :

العِلْـمُ أَنْفَـعُ للفتَـىٰ مِـن مـالِـه ... المـالُ مُنْتَفِـدٌ والعِلْـمُ بَـاقْ
وَلَـرُبَّمـا كـان الثَّـرَىٰ سَبَبَ الـرَّدَىٰ ... والعِلْـمُ مِـنْ سُبُلِ المهَـالِـك وَاقْ

* * *

ولبعضهم :

الجَهْـلُ بـالمرءِ سُوءٌ قَدْ يُورِّطُهُ ... والعِلْـمُ إنْ نَـالَـه نُـورٌ عَلَـىٰ نُـورِ
وحِكْمـةٌ مِـنْ حكيـم أَنْـتَ تَسْمَعُهـا ... خَيْـرٌ وأفضـلُ مِـنْ جَمْعِ الـدَّنَـانِيـرِ

* * *



خطبة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله البديع المُبدِع لجميع الكائنات ، وأودَعَ فيها لطائفَ دلائل وحدته في عالم الغيب والمشاهدات ، والصلاة والسلام علىٰ من أرسله بالهدىٰ والبيان ، وأعجزت فصاحته الإنس والجان ، واختاره من سلالة ولد معد بن عدنان ، وعلىٰ آله وصحبه الذين أخذوا قصب السبق إلى الإيمان ، وعلىٰ تابعيهم بإحسان ، إلىٰ يوم جمع الخلائق ففريق إلى النار وفريق إلى الجنان .

أما بعد :

فلما فرغت من الجزء الأول من شرح هـٰذه المنظومة وتعليقها . . تفرغت لإكمال الجزء الثاني منه بعون الله وتوفيقه ، وإني وإن لم أكن من فرسان هـٰذا الميدان ، لـٰكن رَجَوْتُ تيسيره عليَّ بدعوةِ عبد صالح من الإخوان ، وبالله أستعين وعليه التكلان ، في سُلوكِ الرشادِ في كُلِّ شان ، فقلت وقولي هـٰذا ، راجياً من الله التوفيق ، والهداية لأقوم الطريق ، في شرح هـٰذه المنظومة :



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في الاستعارة التحقيقية والعقلية

هٰذا الفصل والفصول التي بعده إلى الباب الثالث زياداتٌ ليست في نسخةِ المؤلف ، ولا في « شرح اليعقوبي » :

وَذَاتُ مَعْنًى ثَابِتٍ بِحِسٍّ أَوْ　　عَقْلٍ فَتَحْقِيقِيَّةٌ كَذَا رَأَوْا
كَأَشْرَقَتْ بَصَائِرُ ٱلصُّوفِيَّهْ　　بِنُورِ شَمْسِ ٱلْحَضْرَةِ ٱلْقُدْسِيَّهْ

واعلم : أن في نسخة « شرح الناظم » إسقاطَ لفظِ العقلية ؛ لأنها جُزْءٌ من التحقيقية ، كما يدل عليه النظم ، وقد اعتمد الشارح ذكرها مفسراً لها فيما شرحه بالتخييلية ، بانياً على اعتبار المنطوقِ في التحقيقية والمفهومِ في التخييلية ؛ ليكون الفصل مستوفياً للتقسيم المشهور عن السكاكي .

واعتمد الناظم نسخة إسقاطها ، فجعل الفصل قاصراً على الاستعارة التحقيقية ، وادعىٰ أن قسيمها وهو التخييلية في الفصل المذكور بعده ، وصنيع الشارح هو الجدير بالقول ؛ لأن التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنىٰ إثبات لازم المشبه به للمشبه ، وليست بهٰذا المعنىٰ قسيماً للتحقيقية ، بل قسيمها ما سيذكره الشارح وهو قوله : وإن لم يتحقق معناها لا حساً ولا عقلاً ، بل كان أمراً متوهماً . . فالاستعارة تخييلية ؛ كالأظفار في : (أنشبت المنية أظفارها) انتهىٰ « م خ » .

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم الاستعارة إلىٰ تحقيقية ومكنية ، وذكر في هٰذا الفصل الاستعارة التحقيقية ، فذكرها بقوله : (**وذات معنىً** . . .) إلخ ، والواو فيه داخلة علىٰ مبتدأ محذوف ، وذاتُ صفةٌ له ، والخبرُ قوله الآتي : (**فتحقيقية**) أي : (و) أما الاستعارة التي كان المستعار له فيها (**ذات معنىً**) أي : صاحب معنىً (**ثابت بحس**) أي : في حس ـ والباء فيه بمعنىٰ في ـ نحو : رأيت أسداً في الحمام ، تريد رجلاً

شجاعاً ؛ فإن الشجاعة معنىً ثابت حساً في الرجل .

(**أو**) كان المستعار له فيها صاحب معنىً ثابت في (**عقل**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ ، فإن المستعار له هو قواعد الدين ، وهي محققة عقلاً لا حساً (**فتحقيقية**) أي : فتلك الاستعارة تسمىٰ تحقيقية ، لا تخييلية وهمية ، ومعنىٰ ثبوت المستعار له في الحس : إدراك الحس إياه بأن يكون المعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمراً معلوماً يمكن أن يُنصَّ عليه ، ويشار إليه إشارةً حسية ، وكذا يقال في قوله : (**أو عقل**) انتهىٰ « م خ » .

وإن لم يتحقق معناه حساً ولا عقلاً بل كان أمراً تخييلياً وهمياً . . فالاستعارة تخييلية ؛ أي : وهمية ؛ كالأظفار في : (أنشبت المنية أظفارها بفلان) فإن الأظفار مستعارة لأمر متخيل ، وذلك أنه لما شبهت المنية بالسبع في الاغتيال . . أخذ الوهم في تصويرها بصورته ، واختراع لوازمه لها ، فاخترع لها مثل صورة أظفار ، ثم أطلق علىٰ ذلك المثل لفظ الأظفار علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية ، والقرينة إضافتها إلى المنية ، وسيأتي تتميم الكلام على التخييلية ، عند الكلام علىٰ مذهب السكاكي في الاستعارة المكنية . انتهىٰ « م خ » .

ومن المستعار له المتحقق معناه عقلاً قول الناظم في البيت الثاني : (كأشرقت بصائر الصوفية . . .) فهو مثال للاستعارة التحقيقية المتحقق معناها عقلاً ؛ إذ الإشراق مستعار من الاستنارة بالنور المحسوس لانشراح الصدر واتساعه وكشف الحجب عن عين البصيرة ، وهو أمر متحقق عقلاً ، وكذا لفظ : (الشمس) فإن المستعار له المعارف الربانية ، وهي أمر متحقق عقلاً .

وتقريرها أن يقال : شبه انشراح الصدر واتساعه بنور المعارف بإشراق الشمس وإضاءتها بالنور المحسوس بجامع الإظهار في كل ، ثم استعير اسم المشبه به وهو إشراق الشمس للمشبه وهو انشراح الصدر ، ثم اشتق من الإشراق بمعنى الاتساع والانشراح ، أشرقت بمعنى انشرحت واتسعت ، فقيل : أشرقت بصائر الصوفية ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية التبعية التحقيقية .

وقولنا : وكذا الشمس ، فإنه يقال في تقرير الاستعارة فيها : شبهت المعارف الربانية

بالشمس بجامع الإضاءة في كل ، ثم استعير اسم المشبه به وهو الشمس للمشبه وهو المعارف الربانية علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية التحقيقية العقلية .

وتقرير استعارة المثال الأول ؛ أعني : رأيت أسداً في الحمام : شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الجراءة في كل ، ثم استعير اسم المشبه به وهو الأسد للمشبه وهو الرجل الشجاع ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية الحسية ، وقوله : (في الحمام) قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ، أو تجريد إن كانت القرينة حالية .

وتقرير الاستعارة في المثال الثاني ؛ أعني : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ أن يقال : شبهت قواعد الدين بالطريق الحسي الموصل إلى المقصد بجامع الإيصال في كل ؛ لأن قواعد الدين توصل إلى المقصد الذي هو السعادة الأبدية ، ثم استعير الطريق الحسي للقواعد ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية العقلية .

والمراد بالحضرة القدسية : المعرفة المتعلقة بعظمة الرب ، وتقدسه عما لا يليق بجلاله ، بناءً علىٰ أن لفظ الحضرة نقل من معنى الحضور والشهود الحسي إليها في عرف الصوفية ، والنور حينئذ ترشيح للتشبيه . انتهىٰ « ع ق » .

فالاستعارة التحقيقية ضابطها : هي التي تحقق فيها معنى المستعار له في حس أو عقل .

إعراب البيتين

(وذات معنىً ثابت) : الواو استئنافية ، ذات : صفة لمبتدأ محذوف ، تقديره : واستعارة ذات معنىً ثابت ، استعارة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ذات : صفة لاستعارة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : صاحبة معنىً ، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفه بما بعده ، ذات : مضاف ، معنىً : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، ثابت : صفة لمعنىً مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**بحس أو عقل**) : بحس : الباء حرف جر بمعنىٰ في مبني على الكسر ، حس : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بثابت ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، عقل : معطوف علىٰ حس ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**فتحقيقية**) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً أو وجوباً علىٰ توهم أما الشرطية ، كما أشرنا إليه في الحل ، تحقيقية : خبر المبتدأ المحذوف مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وقوله : (**كذا رأوا**) كمل به البيت .

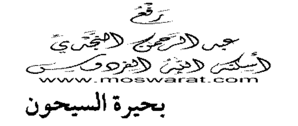
والمعنىٰ : كذا ؛ أي : مثل ما ذكر من تعريف التحقيقية رأى البيانيون ؛ أي : عَرَّفُوها بما ذكره الناظم من ضابطها ، كذا : الكاف حرف جر وتشبيه مبني على الفتح ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بالكاف مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الجار والمجرور متعلق برأوا المذكور بعده ، رأوا : فعل وفاعل وحد الفعل رأىٰ ، رأىٰ : فعل ماض مبني علىٰ ضم ظاهر على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين لاتصاله بواو الجماعة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها ليست مقصودة لذاتها .

(**كأشرقت بصائر الصوفية. . .**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ،أشرقت بصائر الصوفية. . . إلىٰ آخر البيت : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء القدسية ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كقولك أشرقت. . . إلخ ؛ أي : مثال المستعار له المتحقق معناه في عقل كائن كقولك أشرقت. . . إلخ .

وإن شئت. . قلت : أشرق : فعل ماض مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث الفاعل مبني على السكون ، بصائر : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، الصوفية :

مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، بشمس : جار ومجرور متعلق بأشرق ، شمس مضاف ، نور : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، نور مضاف ، الحضرة : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، القدسية : صفة للحضرة مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة الفعلية في محل الجر بالكاف .

والله سبحانه وتعالى أعلم



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في الاستعارة المكنية

أي : المخفية بعدم ذكر المشبه به ، ويقال لها : استعارة بالكناية ؛ أي : استعارة ملتبسة بالخفاء ؛ إذ الكناية الخفاء لعدم ذكر المشبه به ، وضابطها : هي التي ترك فيها ذكر المشبه به ؛ استغناءً عنه بذكر لازمه ؛ أي : لم يذكر فيها من أركان التشبيه إلا المشبه ، والتخييلية لازمة لها : وهي إثبات ذلك اللازم الدال على استعارة لفظ المشبه به للمشبه ، وهي لازمة للمكنية لا تنفك عنها ، ولذلك مثلوا لهما بمثال واحد ؛ نحو : أنشبت المنية أظفارها بفلان .

وَحَيْثُ تَشْبِيهٌ بِنَفْسٍ أُضْمِرَا ... وَمَا سِوَىٰ مُشَبَّهٍ لَمْ يُذْكَرَا
وَدَلَّ لاَزِمٌ لِمَا شُبِّهَ بِهْ ... فَذَلِكَ ٱلتَّشْبِيهُ عِنْدَ ٱلْمُنْتَبِهْ
يُعْرَفُ بِٱسْتِعَارَةِ ٱلْكِنَايَةِ ... وَذِكْرُ لاَزِمٍ بِتَخْيِيلِيَّةِ
كَأَنْشَبَتْ مَنِيَّةٌ أَظْفَارَهَا ... وَأَشْرَقَتْ حَضْرَتُنَا أَنْوَارَهَا

ثم أشار الناظم إلى الاستعارة بالكناية والتخييلية اللتين ليستا متفرقتين ، فلا تسميان حقيقتين مستقلتين : (**وحيث تشبيه بنفس أضمرا**) أي : وحيثما أضمر ونوي في النفس والقلب تشبيه شيء بشيء (**وما سوى مشبه لم يذكرا**) أي : والحال أنه لم يذكر في التركيب من أركان التشبيه غير المشبه (**ودل لازم لما شبه به**) أي : والحال أنه قد دل على المشبه به المحذوف لازمه المذكور مع لفظ المشبه ؛ أي : دل ذلك اللازم علىٰ ملزومه الذي لم يذكر وهو المشبه به ، ومعنىٰ دلالة اللازم على المشبه به : دلالته علىٰ أن المشبه في النفس ذلك المذكور .

(**فذلك التشبيه**) أي : إذا أضمر التشبيه في النفس وذكر لازم المشبه به مع المشبه . . فإن ذلك التشبيه المضمر في النفس (**عند المنتبه**) أي : المتيقظ لمناسبة التسامر ؛ أي :

المحاورة الاصطلاحية (**يعرف**) بالبناء للمجهول ؛ أي : يعرف ويسمىٰ عند ذلك المنتبه (**باستعارة الكناية**) .

أما تسميته بالكناية وبالمكني عنها ونحو ذلك . . فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به ، وما لا يصرح به وفهم فهو مكني عنه ، وأما تسميته استعارة . . فلمجرد اصطلاح ، ولأن من شدة التشبيه ابتناء الاستعارة عليه ، فما صدق الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المحذوف المرموز إليه بلازمه ، فلا يقال : إنه لم يتعرض لما صدق الاستعارة بالكناية . انتهىٰ « صاوي » .

(**و**) يسمىٰ (**ذكر لازم**) المشبه به (**بـ**) استعارة (**تخييلية**) أي : يسمىٰ إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه : استعارة تخييلية ؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص المشبه به ، وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ؛ لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به ، وذلك كقول خويلد بن خالد الهذلي ، وكنيته أبو ذؤيب ، (من الكامل) :

وإذا المنيـــة أنشبـــت أظفـــارهـــا ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

وإلىٰ هـٰذا البيت أشار الناظم بقوله : (كأنشبت منية أظفارها) شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع ، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة ، من غير تفرقة بين نفاع وضرار ـ صيغةُ مبالغة في كل من اللفظين ـ ولا رقةٍ لمرحوم ولا إبقاءٍ علىٰ ذي فضيلة .

والمعنىٰ : أن كلاً من المنية ـ الموت ـ والسبع يهلكان الشخص ، ولا يفرقان بين النافع من الناس والضار منهم ، فلا يبقيان النافع لنفعه ، ولا يهلكان الضار لضره ، فأثبت لها ؛ أي : للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه ؛ أي : في السبع ، بدونها ؛ تحقيقاً للمبالغة في التشبيه ، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية ، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية .

وتقرير الاستعارة فيهما ؛ أي : في المكنية والتخييلية في هـٰذا المثال أن يقال : شبهت المنية المذكورة بالسبع ، بجامع اغتيال النفوس في كل ، من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، واستعير اسم السبع لها ؛ أي : للمنية ، وطوي ذكر المشبه به ، ودل عليه بذكر لازمه وهو الأظفار ، فالمستعار هو لفظُ السبع الغيرُ المصرح به ، والمستعار منه هو الحيوان المفترس ، والمستعار له هو المنية ، وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية .

وأما لفظ الأظفار . . فهو مستعمل في حقيقته ، وأما كون إثبات الأظفار استعارةً . . فلأنه قد استعير للمشبه إثبات الأمر الذي يخص المشبه به ، وأما كونه تخييلية . . فلأنه يخيل ؛ أي : يوقع في الخيال ؛ أي : في الذهن أن المشبه من جنس المشبه به ، وقد علمت أن المجاز إنما هو إثبات شيء لشيء ليس هو له ، فالتخييلية في الحقيقة مجاز عقلي ؛ كإثبات الإنبات للربيع ، وإن لازم المشبه به مستعمل في حقيقته . انتهىٰ « دردير » .

ومثل الناظم أيضاً لهما بقوله : (**وأشرقت**) أي : أضاءت وأظهرت (**حضرتنا أنوارها**) والحضرة : المعرفة الربانية ، شبهت الحضرة بالشمس ، بجامع كشف الخفيات في كل ، وإضمار التشبيه في النفس استعارةٌ بالكناية ، وإثبات إشراق الأنوار الذي هو لازم الشمس تخييل . انتهىٰ (ع ق) .

واللازم هنا به قوام المشبه به في وجه الشبه ؛ إذ لا تكشف الشمس الخفيات إلا بضوئها بالأنوار ، أو بإظهار الأنوار ، تأمل .

وتقرير الاستعارة فيهما في هٰذا المثال أن يقال : شبهت الحضرة بمعنى المعرفة بالشمس ، بجامع كشف الخفيات في كل ، وأضمر التشبيه في النفس ، واستعير اسم الشمس للحضرة ، ثم طوي ذكره ؛ أي : ذكر المشبه به وهو الشمس ، ودل عليه بشيء من لوازمه ، وإضمار التشبيه استعارة بالكناية وإثبات إشراق الأنوار اللازمة للشَّمْسِ تخييل .

* * *

واعلم : أن الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان ، وهما فعلان للمتكلم ، ويتلازمان في الكلام ، لا تتحقق إحداهما بدون الأخرىٰ ؛ لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة المكنية ألبتة ، والمكنية : يجب أن تكون قرينتها تخييلية ألبتة ؛ فَمِثْلُ قولِنا : أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً ، يكون ترشيحاً للتشبيه ، وكل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له .

وقوله : (**وحيث**) اسم شرط حذفت منه ما الزائدة ؛ لضرورة النظم ، وشرطه محذوف ، يدل عليه أضمرا ، والتقدير : وحيثما أضمر تشبيه في النفس أضمرا ، وقوله : (**فذلك**) جوابه ، والباء في قوله : (بنفس) بمعنىٰ في ، والواو في قوله : (وما سوىٰ) للحال .

(**ويذكرا**) مضارع مؤكد علىٰ قلة بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ؛ لأنه مجزوم بلم .

قوله : (**ودل لازم**) معطوف علىٰ جملة (وما سوىٰ) علىٰ كونه جملةً حاليةً .

وقوله : (**لازم**) أي : مذكور مع المشبه ، ويكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ؛ ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به ، الأول في المثال الأول ، والثاني في الثاني ، في المثالين المذكورين في كلام الناظم ، كما سيظهر .

وقوله : (**لما**) متعلق بلازم ، وصلة دل محذوفة ، تقديرها : أي : عليه .

وقوله : (**المنتبه**) أي : لمناسبة التسامر الاصطلاحية ، والتسامر : المحاورة والمحادثة .

قوله : (**بتخييلية**) أي : باستعارة تخييلية ؛ أما تسمية ذكر اللازم استعارة. . فلأن ذلك اللازم استعير ؛ أي : نقل من المشبه به وجعل متعلقاً بالمشبه ، وأما تسميته تخييلية. . فلأن المتكلم خيل به للسامع كون المشبه نفس المشبه به ، فعلىٰ هـٰذا : ليس كل من الاستعارة بالكناية والتخييلية إلا فعلين ؛ لأن الأول : تشبيه في النفس فهو فعل نفسي ، والثاني : ذكر اللازم وهو فعلي أيضاً ، فليسا من الاستعارة بمعنى الكلمة ؛ ففي تسميتهما استعارة تسمح . انتهىٰ (ع ق) مع تصرف وزيادة .

وقوله : (**كأنشبت**) أي : علقت ، والمنية الموت ، ففي هـٰذا الكلام : تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وأخذها قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، وفيه ذكر لازم المشبه به الذي هو الأظفار ، وهو الدال علىٰ تشبيه المنية بذي الأظفار الذي هو السبع ، فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعارة بالكناية ، وذكر الأظفار تخييل . انتهىٰ « ع ق » .

واللازم هنا وهو الأظفار لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ، وهو وإن أمكن منه بدون الأظفار لـٰكنه يكون ناقصاً .

(**وأشرقت**) : إما معناه وهو ضاءت فأنوارها علىٰ نزع الخافض ؛ أي : بأنوارها ، أو مضمن بمعنىٰ أظهرت فأنوارها مفعوله ، ذكرهما الناظم في « شرحه » ، فلا وجه لجريان الشارح فيما بعد على الأول . انتهىٰ من « المخلوف » .

فائدة

واعلم : أن الاستعارة باعتبار ذاتها **قسمان** :

تصريحية : وهي التي صرح فيها ذكر المشبه به ؛ نحو : رأيت أسداً يرمي ، سميت تصريحية ؛ لتصريح ذكر المشبه به فيها .

وثانيهما : **مكنية** : وهي التي طوي ؛ أي : ترك فيها ذكر المشبه به استغناءً عنه بذكر لازمه مع ذكر المشبه ؛ نحو : أنشبت المنية أظفارها بفلان .

والتخييلية : لازمة للمكنية ، فهي داخلة فيها ، فليست مستقلة ؛ لأنها ذكر لازم المشبه به المحذوف .

وينقسم كل من التصريحية والمكنية إلىٰ أصلية وتبعية ، وإلىٰ تمثيلية وغير تمثيلية ، وإلىٰ مرشحة ومجردة ومطلقة ، فهٰذه سبع في اثنتين ، بأربع عشرة صورةً ، وفي كل منها فيه مستعار كلفظ أسد ، ومستعار منه وهو الحيوان المفترس ، ومستعار له وهو الرجل الشجاع ، اضرب هٰذه الثلاثة في الحاصل ـ أعني : أربع عشرة ـ باثنتين وأربعين صورة ، وكل منها : إما لها قرينة حالية ، أو قرينة مقالية ، فهاتان اثنتان في الحاصل ، بأربع وثمانين صورة .

ومثال المكنية الأصلية : أنشبت المنية أظفارها بزيد ، فشبهت المنية بمعنى السبع ، واستعير لفظ المشبه به للمشبه ، ثم حذف وأثبت شيء من لوازمه وهو الأظفار ، كما مر آنفاً .

ومثال التبعية المكنية : أعجبني إراقة الضارب دم زيد ، فشبه الضرب بمعنى القتل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق منه قاتل ، ثم حذف وأثبت شيء من لوازمه ، وهو إراقة الدم ؛ لأنه أكثر ما يستعمل في القتل .

وأمثلة بقيتها لا تخفىٰ علىٰ من له إلمام بالفن . انتهىٰ « بيجوري » مع زيادة كثيرة .

إعراب الأبيات الأربعة

(**وحيث تشبيه بنفس أضمرا**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، حيث : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، حذفت منه (ما) لضرورة النظم ، الأول فعل الشرط والثاني جوابه

وجزاؤه في محل النصب على الظرفية المكانية مبني بسكون ظاهر على الألف المحذوفة لضرورة النظم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنىٰ إن الشرطية ، وفعل شرطه محذوف وجوباً لدلالة ما بعده عليه ، تقديره : وحيثما أضمر تشبيه بنفس أضمرا .

(أضمر) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بحيثما علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، تشبيه : نائب فاعل لأضمر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، بنفس : الباء حرف جر بمعنىٰ في مبني على الكسر ، نفس : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأضمر وجملة الشرط المحذوف في محل الخفض بإضافة حيثما إليها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي .

(**أضمرا**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ تشبيه ، والجملة الفعلية جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(**وما سوىٰ مشبه لم يذكرا**) : الواو حالية مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول بمعنى الذي لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، سوىٰ : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، مشبه : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لما الموصولة ، تقديره : والحال أن ما استقر سوىٰ مشبه من أركان التشبيه ، لم : حرف نفي وجزم مبني على السكون .

(**يذكرا**) : فعل مضارع مغير الصيغة في محل الجزم بلم مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لما الواقعة مبتدأً ، تقديره : وما سوىٰ مشبه عادم الذكر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب حال من نائب فاعل أضمر ، تقديره : وحيثما أضمر تشبيه في النفس ، والحال أن ما سوىٰ مشبه من أركان التشبيه عادم الذكر .

(**ودل لازم لما شبه به**) عليه ؛ أي : على المشبه به ، الواو واو الحال مبنية على الفتح ، دل : فعل ماض مبني على الفتح ، فاعل لازم مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ،

لما : اللام حرف جر مبني على الكسر ، وما اسم موصول في محل الجر باللام مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بلازم ، شبه : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، به : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لشبه ، ولٰكن الهاء فيه ساكنة لضرورة الروي ، وجملة شبه من الفعل المغير ونائبه صلة لما الموصولة ، والعائد ضمير به ، وصلة دل محذوفة ، تقديره : ودل لازم لما شبه به عليه ؛ أي : على المشبه به .

وجملة دل من الفعل والفاعل في محل النصب على الحالية معطوفة على الجملة الاسمية في قوله : (وما سوىٰ مشبه لم يذكرا) علىٰ كونها حالاً من نائب فاعل أضمر ولٰكنه علىٰ تقدير قد ، والتقدير : وحيثما أضمر تشبيه في نفس والحال أن ما سوىٰ مشبه لم يذكرا ، وقد دل لازم لما شبه به عليه ؛ أي : على المشبه به .

وذكر جواب حيثما بقوله : (**فذلك التشبيه عند المنتبه ، يعرف باستعارة الكناية**) : الفاء رابطة لجواب حيثما وجوباً لكون الجواب جملةً اسمية مبنية على الفتح ، ذلك : ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، اللام لبعد المشار إليه مبنية على الكسر فراراً من التقاء الساكنين ، الكافُ : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، التشبيه : بدل من اسم الإشارة ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، عند : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، المنتبه : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والظرف متعلق بيعرف المذكور بقوله : يعرف .

(**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة ظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على التشبيه ، باستعارة : الباء حرف جر مبني على الكسر ، استعارة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الكناية : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيعرف علىٰ كونه مفعولاً ثانياً له ؛ لأن عرف هنا بمعنىٰ سمىٰ يتعدىٰ إلى المفعول الثاني بحرف جر ، وجملة يعرف في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : فذلك التشبيه معروف عند المنتبه لاصطلاحاتهم في تسمية الأشياء ؛ أي : مسمىً عنده باستعارة الكناية ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بحيثما علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة حيثما من فعل

شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وذكر لازم بتخييلية**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، ذكر : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة وهو مضاف ، لازم : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، بتخييلية : الباء حرف جر تخييلية : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار المجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وذكر لازم يعرف بتخييلية ؛ أي : معروف مسمىً بتخييلية عند المنتبه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة قوله : (فذلك التشبيه) علىٰ كونها جواباً لحيثما الشرطية .

(**كأنشبت منية أظفارها**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، أنشبت منية أظفارها : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء أظفارها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك ؛ أي : ومثال ما ذكر من الاستعارتين كائن كأنشبت منية أظفارها .

وإن شئت . . قلت : أنشبت : فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل مبنية على السكون ، منية : فاعل مرفوع ، أظفارها : مفعول به ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر بكاف التمثيلية .

(**وأشرقت حضرتنا أنوارها**) : الواو عاطفة مثال علىٰ مثال مبنية على الفتح ، أشرقت حضرتنا أنوارها : معطوف محكي على المثال الأول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء أنوارها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

وإن شئت . . قلت : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، أشرقت : فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، حضرتنا : فاعل ومضاف إليه ، أنوارها : مفعول به لأشرقت ؛ لأنه بمعنىٰ أظهرت ، أنوار : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة أنشبت علىٰ كونها مجرورة بالكاف .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في تحسين الاستعارة

أي : في شرائط حسنها ؛ أي : في بيان ما يحسنها ، والذي يحسنها شرطان :

أحدهما : رعاية جهات حسن التشبيه ؛ كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين ، وأن يكون التشبيه وافياً ؛ أي : موفياً بالغرض الذي قصد منه إفادته ؛ كبيان إمكان المشبه ، أو تشويهه ، أو تزيينه ، وغير ذلك مما مر في بيان الغرض من التشبيه .

وقولنا : (كون وجه الشبه شاملاً للطرفين) : هو بيان للجهات التي يحسن التشبيه بمراعاتها ، والمراد بكون وجه الشبه شاملاً للطرفين : أن يكون متحققاً فيهما ؛ وذلك كالشجاعة مثلاً في زيد والأسد ، فإذا وجد وجه الشبه في أحدهما دون الآخر . . فات الحسن ؛ كاستعارة اسم الأسد للجبان ، من غير قصد التهكم .

وقال الحفني : المراد بكونه شاملاً للطرفين : أن يكون متحققاً فيهما علىٰ أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما ؛ فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءاً من مفهومه ، دون الآخر بأن كان لازماً له . . فات الحسن ، وذلك كما في استعارة الطيران للعدو في قوله صلى الله عليه وسلم : « كلما سمع هيعة ـ أي : صوتاً ـ . . طار إليها » والجامع قطع المسافة بسرعة ، وهو داخل في مفهوم **أحدهما** ، ولازم للآخر .

وقولنا : (وأن يكون التشبيه موفياً للغرض) ، فإذا كان الغرض تزيين وجه أسود ، فيُشَبَّهَ بمقلة الظبي ، ثم يستعار له لفظُ المقلة . . فهـٰذا وافٍ للغرض ، ولو شُبه لإفادة هـٰذا الغرض بالغراب ، واستعير لفظ الغراب له . . فات الحسن ، ولو كان الغرض إفادة تشويه وجه مُنقَّبٍ بالجدري ، فيُشبَّه بالسَّلَحة التي نقرَتها الديكة ، ثم يستعار لفظها . . فهـٰذا وافٍ بالغرض ، ولو شبه لإفادة هـٰذا الغرض بشيء آخر منقب ، واستعير له لفظه . . فات الحسن .

* * *

وثانيهما : ألا تشم الاستعارة رائحة التشبيه لفظاً ؛ أي : ألا تشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه ، وإنما قلنا : لفظاً ؛ لأن شم الرائحة معنىً موجود في كل استعارة بواسطة القرينة ؛ لأن الاستعارة لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة في التشبيه ، فلا يمكن نفي إشمام الرائحة مطلقاً ؛ أي : من جهة اللفظ والمعنىٰ ؛ لأن معناها على التشبيه قطعاً .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

مُحَسَّنُ ٱسْتِعَارَةٍ تَدْرِيهِ ... بِرَعْيِ وَجْهِ ٱلْحُسْنِ لِلتَّشْبِيهِ
وَٱلْبُعْدِ عَنْ رَائِحَةِ ٱلتَّشْبِيهِ فِي ... لَفْظٍ وَلَيْسَ ٱلْوَجْهُ إِلْغَازاً قُفِي

ثم أشار الناظم إلىٰ جهات حسن الاستعارة وشروطها ، فقال : (**مُحَسَّنُ استعارة**) والظاهر أنه بفتح السين ، وإضافته إلىٰ ما بعده من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : الاستعارة المحسَّنة التي حسنها المتكلم ، وهو مبتدأ ، خبره قوله : (**تدريه**) أي : تدري محسَّن الاستعارة وتعلمه (**برعي وجه الحسن للتشبيه**) أي : برعاية المتكلم جهاتِ حسن التشبيه ؛ كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين ، وأن يكون التشبيه الذي انبَنَت عليه الاستعارةُ وافياً بالغرض المقصود منه .

وقوله : (**والبعد**) بالجر معطوف علىٰ رعي ؛ أي : تدري محسن الاستعارة ، برعاية المتكلم جهات حسن التشبيه ، وببعد الاستعارة (**عن**) أن تشم (**رائحة التشبيه في لفظ**) لا في المعنىٰ ؛ وذلك بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ يدل على التشبيه ، كأن يذكر المشبه لا علىٰ وجه ينبىء عن التشبيه ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة ؛ أعني : ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به .

ولذلك ؛ أي : (و) لأجل اشتراط ألا يُشَمَّ رائحةُ التشبيهِ لفظاً في حسن الاستعارة ، اشترط أن (**ليس الوَجْهُ إلغازاً**) أي : اشترط ألا يكون وجه الشبه إلغازاً ؛ أي : كلاماً أُعمي مراده ؛ أي : اشترط أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جلياً واضحاً ؛ لئلا تصير الاستعارة لُغزاً ؛ أي : كلاماً معمىً ، بانضمام خفاء الوجه إلىٰ خفاء التشبيه الذي تضمنته الاستعارة ؛ لعدم ما يدل عليه في لفظها .

وحاصل وجه ترتب اشتراط جلاء الوجه في الحسن علىٰ ما قبله : أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه . . كان التشبيه خفياً ، فإذا انضم إلىٰ خفائه خفاء وجه الشبه . . زاد الخفاء واشتد ، فتصير الاستعارة ألغازاً ، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً ، إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك . أفاده الصبان . انتهىٰ « م خ » .

أي : والحال أن الوجه ليس خفياً مراده كاللغز ؛ مثال كونه خفياً كاللغز كما إذا قلت : رأيت أسداً ، وتريد إنساناً أبخر ؛ أي : خبيث رائحة الفم ؛ إذ وجه الشبه بين الطرفين وهو التبخر خفي .

وقوله : (قفي) كمل به البيت ، ومعناه : اتُّبِعَ ذلك الشرطُ المذكورُ وعُمِلَ به في الاستعارة لتحسينها .

* * *

واعلم : أن شمَّ رائحة لفظ التشبيه : إما أن يكون ببيان المشبه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ ، فإن قولَه : من الفجر ، هو المُشبَّهُ بالخيط الأبيض ، والكلام وإن لم يكن علىٰ صورة التشبيهِ ، لـٰكن لما فُسِّر الخيطُ الأبيضُ بالفجرِ . كان التشبيهُ مقدَّراً ، فهو في تقدير : حتىٰ يتبيَّن لكم الفجرُ الذي هو شبيهٌ بالخيط الأبيض .

وإما أن يكون بذِكْرِ وجهِ الشبه ؛ نحو : رأيت أسداً في الشجاعة ؛ لأن ذِكْرَ الوجه يُنبِىءُ عن التشبيهِ ويَهْدِي إليه في التركيب .

وإما أن يكون بذِكْرِ الأداةِ ؛ نحو : زيد كالأسد .

وإما أن يكونَ بذكرِ المشبه علىٰ وَجْهٍ يُنْبِىءُ عن التشبيه ؛ كما في قول الشاعر : (قَدْ زُرَّ أزرارُهُ على القمر) فإنه ذَكَر فيه ضميرَ المشبه ، وهو المحبوب ، لـٰكن ليس علىٰ وجهٍ ينبىء عن التشبيه .

فإشمامُ رائحةِ لفظِ التشبيه في الثلاثة الأُولىٰ مُبْطِلٌ للاستعارةِ ، وأمَّا إشمامُ رائحتهِ على الوجه الرابع . . فلا يُبْطِلُها ، إلا أنها تكون قبيحةً .

إذا عَلِمت هـٰذا . . تَعْلَمُ أنَّ شرطَ الحسن هو انتفاءُ الإشمامِ الذي لا يَخرج به الكلامُ عن الاستعارة ، كما في القسم الرابع ، وأما ما يَخْرج به الكلامُ عن الاستعارة . . فهو شرط في الصحة ، فمرادُ المصنف الأول لا الثاني . انتهىٰ « د س » .

وحاصل ما ذكره : أن شم رائحة التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعارة ؛ لأن الغرض منها إظهار المبالغة في التشبيه ، ويحصل ذلك الإظهار بادعاء دخول المشبه في

جنس المشبه به ، وادعاء أنهما مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما ، وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة ، إلا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ، ومقتضىٰ هٰذا الغرض استواؤهما في ذلك الجامع الذي جعل كالحقيقة الجامعة ؛ لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل ، ولا شك أن إشمام رائحة التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه ، والإشعار بأصله يتضمن الإيماء إلىٰ ما علم من الأصل في التشبيه ، والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوىٰ من المشبه في الجامع ، وكونه أقوىٰ منه ينافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الغرض . انتهىٰ « د س » .

قوله : (**وليس الوجه إلغازاً**) بكسر الهمزة ؛ لأنه مصدر ألغز في كلامه إذا عمىٰ مراده وأخفاه ، فإلغازاً مصدر أطلق على المفعول ، أو هو علىٰ إسقاط المضاف ؛ أي : ذا إلغاز ، ومنه : اللغز ـ بضم اللام وفتح الغين المعجمة ـ وهو المعنى الملغز فيه ، أو اللفظ المستعمل فيه ، وجمعه ألغاز ـ بفتح الهمزة ـ مثل رطب وأرطاب ، وأصل اللغز جحر اليربوع ، وذلك أنه يحفر حجرة إلىٰ أسفل داخل جحره على استقامة ، ثم يجعل فيه مختفىً يميناً وشمالاً ، فسمي المختفىٰ فيها لغزاً ، ومقتضىٰ ذلك تسمية الاختفاء فيها إلغازاً ، فمنه أخذ ما ذكر هنا .

وإنما تكون الاستعارة إلغازاً عند عدم إشمام رائحة التشبيه ؛ لأن شرائط الحسن إن روعيت وروعي من جملتها عدم إشمام الرائحة . . كانت الاستعارة في غاية البعد عن فهم المراد ؛ لأن عدم إشمام رائحة التشبيه يبعد عن الأصل ، وخفاء الوجه يزيده بعداً ، فإذا تقوى التبعيد عن الأصل . . لم يفهم المراد وإن لم تراع جميعاً بأن انتفىٰ عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل لٰكن يفوت الحسن . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

والحاصل : أنه إذا خفي وجه الشبه ، إنما تكون الاستعارة إلغازاً عند عدم إشمام رائحة التشبيه ؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل ، وخفاء الوجه يزيد ذلك بعداً ، وإذا انتفىٰ عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل ، لٰكن يفوت الحسن . انتهىٰ « دسوقي » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : يعني : أن حسن الاستعارة ينبني علىٰ أمرين .

أحدهما : مراعاة جهات الحسن في التشبيه ؛ ككونه وافياً بإفادة الغرض ، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ أغراض التشبيه في بابه .

والثاني : ألا تشم رائحة التشبيه من جهة اللفظ ، ولهـٰذا كان نحو : رأيت أسداً في الشجاعة ، تشبيهاً لا استعارة لذكر الوجه ، وكلما كانت الاستعارة بعيدة عن التشبيه . . كانت أقوىٰ وأحسن ، ولاشتراط البعد عن رائحة التشبيه في حسنها كان ينبغي أن يكون الجامع بين طرفيها جلياً ؛ لئلا تصير إلغازاً وأما إذا شمت رائحته لفظاً . . فلا تكون إلغازاً ، ولو خفي الوجه ، لـٰكن يفوت الحسن ، واللغز : الكلام المبهم كما مر .

وكون الوجه جلياً قد يكون بنفسه ؛ كتشبيه الحسن بالشمس ، وقد يكون بواسطة عرف أو اصطلاح خاص بين المتخاطبين ؛ نحو : رأيت أسداً ، تريد إنساناً أبخر ؛ أي : خبيث رائحة الفم ، فلا يكون جلياً إلا إذا كان هناك عرف أو اصطلاح كما ذكرنا ، وحيث التبس الوجه . . تعين التشبيه ، ولم تحسن الاستعارة ، وحيث قوي ظهوره بين الطرفين حتىٰ صارا كالمتحدين ؛ كالعلم والنور . . تعين العكس ، ولذلك يقول : من فهم مسألة حصل في قلبي نورٌ ، ولا يقول : كأن في قلبي نوراً . انتهىٰ منه .

إعراب البيتين

(**محسن استعارة تدريه**) : محسن مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، استعارة : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، تدريه : بفتح التاء ؛ لأنه من درى الثلاثي من باب رمىٰ ، تدري : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، والهاء ضمير متصل عائد على المبتدأ في محل النصب مفعول به مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ولـٰكنها خبر سببي ، تقديره : محسن استعارة دارٍ أنت إياه ، أصله : دَارِيَ ، عومل معاملة قاض ، برعاية المتكلم جهات حسنها ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**برعي وجه الحسن للتشبيه**) : برعي الباء حرف جر ، رعي : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتدري ، رعي : مضاف ،

وجه : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وجه : مضاف ، الحسن : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، للتشبيه : اللام حرف جر مبني على الكسر ، التشبيه : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من وجه الحسن ، تقديره : حالة كون وجه الحسن للتشبيه .

ومعنى البيت : والاستعارة الحسنة دارٍ ؛ أي : عالم أنت إياها ، بوجود رعاية المتكلم جهات حسنها في التشبيه ؛ بأن كان وجه الشبه شاملاً على الطرفين ، وكان التشبيه مفيداً لغرض من أغراضه السابقة في بابه ؛ كتزيين المشبه وتشويهه .

(**والبعد عن رائحة التشبيه في لفظ**) : الواو عاطفة ، البعد : بالجر معطوف علىٰ رعي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، عن : حرف جر مبني على السكون ، رائحة : مجرور بعن ، وعلامة جرة كسرة ظاهرة في آخره ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف ، تقديره : والبعد عن إشمام رائحة التشبيه ، رائحة : مضاف ، التشبيه : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، في لفظ : في حرف جر مبني على السكون ، لفظ : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالبعد أيضاً ، والتقدير : والاستعارة المستحسنة تدريها ، برعاية المتكلم فيها جهات حسن التشبيه ، وببعدها عن إشمام رائحة التشبيه في لفظها لا في المعنىٰ .

(وليس **الوجه إلغازاً**) : الواو حالية مبنية على الفتح ، ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، الوجه : اسمها مرفوع بضمة ظاهرة ، إلغازاً : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة ليس في محل النصب حال من ضمير الاستعارة المقدر في البعد ، تقديره : وببعدها عن إشمام رائحة التشبيه حالة كون وجه الشبه عادماً كونه إلغازاً .

(**قفي**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من الشروط ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت ؛ أي : اتبع واعتبر ما ذكر من الشروط في الاستعارة المستحسنة لا بد منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : في تركيب المجاز

مُرَكَّبُ ٱلْمَجَازِ مَا تَحَصَّلاَ فِي نِسْبَةٍ أَوْ مِثْلِ تَمْثِيلٍ جَلاَ
وَإِنْ أَتَى ٱسْتِعَارَةً مُرَكَّبُ فَمَثَلاً يُدْعَىٰ وَلاَ يُنَكَّبُ

ثم أشار الناظم إلى المجاز المركب المقابل للمفرد المذكور في أول الباب ، فقال : (**مركب المجاز**) أي : المجاز المركب (**ما**) أي : المجاز الذي (**تحصلا**) أي : تقدم أول الكتاب في باب الإسناد الخبري ، وهو الواقع (**في نسبة**) : وهو **ما** كان الإسناد فيه غير حقيقي ؛ كقولهم : أنبت الربيع البقل .

(**أو**) هو ؛ أي : المجاز المركب ما (**مثل تمثيل جلا**) أي : **ما** ظهر مثل تشبيه التمثيل في الوجه ؛ أي : في كون وجه الشبه فيه هيئة منتزعة ؛ أي : مأخوذة من متعدد ؛ نحو قولك للمتردد في أمر : إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرىٰ ، شبهت صورة تردده في ذلك ، بصورة من قام ليمشي إلىٰ أمر وحاجة ، فتردد في المشي ، فتارةً يريد المشي فيقدم رجلاً ، وتارةً لا يريده فيؤخرها ، فاستعمل الدال علىٰ هٰذه الصورة في تلك الصورة للمشابهة بينهما ، ووجه الشبه : الإقدام تارةً والإحجام أخرىٰ ، فكل من الطرفين والجامع ، هيئة منتزعة من متعدد ، ومثله قولك : رأيت حماراً يحمل أسفاراً تريد رجلاً يعلم العلم ولا يعمل به .

(**وإن أتى استعارةً**) مفعول مقدم (**مركب**) فاعل مؤخر ؛ أي : وإن أتىٰ وجاء المجاز المركب استعارةً ؛ بأن تكون العلاقة المشابهة (**فمثلاً يدعىٰ**) أي : فإنه يسمىٰ : مثلاً ، وهو ما كان مورده خاصاً واستعماله عاماً .

(**ولا ينكب**) أي : ولا يحول ولا يغير ذلك المثل المستعمل استعارةً عن هيئته الأولىٰ ؛ لوجوب بقاء لفظ الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به ؛ لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به .

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه . . فلا يكون استعارةً ، فلا يكون مثلاً ، ولهٰذا

لا يلتفت في الأمثال إلىٰ مضاربها ، تذكيراً وتأنيثاً ، إفراداً وجمعاً وتثنية ، بل إنما ينظر إلىٰ مواردها ، مثلاً : إذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك ، يقال له : (الصيف ضيعتِ اللبن) بكسر تاء الخطاب ، نظراً إلىٰ مورده ، وهو امرأة اسمها : دخشنوس بنت لقيط بن زرارة . انتهىٰ « مجمع الأمثال » . ولـٰكن ليس كل استعارة مركبة يسمىٰ مثلاً ، بل ذلك مشروط بأن يكون استعمالها فاشياً في الاستعارة دون التشبيه ، ودون معناه الأصلي .

* * *

واعلم : أن المثل السائر ، لما كان فيه غرابة . . استعير لفظة المثل للحال ، أو الصفة ، أو القصة ، إذا كان لها مثل عجيب ، ونوع غرابة ، وهو في القرآن كثير ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ أي : حالهم العجيبة الشأن كحال الذين استوقدوا ناراً ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ أي : الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة ، وكقوله : ﴿ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ أي : صفتهم وشأنهم المتعجب منه ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ أي : فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة ، ثم أخذ في بيان عجائبها إلىٰ غير ذلك . انتهىٰ من « العباسي » .

وفي نسخة شرح عليها العباسي : بدل البيت الأول ، مع الإتيان بالبيت الثاني علىٰ حاله قوله :

مركب المجاز ما قد انتزع ... من متعدد كتمثيل سمع
يجيء في الإسناد أو في المسند ... إليه أو في الطرفين فاقتد
فإن أتى استعارةً مركب ... فمثلاً يدعىٰ ولا ينكب

يعني : أن المجاز المركب : هو ما قد انتزع فيه وجه الشبه من متعدد ، وهـٰذا المجاز سمع كتمثيل ؛ أي : يسمىٰ تمثيلاً ؛ لكون وجهه منتزعاً من متعدد علىٰ سبيل الاستعارة ؛ لأنه قد ذكر فيه المشبه به ، وأريد به المشبه ، كما هو شأن الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقاً ؛ أي : من غير تقييد بقولنا : علىٰ سبيل الاستعارة ، ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له : تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي .

مثال المجاز المركب الذي يسمىٰ تشبيه التمثيل ، وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدد ؛ كما يقال للمتردد في أمر : إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرىٰ ، شبه صورة تردده

في ذلك الأمر ، بصورة من قام ليذهب ، فتارةً يريد الذهاب فيقدم رجلاً ، وتارةً لا يريد فيؤخر أخرىٰ ، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ، ووجه الشبه وهو الإقدام تارةً ، والإحجام أخرىٰ ، منتزع من عدة أمور كما ترىٰ ، وهي الإقدام والإحجام والطرفان ؛ أي : الصورتان الصورة الأولىٰ والثانية .

(و) قد يجيء المجاز المركب (في الإسناد) أي : في النسبة ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ ، فالزيادة حقيقة وإسنادها إلى الآية مجاز ، لكونها سبباً والزيادة في الحقيقة فعل الله تعالىٰ .

ويقع في المسند إليه ؛ نحو : أنبت البقل شباب الزمان .

ويقع في الطرفين ؛ أي : في المسند والمسند إليه ؛ نحو : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ انتهىٰ « عباسي » .

قوله : (فاقتد) أي : فاتبع البيانيين فيما حكموا من اصطلاحاتهم ، والغرض منه تكميل البيت .

وعبارة « ع ق » : (مركب المجاز) أي : المجاز المركب (ما) أي : مجاز (قد انتزع) وجه الشبه فيه (من متعدد كـ) ما تقدم في (تمثيل) أي : في التشبيه المسمىٰ تشبيه التمثيل ، وقوله : (سمع) أي : سمع خصوص تشبيه التمثيل بنحو تشبيه الثريا بعنقود الملاحية ، فيكون من تشبيه التمثيل ، فلا يكون استعارة لفظ عنقود الملاحية للثريا ؛ كأن يقال : رأيت عنقود الملاحية ، تريد النجوم . انتهىٰ منه .

إعراب البيتين

(**مركب المجاز ما تحصلا**) : مركب مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، مركب : مضاف ، المجاز : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، ما : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، تحصلا : تحصل فعل ماض مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ؛ أي : والمجاز المركب ما تقدم في باب الإسناد الخبري .

(**في نسبة**) : جار ومجرور متعلق بتحصلا أو حال من فاعل تحصل ؛ أي : ما تحصل وتقدم حال كونه واقعاً في نسبة .

(**أو مثل تمثيل جلا**) أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، مثل : منصوب على الحالية من فاعل جلا الآتي ، ولـٰكن بعد تأويله بالمشتق ، وهو مضاف ، تمثيل : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، جلا : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة تحصلا علىٰ كونها صلةً لما الموصولة ، والتقدير : والمجاز المركب هو ما تحصل وتقدم في أول الكتاب ، حالة كونه واقعاً في نسبة أو ما جلا وظهر ووقع في كلامهم ، حال كونه **مثل** تمثيل ؛ أي : مماثلاً للتشبيه التمثيلي ، في كون وجهه منتزعاً من أمور متعددة .

(**وإن أتى استعارةً مركب**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، أتىٰ : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر؛ لأنه فعل معتل بالألف ، استعارةً : مفعول مقدم علىٰ فاعله منصوب بالفتحة الظاهرة، مركب: فاعل مؤخر لضرورة النظم مرفوع بالضمة الظاهرة.

(**فمثلاً يدعىٰ ولا ينكب**) : الفاء رابطة لجواب إن الشرطية جوازاً مبنية على الفتح ، مثلاً : مفعول ثان ليدعىٰ ؛ لأنه بمعنىٰ يسمىٰ لضرورة النظم منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، يدعىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المركب وهو المفعول الأول ليدعىٰ ، وجملة يدعىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة إن الشرطية مستأنفة .

(**ولا ينكب**) : الواو عاطفة ، لا : نافية مبنية على السكون ، ينكب : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المجاز المركب ، وجملة ينكب من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة يدعىٰ علىٰ كونه جواباً لإن الشرطية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في تغيير الإعراب

وَمِنْــهُ مَــا إِعْــرَابُــهُ تَغَيَّــرَا بِحَــذْفِ لَفْــظٍ أَوْ زِيَــادَةٍ تُــرَىٰ

قوله : (**في تغيير الإعراب**) المراد من التغيير : أثره الذي هو التغير ، وفي الكلام حذف ؛ أي : في بيان حكم تغيير الإعراب ؛ أي : الحكم الذي ينشأ عنه ، وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها مجازاً ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

(**ومنه**) أي : ومن جملة ما يسمىٰ مجازاً (**ما**) أي : لفظ (**إعرابه تغيرا**) أي : لفظ تغير إعرابه (**بـ**) سبب (**حذف لفظ أو زيادة**) لفظ ، ومعنىٰ تغير إعرابه : أنه كان يستحق إعراباً ، ثم إنه عدل به عن ذلك الإعراب إلىٰ إعراب آخر بسبب أحد الأمرين .

وقوله : (**ترىٰ**) نعت للزيادة كمل به البيت .

ومعناه : أن الزيادة لتغير حكم الإعراب هي التي ترىٰ ؛ أي : تحس ، بخلاف التي يمكن تقديرها ، فلا عبرة بها .

ثم إن قوله : (**بحذف لفظ** . . .) إلخ مخرجٌ لتغيرِ حكمِ إعرابِ غيرٍ ؛ في نحو : جاءني القومُ غيرَ زيد ؛ فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية ، فتغير إلى النصب على الاستثناء ، لـٰكن لا بحذف لفظٍ أو زيادته ، بل لنقل غير من الوصفية إلىٰ كونه أداة استثناء .

واحترز بالحذف المغيِّر والزيادة المغيرة مما لا يتغير معهما الإعراب ، فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازاً ؛ فالأول كقوله : (وليل كموج البحر) فإن رب محذوفة بعد الواو ولم يتغير الإعراب ، والثاني : كقوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ فما زائدة للتقوية والإعراب لم يتغير بزيادتها . انتهىٰ من « ع ق » بتصرف وزيادة .

وعبارة الأصل : وقد يطلق المجاز علىٰ كلمة تغير حكم إعرابها ، بحذف أو زيادة ، علىٰ سبيل الاشتراك اللفظي بأن يقال : **إن لفظ مجاز وضع بوضعين** :

أحدهما : للكلمة المستعملة في غير **ما** وضعت له لعلاقة وقرينة .

والثاني : للكلمة التي تغير حكم إعرابها الأصلي ، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقةً علىٰ هـٰذا الاحتمال ، أو علىٰ سبيل التشابه ؛ أي : مشابهة الكلمة التي تغير حكم إعرابها بالكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي . وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي ، بجامع الانتقال عن الأصل في كل ، واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه ، وعلىٰ هـٰذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة . انتهىٰ « دسوقي » .

وقوله : (ما تغير إعرابه بحذف لفظ أو زيادته) الباء سببية متعلقة بتغير ؛ أي : إن ذلك التغير يحصل بسبب حذفِ لفظ لو كان مع تلك الكلمة . . لاستحقت به نوعاً من الإعراب ، فلما حذف . . حدث نوع آخر ، أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحقت قبله نوعاً من الإعراب ، فحدث بزيادته نوع آخر من الإعراب . انتهىٰ منه .

فمثال الأول : وهو التغير الذي يكون بحذفٍ تسمى الكلمة بسببه مجازاً . . كقوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ، أصله : واسأل أهل القرية ، فإعراب القرية في الأصل هو الجر ، فحذف المضاف ، وأعطي المضاف إليه إعرابه وهو النصب ، وإنما حملنا علىٰ حذف مضاف ؛ للقطع بأن المقصود من الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسِها ؛ لأن القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة ، وسؤالها وإجابتها خرق للعادة وإن كان ممكناً ، لـٰكن ليس مراداً في الآية ، بل المراد فيها سؤال أهلها ، للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب ، لا سؤالها ؛ لأن الشاهد لا يكون جماداً .

وقوله : (بسبب حذف لفظ) أي : حرفاً كان أم فعلاً أم اسماً (**أو زيادة لفظٍ**) كذلك ؛ أي : حرفاً كان أو فعلاً أو اسماً ؛ لأن الفعل قد يزاد كما تزاد كان . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

ومثال الثاني : وهو التغير الذي يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازاً . . كقوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ على القول بزيادة الكاف ، فإعراب مثله في الأصل هو النصب ، فزيدت الكاف فصار جراً ؛ لأن الكاف : إما حرف جر أو اسم بمعنىٰ مثل مضاف لما بعده ، وكلاهما يقتضي الجر ، وإنما قلنا بزيادة الكاف ؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالىٰ ، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله ؛ لأنه لا مثل

له تعالىٰ ، حتىٰ ينفىٰ عن ذلك المثل من يكون مثله .

وإنما كان إعراب مثله في الأصل النصب ؛ لأنه خبر ليس ، وشيء اسمها ، وإنما صح الإخبار بمثل عن النكرة مع أنها مضافة للضمير ؛ لأن مثل لتوغلها في الإبهام لا تعرف ، وحينئذ فالإخبار حاصل بنكرة عن مثلها ، فاندفع ما يقال : إنه يلزم علىٰ هـٰذا الإعراب الذي ذكره الشارح الإخبار بالمعرفة عن النكرة ؛ لأن اسم ليس نكرة ، وخبرها معرفة بالإضافة إلى الضمير وهو ممنوع . انتهىٰ « د س » .

والقول بزيادة الكاف في قوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أخذ بالظاهر ، ويحتمل ألا تكون زائدةً ، بل يكون نفياً للمثل بطريق الكناية . انتهىٰ من « السعد » ، راجع « حاشية الدسوقي » عليه .

إعراب البيت

(**ومنه**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، من : حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، (**إعرابه**) : فاعل مقدم لضرورة النظم ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم .

(**تغيرا**) : فعل ماض مبني على الفتح ، الألف حرف إطلاق مبني على السكون ، ويصح أن يكون الكلام من باب الاشتغال أو من باب الابتداء والخبر ، والجملة من الفاعل المقدم والفعل المؤخر صلة لما الموصولة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : ولفظ تغير إعرابه نوع من المجاز ؛ لأنه مجاز بالحذف أو بالزيادة .

(**بحذف لفظ أو زيادة ترىٰ**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، حذف : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتغير ، حذف : مضاف ، لفظ : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، زيادة : معطوف علىٰ حذف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ،

تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ترىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ زيادة ، وترىٰ هنا بصرية تتعدىٰ إلىٰ واحد ، وذلك الواحد نائب فاعله ، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لزيادة ، تقديرها : أو زيادة مرئية في الكلام ، والغرض منها تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الباب الثالث : الكناية

قد تقدم في أول هٰذا الفن أن مقاصد هٰذا العلم ثلاثة : التشبيه ، والاستعارة ، والكناية ، وقد تقدم الأول والثاني ، وهٰذا هو القسم الثالث ، فقال : **(باب الكناية)** أي : هٰذا باب معقود في مباحث الكناية المصطلح عليها .

والكناية لغة : ترك التصريح بالشيء ، فهي مصدر كنيت بكذا عن كذا : إذا تركت التصريح به ، وعليه فلامه ياء ، وقد يقال : كنوت به عنه بالواو ، فتكون لامه واواً ، ولٰكن هٰذه اللغة ينافيها المصدر ، إذ لم يسمع كناوة بالواو ، ولا يقال : لعله علىٰ هٰذه اللغة قلبت الواو في المصدر ياءً للكسرة في فائه ؛ لأنا نقول : الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلباً ، فالتزام الياء في المصدر يدل علىٰ أن اللام ياء ، وأن الواو في كنوت قلبت عن الياء سماعاً . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

وعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياءً ، وعلى الثاني تكون واواً ، والمضارع على الأول يكني ، فهو كرمىٰ يرمي ، وعلى الثاني يكنو ، فهو كدعا يدعو . انتهىٰ « د س » .

وفي الاصطلاح : لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز إرادته معه ؛ أي : إرادة ذلك المعنىٰ مع لازمه ؛ كقولك : فلان طويل النجاد ؛ أي : طويل القامة ، وفلانة نَؤُومُ الضُّحَىٰ ؛ أي : مرفهة مخدومة ، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات ، وذلك أن وقت الضحىٰ وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش ، وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما يحتاج إليه ، في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها ، فلا تنام فيه من نسائهم ، إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك ، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد والنوم في الضحىٰ من غير تأول .

والحاصل : أن النجاد حمائل السيف ، فطول النجاد يستلزم طول القامة ؛ فإذا قيل : فلان طويل النجاد . فالمراد أنه طويل القامة ، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه ، مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف ، وطويل القامة بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازمي . انتهىٰ « د س » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

لَفْـظٌ بِـهِ لاَزِمُ مَعْنَـاهُ قُصِـدْ ... مَـعَ جَـوَازِ قَصْـدِهِ مَعْـهُ تُـرَدْ
إِلَى ٱخْتِصَاصِ ٱلْوَصْفِ بِٱلْمَوْصُوفِ ... كَٱلْخَيْرُ فِي ٱلْعُزْلَةِ يَا ذَا ٱلصُّوفِي
وَنَفْسِ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَٱلْغَرَضْ ... إِيضَاحٌ ٱخْتِصَارٌ أَوْ صَوْنٌ عَرَضْ
أَوِ ٱنْتِقَاءُ ٱللَّفْظِ لِٱسْتِهْجَانِ ... وَنَحْـوِهِ كَـٱللَّمْـسِ وَٱلإِتْيَـانِ

ولما فرغ الناظم من المجاز . . شرع في الكناية ، فقال : الكناية في الاصطلاح : هو (**لفظ به لازم معناه قصد**) أي : هي لفظ لازم معناه الأصلي قصد به ؛ أي : بذلك اللفظ .

وقوله : (**به**) متعلق (**بقصد**) ولازم مبتدأ ، خبره قصد ، وفي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ، وهو جائز على الأصح ، خلافاً لمن منعه ؛ أي : هي لفظ قصد به لازم معناه الأصلي (**مع جواز قصده**) أي : قصد المعنى الأصلي معه ؛ أي : مع ذلك اللازم المقصود ؛ أي : يشترط في الكناية أن يكون قصد اللازم بها واقعاً مع جواز ذلك المعنى الأصلي مع اللازم . انتهىٰ « ع ق » .

كلفظ طويل النجاد ، المراد به : طول القامة مع جواز إرادة حقيقته من طول النجاد أيضاً ، قوله : (**لفظ**) خرج به ، ما دل مما ليس بلفظ كالإشارة والكتابة ونحو ذلك ، قوله : (**قصد به لازم معناه**) لاستعماله فيه .

والحاصل : أن الكناية لفظ له معنىً حقيقي أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي .

بل أريد به لازم معناه الحقيقي .

وخرج بقوله : (**أريد به**) لفظ الساهي والنائم والسكران .

وخرج بقوله : (**لازم معناه**) اللفظ الذي يراد منه نفس معناه ، وهو الحقيقة الصرفة ، والمراد باللزوم هنا : مطلق الارتباط ولو بعرف ، لا اللزوم العقلي .

قوله : (**مع جواز إرادته معه**) أي : مع جواز إرادة معناه الحقيقي مع لازمه ، فمن

قيودها : أنها بعد إرادة اللازم بلفظها لا بد ألا تصحبها قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ، وحينئذ فتجوز إرادته من اللفظ مع لازمه .

وهٰذا القيد أعني : قوله : (**مع جواز...**) إلخ مخرج للمجاز ؛ إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز ، كصاحب الأصل ؛ لاشتراطه في قرينته أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي .

وقد علم مما ذكره : أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز ، وليست حقيقة ؛ لأن اللفظ لم يرد به معناه بل لازمه ، ولا مجازاً ؛ لأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له .

وقيل : إنها لفظ مستعمل في المعنى الحقيقي لينتقل منه إلى المجازي ، وعلىٰ هٰذا تكون داخلةً في الحقيقة ؛ لأن إرادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ في الحقيقة . . أعم من أن تكون وحدها ؛ كما في الصريح ، أو مع إرادة المعنىٰ ؛ كما في الكناية .

وقوله : (**مع جواز إرادته معه**) أي : من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملاً فيها معاً ، ولا يرد أن صاحب الأصل لا يُجوِّزُ استعمالَ اللفظ في حقيقته ومجازه ؛ لأن محل عدم التجويز إذا استعمل فيهما علىٰ أن كلاًّ مقصود لذاته ، وما هنا أحدهما : مقصود تبعاً ، وهو المعنى الحقيقي ، وإلىٰ هٰذا يشير قوله : (**معه**) ففائدته : التنبيه علىٰ أن إرادة اللازم أصل ، وإرادة المعنى الحقيقي بتبعية إرادة اللازم ، كما يفهم من قولنا : جاء زيد مع الأمير ، ولا يقال : جاء الأمير مع زيد ؛ لأن (مع) تدخل على المتبوع لا على التابع . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

والكناية تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام :

الأول منها : ما يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف ؛ كقولهم : المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه ؛ جعلوا إحاطة الثوبين والبردين بالوصفين كناية عن اختصاص الممدوح بهما ؛ أي : بالوصفين المجد والكرم ، ومن هٰذا القسم قول زياد الأعجم ، (من الكامل) ، قالها في عبد الله بن الحشرج ، وكان عبد الله أميراً علىٰ نيسابور ، فوفد عليه زياد الأعجم ، فأمر بإنزاله ، وبعث إليه ما يحتاجه ، فأنشده البيت :

إن السمـاحـة والمـروءة والنـدىٰ في قبةٍ ضربت على ابن الحشرج

فأمر له عبد الله بن الحشرج بعشرة آلاف درهم ، وكان عبد الله بن الحشرج سيداً من سادات قيس ، وأميراً من أمرائها ، وَلِيَ عُمالةَ خراسان وفارس وهمدان ، وفي جعل هٰذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له ؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه . . فقد أثبت له .

وإلىٰ هٰذا القسم أشار الناظم بقوله : (**ترد**) الكناية ـ بضم التاء المثناة علىٰ صيغة المجهول وتشديد الدال ـ وفي بعض النسخ : (**يرد**) بالياء التحتانية ؛ أي : **يرد** لفظ الكناية من الرد بمعنى الرجوع ؛ أي : **ترجع** الكناية أو يرجع لفظ الكناية إلىٰ ثلاثة أقسام ، وتنحصر فيها ؛ منها : الدلالة على اختصاص الصفة بالموصوف ، ويقرأ الدال علىٰ هٰذه النسخة بالتخفيف ؛ لضرورة الروي ، وفي بعضها (ترد) بالفوقانية ، أو التحتانية بفتحها وكسر الراء وسكون الدال ، من الورود .

واللام في قوله : (**إلى اختصاص**) بمعنى اللام ، كما قاله الناظم في « شرحه » .

والمعنىٰ عليه : ترد الكناية أو يرد لفظها لاختصاص الوصف بالموصوف ؛ أي : ترد لأحد ثلاثة أقسام : **الأول منها** : اختصاص الوصف بالموصوف ؛ أي : لإثبات أمر لأمر أو نفيه عنه ؛ أي : لإثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف ، وهٰذا المعنىٰ هو المراد بالاختصاص في هٰذا المقام ؛ أي : في القسم الأول منها ، وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر .

والحاصل : أن الاختصاص المعبر به في هٰذا القسم في كلام الناظم وغيره ، المراد به : مجرد ثبوت أمر لأمر كان علىٰ وجه الحصر أولاً لا خصوص الحصر ، وهٰذا القسم الأول هنا هو القسم الثالث في **الأصل** ؛ أي : جعله أخيراً ، والمراد بالوصف : الأمر القائم بالشيء لا الوصف النحوي .

ومثل الناظم لهٰذا القسم بقوله : (**كـ**) قولك : (**الخير في العزلة**) أي : بشرطها المعلوم : وهو أن تكون لقصد كف النفس عن المحرمات ، والتفرغ للعبادات علىٰ وجه الإخلاص . انتهىٰ « ع ق » .

(يا) هـ(ذا الصوفي) فجعل العزلة كناية عن اختصاص الصوفي بالخير ، وحينئذ تكون الكناية بواسطة ؛ وذلك أنه يلزم من كون الخير في العزلة : اختصاصها به ، ومن اختصاصها بالصوفي اختصاص الصوفي به ؛ لأنه مختص بها ، والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك الشيء .

هٰذا ؛ والذي في « شرح الناظم » : أن جعل العزلة ظرفاً للخير كناية عن تخصصه بها ، وهو أقرب .

* * *

والثاني منها : ما يطلب بها نفس الموصوف ، وهٰذه قسمان :

قريبة : وهي التي معناها واحد ؛ كقولك : جاء المضياف ، تريد زيداً ؛ لكثرة قراه للضيف ، حتىٰ صار اختصاصه بذلك كاللازم ، ينتقل من المضياف إليه ، فهي قريبة لبساطتها وسهولة مأخذها ؛ لعدم احتياجها إلى انضمام لازم آخر .

وبعيدة : وهي ما تركب وصفها من مجموع معان تصير جملتها مختصة بموصوف ، يتوصل بذكرها إليه ؛ كالكناية عن (الإنسان) بأنه : حي ، مستوي القامة ، عريض الأظفار ، وهٰذه تسمىٰ خاصةً مركبةً ، فلو كنىٰ عن الإنسان باستواء القامة وحده . . شاركه فيه النخل ، ولو كنىٰ عنه بالحي . . شاركه فيه الحمار ، ولو كنىٰ عنه بهما . . لساواه التمساح ، كما قيل ، ولو كنىٰ عنه بعريض الأظفار وحده ، أو بعريض الأظفار مع الحي . . ساواه الجمل ، بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة ، فإنها يختص بها الإنسان ، فكانت كناية .

نعم ، عرض الأظفار ، مع استواء القامة يغني عن حي ، بل قيل : الحي مع استواء القامة يغني عن عرض الأظفار ؛ إذ لا يوجد حي كذلك ، خلاف ما قيل في التمساح والثعبان ؛ لأن المراد بالقامة ما كان ممتداً إلىٰ أعلىٰ ، لا ما يمتد على الأرض .

وهٰذا ؛ أي : مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذي ينتقل منها إليه يسمىٰ عند أصحاب العلوم العقلية خاصةً مركبةً ، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف وينتقل منها إليه تسمىٰ خاصةً بسيطة ؛ لعدم تركبها ، كما ذكرناها آنفاً قبل هٰذه .

وشرط هاتين الكنايتين القريبة والبعيدة : أن يكون كل واحدة منهما مختصاً بالمكني عنه لا يتعداه ؛ ليحصل الانتقال منه إليه ؛ أي : أن يكون المعنى الواحد المكنىٰ به مختصاً بالمكنىٰ عنه في الأولىٰ ، وأن يكون مجموع المعاني المكنىٰ بها مختصاً بالمكنىٰ عنه ، وهٰذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الثانية ، بل كل كناية كذلك ؛ إذ لا يدل الأعم على الأخص ، ولا ينتقل منه إليه . انتهىٰ « دسوقي » .

وذكر الناظم هٰذا القسم الثاني بقوله : (**ونفس موصوف**) أي : وترد الكناية لأن يكون المطلوب فيها نفس الموصوف ؛ أي : وترد الكناية أو يرد لفظ الكناية للدلالة علىٰ نفس الموصوف .

والثالث منها : ما يطلب بها نفس الصفة ؛ أي : صفة من الصفات ؛ كالجود ، والكرم ، والشجاعة ، وطول القامة ، ونحو ذلك ؛ وهي قسمان أيضاً :

بعيدة : وهي ما يكون الانتقال فيها من الكناية إلى المطلوب بها **متوقفاً علىٰ وسائط** ؛ كالكناية بكثير الرماد عن المضياف ، فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلىٰ كثرة الجمر ، ومنه إلىٰ كثرة الإحراق تحت القدور ، ومنه إلىٰ كثرة طبائخه ، ومنها إلىٰ كثرة الآكلين ، ومنها إلىٰ كثرة الأضياف ، ومنها إلى المقصود ؛ وهي صفة المضيافية ، وهي كناية بعيدة ؛ لبعد اللازم ، وهي بحسب كثرة الوسائط وقلتها تختلف أحوالها وضوحاً وخفاء .

وقريبة : وهي ما كان الانتقال فيها **بغير واسطة ؛ وهي قسمان : واضحة وخفية** :

ـ **فالواضحة** : ما ينتقل منها بسهولة ؛ كالكناية بطويل النجاد عن طويل القامة ، وبأبيض اللحية عن الشيخ .

والخفية : ما يتوقف الانتقال عنها علىٰ تأمل ؛ كقولهم : عريض القفا ، كنايةً عن الأبله ؛ أي : عن البليد ، وقيل : هو الذي عنده خفة العقل ، والقفا بالقصر : مؤخر الرأس ، وعرضه يستلزم عظم الرأس غالباً ، والمقصود هنا : العظم المفرط ؛ لأنه الدال على البلاهة ، وأما عظمها من غير إفراط بل مع الاعتدال . . فيدل على الهمة والنباهة وكمال العقل ؛ فإن عرض القفا مما يستدل به على البلاهة ، فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ، لٰكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد ولا يدركه ، وإنما يدركه من أعمل فكره ورويته ، حتى اطلع على الملزومية واعتقدها ، وليس الخفاء

بكثرة الوسائط والانتقالات حتىٰ تكون بعيدة . انتهىٰ « د س » .

والفرق بين الخفية والبعيدة : **أن الخفية** ما لا ينتقل منها إلى المقصود إلا بتأمل شديد ، ودقيق فكر ، ولا يدرك الانتقال فيها كل أحد ؛ لخفائها ، وإن قلت الواسطة ، أو لم تكن كالانتقال من عريض القفا إلى البلاهة .

والبعيدة : ما لا ينتقل فيها إلى المقصود إلا بكثير الوسائط والانتقالات ، ولم يكن فيها كالانتقال من كثير الرماد إلى المضيافية ؛ فإنه ينتقل فيها من كثرة الرماد إلىٰ كثرة إحراق الحطب . . . إلخ ، كما مر آنفاً . انتهىٰ « عباسي » بتصرف .

فالمطلوب بهٰذا كله نفس الصفة ، وإلىٰ هٰذا القسم الثالث أشار الناظم بقوله : (**ووصف**) أي : وترد الكناية أو يرد لفظ الكناية للدلالة علىٰ صفة من الصفات .

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ بيان فائدة الكناية وأغراضها ، فقال : (**والغرض**) أي : وأغراضها كثيرة ؛ أي : والغرض في العدول عن التصريح إلى الكناية كثير ؛ فمنها :

(**إيضاح**) أي : إيضاح المطلوب للمخاطب ؛ كطويل النجاد ، لبيان طويل القامة ، إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنىٰ طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال علىٰ طول القامة ؛ لعدم إدراك الوضع ، ومثله : عريض اللحاف : للسمين ، وواسع الشاشية : لكبير الرأس ، والشاشية : لفظة مولدة ، تطلق على القلنسوة ، وقيل : إنها نسبة إلىٰ شاش ، من بلاد الترك . انتهىٰ « مزهر » .

ولعلها : العمامة من ثوب رقيق ؛ كعمامة بلادنا .

ومنها : (**اختصار**) الكلام ، ولو صرح . . لاحتاج إلىٰ كلام طويل ؛ نحو : فلان مهزول الفصلان ، كناية عن كرمه ؛ أي : لكثرة نحره لأمهات فصلانه ، ففقدت اللبن فهزلت ؛ لكثرة أضيافه ودوام قراه لهم ، فإنه يغني عن قولك : فلان ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيراً لكرمه .

ومنها : صيانة اللسان عن التصريح بالاسم تحقيراً له ، وذكره بقوله : (**أو صونٍ عَرَضْ**) أي : قَصَد ، وأو بمعنى الواو ؛ أي : ومنها صون اللسان عن ذكر اسم المكنىٰ عنه تحقيراً له ، إذا عرض وقصد ذلك الصون ؛ كقولك : لا يفعل هٰذا إلا

الملعون علىٰ ألسنة جميع المسلمين ؛ كناية عن الشيطان .

ومنها : صون اللسان عن التصريح بذكر المكنىٰ عنه تعظيماً له ، إذا عرض وقصد ذلك التعظيم ؛ كقولك : إنما يعطي هـٰذا من يسأل فضله أهل السماء والأرض ؛ كناية عن الرب جل جلاله .

ومنها : (**انتقاء اللفظ**) أي : اختيار الفصحاء لفظ الكناية (**لاستهجان**) أي : لاستقباح صريح المكنىٰ عنه (**ونحوه**) أي : ولنحو الاستهجان ؛ كالحياء .

ثم مثل لما ترك فيه التصريح للاستهجان ولنحوه ، فقال : وذلك (**كـ**) الكناية بلفظ (**اللَّمْسِ**) عن الوطء ، الذي هو الحقيقة العربية للجماع ، (**و**) كالكناية بلفظ (**الإتيان**) عن الجماع أيضاً ، فيقول : إذا لمستَ المرأة ؛ أي : وطئتها . . فعليك الغسل ، وإذا أتيتها . . فعليك بالغسل ، وهـٰذا المذكور مثال للنحو الذي هو الحياء .

ومثال الاستهجان كأن يقول : الخلاء نجس ؛ كنايةً عن العورة ، فترك التصريح بها استهجاناً ؛ أي : استقباحاً لها ، وكأن يقول : يحرم على الرجل في الحيض ما بين الرجْلَينِ ، أو ما تحت الحزام ، كنايةً عن العورة ، فترك التصريح بها استهجاناً .

تمرين

وإذا سئلت : كم جملة المطلوب بالكناية ؟

فالجواب : المطلوب بها ثلاثة :

الأول : الدلالة على اختصاص الوصف بالموصوف .

والثاني : الدلالة علىٰ نفس الموصوف .

والثالث : الدلالة علىٰ نفس الصفة ، كما بينا أمثلتها .

وإذا سئلت : كم جملة الأغراض التي ذكرها الناظم في الكناية ؟

فالجواب : جملتها أربعة : الإيضاح ، والاختصار ، والصيانة ، والاستهجان .

الإعراب

(**لفظ به لازم معناه قصد**) : لفظ : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : الكناية

لفظ ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب ، به : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بالباء مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بقصد الآتي كما مر ، لازم : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، معناه : معنىٰ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم .

(**قصد**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ لازم معناه ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ؛ أعني : لازم معناه ، والتقدير : لازم معناه مقصود به ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لفظ ، والتقدير : والكناية لفظ مقصود به لازم معناه .

(**مع جواز قصده معه**) : مع منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بقصد ، مع : مضاف ، جواز : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، جواز : مضاف ، قصد : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، قصد : مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، معه : مع : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في آخره ،منع من ظهورها اشتغال المحل بضرورة الوزن ، مع : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والظرف متعلق بقصده أو حال من ضمير قصده .

(**يرد**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ لفظ ؛ أي : يرد لفظ الكناية لاختصاص الوصف بالموصوف ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**إلى اختصاص الوصف بالموصوف**) : إلىٰ حرف جر بمعنى اللام مبني بسكون على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، اختصاص : مجرور بإلىٰ وعلامة جره كسرة ظاهرة

في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيرد ، والتقدير : ويرد لفظ الكناية لاختصاص الوصف بالموصوف ؛ أي : للدلالة على اختصاص الوصف بالموصوف ، اختصاص : مضاف ، الوصف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرو متعلق باختصاص .

(**كالخير في العزلة يا ذا الصوفي**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، الخير. . . إلىٰ آخر البيت : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ياء ذا الصوفي ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

وإن شئت. . قلت : الخير مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، العزلة : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : الخير كائن في العزلة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بالكاف .

(يا ذا الصوفي) : يا : حرف نداء مبني على السكون ، ذا : اسم اشارة يشار به للمفرد المذكر في محل النصب على المفعولية مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ؛ لأنه منادىً مفرد العلم ، الصوفي : صفة للمنادىٰ ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب في محله أو بالضم المقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

الجار والمجرور في قوله : (كالخير) متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ومثال ذلك ؛ أي : مثال دلالة الكناية على اختصاص الوصف بالموصوف كائن ؛ كقولك : الخير في العزلة. . . إلخ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**ونفس موصوف ووصف**) : ونفس بالجر معطوف على اختصاص ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وتكون الكناية لإفادة اختصاص الوصف بالموصوف وللدلالة علىٰ نفس الموصوف ، نفس : مضاف ، موصوف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، ووصف : الواو عاطفة

مبنية على الفتح ، وصف : معطوف علىٰ موصوف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : وترد الكناية للدلالة علىٰ نفس وصف .

(**والغرض**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، الغرض : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**إيضاح**) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**اختصار**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ إيضاح ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

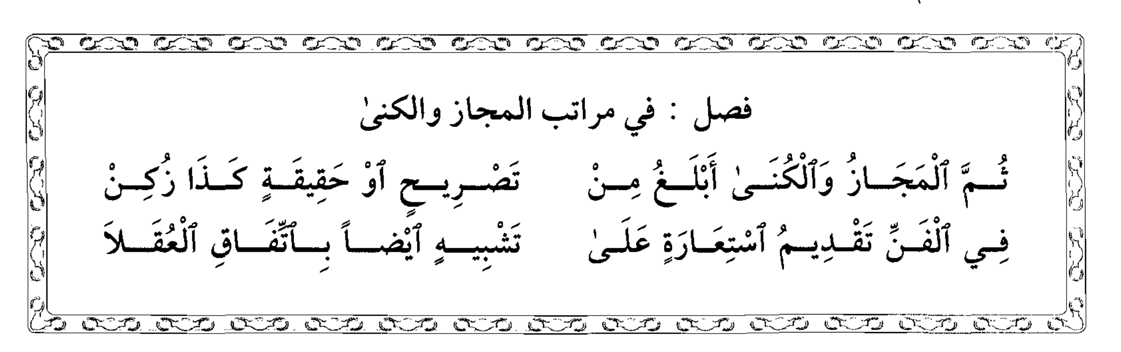
(**أو صون عرض**) : أو حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبني على السكون ، صون : معطوف علىٰ إيضاح ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، عرض : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المتكلم ، وجملة عرض في محل الرفع صفة لصون والعائد محذوف ، تقديره : ومنها صون عرضه ؛ أي : قصده المتكلم ؛ أي : صون متكلم لسانه عن التصريح باسم المكنىٰ عنه قصد ذلك الصون ؛ أي : وصون قاصد هو إياه ، والغرض منه تكميل البيت .

(**أو انتقاء اللفظ**) أو حرف عطف وتفصيل مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، انتقاء : معطوف علىٰ إيضاح ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، اللفظ : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**لاستهجان**) : جار ومجرور متعلق بانتقاء ، (**ونحوه**) : معطوف على استهجان مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، (**كاللمس**) : جار ومجرور ، (**والإتيان**) : معطوف على اللمس متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن كاللمس والإتيان .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :


فصل : في مراتب المجاز والكنىٰ

ثُـمَّ ٱلْمَجَـازُ وَٱلْكُنَـىٰ أَبْلَـغُ مِـنْ ... تَصْـرِيـحٍ اَوْ حَقِيقَـةٍ كَـذَا زُكِـنْ
فِـي ٱلْفَـنِّ تَقْـدِيـمُ ٱسْتِعَـارَةٍ عَلَـىٰ ... تَشْبِيـهٍ اَيْضـاً بِـٱتِّفَـاقِ ٱلْعُقَـلاَ

ثم نبه الناظم علىٰ كون المجاز المرسل والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ، فقال : (**ثم**) بعدما فرغنا من بيان قواعد أهل الفن نقول : (**المجاز**) المرسل (**والكنىٰ**) جمع كنية مراداً بها الكناية . انتهىٰ « ع ق » .

(**أبلغ**) : أي : أوكد في الإثبات وأنسب لمقام بيان المعنى . انتهىٰ منه .

والظاهر : أن الواو بمعنىٰ أو ، وأنه أشار إلىٰ جواز كون أبلغ من المبالغة أو من البلاغة . وفي « الصبان على الأطول » : أنه من المبالغة لا غير ، ويمكن الجمع لمن تأمل . انتهىٰ « م خ » .

(**من تصريح**) مقابل لها بحيث يؤدي مؤداها ، فقولك : فلان كثير الرماد أبلغ من قولك : إنه مضياف ؛ لأنها لما تضمنته من الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، كإثبات الشيء بالدليل دون التصريح .

(**أو**) الإتيان بالمجاز أبلغ من الإتيان بـ(**حقيقة**) تقابله ، فقولك : رأيت عيناً : أبلغ من قولك : رأيت رئيبةً ، وقولك : جعل فلان إصبعه في أذنيه : أبلغ من قولك : رأيته جعل أنملته في أذنيه ، وعلىٰ هـٰذا : القياس ، لما في المجاز من شبه إثبات الدعوىٰ بالدليل ؛ يعني : أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، والكناية أبلغ من التصريح ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، وهو كدعوى الشيء ببينة ؛ فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم ، لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه . انتهىٰ « دمنهوري » .

وقوله : لأن الانتقال . . . إلخ ، وذلك ؛ لأن اللفظ مجازاً كان أو كنايةً إذا سمع . . فأول ما يخطر منه معناه الأصلي ، فإذا دلت القرينة علىٰ عدم إرادته . . انتقل منه الذهن إلىٰ ملابسه . أفاده (ع ق) .

قوله : (فإن وجود الملزوم) أي : الذي هو الملحوظ أولاً ، وقوله : (يقتضي وجود اللازم) أي : الذي هو المقصود ، وحينئذ فأنت حال الإتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت علىٰ وجود اللازم بوجود ملزومه ؛ فإذا قلت : رعينا الغيث . . فكأنك قلت : رعينا نباتاً وجد لوجود الغيث ، وإذا قلت : زيد طويل النجاد . . فكأنك قلت : زيد وجد طول قامته لوجود طول نجاده ، تأمل .

(**كذا**) أي : كما عُلِمَتْ أبلغيةُ الكناية والمجاز المرسل فيفوقان علىٰ مقابلَيْهما (**زكن**) أي : علم (**في**) هٰذا (**الفن تقديم استعارة**) في الأبلغيةِ (**علىٰ تشبيه**) يقابلها ويكون أصلاً لها ، وكما أنَّ المجاز المرسل أبلغ من الحقيقة ، والكناية أبلغ من التصريح . . فكذلك الاستعارة (**أيضاً**) أبلغ من التشبيه (**باتفاق العقلا**) وعلماء الفن ، والمراد بهم : علماء البيان ؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء ، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنىٰ ، حيث يعتبرون هٰذه المعاني في موارد الكلام ، وإن لم يعلموا هٰذه الاصطلاحات . أفاده الصبان عن « الأطول » .

وقوله : (**أيضاً**) : لا حاجة إليه لإغناء التشبيه في كذا عنه ؛ أي : والاستعارة أبلغ من التشبيه ؛ لأنها مبنية علىٰ تناسي التشبيه ، ودعوىٰ أن المشبه فرد من أفراد المشبه به .

والحاصل : أن الناظم لما فرغ من أبواب البيان . . شرع في ذكر ما بينها من التفاضل في البلاغة ، فقال : فالمجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، وذلك كدعوى الشيء ببينةٍ ؛ أي : مستندةٍ إلىٰ برهانٍ ؛ لامتناع وجود الملزوم بدون لازمه ، والاستعارة أبلغ من التشبيه ؛ لأنها مجاز وهو أبلغ من الحقيقة ، والتشبيه حقيقة ، والمراد بالاستعارة الحقيقية التصريحية والتمثيلية ، لا التخييلية والمكنىٰ عنها ؛ لأنهما ليستا من المجاز . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

إعراب البيتين

(**ثم**) : حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري هنا مبني على الفتح ، (**المجاز**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**والكنىٰ**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الكنىٰ : معطوف على المجاز ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ،

تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**أبلغ**) : خبر المبتدأ والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وأفرده مع أن المبتدأ اثنان متعاطفان ؛ لأنه اسم تفضيل يطلق على المثنىٰ والجمع بلفظ المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**من تصريح**) : من حرف جر مبني على السكون ، تصريح : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأبلغ ؛ لأنه اسم تفضيل ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**حقيقة**) : معطوف علىٰ تصريح ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**كذا**) : الكاف حرف جر وتشبيه مبني على الفتح ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بالكاف مبني على السكون ، لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الجار والمجرور متعلق بزكن المذكور بعده ، (**زكن**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ومرجع اسم الإشارة ما تقدم من حكم الأمور الأربعة من أبلغية الأولين على الأخيرين .

(**في**) : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، (**الفن**) : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بزكن ، (**تقديم**) : نائب فاعل لزكن مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجملة زكن من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، تقديم : مضاف ، (**استعارة**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**علىٰ**) : حرف جر مبني على السكون ، (**تشبيه**) : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتقديم ، (**أيضاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، تقديره : إضت أيضاً ، أي : رجعت رجوعاً إلىٰ ذكر الأبلغ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة أيضاً من الفعل والفاعل جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**باتفاق العقلا**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، اتفاق : مجرور بالباء ، وعلامة

جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتقديم ، اتفاق : مضاف ، العقلا : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

إلىٰ هنا وصل تعليقي ، في تاريخ (١٧/ ٩/ ١٤٣٢هـ) يوم بدر ، وقت الضحوة ، بعدما رأيت في تلك الرقدة إسلامَ رؤساء الأمريكيين والأوربيين بيدي ، بعدما اغتسلوا في بيتي ، وفقني الله وإياهم لكل خير ، آمين .

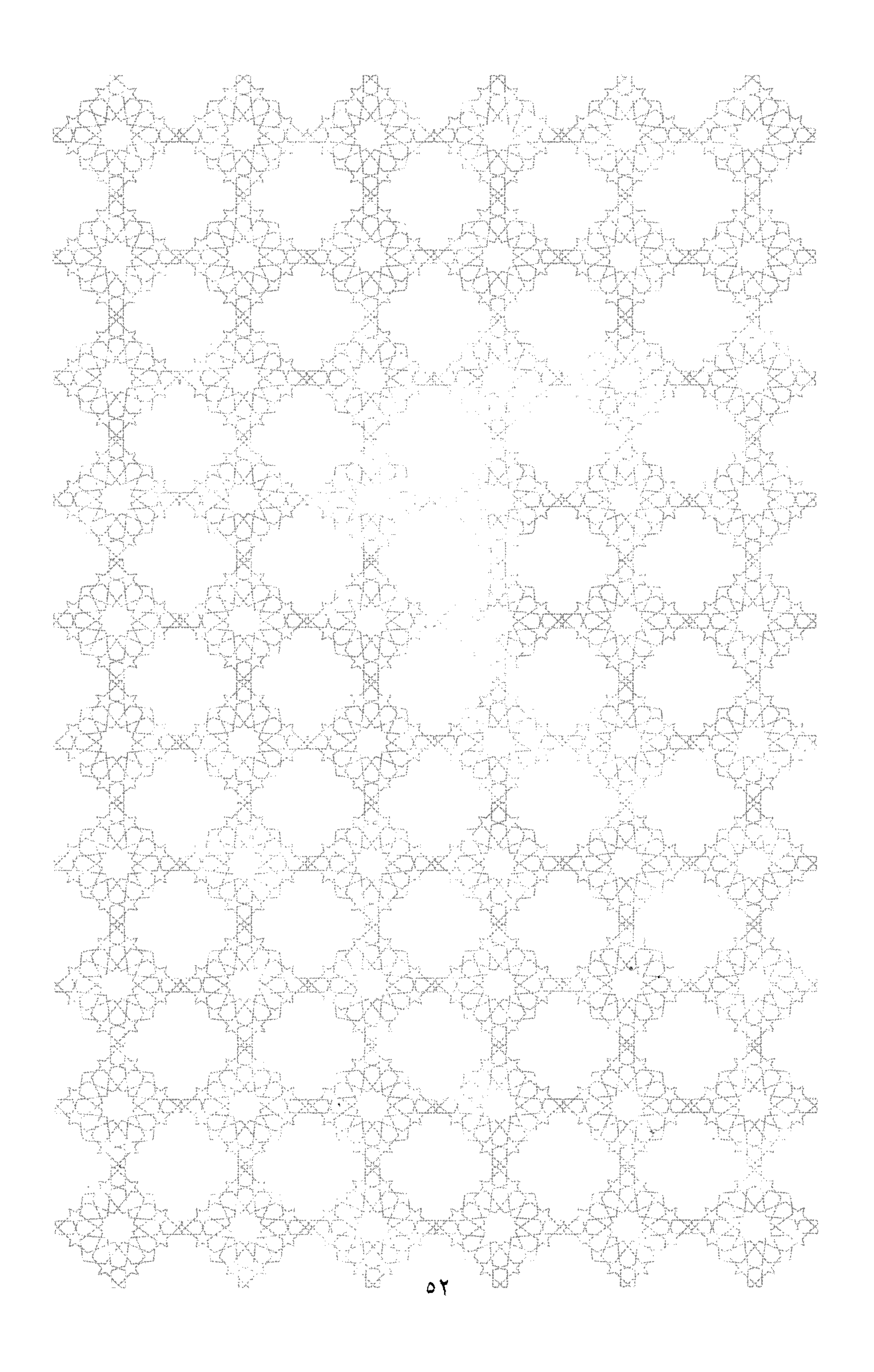
* * *

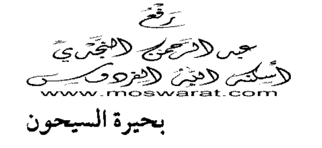




الفن الثّالث

عِلمُ البَدِيع

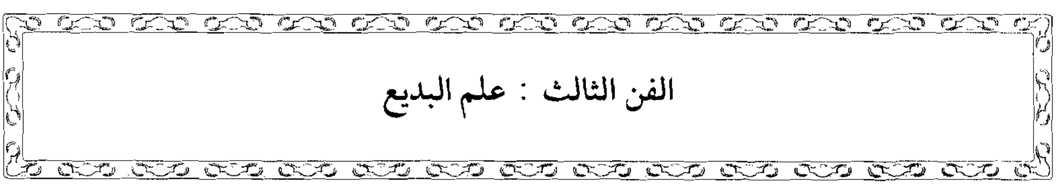




بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مبدع الكائنات ، رافع السماء بغير عمد ، باسط الأرض بغير وتد ، نحمده علىٰ ترادف إفضاله ، ونشكره علىٰ تراكم نواله ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد الذي أبدع لنا هـٰذا الدين القويم ، وعلىٰ آله وصحبه الذين جاهدوا معه أهل الشرك والبهتان ، وأبادوهم بسنان اللسان ، ولسان السنان ، وعلىٰ جميع من تبعهم علىٰ سنته المطهرة ، التي لا زيغ فيها ولا ابتداع ، إلىٰ يوم الحشر والجزاء ، آمين يا رب العالمين .

وقد تم الكلام في تعليقنا هـٰذا على الفن الثاني ، والحمد لله رب العالمين حمداً لا يقومُ بأدائه جَمِيعُ المخلوقين ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ، وعلىٰ من تبعه بإحسان إلىٰ يوم الدين ، والله المسؤول في إكمال هـٰذا الفن الثالث ، مع العفو والعافية ، والمعافاة الدائمة ، فأقول : **قال الناظم** رحمه الله **تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :



الفن الثالث : علم البديع

أي : الفن الثالث : هو العلم المعلوم إضافته إلى البديع ؛ فالإضافة فيه عهدية ، **والبديع في اللغة** : الغريب ، من بدع الشيء ـ بضم الدال ـ إذا كان غايةً فيما هو فيه من علم أو غيره ، حتىٰ صار غريباً فيه لطيفاً ، ومنه أبدع ، إذا أتىٰ بشيء لم يسبق له مثال ، ومنه اسمه تعالى البديع ، بمعنى المبدع ؛ أي : الموجد للكائنات علىٰ غير مثال سابق ، فهو فعيل بمعنىٰ مفعل ، وقد تقدم الاعتراض عليهم في تسميته بهـٰذا الاسم ، وأن الإبداع لا ينسب لغيره تعالىٰ ، لا حقيقةً ولا مجازاً علىٰ ما قيل ، وهـٰذا العلم منزل من العلمين السابقين منزلة الجزء من الكل ، أو منزلة النتيجة من المقدمتين ، **وفي الاصطلاح** : ما ذكره الناظم رحمه الله تعالىٰ ، فيما سيأتي قريباً .

❊ ❊ ❊

واعلم : أن الكلام يحتاج إلى النظر في **ثلاثة أمور** :

الأول : ما يتوصل به إلىٰ إصلاح نفس المعنىٰ .

والثاني : ما يتوصل إلىٰ إصلاح تأدية المعنىٰ للمخاطب .

والثالث : ما يتوصل به إلىٰ جمال اللفظ والمعنىٰ وحسنهما وجودتهما .

فالأول : علم المعاني ، والثاني : **علم البيان** ، وقد فرغنا منهما بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه ، والثالث : **علم البديع** ، وهـٰذا محله ، وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ، بشرط الرعاية المذكورة ، قال التفتازاني : وإلا . . كان كتعليق الدر علىٰ أعناق الخنازير ، ولقد أحسن في تشبيهه هـٰذا وأبدع . انتهىٰ من « الناظم » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

عِلْـمٌ بِـهِ وُجُـوهُ تَحْسِيـنِ ٱلْكَـلَامْ يُعْـرَفُ بَعْـدَ رَعْـيِ سَـابِـقِ ٱلْمَـرَامْ

ولما فرغ الناظم من ركني البلاغة ؛ وهما علم المعاني والبيان . . أخذ يتكلم في بيان متمماتهما ، وهو علم البديع ، فقال : **وهو اصطلاحاً** : علم يعرف به وجوه وطرق تحسين الكلام وتجميله ، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي من مباحث علم المعاني ، ورعاية وضوح الدلالة من الخلو عن التعقيد المعنوي ، وإيراد أنواع التشبيه والكناية التي هي من مباحث علم البيان .

فظهر من التعريف أن تلك الأوصاف إنما تحسن الكلام بعد رعاية ما يقتضيه علما المعاني والبيان . انتهىٰ « عباسي » .

وقوله : (**بعد رعي سابق المرام**) أي : بعد رعاية ما سبق ذكره من مقاصد علم البلاغة ، والمرام : المقصد ، من رام إذا قصد وطلب ؛ أي : بعد رعاية المقصود السابق من علمي البلاغة ، والإضافة في (**سابق المرام**) من إضافة الصفة إلى الموصوف . انتهىٰ من « الناظم » .

أي : علم البديع (**علم**) يعرف (**به وجوه تحسين الكلام**) أي : قواعد قررت يكون إدراكها إدراكاً للمعاني التي يحسن الكلام بها ، ويكون إدراكها تصوراً لها .

ثم إن المحسنات المدركة بهـٰذا الفن إنما تكون محسنات وتعتبر عند البلغاء بعد اعتبار ما ينبغي في البلاغة ، وإلا . . كان وجودها كقلائد الدر علقت في أعناق الخنازير ، وكغمد من ذهب علىٰ سيف من خشب ، وعلىٰ هـٰذا نبه بقوله : وإنما تعد هـٰذه المحسنات محسنة (**بعد رعي**) أي : رعاية الآتي بها في كلامه (**سابق المرام**) أي : بعد رعايته وإتيانه بما يجب أن يرام ويؤتىٰ به **سابقاً** ، وإلا . . لم تعد من المحسنات ، والذي يرام أن يحاول الإتيان به سابقاً البلاغة ، التي هي المطابقة لمقتضى الحال مع وجود الفصاحة ، وإذا روعيت حتىٰ حصلت . . كان الإتيان بها مع المحسنات ورعايتها حسناً ، وإلا . . بطلت رعايتها ولم تعد من المحسنات . انتهىٰ « ع ق » .

قال الشارح : **واعلم** : أن فن البديع ليس جزءاً من البلاغة ، بل هو تابع لها ، وذيل لها ، لا نفسها ، فالنظر فيها فرع النظر فيها ، فلذلك أخره ، وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة .

فقوله : (**علم**) خبر لمبتدأ محذوف ، ودليل مفاده الترجمة .

وقوله : (**به**) متعلق بيعرف .

وقوله : (**بعد رعي . . .**) إلخ متعلق بتحسين ، فقد أفاد أن هـٰذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة . أفاده السعد .

(**وسابق المرام**) أي : المطلوب السابق ، وهو المطابقة ووضوح الدلالة اللذان هما مفادان للفنين قبله .

وقوله : (**متعلق بتحسين**) أي : فهو ظرف لغو ؛ أي : أن تحسين الكلام بهـٰذه الوجوه إنما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة ، لا في الوجود ؛ لأن التحسين مقارن لهما في الوجود ، وأما إذا جعل ظرفاً مستقراً . فالذي بعدهما هو الحصول ، فيقتضي أنه متأخر عنهما ، والتقدير : حالة كون التحسين حاصلاً بعدهما . انتهىٰ « دسوقي » .

ومعنىٰ وضوح الدلالة : الخلو عن التعقيد المعنوي ، وقد تقدم بيانه في المقدمة .

وحاصل ذلك : أن تلك الأوجه إنما تعد محسنة للكلام إذا أتىٰ بها بعد رعاية الأمرين ؛ أعني بالأمر الأول : المطابقة لمقتضى الحال ، وتتضمن ما يتبين في علم النحو واللغة والتصريف ، ويدرك بالطبع ؛ لأن المطابقة لا عبرة بها إلا بعد الفصاحة ، والفصاحة كما تقدم تتوقف علىٰ وجود ما بُيِّنَ في تلك العلوم ، وما يتبين بالطبع ؛ كالتنافر وبعض التعقيد اللفظي ، كما تقدم .

وأعني بالأمر الثاني : وضوح الدلالة المبين في علم البيان ، وإنما فصله عن المطابقة ، مع أن المطابقة لا تعتبر إلا به ؛ إذ هو من الفصاحة ، للإشارة إلى العلمين السابقين ؛ أعني : المعاني : الكفيل ببيان المطابقة ، والبيان : الكفيل بتقرير وضوح الدلالة ، ولما كان المبين في الفن الثاني هو ما يسقط به التعقيد المعنوي . . فسرنا الوضوح بالخلو عن التعقيد المعنوي ، ولم نقل فيه : الخلو عن التعقيد اللفظي ،

وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقة من أمر الفصاحة غير التعقيد المعنوي ؛ لعدم بيانه في الفن الثاني .

ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقاً ، سواء كان داخلاً في البلاغة أو خارجاً منها ، وأخرج ما لا يدخل في الفنين السابقين بقوله : بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ، وهٰذا الاحتمال يوهم أن ما يذكر في النحو واللغة والتصريف ، وما يدرك بالذوق داخل في أوجه التحسين ؛ لأن المذكور في الفنين هو نفس أوجه المطابقة ، وما يسقط به التعقيد المعنوي .

وإنما قلنا : يوهم ، ولم نقل : يدخل تلك الأمور في المحسنات جزماً ؛ لأنه يمكن إدخال تلك الأمور في مقتضى الفن الأول بطريق اللزوم ؛ لأنه لا يعتبر ولا يراعىٰ إلا برعايتها ، ولكن المتبادر الأول ، فلهٰذا قدمنا الاحتمال الأول .

وبكل تقدير ، فقوله : بعد رعاية المطابقة. . . إلخ يتعلق بقوله : تحسين ؛ إذ لا معنىٰ لتعلقه بغيره ، بمعنىٰ أنها تورث التحسين الذي إنما يحصل ويعتبر بعد الرعاية المذكورة ، وإلا . . كانت تلك الوجوه كتعليق الدر في أعناق الخنازير . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

إعراب البيت

(**علم**) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً مفهوم من الترجمة ، تقديره : علم البديع علم يعرف به. . . إلخ ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**به**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بالباء مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بيعرف الآتي .

(**وجوه**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، أو نائب فاعل مقدم ليعرف الآتي لضرورة النظم ، وجوه : مضاف ، (**تحسين**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، تحسين : مضاف ، (**الكلام**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ذكر من الوجوه ، وفي بعض النسخ

(تعرف) بالتاء المثناة فوق ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لوجوه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لعلم ، تقديره : علم البديع علم معروف به وجوه تحسين الكلام ، وعلى الاحتمال الثاني الجملة الفعلية صفة لعلم .

(**بعد**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بتحسين ، بعد : مضاف ، (**رعي**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، رعي : مضاف ، (**سابق**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، سابق : مضاف ، (**المرام**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُمَّ وُجُوهُ حُسْنِهِ ضَرْبَانِ   بِحَسَبِ ٱلأَلْفَاظِ وَٱلْمَعَانِي

واعلم : أن الأمور التي تزاد على البلاغة لزيادة حسن الكلام **قسمان** ؛ **لفظي ومعنوي** ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (**ثم وجوه حسنه**) أي : حسن الكلام البليغ (**ضربان**) : أي : نوعان مختلفان (**بحسب**) تعلقها بـ(**الألفاظ و**) تعلقها بـ(**المعاني**) فإذا أُتِيَ في اللفظ بمعنىً حسنٍ ؛ كأن يُجمع فيه بين المتنافيين علىٰ وجه يصح . . كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنىٰ ، ويسمىٰ معنوياً ، وإذا أتي في معنىً من المعاني بلفظ يُستَحْسَن ؛ كلفظين متجانسين لمعنيين مختلفين . . كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ ، ويسمىٰ لفظياً . انتهىٰ « ع ق » .

وفي هـٰذه النسخة هنا بيت مع هـٰذا البيت ، وهو قوله :

وجوه تحسين الكلام تنقسم   قسمين لفظي ومعنوي علم

ولا يخفىٰ أن معنىٰ هـٰذا البيت هو معنىٰ ما قبله ، فلا فائدة لشرحه ، وكأنهما نسختان توهم الناسخ تعدد المعنىٰ ، فجمع بينهما . انتهىٰ « ع ق » .

ثم وجوه التحسين منها ما يتعلق باللفظ فيزيده حسناً وجمالاً ؛ كالجناس ، ومنها ما يتعلق بالمعنىٰ كذلك ؛ كالمطابقة ، وسيأتي مثالهما ، وقدم الألفاظ في البيت ؛ لأنها طريق للمعاني ، وأخر الكلام علىٰ ما يتعلق بها اهتماماً بشأن المعاني ؛ لأنها المقصودة أولاً وبالذات ، وقصد الألفاظ عرض . انتهىٰ من « الشارح » .

قوله : (أولاً وبالذات) أولاً نصب على الظرفية بمعنىٰ قبل ، وهو حينئذ منصرف ولا وصفية له ، ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل ، بدليل الأولىٰ والأوائل ، كالفضلىٰ والأفاضل ، وهـٰذا معنىٰ قول الصحاح : إذا جعلْتَ أوَّل صفةً . . لم تصرفه ، تقول : لقيته عاماً أول ، وإذا لم تجعله صفة . . صرفته ، تقول : لقيته عاماً أولاً ، ومعناه في الأولىٰ : أول من هـٰذا العام ، وفي الثاني : قبل هـٰذا العام . قاله ياسين .

والباء في بالذات بمعنى اللام ، وهو عطف علىٰ قوله أولاً ؛ أي : راجع لتحسين

المعنىٰ قبل رجوعه لتحسين اللفظ ، ورجوعه لتحسين المعنىٰ لذاته . انتهىٰ « د س » .

قوله : (**ضربان**) أي : نوعان : معنوي ولفظي ؛ أي : وأما نوعٌ له مزيدُ تعلُّقٍ بكل من اللفظ والمعنىٰ علىٰ وجه الأصالة . . فغير موجود .

(**معنوي**) أي : منسوب إلى المعنىٰ ؛ من حيث إنه راجع لتحسينه أوَّلاً وبالذات ، بمعنىٰ أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراده مُحسِّناً للمعنىٰ لذاته ، وإن كان بعض أفراد ذلك النوعِ قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً لـٰكن ثانياً وبالعَرَضِ ؛ أي : التبعيةِ لتحسين المعنى . انتهىٰ منه .

(**ولفظي**) أي : منسوب إلى اللفظ ؛ لأنه تحسين للفظ بالذات ، وإن تبع ذلك تحسينُ المعنىٰ ؛ لأنه كلما عبر عن معنىً بلفظ حسن . . استحسن معناه تبعاً .

وإن شئت . . قلت في التحسين المعنوي أيضاً : إنَّ كونه بالذات معناه : أن ذلك هو المقصود، ويتبعه تحسين اللفظ دائماً ؛ لأنه كلما أُفِيد باللفظ معنىً حسنٌ . . تَبِعهُ حسنُ اللفظ الدال عليه، ثم قدم المعنوي؛ لأن المقصود الأصلي هو المعاني والألفاظ توابع وقوالب لها.

وإنما كانت المعاني هي المقاصد؛ لأنها مواقع الحقوق ؛ إذ بها تقع المؤاخذة ، ويحصل الغرض أخذاً ودفعاً وامتثالاً وانتهاءً وانتفاعاً وإضراراً ، ولذلك يقال : لولا المعاني . . ما كانت الألفاظ محتاجةً ، ولا يقال : لولا الألفاظ . . ما كانت المعاني محتاجة ؛ لأنه كلما توصل إلى المعنىٰ . . ألغي اللفظ ، دون العكس . انتهىٰ من « المواهب » .

قوله : (**والألفاظ توابع**) أي : من حيث إن المعنىٰ يستحضر أولاً ، ثم يؤتىٰ باللفظ علىٰ طبقه .

قوله : (**وقوالب**) لها ؛ أي : من حيث إن المعاني تُتَلقَّىٰ منها وتُفْهَم منها . انتهىٰ « د س » .

قوله : (**ثم وجوه حسنه . . .**) البيت ؛ معناه : أن وجوه التحسين منها ما يتعلق بالمعنىٰ ، فيورثه حسناً وجمالاً ، ومنها ما يتعلق باللفظ ، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ ، وقد تقدم أن علم البديع ليس جزءاً من البلاغة ، بل هو تابع لها ، والنظر فيه فرع عن النظر فيها ، وفقده من الكلام لا يخل بلاغته ، وأما نسبته إليها . . كنسبة الزعفران إلى الطعام . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

إعراب البيت

(**ثم وجوه حسنه ضربان**) :ثم حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعدما ذكرنا حد علم البديع ، بقولنا : حده علم يعرف به وجوه تحسين الكلام. . نذكر أقسام تلك الوجوه ، بقولنا : ثم وجوه حسنه. . . إلخ .

(**وجوه**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجوه : مضاف ، حسنه : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، حسن : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، **ضربان** : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء .

* * *

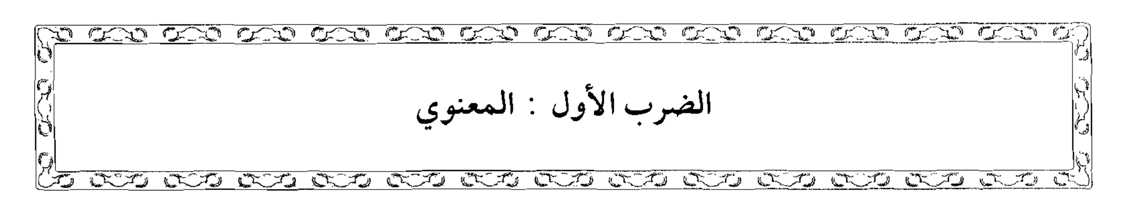
فإن قلت : إن المطابقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنية وجمعاً شرط في صحة الإخبار ، وهٰهنا لم تحصل المطابقة بينهما ؛ لأن المبتدأ جمع ، والخبر مثنىً كما ترىٰ .

قلت : إن المطابقة حصلت بتقدير مضاف ؛ لأن الكلام فيه حذف ؛ إما من الأول ، تقديره : نوعا وجوه حسنه ضربان ، فتطابقا بتثنية كل منهما ، أو من الثاني ، تقديره : وجوه حسنه ذوات ضربين فتطابقا جمعاً ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة التعريف .

* * *

(**بحسب الألفاظ والمعاني**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، حسب : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لضربان ، تقديره : ضربان كائنان باعتبار الألفاظ والمعاني ، حسب : مضاف ، الألفاظ : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والمعاني : معطوف على الألفاظ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

واللٰه سبحانه وتعالىٰ أعلم



الضرب الأول : المعنوي

ثم بدأ الناظم بالضرب المعنوي ؛ لأن المعنوي أشرف من اللفظي ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(**الضرب الأول**) من الضربين (**المعنوي**) ثم شرع في عد ألقابه بقوله **رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

وَعُـدَّ مِـنْ أَلْقَـابِـهِ ٱلْمُطَـابَقَـهْ　　　تَشَـابُـهُ ٱلأَطْـرَافِ وَٱلْمُـوَافَقَـهْ

وجملة ما ذكره الناظم من المحسنات المعنوية **تسع وعشرون** ، وذكر منها في هـٰذا البيت ثلاثة أنواع بقوله :

(**وعد**) بضم أوله ، إما ماض مغير الصيغة ، أو فعل أمر ؛ أي : ذُكِرَ وحُوسب (**من ألقابه**) أي : ألقاب الضرب المعنوي وأنواعه (**المطابقة**) أي : ذُكر من أنواعه النوعُ المسمىٰ بالمطابقة ؛ ويسمىٰ أيضاً : الطِّباقَ والتضاد والتطبيق والتكافُؤَ ؛ لأن المتكلم يكافىء بين اللفظين ؛ أي : يوافق بينهما ، أخذاً من طابق الفرس ، إذا كان تقع رجله في موضع يده في مشيه ؛ لأنه وقعت رجله ويده المتقابلتان في موطىء واحد ؛ كوقوع المختلفين المسمىٰ بالمطابقة هنا ، في تركيب متحد أو كالمتحد في الاتصال . انتهىٰ من « المواهب » .

وهي : أي : **المطابقة لغةً** : الموافقة ، **واصطلاحاً** : أن يجمع في كلام واحد أو ما في حكم الواحد للمقاربة بين المجموعين بين أمرين بينهما تنافٍ في الجملة ، سواء كان التنافي بينهما **تنافي الضدين** ؛ كتقابل البياض والسواد ، **أو تنافي النقيضين** ؛ كتقابل وجود ولا وجود ، **أو تنافي العدم والملكة** ؛ كتقابل العمىٰ والبصر .

وقولنا : في الجملة ؛ أي : ولو في بعض الصور كما في الاعتبار ؛ كتقابل السكون

وابتغاء الفضل في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ، فإن ابتغاء وإن لم يكن مقابلاً للسكون ، لـٰكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ، فهو مقابل باعتبار ما يستلزم . أفاده السعد و(بن) .

ولا يشترط في التنافي كونه حقيقياً ، بل يكون اعتبارياً كما ذكرناه آنفاً في تفسير قوله : ولو في الجملة .

ويكون ذلك التنافي بين **معنى اسمين** ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ، وبين **معنىٰ فعلين** ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ ، فإن هـٰذين الفعلين بينهما تنافٍ باعتبار متعلقهما ، وهو الحياة والموت ، ويكون بين **معنىٰ حرفين** ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ ، فإن اللام في نحو هـٰذا المثال تدل على الانتفاع ، وعلىٰ تدل في نحوه على التضرر ، ويكون بين **معنىٰ فعل واسم** ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ لأن الإحياء يتعلق بالإحياء والميتة بالموت ، ثم التنافي : إما في معنىٰ شيئين ؛ كالأمثلة المذكورة ، وفي معنىٰ شيء واحد بنفيه وإثباته ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، و﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ « ع ق » .

وسمى المعنى المذكور مطابقة ؛ لأن المتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين ، أو لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما ، وكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف بالذوق ، وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية . انتهىٰ « د س » .

ومن المحسنات المعنوية : الطباق ، ولم يذكره الناظم ؛ لإدخاله في الموافقة ؛ وهو قسمان :

أحدهما : طباق الإيجاب ؛ كالأمثلة المذكورة سابقاً في الموافقة .

والثاني : طباق السلب ؛ وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد ، أحدهما مثبت والآخر منفي ، أو أحدهما أمر والآخر نهي ؛ مثال الأول نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ ، ومثال الثاني نحو : ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾ انتهىٰ من « الشارح » .

قوله : (**تشابه الأطراف والموافقة**) قال (ع ق) : كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم

الموافقة علىٰ تشابه الأطراف ؛ لأنه نوع من الموافقة ، والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظير ، ويسمىٰ أيضاً التناسب والتوافق ، ومن اسم التوافق أخذ الناظم الموافقة . انتهىٰ منه .

* * *

وأما **تشابه الأطراف** . . فهو التناسب بين أول الكلام وآخره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ فإن اللطيف : يناسب عدم إدراك العبد ، والخبير يناسب إدراكه للأبصار ؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً به عالماً . قاله السعد .

ولعل الأظهر في بيان المناسبة في الخبير عبارة « ابن يعقوب » ونصها : أما مناسبة الخبير لإدراكه الأبصار . . فظاهرة ؛ لأن الخبير من له علم بالخفيات ، ومن جملةِ الخفياتِ بل الظواهرِ الأَبصارُ فيدركها ، تأمل . انتهىٰ « د س » .

وقوله : (فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار) أي : باعتبار المتبادر منه ، وهو الدقة ؛ لأخذه من لطف ككرم ، إذا دق ورق ، ومعلوم أن الشيء كلما دق ولطف . . كان أخفىٰ ، فلا يدرك بالبصر ، ألا ترىٰ للهواء ، فإنه لما لطف جداً . . امتنع إدراكه بالبصر عادةً ، وإن كان ذلك المعنىٰ محالاً في حقه تعالىٰ ؛ إذ اللطيف في حقه : الرفيق بعباده ، الرؤوف بهم .

وعبارة « الفنري » هنا : قوله : فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار ، فيه تأمل ؛ إذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافة ، وهو ليس بمراد هنا ، وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة . . فلا يظهر له مناسبة ، إلا أن يقال : اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع منها ، وهـٰذا القدر يكفي في المناسبة . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

(و) **الثالث منها** : (**الموافقة**) : وهو الجمع بين أمرين متناسبين غير متقابلين ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ أي : يجريان بحساب معلوم المقدار في قطعهما للأبراج والأدراج الفلكية ، لا يزيدان عليه ولا ينقصان ، فالشمس : تقطع الفلك

في سنة ، والقمر في شهر وهو أسرع منها سيراً ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ ، فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر ، ولا يخفىٰ تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال ؛ لكون كل منهما جسماً نورانياً سماوياً ، ونحو قولك : رأيت ماءً وأنهاراً وخبزاً وإداماً .

إعراب البيت

(**وعد**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، عد : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (**من**) : حرف جر مبني على السكون ، (**ألقابه**) : ألقاب مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ألقاب : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، لوقوعه بعد الكسر ، الجار والجرور متعلق بعد ، (**المطابقة**) : نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل ونائب فاعله مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**تشابه الأطراف**) : تشابه معطوف على الموافقة بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الأطراف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**والموافقة**) : معطوف على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْعَكْسُ وَٱلتَّسْهِيمُ وَٱلْمُشَاكَلَهْ تَزَاوُجٌ رُجُوعٌ أَوْ مُقَابَلَهْ

وقد ذكر الناظم في هـٰذا البيت ستة ألقابٍ ، ونقول علىٰ سبيل العد السابق : (و) **الرابع منها** : (**العكس**) والتبديل ؛ أي : النوع المسمىٰ بالعكس والتبديل : وهو ؛ أي : النوع المسمىٰ بالعكس : أن يقدم في الكلام جزء علىٰ جزء ، ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً .

والعبارة المؤدية لمعناه علىٰ وجه الإيضاح قول بعضهم : هو أن تقدم في الكلام جزءاً ، ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت ؛ فإن هـٰذه العبارة مصرحة بأن المقدم ثانياً هو الذي كان مؤخراً عن ذلك المقدم عليه ، وهـٰذا يقتضي تكرار الجزأين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير ؛ نحو : عادات السادات : سادات العادات ؛ فالعادات أحد طرفي الكلام ، والسادات مضاف إليه ذلك الطرف ، وقد وقع العكس بينهما ؛ بأن قدم أولاً العادات على السادات ، ثم السادات على العادات ، بخلاف عبارة الأصل والشارح ، فإنها تصدق علىٰ نحو عادات السادات أشرف العادات ، وليس هـٰذا من العكس .

ومعنىٰ هـٰذا المثال : أن العادة الصادرة من أفعال من هو سيد الناس . . هي العادة الحسنى التي تستأهل أن تسمىٰ سيدة العوائد ، فلفظ العادات أحد طرفي هـٰذا الكلام وهو المبتدأ منه ، وقد أضيف إلىٰ لفظ السادات ، وقد وقع العكس بينهما ، بأن قدم منهما ما كان أولاً مؤخراً وأخر ما كان أولاً مقدماً ، فقدم العادات على السادات أولاً ، ثم قدم لفظ السادات على العادات ثانياً ، فصار الطرف الأول الذي هو المبتدأ مضافاً إليه في الخبر ، وصار المضاف إليه أولاً هو المضاف الذي هو الخبر .

ولا يقال : إن هـٰذا العكس ينبغي أن يعد من المحسنات اللفظية ؛ لأن حاصله أن يقدم لفظ علىٰ لفظ ثم يؤخر ذلك اللفظ المقدم ويقدم ذلك المؤخر ؛ لأنا نقول : استتبع ذلك حدوث معنىً آخر ، وبذلك صح الإخبار به عن الأول ، وحدوث معنىٰ عكس

اللفظين يصح الإخبار به أو عنه . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

(و) **الخامس** : (**التسهيم**) : **وهو لغةً** : جعل البرد ؛ أي : الثوب ذا خطوط لتزيينه كأنها فيه سهام ، ويسميه بعضهم بالإرصاد ، وهو في اللغة : نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه ، أو ليراقب من يأتي منها ، يقال : رصدت ؛ أي : راقبت ، وأرصدته جعلته يرصد ؛ أي : يراقب الشيء . انتهىٰ منه .

وهو ؛ أي : التسهيمُ ومثلُه الإرصاد : أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه ؛ أي : على العجز ، **والعجز** : آخر كلمة من الفقرة أو البيت إذا عرف الروي ، **والروي** : الحرف الذي بني عليه أواخر الأبيات أو الفقر .

وقولنا : (أن يجعل قبل العجز . . .) إلخ ؛ أي : سواء كان متصلاً بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما .

ووجه تسمية ما يدل على العجز إرصاداً : أن الإرصاد في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه أو علىٰ ما يأتي منه ، وما يدل على العجز نصب ليدل علىٰ صفته وختمه ، وأما وجه تسميته تسهيماً . . فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت أو في الفقرة ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه ، فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه ، أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما مستويان في البيت أو الفقرة . انتهىٰ « دسوقي » .

والفقرة في النثر بمنزلة البيت الكامل من الشعر ، في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع ، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتاً وحده ، والفقرة لا تكون فقرةً بدون الأخرىٰ . قاله عبد الحكيم .

وفي « ابن يعقوب » : الفقرة ما يكون من النثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزماً ما ختم ما بعده بما التزم منه في الروي ، كالحرف الملتزم في ختم الآيات ؛ مثال الفقرة كقول الحريري : (هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه) فهٰذا فقرة ، (ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) فقرة أخرىٰ ، وقوله : (هو) أي : أبو زيد السَّرُوجِيُّ .

وقوله : (يطبع) يقال : طبعت السيف والدرهم ؛ أي : عملته ، وطبعت من الطين

جرة ، عملتها منه (الأسجاع) جمع سجع : وهو الكلام الملتزم في آخره حرف روي ، فهو قريب من الفقرة أو نفسها في الماصدق ، (بجواهر لفظه) أي : من لفظه الشبيه بالجواهر (ويقرع الأسماع . . .) إلخ ، يقال : قَرْعُ الأسماع بزواجرِ الوعظ ، عبارة عن إسماع الموعظة علىٰ وجه محرِّكٍ للمقصود (بزواجر وعظه) أي : بالزواجر من وعظه ؛ أي : بالأمور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي .

والفقرة : ـ بفتح الفاء وكسرها ـ في اللغة : اسم لعظم الظهر ، ثم استعير لحَلْي يُصاغ علىٰ هيئة عظم الظهر ، ثم استعير لكلام لو ضم إليه غيره . . التزم في المضموم الحرف الأخير الكائن في المضموم إليه ، وقوله : (لحلي) بفتح الحاء وسكون اللام ، يجمع علىٰ حُلِيٍّ ، بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء .

وكقوله تعالىٰ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ، هٰذه فقرة واحدة ، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ، هٰذه فقرة أخرىٰ ، وحرف الروي نون بعد الواو ، فقوله : ﴿ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ ، إرصاد وتسهيم ؛ لأنه يدل علىٰ أن مادة العجز من مادة الظلم ؛ إذ لا معنىٰ لقولنا مثلاً : وما كان الله ليظلمهم ولٰكن كانوا أنفسهم ينفعون ، أو يمنعون من الهلاك ، ونحو ذلك ، ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو : معرفة الروي الكائن فيما قبل الآية ، وهو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ۙ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ انتهىٰ « دسوقي » .

ومن البيت كقول عمرو بن معدي كرب :

إذا لـــم تستطـــع شيئـــاً فـــدعـــه		وجـــاوزه إلـــىٰ مـــا تستطيـــع

فقوله : (إذا لم تستطع) إرصاد وتسهيم ؛ لأنه يدل علىٰ أن مادة العجز من مادة الاستطاعة المثبتة؛ إذ لا يصح أن يقال: إذا لم تستطع شيئاً . . فدعه، وجاوزه إلىٰ ما تستطيع، أو جاوزه إلىٰ كل ما تشتهي ، أو إلىٰ فعل ما تعرض لك إرادته ولو كنت لا تستطيعه ، أو نحو ذلك ، والذوق السليم شاهد صدق علىٰ ذلك ، ومعرفة الروي تدل علىٰ أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء ، وليس ذلك إلا لفظ تستطيع وهو ظاهر . انتهىٰ « د س » .

* * *

(و) **السادس** : من الضرب المعنوي : (**المشاكلة**) أي : النوع المسمىٰ بالمشاكلة ، **وهو لغةً** : الموافقة كما في « المختار » .

واصطلاحاً : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه ؛ أي : لوقوع ذلك الشيء في صحبته ؛ أي : في صحبة ذلك الغير تحقيقاً أو تقديراً ؛ أي : وقوعاً محققاً أو مقدراً .

وقوله : (تحقيقاً) أي : بأن ذكر ذلك الشيء عند ذكر الغير ، (أو تقديراً) أي : بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير ، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً ، والمقدر كالمذكور .

وقوله : (ذكر الشيء) أي : كالخياطة في المثال الآتي .

وقوله : (بلفظ غيره) أي : كلفظ الطبخ لوقوع الخياطة في صحبة الطبخ ، وكما لو قيل لك : أسقيك ماءً ، فقلت : اسقني طعاماً ، فقد ذكرت بلفظ السقي لوقوعه في صحبة السقي .

فالأول ؛ أي : فالقسم الأول من المشاكلة : وهو ذكر الشيء بلفظ غيره ؛ لوقوعه في صحبته وقوعاً محققاً ؛ كقول أبي الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكي المتوفىٰ (٣٩٩هـ) بيتاً (من الكامل) :

قالوا اقترح شيئاً نُجِدْ لَك طَبْخَهُ قلت اطبخوا لي جبةً وقميصا

أي : خيطوا لي ، بكسر الخاء وسكون الياء ، ذكر خياطة الجبة ؛ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام .

قوله : (اقترح) من اقترحت عليه شيئاً إذا سألته إياه من غير روية وتأمل ، وطلبته علىٰ سبيل التكليف والتحكم .

قوله : (نجد لك) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم ، وهو مجزوم علىٰ أنه جواب الأمر من الإجادة ، وهو تحسين الشيء .

والمعنىٰ : اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة . . تعطاه ، وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك . قاله ابن يعقوب .

والثاني : وهو ما يكون في صحبة الغير تقديراً ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا . . .﴾ إلىٰ قوله : ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةً وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ ، وقوله : ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ ، أي : تطهير الله ، فإنه مصدر مؤكد لقوله تعالىٰ : ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أي : لعامل دل عليه آمنا ، ومقابل الصبغة مقدر ، تقديره : صبغة الله لا صبغتكم .

والمعنىٰ : تطهير الله ؛ لأن الإيمان يطهر النفوس ، فيكون آمنا مشتملاً علىٰ تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه ، فيكون صبغة الله بمعنىٰ : تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله : ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله ؛ للمشاكلة وإن لم يتقدم لفظ الصبغ لدلالة القرينةِ ، وغَمْس النصارىٰ أولادهم عليها ، والمراد بالقرينة الحالية التي هي سبب لنزول الآية ، من غمس النصارىٰ أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يذكر . انتهىٰ . « سعد » .

والمعنىٰ : أن المسلمين أمروا بأن يقولوا للنصارىٰ : صبغنا الله تعالىٰ بالإيمان صبغة ، ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارىٰ ، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة ؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارىٰ تقديراً .

وأصل ذلك : أن النصارىٰ كانوا يغمسون أولادهم ؛ أي : يدخلونهم في ماء أصفر ، يوكل به القسيس منهم ، ويضع فيه الملح ؛ لئلا يتغير بطول الزمان ، فتغتر عامتهم بعدم التغير ، ويقولون إن ذلك من بركة القسيس ، كما يغترون بإظهاره الزهد ، فجعلوا استغفاره موجباً للمغفرة ، وفوضوا إليه أمر النساء ، فيباشر أسرارهن إن شاء ، وهم راضون بذلك ـ أخزى الله فعلهم ـ يسمونه ؛ أي : يسمون ذلك الماء : المعمودية ، ويقولون إنه ؛ أي : إن الغمس في ذلك الماء تطهير لهم من غير دينهم المحمود عندهم ـ لعنة الله عليهم ـ فإذا فعل ذلك أحدهم ؛ أي : غطس ولده في ذلك الماء بين يدي القسيس . . قال : الآن صار نصرانياً حقاً ، وتطهر من سائر الأديان .

ولما كان التغطيس إنما هو في الماء الأصفر ، الذي من شأنه أن يغير لون المغطس . . ناسب أن يسمىٰ ذلك التغطيس بهيئة من الصبغ ؛ لكونه بماء مخصوص بصبغ ، لغرض مخصوص ، فكأنهم قالوا : صبغة بذلك الماء ، وإطلاق الصبغة المقدرة على التغطيس مجاز ، سواء أريد نفسه ؛ إذ لا يصبغ حقيقةً ، أو أريد لازمه ، وهو التطهير من سائر الأديان . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

* * *

والسابع من الضرب المعنوي : (**تزاوج**) والتزاوج وكذا الزواج **والمزاوجة لغةً** : ألفاظ مترادفة معناها : المقارنة بين شيئين ، ولـٰكن التزاوج مصدر تزاوج الخماسي ؛ لأنه من باب تفاعل ، والزواج والمزاوجة مصدران لفاعل الرباعي ، والمزاوجة : أن يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين ؛ أي : مستويين في أن يرتب علىٰ كل واحد منهما معنىً مرتب على الآخر . انتهىٰ « عباسي » .

وعبارة « ابن يعقوب » : المراد بجعل المعنيين واقعين في الشرط والجزاء : أن يقع أحد ذينك المعنيين في مكان الشرط ؛ بأن يؤتىٰ به بعد أداته ، وأن يقع الآخر في موضع الجزاء ، بأن ربط بالشرط وسيق وجوباً له . انتهىٰ منه .

وحاصله : أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطاً والآخر جزاءً : أن يجمع بينهما في بناء معنىً من المعاني علىٰ كل منهما ، فإذا بني معنىً منها علىٰ كل منهما . . فقد ازدوجا ؛ أي : اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء في ذلك المعنى الذي بُنِي عليهما . انتهىٰ « د س » ، مثاله كقول البحتري ، (من الطويل) :

إذا مـا نهـى النـاهـي فلـج بـي الهـوىٰ أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر

زاوج بين نهي الناهي وإصاخته ؛ أي : قارن بينهما ، ومعنىٰ إصاختها : استماعها إلى الواشي ، الواقعين في الشرط والجزاء ، في أن رتب عليهما لجاج شيء .

قوله : (إذا ما نهى الناهي) أي : إذا نهاني الناهي عن حبها ، وزجرني الزاجر عن التوغل في ودها (فلج بي الهوىٰ) أي : لزمني الهوىٰ ؛ أي : لزمني حبها إذا نهيت عن محبتها ؛ أي : صار الهوىٰ لازماً لي ، ومن صفاتي ، وأصل اللجاج : كثرة الكلام والخصومة والتزامها وإدمانها ؛ أي : إذا نهاني الناهي عن محبتها . . اشتد بي حبها ولزمني ولا يفارقني .

فقوله : (لج بي الهوىٰ) معطوف علىٰ نهىٰ ، وجواب الشرط (أصاخت) .

وقوله : (فلج بها الهجر) معطوف علىٰ (أصاخت) ، ومعنىٰ أصاخت إلى الواشي ؛ أي : استمعت إلى النمام الذي يشي وينم حديثه إليها علىٰ وجه الإفساد بينهما ، ويزينه لها ، وصدقته فيما افترىٰ واختلق عليَّ ، فلزمها هجرانها وبغضها لي .

والمعنيان المتزاوجان ؛ أي : المقترنان المتقابلان أحدهما في الشرط والآخر في الجزاء . . هما نهي الناهي إياه عن حبها ، وإصاختها إلىٰ كلام الواشي ، والمعنى المرتب عليهما : لجاجه وملازمته الهوىٰ في الشرط ، ولجاجها وملازمتها هجرانه وبغضه في الجزاء .

* * *

والثامن من الضرب المعنوي ؛ أي : من المحسنات المعنوية (**الرجوع**) أي : النوع المسمىٰ بالرجوع ، ويؤخذ وجه تسميته من معناه ؛ إذ هو العود ؛ أي : الرجوع إلى الكلام السابق من المتكلم بالنقض والإبطال ، بشرط أن يكون ذلك النقض لنكتة بديعية ؛ كأن يفهم من السياق أن المتكلم لم يعد لإبطال الكلام لمجرد كونه غلطاً ، وإنما ذلك لإظهار التحسر والتحزن ، وكون العود دالاًّ على التحسر والتحزن حتىٰ يجعل لإفادته ، وتكون تلك الإفادة هي النكتة .

فتحقَّق بما تقرر أن الإنسان إذا كان متولِّهاً في الحب مغلوباً علىٰ عقله . . ربما يظن الشيء واقعاً وليس بواقع ، ثم إنه قد يستفيق بعد الإخبار بغير الواقع المرغوب المظنون فيعود إلىٰ إبطاله بالإخبار بالحقيقة ، فيظهر من ذلك أنه عائد إلى الصدق كرهاً ، وفي ضمن ذلك متأسف علىٰ فواتِ ما رغب فيه ، وغَيَّبهُ الحبُّ عن إدراك خلافه ، فإذا دل دليل علىٰ أنه لم يَغِبْ عن عقله حقيقةً . . فُهِم من عوده أنه بمنزلة المُغيَّبِ بالحب المتأسف علىٰ ما فات ، فيفهم منه أنه أراد أن يظهر التحسر والتحزن علىٰ فوات ما أخبر به أولاً ؛ مثال ذلك كقول زهير بن أبي سُلْمىٰ ـ بضم السين وسكون اللام وفتح الميم ـ بيتاً (من البسيط) :

قف بالديار التي لم يعفها القدم		بلىٰ وغيرها الأرواح والديم

أي : قف بالمنازل الخالي عن الأحبة التي لم يعفها ، من عفا ، من باب دعا ؛ أي : لم يبلها من الإبلاء ، وهو التغيير ؛ أي : التي لم يغير آثارها ولم يسترها القدم ؛ أي : تطاول الزمان بعد مفارقة الأحبة ؛ أي : لم يغيرها قدم عهد أربابها ، لقرب وقت انتقالهم عن تلك الديار ، وهـٰذا مرغوبه ؛ لأن قرب الأثر مما تستنشق منه رائحة المحبوب ، ويقرب به وقت الوصال .

ثم أضرب عن هـٰذا ، مظهراً أنه توله في الحب حتىٰ أخبر بغير الواقع للرغبة فيه ، وفي ضمن ذلك التحسر والتحزن علىٰ فواته ، وأنه ما عاد إلا كارهاً ، بدليل أن المُتصوَّرَ هو ذلك الأولُ المرغوب ، فهو المتأسف عليه ، فعاد إلىٰ إبطاله متأسفاً علىٰ فواته وفوات قرب الأحباب ، فقال : (بلىٰ) أي : عفاها وغيرها القدم ؛ لأن نفي النفي إثبات (وغيرها الأرواح) أي : غيرت آثارها الرياح ، فالأرواح جمع : ريح ، ولما فتحت العين . . ردت إلىٰ أصلها ، وهو الواو ؛ إذ يقال منه : روحته بالمِروحة (و) غير آثارها (الديم) جمع ديمة : وهي السحابة ذات المطر الكثير ، سميت بذلك : لدوامها غالباً .

فقد ظهر وجود النكتة في هـٰذا العود ، وأنه إنما أراد أن يظهر به التحسر والتحزن والتوله كما قررنا ، وأن ذلك من جهة أنه كالمخبر بغير الواقع حقيقةً وقصداً ، ثم أفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السابق ، رجوعاً للصدق كرهاً ، فقال : بلىٰ ، عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم وعطف تغيير الأرواح والديم ، علىٰ عفو القدم من عطف المفصل ؛ إذ تغيير القدم إنما يكون غالباً بتغيير الأرواح والديم ، بخلاف ما لو أخبر بالفساد غلطاً ، ثم عاد لإبطاله لمجرد كونه غلطاً ، من غير أن يشتمل علىٰ نكتة ؛ فإنه لا يكون من الرجوع البديعي في شيء ، كما لو قيل : جاء زيد ، غلطاً ، ثم قيل : لا بل جاء عمرو .

وقد يقال : النكتة فيما تقدم هي إظهار التوله في الحب حتىٰ يخبر بما لا حقيقة له ، ولذلك عاد إلىٰ إبطاله ، وهو الأقرب ، والأول لا يخلو عن تكلف . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

* * *

والتاسع من المحسنات المعنوية : (**المقابلة**) وهو أن يؤتىٰ بمعنيين غير متقابلين أو أكثر ، فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين ، والمتناسبان كالشمس والقمر ، والمتماثلان هو المتحدان ما صدقاً مع الاختلاف مفهوماً ؛ كإنسان وقائم ، ثم يقابل ذلك على الترتيب .

فمقابلة الاثنين بالاثنين ؛ نحو : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ أتىٰ بالضحك والقلة المتوافقين ، ثم البكاء والكثرة المتماثلين ، والمعنىٰ : أنه أتىٰ بالضحك والقلة وهما

متوافقان ، ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضاً ، وقابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء ، بالأول من الطرف الأول وهو الضحك ، وقابل الثاني من الطرف الثاني وهو الكثرة ، بالثاني من الطرف الأول وهو القلة .

ومقابلة الثلاثة بالثلاثة : نحو قول أبي دُلاَمَة من شعراء الدولة العباسية ، واسمه : زِنْدُ بن الجَوْن الأشجعيُّ الكوفي ، بيتاً (من البسيط) :

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا		وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

أتىٰ بالحسن والدين والغنىٰ ، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب فالحسن والدين والغنىٰ ، وهو المعبر عنه بالدنيا متوافقة ؛ لعدم التنافي بينهما ، وقد قوبلت بثلاثة ، وهي القبح والكفر والإفلاس ، الأول للأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث ، وهي متوافقة أيضاً ؛ لعدم التنافي بينها وإن كانت خِلاَفِيَّةً .

ومقابلة الأربعة بالأربعة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ أي : حقوق أمواله ، ﴿ وَٱتَّقَىٰ ﴾ الله برعاية أوامره ونواهيه ، والاعتناء بها ، خوفاً منه تعالىٰ أو محبة فيه ، أو المعنى : اتقىٰ حرمات الله وتباعد عنها ، ﴿ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ أي : بالخصلة الحسنىٰ ، وهي الإيمان ، أو بالملة الحسنىٰ ، وهي ملة الإسلام ، أو المثوبة الحسنىٰ وهي الجنة ، أو بالكلمة الحسنىٰ وهي كلمة التوحيد . . ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ أي : فسنهيئه للجنة بأن نوفقه للأعمال الصالحة ، من يَسَّر الفرس للركوب إذا أسرجها وألجمها ، ومنه : « كل ميسر لما خلق له » .

فهـٰذا هو الطرف الأول من الطرفين المتقابلين ، اجتمعت فيه متوافقات خلافية أربعة ، وهي الإعطاء ، والتقىٰ ، والتصديق بالحسنىٰ ، والتيسير لليسرىٰ ، والطرف الآخر هو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ ﴾ بالإنفاق في الخيرات ، ﴿ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴾ عن ثواب الله عز وجل ولم يرغب فيه ، والمراد باستغنائه عنه : أنه زهد فيما عند الله تعالىٰ ولم يتقه ، أو المراد : استغنىٰ بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة ، ﴿ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ أي : بالجنة . . ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ ﴾ أي : سنهيئه ﴿ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ أي : للنار ، فهـٰذه أربعة أخرىٰ تقابل الأولىٰ على الترتيب ؛ البخل المقابل للإعطاء ، والاستغناء المقابل للتقوىٰ ، والتكذيب المقابل للتصديق ، والتيسير للعسرى المقابل للتيسير لليسرىٰ ، ومجموع مدلول التيسير

للعسرىٰ ، هو المقابل لا المجرور فقط ، فلا يرد أن المجرور لا يستقل فلا تقع به المقابلة . انتهىٰ من « المواهب » .

وقد ذكر الواحدي في « شرح ديوان المتنبي » : أن من مقابلة الخمسة بالخمسة قوله :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنثني وبياض الصبح يغري بي

وفيه نظر ؛ لأن لي وبي صلتان ليشفع ويغري ، فهما من تمامهما ، بخلاف اللام وعلىٰ في قوله تعالىٰ : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ ، والمقابلة إنما تكون بين المستقلين ، كما في « الإيضاح » ، وأما مقابلة الستة بالستة . . فمنه قول عنترة :

علىٰ رأس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه

ولم يوجد في كلامهم أكثر من مقابلة الستة بمثلها . انتهىٰ « دسوقي » .

إعراب البيت

(**والعكس**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، العكس : معطوف على المطابقة علىٰ كونه نائب فاعل لعد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : وعد من ألقابه المطابقة والعكس .

(**والتسهيم**) : معطوف أيضاً على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والمشاكلة**) : معطوف أيضاً على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**تزاوج**) : معطوف بعاطف مقدر على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وكذا تقول في (**رجوع**) : معطوف بعاطف مقدر على المطابقة ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو ، (**مقابلة**) : معطوف على المطابقة ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

تَوْرِيَةٌ تُدْعَىٰ بِإِيهَامٍ لِمَا أُرِيدَ مَعْنَاهُ ٱلْبَعِيدُ مِنْهُمَا
وَرُشِّحَتْ بِمَا يُلاَئِمُ ٱلْقَرِيبْ وَجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فَكُنْ مُنِيبْ

وقوله : (**تورية**) معطوف أيضاً بعاطف مقدر علىٰ قوله : المطابقة ؛ أي : وعد من ألقاب الضرب المعنوي تورية ؛ أي : النوع المسمىٰ بالتورية : وهي مأخوذة من وريت الأمر إذا أخفيته ، ومنه : المواراة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ أي : يختفي ، ومنه : ﴿ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ أي : يسترها ، أو من وريت الأمر إذا أردته وأظهرت غيره ، والمُوارَىٰ عنه هنا : هو البعيدُ المراد ، والموارَىٰ به : القريب الغير المراد ، فكأنك واريت البعيد بالقريب ؛ أي : سترته به ؛ أي : بإيهام القريب الغير المراد .

وتلك التورية (**تدعىٰ**) أي : تسمىٰ أيضاً (**بإيهام**) مأخوذ من أوهمته إذا أدخلت عليه الوهم والغلط ، وإنما سميت بالإيهام ؛ لأن الأصل فيها أن يكون للفظ معنيان ؛ قريب وبعيد ، فيطلق اللفظ ويراد به المعنى البعيد ، بقرينة خَفِيَّةٍ لا يدركها كلُّ واحد ، فيوهم إطلاقُ اللفظ أنه إنما أتي به لإرادة المعنى القريب ، وهو إنما أتي به (**لما أريد**) فلفظ ما هنا مصدرية ، وجملة أريد صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام ؛ أي : والحال أنه إنما أتي باللفظ لإرادة (**معناه**) أي : معنى اللفظ ؛ أي : لإرادة معناه (**البعيد منهما**) أي : من المعنيين للفظ ، والضمير عائد إلى المعنيين للفظ ، وإن لم يتقدم ذكرهما ، لـٰكن يفهم من تقييد المعنىٰ بالبعيد أن هناك معنىً قريباً ، قاله الناظم في « شرحه » .

ولما كان في إطلاق اللفظ هـٰذا الإيهام ، وهو إيهام إرادة المعنى القريب للفظ ، مع أنه إنما أريد المعنى البعيد من المعنيين . . سمي إيهاماً ، وسيأتي تمثيله .

(**و**) هـٰذه التورية المسماة بالإيهام (**رشحت**) أي : قرنت (**بما يلائم**) ويناسب المعنى (**القريب**) للفظ ؛ أي : تسمىٰ مرشحة بسبب ذكر ما يلائم المعنى القريب من المعنيين (**وجردت**) تلك التورية (**بفقده**) أي : بسبب فقد ذكر ما يلائم المعنى القريب ؛ أي : تسمىٰ مجردةً إن فقد ذكر ما يلائم المعنى القريب .

وقوله : (**فكن منيب**) كمل به البيت ، ووقف عليه بسكون الباء ، علىٰ لغة ربيعة ؛ أي : فكن منيباً راجعاً إلى الله تعالىٰ ؛ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ولا يبعد أن يشير به إلىٰ معنىً مناسب للمقام ؛ بأن يقال : **فكن** راجعاً بلفظ التورية من معناه القريب إلى المعنى البعيد بالقرينة . انتهىٰ « ع ق » .

أي : **والعاشر** من الضرب المعنوي ؛ أي : من المحسنات المعنوية **التورية** ؛ **وهي في اللغة** : مصدر ورى الخبر ، إذا ستره وأظهر غيره ؛ أي : منقولة منه ؛ لأن فيها ستر المعنى البعيد ، بإيهام المعنى القريب ، ويسمىٰ هـٰذا النوع أيضاً : بالإيهام ؛ لأن فيه إخفاء المعنى المراد وإيهام خلافه .

واصطلاحاً : أن يطلق لفظ له معنيان أو أكثر قريب وبعيد ؛ أي : قريب إلى الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه ، وبعيد عن الفهم لقلة استعمال اللفظ فيه ، فكأن المعنى القريب ساتر للبعيد والبعيد خلفه ، وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية ؛ فإن إرادة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية تحت الذات المشخصة .

فلو كان المعنيان متساويين في الفهم . . لم يكن تورية ، بل إجمالاً ، ويراد البعيد منهما اعتماداً علىٰ قرينة خفية ؛ أي : لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلىٰ إرادة المعنى القريب ، فلو كانت القرينة واضحةً . . لم يكن اللفظ توريةً ؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد .

وهي ؛ أي : التورية التي هي من الضرب المعنوي قسمان :

القسم الأول منهما : **مجردة** ؛ وهي التي لم تجامع ولم تقارن شيئاً مما يلائم المعنى القريب الذي هو غير مراد ؛ كقولك : ركبت اليوم سيارةً عجيبةً ، تريد الفرس الجواد ؛ أي : سريع الجري .

والقسم الثاني : **مرشحة** ؛ وهي التي قرنت بما يلائم المعنى القريب ؛ كقولك : ركبت سيارة لا تسرج ، فالسيارة لها معنيان : قريب وبعيد ، فالقريب السيارة المعتادة ، والبعيد الفرس الحيوان ، وقوله : (لا تسرج) يلائم السيارة المعتادة ، وإنما عدلت إلىٰ هـٰذا المثال ، ولم أمثل لها بما مثل به البيانيون من الآيتين الكريمتين ؛ لأن القرآن لا تدخله التورية ، منزه عنها .

ومن أمثلتها ما جرىٰ بين القبعثرىٰ والحجاج ، كما مر في أوائل الكتاب .

وأما التورية المرشحة.. فهي التي قرن بها ما يلائم المورىٰ به ؛ يعني : المعنى القريب ، فيكون ترشيحها : إما قبلها ؛ كقول الحماسي :

فلمـا نـأت عنـا العشيـرة كلهـا ... أنخنا فحالفنا السيوف على الدهر
فمـا أسلمتنـا عنـد يـوم كـريهـة ... ولا نحن أغضينا الجفون علىٰ وتر

فإن الإغضاء مما يلائم جفن العين ، لا جفن السيف وإن كان المراد به : إغماد السيوف ؛ لأن السيف إذا أغمد.. انطبق الجفن عليه ، وإذا جرد.. انفتح للخلاء الذي بين الدفتين .

وإما بعدها ؛ كلفظ الغزالة ، في قول القاضي الإمام أبي الفضل عياض في وصف فصل الربيع الذي وقعت فيه برودة، مع أن شأن فصل الربيع الذي أوله الحمل الدفء وعدم البرودة:

كـأن كـانـون أهـدىٰ مـن مـلابسـه ... لشهـر تمـوز أنـواعـاً مـن الحلـل
أو الغزالة من طول المدىٰ خرفت ... فمـا تفـرق بيـن الجـدي والحمـل

يعني : كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل ، فنزلت في برج الجدي في أوان الحلول في برج الحمل ، فأراد بالغزالة معناها البعيد وهو الشمس ، وقد قرن بها بما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمرادٍ ؛ أعني : الرشا الذي هو ولد الظبية ، حيث ذكر الخرافة وهو بعد التورية ، وكذا الجدي والحمل مراداً بهما معناهما البعيد ، وهما البرجان ، والقريب للجدي ولد العنز ، والقريب للحمل ولد البقرة ، وهـٰذه التورية مجردة ؛ لأنها لم تقترن بشيء مما يلائم المعنى القريب .

والحاصل : أن التورية في الغزالة مرشحة بترشيح بعدها ، وفي الجدي والحمل مجردة ، كذا قيل ، والحق : أن كلاً من التوريتين مرشحة ؛ الأولىٰ : ترشيحها واقع بعدها ، والثانية : ترشيحها واقع قبلها . كما في « الأطول » .

إعراب البيتين

(**تورية**) : معطوف بعاطف مقدر على المطابقة علىٰ كونها نائب فاعل لعد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله

ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على التورية ، هي ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل نائب فاعل مبني على الفتح ، وهي بمعنىٰ تسمىٰ تتعدىٰ إلىٰ مفعولين ؛ الأول نائب فاعله ، والثاني قوله : (**بإيهام**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، إيهام : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور في محل النصب متعلق بتدعىٰ علىٰ كونه مفعولاً ثانياً له ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع صفة لتورية ، تقديره : وتورية مدعاة ؛ أي : مسماة بإيهام .

(**لما أريد معناه البعيد**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، ما : اسم موصول واقع علىٰ لفظ في محل الجر مبني على السكون ، **أريد** : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، معناه : معنىٰ نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، البعيد : صفة للمعنىٰ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من بعد الثلاثي ، ولـٰكنه علىٰ زنة فعيل ؛ لأنه من بعد المضموم .

والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : والتورية اسم لما ؛ أي : اسم للفظ أريد معناه البعيد من معنييه ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من نائب فاعل تدعىٰ ، والتقدير : وتورية تدعىٰ بإيهام ؛ لإيهامه المعنى القريب ، والحال أنها لفظ أريد معناه البعيد .

(**منهما**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من معناه ، تقديره : حالة كون ذلك المعنى البعيد كائناً منهما ؛ أي : من المعنيين القريب والبعيد ، وعبارة اليعقوبي تشعر أن (ما) في قوله : (لما) مصدرية ، كما نقلنا عبارته في موضع الحل ، (**ورشحت**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، رشح : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على التورية ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة تدعىٰ علىٰ كونها صفة لتورية ، تقديره : ومن المحسنات المعنوية تورية مدعاة ؛ أي : مسماة بإيهام ومرشحة ؛ أي : مقرونة بما يلائم المعنى القريب من المعنيين .

(**بما**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر بالباء مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق برشحت .

(**يلائم**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، (**القريب**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب .

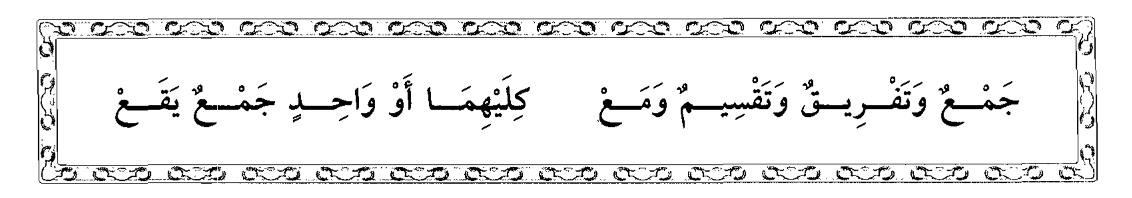
(**وجردت بفقده**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، جرد : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ تورية ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة تدعىٰ علىٰ كونها صفة لتورية ، تقديره : ومنها تورية مسماة باسم إيهام ومقرونة بالترشيح ومجردة بفقد الترشيح ؛ أي : مسماة بمجردة بسبب فقد الترشيح .

(بفقده) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، فقد : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، فقد : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بجردت .

(**فكن منيب**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما فصلته لك من أحكام التورية ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : كن منيباً ؛ أي : راجعاً إلىٰ طاعة ربك ، كن : فعل أمر من كان الناقصة مبنية على السكون ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، منيباً : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة كن من اسمها وخبرها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها تكميل البيت كما مر .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



جَمْعٌ وَتَفْرِيقٌ وَتَقْسِيمٌ وَمَعْ كِلَيْهِمَا أَوْ وَاحِدٍ جَمْعٌ يَقَعْ

وذكر الناظم في هـٰذا البيت ستة ألقاب من ألقاب الضرب المعنوي ، فنقول علىٰ طريق العد السابق :

والحادي عشر من ألقاب الضرب المعنوي : (**جمع**) أي : النوع المسمىٰ بالجمع ، وهو أن يجمع بين شيئين فأكثر في حكم ؛ أي : في محكوم به ؛ سواء كان الجمع بين متعدد بعطف أو بغيره ، وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متعددة ، وسواء كان ذلك الحكم الذي جَمَعَ بين المتعدد فيه وَقع خبراً عن المتعدد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي : يَتزينُّ بها الإنسان في الدنيا وتَذهب عن قريب ، فقد جُمع المال والبنون بطريق العطف في حكم ، وهو كون كل منهما زينة الدنيا ، وهـٰذا مثال الجمع بين اثنين بطريق العطف .

ومثال الجمع بين أكثر بطريق العطف ؛ كقول أبي العَتَاهِيَة ـ بوزن كراهية ـ لقبٌ لأبي إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سُويد ، وقولهم : (اللقب لا يصدر بأبٍ أو أم) محله : ما لم يشعر بمدح أو ذم ؛ كما في : أبو الشيخ وأبو لهب ؛ أي : كقوله (من مشطور الرجز) :

عَلِمْتَ يا مُجاشعَ بن مَسْعَدهْ إن الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ
مفَسْدةٌ للمرء أَيُّ مفسدهْ

وقوله : (إن الشباب) بكسر الهمزة على الحكاية ، فالبيت من الأشعار المشهورة التي ضمنها أبو العتاهية ؛ يعني : قد علمت هـٰذا البيت المشهور ، ويجوز فتحها إذا لم تقصد الحكاية ، (والفراغ) أي : الخلو من الشواغل المانعة عن اتباع الهوىٰ (والشباب) : حداثة السن ، مصدر شب الغلام يشب شباباً ، (والجدة) بوزن العدة ؛ أي : الاستغناء ، يقال : وجد في المال وِجداً ـ بكسر الواو ـ وجداً ـ بفتحها ـ ووجداً ـ

بضمها ـ و(جدة) بوزن (عدة) كما مر ؛ أي : استغنىٰ ، فالفعل المذكور أربعة مصادر ، ثبوت الواو مثلثة ، والرابع : حذفها وتعويض الواو عنها .

(مفسدة) عظيمة (للمرء) **والمفسدة** : الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد ، عبر عنه بالمفسدة مبالغةً (أي مفسدة) بالرفع صفة للمفسدة علىٰ تأويل المفسدة بالمفسد ، ولولا ذلك . . لأنث وقال : أية مفسدة .

والشاهد : أنه قد جمع بين ثلاثة بطريق العطف ؛ أي : بين الشباب والفراغ والجدة في حكم ، وهو كونها مفسدة للمرء .

ومثال ما إذا لم يكن الحكم خبراً عن المتعدد ؛ كقول محمد بن وهيب :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحىٰ وأبو إسحاق والقمر

* * *

(و) **الثاني عشر** من ألقاب الضرب المعنوي : (**تفريق**) أي : النوع المسمىٰ بالتفريق ؛ وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد ، إما في المدح أو في الهجو أو في الرثاء أو في الغزل ، وقول : في المدح متعلق بإيقاع ؛ أي : إيقاع التباين في المدح أو غيره ، والمراد بالنوع الواحد : ما اتحد فيه إما بالحقيقة أو الادعاء ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ ، وقول الوَطْواط رشيد الدين ـ بفتح الواو الأولىٰ وضمها ـ (من الخفيف) :

ما نوالُ الغَمام وَقْتَ ربيع كنوال الأمير يومَ سخاء
فنوالُ الأميرِ بَدْرَةُ عَين ونوالُ الغمامِ قَطْرةُ ماء

ومثلهُ قولُ الآخر :

مَنْ قاس جَدْواكَ بالغَمَام فما أَنْصَفَ في الحُكم بَيْنَ شَكْلَين
أنتَ إذا جُدتَ ضاحك أبداً وهو إذا جَادَ دَامِعُ العين

والبيتان المذكوران للشاعرين ، مثالٌ لإيقاع التباين في المدح بين الأمرين المشتركين في نوع ، ومثالُه في الغزل :

حَسِبْتَ جمالَه بدراً منيرا وأَيْنَ البَدْرُ مِن ذاك الجمال

فقد أوقع التباينَ بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر ، مع أنهما من نوع واحد ، وهو مطلق جمال . انتهىٰ « د س » .

قوله : (ما نوال الغمام وقت ربيع) أي : الذي هو وقت ثروة الغمام ، (يوم سخاء) أي : الذي هو وَقْتَ فَقْرِ الأمير لكثرة السائلين وكمال بذله .

قوله : (فنوال الأمير) أي : فقد أوقع التباين بين النوالين مع أنهما من نوع واحد ، وهو مطلق نوال .

وفي « عروس الأفراح » : الأولىٰ أن يفسر هـٰذا بإيقاع عدم التشابه بين المتشابهين ، لا بإيقاع التباين ، كما في البيتين الأخيرين . انتهىٰ .

قوله : (فنوال الأمير) أي : كل نوال فيه ، وكذا يقال في قوله : (ونوال الغمام) .

قوله : (بدرة عين) : هي عشرة آلاف درهم ، وقيل : إن بدرة العين : كيس من جلد ولد الضأن مملوءاً من الدراهم ، والعين : المال أو الذهب ، كما في « القاموس » ، وأنكر أن يكون بدرة العين اسماً لعشرة آلاف أو سبعة أو خمسة . انتهىٰ « أطول » انتهىٰ « د س » .

* * *

(و) **الثالث** عشر من ألقاب الضرب المعنوي : (**تقسيم**) أي : النوع المسمىٰ بالتقسيم ، **وهو لغةً** : قسمة المال بين الورثة أو الشركاء ، **واصطلاحاً** : ذكر متعدد ثم تعيين ما لكل ، وخرج بقيد (التعيين) اللف والنشر ؛ لأنه لا تعيين فيه ثقة بأن السامع يرده إليه . انتهىٰ « د س » ، كقول المتُلَمِّس جريرِ بن عبد المسيح ، (من البسيط) :

ولا يقيـم علـىٰ ضيـم يـراد بـه إلا الأذلان عيـر الحـي والـوتـد
هـٰذا على الخسف مربوط برمته وذا يشـج فـلا يـرثـي لـه أحـد

قوله : (علىٰ ضيم) أي : مع ضيم ، فعلىٰ بمعنىٰ : مع ، والضيم : الظلم ؛ أي : مع ظلم ؛ أي : لا يتوطن مواضع الظلم أحد إلا الأذلان ، والضمير في (به) عائد على المستثنىٰ منه المقدر العام ؛ أي : لا يقيم أحد علىٰ ظلم يراد ذلك الظلم به ؛ أي : بذلك الأحد (إلا الأذلان) في الظاهر : هو فاعل : لا يقيم ، وفي التحقيق : بدل ؛ أي :

لا يقيم أحد علىٰ ظلم يقصد به إلا هـٰذان الذليلان (عير الحي) أراد به : الحمار الأهلي ، بدليل إضافته إلى الحي ، (والوتد) بكسر التاء وفتحها .

(هـٰذا) أي : عير الحي (على الخسف) أي : مع الخسف والذل وهو حال من مربوط ، (برمته) الرمة : قطعة حبل بالية ؛ أي : فالمعنىٰ : هـٰذا على الذل مربوط بقطعة حبل بالية يسهل الخلاص معها عن الربط ، ويحتمل : أن هـٰذا مربوط على الذل بتمامه من فرقه إلىٰ قدمه ، كما يقال : ذهب فلان برمته . قاله في « الأطول » .

(وذا) أي : الوتد (يشج) أي : يدق ويشق رأسه (فلا يرثي) أي : فلا يرق ولا يرحم (له أحد) لا يخفىٰ أن عدم الرحمة مشترك بين عير الحي والوتد ، فالأولىٰ جعل ضمير (له) راجعاً لكل منهما ، ويجعل قوله : (لا يرثي) متفرعاً على الشج والربط ، ذكر الشاعر العير والوتد ، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف ، وإلى الثاني الشج .

* * *

والرابع عشر من ألقاب الضرب المعنوي : (**جمع يقع**) مع التفريق فقط ، أورد كلمة (مع) إشارةً إلىٰ أنَّ المحُسِّنَ اجتماعُهما ، وكذا يقال فيما سيأتي بعد ، وإنما لم يذكر اجتماعَ المُحسِّناتِ الأخَر بعضِها مع بعض كالطباق مع المقابلة ؛ لما بين الجمعِ والتفريق من المقابلة ، واجتماعُهما مُوجب لحسنٍ زائد علىٰ كل واحد منهما . قاله عبد الحكيم . انتهىٰ « د س » .

وهو : أن يُدْخَلَ شيئان في معنىً ويُفرَّقَ بين جهتي الإدخال .

وقوله : (يُدْخَل) بالبناء للمفعول ، (وشيئان) نائب الفاعل ؛ أي : وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنىً ؛ أي : في حكم ؛ أي : في شيء محكوم به كالمشابهة بالنار ، والمراد بجمعهما في الحكم : أن يحكم عليهما بشيء واحد ؛ كالحكم علىٰ قَلْبِه ووَجْهِ الحبيب كونهما كالنار ، وهـٰذا هو الجمع ؛ كقول الوطواط رَشيدِ الدِّين (من المتقارب) :

فوجهك كالنار في ضوئها　　　وقلبي كالنار في حرها

شبه : وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار ، فجمعهما في وجه الشبه ، ثم فرق بينهما ؛

بأن وجه الشبه في الوجه : الضوء واللمعان ، وفي القلب : الحرارة والاحتراق ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ ، وهـٰذا في الحقيقة ليس نوعاً زائداً بل نوعا جمع وتفريق ، إلا أن يخص اسم الجمع ، بأن يذكر المتعدد أولاً ، ثم يحكم عليه .

* * *

والخامس عشر من ألقاب الضرب المعنوي : **الجمع مع التقسيم** : (وهو جمع متعدد) أي : كالروم في البيت الآتي ؛ فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع (**تحت حكم**) أي : كالشقاء ، (ثم تقسيمه) أي : الحكم ؛ أي : إضافة ما لكل متعدد إليه أو العكس ؛ أي : تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم ؛ أي : إضافة ما لكل متعدد إليه ، ثم جمعه تحت حكم .

فمثال الأول : أي : الجمع ثم التقسيم ؛ كقول أبي الطيب المتنبي ، في مدح سيف الدولة بن حمدان الحمداني ، حين غزا خَرْشَنَةَ ـ بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمة والنون التي بعدها ـ بلدة من بلاد الروم ، قصيدةً (من البسيط) ، ولما غزا تلك البلدة . . اتفق له أنه سَبَىٰ وقتَل منهم ولم يفتحها ، فقال المتنبي القصيدةَ التي منها هـٰذان البيتان :

حتىٰ أقام علىٰ أرباضِ خَرْشَنَةَ ... تَشْقَىٰ به الرومُ والصُّلبانُ والبِيَعُ
للسبي ما نكحوا والقتلِ ما وَلَدوا ... والنهْبِ ما جَمعوا والنارِ ما زرعوا

فأتىٰ بالجمع في البيتِ الأول في قوله : (تَشْقَىٰ به الروم) ثم قسم ذلك بالبيت الثاني ، وقبل هـٰذين البيتين قوله :

قاد المقانب أقصىٰ شربها نهل ... مع الشكيم وأدنىٰ سيرها سُرَع

وبَعْدَهما :

الدهر معتذر والسيف منتظر ... وأرضهم لك مصطاف ومرتبع

والضمير في (قاد) وكذا في (أقام) للمدوح وهو سيف الدولة ، و(المقانب) جمع مِقْنَبٍ : ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل ، والمراد هنا : العساكر ، و(النهل)

الشرب الأول (مع الشكيم) : وهو الحديدة التي تكون داخل فم الفرس (وأدنىٰ سيرها سُرَع) جمع سرعة (حتىٰ أقام) أي : الممدوح ، ولتضمين الإقامة معنى التسليط عداها بعلىٰ ، وإلا . . فالإقامة تتعدىٰ بفي أو بالباء ، وفيه إشارة إلىٰ عزم ذلك الممدوح علىٰ فتح القلاع والحصن ، حتىٰ إنه يتوطن حولها ولا يفارقها حتىٰ تفتح (علىٰ أرباض خرشنة) جمع ربض : وهو ما حول المدينة من البيوت ؛ كالحُسَينية والفَوَّالة بمصر ، وخرشنة : بلدة من بلاد الروم ، كما مر .

(تشقىٰ به) : أي : بالممدوح ؛ أي : بإقامته هناك (الروم) أي : رجالهم ونساؤهم ، (والصلبان) جمع صليب : وهو معبود النصارىٰ ، (والبيع) جمع بيعة : ـ بكسر الباء وسكون الياء ـ وهو متعبدهم ؛ أي : متعبد النصارىٰ ، وأما متعبد اليهود . . فيقال : كنيسة ، وقيل : بالعكس .

وقوله : (حتىٰ أقام) متعلق بالفعل المذكور في البيت الأول ؛ أعني : قاد المقانب ؛ أي : العساكر ، جمع في هـٰذا البيت شقاء الروم بالممدوح ، ثم قسم فقال : (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا . . .) إلخ ، فجمع في هـٰذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع ، في حكم وهو الشقاء ، ثم قسم ذلك الحكم إلىٰ سبي وقتل ونهب وإحراق ، ورجع لكل من هـٰذه الأقسام ما يناسبه ، للسبي ما نكحوا من النساء ، وللقتل ما ولدوا ، وللنهب ما جمعوا ؛ أي : من الأموال ، وللنار ما زرعوا ، فأشجارهم للإحراق تحت القدور ، ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار ، وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع . . فلم يتعرض له في التقسيم ، حتىٰ يقال : إنه من المتعدد المجموع في الحكم .

والحاصل : أن الشقاء وإن تعلق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم . انتهىٰ « دسوقي » .

وقوله : (الدهر معتذر) أي : الدهر يعتذر إليه ، حيث لم يتيسر لك فتح بلدهم ، (والسيف منتظر) كرتك عليهم فيُشَفِّيكَ منهم ، (وأرضهم لك مصطاف ومرتبع) أي : موضع إقامة بالصيف والربيع . انتهىٰ « دسوقي » .

ومثال العكس الذي هو الثاني ؛ أي : التقسيم ثم الجمع ؛ كقول حسان بن ثابت في

حق الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين ، (من البسيط) :

قـوم إذا حـاربـوا ضـروا عـدوهـم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجيـة تلـك منهـم غيـر محـدثـة إن الخلائق فاعلم شرها البدع

قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلىٰ ضرر الأعداء ونفع الأولياء ، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال : سجية تلك منهم .

(سجية) أي : غريزة وخلق (تلك) الخصلة (منهم غير محدثة إن الخلائق) جمع خليقة : وهي الطبيعة والخلق ؛ أي : تلك الخصلة ، وهي كونهم نافعين وضارين لمن يستحق طبيعةٌ لهم وغريزة وخلق قديم مركوز فيهم ، فهي منهم (غير محدثة) ، فإن هٰذه الخليقة ممدوحة مطلقاً فقال : (فاعلم شرها البدع) أي : إن الصفات الثابتة الطبيعية شرها وأقبحها (البدع) أي : المستحدثات المبتدعات من الأخلاق .

والحاصل : أن البدع جمع بدعة ، وهي في الأصل : الأمر الحادث في الدين بعد استكماله بالكتاب والسنة ، ولٰكن المراد بالبدع في البيت هنا : المستحدثات من الأخلاق ، فالأخلاق بعضها يشبه الغرائز ، وبعضها مستحدث ، فشر الأخلاق ما كان مستحدثاً لا ما كان كالغرائز ، لا يقال : كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليقة للزوم الخليقة ؛ لأنا نقول : قد تسمىٰ خليقةً باعتبار دوامها بعد حدوثها ، فتكون خليقةً دواماً ، وبدعةً ابتداءً .

قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلىٰ ضر الأعداء ونفع الأولياء ، ثم جمعها في البيت الثاني ؛ أي : ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني في كونها سجية غير محدثة حيث قال : (سجية تلك منهم) كما في « المطول » .

* * *

والسادس عشر : من الضرب المعنوي : **الجمع مع التفريق والتقسيم** كليهما ؛ أي : النوع المسمىٰ بهٰذا الاسم ، وهٰذه التسمية تقتضي أن هٰذا النوع فيه معان ثلاثة ، وقد تقدم كل واحد منها ، فيوجد الجمع فيه ، وهو كما تقدم أن يجمع بين متعدد في حكم ويوجد فيه التفريق ، وهو كما تقدم أيضاً : أن يُدْخَلَ شيئان في معنىً ، ويُفرَّق بين جهتي الإدخال ، ويوجد فيه التقسيم ، وهو أن يُذْكَر فيه متعدد ثم يضاف ما لكل إليه على التعيين .

مثال هٰذا النوع الذي اجتمعت فيه الأنواع الثلاثة كقوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ﴾ الله عز وجل إتياناً يليق به ، من غير كيف ولا تمثيل ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ أي : لا تتكلم نفس فيه ، فحذف إحدى التاءين اختصاراً ؛ أي : لا تتكلم نفس في ذلك اليوم بما ينفع ؛ من جواب يقبل أو شفاعة تقبل ﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ تعالىٰ ، كما قال في آية أخرىٰ : ﴿ لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ ؛ ﴿ فَمِنْهُمْ﴾ أي : فمن أهل الموقف ﴿ شَقِيٌّ﴾ مقضي له بالنار ، ﴿ وَسَعِيدٌ﴾ مقضي له بالجنة ؛ ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾ أي : إخراج النفس بشدة ، ﴿ وَشَهِيقٌ﴾ أي : رده بشدة حالة كونهم ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أي : سماوات الآخرة وأرضها ، أو هٰذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع ، ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ أي : إلا وقت مشيئة الله تعالىٰ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفار ، وإخراج البعض كالفساق ، ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي : غير مقطوع ، بل ممتد لا إلىٰ نهاية ؛ أي : أعطوا ذلك عطاءً غير منقطع .

فالجمع في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لأن النفس عامة ؛ لأنها نكرة في سياق النفي ، والتفريق في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ، والتقسيم في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ . . .﴾ الآية ؛ لأنه أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار ، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة .

وقول الناظم : (**ومع كليهما** . . .) إلخ ؛ يعني : أن الجمع يقع مع التفريق تارة ، ومع التقسيم أخرىٰ ، ومع كليهما كما تقدم .

وعبارة « اليعقوبي » : ثم أشار الناظم إلىٰ ثلاثة أنواع من البديع المعنوي ، وهو الجمع مع التفريق والتقسيم ، والجمع مع التفريق ، والجمع مع التقسيم ، بقوله : (**ومع كليهما أو واحد**) منهما (**جمع يقع**) أي : يقع الجمع مع كليهما ؛ أي : مع كل من التفريق والتقسيم ، ومع واحد منهما منفرداً ؛ بمعنىٰ : أن الجمع يقع مع التفريق والتقسيم معاً ، فهو معهما من أنواع البديع المعنوي ، وهو الأول من الثلاثة ، ويقع أيضاً مع كل واحد منهما ، فيقع مع التفريق ، فالجمع مع التفريق من أنواع البديع المعنوي ، وهو القسم الثاني من الثلاثة ، ويقع مع التقسيم ، فالجمع مع التقسيم من أنواع البديع المعنوي ، وهو القسم الثالث ، وقد ذكرنا أمثلة كل من الثلاثة المذكورة في هٰذا البيت .

إعراب البيت

(**جمع**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ قوله : (المطابقة) علىٰ كونه نائب فاعل لِعُدَّ ، تقديره : وعُدَّ من ألقابه جمع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وتفريق**) : معطوف أيضاً على المطابقة ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وتقسيم**) : معطوف أيضاً على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**ومع كليهما**) : الواو عاطفة داخلة علىٰ جمع الآتي مبنية على الفتح ، مع : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، مع : مضاف ، كليهما : كلي مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، كلي : مضاف ، الهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، والميم حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها مبني على الفتح ، والألف حرف دال على التثنية مبني على السكون ، والظرف متعلق بيقع الآتي .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**واحد**) : معطوف علىٰ كليهما ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**جمع**) : معطوف على المطابقة علىٰ كونه نائب فاعل لعد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**يقع**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ جمع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لجمع ، والتقدير : وعد من ألقابه جمع واقع مع كليهما ؛ أي : مع كل من التفريق والتقسيم ، فتجتمع الثلاثة أو جمع واقع مع واحدٍ منهما ؛ أي : جمع واقع مع التفريق ، أو جمع واقع مع التقسيم .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱللَّــفُّ وَٱلنَّشْــرُ وَٱلِاسْتِخْــدَامُ أَيْضــاً وَتَجْــرِيــدٌ لَــهُ أَقْسَــامُ

وهو معطوف أيضاً على المطابقة ، علىٰ كونه نائباً لعد ؛ أي : وعد من ألقابه اللف والنشر ، وقد ذكر الناظم في هـٰذا البيت ثلاثة أنواع من الضرب المعنوي ، فنقول علىٰ ترتيب العد السابق :

(و) **السابع عشر** من الضرب المعنوي : (**اللف والنشر**) : وهو أي : **اللف لغةً** : الجمع ، **والنشر** : التفريق ، **وهما اصطلاحاً** : ذكر متعدد أولاً تفصيلاً أو إجمالاً ، ثم ذكر ما لكل واحد من ذلك المتعدد ثانياً ، من غير تعيين أن هـٰذا لذاك ، ثقة بفهم السامع ، ورده إلىٰ كل واحد من المتعدد ما هو له في النشر ، وذكر المتعدد أولاً يسمىٰ لفاً ، وذكر ما لكل واحد من المتعدد ثانياً يسمىٰ نشراً ؛ كأَنَّ وَجْهَ تسميةِ الأول باللف أنه طُوِيَ فيه حكمه ؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح ، ثم لما صرح به في الثاني . . نشر ما كان مطوياً في الأول ، فسمي نشراً . انتهىٰ « م خ » .

وقولنا : (ورده إلىٰ كل واحد من المتعدد . . .) إلخ ؛ أي : لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كأن يقال : رأيت شخصين ضاحكاً وعابسةً ، فتأنيث عابسة يدل علىٰ أن الشخص العابس هو المرأة ، والضاحك هو الرجل ، وكأن يقال : لقيت الصاحب والعدو ، فأكرمت وأهنت ، فالقرينة معنوية ؛ وهي : أن المستحق للإكرام هو الصاحب ، والإهانة هو العدو . انتهىٰ من « السعد » و« بن » .

* * *

فالأول : مما اشتمل عليه التعريف ؛ وهو أن يذكر المتعدد تفصيلاً . . **ضربان** ؛ لأن النشر : إما علىٰ ترتيب اللف ؛ بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف ، والثاني للثاني ، وهـٰكذا إلى الآخر ، ويسمىٰ حينئذ اللف والنشر المرتب ؛ مثاله نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ،

فذكر الليل والنهار على التفصيل ، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه ، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله ، على الترتيب .

وإما علىٰ غير ترتيب اللف ، سواء كان معكوس الترتيب ؛ أي : سواء كان نشره علىٰ عكس ترتيب اللف ؛ بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف ، والثاني من النشر للذي يليه الآخر من اللف ، والثالث من النشر للذي يليه ما قبل الآخر من اللف . . . وهٰكذا ، وهٰذا هو المشهور عند الناس باللف والنشر المشوش ، لٰكن الذي سماه بالمشوش في « شرح المفتاح » هو القسم الثاني ، وهو المختلطُ الترتيب .

وفي « الصحاح » : التشويش : التخليط ، وأنكر صاحب « القاموس » ثبوته في اللغة ، وقال : وهم الجوهري ، وصوابه : التهويش . انتهىٰ « د س » .

مثال ذلك المعكوسِ كقول ابنِ حَيُّوشٍ ـ بالحاء المهملة والمثناة التحتية والشين المعجمة ـ علىٰ وزن تنور بيتاً (من الخفيف) مخاطباً لمحبوبته :

كيف أسلو وأنتِ حِقْف وغصن وغزال لحظاً وقداً وردفاً

(كيف أسلو) أي : كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك ، والاستفهام للإنكار والنفي ؛ أي : لا أسلو عنك ، (وأنت) بكسر التاء ؛ لأنه خطاب لمحبوبته ، كما في « اليعقوبي » ؛ أي : والحال أنك أنت مثل (الحقف) بكسر الحاء وسكون القاف ، هو : الرمل العظيم المجتمع المتراكم المستدير ؛ أي : عجيزتك مثل الرمل في العظم والاستدارة .

(و) أنت (غصن) أي : مثل غصن الشجر المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ، في القد وحسن القامة (و) أنت مثل (غزال) في اللحظ والنظر ، ولما كان هنا تقدير مضاف ؛ إذ الأصل : كيف أسلو وردفك مثل الحقف ، وقدك مثل الغصن ، ولحظاتك مثل الغزال ؛ أي : مثل لحظ الغزال .

ولما وقع الإبهام بحذف ذلك المضاف . . احتيج إلىٰ تمييزه ، فأتىٰ بالتمييزات علىٰ حسب هٰذه التقادير ، فقيل : لحظاً وقداً وردفاً ؛ أي : من جهة اللحظ ومن جهة القد ومن جهد الردف .

والمعنىٰ : كيف أترك حبك وداعي الهوىٰ ؛ من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك ؟! اللحظ في الأصل : مؤخر العين ، والمراد به هنا : العين بتمامها مجازاً مرسلاً . انتهىٰ « د س » .

(ولحظاً) عائد إلى الغزال ، وهو الآخر من اللف ، عاد إليه أول النشر ، (وقداً) عائد إلى الغصن ، وهو الذي يليه الآخر من اللف ، عاد إليه ما بعد الأول من النشر ، (وردفاً) عائد إلى الحقف ، وهو الأول من اللف ، عاد إليه الذي يلي ما بعد الأول من النشر ، فكان هـٰذا من عكس الترتيب . انتهىٰ من « المواهب » .

(أو مختلطاً) معطوف علىٰ قولنا : (معكوس الترتيب) أي : أو كان نشره مختلط الترتيب ، بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف ، والثاني من النشر للأول من اللف ، والآخر من النشر للوسط من اللف ؛ كقوله : هو شمس وأسد وبحر ، جوداً وبهاءً وشجاعةً ، فلا يخفى اختلاط هـٰذا النشر ؛ لأن الجود هو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف ، والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأول من اللف وهو الشمس ، والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الأسد .

* * *

والقسم الثاني : مما اشتمل عليه تعريف اللف والنشر ؛ وهو أن يكون ذكر المتعدد علىٰ سبيل الإجمال ، فهـٰذا مقابل قولنا : (فالأول ضربان) أي : والثاني من قسمي التفصيل والإجمال ، وهو الإجمال ؛ وهو : ذكر المتعدد إجمالاً ، ثم ذكر ما لكل إجمالاً منهما ، ويسمى اللف والنشر المشوش ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ** ﴾ ، فذكر الفريقان علىٰ وجه الإجمال بالضمير في قالوا العائد إليهما ، ثم ذكر ما لكل منهما ؛ أي : ما يخص كلاً منهما في قوله : ﴿ **إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ** ﴾ أي : قالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقالت النصارىٰ : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارىٰ .

فلف بين الفريقين أو القولين إجمالاً ؛ أي : إن المذكور أولاً إجمالاً علىٰ طريق اللف يحتمل أن يكون هو الفريقين المعبر عنهما بالواو في (قالوا) ، ويحتمل : أن يكون قول الفريقين المستفاد من (قالوا) ويكون إجمال القول باعتبار التعبير بالفعل المسند إلىٰ

ضميرهم ، والأصل : وقالت اليهود وقالت النصارىٰ ، فلف بين القولين ، وقيل وقالوا ؛ لعدم الالتباس علىٰ أحد من جهة ما تقرر من اعتقاد كل فريق أنه المهتدي ، وأن الآخر ضال ، فلا يحكم بالجنة إلا لنفسه ولا بالنار إلا للآخر ، ولا يتصور في هٰذا الضرب الترتيب وعدمه ؛ أي : إن هٰذا الضرب لا يتأتىٰ أن يكون مرتباً ولا مشوشاً . انتهىٰ « د س » .

* * *

(و) **الثامن عشر** من الضرب المعنوي : (**الاستخدام أيضاً**) أي : كما أن ما قبله كان من الضرب المعنوي ؛ أي : النوع المسمىٰ بالاستخدام ـ بالخاء المعجمة والدال المهملة ـ ويقال فيه : الاستخذام ـ بالخاء والذال المعجمتين ـ ومنه المِخْذَمُ : للسيف القاطع ، يقال : خذمه إذا قطعه .

وهو لغةً : استفعال من الخدمة ، وإنما سمي هٰذا النوع بذلك ؛ لأن الضمير فيه قطع عما يستحق أن يعود له من المعنىٰ وجعل لغيره ، علىٰ ما سيأتي تفسيره المشار إليه بقولهم : (وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ، ثم يراد بضميره معناه الآخر ، أو يكون له ثلاثة من المعاني ويراد به أحد الثلاثة ، ثم يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين الباقيين ، وبضميره الآخر المعنى الثالث ، وسواء كان أحد المعنيين أو أحد المعاني حقيقياً ، والباقي مجازياً ، أو كان الكل حقيقياً ، أو كان الكل مجازياً .

فمثال الأول : وهو أن يراد باللفظ أحد معنييه وبالضمير معناه الآخر ؛ كقول معاوية بن مالك ، الملقب بـ(مُعَوِّدِ الحُكماء) بيتاً (من الوافر) ، يصف رياستهم وتصرفهم في بلاد الناس كيف شاؤوا :

إذا نـزل السمـاء بـأرض قـوم   رعينـاه وإن كـانـوا غضـابـاً

جمع غضبان ؛ أي : وإن كان يحصل لهم غضب من رعينا للنبات الحاصل في أرضيهم ، وقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم ؛ يعني : أنهم يفعلون في بلاد الأقوام ما شاؤوا من الرعي ، ولا يعترض عليهم أحد ، ولا يقدر علىٰ منعهم قوم ، بل يرعون الكلأ بأرضهم وإن غضبوا ، فقد وصف رياستهم بالانتهاء والغلبة ، حتىٰ إنهم يرعون كلأ الناس من غير رضاهم ، والسماء أطلقت على الغيث مجازاً ؛ لأنه نازل من

جهة السماء المعلومة ، ثم أعاد الضمير علىٰ لفظ السماء في قوله : (رعيناه) باعتبار معنىً آخر مجازي أيضاً وهو النبات ؛ لأنه هو المرعىٰ ، فقد أريد بلفظ السماء معنىً ، وأريد بضميره معنىً آخر ، وكلاهما مجازيان ، وهٰذا مثال الوجه الأول .

ومثال الوجه الثاني : وهو أن يراد به أحد المعاني الثلاثة ويراد بضميريه معنيان آخران ، قول البحتري (من الكامل) :

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي

فالغضا : أريد به الشجر ، وضميره الذي في ساكنيه : أريد به المكان الذي نبت فيه الشجر ، وضميره المنصوب الذي في شبوه ؛ أي : أوقدوه ، أريد به النار التي تشبت بشجر الغضا ، ومعنى الضميرين مجازي ، وعَطْفُ الضلوع على الجوانح عطفُ تفسير . انتهىٰ « ع ق » .

قوله : (فسقى الغضا) بالغين والضاد المعجمتين : نوع من شجر البادية .

دعا الشاعر أن يسقي الله الشجر المسمىٰ بالغضا ، بحيث ينزل الحيا في خلاله .

قوله : (والساكنيه) أي : وسقى الساكنين في الغضا ، والمراد به : المكان النابت فيه ؛ إذ قد يطلق الغضا على المكان النابت فيه ، ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه ، فقال : (وإن هم شبوه . . .) إلخ ؛ أي : فطلب لهم الغيث قضاءً لحق الصحبة وإن شبوه ؛ أي : أوقدوه ، والضمير للغضا بمعنى النار التي تتوقد فيه ؛ إذ يقال لها : غضا أيضاً لتعلقها به .

والحاصل : أنه ذكر الغضا أولاً بمعنى الشجر ، وأعاد الضمير عليه ثانياً بمعنى النار الموقدة فيه ، وإطلاق الغضا علىٰ كل من المكان النابت فيه ، والنار الموقدة فيه : مجاز .

(بين جوانحي وضلوعي) **الجوانح** : الأضلاع التي تحت الترائب ، وهي مما يلي الصدر ، **والضلوع** : مما يلي الظهر ، واحده جانحة . قاله في « الصحاح » .

ثم إن قوله : (وضلوعي) هو الموجود في جميع نسخ الأصل ، والصواب : (بين جوانح وقلوب) وذلك لأن البيت من قصيدة للبحتري ـ يائية ـ مطلعها :

كم بالكثيب من اعتراض كثيب وقوام الغصن في الثياب رطيب

ثم إن شب نار الغضا في قلبه عبارة عن تعذيبه بالحب وإذابته به ، فكأن أحشاءه تحترق من شدته ، كما تحترق بنار الغضا . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

(و) **التاسع عشر** من الضرب المعنوي : (**تجريد**) أي : النوع المسمىٰ بالتجريد ، وهو ؛ أي : التجريد أن ينتزع من أمر موصوف بصفة كالكرم أمر آخر مثله في الوصف بتلك الصفة ، وسبب ذلك الانتزاع : ادعاء أن الأمر المنتزع منه بلغ في تلك الصفة وفي قوتها فيه ، إلىٰ أن صار بحيث يكون أصلاً في الوصف بتلك الصفة ، وبحيث يخرج منه غيره موصوفاً بها ، فكأنه منبع لها يمكن أن تفيض منه إلىٰ غيره ، فينتزع منه موصوف آخر بها ، فذلك الانتزاع علىٰ هـٰذا الوجه هو المسمىٰ بالتجريد .

و(**له**) أي : لهـٰذا التجريد (**أقسام**) سبعة فأكثر ؛ أي : أقسام عديدة ، باعتبار تنوع حرف التجريد واختلاف مدخوله وعدم وجوده أصلاً ؛ لأن الانتزاع : إما أن يكون بحرف أو بدونه ، والحرف : إما من ، أو الباء ، أو في ، والباء إما : داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع .

وما يكون بدون حرف : إما أن يكون لا علىٰ وجه الكناية ، أو يكون علىٰ وجهها ، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه ، فهـٰذه أقسام سبعة :

فمنها : ما يكون **بمن** التجريدية ؛ كقولهم : (لي من فلان صديق حميم) أي : قريب يهتم لأمره ؛ أي : بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه ؛ أي : مع ذلك الحد أن يستخلص وينتزع منه ؛ أي : من فلان صديق آخر مثله فيها ؛ أي : في الصداقة .

ومنها ما يكون **بالباء** التجريدية الداخلة على المنتزع منه أيضاً ؛ نحو قولهم : لئن سألت فلاناً . . لتسألن به البحر ؛ أي : بلغ فلان في اتصافه بالكرم إلىٰ حيث ينتزع منه من هو في الكرم بحر مثله ، فإذا سألته . . وجدته سبباً لوجود بحر منتزع منه سيال أيضاً ، وعلىٰ هـٰذا التقرير تكون الباء سببية ، ويحتمل أن تكون للمعية ؛ أي : إذا سألته . . سألت بحراً معه خارجاً منه .

ومنها ما يكون **بالباء** الداخلة على المنتزع وهي للمعية جزماً ؛ كقوله (من الطويل) :

وشوهاء تعدو بي إلىٰ صارخ الوغىٰ بمستلئمـن مثـل الفنيـق المـرحـل

أي : ورب فرس (شوهاء) أي : قبيح المنظر ؛ لسعة أشداقها ، أو لما أصابها من شدائد الحرب من الضربات والطعنات ، و(أو) في قوله : (أو لما أصابها . . .) إلخ لتنويع الخلاف ، وذلك لأن الشوه قيل : إنه قبح الوجه لسعة الأشداق جمع شدق : وهو جانب الفم ، وقيل : قبح الوجه لما أصابه من شدائد الحرب ، والوصف بالشوهائية لما ذكر ، وإن كان قبيحاً في الأصل ، لـٰكن يستحسن في الخيل ؛ لأنه يدل علىٰ أنها مما يعد للشدائد لقوتها وأهليتها ، وأنها مما جرب للملاقاة في الحروب وللتصادم ، وذلك كمال فيها . انتهىٰ « دسوقي » .

(تعدو) أي : تسرع (بي إلىٰ صارخ الوغىٰ) أي : إلىٰ مستغيث في الحرب ؛ أي : إلى الصارخ في مكان الوغىٰ ، والوغى : الحرب ، والصارخ هو الذي يصيح وينادي لحضور الحرب والاجتماع إليه (بمستلئم) أي : مع مستلئم ؛ أي : تعدو مع مستلئم آخر ؛ أي : لابس لأمة ـ بالهمزة الساكنة ـ وهي الدرع ، والباء فيه للمصاحبة متعلقة بمحذوف ، علىٰ أنها ومجرورها في محل الحال من المجرور في بي ؛ أي : تعدو بي حالة كوني مصاحباً بمستلئم آخر (مثل الفنيق) صفة لمستلئم ، والفنيق : بالفاء والنون والياء والقاف آخره هو : الفحل المكرم عند أهله ؛ أي : الفحل من الإبل الذي ترك أهله ركوبه تكرمةً له (المرحل) أي : المرسل عن مكانه ؛ أي : إنه مطلق وغير مربوط في محل ، من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله .

وقال اليعقوبي : قوله : (مثل الفنيق . . .) إلخ بالجر صفة لشوهاء ، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة علىٰ مصادمتها ، فقط ظهر أنه انتزع من نفسه مستلئماً آخر ؛ أي : مستعداً للحرب مبالغةً في استعداده للحرب ولزومه لبس اللأمة له ، حتىٰ صار بحيث يخرج منه مستعد آخر يصاحبه ، وقد أدخل الباء على المنتزع دون المنتزع منه .

ومنها ؛ أي : ومن أقسام التجريد ما يكون بدخول في على المنتزع منه ؛ نحو قوله تعالىٰ في التهويل بأمر جهنم ووصفها بكونها محلاً للخلود ، لا يعتريها ضعف

ولا اضمحلال ولا انفكاك أهلها من عذابها : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ أي : لهم في جهنم دار الخلد ، وهي ؛ أي : جهنم نفسها دار الخلد ، لٰكنه انتزع منها داراً أخرىٰ ، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار ، تهويلاً لأمرها ، ومبالغةً في اتصافها بالشدة .

ومنها ؛ أي : ومن أقسام التجريد ما يكون بدون توسط حرف ؛ نحو قول قتادة بن مسلمة الحنفي ، نسبة لبني حنيفة ، قبيلة مشهورة ، (من الكامل) :

فلئــن بقيــتُ لأرحلــن بغــزوة تحـوي الغنـائـم أو يمـوت كـريـم

أي : (فلئن) بقيت حياً (لأرحلن) أي : لأسافرن (بغزوة) الباء للسببية أو بمعنى اللام ، كما هو في بعض النسخ من وصف تلك الغزوة أنها (تحوي) أي : تجمع (الغنائم) أي : يجمعها أهلها يريد نفسه (أو) بمعنىٰ إلا ، علىٰ حدها في قولك : لأقتلن الكافر أو يسلم ؛ أي : إلا أن يسلم ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمعنىٰ : تحوي تلك الغزوة الغنائم إلا أن (يموت كريم) يعني الشاعر بالكريم : نفسه ؛ أي : لٰكن إن مات هٰذا الكريم . . لم يحو الغنائم .

والمعنىٰ كما أفاده السياق : أني أجمع الغنائم أو أموت .

والحاصل : أن الشاعر يعني بالكريم : نفسه ؛ أي : إني أجمع الغنائم أو أموت ، فقد انتزع من نفسه بقرينة التمدح بالكرم كريماً ، مبالغةً في وصفها بالكرم ، لدلالة الانتزاع علىٰ أنه بلغ في الكرم إلىٰ حيث يفيض ويخرج منه كريم آخر مثله في الكرم .

ومنها : أي : من أقسام التجريد ما يكون بطريق الكناية ؛ أي : ما يكون مدلولاً فيه على المعنى المجرد بطريق الكناية التي هي أن يعبر بالملزوم ويراد اللازم ، مع صحة إرادة الأصل ؛ كقول الأعشىٰ من المنسرح :

يـا خيـر مـن يـركـب المطـي ولا يشـرب كـأسـاً بكـف مـن بخـلا

والمطي جمع مطية ، وهي المركوب من الإبل (ولا يشرب كأساً) : وهو إناء من خمر (بكف من بخلا) أي : بكف من هو الموصوف بالبخل ، فقوله : (ولا يشرب كأساً بكف من بخلا) أي : يشرب الكأس بكف الجواد ، انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه ، علىٰ طريق الكناية ؛ لأنه إذا نفىٰ عنه الشرب بكف البخيل . . فقد أثبت له الشرب بكف كريم ، ومعلوم أنه يشرب بكفه .

وقولنا : (علىٰ طريق الكناية) أي : وجرىٰ في إفادة هـٰذا المعنىٰ علىٰ طريق الكناية ، حيث أطلق اسم الملزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ، ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه ، فيكون المراد بالكريم نفسه ، ففيه تجريد ؛ أي : وبيان جريانه علىٰ طريق الكناية : أن المخاطب إذا نفىٰ عنه الشرب بكف البخيل بقوله : ولا يشرب كأساً بكف من بخلا . . فقد أثبت له الشرب بكف كريم ، وذلك لأن المخاطب لما تحقق له الشرب في نفس الأمر ؛ لكونه من أهل الشرب ولم يكن شربه بكف بخيل . . فقد كان شربه بكف كريم ؛ إذ واسطة بينهما .

ومنها ؛ أي : من أقسام التجريد مخاطبة الإنسان نفسه ؛ أي : ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه ؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التجريد ، وإنما تدل عليه ؛ ذلك لأن المخاطب يكون أمام الناس ولا يخاطب نفسه حتىٰ يجعلها أمامه ، ولا يجعلها أمامه حتىٰ يجرد منها شخصاً آخر يكون مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ليتمكن من خطابه ، وحينئذ فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التجريد . انتهىٰ « دسوقي » ، مثالها كقول المتنبي :

لا خيـل عنـدك تهـديهـا ولا مـال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

وهـٰذا الكلام إنما سيق ؛ لبيان فقره ، وأنه عديم الخيل والمال ؛ أي : لا غناء عنده يهدي منه ؛ ليكافىء بذلك إحسان الممدوح ، فجرد من نفسه مخاطباً مثل نفسه في هـٰذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا غنىٰ يهدي منه ، فخاطبه بقوله : (لا خيل عندك تهديها . . .) إلخ ، والمعنىٰ : فَلْيُعِنْ حسنُ النطق بالاعتذار بالفقر ، علىٰ عدم الإهداء إليه إن لم يُعِنْ الحالُ الذي هو الغِنىٰ على الإهداء إليه ؛ لعدم وجدانه .

وعبارة « الأطول » : المراد بالحال : الفقر ، والمعنىٰ حينئذ : فليسعد النطق بالاعتذار بالفقر علىٰ عدم الإهداء إن لم يُعِن الحالُ الذي هو الفقر على الإهداء إليه ، وفيه : أن الفقر لا يُساعدُ ولا يُعين على الإهداء ، وإنما الذي يُساعد أو يعين عليه الغنى الذي هو عادمه ، فتأمل . « د س » .

إعراب البيت

(**واللف**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، اللف : معطوف علىٰ قوله المطابقة علىٰ كونه نائب فاعل لعد ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه

ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : وعُدَّ من ألقابه اللف ، (**والنشر**) : معطوف على اللف مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، (**والاستخدام**) : معطوف على المطابقة ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**أيضاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، تقديره : إضت أيضاً ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة **أيضاً** جملة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**وتجريد**) : معطوف أيضاً على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**له**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً ، (**أقسام**) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل الرفع صفة لتجريد ، تقديره : وتجريد موصوف بكون أقسام كثيرة له .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ثُـمَّ ٱلْمُبَـالَغَـةُ وَصْـفٌ يُـدَّعَـىٰ   بُلُـوغُـهُ قَـدْراً يُـرَىٰ مُمْتَنِعَـا
أَوْ نَـائِيـاً وَهْـوَ عَلَـىٰ أَنْحَـاءِ   تَبْلِيـغِ ٱغْـرَاقٍ غُلُـوٍّ جَـائِـي
مَقْبُـولاً أَوْ مَـرْدُوداً ٱلتَّفْـرِيـعُ   وَحُسْـنُ تَعْلِيـلٍ لَـهُ تَنْـوِيـعُ

(**ثم**) من جملة ما يعد في ألقاب الضرب المعنوي : (**المبالغة**) وهي لغة : الزيادة ، ثم نقول علىٰ ترتيب العد السابق ، وثم للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو .

والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المعنوية : **المبالغة المقبولة** ، كما في الأصل ؛ لأن المردودة لا تكون من المحسنات ، وفي تقييدها : (بالمقبولة) إشارة إلى الرد علىٰ من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً ؛ أي : سواء كانت تبليغاً أو إغراقاً أو غلواً وعلىٰ من زعم أنها مردودة مطلقاً ؛ لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق ، وجاء علىٰ منهج الصدق ، ولا خير في كلام أوهم كذباً ، أو حققه ، كما يشهد له قول حسان رضي الله تعالىٰ عنه :

وإنمـا الشعـر لـب المـرء يعـرضـه   على المجالس إن كيساً وإن حمقا
فـإن أشعـر بيـت أنـت قـائلـه   بيـت يقـال إذا أنشـدتـه صـدقـا

والذي فيه مبالغة لا صدق فيه فهو ليس من أشعر بيت ، فهـٰذان قولان مطلقان ، **والمختار** : أن المبالغة **منها** مقبولة ، و**منها** مردودة ، كما أشار إليه في الأصل . انتهىٰ « د س » .

ومعناها في الجملة أن يقال : هي (**وصف يُدَّعَىٰ**) : بتشديد الدال مع البناء للمجهول (**بلوغه**) أي : إن المبالغة هي أن يدعىٰ في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف (**قدراً**) أي : أنه بلغ قدراً ؛ أي : حداً (**يرىٰ**) ذلك الوصف في ذلك الحد (**ممتنعاً**) أي : يرىٰ مستحيلاً (**أو**) يرىٰ (**نائياً**) أي : بعيداً عن الوقوع ، ولو لم ير محالاً .

وقد تطلق المبالغة علىٰ نفس الوصف الذي ادعىٰ فيه بلوغه لتلك الغاية ، فيقال : هـٰذا

المعنىٰ مبالغة ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وإنما يُدَّعىٰ ذلك ؛ لدفع توهم أن الوصف لم يبلغ تلك الحالة ، والمقام اقتضىٰ طلب كونه كذلك لمدح أو ذم . انتهىٰ « ع ق » .

أي : ثم بعد ما تقدم نذكر أن من الضرب المعنوي المبالغة ، وضابطها أن يقال : إنها وصف يدعىٰ له ؛ أي : يثبت له ادعاءً لا حقيقةً بلوغه ؛ أي : وصوله في الشدة أو الضعف قدراً ؛ أي : حداً ومكاناً وطرفاً يرىٰ فيه ممتنعاً مستحيلاً عقلاً وعادةً كما في الغلو ، أو عادةً لا عقلاً كما في الإغراق ، أو يرىٰ نائياً مستبعداً لا مستحيلاً بأن كان ممكناً عقلاً وعادةً ، إلا أنه مستبعد كما في التبليغ وإنما يدعىٰ له ؛ أي : لذلك الوصف ؛ أي : يثبت له ادعاءً لا حقيقةً بلوغه لتلك المنزلة ؛ لدفع توهم أن ذلك الوصف غير متناهٍ فيه ؛ أي : في الشدة أو الضعف ؛ أي : غير بالغ فيه النهاية ، بل هو متوسط أو دون المتوسط .

(**وهو**) أي : ذلك الوصف الذي يدعىٰ له بلوغه ذلك الحد ، وفي بعض النسخ كنسخة اليعقوبي (وهي) أي : تلك المبالغة التي ذكرنا تعريفها بأنه وصف (**علىٰ أنحاء**) أي : علىٰ أوجه وأنواع ثلاثة .

وقوله : (**تبليغ اغراق غلو**) بالجر بدل من أنحاء ؛ أي : من تلك الأنواع التي تصدق عليها المبالغة (**تبليغ**) أي : النوع المسمىٰ بالتبليغ ، مأخوذ من قولهم : بلغ الفارس ، إذا مدَّ يده بالعنان ؛ ليزداد الفرس في الجري .

ومنها : (**إغراق**) أي : النوع المسمىٰ بالإغراق ؛ مأخوذ من قولهم : أغرق الفرس إذا استوفى الحد في جريه ، وسيأتي مثالهما وهما جميعاً مقبولان .

ومنها : (**غلو**) أي : النوع المسمىٰ بالغلو ، مأخوذ من قولهم : غلا في الشيء إذا تجاوز الحد فيه ، وهـٰذا الغلو ليس كله مقبولاً ، بل هو (**جائي**) في كلامهم ، حالة كونه (**مقبولاً او مردوداً**) أي : منه ما هو مقبول ، ومنه ما هو مردود ، فتنحصر المبالغة في التبليغ والإغراق والغلو ، لا بمجرد الاستقراء الخالي عن الدليل العقلي ، بل بالدليل العقلي مع الاستقراء .

وبيان ذلك ؛ أي : بيان انحصار المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي ؛ لأن المدعىٰ ؛ أي : وهو بلوغ الوصف إلى النهاية شدةً أو ضعفاً إن كان ممكناً عقلاً وعادة

فتبليغ ؛ أي : فدعوىٰ بلوغه ما ذكر تسمىٰ تبليغاً ؛ لأنه فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط ، فناسب معناه اللغوي المتقدم ؛ مثاله كقول امرىء القيس يصف فرساً له بأنه لا يعرق وإن أكثرَ العَدْوَ ، (من الطويل) :

فعــادىٰ عــداء بيــن ثــور ونعجــة دراكــاً فلــم ينضــح بمــاء فيغســل

ادعىٰ أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة ، وأراد بالثور الذكر من بقر الوحش ، وبالنعجة الأنثىٰ منها في مضمار واحد ، فلم يعرق ، وهـٰذا ممكن عقلاً وعادةً .

قوله : (فعادىٰ عداء) أي : وَالَىٰ ذلك الفرسُ عِداءً ؛ أي : جَرْياً ، يقال : والىٰ بين الصيدين إذا جرح أحدهما علىٰ إثر الآخر في طلق واحد ؛ أي : إذا ألقىٰ أحدهما علىٰ وجه الأرض إثر الآخر في شوط واحد من غير أن يتخلله وقفة لراحة ونحوها (بين ثور) وهو الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعني : الأنثىٰ منها ؛ أي : وَالَىٰ بين ثور ونعجه ؛ أي : صرع أحدهما ؛ أي : ألقاه علىٰ وجه الأرض علىٰ إثر الآخر في طلق واحد ؛ أي : شوط واحد (دراكاً) بكسر الدال علىٰ وزن كتاب وهو لحوق الفرس الصيد ، وإتباع بعضه بعضاً في القتل ، وهو من أدرك إذا لحق ، وأدرك هـٰذا بهـٰذا ، إذا أتبعه إياه .

(و) من وصف ذلك الفرس الذي تابع بين صيدين أنه (لم ينضح) أي : لم يرشح ذلك الفرس (بـ) خروج (ماء) أي : عرق منه (فيغسل) بالجزم عطفاً علىٰ لم ينضح ؛ أي : لم يَعرق ولم يغسل ، يحتمل أنه أراد بالغسل المنفي غسل العرق ، ويكون تأكيداً لنفي العرق ، ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح ؛ أي : لم يصبه وسخ العرق وأثره حتىٰ يحتاج للغسل بالماء القراح .

ادعى الشاعر أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في شوط واحد ولم يعرق ، وهـٰذا ممكن عقلاً وعادةً ، وإن كان وجود تلك الحالة في الفرس في غاية الندور عادةً ، وإن كان المدعىٰ وهو بلوغ الوصف إلى النهاية شدةً أو ضعفاً ممكناً عقلاً لا عادةً ، فإغراق ؛ أي : فدعوىٰ بلوغه إلىٰ حيث يستحيل بالعادة تسمىٰ إغراقاً ؛ لأن الوصف بلغ إلىٰ حد الاستغراق ، حيث خرج عن المعتاد ، فناسب معناه اللغوي المتقدم ؛ مثاله : كقول عمرو بن الأهتم التغلبي ، (من الوافر) :

ونكــرم جــارنــا مــا دام فينــا ونتبعــه الكــرامــة حيــث مــالا

أي : حيث سار من عندنا ، وهـٰذا ممكن عقلاً لا عادةً ، بل في زماننا هـٰذا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً ، والتبليغ والإغراق مقبولان ، كما مر .

قوله : (ونكرم جارنا ما دام فينا) أي : ما دام مقيماً فينا ؛ أي : معنا ومكاننا .

قوله : (ونتبعه) إن رحل عنا وسكن مع غيرنا (الكرامة) وإتباع الكرامة للجار إرسالها إليه ، وبعثها في أثره ، وإبلاغها إياه (حيث مالا) أي : حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا .

فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيماً عندهم ، وفي حالة كونه مع غيرهم ، وارتحاله عنهم ، فالوصف المبالغ فيه كرمهم ، ولا شك أن إكرام الجار في حالة كونه مع الغير ، وارتحاله عنهم محال عادةً ، حتىٰ إنه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلاً في هـٰذا الزمان ؛ لانطباع النفوس على الشح ، وعدم مراعاة غير المكافأة .

واعلم : أن هـٰذا البيت إنما يصلح مثالاً للإغراق ، إذا حمل قوله : (ونتبعه الكرامة حيث مالا) علىٰ أن المراد : إرسال الإحسان إليه الدافع لحاجته وحاجة عياله بعد ارتحاله عنهم وكونه مع الغير ، وأما إن حمل علىٰ أن المراد : إعطاء الجار الزاد عند ارتحاله وسفره إلىٰ أي جهة . . فلا يصلح مثالاً للإغراق ؛ لأن هـٰذا لا يستحيل عادةً ؛ إذ هـٰذا شائع عند الأسخياء وأصحاب المروءات .

(وهما) أي : التبليغ والإغراق (مقبولان) عندهم ؛ لعدم ظهور الكذب فيهما ، الموجب للرد ، وقد مر مثالهما .

* * *

واعلم : أن ما ذكره من المقبول والمردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعر ، وأما بالنظر إلى البيان . . فالكل مقبول ؛ لأنها ليست جارية علىٰ معانيها الحقيقية ، بل كنايات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثلة ، فقوله تعالىٰ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ مجاز مركب عن كثرة صفائه ونوره ، وقوله : (عقدت سنابكها) البيت مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤوس الجياد ، وقوله : (يخيل لي . . .) البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره إلى الكواكب . انتهىٰ « دسوقي » .

(وإلا) أي : وإن لم يكن الوصف المدعىٰ ممكناً لا عقلاً ولا عادةً ، هـٰذا نفي للقسم الأول الذي هو التبليغ ؛ أعني قوله : وإن كان ممكناً عقلاً وعادةً ، وترك نفي القسم الثاني الذي هو الإغراق ؛ أعني قوله : وإن كان ممكناً عقلاً لا عادةً بأن يقول في نفيه ؛ أي : وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادةً ، أو عادةً لا عقلاً ؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً ضرورة أن الممكن عادة ممكن عقلاً ، ولا ينعكس عكساً كلياً ؛ أي : ليس كل ممكن عقلاً ممكناً عادة ؛ لأن دائرة العقل أوسع من العادة ، فذلك الوصف المدعىٰ (**غلو**) أي : نوع مسمىً بالغلو ليس كله مقبولاً ، بل هو (**جائي**) في كلامهم حالة كونه (**مقبولاً او مردوداً**) أي : فمنه ما هو مقبول ، ومنه ما هو مردود ؛ لظهور فساده وكذبه .

والحاصل : أن الوصف إن أمكن عادةً ؛ كوصف الفرس المذكور . . فهو تبليغ مقبول ، وإن أمكن عقلاً لا عادةً ؛ كمعاملة الجار المذكور . . فإغراق مقبول أيضاً ، وإن لم يمكن عقلاً ، ويلزم ألا يمكن عادة أيضاً . . فهو غلو فيكون مردوداً أو مقبولاً ، فالمردود منه ؛ كقول أبي نواس الحسن بن هانىء ، لقب بـ (أبي نواس) لأنه كان له عذبتان تنوسان ؛ أي : تتحركان علىٰ عاتقيه ، (من الكامل) :

وأَخَفْتَ أهلَ الشركِ حتىٰ إنه   لتخافك النطف التي لم تخلق

وهـٰذا البيت من قصيدة له في مدح هارون الرشيد أنه أخاف الكفار جميعاً ؛ من وجد منهم ومن لم يوجد .

قوله : (وأخفت أهل الشرك) أي : أدخلت الخوف والرعب في قلوبهم ببطشك وهيبتك (حتىٰ إنه) بكسر همزة إن لدخول اللام في خبرها ، وحينئذ : فحتى ابتدائية والضمير للشأن والحال ؛ أي : حتىٰ إن الشأن والحال (لتخافك النطف) جمع نطفة : وهو الماء الذي يتخلق منه الإنسان ، وقوله : (التي لم تخلق) أي : لم يخلق منها الإنسان بعد ، أو لم تخلق هي بنفسها ؛ أي : لم توجد .

فقد بالغ في إخافته أهل الشرك ، حيث صيره تخافه النطف التي لم توجد ، ومعلوم أن خوف النطف محال عقلاً وعادةً ؛ لأن شرط الخوف عقلاً الحياة ، فيستحيل الخوف من الموجود الموصوف بعدمها فضلاً عن خوف المعدوم .

فهٰذه المبالغة غلو مردود ؛ لعدم اشتماله علىٰ شيء من موجبات القبول الآتية ، ولظهور كذبه وفساده ، وإنما مثلوا بهٰذا البيت ولم يكتفوا بأمثلة الأقسام الآتية ؛ لأنه مثال للمبالغة المردودة ، حيث لم يدخل عليها ما يقربها إلى الصحة ، ولم تتضمن تخييلاً حسناً . انتهىٰ « دسوقي » .

(والمقبول منه) أي : من الغلو (أصناف ؛ منها) أي : من تلك الأصناف (ما) أي : صنف (أدخل عليه ما) أي : لفظ (يقربه) أي : يقرب ما وقع فيه الغلو (إلى الصحة) أي : من تلك الأصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الذي وقع فيه الغلو إلى الصحة ؛ أي : إلىٰ إمكان وقوعه ؛ نحو لفظة : يكاد ، ولفظة : لو ، ولفظة : لولا ، وحرف التشبيه ، في قوله تعالىٰ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ المبالغ فيه إضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير نار ، ولا شك أن إضاءة الزيت إضاءةً كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلاً وعادةً ، فلو قيل في غير القرآن : هٰذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار . . لرد ولم يقبل ، وحيث قيل : يكاد يضيء ، أفاد أن المحال لم يقع ، ولٰكن قرب من الوقوع مبالغةً ؛ لأن المعنىٰ يقرب زيتها من الإضاءة ، والحال أنه لم تمسه نار ، ومعنىٰ قرب المحال إلى الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع ، وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة ؛ إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ، ولو كان لا يقع .

(ومنها) أي : ومن تلك الأصناف المقبولة من الغلو الصنف الذي تضمن نوعاً حسناً من تخييل الصحة وتوهمها ؛ لكون ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه ؛ لشهود شيء يغالط الوهم فيه ، فيتبادر صحته ، كما يذاق من المثال ، وقيدوا التخييل بكونه حسناً ، إشارةً إلىٰ أن تخييل الصحة لا يكفي وحده ؛ إذ لا يخلو عنه محال ، حتىٰ إخافة النطف فيما تقدم ، وإنما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه ، بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات ؛ كما في إخافة النطف ، فليس التخييل فيه علىٰ تقدير وجوده فيه حسناً ، فلا يقبل لعدم حسنه . انتهىٰ « يعقوبي » .

مثال ما تضمن النوع الحسن من التخييل قول أبي الطيب المتنبي ، (من الكامل) :

عقـدَتْ سنَـابكُهـا عليهَـا عِثيـراً ... لـو تَبْتَغِـي عَنقـاً إليـه لأمْكَنَـا

قوله : (سنابكها) جمع سنبك : وهو طرف مقدم الحافر ؛ أي : أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد .

قوله : (عثيراً) بكسر العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت : مفعول عقدت ؛ أي : غباراً ؛ أي : عقدت وجمعت وأثارت تلك الخيول الجياد فوق رؤوسها غباراً ، وأكثرت إثارته حتى انعقد ذلك الغبار ؛ أي : تراكم وتضام واجتمع فوق رؤوسها ، ثم وصف الغبار بما فيه غلو من وصف ذلك الغبار أنه (لو تبتغي) وتريد تلك الجياد (عنقاً) أي : سيراً مسرعاً (عليه) أي : علىٰ ذلك الغبار . . (لأمكنا) ذلك العنق فوق الغبار .

وإرادة الخيل السير عبارة عن إرادة أهلها ، والخطب فيه سهل ، فلا شك أن إمكان مشي الخيل على الغبار في الهواء وهو مدعى الشاعر . . محال ؛ لضعف مقاومته ثقل الخيل ، بل مَشْيُ الدُّرَّةِ عليه غير ممكن ؛ لوهنه ، ولـٰكن يخيل إلى الوهم تخييلاً حسناً من ادعاء كثرته وكونه كالجبال في الهواء صحته ، فلا يحيله حتىٰ يلتفت إلى القواعد فصار مقبولاً ، بخلاف إخافة النطفِ فيما تقدم .

(وقد اجتمعا) أي : اجتمع السببان الموجبان للقبول ، وهما إدخال ما يقربه للصحة كلفظ يخيل ، وتضمنه تخييلاً حسناً ، وإذا اجتمع السببان المذكوران في الغلو . . ازداد قبوله ؛ كقول القاضي الأرجاني ـ بفتح الراء المشددة بعد همزة مفتوحة ـ نسبة إلى الأرجان بلدة بلدةٌ من بلاد فارس ، (من الطويل) :

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهبُ في الدُّجَىٰ وشُدَّتْ بأهدابي إليهن أجفاني

(يخيل لي) أي : يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة سهري فيه ، أن الشهب وهي النجوم (سمر)ت ؛ أي : أحكمت وربطت بالمسامير (في الدجىٰ) أي : في ظلمة الليل (وشدت) أي : ويخيل لي مع ذلك أن شدت ؛ أي : ربطت أجفاني بأهدابي إليهن ؛ أي : إلى الشهب حالة كونها مائلة إليهن ؛ أي : إلى الشهب ؛ أي : ويخيل لي أن أجفاني مربوطة في الشهب .

ادعى الشاعر أن طول الليل وصل لحالة هي أن الشهب أحكمت بالمسامير في

دياجيه ، وأن كثرة سهره فيه وصلت لحالة هي أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشهب ، ومن المعلوم أن إحكَامَ الشهب بالمسامير في الدجىٰ ، وشَدَّ أجفانه بأهداب عينه . . محال ، لـٰكن قد تضمن ذلك الغلو تخييلاً حسناً ؛ إذ يسبق إلى الوهم صحته من جهة أن هـٰذا المحسوس تقع المغالطة فيه ، وذلك أن النجوم لما بدت من جانب الظلمة ولم يظهر غيرها . . صارت النجوم كالدر المرصع به بساط أسود ، فيسبق إلى الوهم من تخييل المشابهة قبل الالتفات إلىٰ دليل استحالة شد النجوم بالمسامير في الظلمة صحة ذلك .

ولما ادعىٰ أنه ملازم للسهر وأنه لا يفتر عن رؤية النجوم في الظلمة ، فصارت عينه كأنها لا تطرف . . نزلت أهدابُه مع الأجفان بمنزلة حبل مع شيء شُدَّ به بجامع التعلق وعدم التزلزل ، فيسبق إلى الوهم من تخييل المشابهة بما ذكر صحة ذلك أيضاً ، ولما تضمن الغلو الموجود في البيت هـٰذا التخييل الذي قرب المحال من الصحة . . كان ذلك الغلو مقبولاً وزاد ذلك قبولاً تصريحه بأن ذلك علىٰ وجه التخييل لا علىٰ سبيل الحقيقة ، وتخييل المحال واقعاً بمنزلة قربه من الصحة ؛ لكون ذلك في الغالب ناشئاً عن تخييل الأسباب .

والحاصل : أن التخييل موجود في نفسه ، ولفظ (يخيل لي) يقرب من الصحة ، فقد اجتمع في الغلو في هـٰذا البيت : السببان الموجبان لقبوله .

(ومنها) أي : ومن تلك الأصناف المقبولة في الغلو (ما) أي : صنف (خرج مخرج الهزل) أي : الصنف الذي أخرج علىٰ سبيل الهزل والخلاعة ، وهو الكلامُ الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحكُ ، وليس فيه غرض صحيح ، وأما الخلاعة . . فهي عدم المبالاة بما يقول القائل ؛ لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق . انتهىٰ « د س » .

وعبارة « المخلوف » : الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به . . . إلخ ، والخلاعة : هي الخروج عن كلام ذوي المروءات ، يقال : فلان خلع العذار ؛ أي : يقول كل ما يريد ، وليس له مانع من غير الصدق ؛ كقوله (من المنسرح) :

أسكر بالأمس إن عزمت علىٰ الـ ـشرب غداً إن ذا من العجب

وهـٰذا مبالغة في شغفه بالشرب ، فادعىٰ أن شغفه بالشرب وصل لحالة هي أنه يسكر

بالأمس عند عزمه على الشرب غداً ، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غداً محال إن أراد بالسكر ما يترتب على الشرب ، وهو المقصود هنا ، ولٰكن لما أتىٰ بالكلام علىٰ سبيل الهزل ؛ أي : لمجرد تحسين المجالس والتضاحك علىٰ سبيل الخلاعة ؛ أي : عدم مبالاته بقبيح ينهىٰ عنه . . كان ذلك الغلو مقبولاً ؛ لأن ما يوجب التضاحك من المحال لا يعد صاحبه موصوفاً بنقيصة الكذب عرفاً ، وإنما لم يقبل الغلو الخارج عن المسوغ ؛ لأنه كذب محض ، والكذب بلا مسوغ نقيصة عند جميع العقلاء .

* * *

إن قلت : هـٰذا الكلام نفس الهزل ، فكيف يقال أخرج مخرج الهزل ؟

قلت : الهزل أعم مما يكون من هـٰذا الباب ، وخروج الخاص مخرج العام ، بمعنىٰ مجيئه موصوفاً بما في العام لوجوده فيه صحيح . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

ومن أنواع الضرب المعنوي أيضاً : (**التفريع**) أي : النوع المسمىٰ بالتفريع ، فنقول علىٰ طريق العد السابق :

والحادي والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المعنوية : **التفريع** ـ بالعين المهملة ـ **وهو لغةً** : جعل الشيء فرعاً لغيره ، **واصطلاحاً** : أن يثبت لمتعلق أمر ـ بفتح اللام ـ حكم ، بعد إثبات جنس ذلك الحكم لمتعلق له آخر ـ بفتح اللام أيضاً ـ علىٰ وجه يشعر بالتفريع .

قوله : (لمتعلق أمر) أي : لمنسوبه ، فالمراد بالتعلق : النسبة والارتباط ، ومصدوق الأمر في البيت الآتي : المخاطبون ، ومتعلقه : الدماء ، وقوله : حكم ؛ أي : محكوم به كالشفاء ، وقوله : (بعد إثباته . . .) إلخ ، ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم ، وقوله : لمتعلق آخر : كالأحلام . انتهىٰ « م خ » .

كقول الكميت قصيدةً (من البسيط) ، يمدح بها آل البيت :

أحلامكم لسَقام الجهل شافية ... كما دماؤكم تشفي من الكَلَب

ففرع علىٰ وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم عن داء الكلب بفتح اللام .

وعبارة « الدسوقي » : والتفريع أن يثبت أمر محكوم به علىٰ شيء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق ، بعد أن يثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر ، فالمتعلق في الموضعين بفتح اللام ، والمراد بالتعلق : النسبة والارتباط ، وبالحكم : المحكوم به ، وقوله : لمتعلق له ؛ أي : كائن له ، وآخر : صفة لمتعلق .

ففهم من التعريف : أنه لا بد من متعلقين ؛ أي : منسوبين لأمر واحد ؛ كغلام زيد وأبيه ، فزيد أمر واحد ، وله متعلقان ؛ أي : منسوبان ؛ أحدهما : غلامه ، والآخر : أبوه ، ولا بد من حكم واحد يثبت لأحد المتعلقين ، وهما الغلام والأب بعد إثباته للآخر ؛ كأن يقال : غلام زيد فرح ففرح أبوه ، فالفرح حكم أثبت لمتعلقي زيد ، وهما غلامه وأبوه ، وإثباته للثاني علىٰ وجه يشعر بتفريع الثاني على الأول .

وقولهم : (علىٰ وجه يشعر بالتفريع) يعني : أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمتعلق الثاني علىٰ وجه يشعر بتفريعه علىٰ إثباته للأول ، وذلك بأن يثبت الحكم ثانياً للمتعلق الثاني مع أداة ليست لمطلق الجمع ، كأن يقال : غلام زيد فرح كما أن أباه فرح ، وغلام زيد راكب كما أن أباه راكب .

وعلم من هـٰذا : أن المراد بالتفريع : التبعية في الذكر والتعقيب الصوري من غير أن يكون هناك أداة تفيد مطلق الجمع ، سواء كان بأداة تفريع أم لا ، وليس المراد أن يكون ذلك الإثبات بأداة تفريع فقط ، وإلا . . لم يكن البيت الذي ذكرناه مثالاً له من هـٰذا النوع ، وقول الشاعر في البيت السابق : (لسقام الجهل) بفتح السين ؛ أي : لأمراض الجهل .

و(ما) في قوله : (كما دماؤكم) زائدة ، لا تمنع الجار من العمل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ أي : فبرحمة من الله ، فتكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده ؛ أعني : جملة تشفي من الكلب في موضع نصب على الحال ، ويجوز أن يكون الدماء مرفوعاً على الابتداء ، وما بعده خبر .

ووجه انطباق التعريف السابق علىٰ هـٰذا البيت : أن مدلول الكاف الذي هو الممدوحون وهم أهل البيت أمر واحد له متعلقان ؛ وهما الأحلام ؛ أي : العقول المنسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم ، أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب

بعد إثبات ذلك الحكم ، وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول .

ولا يضر في اتحاد الحكم : كون الشفاء في أحدهما منسوباً للكلب ، وفي الآخر للجهل ؛ لاتحاد جنس الحكم فيهما ، وهو الشفاء ، والكلب ـ بفتح اللام ـ شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب ، والكلب الكلب ـ الكلب الأول بسكون اللام ، والثاني بكسرها ـ في الأصل : كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم ، فيحصل له بسبب ذلك الكلَب ، الذي هو داء يشبه الجنون ، فيصير الكلب بعد ذلك كل من عضه ، يحصل له ذلك الداء ـ بإذن الله تعالىٰ ـ ولا دواء له ؛ أي : لذلك الداء بعد ظهوره أنجع ؛ أي : أنفع وأكثر تأثيراً فيه من شرب دم ملك ، قيل : بشرط كون ذلك الدم من أصبع من أصابع رجله اليسرىٰ ، فتؤخذ منه قطرة علىٰ تمرة ، وتطعم للمعضوض ، يجد الشفاء ، بإذن الله تعالىٰ . « دسوقي » .

* * *

(و) من الضرب المعنوي (**حسن تعليل**) أي : النوع المسمىٰ بـ : حسن التعليل ، ونقول علىٰ طريق العد السابق :

والثاني والعشرون منها حسن التعليل ، و(**له**) أي : لهـٰذا النوع المسمىٰ بـ : حسن التعليل (**تنويع**) وتفصيل ، بتقسيمه إلىٰ أربعة أقسام ، كما سيأتي ، وهو ؛ أي : حسن التعليل ، ضابطه : أن يدعىٰ لوصف علة مناسبة له علىٰ وجه لطيف ؛ أي : علىٰ وجه يستظرف ويكون دقيقاً بحيث يعترف المنصف له والذوق السليم بذلك الاستظراف ، وتلك الذوقة بشرط أن تكون العلة المدعاة ليست علة في الحقيقة وفي نفس الأمر .

وقوله : (أن يدعىٰ لوصف) ضمن الادعاء معنى الإثبات ، فعداه للوصف باللام ؛ أي : أن يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون ذلك الإثبات بالادعاء .

وقوله : (علىٰ وجه لطيف) متعلق بيدعىٰ ، والمراد بالوجه : النظر والملاحظة بالعقل ، والمراد باللطف الدقة ؛ أي : يثبت لوصف علة ، حال كون الإثبات ملتبساً بنظر دقيق ، بحيث لا يدرك كون هـٰذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني .

وقوله : (ليست علة في الحقيقة) والمراد بها : ما كان غير مطابق للواقع ؛ بمعنىٰ : أنها ليست علة في نفس الأمر ، بل اعتبرت بوجه يتخيل به كونها صحيحة ، سواء كان

ذلك المعتبر أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج .

والحاصل : أنه يجب أن يكون ما اعتبر من العلة المناسبة لها الوصف غير مطابقة للواقع ، بمعنىٰ أنها ليست علة له في الواقع ونفس الأمر ، بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كَوْنُ التعليلِ صحيحاً ، فلو كانت تلك العلة التي اعتبرت مناسبة للوصف حقيقةً ؛ أي : علةً له في نفس الأمر . . لم يكن ذلك من محسنات الكلام ؛ لعدم التصرف فيه .

* * *

فإن قيل : كون الاعتبار لطيفاً إنما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع في التعليل ؛ إذ بذلك يثبت لطفه ؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعاً علىٰ وجه لا ينكر ولا يمج هو الاعتبار اللطيف ، وحينئذ فلا حاجة إلىٰ قوله : غير حقيقي ؛ أي : غير مطابق ؛ لأن ذلك هو معنىٰ كون المعتبر لطيفاً .

قلنا : حصر لطف الاعتبار في كون العلة غير مطابقة للواقع ممنوع ؛ إذ يجوز في اعتبار العلة المناسبة للوصف أن يكون لطيفاً ؛ أي : دقيقاً حسناً ، ويكون مطابقاً ، وما يكون من البديع يشترط فيه ألا يطابق ؛ فلذا وصفه بقوله : غير حقيقي . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

وأشار الناظم بقوله : (**له**) أي : لحسن التعليل (**تنويع**) أي : تقسيم إلىٰ أنه ينقسم إلىٰ **أربعة أضرب باعتبار الصفة** ، وأما العلة في الجميع . . فهي غير مطابقة للواقع فلا تنقسم ، وإنما قلنا : ينقسم إلىٰ أربعة أضرب ؛ لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة : إما ثابتة في نفسها ، وقصد بما أتىٰ به بيان علتها بحسب الدعوىٰ لا بحسب الواقع ؛ لأنها بحسبه ليست علة ؛ لأن الفرض أنها غير مطابقة للواقع ، أو غير ثابتة في نفسها ، بل أريد إثباتها بما أتىٰ به من العلة المناسبة .

والأولىٰ منهما : وهي الثابتة التي أريد بيان علتها : **قسمان في نفسها** ؛ لأنه إما ألا يظهر لها في العادة علة أخرىٰ غير التي أريد بيانها . **مثال هـٰذا القسم** : وهو ما لا يظهر له في العادة علة كقول أبي الطيب المتنبي (من الكامل) :

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمت به فصبيبها الرحضاء

(لم يحك) أي : لم يشابه (نائلك) أي : عطاءك أيها الممدوح ، وهو مفعول مقدم علىٰ فاعله وهو السحاب ؛ أي : لم يشابه ولم يماثل عطاء السحاب وهو المطر عطاءك ؛ أي : لا يشابهك السحاب في عطائه ؛ أي : ليس سببه طلبه مشابهتك ، بل أيس منها لما رأىٰ من غزير عطائك ؛ أي : ليست كثرة أمطار السحاب لطلبه مشابهتك (وإنما حمت) السحاب ؛ أي : أخذته الحمىٰ ؛ أي : صارت (به) أي : بسبب عطائك محمومة غيرةً علىٰ عطائك .

ولما كان يتوهم أن كثرة أمطار السحاب سببه طلبها مشابهة الممدوح في الإعطاء . . دفع ذلك بقوله : (وإنما . . .) إلخ ؛ أي : ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشابهتك ؛ لأنها أيست من ذلك لما رأته من غزير عطائك ، وإنما صارت محمومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائلك ، وتفوق نائلك علىٰ نائلها ؛ أي : فوقانه وعلوه في الكم والكيف ، فالماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشىء من الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها علىٰ نائلك .

(فصبيبها الرحضاء) أي : فالماء المصبوب من السحاب هو عرق الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها علىٰ كثرة عطائك علىٰ عطائها ، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة ، وقد علله الشاعر بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح ، وهي علة غير مطابقة للواقع .

* * *

وذكر القسم الثاني بقوله : (أو يظهر لها) أي : لتلك الصفة (علة غير العلة المذكورة) التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل ؛ لتكون المذكورة غير حقيقية ، فتكون من حسن التعليل ؛ مثالها كقول أبي الطيب المتنبي (من الرمل) :

مـا بـه قتـل أعـاديـه ولـٰكـن يتقـي إخـلاف مـا تـرجـو الـذئـاب

فما نافية ؛ أي : ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعدائه لدفع مضرتهم ؛ لأنه ليس طائعاً للغيظ ، ولا تستفزه العداوة على القتل ؛ لحكمه علىٰ نفسه وغلبته إياها ولا خائفاً من أعدائه لتمكنه بسطوته منهم ، (ولـٰكن يتقي) أي : ولـٰكن حمله علىٰ

قتلهم أنه يتقي ؛ أي : يتجنب بقتلهم (إخلاف) الأمر الذي ترجوه الذئاب منه ؛ من إطعامهم لحوم الأعداء ؛ لأنه لو لم يقتلهم . . لفات هـٰذا المرجو للذئاب ، فجعل العلة في قتلهم تجنب إخلاف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم .

فالعلة تحقق مرجوهم ؛ فالعلة قتل الأعداء في العادة دفع مضرتهم وصفو المملكة عن منازعتهم ، فهو جعل العلة تحقيق مرجو الذئاب ، وهـٰذا ليس علة مطابقة لما في الواقع ، فهـٰذه الصفة تحتها قسمان كما عرفت .

* * *

ثم ذكر الصفة الثانية : وهي الصفة الغير الثابتة في نفسها التي أريد إثباتها بما أتىٰ به من العلة ، **وهي قسمان أيضاً** ؛ لأنها إما **ممكنة في نفسها** ؛ أي : مجزوم بانتفائها ، لـٰكنها ممكنة الحصول في ذاتها ؛ كقول مسلم بن الوليد (من البسيط) :

يـا واشيـاً حسنـت فينـا إسـاءتـه ... نجَّىٰ حذارك إنساني من الغرق

يا واشياً ؛ أي : يا ساعياً بالكلام بين الناس علىٰ وجه الإفساد (حسنت فينا إساءته) صفة لواشياً ، والمراد بإساءته إفساده ؛ أي : حسن عندنا ما قصده من الإفساد ، فحسن إساءة الواشي هي الصفة المعللة الغير الثابتة .

وعللها بقوله : (نجىٰ حذارك . . .) إلخ ؛ أي : لأجل أن إساءتك أوجبت حذاري منك فلم أبك ؛ لئلا تشعر بما عندي ، ولما تركت البكاء . . نجا إنسان عيني من الغرق بالدموع ، فقد أوجبت إساءته نجاة إنسان عيني ؛ يعني : أن محبوب الشاعر كان متباعداً عنه ، فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لفراق محبوبه ؛ خوفاً من أن يشعر بذلك الواشي فيأتي به ويقول له : كيف تبكي علىٰ فراقه ، وهو صفته كذا ، ويقول فيك : كذا وكذا ؟!

والحاصل : أن الشاعر يقول : إنما حسنت إساءة الواشي عندي ؛ لأنها أوجبت حذاري منه فلم أبك ؛ لئلا يشعر بما عندي ، ولما تركت البكاء . . نجا إنسان عيني من الغرق في الدموع ، فقد أوجبت إساءته نجاة إنسان عيني من الغرق في الدموع ، وغرق إنسان العين في الدموع كناية عن العمىٰ .

وإنما مثلنا بهـٰذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة ؛ لأن استحسان إساءة الواشي أمر

ممكن ، لـٰكنه غير واقع في الخارج عادةً ، فنجاة إنسان عينه من الغرق لحذاره علة لما ذكر من استسحسان إساءة الواشي غير مطابقة لما في نفس الأمر ، وهي لطيفة كما لا يخفىٰ ، فكان الإتيان بها من حسن التعليل . انتهىٰ « د س » بتصرف .

* * *

أو غير ممكنة ، فهو معطوف علىٰ قوله : والصفة الغير الثابتة : إما ممكنة كما تقدم ، وإما غير ممكنة ادعي وقوعها وعللت بعلة تناسبها ؛ كقول القزويني صاحب الأصل ؛ أعني : « تلخيص المفتاح » ، وقد وجد بيتاً فارسياً في هـٰذا المعنىٰ ، فترجمه بالعربية بما ذكر ، وقال : كقوله ، ولم يقل كقولي ؛ إما للتجريد ، أو نظراً لمعناه ، فإنه للفارسي ، تأمل ، بيتاً (من البسيط) :

لـو لـم تكـن نيـةُ الجـوزاء خِـدْمتَـه لمَـا رأَيْـتَ عليهـا عِقْـدَ مُنتطَـق

والجوزاء : برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم ، تسمىٰ : نطاق الجوزاء ، والنطاق والمنطقة : ما يشد به الوسط ، وقد يكون مرصعاً بالجواهر ، حتىٰ يكون كعقد خالص من الدر .

وقوله : (عقد منتطق) بفتح الطاء اسم مفعول ؛ أي : لما رأيت أيها المخاطب (عليها) أي : على الجوزاء عقداً منتطقاً به ؛ أي : مشدوداً في وسطها كالنطاق ؛ أي : الحزام .

واعلم : أن (لو) تفيد نفي مدخولها شرطاً وجواباً ، فشرطها : نفي نية الخدمة ، وجوابها : نفي رؤية نطاق الجوزاء ، فتفيد لو نفي هـٰذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء .

فحاصل معنى البيت : أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية علىٰ خدمة ذلك الممدوح ، ومن أجل ذلك انتطقت ؛ أي : شدت النطاق تهيؤاً لخدمته ، فلو لم تنو خدمته . . ما رأيت عليها نطاقاً شَدَّتْ به وسطها ، فنيةُ الجوزاء خدمةَ الممدوح . . صفة غير ممكنة قصد إثباتها ؛ لأن النية بمعنى : العزم والإرادة ، وإنما يكون ذلك ممن له إدراك ، بخلاف غيره كالجوزاء . انتهىٰ « دسوقي » مع « السعد » .

* * *

وعبارة الناظم في « شرحه » : ومن الضرب المعنوي : حسن التعليل ؛ وهو أن يدعىٰ لحكم علة تناسبه بوجه لطيف غير حقيقي ؛ إذ لا بد أن تكون تلك العلة غير ثابتة لذلك الوصف في الواقع ، وهو ؛ أي : حسن التعليل أربعة أقسام :

الأول : أن يكون الوصف ثابتاً وعلته ظاهرة عادةً ، إلا أنها غير العلة المذكورة ؛ أي : التي ذكرها المتكلم ؛ كقوله :

ما به قتل أعاديه ولـٰكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب

فقتل الملك أعداءه وصف ثابت ، وعلته في العادة دفع مضرتهم ، فعَلَّلَهُ الشاعرُ بخوفه إخلاف وعده الذي وعَدَ السباع من أكل لحوم الأعادي .

والثاني : أن يكون الوصف ثابتاً ولا تظهر له علة عادةً ؛ كقوله :

لم يَحْكِ نائلَك السَّحابُ وإنما حُمْتَ به فصَبيبُها الرُّحضَاء

فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا تظهر له علة عادة ، فعلَّلَه الشاعر بأنه عرَقُ الحمى التي أصابَتْ السحابَ من إعطاء الممدوح .

والثالثُ : أن يكون الوصف غير ثابت ولـٰكن هو ممكن ؛ كقوله :

يا واشياً حَسُنَتْ فينا إساءته نَجىٰ حِذارُك إنساني من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشي غير ثابت وهو ممكن عقلاً ، وعلل ذلك الاستحسان بكونه نجىٰ عينه من الغرق في الدموع ؛ لتركه البكاء حذراً منه .

والرابع : ألا يكون الوصف ثابتاً ولا ممكناً ؛ كقوله :

لو لم تكن نيةُ الجوزاء خدمته لمَا رأَيتَ عليها عِقْدَ منتطَقِ

هـٰذا مضمون الأبيات السابقة من حيث المعنى . انتهىٰ منه .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ثم المبالغة وصف**) : ثم حرف عطف وترتيب بمعنى الواو مبنية على الفتح ، المبالغة : معطوف على المطابقة علىٰ كونه نائب فاعل لِعُدَّ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : عُدَّ من ألقابه المطابقةُ ثم

المبالغةُ ، وصف : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وهو ؛ أي : هـٰذا الضرب المسمىٰ بالمبالغة وصف ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف وهو من باب افتعل الخماسي أصله : اتدعىٰ قلبت تاؤه دالاً ثم أدغمت الدال في الدال فصار ادعىٰ .

(**بلوغه**) : بلوغ نائب فاعل لِيُدعَىٰ مرفوع ، وعلامة رفعة ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله ، (**قدراً**) : مفعوله منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(يرىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الوصف وهو المفعول الأول ليرىٰ ، (**ممتنعاً**) : مفعول ثان ليرىٰ منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**نائياً**) : معطوف علىٰ ممتنعاً علىٰ كونه مفعولاً ثانياً ليرىٰ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة يرىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله في محل النصب صفة لقدراً ولـٰكنها صفة سببية ، والعائد محذوف ، تقديره : بلوغه قدراً مرئياً فيه ذلك الوصف ممتنعاً ؛ أي : مستحيلاً أو مستبعداً ، وجملة يدعىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع صفة لوصف ، تقديره : وهو ؛ أي : ما ذكر من المبالغة وصف مُدَّعىً بلوغُه قدراً ؛ أي : حداً يُرىٰ فيه ممتنعاً أو نائياً ؛ أي : بعيداً عن الصواب ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وهو**) : أي : ذلك الوَصْف الذي هو المبالغة ، الواو : استئنافية مبنية على الفتح ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، (**علىٰ**

أنحاء) : علىٰ حرف جر مبني على السكون ، أنحاء : جمع نحو بمعنىٰ قِسْمٍ أصله : أنحاوٍ ، وقعت الواو متطرفة ثم قلبت همزة فصار أنحاء ، نظير أسماء ، أنحاء : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، تقديره : وهو كائنٌ علىٰ أنحاءٍ ؛ أي : أقسام ثلاثة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**تبليغ**) : بدل من أنحاء بدل بعض من كل أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدلَ منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**اغراق**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ تبليغ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**غُلُوٍّ**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ تبليغ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**جائي**) : صفة لغلو ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من جاء يجيء ، يرفع الفاعل وينصب المعفول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ غلو .

(**مقبولاً**) : حال من فاعل جائي ، والحال منصوب بالوصف ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**مردوداً**) : معطوف علىٰ مقبولاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : جاء ذلك الغلو حالة كونه مقبولاً أو مردوداً ، كما بسطنا الكلام فيه في الحل .

(**التفريع**) : معطوف بعاطف مقدر على المطابقة ؛ أي : وعُدَّ من ألقابه التفريع ؛ أي : النوع المسمىٰ بالتفريع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وحسن تعليل**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، حسن : معطوف على المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، تعليل : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره

كسرة ظاهرة في آخره ، (**له تنويع**) : اللام حرف جر مبني على الفتح لدخوله على الضمير ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر باللام مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تنويع : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، والتقدير : تنويع ؛ أي : تقسيمٌ كائنٌ له ؛ أي : لحسن التعليل ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لحسن تعليل لوقوعه بعد نكرة ، والتقدير : وحسنُ تعليل موصوفٌ بكونِ تقسيم أربع له .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَقَـدْ أَتَـوْا فِـي ٱلْمَـذْهَـبِ ٱلْكَـلاَمِـي بِحُجَـجٍ كَمَهْيَـعِ ٱلْكَـلاَمِ
وَأَكَّـدُوا مَـدْحـاً بِشِبْـهِ ٱلـذَّمِّ كَـٱلْعَكْسِ وَٱلإِدْمَاجُ مِنْ ذَا ٱلْعِلْمِ

ثم أشار الناظم إلىٰ نوع آخر من الضرب المعنوي ، وهو المسمىٰ بالمذهب الكلامي ، بقوله : (**وقد أتوا**) أي : وقد أتى البديعيون وجاؤوا (**في**) : الضرب المعنوي المسمىٰ بـ(**المذهب الكلامي** ، **بحجج**) : وأدلة (**كمهيع**) : أي : علىٰ طريقة أهل (**الكلام**) : المهيع : كالمنهج وزناً ومعنىً ؛ أي : علىٰ طريقة المتكلمين ، وهم الباحثون عن العقائد ؛ بمعنىٰ : أنهم أتوا في ضمن ذلك النوع المسمىٰ بالمذهب الكلامي بحجج تؤدي إلى المطلوب .

ففهم من كلامه علىٰ ما قررناه أن النوع المسمىٰ بالمذهب الكلامي هو الكلام الدال علىٰ ما هو حجة على المطلوب ، من تركيب مقدمتين ؛ صغرىٰ وكبرىٰ ، ثم استخراج النتيجة منهما ، فتكون تلك النتيجة حجةً على المطلوب .

ونقول علىٰ طريق العد السابق :

والثالث والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المعنوية : الضرب المسمىٰ **بالمذهب الكلامي** ؛ أي : الجاري علىٰ أسلوب المتكلمين في الاستدلال بما يقتضي القَطْعَ والإفْحَامَ ؛ فإن من أسلوبهم عدم القناعة بالدعوىٰ ، والاهتمام بإقامة الدليل ، بخلاف أرباب المحاورات ، فإن من شأنهم الإخبار الصِّرف ، والتأكيد في مقام الترددِ والإنكارِ ، وأوَّلُ مَن اخترعه وسماه بذلك : الجاحظ ، وسماه ابنُ النقيب : الاحتجاج النظريَّ .

وهو ؛ أي : المذهب الكلامي عندهم : إيراده ؛ أي : إيراد المتكلم (الحجةَ) أي : الدليل (للمرام) أي : على المطلوب (علىٰ طريقهم) أي : علىٰ طريق المتكلمين ؛ بأن يكون بعد تسليم مقدماته مستلزماً للمطلوب ؛ كقوله **تعالىٰ** : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ أي : غير الله ، فـ(إلا) صفة لـ(آلهة) لأنها اسم بمعنىٰ : غير . . ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ لما تقرر عادةً من فساد المحكوم به عند تعدد الحاكم ، لـٰكنهما لم يفسدا ،

فليس فيهما إلـٰه غير الله ، واللازم وهو الفساد ؛ أي : الخروج عن النظام منتفٍ ، والملزوم وهو تعدد الآلهة مثله ، وهـٰذه الملازمة من المشهورات الصادقة ، التي يكتفىٰ بها في الخطابيات ؛ أي : في الأمور الخطابية المفيدة للظن .

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ نوع آخر من أنواع الضرب المعنوي ، وهو تأكيد المدح بما يشبه الذم بقوله : (**وأكدوا**) أي : أكدت العرب (**مدحاً**) أي : جاؤوا في تأكيده بما يشبه (**الذم**) أي : بمثابة الذم ، وجعله أهل الفن من الضرب المعنوي ، ونقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والرابع والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المنعوية : **تأكيد المدح بما يشبه الذم** ؛ بأن يبالغ في المدح إلىٰ أن يأتي بعبارة يتوهم السامع في بادىء الرأي أنه ذم . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

وهو ؛ أي : تأكيد المدح بما يشبه الذم ضروب ؛ أي : أنواع ثلاثة ، كما في الأصل ، أفضلها وأبلغها أن تنفىٰ صفة ذم عام عن الشيء ، ومعلوم أن نفيها مدح ، ثم يستثنىٰ من تلك الصفة المنفية العامة صفة مدح ، فيكون استثناؤها إثباتاً لمدح آخر ، فيتأكد المدح الكائن أولاً ، وهو الذي أفاده نفي الذم أولاً ، فيكون التأكيد من جهتين ؛ مثاله كقول زياد بن معاوية ، الملقب بالنابغة الذبياني ، نسبة لذبيان ـ بالضم والكسر ـ قبيلة من قبائل العرب ، بيتاً (من الطويل) :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم		بهن فلول من قِراع الكتائب

(فلول) جمع فل نظير فلوس وفلس ، وهو : الكسر في حد السيف (من قراع) بكسر القاف بمعنى : المضاربة ، و(الكتائب) بالتاء المثناة فوق جمع كتيبة ، وهي : الجماعة المستعدة للقتال ؛ أي : من مضاربة الجيوش .

فقوله : (لا عيب فيهم) نفي لكل عيب ، ونفي كل عيب مدح ، ثم استثنىٰ من العيب المنفي كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب ، علىٰ تقدير كونه عيباً ، فأثبت الشاعر شيئاً من العيب ، وهو فلول السيف ، علىٰ تقدير كون فلول السيف من العيب ، وكون فلول السيف عيباً محال ؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة ، فهو في المعنىٰ تعليق

بالمحال ، والمعلق بالمحال محال ، فيكون تأكيداً للمدح الأول .

* * *

والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم : أن يثبت لشيء صفة مدح ، وتُعقَّب بأداة استثناء ؛ أي : يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرىٰ لذلك الشيء ؛ نحو أن يقال : (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) .

وجه تأكيد المدح في هٰذا : أن إثبات الأفصحية علىٰ جميع العرب تشعر بكماله ، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه يريد إثبات مخالف لما قبلها ؛ لأن الاستثناء أصله المخالفة ؛ أي : مخالفة ما بعده لما قبله ، فلما كان المأتي به كونَه من قريش المستلزمَ لتأكيد الفصاحة ؛ إذ قريش أفصح العرب . . جاء التأكيد للمدح الأول ، وإنما كان مدحاً بما يشبه الذم ؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفته لما قبلها ، فإن كان ما قبلها إثبات مدح كما هنا . . فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح ، وإن كان ما قبلها سلب عيب كما في الضرب السابق . . فالأصل فيما بعدها أن يكون إثبات عيب ، وهو هنا ليس كذلك ، فكان مدحاً في صورة ذم ؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة ، فكان ما بعدها تأكيداً للمدح الأول . انتهىٰ « د س » .

بشارة عظيمة

كتبتها هنا تذكرة لها ، وبعدما وصلت إلىٰ هٰذا المحل . . رقدت بعد صلاة الصبح فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه ثياب الإحرام ، حتىٰ رأيت شعر صدره ، وجاء إليَّ في بيتي وأنا نائم ، وأَيقظني وعَادَني من مرضي ، وقرأ عليَّ رُقْياه ، حتىٰ قرأ علىٰ ظهري وجميع بدني ، ونفَخَ علَىٰ جميعِ بدني ، ومعه من أكابر الصحابة جَمْعٌ لا يُحْصَون ، واشتكَيْتُ إليه الغُرْبَةَ ، فقال لي : (وأنا كُنْتُ كذلك ، فَاصْبِرْ ، وأنتَ تكون معي في المدينة) .

وبَشَّرني **بشارةً عظيمةً** ، لا يَقْدِر لساني وَصْفَها ، فللّٰهِ الحمدُ والشكرُ علىٰ ما آنسني برؤية النبي صلى الله عليه وسلم .

وهٰذه الرؤيا في تاريخ (٥/ ١٠/ ١٤٣٢هـ)

* * *

ولنرجع إلىٰ كتابة ما هو المقصود من الشرح ، فنقول :

الضرب الثالث من هـٰذا النوع ؛ أي : من نوع تأكيد المدح بما يشبه الذم : أن يؤتىٰ بمستثنىً فيه معنى المدح ، معمولاً لفعل فيه معنى الذم .

وقولنا : (بمستثنىً فيه معنى المدح) كالإيمان في المثال الآتي (معمولاً لفعل) أي : لتنقم ، فيكون الاستثناء حينئذ مفرعاً ؛ لتفرُّغِ العاملِ الذي فيه معنى الذم السابقِ علىٰ (إلا) للعمل فيما بعدها ، وهو المستثنى الذي فيه معنى المدح ؛ نحو قوله تعالىٰ حكاية عن سحرة فرعون : ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ ﴾ أي : وما تُعيِّب منا يا فرعون ﴿ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا ﴾ أي : إلا هـٰذه المنقبةَ العظيمةَ التي هي أصلُ المناقب والمفاخر كلها ، وهي الإيمان بالله تعالىٰ .

فقد أتىٰ في هـٰذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح ، وهي الإيمان ، والفعل المنفي قبلها فيه معنى الذم ؛ لأنه من العيب ، فهو في تأويل : لا عَيْبَ فينا إلا الإيمان إن كان عيباً ، لـٰكنَّه ليس بعيب ، وحينئذ فلا عيب فينا .

* * *

وفي « الأصل » مع « شرحه » للسعد : والاستدراك المفهوم من لفظ لـٰكن في هـٰذا الباب ؛ أي : في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ؛ كالاستثناء ، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني في مدح خلف بن أحمد السجستاني :

هــو البــدرُ إلا أنَّــه البَحْــرُ زَاخِــراً ... سوىٰ أنَّه الضرْغَامُ لَـٰكنَّهُ الوبلُ

(هو البَدْرُ) رفعةً وقدراً (إلا أنه البحر زاخراً) أي : مرتفعاً متراكم الأمواج كرماً (سوىٰ أنه الضرغام) أي : الأسد شجاعة وقوةً (لـٰكنه الوبل) جمع وابل : وهو المطر الغزير ، ولم يكتف بوصفه بكونه بحراً في الكرم عن كونه وبلاً ؛ لأن الوبلية تقتضي وجود العطاء ، والبحرية تقتضي التهيؤ للأخذ من كل جانب ، فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ، والمستفاد من الوبلية كالفعل . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

ثم إن تأكيد المدح بما يشبه الذم هو في كونه من أنواع البديع المعنوي (**كالعكس**)

أي : كعكسه ، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح ، فهو من أنواع البديع أيضاً ، فنقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والخامس والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المعنوية : تأكيدُ الذم بما يُشبه المدح ، المعبر عنه في كلامه بـ(**العكس**) ، **وهو علىٰ قسمين** ، كما فيما قبله :

أحدهما : أن يُستثنىٰ من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم ، بتقدير دخولها ؛ أي : دخول صفة الذم فيها ؛ أي : في صفة المدح ، ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم ، فإذا أثبت صفةَ ذم بعد هـٰذا النفي الذي هو ذم . . جاء التأكيد ؛ كقولك : فلانٌ لا خَيْرَ فيه ، إلا أنَّه يُسِيءُ إلىٰ مَنْ يُحْسِنُ إليه ؛ أي : إنه انتفت عنه صفاتُ الخير ، إلا هـٰذه الصفةَ ، وهي الإساءةُ للمُحسن إليه ، إن كانت خيراً لـٰكنها ليست خيراً ، وحينئذ فلا خير فيه أصلاً .

ويجري في هـٰذا ما جرىٰ في الضربِ الأول من تأكيدِ المدح بما يُشبه الذم ؛ من كون التأكيدِ فيه من وجهين ، وذلك لأنه كدعوى الشيء ببينةٍ ، وهو هنا نفيُ الخيريةِ منه بالمرَّةِ ، وذلك لتعليقِ وجود الخيريةِ في فلانٍ على المُحال ، وهو كون الإساءة للمحسن إليه خيراً ، المبني ذلك علىٰ تقدير الاتصال في الاستثناء ، ولأن الكلام من جهة كون الأصل في الاستثناء الاتصال يُشعر بأن المتكلم طَلَب الأصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصالُ ، فلمَّا لم يجده . . استثنىٰ ذماً ، فجاء فيه ذمٌّ علىٰ ذم .

قال السبكي في « عروس الأفراح » : في هـٰذا المثال نظرٌ ؛ لأن الأصلَ في الاستثناء الاتصال ، فلا بد أن تكون مناسبةٌ بين الخصلة المستثناة ، والخصال المستثنىٰ منها ، والإساءة إلىٰ من أحسن إليه ليس فيها شيء يشبه الخير ، وعلاقةُ المضادَّةِ هنا بعيدةُ الاعتبار ، فينبغي أن يُمثَّل بما صورته صورةُ إحسان ؛ كقولك : فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدَّق بما يسرقه . انتهىٰ . « د س » .

* * *

وثانيهما ؛ أي : ثاني القسمين هنا كالثاني في تأكيد المدح ، فهو أن يُثبت للشيء صفة ذم ، وتُعقَّب تلك الصفة بأداة استثناء تليها ؛ أي : تلي تلك الأداة صفة ذم أخرىٰ ؛ كقولك : فلان فاسق إلا أنه جاهل ، والاتصال الذي يكون معه التعليقُ بالمحال لا يُوجد فيها .

فالقِسْمُ الأول يفيد التأكيد من وجهين كما تقدم ، وهـٰذا القسم الثاني يفيد من وجه واحد ؛ أي : لأن كونه كدعوى الشيءِ بالبينة لا يتأتىٰ فيه ؛ لأنه يتوقف على التعليق بالمحال ، وهو يتوقف على اتصال الاستثناء ، وهو لا يتأتىٰ هنا ؛ لأن المستثنىٰ منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخولُ شيء فيها حينئذٍ .

فهـٰذا القسم الثاني إنما يُفيد التأكيدَ من جهة أن الاستثناء لما كان الأصلُ فيه الاتصالَ ، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلَبَ استثناء المدح فلم يَجِدْهُ ، فأتىٰ بالذمِ على الذم ، فجاءَ تأكيدُ الذم .

* * *

(و) منه ؛ أي : ومن الضرب المعنوي (**الإدْماجُ**) أي : النوع المسمىٰ بالإدماج ، فهو (**من**) هـ(**ـذا العلم**) أي : من الضربِ المعنوي ، الذي هو عِلمٌ من علوم هـٰذا الفن ، فنقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والسادس والعشرون منها ؛ أي : من المحسنات المعنوية : **الإدماج** ، وهو لغةً : من أَدْمَج الشيء في ثوبه ، إذا لَفه فيه ؛ أي : أدخله فيه ، فهو **في اللغة** : الإدخال مطلقاً ، **واصطلاحاً** ؛ أن يضمن كلامٌ سِيق لمعنىً مدحاً كان أو غيره معنىً آخر .

قوله : (معنىً آخر) أراد به الجنس ، فهو أعم من أن يكون واحداً أو أكثر ، فهو منصوب علىٰ أنه مفعول ثان ليضمن ، وقد أسند إلى المفعول الأول ، فهو ؛ أي : الإدماج لشموله المدح وغيره أعم من الاستتباع الآتي ؛ لاختصاصه بالمدح نظراً لظاهر تعريفه ، أما لو قيل : إن ذكر المدح في تعريفه تمثيل لا تخصيص . . فهو مساوٍ للإدماج . قاله عبد الحكيم .

* * *

مثالُ تضمينه لمعنىً واحد كقول أبي الطيب المتنبي ، بيتاً (من الوافر) :

أقلب فيه أجفاني كأني أعد بها على الدهر الذنوبا

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر (أقلب فيه) أي : في ذلك الليل ، عبر بالمضارع ؛ لدلالته علىٰ تكرر تقليب الأجفان ليلاً ، وهو دليل على السهر ،

والأجفان جمع جفن كقفر ، وهو : غطاء العين من أعلىٰ وأسفل (كأني) في حالة تقليبها (أعد بها) أي : بالأجفان من جهة حركتها ، فجعل أجفانه كالسبحة ، حيث يعد بها ذنوب الدهر التي فعلها في الدهر ؛ إذ لا معنىٰ لعدها على الدهر .

و(كأن) هنا تحتمل الشك ؛ أي : كثر تقليب الأجفان في ذلك الليل كثرةً أوجبت لي الشك في أني أعد بها على الدهر ذنوبه ، وتحتمل التشبيه ؛ أي : أشبهُ نَفسي في حالةِ التقليب بنفسي في حالة عد الذنوب . انتهىٰ .

وإنما كان في هـٰذا البيت إدماج ؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول ؛ أي : المأخوذ من قوله : (أقلب فيه أجفاني) لأنه يدل علىٰ كثرة تقليب الأجفان ، وهو يدل علىٰ كثرة السهر ، وهو يدل علىٰ طول الليل ، وهـٰذا هو المعنى الذي سيق له الكلام أولاً (الشكاية من الدهر) أي : المأخوذة من قوله : (كأني أعد بها . . .) إلخ .

وقوله : الشكاية ، مفعول ضمن ، وتلك الشكاية حصل بها الإدماج ؛ لأنها معنىً تضمنه المعنى الذي سيق له الكلام أولاً مع عدم التصريح بها ، وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها . انتهىٰ منه .

❊ ❊ ❊

ومثال تضمينه أكثر من معنىً قول ابن نباتة :

فمن لِي بِخل أُودِع الحِلْم عنده ولا بد لي من جهْلَة فِي وِصاله

يريد أن وصاله لا يتيسر إلا بترك الوقار ، ومُداراةِ رُقبائه ، وملازمةِ عَتَبتِهِ ، والرضا بالطرد والشتمِ ، وغيرهما من أفعال الجهلاء .

والخل ـ بالكسر ـ : الخليل ، فقد أدْمَجَ في الغَزل : وهو الكلام الواقع من المحب في شأن المحبوب الفَخْرَ بكونه حليماً ، حيث كنىٰ عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يُودِعهُ حِلْمَه ، وضمَّن الفَخْرَ بالحلم شكوى الزمانِ لتغير الإخوان ، حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار ؛ تنبيهاً علىٰ أنه لم يبق في الإخوان من يصلح لهـٰذا الشأن ؛ أي : إيداعِ الحِلم عنده ، وقد نبَّه بقوله : (أودِع الحِلْمَ عنده) علىٰ أنه لم يعزم علىٰ مفارقةِ الحلم ، علىٰ سبيل الدوام ، بل في بعض الحالات ؛ أعني : حالةَ وصال

المحبوب للوقوف على الجهل ، وذلك لأنه لما كان شأنه أن يفعل أفعال الجُهَّال ، وكان مريداً لوصاله . . عزَمَ علىٰ أنه إن وجدَ من يصلح لأن يُودِعه حلمهُ . . أودعه إياه ، فإن الودائع ترد آخر الأمر .

واعلم : أن المعنى الآخر وهو المضمن المدموج يجب ألا يكون مصرحاً به ، ولا يكون في الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله ، وإلا . . لم يكن ذلك من الإدماج . انتهىٰ « دسوقي » .

إعراب البيتين

(**وقد أتوا في المذهب الكلامي**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون ، أتوا : فعل ماض مبني علىٰ ضم ظاهر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، الواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق ؛ لأن أصله أتيوا تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين لبقاء دالها وهو الفتحة فصار أتوا ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**المذهب**) : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأتوا ، الكلامي : صفة للمذهب ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الياء المحذوفة لضرورة الروي ، وهي ياء النسبة الثانية والباقية هي الأولى المدغمة ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : في المنهج المنسوب إلىٰ أهل الكلام ، هـٰذا بالنظر إلى الأصل ، وإلا . . فالمعنىٰ : في الضرب المعنوي المسمىٰ بالمذهب الكلامي لموافقته لقواعد أهل الكلام .

(**بحجج**) : الباء حرف جر ، حجج : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأتوا أيضاً ، (**كمهيع الكلام**) : الكاف حرف جر بمعنىٰ علىٰ مبني على الفتح ، مهيع : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، مهيع : مضاف ، الكلام : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الواو في أتوا ، ولـٰكنه علىٰ

حذف مضاف ، تقديره : وقد أتوا بحجج على المطلوب بعد تركيب المقدمات حالة كونهم جارين علىٰ منهج أهل فن الكلام والتوحيد من الإتيان بالمطلوب بعد تركيب المقدمات .

(**وأكدوا مدحاً**) : الواو عاطفة مبنية علىٰ الفتح ، أكدوا : فعل وفاعل وحد الفعل أكد ، أكد : فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بضمير جماعة الذكور ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق ، مدحاً : مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله ، وقد أتوا علىٰ كونها مستأنفة .

(**بشبه الذم**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، شبه : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، شبه : مضاف ، الذم : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأكدوا ، (**كالعكس**) : الكاف حرف جر مبني على الكسر ، العكس : مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بأكدوا أو بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره : وأكدوا مدحاً بشبه الذم تأكيداً كائناً كتأكيدهم العكس ، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح .

(**والإدماج**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الإدماج : معطوف على المطابقة علىٰ كونه نائب فاعل لعد ، تقديره : وعد من ألقابه الإدماج ، (**من ذا العلم**) : من حرف جر مبني على السكون ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر في محل الجر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، العلم : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه **حالاً** من الإدماج ، تقديره : وعد الإدماج من ألقابه حالة كونه معدوداً من هـٰذا الضرب المعلوم ؛ يعني : الضرب المعنوي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَجَـاءَ ٱلِاسْتِتْبَـاعُ وَٱلتَّـوْجِيـهُ مَـا يَحْتَمِـلُ ٱلْـوَجْهَيْـنِ عِنْـدَ ٱلْعُلَمَـا
وَمِنْـهُ قَصْـدُ ٱلْجِـدِّ بِـٱلْهَـزْلِ كَمَـا يُثْنَىٰ عَلَى ٱلْفَخُورِ ضِدَّ مَا ٱعْتَمَا

ثم أشار الناظم إلىٰ نوع آخر من الضرب المعنوي بقوله : (**وجاء الاستتباع**) معدوداً من أنواع البديع المعنوي ، فنقول : علىٰ طريق العد السابق :

والسابع والعشرون منها : **الاستتباع** ، وهو كما فهم مما تقدم : أن يساق كلام لمدح شيء مضمناً مدحاً بشيء آخر ، فالإدماج أعم من الاستتباع ؛ لاختصاصه بالمدح وعدم اختصاص الإدماج به .

وقوله : (أن يساق الكلام لمدح شيء) كالنهاية في الشجاعة في البيت الآتي .

وقوله : (مضمناً بمدح شيء آخر) ككونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها ؛ مثاله كقول أبي الطيب المتنبي ، بيتاً (من الطويل) :

نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد

(نهبت من الأعمار) أي : أخذت منها علىٰ وجه القهر والاختطاف (ما لو حويته) أي : أعماراً لو حويتها وضممتها إلىٰ عمرك ، **وهٰذا مبني علىٰ مذهب المعتزلة القائلين** : إن القاتل قطع على المقتول أجله ، ولو تركه . . لعاش ، فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلىٰ عمره . . لكان خالداً إلىٰ آخر الدنيا ، **ومذهب أهل السنة** : أنه لم يقطعه ، بل المقتول مات بانتهاء أجله ، (لهنئت الدنيا) أي : لبشرت الدنيا ، وقيل لها : هنيئاً لك ، بسبب أنك خالد فيها ؛ أي : لهنىء أهلها بسبب خلوده .

(فمدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهراً إنما يكون بالشجاعة ، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمنت لناهبها كانت خلوداً له . . دل علىٰ كمال شجاعته .

والحاصل : أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة ، وجعل خلوده تهنأ به الدنيا . . كان

مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور ، وهو تهنئة الدنيا بخلوده ، مستتبعاً مستلزماً لمدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا وحسن نظامها ؛ لأن المراد بتهنئة الدنيا : تهنئة أهلها ، فلو لم يكن لهـٰذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا . . ما هنئوا ببقائه ؛ إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه .

وفي البيت مدحان آخران غير الاستتباع ، مدلولان له بالالتزام ؛ وهما : علو الهمة ، وعدم الظلم .

وقولنا : (علو الهمة) لأنه نهب الأعمار دون الأموال ؛ لعلو همته ، وهـٰذا يستلزم مدحه بعلو الهمة ، وأن همته إنما تتعلق بمعالي الأمور ؛ لأن الذي يميل للمال إنما هو الهِمَّة الدنيَّةُ ، والأموال يعطيها ولا ينهبها ، والأرواح ينهبها ، فالعدول عن الأموال إلى الأعمار إنما هو لعلو الهمة ، وذلك مما يمدح به ؛ لأن تعلق النهب بالأعمار أليق بالمدح .

وقولنا : (وعدم الظلم) لأنه لم يكن ظالماً في قتلهم ، وإلا . . لما كان للدنيا سرور بخلوده .

* * *

ثم ذكر الناظم نوعاً آخر من أنواع الضرب المعنوي بقوله : (و) جاء (**التوجيه**) معدوداً أيضاً من أنواع الضرب المعنوي ، فنقول علىٰ طريق العد السابق :

والثامن والعشرون : **التوجيه** ؛ أي : الضرب المسمىٰ بالتوجيه : وهو (**ما**) يؤتىٰ به من الكلام حالة كونه (**يحتمل الوجهين**) اللذين يقبلهما ذلك الكلام ، فهـٰذا هو التوجيه (**عند العلما**) أي : عند علماء البيان ، ويشترط استواء الوجهين في الاحتمال وكونهما مختلفين ؛ أي : متباينين متضادين ؛ كالمدح ، والذم ، والسب ، والدعاء ، ولا يكفي فيه مجرد كون المعنيين متغايرين ، فلو قيل : رأيت العين ، في موضع يحتمل على السواء أن يراد العين الجارية وعين الذهب والفضة . . لم يكن من التوجيه ؛ لأن المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما ، فلو كان أحدهما ظاهراً والآخر خفياً . . كان تورية ؛ مثاله كقول بشار بن برد لأعور خياط يسمىٰ عَمْراً ، (من مجزو الرمل) :

خاط لي عمرو قباء ... ليت عينيه سواء

فاسأل الناس جميعا ... أمديح أم هجاء

يحتمل : تمني صحة العين العوراء ، فيكون دعاءً له ، والعكس ، فيكون دعاء عليه .

روي : أن بشاراً أعطىٰ لخياط أعور اسمه عمرو ثوباً ليخيطه له ، فقال له الخياط : لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره ، فقال له بشار : لئن فعلت ذلك . . لأقولن فيك شعراً لا يدرىٰ أهجاء أم غيره ، فلما خاط الخياط ذلك الثوب . . قال بشار ما ذكر في البيتين .

* * *

فإن قلت : الظاهر أن الشاعر أراد المدح ؛ لأنه بإزاء الخياطة ، وهي الإحسان ، ومقابل الإحسان يكون إحساناً ، فلم يستو الاحتمالان ، وحينئذ فلا يتجه عده من التوجيه .

قلت : أراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ ، وإن ترجح أحد الاحتمالين بالنظر للقرينة علىٰ أن كون الشعر في مقابلة الخياطة لا يعين كون الشاعر أراد المدح ؛ لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة بالإبرة ، فدعا عليه ، وسمى الدعاءين مديحاً وهجاءً ؛ نظراً لكون المدعو له يستحق أن يمدح بموجب الدعاء له ، والمدعو عليه يستحق أن يذم ويهجىٰ بموجب الدعاء عليه . انتهىٰ « د س » .

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ ضرب آخر من أنواع الضرب المعنوي فقال : (**ومنه**) أي : ومن أنواع الضرب المعنوي (**قصد الجد بالهزل**) الذي يقصد به الجد ، ونقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والتاسع والعشرون من أنواع الضرب المعنوي : **قصد الجد بالهزل** الذي يقصد به الجد ؛ بأن يكون اللفظ يجري مجرى المضاحك والمهازلة ، والمراد : الهزل الذي يراد به الجد ؛ أي : وهو أن يذكر الشيء علىٰ سبيل اللعب والمباسطة ، ويُقصد أمر صحيح في الحقيقة ، والجد بكسر الجيم ضد الهزل الذي هو اللهو واللعب .

والفرق بين الهزل والتهكم : أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل ، وهـٰذا بعكسه ؛

مثال الهزل الذي يراد به الجد كقول أبي نواس (من الطويل) :

إذا مـــا تميمـــيٌّ أتـــاك مفـــاخـــراً   فقل عَدِّ عَن ذا كيفَ أكلُك للضب

أي : فقولك للتميمي وقت مفاخرته بحضورك : لا تفتخر ، وقل لي : كيف أكلك للضب هزل ظاهر ، لٰكنك تريد به الجد ، وهو ذم للتميمي بأكله الضب ، وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه أشراف الناس .

وعلم من هٰذا ، أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام ، والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة .

وقوله : (عد عن ذا) أي جاوز هٰذا الافتخار بتركه ، وحدثنا عن أكلك الضب تأكله علىٰ أي حالة ، فعد : أمر من عدىٰ يعدي بمعنىٰ : يجاوز ، فهٰذا كلام هزل في أصله ؛ لأنه لو أتاك إنسان مفاخراً ، وخاطبته غير مفاخر في مجلس من تريد المطايبة معهم والمضاحكة . . قلت : إذا أتاك فلان مفاخراً . . فقل له : اترك عنك هٰذا أين أكلك للضب ، كان هزلاً ؛ لأنه إنما يقصد به الضحك والمطايبة ولٰكن مقصود الشاعر به الجد ، وهو ذم للتميمي بأكل الضب ، وأنه لا مفاخرة له ، مع كونه يرتكب أكل الضب الذي يعافه أشراف الناس .

وبهٰذا التقرير يندفع ما يتوهم من أن كونه هزلاً مع كونه أريد به الجد متنافيان ؛ لأن الهزلية باعتبار أصل استعماله ، والجدية باعتبار الحالة الراهنة .

وقوله : (عد) أمر من عداه جعله يتعدى الشيء ؛ أي : عد نفسك عن هٰذه المفاخرة بتركها ، وحدثنا عن أكلك للضب ، وفي بعض الروايات : (عد عن هٰذا أين أكلك للضب) فأين علىٰ هٰذه الرواية ، يسأل بها عن المكان ، ولٰكن كثيراً ما يكون السؤالُ عن المكان كنايةً عن صاحبه ، فالمراد بالسؤال عن مكان أكل الضب السؤال عن نفس الأكل ، والقصد : التعيير به والحمل على الإقرار به . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

ثم مثل الناظم علىٰ وجه الإجمال مما يتحقق فيه هٰذا النوع فقال : وذلك (**كما يثنىٰ**) ويعطف ويرد (**على**) الرجل (**الفخور**) أي : الكثير الافتخار والتعظيم في نفسه ، فما موصولة والعائد محذوف ، يثنىٰ بالبناء للمجهول ، وقوله : (**ضد ما اعتما**) واختار

لنفسه من الشرف ، وضد حال من نائب فاعل يثنىٰ ، بتأويله بمشتق ؛ أي : حالة كونه مضاد ما اختاره لنفسه من الشرف ، والتقدير : ومثال ذلك كائن كاللفظ الذي يثنىٰ ويرد به على الفخور الذي اعتما واختار لنفسه الشرف ، حالة كون ذلك اللفظ الذي يرد عليه ضد ؛ أي : مضاد ما اعتماه واختاره لنفسه من الشرف والفخر ؛ كقول الشاعر للتميمي : أين أكلك للضب ؛ لأنه يدل علىٰ تعييره وخسته .

وعبارة « اليعقوبي » : (كما يثنىٰ) أي : وذلك كثناء الإنسان ورده (على) الرجل (الفخور) أي : كثير الافتخار والتعظيم لنفسه (ضد) منصوب علىٰ أنه مفعول مطلق لِيُثْنَىٰ ، أو منصوب بإسقاط حرف الجر ، وضد : مضاف ، وقوله : (ما انتمىٰ) مضاف إليه ؛ أي : ما انتسب إليه ذلك الفخور من مدح نفسه ، والتقدير : وذلك كثناء الإنسان على الرجل الفخور بضد ما ينسب إليه ذلك الفخور نفسه ، أو كثناء الإنسان عليه ثناء ضد ما ذكره لنفسه من الشرف ، ومعلوم أن ما ينسب إليه الفخور نفسَه مدح بالثناء ، فالضد ثناؤه بشرٍّ ، فقد أطلق الثناء هنا علىٰ مطلق الذكر ، بدليل تعليقه بالعيب ، فإذا أتي على الفخور ثناءٌ هو ضد ما افتخر به كاذباً . كان من الهزل الذي يُراد به الجد إذا أُخرج علىٰ وجهٍ مما يُهازل به من طريق ما يُضاحك به كما في الشاهد السابق . انتهىٰ « ع ق » .

إعراب البيتين

(**وجاء الاستتباع**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية ، جاء : فعل ماض مبني على الفتح ، الاستتباع : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : وعد من ألقابه المطابقة ؛ أي : وعد من ألقابه المطابقة ، وجاء الاستتباع أيضاً في كلامهم حالة كونه معدوداً من أنواع الضرب المعنوي ، أو مستأنفة ، (**والتوجيه**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، التوجيه : معطوف على الاستتباع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : وجاء التوجيه أيضاً في كلامهم حالة كونه معدوداً من ألقاب الضرب المعنوي .

(**ما يحتمل الوجهين عند العلما**) : ما : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وهو ؛ أي : التوجيه ما يحتمل مبني على السكون ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، يحتمل : فعل مضارع

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، الوجهين : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : وهو ؛ أي : التوجيه اللفظ الذي يحتمل الوجهين ؛ أي : المعنيين على السواء .

عند : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، عند : مضاف ، العلماء : مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة ، لضرورة الروي ، والظرف متعلق بيحتمل ؛ لأنه فعل مضارع .

(**ومنه قصد الجد بالهزل**) : الواو عاطفة ، أو مستأنفة مبنية على الفتح ، من : حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم ، قصد : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الجد : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بقصد ؛ لأنه مصدر لقصد الثلاثي ، والجار والمجرور في قوله ومنه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : وقصد الجد بالهزل معدود منه ؛ أي : من الضرب المعنوي ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (وعد من ألقابه) عطف اسمية علىٰ فعلية علىٰ كونها مستأنفة .

(**كما يثنىٰ على الفخور ضد ما اعتما**) : الكاف حرف جر وتمثيل مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول بمعنى الذي لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الجر بالكاف مبني على السكون ، يثنىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ **ما** .

علىٰ : حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الفخور : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلقان بيثنىٰ ، وجملة يثنىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما

الموصولة ، والعائد ضمير نائب الفاعل ، الجار والمجرور في كما متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال ذلك أي : مثال الهزل الذي قصد به الجد كائن كاللفظ الذي يثنىٰ ويرد على الفخور عند فخره ؛ أي : يجاب به فخره .

ضد : منصوب على الحالية من الضمير المستتر في يستثنىٰ ولـٰكنه بتأويله بالمشتق ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **ضد** : مضاف ، ما اعتما : ما اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، اعتما : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، يقال : اعتم بالشيء : إذا اهتم به وأراده ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الفخور .

والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد محذوف ، تقديره : ضد ما اعتمه الفخور واختاره وأراده من الشرف والمدح لنفسه ؛ كقوله : أنا تميمي ، والمعنىٰ : ومثال ذلك الهزل الذي قصد به الجد كائن كاللفظ الذي يثنىٰ ويرد ويجاب به الفخور ، حالة كون ذلك اللفظ مضاداً ما اعتمه واختاره الفخور من الفخر والمدح لنفسه ، وذلك اللفظ كقول الشاعر في الشاهد السابق : (أين أكلك للضب) في جواب افتخاره بقوله : (أنا تميمي) هـٰذا الإعراب علىٰ ما قررناه في حلنا .

وأما علىٰ ما قرره اليعقوبي . . فنقول في إعرابه :

(كما) : الكاف حرف جر ، ما : مصدرية ، يثنىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة ، على الفخور : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل ليثنىٰ ، ضد : منصوب على المفعولية المطلقة ، لأنه صفة لمصدر محذوف ، أو منصوب بنزع الخافض ، وجملة يثنىٰ من الفعل ونائب فاعله صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، الجار والمجرور في كما متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الهزل الذي أريد به الجد كائن كثناء الفخور ورده ثناء ضد ما اعتمه وأراده ؛ أي : مضاداً لما انتسبه وانتمىٰ إليه ، أو كائن كثناء الفخور بضد

ما انتمىٰ إليه من الشرف ، ضد : مضاف ، ما انتمىٰ : ما موصولة في محل الجر مضاف إليه ، وجملة انتمىٰ صلة لما الموصولة .

هٰذا إعراب المتن علىٰ ما قرره اليعقوبي .

* * *

والثناء في قوله : (يثنىٰ) مطلق الذكر والرد على الفخور والجواب له فيما قاله من مدح نفسه بضده .

واعلم : أن ظاهر قول الشاعر : (كيف أكلك للضب) أنه هزل ، والمراد به غير ذلك وهو ذم تميم ، والإشارة إلىٰ ما يُعيرون به ، وهو حب الطعام ، وشدة الشره .

وذلك أن عمرو بن المنذر ويدعىٰ بـ : المُحرِّق ؛ لتحريقه بني تميم ؛ بثأر ابنه الأسعد كان حلف ليحرقن منهم مئة ، فجاء إليهم ، فتفرقوا ، فتبعهم ، حتىٰ حرق تسعةً وتسعين ، قذفهم في النار ، ومر رجل من البراجم ، فشمَّ رائحةَ القُتار : ـ وهو ريح القدر ، وقد يكون من الشواء والعظمِ المحرق وريحِ اللحم المشويِّ ، ويقال : لحم قتار لدسمه ، وربما جعلت العربُ الشحمَ والدسمَ قُتاراً . انتهى « اللسان » ـ فظنَّ الرجلُ أن المَلِكَ متخذٌ طعاماً ، فعرَجَ إليه ، فقال له : من أنتَ ؟ قال : أَبَيْتَ اللَّعْنَ ، وافدُ البَراجِم ، فقال عمرو : (إن الشقي وافدُ البراجم) فذهبَتْ مثلاً ، ثم أمَرَ به ، فقُذِفَ في النار ، ولقصة وافدِ البراجم عُيِّرت بنو تميم بحب الطعام ، قال الشاعر (من الوافر) :

إذا مـا مـات ميـت مِـن تميـم ... فَسَـرَّكَ أَنْ يَعِيـشَ فَجِـىءْ بـزَادِ
بِخُبْـزٍ أَوْ بِلَحْـمٍ أَوْ بِتَمْـرٍ ... أو الشـيءِ المُلفَّـفِ فِـي البَجَـادِ
تَـراهُ يَنقُـبُ البَطْحَـاءَ حَـوْلاً ... لِيَـأْكُـلَ رَأْسَ لُقْمَـانِ بْـنِ عـادِ

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه :

وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَاقَ مَا جُهِلْ ... لِنُكْتَةٍ تَجَاهُلٌ عَنْهُمْ نُقِلْ

أي : (**و**) من أنواعِ الضرب المعنوي أيضاً (**سَوْقُ معلوم مسَاقَ ما جهل**) فالمساق مصدر ميمي بمعنى : السَّوْق ؛ أي : سَوْقُ المعلوم سوقاً كسَوْقِ غيره ، بأن يُعبِّر عنه بما يدل على الأصل علىٰ أنه غير معلوم ؛ أي : ما يسمىٰ بسوق المعلوم مساق المجهول ، ونقول علىٰ ترتيب العد السابق :

والثلاثون من الضرب المعنوي : **سوق معلوم مساق المجهول** ، وإنما يسمىٰ بذلك ويكون من البديع ، إذا كان ذلك السوق (**لنكتة**) أي : لفائدة وغرض من النكات المشهورة عندهم الآتية قريباً ، وهـٰذه هي التسمية التي اختارها السكاكي لهـٰذا النوع ، والتسمية المشهورة عندهم (**تجاهل**) العارف ما عُرف عنده .

وعلىٰ كون هـٰذه التسمية ؛ أي : تسمية التجاهل هي المعلومة عند أهل الفن نبه الناظم بقوله : (**عنهم نقل**) أي : نقلت واشتهرت عنهم التسمية بتجاهل العارف أيضاً ؛ أي : كما نقلت الأولىٰ عن السكاكي .

وقال السكاكي : وإنما لا أحب التسمية بتجاهل العارف ؛ لورود هـٰذا النوع في كلامه تعالىٰ ، فالتسمية بسوق المعلوم مساق المجهول : أحسن تأدباً في كلامه تعالىٰ .

واحترز الناظم بقوله : (**لنكتة**) أي : بهـٰذا التقييد من سوق المعلوم مساق المجهول لا لنكتة ، بل لمجرد إظهار ما لم يكن ؛ كأن يقول من يعلم زيداً عند رؤيته : أزيد هـٰذا أم عمرو ؟ فإنه ليس من هـٰذا الباب في شيء .

والعبارة الأولىٰ ؛ أعني : عبارة السكاكي أفضل لوجهين :

أحدهما : ما أشار إليه السكاكي من أنه يقع في قوله تعالىٰ ؛ كما في : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ ، قال : فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب إلى الله تعالىٰ : تجاهل العارف ؛ يعني : بخلاف غير هـٰذه العبارة ؛ فإنها أقرب إلى الأدب ؛ يعني : سوق المعلوم

مساق غيره ، ولفظ (الغير) فيها وإن كان عبارة عن المجهول ، لٰكن دلالته أستر ؛ لعمومه .

* * *

والوجه الآخر : أنها أقرب في الدلالة على المقصود .

وتلك النكات كثيرة :

منها : **التوبيخ** في قول الخارجية (من الطويل) ، وهي ليلىٰ بنت طريف ، ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية :

أيا شجرَ الخَابُور ما لَكَ مُورِقاً   كأنك لم تَجْزَع على ابنِ طريف
فَتىً لا يُرِيدُ العِزَّ إلاَّ مِن التُّقَىٰ   ولا الرزْقَ إلاَّ مِنْ قناً وسُيوفِ

والخابور : اسم نهر في ديار بكر ، ينبت علىٰ حافتيه أشجار ، وشجر الخابور نوع من ذلك الشجر النابت علىٰ حافتي ذلك النهر .

والمراد ببكر الذي أضيفت إليه تلك الديار : رجل كان من عظماء الجاهلية ، (مالك مورقاً) أي : أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقاً ؛ أي : مخرجاً ورقك ناضراً لا ذابلاً ، فمورقاً حال من الكاف في لك ، والعامل فيه معنى الفعل ، يقال : أورق الشجر ، إذا صار ذا ورق .

(كأنك لم تجزع على ابن طريف) فإنها علمت أن الشجر لا علم له بابن طريف ولا بهلاكه ، فتجاهلت وأظهرت أنها كانت تعتقد علمه بابن طريف ومآثره ، وأنه يجزع عليه كغيره جزعاً يوجب ذبوله وألا يخرج ورقه ، فلما أورق.. وبَّخَتْهُ علىٰ إخراج الورق ، وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه ، فإذا كان الشجر يُوبَّخ علىٰ عدم الجزع.. فأحرىٰ غيره .

فالتجاهل هنا المؤدي إلىٰ تنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلةً للتوبيخ على الإيراق ، ووسيلةً إلىٰ أن مآثره بلغت إلىٰ حيث تعلم بها الجمادات ، ولو أتت بما يدل علىٰ أنه لا يعلم بابن طريف ، وأنه من جملة الجمادات.. ما حسن التوبيخ ، ولا اتضح ظهور المآثر للجمادات ، فافهم . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

* * *

ومنها : **المبالغة في المدح** ؛ كقول البحتري (من البسيط) :

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرىَ أم ضوءُ مصباح أم ابتسامَتُها بالمَنْظَرِ الضَّاحي

(سرىٰ) ظهر بالليل وهو صفة لبرق (أم ابتسامتها) أي : أم أسنانها عند ابتسامها (بالمنظر الضاحي) الباء بمعنىٰ : في ، وأراد بالمنظر المحلَّ الذي يَنْظرُ ، وهو الوجه وهو بفتح الظَّاءِ ، و(الضاحي) هو الظاهر من ضَحَى الطريق إذا ظهر .

فالشاعر يعلم أنه ليس ثَمَّ إلا ابتسامُها ، لـٰكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدر : هل هـٰذا اللمعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام (لمْعُ بَرقٍ سَرَىٰ أم) هو (ضوء مصباح) أم هو ضوء ابتسامتها الكائنُ من منظرها الضاحي ، وهـٰذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للمبالغة في مدحها ، وأنها بلغت إلىٰ حيث يتحير في الحاصل منها ، ويلتبس المشاهد منها .

* * *

ومنها : **المبالغة في الذم** ؛ كقول زهير بن أبي سلمىٰ (من الوافر) :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وبعده :

فمن في كفه منهم خضاب كمن في كفه منهم قناء

قوله : (وسوف إخال) المعنىٰ : وأظن أني سأدري وأعلم بحالهم حاصلاً ، فحذف مفعولي إخال ، وإخال بكسر همزة المتكلم فيه ، هو الأفصح ، وبنو أسد تقول : أخال ـ بالفتح ـ وهو القياس في حرف المضارعة الداخل على الثلاثي ، نظير أخاف ، وسوف محلها بعد إخال ، وهـٰذه الجملة اعتراضية بين أدري ومعموله وهو قوله : (أقوم) بالتنوين خبر مقدم لقوله : (آل حصن) وهو مبتدأ مؤخر (أم نساء) معطوف علىٰ قوم ، وكونها بالواو يدل علىٰ أن الاعتراض قد يكون بالواو .

والمعنىٰ : وما أدري وأعلم هل آل حصن قوم ؛ أي : رجال ، أم نساء ؟ وأظن سوف أدري ؛ أي : وأظن كون درايتي ذلك حاصلاً فيما بعد ، فالشاعر يعلم أن آل حصن

رجال ، لكن تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم في الحال ، ولو كان يعلم سيعلم في المستقبل ، فلم يدر هل هم رجال أم نساء ؟

فتجاهله المنزل منزلة جهله فيه إظهار بأنهم حيث يلتبسون بالنساء في قلة غنائهم ، وضعف فائدتهم ، فكان في التجاهل إظهار لنهاية الذم ، وأنهم في منزلة النساء ، ومعادلته بين النساء والقوم تدل علىٰ أن القوم لا يتناول النساء ، بل هو مخصوص بالرجال لغةً ، ويدل له قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ .

قال العصام : وفيه أنه يجوز مقابلة المجتمع من الرجال والنساء ، بالنساء الصرفة ، فالحق : أن القوم اسم لمجموع الرجال والنساء بدليل قوله : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ فتأمل . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

ومنها ؛ أي : ومن تلك النكات : **التَّدَلُّهُ** ؛ أي : التحيُّر والتدهشُ وهو عطف تفسير للتحير ، وهو ذهاب العقل ؛ أي : ومنها إظهار التدهش والتحير ؛ كقول الحسين بن عبد الله الغريبي (من البسيط) :

بـالله يـا ظبيـات القـاع قلـن لنـا ليـلاي منكـن أم ليلىٰ مـن البشـر

(القاع) المستوي من الأرض ؛ أي : الأرض المستوية ، وإضافة الظبيات إليه لكونها فيه ، فهو من إضافة الحالِّ إلى المحل .

وقوله : (بالله) قسم استعطاف للظبيات المُناديَات لتجيبه .

قوله : (ليلاي . . .) إلخ ؛ أي : ليلى المنسوبة إلي (منكن) أي : فهو يعلم أن ليلىٰ من البشر ، فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحُبُّ حتىٰ لا يدري : هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر ؟ فلذلك سأل الظبيات عن حالها ، وفي إضافة ليلىٰ إلىٰ نفسه أولاً والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ ؛ لأن الإضافة فيها استلذاذ أكثر من عدم الإضافة ، وكذا التصريح ، وهـٰذا جواب عما يقال فيه إظهار في موضع الإضمار فما نكتته . انتهىٰ « د س » .

ويجوز أن يكون هـٰذا المثال لنكتة المبالغة في مدحها بالحسن ، حيث صارت إلىٰ حالة الالتباس بالظبيات ، وهـٰذه النكات مبنية علىٰ أن التجاهل حكمه حكم الجهل ، وإلا . . فلو بني على العلم الحقيقي . . ما تحققت نكتة ، بل يصير الكلام مما لا يلتفت إليه .

* * *

ثم ما مثلوا به أنموذج ؛ أي : أمثلة يسيرة وطرف قليل من نكت تجاهل العارف .

وفي « القاموس » : نموذج ـ بفتح النون ـ مثال الشيء ، والأنموذج : بالهمزة تصحيف ؛ يعني : ومع كونه تصحيفاً جرىٰ على الألسن .

وإنما قلنا : (إنها أنموذج من نكت التجاهل) لأنها أكثر من أن تنضبط بالقلم ؛ **فمنها** : **التعريض** ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ تعريضاً بأنهم على الضلال .

* * *

ومنها : **التحقير** ؛ كقولك لمعروف : (ما هـٰذا) إشارةً إلىٰ أنه أحقر من أن يعرف .

ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء أو غيرهم . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

وفي « الإيضاح » : **ومنها** : **التحقير** ، في قوله تعالىٰ في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار : ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ كأنهم لا يعرفون منه إلا أنه رجل ما .

والتعريض : في قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وفي مجيء هـٰذا اللفظ على الإبهام فائدة أخرىٰ : وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم ، وحال النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، وإذا فكروا فيما هم عليه من إغارات بعضهم علىٰ بعض ، وسبي ذراريهم ، واستباحة أموالهم ، وقطع الأرحام ، وإتيان الفروج الحرام ، وقتل النفوس التي حرم الله تعالىٰ قتلها ، وشرب الخمر التي

تذهب العقول ، وتُحسِّنُ ارتكاب الفواحش ، وفكروا فيما عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون من صلة الأرحام ، واجتناب الآثام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإطعام المساكين ، وبر الوالدين ، والمواظبة علىٰ عبادة الله تعالىٰ . . علموا أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين على الهدىٰ ، وأنهم على الضلالة ، وبعثهم ذلك على الإسلام ، وهـٰذه فائدة عظيمة . انتهىٰ منه .

إعراب البيت

(**وسوق معلوم مساق ما جهل**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، سوق : معطوف علىٰ قوله : قصد الجد ، علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً للجار والمجرور في قوله : ومنه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : ومنه سوق معلوم ؛ وسوق معلوم مساق مجهول كائن من الضرب المعنوي ، سوق : مضاف ، معلوم : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**مساق**) : مصدر ميمي مؤكد لعامله منصوب على المفعولية المطلقة بسوق ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، مساق : مضاف ، ما : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، جهل : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ؛ أي : وسوق معلوم مساق مجهول من الضرب المعنوي .

(**لنكتة**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، نكتة : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بسوق .

(**تجاهل**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، (**عنهم**) عن حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر بعن مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بنقل .

(**نقل**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ

تجاهل ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : تجاهل ؛ أي : تسميته بتجاهل منقول عنهم ؛ أي : عن الجمهور ؛ أي : تسمية هـٰذا النوع بتجاهل العارف منقول عن الجمهور ، والتسمية الأولىٰ ؛ أعني : سوق معلوم مساق مجهول وقعت عن السكاكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

ومن النكات : خطاب الأطلال ، والرسوم ، والمنازل ، وآثار الأحبة ، ومعاهد الإخوان في الله تعالىٰ ؛ لما فيه من إظهار التأسف والتحزن عليها . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْقَوْلُ بِٱلْمُوجِبِ قُلْ ضَرْبَانِ		كِلاَهُمَا فِي ٱلْفَنِّ مَعْلُومَانِ
وَٱلِاطِّرَادُ ٱلْعَطْفُ بِٱلآبَاءِ		لِلشَّخْصِ مُطْلَقاً عَلَى ٱلْوَلاَءِ

ثم ذكر الناظم من الضرب المعنوي نوعاً آخر ، فقال علىٰ ترتيب العد السابق :

(و) **الحادي والثلاثون** من الضرب المعنوي : (**القول بالموجب**) أي : النوع المسمىٰ بالقول بالموجب ـ بكسر الجيم ـ اسم فاعل ؛ لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم ـ وبفتح الجيم ـ اسم مفعول ، إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفةُ .

والمراد بالقول : الاعترافُ ؛ أي : اعتراف المتكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نافياً لمقصوده من إثباتها لغير من أثبتها له المخاطب ، أو مع حمل كلامه علىٰ خلاف مقصوده . انتهىٰ « دسوقي » .

(**قل**) : أيها البليغي هو ؛ أي : القول بالموجب (**ضربان**) أي : نوعان ؛ أي : ذو ضربين :

أحدهما : أن تقع صفة في كلام الغير ؛ أي : كالأعز ، فإنه صفة وقعت في كلام المنافقين دالة علىٰ شيء ، وهو فريقهم ، حال كون تلك الصفة الواقعة في كلام الغير (كنايةً) أي : عبارةً (عن شيء) أي : دالةً علىٰ شيء من وصف ذلك الشيء المذكور أنه (أُثْبِتَ له حكمٌ) تقتضيه فيه تلك الصفة وتناسبه ؛ لكونها نعتاً كالإخراج للمؤمنين (فتُثْبِتها) أنت أيها المتكلم ؛ أي : فتثبت تلك الصفة في كلامِك لغير ذلك الشيء ؛ كاللهِ ورسولِهِ والمؤمنين ؛ أي : للإيماء إلىٰ أن ذلك الحُكْمَ مسلَّم لزومُه لتلك الصفةِ ، ولـٰكن لا يفيدك أيها المخاطب ؛ لأن الصفةَ المستلزمة له إنما لغير من عبَّرت بها عنه ، فقد قيل بموجب تلك الصفة ، وهو استلزامها للحكم ، لـٰكن هو لغير مَنْ عبرت بها عنه .

وقوله : (من غير تعرض . . .) إلخ متعلق بتثبتها ؛ أي : فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوته) أي : لثبوت ذلك الحكم (له) أي : لهـٰذا الغير

الذي أنت أثبته له (أو نفيه عنه) أي : ومن غير تعرض لنفي الحكم عن ذلك الغير ، الأولىٰ أن يقال : لإثباته له أو انتفائه عنه . انتهىٰ « د س » .

أي : فلو تعرضت للحكم إثباتاً أو نفياً . . خرج الكلام عن القول بالموجب ، فإذا قال القوي : ليخرجن القوي من هـٰذا البيت الضعيف ، معبراً بصفة القوة عن نفسه مثبتاً لمدلولها حكم الإخراج ، فإن أثبت الصفة للغير ، ولم تتعرض للحكم بأن قلت : القوي أنا . . كان الكلام من القول بالموجب ، وإن تعرضت للحكم بأن قلت : القوي الذي هو أنا يخرجك منه . . لم يكن من القول بالموجب في شيء .

ومثال ذلك : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كنايةً عن فريقهم ، والأذل كذلك كنايةً عن المؤمنين ، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة ، فأثبت الله تعالىٰ في الرد عليهم ، صفة العزة لغير فريقهم ، وهو الله تعالىٰ ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة ؛ أعني : الله تعالىٰ ورسوله والمؤمنين ، ولا لنفيه عنهم .

* * *

وثانيهما : (حمل لفظ وقع في كلام الغير علىٰ خلاف مراده) أي : مراد الغير بمعنىٰ : أن الغير أطلق لفظاً علىٰ معنىً ، وحمله غير من أطلقه لذلك المعنىٰ علىٰ معنىً آخر لم يرده المتكلم الأول ، ولـٰكن إنما يحمله علىٰ خلاف المراد حالة كون خلاف المراد (مما يحتمله) ذلك اللفظ ؛ أي : من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ احتمالاً حقيقياً أو مجازياً ؛ بأن يكون اللفظ صالحاً لذلك المعنى الذي حمل عليه وإن كان لم يرد ، فلو كان اللفظ غير صالح له . . كان الحمل عليه عبثاً لا بديعاً .

وإنما يحمل علىٰ خلاف مراده (بذكر متعلقه) أي : متعلق ذلك اللفظ ، والمراد بالمتعلق هنا : ما يناسب المعنى المحمول عليه ، سواء كان متعلقاً اصطلاحياً ؛ كالمفعول ، والجار والمجرور ، أو لا ، والباء في قوله : (بذكر متعلقه) للسببية متعلقة بحمل ؛ أي : حمل اللفظ علىٰ خلاف مراد المتكلم بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ مفعولاً كان أو غيره .

مثال الأول : وهو المفعول مع المجرور ؛ كقول الحسن بن أحمد الحجاج ، وينسب لمحمد بن إبراهيم الأسدي (من الخفيف) :

قلـــت ثقلـــت إذ أتيـــت مـــراراً قـــال ثقلـــت كـــاهلـــي بـــالأيـــادي

وقوله : (إذ أتيت مراراً) إذ ظرف لقلت أو ثقلت (قال ثقلت كاهلي) الكاهل : ما بين الكتفين ، قوله : (بالأيادي) أي : بالمنن والنعم .

فلفظ (ثقلت) وقع في كلام المتكلم بمعنىٰ : حملتك المؤنة ؛ أي : المشقة من أكل وشرب بإتياني لك مرة بعد مرة ، فحمل المخاطب لفظ (ثقلت) علىٰ تثقيل عاتقه ؛ أي : كتفه بالأيادي .

والحاصل : أن المتكلم يقول لمخاطبه : ثقلت عليك وحملتك المشقة بإتياني إليك مراراً ، فقال له المخاطب : صدقت في كونك ثقلت علي ، لٰكن ثقلت كاهلي بالمنن والأيادي ، لا حملتني المشقة ، فجعل المخاطب إتيانه إليه نعماً عديدة ، حتىٰ أثقلت عاتقه .

وبعد البيت المذكور :

قلـتُ طَـوَّلْـتُ قـال لا بـل تطـوَّلْـ ـتَ وأَبْـرمـت قـال حَبْـل ودادي

أي : قلت له : طولتُ الإقامة عندك والإتيان إليك ، فقال : بل تطولت من التطول والتفضل ، وقوله : (وأبرمت) أي : أَمْلَلْتَ ، وقوله : (حبل ودادي) نعم أبرمت وأحكمت حبل ودادي .

فقوله : (وأبرمت قال حبل ودادي) من هٰذا القبيل ؛ أي : القول بالموجب بدون إعادة المحمول ، ولفظة : (قال) الثانية زادها ؛ لاستقامة الوزن .

ومثال الثاني : وهو ما ذكر المتعلق فيه من غير أن يكون مفعولاً ولا جاراً ومجروراً ؛ كقوله :

لقـد بَهَتُـوا لمَّـا رَأَوْنـي شـاحبـاً فقـالـوا بـه عَيْـنٌ فقُلْـتُ وعـارضُ

أرادوا بالعين : إصابةَ العائن ، وحمَلَه علىٰ إصابةِ عينِ المعشوقِ بِذِكرِ المُلاَئِم ، وهو العَارِضُ من الإنْسانِ التي هي كالبَرَدِ ، فكأنه **قال** : صدقتم في عينها وعارضها لا عين

العائن ، قوله : (شاحباً) اسم فاعل من شحب لونه إذا تغير ، أو جسمه إذا هزل وصار نحيفاً .

ووجه كون هٰذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالأول ؛ لأنه اعترف بما ذكر المخاطب ، لٰكن المعنىٰ غير مراد ، ولما لم يصرح نفي المراد . صار ظاهره إقراراً بما قيل ، وذلك ظاهر ، وقد فهم من البيتين أن الحمل علىٰ خلاف المراد يكون بإعادة المحمول عليه ، كما في البيت الأول ، يعني قوله : (ثقلت كاهلي بالأيادي) وبدونه ، كما في البيت الثاني يعني قوله : (فقلت وعارض) .

* * *

وقول الناظم : (**كلاهما**) أي : كلا الضربين من القول بالموجب اللذين بسطنا الكلام في شرحهما (**في الفن**) أي : في فن البديع (**معلومان**) بذكر ضابطهما وأمثلتهما في كتب القوم ؛ أي : مشهوران ؛ أي : معلوم ذكرهما في الضرب المعنوي .

وقول الناظم : (**والاطراد**) معطوف علىٰ قوله : ومنه قصد الجد بالهزل كسابقه ؛ أي : ومن الضرب المعنوي الاطراد ، أو معطوف على المطابقة ؛ أي : وعد من ألقابه المطابقة والاطراد ؛ أي : ومن الضرب المعنوي الاطراد ؛ أي : النوع المسمىٰ بالاطراد ، فنقول علىٰ طريق العد السابق :

* * *

والثاني والثلاثون من الضرب المعنوي : **الاطراد** ، **وهو لغةً** : تتابع أجزاء الماء في جريانها واطرادُها في مجراها ، ثُمَّ نُقِلَ للكَلامِ السَّلِسِ المُنْسَبِكِ السَّبْكَ الحَسنَ ، فصارت أجزاؤُه في حُسْنِ تَتَبُّعِها وعدم تكَلُّفِها كأجزاء الماء في اطرادِه وجريانِه .

واصطلاحاً : هو أن تأتي بأسماء المذكورِ وآبائِه ممدوحاً كان أو غَيرَهُ علىٰ ترتيبِ الولادةِ ؛ الابنِ ثم الأب ثم الجد ، ويُسمَّىٰ ذكرُ اسم الشخص وأسماءِ آبائه علىٰ ترتيبِ الولادة اطراداً عند البديعيين ؛ لأنَّ تلك الأسماءَ في تَحدُّرها كالماء الجاري في اطرادِه ؛ أي : في سهولة انسجامه وجريانه ؛ كقول ربيعةَ بن سعد ، أو لداوودَ بن ربيعة الأسدي (من الكامل) :

إنْ يَقْتُلوكَ فقد ثَلَلْتَ عروشَهم ... بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهاب

(فقد ثَلَلْتَ) هو بتاء الخطاب ؛ أي : أهلكت ، يقال : ثلَّهم إذا أهلكهم ، والعروش جمع عرش ، يطلق : على المَقرّ ، يقال للقوم إذا ذهب عِزُّهم وتَضَعْضَعَ ؛ أي : ضَعُفَ وانكسر حالُهم : (قد ثلَّ عَرْشُهم) والعرشُ يطلق : على العِزّ ؛ يعني الشاعر : إن يفتخروا بقَتْلِكَ ويَفْرَحُوا به . . فلا يعظُمُ علينا افتخارُهم ؛ لأن عندنا ما يُخفِّفُ أَذى افتخارِهم ، وهو أنك أَثَّرْتَ في عِزهم ، وهَدَمْتَ أساسَ مَجْدِهم ، بقتل رَئيسِهم (عُتيبة بن الحارث بن شهاب) فكأنَّك أخَذْتَ بثأرِ نَفْسِك قَبْلَ قَتْلِكَ ، فلا افتخارَ لهم في الحقيقةِ .

لا يقال : تتابعُ الإضافات يُخِلُّ بالفصاحةِ كما تقدم أولَ الكتاب ، وهو يشملُ الإضافاتِ المتصلةَ والمنفصلةَ ، وإذا كان تتابع الإضافات مُخِلاً بالفصاحةِ . . فكَيْفَ يُعَدُّ الاطرادُ من البديع ؛ لأنا نقول : إنما يُخِلُّ بالفصاحة إن كان فيهِ ثقلٌ واستكراهٌ ، كما تقدم في أول الكتاب ، وأما إن سلم من الثقل والاستكراه . . حَسُنَ ولَطُف ، كما تقدم أيضاً ، والبيتُ من هٰذا القبيل ، مع أنه ليس فيه إلا إضافتان ، وكيف يُخل بالفصاحة إذا سَلِمَ من الثقل ، وبهٰذا البيت تعلم أن إطلاق الآباءِ فيه تجوُّزٌ ؛ لأنه ليس في البيت إلا أَبوان ، وكقول دُرَيْد بن الصِّمَّةِ :

قَتَلْنَا بعبدِ اللهِ خيرَ لِدَاتِه		ذُؤابَ بن أسماءَ بن زيدِ بن قَارِب

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف : « الكريمُ بنُ الكريمِ بنِ الكريم بنِ الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » صلواتُ الله وسلامه علىٰ نبينا وعليهم أجمعين ، قيل : إنَّ الظاهر أن الاطراد ليس من البديع المعنوي ، بل هو من البديعِ اللفظي ؛ لأن مرجعه لحسن السبك ، وقد يقال : إن مرجعه لحسن السبك في معنىً مخصوص ، وهو النسب ، فنظراً إلى المعنىٰ دخل في المعنوي . قاله اليعقوبي .

فاندفع قول العلامة ياسين : لم يظهر لي رجوع هٰذا النوع إلى الضرب المعنوي بوجه ، لا بالذات ولا بالعرض . انتهىٰ « د س » .

ومعنىٰ كلام الناظم : (**والاطراد** . . .) إلخ ؛ أي : (**و**) من الضرب المعنوي (**الاطراد**) أي : النوع المسمىٰ بالاطراد ، وهو (**العطف**) أي : الإتيان (**بـ**) أسماء (**الآباء**) الكائنة (**للشخص مطلقاً**) أي : سواء كان ذلك الشخص ممدوحاً بذلك أو لا ،

وسواء قصد مدح آبائه أو لا ، بشرط أن يكون ذلك العطف (**على الولاء**) أي : علىٰ ترتيبهم في نفس الأمر بالنسبة إلى الشخص ، بشرط ألا يكون تكلف في ذلك الإتيان ، وذلك بألا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على النسب ؛ نحو : زيد بن عمرو بن خالد ، وضده : التكلف ، وهو : أن يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على النسب ؛ نحو : زيد الفاضل ابن عمرو ، أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد ، ونحوه . انتهىٰ « د س » .

هٰذا تمام ما ذكره الناظم من أنواع الضرب المعنوي ، والمرجعُ فيما يُسْتَبْدَعُ من أنواعه إلىٰ ما يستحسنه ذُو الطبع السليم من البُلغاء ، وليس كل من ادَّعىٰ حُسْنَ شيء كان مُدَّعَاهُ بديعاً ، فلا يُقْبَلُ منه .

إعراب البيتين

(**والقول بالموجب**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، القول : معطوف علىٰ قوله : قصد الجد ، علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، للجار والمجرور قبله ، تقديره : ومنه القول بالموجب ، أو معطوف على المطابقة في أول الباب علىٰ كونه نائب فاعل لِعُدَّ تقديره : وعُدَّ من ألقابه القولُ بالموجب ، وعلىٰ كلا التقديرين فنقول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، **بالموجب** جار ومجرور متعلق بالقول .

وإن شئت . . قلت : وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ باء الموجب ؛ لأنه علم مركب ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**قل**) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والمعنىٰ : **قل** أنت أيها البديعي في تقسيمه هو ؛ أي : القول بالموجب ، (**ضربان**) أي : ذو ضربين ، ليطابق الخبر المبتدأ ، هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، ضربان : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل النصب مقول قل ، وجملة القول مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**كلاهما**) : كلا مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، كلا : مضاف ، الهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

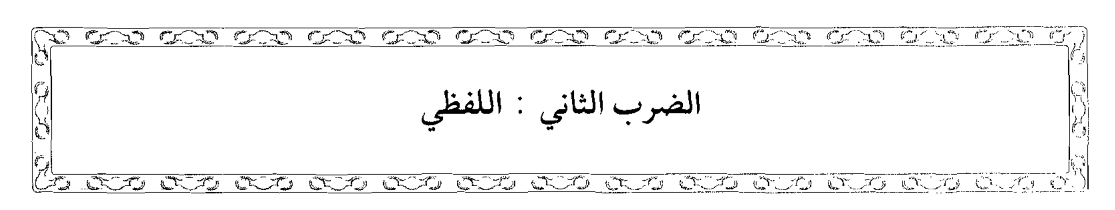
(**في الفن**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين ، الفن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بقوله : (**معلومان**) معلومان : خبر كلا مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لضربان ، تقديره : هو ضربان موصوفان بكون كليهما معلومان في الفن .

(**والاطراد**) الواو عاطفة ، الاطراد : معطوف علىٰ قوله : قصد الجد ، أو علىٰ قوله : المطابقة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**العطف**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وهو العطف ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**بالآباء**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الآباء : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالعطف .

(**للشخص**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، الشخص : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الآباء ، تقديره : حال كونهم كائنين للشخص ، (**مطلقاً**) : حال من الشخص منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : حالة كون ذلك الشخص مطلقاً عن التقييد بكونه ممدوحاً أو غير ممدوح .

(**على الولاء**) : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الولاء : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الآباء ، تقديره : حالة كونهم ملتبسين بالولاء والتتابع والاتصال بلا وجود فاصل بينهم .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم



الضرب الثاني : اللفظي

ولما فرغ الناظم من الضرب المعنوي . . أخذ في الضرب اللفظي فقال :

(**الضرب الثاني**) من البديع هو (**اللفظي**) أي : ذلك الضرب الثاني هو المسمىٰ باللفظي ، سمي بذلك ؛ لرجوع تحسينه إلى اللفظ .

قال الناظم في « شرحه » : كل ما ذكر في هـٰذا الباب مختص بالتحسين اللفظي ، بخلاف الأول ، فإن منه ما جمع بين الأمرين كالعكس ، ومحسنات اللفظ كثيرة لا تنضبط ، وذكرنا منها هنا سبعةً ، تبعاً للقزويني ، صاحب « الأصل » ، وألحقنا في آخر النظم ألقاباً حسنةً في فصل التذنيب . انتهىٰ .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

مِنْـهُ ٱلْجِنَـاسُ وَهْـوَ ذُو تَمَـامِ مَـعَ ٱتِّحَـادِ ٱلْحَـرْفِ وَٱلنِّظَـامِ

(**منه**) أي : من الضرب اللفظي : (**الجناس**) بكسر الجيم ؛ أي : النوع المسمىٰ بالجناس ، **وهو لغةً** : مصدر جانس الرباعي ؛ كقاتل قتالاً ، قال في « الخلاصة » : (لفاعل الفعال والمفاعلة) يقال : جانس الشيءُ الشيءَ ، إذا حصلتْ بينهما مجانسة ؛ أي : مناسبة حساً أو لفظاً أو معنىً .

واصطلاحاً : هو تشابه اللفظين في جميع الحروف ، أو في جُلِّها .

فخرج التشابه في الوزن فقط ؛ كعلم وشرب ، مبنيين للفاعل ، والتشابه في المعنىٰ فقط ؛ كالأسد والسبع ؛ لأن كلاًّ منهما اسم للحيوان المفترس ، فليس بينهما جناس ، والتشابه في اللفظ والمعنىٰ معاً ؛ كالتوكيد اللفظي ؛ نحو : قام زيد قام زيد ، فلا جناس بينهما ، والتشابه في العدد لا في الوزن ؛ كعُلِمَ مبنياً للمجهول ، وضَرَبَ مبنياً للفاعل ، والتشابه في العدد فقط لا في المعنىٰ ؛ كضرب وقتل ، وفيه خمسة أقسام ؛ التامُّ ،

والمحَرَّفُ ، والناقصُ ، وما يَشمَل المضارعَ واللاحقَ ، والمَقْلُوبُ ، وفي كل منها تفصيل يأتي .

وذلك أن اللفظين إن اتفقا في كل شيء مما يقع به الاختلاف بين المتجانسين . . فهو التام ، وإن اختلفا في الهيئة فقط . . فهو المحرف ، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف . . فهو الناقص ، وإن اختلفا في نوع الحروف . . فهو ما يشمل المضارع واللاحق ، وإن اختلفا في ترتيب الحروف . . فهو المقلوب . انتهىٰ « ع ق » .

وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (**وهو**) أي : الجناس من حيث هو هو ، لا بقَيْدِ كونِه تاماً فقط ، أو ناقصاً كذلك ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ؛ أي : فالجناس مطلقاً : إما (**ذو تمام**) أي : صاحبُ تمام لا صاحب نقص ؛ أي : إما أن يكون تاماً ، وهو الذي يحصل التوافق بين اللفظين (**مع اتحاد**) جنس (**الحرف**) الموجود في كل منهما ، وذلك بأن يكون كل حرف موجود في أحد اللفظين له مماثل موجود في الآخر متحد هو معه في الجنس ؛ فإن اختلف اللفظان ولو في حرف واحد بألا يوجد مماثل يتحد معه في الجنس ، وإن كان له مقابل . . فليس ذلك الجناس بتام .

فجناسُ نحو : يفرح ويمرح ليس بتام ؛ للاختلاف بين الفاء والميم ، وكذلك إذا وجد في أحد اللفظين حرف زائد لم يوجد في الآخر ما يقابله . . فليس بتام ؛ كعواصٍ وعواصم ، لزيادة الميم في الآخر ، بل الأول إما مضارع أو لاحق ، والثاني ناقص كما يأتي .

(**و**) يشترط أيضاً في تمام الجناس : اتحاد المتجانسين في (**النظام**) والترتيب الكائن بين اللفظين ، والمراد بالاتحاد في النظام : أن تكون هيئة الحروف واحدةً وترتيبها واحداً ؛ فنحو البرد بفتح الباء والبرد بضمها ليس جناسهما تاماً ؛ لعدم الهيئة الراجعة إلى الحركات والسكنات ، وكذا جناس نحو الفتح والحتف ليس بتام ؛ لعدم اتحاد الترتيب ، بل الأول من هـٰذين محرف ، والثاني مقلوب كما يأتي ، والمستكمل للشروط من الجناس المسمىٰ بالتام جناسُ نحو : الساعة مراداً بها : قطعة من الزمان ، والساعة مراداً بها : يوم القيامة . انتهىٰ « ع ق » .

ومراده باتحاد الحرف : الاتحاد في أنواعه الحروف وأعدادها ، وباتحاد النظام : الاتحاد في هيئاتها وترتيبها . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (**وهو ذو تمام...**) إلخ شروع منه في تقسيم الجناس ، وهو خمسة أقسام ؛ التام ، والمحرف ، والناقص ، والمقلوب ، وما يشمل المضارع واللاحق ، وذلك لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها.. فهو التام ، وإن اختلفا في الهيئة فقط.. فهو المحرف ، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف.. فهو الناقص ، وإن اختلفا في نوع من الحروف.. فهو ما يشمل المضارع واللاحق ، وإن اختلفا في ترتيب الحروف.. فهو المقلوب ، وفي كل قسم من هٰذه الأقسام الخمسة تفصيل يأتي ، إن شاء الله تعالىٰ .

وبدأ الناظم منها بالتام ، حيث قال : (**وهو ذو تمام مع اتحاد الحرف**) أي : فالتام ما اتحد فيه اللفظان في أنواع الحروف ، وأما الاتفاق في أشخاص الحروف.. فمستحيل ، فكل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه ، فالألف نوع ، وتحته أصناف ؛ لأنه إما مقلوب عن واو أو عن ياء أو أصلي ، والباء كذلك إما مدغمة أو لا ، مشددة أو لا ، وعلىٰ هٰذا القياس ، فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف ، والحروف الهجائية إنما تحتها أشخاص لا أصناف ، والجواب ما ذكر .

أو يقال وهو الأقرب : المراد بالنوع هنا : النوع اللغوي ، فلا يشترط فيه وجود أصناف تحته ، وباشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام ؛ نحو : يفرح ويمرح مما اتفقا في بعض الحروف دون بعض ؛ فإن يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام ، بل لاحق .

وفي أعدادها فخرج به نحو : الساق والمساق .

وفي هيئاتها فخرج به نحو : البرد والبرد ، فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات ؛ فنحو : ضرب وقتل علىٰ هيئة واحدة مع اختلاف الحروف ، بخلاف ضَرَب وضُرب مبنيين للفاعل والمفعول ؛ فإنهما علىٰ هيئتين مع اتحاد الحروف .

والأولىٰ أن يقال : وفي عددها وهيئتها ؛ إذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف وفي هيئاتها ؛ إذ ليس لحروف الكلمة إلا عدد واحد وهيئة واحدة ، لٰكنه أورد صيغة الجمع نظراً للمواد ، والمراد بتوافق الكلمتين في عدد الحروف : أن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر . انتهىٰ « د س » .

وقولنا : (وبه) أي : وباشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف (يخرج نحو : الساق والمساق) لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل ، بل هي مزيدة ، فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين ، فليس بينهما جناس تام بل ناقص ، ولو أُخْرِجَ نحو : الساق والمساق بالاتفاق في أنواعِ الحروف الموجودة . . ما بَعُدَ أيضاً ، تأمل ، ولا اعتبار بكون الحرف المشدد حرفين كما يأتي ، والمساق مصدر ميمي بمعنى : السوق ، كما مر .

وقولنا (وبه) أي : وباشتراط اتفاق اللفظين في الهيئات (يخرج نحو : البُرْد والبَرْد ، فإن هيئة الكلمة : كيفية حاصلة . . .) إلخ ، هـٰذا تعليل لمحذوف ، تقديره ؛ أي : وإنما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادةً على الاتفاق في أنواعها ؛ لأن هيئتها أمر زائد عليها ، فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها ، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها ؛ لأن هيئة الحرف حركته المخصوصة أو سكونه وهو غيره .

قال العلامة عبد الحكيم : كان الأولىٰ أن يقال : فإن هيئة الحروف دون الكلمة ؛ لأن الكلام في هيئات الحروف دون هيئات الكلمات .

والحاصل : أن هيئة الحروف كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها ، سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت ، وأما هيئة الكلمة . . فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها ، وتقديم بعضها علىٰ بعض ، ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا سكونه ؛ لأن الحرف الأخير عرضة للتغير ؛ إذ هو محل الإعراب والوقف ، فلا يشترط اتفاق الكلمتين في هيئته وفي ترتيبها ؛ أي : تقديم بعض الحروف علىٰ بعض وتأخيره عنه ، وبه يخرج الفتح والحتف .

والمعنىٰ : أنه يشترط في ترتيب الحروف ، بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ، وقد تحصل لنا مما ذكرنا أن الجناس التام يشترط فيه أربعة شروط : الاتفاق في أنواع الحروف ، والاتفاق في أعدادها ، والاتفاق في هيئتها ، والاتفاق في ترتيبها . انتهىٰ « دسوقي » .

وقوله : (أي تقديم بعض الحروف علىٰ بعض) هـٰذا تصوير للترتيب في حد ذاته ، وقوله : (**وتأخير عنه**) أي : تأخير الآخر عنه ؛ أي : عن البعض الأول (والحتف) الموت بلا سبب . انتهىٰ منه .

إعراب البيت

(**منه الجناس**) : من حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، **الجناس** : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : الجناس كائن منه ؛ أي : من الضرب اللفظي ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وهو**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، (**ذو تمام**) : ذو خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، ذو : مضاف ، تمام : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**مع**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، مع : مضاف ، (**اتحاد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لذو ، تقديره : وهو ذو تمام كائن مع اتحاد الحرف أو متعلق بمعنىٰ ذو تمام ؛ أي : وهو تام مع . . . إلخ . انتهىٰ « م خ » ، اتحاد : مضاف ، (**الحرف**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**والنظام**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، النظام : معطوف على الحرف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمُتَمَـاثِـلاً دُعِـي إِنِ ٱئْتَلَـفْ نَوْعٌ وَمُسْتَوْفىً إِذَا ٱلنَّوْعُ ٱخْتَلَفْ
لَـنْ يَعْـرِفَ ٱلْـوَاحِـدُ إِلاَّ وَاحِـدَا فَٱخْرُجْ عَنِ ٱلْكَوْنِ تَكُنْ مُشَاهِدَا

ثم أشار الناظم إلىٰ أقسام الجناس التام بقوله : (**ومتماثلاً دعي إن ائتلف نوع**) أي : ودعي وسمي الجناس التام متماثلاً إن ائتلف واتفق واتحد نوع اللفظين المتجانسين المتفقين في جميع ما تقدم ؛ بأن كانا من نوع واحد من أنواع الكلمة ، التي هي اللفظ المفرد المستعمل ، وأنواعه : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وذلك كأن يكونا اسمين سواء كانا مفردين ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ أي : القيامة ﴿يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ ، فالساعة الأولى القيامة ، والثانية قطعة من الزمان ، وهي جزء من اثني عشر جزءاً من النهار أو الليل ، وهما مفردان .

أو جمعين ؛ كقوله :

حـدق الآجـال آجـالُ والهـوىٰ للمـرءِ قِتـالُ

والآجال الأول : جمع إِجْلٍ ـ بكسر الهمزة ـ وهو القطيع من بقر الوحش ، والثاني : جمع أَجل ـ بفتح الهمزة ـ وهو أَمَد العمر .

أو مُفرداً وجمعاً ؛ كقوله :

وذِي ذِمَـامٍ وَفَـتْ بـالعَهْـدِ ذمَّتُـهُ ولا ذِمـامَ لـه فـي مَـذْهَـب العـرب

فالذمام الأول : مفرد بمعنى : العهد ، والثاني : جمعُ ذمة ـ بفتح الذال ـ وهي البئر القليلة الماء .

أو يكونا فعلين ؛ كأن يقال : لمَّا قَالَ عندهم. قَال لهم كذا وكذا ، فالأول من القيلولة ، والثاني من القول .

أو يكونا حرفين ؛ كأن يقال : قد يجود الكريم وقد يَعْثِرُ الجواد ، فإن قد الأولىٰ للتكثير ، والثانية للتقليل .

فالمعنىٰ مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية ، وفي جميع ما مر .

(و) دعي ؛ أي : سمي الجناس التام أيضاً (**مستوفىً إذا النوع اختلف**) أي : إذا اختلف نوع اللفظين المتجانسين ؛ كأن يكون أحدهما اسماً والآخر فعلاً ؛ كقول أبي تمام في مدح يحيى بن عبد الله البَرْمَكِي ، كان من عظماء أهلِ الوِزَارَةِ في الدولة العباسية ، (من الكامل) :

ما مات من كرم الزمان فإنه ... يَحْيَا لدىٰ يَحْيى بن عبد الله

قوله : (ما مات) ما موصولة في محل الرفع مبتدأ ، وخبره جملة فإنه . . . إلخ ، و(من كرم الزمان) بيان لما ؛ أي : ما ذهب واندرس عن أهل الوقت ، من كرم الزمان الماضي ، فصار كالميت في عدم ظهوره (فإنه) أي : فإن ذلك من الكرم (يحيا) أي : يظهر كالحي ويتجدَّد عند (يحيى بن عبد الله) .

فقد أطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازاً ؛ أي : ما ذهب من أهل الوقت من كرم الزمان الماضي ، فصار كالميت في عدم ظهوره . . (فإنه) أي : فإن ذلك الميت من الكرم (يحيا) أي : يظهر كالحي (لدىٰ) أي : عند (يحيى بن عبد الله) البرمكي ، فقد تم الجناس بين يحيى الأول وهو فعل ، ويحيى الثاني فإنه اسم .

ومثل هـٰذا البيت قول الآخر :

وسميته يحيىٰ ليحيا فلم يكن ... إلىٰ رد أمر الله فيه سبيل

هـٰذا مثال الاسم والفعل .

ومثال الاسم والحرف : رُبَّ رَجُلٍ شَرِبَ رُبَّ آخَرَ ، فرُبَّ الأولُ : حرفُ جر ، والثاني : اسم للعصير المستخرج من العنب .

ومثالُ الفعل والحرف : علا زيد علىٰ جميعِ أهله ؛ أي : ارتفع عليهم ، فعَلا الأول فعل ، والثاني حرف جر .

وسمي هـٰذا النوع الثاني مستوفىً ؛ لاستيفاء كل من المتجانسين ما في الآخر من الحروف والهيئة والترتيب ، وسمي الأول متماثلاً ؛ جرياً على اصطلاح المتكلمين ، من أن التماثل هو الاتحاد في جميع الذاتيات المستلزمة للاتحاد في النوعِيَّةِ .

ومثَّل الناظم للجناس التام المتماثل بقوله : (**لن يعرف الواحدُ إلا واحدا**) فالواحد الأول أراد به الخارج في حقائقِ إيمانه عن شهود الكون والشغل به ، والواحد الثاني اسم من أسماء الله تعالىٰ .

والمعنىٰ : أن المنفرد عن الكون في باطن إيمانه ؛ بألا يرجو منه نفعاً ولا يخشىٰ منه ضراً ، لا يعرف ذلك المنفرد إلا الله الواحد ؛ أي : لا يتكل في أموره إلا عليه ، ولا يشاهد في الوجود سواه ، فإن شهد غيره . . فهو كالهباء في الهواء ، كما قال الإمام الشاذلي رحمه الله تعالىٰ : لو كلفت أن أشهد غير الحق تعالىٰ . . لم أستطع ؛ فإن كان ولا بد . . فكالهباء في الهواء ، وهـٰذا المعنىٰ هو الذي يشير إليه قول الناظم : (**واخرج عن الكون**) في باطنك ، بألا يبقىٰ لك تعلق به في رجاء النفع بشيء منه ولا عَظَّمْتَ لما يُعظَّم منه (**تكن**) أي : فإنك إن خرجت عن الكون . . (**تكن مشاهدا**) للحق تعالىٰ بعين بصيرتك .

ويحتمل أن يكون في الكلام الأول قلب ؛ بأن يقدر الواحد الأول منصوباً ، والثاني مرفوعاً ، فيكون المعنىٰ : لن يعرف الواحدَ الذي هو الله تعالىٰ ؛ أي : لا يؤمن به حقَّ إيمانه . . إلا الواحدُ ؛ أي : المنفرد عن الخلائق ؛ بأن لا يتعلَّق بشيء منها ، وهو مستلزم للمعنى الأول . انتهىٰ « ع ق » .

إعراب البيتين

(**ومتماثلاً دعي إن ائتلف نوع**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، متماثلاً : مفعول ثان لدعي مقدم علىٰ عامله لضرورة النظم ، والمفعول منصوب بعامله ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، دعي : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الجناس التام وهو المفعول الأول لدعي ؛ لأنه يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ؛ لأنه بمعنىٰ سمي ؛ أي : وسمي الجناس التام **متماثلاً** ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**إن**) : حرف ربط وتقييد تجزم فعلاً واحداً ، فلا جواب لها علىٰ ما ذهب إليه العُلَيْمِيُّ في « حاشية المجيب » في باب الجوازم مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره

اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، ائتلف : فعل ماض في محل الجزم بإن الرابطة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، نوع : فاعل ائتلف ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجملة إن الرابطة جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت . . قلت : وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها ، تقديره : إن ائتلف نوع المتجانسين واتحد في الاسمية أو الفعلية أو الحرفية . . فالجناس يسمىٰ متماثلاً .

(**ومستوفىً**) : الواو عاطفة مبني على الفتح ، مستوفىً : معطوف علىٰ متماثلاً علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لدعي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ؛ أي : ويسمى الجناس التام مستوفىً .

(**إذا النوع اختلف**) أي : إذا اختلف نوع المتجانسين اسميةً أو فعليةً ؛ بأن كان أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، إذا : ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والظرف متعلق بدعي ، النوع : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، اختلف : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على النوع ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : إذا النوع مختلف .

والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر بإضافة إذا إليها ، والتقدير : ويسمى الجناس التام مستوفىً وقت اختلاف نوع المتجانسين بأن كان أحد المتجانسين اسماً والآخر فعلاً مثلاً ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : ويسمىٰ متماثلاً .

ومثال الجناس التام المتماثل نحو قولك : (**لن يعرف الواحد إلا واحدا . . .**) إلخ ، لن يعرف الواحد إلا واحدا . . . إلخ : مقول محكي للقول المحذوف كما قدرناه آنفاً ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ دال مشاهدا ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وإن شئت . . قلت : لن يعرف : لن حرف نفي ونصب واستقبال مبني بسكون على

النون المدغمة في ياء يعرف ، يعرف : مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، الواحد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، إلا واحداً : إلا أداة استثناء مبنية على السكون ، واحداً : منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لقول المحذوف .

(**فاخرج عن الكون**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما قلته لك ، من أن الله تعالىٰ لا يعرفه حق المعرفة ، إلا المتجرد عن الكون ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اخرج عن الكون ؛ أي : تجرد عن الاتكال على الكون في جميع أمورك :

اخرج : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة ، عن الكون : عن حرف جر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، الكون : مجرور بعن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق باخرج .

(**تكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بالطلب السابق ، وعلامة جزمه سكون آخره ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً ، تقديره : أنت ، (**مشاهداً**) : خبر تكن منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة تكن من اسمها وخبرها جملة جوابية لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمِنْـهُ ذُو ٱلتَّـرْكِيـبِ ذُو تَشَـابُـهِ خَطّـاً وَمَفْـرُوقٌ بِـلاَ تَشَـابُـهِ
وَإِنْ بِهَيْئَـةِ ٱلْحُـرُوفِ ٱخْتَلَفَـا فَهْـوَ ٱلَّـذِي يَـدْعُـونَـهُ ٱلْمُحَـرَّفَـا

ثم أشار الناظم إلىٰ تقسيم الجناس التام تقسيماً آخر بقوله : (**ومنه**) أي : ومن الجناس التام (**ذو التركيب**) أي : النوع المسمىٰ بـ : (المركب) وهـٰذا النوع المسمىٰ بالمركب هو الذي كان أحد المتجانسين مركباً من كلمتين أو من كلمة وبعض كلمة أخرىٰ ، وينقسم هـٰذا المركب إلىٰ قسمين :

أحدهما : (**ذو تشابه**) أي : أحد القسمين ذو تشابه بين المتجانسين (**خطاً**) أي : في الخط والكتابة ؛ أي : أحدهما ما يسمىٰ بهـٰذا الاسم ؛ أي : باسم المتشابه إن اتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط ، وذلك كقول أبي الفتح البُسْتِي ، نسبة إلىٰ بست ، بلدة من أعمال سجستان ، (من المتقارب) :

إذا ملــك لــم يكــن ذا هبــة فــدعــه فــدولتــه ذاهبــة

ومعنىٰ ذا هبة ؛ أي : صاحب همة وعطاء ، فدعه ؛ أي : فاتركه ، ومعنىٰ دولته ذاهبة ؛ أي : غير باقية ، فلفظ ذا هبة الأول مركب من (ذا) الذي هو بمعنىٰ : صاحب ، من (الهبة) بمعنى : العطية ، والثاني : لفظ مفرد ، مأخوذ من ذهب ، وصورة خطهما واحدة ، وهـٰذا جناس مركب مخصوص باسم المتشابه ؛ لتشابه اللفظين خطاً .

(و) ثانيهما ؛ أي : ثاني قسمي الجناس المركب (**مفروق**) أي : هو المخصوص باسم المفروق ، وهو الجناس الموجود في المركب بلا تشابه بين المتجانسين في الخط ؛ كقول أبي الفتح البستي (من مجزوء الرمل) :

كلكــم قــد أخــذ الجــا م ولا جــام لنــا
مــا الــذي ضــر مــديــر الـ ـجــام لــو جــاملنــا

(والجام) جمع جامة : وهو إناء من زجاج يشرب فيه الخمر (ومديره) أي : مدير الكأس ، مفرقها وموزعها على الجماعة ، ومعنىٰ (جاملنا) : عاملنا بالجميل .

فبين : (جام لنا) ، و(جاملنا) جناس تركيب ، وخطهما يختلف كما ترىٰ ؛ فالأول لفظ مركب من الجام ، وهو إناء يشرب فيه الخمر ، ومن الجار والمجرور ، والثاني فعل ومفعول ومجموعه في حكم اللفظ الواحد ؛ لأن الضمير المتصل وإن كان منصوباً بمنزلة الجزء من الفعل ، وخص هـٰذا النوع باسم المفروق ؛ لافتراق المتجانسين في صورة الكتابة ؛ لأن هيئة مرسوم أحدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر .

ومعنى البيتين : كلكم أيها الحاضرون في المجلس أخذ جام الشراب وكأسه ، والحال أنه لا كأس لنا (ما الذي ضر مدير الجام) أي : أي شيء ضر مدير الجام ، وهو الساقي الذي يسقي القوم بالجام ؛ لأنه يديره عليهم حالة السقي (لو جاملنا) أي : لو عاملنا بالجميل والإحسان ؛ أي : إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل ؛ بأن يديره علينا كما أداره عليكم .

فالاستفهام في قوله : (ما الذي . . .) إلخ إنكاري ، فيه عتاب على الحاضرين في المجلس ، وتحسر علىٰ حرمانه من الشراب ، فاللفظ الأول من المتجانسين ، وهو (جام لنا) مركب من اسم لا وخبرها ، وهو المجرور مع حرف الجر ، والثاني مركب من فعل ومفعول ، لـٰكن عدوا الضمير المتصل المنصوب بمنزلة جزء الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ، ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب ، وإلا . . كانا مركبين ، كذا في « الحفيد » و« ابن يعقوب » . انتهىٰ « دسوقي » .

والحاصل : أنه إن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط . . خص باسم المفروق ، وذلك كما في قوله : (ولا جام لنا) ، وقوله : (لو جاملنا) ، فإن الميم في الجام مفروقة عما بعدها ، وفي جاملنا متصلة بما بعدها ، فاختلفا في الخط .

ثم التخصيص باسم المفروق إنما هو إذا لم يكن المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة أخرىٰ ، كما في المثال المذكور ، وأما إن كان المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة أخرىٰ . . فإنه يخص باسم المرفو أخذاً من رفا الثوب يرفو رفواً ، من باب غزا ، أو من رفأ يرفأ ، من باب قرأ ، إذا جمع ما تقطع منه بالخياطة ، نحو قوله : أهـٰذا مصاب أم

طعم صاب ؟ فكأنه رُفِيءَ ببعض كلمة أخرىٰ ، فأخذنا الميم من طعم ، ورفأنا صاب ، فصارت مصاب ، فتجانسا مع مصاب الأول ، والمصاب : قصب السكر ، والصاب : صمغ شجر مر ، يسمىٰ في الإرميا : (طُقُن) ، وهو شجر مُرُّ الطعم ، كريه الريح ، يُشرب بعصارته الأطفالُ ، إذا مَسَّهم جنٌّ ، يُسمَّىٰ : بأم الصبيان .

فاللفظ الثاني في هٰذا المثال من لفظي التجنيس مركب من صاب ومن الميم في طعم ، بخلاف الأول منهما ، فإنه مفرد وهما غير متفقين في الخط ، ولو زاد الناظم هنا :

وإِنْ أتَىٰ مركباً مِن كلمَهْ　　　وبَعْضِ أخرىٰ فهو مَرْفُوٌّ سِمَهْ

. . لأتم أقسامَ التام ، وقوله : سمه ، تكملة بيت . انتهىٰ من « العباسي » .

وحاصل التقسيم الصحيح للجناس المركب : إن كان مركباً من كلمة وبعض كلمة . . يسمى التجنيس : مرفواً ، وإلاَّ يكُنْ مركباً من كلمة وبعض أخرىٰ ، بل من كلمتين . . فهو متشابه : إن تشابه اللفظان في الخط ، كما في : (ذا هبة) ، (وذاهبة) ، ومفروق : إن لم يتشابها في الخط بل افترقا فيه ، كما في : (جام لنا) ، و(جاملنا) .

* * *

واعلم : أن أقسام الجناس خمسة : الأول منها : **التام** ؛ وهو في نفسه خمسة أقسام ؛ التام المتماثل ، والتام المستوفىٰ ، والمركب المتشابه ، والمركب المفروق ، والمركب المرفو ، والثاني منها : **المحرف** ، والثالث : **الناقص** ، والرابع : **المقلوب** ، والخامس : **ما يشمل المضارع واللاحق** ، وذلك لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها . . فهو التام ، وإن اختلفا في الهيئة فقط . . فهو المحرف ، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف . . فهو الناقص ، وإن اختلفا في نوع من الحروف . . فهو ما يشمل المضارع واللاحق ، وإن اختلفا في ترتيب الحروف . . فهو المقلوب ، وفي كل قسم من هٰذه الأقسام الخمسة تفصيل يأتي .

وبدأ بالتام ، فذكر فيه أربعة أنواع ، وترك واحداً ، وهو الجناس التام المرفو ، كما ذكرناه آنفاً .

ثم لما فرغ الناظم من الجناس التام بأقسامه الأربعة . . أشار إلى الأقسام الأربعة الباقية

من الأقسام الخمسة ؛ وهي : المحرفُ ، والناقصُ ، وما يشمل المضارع واللاحق ، والمقلوبُ ، وبدأ منها بالمحرف ؛ لقربه من التام ، فقال :

(**وإن بهيئة الحروف اختلفا**) والمراد بالهيئة : الحركات والسكنات ؛ أي : وإن اختلف المتجانسان في هيئة الحروف ؛ أي : في الحركات والسكنات فقط ، دون أعداد الحروف وترتيبها . . (**فهو**) أي : فذلك الجناس الواقع مع اختلاف الهيئة هو (**الذي يدعونه**) ويسمونه ؛ أي : يسميه البديعيون (**المحرفا**) أي : **فالجناس المحرف** : هو الذي اختلف فيه المتجانسان في الهيئة فقط ، ثم الاختلاف في الهيئة هو الاختلاف في جنس الحركات والسكنات .

وهو ؛ أي : المحرف علىٰ قسمين ؛ لأن الاختلاف فيه : إما في حرف واحد ؛ كقولهم : (جُبة البُرد : جُنة البَرد) ، فجبة الأول بالباء ، والثاني بالنون ، والبرد : كساء مخطط ؛ أي : إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد ، والشاهد في : (البُرد) ، و(البَرد) ، و(جبة) و(جنة) ليس جناسهما مما نحن فيه ، بل سيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ فبين : (البُرد) بضم الباء ، و(البَرد) بفتحها جناس محرف ، سمي محرفاً ؛ لاختلاف هيئة أحدهما عن هيئة الآخر ، باختلاف الحركة في حرف واحد ، وهو الباء الموحدة ، كما رأيت .

ومن هـٰذا القسم قولهم : (الجاهل إما مفرِط ، وإما مفرِّط) فالأول بتخفيف الراء من الإفراط : وهو تجاوز الحد ، كما أفرطت النصارىٰ في تعظيم عيسىٰ بقولهم : هو ابن الله أو إلـٰه ، والثاني من التفريط : وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه ، كما فرطت اليهود في تكذيب عيسىٰ بقولهم : إنه ابن زانية .

والمعنىٰ : فالجاهل إما مجاوز للحد فيما يفعله ، أو مقصر فيه ، فلا يفعل أصلاً ، وليس له الحالة المتوسطة بين الإفراط والتفريط ؛ كحالة الأمة المحمدية في عيسىٰ ؛ فإنهم يقولون فيه : (عبد الله ورسوله) .

وإنما كان هـٰذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناءً علىٰ أن الحرف المشدد حرفان ؛ لأن الحرف المشدد وإن كان بحرفين ، لـٰكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما عند النطق بهما دفعة واحدةً كالحرف الواحد . . عد حرفاً واحداً ، فلذا جعل من

التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة لا في العدد ، ولأن الحرفين في الكتابة شيء واحد ، وأمارة التشديد منفصلة عنهما ، فجعلا كالحرف الواحد في هـٰذا الباب ، وإن كان في الحرف ثقل ما ، لـٰكنه لم يعتبر لقرب زمنه .

وإما أن يكون ذلك الاختلاف في أكثر من حرف واحد ؛ كقولهم : (البدعة شَرَك الشِّرْك) ، فشرك ـ بفتح الشين والراء معاً ـ ، والشرك ـ بكسر الشين وسكون الراء ـ ، فقد وقع الاختلاف بين المتجانسين في أكثر من حرف واحد ، وقولنا : فشرك بفتح الشين والراء ، فقد قابلت الحركة في الشين حركة مغايرة لها ، وهي الكسرة في الشرك ، وقابلت حركة الراء فيه سكوناً في الشرك ، والبدعة : هي الحدث في الدين بعد كماله ، والشرك : بفتح الراء المهملة : حبالة الصائد ، والشرك : بالكسر اسم مصدر بمعنى : الإشراك ، والمراد : الإشراك بالله تعالىٰ .

ومعنىٰ كون البدعة شركاً للشرك : أن اتخاذ البدعة ديدناً وعادةً يؤدي للوقوع في الشرك ، كما أن نصب الشرَك للصيد ، يؤدي عادةً لوقوعه فيه . انتهىٰ « د س » .

فتحصل مما ذكرنا : أن المحرف قسمان ؛ محرف في حرف واحد ، ومحرف في حرفين .

وقوله : (**وإن بهيئة الحروف اختلفا**) حاصله : أنَّ ما تقدَّم من التام بأقسامه ، فيما إذا كان اللفظان المتجانسان متفقين في أنواعِ الحروف وعددِها وهيئاتها وترتيبها ، فإن لم يكونا متفقين في ذلك . . فهو أربعة أقسام ؛ لأن عدم الاتفاق في ذلك : إما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف ، أو في عددها ، أو في هيئتها ، أو في ترتيبها .

وإنما حصرنا الاختلاف في هـٰذه الأربعة ، وجعلنا الخلاف في حالة واحدة ، لا في أكثر ؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر . . لم يعد ذلك من باب التجنيس ؛ لبعد التشابه بينهما ، وهو ؛ أي : قوله : (**وإن بهيئة الحروف اختلفا**) معطوف علىٰ قوله : في أول الباب : (وهو ذو تمام) فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية ، علىٰ جملة اسمية ؛ لأنها في تأويل الشرطية المناسبة لهـٰذه ، فكأنه قال : إن اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة . . فهو التام ، فيناسب أن يقال هنا : وإن اختلفا . . . إلخ . انتهىٰ « دسوقي » .

إعراب البيتين

(**ومنه**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، من : حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً ، (**ذو التركيب**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، ذو : مضاف ، التركيب : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والتقدير : وذو التركيب كائن منه ؛ أي : والجناس المركب كائن من الجناس التام ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : وهو ذو تمام مع اتحاد الحرف والنظام .

والمركب قسمان ؛ أحدهما : (**ذو تشابه**) في خط ، ذو : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أحدهما ، ذو تشابه : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ذو : مضاف ، تشابه : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الرفع بدل من قسمان المحذوف بدل بعض من كل .

(**خطاً**) : منصوب بنزع الخافض ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**ومفروق**) : الواو عاطفة ، مفروق : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وثانيهما مفروق ، والخبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : أحدهما ذو تشابه ، علىٰ كونها بدلاً من قسمان .

(**بلا تشابه**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، لا : اسم بمعنىٰ غير مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، لا : مضاف ، تشابه : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة مفروق ، تقديره : وثانيهما مفروق واقع بلا تشابه بين المتجانسين في الخط .

وقال الناظم في « شرحه » : قوله : (**بلا تشابه**) أي : بغير التباس ولا خفاء ، والمعنىٰ : أن جناس المركب قسمان ؛ أحدهما : المتشابه إذا وقع بين المتجانسين تشابه

في الخط ، ثانيهما مفروق إذا لم يكن بينهما تشابه في الخط ، كقوله : لا جام لنا ، ولو جاملنا .

(**وإن بهيئة الحروف اختلفا**) الواو عاطفة مبنية على الفتح ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون ، بهيئة : الباء حرف جر مبني على الكسر ، هيئة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، هيئة : مضاف ، الحروف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق باختلفا ، اختلفا : فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب يعود على المتجانسين في محل الرفع فاعل مبني على السكون .

(**فهو الذي يدعونه المحرفا**) : الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية مبنية على الفتح ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، الذي : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة إن الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : وهو ذو تمام علىٰ كونها مستأنفة ، عطف فعلية على اسمية ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**يدعون**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، الهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول أول ليدعون ؛ لأنه بمعنىٰ سمىٰ مبني على الضم ، المحرفا : مفعول ثان ليدعون منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، وجملة يدعون من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والمعنىٰ ؛ أي : وإن اختلف اللفظان المتجانسان في هيئة الحروف وحركاتها . . فذلك الجناس هو الذي يسمونه المحرف في اصطلاحهم ، سواء كان الاختلاف في حرف واحد ، أو حرفين .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَنَاقِصاً مَعَ ٱخْتِلاَفٍ فِي ٱلْعَدَدْ وَشَرْطُ خُلْفِ ٱلنَّوْعِ وَاحِدٌ فَقَدْ
وَمَعْ تَقَارُبٍ مُضَارِعاً أُلِفْ وَمَعْ تَبَاعُدٍ بِلاَحِقٍ وُصِفْ

وقوله : (**ناقصاً**) بالنصب ، كما في نسخة اليعقوبي ، مفعول ثان لسمى المحذوف ، وقوله : (**مع اختلاف في العدد**) متعلق بسمى المحذوف ، والمعنىٰ : ويسمى الجناس ناقصاً عند اختلاف المتجانسين في عدد الحروف التي في كل منهما ، وذلك بأن يكون عدد ما في أحدهما أكثر مما في الآخر ، ولذلك سمي ناقصاً ؛ لنقصان أحد اللفظين عن الآخر في العدد ، وفي أكثر النسخ : (وناقص) بالرفع ، علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : والجناس ناقص مع اختلاف في العدد ؛ أي : عند اختلاف عدد حروف المتجانسين قلةً وكثرةً .

ثم الاختلاف : إما أن يكون بزيادة حرف واحد ، أو بزيادة أكثر ، وفي كليهما : إما أن يكون الحرف المزيد أولاً ، أو وسطاً ، أو آخراً ، فالجناس مع الحرف الواحد المزيد أولاً كقوله تعالىٰ : ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۞ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ ، فالمساق زائد على الساق بالميم في أوله ، والجناس بين الساق والمساق ناقص ؛ لزيادة المساق بالميم .

والجناس مع الحرف الواحد المزيد وسطاً ؛ كقولهم : (جدي جهدي) فالهاء في جهدي مزيدة وسطاً ، وتقدم أن شد الحرف كالعدم ، فلا يعتبر هنا ، فالجناس بين جدي وجهدي ناقص ؛ لزيادة الهاء في وسط جهدي ، وعبارة « المواهب » : قولهم : (جَدِّي جَهْدِي) بفتح الجيم فيهما ، مع زيادة الهاء وسطاً في الثاني ، والباقي بعد إسقاطها مجانس جناساً تاماً مقابلاً للناقص ؛ إذ لا عبرة بتشديد الدال ؛ لما تقدم أن المشدد كالمخفف في هـٰذا الباب ، والجد : ـ بفتح الجيم ـ الغنىٰ والحظ ، وأما الجد الذي هو أبو الأب . . فليس مراداً هنا .

والجهد : ـ بفتحها ـ المشقة والتعب ، وهـٰذا التركيب محتمل لمعنيين :

فيحتمل أن يكون المعنىٰ : كان حظي وغناي من الدنيا مجرد إتعاب نفسي في تحصيل

المكاسب ، من غير وصول إليها ، فيكون تَشَكِّياً وإخباراً بأنه لا يَحْصُل مِن سعيه علىٰ طائل ولا نفع .

ويحتمل أن يكون المعنىٰ : إن حظي من الدنيا وغناي فيها حاصل بمشقتي وجهدي ، لا بالوراثة عن آبائي وأجدادي ، فيكون إخباراً بالنجابة في السعي ، وأن الغنىٰ لا يتوقف علىٰ وراثةٍ ، وعلىٰ كل احتمال ، فالإخبار بالجهد عن الجد لا يخلو من تجوز . انتهىٰ منه ومن « د س » .

والجناس مع الحرف الواحد المزيد آخراً ؛ كقول أبي تمام (من الطويل) ، والبيت من قصيدة له ، مدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي . انتهىٰ من « شرح ديوان أبي تمام » :

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ تَصُولُ بَأَسْيَافٍ قَواضٍ قَوَاضِبِ

فعَواصٍ وعواصمٍ متساويان ، إلاَّ في زيادةِ الميم آخراً في الثاني ، وكذا قواض وقواضب متساويان ، إلا في زيادة الباء آخراً في الثاني ، ولا عبرة بالتنوين في (عواصٍ) و(قواضٍ) لأنه في حكم الانفصال ، أو بصدد الزوال بالوقف ، أو بالإضافة .

وقوله : (من أيد) في موضع نصب مفعول يمدون ، علىٰ زيادة من كما هو مذهب الأخفش المجوِّز لزيادتها في الإثبات ؛ أي : يمدون للضرب يوم الحرب أيدياً ، ويحتمل كون (من) للتبعيض : إما بتقديره نعتاً لمفعول محذوف ، تقديره : أي يمدون سواعدَ كائنةً من أيد ، إذِ السواعد بعض الأيدي ، فكأنه يقول : يمدون السواعدَ التي هي بعض الأيدي (عواصٍ) جمع عاصيةٍ من عصاه ، إذا ضربه بالعصا ، وعلىٰ هـٰذا فمعنىٰ عواصٍ : ضاربات بالعصا ، والمراد بها هنا السيف ، بدليل ما بعده ، وقيل : إن عواصٍ من العصيان ؛ أي : عاصيات علىٰ أعدائهم ، عاصمات لأصدقائهم ؛ أي : حافظات لهم من كل مهلكة ومذلة ، وهـٰذا بيان لمعنىٰ عواصم .

وقوله : (قواضٍ) جمع قاضية من قضىٰ بكذا ، إذا حكم به ؛ أي : حاكمة بالقتل على الأعداء ، وفي « الأطول » : إن قواضٍ بمعنىٰ : قواتل ، من قضىٰ عليه ، إذا قتله ، وهـٰذا أنسب من الأول .

وقوله : (قواضب) جمع قاضبةٍ من قضبه ، إذا قطعه ، والمعنىٰ : تصول تلك

الأيدي على الأعداء بأسياف قواتل للأحياء ، وقواطع لكل ما لاقاها ، سواء كان خشباً أو حجراً أو حديداً ، فليس ذكر القواضب مستغنىً عنه بالوصف بالقواض . انتهىٰ منه .

والمعنىٰ : يمدون للضرب يوم الحرب أيدياً ضاربات للأعداء ، حاميات للأولياء ، صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل ، قاطعةٍ مطلقاً . انتهىٰ من « السعد » .

ولا يخفىٰ أن المراد هنا : كون الحروف لا مقابل له من المجانس ، لا كونه من غير الأصول ، وأن المراد بالآخر والوسط أمكنة متوهمة ، وإلا . . فالحرف بنفسه هو الأول والوسط والآخر . انتهىٰ من « المواهب » .

وربما سمي هـٰذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر مطرفاً ؛ لتطرف الزيادة فيه ؛ أي : لكونها في الطرف ، ووجه حسنه : أنه قبل تمام الكلمة يتوهم أن الكلمة هي الأولى التي أعيدت ، فإذا تمت الكلمة بأن أتىٰ بآخرها ؛ كالميم في عواصم . . ظهر أنها كلمة أخرىٰ ، فتستفاد فائدة من إتمامها بعد الإياس وحصول فائدة بعد توهم عدمها ؛ كحصول نعمة غير مترقبة ، ولا يخفىٰ أن هـٰذا إنما يتم إن تقدمت الكلمة التي لا زيادة فيها .

وهـٰذا المذكور من التقسيم إلىٰ ثلاثة ما إذا كان المزيد حرفاً واحداً ، وأما إذا كان المزيد أكثر من حرف واحد . . فيتصور فيه أيضاً أن يكون المزيد أولاً أو وسطاً أو آخراً ، مثال ما إذا كان المزيد آخراً ؛ كقول الخنساء ـ أخت صخر ـ في رد كلامِ من لامها علىٰ كثرة البكاء عليه ، روي أنها بَكَتْ عليه حتى ابْيَضَّتْ عيناها ، (من مجزوء الكامل) :

إِنَّ الْبُكَـــاءَ هُـــوَ الشِّفَـــا ءُ مِـنَ الْجَـوىٰ بَيْـنَ الْجَـوانِـحِ

والجوى : الحرقة من الحزن ؛ تعني : أن البكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين الجوانح ؛ أي : الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر . كذا في « الأطول » .

ولا شك : أن الجوانح زيد فيه بعدما يماثل الجوى النون والحاء ، فإذا أسقطتهما صار الباقي مساوياً للجوىٰ ، فكان من التجنيس الناقص ، وربما سمي هـٰذا النوع ، وهو ما زيد فيه أكثر من حرف واحد مذيلاً ؛ لأن الزيادة كانت في آخره كالذيل ، وهـٰذه التسمية هي التي تدل علىٰ عدم وجدان زيادة أكثر أولاً أو وسطاً ، أو علىٰ قلة الوجدان ، ولذلك لم يمثل له صاحب الأصل .

* * *

ومن أنواع الجناس كما تقدم ما يشمل المضارع واللاحق ، وهو الذي اختلف فيه جنس بعض الحروف ، لـٰكن بشرط أن يكون الاختلاف في حرف واحد ، لا في اثنين وأكثر ، وإليه أشار بقوله : (**وشرط**) الجناس الذي يكون مع (**خلف النوع**) أي : مع اختلاف نوع الحروف فيه (**واحد**) أي : شرط هـٰذا الجناس أن يكون المختلف فيه حرفاً واحداً (**فقد**) أي : فقط ، فقد هنا اسم فعل مضارع بمعنىٰ فقط لا أزيدَ عليه ، وإلاَّ . . كان نحوُ : ضرب وفرق متجانسين ، ولا قائل به ، بخلاف ما إذا حصل الاختلاف في نوع حرف واحد فقط ، فإنه يعد من الجناس ؛ كقوله تعالىٰ حكايةً عن الهدهد : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ ، فـ(سبأ ونبأ) متجانسان مع اختلاف السين والنون فيهما ؛ لاتحادهما فيما سوى الحرف الواحد .

والمراد باختلاف المتجانسين في أنواع الحروف : أن يشمل كل واحد من اللفظين علىٰ حرف لم يشتمل عليه الآخر ، من غير أن يكون مزيداً ، وإلا . . كان من الجناس الناقص .

ومعنىٰ كلام الناظم : أنه يشترط ألا يقع الاختلاف في نوع الحرف بأكثر من حرف واحد ، فإن وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد كاثنين فأكثر . . لم يكن من التجنيس في شيء ؛ لبعد ما بينهما عن التشابه الجناسي ، وذلك ظاهر ؛ إذ لولا ذلك الشرط . . لم يخل غالب الألفاظ من الجناس ، ويلزم أن يَقْدِرَ عليه كُلُّ أحد ؛ لأن التشابه في حرف واحد مع الاختلاف في اثنين فأكثر كثير في كلامهم ، وذلك مِثْلُ : نصر ونكل ، ومِثْلُ : ضرب وفرق ، ومثلُ : ضرب وسلب ، فالأولان اشتركا في الحرف الأول فقط والثانيان اشتركا في الوسط ، والثالثان اشتركا في الآخِر ، وليس شيءٌ من ذلك التجنيسَ . انتهىٰ من « المواهب » .

ثم هـٰذا الجناس ؛ أعني : ما يقع فيه الاختلاف في حرف واحدٍ : نوعان ، (**و**) ذلك إن حصل ذلك الاختلاف (**مع تقارب**) في المخرج بين الحرفين المختلفين في اللفظين . . فهو ؛ أي : فذلك الجناس (**مضارعاً ألف**) أي : عرف باسم المضارع ؛ أي : فهو يسمىٰ مضارعاً حال كونه مألوفاً بهـٰذه التسمية عندهم ؛ لشبه أحد اللفظين الآخر في الحرف الذي وقع فيه .

وهـٰذا الجناس الذي يسمىٰ بالمضارع يشمل ثلاثة أنواع :

أحدها : ما وقع الحرف المختلف فيه في أول اللفظ ؛ كقول الحريري : (بيني وبين كني) بكسر الكاف ؛ أي : منزلي (ليل دامس) أي : مظلم (وطريق طامس) أي : مطموس العلامات لا يهتدىٰ فيه إلى المراد ؛ فـ : (دامس) و(طامس) فيهما تجنيس المضارعة ؛ لأن الدال والطاء المتباينتين متقاربتان في المخرج ؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان ، وقد وجدا أولاً ، فكان الجناس بينهما قسماً علىٰ حدة .

وثانيها : ما وقع الحرف المختلف فيه في الوسط ؛ أي : في وسط المتجانسين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ أي : يبعدون عنه ؛ فـ : (ينهون) و(ينأون) بينهما تجنيس المضارعة ؛ لأن الهاء والهمزة في ينهون وينأون ، وهما المتباينتان في اللفظين متقاربتان ؛ إذ هما حلقيتان معاً ، وقد وجدا في الوسط .

وثالثها : ما وقع الحرف المختلف فيه في الآخر ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « الخيل معقود في نواصيها الخير إلىٰ يوم القيامة » .

فبين (الخيل) و(الخير) تجنيس المضارعة لتقارب مخرج الراء واللام ؛ إذ هما من الحنك واللسان ، وهما في الآخر ، فكان الجناس معهما قسماً مستقلاً أيضاً .

والنواصي جمع ناصية : وهي منتهىٰ منبت شعر الرأس من جانب الوجه ، والخير : نائب فاعل معقود ، أو مبتدأ خبره معقود .

* * *

(و) إن حصل ذلك الجناس الذي وقع فيه الاختلاف في حرف واحد (**مع تباعد**) المخرج بين الحرفين المختلفين فذلك الجناس (**بلاحق وصف**) أي : وصف بلاحق ، وسمي به ؛ أي : سمي الجناس بين اللفظين لاحقاً ؛ لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف ، وهو ؛ أي : الحرف الذي وقع فيه التباين بلا تقارب في المخرج هو أيضاً ثلاثة أنواع ؛ إما أن يكون في الأول ؛ أي : والحرف المباين لمقابله من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين ، أو في وسطهما ، أو في آخرهما .

مثال الأول كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ وهمزة مأخوذة من الهمز ، وهو الكسر ، وكذا لمزة مأخوذة من اللمز بمعنى : الطعن ؛ أي : في المحسوسات وغيرها ، ثم شاع استعمال الهمز في الكسر في أعراض الناس ، وكسر العرض : هتكه وإبطاله بإلحاق العيب بصاحبه ، كما شاع استعمال اللمز في الطعن ، في أعراض الناس بأن يلحق العيب بصاحبها ، وبناء فعلة ؛ أي : وزنها ـ بضم الفاء وفتح العين ـ يدل على الاعتياد ، فلا يقال : ضحكة ولا لعبة . . إلا لمن كان ملازماً لذلك ، بحيث صار عادةً له ، لا لمن وقع منه ذلك في الجملة .

والشاهد في : (همزة) و(لمزة) ، فإن بينهما جناساً لاحقاً ؛ لأن الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج ؛ لأن الهاء من أقصى الحلق ، واللام من طرف اللسان ، ووقعا في أول اللفظين المتجانسين .

ومثال الثاني : كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ، فإن الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج ، فإن الهاء من أقصى الحلق ، والدال من اللسان مع أصول الأسنان .

ومثال الثالث كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ ﴾ فالأمر والأمن متفقان ، إلا في الراء والنون ، وهما متباعدتان في المخرج ، وفيه نظر ، بل هما متقاربتان ، حتىٰ إنه يجوز إدغام إحداهما في الأخرىٰ ؛ لأنهما من حروف الذلاقة التي يجمعها قولك : (مر بنفل) ، وهي تخرج من طرف اللسان ، وحينئذ فالنون والراء يخرجان منه ، فالمثال الصائب : تلاف وتلاق .

إعراب البيتين

(**وناقصاً مع اختلاف في العدد**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، ناقصاً : بالنصب مفعول ثان لسمى المحذوف كما مر ، تقديره : وسمي الجناس ناقصاً ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، مع : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، مع : مضاف ، اختلاف : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بسمي المحذوف ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة

للتخلص من التقاء الساكنين ، العدد : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق باختلاف .

كذا في نسخة « شرح اليعقوبي » ، وفي أكثر النسخ : (وناقص) بالرفع ، وهو حينئذ خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وهو ؛ أي : الجناس ناقص ، والظرف صفة لناقص ، ويحتمل أن يكون ناقص مبتدأ ، وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل ومع ظرف متعلق بخبر محذوف وجوباً ، تقديره : وناقص كائن مع اختلاف . . . إلخ .

(وشرط خلف النوع واحد فقد) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، شرط : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، خلف : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، خلف : مضاف ، النوع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، واحد : خبر المبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : وناقص . . . إلخ ؛ أي : وشرط اختلاف نوع الحرف في الجناس الناقص أن يكون الاختلاف في حرف واحد لا أكثر منه ، فقد ؛ أي : فقط ، الفاء زائدة زيدت لتحسين الخط مبنية على الفتح ، قد : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : يكفي ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ واحد ، وجملة اسم الفعل مؤكدة لما قبلها لا محل لها من الإعراب .

والمعنىٰ : وشرط اختلاف المتجانسين في نوع الحرف أن يكون ذلك الحرف الذي اختلفا فيه واحداً فقد لا أكثر .

(ومع تقارب مضارعاً ألف) : الواو عاطفة ، مع : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، مع : مضاف ، تقارب : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بألف الآتي ، مضارعاً : مفعول ثان لألف الآتي ؛ لأنه بمعنىٰ عُرِفَ ، وسُمي مقدمٌ عليه ؛ لضرورة النظم ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(ألف) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على

الجناس ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح ، وهو المفعول الأول لألف ، والتقدير : وألف الجناس ؛ أي : عرف وسمي مضارعاً مع تقارب مخرج الحرف الذي اختلف فيه المتجانسان ، والجملة الفعلية معطوفة على الجمل المذكورة قبلها ، عطف فعلية على اسمية .

(**ومع تباعد بلاحق وصف**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، مع : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، مع : مضاف ، تباعد : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بوصف الآتي ، بلاحق : الباء : حرف جر ، لاحق : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بوصف المذكور بعده ، علىٰ كونه مفعولاً ثانياً له .

(**وصف**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الجناس ، والتقدير : ووصف الجناس ؛ أي : سمي بلاحق مع تباعد مخرج الحرف الذي اختلف فيه المتجانسان ، والجملة معطوفة على الجمل التي قبلها .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَهْوَ جِنَاسُ ٱلْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفْ تَـرْتِيبُهَـا لِلْكُـلِّ وَٱلْبَعْـضِ أَضِـفْ
مُجَنَّحـاً يُـدْعَـىٰ إِذَا تَقَـاسَمَـا بَيْتـاً فَكَـانَـا فَـاتِحـاً وَخَـاتِمَـا

(**وهو**) أي : والجناس (**جناس القلب**) أي : يسمىٰ جناس القلب ، ويختص بهـٰذا الاسم (**حيث يختلف ترتيبها**) أي : ترتيب حروف ما في المتجانسين ؛ أي : سواء كان ذلك الاختلاف (**للكل**) أي : لكل من الحروف المختلف في الترتيب ، والجار والمجرور فيه متعلق بأضف الآتي ، (**والبعض**) معطوف على الكل ، والواو فيه بمعنىٰ أو .

والمعنىٰ : (**أضف**) وانسب اختلاف ترتيب حروف كل من المتجانسين إلىٰ كل حروفهما أو إلىٰ بعضهما .

فالاختلاف في الترتيب الواقع في كل الحروف : كقوله (حسامه) أي : حسام الممدوح وسيفه (فتح لأوليائه) إذ به يقع لأوليائه الفتح والنصر ، (حتف لأعدائه) إذ به يقع حتف أعدائه ؛ أي : موتهم ؛ فالفتح والحتف فيهما جناس قلب جميع الحروف ، ولذلك يسمىٰ قلب الكل .

والاختلاف الواقع في البعض : كقولنا : (اللهم ؛ آمن روعاتنا ، واستر عوراتنا) فالألف والتاء والنون في عوراتنا وروعاتنا في محلها ، وإنما وقع القلب في العين والواو والراء ، والواو أيضاً في مكانها ، وكأنهم لم يعتبروا في القلب الوسط ، ويسمىٰ هـٰذا قلب بعض الحروف ؛ لأن عورة وروعة اتفقا في الحرف الأخير ، وهو التاء بلا قلب فيها ، وانقلب ما سواها كانقلاب (فتح وحتف) انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة الأصل مع « المواهب » : (وإن اختلفا) أي : وإن اختلف اللفظان المتجانسان (في ترتيبها) أي : في ترتيب الحروف فقط ، وإنما يختلفان في ترتيب الحروف إذا اتحدا في النوع والعدد والهيئة ، ثم الاختلاف في الترتيب هو أن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر ، (سمي) ذلك الجناس ؛

أي : إن وقع الاختلاف في الترتيب ، سمي ذلك النوع من الجناس (تجنيس القلب) لوقوع القلب ؛ أي : عكس بعض الحروف في أحد اللفظين المتجانسين بالنظر إلى الآخر .

وهو ؛ أي : جناس القلب : أن يكون العكس والقلب في مجموع الحروف ؛ (نحو) قول القائل : (حسامه) أي : سيف الممدوح (فتح لأوليائه ، حتف لأعدائه) وهـٰذا الكلام حل لقول الأحنف بن قيس :

حسامك فيه للأحباب فتح ورمحك فيه للأعداء حتف

ومحل الشاهد : (حتف وفتح) ، فإنك إذا أخذت الفاء من حتف ثم التاء ثم الحاء . . كان فتحاً ، وإن أخذت الحاء ثم التاء ثم الفاء من فتح . . كان حتفاً ، فهو قلب للكل وإن كان التي في الوسط لم تغير ، وإنما سمي قلب الكل ؛ لانعكاس ترتيب الحروف كلها ؛ لأن ما كان في أحد اللفظين مقدماً . . صار مؤخراً في الآخر ، وما كان مؤخراً فيه . . صار مقدماً في الآخر .

والقسم الثاني : أن يقع القلب في بعض الحروف ؛ نحو قولهم : (اللهم ؛ استر عوراتنا ، وآمن روعاتنا) فالألف والتاء والنون في عوراتنا وروعاتنا في محلها ، وإنما وقع العكس ؛ أي : القلب في العين والواو والراء ، والواو أيضاً هنا في مكانها ، وكأنهم لم يعتبروا في القلب الوسط ، (ويسمىٰ) هـٰذا القسم (قلب بعض) لوقوع التبديل في بعض حروف اللفظين كما رأيت ، وقد يقال التجنيس علىٰ توافق اللفظين في الخط ، كيسقين ويشفين ، في قوله تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝ وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى وَيَسۡقِينِ ۝ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ ويسمىٰ تجنيساً خطياً .

* * *

ومن أنواع التجنيس أيضاً : **تجنيس الإشارة** ؛ وهو : أن يشار إلى اللفظ المجانس بما يدل عليه ؛ كقوله : حلقت لحية موسىٰ باسمه ، فقد أشير بقوله : (باسمه) إلىٰ موسىً بمعنىٰ آلة الحلق ، وهو مجانس لموسى العلم ، والمراد بموسىٰ رجل مسمىً به في الجملة . انتهىٰ منه .

* * *

وقوله : (**مجنحاً**) مفعول ثان مقدم لقوله : (**يدعىٰ**) أي : ويدعىٰ جناس القلب ويسمىٰ مجنحاً (**إذا تقاسما بيتاً**) أي : إذا تقاسم اللفظان المتجانسان جناس القلب بيتاً من الشعر ؛ بأن يكون أحدهما أول البيت والآخر آخره ، وعلىٰ هـٰذا نبه الناظم بقوله : (**فكانا**) أي : فذلك التقاسم بأن كان أحدهما (**فاتحاً**) للبيت ؛ أي : واقعاً في أول البيت ، (و) الآخر (**خاتماً**) للبيت ، بأن يختم به ويكون آخراً فيه ، فإذا كان المتجانسان في البيت كذلك . . يسمى الجناس بينهما مجنحاً ؛ لصيرورتهما في البيت في اكتنافهما له ؛ كاكتناف الجناحين للطائر في وقوعهما متوازيين في الطرفين المتقابلين ؛ كقول عدي بن زيد (من الرمل) :

لاح أنوار الهدىٰ من كفه في كل حال

فبين لفظي (لاح وحال) الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح ، فعلم من كلامه أن الجناس المقلوب المجنح مختص بالشعر .

ولقائل أن يقول : إذا سمي هـٰذا مقلوباً مجنحاً . . فتسميته مقلوباً ؛ لكونه جناس قلب وتسميته مجنحاً ؛ لكون كلمتي الجناس فيه واقعتين في جناحي البيت ، فلا بدع أن يسمى الجناس التام وغيره من الأقسام السابقة تاماً مجنحاً وكذلك الجميع ، إلا أن يكونوا لاحظوا مناسبةً بين الجناح والقلب لسرعة تقلب الجناح . انتهىٰ « عروس الأفراح » .

إعراب البيتين

(**وهو جناس القلب**) : الواو استئنافية ، هو : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، جناس : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، القلب : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**حيث**) : ظرف مكان بمعنىٰ إذا ، في محل النصب على الظرفية مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها ، (**يختلف**) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ترتيبها**) : ترتيب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ترتيب : مضاف ، الهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة الفعلية في محل الجر بإضافة حيث إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب المحذوف المعلوم مما قبلها ، تقديره : حيث يختلف ترتيب الحروف التي في المتجانسين يسمى الجناس جناس القلب ، وجملة حيث جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

(**للكل والبعض**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، الكل : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الواو : عاطفة بمعنىٰ أو التفصيلية مبنية على الفتح ، البعض : معطوف على الكل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بقوله : أضف .

(**أضف**) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، ومفعوله محذوف ، تقديره : أضف أيها البديعي اختلاف ترتيب الحروف إلىٰ كل حروف المتجانسين أو إلىٰ بعضها ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

(**مجنحاً**) : مفعول ثان ليدعىٰ ؛ لأنه بمعنىٰ سمىٰ مقدم عليه لضرورة النظم ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ جناس القلب ، وهو المفعول الأول ليدعىٰ ؛ لأنه بمعنىٰ سمي ؛ أي : يسمىٰ جناس القلب مجنحاً ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**إذا تقاسما بيتاً**) : إذا ظرف مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون ، والظرف متعلق بيدعىٰ ، تقاسم : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب يعود على اللفظين المتجانسين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، بيتاً : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في

آخره ، والجملة الفعلية في محل الجر بإضافة إذا إليها ، والتقدير : ويدعىٰ جناس القلب جناساً قلبياً مجنحاً وقت تقاسم اللفظين المتجانسين بيت شعر ، وإحاطتهما به ، بوقوع أحدهما في أوله والآخر في آخره .

(**فكانا فاتحاً وخاتماً**) : الفاء عاطفة مبنية على الفتح ، كان : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، الألف ضمير للمثنى المذكر الغائب عائد على اللفظين المتجانسين في محل الرفع اسمها مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، فاتحاً : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وخاتماً : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، خاتماً معطوف علىٰ فاتحاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة كان من اسمها وخبرها في محل الخفض معطوفة علىٰ جملة تقاسما ، والتقدير : يدعىٰ جناس القلب مجنحاً وقت تقاسم اللفظين المتجانسين وإحاطتهما ببيت الشعر ، فيكون أحدهما فاتحاً للبيت والآخر خاتماً له .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمَـعْ تَـوَالِـي ٱلطَّـرَفَيْـنِ عُـرِفَـا مُـزْدَوَجـاً كُـلُّ جِنَـاسٍ أُلِفَـا
تَنَـاسُـبُ ٱللَّفْظَيْـنِ بِـٱشْتِقَـاقِ وَشِبْهِـهِ فَـذَاكَ ذُو ٱلْتِحَـاقِ
وَيَـرِدُ ٱلتَّجْنِيـسُ بِـٱلإِشَـارَهْ مِـنْ غَيْـرِ أَنْ يُـذْكَـرَ فِـي ٱلْعِبَـارَهْ

ثم أشار الناظم إلىٰ قلب آخر يحصل بسبب تقارن المتجانسين مطلقاً ؛ أي : سواء كان الجناس بين اللفظين تاماً أو محرفاً أو ناقصاً ، أو مضارعاً أو لاحقاً ، أو مقلوباً ، بقوله : (**ومع توالي الطرفين**) أي : المتجانسين (**عرفا**) الجناس (**مزودجاً**) أي : سمي بلفظ المزدوج ؛ أي : وإذا توالى المتجانسان سواء كان جناسهما مقلوباً أو تاماً أو غيرهما . . فإن الجناس بينهما يعرف ؛ أي : يسمىٰ مزدوجاً ؛ لازدواج المتجانسين ؛ أي تقارنهما بتواليهما مكرراً ومردداً ؛ لتكرير أحدهما بالآخر وترداده به ، ولا يضر الفصل بينهما بحرف جر أو حرف عطف أو شبهه .

وسماهما طرفين ؛ لذكره أن المقلوبين يكونان طرفي البيت ، ويسمىٰ تجنيسهما حينئذ مجنحاً كما تقدم ، فأعطىٰ وصف الخاص للعام توسعاً ، وإلا . . فالازدواج لا يختص بما يكون في الطرفين كما ذكرنا ؛ **فالتوالي في الجناس اللاحق** : كقوله تعالىٰ في حكاية كلام الهدهد لسليمان : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ اسم بلد أو رجل ﴿بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ ، فسبأ ونبأ متواليان وتجنيسهما لاحق ، وذلك لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج ، فالباء في (بنبإ) لا دخل لها في التجنيس .

وفي الجناس التام ؛ كأن يقال : تقوم الساعة في ساعة .

وفي الجناس المحرف ؛ كأن يقال : هـٰذه لك جُبَّة وجُنَّة من البُرد للبَرد .

وفي الجناس الناقص ؛ كأن يقال : جَدِّي جَهدي .

وفي الجناس المقلوب : هـٰذا السيف للأعداء والأولياء حتف وفتح . انتهىٰ « دسوقي » .

وكل ذلك يسمىٰ مزودجاً .

وقوله : (**ومع توالي الطرفين**) متعلق بـ(**عرفا**) .

وقوله : (**مزدوجاً**) : مفعول ثان لعرفا .

وقوله : (**كل جناس**) : نائب فاعل لعرفا .

وجملة (**ألفا**) : صفة لجناس .

والمعنىٰ : وعرف ؛ أي : سمي كل جناس ألف وعلم فيما سبق ؛ يعني : الأقسام الخمسة السابقة : مزدوجاً مع توالي وتلاحق طرفيه في الذكر كما مثلناه .

ثم نبه الناظم علىٰ ما اتفق أهل الفن علىٰ أنه ملحق بالجناس بقوله : (**تناسب اللفظين**) مبتدأ ، (**باشتقاق**) أي : في اشتقاق متعلق بتناسب ، وهو : توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع اتفاق أصل المعنىٰ ، (**وشبهه**) أي : أو تناسبهما في شبه اشتقاق ، (**فذاك**) المذكور من تناسبهما في الاشتقاق أو في شبهه وهو مبتدأ ثان ، خبره (**ذو التحاق**) أي : صاحب التحاق بالجناس في كونه مما يحسن الكلام كما أن الجناس يحسن الكلام ؛ أي : يلحق بالجناس في تحسين الكلام **شيئان** :

أحدهما : اجتماع اللفظين في الاشتقاق ، والمراد بالاشتقاق هنا : الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق ، وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنىٰ .

فقولنا : (في الحروف الأصول) خرج به الاشتقاق الأكبر ؛ كالثلب والثلم .

وقوله : (مع الترتيب) خرج به الاشتقاق الكبير ؛ كالجذب والجبذ والمرق والرقم .

وقولنا : (والاتفاق في أصل المعنىٰ) خرج به الجناس التام ؛ لأن المعنىٰ فيه مختلف ، ولهـٰذا لم يكن هـٰذا جناساً بل ملحقاً به ؛ لأنه لا بد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين .

ومعنى البيت : تناسب اللفظين في الاشتقاق أو شبهه ملحق بالجناس في تحسين معنى الكلام ؛ مثال الاشتقاق نحو : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ ، فإن أقم مع القيم مأخوذان من القيام عند البصريين ، أو من قام يقوم عند الكوفيين ، ففيهما الأصول من الحروف مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنىٰ .

وفي « الأطول » : أقم : مشتق من القيام ، وهو الانتصاب ، والقيم : المستقيم المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط ، وهـٰذا النوع من الملحق بالجناس سهل التناول قريب الوجود كما لا يخفىٰ ، فإن كل أحد يتأتىٰ له أينما أراد أن يقول مثلاً ، قال قائل ، الأول من القيلولة ، والثاني من القول ، وقام قائم وقعد قاعد . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

وثانيهما ؛ أي : ثاني الأمرين الملحقين بالتجنيس أن يجمع اللفظين شبه الاشتقاق ؛ وهو اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها علىٰ وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد كما في الاشتقاق ، وليسا في الحقيقة كذلك ؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ أي : قال لوط لقومه : إني لعملكم من القالين ؛ أي : الباغضين .

فإن (قال وقالين) ربما يتوهم في بادىء النظر وقبل التأمل أنهما يرجعان لأصل واحد في الاشتقاق ، مثل : قال والقائل ، لـٰكن بعد التأمل والنظر يظهر أن قال من القول ، والقالين من القِلَىٰ كالرضا وهو البغض ، وقوله تعالىٰ أيضاً : ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ ، فالأول من الجناية والثاني من الاجتنان ، وهو الاستتار . انتهىٰ من « المواهب » .

مبحث أقسام الاشتقاق

والفرق بين الاشتقاق الصغير ، والكبير ، والأكبر : **أن الاشتقاق الصغير** : توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنىٰ ، وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق ، كما في ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ ، فإن أقم مع القيم مأخوذان من القيام عند البصريين ، أو من قام يقوم عند الكوفيين .

والاشتقاق الكبير : هو اتفاق اللفظين في الحروف الأصول دون الترتيب ، مثل : القمر والرقم والمرق ، فهـٰذه الكلمات الثلاث اتفقت في الحروف الثلاث ، ولم يكن فيها ترتيب ، ومثلها : الجذب والجبذ .

والأكبر : اتفاق اللفظين في بعض الحروف الأصول من غير اشتراط الترتيب كالثلب والثلم .

* * *

ثم قال الناظم : (**ويرد التجنيس**) أي : يجيء التجنيس عند القوم (**بالإشارة**) إلىٰ إحدىٰ لفظيه بما يدل عليه (**من غير أن يذكر**) ذلك اللفظ المجانس للمذكور (**في العبارة**) أي : في اللفظ ؛ كقوله : حلقت لحية موسىٰ باسمه ؛ يريد : الحديدة التي يحلق بها ، وكقولك في رجل يسمىٰ أسداً : فر الأسد من اسمه ؛ تريد : الحيوان المفترس ، وأسقط هـٰذا النوع في الأصل .

تنبيه

ذكر غير المصنف أنواعاً من التجنيس :

منها : **التجنيس المعتل** ؛ وهو ما قابل في لفظيه حرفا مد ولين متغايران أصليان أو زائدان ؛ مثل : نار ونور وشمال وشمول .

ومنها : **التجنيس المقصور** ؛ نحو : سنا وسناء ، ومثل : جنا وجناح .

ومنها : **تجنيس التنوين** ، إما مقصور ؛ نحو : شجىً وشجن ، أو منقوص ؛ نحو : مطاعن ومطاع ، في قافية نونية .

ذكر ذلك كله حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن خلف بن حازم الأنصاري القرطبي النحوي ، أبو الحسن هنيء الدين ، شيخ البلاغة والأدب ، مات ليلة السبت ، رابع عشر رمضان ، سنة أربع وثمانين وست مئة (٦٨٤هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

تنبيه ثان

وقال في « كنز البلاغة » : **منها** : **جناس التصحيف** ؛ وهو أن يتغير الشكل والنقط ؛ نحو : يحسنون ويحسبون .

ومنها : **جناس التحريف** ؛ وهو أن يتغير الشكل فقط ؛ نحو : مسلم ومسلم ، واللها واللهىٰ .

ومنها : **جناس التصريف** ؛ وهو أن تنفرد إحدى الكلمتين عن الأخرىٰ بحرف واحد ؛ مثل : تفرحون وتمرحون .

ومنها : **جناس الترجيع** ؛ وهو أن ترجع الكلمة بذاتها ، غير أنه تزيد حرفاً واحداً أو حرفين ؛ مثل : ربهم بهم ؛ أي : إن ربهم بهم .

إعراب الأبيات

(**ومع توالي الطرفين عرفا**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، مع : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة النظم ، والظرف متعلق بعرف الآتي ، مع : مضاف ، توالي : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، توالي : مضاف ، الطرفين : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، عرف : فعل ماض مغير الصيغة بمعنىٰ سمي مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق .

(**مزدوجاً**) : مفعول ثان لعرف مقدم على الأول لضرورة النظم ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**كل**) : نائب فاعل لعرف ، والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، كل : مضاف ، (**جناس**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**ألفا**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ كل جناس أو علىٰ جناس ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع صفة لكل ، تقديره : كل جناس مألوف ؛ أي : معروف فيما سبق من كلام الناظم من التام وما بعده من سائر الأقسام السابقة .

ومعنى البيت : وعرف ؛ أي : سمي كل جناس مألوف فيما سبق مزدوجاً مع توالي الطرفين المتجانسين واقترانهما .

(**تناسب اللفظين باشتقاق**) : تناسب مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وهو مضاف ، اللفظين : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، باشتقاق : الباء حرف جر بمعنىٰ في مبني على الكسر ، اشتقاق : مجرور

بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتناسب .

(**وشبهه**) : الواو عاطفة بمعنىٰ أو التفصيلية مبنية على الفتح ، شبه : معطوف على اشتقاق ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، شبه : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**فذاك ذو التحاق**) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً مبنية على الفتح ، ذا : اسم اشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، ذو : خبر للمبتدأ الثاني مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، ذو : مضاف ، التحاق : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والرابط اسم الإشارة ، نظير قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، والتقدير : تناسب اللفظين في اشتقاق أو شبهه مخبر عنه بكونه ذا التحاق بالجناس في كونه من المحسنات اللفظية .

(**ويرد التجنيس بالإشارة**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، يرد : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، التجنيس : فاعل ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، بالإشارة : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الإشارة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيرد .

(**من غير أن يذكر في العبارة**) : من حرف جر مبني على السكون ، غير : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيرد ؛ لأنه فعل مضارع ، غير : مضاف ، أن : حرف نصب ومصدر مبني على السكون ، يذكر : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المجانس المحذوف المقابل للمذكور في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح .

(**في العبارة**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، العبارة : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيذكر ؛ لأنه فعل مضارع ، وجملة يذكر من الفعل المضارع ونائب فاعله صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه ، تقديره : ويرد التجنيس بالإشارة إلى المجانس المتروك ؛ أي : بذكر ما يدل عليه من غير ذكره في اللفظ والكلام ، وسمي الكلام عبارة ؛ لأنه يعبر به عما في الضمير .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمِنْـــهُ رَدُّ عَجُـــزِ ٱللَّفْـــظِ عَلَـــىٰ	صَـــدْرٍ فَفِـــي نَثْـــرٍ بِفَقْـــرَةٍ جَـــلاَ
مُكْتَنِفـــاً وَٱلنَّظْـــمِ ٱلاَوَّلْ أَوَّلاَ	آخِـــرِ مِصْـــرَاعٍ فَمَـــا قَبْـــلُ تَـــلاَ
مُكَـــرَّراً مُجَـــانِســـاً وَمَـــا ٱلْتَحَـــقْ	يَـأْتِـي كَتَخْشَـى ٱلنَّـاسَ وَٱللهُ أَحَـقّْ

(**ومنه**) : أي : ومن الضرب اللفظي أيضاً : (**رد عجز اللفظ علىٰ صدر**) ذلك اللفظ ؛ بمعنىٰ : أن من جملة اللفظي ما سموه رد العجز على الصدر (فـ) هو ؛ أي : فذلك اللفظ المردود ، وقوله : (**في نثر**) متعلق بجلا ، والباء في قوله : (**بفقرة**) متعلقة بمكتنفاً الآتي ، وقوله : (**جلا**) بمعنىٰ ظهر ، وفاعل جلا ضمير يعود على اللفظ المردود ، وقوله : (**مكتنفاً**) أي : محيطاً ، حال من فاعل جلا .

والمعنىٰ : فذلك اللفظ المردود جلا وظهر في نثر حالة كونه محيطاً بفقرة ؛ أي : واقعاً في أولها وآخرها ، والفقرة : بكسر الفاء وفتحها ، هي قطعة من الكلام يُزاوَجُ ؛ أي : يُقارَن بينها وبين أخرىٰ في التزام الحرف الواحد فيهما .

ومعنىٰ رد العجز في الصدر : أن ما وجد في صدر الكلام يوافق ما وجد في عجزه بأن يكون بينهما ربط ما ؛ إما لأنه مكرر به ، أو مجانس له ، أو ملحق معه بالمتجانسين ، علىٰ ما سيأتي تفصيله ، فقد رد عجز ذلك اللفظ علىٰ صدره بتكرار ما في الصدر بالعجز أو بمجانسته له أو بلحوقه معه بالمتجانسين ، ولذلك سمي بهـٰذا اللقب ، فهو يكون في النثر وفي النظم .

فقد (**جلا**) أي : ظهر من رد العجز على الصدر في النثر أن يكون ذلك النثر (**مكتنفاً**) بصيغة اسم الفاعل ؛ أي : محيطاً بلفظيه ، فهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بالمتجانسين أول الفقرة والآخر آخرها . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة « تلخيص المفتاح » : قوله : (**ومنه رد العجز على الصدر**) وهو في النثر : أن يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما أول الفقرة والآخر في

آخرها ؛ نحو : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ ، ونحو : سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل ، ونحو : ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ، ونحو : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ .

وفي النظم : أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول ، أو في آخره ، أو في صدر الثاني ؛ كقول المغيرة بن عبد الله الأُقَيْشِرِ (من الطويل) :

سَرِيعٌ إلى ابن العم يَلْطِمُ وَجْهَه وليس إلىٰ داعِي النَّدَىٰ بسريعِ

كما سيأتي . انتهىٰ من هامش « العباسي » .

وفي هامش « العباسي » أيضاً : قوله : (**والنظم**) معطوف على النثر و(**الاول**) فاعل بفعل محذوف يدل عليه جلا المتقدم ، و(**أولا**) منصوب على الظرفية والألف فيه للإطلاق وهو مضاف لـ(**آخر**) المضاف إلىٰ (**مصراع**) إضافة الصفة إلى الموصوف .

وقوله : (**فما قبل**) معطوف علىٰ أولاً ، والتقدير : رد العجز على الصدر في الكلام المنظوم : هو أن يظهر أحد اللفظين المتجانسين في أول المصراع الأخير أو فيما تلاه قبله ؛ أي : فيما تلا المصراع الأخير من آخر المصراع الأول أو حشوه أو أوله ؛ يعني : ويظهر اللفظ الآخر في آخر المصراع الثاني ؛ لأنه العجز المردود على الصدر ، فلا يكون لأجل ذلك إلا في آخر الكلام فقرة كان أو بيتاً .

والمعنىٰ : ورد العجز على الصدر في النظم أن يظهر اللفظ الأول من المتجانسين مثلاً في أول المصراع الأخير ، أو فيما تلا المصراع الأخير مما قبله من آخر المصراع الأول أو حشوه أو أوله .

وقوله : (**تلا**) تكملة بيت في موضع الحال من الأول ، وفاعله ضمير يعود على العجز ، ولا يستقيم وزن البيت إلا بتسكين لام الأول ووصل همزة أولا ، فيقرأ كذلك للضرورة . انتهىٰ من « الخَرَّاسِي » من بعض شُرَّاح هٰذه المنظومة .

وعبارة « الأصل » مع « شرحه » : (ومنه) أي : ومن الضرب اللفظي (رد العجز على الصدر) أي : النوع المسمىٰ بذلك (وهو) أي : رد العجز على الصدر يكون في النثر وفي النظم ؛ فهو (في النثر : أن يجعل أحد اللفظين المكررين) وهما المتفقان لفظاً ومعنىً ، (أو) أحد (المتجانسين) وهما المتشابهان في اللفظ دون المعنىٰ ، (أو) أحد (الملحقين بهما) أي : بالمتجانسين ، وقد تقدم أن الملحقين بالمتجانسين قسمان ؛

ما يجمعهما الاشتقاق ، وما يجمعهما شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) متعلق بأن يجعل ؛ أي : هو في النثر أن يجعل في أول الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعة ، (و) يجعل اللفظ (الآخر) منهما (في آخرها) أي : في آخر تلك الفقرة ، والفقرة في أصلها : اسم لعظم الظهر ، استعيرت للحُلِيِّ المصنوعِ علىٰ هيئته ، ثم أُطلقت علىٰ كل قطعة من قِطَع الكلام الموقوفةِ علىٰ حرف واحد ، لحسنها ولطافتها ، وقد تقدم بيان معناها .

* * *

ففي رد العجز على الصدر في النثر : **أربعة أقسام** ؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها : إما أن يكونا مكررين ، أو متجانسين ، أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق ، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق ، فهٰذه أربع صور ، أتى المصنف بأمثلتها علىٰ هٰذا الترتيب ، فقال :

القسم الأول : وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها ؛ (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ كما مثله الناظم في آخر البيت ، فقد وقع تخشىٰ في أول هٰذه الفقرة وكرر في آخرها ، ولا يضر اتصال الآخر بالهاء في كونه آخراً ؛ لأن الضمير المتصل كالجزء من الفعل .

(و) **القسم الثاني** : وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة والآخر في آخرها ؛ (نحو) قولهم : (سائل اللئيم) أي : طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة (يرجع ودمعه سائل) فسائل في أول الفقرة وسائل في آخرها : متجانسان ؛ لأن الأول من السؤال ، والثاني من السيلان .

(و) **القسم الثالث** : وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها ؛ (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ ، فبين (استغفروا وغفارا) شبه التجانس باشتقاق ؛ لأن مادتهما المغفرة ، ولم يعتبر في الآية لفظ فقلت قبل استغفروا ؛ لأن استغفروا هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام ، وهي المعتبرة أولاً ، ولفظ قلت لحكايتها .

(و) **القسم الرابع** : وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه

الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها ؛ (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ ، فبين (قال والقالين) شبه اشتقاق ، وبه ألحقا بالمتجانسين كما تقدم .

فهٰذه أربعة أقسام من رد العجز على الصدر الذي يوجد في النثر ، وهٰذا معنىٰ قول الناظم : (**مكرراً مجانساً وما التحق يأتي**) أي : يأتي ويجيء اللفظ الأخير (في رد العجز على الصدر) أي : في إرجاع العجز للصدر ؛ بأن ينطق به كما نطق بالصدر . انتهىٰ « د س » .

حالة كونه مكرراً بصاحبه ، ويأتي مجانساً له ، ويأتي مع صاحبه بالمتجانسين ؛ إما إلحاق اشتقاق ، أو إلحاق شبهه ، فقوله : (**مجانساً**) ، هو علىٰ إسقاط حرف العطف ، فيتصور في الفقرة كما ذكرنا أربع صور ؛ لأن اللفظين : إما مكرران ، أو متجانسان ، أو ملحقان اشتقاقاً ، أو ملحقان بشبه الاشتقاق .

وقوله : (كـ) قوله تعالىٰ : ﴿ و (تَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ) أَن تَخْشَىٰهُ﴾ ، مثال للقسم الأول من الأقسام الأربعة المذكورة في النثر كما قد عرفت . انتهىٰ « ع ق » بزيادة .

* * *

ويتصور في النظم ستة عشر قسماً ، كما ستراه في كلام « الأصل » مع « شرحه » حيث قال :

(و) رد العجز على الصدر الذي يوجد في النظم هو : (أن يكون أحدهما) أي : أحد اللفظين المكررين ، أو أحد المتجانسين ، أو أحد الملحقين بالمتجانسين بطريق الاشتقاق ، أو أحد الملحقين بهما بطريق شبه الاشتقاق (في آخر البيت) أي : أن يكون أحد ما ذكر في آخر البيت ، (و) يكون اللفظ (الآخر) المقابل لذلك الأحد (في المصراع الأول) من البيت وهو نصفه الأول ؛ لأن المصراع الأول من البيت هو الشطر الأول ، (أو) يكون ذلك الآخر (في حشوه) أي : في حشو المصراع الأول ، (أو) يكون ذلك الآخر (في آخره) أي : في آخر المصراع الأول ، (أو) يكون ذلك الآخر (في صدر) المصراع (الثاني) من البيت وهو نصفه الثاني .

وقد فهم من هٰذا الكلام أن أحد اللفظين مما ذكر ليس له إلا محل واحد من البيت

وهو الآخر ، ومقابله الآخر له أربعة من المحال : أول المصراع الأول ، ووسطه ، وآخره ، وأول المصراع الثاني .

وبقي من التقسيم العقلي : وسط المصراع الثاني ، لم يعتبره المصنف في مسمىٰ رد العجز إلى الصدر ؛ إذ لا معنىٰ لكونه صدراً رد عليه العجز ، واعتبره السكاكي ، فتكون المَحالُّ على اعتباره خمسة ؛ لأنه زاد قسماً خامساً ؛ وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ؛ نحو قوله :

فـي علمـه وحلمـه وزهـده وعهـده مشتهَـر مشتهَـر

أي : هو في علمه مشتهر ، وفي حلمه مشتهر ، وفي زهده مشتهر ، وفي عهده مشتهر ، والرواية بفتح الهاء مأخوذة من اشتهره الناس ، فقد وقع مشتهر في حشو المصراع الثاني ، ورد عليه مشتهر الذي في عجز البيت .

ورأى المصنف ترك هٰذا القسم أولىٰ ؛ لأنه لا معنىٰ فيه لرد العجز على الصدر ؛ إذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة لعجزه ؛ لأنه لو كان فيه صدارة بالنسبة لعجزه . . لكان لحشو المصراع الأول صدارة بالنسبة لعجزه ، مع أن هٰذا لم يجعل من هٰذا القبيل اتفاقاً . انتهىٰ « دسوقي » .

وعلى اعتبار المصنف تكون المحالُّ أربعة ، فتكون أقسام رد العجز على الصدر في النظم في اعتبار المصنف ستة عشر ، من ضرب أربعة أقسام المكررين والمتجانسين والملحقين اشتقاقاً والملحقين بشبه الاشتقاق ، في أربعة أقسام محالِّ اللفظ المقابل للذي في العجز ، وتلك المحال : في صدر المصراع ، وحشوه ، وعجزه ، وصدر المصراع الثاني .

وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين ، من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة أقسام المحال ؛ لأن المكررين يكون غير الواقع في العجز منهما : إما في صدر ، أو في حشو ، أو في آخر المصراع الأول ، أو في أول المصراع الثاني ، أو في وسطه ، ومثلها : في المتجانسين ، ومثلها في الملحقين اشتقاقاً ، ومثلها في الملحقين بشبه الاشتقاق ، وذلك ظاهر .

ولما لم يعتبر المصنف إلا أربعة أقسام المحال . . سقطت أربعة ، فكان المجموع ستة

عشر كما ذكرنا ، وقد مثل للمتكررين بأربعة أمثلة ، وللمتجانسين بأربعة ، وللملحقين اشتقاقاً بأربعة علىٰ هـٰذا الترتيب ، ولم يمثل للملحقين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد ، وأهمل ثلاثة ؛ إما لعدم ظفره بأمثلتها ، وإما اكتفاءً بأمثلة الملحقين من جهة الاشتقاق ، وسنمثل نحن عند ذكر مثال الملحقين بشبه الاشتقاق بما بقي له ؛ تكميلاً للأقسام وإلىٰ أمثلتها علىٰ هـٰذا الترتيب ، كما ذكرنا أشار فقال : (كقوله) أي : كقول الشاعر المغيرة بن عبد الله الأقيشر (من الطويل) ، فيما يكون المكرر في صدر المصراع الأول :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلىٰ داعي الندىٰ بسريع

أي : هـٰذا المذموم سريع إلى الشر واللآمة في لطمه وجه ابن العم ، وليس بسريع إلى العمل بما يدعىٰ إليه من الندىٰ ؛ أي : الكرم .

فسريع الثاني في آخر المصراع الثاني والأول وهو مكرر في أول المصراع الأول ، **فأول أقسام المكرر** : هو ما يكون فيه المكرر الآخر منهما في صدر المصراع الأول ؛ كهـٰذا المثال المذكور .

وثانيها : وهو ما يكون فيه المكرر الأول منهما في حشو المصراع الأول ؛ كقول الصمة بن عبد الله القشيري (من الوافر) :

تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

والصمة ، بوزن الهمة ، في الأصل : للرجل الشجاع ، والذكر من الحية ، وسمي به هـٰذا الشاعر ، وقوله : تمتع مقول قوله في البيت قبله :

أقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار

والعيس : بكسر العين المهملة ، في الأصل : الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثىٰ عيساء ، والمراد به هنا : مطلق الإبل ، و(تهوي) تنحدر ، و(المنيفة والضمار) موضعان .

والنجد : ما ارتفع من بلاد العرب ، وما انخفض منها يسمىٰ : غوراً وتهامة .

(فما بعد العشية من عرار) من زائدة ، وما بعدها مبتدأ ، والظرف قبلها خبره ،

وما مهملة ، فعرار الأول في حشو المصراع الأول ، وهو مكرر مع عرار العجز .

ومعنى البيت : استمتع بشم عرار نجد ، وهي ؛ أي : العرار : بفتح العين المهملة ، وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ؛ فإنا نعدمه ـ من باب علم ـ إذا أمسينا ، لخروجنا من أرض نجد ومنابته .

وثالثها : وهو ما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول ؛ كقول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي (من الطويل) :

ومَنْ كان بالبيضِ الكواعبِ مغْرماً		فَما زِلْتُ بالبيض القواضبِ مغرما

فمغرماً الأول في آخر الشطر الأول ، وهو مكرر مع مغرماً الواقع في العجز .

والمغرم بالشيء : هو المولع به ، والكواعب : جمع كاعب ، وهي الجارية حين يبدو ؛ أي : يظهر ثديها في النهود ؛ أي : في الارتفاع ، والقواضب : جمع قاضب ، وهو السيف القاطع ، وقوله : (فما زلت بالبيض) جمع أبيض ، هو دليل لجواب الشرط المحذوف .

ومعنى البيت : إن من كانت لذته في مخالطة الإناث الحسان . . فلا ألتفت إليه ؛ لأني ما زالت لذتي بمخالطة السيوف القواطع ، واستعمالها في محالها من الحروب .

ورابعها : وهو ما يكون فيه المكرر الآخر منهما في صدر المصراع الثاني ؛ كقول ذي الرمة غيلان بن عقبة (من الطويل) :

وإن لـم يكـن إلا مُعَـرَّجَ سـاعـةٍ		قليـلاً فـإنـي نـافـعٌ لـي قليلُهـا

فقليلاً الأول في صدر المصراع الثاني ، وهو مكرر مع قليلها في العجز ، ولا تضر الهاء في كونه في العجز ؛ لما تقدم أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به .

والمعرج : بفتح الراء المشددة اسم مصدر من عرج ـ بشد الراء ـ على الشيء ، إذا أقام عليه ، وهو خبر لاسم كان الذي هو ضمير عائد على الإلمام الذي هو النزول بالشيء ، المفهوم من **البيت** قبله ، وهو قوله :

أَلِمَّا على الدارِ التي لو وَجدْتُها		بهـا أهلهـا مـا كـان وَحْشـاً مَقِيلُهـا

(ألما) من الإلمام : وهو النزول في دار الأحبة التي ارتحلوا عنها ، والألف ضمير

التثنية ، وهو أمر للخليلين له بالإلمام والنزول في دار الأحبة الخالية عنهم ليؤانساه ؛ أي : وإن لم يكن ذلك الإلمام وذلك النزول إلا معرج ساعة ؛ أي : إقامة ساعة ، فهو نافع لي .

والإخبار عن الإلمام بالتعريج صحيح ، من الإخبار بالأخص عن الأعم ؛ لأن الإلمام الذي هو مطلق النزول أعم من التعريج الذي هو نزول مع استقرار .

وقوله : (قليلاً) ، نعت مؤكد لـ : (معرج ساعة) لأنه يلزم من كونه تعريجَ ساعة قِلَّتُهُ ، ويحتمل أن يكون وصفاً مقيداً بناءً على الاتساع في الساعة ؛ أي : وإن لم يكن التعريج إلا تعريجاً قليلاً في ساعة من الساعات النهارية والليلية ، فهو نافع .

وقوله : (قليلها) يحتمل أن يكون مبتدأ ، وخبره نافع ، والجملة خبر إن ، ويحتمل أن يكون فاعلاً بنافع ، وهو خبر إن .

ومعنى البيتين معاً : أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني على الإلمام بالدار التي ارتحل أهلها ، فصارت القيلولة فيها موحشةً ، والحال أني لو وجدت أهلها فيها . . ما كان محل القيلولة فيها موحشة ؛ لكثرة أهلها وتنعمهم ، وإن لم يكن ذلك النزول وذلك التعريج إلا شيئاً قليلاً ؛ فإنه نافع لي ، يذهب بتذكر الأحباب فيه بعض همي ، ويشفىٰ غليل وجدي .

* * *

ثم نشرع في أمثلة المتجانسين ؛ **وهي أربعة** كما تقدم :

والأول منها : وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في صدر المصراع الأول ؛ كقول القاضي الأَرَّجَاني (من الوافر) :

دَعَانِي مِن مَلامِكما سَفاهاً فـدَاعي الشوق قبلكما دعاني

فدعاني الأول بمعنى : اتركاني ، وهو في صدر المصراع الأول ، والثاني وهو في العجز بمعنى الدعوة ، فالأول من ودع يدع ، والثاني من دعا يدعو ، بمعنىٰ طلب .

والسفاه : بفتح السين : الخفة وقلة العقل ، ويروىٰ بكسر الشين المعجمة ، بمعنى : المشافهة والمواجهة بالكلام .

والمعنى : اتركاني من لومكما الواقع منكما ؛ لأجل سفهكما ، وقلة عقلكما ، أو : الواقع منكما مشافهةً ، من غير استحياء ؛ فإني لا ألتفت إلىٰ ذلك اللوم ؛ لأن الداعي للشوق الموجِب لغلبته عليَّ . . قد دعاني لذلك الشوق وناداني إليه ، فأجبته فلا أجيبكما بعده ، وذلك الداعي للشوق : هو جمال المحبوب المشتاق إليه .

والشاهد في : (دعاني) الواقع في صدر المصراع الأول ، و(دعاني) الواقع في عجز البيت ؛ فإنهما ليسا مكررين بل متجانسين ؛ لأن الأول بمعنى اتركاني والثاني بمعنىٰ ناداني ؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب ، والجناس الذي بينهما متماثل .

والثاني منها : وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في حشو المصراع الأول ؛ كقول أبي منصور عبد الملك الثعالبي (من الكامل) :

وإذا البَـلابِـلُ أَفْصَحَـتْ بِلغُـاتِهـا   فَـانْـفِ البَـلابِـلَ بِـاحْتِسَـاءِ بَـلابِـل

فالبلابل الأول في حشو المصراع الأول ، ولم يجعل مما كان في صدره ؛ لتقدم إذا عليه ، وهو جمع بلبل ـ بضم الباءين وباللام ـ وهو : طائر معروف حسن الصوت ، والبلابل الثاني في العجز كما رأيت ، وهو جمع بلبلة ـ بضم الباءين وباللام ـ وهي : إناء من خمر ، واحتساء الخمر : شربها .

والمعنىٰ : أنه يأمر بشرب آنية الخمر ؛ لدفع الأحزان ، وهي المرادة بالبلابل المتوسطة ، وهي التي حركها إفصاح الطائر بلغته ؛ أي : إظهاره لها ؛ لأن الصوت الحسن مما يحرك الأشواق ، ويقوي الدواعي إلى التلاقي .

وقوله : (أفصحت) أي : أخلصت لغاتها من اللكنة ، يقال : أفصح الأعجمي ، إذا نطق لسانه وخلصت لغته من اللكنة ، والمراد بلغاتها : النغمات التي تصدر منها ، جعل كل نغمة لغةً ؛ أي : إذا حركت البلابلُ بنغماتها الحسان الخالصة من اللكنة أحزانَ الأشواق والهوىٰ .

وقوله : (فانف البلابل) جمع بَلْبَال : بالفتح ، وهو : الحزن ، والاحتساءُ : الشرب ؛ أي : فَانْفِ الأحزانَ التي حرَّكها صوتُ البلابل وأَزِلْها بالشربِ من أباريق الخمر .

والثالث منها : وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في آخر المصراع الأول ؛ كقول أبي القاسم الحريري في المقامة الثامنة والأربعين الحرامية (من الوافر) :

فمشغـــوفٌ بـــآيـــاتِ المثـــانـــي ومفتـــونٌ بِـــرَنَّـــاتِ المثـــانـــي

فالمثاني الأول في آخر المصراع الأول ، والثاني في العجز ، وهما متجانسان ؛ إذ المراد بالمثاني الأول : القرآن ؛ لأنه تثنىٰ فيه القصص والوعد والوعيد ، والمراد بالمثاني الثاني : أوتار المزامير ؛ لأنها طاقات يثنىٰ بعضها ؛ أي : يضم طاق منها ؛ أي : وتر منها إلىٰ طاق ؛ أي : إلىٰ وتر آخر ، حال الضرب عليها ، ورناتها : نغماتها .

والفاء في قوله : (فمشغوف) لتفصيل أهل البصرة ؛ أي : فمنهم : الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن ؛ أي : المجذوبون بها ، ومنهم : من هو مفتون بآلات اللهو والطرب ، ومنهم : من دون ذلك ، والمقصود : مدح البصرة بأنها مصر جامع لجميع أصناف الناس .

والرابع منها : وهو ما يكون فيه المجانس الآخر **منها** في صدر المصراع الثاني ؛ كقول الأرجاني (من السريع) :

أملتهـــم ثـــم تـــأملتهـــم فـلاح لـي أن ليـس فيهـم فـلاح

قوله : (أملتهم) أي : رجوت منهم المعروف والخير ، وقوله : (ثم تأملتهم) أي : ثم تأملت فيهم وتفكرت في أحوالهم ، هل هي أحوال من يرجىٰ خيره أم لا ؟! قوله : (فلاح لي) أي : فظهر لي بعد التأمل في أحوالهم (أنـ)ـه (ليس فيهم فلاح) أي : فوز وبقاء على الخير .

وقد أفاد بـ : (ثم) أنه كان على الخطأ مدةً مديدةً لعدم التأمل ، وباستعمال : (الفاء) أنه ظهر له عدم فلاحهم بأدنىٰ تأمل .

ومحل الشاهد : قوله : (فلاح) الواقع في صدر المصراع الثاني ، و(فلاح) الثاني الواقع في عجر البيت ، فإنهما متجانسان ؛ لأن الأول بمعنىٰ : ظهر ، والثاني بمعنى : الفوز والإقامة على الخير .

* * *

ثم نشرع في أمثلة الملحقين بالمتجانسين اشتقاقاً ؛ **وهي أربعة** كما تقدم ، فنقول : وأما أمثلة الملحقين اشتقاقاً . . **فالأول منها** : وهو ما يكون الآخر منهما في صدر المصراع الأول ؛ كقول البحتري (من المتقارب) ، فوزنه فعول ثمان مرات :

ضـرائـب أبـدعتهـا فـي السمـاح فلسنـا نـرىٰ لـك فيهـا ضـريبـا

قوله : (ضرائب) أي : لك ضرائب أيها الممدوح وطبائع ، جمع ضربية : وهي الطبيعة يطبع عليها الرجل ، قوله : (أبدعتها) أي : أبدعت تلك الضرائب وأنشأتها في العالم من غير أن يتقدم لأحد من الناس عليك منشأ فيها (في السماح) أي : في الكرم والعطاء .

* * *

فإن قلت : كونها طبائع ، وكونه أبدعها وأحدثها : متنافيان ؛ إذ لا معنىً لإحداث الطبائع .

قلت : المراد أنك أنشأت آثارها الدالة علىٰ أنك طبعت عليها من الإعطاء الأفخم ، والبذل لكل نفس أعظم بدليل قوله : (في السماح) وتلك الضرائب التي اختصصت بها (فلسنا نرىٰ لك فيها ضريباً) أي : مثيلاً .

* * *

فضرائب في أول المصراع الأول مشتق مما اشتق منه لفظ (ضريبا) الذي في العجز ، فهما مثال للفظين المتقابلين الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق ، وقد وقع أحدهما في عجز البيت ، والثاني المقابل له في صدر المصراع الأول .

ووجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق : **أن** (ضرائب وضريبا) يرجعان لأصل واحد ، وهو الضرب .

والثاني منها : وهو ما يكون فيه الملحق الآخر منهما بالمتجانسين اشتقاقاً في حشو المصراع الأول ؛ كقول امرىء القيس (من الطويل) :

إذا المـرء لـم يخـزن عليه لسانـه فليـس علـىٰ شـيء سـواه بخـزان

وهٰذا البيت من قصيدته التي مطلعها :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب وعرفانِ وربـع عفـت آيـاتـه منـذ أزمـانِ

فيخزن في حشو المصراع الأول كما رأيت ، وهو مشتق مع خزان الذي في العجز من الخزن .

والمعنىٰ : أن الإنسان إذا لم يحفظ لسانه علىٰ نفسه . . فلا تثق به في أمرك ؛ لأنه لا يخزن لسانه ؛ أي : لا يحفظه بالنسبة إلىٰ غيره من باب أحرىٰ ؛ بأن كان الضرر بما يتكلم به عائداً علىٰ ذلك الغير ؛ لأنه لم يتحافظ فيما يضره بنفسه ، فكيف فيما لا يضره بنفسه ، وإنما يضر غيره ؟!

فهٰذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان المتقابلان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق ، وأحدهما في العجز والملحق الآخر في حشو المصراع الأول ، وإنما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق ؛ لأن (يخزن وخزان) يرجعان لأصل واحد ، وهو الخزن ، فهما مشتقان منه .

والثالث منها : وهو ما يكون فيه الملحق الآخر منهما اشتقاقاً في آخر المصراع الأول ؛ كقول أبي عيينة بن محمد المهلبي (من الكامل) :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب يضير

والشاهد في : (ضائري) و(يضير) ، وهما يجمعهما الاشتقاق ؛ لأنهما مشتقان من الضير بمعنى : الضرر ، وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول ، والثاني في عجز البيت .

ومعنى البيت : (دع الوعيد) أي : اترك إخبارك بأنك تنالني بمكروه ؛ فإنه لا يجديك مني شيئاً ؛ لأنه بمنزلة طنين أجنحة الذباب ، وذلك الطنين لا ينالني منه مكروه ، فكذا وعيدك .

والرابع منها : وهو ما يكون فيه الآخر من الملحقين بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني ؛ كقول أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد (من الطويل) :

وقد كانت البيض القواضب في الوغىٰ بواتر وهي الآن من بعده بتر

فالبواتر صدر المصراع الثاني ، والبتر في العجز : هما مأخوذان من مادة البتر ، وهو القطع .

والمعنىٰ : أن السيوف البيض القواطع في ذاتها كانت في الحروب قواطع لرقاب الأعداء ؛ لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بها ، وتدريبه وشجاعته (وهي الآن) أي : بعد موته (بتر) أي : مقطوعة الفائدة ؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله .

والشاهد في قوله : (بواتر) و(بتر) ، فإن البواتر والبتر : مما يجمعهما الاشتقاق ؛ لأنهما مأخوذان من البتر ، وهو القطع .

* * *

ثم نشرع في أمثلة الملحقين بالمتجانسين بينهما شبه الاشتقاق ؛ **وهي أربعة** أيضاً كما تقدم :

فالأول منها : وهو ما يقع فيه أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت ، والملحق الآخر في صدر المصراع الأول ؛ كقول الحريري :

ولاَحَ يَلْحَىٰ علىٰ جَرْيِ العِنان إلىٰ مَلهىً فسحقاً له مِنْ لاَئحٍ لاَحِ

فلاح الأول فعل ماض ، من اللوحان بمعنى الظهور ، ولاح في العجز اسم فاعل ، من لحاه إذا رماه وأبعده .

وفي « الدسوقي » : فلاح الأول فعل ماض بمعنىٰ ظهر ، وفاعله ضمير يعود على الشيب في البيت قبله ، وهو قوله :

نهاني الشيب عمَّا فيه أفراحي فكيف أجَمْعُ بين الراح والراح

وقوله : (يلحىٰ) أي : يلوم ، وقوله : (علىٰ جري العنان) أي : جري ذي العنان ، وهو الفرس (إلىٰ ملهىً) أي : إلىٰ مكان اللهو ، وقوله (فسحقاً له) أي بعداً له ؛ أي : للشيب (من لائح لاح) أي : من ظاهر لائم ؛ أي : ظهر الشيب يلومني علىٰ جري الخيل إلى الأماكن التي فيها اللهو فبعداً له من ظاهر لائم ؛ فلاح الأول : ماضي يَلُوح ، مأخوذ من اللوحان ، وهو الظهور ، والثاني الذي في عجز البيت اسمُ فاعل ؛ مِنْ لحاه إذا لامه .

والثاني منها : وهو ما يقع فيه أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق في آخر

البيت والملحق الآخر في حشو المصراع الأول ؛ كقول أبي العلاء المعري (من البسيط) :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم   والعذب يهجر للإفراط في الخصر

(لو اختصرتم من الإحسان) أي : لو تركتم من كثرة الإحسان ولم تبالغوا فيه.. (زرتكم) ، لكن أكثرتم من الإحسان ، فهجرتكم لتلك الكثرة ، ولا غرابة في هجران ما يستحسن ؛ لخروجه عن حد الاعتدال ؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه ، وهي خصره ؛ أي : برودته ، والخَصَرُ : ـ بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحتين ـ : البرد ، وأما : بفتح الخاء وكسر الصاد.. فهو البارد .

والمعنىٰ : أن بعدي عنكم ؛ لكثرة إنعامكم علي ، فقد عجزت عن الشكر ، فأنا أستحيي من الإتيان إليكم من غير قيام بحق الشكر ، فهو مدح لهم .

ويحتمل أن المراد ذمهم ؛ أي : إنهم أكثروا في الإحسان ، حتىٰ تحقق منهم جعلهم ذلك في غير محله سفهاً ، فهجرهم لأفعالهم السفيهة .

فقوله : اختصرتم مع الخصر بينهما شبه اشتقاق ؛ لأنه يتبادر كونهما من مادة واحدة ، وليس كذلك ؛ فإن الأول وهو الواقع في الحشو لِسَبْقِ لو عليه ، مأخوذ من مادة الاختصار ، الذي هو ترك الإكثار ، والثاني مأخوذ من خَصَر بمعنىٰ : بَرُد ، والخَصَرُ ـ بفتحتين ـ البرد ، يقال : قد خصر الرجل ، إذا آلمه البرد في أطرافه ، وخصر يومنا ، إذا اشتد برده ، وماء خصِر ـ بكسر الصاد ـ أي : بارد وباب الكل : طرب . انتهىٰ « مختار » .

واختصار الطريق : سلوك أقربه ، واختصار الكلام : إيجازه . انتهىٰ منه .

والثالث منها : وهو ما يقع فيه أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت ، والآخر في آخر المصراع الأول ؛ كقول الحريري أيضاً :

ومضطلــع بتلخيــص المعــانــي   ومطلــع إلــىٰ تخليــص عــانــي

المضطلع بالشيء : القوي فيه الناهض به ، وتلخيص المعاني : اختصار ألفاظها وتحسين عباراتها ، والمطلع : الناظر ، وتخليص العاني : فكاك الأسير ، فالأول يعني المعاني من عنىٰ يعني من باب رمىٰ ، بمعنىٰ : قصد ، والثاني من عنا يعنو ، من باب دعا ، إذا فك الأسير وأطلقه .

والرابع : وهو ما يقع فيه أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت ، والآخر في صدر المصراع الثاني ؛ كقول الآخر :

لعمـري لقـد كـان الثـريـا مكـانـه ثراءً فأضحى الآن مثواه في الثرىٰ

وقوله : (ثراء) نصب على التمييز ؛ أي : لقد كانت الثريا مكانه من جهة ثروته وغناه ، يقال لمن أصبح غنياً ذا ثروة : أصبح فلان في الثريا ، وقوله : (مثواه في الثرىٰ) أي : في الأرض والتراب .

والشاهد في : (ثراء) الأول (والثرى) الثاني ؛ فإن الأول واوي من الثروة ، والثاني يائي ؛ لأن أصله ثري .

قال العلامة اليعقوبي : ويضعف كون هٰذا المثال من الملحق أن أحد اللفظين وهو الثاني لم يشتق من شيء ، حتىٰ يتوهم فيهما الاشتقاق من أصل واحد ، فالأقرب فيهما التجانس ، إلا أن يقال : يكفي في تبادر اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذاً من شيء ، فيسري الوهم إلى الآخر . انتهىٰ « دسوقي » .

فجملة صور رد العجز على الصدر عشرون صورة ؛ أربع منها في النثر ، وست عشرة في النظم ، ولقد مثلنا لكل منها بأمثلة واضحة علىٰ ترتيبها .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ومنه رد عجز اللفظ علىٰ صدر**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، منه : حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بمن مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، رد : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، عجز : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، اللفظ : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**علىٰ**) : حرف جر مبني على السكون ، صدر : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق برد ، والتقدير : ورد عجز اللفظ إلىٰ صدر كَائِنٌ من الضرب اللفظي ؛ أي : من المحسنات اللفظية ، والجملة الاسمية مستأنفة

استئنافاً نحوياً ؛ أي : وتكرار اللفظ الأخير وذكره في أول الكلام كائن من المحسنات اللفظية .

(**ففي**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح داخلة علىٰ مبتدأ محذوف ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن من المحسنات اللفظية رد العجز على الصدر ، وأردت بيان كيفية الرد في النثر أو النظم . . فأقول لك : ذلك الرد المذكور أن يظهر اللفظ المكرر مكتنفاً بفقرة في نثر ، في : حرف جر مبني على السكون ، (**نثر**) : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بجلا الآتي ؛ لأنه فعل ماض .

(**بفقرة**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، فقرة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمكتنفاً الآتي .

(**جلا**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على اللفظ المردود ؛ أي : المكرر .

(**مكتنفاً**) : حال من فاعل جلا ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة جلا من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ المحذوف الذي دخلت عليه فاء الفصيحة ، والتقدير : فذلك اللفظ المردود ؛ أي : المكرر جلا وظهر في نثر حالة كونه مكتنفاً ؛ أي : محيطاً بفقرة ؛ أي : واقعاً في أولها وفي آخرها .

وتقدير الكلام : إذا عرفت أن من المحسنات اللفظية رد العجز علىٰ صدر ، وأردت بيان ذلك الرد . . فأقول لك : اللفظ المردود ؛ أي : المكرر جَالٍ في نثر ؛ أي : جَالِيٌ ؛ أي : ظاهر في نثر حالة كونه محيطاً بفقرة ؛ أي : واقعاً في أولها وآخرها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

قوله : (**والنظم**) بالجر ، الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، النظم : معطوف علىٰ نثر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**الاول**) : فاعل بفعل محذوف جوازاً دل عليه جلا المتقدم ، تقديره : ورد العجز صدراً في النظم ؛ أي : في الكلام المنظوم أن يظهر الأول من المكررين ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن .

(**أولاً**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، والظرف متعلق بالفعل المحذوف الذي دل عليه جلا المتقدم ، أول : مضاف ، (**آخر**) : بالجر مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، آخر : مضاف ، (**مصراع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والتقدير : ورد العجز صدراً في النظم أن يظهر الأول من المكررين في أول المصراع الأخير من البيت .

(**فما قبل**) : الفاء عاطفة بمعنىٰ أو مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول بمعنى الذي واقعة على المكان في محل النصب على الظرفية ، معطوف علىٰ أولاً مبني على السكون ، قبل : في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمةً ؛ جبراً لما فاته من الإعراب بإعطائه أقوى الحركات ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لما الموصولة ، تقديره : أو يظهر الأول من المتكررين في المكان الذي استقر قبل أول المصراع الأخير ، بأن يكون ذلك المكرر آخر المصراع الأول أو حشوه أو أوله .

(**تلا**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة ، والجملة الفعلية حال من الضمير المستتر في صلة ما الموصولة ، تقديره : أو يكون ذلك المكرر ما استقر قبل أول المصراع الأخير حالة كون ما استقر قبل أول المصراع الأخير تالياً له ؛ أي : متصلاً بأول المصراع الأخير من جهة أوله ، بأن يكون آخر المصراع الأول أو حشوه أو صدره ، والغرض من جملة (تلا) تكميل البيت .

ومعنىٰ هـٰذا الكلام : ورد العجز صدراً في الكلام المنظوم يظهر بكون أول المتكررين

أوَّلَ المصراع الأخير ، أو بكونه ما قبل أول المصراع الأخير ، بأن يكون آخر المصراع الأول أو حشوه أو أوله ، حالة كون ما قبل أول المصراع الأخير تالياً له ؛ أي : متلواً له من جهة أوله .

(**مكرراً**) : حال من فاعل يأتي الآتي ، والحال منصوب بعامل صاحبه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**مجانساً**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ مكرراً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وما التحق**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، ما : نكرة موصوفة في محل النصب معطوفة علىٰ مكرراً مبني على السكون ، التحق : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، والجملة الفعلية في محل النصب صفة لما الموصوفة ، تقديره : وشيئاً ملتحقاً بالمجانس في الاشتقاق أو في شبهه ، وصح مجيء ما الموصوفة حالاً مع أنها جامدة ؛ لوصفها بالمشتق .

(**يأتي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على اللفظ الأخير في رد العجز على الصدر ؛ أي : يأتي اللفظ الأخير في رد العجز على الصدر حالة كونه مكرراً بصاحبه المذكور أولاً ، ويأتي مجانساً له ، ويأتي ملحقاً مع صاحبه بالمتجانسين إلحاق اشتقاق ، أو إلحاق شبهه ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

ثم مثل للمكررين بقوله : (كـ) قوله تعالىٰ : ﴿ و (تَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ)﴾ أن تخشاه ، الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، تخشى الناس والله أحق : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال رد العجز على الصدر كائن كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في السجع

واعلم : أن هنا ألفاظاً أربعةً ينبغي استحضار معانيها لكثرة دورانها على الألسن ، فيزول الالتباس بينها : السجع ، والفاصلة ، والقرينة ، والفقرة ؛ **فالقرينة** : قطعة من الكلام جعلت مزاوجةً لأخرىٰ ، **والفقرة** : مثلها إن شرط مزاوجتها لأخرىٰ ، وإلا . . كانت أعم ، سواء كانت مع تسجيع أو لا ، كما هو ظاهر كلامهم ، وأما **الفاصلة** . . فهي الكلمةُ الأخيرة التي هي الفقرة ، وأما **السجع** . . فقد يطلق علىٰ نفس الفاصلةِ الموافقةِ لأخرىٰ في الحرف الأخير منها ، ويطلق علىٰ توافق الفاصلتين في الحرف الأخير . انتهىٰ « دسوقي » .

والسجع : مأخوذ مِنْ : سجَع الحمامُ ؛ وهو تغريده ، وهو محمود .

وقال الرماني : السجعُ : عَيْبٌ ، وكأنه يُريد ما يُقصد لفظه غَيْرَ تابعٍ للمعاني ، ويُسمىٰ غَيْرُ ذٰلِكَ فواصلَ ، كما سيأتي غيره .

قال الخفاجي : السجع محمود ، لٰكن إنما الاستمرار عليه في الدوام لا يحمد ، ولذلك لم تجيء فواصل القرآن كلها علىٰ سبيل السجع ، بل فيه ذلك تارةً ، وغيره أخرى . انتهىٰ « عروس الأفراح » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلسَّجْعُ فِي فَوَاصِلٍ فِي ٱلنَّثْرِ ... مُشْبِهَةٍ قَافِيَةً فِي ٱلشِّعْرِ

أي : (و) من أنواع الضرب اللفظي أيضاً : (**السجع**) ، وهو (**في**) النثر : اتفاق فاصلتين أو (**فواصل**) في الحرف الأخير ، والفاصلة (**في النثر مشبهة قافية**) للبيت (**في الشعر**) .

فالفاصلة في النثر : كلمة ختمت بها القرينة ، والقرينة من الكلام : كلمة تقارن بأخرىٰ ، والقافية في البيت : كلمة ختمت بها البيت .

فالفاصلة حينئذ في القرينة : بمنزلة القافية في البيت في أن كلاً منهما كلام يقصد منقطعاً عن غيره ، ويلتزم فيها حرف يختم به ما يقابلها ، وإن كان الالتزام في القرآن غالباً ، وفي الأبيات لزوماً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۞ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ فهو كلام مسجع ؛ لوجود التوافق بين الفاصلتين ، وهما : (مرفوعة) و(موضوعة) في العين والختم بالهاء ، ومجموع : (سرر مرفوعة) قرينة ، وكذا مجموع : (وأكواب موضوعة) قرينة أخرى . انتهىٰ « ع ق » .

قوله : (**والسجع**) مبتدأ ، خبره (**في فواصل**) أي : والسجع حاصل في فاصلتين أو فواصل ، وصرف المجرور لضرورة النظم .

وقوله : (**في النثر**) صفة كاشفة لفواصل ، و(**مشبهة**) بالجر صفة ثانية لفواصل .

وقوله : (**قافية**) مفعول مشبهة .

وقوله : (**في الشعر**) صفة لقافية .

والمعنى : السجع حاصل في فواصل اثنتين فأكثر ، وهو تواطؤها علىٰ حرف واحد ، وهـٰذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها ، قافيةً في الشعر ، هـٰذا هو الأقرب في تفسير البيت . انتهىٰ « م خ » .

وفي هامش « شرح الناظم » : بعد قوله : (**فَصْلٌ**) ، (والسجع في فواصل في

النثر . . .) إلخ : وقد مر لنا أن الراجح : عدم ثبوت عَناوِينِ الفُصُول .

وعبارتُه في « شرحه » : هـٰذا هو النوع الثالث من الضرب اللفظي ، وهو السجع ؛ وهو توافق الفاصلتَينِ من النثر في الحرف الأخير ، وذكَرَ بعض من تكلَّم على السجع أنَّه يُقال فيه : المفُصَّل ، والمسجَّع ، والمُفقَّر ، والمُقفىٰ ، قال : كل ذلك بمعنىً واحدٍ ، إلا أن المفصَّل ، خُصَّ بالكتاب العزيز تنزيهاً لفظياً ، والمسجَّعُ والمفقَّر بالخُطبِ والرسائلِ وشِبْهِهما ، والمقفَّىٰ بالشعر ، وقد يطلق على السجع .

فالمفصل مأخوذ من قولهم : عقد مفصل ، إذا فُصِلَ بين لؤلؤةٍ بالخرز .

والمسجع من قولهم : سجع الحمام ، إذا كرَّر نغماتِه علىٰ وزن واحد ، وأنشد ابن دُريد :

طَرِبْتَ فأَبْكَتْكَ الحَمامُ السَّواجِعُ تَمِيلُ بِها ضَحْواً غُصُونٌ يَوانِعُ

ويقال : سَجَع الرجلُ ، إذا تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر .

والفَقْر مأخوذ مِن لَفظِ : الفِقْرة : وهي تحتملُ أن تكون منقولةً من فقرَة الظهر ، ووجهُ العلاقة في النقل : أنه معتمدُ الكلامِ المُفقَّر ، كما أن الفَقْرة معتمدُ الظهر ، والفَقْرُ حوافرُ النَّثر ، كما أن القوافي حوافر النظم .

ويحتمل أن تكون منقولة من الفقرة ، التي هي المعالم ، ووجه العلاقة أنها معالم للمقاطع .

ويحتمل أن تكون منقولة من الفقر بمعنى الحاجة ، ووجه العلاقة واضح ؛ لأن كل واحدة من القرينتين مفتقرة إلى الأخرىٰ .

وتحتمل أن تكون من تفقير الدابة ، وهو بياض في رجليها تعلم به ، ومعناه راجع إلىٰ معنى المعالم ، ويزيد العلاقة هنا قوةً أن الفقرة مشبهة بالحوافر ، والتفقيرُ مِن وَصْفِ الرجلين .

وكُلُّ هـٰذا سائغ ، والمُقفَّىٰ من : القافية ، وقافيةُ الشيء آخرهُ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يَعْقِدُ الشيطان علىٰ قافية أحدكم . . . » الحديث . متفق عليه ، ومنه في أسمائه صلى الله عليه وسلم : المقفىٰ .

ومنع بعضهم إطلاق السجع على القرآن ؛ لأن أصلَه هَدِير الحمام ؛ كقول ابنِ بَابكٍ (من الطويل) :

حمامةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَل اسْجَعِي فأَنْتِ بمَرْأىً مِن سُعاد ومَسْمَعِ

الجرعاء مؤنث أجرع ، قَصَرها لضرورة النظم ، وهي أرض مُرْمِلَةٌ مستويةٌ لا تُنبت شيئاً ، وحومة الشيءِ معظمُه ، والجندل الحجارة .

وعلل القاضي الباقلاني مَنْعَهُ في القرآن في كتابِ « الإعجاز » : بأنَّ القرآن لو كان سجعاً . . لكان غَيْرَ خارج عن أسَاليبِ العرب في كلامِهم ، ولو كان كذلك . . لم يقع به إعجاز .

والردُّ علىٰ قوله ظاهر ؛ إذْ إنَّ أكثر الفنون البلاغية الموجودة في القرآن موجودةٌ في كلام العرب ، ولم يقل أحد من أهل العلم بنَفْيِ تلك الفنونِ البلاغية عن القرآن ، وفُرِّقَ بَيْنَ الأسلوب الوارد في القرآن وبين نفس الأسلوب عند وروده في كلام العرب . انظر قول القاضي في « إعجاز القرآن » انتهىٰ .

الإعراب

(**والسجع**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، السجع : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**في**) : حرف جر مبني على السكون ، (**فواصل**) : مجرور بفي ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة ظاهرة مع التنوين لضرورة استقامة الوزن ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهي صيغة منتهى الجموع ، فدلالتها على الجمع بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، وخروجها عن صيغ أوزان العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : والسجع حاصل في فواصل ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**في النثر**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، النثر : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور

متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة كاشفة لفواصل ، تقديره : والسجع حاصل في فواصل واقعات في النثر .

(**مشبهة**) : صفة ثانية لفواصل مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهي اسم فاعل تعمل عمل الفعل الصحيح ترفع الفاعل ، وهو ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ فواصل وتنصب المفعول ، وهو قوله : (**قافية**) لأنه منصوب بمشبهة ، علىٰ أنه مفعول لها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**في الشعر**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لقافية ، تقديره : قافية واقعة في الشعر .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ضُرُوبُهُ ثَلاَثَةٌ فِي ٱلْفَنِّ	مُطَرَّفٌ مَعَ ٱخْتِلاَفِ ٱلْوَزْنِ
مُرَصَّعٌ إِنْ كَانَ مَا فِي ٱلثَّانِيَهْ	أَوْ جُلُّهُ عَلَىٰ وِفَاقِ ٱلْمَاضِيَهْ
وَمَا سِوَاهُ ٱلْمُتَوَازِ فَٱدْرِ	كَـ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾ فِي ٱلذِّكْرِ

ثم أشار إلىٰ أقسام السجع بقوله : (**ضروبه**) أي : ضروب السجع وأقسامه جمع ضرب ، وهو : النوع ، ويجمع أيضاً علىٰ أضرب ، (**ثلاثة**) لا زائد عليها بدليل الاستقراء (**في**) هـٰذا (**الفن**) المسمىٰ بالبديع ، وإنما قال في هـٰذا الفن ؛ لأن أهل هـٰذا الفن هو الذي اعتبره فيه أهله وسموه فيه :

القسم الأول من الثلاثة : (**مطرف**) بفتح الراء المشددة ؛ أي : النوع المسمىٰ بالمطرف ، مأخوذ من طرفت الشيء ، إذا جعلته في طرف ، وهو : السجع الذي يوجد بين الفاصلتين (**مع اختلافـ**)ـهما في (**الوزن**) أي : وزن آواخر القرائن ؛ كقوله تعالىٰ حكاية عن نوح عليه السلام : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۞ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ ، فالفاصلة الأولىٰ وهو : (وقارا) علىٰ وزن فعال ، فثانيه محرك ، والفاصلة الثانية وهي : (أطوارا) علىٰ وزن أفعال ، فثانيه ساكن ، وهما مختلفان في الوزن ، مع الاتفاق في التقفية ؛ أي : في الحرف الأخير .

وينبغي أن يكون المعتبر هنا هو الوزن الشعري ، لا التصريفي ، وحينئذ فوقاراً وأطواراً يصلحان في بيتين من قصيدة واحدة من بحر واحد ؛ كالرجز والكامل ، وإنما سمي مطرفاً ؛ لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف ، بخلاف غيره كما يأتي ، أو لأن ما وقع به التوافق ، وهو الاتحاد بين الفاصلتين : إنما هو الطرف ، وهو الحرف الأخير ، دون ما يعم ، وهو الوزن .

ومعنىٰ : ﴿ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ أي : لا تخافون عظمة الله ، والأطوار جمع طور ؛ أي : وقد خلقكم مراتب ، أولاً عناصر ، ثم مركبات لتغذي الإنسان ، ثم نطفاً ، ثم علقاً ، ثم مضغاً ، ثم عظاماً ولحوماً ، ثم أنشأكم خلقاً آخر . انتهىٰ « س » .

* * *

وثاني الأقسام الثلاثة : (مرصع) بفتح الصاد المشددة ؛ أي : النوع المسمىٰ بالمرصع (إن كان ما في) الفقرة (**الثانية**) كله (**أو**) كان (**جله**) أي : معظم ما في الفقرة الثانية من الألفاظ (**علىٰ وفاق**) ما يقابله من الفقرة (**الماضية**) أي : السابقة من الألفاظ .

والحاصل : أن السجع المرصع بصيغة اسم المفعول هو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية ؛ أي : في الحرف الأخير ، وكان كل ما في إحدى الفقرتين أو جله من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرىٰ في الوزن والتقفية ؛ يعني : أن السجع المرصع يكون في الفاصلتين المتفقتين في الوزن ، بشرط أن تكون اللَّفظاتُ الكائنةُ في إحدىٰ قرينتيه موافقة في الوزن والتقفيةِ للَّفظاتِ الكائنةِ في الأخرىٰ كُلِّها ، أو يكون جُلُّ اللَّفظاتِ موافقاً في الوزن والتقفية من إحدى القرينتين لِجُلِّ ما في الأخرىٰ .

ومثال ما كان فيه جميعُ اللفظات من إحداهما موافقاً لما في الأخرىٰ : قولُ الحريري في المقامةِ الأُولى الصَّنْعانية : (فهو) أي : الممدوح (يطبع الأَسْجاعَ بجواهرِ لفظه ، ويَقْرَعُ الأَسْماعَ بزواجر وعظه) فجميعُ ما في القرينة الثانية موافقٌ لما يُقابلُه من القرينةِ الأولىٰ .

وقوله : (يطبع الأسجاع بجواهر لفظه) أي : يُزَيِّن الأسجاع بألفاظِه الشبيهةِ بالجواهر ، ففي يطبع استعارة تبعية ، أو أنه شبَّه تزيينَ السجع بمصاحبةِ خِيارِ الألفاظ ، بجَعْلِ الحُلىٰ مطبوعاً بالجواهِر ، فعَبَّر بهـٰذه العبارة علىٰ طريقة الاستعارة بالكناية .

وقوله : (ويَقْرعُ الأسماع بزواجرِ وعظه) شَبَّه الأسماع بأبواب تقرع بالأصابع لتفتح ، فعبر بما ذكر علىٰ طريقة المكنية أيضاً . كذا في « اليعقوبي » .

وقال العصام : (يطبع) أي : يعمل ، يقال : طبع السيف والدرهم عمله ، والأسجاع : الكلمات المقفيات ، والجواهر جمع جوهر : وهو الشيء النفيس ، وإضافتها للفظه من إضافة المشبه به للمشبه ؛ كلجين الماء ، وأفرد اللفظ في موضع إرادة التعدد ؛ لكونه في الأصل مصدراً .

وقوله : (ويقرع) أي : يدق ، والمراد : لازم الدق ، وهو التأثير ؛ أي : يؤثر في الأسماع بزواجر وعظه ، وعلىٰ هـٰذا فلا استعارة في الكلام ، ومحل الشاهد : أن

(وعظه) فاصلة موازنة للفاصلة الأولىٰ وهي (لفظه) فخرج السجع حينئذ عن كونه مطرفاً .

ثم إن كل كلمة من القرينة الأولىٰ موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزناً وتقفيةً ؛ وذلك لأن يطبع موازن ليقرع ، والقافية فيهما العين ، والأسجاع موازن للأسماع ، والقافية فيهما العين أيضاً ، وجواهر موازن لزواجر ، والقافية فيهما الراء . انتهىٰ « د س » .

والحاصل : أن هـٰذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات ، إلا لفظة (فهو) . . فلا يقابله شيء من الثانية ؛ حتىٰ يقال : إنه مساوٍ له أو غير مساوٍ له ، وأما لو قال بَدَلَ الأسماع : الآذانَ . . كان مثالاً لما يكون جل ؛ أي : أكثر ما في الثانية موافقاً لما يقابله في الأولَىٰ ؛ لأن الآذان ليست موافقةً للأسجاع في التقفية ؛ إذ آخر الأسجاع العين وآخر الآذان النون ، ولا في الوزن بحسب اللفظ الآن وإن كانت موافقة بحسب **الأصل** ؛ لأن أصل آذان : أأذان ، بوزن أفعال ، ولا ينظر **للأصل** في مثل ذلك ، علىٰ أنه يجوز أن يكتفىٰ في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية ، وإن كانت الموافقةُ في الوزن حاصلةً بالنظر **للأصل** . انتهىٰ « د س » .

فالسجع الكائن علىٰ هـٰذه الصفة يسمىٰ مُرصَّعاً ؛ تشبيهاً له بجعل إحدى اللؤلؤتَين في العقد في مقابلةِ الأُخرى المسمىٰ لغةً بالمُرصَّع .

❊ ❊ ❊

(و) **ثالث الأقسام الثلاثة** وهو (**ما سواه**) أي : ما سوىٰ ما ذكر من المطرف والمرصع : هو (**المتوازِ**) أي : ما سوىٰ ما ذكر : هو المسمىٰ بالمتوازي ؛ أي : فالمتوازي هو السجع الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين ؛ كما في المطرف ، ولا اتفاق لفظات القرينتين كلاً أو جلاً ؛ كما في المرصع ، بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر في الوزن والتقفية .

وقوله : (**فادر**) كمل به البيت ؛ أي : فاعرف المتوازي ، وفرق بينه وبين غيره ، وقد مثل الناظم له بقوله : (**كـ**﴿ سُرُرٍ ﴾) أي : كالقرينتين اللتين هما (﴿ مَرْفُوعَةٍ ﴾) وأكواب موضوعة ، الموجودتين (**في الذكر**) أي : في القرآن الكريم ، فلا شك أن

الفاصلتين ، وهما مرفوعة وموضوعة : متفقان وزناً وما سواهما مختلف ، وهو (سرر وأكواب) ، وسمي متوازياً ؛ لتوازي الفاصلتين ؛ أي : توافقهما وزناً وتقفيةً دون رعاية غيرهما ، والتسمية يكفي فيه أدنى اعتبار ؛ أي : وإنما كان السجع في هـٰذه الآية متوازياً ؛ لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية ؛ أي : وأما الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة . . فمتوافقتان وزناً وتقفيةً ، ولفظ (فيها) لما يقابله شيء من القرينة الأخرىٰ .

* * *

وعبارة الناظم في « شرحه » علىٰ هـٰذه الأبيات الثلاثة :

واعلم : أن السجع عند القوم ثلاثة أضرب :

أحدها : **المطرف** ؛ وهو أن تختلف الفاصلتان في الوزن ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ فوقاراً وأطواراً مختلفان وزناً .

الثاني : **المرصع** ؛ وهو ما استوت فاصلتاه في الوزن ، وكان كل ما في إحدى القرينتين أو جله من الألفاظ . . مثل ما يقابله من الأخرىٰ في الوزن والتقفية ؛ كقول القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبي محمد الحريري البصري ، الأديب الكبير ، صاحب « المقامات الحريرية » ، ولقب بالحريري ؛ لعمله أو لبيعه الحرير ، فهو : (يطبع الأسجاع بجواهر لفظه * ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) ، ولو قال بدل الأسماع الآذان . . لكان منه أيضاً ؛ أي : من المرصع لاتفاقهما في الجل .

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ .

وقول الخطباء : الحمد لله الذي عاقد أزمة الأمور بعزائم أمره ، وحاصد أئمة الفجور بصوارم مكره ، وموفق عبيده لمغانم ذكره ، ومحقق وعيده بمعالم زجره .

وإلىٰ هـٰذا أشرنا بقولنا : (إن كان ما في الثانية أو جله . . .) البيت ، ولا حرج في نسبة الموافقة إلى الثانية ؛ لأنها مفاعلة بين اثنتين ؛ فكلما كان جل الثانية موافقاً للأولىٰ . . كان جل الأولىٰ موافقاً للثانية ، علىٰ أن الأنسب إضافتها إلى الطارىء .

الثالث : **المتوازي** : وهو أن تستوي الفاصلتان في الوزن ولم توافق سائر ألفاظ

إحداهما أو جلها ما يقابلها من أختها في الوزنِ والتقفيةِ معاً ؛ نحو : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۞ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ أو أحدِهما ، نحو : ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۞ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ ، ونحو : دخل الناطق والصامت ، وهلك الحاسد والشامت . انتهىٰ منه .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ضروبه ثلاثة في الفن**) : ضروب مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ضروب : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، ثلاثة : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**في الفن**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الفن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهره في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ضمير ضروبه ، تقديره : ضروب السجع حالة كونه معتبراً في هـٰذا الفن ثلاثة لا زائد عليها .

(**مطرف**) : بدل من ثلاثة ، بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**مع اختلاف الوزن**) : مع منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، مع : مضاف ، اختلاف : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، اختلاف : مضاف ، الوزن : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من مطرف ؛ لأنه علم لنوع من الأقسام أو صفة له ؛ أي : حالة كونه مصحوباً باختلاف وزن الفاصلتين فيه ، أو مطرف موصوف باختلاف وزن الفاصلتين فيه .

(مرصع) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ مطرف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**إن كان ما في الثانية أو جله علىٰ وفاق الماضية**) : إن حرف ربط وتقييد لما قبلها لا جواب لها ، بل تجزم فعلاً واحداً ـ وهي كثيرة في القرآن ، ذكره العليمي في حاشيته على « المجيب » ، في باب الجوازم ـ مبنية على السكون ، كان : فعل ماض ناقص في

محل الجزم بإن التقييدية مبني على الفتح ، ما : اسم موصول في محل الرفع اسمها مبني على السكون ، في حرف جر مبني علىٰ سكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الثانية : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لما الموصولة ، تقديره : إن كان ما استقر في الفقرة الثانية .

(أو) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، جله : جل معطوف علىٰ ما الموصولة علىٰ كونه اسماً لكان الناقصة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، جل : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ؛ أي : أو كان جل ما في الفقرة الثانية وأكثره علىٰ وفاق الماضية .

(علىٰ) : حرف جر مبني على السكون ، وفاق : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وفاق : مضاف ، الماضية : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لكان الناقصة ، تقديره : إن كان جميع ما في الفقرة الثانية أو كان جل ما في الفقرة الثانية وأغلبه كائناً علىٰ وفق ما في الفقرة الماضية ؛ أي : الأولى التي مضت وسبقت قبلها في الوزن والتقفية ، وجملة إن التقييدية جملة مقيدة لا محل لها من الإعراب .

(**وما سواه المتوازِ فادر**) : الواو استئنافية ، ما : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، سواه : سوىٰ منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، سوىٰ : مضاف ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لما الموصولة ، تقديره : وما استقر سواه ؛ أي : سوى المذكور من المطرف والمرصع المتوازي خبر لما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لاستقامة الوزن ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فادر**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من الضروب الثلاثة مع تعريفها ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : ادر واعرف الفرق بين الضروب الثلاثة وحققه ؛ لتكون من رجال الفن ، ادر : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من درىٰ يدري ، من باب رمىٰ يرمي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ تقديره : أنت ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، كمل بها البيت كما مر .

(كـ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾) : الكاف حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، سرر مرفوعة : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كقوله تعالىٰ : ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾ وغرضه التمثيل للمتوازي .

(**في الذكر**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الذكر : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المثال المذكور ، تقديره : حالة كون هـٰذا المثال مذكوراً في الذكر والقرآن .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

أَبْلَغُ ذَاكَ مُسْتَوٍ فَمَا تُرَىٰ أُخْرَى ٱلْقَرِينَتَيْنِ فِيهِ أَكْثَرَا
وَٱلْعَكْسُ إِنْ يَكْثُرْ فَلَيْسَ يَحْسُنُ وَمُطْلَقاً أَعْجَازُهَا تُسَكَّنُ

ثُم نبّه الناظم علىٰ أحسن ذاك السجع المذكور من الضروب الثلاثة بقوله : (**أبلغ ذاك**) السجع المذكور من الأنواع الثلاثة ؛ أي : أبلغها وأكملها في الحسن ما هو (**مستو**) أي : ما استوت فيه القرينتان الأولىٰ والثانية في عدد الكلمات والحروف ، والقرينة : طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة .

سميت بذلك ؛ لأنها مقارنة لصاحبتها في الذكر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ .

ثم ما طالت فيه فقرته الثانية على الأولىٰ ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ وذكرها بقوله : (**فما ترىٰ . . .**) إلخ ، والفاء فيه للترتيب ، وترىٰ بالبناء للمفعول (**أخرى القرينتين**) نائب فاعل لترىٰ ، وهو المفعول الأول (**فيه**) متعلق بترىٰ ، والضمير عائد إلىٰ ما الموصولة ، (**أكثرا**) مفعول ثان لترىٰ ، والألف فيه للإطلاق ؛ أي : ثم أبلغ السجع في الحسن ما ؛ أي : سجع ترىٰ فيه أخرى الفقرتين وثانيتهما أكثر كلمة وحروفاً من الأولىٰ وأطولَها ؛ منها : كما مثلناه بقوله : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ .

وذكر الثالثة بقوله : (**والعكس**) أي : عكس هـٰذه الثانية ، وهو (**إن يكثر**) ما في الفقرة الأولىٰ من الكلمات والحروف علىٰ ما في الثانية منها ؛ بأن قصرت الثانية من الأولىٰ قصراً بيناً بالبداهة . والفاء في قوله : (**فليس يحسن**) ذلك العكس عندهم علىٰ توهم أما الشرطية ، وهـٰذا علىٰ فتح همزة أن كما في بعض النسخ ، والتقدير حينئذٍ : وأما العكس ؛ أي : عكس ما في الصورة الثانية وذلك العكس بـ(**أن يكثر**) ما في الفقرة الأولىٰ علىٰ ما في الثانية . . (**فليس**) ذلك العكس (**يحسن**) عندهم .

وفي أكثر النسخ : (**إن يكثر**) بكسر الهمزة ، والمعنىٰ حينئذ : (**والعكس**) أي : عكس ما في الصورة الثانية ، وهو قِصَرُ الفقرةِ الثانية عن الأولىٰ (**إن يكثر**) قِصَرُها عن

الأَولىٰ بأن كانت الثانيةُ أَقْصَرَ منها كثيراً ؛ أي : قصراً فاحشاً بحيثُ يَبْقَى السامع عند سماعه كَمَنْ يُريد الانتهاء إلىٰ غاية فيعثر دونها ؛ أي : فيقع قبل الوصول إليها ؛ لأن السمع يطلب أمداً مثل الأولىٰ أو قريباً منها ، فإذا سمع القصير كثيراً . . فاجأه خلاف ما يترقَّبُ من طول الثانية كالأولىٰ ، وهو مما يستقبح . انتهىٰ « دسوقي » .

وعبارة السبكي في « العرائس » : أي لا يحسن أن تأتي قرينة قصيرة بعد قرينة طويلة ؛ لأن السجع إذا استوفىٰ أمده من السابقة لطولها ، وكانت اللاحقة أقصر بكثير . . كان كالشيء المبتور ، ويصير السامع كمن يريد الانتهاء إلىٰ غاية فيعثر دونها ، هـٰذا الذي ذكرناه هو المشهور .

وصرح الخفاجي : بأنه لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولىٰ ، لـٰكن رأيت في « مختصر الصناعتين » للعسكري : أن الأحسن أن تكون الثانية أقصر من الأولىٰ ، فلا أدري أهو غلط من الناسخ أم لا . انتهىٰ من « عروس الأفراح » .

مثال كون الثانية أقصر كثيراً من الأولىٰ كما لو قيل : (خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس ، فاقتنيت به أحسن تنفيس) ، والذوق السليم شاهد بقبح ذلك . انتهىٰ من « المواهب » .

وخرج بقولنا : (أقصر منها كثيراً) نحو قوله تعالىٰ : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ ٱلْفِيلِ ۝ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ﴾ ، فإن زيادة الأولىٰ على الثانية بثلاث كلمات ، الأولىٰ تسع كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر ، والثانية ست كلمات ، وهـٰذا غير مضر في الحسن ، إنما المضر هو الزيادة بأكثر من الثلث ، وأما الزيادة بالثلث فأقل . . فلا تضر . انتهىٰ « د س » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : قولنا : (**أبلغ ذاك**) الإشارة إلى السجع ، والمراد بالقرينة : طائفة من الكلام تشمل على الفاصلة ، وسميت قرينة ؛ لأنها جملة مقارنة لصاحبتها ومشاركة لها في الحرف الملتزم .

ومعنى البيت : أن السجع علىٰ ثلاثة أقسام ؛ **أحدها** : مستوي القرائن : وهو أحسنها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ .

الثاني : ما كانت الثانية فيه أطول ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ .

أو الثالثة فيه أطول ؛ نحو قوله تعالىٰ في (الحاقة) : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾ وهو يلي ما قبله في الحسن ، وإليه أشرنا بقولنا : (**فما ترىٰ . . .**) البيت ، فالفاء للترتيب ؛ إشارةً إلىٰ قرب رتبته إلى الأول .

الثالث : أن تكون الأولىٰ أطول ؛ فإن كان التفاوت قليلاً بأن كانت زِيادَتُها قَدْرَ الثلث فقط . . فحسن ، وإلا . . فلا حُسْنَ ، هٰكذا قالوا ، وإليه أشرنا بقولنا : (**والعكس إن يكثر . . .**) البيت .

ونص ابن الأثير : أن أحسن السجع أقصره ؛ لقربِ الفواصل المسجوعةِ مِنْ سمع السامع ، ولكونه أَعَزَّ مَسْلكاً ؛ أي : أعز مسلكاً من عكسه الطويل ، قال : وأحسن القصير : ما كان من كلمتين ، وغايته عشرة ، وما وراءها طويل ، وغايته خمس عشرة .

فائدة

وابن الأثير : هو أبو الفتح ، نصر الله ضياء الدين بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ، المعروف بابن الأثير الكاتب . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وعبارة « اليعقوبي » هنا : (**و**) أما (**العكس إن يكثر**) ما حصلت به زيادة الأولىٰ على الثانية (**فليس يحسن**) أي : لا يُعَدُّ ذلك السجع حسناً إن كانت القرينةُ الأولىٰ منه أكثر ؛ كأن يقال : وجدتُ زيداً بالباب فأخبرتُه بأخبار صادقة ، ثم سألني عن أمور فأجبته عن كُلِّ ما سأل بأجوبة قاطعة ، ما يَنْبَغِي شكاً فإذا هو يُلْقِي عليَّ مُماراة ما هو بَهْتاً وإفكاً .

وسبب قبح ذلك : أن السامع قد استَوْفَىٰ سماعُه أمدَ الفقرة الأولىٰ ويستأنسُ بمقدارِها ، فهو ينتظر في الثانية مقدارَ الأُولىٰ ، فانقطعَتِ الثانيةُ قَبْلَ أن يكون منها مقدارُ ما استأنس به من الأولىٰ ، فيصير بمنزلةِ مَن طَمَح بمقدار من المسافة ، ثُمَّ عَثَرَ دونها ، وذلك مما يُستقبح ؛ إِذْ مفاجأة ما لا ينتظر مما تَنْفِرُ منه النفوسُ ، إن لم يكن مفاجأة فَرَجٍ من شدة .

واحترز بقوله : (**إن يكثر**) مما إذا كانت الزيادة قليلةً فلا يَقْبحُ ؛ كما في قوله

تعالىٰ : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۞ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ﴾ فإن الثانية أقصرُ من الأولىٰ ، لكن بقليل كما لا يخفىٰ ، فيستحسن . انتهىٰ « ع ق » .

ثم بيَّن الناظم أن الأسجاع يُراعَىٰ فيها سكونُ أعجاز الفواصل لتكثر ، فقال : (**ومطلقاً أعجازها تُسكَّن**) أي : يُرتكب تسكينُ أعجاز الفواصل مطلقاً ؛ أي : سواء كانت متحدةً في الإعراب أم لا ؛ إذ بذلك تكثر الأسجاع ، ويسهل وجودها ، إذ لو روعي في الأعجاز إعرابها . . قَلَّت الأسجاع ، فإذا كانت الإمالةُ تُرتكب بلا موجِب لحصولِ حسنِ التناسب . . فلأن يُرتَكَب تسكينُ الأخير للوقف الجائز لحصول حسن السجع أحرىٰ .

وذلك كقولهم : (ما أَبْعدَ ما فات ، وما أقرب ما هو آت) فهـٰذا السجع حصل برعاية السكون ، ولو روعي الإعراب وفتحت تاء فات ، وكسرت تاء آت . . لم يحصل ؛ لعدم التساوي في هيئة الحرف الأخير ، وهو شرط ؛ لأن الغرض من التسجيع أن يُزاوَج ؛ أي : يُوافق بين الفواصل ، ولا يتم التوافق بينها إلا بالسكون ، وذلك السكون أعم من أن يكون في الفاصلة من أصل وضعها ؛ كما في : (دعا) أمراً للاثنين ، و(دعا) ، فعلاً ماضياً ، أو يحصل بالوقف . انتهىٰ « د س » .

وعبارة « الأصل » مع « المواهب » : (والأسجاع مبنية علىٰ سكون الأعجاز) أي : الأصل الذي يرتكب ويغتفر لتحصيل الأسجاع ولتكثيرها هو سكون الأعجاز بالوقف ، ولذلك كثر اكتساب حسن الأسجاع ، ولو اعتبر مع الإعراب . . قل اكتسابه وقل اتفاقه .

فإذا كانوا يترخصون لحسن المزاوجة في الخروج عن موضوع اللفظ ؛ كقولهم : (الغدايا والعشايا) بدلاً عن الغدوات لمزاوجة العشايا . . فلأن يغتفروا الوقف والخروج عن الإعراب ؛ لكونه صحيح الاعتبار ؛ لاكتساب حسن ازدواج السجع أولىٰ وأحرىٰ .

ويعني بالأعجاز : أواخر فواصل القرائن ، فإذا اعتبرت ذلك . . كثر وجود السجع ، وذلك كما في قولهم : (ما أبعد ما فات) لأن ما فات من الزمان والحادث فيه لا يعود أبداً ، (وما أقرب ما هو آت) لأنه لا بد من بلوغه ، وحينئذ كأن لم ينتظر فصار كالقريب .

وهـٰذا من السجع عندهم مبنياً علىٰ سكون عجز الفاصلتين ، باعتبار جعل الوصل في

حكم الفصل ، ولولا ذلك . . لم يكن من السجع ؛ لأن تاء فات لولا الوقف . . كانت مفتوحة ، وتاء آت لو أعربت . . كانت مكسورة ، فأخذ مما ذكر : أن الاستواء في هيئة حرف السجع لا بد منه إعراباً أو سكوناً . انتهىٰ « مواهب الفتاح » .

وقول الناظم : (**ومطلقاً**) منصوب على المفعولية المطلقة بتسكن الآتي ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : تسكن أعجاز القرائن تسكيناً مطلقاً عن التقييد باتحاد إعراب الأعجاز ، هـٰذا هو الأقرب .

وحاصل المعنىٰ : أنه يرتكب تسكين أعجاز القرائن مطلقاً ؛ أي : سواء كانت متحدة الإعراب أو لا ، وبذلك تكثر الأسجاع ، ويسهل تحصيلها . انتهىٰ « مخلوف » .

وفي « الأصل » مع عبارة « المواهب » : (قيل : ولا يقال في القرآن أسجاع) بمعنىٰ : أنه ينهىٰ عنه ، لا لعدم وجوده في نفس الأمر ، بل لرعاية الأدب ، ولتعظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بما أصلُه في الحَمَامِ ، التي هي من الدواب العُجْمِ ؛ إذ السجع في أصله : هو هدير الحمام ، ثم نقل لهـٰذا المعنىٰ ، فلا يصرح بوجوده في القرآن لما ذكر ، ولكونه من نغماتِ الكهنةِ في كثرةِ أَصْلِ إطلاقهِ أيضاً .

وقيل : إن العلة في أنه لا يقال في القرآن : أن الشرع لم يرد فيه الإذنُ بإطلاقه على القرآن ، وفيه نظر ؛ لأن الذي ذكروا أنه يتوقف على الإذن الشرعي هو تسميته تعالىٰ باسمٍ اتَّصف بمعناه ، فهـٰذا هو الذي قيل فيه بالتوقف على الإذن الشرعي ، فلا يُسمَّىٰ إلا بما سَمَّىٰ به نفسه من أسمائه الحسنىٰ ، وأما نحو هـٰذه الألقاب . . فلم يقل أحد بتوقف إطلاقها في القرآن على الإذن الشرعي ؛ مثل التجنيس والترصيع والقلب ، ونحو ذلك .

ورد : بأن القرآن كلام الله ، فلا يسمىٰ كله ولا جزؤه إلا بما لا إيهام فيه ولا نقصان ، قياساً علىٰ تسمية الذات ، والسجع هدير الحمام ونغمات الكهنة ، ففيه من النقصان ما يمنع من إطلاقه إلا بإذن ، ويؤيد هـٰذا : ما ورد في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم : « أسجعاً كسجع الجاهلية » فتأمله .

(بل يقال) للأسجاع في القرآن ، وأعني بالأسجاع هنا : الكلم الأواخر من الفقر ، بناءً علىٰ ما قاله السكاكي من أن السجع يطلق علىٰ نفس الكلمة : (فواصل) أي : الذي

يقال في الأسجاع باعتبار القرآن : فواصل ، ولا تسمىٰ باسم الأسجاع ؛ تأدباً ، كما تقدم . انتهىٰ منه ، والله أعلم .

إعراب البيتين

(**أبلغ ذاك مستو**) : أبلغ مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **ذا** : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب أو المتوسط في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، الكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، مستو : خبر المبتدأ والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص أصله مُسْتَوِيٌ بضمة ظاهرة على الياء ، فيقال استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسر ما قبلها ، فصار مستو عومل معاملة قاض ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فما تُرىٰ أُخرى القرينتَين فيه أَكثَرا**) : فما الفاء حرف عطف وترتيب مبني على الفتح ، ما : اسم موصول بمعنى الذي لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الرفع معطوف علىٰ مستو علىٰ كونها خبر المبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، ترىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، أخرىٰ : نائب فاعل لترىٰ ، والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو المفعول الأول لترىٰ .

(**أخرىٰ**) : مضاف ، القرينتين : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، فيه : في حرف جر مبني على السكون ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بفي مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء وهو العائد علىٰ ما الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بترىٰ ؛ لأنه فعل مضارع .

(**أكثرا**) : مفعول ثان لترىٰ منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، وجملة ترىٰ من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وتقدير الكلام : أبلغ ذاك السجع مستوي القرينتين ، ثم ما ترىٰ فيه أخرى القرينتين أكثر من الأولىٰ .

(**والعكس**) أي : عكس الصورة الثانية من كون أخرى القرينتين أكثر ، وذلك العكس هو كون القرينة الثانية أقصر من القرينة الأولىٰ ، (**إن يكثر**) أي : يفحش ؛ بأن كان قصر الثانية أبلغ وأفحش . . (**فليس**) ذلك العكس (**يحسن**) بل يستقبح .

الواو : استئنافية مبنية على الفتح ، العكس : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه مبني بسكون على النون المدغمة في ياء يكثر ، يكثر : فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية علىٰ كونه فعل الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العكس .

(**فليس**) : الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة جامدية ، ليس : فعل ماض مبني على الفتح وهي فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العكس .

(**يحسن**) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العكس أيضاً ، وجملة يحسن من الفعل والفاعل في محل النصب خبر ليس ، تقديره : فليس ذلك العكس حسناً بل هو قبيح ، وجملة ليس من اسمها وخبرها في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة إن الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : والعكس عادم الحسن عند كثرته ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ومطلقاً أعجازها تسكن**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، مطلقاً : منصوب على المفعولية المطلقة بتسكن الآتي ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف وجوباً لنيابة الصفة عنه ، تقديره : تسكن تسكيناً مطلقاً ؛ أي : غير مقيد بالإعراب أو بالوقف ، أعجاز : مبتدأ

مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون .

(**تسكن**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على الأعجاز ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وأعجاز الفواصل مسكنة تسكيناً مطلقاً غير مقيد بما مر آنفاً ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم السجع قيل : إنه لا يختص بالنثر ، بل يجري في الشعر ، بأن يقرن فيه بين قطع من الكلام مختومة بحرف واحد ؛ مثاله في النظم قول أبي تمام (من الطويل) في قصيدة مدح بها أبا العباس نصر بن منصور بن بسام :

سَأحمدُ نصراً ما حَيِيتُ وإنني لأَعْلَم أَنْ قَدْ جَلَّ نَصْرٌ عن الحمدِ
تَجلَّىٰ بِه رُشْدِي وَأَثْرَتْ بِه يَدِي وفَاضَ به ثِمْدِي وأَوْرَىٰ بِه زَنْدِي

ففي هٰذا البيت الأخير تسجيع بالتزام الدال المكسورة في قِطَعِه كما رأيتَ ، والتجلِّي : الظهور ، والرُّشد : ضدُّ الضلال والغيِّ ، والإثْراءُ المنسوب لليد صيرورتُها ذاتَ ثروةٍ في كثرةِ مَالٍ ، والفَيضانُ معلوم ، وثِمدِي : هو بكسر الميم : الماءُ القليل ، والمراد به هنا : المال ، وأَوْرىٰ به زندي ، يقال : أَوْرَى الزندُ ، أخرج ناره ؛ أي : صار زِنْدِي به ذَا وَرْيٍ ؛ أي : نارٍ ، والضمائر (في تجلىٰ به . . .) إلخ عائدةٌ علىٰ نَصْرٍ في البيتِ قَبْلَه .

والمعنىٰ : تجلىٰ به رشدي ؛ أي : ظهر به رشدي ؛ أي : بلوغي للمقاصد به ، وهٰذه قَرِينةٌ في النظم .

وقوله : (وأَثْرَت به يدي) أي : صارت يدي بهٰذا الممدوح ذات ثروة ؛ أي : كثرة مال لاكتسابها منه جاهاً وعطاءً ، قرينةٌ أخرىٰ في النظم ساجَعَتْ ما قبلها .

وقوله : (وفاض به) أي : بالممدوح (ثمدي) أي : سَالَ بهِ ثمدي ؛ أي : مائي القليلُ ؛ إذ الثمدُ في الأصل : الماء القليل .

وهٰذا الكلام عبارة عن كثرة المال ، فهٰذه قرينة بسجعتها كالتأكيد لما قبلها ، باعتبار المراد منها (وأورىٰ به) بفتح الهمزة والراء فعل ماض ، و(زندي) فاعله ، وضمير به للمدوح ؛ أي : أورىٰ بالممدوح زندي ؛ أي : صار زندي بالممدوح ذا وري ؛ أي : ذا نار بعد أن كان لا نار له ، فالهمزة في أورىٰ للصيرورة ، وصيرورة زنده ذا نار : كناية عن ظفره بالمطلوب ؛ لأن الزند إذا لم يكن ذا وري . . لم يُنَلْ منه المراد ، فأورىٰ علىٰ هٰذا فعل ماض ، وفاعله زندي ، فهو موافق لما قبله في كون الفاعل غير ضمير المتكلم ، ففي هٰذا البيت أربع سجعات موقوفة على الدال .

ومعنى البيت : أن الشاعر بلغ بالممدوح إلىٰ كل مطلوب يتمناه ، ومعنىٰ هٰذا القول أن السجع لا يختص بالنثر ، فمنه ما يوجد في الشعر ، ويختص باسم التشطير وهو أن يجعل كل شطر من شطري البيت سجعاً مخالفاً لما في الشطر الآخر .

وإلىٰ هـٰذا أشار الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَجَعْـلُ سَجْـعِ كُـلِّ شَطْـرٍ غَيْـرَ مَـا   فِـي ٱلآخَـرِ ٱلتَّشْطِيـرُ عِنْـدَ ٱلْعُلَمَـا

أي : ومن السجع علىٰ هـٰذا القول ؛ أي : على القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمىٰ بالتشطير : وهو جعل كل من شطري البيت مسجوعاً سجعةً مخالفة لأختها ؛ أي : للسجعة التي في الشطر الآخر ، وسيأتي مثاله قريباً . انتهىٰ « عباسي » .

أي : (**وجعل سجع كل شطر**) من شطري البيت سجعاً (**غير ما**) أي : السجع الكائن (**في**) الشطر (**الآخر**) من ذلك البيت هو (**التشطير**) أي : ذلك الجعل الموصوف بما ذكر هو المسمىٰ بالتشطير (**عند العلما**) الكرماء ؛ أي : الفضلاء من أهل هـٰذا الفن ؛ أي : عند المحققين من أهل فن البديع ، وفي نسخة : (**عند الكرما**) ، وفي نسخة بعض الشراح : (**عند العلما**) ، والمعنىٰ واحد ؛ مثال ذلك كقول أبي تمام ، في قصيدة مدح بها المعتصم حينَ فَتَحَ عمورية ، (من البسيط) :

تـدبيـر معتصـم بـالله منتقـم   لله مـرتقـب فـي الله مـرتغـب

فالتشطير الأول سجعة بالميم ، والثاني سجعة بالباء ، فكان من النوع المسمىٰ بالتشطير عندهم ، والاعتصام والانتقام والارتقاب معان ظاهرة ، والمراد بارتقاب الله تعالىٰ : موافقته فيما أمر ونهىٰ خوفاً من عقابه ، والجار والمجرور في الجلالة الأولىٰ متعلق بمعتصم ، وكذا الجار في الثانية متعلق بمنتقم ، وكذا في الثالثة متعلق بمرتقب ، ويقدر مثلها في الأخير ؛ أي : مرتغب في الله ؛ أي : راغب فيما يقربه من رضوانه ، وقوله : (مرتقب) أي : منتظر ثوابه وخائف عقابه . انتهىٰ « م خ » .

وقوله : (تدبير معتصم) هـٰذه سجعة ، (بالله منتقم) هـٰذه أختها ، (لله مرتقب) هـٰذه سجعة الشطر الثاني (في الله مرتغب) هـٰذه أخت التي قبلها ، ولا يخفىٰ أن سجعتي الشطر الأول بالميم ، وسجعتي الثاني بالباء ، فهـٰذا تشطير ؛ لأنه جعل سجعتي الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثاني ، وقد وجد السجع في البيت بلا سكون .

وبه يعلم أن العدول إلى السكون في السجع إنما هو عند الحاجة إليه ، وقد وصف الممدوح في البيت بأنه ممن يعتصم بالله ؛ أي : يتحصَّنُ به تعالىٰ ويتوكل عليه ، وينتقم ممن انتقم منه لله ؛ أي : لأجل أخذ حق الله تعالىٰ من ذلك المنتقَمِ منه ، ويرغب فيما عند الله ، ويرتقب من الله تعالىٰ ثوابه ، ويرجوه أن يرفع عنه عذابه ، فهو خائف راج ، كما هو صفة المؤمنين . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

وقوله : (تدبير معتصم بالله) مبتدأ ، خبره في البيت الثالث بعده ، وهو قوله :

لم يرم قوماً ولم ينهض إلىٰ بلد إلا تقدمه جيش من الرعب

ورُوي هٰذا البيتُ في « ديوان أبي تمام » ، بشرح شاهين عطية ، بدلُ الشطر الأول :

لم يَغْزُ قوماً ولم يَنْهَضْ إلىٰ بلد إلا تقدَّمه جيشٌ من الرعب

أي : لم يقصد تدبيره قوماً ، ولم يتوجه إلىٰ بلد إلا تقدمه الرعب منه ، ولو زاد الناظم بعد هٰذا البيت السابق ؛ أعني قولَه : وجَعْلُ سجعِ كُلِّ شطرٍ غَيْرَ مَا . . . إلخ :

ولا تَقُلْ سجعاً لَدَى القرآن وقُلْ فواصلُ أخا الإحسان

والسجعُ لا يختصُّ بالنثرِ لَدَىٰ بعضٍ فتشطيرٌ عليه قَدْ بدا

انتهىٰ من « العباسي » .

قال في « الإيضاح » : ثم السجع ينقسم إلىٰ قصير وطويل ومتوسط ، ثم قال : ومنه ما يُسمَّى التصريعَ ، وهو : جَعْلُ العروض مُقفَّاةً تقفيةَ الضَّربِ ، ومِن أَحْسَنِه قولُ أبي فراس :

بِأَطْرافِ المُثقَّفَةِ العَوالي تفَرَّدْنَا بِأَوسَاطِ المعالي

إعراب البيت

(**وجعل سجع كل شطر**) : الواو استئنافية ، جعل : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، سجع : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول بعد حذف فاعله ، سجع : مضاف ، كل شطر : كل مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، كل : مضاف ، شطر :

مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**غير**) : مفعول ثان لجعل منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، غير : مضاف ، (**ما**) : نكرة موصوفة واقعة علىٰ سجع في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى الصفة ، (**في الآخر**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لما الموصوفة ، تقديره : أي : غير سجع واقع في الشطر الآخر ، (**التشطير**) : خبر المبتدأ والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عند**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبة فتحة ظاهرة في آخره ، عند : مضاف ، (**العلما**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من التشطير ، تقديره : حالة كونه معلوماً **عند** العلماء أو صفة له ، إن قلنا : إن أل في التشطير جنسية لا تعرف ، تقديره : التشطير المعلوم عند علماء الفن ، ففي البيت تقديم وتأخير وحذف ، والتقدير : وجعلك كل شطر من شطري البيت سجعاً غير سجع واقع في الشطر الآخر ؛ أي : سجعاً مغايراً سجعاً واقعاً في الشطر الآخر ، هو التشطير المعلوم **عند** علماء هـٰذا الفن . ففي إعراب هـٰذا البيت صعوبة .

وفي « حاشية المخلوف » : قوله : (**كل شطر**) مبتدأ ، خبره (**غيره**) ، والجملة في محل المفعول الثاني لجعل ، المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل ، والرابط محذوف ؛ أي : كل شطر من بيته ، والتشطير خبر جعل ؛ أي : وجعلك السجع كل شطر من بيته غير ما في الآخر التشطير .

وحاصل المعنىٰ : أنك إن جعلت في كل شطر من شطري البيت سجعاً ، غير السجع الذي في الشطر الآخر ، من حيث البناء على الحرف الذي حصل به تشابه الأواخر . . فذلك الجعل هو المسمىٰ بالتشطير ، وهو مبني علىٰ أن السجع لا يختص بالنثر . انتهىٰ منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في الموازنة

قد بينا مراراً في تعليقنا هـٰذا أن مثل هـٰذه الزيادة من الترجمة غير ثابتة من الناظم ، **قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

ثُــمَّ ٱلْمُــوَازَنَــةُ وَهْــيَ ٱلتَّسْــوِيَــهْ　　　لِفَاصِلٍ فِي ٱلْوَزْنِ لاَ فِي ٱلتَّقْفِيَهْ
وَهْــيَ ٱلْمُمَــاثَلَــةُ حَيْــثُ يَتَّفِــقْ　　　فِي ٱلْوَزْنِ لَفْظُ فِقْرَتَيْهَا فَٱسْتَفِقْ

(**ثُم**) إنَّ مِن أنواع الضربِ اللفظي أيضاً ؛ أي : كالجناس : (**الموازنةُ**) أي : النوعُ المسمىٰ بالموازنة ، وهي معطوفة علىٰ قوله سابقاً : منه الجناس ، (**وهي**) أي : الموازنةُ (**التسويةُ لفاصل**) مع فاصل آخر ، وقوله : (**لفاصل**) ، ترخيم فاصلة لضرورة النظم ؛ أي : فالموازنة ، تساوي الفاصلتين (**في الوزن**) فقط دون التسوية (**في التقفية**) أي : فالموازنة تساوي الفاصلتين في الوزن بلا تساوٍ بينهما في التقفية ، والتقفية : هي مساواتهما في الحرف المختوم به ، المسمىٰ مثلُه بالروي في الشعر .

عَبَّر الناظم عن الفاصلة بالفاصل ، بصيغة التذكير ؛ لضرورة استقامة الوزن ، كما مر آنفاً ، ولرعاية أن معناها اللفظ ؛ أي : أن معنى الفاصلة : هو اللفظ المختوم به قرينةٌ ، وهـٰذا يدل علىٰ أن الفاصلة تطلق على اللفظ المختوم به قِطعةٌ من الكلام المقارنةُ هي لأُخرىٰ موازنةٌ لها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۞ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ ، فمصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن دون التقفية ؛ لأن الأولىٰ على الفاء ، والثانية على الثاء ، ولا عبرةَ بالهاء في التقفية ؛ لأنها هاءُ التأنيث ، لا من أصول الكلمة .

والمعلوم من التعريف ؛ أي : من قوله : (دون التقفية) عدم اعتبار المساواة في التقفية في الأبيات ، فكذا ما هو بمنزلة الأبيات من القرائن ، وفهم من اشتراطه في الموازنة التساوي في الوزن دون التقفية ، ومن اشتراطه في السجع التساوي فيها :

تباينهما ؛ فنحو : ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۞ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ سجع ، للموازنة بالتساوي في التقفية ، ونحو : ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۞ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ موازنة ، لا سجع ؛ لعدم التساوي فيها .

وقد يقال : الموازنة : هي التساوي في الوزن ، سواء وقع التساوي في التقفية أم لا ، فنحو : ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۞ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ سجع وموازنة ؛ لوجود التساوي في التقفية فيكون سجعاً ، ولوجود التساوي في الوزن فيكون موازنة ، ونحو : ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۞ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ موازنة ، لا سجع ؛ لعدم التساوي في التفقية ، ونحو : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۞ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ سجع ، لا موازنة ؛ لعدم التساوي في الوزن ، فتحصل : أن بين الموازنة والسجع عموماً وخصوصاً من وجه . انتهىٰ « ع ق » بتصرف .

والنمارق جمع نمرقة : بضم الراء وفتح النون وضمها ، وهي : الوسادة الصغيرة ، والزرابي جمع زريبة : وهي البسط الفاخرة ، ومعنىٰ مبثوثة : مبسوطة .

(**وهي**) : أي : الموازنة المذكورة هي (**المماثلة**) أي : تسمىٰ بالمماثلة (**حيث يتفق لفظ فقرتيها**) أي : فقرتي الموازنة كُلُّه أو أَكْثَرُه (**في الوزن**) أي : سواء كان مُماثِلَه في التَّقْفِيَةِ أم لا ؛ أي : فالمماثلةُ هي أن يتفق ما وُجد في إحدىٰ قرينتي الموازنة من الألفاظ مع ما وجد من الألفاظ في القرينة الأخرىٰ ، أو يتفق جل ذلك في الوزن ولا يشترط الاتفاق في التقفية ، ولا بد في اتفاقهما في الوزن من أن يكون على التَّوالي والترتيب ، أمَّا إذا وافقت أوَّلُ الكلمات من القرينتين آخرَها من الأخرىٰ ووسطُها أولَ تلك الأخرىٰ . . لم يُعدَّ من المماثلة .

فإن المماثلة أَنْ يوافِقَ كل لفظ ما يقابله من الأخرىٰ ، فتكون الموافقة من الجهتَين على التساوي والانتظام الموافقِ من الأخرىٰ ، ولا يشترط ذلك في النَّثْرِ فقط ، بل تجيءُ في الشعر أيضاً ، ولا يشترط ذلك الاتفاقُ في جميع الألفاظ ، بل الاتفاق في أكثرها كافٍ في اسمِ المماثلة ، كما ذكرنا آنفاً .

فمثالُ المماثلة في النثر قولُه تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۞ وَهَدَيْنَاهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، فهاتان قرينتان بينهما الموازنة ، لمساواة المستبين للمستقيم في الوزن دون التقفية ، وهي مماثلة أيضاً ؛ لأن كل لفظ من إحداهما يوافق ما يقابله في الوزن ، إلا لفظ الفعل من : آتيناهما وهديناهما ، فلا مخالفة في الوزن بين الفقرتين إلا في الفعلين ،

والمماثلة يكفي فيها اتفاقُ الجُلِّ ، ولو قيل في غير القرآن بدلاً عن (هديناهما) (أرشدناهما) . . كان مماثلاً في الكل .

ومعنى المستبين : البليغ البيان فيما أتىٰ فيه من الحدود والأحكام وغيرهما .

ومثالهما ؛ أي : مثال الموازنة والموافقة في النظم قول أبي تمام في مدح نسوة ، بيتاً (من الطويل) :

مَهَا الوَحْشِ إلا أنَّ هاتَا أوانِسُ قَنَا الخطِّ إلا أنَّ تلك ذَوَابِلُ

ففي هٰذا البيت موازنةٌ للتوافق بين (الأوانس والذوابل) في الوزن ، وفيه المماثلة أيضاً ؛ لموافقة كل لفظ ما يقابله من الآخر ، إلا لفظ (تلك وهاتا) وذلك لا يضر في الموافقة ؛ لحصولها في الجل .

ومعنى البيت : قوله : (مها الوحش) خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : هن كمها الوحش في سعة الأعين وسوادها وأهدابها ، والمها بضم الميم ، كما في « معاهد التنصيص » ، وبفتحها كما في « سم » ، جمع مهاة : وهي بقرة الوحش ؛ أي : هٰذه النسوة كبقرة الوحش في حسنهن وجمالهن (إلا أن هاتا) فيه أن هاتا للمفردة المؤنثة ، والنساء ليس بمفرد ، وأجيب : بأنه مفرد حكماً ؛ أي : إلا أن هٰذه النسوة (أوانس) أي : يأنس بهن العاشق ، بخلاف مها الوحش وبقرته ، فإنها نوافر .

وقوله : (قنا الخط) خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ؛ أي : هن ؛ أي : هٰذه النسوة كقنا الخط في طول القد واستقامته ، والقنا جمع قناة : وهي الرمح ، والخط : بفتح الخاء موضع باليمامة تصنع فيه الرماح ، وتنسب إليه الرماح المستقيمة ؛ أي : هٰذه النسوة كقنا المنسوبة إلى الخط في طول قدهن واستقامته (إلا أن تلك) القنا (ذوابل) جمع ذابل من الذبول : وهو ضد النعومة والنضارة ، يقال : قنا ذابل ؛ أي : رقيق لاصق القشر . قاله في « الأطول » .

أي : هٰذه النسوة كقنا الخط في قدهن واستقامتهن ، إلا أن تلك الرماح غير ناعمة وغير ناضرة ، ففضلن الرماح بكونهن نواعم لا ذوابل .

وحاصله : أن الشاعر يقول : إن هٰؤلاء كمها الوحش وزدن بالأنس ، وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة .

والحاصل : أن مها من المصراع الأول موازن لقنا من المصراع الثاني ، وأوانس من الأول موازن لذوابل من الثاني ، وإلا أن فيهما متفق ، وأما هاتا في الأول ، وتلك في الثاني . . غير متوازنين ، وحينئذ فهـٰذا البيت من الشعر لما تساوىٰ فيه الجل .

ومثال ما تساوىٰ فيه الجل من النثر هو ما ذكرناه قبل هـٰذا البيت ، من قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ لأنه مما تساوىٰ فيه الجل ؛ لأن التخالف فيه في الفعلين فقط ؛ أعني : آتينا ، هدينا ، وأما الضميران . . فلا تخالف فيهما .

ومثال ما تساوىٰ فيه جميع ما في إحدى الفقرتين لجميع ما في الأخرىٰ من الشعر قول أبي تمام ، بيتاً (من الطويل) ، في مدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد :

فأَحْجَمَ لَمَّا لم يَجِدْ فيك مَطْمَعَا وأَقْدَمَ لمَّا لم يجد عنك مَهْرَبا

فالضمير في أحجم وأقدم للأسد ، والمعنىٰ : أن هـٰذا الأسد لما لم يجد طمعاً في تناولك ؛ لقوتك عليه . . أحجم وتباعد عنك ، ولما عرف أنه لا ينجو منك . . أقدم دهشاً ، فإقدامه تسليم منه لنفسه ؛ لعلمه بعدم النجاة منك ، لا للشجاعة ؛ فأقدم في المصراع الثاني موازن لأحجم في المصراع الأول ، ولما لم يجد في الثاني موازن لنظيرتها في المصراع الأول ، وعنك موازن لفيك ، ومهرباً موازن لمطمعاً ، وليس في البيت موافقة في التقفية .

قال في « الأطول » : والتمثيل بهـٰذا البيت للموافقة في الجميع فيه نظر ؛ لأن لما لم يجد المكرر في البيت لا يقال فيه تماثل ، بل هو عينه ، وحينئذ فتكون المماثلة في البيت باعتبار الأكثر . انتهىٰ « دسوقي » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ في « شرحه » : وقولنا : (**فاستفق**) أمر بالاستفاقة ؛ أي : استفق واستيفظ وانتبه من نوم غفلتك ، وعَمِّرْ أوقاتَك بذكر الله تعالىٰ ؛ فإن ذكر الله تعالىٰ حياة للقلوب ، وما غَفَل أحدٌ عن ذكر الله تعالىٰ . . إلا ومات قَلْبُه قَسوةً ، ولا سبَبَ لإطفاءِ نور البصيرة إلا الغَفْلَة ؛ إذ هي منشأُ الذنوب التي يَغْشَىٰ سَوادُ رَيْنِها ضياءَ القلوب ، فتملؤها ظلمةً حتىٰ تصير عمياء لا تعرف معروفاً ، ولا تنكر منكراً ، والعياذُ بالله تعالىٰ من ذلك . انتهىٰ .

أو المعنىٰ : (**فاستفق**) أي : فانتبه واستيقظ لمعرفة الفرق بين الموازنة والمماثلة والتقفية ، واعرف حقيقتها بمعرفة أمثلتها ؛ لتكون من رجال الفن ، والغرض منه علىٰ كلا المعنيين تكميل البيت ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

إعراب البيتين

(**ثم الموازنة**) : ثم حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري مبني على الفتح ، الموازنة : معطوف على الجناس المذكور في أول باب الضرب اللفظي علىٰ كونه مبتدأً مؤخراً عن خبره المقدم عليه ، بقوله : ومنه ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : ومن الضرب اللفظي الجناس والموازنة ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : ومنه الجناس علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وهي التسوية**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، هي : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، وسكنت هاؤه ؛ لضرورة النظم كما في الآتي ، التسوية : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**لفاصل في الوزن**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، فاصل : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالتسوية ؛ لأنه مصدر لسوى الرباعي نظير زكىٰ في الوزن : في حرف جر مبني على السكون الظاهر على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الوزن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالتسوية أيضاً ؛ أي : وهي التسوية لفاصلة مع فاصلة أخرىٰ في الوزن .

(**لا في التقفية**) : لا عاطفة مبنية على السكون ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، التقفية : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : في الوزن ، علىٰ كونه متعلقاً بالتسوية .

(**وهي المماثلة**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، هي : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ، المماثلة خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، ولـٰكن في الجملة حذف تقديره : وهي ؛ أي : الموازنة مسماة بالمماثلة .

(**حيث يتفق في الوزن لفظ فقرتيها**) : حيث : في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بالخبر المقدر ، تقديره : وهي مسماة بالمماثلة حيث يتفق لفظ فقرتيها ، يتفق : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**في الوزن**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الوزن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيتفق ، لفظ : فاعل يتفق والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، لفظ : مضاف ، فقرتيها : فقرتي مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، فقرتي : مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، وجملة يتفق في محل الجر مضاف إليه لحيث .

(**فاستفق**) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أحكام الموازنة والموافقة ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : استفق ؛ أي : انتبه من غفلتك ، وحقق حقيقة الموازنة والموافقة بأمثلتهما ؛ لتكون من رجال هـٰذا الفن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره أنت ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْقَلْـبُ وَٱلتَّشْـرِيـعُ وَٱلْتِـزَامُ مَـا		قَبْـلَ ٱلـرَّوِيِّ ذِكْـرُهُ لَـنْ يَلْـزَمَـا

ذكر الناظم في هـٰذا البيت ثلاثة ألقاب من الضرب اللفظي ، فقال : (**والقلب**) وهو معطوف أيضاً على الجناس المذكور في أول باب الضرب اللفظي ؛ أي : (و) من أنواع الضرب اللفظي : (**القلب**) أي : النوع المسمىٰ بالقلب ، وهو : أن تكون حروف الكلام علىٰ ترتيب لو افتتح من آخره إلىٰ أوله . . لخرج النظم الأول بعينه .

وعبارة السعد في « شرح الأصل » : (وهو) أي : القلب : أن يكون الكلام بحيث لو عكسته ؛ أي : عكست قراءته الأولىٰ ؛ بأن بدأت بحرفه الأخير ثم بما يليه ثم بما يلي ما يليه ، وهـٰكذا إلىٰ أن وصلت إلى الحرف الأول . . كان الحاصل بقراءة العكس بعينه ، هو الكلام الأول بعينه ، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ، ولا تخفيف ما شدد أولاً ، ولا تشديد ما خفف أولاً ، ولا قصر ممدود ، ولا مد مقصور ، وتصيير الألف همزة ، والهمزة ألفاً ، فإن القلب يصح مع كل ذلك ، ويكون القلب في النظم في بيت ، أو في شطره ؛ مثال كونه في البيت كقول القاضي الأَرَّجَانِي (من الوافر) :

مـــودتـــه تـــدوم لكـــل هـــول		وهـــل كـــل مـــودتـــه تـــدوم

ولا شك أنك لو بدأت بالميم الأخيرة من البيت ، وقرأت منه البيت إلىٰ أوله . . لوجدت الحاصل هو الموجود أولاً ، لـٰكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولاً ، وتشديد ما خفف أولاً ، وكل ذلك لا يضر في القلب ، فإن الضبط لا عبرة فيه بما كان منه أولاً ؛ لأن التغيير في القلب جائز حتىٰ في قصر الممدود ومد المقصور ، وحذف الألف وتصييره همزةً ، وتصيير الهمزة ألفاً ، فكل ذلك يصح معه القلب ، كما مر آنفاً .

وهـٰذا في القلب الذي يكون في مجموع البيت ، ويلزم من كونه يرجع بالقراءة من

الأخير إلىٰ ما قرأ أولاً : كون مقلوب الشطر الثاني نفس قالب الأول ، ومقلوب الأول هو نفس قالب الثاني ؛ ليلزم عود البيت كما كان أولاً .

ومثال كون القلب في شطر البيت قول الحريري ، (من مشطور المتقارب) :

ولما تبدىٰ لنا وجهه أرانا الإلٰه هلالاً أنارا

فالقلب يكون في الشطر الأخير فقط ؛ فإنك إن صيرت الألف الأخيرة الحاصلة من الوقف همزةً ، وصيرت المقطوعة في أنارا كالوصلية ، وصيرت الأولىٰ كالوقفية ، وصيرت المقطوعة في الإلـٰه ألفاً ، والألف في هلالاً مقطوعةً كالهمزة ؛ لأن ذلك جائز كما تقدم ، وبدلت بعض السكنات والحركات.. جاء القلب تاماً . انتهىٰ من « المواهب » .

ومثال القلب في النثر : قوله تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ ، فإنك إن قرأته من الأخير ، وبدلت بعض الحركات ، وصيرت المشدد مخففاً ، والعكس لما تقدم أن المشدد في هٰذا الباب كالخفيف.. جاء القلب تاماً ، فلا يضر في القلب اختلاف لامي كل وفلك مثلاً تشديداً وتخفيفاً ، والحرف المقصور في حكم الممدود ، ولذا تحقق القلب في : أرض خضراء ، ولا اعتداد بالهمزة ، ولذلك لم يضر ذلك ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ وهو ظاهر .

وقد يكون القلب في مفرد ؛ نحو : سلس ، وهو بفتح اللام وكسرها ، فالأول مصدر ، والثاني وصف ، ودخل في نحو : كشك ، وكعك ، وخوخ ، وباب ، وشاش ، وساس .

* * *

واعلم : أن ما ذكره الناظم من القلب : المراد به قلب الحروف ، ومن القلب نوع آخر ، يقال له : قلب الكلمات : وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته ؛ بأن ابتدأت بالكلمة الأخيرة منه ، ثم بما يليها ، وهٰكذا ، إلىٰ أن تصل إلى الكلمة الأولىٰ منه ، يحصل كلام مفيد ، يغاير الأول المقلوب ؛ كقوله :

عدلوا فما ظلمت لهم دول سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا فما شحت لهم شيم رفعوا فما زلت لهم قدم

فهٰذا دعاء لهم ، ولو عكس . . صار دعاءً عليهم ، هٰكذا :

نعم لهم زالت فما سعدوا دول لهم ظلمت فما عدلوا
قدم لهم زلت فما رفعوا شيم لهم شحت فما بذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الأول بعينه ، وتغَايُرُ القَلْبِ بِهٰذا المعنىٰ لجناسِ القلبِ ظاهر ؛ وهو أن يقدم في أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر ؛ نحو : اللهم ؛ استر عوراتنا وآمن روعاتنا ، ونحو : رقم هٰذا الكتاب في القمر ، فإن المقلوب هٰهنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة ؛ أي : بخلاف جناس القلب ، فإنه لا يجب أن يكون أحد المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر إذا قرىء من آخره ، ألا ترىٰ إلى (القمر والرقم) فإن الجمع بينهما تجنيس القلب ، ولو قرىء أحدهما من آخره على الترتيب . . لم يكن نفس الآخر . انتهىٰ « د س » .

* * *

(و) من الضرب اللفظي أيضاً (**التشريع**) أي : النوع المسمىٰ بالتشريع ، ويسمى : التوشيح ، وذا القافيتين ، قيل : إن تسميته بلفظ التشريع لا تخلو عن قِلَّةِ أدب ؛ لأن أصل التشريع تقرير أحكام الشرع ، وهو وصف للباري ـ جل وعلا ـ أصالةً ، ووصف لرسوله نيابةً ، فالأولىٰ أن يسمَّىٰ ببعض ما يُسمَّىٰ به مِن غيرِ هٰذه التسميةِ ، فإنه يُسمَّىٰ بالتوشيح ، وذي القافيتين ، والتسمية الأخيرةُ أصرح في معناه ، والأصل في التوشيح : التزيينُ باللآلىء ونحوها . انتهىٰ منه .

وقال بعضهم : الوشاح وكذا التوشيح شيءٌ يُنْسَجُ مِن أديم عريضاً ويرصع بالجواهر وتشدهُ المرأةُ بين عاتقيها ، ومنه اشتق : توشَّح الرجلُ بثوبه . انظر في « القاموس » بابَ : وَشَح ، وكذا في « اللسان » .

وهو ؛ أعني : التشريع أن يُبْنَى البيتُ علىٰ قافيتين ، يصح المعنىٰ عند الوقوف علىٰ كل منهما ، ويلزم من صحة المعنىٰ مع كون الموقوف عليه قافيةً صحة الوزن ؛ إذ لا يسمى اللفظ قافية حتىٰ يكون في موزون ، ولا يشترط أن يكون الوزن في القافيتين من بحر واحد ، بل يصح التشريع إذا صح المعنىٰ والوزن علىٰ كلا القافيتين ، وإن كان

الوزنان من بحرين ، وقد يُبْنَىٰ علىٰ أكثر من قافيتين ، ولـٰكنه نادر .

ومثال التشريع المبني علىٰ قافيتين ، وهو الكثير في كلامهم قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين ، (من الكامل) :

يا خاطبَ الدنيا الدنيَّةِ إنها ... شَرَكُ الردَىٰ وقَرارَةُ الأكدار

دارٌ متىٰ ما أَضْحَكَتْ في يومها ... أَبَكَتْ غداً بُعْداً لها من دار

وإذا أظَلَّ سحابُها لم يَنْتَفِع ... منه صَدىً لِجَهَامِه الغرَّارِ

غَاراتُها ما تَنْقَضِي وأَسِيرُها ... لا يُفْتَدَىٰ بجَلائِلِ الأَخْطار

قوله : (يا خاطب الدنيا) أي : يا طالبها ، من خطب المرأة طلبها ، (الدنية) أي : الخسيسة (شرك الردىٰ) حبالةَ الهلاك (وقرارة الأكدار) أي : مقر الكدورات (صدىً) أي : عطش (لجهامه) سحابه الذي لا ماء فيه (الغرار) الخداع . انتهىٰ .

فقد بنىٰ هـٰذه الأبيات وكذا سائر القصيدة المذكورة بعدها علىٰ قافيتين ؛ إذ يصح أن يقال :

يا خاطب الدنيا الدنيـ ... ـة إنها شرك الردىٰ

دار متىٰ ما أضحكت ... في يومها أبكت غدا

وإذا أظل سحابها ... لم ينتفع منه صدىٰ

غاراتها ما تنقضي ... وأسيرها لا يفتدىٰ

كما يصح قراءة كل بيت علىٰ تمامه ، وكل منها علىٰ قافية وضرب ، فإن وقفت علىٰ لفظ : (الردىٰ) من البيت الأول ، وعلىٰ لفظ (غداً) من البيت الثاني ، وعلىٰ لفظ (صدىً) في البيت الثالث ، وعلىٰ لفظ (يفتدىٰ) في الرابع ، وهو القافية الأولىٰ . . كان البيت من الضرب الثامن ، وهو المجزو ، هو وعروضه (من الكامل) .

وإن وقفت علىٰ لفظ : (الأكدار) في البيت الأول ، و(دار) في البيت الثاني ، و(الغرار) في البيت الثالث ، و(الأخطار) في الرابع . . كان البيت من الضرب الثاني منه وهو مجزو هـٰذا ؛ أي : زيد فيه حرف ساكن وعروضه مجزوة صحيحة .

وبيان ذلك : أن أصل البحر الكامل : (متفاعلن) ست مرات ، وأنه يسدس على

الأصل تارةً ، ويربع مجزواً تارةً أخرىٰ ، وضربه الثاني : هو مسدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع ، فالأبيات المذكورة على القافية الثانية من هـٰذا القبيل ، وأما ضربه الثامن . . فهو مربعه الذي أجزاؤه الأربعة سالمة ، والأبيات على القافية الأولىٰ كذلك ؛ فإن وقفت : على (الردىٰ) . . فالبيت من الضرب الثامن من الكامل ، وإن وقفت : على (الأكدار) . . فهو من الضرب الثاني منه ، والقافية عند الخليل من آخر حرف البيت إلىٰ أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ، فالقافية الأولىٰ من هـٰذا البيت هو لفظ (الردىٰ) مع حركة الكاف من (شرك) ، وأما الكاف . . فخارجة منها .

وقد يكون بناء البيت علىٰ أكثر من قافيتين ، وهو قليل ، فمن أغرب ما رأيت فيه أبيات الحريري ، من أول الكامل ، وهو ما ضربه وعروضه تامّان ؛ فإنه بناها علىٰ سبع قوافٍ وهي قوله :

جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

(المستهتر) هو المولع الذي لا يبالي بما قيل فيه ، و(الصب) : العاشق ، و(الجوي) : هو المحروق بنار العشق أو الحزن .

فهـٰذه الأبيات مبنية علىٰ قوافٍ متعددة :

الأولىٰ : رائية في (المستهتر) و(المتفكر) ، فيقال من منهوك الرجز :

جـــودي علـــى المستهتـــر ذا المبتلـــــى المتفكـــــر

والثانية : بائية في (الصب) و(القلب) ، فيقال من مشطور الرجز الأحَذ :

جـودي علـى المستهتـر الصـب ذا المبتلـى المتفكـر القلـب

والثالثة : يائية في (الجوي) و(الشجي) ، فيقال من مشطور الرجز :

جودي على المستهتر الصب الجوي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي

والرابعة : فائية في (تعطفي) و(اكشفي) ، فيقال من مجزوء الرجز :

جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي

والخامسة : هائية في (وصاله) و(حاله) ، فيقال :

جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله 　　 ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي، ثم اكشفي عن حاله

والسادسة : ميمية في (ترحمي) و(لا تظلمي) .

قوله : (منهوك الرجز) والبيت المنهوك : هو ما ذهب ثلثاه ، والمشطور : هو ما ذهب نصفه ، والأحذ : هو ما ذهب وتده المجموع ، ولا يدخل إلا الكامل ؛ كحذف علن من متفاعلن ، وينقل إلىٰ فعلن .

* * *

(و) من أنواع الضرب اللفظي (**التزام ما**) أي : التزام حرف وحركة أو أحدهما ، وقوله : (**قبل الروي ذكره لن يلزما**) فيه تقديم وتأخير ، وقوله : (**قبل الروي**) متعلق بـ(**ذكره**) ، وذكره مبتدأ ، والضمير فيه عائد إلىٰ ما الموصولة .

وقوله : (**لن يلزما**) خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية صلة لما الموصولة ؛ أي : ومن الضرب اللفظي نوع يسمى التزام ما ذكره قبل الروي لن يلزم ، ويسمى التضمينَ ؛ لتضمينه قافيته ما لا يلزمها ، والتشديدَ والإعْنَاتَ ؛ أي : الإيقاع فيما فيه عنت ؛ أي : مشقة ؛ لأن إلزام ما لا يلزم فيه مشقة ، هو أن يلتزم في الشعر قبل حرف الروي : وهو الحرف الذي تبنىٰ عليه القصيدة وتنسب إليه ، فيقال : قصيدة لامية أو ميمية أو نونية أو همزية ، أو يلتزم في النثر قبل الفاصلة : وهي الحرف الذي يقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في الشعر ، ما لا يلزم في النظم أو النثر من حرف وحركة أو أحدهما .

والروي : إما مأخوذ من رويت الحبل ، إذا فتلته ؛ لأنه يجمع بين الأبيات ، كما أن الحبل يجمع بين قُوى الحبل ؛ أي : طاقاته ، وهي خيوطه المعدة لفتله ، والغالب أن يكون كل منها مجموعاً من عدة خيوط .

وإما مأخوذ من رويت البعيرَ ، إذا شددت عليه **الرواء** ، بكسر الراء ، وهو الحبل الذي يَجْمَعُ بين الأحمال لجمع الحَرْفِ بين الأبيات .

أو مأخوذ من رويت ، إذا شربت حتىٰ أذهبت العطشَ ؛ لأن الحرف إذا وجد في القصيدة علىٰ وجهه . . أغْنَىَ عن طلبِ غيره ، ولذلك كان الإتيانُ بحرف آخر قَبلهُ من لزوم

ما لا يلزم ، ثم المراد بالإتيان بحرف آخر قبل الروي ، أو قبل ما يَجْري مَجراه : أن يؤتىٰ به في بيتين ، أو في فاصلتين فأكثر ، كما سيأتي في التمثيل . انتهىٰ من « مواهب الفتاح » .

مثالُ التزام الحرف والحركة معاً : كقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ التزمت الهاء المفتوحة قبل الراء ، فالراء بمنزلة الروي ، وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء ، وهو ليس بلازم ، فلو قيل : وأما السائل فلا تنحر . . لصح المعنىٰ .

ومثال التزام الحرف فقط : قوله تعالىٰ : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ * وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ التزمت الميم دون الحركة .

ومثال التزام الحركة فقط : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ .

وهٰذا في النثر ، وأما في النظم . . فكقول أبي الأسود الدؤلي ، في عمرو بن سعد بن العاص (من الطويل) :

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جَلَّت
فتىً غير محجوب الغنىٰ عن صديقه ولا مظهر الشكوىٰ إذا النعل زلت
رأىٰ خلتي من حيث يخفىٰ مكانها فكانت قذىٰ عينيه حتىٰ تجلت

قوله : (سأشكر عمراً) يقال : شكرته ؛ أي : شكرت نعمته ؛ أي : سأشكر نعم عمرو (إن تراخت منيتي) أي : إذا تأخرت منيتي ومدتي وطال عمري (أيادي) جمع أيد ، والأيدي جمع يد : وهي النعمة ، فهو جمع الجمع ، وهو بدل اشتمال من عمرو بتقدير الرابط ؛ أي : سأشكر عمراً أشكر أيادي له (لم تمنن) أي : لا يمنن عمرو بتلك الأيادي ولا يذكرها ممتناً بها (وإن هي جلت) أي : وإن عظمت ما عظمت .

هو (فتىً) من صفته أنه (غير محجوب الغنىٰ عن صديقه) أي : يصل غناه كل صديق له ، ولا يستقل به عن الأصدقاء ، (ولا مظهر الشكوىٰ) بالرفع عطف علىٰ غير الواقع صفة للخبر ؛ أي : وهو غير مظهر الشكوىٰ (إذا النعل زلت) أي : يتجمل بالصبر والتحمل إذا وقعت شدة أو نزلت محنة وشر ، يقال : زلت النعل ، إذا نزلت مصيبة ، فزلل النعل كناية عن الوقوع في الشدة .

فالمعنىٰ : أن من صفته لا يظهر الشكوىٰ إذا نزلت به البلايا وابتلي بالشدة ، بل يصبر علىٰ ما ينوبه من حوادث الزمان ، ولا يشكو ذلك إلا لله تعالىٰ ، فقد وصف الشاعر ذلك الممدوح بنهاية كمال المروءة ، وحسن الطبع ، حيث ذكر أن ذلك الممدوح من صفته أنه إذا كان في غنىً ويسر . . لم يستأثر به ، بل يشارك فيه أصحابه ، وإذا كان في عسر وتضغضغ . . لا يشكو من ذلك إلا لله سبحانه ، ولا يظهر تلك الحالة لأحد من أصحابه ، فأصدقاؤه ينتفعون بمنافعه ، ولا يتضررون بمضاره أصلاً ، بل لا يحزنون بها ؛ لأنه يخفيها عنهم ولا يظهرها لهم ، فصار علىٰ طريقة قوله : (إذا افتقر الحر . . لم ير فقره ، وإن أيسر الحر . . أيسر صاحبه) .

(رأىٰ) وأبصر (خلتي) بفتح الخاء ؛ أي : فاقتي وحاجتي ؛ أي : أمارتها ، وهي تقطع كم القميص (من حيث يخفىٰ مكانها) ، ورؤية الخلة : رؤية آثارها ، أو المراد : العلم بها وكونه يراها ، مع أن صاحبها يخفي مكانها بالتجمل وإظهار آثار الغنىٰ ، يدل علىٰ شدة الاهتمام بأمر الأصحاب حتىٰ يطلع علىٰ أسرارهم في ضررهم ، قصداً لرفعتهم .

قوله : (من حيث يخفىٰ مكانها) خفاء المكان كناية عن خفاء الشيء ، أو المراد بمكانها : وجودها ؛ يعني : لكمال ترقبه لحالي رأىٰ حاجتي في موضعٍ أخفيها فيه (فـ) لما رأىٰ خلتي وفاقتي (كانت) خلتي (قذىٰ عينيه) أي : كانت كالقذى الواقع ، والقشور الساقط في عينيه ، وهو أعظم ما يهتم بإزالته ؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء (حتىٰ تجلت) وزالت ؛ أي : لم تزل الفاقة كالقذىٰ لديه حتىٰ أجلاها ؛ أي : أذهبها فتجلت ؛ أي : ذهبت .

فقد وصفه بنهاية المروءة ، حتىٰ إن فاقة أصحابه لديه بمنزلة العود الواقع في أشرف أعضائه حتىٰ يزيلها ويكشفها ، فتكشفت بإصلاحها بالأيادي النافية لها ، ونعمه المعطاة لهم .

وفي هٰذا الكلام من القوة ما لا يخفىٰ ، فحرف الروي فيه هو التاء ، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة في هٰذه الأبيات ، والإتيانُ بها ليس بلازم في السجع ، فكان من التزام ما لا يلزم ؛ فإنك لو خَتمْتَ قراءتَها بغيرها فقلتَ فيها : جَلَتِ ومَدَتِ وحَقَتِ

وانشقَتِ ، ونحوها كمَنَتِ . . كان توافق فواصلِها في التاء سجعاً وإن اختلفت فيما قبلها ، ومن التزام ما لا يلزم في الشعر ، قوله :

يقولون في البستان للعين راحة		وفي الخمر والماء الذي غير آسن
إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها		ففي وجه من تهوىٰ جميع المحاسن

ثم التزام ما لا يلزم : إما في الحرف والحركة معاً ؛ كالمثالين في الآية ، وإما في الحرف فقط ؛ كما لو ختمت بيتاً بتمر وآخر بنمر ، وإما في الحركة فقط ؛ بأن تكون متحدة مع اختلاف الحرف :

لما تؤذن الدنيا به من صروفها		يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فما يبكيه منها وإنها		لأوسع مما كان فيه وأرغد

انتهىٰ من « مواهب الصمد » ، فالروي فيه الدال ، فاختلف ما قبلها باللام والغين .

تنبيه مهم حقه أن يوضع في أول الكتاب

واعلم : أن أنواع البديع كثيرة ، غير منحصرة فيما ذكره الناظم ، وقد صنف فيها بعض العلماء ، وأول من اخترع ذلك عبد الله بن المعتز ، وجمع منها سبعة عشر نوعاً .

وقال في أول كتابه : وما جمع قبلي فنونَ البديع أحد ، ولا سبقني إلىٰ تأليفه مؤلِّف ، وألفته سنة أربع وسبعين ومئتين (٢٧٤هـ) فمَنْ أحب أن يقتدي بنا ويقتصر علىٰ هـٰذه . . فليفعل ، ومن أضاف من هـٰذه المحاسن أو غيرها شيئاً إلى البديع ، ورأىٰ فيه غَيْرَ رأينا . . فله اختيارُه .

وعاصره قُدامةُ الكاتبُ ، فجمع منها عشرين نوعاً ، تواردا منها علىٰ سبعة فكان جملة ما زاده ثلاثة عشر ، فتكامل بها ثلاثون نوعاً .

ثم تَتَبَّعها الناسُ ؛ فجمع أبو هلال العسكري سبعةً وثلاثين ، ثم جمع ابن رشيق القَيْرَواني مثلَها ، وأضاف إليها خمسةً وستين باباً من الشعر ، وتلاهما شرف الدين الشاشي فبلغ بها السبعين ، ثم تكلَّم فيها ابن أبي الأَصبغ ، وكتابُ : « المحرر » أصحُّ كتبِ هـٰذا الفنِ ؛ لاشتماله على النقل والنقد ، ذكر أنه لم يؤلفه حتىٰ وقف علىٰ أربعين

كتاباً في هـٰذا العلمِ أو بعضِه ، وعدَّدها فأوصلهَا تسعين ، وادَّعىٰ أنه استخرج هو ثلاثين سُلِّم له منها عشرون ، وباقيها متداخِلٌ أو مسبوق به .

وصنَّف ابنُ مُنْقِذ كتابَ « التفريع في البديع » جمَعَ فيه خمسةً وتسعين نوعاً .

ثم إن السكاكي اقتصر علىٰ سبعة وعشرين ، ثم قال : ولك أن تستخرج من هـٰذا القبيل ما شئت ، وتلقب كلاًّ من ذلك بما أحببت .

ثم إن صفي الدين بن سرايا جمع مئة وأربعين نوعاً في قصيدةٍ نَبَوِيَّةٍ في مدحه صلى الله عليه وسلم .

ثم إن المصنف ؛ يعني : الخطيب القزويني صاحب « الأصل » ذَكَر من البديع المعنوي ثلاثين نوعاً ، ومن البديع اللفظي سبعةَ أنواع ، وذكر بينهما أموراً مُلْحقَةً بها يصلح أن تُعدَّ أنواعاً أُخر .

وهـٰأنا أذكر شيئاً مما ذكره الناس ؛ ليكون مضافاً لما سبق ، فعليك باعتبار ما هو داخل منها في كلام المصنف وما ليس بداخل ، وباعتبار ما بينها من التداخل ، وربما أُنبِّهُ في أثنائها علىٰ شيء من ذلك ، وَلْنتمِّم عليها ما بَقِي علىٰ طريقِ العدِّ السابق ، ولنقل :

تتمة

والثامن والثلاثون منها : **التوقيف** ؛ وهو إثبات المتكلم من المدح والوصف والتشبيه وغيرها من الفنون التي يفتتح بها الكلام في جملة منفصلة عن أختها بالسجع غالباً ، مع تساوي الجمل في الزنة ، أو بالجمل الطويلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ ۞ وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى وَيَسۡقِينِ ۞ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ. . .﴾ الآيات ، وقوله : ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيۡلِ﴾ .

* * *

والتاسع والثلاثون منها : **التسميط** ؛ وهو تسجيع مقاطع الكلام ، من نثر أو نظم علىٰ رَوي مخالف ، رويُّ ذلك البيتِ ، أو تلك السجعة ؛ كقول ابن أبي حفصة :

هم القوم إن قالوا أفادوا وإن دعوا		أجابوا وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا

ومثاله في النثر : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ ، وهـٰذا القسم ذكر المصنف منه ما يتعلق بالنظم ، حتىٰ تكلم على السجع ، هل يدخل في النظم أو لا .

* * *

والأربعون منها : **التغاير** ؛ وهو مدح الشيء ثم ذمه ، أو ذمه ثم مدحه ، ونحو ذلك : إما من كلام شخصين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ۞ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ ، وإما أن يتغاير كلام الشخص الواحد في وقتين ؛ كقول قريش عن القرآن الكريم : ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ، فإنه اعتراف بالعجز ، ثم قالوا في وقت آخر : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ﴾ وكان الأصل ألا يعد هـٰذا حسناً ، بل عيباً ، لـٰكنه لوقوعه في وقتين مختلفين في غير هـٰذا المثال عُدَّ من المحاسن .

* * *

الحادي والأربعون : **القسَمُ** ؛ وهو الحلف على المراد بما يكون فيه تعظيم المُقسم أو غيرُ ذلك بما يناسبه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ أقسم الله تعالىٰ بما يتضمن عظمته .

* * *

الثاني والأربعون : **السلب والإيجاب** ؛ وهو بناء الكلام علىٰ نفي الشيء من وجه وإثباته من وجه آخر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ ، وهو يرجع إلى الطباق .

* * *

الثالث والأربعون : **الاستدراك** ، إما بعد تقدُّم تقريرٍ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ .

أو تقدُّم نفيٍ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ وهـٰذا القِسْمُ يرجع إلى الطباق ، أو إلى الرجوع ، وقد سبقَا .

* * *

الرابع والأربعون : التلفيقُ ؛ وهو إخراج الكلام مخرجَ التعليم ؛ وهو أن يقع السؤال عن نوع من الأنواع تدعو الحاجةُ إلىٰ بيان جميعها ، فيجاب بجواب عام عن المسؤول عنه وعن غيره ، لِيبنىٰ علىٰ عمومه ما بعده من الصفاتِ المقصودة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ فإنه وقع جواباً عن قولهم : إنه صلى الله عليه وسلم أبو زيد بن حارثة ، فلم ينص علىٰ زيد ، بل عمم لِيُبْنَىٰ عليه خاتم النبيين ؛ لأن كونه خاتم النبيين يناسب أنه ليس أباً لأحد ؛ لأنه لو كان له ولد بالغ . . لكان نبياً ، وقد يقال : إن هٰذا يرجع إلى الاستطراد ، وقد سبق .

* * *

الخامس والأربعون : جَمْعُ المختلفةِ والمؤتلفةِ ؛ وهو أن يُجْمَع بين ممدوحَين بمعان مؤتلفة في مدحهما ، ثم يريد ترجيحَ أحدهما على الآخر ، فيأتي بمعان تُخالف معاني التسوية ، بحيث لا ينقص الممدوح الآخر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ . . . ﴾ إلىٰ آخر الآية الكريمة .

* * *

السادس والأربعون : التوهم ؛ وهو إما أن يؤتىٰ بكلمة يُوهم ما بعدها أن المتكلم أراد تصحيفَها ، أو يُوهم أن فيه لحناً ، أو أنه قلب عن وجهه ، أو أن ظاهره فاسدُ المعنىٰ ، أو أراد غير معناها ، ويكون الأمرُ بخلاف ذلك في الجميع ، ولهٰذه الأقسام أمثلة ، ذكَرَها صاحب بديع البيان ، لم أرَ التطويلَ بذكرها .

* * *

السابع والأربعون : الاتِّساع ؛ وهو كل كلام تَتَّسِعُ تأويلاتهُ فتتفاوتُ العقولُ فيها ؛ لكثرة احتمالاته ، لنكتة ما ؛ كفواتح السور .

* * *

الثامن والأربعون : سلامةُ الاختراع من الابتداع ؛ وهو أن يخترع الأول معنىً لم يُسبق إليه ولم يتبع عليه ، وأمثلته كثيرة .

* * *

التاسع والأربعون : **التوليد** ؛ وهو أنَّ المتكلم يُدْرِج ضرباً من البديع بنوع آخر ، فيتولد منهما نوع ثالث ، ومَثلوه بقوله تعالىٰ : ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ .

* * *

الخمسون منها : **التواردُ** ، ويسمى : الإغرابَ والطرفةَ ؛ وهو أن يذكر الشيء المشهور علىٰ وجهٍ غريب بزيادة أو تغيير يصيره غريباً ، وقد تقدم هـٰذا في أنواع التشبيه ؛ وهو أن يكون وجه الشبه مشهوراً مبتذلاً ، ولـٰكن يُلْحق به ما يصيِّره غريباً خاصاً .

* * *

الحادي والخمسون : **الإلجاء** ؛ وهو ذكر اعتراض وجواب ومَثَّلوهُ بما لا طائل تحته .

* * *

الثاني والخمسون : **التخييرُ** ؛ وهو إثباتُ البيتِ أو الفقرةِ علىٰ رَوي يصلُح لأشياء غيره فيتخيَّر له كلمةً ؛ كقوله :

إنَّ الغريبَ الطويلَ الذَّيْل مُمتهنُ فكيف حالُ غريب ما لَه قُوتُ

فإنه يصلح موضع قوت : مالُ ، كَسْب ، نسَبُ ، كذا قيل ، وكثيرٌ من الناس يُنشده : (ما لَه طول) فحينئذ يكون ترجيح طُول ؛ لرد العجز على الصدر .

* * *

الثالث والخمسون : **التنظير** ؛ وهو النظر بين كلامين متفقين في المعنىٰ أو مختلفين أيهما أفضل .

* * *

الرابع والخمسون : **الاستقصاء** ؛ وهو ذكر جميع عوارض الشيء ولوازمه وذاتياته ، وهو قريب مِن مراعاة النظير ، ومن استيفاءِ القسمَينِ السابقَينِ ، إلا أن هـٰذا نوع برأسه .

* * *

الخامس والخمسون : **التشكيكُ** ؛ وهو أن يأتيَ في الكلام بكلمة يَشُكُّ السامع : هل

هي أصلية أَوْ لا ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾ ، فإن قولَه بدين يَشُكُّ السامعُ : هل هي أصلية أو لا ، حتىٰ يُحققَّ النظر فيجدها أصلية ؛ لأن الدَّين له محامل منها الجزاءُ ؛ مثلُ : كما تَدِين تُدان .

* * *

السادس والخمسون : **البراءةُ** ، ومحلُّها الهِجاء ؛ وهو كما قال أبو عمرو بن العلاء وقد سُئل عن أحسنِ الهجاء ، فقال : هو الذي إذا أنْشَدَتْهُ العذراءُ في خدرها . . لا يُقبِّح عليها .

* * *

السابع والخمسون : **التسليم** ؛ وهو أن يَفْرِضَ محالاً ؛ إما منفياً ، أو مشروطاً بشرط بحرفِ الامتناع ؛ ليكون ما ذكره ممتنعَ الوقوع لامتناع شرطه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ. . .﴾ الآية ، وهـٰذا يَدْخل في المذهبِ الكَلامي .

* * *

الثامن والخمسون : **الافتنان** ؛ وهو أن يُؤتىٰ في الكلام الواحد بفنينِ متضادين أو مختلفين ؛ كالجمعِ بين الغَزَلِ والحمَاسةِ ، أو متفقين وهو كثير .

* * *

التاسع والخمسون : **إثباتُ الشيء للشيء بنفيه عن غيره** ؛ كقول الخنساء :

ومـا بلغَـتْ كـفُّ امـرىء مُتنـاوَلا   من المَجدِ إلا والَّذِي نِلْتَ أَطْولُ

* * *

الستون : **الترديد** ؛ وهو تعليق الكلمة الواحدة في المصراع الواحد أو الفقرة الواحدة مرتين متعلقة بشيئين ؛ كقوله :

هَـويْنَنِـي وهَـويْـتُ الغَـانيـاتِ إلـىٰ   أنْ شِبْتُ فانصرفَتْ عنهن آمالي

فعلَّق هويَنني وهَويتُ بالغانياتِ في مصراعٍ واحدٍ ، وقد يحصل الترديدُ في كل من المصراعينِ ؛ كقوله :

يُريكَ في الرَّوعِ بدرٌ لاحَ في غَسَقِ   فِي لَيْثِ عَرِيسَةٍ في صُورةِ الرجُل

فردد لَفْظَ (في) في كل من المصراعين مرتين .

* * *

الحادي والستون : **التعطف** ؛ وهو كالترديد إلا أن الكلمة مذكورة في مصراعين ، وهو أعم من المُزاوَجة من وجهٍ ؛ فإن تلك يشترط فيها الشرط والجزاء ، ولا يشترط فيها التكرر في مصراعين أو فقرتين ، وهـٰذا يُشترط فيه التكرر في مصراعين ولا يشترط أن يكون في الكلام شرط وجزاء ، وينفصلُ هـٰذا والَّذي قبله عن رَدِّ العجزِ على الصدر ؛ بأن ذلك يكون العجزُ فيه آخرَ الضرب أو آخرَ الفقرة ، وهـٰذان يكون إعادةُ الكلمة فيهما فيما ورَاءَ القافية .

* * *

الثاني والستون : **التوسيعُ** ؛ وقد فسَّروه بأن يأتي في آخر الكلام بشيء مُفسِّر بمعطوف ومعطوف عليه ؛ كقوله :

إذا أَبـو قـاسـم جَـادَتْ لنَـا يـدُه   لم يُحمدِ الأجودانِ البحرُ والمطَرُ

وهـٰذا في الحقيقة أحدُ نوعي اللف والنشر .

* * *

الثالث والستون : **التطريز** ؛ وهو اشتمالُ الصدر علىٰ مُخبَرٍ عنه يتعلَّق به شيئان ، والعجزُ علىٰ خبر مُقيَّدٍ بمثله ؛ كقوله :

كـأن الكَـأسَ فـي يَـدهـا وفيهـا   عقيـقٌ فـي عقيـقٍ فـي عقيـقِ

* * *

الرابع والستون : **المؤاخاة** ، وهو أخصُّ من الائتلاف ؛ وهو أن تكون معاني الألفاظ متناسبةً ؛ كقول ذي الرُّمَّةِ :

لِمَيَّـاءَ فـي شفتيَهـا حَـوَّةُ لَعْـسٍ   وفِـي الثنَـايَـا وفـي أنيـابِهـا شَنَـبُ

احترازاً عن مثل قول الكُميت :

وقـد رَأينـا بهـا خـوداً مُنعمَـةً   بِيضاً تكَاملَ فيها الدلُّ والشَّنَبُ

فذِكْرُ الشَّنَبِ مع الدلِّ غَيْرُ مناسب ، وهـٰذا في الحقيقة من اختلافِ اللفظِ والمعنىٰ .

* * *

الخامس والستون : الاستطرادُ ؛ وقد قدَّمْناه عند ذِكر المزاوجة أو قريباً منها .

* * *

السادس والستون : الإشارة ؛ ذكَرَها قُدامةُ الكاتبُ فقال : دِلالةُ اللفظِ القليلِ على المعنى الكثير ، فهو حينئذ من الإيجاز ، وقد سبق .

* * *

السابع والستون : الإقْحَامُ ، وهو يُعْلَم مما سبق .

* * *

الثامن والستون : الانفصالُ ؛ وقد فُسِّر بما هو في معنى الاحْتراسِ المتقدِّم في الإيجاز والإطناب .

* * *

التاسع والستون : البَسْط ، وفَسَّرُوه بما هو في معنى الإطناب ، وكذلك الإيضاحُ .

* * *

السبعون : التتميمُ : وقد تقدم في الإطناب ، وكذلك التكميل والتذييل .

* * *

الحادي والسبعون : التوشيح ؛ وهو أن يكون في صدر الكلام ما يَدلُّ على القافية ، كذا سمَّاه العسكري ، وهـٰذا هو الإرصاد ، إلا أنَّ قَيْدَ الدلالة بصَدْرِ الكلام ، والإرصادُ أعمُّ من ذلك .

* * *

الثاني والسبعون : التكرارُ ، وقد تقدم في الإطناب .

* * *

الثالث والسبعون : المراجعةُ ؛ وهي حكايةُ محاورةٍ بين المتكلم وغيرِه ، وهو أعم

من الإلجاءِ السابق ؛ كقول وضاح اليَمنِيِّ :

قالَتْ ألاَ لاَ تَلِجَنْ دَارنَا		إنَّ أبانا رجَلٌ غَائرُ
أمَا رأَيْتَ البابَ مِن دُونِنا		قُلْتُ فإني وَاثِبٌ ظافرُ
قالَتْ فإنَّ اللَّيْثَ عَادِيةٌ		قُلْتُ وسَيفِي مُرهِفٌ بَاتِرُ
قالَتْ أليس البَحْرُ مِن دوننا		قُلْتُ فإني سابِحٌ ماهرُ
قالت أليس الله مِنْ فوقنا		قلْتُ بَلَىٰ وهو لنا غَافِرُ
قالَتْ فإمَّا كُنْتَ أعيَيْتَنَا		فأتِ إذا ما هجَعَ السَّامرُ
وَاسْقط علينا كسُقُوطِ الندىٰ		لَيْلَةَ لا ناهٍ ولا آمرُ

* * *

الرابع والسبعون : التذييلُ ، وقد تقدم في الإطناب .

* * *

الخامس والسبعون : الاعتراضُ ، وقد سبق في المعاني .

* * *

السادس والسبعون : المتابعة ؛ وهي إثباتُ الأوصاف في اللفظ علىٰ ترتيب وقوعها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ﴾ ، وقولِ زهير :

يُؤَخرُ فيُوضَعُ في كتابٍ فيُدَّخَر		ليومِ الحسابِ أو يُعَجَّلُ فينقم

* * *

السابع والسبعون : التعريض ؛ وهو الدلالة بالمفهوم بقصد المتكلم .

* * *

الثامن والسبعون : التهكم ، وقد سبق في الاستعارة التهكمية .

* * *

التاسع والسبعون : الائتلاف ، وهو أنواع ؛ **منها** : ائتلاف اللفظ والمعنىٰ ؛ وهو أن تكون الألفاظ تليقُ بمقصود الكلام ، فللمعنى الرشيقِ اللفظُ الرقيقُ ، وللمعنى المفخَّمِ اللفظُ الجَزلُ .

ومنها : ائتلافٌ مع اللفظ ؛ وهو أن يختار من الألفاظ التي يُعبِّر بها عن معنىً ما بَيْنَهُ وبين بعض الألفاظ المذكورة ائتلافٌ ؛ كقول البحتري : (كالقِسِيِّ المعُطَّفَاتِ . . .) البَيْتَ السابق في مراعاةِ النظير .

ومنها : ائتلاف المعنىٰ بالمعنىٰ ؛ وهو اشتمالُ الكلام علىٰ معنىً معه أمر ملائم له وأمر مخالف فتُقرِّبُه بالملائم ، أو يكون الأمران ملائمَين فيُقرَّبُ به منهما ما هو أكثرُ ملائمةً له ، كما في تشَابُه الأطراف .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۞ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ ، فإنه لم يُراع مناسبةُ الريِّ للشبع ، والاستظلالِ لِلبس في نوع المنفعة ، بل رُوعي مناسبةُ اللبس للشبع ، والاستظلال للريِّ ، في كونهما تابعين للبس والشبع ومكمِّلَين لمنافعهما ؛ إذ رعايةُ ذلك أدخل في حُسْنِ الوعدِ والامتنانِ ، بذكرِ أصول النعم ثم توابعِها . . . إلىٰ غير ذلك .

* * *

والثمانون : **الخطابُ العام** ، وقد تقدم ذكره في علم المعاني ؛ والمقصود منه : أن يُخاطَب به غيرُ مُعين ، إيذاناً بأن الأمر لعظمته حقيق بألا يخاطب به أحد دون أحد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « بشر المشائين في الظلم » ، وربما يخاطب واحد بالتثنية ؛ كقوله : (خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي علَىٰ أُمِّ جُنْدُبٍ) .

قال الطيبي : والمرادُ به : عمومُ استغراق الجنس في المفرد ، فهو كالألف واللام الداخلة على اسم الجنس ، قال : وتسميته خطاباً عاماً مأخوذ من قول صاحب « الكشاف » : ما أصابك يا إنسان : خطابٌ عامٌّ .

* * *

الحادي والثمانون : **التغليبُ** ، ويسمىٰ : ترجيحَ أحد المعلومَينِ على الآخر ، وقد تقدم شيء من التغليب في المعاني ، وتقدم أنَّ ابن الحاجب قال مِن شرطِه : تغليبُ الأدنىٰ على الأعلىٰ ؛ كالقمرَين ؛ لأن القمر أضعفُ نوراً من الشمس وجَعْلُ الشمسِ قمراً لا بِدْعَ فيه ، بخلافِ العكس ، وكذلك العمران ؛ لأن جميعَ فضلِ عمر في أبي بكر ، وأبو بكر أفضلُ رضي الله تعالىٰ عنهما ، وقد عكَسَ الطيبي هـٰذا ، فقال : هو أن تَضَعَ

أدنى الشيئين موضعَ أعلاهما ، وما قاله ابن الحاجب أَسَدُّ وأَسلَمُ ، وقد جُعِلَ مِن ترجيحِ أحدِ الأمرين على الآخر قولُه تعالىٰ : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ تغليباً للمخاطبين على الغائبين ، وقولُه تعالىٰ : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ وإن كانا إنما يَخرُجان من المَلِحِ .

* * *

الثاني والثمانون : اللغْزُ ، ويسمى : الأحْجيّة والمُعمَّىٰ ، وهو قريب من التورية ، وأمثلتهُ لا تكاد تنحصرُ ، وفيه مُصنَّفات للناس .

* * *

الثالث والثمانون : الإبداع ؛ وهو ما يُبتدع عند الحوادث المتجددة ؛ كالأمثال التي تُخترع وتُضرب عند الوقائع .

* * *

الرابع والثمانون : الكلامُ الجامع ؛ وهو أن يجيء المتكلم مثلاً في كلامه بشيء من الحِكمة والموعظةِ أو شكايةٍ أو الأحوال ، وأمثلتهُ كثيرة .

* * *

الخامس والثمانون : إرسال المَثَلِ ؛ وهو أن يُورد المتكلمُ مثلاً في كلامه ، وقد عُرِفَ ذلك في علم البيان في مجازِ التمثيل .

* * *

السادس والثمانون : التَّرقِّي ؛ وهو أن يَذْكرَ معنىً ثم يُرْدِفَ بأبلغَ منه ؛ كقولك : عالم نحرير وشُجاع باسل ، وهـٰذا قد يدخل في بعض أقسام الإطناب .

* * *

السابع والثمانون : الاقتباسُ ، وسيأتي في كلام الناظم .

* * *

الثامن والثمانون : المُوارَبة ، بالراء المهملة من الأرب : وهو الحاجة والعقل ، وقيل : من وَرِبَ العِرقُ ، إذا فسَدَ ؛ وهو أن يقول الإنسان كلاماً يتوجَّهُ عليه فيه المؤاخذةُ ، فإذا أَنْكَر عليه شخص . استَحْضَر بعقله ما يتخلَّصُ به ؛ بتحريفِ كلمة ، أو

تصحيفها ، أو زيادةٍ ، أو نقص ، أو غيرِ ذلك ؛ كقول أبي نواس في خالصةَ جاريةِ الرَّشِيد :

لقَـد ضـاعَ شعْـري علـىٰ بَـابِكـم　　　كمَـا ضَـاعَ عِقْـدٌ علَـىٰ خَـالصـة

فلمَّا بلغ الرشيدَ وأنكر عليه.. قال : إنما قُلْتُ : (ضَاءَ) ، فقال بعضُ الحاضرين : هـٰذا بَيْتٌ ذهبَتْ عَيْنَاه فأَبْصَر .

* * *

التاسع والثمانون : **الهِجاء في مَعْرِض المدح** ؛ وهو أن يَهْجُو بألفاظ ظاهرُها المدحُ وباطنها القَدْحُ ، وهـٰذا يدخلُ في قسمِ التوجيه ؛ كقوله :

يَجْزونَ مِنْ ظلمِ أهلِ الظلم مغفرةً　　　ومِـن إسـاءةِ أهـلِ السُّـوءِ إحسـانـا

كَـأَنَّ رَبَّـك لـم يَخْلُـق لخَشْيتِـهِ　　　سِوَاهمُ مِنْ جميع الناسِ إنسانا

* * *

التسعون : **التخييرُ** ؛ وهو البَيتُ يَأْتي علىٰ قافيةٍ مع كونه يَسُوغُ أن يُقَفَّىٰ بقوافٍ كثيرةٍ ؛ كقول دِيكِ الجِنِّ :

قُـــولـــي لِطَيْفِـــكِ يَنْثَنِـــي　　　عَـــنْ مَضْجَعِـــي عِنْـــدَ المَنَـــامِ

فعسَـــــىٰ أنَـــــامُ فَتَنْطَفِـــــي　　　نَـــارٌ تَـــأَجَّـــحُ فـــي العِظَـــامِ

جَسَـــــــدٌ تَقْلِبُـــــــهُ الأكفـ　　　ـــفُ علَـــىٰ فِـــراشٍ مِـــنْ سِقَـــامِ

أمـــــا أنَـــــا فكَمَـــــا عَلِمْـ　　　ـــتِ فهَـــل لِـــوَصْلِـــكَ مِـــن دَوَامِ

فإنَّه يَصْلُح مكانَ (منَام) : رُقَاد ، هجُوع ، هُجُود ، وَسَنٌ ، ومكانَ (عظام) : فُؤادٌ ، ضُلَوع ، كبُود ، بَدَن ، ومكانَ (سقام) : قتَاد ، دمُوع ، وُقود ، حُزْنٌ ، ومكانَ (دَوام) : مَعاد ، رُجوع ، وجُود ، ثُمَّت .

* * *

الحادي والتسعون : **حَصرُ الجزئي في الكلي** . انتهىٰ مِن « عروس الأفراح » للتاج السبكي .

إعرابُ البيت

(**والقَلْبُ**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، القلب معطوف على الموازنة ، علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً عن خبره المقدم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : ثم من الضرب اللفظي الموازنةُ والقَلْبُ .

(**والتشريع**) : الواو عاطفة ، **التشريعُ** : معطوف على الموازنة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والتزامُ**) : معطوف على الموازنة أيضاً ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**قبل**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**الروي**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بذكره المذكور بعده .

(**ذكره**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ذكر : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو العائد علىٰ ما الموصولة .

(**لن**) : حرف نفي ونصب واستقبال مبني بسكون على النون المدغمة في ياء يلزما ، (**يلزما**) : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف : حرف إطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ذكره ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : والتزام ما ذكره قبل الروي عادم الالتزام ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ولما فرغ الناظم مما ذكره في المنظوم من أنواع البديع . . أتبع ذلك بالكلام على السرقات الشعرية ، وما يناسب ذلك من العَقْد والحَلِّ والتضمين والاقتباس والتلميحِ وحسنِ الابتداء والانتهاء والتخلُّص ؛ لأن حُسنها كُلَّها ليس ذاتياً كما في البلاغة ، بل لو لم يعتبره معتبر . . صح أن يأتي بالكلامِ البليغ ، وقد تقدَّم أنَّ اعتبار الحسنِ الغيرِ الذاتي إنما هو بالتبَعِ لوجودِ حسنِ البلاغة ، وإلاّ . . أُلغِي ، فقال :

السرقات

الشعريةُ وتوابعُها . انتهىٰ « ع ق » .

قال الناظم في « شرحه » : أصل السرقة أخذُ مالِ الغير خُفية ، وهي هنا : أن يأخذَ الشاعر وغيرُه كلامَ الغير ويُدْخِله في كلامه ، وكما أن السرقة تَنقَسِم باعتبار العادةِ إلىٰ ما يعاب علىٰ فاعلها لظهورها ، وإلىٰ ما لا يعابُ عليه لخِفائها . . كذلك هنُا إلىٰ ظاهرة وخفية ، وسارقُ ما لا يُعاب أَكْيَسُ مِن سارق ما يعاب عليه ، والمقصودُ بعدم العيب إنما هو باعتبار العادة لا باعتبار الشرع ، **فعرَّفه بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين** :

وَأَخْــذُ شَــاعِــرٍ كَــلاَمــاً سَبَقَــهْ هُــوَ ٱلَّـذِي يَـدْعُـونَـهُ بِـٱلسَّـرِقَـهْ

أي : (**وأخذ شاعر كلاماً سبقه**) إليه غيرهُ (**هو الذي**) أي : ذلك الأَخذ للكلام السابقِ للمنظوم هو (**يَدْعُونه**) أي : يُسمُّونه ؛ أي : هو الذي يسميه البلغاءُ (**بالسرقة**) الشعرية ، ورُبَّما فُهم من كلامه أنه لا بد في تحقُّقِ السرقة من العلم بأنَّ الثاني أخَذَ كلامَ غَيره ، كما إذا علم أنه يحفظ ذلك الكلام من غيره ؛ لأنه لا يقال : أخذ كلام غيره . . إلا إذا تحقق أنه أخذه من حيث إنه لغيره ؛ بأن يُعْلَم أن الآخذ كان عالماً بأنه لغيره ، وأما إذا لم يعلم ذلك . . وجب أن يقال مثلاً : قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان ، ولا يقال : سرق من فلان كلامَه ؛ محافظةً علىٰ ترك تنقيص الغير ، وبعداً عن رذيلة الكذب عليه ؛ لصحة أن يكون ذلك من توارد الخواطر .

ثم إن السرقة إنما تعتبر في غير الأمور المتقررة في الأذهان عادةً ؛ إذ لا فضل فيها للسابق على اللاحق ، لعلمها لكل أحد ، **وإلىٰ ذلك أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين بقوله** :

وَكُــلُّ مَــا قُــرِّرَ فِــي ٱلأَلْبَــابِ   أَوْ عَــادَةٍ فَلَيْــسَ مِــنْ ذَا ٱلْبَــابِ

أي : (**وكل ما قرر**) من المعاني وألفاظها (**في الألباب**) أي : في العقول والأذهان جمع لب : وهو العقل ، (**أو**) في (**عادة**) أي : وكل ما تقرر في العقول والعادة ، فأو بمعنى الواو ، فهي من عطف المؤكد ؛ لأن التقرر في العقول يستلزم غالباً التقرر في العادة ، وكذا العكس .

(**فليس**) الإتيان بشيء من ذلك المتقرر في العقول والعادة (**من ذا الباب**) أي : من هـٰذا الباب ؛ أي : ليس ذلك الإتيان من باب السرقة ، وإن علم قطعاً أن الآتي به مسبوق به ؛ وذلك لأن ما علم في جميع الأزمان لا فضل فيه لأحد علىٰ أحد ، ولا يقلد فيه أحد أحداً ، لحصول العلم به من كل أحد . انتهىٰ « ع ق » .

والمتقرر عادةً فهو مثل الوصف بالشجاعة ، والوصف بالسخاء ، والوصف بحسن الوجه والبهاء ، والوصف باستقامة القد ، ونحو ذلك ؛ كالذكاء ، والبلادة ، وسعة العين ، فنحو هـٰذا لا يعد الآتي به سارقاً ، وإن كان قد علم أنه مسبوق به . انتهىٰ منه .

قال الناظم في « شرحه » : هـٰذا البيت مقدمة للسرقة وتوابعها ، وهي أن الأمور المتقَررة في العقول والعادات لا يُعدُّ اتفاقُ القائلينَ بلفظ التَّثْنِية فيها من هـٰذا الباب لاشتراك الناس فيها من شاعرٍ ومفَحَّمٍ ـ بفتح الفاء ، ضد الشاعر ؛ أي : من لا قدرة له على الشعر ـ ، وفصيح وأعجم ، وذلك كالغرض على العموم ، مِثْلُ الوصفِ بالشجاعة والسخاء والجمال والعلم والورع ، ونحو ذلك ، وكوجهِ الدلالة على الغرض ، مثل التشبيه والمجاز والكناية ، فإن اشترك الناس فيه ؛ كتشبيهِ الشجاعِ بالأسد ، والجوَاد بالبحر . . فلا يصح فيه التفاضلُ والأكمليةُ ، وإن لم يكن مشتركاً ؛ لكونِه لا يُوصل إليه إلا بإِعمال فكر . . فهو الذي يصح فيه التفاضل والأكمليةُ ، ويجوز أن يُدَّعىٰ فيه السبقُ

والزيادةُ على الغيرِ ، هٰذا هو المراد من البيت .

وقولُنا : (كالغرض على العموم) أي : حال كون ذلك الغرض على العموم ؛ أي : يقصده عامة الناس ؛ أي : كُلُّ أحد منهم ؛ أي : وإذا كان جميعُ العقلاء متشاركين في ذلك ؛ لتقرره في عقولِهم . . فلا يكون أحدٌ فيه أَقْدَم يُنْقَلُ عنه ؛ لعدم اختصاصِه به .

وقولنا : (وكوجهِ الدلالة على الغرض) أي : وإن كان اتفاقُ القائلينَ بلفظ التثنيةِ في وجهِ الدلالة ؛ أي : طريقِ الدلالة على الغرض ؛ بأنَّ ذِكْرَ أحدِهما ما يُسْتَدَلُّ به علىٰ ثبوت الغرض ؛ من شجاعة ، أو سخاء ، أو جمال . . . كان ذلك الدليلُ الذي استدلَّ به علىٰ ثبوت الغرض تشبيهاً ، أو حقيقةً ، أو مجازاً ، أو كنايةً ، وذِكْرُ الآخر منهما كذلك كما لو قال أحد القائلين منهما : زيد كالبدر في الإضاءة ، أو كالأسد في الشجاعة ، أو كالبحر في الجود ، أو كثير الرماد ، أو قال رأيت أسداً في الحمام ؛ يعني : زيداً .

وقال القائل الآخر في عمرو مثل ذلك ، فذلك الاتفاق في وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقةً ولا أخذاً ؛ لتساوي الناس فيه كالغرض العام وإن لم يشترك الناسُ في معرفته . . جاز فيه أن يُدَّعى السبق والزيادة .

فهٰذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقيقُ السرقة ، ولٰكن لا تتَعيَّن فيها كما فصَّلوا فيها ، بتقسيمها إلىٰ ضربين ؛ **خاصي** : لا يدركه إلا الأذكياء ؛ كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل ، فذلك غريب لا يدرك إلا بفكر ، فيمكن فيه السرقة .

وعامي : يدركه كل أحد ؛ كتشبيه الوجه البهي بالشمس ، فلا تتحقق فيه السرقة ؛ لأنه عامي مبتذل ، كما بسط الكلام فيه صاحب « الأصل » .

إعراب البيتين

(**وأخذ شاعر كلاماً سبقه**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، أخذ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، شاعر : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله ، كلاماً : مفعول به له ، والمفعول منصوب بالمصدر ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**سبقه**) : سبق فعل ماض مبني على الفتح ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول به مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو عائد علىٰ شاعر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ غيره ، تقديره : كلاماً سبقه إليه غيره ، والجملة الفعلية في محل النصب صفة لكلاماً ولـٰكنها سببية ، تقديره : وأخذ شاعر كلاماً سابقاً إليه غيره .

(**هو الذي يدعونه بالسرقة**) : هو : ضمير فصل حرف لا محل له من الإعراب على الأصح مبني على الفتح ، أو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على الفتح ، الذي : اسم موصول للمفرد المذكر في محل الرفع خبر المبتدأ أو خبر للمبتدأ الثاني مبني على السكون ، يدعون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم .

(**بالسرقة**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، السرقة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بيدعون ، وجملة يدعون من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير المفعول ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وكل ما قرر في الألباب أو عادة**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، كل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، وما : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، قرر : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**في الألباب**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الألباب : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بقرر ، أو : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، عادة :

معطوف على الألباب ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**فليس من ذا الباب**) : الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم مبنية على الفتح ، ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ كل ، هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع اسمها مبني على الفتح ، من : حرف جر مبني على السكون ، ذا : اسم اشارة يشار به للمفرد المذكر في محل الجر بمن مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الباب**) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لليس ، تقديره : فليس هو كائناً من ذا الباب ؛ أي : من باب السرقة ، وجملة ليس من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وكل ما قرر في العقول والعادات فعادم كونه من هٰذا الباب ؛ أي : من باب السرقة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ تفصيل السرقات ، فقال :

وَٱلسَّرِقَاتُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	**خَفِيَّةٌ جَلِيَّةٌ وَٱلثَّانِي**
تَضَمُّنُ ٱلْمَعْنَىٰ جَمِيعاً مُسْجَلاَ	**أَرْدَؤُهُ ٱنْتِحَالُ مَا قَدْ نَقَلاَ**

(**والسرقات**) الشعرية (**عندهم**) أي : في اصطلاح أهل الفن (**قسمان**) أحد القسمين سرقة (**خفية**) وستأتي لك في فصل خاص ، وثانيهما سرقة (**جلية**) أي : ظاهرة ، ثم بدأ بالثاني من القسمين لوضوح معنى السرقة فيه ، فقال :

(**والثاني**) من القسمين ، وهو السرقة الظاهرة (**تضمن المعنىٰ جميعاً**) أي : أن يتضمن معنىٰ كلام اللاحق معنىٰ كلام السابق ، حالة كون ذلك المعنىٰ جميعاً ؛ أي : كلاً ؛ أي : فالثاني وهو الظاهر ، فهو أن يؤخذ المعنىٰ كله ؛ فإن أخذ مع ذلك اللفظ كله من غير تغيير لنظمه . . فهو مذموم ؛ لأنه سرقة محضة ، وفي بعض النسخ : (**جلياً**) بدل (**جميعاً**) أي : والثاني وهو الظاهر : هو أن يتضمن معنىٰ كلام اللاحق معنىٰ كلام السابق حالة كون ذلك المعنىٰ جلياً ؛ أي : ظاهراً أخذه من كلام السابق .

ومعنىٰ ظهوره : أن يكون الكلامان بحيث لو عرضا علىٰ جل العقول . . حكم مبادرة بأن ثانيهما أخذ من أولهما ، بأن قابل الثاني مستحضراً للأول .

واحترز بقوله : (**جلياً**) من الخفي ؛ فإنه لا يدرك فيه الأخذ إلا بتأمل من بعض العقول .

وقوله : (**مسجلا**) بمعنىٰ مطلقاً ، حال من تضمن المعنىٰ ؛ أي : والثاني تضمن معنىٰ كلام اللاحق معنىٰ كلام السابق ، سواء كان ذلك التضمن مع أخذ لفظ السابق كله ، أو مع أخذ بعضه ، أو بلا أخذه أصلاً . انتهىٰ « د م » .

وقيل معنىٰ مسجلا : أي : مطلقاً ؛ بمعنىٰ : أنه يشترط في تسميته ظاهراً كونه ظاهراً بالنسبة للعقول مطلقاً ، من غير تقييد بعقول بعض الحذاق ، ويلزم من ذلك إدراكه مبادرةً . انتهىٰ « ع ق » .

ثم هٰذا الظاهر ثلاثة أقسام ؛ **الأول** : ما يسمى انتحالاً ونسخاً ، **والثاني** : ما يسمىٰ

إغارةً ومسخاً ، **والثالث** : ما يسمىٰ إلماماً وسلخاً .

فإنه إذا نقل مع المعنى اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ؛ أي : لكيفية الترتيب والتأليف ، الواقع بين المفردات. . فهو المسمىٰ بالانتحال والنسخ ، وهو مذموم ؛ لوضوح سرقته ، وذكره بقوله : (**أردؤه**) أي : أردأ هـٰذا القسم الظاهر (**انتحال**) أي : ادعاء اللاحق (**ما قد نقلا**) عن السابق (**بحاله**) أي : من غير تغيير في لفظه ومعناه لنفسه ؛ أي : أردؤه ما فيه ادعاء اللاحق ما قد نقله عن السابق بحاله من غير تغيير ، ونسبته إلىٰ نفسه ؛ لأنه محض سرقة ؛ أي : يسمىٰ هـٰذا القسم بالانتحال ، ويسمىٰ أيضاً : بالنسخ ، يقال : انتحل فلان كلام فلان ؛ أي : أتىٰ به من غير تغيير ، ونسبه إلىٰ نفسه ؛ أي : انتحال (**ما**) أي : كلام (قد نقلا بحاله) .

أي : علىٰ حاله من غير تغيير ، وادعاؤه لنفسه ونسبته إليها ، وهو ألا يغير نظمه ؛ بأن تكون جملته علىٰ ما هي عليه في الابتداء ، من غير تبديل لفظ من ألفاظها ، وهـٰذا الانتحال في غاية القبح ؛ لأنه سرقة محضة ؛ مثاله كما روي : أن عبد الله بن الزبير ـ بفتح الزاي ـ بوزن الأمير ، ولد الزبير ، الشاعر المعروف لا الصحابي المعروف دخل علىٰ معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنهما وهو من بني أسد ، وكان شاعراً مختصاً ببني أمية ، فأنشد بشعر معن ـ بضم الميم وفتح العين ـ بن أوس ، (من الطويل) ، عند معاوية ، وهو هـٰذان البيتان :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته ... علىٰ طرف الهجران إن كان يعقل

ويركب حد السيف من أن تضيمه ... إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فقد حكي أن عبد الله بن الزبير ـ مكبراً ـ دخل علىٰ معاوية ، فأنشد هـٰذين البيتين ، فقال له معاوية : لقد شعرت ـ بضم العين ـ بعدي يا أبا بكر ؛ أي : صرت شاعراً ، ولم يفارق عبد الله بن الزبير المجلس ، حتىٰ دخل معن بن أوس المزني فأنشده القصيدة (من الطويل) التي أولها :

لعمـرك مـا أدري وإنـي لأوجـل ... علـىٰ أينـا تعـدو المنيـة أول

حتىٰ أتمها ، وفيها هـٰذان البيتان ، فأقبل معاوية علىٰ عبد الله بن الزبير وقال : ألم

تخبرني أنهما لك ، فقال : اللفظ له والمعنىٰ لي ، ومع هـٰذا فهو أخي من الرضاع وأنا أحق بشعره .

ويسمىٰ هـٰذا القسم المذموم انتحالاً ؛ لأن اللاحق انتحل وادعىٰ أنه له ، مع أنه ليس له ، ويسمىٰ نسخاً أيضاً ؛ لأنه نسخ كلام الغير ؛ أي : لأن القائل الثاني نسخ كلام غيره ؛ أي : نقله ونسبه لنفسه ، من قولهم : نسخت الكتاب ؛ أي : نقلت ما فيه إلىٰ كتاب آخر .

وقولنا : (كما روي) أي كالأخذ الذي روي وحكي (عن عبد الله بن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة ، شاعر مشهور ، وهو غير عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالىٰ عنهما ؛ فإنه بضم الزاي وفتح الباء .

وهـٰذا الأول ؛ أعني : الشاعر قدم على الثاني ؛ أعني : الصحابي يستعطيه ، فلما حرمه من العطاء . . قال : لعن الله ناقةً حملتني إليك ، فقال له الثاني : إنْ وراكبها .

أنه فعل ذلك الانتحال والنسخ بقول معن ـ بضم الميم وفتح العين ـ وهو غير : معن بن زائدة ، فإنه بفتح الميم وسكون العين (إذا أنت لم تنصف أخاك) أي : إذا لم تعطه النصفة ـ بفتح النون والصاد ـ وهي اسم مصدر للإنصاف الذي هو العدل وتوفية الحق .

ومعنىٰ إعطاء النصفة ؛ أي : العدل إيقاعه (وجدته) أي : إذا لم تنصفه . . وجدته (علىٰ طرف الهجران) بكسر الهاء ؛ أي : على الطرف الذي هو الهجران ، فالإضافة فيه بيانية ، وكون الهجران طرفاً ، باعتبار أنه مكان خارج ، وطرف عن المكان الأوسط الذي هو المواصلة .

ويحتمل أن تكون الإضافة علىٰ أصلها ؛ بأن يجعل للهجران طرفان ، والمقام يقتضي أن الذي يكون عليه المظلوم هو الأبعد ، والخطب في ذلك سهل ، وكثيراً ما نتعرض لأمثال هـٰذه المباحث ؛ لأن بعض النفوس يصعب عليها الوقوف علىٰ حقيقتها (إن كان يعقل) أي : إذا لم تنصفه وجدته مهاجراً لك ، متبدلاً بك غيرك ، رافضاً لصحبتك ، إن كان له عقل يطلب به معالي الأمور ؛ لأنه لا خير في صحبة من لا يرىٰ لك ما ترىٰ له ، فكيف بمن يظلمك ولا ينصفك .

وأما من لا عقل له . . فيرضىٰ بأدنى الأمور بدلاً من أعلاها ، فلا يقام له وزن في المعاملات ، ولا يلتفت إليه في التخصيص بالمكرمات .

(ويركب) ذلك الأخ الذي لم تنصفه (حد السيف) أي : طرفه القاطع ، وهو يحتمل أن يراد به الحقيقة علىٰ سبيل المبالغة ؛ أي : يكون معك بحيث لو فرض أنه هاجرك ولقيه حد السيف وركبه ركوباً يقطعه . . لفعل ذلك بدلاً (من أن تضيمه) أي : تذله وتظلمه .

ويحتمل أن يكون كنايةً عن الشدة والمشقة ؛ أي : يركب إذا لم تنصفه مشاق وتأثيرات وإذايات ؛ لأن ركوب حد السيف ملزوم للإذايات والمشاق في الجملة (إذا لم يجد) أي : يركب شفرة السيف ليتركك إذا لم يجد (عن شفرة السيف) أي : عن حد السيف الحقيقي ، أو عن الشدائد اللازمة في الجملة لحد السيف على الاحتمالين السابقين (مزحل) بفتح الميم والحاء المهملة وبينهما زاي معجمة ساكنة ؛ أي : بعداً وانفصالاً وزوالاً .

ويحتمل أن يكون بالراء المهملة ؛ أي : يركب ما ذكر إذا لم يجد بعداً وارتحالاً ، ولعله جرىٰ في (مزحل) علىٰ لغة ربيعة ، الراسمين للمنصوب علىٰ صورتي المرفوع والمجرور ، علىٰ رواية (لم يجد) .

والمعنىٰ : ويركب الأمور الشاقة التي تؤثر فيه تأثير السيف ، مخافة أن يلحقه الضيم والعار ، متىٰ لم يجد عن ركوبها بعداً .

وإنما قلنا : إن ابن الزبير دخل علىٰ معاوية رضي الله تعالىٰ عنه ، وكان معاوية حاقداً عليه ، وعنده غيظ منه ، فأنشده هـٰذين البيتين ، فقال له معاوية : لقد شعرت ـ بضم العين ـ أي : صرت شاعراً بعدي ؛ أي : بعد ملاقاتي الأولىٰ يا أبا بكر ، ثم إن عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس ، حتىٰ دخل معن بن أوس المزني علىٰ معاوية ، فأنشد بين يديه قصيدته التي أولها : (لعمرك ما أدري وإني لأوجل) أي : لأخاف (علىٰ أينا تعدو المنية أول) ، وأول مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معناها كما في قبل وبعد ؛ أي : أول كل شيء .

والمعنىٰ : ما أدري من الذي تعدو عليه المنية منا قبل الآخر ، وإني لأخاف ما يقع من ذلك . انتهىٰ « د س » .

ثم استمر علىٰ إنشاد القصيدة حتىٰ أتمها ، فأقبل معاوية علىٰ عبد الله بن الزبير فقال له : ألم تخبرني أنهما ؛ أي : البيتين لك ، فقال : اللفظ له والمعنىٰ لي .

ولا شك أن ابن الزبير أتىٰ بقول معن كما هو ، من غير تبديل للفظ ، ولا تغيير للنظم ، فهو سرقة محضة .

إعراب البيتين

(**والسرقات عندهم قسمان**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، السرقات : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، عند : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع مبني على السكون ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة مقدمة لضرورة النظم .

موصوفها (**قسمان**) ، وهو خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، ولـٰكن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر ، والتقدير : والسرقات ذوات قسمين كائنين عندهم أو نوعا السرقات قسمان كائنان عندهم ؛ أي : عند البلغاء ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**خفية**) : بدل من قسمان بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**جلية**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ خفية ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والثاني تضمن المعنىٰ جميعاً مسجلا**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، الثاني : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، تضمن : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، المعنىٰ : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**جميعاً**) : حال من المعنىٰ ، والحال منصوب بعامل صاحبه ، وهو لفظ تضمن ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : حالة كون ذلك المعنىٰ مجتمعاً ، مسجلاً : بمعنىٰ مطلقاً ، حال من التضمن ، والحال منصوب بعامل صاحبه وهو المبتدأ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من أسجل الرباعي .

والمعنىٰ : والثاني تضمن اللاحق معنى السابق حالة كون ذلك المعنىٰ جميعاً ؛ أي : كلاً ؛ أي : تضمنه جميع معنى السابق ، حالة كون ذلك التضمن مطلقاً عن التقييد بذكر جميع لفظ السابق ، أو بذكر بعض لفظه ، أو بلا ذكر لفظه أصلاً ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(أردؤه) أي : أقبح هـٰذا القسم الثاني : (انتحال) أي : ادعاء اللاحق (ما قد نقله بحاله) بلا تغيير لفظ ولا نظم من كلام السابق كونه لَه .

(**أردؤه**) أردأ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (**انتحال**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، انتحال : مضاف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، (**قد**) : حرف تحقيق مبني على السكون ، (**نقلا**) : فعل ماض مبني للفاعل مبني على الفتح ، والألف حرف إطلاق مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على اللاحق ، وعائد ما محذوف جوازاً ، تقديره : نقله .

(**بحاله**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من ما الموصولة ، والتقدير : أردأ هـٰذا القسم الثاني انتحال اللاحق وادعاؤه ما قد نقله من كلام السابق ، حالة كون ذلك المنقول ملتبساً بحاله من غير تغيير لفظه ولا نظمه ؛ أي : أردؤه وأقبحه عندهم ما فيه ادعاء اللاحق كون كلام السابق له ، حالة كونه منقولاً من غير تغيير لفظه ولا نظمه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

بِحَالِهِ وَأَلْحَقُوا ٱلْمُرَادِفَا	بِهِ وَيُدْعَىٰ مَا أَتَىٰ مُخَالِفَا
لِنَظْمِهِ إغَارَةً وَحُمِدَا	حَيْثُ مِنَ ٱلسَّابِقِ كَانَ أَجْوَدَا
وَأَخْذُهُ ٱلْمَعْنَىٰ مُجَرَّداً دُعِي	سَلْخاً وَإِلْمَاماً وَتَقْسِيماً فَعِي

وقوله : (**بحاله**) تقدم البحث فيه معنىً وإعراباً ؛ لأنه متعلق بالبيت قبله ؛ أي : ويلتحق بما لم يتغير لفظاً ولا نظماً في القبح والرداءة : ما لم يقع فيه تغيير إلا باللفظ المرادف ، وعليه نبه الناظم بقوله : (**وألحقوا المرادف به**) أي : وألحقوا بهـٰذا القسم الأردأ في القبح ، وهو ما لا يتغير فيه نظم ولا لفظ ؛ أي : ألحقوا به ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم والمعنىٰ ؛ لأن التغيير بالمرادف سهل ، فهو كلا تغيير . انتهىٰ « ع ق » .

والمعنىٰ : وفي معنىٰ ما لم يتغير فيه اللفظ والنظم في القبح : أن تبدل الكلمات الإفرادية كلها أو بعضها بما يرادفها ؛ بأن يأتي بدل كل كلمة بما يرادفها ، أو يأتي مكان البعض دون البعض بما يرادفه ؛ لأن المرادف ينزل منزلة رديفه ، فلازم أحدهما من القبح لازم للآخر ؛ لسهولة ذلك التبديل ، فهو يعد أيضاً مذموماً وسرقةً محضةً .

ومثال تبديل جميع الألفاظ بالمرادف مع بقاء المعنىٰ والنظم : قول بعض الشعراء :

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك الآكل اللابس

بدل قول الحطيئة (من البسيط) :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

والحطيئة اسمه : هو جرول بن أوس ، لقب بالحطيئة ؛ لقصره وقربه من الأرض ، ويكنىٰ : أبا مليكة ، وكان راوية زهير .

ومعنىٰ قول الحطيئة : (دع المكارم) أي : اترك طلبها ، والمكارم جمع مكرمة بمعنى : الكرامة (لبغيتها) ، والبغية ـ بكسر الباء وضمها ـ كما ذكره في « المختار »

بمعنى : الحاجة والطلب ، وقوله : (الطاعم الكاسي) أي : الآكل المكسو .

والمعنىٰ : لست أهلاً للمكارم والمعالي ، فدعها لغيرك ، واقنع بالمعيشة ، وهي مطلق الأكل والستر باللباس ، فإنك تناله بلا طلب يشق كطلب المعالي . انتهىٰ « دسوقي » .

وقول السارق في بيته : (لمطلبها) أي : لطلبها ؛ فإنه قد بدل كل لفظ من البيت الثاني بمرادفه ؛ فـ(ذر) مرادف لـ(دع) ، و(المآثر) مرادف لـ(المكارم) ، و(لا تذهب) مرادف لقوله : (لا ترحل) ، وقوله : (لمطلبها) مرادف (لبغيتها) ، و(اجلس) مرادف لـ(اقعد) ، و(الآكل) مرادف لـ(الطاعم) ، و(اللابس) مرادف لـ(الكاسي) ، وأما قوله : (فإنك أنت) . . فمذكور في البيتين باللفظ الواحد ، وإنما كان هـٰذا من إبدال الكل ؛ لأن (فإنك) من الأمور العامة ، فالمراد ما عداه .

ومثال تبديل بعض الكلمات قول طرفة ـ بفتح الطاء والراء ـ في داليته :

وقوفاً بها صحبي علىٰ مطيهم يقولون لا تهلك أسىً وتجلد

بدل قول امرىء القيس (من الطويل) :

وقوفاً بها صحبي علىٰ مطيهم يقولون لا تهلك أسىً وتجمل

ولم يزد فيه طرفة علىٰ تبديل : (تجمل) بـ(تجلد) ، وقوله : (وقوفاً) جمع واقف ، كشاهد وشهود ، من الوقف بمعنى : الحبس ، لا من الوقوف بمعنى : اللبث ؛ لأنه لازم ، والمذكور في البيت متعد إلىٰ مفعوله ، مطيهم وصحبي فاعله ، وانتصابه على الحال من فاعل نبك ، وعلىٰ بمعنىٰ لأجل .

أي : قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم لأجلي قائلين : لا تهلك أسىً ؛ أي : من فرط الحزن وشدة الجزع ، وتجمل ؛ أي : اصبر صبراً جميلاً ؛ أي : وادفع عنك الأسىٰ بالتجمل ؛ أي : بالصبر الجميل .

قوله : (لا تهلك) بكسر اللام ، وماضيه هلك بفتحها ، قال تعالىٰ : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ .

ونظير هـٰذا قول العباس بن عبد المطلب (من الطويل) :

وما الناس بالناس الذين عهدتهم　　ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

فأورده الفرزدق في شعره ، إلا أنه أقام : (تعرف) مقام (تعلم) .

تنبيه

يجري مجرىٰ تبديل الكل أو البعض بالمرادف في القبح : تبديل الكل أو البعض بالضد ، مع رعاية النظم والترتيب ، وذلك لقرب تناول الضد ، كما في تبديل بعضهم قول حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه في مدح آل البيت :

بيض الوجوه كريمة أحسابهم　　شم الأنوف من الطراز الأول

بقوله :

سود الوجوه لئيمة أحسابهم　　فطس الأنوف من الطراز الآخر

و(شم) بضم الشين ، جمع أشم ، من الشمم : وهو ارتفاع قصبة الأنف ، مع استواء في أعلاه ، وهو صفة مدح عند العرب ، و(الطراز) العلَم ، والمراد به هنا : المجد ؛ أي : إنهم من النمط الأول في المجد والشرف . انتهىٰ « د س » .

* * *

ثم نبه الناظم علىٰ أقسام القسم الثاني من الأقسام الثلاثة بقوله :

(**ويدعىٰ ما أتىٰ مخالفا لنظمه**) أي : لنظم الكلام الأول (**إغارةً**) ومسخاً ؛ أي : يسمى الإتيان بكلام مأخوذ من آخر حال كون ذلك الكلام المأخوذ من الأول مخالفاً في نظمه لنظم الكلام الأول إغارةً ؛ لأنه أغار علىٰ ما هو للغير فغيره عن نظمه .

والمراد بتغيير النظم هنا : تغيير التأليف والترتيب الواقع في المفردات ، بحيث يدل على المعنى الأول ، أو علىٰ بعضه بوجه آخر ، بحيث يقال : هـٰذا تركيب آخر ، سواء كان بتبديل نوع التركيب ؛ كتبديل جملة شرطية مثلاً بغيرها ، أو بدون ذلك ؛ إما مع إفادة المعنىٰ مثلاً بطريق اللزوم ، إن أفيد أولاً صراحةً ، وهو الأكثر ، أو بدون ذلك ، ويدل علىٰ أن هـٰذا هو المراد ما يأتي من الأمثلة ، مأخوذ من أغار عليه ، إذا أخذ ماله قهراً علىٰ وجه الإفساد .

ويسمىٰ أيضاً مسخاً ؛ لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرىٰ ، والغالب كونها أقبح ، والمسخ في الأصل : تبديل صورة إلىٰ ما هو أقبح منها . انتهىٰ « د س » .

ودخل في تغيير النظم أن يؤتىٰ ببعض اللفظ دون بعض مع كون اللفظ الذي خالف فيه الثاني للأول غير مرادف ، بل مفهومه مخالف لمفهوم الأول ؛ وذلك أن تغيير النظم هو أن يخالف الكلام الثاني للأول في التقديم والتأخير والمفهوم ، أو في طريق الإفادة ؛ كالشرطية ، والخبرية ، والفاعلية ، والابتدائية ، والإخبارية ، وشبه ذلك .

ثم الكلام الذي هو متعلق هـٰذا الأخذ المسمىٰ بالإغارة علىٰ **ثلاثة أقسام** ؛ لأن الكلام الثاني فيه ؛ إما أن يكون أجود من الأول لاختصاصه بفضيلة ، أو يكون أدنىٰ منه ، أو مساوياً .

فإن كان أجود منه . . فهو ممدوح ، وإليه أشار الناظم بقوله : (**وحمدا**) بالبناء للمفعول ، وألفه للإطلاق ؛ أي : وحمد الكلام اللاحق (**حيث من السابق كان أجودا**) أي : حيث كان ذلك اللاحق أجود وأبلغ من الكلام السابق ؛ أي : يحمد الكلام الثاني المخالف في نظمه للأول المأخوذ هو منه ، إذا كان ذلك الثاني أجود من السابق ؛ لأنه حيث كان أجود من السابق ؛ لاختصاصه بفضيلة ؛ كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنىً . . صار كأنه شيء آخر مبتدع ، إذا وجد فيه ما ليس في الأول . . فهو ممدوح مقبول ؛ كقول بشار بن برد (من البسيط) أولاً :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفـازَ بـالطيبـاتِ الفـاتِـكُ اللهـج

وقول سلم ـ بفتح السين وسكون اللام ـ الملقب بالخاسر ؛ لخسرانه في تجارته ؛ لأنه ورث مصحفاً عن أبيه ، فباعه ، فاشترىٰ بثمنه عوداً ، يضرب به ، كما في « الأساس » ، أو اشترىٰ بثمنه ديوان شعر ، كما في « الأطول » :

مـن راقـب النـاس مـات غمـاً وفـاز بـاللـذة الجسـور

فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً من بيت بشار .

ورویٰ عن أبي معاذ راوية بشارٍ أنه قال : أَنشدتُ بشاراً قولَ سلم ، فقال بشار : ذهَبَ والله بَيْتِي ؛ فهو أخف منه وأعذب ، والله ؛ لا أكلتُ اليومَ ولا شربتُ . انتهىٰ « د س » .

وقولنا : (فبيت سلم أجود سبكاً) لدلالته على المعنىٰ من غير تأمل ؛ لوضوحه (وأخصر لفظاً) لأن لفظك (الجسور) قائم مقام لفظي (الفاتك اللهج) كذا في « ابن يعقوب » .

وقرر بعضهم : أنه إنما كان أجود سبكاً ؛ لأنه رتب فيه الموت علىٰ مراقبة الناس ، وأما بيت بشار . . فقد رتب فيه علىٰ مراقبة عدم الظفر بالحاجة ، والأول أبلغ .

وفي « الأطول » : وإنما كان بيت سلم أجود سبكاً ؛ لكونه في غاية البعد عن موجبات التعقيد ؛ من التقديم والتأخير ، ونحو ذلك . انتهىٰ منه .

وقولنا : (فممدوح مقبول) أي : فإغارة ومسخ مقبول ؛ لأن تلك الزيادة أخرجته إلىٰ طرف من الابتداع .

وقول بشار : (من راقب الناس) أي : من خاف منهم وترقب عقابهم ، كما قيل ، أو من راعاهم ومشىٰ علىٰ مزاجهم فيما يكرهون فيتركه ، وفيما يبتغون فيقدم عليه (لم يظفر بحاجته) لأنه ربما كرهها الناس ، فيتركها لأجلهم ، فتفوت مع شدة شوقه إليها (وفاز بالطيبات) أي : ومن لم يراقبهم ، ولم يبال بهم . . فاز بالظفر بالطيبات الحسية ؛ كالظفر بالمعشوق ، والمعنوية ؛ كشفاء غيظ النفوس بالأخذ بالثأر مثلاً ، وهٰذا الذي لا يراقب الناس هو (الفاتك) أي : الشجاع الذي عنده الجراءة على الإقدام على الأمور قتلاً أو غيره ، من غير مبالاة بأحد (اللهج) أي : الملازم لمطلوبه ، الحريص عليه من غير مبالاة ، قتلاً كان أو غيره .

وقول سلم الخاسر : (مات غماً) أي : لم يصل لمراده ، فيبقىٰ مغموماً من فوات المراد ، ويشتد عليه الغم كشدة الموت ، فقد دل علىٰ فوات الحاجة بموت الغم الذي هو أخص منه .

قوله : (وفاز . . .) إلخ ، الشاهد فيه مع قوله : (من راقب الناس) حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير .

وقوله : (الجسور) أي : الشديد الجراءة ، فهو بمعنى (الفاتك اللهج) وهو أصرح في المعنىٰ وأخص .

فالمعنىٰ في البيتين واحد : وهو أن من لا يراقب الناس.. يفوز بالمرغوب ، ومن راعاهم.. فاته المطلوب . انتهىٰ « مواهب » .

أو كان الثاني أدنىٰ من الأول.. فهو مدفوع ؛ أي : وإن كان الكلام الثاني وهو المأخوذ دون الكلام الأول ، وهو المأخوذ منه ، بفوات فضيلة وجدت في الأول.. فهو مذموم مدفوع ؛ لأنه لم يصحبه شيء يشبه أن يكون به مبتدع الحسن ، بل هو نفس الأول ، مع رذيلة إسقاط ما في الأول من الحسن ؛ كقول أبي تمام (من الكامل) ، في مرثية محمد بن حميد ـ مصغراً ـ حين استشهد في بعض غزواته ، والمرثية ـ بتخفيف الياء ، وقد تشدد ـ كما قيل : هي القصيدة التي يذكر فيها الرثاء ؛ أي : محاسن الميت :

هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

وهو المأخوذ منه ، وقول أبي الطيب بعده :

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

وهو المأخوذ .

فقول أبي الطيب : (ولقد يكون به الزمان بخيلا) مأخوذ من قول أبي تمام : (إن الزمان بمثله لبخيل) .

وظاهر : أن الأول أحسن من الثاني ؛ لأن الثاني عبر بصيغة المضارعة والمناسبة صيغة المضي ، كما دلت عليه الجملة الاسمية في الأول ؛ لأن أصلها الدلالة على الوقوع ، مع زيادة إفادتها الدوام والثبوت ، وإفادة الثانية التقليل ، بظاهر قد مع المضارع ، وأيضاً المراد أن الزمان كان بخيلاً به حتىٰ أعداه بسخائه ، فلا تناسب المضارعة ؛ إذ لا معنىٰ لكونه جاد به الزمان ، وهو يبخل به في المستقبل ؛ لأنه بعد الجود به خرج عن تصرفه . انتهىٰ من « المواهب » .

وقول أبي تمام : (هيهات لا يأتي...) إلخ ، هيهات : اسم فعل ماض معناه : بَعُد ، وفاعله محذوف ، تقديره : بَعُد إتيانُ الزمان بمثل ذلك المرثي ، بدليل ما بعده ، وهو قوله : (لا يأتي الزمان بمثله) ، وقوله : (إن الزمان بمثله لبخيل) أي : إن الزمان بخيل بإيجاد مثله في الماضي والمستقبل .

وهـٰذه الجملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل : لماذا لا يأتي الزمان بمثله ، هل لأنه بخيل بمثله ؟ أو لاستحالة مثله ؟

فقال : إن الزمان بمثله لبخيل ، فالتأكيد هنا بإن ؛ لكون المقام مقام أن يتردد ويسأل ، هل بخل الزمان بمثله ، أو لم يبخل بل استحال . انتهىٰ « دسوقي » باختصار .

ومعنىٰ قول أبي الطيب : (أعدى الزمان سخاؤه) أي : سرىٰ سخاء الممدوح إلى الزمان ، والإعداء : أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلىٰ غيره ؛ أي : سرىٰ سخاء الممدوح إلى الزمان ، فتعلم الزمان منه السخاء (فسخا به) أي : فجاد الزمان بذلك الممدوح ، فأخرجه من العدم إلى الوجود ، ولولا سخاء الزمان الذي استفاد من الممدوح . . لبخل به الزمان علىٰ أهل الدنيا ، واستبقاه لنفسه .

فبيت أبي تمام أجود سبكاً ؛ لأن بيت أبي الطيب احتاج فيه إلىٰ أن وضع (يكون) موضع (كان) انتهىٰ من « العروس » .

أو كان الثاني مساوياً للأول في البلاغة ، فهو أبعد من الذم ، وأقرب إلى القبول ولـٰكن الفضل للأول .

وقولنا : (فهو أبعد من الذم) أي : فالثاني حقيق بألا يذم ، فأفعل التفضيل ليس علىٰ بابه ، وإنما قلنا هـٰكذا ؛ لأن ظاهر العبارة يقتضي أن هناك بعيداً من الذم ، وهـٰذا أبعد منه ، وليس كذلك . انتهىٰ « د س » .

وذلك كقول أبي تمام (من الكامل) :

لـو حـار مـرتـاد المنيـة لـم يجـد إلا الفـراق علـى النفـوس دليـلا

وهو المأخوذ منه وقول أبي الطيب (من البسيط) :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لهـا المنـايـا إلـىٰ أرواحنـا سبـلا

وهو المأخوذ .

فقد أخذ المعنىٰ كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان ، وبدل بـ(النفوس) (الأرواح) وهما متساويان في البلاغة ، فكان الثاني أبعد من الذم .

والبيت الأول من قصيدة يمدح بها أبو تمام نوح بن عمرو السكسكي ، من كندة .

والبيت الثاني من قصيدة لأبي الطيب يمدح بها سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابي المبنجي .

وقول أبي تمام : (دليلاً) مفعول يجد الأول ومفعوله الثاني محذوف ؛ أي : (لها) .

وقوله : (إلا الفراق) استثناء من قوله : (دليلاً) ، وقوله : (على النفوس) متعلق بدليلاً بمعنىٰ طريقاً .

والمعنىٰ : أن مرتاد المنية ؛ أي : المنية التي ترتاد ؛ أي : تطلب النفوس ؛ كطلب الرائد للكلاء ـ فالإضافة بيانية ـ إذ ليس للمنية مرتاد غيرها ؛ أي : لو حار ؛ أي : لو تحير ذلك المرتاد الذي هو المنية في طلب النفوس بسبب خفاء أماكنها عليه . . لم يجد ذلك المرتاد دليلاً يدل على النفوس المطلوبة إلا الفراق .

فجعل دليل المنية على النفوس محصوراً في الفراق ؛ أي : فراق الأحبة ، وقيد كونه دليلاً بحال الحيرة في طلب النفوس . انتهىٰ « مواهب » .

ومعنى البيت الثاني : أن مفارقة الأحباب هي الموصلة للمنية عند طلبها للأرواح ، فلولاها ما اتصلت المنية بالأرواح ، فيفهم أن المواصلة مانعة من الوصول إلى الأرواح ؛ فالفراق : إما أن يكون دليلاً ، أو جزءاً من الدليل ، ومن المعلوم أن المراد بالحيرة في البيت الأول رغبة المنية في النفوس ، وطلبها لها . انتهىٰ من « المواهب » .

وعبارة « اليعقوبي » : وحاصل معنى البيتين واحد ، وهو أن الموت لا سبيل له إلى اغتيال النفوس إلا فراق الأحبة ، فلولا الفراق بأن يوجد الوصل . . لمنعت من إهلاك النفوس .

وكلا البيتين حسن السبك بلا تفاوت ؛ لوقوع كل لفظ منهما موقعه ، فالثاني أبعد من الذم ، والفضل للأول .

ومعنىٰ حار : تحير ، والمرتاد في الأصل : الطالب للكلأ ، وشبه به الموت في طلبه النفوس ، وإضافته للمنية بيانية ؛ أي : المرتاد الذي هو المنية ، وهو من إضافة المشبه به للمشبه ، ولا ينافي ذلك كون الإضافة بيانية ؛ لأن المصدوق في الخارج واحد .

❊ ❊ ❊

ثم نبه على القسم الثالث من الأقسام الثلاثة ، وهو ما نقل فيه المعنىٰ فقط ، المسمىٰ بالسلخ والإلمام ، بقوله : (**وأخذه**) أي : وأَخْذُ الآخذِ الثاني (**المعنىٰ**) أي : معنىٰ كلام السابق ، حالة كون ذلك المعنى المأخوذ (**مجرَّداً**) من جميع ألفاظ الأول السابق . . (**دعي**) ذلك الأخذ المجرد عن اللفظ ؛ أي : يدعىٰ ويسمىٰ عندهم (**سلخاً**) أخذاً من سَلَخَ الشاةَ ، إذا جَرَّدها من الجلد ، لتجريد المعنىٰ عن جميع اللفظ ؛ لأن اللفظ للمعنىٰ بمنزلة الجلد للحم ، فكأن الشاعر الثاني الذي أخذ معنىٰ شعر الأول ، كَشَط من ذلك المعنىٰ جلداً ، وألبس ذلك المعنىٰ جلداً آخر ، وإنما كان اللفظ للمعنىٰ كالجلد ؛ لأن اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنىٰ ، من جهة الاشتمال عليه بالدلالة .

(و) يسمىٰ ذلك الأخذ أيضاً (**إلماماً**) من ألم ، إذا قصد ، لقصد المعنىٰ دون اللفظ ، وأصل الإلمام مأخوذ من ألم بالمنزل إذا نزل به .

فالإلمام في أصل اللغة معناه : النزول ، ثم أريد منه سببه ، وهو القصد كما هنا ؛ لأن الشاعر قد قصد أخذ المعنىٰ من لفظ غيره .

ثم هـٰذا القسم الثالث : وهو أن يؤخذ المعنىٰ فقط ، بلا أخذ شيء من اللفظ فيه ثلاثة أقسام ، كما تقدم في القسم الثاني ؛ لأن الكلام الثاني هنا أيضاً : إما أن يكون أجود من الأول ، أو أدنىٰ منه ، أو مساوياً له ، وإلىٰ هـٰذا رمز بقوله : (**وتقسيماً فعي**) أي : فاحفظ في هـٰذا القسم الثالث تقسيماً تقرر فيه ، وذلك التقسيم قد رمز إليه فيما تقدم في القسم الثاني ، حيث قال : (وحمدا حيث من السابق كان أجودا) فإنه يفهم أنه إن لم يكن الثاني أجود . . لم يمدح ، وهو يشمل الأدنىٰ والمساوي ، فهـٰهنا أيضاً : إن كان الثاني أجود من الأول . . فهو محمود ؛ كقول أبي تمام (من الطويل) :

هـو الصنـع إن يعجـل فخيـر وإن يـرث		فللـريـث فـي بعـض المـواضـع أنفـع

مع قول أبي الطيب بعده (من الخفيف) :

ومـن الخيـر بـطء سيبـك عنـي		أسرع السحب في المسير الجهام

قول أبي تمام : (هو) ضمير شأن في محل الرفع مبتدأ أول ، و(الصنع) بمعنى : الإحسان مبتدأ ثان ، والجملة الشرطية خبر للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ أعني : ضمير الشأن .

والمعنىٰ : هو ؛ أي : الشأن أن الإحسان إن يعجل . . فهو خير ، وإن يتأخر . . فقد يكون تأخيره أنفع .

(وإن يرث) من راث ريثاً إذا بطؤ وتأخر ، (فالريث) : العطاء المتأخر ، وفي بعض الرواية : (فالنصيب) : وهو إصابة الصواب .

والمعنى : الشأن أن الإحسان إن عجل . . فتعجيله خير ؛ لما فيه من المبادرة إلىٰ فعل الخير ، وإن يرث ؛ أي : وإن يتأخر . . فالمتأخر في بعض الأحيان والأحوال أنفع ؛ أي : أكثر نفعاً ؛ لما فيه من الزيادة على المعجل .

وقول أبي الطيب : (ومن الخير) خبر مقدم (بطء سيبك عني) أي : تأخر عطائك عني ؛ لما في المتأخر من الزيادة على المعجل .

والسيب ـ بفتح السين المهملة وسكون الياء التحتانية ثم بالموحدة ـ : العطاء ، وإنما كان تأخره خيراً ؛ لأن بطأه وعدم سرعته يدل علىٰ كثرته ؛ كالسحاب فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خالياً من الماء ، وأما السحاب التي فيها ماء ومطر . . فإنها بطيئة السير .

قوله : (الجهام) بفتح الجيم : السحاب الذي لا ماء فيه ، وأكثر ما يكون سريعاً ، بخلاف الذي فيه الماء ، فيكون بطيء الحركة .

والحاصل : أن البيتين اشتركا في المعنىٰ ؛ وهو أن تأخير العطاء يكون خيراً وأنفع لـٰكن بيت أبي الطيب ، وهو المتأخر منهما أجود ؛ لأنه زاد حسناً بضرب المثل له بالسحاب ، فكأنه دعوىٰ بالدليل ؛ إذ كأنه يقول : العطاء كالسحاب ، فكما أن بطيء السير من السحاب أكثر نفعاً من سريعها وهو الجهام ، فكذلك عطاؤك بطيئه أكثر نفعاً من سريعه ، فكان تأخير عطائك أفضل من سرعته .

وهـٰذا مثال القسم الأول من الأقسام الثلاثة من القسم الثالث الذي هو أخذ المعنىٰ فقط دون اللفظ .

وثاني الأقسام الثلاثة : وهو ما يكون الثاني فيه أدنىٰ من الكلام الأول ؛ أي : وهو أن يكون الكلام الثاني المأخوذ دون الكلام الأول المأخوذ منه ، في البلاغة والحسن ؛ مثاله كقول البحتري (من الكامل) :

وإذا تـألـق فـي النَّـدىٰ كـلامُـه الـ ـمَصْقُولُ خِلْتَ لسانَه مِن عَضْبِه

وهو الأول المأخوذ منه وهو خير وأجود من قول أبي الطيب المتنبي (من البسيط) :

كأَنَّ أَلْسُنهم في النطقِ قد جُعِلَتْ علَىٰ رماحِهم في الطَّعْنِ خُرْصَانا

وهو الثاني المأخوذ .

فبَيْتُ البحتري أبلغُ ؛ لما في لفظَي : (تَـأَلَّق) و(المصقـول) من الاستعـارة التخييلية ؛ فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية ، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف ، وهو استعارة بالكناية . انتهىٰ « عباسي » .

قول البحتري : (وإذا تألق) أي : لمع (في الندىٰ) أي : في مجلس الاجتماع للتحدث المملوء بأشراف الناس (كلامه المصقول) أي : المنقح المصفىٰ من كل ما يشينه (خلت) أي : حسبت وظننت (لسانه من عضبه) أي : ظننت أن لسانه ناشىء من سيفه القاطع ، أو أن من زائدة ؛ أي : ظننت أن لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير ، هـٰذا هو الكلام الأول .

وقول أبي الطيب المتنبي : (كأَنَّ أَلْسُنهم في النطق) أي : عند النطق أو في حالة النطق ، ففي الكلام حذف مضاف ، أو أن (في) بمعنىٰ عند ، وكذا يقال في قوله : (في الطعن) ، (قد جُعِلَت علىٰ رِماحِهم في الطعْنِ) أي : في حالة الطعن بالقَنَا أو عند الطعن (خُرْصَانا) مفعول ثان لجعلت ، وهو بضم الخاء وكسرها جمع خرص : وهو سنان الرمح ؛ أي : قد جعلت خرصاناً علىٰ رماحهم عند الطعن ؛ أي : الضرب بالقنا ، هـٰذا هو الكلام الثاني .

ولا شك أن كلاًّ منهما تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضي ، وإن كانت الآلة المعتبرة في الأول السيف ، والآلة المعتبرة في الثاني الرمح ، ولـٰكن بيت البحتري أجود كما مر آنفاً ؛ لأنه نسب فيه التألق والصقالة للكلام ، وهما من لوازم السيف علىٰ حد ذكر المنية والأظفار ، وكان في كلامه استعارة بالكناية فيما يتعلق بالمشبه ، فازداد بهـٰذا حسناً ، بخلاف كلام المتنبي ، مع أن في بيت المتنبي قبحاً من جهة أخرىٰ ، وهو أن المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصاناً ، وفيه من القبح ما لا يخفىٰ ، وفي الأول أيضاً الدلالة على التشبيه بفعل الظن ، وهو أقوىٰ من الدلالة بكأن . انتهىٰ من « المواهب » .

وتقرير هـٰذه الاستعارة المذكورة أن يقال : شبه الكلام الموجب لتأثير المضاء والنفوذ في النفوس بالسيف الموجب للتأثير من الجذ والقطع ، وطوىٰ ذكر المشبه به ، ورمز إليه بذكر شيء من لوازمه ، وهو التألق والصقالة ، علىٰ طريق الاستعارة بالكناية ، وإثبات التألق تخييل ، والصقالة ترشيح ، لا أن مجموعهما تخييل ؛ لأن التخييل لا يكون إلا واحداً . انتهىٰ « دسوقي » .

وثالثها ؛ أي : وثالث الأقسام الثلاثة التي هي للكلام الذي فيه أخذ المعنىٰ وحده دون اللفظ ، وهو ما يكون فيه الثاني المأخوذ مثل الأول المأخوذ منه في البلاغة وحسن السبك ؛ كقول أبي زياد الأعرابي ، كان شاعراً من بني عامر بن كلاب (من الوافر) :

ولـم يـك أكثـرَ الفِتيـان مـالاً ولـٰكـن كـان أرحبَهُـم ذراعـاً

وهـٰذا هو الكلام الأول المأخوذ منه .

(ولم يك) الممدوح (أكثر الفتيان) أي : أكثر الأقران (مالاً ولـٰكن كان) هـٰذا الممدوح (أرحبهم) أي : أرحب الفتيان ؛ أي : أوسعهم (ذراعاً) أي : باعاً ؛ أي : أسخاهم ، من قولهم : فلان رحب الراحة ورحب الباع ورحب الذراع ؛ بمعنىٰ : أنه سخي ، وهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الملابس ، وهو سعة الذراع أو الراحة أو الباع : ـ وهو مقدار اليدين مع ما يتصلان به ، والذراع : من طرف المرفق إلىٰ طرف الإصبع الوسطى . انتهىٰ « د س » ـ علىٰ كثرة المُعْطَىٰ ؛ لأن الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطىٰ عند قصد دفعه ، فإذا اتسع . . كثر ما يملؤه فلابست السعةُ الكثرةَ عند العطاء ، فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابسة مع القرينة ، وهـٰذا هو الكلام الأول المأخوذ منه .

وكقول أشجع السلمي في مدح جعفر بن يحيى البرمكي (من المتقارب) :

وليـس بـأوسعهـم فـي الغنـىٰ ولـٰكـن معـروفـه أوسـع

وهو الكلام الثاني المأخوذ .

(وليس) هـٰذا الممدوح الذي هو جعفر بن يحيىٰ (بأوسعهم) أي : بأوسع الملوك (في الغنىٰ) أي : في المال (ولـٰكن معروفه) أي : إحسانه (أوسع) من معروفهم .

فقد اتفق البيتان علىٰ أن الممدوح لم يزد على الأقران في المال ، ولٰكن فاقهم في الكرم ، وهما متماثلان ؛ إذ لم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر ، فكان الثاني أبعد من الذم ، ولو زاد الناظم هنا (من الرجز) :

تقسيمُ هٰذينِ بنَقْلِ أَصْلِه لأَبْلَغ ودُونِه ومِثْلِه

. . لكان أحسن . انتهىٰ « عباسي » .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**وألحقوا المرادفا به**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، (**ألحقوا**) : ألحق فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة ، أو فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً غالباً ، الواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير رسم المصحف العثماني ، وفرقاً بين المتطرفة والمتوسطة في المصحف العثماني ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**المرادفا**) : مفعول به لألحقوا ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**به**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مبني على الكسر لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور متعلق بألحقوا .

(**ويدعىٰ ما أتىٰ مخالفا لنظمه**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، (**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع نائب فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، وهو المفعول الأول ليدعىٰ ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة ألحقوا علىٰ كونها مستأنفة ، (**أتىٰ**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**مخالفاً**) : حال من فاعل أتىٰ منصوب بأتىٰ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من خالف الرباعي ، لنظمه : اللام حرف جر مبني على الكسر ، نظم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، الجار والمجرور متعلق بمخالفاً ؛ لأنه اسم فاعل من خالف الرباعي .

(**إغارةً**) : مفعول ثان ليدعىٰ منصوب بالفتحة الظاهرة ، (**وحمدا**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، حمد : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما أتىٰ ، والألف : حرف إطلاق ، والجملة معطوفة علىٰ جملة يدعىٰ ، (**حيث**) : ظرف مكان في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بحمدا .

(**من**) : حرف جر مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة فراراً من توالي كسرتين في كلمة علىٰ حرفين ، (**السابق**) : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بـ : (أجودا) الآتي .

(**كان**) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما أتىٰ ، (**أجودا**) : خبر كان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق ، وجملة كان من اسمها وخبرها في محل الجر مضاف إليه لحيث ؛ أي : وحمد ما أتىٰ مخالفاً ، حيث كان أجود وأبلغ من السابق المأخوذ منه .

(**وأخذه المعنىٰ مجرداً**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، أخذ : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، المعنىٰ : مفعول به للمصدر منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، مجرداً :

حال من المعنىٰ والحال منصوب بعامل صاحبه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، أي : وأخذ اللاحق معنىٰ كلام السابق حالة كون ذلك المعنىٰ مجرداً عن اللفظ (دعي) ذلك الأخذ (سلخاً وإلماماً) .

(دعي) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود ، على الأخذ المذكور ، وهو المفعول الأول لدعي ؛ لأنه بمعنىٰ : سمي ، يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، (**سلخاً**) : مفعول ثان لدعي منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**الواو**) : عاطفة ، (**إلماماً**) : معطوف علىٰ سلخاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة دعي من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وأخذه المعنىٰ مجرداً عن اللفظ مدعو سلخاً وإلماماً ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**وتقسيماً**) : الواو زائدة زيدت لضرورة استقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، تقسيماً : مفعول به لقول : (فعي) مقدم عليه ؛ لضرورة النظم ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**فعي**) الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أقسام السرقات ، وأردت بيان ما هو اللازم لك . . فأقول لك : عِ : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه أمر من وعىٰ يعي ، من باب رمىٰ ، إذا حفظ ، والياء : حرف زائد لضرورة الروي ، أو لإشباع حركة العين ، مبنية على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

وتقدير الكلام : إذا عرفت ما ذكرته لك من تقسيمات السرقة ، وأردت بيان ما هو اللازم لك . . فاحفظ تقسيماً ذكرناه لك فيما سبق ، وتقسيماً قرروه في هـٰذا القسم ؛ لتكون من رجال الفن .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

السرقات الخفية

وَمَا سِوَى ٱلظَّاهِرِ أَنْ يُغَيِّرَا	**مَعْنىً بِوَجْهٍ مَا وَمَحْمُوداً يُرَىٰ**
لِنَقْلِ أَوْ خَلْطِ شُمُولِ ٱلثَّانِي	**وَقَلْبِ أَوْ تَشَابُهِ ٱلْمَعَانِي**
أَحْوَالُهُ بِحَسَبِ ٱلْخَفَاءِ	**تَفَاضَلَتْ فِي ٱلْحُسْنِ وَٱلثَّنَاءِ**

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني من القسمين الأولين ؛ السرقة الجلية والسرقة الخفية ، وهو السرقة الخفية ، فقال :

(**وما سوى الظاهر**) أي : والأخذ الخفي الذي هو غير الظاهر ؛ أي : والقسم الخفي الذي هو أن ينقل المعنىٰ علىٰ وجهٍ لا يتبين أنه من الأول لكل أحد إلا لحاذق متأمل ، هو (**أن يغير**) الآخذ الثاني (**معنىً**) كلام الأول (**بوجه ما**) أي : بأي وجه من أوجه التغيير الآتية في البيت التالي ، أيَّ وجه كان .

وقوله : (**ومحموداً**) مفعول ثان لقوله (**يرىٰ**) مقدم عليه لضرورة النظم ؛ أي : وهـٰذا الأخذ الخفي الذي هو السرقة الخفية . . يرىٰ عندهم بجميع أنواعه الآتية محموداً لا مذموماً ، كبعض أنواع القسم الأول الذي هو السرقة الجلية .

وخرج بقولنا : (علىٰ وجه لا يظهر لكل أحد إلا لحاذق) نقل المعنىٰ وحده في القسم الأول الذي هو السرقة الظاهرة ؛ فإن الدلالة فيه لا خفاء بها ، كما في الأمثلة السابقة فيه ؛ لأن الدلالة هناك : إما بالمطابقة ، أو باللزوم .

بخلاف ما هنا من القسم الخفي ؛ فإن الدلالة فيه علىٰ وجه خفي ، لا يظهر إلا لحاذق ، كما في الأوجه التي سيذكرها الناظم ، ولذلك يحمد مطلقاً بجميع أنواعه كما ذكره الناظم ، بقوله : (**ومحموداً يرىٰ**) أي : جرىٰ هـٰذا القسم الخفي محموداً عند البلغاء أو عند فصحاء العرب ؛ أي : يعد حسناً مطلقاً بجميع أنواعه لاشتماله علىٰ نوع من الابتداع الموجب لخفائه ، وذلك الخفاء في الأخذ يحصل إما : (**لنقل**) ذلك المعنىٰ ،

من شيء استعمل فيه أولاً إلىٰ شيء آخر ؛ كقول البحتري (من الكامل) :

سلبوا وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا

وقول أبي الطيب (من الكامل) :

يبس النجيع عليه وهو مجرد من غمده فكأنما هو مغمد

فنقل أبو الطيب معنىٰ كلام البحتري من القتلىٰ والجرحىٰ إلى السيف .

ومعنىٰ قول البحتري : (سلبوا) أي : ثيابهم (فأشرقت الدماء عليهم) أي : فظهرت الدماء عليهم ملابسة لإشراق شعاع الشمس ، وأتىٰ بقوله : (محمرة) لنفي ما يتوهم من غلبة الإشراق عليها ، حتىٰ صارت بلون البياض (فكأنهم لم يسلبوا) أي : فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم الثياب . . صاروا كأنهم لم يسلبوا ؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم ؛ كاللباس المعلوم .

وهـٰذا البيت هو المنقول عنه المعنىٰ ، وبيت أبي الطيب الآتي هو المنقول فيه المعنىٰ .

وقول أبي الطيب : (يبس النجيع) : هو الدم المائل إلى السواد ، وهو دم الأعضاء الباطنة ، قال في « المختار » : والنجيع من الدم : ما كان يضرب إلىٰ سواد .

وقال الأصمعي : دم الجوف خاصة . قاله (بن) .

(عليه) أي : على السيف (وهو) أي : والحال أن السيف (مجرد) أي : خارج (من غمده فـ) صار السيف لما ستر بالنجيع الذي له شبه بلون الغمد (كأنما هو مغمد) أي : مجعول في غمده ، لستره بالنجيع ، كما يستره الغمد .

هـٰذا هو المنقول إليه المعنىٰ ، فالكلام الأول في القتلىٰ وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس .

ونقل هـٰذا المعنىٰ إلىٰ موصوف آخر ، وهو السيف ، فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد .

* * *

(أو) يحصل ذلك الخفاء في الأخذ لـ(**خلط**) أي : بخلط شيء من المعنى الزائد

بمعنى الأول ؛ بأن يؤخذ بعض المعنىٰ من الكلام الأول المنقول عنه ، ويترك البعض الآخر من معناه ، ثم لا يقتصر في الكلام الثاني علىٰ ذلك البعض المأخود من الأول ، بل يضاف إلىٰ ذلك البعض المأخوذ من الأول : ما يحسنه من المعاني .

ومفهوم هٰذا الكلام : إن لم يضف إليه شيء أصلاً . . فظاهر ؛ لأن أخذ المعنىٰ من الأول ، لا لبس فيه ، كلاً كان أو بعضاً ، فيعد من الظاهر .

وأما إذا أضيف إليه ما لا يحسنه . . فالزيادة كالعدم ، فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضاً ، فيصير من الظاهر .

بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف إليه ، فإن ذلك يخرجه عن سنن الاتباع إلى الابتداع ، فكأنه مستأنف ، فيخفىٰ .

مثال الخلط المذكور ، وهو أن يؤخذ البعض من الأول ، مع إضافة ما يحسن به إليه . . قول الأفوه صلاءة بن عمرو الأودي (من الرمل) :

وتـــرى الطيـــر علـــىٰ آثـــارنـــا رأي عيـــن ثقـــةً أن ستمـــار

وقول أبي تمام (من الطويل) :

وقد ظللت عقبان أعلامه ضحىً بعقبـان طيـر فـي الـدمـاء نـواهـل
أقـامـت مـع الـرايـات حتـىٰ كـأنهـا مـن الجيـش إلا أنهـا لـم تقـاتـل

وقول الأفوه : (وترى الطير علىٰ آثارنا) أي : تبصر الطير وراءنا تابعةً لنا ، (رأي عين) أي : معاينةً . كذا قال اليعقوبي .

قال في « الأطول » : الآثار جمع أثر بمعنى : العلَم ؛ أي : مستعلية علىٰ أعلامنا ، متوقفة فوقها ، فتكون الأعلام مظللة بها .

وإنما أكد قوله : (ترىٰ) بقوله : (رأي عين) لئلا يتوهم أنها بحيث ترىٰ لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ، ولئلا يتوهم أن المعنىٰ أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعدها ؛ لأنه يقال : ترىٰ فلاناً يفعل كذا ، بمعنىٰ أنه يفعله ، وهو بحيث يرىٰ في فعله لولا المانع (ثقةً) مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وهو حال من الطير ؛ أي : تراها حال كونها واثقةً .

ويحتمل : أن يكون مفعولاً لأجله من العامل المتضمن للمجرور ، الذي هو علىٰ آثارنا ؛ أي : ترى الطير كائنةً علىٰ آثارنا ؛ لأجل وثوقها بـ(أن ستمار) أي : ستطعم الميرة ؛ أي : الطعام ؛ أي : لحوم من نقتلهم .

فكان ثقةً علىٰ هـٰذا ، جواباً لسؤال مقدر ؛ إذ كأنه قيل : لماذا كانت الطيور علىٰ آثاركم ؟

فقال : كانت علىٰ آثارنا وتبعتنا ؛ لثقتها بأن ستمار ؛ أي : بأنها ستطعم من لحوم القتلىٰ ، يقال : ماره ، أتاه بالميرة ؛ أي : بالطعام ، وأطعمه إياه .

هـٰذا هو الكلام الأول المأخوذ منه .

وقول أبي الطيب : (وقد ظللت) بالبناء للمجهول (عقبان) نائب فاعل ظللت ؛ أي : ألقي الظلل علىٰ عقبان (أعلامه ضحىً) وإضافة عقبان إلىٰ أعلامه من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ أي : الأعلام التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها ، فالمراد بالعقبان : الأعلام نفسها .

وقوله : (بعقبان طير) متعلق بظللت ؛ أي : ظللت عقبان الأعلام بعقبان طير ؛ لأنها لزمت فوق الأعلام ، فألقت ظلها على الأعلام ، ومن وصف عقبان الطير أنها (في الدماء نواهل) أي : نواهل في الدماء ، وشاربة منها ، وهو جمع ناهل ، اسم فاعل ، من نهل ، إذا روي ، ضد عطش .

فقوله : (في الدماء) أي : من الدماء ، ففي بمعنىٰ : من ، متعلقة بنواهل ، الذي هو صفة لعقبان طير ؛ أي : ظُللت عقبان الأعلام بعقبان طير ، من صفتها ، إذا وضعت الحرب أوزارها ، النَّهْلُ ؛ أي : الرَّيُّ مِن دماءِ القتلىٰ ، فتظليلُ العقبان للأعلام ؛ لرجائها النهْلَ ؛ أي : الشربَ من الدماء ، ووثوقِها بأنه سَتُطعم من لُحوم القتلىٰ .

(أقامت) تلك العقبان (مع الرايات) أي : الأعلام ، وثوقاً بأنها ستُطعم من لحوم القتلىٰ ثانياً (حتىٰ كأنها من الجيش) أي : لَزِمَت الراياتِ ، حتىٰ صارت من شدة اختلاطها برؤوس الرماحِ والأعلامِ ، من أفراد الجيش ومِن أجزائِه ، فلما صارت كأنها من أفرادِ الجيش. . حَسُنَ أنَّ يقدَّر أنها أعانَتْ الجيشَ ، وقاتلَتْ معه ، فلذلك استدركَ بقوله : (إلا أنَّها لم تُقاتِل) أي : لـٰكنَّها لم تُباشِرِ القتالَ . انتهىٰ من « المواهب » .

فإنَّ الأفوه أفاد بقوله : (رأيَ عين) قُرْبَها ؛ لأنها إذا بَعُدَتْ . . تُخُيِّلَتْ ولم تُرَ وإنما كان قُربهَا توقعاً للفريسة والجِيفة ، وهٰذا يؤكِّد المعنى المقصودَ ، وهو وَصْفُهم بالشجاعةِ ، ثم قال : (ثقةً أن ستمار) فجعلَها واثقةً بالمِيرةِ .

وأما أبو تمام . . فلم يأت بشيء من ذلك ، لٰكن زادَ على الأفوه بقوله : (إلا أنها لم تُقاتل) ثُمَّ بقوله : (في الدماء نواهلِ) ثم بإقامتها مع الرايات (حتىٰ كأنها مع الجيش) وبذلك يَتِمُّ حسْنُ قوله : (إلا أنها لم تقاتل) وهٰذه الزياداتُ حَسَّنَتْ قوله وإن كان قد ترك بعضَ ما أتى الأفوهُ في المنقول عنه . انتهىٰ « عباسي » .

* * *

ويحصل ذلك الخفاءُ لِـ(**شمولِ**) معنى الكلام (**الثاني**) لمعنى الكلام الأول بأن يكون معنى البيتِ الثاني أشملَ وأجمعَ من معنى البيت الأول ؛ كقول جرير (من الوافر) :

إذا غضبت عليك بنو تميم ... وجدت الناسَ كُلَّهم غِضابا

هٰذا هو الأول ، المشمول للبيت الثاني ، فقد أفاد بهٰذا الكلام أن بني تميم يُنزَّلُون منزلةَ الناس جميعاً ، في الغضب ، فغضبُهم غضبُ جميع الناس ، ويلزم أن رضاهم هو رضا جميع الناس ؛ لأن المتابعةَ تقتَضِي المتابعة في الرضا ؛ لاقتضائه الرياسةَ المفيدةَ لذلك .

فتحصَّلَ : أنه أقام بني تميم مَقامَ الناس جميعاً في أعلىٰ ما يُطلب ، وأعلىٰ ما يطلب هو رضا الناس جميعاً .

وقول أبي نُوَاسٍ ـ بضم النون وتخفيف الواو ، (من السريع) ، الذي أجزاؤه : (مستفعلن مستفعلن فاعلاتن) مرتين ـ لهارون الرشيد ، لمَّا سجَن الفضلَ البَرْمَكِيَّ وزيرَه ، غَيْرةً منه حين سمع عنه التناهي في الكرمِ ، مشيراً إلىٰ أن في الفضل شيئاً مما في هارون ، وأنَّ في هارون جميعَ ما في الفضل ، وجميعَ ما في العالَم من الخصال مبالغةً في مدحه :

ليس على الله بمستنكر ... أن يَجْمَعَ العالَم في واحد

وهـٰذا البيت هو الثاني الأشملُ لما في البيت الأول ، يعني بيت جرير ، وهو يفيد أنه أقام الممدوح مقام جميع العالم ؛ لجمعِه جميعَ أوصافه ، فهو أشمل مما في بيت جرير ؛ لاختصاصه بإقامةِ الممدوحين مقام الناس في الرضا والغضب ، هو أفاد إقامةَ واحد مقام جميع الناس في كل شيء .

وعبارةُ « الدسوقي » : وهـٰذا البيتُ أشمل من الأول ؛ لأن الأول جعل بني تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم ، والبيتُ الثاني جَعل الممدوح بمنزلة كُلِّ العالم الذي هو أشمل من الناس ؛ لأن الناس بعضُ العالمَ .

وقبل بيت أبي نُوَاس هـٰذان البيتان :

قـولاً لهـارون إمـام الهـدىٰ عنـد احتفـال المجلـس الحـاشـد

أنـت علـىٰ مـا فيـك مـن قـدرة فلسـت مثـل الفضـل بـالـواجـد

ليـس علـى الله بمستنكـر . . . .

وروي أنه أطلقه من السجن لما سمع هـٰذه الأبيات .

و(الاحتفال) : الاجتماع ، و(الحاشد) بالشين المعجمة : الجامع ، وقوله : (مثل الفضل) مفعول الواجد ؛ أي : لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك .

* * *

(و) يحصل ذلك الخفاء في الأخذ لـ(**قلب**) : وهو أن يكون معنى الكلام الثاني نقيض معنى الكلام الأول ؛ وذلك كأن يُقررَ البيتُ الأول حُبَّ اللوم في المحبوب لِعلَّةٍ ، ويقُرِّر البيتُ الثاني بغْضَ اللوم في المحبوب لعلةٍ أخرىٰ ، فيكون التناقضُ والتنافي بين البيتين بحسبِ الظاهر ، وإن كانت العلَّةُ تَنفِي التناقضَ ؛ لأنها مُسلَّمةٌ من الشخصين ، فيكون الكلامان معاً غَيْرَ كذب ، ومعلوم أنَّ من كانت عنده العِلَّةُ الأولىٰ . . صح الكلام باعتبارِه ، ومن كانت عنده الثانيةُ . . صح الكلام باعتباره ، فالتَّناقضُ في ظاهرِ اللفظين ، والالِتئَام باعتبارِ العِلل . انتهىٰ « دسوقي » .

وذلك كقول أبي الشِّيص ـ بكسر الشين المعجمة ـ (من الكامل) :

أَجِـدُ المـلامـةَ فـي هـواك لـذيـذة حبـاً لـذكـرِك فَلْيَلُمنِـي اللُّـوَّمُ

وقول أبي الطيب (من الكامل) أيضاً :

أَأُحِبُّـــهُ وأُحِـــبُّ فيـــه مَـــلامـــةً   إن المـــلامـــة فيـــه مـــن أعـــدائـــه

وعبارة « اليعقوبي » : (و) يحصل الخفاء في الآخذ أيضاً لـ(**قلب**) أي : لقلب معنى الأول ؛ أي : تبديله بالنفي ، إن كان أولاً مثبتاً ، أو بالإثبات إن كان أولاً منفياً ، فالقلب في النفي : هو أن يكون الثاني نقيض معنى الأول ؛ كقول أبي الشيص المذكور آنفاً ؛ أعني : (أجد الملامة في هواك لذيذة. . .) إلخ ، مع قول أبي الطيب بعده : (أأحبه وأحب فيه ملامةً. . .) إلخ .

فإن كلام أبي الشيص أفاد حب الملامة في المحبوب ، وكلام أبي الطيب أفاد نفي حبها فيه ؛ لأن الاستفهام في كلامه للإنكار ؛ أي : لا أحب الملامة في المحبوب ؛ لأنها من أعدائه المبغضين له ، فكلام الثاني مناقض لكلام الأول ، لـٰكن كل منهما بِوَجْهٍ وعلةٍ واعتبارٍ يُخالِفُ به الآخرَ ؛ فإنَّ حُبَّ الملامة في الأولِ عُلِّلَ بحُبِّ مطلقِ الذكرىٰ ، ونَفيَ حُبِّها في الثاني عُلِّلَ بأنها مِن أعدائه ، ولم يشترط في تعريفِ القَلْبِ كونَ النقيضِ مع ذِكْرِ علة أخرىٰ ؛ للعِلْمِ بأنَّ نَقْضَ الكلامِ بلا عِلَّةٍ دَعوىٰ بلا فائدة ، فلا يَرْتَكِبهُ مَنْ يُعْتَبر كلامُه ، ولـٰكن الأَحْسنُ كما في البيتين أن يُبيِّن السببَ صَراحةً .

ووَجْهُ الأخذ : أنَّ نَفيَ الشيء بسماعِ ثبوتِه سَهْلٌ ، فهو كذِكْرِ ذلك الشيء بعينه ، ووَجْهُ الخفاء : تَصحيحُ نفيه بوجهٍ آخر ، وبِمثْلِ ذلك يعلَم : أن نَقْلَ اللفظِ الواحدِ الكثيرِ الاستعمالِ كلَفْظَ الملامةِ في البيتَينِ لا يُعدُّ مِنْ نَقْلِ بعض اللفظ . انتهىٰ منه .

ومعنىٰ قول أبي الشِّيص : (أَجِدُ الملامةَ) أي : اللوم والإنكار عليَّ (في هواك لذيذةً) أي : أجدُ لذلك اللوم فيك لذَّةً ؛ لتناهي حُبِّي فيك ، حتىٰ صِرْتُ أتلذَّذُ بمطلقِ ذكرك ، علىٰ أيِّ وَجْهٍ كان .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (حباً) أي : إنما وجدتها لذيذةً ؛ لأجل حُبي (لذِكرك) علىٰ أيِّ وجه كان (فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ) جمعُ لائم ، وهـٰذا هو الأولُ المنقوضُ .

وقول أبي الطيب : (أأحبه وأحب فيه ملامةً. . .) إلخ هو الثاني الناقض للأول ، وإنما كان اللوم فيه من العَدُوِّ ؛ لأن الحب يتضمَّن كمالَ المحبوب ورِفْعتَه ، واللومَ علىٰ

أمر فيه تعظيم لأحد وكمالٌ . . لا يكون إلاَّ مِن عَدُوه المُبْغضِ له ، وإن كان يمكن أن يكون اللومُ رِفْقاً بالمَلُومِ ، وإبقاءً عليه ، لـٰكنه خلافُ الأصل ، بل لا يُسمَّىٰ ذلك في الحقيقة لوماً ، بَلْ عَزاءً وحملاً على التَّصبُّرِ بالتقصير .

والواو في قوله : (وأحب فيه ملامةً) يحتمل أن تكون واو الحال من غير تقدير المبتدأ ، علىٰ مذهب من يُجوِّز موالاةَ المضارعِ المثبَتِ واوَ الحال ، أو بتقدير المبتدأ علىٰ مذهب من لا يُجَوِّزُهُ ؛ أي : كيف أحبه مع حبي فيه الملامة ، فالمُنْكَرُ في الحقيقةِ هو مصاحبةُ تلك الحال ، لا كونُه يُحبه مع مفارقةِ حُبِّه لمضمونِ هـٰذه الحال ؛ كما يقال : أتصلي وأنت مُحْدِث ؟! فالمنكر هو وقوعُ الصلاة مع الحدث ، لا وقوع الصلاة من حيثُ هي . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

قولُه : (**أو تشابه المعاني**) أي : ويحصل الخفاءُ في نقل المعنىٰ لما تقدم ، ويحصل أيضاً الخفاءُ ؛ لتشابهِ معنى الكلام الأول والثاني ، وجمَعَ الناظم المعاني باعتبار جزئياتِ المتشابهَينِ .

ومعنى التشابه : أن يكون مثالُ الكلامَين واحداً ، ومفهومُهما مختلفٌ ، ويشترط مع ذلك ألا يظهر أحد المفهومين من الآخر مبادرةً ، وإلا . . كان من نقل المعنىٰ بلا خفاء ، كما تقدم .

أي : ويحصل الخفاء في الأخذ لتشابه معنى البيت الأول المأخوذ منه ، ومعنى البيت الثاني المأخوذ من غير نقلٍ للمعنىٰ لمحلٍّ آخرَ ، فغَايرَ النقْلُ المذكورُ أولَ الأقسام الخمسة من السرقةِ الخفية ؛ كقولِ جرير (من الوافر) :

فـلا يمنعُـكَ مِـنْ أَربٍ لُحـاهُـم سـواءٌ ذُو العَمـامـةِ والخِمـار

وقول أبي الطيب المتنبي في مدحِ سيف الدولة بن حَمدان ، وخضوعِ بني كلاب وقبائلِ العرب له ، (من الوافر) أيضاً :

ومَـن فِـي كَفِّـه منهـم قنـاةٌ كمَـنْ فـي كفـهِ منهـم خِضـابُ

ومعنىٰ قول جرير : (فلا يمنعك من أرب) أي : من حاجة تريدُها عندهم (لُحاهم)

بضم اللام وكسرها ، فاعل يمنع ؛ أي : لا يمنع أصحابَ اللحىٰ ، جمع لحية ؛ لأنهم في المعنىٰ نساء ، وإن كانوا رجالاً في الصورة ، فلا تمنعك صورتُهم مع انتفاء المعنى ، الذي يقعُ به المنع ، ولذلك قال (سواء) منهم (ذو العمامة و) ذو (الخمار) يعني : أن رجالهم ونساءهم متساوون في الضعف ، فلا مقاومة للرجال منهم ، على الدفع عن النساء منهم .

والعمامة ـ بكسر العين ـ تطلق : على المغفر ، وعلى البيضة ، وعلىٰ ما يلف على الرأس ، وحملها على الأولين أبلغ ، وعلى الثالث أوفق ، بقوله : والخمار . انتهىٰ « دسوقي » .

هـٰذا هو البيت الأول المأخوذ منه .

ومعنىٰ قول أبي الطيب : (ومن في كفه منهم قناة) أي : رمح (كمن في كفه منهم خضاب) أي : صبغ الحناء ، وهـٰذا هو البيت الثاني المأخوذ من الأول .

والبيتان متشابهان في المعنىٰ ، من جهة إفادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء ، إلا أن الأول أفاد التساوي ، والثاني أتىٰ بأداة التشبيه ، والأول عبر عن النساء بذوات الخمار ، وعن الرجال بذوات العمامة ، والثاني عبر عن النساء بذوات الخضاب ، وعن الرجال بذوي القناة في أكفهم ، والأول أيضاً جعل ذلك التساوي علةً ؛ لعدم منعهم تناول الحوائج منهم ، بخلاف الثاني .

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ أن حسن الأخذ لكلام الغير يزداد قوةً بقوة الخفاء ، ويضعف بضعفه ، فقال : (**أحواله**) هو مبتدأ ؛ أي : أحوال الأخذ لكلام الغير في السرقة ، خفية كانت أو جلية (**بحسب**) متعلق بتفاضلت ؛ أي : باعتبار شدة (**الخفاء**) وضعفه (**تفاضلت**) أي : تفاوتت ، خبر المبتدأ (**في الحسن والثناء**) عليه ؛ أي : أحوال الأخذ لكلام الغير في السرقة تتفاضل ؛ أي : تتفاوت في الفضل والحسن بحيث يثنىٰ عليه ، وفي القبح والذم بحيث يذم ويقبح عليه ، وذلك التفاوت في الحسن والقبح بحسب خفاء الأخذ وظهوره ؛ فكلما اشتد الخفاء . . اشتد الحسن ، وكلما ضعف . . ضعف ؛ لأن الخفاء يقربه إلى الابتداع ؛ إذ لا يكون إلا لأوجه زائدة علىٰ ما كان ، والظهور يقربه إلى الاتباع ، ويضعف الحسن فيه ، ألا ترىٰ إلىٰ قول أبي نواس :

ليـــس علـــى الله بمستنكـــر   أن يجمـع العــالـم فــي واحــد

مع أصله من قول جرير :

إذا غضبــت عليـك بنــو تميــم   وجـدت النـاس كلهـم غضـابـا

فإنه لا يفهم أن قول أبي نواس أخذ من قول جرير . . إلا بإمعانِ النظر ، واعتبارِ اللوازم ، وذلك أنه أخذ مجرد إقامة الشيء مقَام الكثير ، فكساه بكسوة أرفعَ من الأول ، وجعل ذلك منسوباً لقدرة القاهر الحكيم ، وأنه لا يستنكر منه جعل ذلك في فرد واحد من جميع العالم ، فكان أبعد من إقامة بني تميم مقام الناس في الغضب والرضا ، فقول أبي نواس في نهاية الحسن ، وليس في الخفاء بمنزلة قول جرير :

فــلا يمنعــك مــن أرب لحــاهــم   ســواء ذو العمــامــة والخمــار

المأخوذ منه قول أبي الطيب :

ومــن فــي كفــه منهــم قنــاة   كمــن فــي كفـه منهـم خضـاب

لظهور أخذ الثاني فيه من الأول ظهوراً ما كما لا يخفى . انتهىٰ « ع ق » بتصرف .

* * *

واعلم : أن (هـٰذا) الذي ذكر في السرقة الظاهرة والخفية ؛ من ادعاء سبق أحدهما على الآخر ، وادعاء أخذ الثاني من الأول ، وحينئذ يتفرع علىٰ ذلك كون الثاني مقبولاً أو مردوداً ، ويتفرع علىٰ ذلك أيضاً تسمية كل من الأقسام السابقة بالأسامي المذكورة (كله) أي : كل ذلك . . إنما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) يعني : أن جعل الكلام الثاني سرقةً ومأخوذاً من الأول إنما يترتب ويحكم به فيتفرع عليه كونه مقبولاً أو لا .

وتسميته بما تقدم : إن علم أن الثاني أخذ من الأول ؛ إما بإخباره عن نفسه أنه أخذ ، أو يعلم أنه كان حافظاً للكلام الأول قبل أن يقول هـٰذا القول الثاني ، واستمر حفظه إلىٰ وقت نظمه هـٰذا الثاني ؛ كأن يشهد شاهد أنه أنشد له الكلام الأول قبل قوله إنشاداً يظن به حفظه واستمراره إلىٰ وقت النظم ، وإنما اشترط استمرار العلم إلىٰ وقت القول ؛ لأنه إن ذهب عن الحافظة جملةً . . فينبغي أن يعد من توارد الخواطر ، وإن كان أقرب إلى الأخذ من محض التوارد .

وأما إن لم يعلم أخذه من الأول ، ولا ظن ظناً قريباً من العلم . . فلا يحكم على الثاني بأنه سرقة ولا أَخْذ ، لا بالقبول ولا بعدمه ، وذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) بين القائل الأول والثاني في اللفظ والمعنىٰ ، أو المعنىٰ وحده ، كلاً أو بعضاً (من توارد الخواطر ؛ أي : مجيئه) أي : الخاطر (علىٰ سبيل الاتفاق من غير قصد) أي : بلا قصد من الثاني (إلى الأخذ) من الأول . انتهىٰ من « المواهب » مع « الأصل » .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**وما سوى الظاهر أن يغيرا معنىً بوجه ما**) : الواو استئنافية ، ما : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، سوىٰ : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، سوىٰ : مضاف ، الظاهر : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لما الموصولة ، تقديره : وما استقر سوى الظاهر ، ويحتمل أن يكون سوىٰ خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وما هو سوى الظاهر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لما الموصولة ، الظاهر : مضاف إليه مجرور ، والتقدير : والأخذ الخفي الذي هو غير الظاهر وهو السرقة الخفية .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر مبني بسكون على النون المدغمة في ياء يغير ، يغير : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف : حرف إطلاق مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الآخذ المفهوم من المقام ، معنىً : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة ، للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**بوجه**) : الباء : حرف جر مبني على الكسر ، وجه : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ما : زائدة زيدت لتأكيد العموم المفهوم من النكرة المذكورة قبلها مبنية على السكون ، الجار والمجرور متعلق بيغيرا ، وجملة يغير من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية ، تقديره : وما استقر

سوى الأخذ الظاهر ، وهو الأخذ الخفي ، تغييره معنى المأخوذ منه ، بوجه من أوجه التغيير المذكورة في النظم ؛ من نقل أو خلط أو غيرهما ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**ومحموداً يرىٰ**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، محموداً : مفعول ثان ليرىٰ ، مقدم عليه لضرورة النظم ، منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، يرىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على التغيير ، وهو المفعول الأول ليرىٰ ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ، علىٰ كونها مستأنفة أو معترضة ؛ لاعتراضها بين الجار والمجرور ومتعلقه .

(**لنقل أو خلط شمول الثاني**) : لنقل اللام حرف جر بمعنى الباء ، مبني على الكسر ، نقل : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيغيرا ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، خلط : معطوف علىٰ نقل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، شمول : معطوف علىٰ نقل بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الثاني : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**وقلب أو تشابه المعاني**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، قلب : معطوف علىٰ نقل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، تشابه : معطوف علىٰ نقل ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، تشابه : مضاف ، المعاني : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

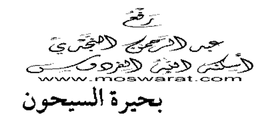
(**أحواله**) : مبتدأ والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ،

وهو مضاف ، والهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على التغيير المفهوم من يغيرا ، في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**بحسب الخفاء تفاضلت في الحسن والثناء**) : بحسب الباء حرف جر مبني على الكسر ، حسب : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، حسب : مضاف ، الخفاء : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتفاضلت ، تفاضلت : تفاضل فعل ماض مبني على الفتح ، التاء : علامة تاء الفاعل ، مبنية على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ أحواله .

(**في الحسن**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الحسن : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والثناء : الواو عاطفة ، الثناء : معطوف على الحسن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتفاضلت ، وجملة تفاضلت من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : أحواله متفاضلة في الحسن والثناء بحسب الخفاء والظهور ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

الاقتباس

الاقتباس يطلق لغةً : على اقتباسِ النارِ بإضافته لها ، يقال : اقتبست النار ، أخذت منها شعلةً ، واقتبست من المصباح ، أخذت من نوره .

وعلى استفادة العلم كذلك ، يقال : اقتبس العلم وقبسه ، بمعنىً واحد .

وَٱلِاقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمَّنَ ٱلْكَلَامْ	قُرْآناً أَوْ حَدِيثَ سَيِّدِ ٱلْأَنَامْ
وَٱلِاقْتِبَاسُ عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ	مُحَوَّلٌ وَثَابِتُ ٱلْمَعَانِي
وَجَائِزٌ لِوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ	تَغْيِيرُ نَزْرِ ٱللَّفْظِ لَا مَعْنَاهُ

وهـٰذا الذي ذكره الناظم معنى الاقتباس في الاصطلاح ؛ أي : (**والاقتباس**) المصطلح عليه عندهم هو : (**أن يضمَّن الكلامُ**) ببناء الفعل للمفعول ، نظماً كان ذلك الكلامُ أو نثراً (**قرآناً أو حديثَ سيد الأنام**) أي : الخلائق ؛ أي : شيئاً من مركبات القرآن أو الحديث ، علىٰ وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه ؛ أي : من القرآن أو من الحديث ، بَلْ علىٰ أنه من كلامه ؛ أي : من كلام المضمِّن ؛ أي : المتكلِّم .

أما إن أشعر ذلك ، كما يقال في أثناء الكلام : قال الله تعالىٰ كذا وكذا ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، ونحو ذلك . . فإنه لا يكون اقتباساً ، بل حكايةً لهما ، وإنما قلنا : (من مركبات القرآن والحديث) لأنه لو أخذ مفرد من القرآن أو الحديث لا يعرف أنه منه . . فلا يسمى اقتباساً ، وإنما الاقتباس ما يكون لا علىٰ وجه الإشعار بذلك ؛ بأن يكون ممزوجاً بالكلام بحيث لا يؤتىٰ به علىٰ وجه الحكاية .

ثم الاقتباس علىٰ أربعة أقسام ؛ لأن المضمن : إما قرآن أو حديث ، والأول إما في نظمٍ أو في نثر ، والثاني كذلك ، **فهـٰذه أربعة أقسام** :

فالأول : تضمين قرآن في نثر ؛ كقول الحريري ، في المقالة الخامسة والعشرين في ضمن المقامة الثانية : (فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب) أي : لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر ؛ أي : إلا مثل ما ذكر في القلة واليسارة .

فقد اقتبس الحريري هـٰذا من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ .

وكقوله أيضاً : (أنا أنبئكم بتأويله ، وأبين صحيح القول من عليله) .

وقول ابن نباتة الخطيب : (فيا أيها الغفلة المطرقون ؛ أما أنتم بهـٰذا الحديث مصدقون ، ما لكم لا تشفقون ، فورب السماء والأرض ؛ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) .

وقوله أيضاً في خطبة أخرىٰ ذكر فيها القيامة : (هنالك يرفع الحجاب ، ويوضع الكتاب ، ويجمع من وجب له الثواب ، وحق عليه العقاب ، فيضرب بينهم بسور له باب ، باطنه فيه الرحمة ، وظاهره من قبله العذاب) .

وقولِ القاضي الفاضل ، وقد ذَكَر الإِفْرَنْجَ وغضبوا : (زادهم الله غضباً ، وأوقدوا ناراً للحرب جعلهم الله لها حطباً) .

* * *

والثاني : وهو تضمين القرآن في نظم ؛ كقول القاسم بن الحسن الكاتبي (من السريع) :

إن كنتِ أزمعتِ علىٰ هجرنا … من غير ما جرم فصبر جميل

وإن تبدلْتِ بنا غيرَنا … فحسبنا الله ونعم الوكيل

(إن كنت أزمعت) بكسر التاء ، خطاباً لمؤنث ، كما هو الرواية ، أي : عزمت وصَمَّمْت ، من الإزماع : وهو العزم ، يقال : أزمع على الشيء ، إذا عزم عليه ؛ أي : إن كنت عزمت (علىٰ هجرنا من غير ما جرم) ما زائدة ؛ أي : من غير ذنب صدر منا ، وإساءة إليك (فصبر جميل) أي : فأمرنا معك صبر جميل .

اقتبس من قوله تعالىٰ في (سورة يوسف) حكايةً عن يعقوب عليه وعلىٰ نبينا أفضل

الصلاة وأزكى التسليم : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ . وهو الذي لا شكوىٰ فيه (وإن تبدلت) بكسر التاء أيضاً (بنا غيرنا) أي : وإن اتخذت غيرنا بدلاً منا في الصحبة والمحبة (فحسبنا الله) أي : فيكفينا الله في الإعانة علىٰ هـٰذه الشدة التي هي قَطْعُكِ حبلَ وصالنا (ونعم الوكيل) أي : ونعم المفوض إليه في الشدائد .

اقتبس هـٰذا من قوله تعالىٰ في (سورة آل عمران) : ﴿ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۞ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ ﴾ . والاقتباسُ هنا في آخر البيتين .

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني :

لِآلِ فُرَيْغُونَ في المَكْرُماتِ ... يَدٌ أَوَّلاً واعتذارٌ أَخِيرا
إِذا ما حَلَلْتَ بِمَغْنَاهُمُ ... رأيتَ نعيماً ومُلْكاً كبيرا

وقولِ الأَبيوردي :

وقصائدٌ مثلُ الرياضِ أضَعْتُها ... في بَاخلٍ ضَاعَتْ بِهِ الأَحْسَابُ
فَإِذَا تَنَاشَدَها الرُّواةُ وأَبْصَروا الْـ ... ـمَمْدُوحَ قَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابُ

وقولِ الآخر :

لا تُعاشِرْ معاشراً ضلُّوا الهُدَىٰ ... فَسَواءٌ أَقْبَلُوا أَوْ أَدْبَرُوا
بَدَت البغضاءُ مِن أَفْواهِهِم ... والَّذِي يُخْفونَ منها أَكْبَر

وقوله :

خُلَّةُ الغَانياتِ خُلَّة سَوْءٍ ... فاتقوا الله يا أُولي الألباب
وإِذا ما سَأَلْتُموهُنَّ شيئاً ... فَاسْأَلُوهُن مِنْ وَراءِ حجاب

انتهىٰ من « الإيضاح » .

* * *

والثالث : تضمين الحديث في نثر ؛ كقول الحريري : (قلنا : شاهت الوجوه) أي : قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد ، فلما فعل ذلك . . انهزم المشركون (وقُبِحَ) : بضم القاف وكسر الموحدة مخففة ، علىٰ وزن ضرب ؛

أي : لُعن وأُبعد عن الخير (اللُّكَعُ) أي : اللئيمُ أو الأحمقُ (ومَنْ يرجوه) أي : يَرْجُو نَصْرَ اللئيمِ والكافر .

اقتبس : (شاهت الوجوه) من قوله صلى الله عليه وسلم يوم حُنين : « شاهَتِ الوجوه » أي : وجوهُ المشركين ؛ وذلك أنه روي : أنه صلى الله عليه وسلم لما اشتدَّت الحربُ يوم حنين . . أخذَ كَفّاً من حصىً ، فرمَىٰ بها وُجوهَ المشركين ، فقال : « شاهَت الوجوهُ » .

وكقولِ الحريري : (كتمانُ الفقرِ زهادةٌ ، وانتظارُ الفرج بالصبرِ عبادة) ، فإنَّ قولَه : (انتظارُ الفرج بالصبر عبادةٌ) لفظ حديث .

* * *

والرابع : وهو تضمينُ الحديث في نظم ؛ كقول ابن عَبَّادٍ (من مجزوء الرمل) :

قـــــال لـــــي إن رَقِيبِـــــي سَيِّـــــىءُ الخُلِـــــقِ فَـــــدَارِه
قُلْـــت دَعْنِـــي وَجْهُـــك الجنـ ـــــة حُفَّـــتِ بـــــالمَكَـــــاره

(إن رقيبي) الرقيبُ : الحافظ والحارسُ (فداره) أي : فدار الرقيبَ يمنعني عنك ، وهو أَمْرٌ من المُداراة : وهي الملاطفة ؛ أي : رقيبي قبيحُ الطبع غليظُه ، فلاَطِفْه لِتَنال منه المطلوبَ .

اقتبس هـٰذا من قوله صلى الله عليه وسلم : « حُفت الجنة المكاره ، وحفت النار بالشهوات » أي : أُحيطت كُلٌّ منهما بما ذكر ؛ بمعنىٰ : أنه لا يُوصل إلى الجنة حتىٰ ترتكب دُونَها مشاقُّ المجاهدةِ ، والتكاليف الشاقة ، والنارُ تَجْلِبُ إليها الشهواتُ ، فصارت لكونها توصل إليها ، بسببِ حملها على المعصيةِ ، وكونِها سبباً شرعياً سابقاً لدخولها . . كالشيء المُحيط بغيره ، فلا يُوصَلُ إليه إلا منه .

ومرادُه : أنَّ من طلب جنةَ وجْهِك . . يتحمَّلُ مشاقَّ الرقباء وإذايتَهم وغَيْرهم ، فلا يتوقَّفُ على المداراة والملاطفة ، كما أنَّ مَن طلب جنةَ الآخرة . . يتحمَّلُ مشاقَّ المجاهدة للقيام بالتكاليف . انتهىٰ من « المواهب » .

* * *

ثُم نبَّه الناظم علىٰ **أنَّ الاقتباس علىٰ وجهين** :

أحدُهما : أن يكون المقتبس باقياً علىٰ معناه الأصلي .

وثانيهما : أن يُحوَّل عن معناه الأصلي إلىٰ غيره .

فقال : (**والاقتباسُ**) المصطلحُ عليه (**عندهم**) أي : عند أهلِ الفن (**ضربان**) لا ثالثَ لهما :

أحدُهما : (**مُحوَّلٌ**) أي : منقول عن معناه الأصليِّ إلىٰ غيره ؛ أي : فالمحولُ ما نُقل فيه المُقْتَبَسُ عن معناه الأصلي ، والمرادُ بالمعنى الأصلي : المفهومُ منه وإن كان المَاصَدقُ مختلفاً ، فما صَدَقُهُ في القرآن والحديث . . غَيْرُ مَا صَدَقِهِ في هـٰذا الكلام الواقع من الشاعرِ الآتي مثلاً ، والمفهومُ واحدٌ ؛ وذلك كقول ابن الرُّومي (من الهَزَج) ، الذي أجزاؤُه : (مفاعيلن مفاعيلن) أربع مرات :

لَئِـــنْ أَخْطَـــأْتُ فِــي مَــدْحِيـ ـــكَ مَـــا أخطَــأْتَ فــي منعــي
لقـــد أنـــزلْـــتُ حـــاجـــاتـــي بـــــــوادٍ غيـــــــرِ ذي زرع

أي : والله ؛ لئن أخطأتُ في مدحك لكونكِ لا تستحق المدح . . ما أخطأْتَ أنتَ في منعي ؛ لكوني أَستحِقُّ ؛ لأني مدحْتُ من لا يستحق المدحَ .

وقبل البيتين :

ألا قُـــلْ لِلَّـــذي لـــم يَهْـ ـــدِهِ اللهُ إلَـــىٰ نَفْـــعِ
لســـانـــي فيـــك محتـــاجُ إلـــى التَّخْلِيـــعِ والقَطْـــعِ
وأَنْيَـــابِـــي وأَضْـــراسِـــي إلـــى التَّكْسِيـــرِ والقَلْـــعِ

فقوله : (بواد غير ذي زرع) مقتبس من قوله تعالىٰ : ﴿رَبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ ، ومعناه في القرآن علىٰ ظاهره : وهو واد لا ماء فيه ولا نباتَ ، وهو شِعْبُ مكة المشرَّفة .

وقد نقله الشاعر ، وهو ابن الرومي ، إلىٰ جناب شخص لا خير فيه ولا نفع ، علىٰ وجه التجوز ؛ أي : علىٰ وجه المجاز المرسل أو الاستعارة .

ومعنى البيتين : إني إن غلطت في مدحك ، بأن مدحتك مع أنك لست أهلاً للمدح . .

فقد اتفق مع غلطي أنك ما غلطت في منعي مما طلبت منك ؛ لأن المنع والبخل وصفك ، وما جاء من الفعل علىٰ وفق وصف صاحبه لا يعد صاحب ذلك الفعل غالطاً فيه ؛ إنك بمنزلة واد لا زرع فيه ، فأنت جناب لا خير فيه ، فالمنع منك ليس ببدع ولا خطأ ، وإنما الخطأ من الطالب من مثلك .

وفي هـٰذا الكلام من الذم بعد المدح ما لا يخفىٰ .

قال اليعقوبي : لا يقال : (وجهك الجنة حفت بالمكاره) نقل إلىٰ جنة هي الوجه وإلىٰ حفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب .

والأصل : الجنة الحقيقية ، والمكاره : التي هي التكاليف ، فكيف يعد مما لم ينقل لأنا نقول لا تجوز هنا : لأن الوجه شبه بالجنة ، والمكاره أريد بها مصدوقها ؛ لأنه أريد بها مشاق الرقيب ، وهو أحد مصادقها ، وقد تقدم آنفاً أن الاتحاد في المفهوم يكفي ، ولا عبرة باختلاف الماصدق بعد اتحاد المفهوم ، فلا تجوز . انتهىٰ .

ومن لطيف هـٰذا الضرب الذي نقل فيه المقتبس عن معناه : قول بعضهم في جميلٍ دخَلَ الحمامَ فحلق رأسه :

تَجـرَّد للحمـام عَـنْ قِشْـرِ لُـؤْلُـؤ وَأَلْبَسْ مِن ثوبِ المَلاحَةِ ملبوساً
وقدْ جَرَّدَ المُوسَىٰ لِتزْيِينِ رَأْسِه فقلْتُ لقد أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا موسىٰ

فقولُه : (لقد أُوتيت سؤلكَ يا موسى) اقتباس من الآية ، ولـٰكن المنادىٰ هنا الحديدةُ المعلومةُ ، بخلاف المنادىٰ في الآية ؛ فإن المرادَ به الرسولُ المعلوم صلواتُ الله علىٰ نبينا وعليه وسلامُه ، وأراد الشاعرُ بـ(قِشْرِ اللؤلؤ) : ثوبَه ، وبالـ(لُؤْلُؤ) : بدنَه . انتهىٰ « دسوقي » .

* * *

(و) ثانيهما : (**ثابت المعاني**) أي : أن يكون الكلام المقتبس ثابت المعاني ؛ أي : باقياً علىٰ معناه الأصلي ؛ بأن أريد به في كلام المقتبِس ـ بكسر الباء ـ ذلك المعنى الأصليُّ المفهومُ منه بعينه ، كما في الأمثلة السابقة ؛ فإن قوله : (كلَمْحِ البصر أو هو أقرب) أريد به ذلك المقدار من الزمان ، كما أريد به ذلك في الأصل .

وقوله : (فصبر جميل) علىٰ معناه ، وكذا : (حسبنا الله ونعم الوكيل) و(شاهت الوجوه) أريد به قبح الوجوه وتغيرها ، كما أريد به في الأصل .

وكذا : (حفت الجنة بالمكاره) فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد ، وإن كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الأصل ؛ لأن الاختلاف في المصدوق لا عبرة به . انتهىٰ « دسوقي » .

ولما كان ظاهر العبارة أن الاقتباس هو الإتيان بنفس لفظ القرآن أو الحديث بلا تغيير . . نبه هنا علىٰ أنه يسمى الاقتباس وإن وقع فيه تغيير ، إذا كان يسيراً فقال : (**وجائز لـ**) ضرورة استقامة (**وزن**) الشعر (**أو**) لضرورة استقامة (**سواه**) أي : سوى الوزن وغيره ، كرعاية استواء القرائن في النثر (**تغيير نزر اللفظ**) وإضافة تغيير إلىٰ نزر من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ أي : يجوز لأجل ما ذكر تغيير يسير في اللفظ بقدر الضرورة ، بأن ينقص منه شيء بقدرها ؛ أي : ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن في الشعر ، أو لغير الوزن كاستقامة القرائن ؛ أي : الفقرات في النثر ، ويسمى اللفظ معه مقتبساً .

وأما إذا غير كثيراً ، حتىٰ ظهر أنه شيء آخر . . لم يسم اقتباساً ، كما لو قيل في (شاهت الوجوه) : (قبحت الوجوه) ، أو (تغيرت الوجوه) ، أو نحو ذلك .

ومثال التغيير اليسير لأجل الوزن : قول بعض المغاربة ، عند موت بعض أصحابه ، (من مُخلَّع البسيط) :

قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا

وفي القرآن : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ، فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة أشياء : اللام من (لله) ، و(إنا) و(الضمير) من إنا إليه وزاد لفظ (إلىٰ) لأجل استقامة الوزن ، فقد اقتبسه من قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ، فقد نقص الشاعر من الآية ما ذكرناه آنفاً ؛ لقصد استقامة الوزن .

وكقول عُمر الخيَّامِ (من الوافر) :

سَبَقْتَ العالمينَ إلى المعالي بِصَائِبِ فِكْرَةٍ وعُلُوِّ هِمَّهْ
وَلاَحَ بِحِكْمَتي نورُ الهدىٰ في ليالٍ للضَّلالةِ مُدْلهِمَّهْ
يريدُ الجاهلون لِيُطْفِئُوهُ ويَأْبَى اللهُ إلاَّ أَنْ يُتِمَّهْ

وكقول القاضي منصور الهروي الأزدي :

فلو كانت الأخلاقُ تَحْوي وراثةً ولـو كـانـت الآراءُ لا تَتَشَعَّـبُ
لأَصْبَحَ كُلُّ الناسِ قَدْ ضَمَّهُمْ هَوىٰ كما أَنَّ كُلَّ الناس قَد ضَمَّهُم أَبُ
ولٰكِنَّهـا الأَقْـدارُ كُـلٌّ مُيسَّـرُ لِمـا هـو مخلـوقٌ لـه ومُقَـرَّبُ

اقتبس من لفظ الحديث : « اعملوا ، كُلٌّ ميسَّر لما خُلق له » .

وكقول الآخر :

كتَـبَ الكـاتـبُ سطـراً فـي كتـابِ الله مَـوْزُون
لَـنْ تنـالُـوا البِـرَّ حَتَّـىٰ تُنفِقُـوا مِمَّـا تحبُـون

وكقول الآخر :

قـراءةٌ لعـاصـمِ لِغَيْـرِهَـا مُـوافِقَـهْ
إنْ نَعْـفُ عـن طـائفَـةٍ منكـم نُعـذِّب طـائفـهْ

والورَعُ : اجتنابُ ذلك كله ، وأَنْ يُنَزِّهَ عن مثله كلامَ الله ، وكلامَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا سيما إذا أخذ شيء من القرآن الكريم وجُعل بيتاً أو مصراعاً ؛ فإن في ذلك من إساءة الأدب ما لا يُناسِبُ المتقين ؛ لما في ذلك من المُلاعَبة بكتابِ الله وسنةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولم يُنقَل ذلك من السلف الصالح . انتهىٰ من « عروس الأفراح » بزيادةٍ من غيره .

ولم أر أحداً من شراح « الأصل » ، ولا من شراح هٰذا النظم ذكر مثال التغيير اليسير في النثر ؛ لضرورة التقفية .

وقولُه : و(**لا**) يجوز تغيير لـ(**معناه**) : أي : لمعنى المقتبس عن أصله .

الأولىٰ : إسقاطه ، إلا أن يقال : أتىٰ به لتكميل البيت ؛ لأنه إن أراد بتغيير المعنىٰ أن ينقل الكلام إلىٰ معنىً لا يصح ولو بالتجوز . . فهٰذا معلوم ؛ لأنه كذب محض ، وإن أراد أن ينقل الكلام عن معناه إلىٰ معنىً يصح بالتجوز . . فهٰذا ينافيه ما تقدم من جواز تحويله إلىٰ محل آخر ؛ كما في قوله : (بواد غير ذي زرع) ، ولو قال :

وجَـائِـزٌ لـوزنٍ أو سِـوَاه تغييـرُ نَـزْرِ اللفـظِ كمعنـاه

لَسَلِمَ من الاعتراض ، والله أعلم .

إعراب الأبيات الثلاثة

والاقتبــاس أن يضمـن الكــلام قــرآنــاً أو حــديــث سيــد الأنــام

(**الواو**) : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الاقتباس**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء يضمن ؛ لأنها من حروف يرملون ، (**يضمن**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**الكلام**) : نائب فاعل ليضمن مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها ، اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو المفعول الأول ليضمن ، (**قرآناً**) : مفعول ثان ليضمن منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، (**حديث**) : معطوف علىٰ قرآناً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، حديث : مضاف ، (**سيد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، (**الأنام**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة يضمن من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ ، تقديره : والاقتباس تضمين المتكلم كلامه شيئاً من القرآن ، أو من حديث سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم ، والجملة من المبتدأ والخبر ، مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والاقتبــاس عنــدهــم ضــربــان محــول وثــابــت المعــانــي

(**والاقتباس**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الاقتباس : مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، (**عندهم**) : عند منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، عند : مضاف ، الهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، والظرف متعلق بضربان ، قدم عليه لضرورة النظم ، أو حال من الضمير المستكن فيه ، (**ضربان**) : خبر المبتدأ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره

بالياء ، النون : عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ، علىٰ كونها مستأنفة .

(**محول**) : بدل من ضربان ، بدل بعض من كل أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وثابت المعاني**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، ثابت : معطوف علىٰ محول ، علىٰ كونه بدلاً من ضربان ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ثابت : مضاف ، المعاني : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

وجائز لوزن أو سواه تغيير نزر اللفظ لا معناه

(**وجائز لوزن او سواه**) : الواو استئنافية ، جائز : خبر مقدم ؛ لضرورة النظم مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، لوزن : اللام حرف جر مبني على الكسر ، وزن : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتغيير الآتي ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، سوىٰ : معطوف علىٰ وزن ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، سوىٰ : مضاف ، الهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم .

(**تغيير نزر اللفظ لا معناه**) : تغيير مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، تغيير : مضاف ، نزر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، نزر : مضاف ، اللفظ : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، لا : عاطفة مبنية على السكون ، معنا : معطوف على اللفظ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، معنا : مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والتقدير : وتغيير اللفظ يسيراً ؛ لوزن أو تقفية جائز ، لا تغيير معناه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

النزوع بالآيات

أي : الاستشهاد بالآيات عند المخاصمة ، والاقتباس منها في اللغو والمزاح :

وَجَـــازَ ٱلِاسْتِشْهَـــادُ بِـــٱلآيَـــاتِ ... مِـــنَ ٱلْكِتَـــابِ فِـــي ٱلْحَقِيقِيَّـــاتِ
وَٱمْنَعْـــهُ فِـــي ٱلضُّـــرُوبِ لِـــلأَمْثَـــالِ ... وَٱللَّغْـــوِ وَٱلْمِـــزَاحِ لِـــلإِخْـــلاَلِ
وَوَاجِـــبٌ تَقْـــدِيـــسُ ذِكْـــرِ ٱللهِ ... عَـــنْ فِعْـــلِ كُـــلِّ عَـــابِـــثٍ وَلاَهِ
وَإِنَّمَـــا يُتْلَـــىٰ بِـــٱلِارْعِـــوَاءِ ... وَٱلْحُـــزْنِ وَٱلْخُشُـــوعِ وَٱلْبُكَـــاءِ

ولما ذكر الناظم الاقتباس الشامل لنقل القرآن إلىٰ كلام آخر . . ناسب أن يتعرض لما يجوز أن ينقل له القرآن ، وأن يستعمل فيه ، وما لا يجوز فيه ذلك ، فأشار إلىٰ ذلك فقال :

(**وجاز الاستشهاد بالآيات**) الكريمة المأخوذة (**من الكتاب**) الكريم ؛ كالاستشهاد بها لإثبات قاعدة أصولية ، أو بيانية ، أو نحوية ، أو صرفية ، كما تقدم كثير من ذلك في هـٰذا النظم ، وفي غيره من سائر الكتب الموضوعة في الفنون المذكورة وغيرها .

ويحتمل أن يراد بالاستشهاد الاستدلال بها من جهة المعنىٰ ؛ كأن يستدل بها علىٰ حكم من الأحكام ، ولـٰكن ذلك مخصوص بمن له منزلة البصيرة والاجتهاد ، وإلا . . لم يؤمن عليه أن يستشهد بها على الباطل ، فيكون كفراً أو قريباً منه ، ولهـٰذا قال الناظم : (**في الحقيقيات**) أي : يستشهد بها في الأمور الحقيقية ، لا في البواطل ولا في المحبوب ؛ كأن يقول الماجن عند العزم على الجماع مستشهداً بها :

﴿ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ ، فإنه كفر أو قريب منه ، أو يقول من أراد نقض العقد علىٰ مسلم لمستشاره مثلاً : ﴿ فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ .

أو يقول من يريد أن ينتقم علىٰ سيئة بما لا يحل شرعاً : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ ، فكل ذلك مما لا يحل بوجه .

وإلىٰ بعض البواطل مما يمنع استعمال القرآن فيه أشار بقوله : (**وامنعه**) أي : وامنع الإتيان بالقرآن (**في الضروب للأمثال**) أي : في ضرب الأمثال والأشباه وبيانها ، فلا يجوز أن يضرب بالقرآن مثلاً ؛ كأن يستعمل قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ في حالِ مَلِكٍ طَلَب منه العَفْوَ عَمَّنْ يُعاديه علىٰ وجهِ التمثيل بحالِ الأَلَدِّ ، وبه يعلم أن الامتناعَ يُقَيَّدُ بِأَنْ يَعْلَم سُوءَ أدب ، وإلا . . فلا يَمْتَنِعُ كما تقدم في قوله : (لقد أنزلْتُ حاجاتي بواد غير ذي زرع) ، فإنه شبَّه حالَه بحالِ مَن أنزل أهلَه بواد غير ذي زرع ، فاستعمَلَ فيه هـٰذا الكلامَ ، و قد تقدَّم جوازه .

علىٰ أنه رُبَّما يقال : إن المثَلَ في نحوِ هـٰذا أيضاً لا يخلو مِن سُوء أدب ؛ لأن إنزال الأهل بواد غير ذي زرع ليس فيه ذمٌّ ، بل ذلك المَحَلُّ معظَّمٌ ، فإذا نُقِلَ إلى الذم . . فرُبَّمَا يقال : إن فيه تشبيهَ معظم بمذموم ، فتأمل هـٰهنا .

(**و**) يمتنع استعمالُ القرآن أيضاً في (**اللغو**) أي : فيما يُلْغَىٰ ويُعدُّ باطلاً (**والمِزاحِ**) والعَبثِ ، ولذلك كان عطفُ المزاح على اللغو من عطف التفسير .

مثالهُ : كأن يقال في بساطِ مَلِكٍ من المُلُوكِ علىٰ وجه المزاح ، لِمنْ لاَمهُ علىٰ فعل من الأفعال : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ .

وإنما امتنع استعمال القرآن في ضرب الأمثال على الوجه المذكور في اللغو والمزاح (**لـ**) ما في استعمال ذلك من (**الإخلال**) بتعظيمه الواجب علىٰ كل مؤمن .

وفي بعض النسخ : (للإجلال) بالجيم بدل الخاء المعجمة ؛ أي : وإنما امتنع استعماله في ذلك المذكور ؛ لوجوب إجلاله وتعظيمه ، بترك استعماله في ذلك ، لما في استعماله في ذلك من الإهانة وعدم الاحترام له .

ولهـٰذا قال الناظم : (**وواجب**) علىٰ كل مؤمن وجوباً عينياً (**تقديس**) أي : تنزيه (**ذكر الله**) تعالى الذي هو كتابه الكريم والقرآن العزيز (**عن فعل كل عابث**) ولاعب به (**و**) فعل كل (**لاه**) ومعرض عن تعظيمه واحترامه بضرب الأمثال به في لعبهم ولهوهم ؛ أي : يجب في الذكر الذي هو القرآن أن يقدس ويعظم ويطهر عما لا يناسبه أن

يستعمل فيه ؛ من المجون ، والبواطل ، وضرب الأمثال به فيما لا يليق به ؛ لأن ذلك من فعل العابثين به ، اللاهين عن تعظيم أمر ربهم ، المعرضين عما يجب عليهم من التأدب بأداء حقوق مولاهم ، وقد ذم الله تعالى اللهو بغير القرآن ، فكيف به ، فقد قال تعالىٰ حكايةً عن الأمم الماضية : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴾ ، وقال في ذم الدنيا : ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ ، وإضافة الذكر إليه تعالىٰ إضافة تشريف للذكر ؛ والمراد به : القرآن كما بيناه آنفاً .

فالواجب على المؤمن : أن يتلقاه بالوقار ، والتفكر في معانيه ، والتدبر في آيات وعده ووعيده ؛ لينزجر عن المعاصي ، ويَتقوَّىٰ به على التقوىٰ ؛ لأنه إنما أنزل لِيَزْدَادَ به تالِيه إيماناً ، ويخضعَ بسماعِه قَلْبُهُ ، ويحزنَ من فوات القيام به لله تعالىٰ .

وإلىٰ هٰذا أشار الناظم بقوله : (**وإنما يتلىٰ**) ويقرأ القرآن (**بالارعواء**) أي : مع مصاحبة التأمل فيه ، الموجب لِـ : الارْعِواءِ ، وهو الرجوع به عن المنهيات إلى المحافظة على امتثال المأمورات .

(**و**) الموجبِ أيضاً لِـ(**الْحُزْنِ**) علىٰ فوات القيام بأوامره ، وبسبب الخوف من نفوذِ وعيده بالتقصير عن موجَبه ، (**و**) الموجبِ لِـ(**الْخُشوع**) أي : الخضوع والتذلل لله تعالىٰ ، (**و**) الموجبِ لِـ(**الْبُكاء**) خوفاً من عقوبة الله تعالىٰ علىٰ تضييع واجبه .

وذلك التأملُ فيه حيث لاَنَ قَلْبُه ، ولم يَقْسُ قَلْبُهُ بمعصيتِه ، إذا مر بآية الوعيد علىٰ فعل ما . . انزجر وارعوىٰ عنه ؛ خوفاً من سيده ، وإذا مر بآية دالة علىٰ ما يجب القيام به ، ووجد نفسه لم تتصف بذلك القيام . . حزن علىٰ ما فاته ؛ خوفاً علىٰ ما يترتب على التفريط في حق سيده ، وإذا مر بآية دالة علىٰ عظمة الرب ، أو آية دالة علىٰ شدة عقوبته . . خضع لجلال مولاه ؛ خوفاً من عذابه ، وتعظيماً له ، وبكىٰ من حقارة نفسه ، ومن الخوف من وعيده ، بخلاف غير المتأمل ، فلا يستفيد هٰذه المعاني التي لأَجْلِها وما يرجعُ إليه نَزَلَ القرآنُ ، وكذا قاسي القلب لا يَعْتَنِي بالتأمل .

وفقنا الله تعالىٰ وإياكم للقيام بحقه ، وجعلنا من التالين لكتابه العزيز حق تلاوته لخوفه بمنه وكرمه وجوده وإحسانه ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً ، آمين آمين يا رب العالمين .

لم يذكر هـٰذا العنوانَ ولا الأبياتَ الأربعة بعده الدمنهوري في « حِلْيَةِ اللبِّ المصونِ » .

فائدة مهمة

قال السيوطي في « الإتقان » : وقد اشتهر عن المالكية تحريمُ الاقتباس من القرآن والحديث ، وتشديدُ النكير علىٰ فاعله ، وأجازه عِزُّ الدين بن عبد السلام ، واستدل بما ورد عنه صلى الله عليه وسلم مِن قوله في الصلاةِ وغيرِها : « وجهت وجهي . . . » إلخ ، وقولِه : « اللهم ، فالق الإصباح ، وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ؛ اقض عني الدين ، وأغنني من الفقر » .

وقال في « شرحه » علىٰ نظمه « عقود الجمان » : ثم نبهتُ من زيادتي علىٰ حكمِ الاقتباس شرعاً ؛ فإن ذلك أمر مهم ؛ فأمَّا المالكية . . فإنهم يُبالغون في تحريمه ويشدِّدون النكيرَ علىٰ فاعله ، حتىٰ إني أنشدتُ شيخَنا قاضي القُضاة محيي الدين ابنَ أبي القاسم الأنصاري عالمَ الحجاز قولَ شيخِنا الشهابِ الحجازي :

مات ابنُ موسىٰ وهو بحرٌ كامل فهُناكُمُ جمْعُ الملاَئِك مشترَك
يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم وبقية مما ترك

وقلت له : ما تقول في هـٰذا ، فقال لي : هـٰذا حرام وكفر عندنا .

وأما أهل مذهبنا ؛ يعني : الشافعية . . فلم يتعرَّض له المتقدمون ولا أكثرُ المتأخرين ، مع شيوع الاقتباس واستعمال الشعراء له قديماً وحديثاً .

وفي حفظي من « كتاب الشعر » للشيخ علاء الدين بن العطار ، أنه نقل فيه عن شيخه الشيخ محيي الدين النووي جواز الاقتباس في النثر في الخطب والوعظ ، ومنعه في النظم .

وقال الشرف إسماعيل بن المقري اليمني ؛ وهو من شيوخ شيوخنا في « شرح بديعيته » : ما كان منه في الخطب والوعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم . . فهو مقبول ، وغيره مردود .

وفي « شرح بديعة ابن حجة » : **الاقتباس ثلاثة أنواع** : مقبول ، ومباح ، ومردود :

فالأول : ما كان في الخطب والمواعظ والعهود .

والثاني : ما كان في الغزل والرسائل والقصص .

والثالث : علىٰ ضربين ؛ أحدهما : ما نسبه الله تعالىٰ إلىٰ نفسه ـ ونعوذ بالله ممن ينقله إلىٰ نفسه ـ كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع علىٰ مطالعة فيها شكاية عماله ، فقال : (إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم) .

والآخر : تضمين آية في معنىٰ هزل ـ ونعوذ بالله من ذلك أيضاً ـ كقوله :

أوحىٰ إلىٰ عشاقِه طَرْفَه هيهات هيهات لما توعدون
وردفُه ينطق من خلفه لمثل ذا فليعمل العاملون

وذكر الشيخ تاج الدين ابن السبكي في « الطبقات » في ترجمة الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ، من كبار الشافعية وأجلائِهم ، من شعره قولَه :

يا من عدا ثم اعتدىٰ ثم اقترف ثم انتهىٰ ثم ارعوىٰ ثم اعترف
أبشر بقول الله في آياته إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف

وقال : استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثل هـٰذا الاقتباس في شعره فائدة ؛ فإنه جليل القدر ، والناس ينهون عن هـٰذا وربما أدىٰ بحث بعضهم إلىٰ أنه لا يجوز .

وقيل : إن ذلك إنما يفعله من الشعراء ، الذين هم في كل واد يهيمون ، ويثبون وثبة من لا يبالي ، وهـٰذا الأستاذ أبو منصور من أئمة الدين ، وقد فعل هـٰذا وأسند عنه هـٰذين البيتين الأستاذ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر .

قلت : ليس هـٰذان البيتان من الاقتباس ؛ لتصريحه بقول الله تعالىٰ ، وتقدم إن ذلك خارج عن الاقتباس .

وأما أخوه الشيخ بهاء الدين . . فقال : الورع اجتناب ذلك كله ، وأن ينزه عن مثله كلام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم .

قلت : رأيت استعمال الاقتباس لأئمة أجلاء نظماً ونثراً ؛ منهم : القاضي عياض فقد وقع له في « الشفاء » مواضع من ذلك ، ومنهم : أبو القاسم الرافعي ، من أجلاء أئمة مذهبنا علماً وديناً ، فقال ، وأنشده في « أماليه » ، ورواه عنه الأئمة الأجلاء :

الملك لله الذي عنت الوجوه له وذلت عنده الأرباب
متفرد بالملك والسلطان قد خسر الذين تجاذبوه وخابوا
دعهم وزعم الملك يوم غرورهم فسيعلمون غداً من الكذاب

وروى البيهقي في « شعب الإيمان » عن شيخه أبي عبد الرحمٰن السلمي قال : أنشدنا أحمد بن محمد بن مزيد لنفسه :

سل الله من فضله واتقه فإن التقىٰ خير ما تكتسب
ومن يتق الله يجعل له ويرزقه من حيث لا يحتسب

وقال شيخ الشيوخ الحموي :

إن دمعَتْ عيني فمِنْ أجلِهَا بَكَىٰ علَىٰ حالي من لا بكىٰ
أوقعني إنسانُها في الهوىٰ ويا أيها الإنسان ما غرك

وقال الشيخ زين الدين ابن الوردي :

إنسان عيني كم سها وكم بكىٰ يا أيها الإنسان إنك كادح

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر :

خاض العواذلُ في حديث مدامعي لمَّا رأوا كالبَحْرِ سُرْعة سَيْرِهِ
فحَبَسْتُه لِأصُونَ سِرَّ هواكم حتىٰ يخوضُوا في حديث غيره

وقال أيضاً :

يا معشر التجار أموالكم أدوا زكاتها ولا تكابروا
من قبل أن تصيبكم قارعة لأنكم ألهاكم التكاثر

وقال الجلال السيوطي أيضاً ؛ في « شرحه علىٰ عقود الجمان » :

ويتصل بالسرقات الشعرية أشياء ؛ منها : الاقتباس ؛ وهو : أن يضمن نثره أو شعره ما وقع في القرآن أو الحديث موزوناً لا علىٰ أنه منه ؛ أي : لا علىٰ وجه يشعر بأنه من القرآن أو الحديث ؛ بأن يقال في أثناء الكلام : قال الله تعالىٰ ، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن ذلك لا يكون حينئذ اقتباساً .

ثم هو ؛ أي : الاقتباس أقسام ؛ لأنه : إما من القرآن ، أو الحديث ، وعلىٰ كل : إما في النظم أو النثر ، وعلىٰ كل : إما ألا ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي ، أو نقل ولٰكن بقي علىٰ لفظه ، أو غيِّر يسيراً للوزن ؛ فإن ذلك لا يضره .

مثال ما اقتبس من القرآن في النظم قوله :

إن كنتِ أزمعتِ علىٰ هجرنا ... من غير ما جرم فصبر جميل

. . . إلخ كما مر ، ومنه قول شيخنا الشهاب الحجازي الأديب :

يا أخا الرشد إذا جاءك ذو الديـ ... ـن كن في الحال من أصحابه
أو يعاند جاحد في ربنا ... قل هو الرحمٰن آمنا به

ومنه ما قُلتُ :

أيها السائل قوماً ... ما لهم في الخير مذهب
اترك الناس جميعاً ... وإلىٰ ربك فارغب

وقُلت :

كم ذا رأيت الدهر من ملك ... ذي صولة والدهر موقوت
أبدت لهم دنياهم غرورا ... حتىٰ إذا فرحوا بما أوتوا

وقُلت :

عاب إملائي الحديثَ رجال ... قد سعوا في الضلال سعياً حثيثا
إنما ينكر الأماني قوم ... لا يكادون يفقهون حديثا

وقُلت :

اعبد الله ودع عنـ ... ـك التواني بالجحود
ومن الليل فسَبِّحْـ ... ـهُ وأدبارَ السجود

وقلتُ :

ابْكِ على الذنب في حياةِ ... أقم علىٰ نفسك الإغارة
تَنْجُ غداً مِن عذاب نار ... وَقودُها الناسُ والحجارة

وقلتُ :

إذا قمـــتَ لله فـــي أمـــره ولـم تَـرْعَ خِـلاًّ ومَلِكـاً مجيـزا
أُثبـتَ عليـه ثـوابـاً جـزيـلاً وينصــرك الله نصــراً عــزيــزا

وقلتُ :

لا تكـن ظـالمـاً ولا تـرض بـالظا لـم وأنكـر بكـل مـا يستطـاع
يـوم يـأتـي الحسـاب مـا لظلـوم مـن حميـم ولا شفيـع يطـاع

وقُلتُ :

أيهـا المُعطَـون مـالاً وافـراً ثـم لا تـؤتـوا ولا تصـدقـوا
إن تصلـوا أو تصومـوا أو تحجـوا لـن تنـالـوا البـر حتـىٰ تنفقـوا

وقُلتُ :

قـد بلينـا فـي عصـرنـا بقضـاة يظلمـون الأنـام ظلمـاً عمـا
يـأكلـون التـراث أكـلاً لمـا ويحبـون المـال حبـاً جمـا

وقُلتُ :

أول دنيـــاك دبـــارا وإذا مـــا رمـــت تقـــواه
فـــأقـــم وجهـــك للـــديـ ـــن حنيفـــاً فطـــرة الله

وقلتُ :

إذا كـان عنـد المـرء مـال أمـانـة وهـم بجهـل أن يخـاون صحبـه
فـلا يتبـع النفـس الخبيثـة وليعـد أمـــانتـــه وليتـــق الله ربـــه

وقُلتُ :

طـــوبـىٰ لأهـــل جنـــة طيبـــة لا يبتغـــوا نقـــلاً ولا تحـــويـــلا
دانيـــةً عليهـــم ظـــلالهـــا وذللـــت قطـــوفهـــا تـــذليـــلا

وقُلتُ :

وعـــد الله بـــالإجـــابـــة لســؤ ل فسلـــه وارج خيـــراً مليـــاً

وإذا أبطأ الجواب فأيقن إنه كان وعده مأتيا

ومثال اقتباس القرآن في النثر قول الحريري : (فلم يك إلا كلمح البصر أو أقرب) .

وكقول عبد المؤمن الأصبهاني صاحب طباق الذهب : (فمن عاين تلون الليل والنهار . . لا يغتر بدهره ، ومن علم أن الثرىٰ مضجعه . . لا يمزح علىٰ ظهره ، فيا قوم ؛ لا تركضوا خيل الخيلاء في ميدان العرض ، أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض ؟! . . .) إلىٰ آخر ما مر من أمثلته .

ومثال الاقتباس من الحديث في النظم قوله :

دم الشهيد يحكي وردًا بخد التركي
اللون لون دم والريح ريح المسك

اقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الشهيد : « يجاء به يوم القيامة وجرحه يدمي ، اللون لون دم والريح ريح مسك » .

وكقول أبي جعفر بن مالك الغرناطي :

لا تُعاد الناسَ في أوطانِهم قَلَّما يُرْعَىٰ غريبُ الوطن
وإذا ما شئتَ عيشاً بينهم خَالِق الناس بخُلْقٍ حسن

اقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : « اتق الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حسن » رواه الترمذي .

ومثال الاقتباس من الحديث في النثر قول الحريري : (فإنما الأعمال بالنيات ، وبها انعقادُ الدِّينيَّاتِ) .

وقوله أيضاً : (شاهت الوجوه ، وقبح اللكعُ ومَنْ يرجوه) .

اقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، وقد رمى الكفار بكف من حصباء : « شاهت الوجوه » رواه مسلم .

وغالب ما تقدم لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي .

ومثال ما نقل عن معناه الأصلي في اقتباس القرآن في النظم قول ابن الرومي :

لئـــن أخطـــأت فـــي مـــدحيـ ـــك مـــا أخطـــأت فـــي منعـــي
لقـــد أنـــزلـــت حـــاجـــاتـــي بـــــــواد غيـــــــر ذي زرع

معناه في القرآن : بوادٍ لا ماء فيه ولا نبات ، وهو وادي مكة ، فنقله إلىٰ جناب من لا خير فيه ولا نفع ، وكل ما تقدم باق علىٰ لفظه .

ومثال ما غيِّر لفظه يسيراً للوزن في الاقتباس من القرآن قول بعض المغاربة :

قـد كـان مـا خفـت أن يكـونـا إنـــا إلـــى الله راجعـــونـــا

كما مر ، وقول شيخنا الشهاب الحجازي :

لا تـدع اليتيـم يـومـاً وكـن فـي شـــأنـــه كلـــه رؤوفـــاً رحيمـــا
أرأيـــت الـــذي يكـــذب بـــالـــديـ ـــن فـذلـك الـذي يـدع اليتيمـا

وقولي ـ أَيْ : قول السيوطي ـ :

أعـوانُ أهـلِ الظلـم قَـد زَلْـزَلُـوا ببـأسِهـم قَلْـبَ الكئَيـبِ الكليـمِ
يـــا أيهـــا النـــاس اتقـــوا ربكـــم زلـــزلـــة الســـاعـــة شـــيء عظيـــم

ومثال ما غُيِّر لفظه يسيراً للوزن في الاقتباس من الحديث قول ابن عباد :

قـــــال لـــــي إن رقيبـــــي سيـــــىء الخلـــــق فـــــداره
قلـــت دعنـــي وجهـــك الجنـ ـــة حفـــت بـــالمكـــاره

كما مر مع شرحه ، اقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم : « حفت الجنة بالمكاره » .

فأقسام الاقتباس سبعة ، كما أشرنا إليها سابقاً ، وقد مثلنا لكل منها ، كما قد عرفت . انتهىٰ كلام السيوطي مع تغيير وزيادة .

إعراب الأبيات الأربعة

التي زِيدَتْ في نسخةِ اليعقوبي والعباسي ، وأسقطها الدمنهوريُّ والنَّاظم في « شرحِه » أعني : قولَه :

وجـــاز الاستشهـــاد بـــالآيـــات مـــن الكتـــاب فـــي الحقيقيـــات

(**الواو**) : استئنافية مبنية على الفتح ، (**جاز**) : فعل ماض مبني على الفتح ،

(**الاستشهاد**) : فاعل ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**بالآيات**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الآيات : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالاستشهاد .

(**من الكتاب**) : من حرف جر مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحةً ؛ فراراً من ثقل توالي كسرتين في كلمة علىٰ حرفين ، الكتاب : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الآيات ؛ أي : حالة كون تلك الآيات من الكتاب والقرآن ، وهي حالة كاشفة (**في الحقيقيات**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الحقيقيات : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بجاز .

وقوله :

وامنعــه فــي الضــروب لــلأمثــال واللغــو والمــزاح لــلإخــلال

(**الواو**) : عاطفة ، أو استئنافية مبنية على الفتح ، (**امنعه**) : امنع فعل أمر مبني على السكون ، والهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة جاز ، بناءً علىٰ جواز عطف الإنشاء على الخبر أو مستأنفة .

(**في الضروب**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الضروب : مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بامنعه ، (**للأمثال**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، الأمثال : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالضروب ؛ لأنه مصدر ؛ لأنه جمع ضرب .

(**واللغو**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، اللغو : معطوف على الضروب ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**والمزاح**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، المزاح : معطوف على الضروب أيضاً ،

وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**للإخلال**) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، الإخلال : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بامنعه . وقوله :

وواجـــب تقـــديـــس ذكـــر الله عـــن فعـــل كـــل عـــابـــث ولاه

(**الواو**) : استئنافية مبنية على الفتح ، (**واجب**) : خبر مقدم والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تقديس**) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، تقديس : مضاف ، (**ذكر**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، ذكر : مضاف ، (**الله**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة مسوقة لتعليل المنع المذكور قبلها ، والتقدير : وإنما منع ضربه للأمثال ؛ لوجوب تقديس ذكر الله وكتابه .

(**عن**) : حرف جر مبني على السكون ، (**فعل**) : مجرور بعن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتقديس ؛ لأنه مصدر لقدس الرباعي ، فعل : مضاف ، (**كل**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، كل : مضاف ، (**عابث**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**ولاه**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، لاه : معطوف علىٰ عابث ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأنه اسم فاعل من لها يلهو ، من باب عدا ، إذا أعرض **عن** الشيء فهو لاه ؛ لأن أصله لاَهِيٍ ، استثقلت الكسرة على الياء ، ثم حذفت ، فالتقىٰ ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها ، وهو كسرة الهاء ، فصار لاه بوزن داع وقاض .

وقوله :

وإنمـــا يتلـــىٰ بـــالارعـــواء والحـــزن والخشـــوع والبكـــاء

(**وإنما يتلىٰ**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، إنما : أداة حصر بمعنىٰ : ما النافية وإلا المثبتة مبنية على السكون ، يتلىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ذِكْرِ اللهِ ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**بالارعواء**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، الارعواء : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بيتلىٰ ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في يتلىٰ ، تقديره : أي : وإنما يتلىٰ ذِكْرُ اللهِ حالةَ كون تلاوته ملتبسةً بالارعواء والانتهاء عن المنهيات والانزجار عنها .

(**والحزن**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الحزن : معطوف على الارعواء ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**والخشوع والبكاء**) : معطوفان على الارعواء أيضاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعاه بالجر ، وعلامة جرهما كسرة ظاهرة في آخرهما .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

التضمين والحل والعقد

وَٱلأَخْذُ مِنْ شِعْرٍ بِعَزْوِ مَا خَفِي تَضْمِينُهُمْ وَمَا عَلَى ٱلأَصْلِ يَفِي
بِنُكْتَةٍ أَجْمَلُهُ وَٱغْتُفِرَا يَسِيرُ تَغْيِيرٍ وَمَا مِنْهُ يُرَىٰ
بَيْتاً فَأَعْلَىٰ بِٱسْتِعَانَةٍ عُرِفْ وَشَطْراً أَوْ أَدْنَىٰ بِإِيدَاعٍ أُلِفْ

والتضمين لغةً : مصدر ضمنته الشيء تضميناً ، إذا جعلته في شيء آخر ؛ كضمنت السمن أو العسل في الوعاء ، إذا جعلته فيه ليحفظ عن الضياع ، والمضمن من الشعر ما جعلت فيه شعراً لغيرك ، قليلاً كان أو كثيراً ، والمضمن من البيت : ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه . انتهىٰ من « المختار » .

واصطلاحاً : أن يدخل الشاعر في شعره شيئاً من شعر آخر ، سواء كان ذلك الآخر لغيره ، أو لنفسه من قصيدة أخرىٰ له ؛ أي : أن يدخل في الشعر شيئاً من شعر الغير ، وخرج بقولنا : (في الشعر) النثر ؛ لأنه لا يجري فيه التضمين .

وإنما اختص التضمين بالشعر ؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر علىٰ وجه يوافق المضموم إليه مما يستبدع ويستغرب ويستحسن ؛ لأنه سهل التناول ، ولذا عد في المستحسنات البديعية ، بخلاف ضم كلام الغير في النثر ؛ لأنه لا استبداع فيه ؛ لأنه سهل التناول .

وخرج بقولهم : (من شعر الغير) ما إذا ضمن الشعر شيئاً من نثر الغير فلا يسمىٰ تضميناً ، بل عقداً ، كما سيأتي قريباً .

وكان الأولىٰ إبدال قولهم : (من شعر الغير) بقولهم : (من شعر آخر) ليشمل ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من شعر نفسه من قصيدة أخرىٰ له ، كما ذكرناه آنفاً في تعريفنا ، ولـٰكن لقلة التضمين علىٰ هـٰذا الوجه لم يعتبروه . انتهىٰ « دسوقي » .

وأطلقوا الشيء المضمن المأخوذ من شعر آخر ؛ ليشمل تضمين بيت أو فوقه وتضمين مصراع أو دونه ؛ فإن كل ذلك يسمىٰ تضميناً .

وهٰذه الأربعة : إما أن تكون مع التنبيه علىٰ أن المضمن من شعر الغير إن لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهوراً لصاحبه عند البلغاء ؛ لعدم كثرته ، وعدم شيوع إنشاده ، وإما أن يكون مع عدم التنبيه ؛ لكونه مشهوراً لصاحبه عندهم ، وهما اثنان في أربعة بثمانية أقسام ، تضمين بيت مع التنبيه علىٰ أنه لغيره ، أو بدون التنبيه لشهرته لصاحبه ، فهٰذان قسمان ، وتضمين أكثر من بيت مع تنبيه أو عدمه فهٰذان قسمان أيضاً ، وتضمين المصراع مع تنبيه أو بدونه ، فهٰذان قسمان آخران وتضمينُ دونِ المصراع بتنبيه أو بدونه ، فهٰذان قسمان أيضاً ، فمجموع ذلك ثمانية ؛ أربعة في تضمينِ البيتِ والأكثرِ ، وأربعة في تضمين المصراعِ والأقل .

والأمثلة المطابقة لها ثمانية ، ولٰكن ينبغي الاستغناء بمثال البيت عن مثال الأكثر لطول الأكثر مع قلة وجوده ، ولكون طريق التنبيه فيهما واحداً ؛ لانفصاله فيهما عن المضمن .

كما ينبغي الاستغناء بمثالي المصراع عن مثالي الأقل ؛ لأن طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن في بيت واحد غالباً مع قلة وجوده أيضاً ، فالمحتاج إليه علىٰ هٰذا مثالان لتضمين البيت ، ومثالان للمصراع ، وستأتي هٰذه الأربعة المحتاج إليها عند حل كلام الناظم .

وأشار الناظم إلىٰ تعريف التضمين بقوله : (**والأخذ**) إما مبتدأ أو خبر مقدم لضرورة النظم ؛ أي : أخذ الشاعر (**من شعر**) لغيره بيتاً أو أكثر ومصراعاً أو أقل بأن يدخل ذلك في شعره (**بعزو ما خفي**) أي : مع نسبة ما خفي من المأخوذ المضمن ولم يشتهر أنه لغيره ، ومع التنبيه علىٰ أنه ليس له ، بل من شعر غيره إن كان ذلك المأخوذ خفياً ليس مشهوراً بين البلغاء ، بأن لم يعلم عندهم أنه لفلان مثلاً .

وخرج بقيد التنبيه علىٰ أنه لغيره ، وبما يقوم مقامه كشهرة أنه لغيره عندهم : السرقةُ ؛ إذ لا يشترط فيها التنبيه علىٰ أن المأخوذ للغير أو الشهرة .

واحترز بقيد الخفي من الظاهر المعلوم كونه لغيره ، فلا يحتاج إلى التنبيه علىٰ أنه لغيره ، وقوله : (**تضمينهم**) خبر المبتدأ أو مبتدأ مؤخر ؛ أي : الأخذ المذكور هو المسمىٰ عندهم بالتضمين ، أو التضمين المصطلح عليه عند البلغاء هو الأخذ المذكور ، وهو الأولىٰ ؛ لأنه هو المُعرَّفُ المسند إليه ؛ ولأنه أعرف من الأخذ .

وحاصل ما في كلامه : أن الشاعر إن أدخل في شعره بيتاً فأكثر أو مصراعاً فأقل لغيره ، ونبه علىٰ أن ذلك المأخوذ لغيره ، إن كان لا يُعلم عندهم أن المأخوذ لغيره ، أو لم ينبه علىٰ ذلك ، إن كان المأخوذ معروفاً لغيره عندهم . . فذلك الأخذ يسمىٰ تضميناً عندهم .

* * *

ومثال الأول : وهو تضمين البيت الذي لغيره في شعره ، مع التنبيه علىٰ أنه لغيره لخفائه قوله (من المتقارب) :

إذا ضاق صَدْري وخِفْتُ العدا تَمثَّلْتُ بيتاً بحالي يَلِيق
فبالله أَبْلُغُ ما أَرْتَجِي وبالله أَدْفَعُ ما لا أطيق

والبيتان ؛ لأبي منصور بن عبد القادر ، أو لعبد القاهر بن طاهر التميمي .

فقوله : تَمثَّلْتُ . . . إلخ إشارةٌ إلىٰ أن البيت الآتي من شعر غيره .

والبيت الثاني في « اليتيمة » بلفظ :

فبالله نبلغ ما نرتجي وبالله ندفع ما لا نطيق

وقد توقف الشيخ عبد المتعال الصعيدي في نسبة البيت الثاني في « تعليقه على الإيضاح » انتهىٰ تقرير شرح الناظم .

* * *

ومثال الثاني : وهو تضمين البيت الذي لغيره في شعره ، مع عدم التنبيه علىٰ أنه لغيره ، اتكالاً على الشهرة قوله :

كانَتْ بُلْهَنِيَّةُ الشَّبِيبَةِ سكرةً فصَحَوتُ واستبدَلْتُ سِيرةَ مُجْمِلِ
وقعدتُ أنتظرُ الفناء كَرَاكبٍ عَرَفَ المحلَّ فباتَ دُونَ المَنْزِلِ

البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الأنصاري .

والبلهنية ـ بضم الباء ـ : سعة العيش ورخاء الحال ، ولم ينبه علىٰ أنه لغيره استغناءً عنه بالشهرة .

* * *

ومثال الثالث : وهو تضمين المصراع الذي لغيره في شعره ، مع التنبيه علىٰ أنه لغيره ؛ قول الحريري (من الوافر) في المقامة الرابعة والثلاثين ، الزبيدية ، يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع :

علىٰ أني سأنشد عند بيعي   أضاعوني وأي فتىً أضاعوا

فقوله : (سأنشد) نبه به علىٰ أن المصراع الثاني لغيره ، وهو قوله : أضاعوني . . . إلخ ؛ لأنه لعبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالىٰ عنه ، العَرْجِي ، نسبة إلى العَرْجِ ـ بسكون الراء ـ اسم موضع في طريق مكة ، وتمامُ المصراع الثاني : (ليومِ كريهةٍ وسِدَادِ ثُغْر) واللام في (ليوم) لام التوقيت ، والكريهة من أسماء الحرب ؛ لأنها تستكره عند اشتدادها .

وسدادُ ثغر ـ بكسر السين ـ : سَدُّهُ بالخيل والرجال ، وأما ـ بفتحها ـ . . فهو الخلاص من الدَّيْنِ ـ بفتح الدال ـ ، والثغر ـ بضم المثلثة وسكون المعجمة ـ : موضع المخافة من أطراف بلدان المسلمين ؛ أي : أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ، ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي ، وأي فتىً ؛ أي : كاملاً من الفتيان أضاعوا ، أراد به نفسه ؛ أي : أضاعوني وأنا أكمل الفتيان في وقت الكريهة والحرب ، وفي وقت الحاجة لسداد الثغر ؛ إذ لا يوجد من الفتيان مَن هو مثلي في تلك الشدائد .

وفيه : تنديم وتخطئة لهم ، وعلىٰ هـٰذا يكون زمان الإضاعة غير زمان الكريهة وسداد الثغر ، وهـٰذا البيت من قصيدة قالها العرجي أولها :

أضاعوني وأي فتىً أضاعوا   ليوم كريهة وسداد ثغر

كأني لم أكن فيهم وسيطاً   ولم تك نسبتي في آل عمرو

قالها حين سجن في شأن قتيل قتله ، ثُم إنَّ الغلام الذي عَرَضه أبو زيد السَّرُوجي للبيعِ أَخْبَرَ عند عَرْضه للبيع بأنه يومُ البيع يُنشِدُ ما ذكره ، وضمَّن شعره الذي أنشده عند بيعهِ المصراع الأول من البيت الأول ، من كلام العرجي ونبَّه بقوله : (سَأُنْشِد) علىٰ أن المصراع الثاني لغيره ، والحريريُّ حكىٰ ما قاله ذلك الغلام . انتهىٰ « دسوقي » .

❊ ❊ ❊

ومثالُ الرابع : وهو تضمين شعره مصراعاً لغيره بلا تنبيه علىٰ أنه للغير ؛ اتكالاً بشهرته ، قوله (من البسيط) :

يا عامَ سِتين لا حُيِّيتَ مِن زمن ولا سَقَتْكَ الغَوادِي واكِفَ الدِّيَم
فكَمْ سَطَوتَ بِأَشْرَافِ المُلوكِ وكَمْ مَزجْتَ دمعاً جَرَىٰ من مقلة بدم

البيتان لم أجد قائلهما ، ويحتمل عندي أن يكون للأخضري نفسه .

والشاهد : في البيت الثاني ، حيث ضمن شطراً من مطلع « بردة البوصيري » :

أمن تذكر جيران بذي سلم مزجت دمعاً جرىٰ من مقلة بدم

ولم ينبه علىٰ أنه لغيره ؛ اكتفاءً بشهرته .

* * *

ومثال الخامس : وهو تضمين جزء المصراع بلا تنبيه علىٰ أنه للغير ؛ اكتفاءً بشهرته قولُ الأخضري في « تائيته » ؛ أي : في مدحه صلى الله عليه وسلم (من الطويل) :

سَرَىٰ طَيْفُ مَنْ أَهْوَىٰ فأَرَّق مُهْجَتِي ومَا كِدْتُ أَنْجُو مِنْ ضَنَائِي وعَبْرَتِي

وقوله : (سرىٰ طيف من أهوىٰ) جزء مصراع (من البسيط) ، قائله البوصيري في « بردته » ، حيث قال فيها :

نعم سرىٰ طيف من أهوىٰ فأرقني والحب يعترض اللذات بالألم

* * *

ثم أشار الناظم إلىٰ أن أحسن التضمين ما زاد على الأصل ؛ أي : علىٰ شعر الشاعر الأول بنكتة وفائدة لا توجد فيه ؛ كالتورية والتشبيه بقوله : (**وما على الأصل يفي**) أي : والتضمين الذي يفي ويزيد (**بنكتة**) وفائدة على الأصل الذي هو شعر الشاعر الأول ، وما الموصولة في محل الرفع مبتدأ خبره (**أجمله**) أي : أحسن التضمين ؛ لما فيه من النكات الزائدة على الأصل .

ويجوز العكس في إعراب هـٰذه الجملة ، وهو الأولىٰ ؛ لما تقدم في الجملة التي قبلها . كذا في نسخة « شرح الدمنهوري » .

وفي نسخة « شرح الناظم » ، و« شرح اليعقوبي » ، و« شرح العباسي » : (أَجْلُهُ) أي : أجل التضمين ، بمعنىٰ : أجمله وأعظمه تضمين كانت فيه زيادة على الأصل الذي هو شعر الشاعر الأول بنكتة وفائدة .

فقوله : (**يفي**) ضمنه معنىٰ يزيد ؛ لأن الوافي هو الزائد على الناقص ، وبه يتعلق الجار والمجرور في قوله : (**على الأصل**) ، وقوله : (**بنكتة**) متعلق به أيضاً .

فكأن الناظم يقول : إذا ضمن الشاعر شعره شعر الغير ، وزاد فيه علىٰ ذلك الشعر المضمن ـ بفتح الميم ـ زيادةً تفيد نكتةً زائدة . . فذلك التضمين أجل التضمين وأكمله .

وأطلق على الشعر المنقول علىٰ وجه التضمين لفظ الأصل ، باعتبار أن الثاني مركب منه .

مثال التضمين الذي فيه زيادة نكتة علىٰ ما في الأصل قول عبد العظيم بن عبد الواحد المصري ، صاحب « تحرير التحبير » ، في علم البديع ، (من الطويل) :

إذَا الوَهْم أَبْدَىٰ لي لمَاهَا وثُغْرهَا تـذكَّـرْتُ مـا بَيْـن العُـذَيـبِ وبَـارقِ
ويُـذْكِـرُنـي مِـنْ قَـدِّهـا ومَـدامِعـي مَجَـرَّ عَـوالِينَـا ومَجْـرَى السَّـوَابِـق

(الوهم) : العقل والتخيل ، (أبدىٰ) أي : أظهر لي ، و(اللمىٰ) : حمرة الشفتين ، و(الثغر) : الفم ، و(العذيب) : بضم أوله تصغير عذب ، وهو شفة المحبوبة .

و(البارق) : ثغرها الشبيه بالبرق ، في البروق واللمعان ، و(ما بينهما) ريقها ، و(يذكرني) من الإذكار ، لا من الادكار ـ بالدال ـ الذي هو الوعظ ، و(قدها) : قامتها ، (مدامعي) : جمع مدمع بمعنى : الدموع ، و(العوالي) : الرماح ، و(السوابق) : الخيل . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة « المواهب » : وتلك النكتة (كالتوريةِ) : وهي أن يكون للكلام معنيان بعيد وقريب ، ويراد البعيد لقرينة (والتشبيهِ) الموجودَينِ في قوله : (إذا الوهم) . . . إلخ ، فإن البيتَ الأول فيه تضمين مشتملٌ على التورية ، والثاني فيه تضمينٌ مشتملٌ على التشبيه .

وقوله : (إذا الوهم أبدىٰ لي) المراد إذا تخيلَتْ لي لمَاهَا وثُغرها ، (لماها) بفتح اللام حمرة شفتيها (وثغرها) أي : فاها ، أراد به : أسنانَها . . (تذكرتُ) جواب إذا ، (ما بين) مفعول تذكرت (العذيب وبارق) وأراد بالعذيب الذي هو تصغير عذب شفةَ المعشوقة ، وبالبارق : فاها وثغرها الشبيهَ بالبرق في لمعان أسنانه ، والذي بينهما هو ما يُمصُّ من ريقها .

وفي قوله : (تذكرت ما بين العذيب وبارق) لف ونشر مرتب ؛ إذ مراده بالعذيب شفتها ، التي عبر عنها أولاً بلمَاها ، وبالبارق أسنانها التي عبر عنها أوَّلاً بثغرها ، وبما بينهما ما يضيء من ريقها .

وهٰذا الشطرُ ؛ أعني قولَه : تذكرتُ . . . إلخ ، الشطر الأول من بيت الشاعر الأول ، وهو أبو الطيب المتنبي ، وسيأتي الشطر الثاني من بيته في البيت الثاني ، وخالص بيت أبي الطيب :

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق

فالعذيب وبارق قصد بهما أبو الطيب موضعين ، وهو معناهما القريب ، وأراد الشاعر الثاني الذي هو المضمن من معناهما البعيد ؛ لأنه أراد بالعذيب شفة المحبوبة ، وبالبارق أسنانها ، كما مر آنفاً .

ففي هٰذا الشطر تورية ؛ لأن الشاعر الثاني أراد بهما المعنى البعيد ، والشاعر الأول أراد المعنى القريب ، فزاد الشاعر الثاني في هٰذا الشطر نكتة التورية ، فكان في كلام المضمِّن وهو الشاعر الثاني تورية ، حيث أطلق اللفظين ، وأراد بهما معناهما البعيد ، فهٰذا البيت تضمَّن التوريةَ .

ثم أشار إلىٰ ما يتضمن نكتة التشبيه بقوله : (ويذكرني) من الإذكار ـ بقطع الهمزة وسكون الذال المعجمة ـ الذي فِعْلُه رباعي وهو أَذْكَر ، لا ثلاثي وهو ذكَرَ ، لا من الادكار ـ بالدال المهملة ـ الذي هو الاتعاظُ ، وفاعله ضمير يعود على الوهم ؛ أي : ويُذْكِرُني الوَهْمُ (مِن قدها ومدامعي) مجرور ومعطوف عليه ومن فيهما للابتداء ، متعلق بيذكرني .

يعني : أن منشأ إذكار الوهم إياي هو إحضارُ قدها وإحضارُ مدامعي أو حضورُهما .

(مجر) بالنصب مفعول ثان ليذكرني ، ومفعوله الأول يا المتكلم ، (عوالينا) أي : رؤوس رماحنا ، (ومجرى السوابق) معطوف علىٰ مجر .

يعني : إذا حضَر قدُّها ، وحضَر تتابُع دموعي . . أذكرني الوَهْمُ بذلك الموضع الذي تَجُر فيه العوالي ، أو جَرْي العوالي والموضع الذي تجري فيه سوابقُ الخيل أو جَري الخيل ؛ لأن قدَّها يشبه العوالي والرماح في التمايل والطول ، فتذكر به ، ودموعي تشبه في تتابعها وسرعتِها سَبْقَ الخيل ، فيذكر بها .

فقد تضمن هٰذا البيت بما زيد على المضمن ، وهو شطر بيت أبي الطيب الذي هو مطلع قصيدته ؛ أعني قوله :

تذكرت ما بين العذيب وبارق   مجر عوالينا ومجرى السوابق

التشبيه . انتهىٰ من « المواهب » .

وعبارة « الدسوقي » : ويذكرني الوهم مِنْ تَبَخْتُرِ قدها وتمايلِه ، ومِن جريان دموعي وتتابعها مَجرَّ عوالينا ؛ أي : جَرَّ رِماحنا العالية ، راجع لتبختر قدها وتمايله ومجرى السوابق ؛ أي : وجري الخيل السوابق ، راجع لجريان دموعه .

والمعنىٰ : أنَّ الوهم يُذكِّره من تبخترِ قدها جَرَّ الرماح وتمايلَها ، للمشابهة بينهما ، ويُذْكِره مِن جريانِ دموعه الخيلَ السوابق ، جريانَ الخيل السوابق للمشابهة بينهما . انتهىٰ منه .

فإن المصراعين الثانيين من البيتين للشاعر الأول وهو أبو الطيب المتنبي ، والمصراعين الأولين من البيتين للشاعر الثاني المضمِّن الذي هو عبد العظيم بن عبد الواحد ، وقد زاد عليهما نكتةً لتضمن البيت الأول التوريةَ ، والثاني التشبيه . ومعنىٰ بيت أبي الطيب المتنبي ؛ أَعْني قولَه :

تذكرت ما بين العذيب وبارق   مجر عوالينا ومجرى السوابق

إنه تذكر ما بين الموضعين ؛ أعني : العذيبَ وبارقَ ، وهو أنهم كانوا نزولاً هنالك ويُجْرُون الخيلَ السوابق في ذلك المكان ، ويُجرون العوالي على الأرض عند مطاردة

الفرسان ، ومقابلةِ الأقران ، فنقلَه الشاعر الثاني مُفرّقاً كما رأيتَ لنكتة التورية والتشبيه ، فجاء أحسنَ مِن غيره ، وقد تقدم إعراب ما يحتاج إليه من بيتي المضمن .

وأما إعراب بيت المتنبي . . ففيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون قوله : (ما بين) مفعول تذكرت علىٰ أن ما موصولة ؛ أي : تذكرت الذي بين العذيب وبارق وأبدل منه مجر عوالينا ، علىٰ أنه اسم مكان ، أو مصدر .

والوجه الآخر : أن يكون قوله : (مجر عوالينا) مفعول تذكرت ، و(ما بين) ظرف ، بناء علىٰ أن ما زائدة ؛ إما لتذكرت ، ويكون التقدير : تذكرت مجرى العوالي ، وذلك التذكر وقع بين العذيب وبارق .

وإما للمجرىٰ علىٰ أنه مصدر ، وقدم عليه معموله الذي هو الظرف ؛ لأنه يتوسع في تقديم الظرف علىٰ عامله وإن كان مصدراً ؛ فيكون التقدير : تذكرت جر العوالي وإجراء السوابق ، حين وقع ذلك الجر والإجراء بين العذيب وبارق . انتهىٰ من « المواهب » .

واحْترزَ بقوله : (ما زِيدَ لنكتةٍ) ممَّا زيد عليه لا لنكتة ، فلا يكون أحسن التضمين ، ولم يَحْتَرِزْ به عما لم يَزِد عليه شيء ؛ لأن التضمين لا بد معه من الزيادة .

ثم نبَّه الناظم علىٰ أن التضمين يُغتفر فيه التغيير اليسير بقوله : (**واغتفرا**) بألف الإطلاق (**يسيرُ تغيير**) أي : تغييرٌ يسيرٌ يقع في الكلام المضمَّن ، فلا يضر ذلك في تسميته تضميناً ؛ لأن القليل كالعدم ؛ مثاله قولُ بعضهم في التهكم بيهودي به داءُ الثعلب ، وهو داءٌ يُسقِطُ الشعر من الرأس ، (من الوافر) :

أقــولُ لمعشــرٍ غَلِطُــوا وغضُّــوا	عــن الشيــخِ الــرشيــدِ وأنكــروه
هــو ابــنُ جــلا وطــلاعُ الثنــايــا	متــىٰ يضــع العمــامــة تعــرفــوه

والبيتُ الثاني للشاعر الأول وهو سُحيم بن وُثَيل الرِّيَاحيُّ ، وهو أنا ابن جَلا علىٰ طريق التكلم ، فغيَّره الشاعر الثاني إلىٰ طريق الغيبة ؛ ليدخل في المقصود ، فقد ضمن الشاعرُ الثاني هـٰذين البيتين قوله :

أنــا ابــن جــلا وطــلاع الثنــايــا	متىٰ أضــع العمــامــة تعــرفــونــي

وقد غَيَّر ضميرَ المتكلم بالغيبة ، وأبدل الهمزة في أضع بالياء ، ويا النفس بضمير

الغيبة في تعرفوه ؛ ليطابق المرادَ ، فهو تضمين مع هـٰذا التغيير ؛ لكونه يسيراً .

ومرادُ هـٰذا الشاعر الثاني : أن هـٰذا اليهودي به داءُ الثعلب ، متىٰ يُزِيلُ عن رأسه . . عرفوه بدائِه ، وسمَّاه الشيخَ الرشيد تهكماً به ؛ لأنه شيخ قد غُذِّيَ باليهودية ، وسماه ابن جلا علىٰ أنه صاحب أمر ظاهر ، هو داؤه ، ووصفه بأنه طلاع الثنايا بمعنىٰ : أنه رَكَّابُ لصعاب الأمور ، وهي مشاقٌّ داء الثعلب ، ومشاق الذل والهَوان وغض القوم بقلَّةِ ما بيده ، مع كِبر سنه ، وجَعلِهم غالطين ؛ لغَلَطِهم في الدِّين وفَهْمِهم ، أو غلَطِهم في إنكار الشيخ الرشيد ، فهو شِعْرٌ ضعيف في تهكمه بالقوم والشيخ الرشيد . انتهىٰ « ع ق » .

وقوله : (أقول لمعشر) أي : لجماعة من اليهود ، غلطوا في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه علىٰ وجه التلميح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم ، وإلا . . فهم لم يغلطوا في تبعيده واحتقاره ، (وغضوا) أي : أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به .

وقوله : (عن الشيخ) يعني : ذلك اليهودي ، ومراده بـ(الرشيد) : الغوي الضال علىٰ وجه التهكم .

وقوله : (هو ابن جلا) هـٰذا مقول القول ؛ أي : هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف ، والمراد بكونه ابناً لذلك الشعر أنه ملازم له .

قوله : (وطلاع الثنايا) بالرفع عطفاً على ابن ؛ أي : وهو طلاع الثنايا ؛ أي : ركاب لصعاب الأمور ، وهي مشاق داء الثعلب ، ومشاق الذل والهوان .

وقوله : (متىٰ يضع العمامة) أي : مِن عَلَىٰ رأسه (تعرفوه) أي : تعرفوا داءه وعيبَه ولا يغركم افتخاره .

ومراد الشاعر الثاني بقوله : (هو ابن جلا . . .) إلىٰ آخره : التهكم بالمحدَّث عنه ، ولم يغير في تضمينه إلا التكلم بالغيبة كما قد عرفت ؛ ليتمكن من مقصوده ؛ وهو التهكم باليهودي .

ومراد الشاعر الأول : وهو سُحيم بن وثيل بقوله : (أنا ابن جلا . . .) إلخ بصيغة التكلم . . . الافتخارُ بأنه ابن رجل جلا أَمْرُهُ واتضح ؛ وأنه متىٰ يضع العمامة للحرب ، وتوجَّه إليه . . يُعرف قَدْرُهُ في الحرب ، ونكايتُه للعدو ، بناءً علىٰ أن الـ[illegible]ـاد بالعمامة

ملبوس الحرب ، أو أنه متىٰ يضع لِثَامه بالعمامةِ . . يعرفوه لشهرته .

ثم نبه الناظم علىٰ أن التضمين إن كان بيتاً فأكثر كبيتين أو ثلاثة . . فإنه يسمى استعانةً ؛ وإن كان شطراً فأقل . . فهو يسمىٰ إيداعاً بقوله : (**وما منه يرىٰ**) أي : وما يكون من التضمين (بيتاً **فأعلىٰ**) أي : فأكثر . . فإنه (**باستعانة عرف**) أي : فإنه يعرف باستعانة ؛ أي : ما يرىٰ من التضمين بيتاً فأكثر . . فإنه يعرف في اصطلاحهم بالاستعانة ، ويسمىٰ به ؛ لاستعانة الشاعر الثاني علىٰ كمال شعره بشعر غيره .

أي : لأنه لكثرته كأن الشاعر الثاني استعان به وتقوَّىٰ علىٰ تمام المراد ؛ بخلاف ما هو دون البيت ؛ مثاله قول ابن مالك في « ألفيته » :

وقَـــلَّ أنَ يَصْحبَهـــا المجـــردُ والعَكْسُ في مصحوبِ أل وأنشدُوا
لا أَقعـــدُ الجَبْـــنَ عـــن الهيجـــاء ولـــو تـــوالَـــتْ زُمَـــرُ الأعـــداء

فإنه ضمَّن البيتَ الكامل ، وهو قوله : (لا أقعد الجبن . . .) إلخ ، وكما مر من الأمثلة في تضمين البيت .

(**و**) ما يرىٰ من التضمين (**شطراً**) أي : نصفَ بيت ومصراعاً ، (**او**) يرىٰ (**أَدْنَىٰ**) وأقلَّ من الشطر كنصف المصراع ؛ يعني : أو أكثر من المصراع وهو دون البيت (**بإيداعٍ أُلِفْ**) .

أي : وما كان من التضمين **شطراً** أو أقل منه . . فإنه يسمىٰ إيداعاً ، وتلك التسميةُ مألوفة فيه ، ويسمىٰ أيضاً رِفْواً .

وإنما سمي إيداعاً ؛ لأنه لقلته كأنه أمانة أودعت عند من له سعة يودع لأجلها ، فما أتىٰ به من المصراع أو دونه لكونه شيئاً قليلاً . . كأنه أودعه سعة شعره ، ويسمىٰ هـٰذا التضمين أيضاً رفواً ؛ أخذاً من رفو الثوب ، وهو إصلاح خرقه ، فكأنه لقلته أصلح خَرْقَ شِعره ؛ أي : خللَه ؛ كما يُرْفَأُ الثوبُ بالخيط الذي هو مِن جنسه .

مثالُ تضمين المصراع كما تقدم من قول الحريري :

علَـىٰ أَنِّـي سـأُنْشَـد عنـد بَيْعِـي أضـاعـونـي وأيَّ فتـىً أضـاعـوا

فإنه ضمَّن المصراعَ الأخير .

ومثالُ تضمين أقلَّ من الشطر ، أو أكثر من الشطر ، وهو دون البيت ؛ فإنه لا يحتاج إلىٰ تكلفِهِ لقلةِ وجوده .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**والأخذ من شعر بعَزْوِ ما خَفِي**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، الأخذ مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ويصح أن يكون خبراً مقدماً ، وتضمينهم مبتدأً مؤخراً ، من : حرف جر مبني على السكون ، شعر : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالأخذ ، بعزو : الباء حرف جر بمعنىٰ مع ، مبني على الكسر ، عزو : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالأخذ أيضاً ، عزو : مضاف ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ شيء ، في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون .

(**خفي**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ **ما** الموصولة ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة إن كانت موصولة ، أو صفة لما النكرة إن كانت نكرةً موصوفة ، والتقدير : والأخذ من شعر غيره مع عزو **ما** خفي قائله عند البلغاء ؛ أي : مع التنبيه علىٰ أنه لغيره إن خفي قائله عندهم هو .

(**تضمينهم**) : تضمين : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، تضمين : مضاف ، الهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، والتقدير : والأَخْذُ من شعر غيره وإدخالهُ في شعره مع عَزْوِ وبيَانِ ما خَفِيَ منه عندهم أنه للغير ، ومع التنبيه علىٰ ذلك . هو المسمىٰ بالتضمين عندهم ، ويجوز العكس ، كما مر في موضع الحل ؛ والتقدير حينئذ أن يقال : والتضمين المصطلح عليه عندهم هو الأخذ من شعر غيره وإدخاله في شعره ، مع التنبيه علىٰ أن المضمن لغيره ، والجملة الاسمية علىٰ كلا التقديرين مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وما على الأصل يفي بنكتة أجمله**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة ، أو استئنافية

مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، ويصح أن تكون خبراً مقدماً ، وأجمله : مبتدأ مؤخراً ، نظير الذي قبله كما تقدم في موضع الحل مع بيان الأَوْلىٰ ، علىٰ : حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الأصل : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بِيَفِي المذكور بعده ، يفي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة وهو بمعنىٰ يزيد .

(**بنكتة**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، نكتة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بِيَفِي ؛ لأنه فعل مضارع ، والجملة من الفعل والفاعل صلة لما الموصولة لا محل لها ، أجملُهُ : أجملُ خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على التضمين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والتقدير : والتضمين الذي يزيد على الأصل بنكتة أحسنُه وأكملُه ، وعلى التقدير الثاني : وأجمل التضمين وأحسنه هو ما يزيد على الأصل المنقول إليه فائدةً زائدةً كالتورية والتشبيه ، والجملة الاسمية علىٰ كلا التقديرين ، معطوفة علىٰ جملة قوله : والأخذُ من شعر تضمينُهم ، علىٰ كونها مستأنفة ، أو مستأنفة بنفسها .

(**واغْتُفِرا يسيرُ تغيير**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، اغتفر : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والألف : حرف إطلاق مبني على السكون ، يسير : نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، يسير : مضاف ، تغيير : مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وما منه يرىٰ بيتاً فأعلىٰ باستعانة عرف**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، ما : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ، منه : من حرف جر مبني على السكون ، الهاء : ضمير متصل في محل الجر بمن مبني على الضم ، الجار والمجرور متعلق بيرى المذكور بعده ، يرىٰ : فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح وهو المفعول الأول ليرىٰ .

(**بيتاً**) : مفعول ثان ليرىٰ منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، فأعلى : الفاء حرف عطف وترتيب مبني على الفتح ، أعلىٰ : معطوف علىٰ بيتاً ؛ وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وجملة يرىٰ من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والعائد الضمير المستتر في يرىٰ .

(**باستعانة**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، استعانة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بعرف المذكور بعده ، عرف : فعل ماض مغير الصيغة لضم أوله وكسر ما قبل آخره مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما الموصولة وهو المفعول به لعرف ؛ لأنه من العرفان يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وجملة عرف من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة ، والتقدير : والتضمين الذي يرىٰ بيتاً فأكثر معروف عندهم باسم الاستعانة ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وشطراً او أدنىٰ بإيداع ألف**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، شطراً : معطوف علىٰ بيتاً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، أو : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون ، أدنىٰ : معطوف علىٰ شطراً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، بإيداع : الباء حرف جر مبني على الكسر ، إيداع : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بألف المذكور بعده .

(**ألف**) : فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ،

يعود علىٰ ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، وجملة ألف من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : عرف ، علىٰ كونها خبر المبتدأ ، تقديره : والتضمين الذي يرىٰ بيتاً فأعلىٰ . . معروف باسم استعانة ، والذي يرىٰ شطراً أو أدنىٰ . . فمألوف باسم إيداع .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْعَقْـدُ نَظْـمُ ٱلنَّثْـرِ لاَ بِـٱلِاقْتِبَـاسْ وَٱلْحَلُّ نَثْرُ ٱلنَّظْمِ فَٱعْرِفِ ٱلْقِيَاسْ
وَٱشْتَـرَطُـوا ٱلشُّهْـرَةَ فِـي ٱلْكَـلاَمِ وَٱلْمَنْـعُ أَصْـلُ مَـذْهَـبِ ٱلإِمَـامِ

ثم أشار الناظم إلى العقد فقال :

(**والعقد**) **لغة** : مصدر عقد البيع أو الحبل أو العهد يعقد عقداً ، إذا فعله بالإيجاب والقبول ، **وفي الاصطلاح** : (**نظم النثر**) أي : أن يؤخذ الكلام المنثور فينظم (**لا بـ**) طريق (**الاقتباس**) أي : لا كما يفعل في الاقتباس .

سمي عقداً ؛ لأنه كان نثراً محلولاً ، فصار نظماً معقوداً بالوزن . انتهىٰ من « العروس » .

سواء كان ذلك النثر المنظوم في أصله مثلاً ، أو غيره ؛ ككلام حكمة مشهور عن صاحبه ، قرآناً أو حديثاً ، لـٰكن إن كان المعقود قرآناً أو حديثاً . . فيشترط في كونه عقداً كونه (**لا بـ**) طريق (**الاقتباس**) .

وقد تقدم أن النظم الذي يكون من القرآن أو الحديث علىٰ طريق الاقتباس هو : أن ينظم أحدهما لا علىٰ أنه من القرآن أو الحديث ، بلا تغيير كثير ، فإذا نظم أحدهما مع التغيير الكثير . . خرج عن الاقتباس ، ودخل في العقد .

وكذلك إذا نظم مع التنبيه علىٰ أنه من القرآن أو من الحديث ؛ كأن يقال : قال الله كذا ، وقال النبي كذا . . فإنه يخرج بذلك أيضاً عن الاقتباس ، ويدخل في العقد .

فتحصل : أن نظم غير القرآن والحديث عقد بلا شرط شيء ؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس ؛ لأنه إنما يكون في القرآن والحديث ، ونظم القرآن والحديث إنما يكون عقداً إن نبِّه علىٰ أنه من القرآن أو الحديث ، أو غَيَّر تغييراً كثيراً ، وإلا . . كان نظمهما اقتباساً .

فالنثرُ في قول الناظم : (**نَظْمُ النثرِ**) أي : أَنْ يُنْظَم نثرٌ شامل للقرآن والحديث وغيرِهما .

وقوله : (لا بطريق الاقتباس) قَيْدٌ في القرآن والحديث فقط ؛ لأن الاقتباسَ لا يكون إلا فيهما .

والمعنىٰ : فإنْ لم يقع في المنظوم من القرآن أو الحديثِ تغييرٌ كثيرٌ ، أو لم يُنبِّه علىٰ أنه من القرآن أو الحديث ، كما في قوله :

إن كنتِ أزمعتِ علىٰ هجرنا   من غير ما جرم فصبر جميل

وقوله :

قلت وجهك الجنـ   ـة حفت بالمكاره

.. فهو اقتباس كما تقدم .

فالعقد حينئذ أربعة أقسام ؛ عقد القرآن ، وعقد الحديث ، وعقد غيرهما مما هو مثل ، أو غيره :

فمثال العقد في القرآن مع التنبيه والتغيير الكثير : قول الحسين بن الحسن الواساني (من الوافر) :

أَنِلْنِي بالذي استقرضتُ حظاً   وأَشْهِد معشراً قد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا   عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول إذا تداينتم بدين   إلىٰ أجل مسمىً فاكتبوه

فقد عقد بعض قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴾ ونبه علىٰ أنه من القرآن بقوله : (يقول) .

* * *

ومثاله في الحديث مع التنبيه والتغيير الكثير ؛ لأنه لا منافاة بينهما ، فصح أن يجمعهما مثال واحد : قول الشافعي رحمه الله تعالىٰ (من الخفيف) :

عمدة الخير عندنا كلمات   أربعٌ قالهن خير البريهْ

اتق الشبهات وازهد ودع ما   ليس يعنيك واعملن بنيهْ

فقد عقد أربعة أحاديث ، وأوقع فيها تغييراً ، ونبه علىٰ أنه من الحديث بقوله : (قالهن) .

أحدها : قوله صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات ، من تركها . . سلم ، ومن أخذها . . كان كالواقع حول الحمىٰ يوشك أن يقع فيه » .

وثانيها : قوله صلى الله عليه وسلم : « ازهد في الدنيا . . يحبك الله ، وازهد فيما في أيدي الناس . . يحبك الناس » .

وثالثها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من حسن إسلام المرء . . تركه ما لا يعنيه » .

ورابعها : قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء ما نوىٰ » .

ولا يخفىٰ ما يقال كل حديث من الكلمات الشعرية علىٰ هـٰذا الترتيب ، كما لا يخفىٰ ما في العقد من التغيير الكثير .

* * *

ومثال عقد غير القرآن والحديث من أثر الصحابة : قول أبي العتاهية (من السريع) :

مـا بـالُ مَـن أولـه نطفـةٌ ... وجيفـةٌ آخـره يَفْخَـرُ

بفتح الخاء ؛ لأنه من باب نفع ، وقبل هـٰذا البيت :

عجبـتُ لـلإنسـان فـي فخـره ... وهـو غـداً فـي قبـره يُقبـر

وبعد البيت :

أَصْبَـح لا يَمْلِـكُ تقـديـمَ مـا ... يَـرْجُـوهُ ولا تـأخيـرَ مـا يَحْـذَرُ
وأَصْبَـحَ الأَمْـر إلـىٰ غيـرِه ... فـي كُـلِّ مـا يَقْضـي ومـا يَقْـدِرُ

وجملة يفخر في البيت حال مِن مَن الموصولة ، وصح مجيء الحال من المضاف إليه لصلاحية المضاف للسقوط ، والعامل ما تضمنه ما ، والتقدير : أسأل عمن أوله في حال كونه مفتخراً ؛ فقد عقد ما ليس بقرآن ولا حديث ، بل عقد أثراً روي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه ، وهو قوله : (ما لابن آدم والفخر ؟!) بنصب الفخر علىٰ أنه مفعول معه ؛ أي : أيُّ شيء ثبت لابن آدم مع الفخر ؛ أي : أي جامع بينهما ،

(وإنما أوله) أي : أصله (نطفة وآخره جيفة) أي : حالته الأخيرة حالة جيفة ، فمن أين يأتيه الافتخار ؟!

* * *

ومثال عقد غير الحديث والقرآن من المثل : قول الشاعر :

الْبَسْ جديدَك إني لابِسٌ خَلَقِي فلا جديد لمن لا يَلْبَسُ الخَلَقَا

عقد المثل المشهور : (لا جديد لِمَنْ لا خَلَقَ له) .

وأصله لعائشة رضي الله تعالىٰ عنها ، فذهب مثلاً .

ومن عقد الحكمة قول المتنبي :

يراد من القلب نسيانكم وتأبى الطباع على الناقل

عقد قول بعضهم : (روم نقل الأطباع من أردأ الأطماع شديدة الامتناع) .

وقول الآخر :

أَلَمْ تر أنَّ المَرْءَ تُزْرَىٰ يمينُه فيَقْطَعُها عمداً لِيَسْلَم سائرُهْ

عَقَد قولَ حكيم وقد سُئل : لِم قطَعْتَ أخاك وهو شقيقُك ؟ إني لأقطع العُضْوَ النفيسَ من جسدي إذا فَسَد .

ومِنْ عَقْدِ الحكمة أيضاً قولُ أبي العتاهيةِ :

كَفَىٰ حُزْناً بدَفْنِك ثُمَّ إني نَفَضْتُ تراب قَبْرِك مِنَ يَدَيَّا
فكانَتْ في حياتِك لي عِظَاتٌ وَأَنْتَ اليومَ أَوْعَظُ منك حيَّا

عَقَد كلامَ بعض الحكماء في الإسكندر لمَّا مات : (كان الملك أمس أنطق منه اليوم ، وهو اليوم أوعظ منه أمس) .

وقول الآخر :

يا صاحبَ البَغْي إن البَغْي مُصْرَعُهُ فَارْبَعْ فخيْرُ فِعالِ المرءِ أَعْدَلُهْ
فَلَو بغىٰ جبل يوماً علىٰ جَبل لانْدَكَّ منه أعاليه وأسفلُه

عقَد قولَ ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما : (لو بَغَىٰ جبل علىٰ جبل . . لَدُكَّ البَاغِي) .

ومِن عقدِ الحديث أيضاً قول شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني :

إنَّ مَنْ يَرْحَم أهلَ الأرض قَدْ ... آنَ يَرْحَمُهُ مَنْ في السما
فَارْحَمِ الخَلْقَ جميعاً إنما ... يَرْحَم الرحمـٰنُ مِنَّا الرُّحَما

عَقَد حديث : « الرَّاحِمُون يرحمهم الرحمـٰن ، ارحموا من في الأرض . . يرحمكم من في السماء » وهو الحديث المسلسل بالأولية .

وقوله أيضاً :

من خيرِ ما يتَّخِذُ الإنسان ... دنياه كَيْمَا يَستقيمَ دِينهْ
قلباً شكوراً ولساناً ذاكراً ... وزوجةً صالحةً تُعينهْ

عقد حديث : « ليتخذ أحدكم قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وزوجة صالحة تعينه علىٰ أمر الآخرة » رواه الترمذي .

* * *

ثم نبه الناظم على الحل فقال :

(**والحل**) بفتح الحاء المهملة **لغةً** : مصدر : حل الحبل ، إذا فتح عقدته وفكها .

واصطلاحاً : ضد العقد ؛ وهو (**نثر النظم**) أي : تصيير ما اشتمل عليه النظم منثوراً ، ويشترط في كونه من المحسنات ، وفي تسميته اصطلاحاً نثراً : أن يكون سبكه حسناً لا يتقاصر عن ذلك النظم في حسنه ؛ بأن يكون مسجعاً ، وبألفاظ جزيلة ، وأن يكون واقعاً موقعه ؛ بأن تكون ألفاظه مطابقاً معناها للمقام ، وإن لم تطابق ، أو لم يكن حسن السبك . . لم يعتد به .

وفي « المواهب » : وشرط كون الحل مقبولاً **أمران** :

أحدهما : راجع للفظ ، والآخر للمعنى الأول ، أن يكون سبك ذلك النثر مختاراً ؛ أي : أن يكون تركيبه حسناً بحيث لا يقصر في الحسن عن سبك النظم ؛ وذلك بأن يشتمل علىٰ ما ينبغي مراعاته في النثر بأن يكون كهيئة النظم ؛ لكونه مسجعاً ذا قرائن مستحسنة ، فلو لم يكن النثر كذلك . . لم يقبل ، كما لو قيل في حل البيت الآتي : إن الإنسان لا يظن بالناس إلا مثل فعله ، ونحو ذلك .

والأمر الآخر : أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق ؛ وذلك بأن يكون مطابقاً لما تجب مراعاته في البلاغة ، مستقراً في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه ، فلو كان قلقاً ؛ لعدم مطابقته ؛ أي : مضطرباً ؛ لعدم موافقته لمحله . . لم يقبل ، وليس من شرطه أن يستعمل في نفس معناه ، بل لو نقله من هجو إلىٰ مدح مثلاً مع كونه مطابقاً . . قُبل .

فالمستكمل للشرطين : (كقول بعض المغاربة) ـ جمع مغربي فالتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة التي في المفرد ـ في وصف شخص يسيء الظن بالناس ؛ لقياسه غيره علىٰ نفسه : (فإنه لما قبحت فعلاته) أي : أفعاله ، (وحنظلت نخلاته) أي : ثمار نخلاته ، فهو علىٰ حذف مضاف ، والمراد بثمار نخلاته : نتائج أفكاره ، كما أن المراد بالنخلات الأفكار ، والمراد بحنظلة النتائج قبحها ؛ أي : صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة ، (لم يزل سوء الظن يقتاده) أي : لما كان قبيحاً في نفسه . . قاس الناس عليه ، فساء ظناً بهم في كل شيء ، فصار سوء الظن يقوده إلىٰ ما لا حاصل له في الخارج ؛ من التخيلات الفاسدة ، والتوهمات الباطلة .

(و) لم يزل (يصدق توهمه الذي يعتاده) يعني : أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه . . توهم أن الناس كذلك ، فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاده ، فلم يحصل بذلك إلا على الإثم والعداوة ؛ لأن أكثر الظن إثم ، ومعاملة الناس باعتقاده السوء فيهم عداوة .

(حل) في هـٰذا السجع (قول أبي الطيب) أي : شكايةً من سيف الدولة حيث استمع لقول الأعادي فيه ، وأن سبب ذلك هو سوء فعله ، وإصراره على السوء للناس ، فظن أن الناس كذلك ، وزاد عليه قوله : (وحنظلت نخلاته) :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

أي : حل بعض المغاربة في هـٰذا الكلام المسجع قول أبي الطيب بيتاً (من الطويل) : (إذا ساء فعل المرء . . .) إلخ ، علىٰ ضرب من التجوز ، فحسن سبكه بذلك وطابق في إفادة المراد .

(وصدق) أي : في الناس (ما يعتاده من توهم) أي : من أمر يتوهمه في الناس لاعتياد مثله في نفسه ؛ فإن من الكلام المشهور : (أن الإنسان لا يظن في الناس أن

يفعلوا معه.. إلا ما يعتقد أن يفعل معهم)، ومن كلام العامة : (إنما يظن الذئب ما يفعل) انتهىٰ من « المواهب » .

ومعنى الكلام : إذا قبح فعل الإنسان.. قبحت ظنونه ، فيسيء ظنه بالناس ويصدق في أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التي توهمها منهم ؛ لاعتياد مثله من نفسه .

وبعد البيت المذكور :

وعــادىٰ محبيــه لقــول عــداتــه	وأصبح في ليل من الشك مظلم

انتهىٰ « دسوقي » .

وقوله : (**فاعرف القياس**) أي : فاعرف المعنى الذي يقال له الحل في شواهده ؛ ليقاس عليه ، وهو تكميل للبيت . انتهىٰ « ع ق » .

وقال الناظم في « شرحه » : أي : اعرف الميزان ، وميزان ما هو مقبول وما هو مردود . انتهىٰ .

قوله : (**واشترطوا الشهرة في الكلام**) قال « ع ق » : ظاهر هـٰذه الشهرة عمومها العقد والحل ، وأنه يشترط كون العقد عقداً كون المنظوم مشهوراً بكونه مثلاً أو غيره ، وفي كون الحل حلاً كون المحلول نظماً مشهوراً ، وهو ظاهر في العقد ؛ وأما الحل.. فيكفي فيه العلم بأنه إنما حل البيت الفلاني ، ولو لم يكن مشهوراً ، وقد يقال ذلك في العقد أيضاً . انتهىٰ « ع ق » .

وأما قوله : (**والمنع**) أي : منع الاقتباس من القرآن أو الحديث (**أصل مذهب الإمام**) أي : أرجح ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس ؛ سداً للذريعة ، فهو إشارة إلىٰ ما ورد من الخلاف في جواز الاقتباس ومنعه ، وهو أخذ القرآن أو الحديث في كلام آخر لا علىٰ أنه قرآن أو حديث ، فقد اختلفوا في جوازه ومنعه ، وأصل مذهب الإمام مالك ؛ أي : مذهبه المبني علىٰ شدة الاحترام وسد الذرائع.. **المنع** ؛ لأن ذلك ربما كان ذريعةً لسقوط هيبة القرآن عن القلب .

وأكثر الشافعية على الجواز ؛ وإذا علمت هـٰذا.. علمت ما في كلام الناظم من الإجمال في الشطر الأول ، والتشتيت والبعد عن المقام . انتهىٰ « ع ق » .

وقد بسطنا الكلام على اختلافهم في مقامه ، وهو باب الاقتباس نقلاً عن السيوطي ، فراجعه .

إعراب البيتين

(**والعقد**) : الواو عاطفة ، أو استئنافية مبنية على الفتح ، العقد : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**نظم النثر**) : نظم خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، النثر : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (والأخذ من شعر تضمينهم) .

(**لا بالاقتباس**) لا : عاطفة علىٰ محذوف ، تقديره : والعقد نظم النثر بغير طريق الاقتباس ، لا بطريق الاقتباس ؛ وقولنا : (بغير) جار ومجرور متعلق بقوله : (نظم النثر) لأنه مصدر ، غير : مضاف ، طريق : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، طريق : مضاف ، الاقتباس : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، لا : عاطفة مبنية على السكون ، بالاقتباس : الباء حرف جر ، الاقتباس : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور المحذوف الذي قدرناه ، علىٰ كونه متعلقاً بنظم .

(**والحل نثر النظم**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الحل : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، نثر : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، نثر : مضاف ، النظم : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : والعقد نظم النثر .

(**فاعرف القياس**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من تعريف العقد والحل ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اعرف القياس ؛ اعرف : فعل أمر مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، القياس : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل

بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

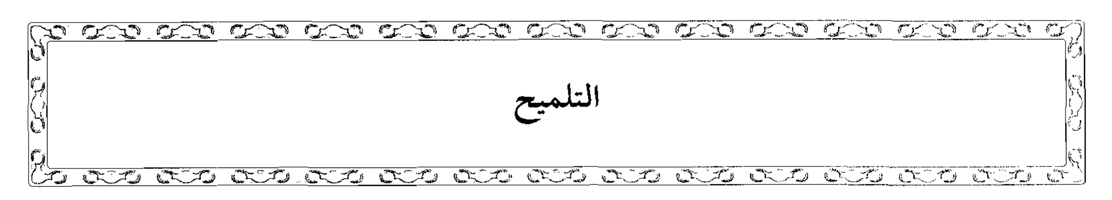
(**واشترطوا الشهرة في الكلام**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، اشترطوا : فعل وفاعل ، وحد الفعل اشترط ، اشترط : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف : تكتب للفرق ، الشهرة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**في الكلام**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الكلام : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق باشترطوا ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**والمنع أصل مذهب الإمام**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، المنع : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، أصل : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، مذهب : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، مذهب : مضاف ، الإمام : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة اشترطوا عطف اسمية علىٰ فعلية ، أو مستأنفة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :



التلميح

هو بتقديم اللام على الميم من لمحه ؛ إذا أبصره ونظر إليه ، ومنه : لمح ، يقال : في هـٰذا البيت تلميح إلىٰ قول فلان ؛ أي : نظر وإشارة إليه .

وأما التمليح ـ بتقديم الميم على اللام ـ . فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحاً جيداً ، يقال : ملح الشاعر شعره إذا أتىٰ فيه بشيء مليح . انتهىٰ « م خ » .

إِشَـــارَةٌ لِقِصَّـــةٍ شِعْـــرٍ مَثَـــلْ مِـــنْ غَيْـــرِ ذِكْـرِهِ فَتَلْمِيـحٌ كَمَـلْ

وقوله : (**إشارة**) خبر مقدم ، واللام في قوله : (**لقصة**) بمعنىٰ إلىٰ ، وقوله : (**شعر مثل**) معطوفان بعاطف مقدر علىٰ قصة ؛ أي : إشارة في نظم أو نثر لقصة ؛ أي : إلىٰ قصةٍ تقدَّمَتْ ، أو شعرٍ معلومٍ ، أو مَثَلٍ سائرٍ ؛ أي : شائعٍ في الناس (**من غير ذكره**) أي : من غير تصريح بذكر واحد من الثلاثة التي هي القصة أو الشعر أو المثل . (**فتلميح**) أي : فالتلميح هو الإشارة في نظم أو نثر إلىٰ قصة تقدمت ، أو شعر معلوم ، أو مثل سائر ، وقوله : (**كمل**) أي : حد التلميح بما ذكر ؛ والغرض منه : تكميل البيت .

وعبارة « اليعقوبي » : ثم أشار الناظم إلى التلميح : ـ بتقديم اللام على الميم ـ وهو أن يشار إلىٰ قصةٍ أو شعرٍ .

وأما التمليح : ـ بتقديم الميم ـ . فهو الإتيان بشيء مليح ، فليس مقصوداً هنا .

فقال : (**إشارة**) في نظم أو نثر (**لقصة**) تقدمت ، أو (**شعر**) معلوم ، أو (**مثل**) سائر ؛ أي : شائع بين الناس ، واقتصاره علىٰ هـٰذه الثلاثة لا مفهوم له ، بل في « الأطول » : أن من التلميح الإشارة إلىٰ حديث أو آية ، كما يقال في وصف

الأصحاب : رضي الله تعالىٰ عنهم ، والصلاة والسلام على النبي والأصحاب الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء ؛ فإن فيه تلميحاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم ؛ بأيهم اقتديتم اهتديتم » .

وكقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

فإن فيه تلميحاً لقوله تعالىٰ : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ .

ففي كلامه قصور كما في أصله (**من غير ذكره**) أي : إشارة إلىٰ ما ذكر من الأنواع الثلاثة ؛ القصة والشعر والمثل ، من غير تصريح بذكرها (**فتلميح**) أي : فتلك الإشارة تسمىٰ تلميحاً عندهم ، فبه قد (**كمل**) المراد المقصود من الضرب اللفظي من المحسنات البديعية .

وفي نسخة « اليعقوبي » :

إشارة لقصة شعر مثل تلميحهم به المراد قد كمل

فقوله : (تلميحهم) مبتدأ مؤخر ، وقوله : (إشارة) خبر مقدم ؛ أي : فالتلميح عند أهل هـٰذا الفن هو الإشارة في نظم أو نثر ، إلىٰ قصة أو إلىٰ شعر أو إلىٰ مثل (به) أي : بذكر التلميح (المراد) أي : المقصود من هـٰذا الفن (قد كمل) وما بعده يسمىٰ تذنيباً .

وقوله : (به المراد قد كمل) أشار به إلىٰ أن المراد مما ذكر من الألقاب مع السرقات الشعرية ، وهي العقد والحل والاقتباس والتلميح (قد كمل) بذكر هـٰذا التلميح ، وهو تكميل للبيت . انتهىٰ « ع ق » .

والمعنىٰ : أن الإشارة المذكورة هي المسماة في الاصطلاح بالتلميح ، بتقديم اللام على الميم ، من لمح ، إذا نظر ؛ لأن المشير إلىٰ ما ذكر كأنه لمح ما أشار إليه ، حيث رعاه ونبه عليه .

فإذا كان التلميح هو الإشارة إلى القصة أو الشعر أو المثل ، وكان الكلام الذي وقعت فيه الإشارة إما نظماً أو نثراً . . كانت **أقسامة ستة** :

أحدها : **إشارة من نظم إلىٰ قصة** ، ثانيها : **إشارة من نظم إلىٰ شعر** ، ثالثها : **إشارة من نظم إلىٰ مثل** ، فهـٰذه ثلاثة في النظم .

ومثلها في النثر ، فهي أيضاً : **إشارة من نثر إلىٰ قصة** ، **إشارة من نثر إلىٰ شعر** ، **إشارة من نثر إلىٰ مثل** ، فهـٰذه ثلاثة أخر ؛ فالمجموع يساوي ستة ، فلنمثل لها علىٰ هـٰذا الترتيب ، ولنقل :

فأما التلميح في نظم إلىٰ قصة . . فكقول أبي تمام (من الطويل) :

فـوالله مـا أدري أأحـلام نـائـم ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين ، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل ، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل ؛ تحيراً وتدلهاً ـ مرادف لما قبله ـ وقال : أهـٰذا حلم أراه في النوم ، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام ؟! فرد الشمس ؛ إشارة إلىٰ قصة يوشع عليه السلام .

واستيقافه الشمس علىٰ ما روي من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة ، فلما أدبرت الشمس . . خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ، فيدخل السبت ، فلا يحل له قتالهم فيه ، فدعا الله ، فرد له الشمس حتىٰ فرغ من قتالهم .

* * *

وثانيها : **التلميح في نظم إلىٰ شعر** ؛ كقول أبي تمام (من الطويل) أيضاً :

لَعَمْرٌو مع الرَّمْضَاءِ والنارُ تَلْتَظِي أَرَقُّ وأَحْفَىٰ مِنكَ في ساعة الكَرْبِ

(لعمرو) اللام للابتداء ، وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أي : الأرض الحارة التي تَرْمَض فيها القدمُ ؛ أي : تحترقُ ، حال من الضمير في أَرَقُّ ، (والنار) مرفوع معطوف علىٰ عمرو ، أو مجرور معطوف على الرمضاء .

والأوجه : أن يجعل قوله : (مع الرمضاء) ، صفة لـ(عمرو) ، (والنار) بالجر معطوف على الرمضاء .

أي : لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر ؛ أي : لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب .

فكأنه قيل : لقَاتِلُ كليب أرقُّ منك أيها المخاطب .

و(الكرب) بوزن الضرب هو : الغم الذي يأخذ النفس . انتهىٰ « دسوقي » .

(تلتظي) حال منها ، وما قيل : إنها صلة علىٰ حذف الموصول ؛ أي : النار التي تلتظي تعسف لا حاجة إليه .

(أرق) خبر المبتدأ ، من رق له إذا رحمه ، (وأحفىٰ) من حفي عليه إذا تلطف وتشفق (منك في ساعة الكرب) أشار إلى البيت المشهور (من البسيط) وهو قوله :

المستجير بعمرو عند كربته   كالمستجير من الرمضاء بالنار

(المستجير) أي : المستغيث (عند كربته) الضمير عائد للموصول ؛ أي : الذي يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) أي : كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار ؛ وذلك أن عمراً لما رَمَىٰ كُليباً ، ووقفَ فوق رأسه.. قال له كليب : يا عَمْرُو ؛ أَغِثْنِي بشربة ماء ، فأجهز عليه ، فقيل : (المستجير بعمرو...) البيت ، وأصل هٰذه القصة مذكور في « الدسوقي » فراجعه ، فإنها طويلة .

* * *

وثالثها : **التلميح في نظم إلىٰ مثل** ؛ مثاله قوله :

ومِـــن دُون ذا   لـــكَ خَـــرْطُ القَتَّـــادِ

أشار به إلى المثل السائر ، وأصله لكليب ؛ وذلك أنه لما سمع قولَ جَسَّاس بن مرة : (لأَعْقِرَنَّ فحلاً هو أعزُّ علىٰ أهلِه منها).. ظن أنه يريد فحلاً لكليب يسمىٰ عُلْيَان ، فقال : (دُونَ عليان خَرْطُ القَتَّاد) فصار مثلاً يضرب لكل أمر شاق لا يوصل إليه إلا بتكلف عظيم ، فيقال : دونه خَرْطُ القتاد .

والقتاد : شجر صلب له شوك كالإبَرِ ، وخرطُه أن تَمرَّ اليدُ عليه مِن أعلاه إلىٰ أسفله حتىٰ ينتثر منه شوكه ، هٰذه أمثلةُ النظم الثلاثةُ .

* * *

ورابعها ، وخامسها : **التلميح في نثر إلىٰ شعر وقصة** ؛ مثالُهما قول الحريري :

(فَبِتُّ بليلةٍ نابغيةٍ ، وأحَزانٍ يَعقُوبيةٍ) ، فأشار بقوله : (ليلة نابغية) إلىٰ قول النابغة الذبياني (من الطويل) :

فبِــتُّ كــأَنِّــي سَــاوَرَتْنِــي ضَئِيلَــةٌ　　مِن الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقعُ

والمساورة : المقاتلةُ والإصابةُ ، و(الضَّئِيلَةُ) بالضاد المعجمة : الحيةُ الدقيقةُ .

و(الرُّقْشُ) : الحياتُ الدقاقُ ، و(الناقع) : الشديد .

وأشار بقوله : (وأحزانٍ يعقوبيةٍ) إلىٰ قصة يعقوب في فُقدان يوسف عليهما السلام .

* * *

وسادسها : **التلميح في نثر إلىٰ مثل** ؛ كقولهم : (فيا لها مِن هرة تَعُقُّ أولادَها) أشار به إلى المثل المشهور ، وهو قولهم : (أعقُّ من الهرة ، تأكل أولادها) .

يضرب مثلاً لكل قاسي القلبِ ، الجافي لِذُرِّيَّتِهِ ، أو لمن يستحق الرحمةَ عليه .

* * *

وبه تمَّت الأمثلةُ الستةُ ، والله الموفق بمنه وكرمه .

إعراب البيت

(**إشارة**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة عمله فيما بعده ، كذا قاله الناظم في « شرحه » ، ويصح أن يكون خبراً مقدماً مبتدؤه قوله : فتلميح الآتي ، (**لقصة**) : اللام حرف جر بمعنىٰ إلىٰ مبني على الكسر ، قصة : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بإشارة ؛ لأنه مصدر لأشار الرباعي نظير أقام .

(**شعر**) معطوف بعاطف مقدر علىٰ قصة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**مثل**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ قصة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**من غير ذكره**) : من حرف جر مبني على السكون ، غير : مجرور بمن ، وعلامة

جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بإشارة أيضاً ، غير : مضاف ، ذكر : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ذكر : مضاف ، الهاء : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على الواحد الدائر بين الثلاثة ؛ لأنها معطوفة بأو المقدرة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر لوقوعه بعد الكسر .

(**فتلميح**) : الفاء زائدة ، زيدت علىٰ توهم أما الشرطية ، كأنه قيل : أما الإشارة في نظم أو نثر إلىٰ واحد من هٰذه الثلاثة من غير تصريح لذكره . . فهي تلميح عندهم ؛ أي : تسمىٰ تلميحاً عند أهل هٰذا الفن ، تلميح : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**كمل**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ تلميح ؛ لأنه ثلاثي بمعنىٰ كَمَّل المضعفِ الرباعي ؛ أي : تلميح كمل ما قبله من الضروب اللفظية في الذكر ، والجملة صفة لِتَلْمِيح ، والغرض منه تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ولما فرغ الناظم مما ذكر من المنظوم من أنواع البديع ، وفرغ مما يلتحق بذلك من السرقات الشعرية ، وما هو بسبيلها ؛ من الاقتباس ، والعقد ، والحل ، والتلميح . . أتىٰ بألقاب من الفن ، جعلها ذنابةً لما ذكر ، فقال :

تذنيب بألقاب الفن

والتذنيب : هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، وتكميلاً له ، مأخوذ من الذنب : ـ بفتحتين ـ وهو ما ينبت علىٰ عجيزة البهائم .

والألقاب : الأسماء ، وهـٰذه الألقاب التي ذَنَّبَ بها ؛ منها : ما فسر بما يقتضي الاستغناء عن ذكره ؛ لتقدم معناه في إحدى الفنون الثلاثة ، ومنها : ما فسر بما لم يتقدم ، ومنها : ما لم نر في الكتب التي بأيدينا من تعرض لتسميتها بما ذكره الناظم به أصلاً .

فلم يذكرها السيوطي في « شرحه » لمنظومته مع استيفائه ، ولا أشار إليه المحلي في « بديعياته المديحية » مع استيفائه ، ولا ابن مالك في « المصباح » ، ولا صاحب « الإيضاح » ، ولا « المفتاح » .

ونحن لما جرينا في شرحنا هـٰذا على التنزل لما في النظم من غث وسمين . . وجب علينا التعرض لها ، فما ذكره غيرنا مما رأيناه . . فسرناه بتفسير ذلك ، سواء اقتضىٰ تكراره مع ما تقدم أو لا ، وما لم نر من ذكره . . فسرناه بما نراه من المعاني البديعية مناسباً لمعنى الفن .

فإن الناظم وقع منه تبديل بعض الأسماء فيما تقدم بالمناسبة فيكون هـٰذا من ذلك .

وإذا كان التفصيل بحسب ما ظهر لنا . . أتينا به علىٰ وجه يدل علىٰ ذلك ؛ كأن نقول : الأقرب إليه أنه أراد كذا ، ونحو ذلك ؛ دفعاً للاغترار ، فإن ذلك منقول .

وإنما ارتكبنا ذلك ؛ تحصيلاً للفائدة ، وتنفيساً علىٰ من له شغف ، بتصوير جميع مسائله ما أمكن ، **والله الموفق بمنه وكرمه** .

* * *

والألقاب المذكورة هنا ؛ منها : ما يرجع إلى الضرب المعنوي من البديع ؛ كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع ، ومنها : ما يرجع إلى الضرب اللفظي ؛ كالتعديد والتطريز .

ثم شرع في تعداد تلك الألقاب المذَنَّبَةِ فقال :

مِنْ ذَلِكَ ٱلتَّوْشِيعُ وَٱلتَّرْدِيدُ تَرْتِيبٌ ٱخْتِرَاعٌ أَوْ تَعْدِيدُ
كَٱلتَّائِبُونَ ٱلْعَابِدُونَ ٱلْحَامِدُونْ ٱلسَّائِحُونَ ٱلرَّاكِعُونَ ٱلسَّاجِدُونْ

ذكر في هٰذا البيت خمسة ألقاب ، فقال : (**من ذلك**) أي : من ذلك المذكور من الألقاب المُذنَّبِ بها (**التوشيع**) بالواو والعين المهملة .

أي : **الأول منها** : التوشيع ، **وهو لغةً** : لف القطن ونحوه ، **واصطلاحاً** : أن يجعل في أول البيت ما يدل علىٰ ما يجعل في آخره ، إذا عُرف الروي ؛ كقوله :

إذا لم تستطع شيئاً . . . وجاوزه إلىٰ ما تستطيع

وتقدم دخوله في المسمىٰ بالتسهيم .

ويسمىٰ توشيحاً ؛ لأن أوله وآخره محيطان بما بينهما ؛ كما يحيط الوشاح بصاحبه ، ولأن الكلام موشح ؛ أي : مزين بتجاوب أطرافه ؛ كتزيين الوشاح .

وربما يقرأ : (ترشيحاً) بالراء ، ومعناه : أن يؤتىٰ بالمجاز بما يلائم المشبه به ؛ كقوله :

لدىٰ أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم

فإن اللبد والأظفار يلائم الأسد ، وهٰذا اللقب علىٰ كلا تقريريه متكرر مع ما تقدم .

وجعله من البديع ؛ بناءً علىٰ أنه ترشيح ـ بالراء ـ صحيح ، باعتبار وجود مجرد الحسن فيه ، وهٰذا يقال في كل لقب قد عد من غير هٰذا الفن فيما تقدم ، وعد منه فيما يأتي ، فيتعين فيه مجرد الحسن ؛ ليكون من البديع ، ويعتبر طباق معناه لمقتضى الحال ؛ ليعد من المعاني مثلاً ، فليعتبر ذلك فيما يأتي ، كما سننبه عليه أيضاً . انتهىٰ « ع ق » .

وقال الدمنهوري في « شرحه » : التوشيع هو ذكر شيء من عجز الكلام مفسراً بمتعاطفين ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « يشيب ابن آدم ، ويشب معه خصلتان ؛ الحرص وطول الأمل » .

وقال الناظم في « شرحه » : التوشيع : ذكر مثنىً في آخر الكلام مفسر بمتعاطفين ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « يشيب ابن آدم . . . » إلخ .

وكقوله تعالىٰ : ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ .

وهو من الإيضاح بعد الإبهام في باب الإطناب ، وهو في اللغة : لف القطن ونحوه . انتهىٰ منه .

* * *

(و) **الثاني منها** : (**الترديد**) : وهو أن يؤتىٰ بكلمة متعلقة لمعنىً ، ثم يؤتىٰ بها بعينها بإثر تلك الكلمة متعلقة بمعنىً آخر ؛ كقوله :

﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ .

وكقوله تعالىٰ : ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ﴾ .

وكقول أبي نواس (من البسيط) في وصف الخمر ـ والعياذ بالله منها ـ :

صهباء لا تنزل الأحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء

وهو في اللغة : رد الشيء من أمر إلىٰ أمر آخر تارةً بعد تارةٍ . انتهىٰ « شرح الناظم » .

فقد علق الشاعر في البيت المس أولاً بالحجر ، ثم علقه ثانياً بالسراء ، ولك أن تقول : علق أولاً المس بالصهباء ، ثم علقه ثانياً بالحجر ، والأول منظور لعمدية المعلق به ، والثاني لقربه ، والصهباء : اسم للخمرة .

وقوله : (صهباء) يحتمل كونه خبراً لمحذوف ، وكونه خبراً ثانياً لمبتدأ سبق مع خبره الأول ، وعلىٰ كل يحتمل أنه خبر موطن ، والمقصود ما بعده ، وهو الظاهر ، ويحتمل أنه قصد به إفادة أن الخمرة تسمىٰ صهباء .

وقوله : (لا تنزل. . .) إلخ فيه استعارة بالكناية ، بتشبيه الخمر بذي ساحة ، وإثباتها تخييل . انتهىٰ من « المخلوف » .

* * *

والثالث منها : (ترتيب) وهو تقديم شيء علىٰ آخر لنكتة ؛ كإفادة أفضلية المقدم على الأخير في الآية ، وكإفادة مدة كونه مستوجباً ؛ كما في اضرب زيداً وعمراً وبكراً . انتهىٰ « م خ » .

ويكون للشرف ؛ كقوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ ، وقوله أيضاً : ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ ، أو في الزمان ؛ كقوله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ، أو في المكان ؛ كقوله : ﴿وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ ، أو لغير ذلك .

ومنه ؛ أي : ومن الترتيب أيضاً تقديم الجنس على الفصل في التعريف عند المناطقة . انتهىٰ من « شرحه » .

وفي نسخة « ع ق » : ومنها (تكرير) بدل ترتيب ، وهو إعادة اللفظ لتقرير معناه ، ويحسن في مقام نفي الشك ، أو التعظيم ، أو التنويه ، أو لاستعذاب الاسم المذكور ، أو التوكيد للمدح ، أو التوبيخ ، أو التهديد والوعيد . انتهىٰ « عباسي » .

* * *

والرابع منها : (اختراع) من قولك : اخترعت الشيء ؛ أي : صنعته من قبل نفسي ، من قبلِ أَنْ أُسْبَق إليه ؛ فالمخترع هو الشيء الذي لم يُسبق إليه غَيْرُه .

قال الدمنهوري : وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ .

وهو لم يسمع قبل نزوله في القرآن ، فسقط : فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله : ولما سقطت أفواههم علىٰ أيديهم ، ففي بمعنىٰ علىٰ ، وذلك من شدة الندم ؛ فإن العادة أن الإنسان إذا ندم بقلبه علىٰ شيء . . عض بفمه علىٰ أصابعه ، فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم ؛ فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم علىٰ سبيل الكناية . انتهىٰ « م خ » .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : « الآن حمي الوطيس » ، رواه مسلم وأحمد وغيرهما .

والوطيس عند أكثر العلماء : شبه التنور يسجر فيه ، وفيه أقوال أخرىٰ في المراد بالوطيس ، وهـٰذا التركيب من فصيح الكلام وبديعه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم كما في « شرح النووي علىٰ مسلم » .

وكقوله : (مات حتف أنفه) وهـٰذا مثل أصله : أن يموت الرجل علىٰ فراشه ، فتَخْرُجَ نفسهُ من أنفِهِ وفمِه .

وروي بأسانيد ضعفها بعض أهل العلم : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أولُ مَنْ قاله . انظر « مجمع الأمثال » .

والمعنىٰ : مات موت أنفه بلا ضرب ولا قتل ، والحتف الموت .

والاختراع في اللغة : إنشاء أمر لم يسبق له نظير .

* * *

والخامس : ما ذكره بقوله : (**او تعديد**) أي : ومنها : التعديد ، وهو أن تجمع ألفاظ مفردة علىٰ سياق واحد علىٰ وجه حسن لكونها بجامع ولو خيالياً ؛ كقول المتنبي :

الخيل والليل والبيداء تعرفني والطعن والضرب والقرطاس والقلم

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ﴾ .

فإن هـٰذه الأشياء هي التي عهد الابتلاء بها ، فتناسبت فسيقت مساقاً حسناً ، فإن وجد في هـٰذا التعديد نوع آخر من البديع ؛ كالطباق والجناس والمقابلة . . كان غاية في الحسن . انتهىٰ « ع ق » .

وكحديث الأسماء الحسنىٰ ونصه : « إن لله تسعة وتسعين اسماً ، من أحصاها . . دخل الجنة ؛ هو الله الذي لا إلـٰه إلا هو الملك القدوس . . . » رواه الترمذي وغيره .

وكهـٰذه الآية الكريمة المذكورة في النظم بقوله : (كـ : ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ﴾) ، وكقوله تعالىٰ في (سورة الحشر) : ﴿ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ . . . ﴾ ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ ﴾ .

وعبارة الناظم في « شرحه » : **والخامس : التعديد** ، وهو : سوق المفردات بلا عطف ؛ كالآية التي مثل بها ، وهـٰذه الآية سبق إلى التمثيل بها المراكشي في « أرجوزته » رحمه الله تعالىٰ ، واستحسنت إدخالها في هـٰذا النظم ؛ لما اشتملت عليه من الأوصاف التي توقظ أرباب الهمم ، وتهز النفوس وتحركها وتنشطها ، للتجرد لعبادة الله تعالى . انتهىٰ من « الناظم » .

إعراب البيتين

(**من ذلك التوشيع**) : من حرف جر مبني على السكون ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الجر بمن مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، اللام لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد مبني على الكسر ، وإنما حرك مع كون الأصل في المبني السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، وإنما حرك ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ، للخفة مع ثقل الحرف ، وإنما كان الحرف ثقيلاً للزومه حالة واحدة .

(**التوشيع**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : التوشيع كائن من الألقاب المُذنَّبة ، والجملةُ من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**والترديد**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الترديد : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**ترتيب**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**اختراع**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**أو تعديد**) : أو حرف عطف بمعنى الواو مبنية على السكون ، تعديد : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**كالتائبون . . .**) إلخ الكاف : حرف جر وتمثيل مبني على الفتح ، (**التائبون العابدون . . .**) إلىٰ آخره : مجرور محكي بالكاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون الساجدون ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية لما في القرآن ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : ومثال التعديد كائن كقوله تعالىٰ : ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ . . .﴾ الآية ، والجملة من المبتدأ وخبره مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

تَطْـرِيـزٌ أَوْ تَـدْبِيـجٌ ٱسْتِشْهَـادُ إِيضَـاحٌ ٱئْتِـلَافٌ ٱسْتِطْـرَادُ
إِحَـالَـةٌ تَلْـوِيـحٌ أَوْ تَخْيِيـلُ وَفُـرْصَـةٌ تَسْمِيـطٌ أَوْ تَعْلِيـلُ

ذكر الناظم في هٰذين البيتين اثني عشر لقباً ، فنقول علىٰ طريق العد السابق :

والسادس منها : (**تطريز**) والتطريز **لغةً** : جعل الثوب مطرزاً ؛ أي : معلماً بخطوط ستة ، وهو فارسي معرب ، قاله الناظم في « شرحه » .

ولعل وجه المناسبة : التحسين بالمتماثل في كل ؛ ففي اللغوي تحسين الثوب بالخطوط المتماثلة ، وفيما هنا تحسين الكلام بالخبر ومماثله ، تأمل . انتهىٰ « مخلوف » .

واصطلاحاً : فيه رأيان ؛ **الأول** : هو اشتمال الصدر علىٰ جزأين مخبر عنه ومتعلقه بكسر اللام والعجز على الخبر مقيداً بمثله ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « التسبيح في الصلاة نور علىٰ نور » وعليه اقتصر الدمنهوري .

والرَّأْيُ الثاني ، وهو رأي الجمهور : أن يبدأَ المتكلمُ أو الشاعرُ بثلاثةِ أسماء : أولُها : مخبر عنه ، والثاني والثالث : متعلقان بالأول بوجه ، ثم يؤتىٰ بالخبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ، ويرتبطان بهما ارتباطاً ما ، بشرط اتحاد لفظ الخبر وما يتعلق به ؛ كقول أبي هلال العسكري ، أو ابن الرومي ، بيتاً (من الوافر) :

كـأَنَّ الكَـأْسَ فـي يـدهـا وفيهـا عقيـقٌ فـي عقيـقٍ فـي عقيـقٍ

وكقول ابن الرومي ، من الوافر :

قـرون فـي رؤوس فـي وجـوه صـلاب في صـلاب في صـلاب

وكقول الآخر في مولده صلى الله عليه وسلم :

يقـول لنـا لسـان الحـال منـه وقـولُ الحـق يَعْـذُبُ للسميـع
فيـومِـي والـزمـانُ وشَهْـرُ وضعـي ربيـع فـي ربيـع فـي ربيـع

وعليه اقتصر (ع ق) في « شرحه » .

* * *

والسابع منها : ما ذكره بقوله : (**او تدبيج**) من دبج المطر الأرض ، إذا زَينها بأنواع النبات .

وهو **اصطلاحاً** : أن يجمع بين لونين أو ألوان مختلفة في مدح أو في غيره ، لقصد الكناية أو التورية ؛ كقول أبي تمام (من الطويل) :

تردىٰ ثياب الموت حمراً فما أتىٰ لها الليل إلا وهي من سندس خضر

أي : تردى الثياب الملطخة بالدم ، فما أتىٰ عليها الليل إلا وقد صارت من سندس أخضر ، من ثياب الجنة ، فذكر لوني الحمرة والخضرة ، وكنىٰ عن الأول بالقتل ، وعن الثاني بدخول الجنة ، وعدَّه القزويني من المطابقة ، وتقدم تفصيله هناك .

* * *

والثامن منها : ما ذكره بقوله : (**استشهاد**) وهو الاستدلال .

والأقرب أنه أراد به : إتيان الشاعر ببيت أو بشطره في أثناء شعره ، مستشهداً به علىٰ ما يريد من معنىً أو حكم ؛ كقول ابن مالك في الاستشهاد على الحكم :

.... والعكس مصحوب أل وأنشدوا
لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

وتقدم تسميته تضميناً .

ويحتمل أن يريد به : أن يدعي الشاعر أو الكاتب دعوىٰ يستشهد عليها بدليل علىٰ وجه لطيف ؛ كقول أبي هلال العسكري (من مجزوء الرمل) :

كانَ لِي رُكْنٌ وَثِيقْ وَقَعَتْ فِيهِ الزَّلاَزِلْ
زَعْزَعَتْهُ نُوَبُ الدَّهْـ ـرِ وَكَرَّاتُ النَّوَازِلْ
ما بقاءُ الحجرِ الصَّلْـ ـد علىٰ وَقْعِ المَعَاوِلْ

فالبيتُ الثالث استشهاد وقد أحسن فيه ؛ لأنه أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقاً ،

ثم في صورة الاستفهام تعجباً واستبعاداً وتسلياً ، وناسَب الألفاظ وأَشْعَر بثبَاتِ مَنْ شَبَّهه بالحجرِ الصَّلِد وصبرِه وحلمِه وسكينتِه ووقاره ، لا يقال : أشعر ببخله وقلة حيائه وقسوته ؛ لأَنَّ المساقَ يَدْفَعُه . انتهىٰ « عباسي » .

* * *

والتاسع : ما ذكره بقوله : ومنها (**إيضاح**) وهو أن يؤتىٰ بعد الإبهام بما يفسره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۞ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۞ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ .

فقوله : إذا مسه الشر جزوعاً ، وإذا مسه الخير منوعاً . تفسير لهلوع ، وتقدم ما يؤخذ منه دخوله في باب الإطناب . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : الإيضاح هو أن ترىٰ في كلامك خفاءً دلالةً ، فتأتي بكلامٍ يبين المراد ويوضحه ؛ كقول مسلم بن الوليد (من الطويل) :

يــذكُــر فيــك الخيــرُ والشــرُّ كلُّــهُ وقيل الخَنا والعلمُ والحلمُ والجهلُ
فــأَلْفــاك عــن مــذمــومِهــا مُتَنَــزِّهــاً وأَلْقاكَ في محمودِها فلَكَ الفَضْلُ

فالبيت الثاني بين المراد بالأول ، وعدَّه بعضهم كالقزويني من الإطناب .

* * *

والعاشر : ما ذكره بقوله : ومنها : (**ائتلاف**) وهو أن يُؤلَّف بين ممدوحين في معنىً أو أكثرَ ، ثم يزداد لأحدهما ما ثبَتَ به فضلُه من غير نقصان للآخر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ۞ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾ ، فإنه سوَّىٰ بين داوود وسليمان في المدح بالحكم والعلم ، وزاد لسليمان ما ثبَتَ به فضلُه وهو الفَهْمُ .

ويُفسَّر الائتلافُ أيضاً بأَنْ يقال فيه : هو أن يُؤْتَىٰ بلفظ مناسب للمعنى المراد ، كما في قوله تعالىٰ حكايةً عن أَبْنَاءِ يعقوب عليه السلام : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴾ ، فإن المعنىٰ لمَّا كان فَخماً مشتملاً علىٰ أمر غريبٍ ، وهو خوفُ الهلاك بالأَسفِ ؛ إذ هو التحذيرُ عن هلاك يعقوب بطول أسفه وحزنه علىٰ يوسف . أتىٰ بتفتأ التي هي أغرب في بابها ، وبالقسم بالتاء التي هي أفخم في

حروف القسم ، وفي الائتلاف أنواع أخرىٰ ، وفيما ذكرناه كفايةٌ في تصوره . انتهىٰ « ع ق » .

وفسره الدمنهوري في « شرحه » بقوله : الائتلاف هو الجمع بين متناسبين لفظاً أو معنىً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ انتهىٰ .

وقال العباسي « في شرحه » : والائتلاف أصناف ؛ ائتلاف اللفظ مع المعنىٰ ، وائتلاف اللفظ مع اللفظ ، وائتلاف المعنىٰ مع المعنىٰ ، وائتلاف اللفظ مع الوزن ، وائتلاف المعنىٰ مع الوزن ، وائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت. . . إلىٰ آخر ما ذكره . انتهىٰ .

وعبارة الناظم في « شرحه » ومنها : الائتلاف ، وهو الجمع بين متناسبين لفظاً أو معنىً ؛ نحو : ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ .

وجعله القزويني من أنواع مراعاة النظير من الضرب المعنوي ، ومما يناسبه ما سماه بعضهم بالاشتقاق ، وهو أن يؤخذ من اللفظ لمدح أو ذم أو دعاء .

ومنه قول ابن دُريدٍ اللغوي (من السريع) :

لـو أُوحِـي النحـوُ إلـىٰ نِفْطَـوَيْـهِ		مـا كـان هـٰذا النَّحْـوُ يُقـرأُ عليـه
أحـــرقَـــه اللهُ بِنِصْـــفِ اسمِـــه		وصـــار البـــاقـي عـــويـلاً عليـه

وكقولك : يا يعقوبُ ؛ أعقبك الله خيراً ، وهو قريب من الجناس أيضاً . انتهىٰ منه .

ونفطويه المذكور في البيت : هو إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة العتكي الأزدي الواسطي ، المُلقَّبُ بنفطويه ؛ لدمَامَتِهِ وسَوادِهِ شَبَّهوهُ بالنفْطِ ، إمامٌ في النحو ، وفقيه علىٰ مذهبِ الظاهرية . انتهىٰ من « معجم الأُدَباء » .

* * *

والحادي عشر : ما ذكره بقوله : ومنها : (**استطرادٌ**) وهو أن يكون المتكلِّم في فَنٍّ من الكلام ، ثم يَنتقِل منه إلىٰ أمر مناسب له ، ثم يعودَ لما هو فيه أولاً ؛ كما في قوله تعالىٰ في حكايةِ كلام لقمان : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ، ثم انتقلَ إلى التوصية بالوالدين ، وألا يُطاوعهُما على الشرك به ، وأن

يصاحبهما في الدنيا معروفاً ، واتبع سبيلَ من أناب إليَّ ، وأنَّ إليه المرجع مُنْبئاً الإنسانَ بعلمه ، ثم عاد إلىٰ تمام حكاية لقمان ، ثم قال : ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ . . . ﴾ الآية . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارةُ « الدمنهوري » : والاستطرادُ : هو أن يكون المتكلمُ في فن من الفنون ، ثم يظهر له مِن آخر مناسبة فيُورده ، ثم يرجع إلى الأول ويقطعَ الاستطراد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾ ، فقد أخذ أولاً في ذكر قصة موسىٰ ، ثم استطرد منه إلىٰ قوله : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ . . . ﴾ إلخ ، ثم رجع إلى القصة ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴾ تأمَّلْ .

وعبارةُ الناظم في « شرحه » : والاستطرادُ هو أن تكون في فن فتُفْهِمَ استمرارَك فيه ، ثم تخرجَ عنه ثم تعودَ إليه ؛ كقوله : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾ .

مأخوذٌ من اطرد الشيء إذا أتبع بعضه بعضاً ، ومنه : الطريد للغلام يولد بعد أخيه .

وعبارة « العباسي » : والاستطرادُ هو أن تكون في شيء من الفنون ، فتُوهِمَ استمراركَ فيه وتخرُج منه إلىٰ غيره ، ثم ترجع إلى الأول ؛ فإن تمادَيْتَ في المستطرد به . . فذلك الخروج ، ولا بد من التصريح باسم المستطرد به ؛ كقول السَّمَوْءَلِ اليهودِي في قصيدتِه اللامية المشهورة (من الطويل) :

وإنَّـا لقَـومٌ لا نـرَى القتـلَ سُبَّـةً إذا مـا رأَتْـهُ عـامـر وسَلُـول

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ انتهىٰ منه .

* * *

والثاني عشر منها : ما ذكره بقوله : (**إحالةٌ**) ولعل الناظم أراد بها النوع المسمىٰ بالمؤاربة ـ بالراء المهملة والباء الموحدة ـ أخذاً من الإرب ، وهو الحاجة أو العقلُ ؛ إذ هـٰذا النوع هو أن يأتي المتكلم بما عليه فيه ملامة أو بما ينكر عليه ، فينفصل عن ذلك بتلطف من جهة عقله ، ويصل إلىٰ حاجته بذلك الانفصال .

وسمي إحالة ؛ لأن فيه تحويل الكلام عما ينكر إلىٰ غيره ، بتبديل حرف من حروفه أو بنقص أو زيادة أو نحو ذلك ؛ كقول أبي نُوَاس هاجياً لجارية الرشيد ، وهي التي اسمها خالصةُ :

لقَـدْ ضَـاعَ شِعْـري علـىٰ بـابِكـم كمـا ضَـاع حُلِـيٌّ علَـىٰ خـالصـهْ

فأَنْكَرَ عليه الرشيدُ ، فقال : إنما قُلْتُ لقَدْ ضاءَ ـ بالهمزة بعد الألف فتصحفَت الهمزةُ بالعين فاستُحسنت مؤاربتُه .

ويحتمل أن يريد الناظم بالإحالة التشبيهَ المستحسنَ ، وقد عُدَّ من البديع من جهة مجردِ الحُسن الذي فيه ؛ كقوله :

والشمسُ كالمرآة في كَفِّ الأَشلِّ

وسماه إحالةَ المشبه على المشبه به في تعريفِ حال الأول من الثاني . انتهىٰ « ع ق » .

وقال الدمنهوري في « شرحه » : الإحالةُ مصدر أَحَلْتُه علىٰ كذا كإحالةِ الغريم على المُحال عليه بدينه ، **وهي قسمان** :

جليّةٌ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ . . . ﴾ الآية .

أحال بها علىٰ قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ .

أو خفية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ . قيل : هي إحالة علىٰ قوله : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ .

فكأنه قيل : وآتينا داوود زبوراً أفدناك أنك مذكور فيه ، حيث أنزلنا عليك قولنا : ولقد كتبنا . . . إلخ ؛ لتضمنه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم علىٰ سائر الأنبياء والمرسلين . انتهىٰ منه بزيادة .

❊ ❊ ❊

والثالث عشر منها : ما ذكره بقوله : (**تلويح**) والأقرب أنه أراد به الكناية الكثيرة الوسائط ؛ فإنها تسمىٰ تلويحاً كما تقدم في محلها ، وتعد من البديع لمجرد حسنها ؛ كما في قولهم : زيد كثير الرماد ؛ لأن كثرة الرماد ينتقل منها إلىٰ كثرة الاحتراق ، ومن كثرة الاحتراق إلىٰ كثرة الطبائخ ، ومن كثرة الطبائخ إلىٰ كثرة الأَكَلَةِ ، إلىٰ كثرة المضايفة .

وهـٰذا ؛ أي : تفسير التلويح بالكناية البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم عند السكاكي .

وعند الجمهور : التلويح هو إيماء الكلام لغيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ لوَّح لقوله فيها ؛ أي : في الزبور : يا داوود ؛ قُلْ لبني إسرائيل وَأْمُرْ سليمانَ أن يقول بعدك : إن الأرض يرثها محمدٌ وأمتهُ ، وهم الحامدون ، وهم خلفاؤكُم مِن بعدكم ، لا تكون صلاتهم كالضالين ، ولا يقدِّسون الأوثانَ ، أو كما قال ؛ لأن التلويح لغة الإشارة .

* * *

والرابع عشر منها : ما ذكره بقوله : (**او تخييل**) ولعله أراد به التشبيهَ الذي كان وَجْهُ الشبه فيه تخييلياً في الطرفين ؛ كقوله :

وكــأنَّ النجــومَ بيــن دُجَــاهُ سُنَــنٌ لاَحَ بَيْنَهُــن ابتــداعُ

كما تقدم ، فإن وَجْهَ الشبهِ بين النجوم في الدجىٰ ـ جمعُ دجية ، وهي الظلمة ـ وبين السنن ـ جمع سنة ، وهي الطريقة الشرعية في الابتداع ، وهو البدع جمع بدعة ـ ظهورُ أشياء مشرقة في جنب شيءٍ أسود ، وهو في النجوم مع الظلمة حقيقيٌّ ، وفي السنن مع البدع تخييليٌّ ؛ أي : يُتخيَّل ذلك في السنن مع البِدَع ولم يتحقَّق ، كما تقدم بَسْطُ الكلام في ذلك في باب التشبيه ، فراجعه .

ويحتمل أن يُريد به التشبيهَ ، الذي وجههُ وهمي خيالي ؛ كتشبيهِ السهام بأَنْيابِ الأغوال ، في قوله :

أيقتلُنـي والمشـرفـيُّ مُضَـاجِعـي ومسنـونـةٌ زُرْقٌ كـأَنْيَـابِ أَغْـوال

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس ؛ لعدم وجودها ، ولو أدركت . . لم تدرك إلا بحس البصر ، كما تقدم ، ثم إلىٰ غير ذلك من الاحتمالات كما في « ع ق » .

وعلىٰ هـٰذا يكون ذكره تكراراً ، جمعاً للنظائر ، ولبيان أنه يكون من البديع وذلك لمجرد ما فيه من الحسن . انتهىٰ « ع ق » .

* * *

والخامس عشر منها : ما ذكره بقوله : (**وفرصة**) ولعله أراد بهـٰذا اللقب الإيجاز الذي يكون لانتهاز واغتنام فرصة تحصيل المراد ؛ أي : لاغتنام زمن تحصيل المراد بلا

تطويل ؛ فإن الإيجاز مما يعد من البديع لمجرد ما فيه من الحسن ، كما ذكرنا سابقاً ؛ **وهو قسمان :**

إيجاز القصر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ .

وإيجاز الحذف ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهلها .

ويحتمل أن يريد بها كل كلام فيه دلالة على انتهاز الفرصة قبل فواتها ، وكل وصية فيها حكمة تُنْتَهَز ويُبادر إليها كقوله صلى الله عليه وسلم : « ازهد في الدنيا . . يحبك الله ، وازهد فيما عند الناس . . يحبك الناس » انتهىٰ « ع ق » .

وفي « شرحي الناظم والدمنهوري » : الفرصة استدراجك المخاطب ؛ أي : جعلك إياه منتقلاً من درجة إلىٰ أخرىٰ أقرب منها لمقصودك ، لتأخذه ؛ أي : لتوقعه في الاعتراف بمقصودك وتسليمه إياه ، ويكون ذلك مع التنزل للخصم ، وإرخاء العنان له ، والمساهلة بتسليم بعض مقدماته ليعثر فتقوم عليه الحجة فتفحمه ؛ كقولك لمنكر المعاد : هل كنت عدماً ؟ فيقول : نعم ، فتقول له : هل كنت من ماء مهين ؟ فيقول : نعم ، فتقول له : الذي سواك من ذلك قادر علىٰ إعادتك . انتهىٰ مع زيادة من « المخلوف » .

* * *

والسادس عشر منها : ما ذكره بقوله : (**تسميط**) وهو أن يؤتىٰ في البيت بثلاث سجعات ، بشرط أن تكون تلك السجعات علىٰ غير روي البيت ؛ كقوله :

فالحقُّ في أُفق والشرك في نَفَقٍ	والكفُر في فِرَقٍ والدِّينُ في حَزَمِ

انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة « العباسي » : والتسميط أن تأتي بأجزاء البيت أو بعضها علىٰ سجع مخالف للقافية ؛ كقول مروان بن أبي حفصة (من الطويل) :

هم القوم إن قالوا أصابوا وإن دعوا	أجابوا وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا

وعبارة الناظم في « شرحه » : والتسميط كون أجزاء البيت أو بعضها علىٰ خلاف الروي ؛ كقوله : هم القوم إن قالوا . . . إلخ .

وبعد هـٰذا البيت قوله أيضاً :

هـم يمنعُـون الجـارَ حتـىٰ كـأنَّمـا لجَـارهـم بَيْـنَ السمَـاكَيـنِ مَنْـزِلُ

وكقول الخنساء (من البسيط) :

حـامـي الحقيقـةِ محمـودُ الطـريقـةِ مَيْمُـونُ الخَليقـةِ نَفَّـاعٌ وضَـرَّارُ

وهو خلاف التشطير ، مأخوذ من سمَّط القلادة ، إذا علَّقها على الصدر . انتهىٰ من « لسان العرب » .

وعبارةُ « الدمنهوري » : والتسميطُ كونُ بعض أجزاء البيت سجعاً وبعضِها خلافَ الروي ؛ بأن يجعل البيت أربع سجعات ، ثلاثٌ علىٰ رويٍ غير روي البيت ؛ كقول بعضهم في بديعيته :

فـي رأسِـه غَسـقٌ فـي وَجهِـه فَلَـقٌ فـي ثُغْـرِه نَسَـقٌ تَسْمِيـطُ دَارِهِـمِ

أي : زينةُ قومهم .

الغسق : الليلُ ، والفَلق : الصبح ، والنسقُ : الانتظام ؛ أي : هو قلادة مزيَّنةٌ لدار القوم الذين هو منهم ؛ لأن التسميط تعليقُ القلادة على الصدر ، كما قاله الناظم في « شرحه » ، وقد أُريد به المُعلَّقُ علىٰ طريقِ التشبيه . انتهىٰ منه .

* * *

والسابعَ عشَر منها : ما ذكره بقوله : (**او تعليل**) أي : ومنها نوع يسمىٰ بالتعليل ، وهو ذكر علة الحكم قبل ذكر حكم مصرح أو مفهوم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ، فإن سبق الكتاب علة النَّجَاة المفهومةِ من مجموع الكلام .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق علىٰ أمتي . . لأمرتهم بالسواك » لأن المشقة علة انتفاء الأمر علىٰ وجه الوجوب بالسواك ، وهو مفهوم من الكلام .

ومنها : قوله تعالىٰ : ﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ ﴾ ، فإن قوله : ﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ ، علة للاستواء على الجودي . انتهىٰ « ع ق » .

وفي « الحلية » : والتعليل : هو أن يريد المتكلم ذكر حكم ، فيقدِّم عليه ذِكْرَ علةِ وقوعِه ؛ كقول الصَّفِيِّ الحَلَبِيِّ :

لهـم أسـامٍ سـوامٍ غيـر خـافيـةٍ 		من أَجْلِها صار يُدْعَى الاسمُ بالعلمِ

قوله : (أسام) جمع اسم (وسوام) جمع سام ؛ أي : عالٍ .

والشاهد في قوله : (من أجلها) أي : من أجل أسمائهم المشهورة جداً صار يدعى الاسم التي هي من جملته بالعلم ، تشبيهاً له بالجبل في الشهرة . انتهىٰ « م خ » .

وفي نسخة « شرح الناظم » : (تعديل) بالدال بدَلَ اللام الأولىٰ في التعليل ؛ ويسمى : التفويف ؛ وهو سوق معان متلائمة ، في جمل مستوية الأقدار ، ومتقاربة على المقاطع ؛ كقول ابن زيدون (من البسيط) :

تِهْ أَحْتَمِلْ وَاحْتَكِمْ أَصْبِرْ وَعَزَّ أَهُنْ 		وَلِ أَخْضَعْ وَقُلْ أَسْمَعْ وَمُرْ أُطِعْ

والتعديل واقع أيضاً في جمل (سورة الكوثر) ، والظاهر أن هـٰذا من المواضع التي استفادها الناظم في تفسير (سورة الكوثر) لابنِ البَنَّاء المراكشي . انتهىٰ منه .

وفي « شرح العباسي » : ومنها التعليل : ـ بلامين ـ وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع ، فيقدم قبل ذكره علة وقوعه ؛ لكون رتبة العلة أن تتقدم على المعلول ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

فسبق الكتاب من الله علة النَّجَاة ، وقد يتقدم المعلول على العلة بحسب تركيب الكلام ؛ ويكونُ في التقدير تَقَدُّمها أصلاً ؛ كقول ابن رَشيق القَيْرَواني (من الوافر) :

سَأَلْتُ الأرضَ لِمْ جُعِلَتْ مُصلّىً 		وَلِـمْ كَـانَـتْ لَنـا طُهْـراً وَطِيبـا

فقـالَـتْ غَيْـرَ نـاطقـةٍ لِأنـي 		حَـوَيْـتُ لكـلِّ إنسـان حبيبـا

ومنه : ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ . . . ﴾ إلىٰ آخره . انتهىٰ منه .

إعرابُ البيتين

(**تطريز**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً عن الخبر المقدم ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبنية على السكون ، (**تدبيج**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**استشهاد**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف

حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**إيضاح**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**ائتلاف**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**استطراد**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**إحالة**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تلويح**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**او**) : حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبنية على السكون ، (**تخييل**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**وفرصة**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح فرصة معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تسميط**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**او**) : حرف عطف وتفصيل بمعنى الواو مبنية على السكون ، (**تعليل**) : معطوف على التوشيع ، علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالى أعلم

وجملة ما ذكره فيما تقدم من الألقابِ المُذنَّبَةِ : سبعةَ عشرَ نوعاً ، ثم شرع في ذكر الباقي منها ، **فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

تَحْلِيَــــةٌ أَوْ نَقْـــلٌ أَوْ تَخَتُّــــمُ	تَجْــرِيــدٌ ٱسْتِقْــلاَلٌ أَوْ تَهَكُّـــمُ
تَعْــــرِيــضٌ أَوْ إِلْغَـــازٌ ٱرْتِقَـــاءُ	تَنْــزِيــلٌ أَوْ تَــأْنِيــسٌ أَوْ إِيمَــاءُ
حُسْــنُ ٱلْبَيَــانِ رَصْــفٌ أَوْ مُـرَاجَعَـهْ	حُسْــنُ تَخَلُّــصٍ بِــلاَ مُنَــازَعَــهْ

والثامن عشر منها : ما ذكره بقوله : (**تحلية**) وهي عقد نثر قرآن أو حديث ؛ أي : نظمهما لا علىٰ طريقة الاقتباس ، مثال نظم القرآن قولِ الشُّقْرَاطَسِيِّ محمد بن عبد الله بن أبي زكريا يحيى بن علي (من البسيط) :

الحمــد لله مِنــا بــاعــثِ الــرســل هَــدَىٰ بــأحمــدَ مَنّــاً أَحْمــد السبــل

فعقد ؛ أي : نظم قوله تعالىٰ : ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ .

مثال نظم الحديث قول أبي العتاهية (من الوافر) :

عيـــالُ اللهِ أكـــرمُهـــم عليـــه أَبَــرُّهــم المكــارمَ فــي عِيَــالِــه

نظم قوله صلى الله عليه وسلم : « الخلق كلهم عيال الله ، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلىٰ عياله » رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وأبو نعيم في « الحلية » ، والبيهقي في « الشعب » ، ومنه قوله ؛ أي : قولُ أبي العتاهية (من السريع) :

مـــا بَـــالُ مَـــنْ أَوَّلُـــهُ نُطفَـــةٌ وجيفـــــةٌ آخـــــرهُ يَفْخَـــــرُ

نظمَ قولَه صلى الله عليه وسلم : « وما لابن آدم والفخرَ ، وإنما أوَّله نطفة ، وآخره جيفة » .

كما تقدم في مبحث العَقْد .

وأصل التحلية : من الحِلية ، سمي بها ؛ لنفاسة المعقود ، قاله الناظم « في شرحه » .

* * *

والتاسع عشر منها : ما ذكره بقوله : (**او نَقْل**) .

* * *

وفسر الدمنهوري (النقل) بقوله : والنقل قريب من التحلية ؛ لأنه عقد .

أي : نظم لا يكون فيه شيء زائدٌ علىٰ لفظهما ، بل يكون ترجمة بلفظهما عن معنىً آخر ، بأن يترجم عن المعنى المأخوذ له ، بلفظ يُرادف المأخوذَ منه ، تأمَّل . انتهىٰ « م خ » .

ولم يُمثِّل له ، وكذا العباسي لم يُمثِّل له ، وفسَّره بقوله : والنقْلُ أن يكونَ المعنى المنقولُ إليه أسهلَ من المنقول عنه ، ولعل مثاله في القرآن نَحْوُ قول بعضهم :

لَـــنْ تنـــالُـــوا البـــر حتـــىٰ تُنْفِقُـــوا مِمَّـــا تحبـــون

ومن الحديث قوله :

مـــا بـــالُ مـــن أولـــه نطفـــة وجيفـــة آخـــره يفخـــر

والله أعلم .

وعبارة « ع ق » : ومنها : (نقل) والأقرب أنه أراد به نقل كلام الغير إلىٰ غير أصله علىٰ وجه يحسن به ، كما تقدم في قول أبي الطيب في باب السرقة :

يبـس النجيـع عليـه وهـو مجـرَّد مِـن غمـده فكـأنمـا هـو مُغمَـد

والنجيع من الدم : ما كان يضرب إلىٰ سواد . قاله في « المختار » .

وقال الأصمعي : النجيع دم الجوف خاصة . قاله (بن) .

وقوله : (عليه) أي : على السيف ، وقوله : (فكأنما . . .) إلخ ؛ لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له ، فقد نقل هـٰذا المعنىٰ من الجرحىٰ والقتلىٰ إلى السيف ؛ فإنه نقله من قول الآخر :

سلبـوا وأشـرقـت الـدمـاء عليهـم محمـرة فكـأنهـم لـم يسلبـوا

فقد تقدم في السرقة المستحسنة ، وكرره هنا ، جمعاً للنظائر في موضع واحد .

ويحتمل أن يكون عبر به عن الالتفات ؛ لأنه نقل الكلام من حالة إلىٰ أخرىٰ ؛ فإنه

معدود من البديع بالوجه المذكور ؛ كقول علقمة بن عبدة :

طحَا بِك قَلْبٌ في الحِسانِ طَروبُ بُعيد الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكلِّفُنِي لَيْلَىٰ وقد شَطَّ وَلْيُها وعادَتْ عَوادٍ بيَنَنا وخُطُوبُ

والشاهد في (بك) ، و(يكلفني) بالياء التحتية ، والأصل يكلفك ؛ فإنه نقل من الخطاب إلى التكلم .

قوله : (طحا بك قلب) أي : أذهبك وأهلكك قلب (في الحسان) متعلق بطروب ؛ أي : قلب له طرب ونشاط في مراودتهن (بعيد الشباب) أي : حين ولى الشباب وكاد يتصرم ، فقوله : (بعيد الشباب) أي : بعيد ذهاب معظمه ، وبعيد : تصغير بعد ؛ للقرب (عَصْرَ حان المشيب) أي : زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم (يكلفني ليلىٰ) فاعله ضمير القلب ، وليلىٰ مفعوله الثاني علىٰ تقدير الباء ؛ أي : يطالبني القلب بوصل ليلىٰ ، والتكليف بمعنى : المطالبة ، وهو علىٰ غير بابه (وقد شط وليها) أي : بَعُدَ قربها ؛ أي : بَعدت أيامُه (وعادت عواد) أي : عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلىٰ ما كانت عليه قَبْلُ .

والخطوب جمع خطب ، وهو الأمر العظيم ، وقد تقدم هـٰذا في باب الالتفات ؛ أي : في مبحثه .

* * *

والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**او تختم**) .

وفسره الدمنهوري بقوله : والتختم عقد قرآن أو حديث ؛ أي : نظمهما اشتمل ذلك العقد والنظم علىٰ شيء من لفظهما .

وعبارة الناظم في « شرحه » : والتختم عقدُ قرآن أو حديث مشتملٌ علىٰ يسير من لفظهما .

ولم نجد من عبر بهـٰذا اللقب إلا الناظمَ وشراحَ منظومته ، إلا اليعقوبي والعباسي منهم ، فلم يذكراه في نسختهما .

مأخوذ من قولهم : فرس مختم في أشعاره بياض ، والأشعار : ما استدار بالحافر من منتهى الجلد .

وعبارة « اللسان » : يقال : فرس مختم ؛ أي : بأشاعره بياض خفي كاللمع .

مثاله قول المراكشي (من الكامل) :

وبدت لنا البغضاء من أفواههم		وصدورهم فيها أذىً وحقود

جمع حقد . أفاده في « القاموس » .

والظاهر : أن جمع المصدر للمبالغة ؛ وعقد بالشطر الأول قوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ ، وبالثاني قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ .

* * *

والحادي والعشرون : ما ذكره بقوله : (**تجريد**) أي : ومنها : التجريد .

وفسره الدمنهوري بقوله : هو نفي الملزوم لانتفاء اللازم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ أي : لم يكن منهم سؤال ، فلا يكون إلحاف ؛ أي : إلحاح .

وعبارة « ع ق » : وهو أن ينتزع من موصوفٍ موصوفٌ آخرُ مبالغةً ؛ كقولهم : لقيت من فلان صديقاً ، وقد تقدم ، فذكره هٰهنا وقد تقدم كغيره ؛ لجمع ما أمكن من النظائر ، أو لكونه من البديع .

* * *

والثاني والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**استقلال**) وأراد به جمع نوعين مستقلين في مكان واحد ، علىٰ وجه المناسبة .

ويسمىٰ في البديع : الافتنان ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ .

ففي ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ التعزية على الفناء ، وفي قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ التمدح بالبقاء ، وهما نوعان مستقلان . انتهىٰ « ع ق » .

وقال الدمنهوري : الاستقلال هو كناية عن جمل ، كل جملة منها في معناها كفاية ؛ كجمل (سورة الكوثر) ، وكقول العباس بن الأحنف (من الطويل) :

وِصالُكم صَدٌّ وحُبُّكم قِلَىً		ونُصحُكم غشٌّ وصُلْحُكم حَرْبُ

قوله : (قَلىٰ) بفتح القاف بمعنىٰ بغض .

* * *

والثالث والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**او تهكم**) وهو إيراد المقصود بصورة ضده استهزاء وسخرية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ ، مقتضى الظاهر : ذق إنك أنت الذليل المهان ، ومنه قوله : ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ . قاله الناظم في « شرحه » .

وفي « ع ق » : (التهكم) هو الإتيان بكلام يدل على الاستهزاء والسخرية ؛ كقول بعضهم في التهكم بإنسان في عقله : (فيا لَهُ مِن عَقْلٍ يرفعه الله إلىٰ أسفل) .

* * *

والرابع والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**تعريض**) .

فالتعريض : هو أن تميل باللفظ إلىٰ جانب يدل على المقصود ، لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي ، ولـٰكن مِن عرض اللفظ ـ بضم العين ـ أي : جانبه ، فهو مختص بالمركب ؛ كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة : (والله إني لمحتاج) .

فهو تعريض بالطلب بلفظ لم يوضع له ، ولـٰكن يدل عليه بالقوة والإشارة .

وفائدته : التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة .

فالأول : كتعريض ذي المروءة المستحيي من السؤال بالطلب .

والثاني : كتعريض ذي الحاجة عند أمير ونحوه .

والثالث : كقولك لمن يؤذي المسلمين : (المسلم من سلم الناس من لسانه) تشير إلىٰ نفي الإسلام عنه .

والفرق بينه وبين التلويح عند السكاكي : أن التعريض كناية عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور .

والتلويح كناية بعيدة ؛ أي : كثيرة الوسائط بين اللازم والملزوم ؛ ككثير الرماد ؛ لأن التلويح أن تشير إلىٰ غيرك من بعد ؛ والتعريض أصله العرض ـ بالضم ـ أي : الجانب . قاله الناظم في « شرحه » .

وعبارة « ع ق » : التعريض هو أن يذكر المتكلم كلاماً له معنىً ليفهم منه بالقرائن غَيْرَ ذلك المعنىٰ ؛ كأن يقول القائل في عُرْضٍ ؛ أي : جانب رجل معين يؤذي المسلمين عند حضوره ، وقامت قرينة تدل علىٰ إرادته : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإن معنىٰ هـٰذا الكلام حصر الإسلام فيمن سلم المسلمون منه ، ومن لازمه أن المؤذي في الجملة ليس مسلماً ، والمقصود إبهام أن فلاناً المعين الذي يؤذي المسلمين ليس بمسلم ، وذلك عند قيام القرينة علىٰ إرادته ، فهـٰذا الكلام يكون كناية باعتبار ذلك اللازم ، وتعريضاً باعتبار ذلك المعين بالقرينة ، ويكون بديعاً لما تقدم .

* * *

والخامس والعشرون منها : ما ذكره بقوله : **(او إلغاز)** .

والإلغاز : تعميةُ المراد ؛ أي : تغطيته ، من ألغز في الكلام ، إذا غَطَّىٰ مراده . قاله المصنف .

وعبارة « ع ق » : ومنها اللغز ، وهو التعمية في الكلام وإخفاء معناه ، ويسمىٰ : رَمْزاً ، ومعايايا ، ومحاجاة ، وعويصاً ، وملاحن العصر .

كقول بعضهم في اللغز بالقلم : (ذو خضوع راكعٌ ساجدٌ ، ودمعه من خيفة جارٍ ، يواظب الخمس لأوقاتها ، منقطعٌ في خدمة الباري) .

أراد بالخمس الإصبع ، لا الصلوات ، وبالباري من يبري القلم . انتهىٰ منه .

وعبارة « العباسي » : واللغز أن يجيء المتكلم بعدة أوصاف في ألفاظ مشتركة من غير الموصوف ، ويشير بها إلىٰ مقصود مجهول ، أو باسم حروفه قابلة للتغيير ، أو للتوجيه ، فإذا أراد كشف الموصوف . . نبه عليه بتصحيف شيء من حروف الهجاء ، أو بدلها في وصف أو نقص شيء منها أو زيادته ، أو وجه من غير هـٰذه الوجوه .

فالأول : كقول محيي الدين في الخيمة (من الطويل) :

ومضروبة من غير ذنب أتت به ... إذا ما هدى الله الأنام أظلت

والثاني : كقوله في اسم عثمان (من السريع) :

حروفه معدودة خمسة ... إذا مضىٰ حرف تبقىٰ ثمان

فإن لم ينبه عليه بشيء من ذلك . . كان استخراجه بدقة إعمال الفكر في أوصافه ، وعدوا ذلك عيباً في اللغز ، وقالوا : إنه يغير بابه . انتهىٰ .

* * *

والسادس والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**ارتقاء**) .

هو الترقي ؛ أي : الانتقال من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ في الوجه المراد ؛ نحو : لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان .

وإنما قيدنا بالوجه المراد ؛ ليخرج قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ علىٰ قول الجمهور ، من تفضيل الرسل على الملائكة ؛ إذ الوجه الذي أريد الترقي فيه علىٰ ما فسروه ، وهو عدم الولد الذي هو في الملائكة أشمل .

وفي هٰذا رد على الزمخشري الذي استدل بالآية علىٰ تفضيل الملائكة على الرسل .

وتمام هٰذه الآية : ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ .

* * *

والسابع والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**تنزيل**) ، والمراد به : التنزل ، الذي هو عكس الترقي ، وهو الانتقال من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو قولك : لا يعجز عن فعل هٰذا : الأمير ولا الوزير .

وإنما قلنا المراد به التنزل ؛ لأنه أنسب بالمقام ؛ لأنه من تنزل اللازم ، لا من نزل المضعف المتعدي .

وأما قوله في النظم : (**تنزيل**) الذي هو مصدر نزل المضعف المتعدي . . فلعله لضرورة استقامة الوزن .

* * *

والثامن والعشرون منها : ما ذكره بقوله : (**او تأنيس**) ، وهو تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه ، أو قبل عتابه ؛ كقولك لمن يخافك إذا سرق لك شيئاً : سامحك الله ، لم فعلت كذا ؟

وكقوله تعالىٰ : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ انتهىٰ من « الناظم » .

وعبارة « الدمنهوري » : والتأنيس هو تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه ؛

كقولك لمن مات منه ولد : إن الله قد قضىٰ بالموت علىٰ كل أحد ، وأجزل الثواب لمن صبر ، وإن ولدك قد مات .

* * *

والتاسع والعشرون : ما ذكره بقوله : (**او إيماء**) وترادفه الإشارة ، وهو عند السكاكي الكناية القليلة الوسائط ، دون خفاء في الملزوم ؛ كقول البحتري (من الكامل) في مدح محمد بن علي بن عيسى القمي الكاتب وآل طلحة بن محمد بن السائب بن مالك :

أوما رأيت المجد ألقىٰ رحله   في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد مُلْقِياً رحله في آل طلحة بلا تحول ، علىٰ طريق الاستعارة بالكناية ، كما هو ظاهر . . لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة ؛ لعدم وجدانه في غيرهم ، بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف ، وهي ظاهرة .

ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها ، فيصدق بالواحدة ، كما في البيت .

وبعدم الواسطة مع الظهور ؛ كعريض القفا في البَلَهِ بناء علىٰ ظهوره عرفاً ، والبَلَه ـ بفتحتين ـ سلامةُ القلبِ من أدوائها ، ومنه حديث : « أكثر أهل الجنة البُلْهُ » ، والبله ـ بضم فسكون ـ جمع أبله ؛ كحمر وأحمر .

والأبله : من سلم قلبه من أدواء القلوب ؛ من العجب ، والكبر ، والحسد مثلاً .

والفرق بين التلويح ، والرمز ، والإيماء ، والإشارة : أن التلويح ما كثرت وسائطه ولفظة ما واقعة على الكناية ؛ أي : كناية كثرت وسائطها ؛ نحو : كثير الرماد .

والرمز كناية قلت وسائطها مع خفاء في الملزوم ؛ كعريض القفا ، وعريض الوسادة ، كناية عن البله ؛ لأن الأصل فيه الإشارة إلىٰ قريب بشفة ، أو حاجب .

والإيماء : كناية قلت وسائطها دون خفاء ؛ كطويل النجاد ، وكالبيت المذكور آنفاً .

وأما الإشارة . . فمرادفة للإيماء ، كما ذكرناه آنفاً .

وفي نسخة « اليعقوبي » بدل الشطر الأخير ، من البيت الأخير :

تعريض او تهكم ولغز   إيماء او إشارة ورمز

وكذا في نسخة « العباسي » .

ثم قال (ع ق) : قوله : (إيماء او إشارة ورمز) أي : ومنها الإيماء والإشارة والرمز ، وتقدم أنها لنوعين من الكناية ، وأن الإيماء والإشارة مترادفان ، وهي نوع من البديع ، كما ذكرنا ، وذلك باعتبار مطلق الحسن الذي فيها ، وتقدم أن الإيماء والإشارة لما لا خفاء فيه من الكناية مع قلة الوسائط كالبيت المذكور آنفاً أعني : (أوما رأيت المجد ألقىٰ رحله . . .) إلخ ؛ فإنه كناية عن اتصاف آل طلحة بالمجد ، ولا خفاء به .

وتقدم أن الرمز كناية عما فيه خفاء مع قلة الوسائط ؛ كقولهم : عريض القفا كناية عن البله ؛ فإنها خفية ؛ لأن اللازم فيها يتوقف علىٰ معرفة مقتضىٰ أثر التشريح في عرض القفا .

ويحتمل أن يريد بالإشارة نوعاً من أنواع البديع يسمىٰ بها ، وهو الأولىٰ .

وذلك النوع هو ذكر معان جمة في لفظ قليل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ ، فإنه يتضمن انقطاع المطر ، ومادة الماء من الأرض ، وذهاب ما علىٰ وجه الأرض منه ، وهـٰذا في الحقيقة مع إيجاز القصر وسموه إشارة إلىٰ كونه من البديع ؛ كما أشرنا إليه . انتهىٰ منه .

❊ ❊ ❊

والثلاثون منها : ما ذكره بقوله : (**حسن البيان**) .

وهو كشف المعنىٰ وإيضاحه بسهولة ؛ إما بإيجاز أو بإطناب أو بمساواة ، وهو وإن كان يرجع إلىٰ نفي التعقيد اللفظي والمعنوي ، يعد من هـٰذا الفن ، كما ذكرنا .

وذلك باعتبار مجرد حسنه ؛ كقوله تعالىٰ في الإيجاز : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ .

وكقوله في الإطناب حكايةً عن موسىٰ عليه السلام : ﴿ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ .

ويحتمل أن يريد به نوعاً سماه بعضهم : التفسير ، وبعضهم : التبيين ، وهو أن يكون في أول الكلام إجمال ما ، فيؤتىٰ بعده بما يبينه ؛ كقوله : (غيث وليث ؛ فغيث حين تسأله عرفاً ، وليث إذا الهيجاء ضرغام) .

فقد فسر وجه كونه غيثاً ، ووجه كونه ليثاً بما أوضحه ، ولم يبق فيه إجمالاً .

* * *

والحادي والثلاثون منها : ما ذكره بقوله : (رَصْفٌ) بالراء المفتوحة مع سكون الصاد ، وهو وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنىً ولفظاً ووجهاً ، ولا يتم ذلك علىٰ أكمل حال إلا في كلام الله تعالىٰ ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم .

ويسمىٰ هٰذا النوع بالمبالغة كما تقدم في الضرب المعنوي ، ولا يتفطن إليه إلا ذكي يتصفَّحُ وجُوهَ التراكيب ، ويتفطَّنُ دقائقها .

تأمل في (سورة الكوثر) ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو يعلىٰ والطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، ولفظ أبي يعلىٰ : « قال : يا بني قصي ، يا بني هاشم ، يا بني عبد مناف ؛ أنا النذير ، والموت المغير ، والساعة الموعد » .

قال الهيثمي في « المجمع » : رواه أبو يعلىٰ ، ورجاله رجال الصحيح ، غير ضُمام بن إسماعيل ، وهو ثقة .

قال الناظم في « شرحه » : الرَّصْفُ : هو الضمُّ الشديدُ ، ومنه : رَصْفُ الحجارة .

* * *

والثاني والثلاثون منها : ما ذكره بقوله : **(او مراجعة)** .

وهي : حكاية التقاول والتحاور بأوجز عبارة وأرشق سبك وأسهل ألفاظ ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ .

ومنه قول أبي نواس (من مجزوء الرمل) :

قـــال كَـــلاَّ قُلْـــتُ مَهْـــلاً ... قـال قُـل لِـي قُلْـتُ فَـاسْمَـع
قَـــالَ صِفْـــهُ قُلْـــتُ يُعطِـــي ... قـــال صِفْنِـــي قُلْـــتُ تمنـــع

وقبل هٰذين البيتين :

قـــال لـــي يـــومـــاً سليمـــا ... نُ وبَعـــضُ القـــول أَشْنَـــع
قـــال صِفْنِـــي وعليـــاً ... أَينـــا أَتْقَـــىٰ وأَنْفَـــع

انتهىٰ من « شرح الناظم » .

قال العباسي في « شرحه » : والمراجعة أن يحكي المتكلمُ مراجعةَ القول ، جَرَتْ بينه وبين محاورٍ له ، بأوجز عبارة ، وأعدلِ سبك ، وأعذبِ لفظ .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ فهٰذا بعض آية ، فيه ثلاث مراجعات ، جمَعَتْ الخبرَ والطلبَ ، والإثباتَ والنفي ، والتأكيد والحذف ، والبشارة والنذارة ، والوعدَ والوعيد . انتهىٰ منه .

* * *

والثالث والثلاثون منها : ما ذكره بقوله : (**حسنُ تخلص**) وهو ملائمة الخروج من فن من الكلام إلىٰ فن آخر ، ويسمىٰ : براءة المخلص ؛ كقول زهير بن أبي سَلْمَىٰ (من البسيط) :

إنَّ البخيـلَ ملـوم حيـثُ كـان ولَـ　　　　كِـن الجَـواد علـىٰ عَـلاَّتـه هَـرِمُ

انتهىٰ منه .

وقوله : (**بلا منازعة**) كمل به البيت ، وأراد به أنه لا نزاع في كون التخلص الحسن معدوداً من البديع .

وقدمه هنا جمعاً للنظير كما اتفقت له ، وإلا . . فكان ينبغي له ذكره مع حسن الابتداء والاختتام ، كما فعل غيره ، وسنشير إليه هناك .

* * *

ثم هٰذه الألقاب التي ذنب بها الناظم قد علمت كما أشرنا إليه ، وبينا فيما تقدم أن منها ما هو تكرار ، ذكره لجمع ما أمكن واتفق له من النظائر ، ومنها ما هو ليس بتكرار .

ثم منها ما اطلعت علىٰ تفسيره في غيرها من الكتب ، ومنها ما لم أطلع علىٰ تفسيره ، وفسرناه نحن بما رأيناه أقرب إليه معنىً في الأصل ، ولو علىٰ علىٰ وجه البعد ، مع التنبيه علىٰ ذلك ، وأنه علىٰ وجه الاحتمال .

وقد تكلفنا في ذلك تكميلاً للغرض من استيفاء مسائل النظم ، والتكلم عليها جميعاً وإنما تكلفنا فيها كما في مسائله فيما قبلها ؛ لعدم وجود شرح نكتفيه في مسائله إلا شرحاً

لبعض المصريين ، وجدناه بعد وصولنا في شرحنا هـٰذا إلى السرقات الشعرية بيد من هو به ضنين ، فلم يدعه لنا إلا ليلةً واحدةً .

ثم إنا وجدناه مع ذلك غير مفيد ما يحتاج إليه ؛ لتصحيف وقصور فيه ، حتىٰ أهمل أشطاراً وأبياتاً منه .

وقد أطلعناه تلك الليلة ، علىٰ هـٰذه الألقاب التي زادها الناظم على « التلخيص » فوجدنا جُلها فسرها لكونه واضحاً ، وما فسر منها لم يحرره كل التحرير .

ونسأل الله تعالىٰ أن يتقبل ذلك من صاحبه ؛ لإتيانه بما استطاع ، وجعل علمنا وعلمه لوجهه الكريم ، آمين يا رب العالمين .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**تحلية**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**نقل**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو ، (**تختم**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**تجريد**) : معطوف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**استقلال**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع . . . إلخ .

(**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**تهكم**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تعريض**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**إلغاز**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**ارتقاء**) : معطوف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**تنزيل**) : معطوف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**تأنيس**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع . . . إلخ .

(**او**) : حرف عطف مبني على السكون ، (**إيماء**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**حسن البيان**) : حسن معطوف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، حسن : مضاف ، البيان : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**رصف**) : معطوف بعاطف مقدر على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**او**) : حرف عطف بمعنى الواو مبني على السكون ، (**مراجعة**) : معطوف على التوشيع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**حسن تخلص**) : حسن معطوف بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، حسن : مضاف ، تخلص : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**بلا منازعة**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، لا : اسم بمعنىٰ غير ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف مبنية على السكون ، منازعة : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من حسن ؛ لأنه وإن كان نكرةً ، فقد تخصص بالإضافة ، فجاز مجيء الحال منه ، تقديره : حالة كون حسن تخلص معدوداً من الألقاب المذنبة المذكورة قبله ، والغرض منه تكميل البيت ، كما مر في الحل .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

فصل : فيما لا يعد كذباً

لم أر من البلاغيين من عقد فصلاً لهـٰذه المسألة ، وهـٰذا يدل علىٰ ظهور أثر العلم الشرعي على الناظم . انتهىٰ من هامش « شرح الناظم » .

وَلَيْسَ فِي ٱلإِيهَامِ وَٱلتَّهَكُّمِ وَلاَ ٱلتَّغَالِي بِسَوَى ٱلْمُحَرَّمِ
مِنْ كَذِبٍ وَفِي ٱلْمِزَاحِ قَدْ لَزِبْ بِحَيْثُ لاَ مَنْدُوحَةَ عَنِ ٱلْكَذِبْ

قوله : (**وليس في الإيهام**) : الجار والمجرور خبر مقدم لليس ، (**والتهكم ولا التغالي**) : معطوفان على الإيهام ، وقوله : (**بسوى المحرم**) : متعلق بالتغالي ، والمراد بالتغالي : الغلو والمبالغة في الشيء (**من كذب**) : من زائدة ، كذب : اسم ليس مؤخر عن خبرها ، والمراد بالإيهام : التورية ، وبالتهكم : السخرية ، وبالتغالي : الغلو والمبالغة في وصف الشيء ، ما لم يكن حراماً أو كفراً ؛ كوصف الأمير بأنه غلب أهل السماء ؛ فإنه حرام لكونه كذباً بحتاً ، وكمن يصفه بأنه عارض قدرة الله تعالىٰ بقوته ، فهـٰذا كفر وشرك .

والمعنىٰ : وليس كذب في الإيهام ولا في التورية ولا في التغالي ؛ أي : ولا في الغلو والمبالغة في وصف شيء بغير محرم ، كما مر مثاله آنفاً .

والحاصل : أنه ليس في التورية كذب ؛ لأنها من المعاريض التي تغني عن الكذب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يمازح بقصد التورية ، كما روي : أن عجوزاً جاءته صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ؛ ادع الله لي أن يدخلني الجنة ، فقال لها : « يا أم فلان ؛ إن الجنة لا تدخلها عجوز » ، فولت تبكي ، فقال : « أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز ؛ إن الله تعالىٰ يقول في كتابه : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ۝ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ۝ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ » .

وعن أنس بن مالك أن رجلاً استحمل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إني حاملك علىٰ ولد الناقة » ، فقال : يا رسول الله ، ما أصنع بولد الناقة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وهل تلد الإبل إلا النوق » .

وليس أيضاً في التهكم كذب ؛ لوقوعه في القرآن في مواضع كثيرة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

لأن إخراج الشيء في صورة ضده مع قرينة الاستهزاء أبلغ في الدلالة على المقصود ، فخبره مطابق للواقع قطعاً ، ولأنه مما صورته الكذب ، وليس منه .

وليس أيضاً في التغالي ؛ أي : في الغلو والمبالغة في وصف الشيء بغير محرم مدحاً كان أو ذماً . . كذب ، إذا قصد المبالغة ؛ كقولك : زيد أصدق من في الأرض ، أو أكذب من فيها ، إذا قصد المبالغة في وصفه بالصدق أو بالكذب .

أما إذا كان غلوه في وصفه يوصل إلىٰ حرام ، أو إلىٰ شرك بالله . . فلا يجوز ؛ أما كونه كذباً حراماً . . فكما إذا وصف الأمير بأنه غلب أهل السماء .

وأما كونه شركاً . . فكما إذا وصفه بأنه بلغ من القوة إلىٰ أن صار يعارض القدر ؛ لأنه حرام كذب ، أو شرك بهتان .

ومن الغلو المحرم قول المتنبي (من الكامل) :

لو كان صادف رأس عازر سيفه　　　في يوم معركة لأعيا عيسىٰ
لو كان لج البحر مثل يمينه　　　ما انشق حتىٰ جاز فيه موسىٰ

قال العكبري : وهٰذا من الإفراط الذي لا يحتاج إليه ، نعوذ بالله منه .

وقول المتنبي أيضاً (من الطويل) :

كأني دحوتُ الأرضَ مِن خِبْرَتِي　　　كأَني بَنَى الإسكندرُ السَّدَّ مِن عَزْمِي

وهٰذا من الغلو والإفراط والجهل . انتهىٰ من هامش « شرح الناظم » .

ومنه قول ابن النبيه (من الطويل) :

غزال أراد الله إطفاء فتنة　　　بعارضه فاستأنفت فتنة أخرىٰ

فهٰذا كله معدود من الكفر ، لا من المبالغة المحمودة .

وإنما المزاح بالكذب من غير تورية أو تهكم . . فمحرم قطعاً ؛ لأن العبث لا يبيح محرماً ، وإلىٰ هـٰذا أشار الناظم بقوله :

(**وفي المزاح قد لزب**) : وهو من باب فرح ؛ بمعنىٰ : لزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ ما ذكر من الإيهام والتورية والتهكم والسخرية .

وقوله : (**في المزاح**) : متعلق بـ (لزب) ، والباء في قوله : (بحيث) زائدة ، والظرف متعلق بـ (لزب) .

والمعنىٰ : ولزم قَصْدُ ما ذكر من التورية والسخرية في المزاح ، حيث لا مندوحةَ ولا منجا ، ولا ملجأ ، ولا مهرب ، ولا سعة ، ولا غنىٰ عن الكذب ؛ لئلا يكون ذلك المزاح كذباً حراماً .

أي : ولزم ارتكاب ما ذكر من التورية والسخرية وقصده إذا أراد المزاح ؛ لتكون له مندوحة وسلامة عن الكذب ؛ لأن المزاح العاري عن الكذب هو الحلال ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يمازح في بعض الأحيان ، لـٰكن لا يكون إلا حقاً ، كما مر من الأمثلة .

روى الإمام أحمد في « مسنده » ، والترمذي في « جامعه » وفي « الشمائل » : عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إني لا أقول إلا حقاً » قال بعض أصحابه : فإنك تُدَاعِبُنَا يا رسولَ الله ، فقال : « إني لا أقول إلا حقاً » والحديثُ صححه بعضهم .

قال الناظم في « شرحه » : (لَزِب) أي : لزم ، والمندوحة : المَحِيصُ ، والمُتَّسعُ ، والمَخْرَجُ . انتهىٰ منه .

وعبارة « ع ق » : ثم لما كان من جملة ما ذكر في الفن البديع : الإغراق والغلو والتهكم ، وكل منها دال علىٰ ما لم يقع . . نبه علىٰ أن فيها عيب الكذب لِتُتَّقَىٰ ، فقال : (وليس في الإغراق) إلا المحرم من الكذب ؛ إذ هو أن يُدَّعَىٰ وجودُ وصف مستحيل عادةً لا عقلاً ؛ كقوله :

ونُكْرِمُ جارَنا ما دامَ فينا　　　ونُتْبِعُهُ الكرامةَ حيثُ كانا

فإن إتْباعَ الإكرام للجار حيث كان بعد ارتحاله محال عادةً إذ لم يقع .

(و) كذا ليس (في التهكم) من كذب إلا المحرم ؛ إذ هو أن يوصف الشيء بوصف ليس فيه ، علىٰ وجه الاستهزاء والسخرية ؛ كقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ .

(ولا) في (التغالي) أي : في الغلو إلا المحرم مِن كذب ؛ إذ هو أن يُدَّعىٰ وجود وصف محال لا يمكن وجوده عقلاً وعادةً ؛ كقوله :

وأَخَفْتَ أهلَ الشركِ حتىٰ إنه لتَخَافُكَ النُّطَفُ التِي لم تُخلق

فخَوْفُ النطف مستحيل عقلاً وعادةً .

فقوله : (سوى المحرم مِن كذب) : عائدٌ للمسائل الثلاثة ، كما قررناه فيها ، فيجب اجتنابها ، إلا لوَجْهٍ يُجوِّز الكذبَ ، أو ينفيه بالتجوز .

أما التغالي والإغراق . . فرُبما يُسْهِمُ الحكمُ فيهما ، علىٰ بَحْثٍ فيهما ؛ لإطباقِ أهل الفن في استعمالهما ؛ لأن القصد فيهما المبالغة ، وهي جائزة ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : « أما فلان . . فكان لا يضع عصاه عن عاتقه » .

وأما التهكم . . فلا كذب فيه ، ولا تحريم فيه ، كيف وقد قال الله تعالىٰ فيه : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ .

فأنت ترىٰ هـٰذا الكلام مع كونه من بيان الحكم الشرعي الذي لا يناسب الفن غير مطابق لما علم وتقرر ، والله أعلم بالصواب .

ثم أشار إلىٰ أن المزاح جائز ما دام فيه مندوحة عن الكذب ؛ لمناسبته لذكر حكم الثلاثة قبله من الامتناع لأجل الكذب ، فقال :

(وفي المزاح قد لزب) : أي : قد لزم في المزاح ، لزب إذا لزم (**الحث**) : أي : يلزم الإنسان حثه ؛ أي : حرصه (**في مندوحةٍ**) : أي : علىٰ وجود مندوحة (**عن الكذب**) : في ذلك المزاح ، ففي بمعنىٰ علىٰ ، والمجرور علىٰ تقدير مضاف كما قدرناه .

وأطلق الحثُّ على الحِرْص على الشيء تجوزاً ، وكون المزاح لا بد فيه من الصدق صحيح ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « إني لأَمْزَحُ ، ولا أقولُ إلا حقاً » .

وذلك كما ورد أن عجوزاً طلبت منه أن يدعو لها بدخول الجنة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « العجائزُ لا يَدخُلْنَ الجنةَ » فلما اشتد عليها ما قيل . . أخبر أنهن لا يدخُلْنَها وهن عجائز ، بل وهنَّ أبكار ، عرب أتراب . انتهىٰ من « ع ق » .

إعرابُ البيتين

(**وليس في الإيهام والتهكم**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، ليس : فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر مبني على الفتح ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الإيهام : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والتهكم : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، التهكم : معطوف على الإيهام ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لليس .

(**ولا التغالي**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، لا : زائدة زيدت لتأكيد النفي المفهوم من ليس ، مبنية على السكون ، التغالي : معطوف على الإيهام ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**بسوى المحرم**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، سوىٰ : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، سوىٰ : مضاف ، المحرم : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الأسماء الثلاثة قبله ؛ أعني : الإيهام والتهكم والتغالي .

(من **كذب**) : من حرف جر زائد مبني على السكون ، كذب : اسم ليس مؤخر عن خبرها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، والتقدير : وليس كذب كائناً في الإيهام والتهكم والتغالي ؛ أي : الغلو حالة كون كل منها ملتبساً بغير المحرم ؛ أي : واقعاً في غير الحرام ، وجملة ليس من اسمها وخبرها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

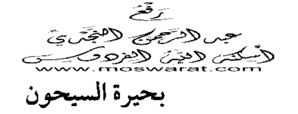
(**وفي المزاح قد لزب**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، المزاح : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بلزب المذكور بعده .

(**قد**) : حرف تحقيق مبني على السكون ، لزب : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من الإيهام والتهكم .

(**بحيث**) : الباء زائدة مبنية على الكسر ، حيث : ظرف مكان في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، لافتقارها إلى المضاف إليه ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات من قبل وبعد ، والظرف متعلق بلزب أيضاً ، والتقدير : وقد لزب الإيهام أو التهكم في المزاح ، حيث لا مندوحة ولا مخرج عن الكذب موجود . . إلا بقصد أحدهما فيه ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة ليس علىٰ كونها مستأنفة .

(**لا مندوحة عن الكذب**) : لا نافية تعمل عمل إن ؛ تنصب الاسم وترفع الخبر مبنية على السكون ، مندوحة : في محل النصب اسم لا ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، عن : حرف جر مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، الكذب : مجرور بعن ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور متعلق بمندوحة ؛ لأنه اسم مكان أو مصدر ميمي ، وخبر لا محذوف جوازاً ، تقديره : حيث لا مخرج عن الكذب موجود ، وجملة لا من اسمها وخبرها في محل الجر مضاف إليه لحيث .

والله سبحانه وتعالى أعلم



خاتمة

والخاتمة لغةً : آخر الشيء وما يختم به ويكمل ، وآخر العمر ـ أحسن الله ختامنا على كلمة التوحيد ، وعملِ الطاعاتِ المُخْلَصةِ لوجهه الكريم ، آمين ـ .

واصطلاحاً : اسم لجملة من العلم مشتملة على مسائل ، أو مسألةٍ لها مبدأ ونهاية .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه في الدارين آمين :

وَيَنْبَغِي لِصَاحِبِ ٱلْكَلاَمِ تَأَنُّقٌ فِي ٱلْبَدْءِ وَٱلْخِتَامِ
بِمَطْلَعٍ حَسَنْ وَحُسْنِ ٱلْقَالِ وَسَبْكٍ اَوْ بَرَاعَةِ ٱسْتِهْلاَلِ
وَٱلْحُسْنُ فِي تَخَلُّصٍ اَوِ ٱقْتِضَابْ وَفِي ٱلَّذِي يَدْعُونَهُ فَصْلَ ٱلْخِطَابْ
وَمِنْ سِمَاتِ ٱلْحُسْنِ فِي ٱلْخِتَامِ إِرْدَافُهُ بِمُشْعِرِ ٱلتَّمَامِ

ثم أشار الناظم إلىٰ موضعين ينبغي للمتكلم أن يتأنق ويزين بهما ، بأن يختار فيهما حسن الكلام ، وذكرهما بعد البديع وما التحق ؛ لأن تخصيص الأحسن بهما غير واجب بالذات ؛ إذ لا يخل بالبلاغة ، فقال :

(**وينبغي لصاحب الكلام**) أي : ينبغي للمتكلم شاعراً كان أو كاتباً (**تأنق**) واختيار للكلام الحسن ؛ أي : ينبغي له أن يتأنق ؛ أي : أن يأتي بالكلام المُنتطقِ ؛ أي : المُعْجِب ؛ يقال : تأنق في الروضة ، إذا اختار الأحسنَ في اقتطاف أزهارها (**في البدء والختام**) أي : تأنُّقهُ الحاصلُ بإتيانهِ بالكلام الحسن المعجب : ينبغي أن يكون في ابتداء كلامه وفي اختتامه .

وإنما ينبغي له التأنق في الابتداء والاختتام ؛ لأن الابتداء أول ما يسمع من الكلام ، فإذا كان معجباً . . أعان على الإقبال علىٰ ما بعده ، وإلا . . مجه السمع ومج ما يرد بعده ولو كان حسناً ؛ لذهاب الوهم ونظره إلىٰ أن يكون الكلام علىٰ نمط واحد ، والاختتام

آخر المقصود ، فإذا كان حسناً لذيذاً . . أَنْسَتْ لذته ما سبقه من هجنة ، فكان أهلاً للقبول والمدح ، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله :

فحُسْـــنُ الابتـــداءِ أوَّلُ الكـــلامِ وحُسْـــنُ الاختتـــامِ آخـــرُ المـــرام

وهٰذا البيتُ موجود في النسخة التي شرح عليها (ع ق) .

أي : إنما ينبغي له التأنق في الابتداءِ ؛ لأن الابتداء أولُ الكلام ، فحسنُه مطلوب ليقع الإقبالُ علىٰ ما بعده ، فتكون له فائدةٌ من وقوع الإقبال علىٰ ما بعده .

قوله : (وحسن الاختتام آخر المرام) أي : وإنما طلب التأنق في الاختتام ؛ لأن الاختتام آخر المقصود من الكلام ، فحسنه يُنسِي هجنة ما قبله ، فجملته يكون أهلاً للمدح والقبول ، وإلا . . أنست هجنته ما حسن قبله ، فكانت جملته أهلاً للرفض وأحق بالروم من العيب الكائن في ختامه .

فالابتداء الحسن كالطعام الحلو يبتدأ به ؛ ليحرص الآكل علىٰ ما بعده ؛ لتوهم وجود مثل حلاوته بعده ، والاختتام الحسن كالطعام الحلو ؛ يختم به الآكل ؛ لتنسي به مرارة ما قبله ، والقبيح فيهما كالمر من الطعام فيهما ؛ فهو يفيد العكس . انتهىٰ « ع ق » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : أي ينبغي لكل متكلم ؛ من شاعر ، أو خطيب ، أو كاتب : أن يتأنق في مبتدأ كلامه وفي منتهاه ما استطاع .

أما الأول . . فإنه موجب لإقبال نفس السامع وجاذب لها ، حتىٰ ينعشق بسببه إلىٰ ما بعده ، فتطلع على المقصود .

وأما الثاني . . فليكون للنفس عند آخر عهد به التذاذ يزيل ما سبق لها من الإملال .

فهما بمنزلة المبالغة في إكرام الضيف حين قدومه ، وحين توديعه ؛ ففي الأول ائتلاف ، وفي الثاني إبقاء ثنائه وحبه .

وذكر الناظم موضعين من مواضع التأنق في الكلام ؛ وهما الابتداء والانتهاء ، وأدخل موضعاً ثالثاً ؛ وهو الانتقال في حسن الابتداء ، خلافاً للقزويني ، ولعل عنده أن الانتقال يعد ابتداءً إضافياً ، فهو مشترك مع الابتداء الحقيقي في مطلق الابتداء . انتهىٰ من هامش « شرح الناظم » .

وقوله : (**بمطلع حسن وحسن القال. . .**) إلىٰ آخر البيتين ساقط من نسخ « اليعقوبي » و« العباسي » ، ثابت في نسخ « الدمنهوري » و« شرح الناظم » .

والباء في قوله : (**بمطلع حسن**) سببية متعلقة بتأنق ؛ أي : ينبغي له تأنق ؛ أي : تزين الابتداء بسبب إيراد مطلع حسن في الابتداء ، والمراد حسنه حسناً زائداً علىٰ حسن غيره ، مما ليس بمطلع ، وكذا يقال فيما بعده .

وقوله : (**وحسن القال**) عطف علىٰ مطلع من عطف السبب على المسبب بالنظر لوصفه (**وحسن القال**) بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل ، وهو بالقاف في أكثر النسخ ، وبـ (الفال) في نسخة المصنف .

وقوله : (**وسبك**) معطوف على القال ؛ أي : وحسن سبك ، والقال : مصدر قال يقول قولاً وقالاً بمعنى : المقول ، وهو ؛ أي : حسن السبك يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير المُلبِس ، وبأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ، وبأن تكون المعاني مناسبة لألفاظها ، من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف ، وعلى العكس ، بل يصاغان صياغةً تناسب وتلائم .

وقوله : (**او براعة. . .**) إلخ ، الظاهر : أن أو قبلها حذف وبعدها حذف ؛ أي : لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال ، أو مع براعة. . . إلخ .

ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطفت ؛ أي : وختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع ، تأمل . انتهىٰ « م خ » .

قال الناظم في « شرحه » : فمن محاسن الابتداء أن يكون المطلع عذباً حسن السبك جيد التركيب ، غريباً صحيح المعنىٰ ، غير مشتمل علىٰ ما يتشاءم به ، ومن عذوبة المطلع وجودته قول امرىء القيس في تذكار الأحبة والمنازل (من الطويل) :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل

وكقول أشجع السلمي في وصف الدار بتهنئة (من الكامل) :

قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الأيام

ومنها ؛ أي : ومن محاسن الابتداء براعة الاستهلال ، وتسمىٰ بالإلماع ـ بكسر

الهمزة ـ مصدر ألمع الرباعي بمعنىٰ : صير الشيء لامعاً ، ثم استعمل في براعة الاستهلال ، بجامع التحسين ؛ وهي أن يقدم في أول الكلام ما يكون إشارةً إلىٰ ما سيق الكلام لأجله ؛ كقول محمد بن عبد الله الخازن يهنىء الصاحب بن عباد بمولود لبنته (من البسيط) :

بشرىٰ فقد أنجز الإقبال ما وعدا وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

وكقول أبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة البويهي في المرثية (من الوافر) :

هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم حسن ابتسامي فقولي مضحك والفعل مبكي

ومنه : مطلع (سورة النور) : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ ، فإن مطلعها تضمنت ما سيقت لأجله ؛ وهو الأحكام ، وعليه أوائل أكثر تصانيف العلماء ؛ كقول بعض النحويين : (الحمد لله الذي جعل اللسان العربي أشرف لسان) .

ومن محاسن الابتداء : صفة الانتقال من المطلع إلى المقصود ، **وهو ثلاثة أقسام** :

أحدها : **التخلص** ؛ وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما .

الثاني : **الاقتضاب** ؛ وهو الانتقال إلىٰ ما لا يلائمه .

الثالث : **فصل الخطاب** ، وهو متوسط بينهما ؛ وهو الانتقال إلىٰ ما يقرب من التخلص ؛ بأن يشوبه شيء من الملاءمة ، وعده بعضهم قسماً من الاقتضاب .

ومنه قولهم بعد حمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله : أما بعد . . فإنه كذا وكذا ، فهو انتقال مجرد عن رعاية الملاءمة ، لـكن لم يؤت به فجأةً ، بل جيء بما يدل على التعلق والارتباط ؛ فأشبه التخلص بذلك .

ولم يذكر الناظم كأصله **حسن المطلب** ، وهو أيضاً مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ ؛ وهو أن يخرج إلىٰ غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم موصله إليه ؛ كقوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لأنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة ؛ لأنه أسرع إلى الظفر به ، كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء .

فلو زاد من الرجز :

كـذاك حسـن مطلـب قـد ثبتـا وذا بتقـديـم وسيلـة أتـىٰ

.. لكان أحسن . انتهىٰ « عباسي » .

وقوله : (**ومن سمات الحسن في الختام** . . .) البيت ، لا حاجة إلىٰ هـٰذا البيت علىٰ ما قررناه ، وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها الناظم .

ويوجد في بعض النسخ بعد قول الناظم :

وينبغـي لصـاحـب الكـلام تـأنـق فـي البـدء والختـام
بحسـن الابتـداء بـالإلمـاع وحسـن الاقتضـاب والإبـداع
فـي آخـر عـذوبـة التـركيـب وجـودهـا فـي المطلـع الغـريـب
ومـن سمـات الحسـن فـي الختـام . . . .

. . . إلخ ، وهو علىٰ هـٰذه النسخة جدير بالذكر .

والباء في قوله : (بحسن) للسببية ، متعلقة بتأنق ، وكذا الباء في قوله : (بالإلماع) بمعنىٰ براعة الاستهلال علىٰ ما سيأتي ، متعلقة بحسن .

(وحسن الاقتضاب) معطوف علىٰ حسن ، وكذا الإبداع ، وقوله : (عذوبة التركيب) مبتدأ ، خبره جملة (وجودها . . .) إلخ .

وهـٰذا أعني قوله : (عذوبة) ، مكرر مع قوله أولاً : (بحسن الابتداء بالإلماع) علىٰ ما قررناه . انتهىٰ « مخلوف » .

قال الناظم في « شرحه » : وهـٰذا الذي ذكرناه مضمون الأبيات .

والـ(تأنق) : من تأنق في الرياض تتبع ما يعجبه ويحبه من محاسنها ، والأنيق من كل شيء العجيب الحسن ، والمؤنق المعجب .

و(مطلع الكلام) : مفتتحه ، ومطلع الشمس : مفتتح طلوعها .

والـ(سهل) علىٰ ما في نسخة الناظم : ما لا صعوبة فيه ولا اعوجاج لسلامته .

و(الفأل) : بالفاء ، في قوله : (وحسن الفال) علىٰ ما في نسخة الناظم الكلمة

الطيبة ، وكان يعجبه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن فيه حسن الظن بالله سبحانه وثقة بالله تعالىٰ ، والـ(براعة) : من برع الرجل ـ بالضم ـ براعةً ، إذا فاق غيره في علم أو غيره ، وبرع ـ بالفتح ـ بروعاً وبراعةً أيضاً ، إذا جاد رأيه .

والـ(استهلال) : رفع الصوت ، وأصله شدة انصباب السحاب ؛ يقال : انهل السحاب واستهل : اشتد انصبابه ، أو من تهلل البرق إذا لمع .

وتهلل الوجه انبسط ، وسمي القمر هلالاً ؛ لرفع الصوت عند رؤيته ، و(الاقتضاب) : الاقتطاع والارتجال ، و(فصل الخطاب) : ما يفصل به بين كلامين .

وقد أجمع فحول البيان علىٰ أنه (أما بعد) ، ومنه : ما يكون بلفظ هٰذا ؛ كقوله تعالىٰ بعد ذكر أهل الجنة : ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ .

فهو اقتضاب يقرب التخلص ؛ لكون الواو بعده للحال ، وهٰذا إما خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : الأمر هٰذا ؛ أو محذوف الخبر ؛ أي : هٰذا كما ذكر .

وقد يذكر معه الخبر ؛ نحو : ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ﴾ .

قوله : (**ومن سمات الحسن في الختام** . . .) إلخ ؛ أي : من محاسن الكلام ختمه بما يؤذن بانتهائه ، بحيث لا يبقىٰ للنفس بعده تشوف لما يقال ؛ كقوله :

بقيتَ بقاء الدهر يا كهف أهله		وهٰذا دعاء للبرية شامل

وجميع خواتم سور القرآن ينقطع تشوفُ النفس بتمامها ، وذلك في غاية الظهور ، فتدبرها . . تجد فيها العجبَ العُجاب .

والضمير في (إردافه) للكلام ، والإرادف : الإتباع ، وخاتم كل شيء : آخره . انتهىٰ منه .

وحاصل معنىٰ هٰذه الأبيات : ينبغي للمتكلم شاعراً كان أو ناثراً : أن يتبع الأنق ـ بفتح النون على الأصح ـ والأحسن في أول الكلام وآخره .

فالأول : موجب لإقبال نفس السامع .

والثاني : يزيدها إقبالاً علىٰ ما مضىٰ ، وجابر لما قد يقع قبله من التقصير في التعبير ؛ فالأول يكون بحسن الابتداء ؛ لأنه أول ما يقرع السمع ، وأحسنه ما يسمىٰ بالمطلع ،

ويسمىٰ بالإلماع ، ويسمىٰ براعة الاستهلال ؛ وهو أن يقدم في أول كلامه إشارةً إلىٰ ما سيق الكلام لأجله .

ومن محاسن الابتداء صنعة الانتقال من المطلع إلى المقصود ، وهو ثلاثة أقسام ؛ أحدها : التخلص ، وثانيها : الاقتضاب ، وثالثها : فصل الخطاب ، كما مرت بتفصيلها .

ومن حسن الكلام ؛ أي : من علامة حسن الكلام ختمه بما يشعر بتمامه ، بحيث لا يكون بعده للنفس تشوف ؛ كقوله :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله　　　وهـٰذا دعاء للبرية شامل

أي : يا من هو لأهله كالكهف في الإيواء إليه عند الضيق ، وهـٰذا دعاء ؛ أي : إن هـٰذا الدعاء ببقائك دعاء لجميع البرية ؛ لانتفاعهم جميعاً به .

وفيه إشارة إلى التمام ، بتعميم الدعاء ؛ لأنه يذكر في تمام الكلام عادةً . انتهىٰ « م خ » مع « الشارح » .

وحاصل ما ذكره : أن المتكلم ينبغي له أن يتحرىٰ أحسن الكلام في الابتداء وأحسنه في الاختتام ، حتىٰ يكون ما بدأ به وتخلص فيه وختم به أعذب لفظاً من غيره ؛ بألا يكون تنافر لفظه .

وأحسن سبكاً ؛ بألا يكون فيه تعقيد لفظي ولا معنوي ، مع رعاية ما يمكن من البديعيات فيه .

وأصحَّ معنىً ؛ بألا يصح نقضه ولا إبطاله ولا التكذيب فيه بعدمِ المطابقة ؛ كما مرت أمثلته .

وأحسن الانتهاء ما أذن بانتهاء الكلام ، حتىٰ لا يبقىٰ للنفس تشوف إلىٰ شيء آخر وراءه ، وإليه أشار بقوله علىٰ ما في بعض النسخ :

(**ومن سمات**) أي : من علامات (**الحسن**) الموجبة لأكمليته (**في الختام**) أي : في ختام الكلام : (**إردافه**) أي : إرداف حسن الختم ؛ أي : إتباعه (**بمشعر التمام**) أي : أن يجعل مع حسن الختام ما يشعر بأن الكلام قد تم ؛ بحيث لا يبقىٰ للنفس تشوف لشيء آخر بعده ؛ كقوله : (بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله . . .) البيت .

إعراب الأبيات الأربعة

(**وينبغي لصاحب الكلام**) : الواو استئنافية مبنية على الفتح ، ينبغي : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، لصاحب : اللام حرف جر مبني على الكسر ، صاحب : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بينبغي ، صاحب : مضاف ، الكلام : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (**تأنق**) : فاعل ينبغي ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**في البدء والختام**) : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، البدء : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتأنق ؛ لأنه مصدر لتأنق الخماسي ، والختام : الواو عاطفة ، الختام : معطوف على البدء مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**بمطلع حسن وحسن القال**) : الباء حرف جر مبني على الكسر ، مطلع مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتأنق أيضاً ، حسن : صفة لمطلع ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون لضرورة الوزن ، وهو مشتق ؛ لأنه صفة مشبهة من حسن الثلاثي .

(**وحسن القال**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، حسن : معطوف علىٰ مطلع ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو من عطف السبب على المسبب ، بالنظر إلىٰ وصفه . انتهىٰ « م خ » ، حسن : مضاف ، القال : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وسبك**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، سبك : معطوف على القال وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة ؛ أي : وحسن سبك وصوغٍ .

(**او براعة استهلال**) : أو حرف عطف مبني على السكون ، براعة : معطوف علىٰ

محذوف ، تقديره : وينبغي لصاحب الكلام : تزيين الكلام في البدء والختام ؛ بمطلع حسنٍ ، وقالٍ حسنٍ وسبكٍ حسنٍ بدون براعة استهلال ، أو مع براعة استهلال ، براعة : معطوف على البراعة المقدرة ، ولٰكنه علىٰ حذف مضاف ، كما قدرناه ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، براعة : مضاف ، استهلال : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**والحسن في تخلص**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، الحسن : معطوف علىٰ تأنق علىٰ كونه فاعلاً لينبغي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : وينبغي لصاحب الكلام : الحسنُ في تخَلُّصٍ ، في : حرف جر مبني على السكون ، تَخلُّصٍ : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بالحسن ؛ لأنه مصدر لحسن الثلاثي .

(**او اقتضاب**) : أو حرف عطف بمعنى الواو ، مبنية على السكون ، اقتضاب : معطوف علىٰ تخلص ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**وفي الذي يدعونه فصل الخطاب**) : عاطفة مبنية على الفتح ، في : حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الذي : اسم موصول في محل الجر بفي ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : في تخلص ، علىٰ كونه متعلقاً بالحسن .

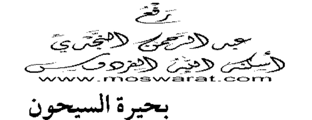
(**يدعونه**) : يدعون فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والهاء : ضمير متصل في محل النصب مفعول أول مبني على الضم ؛ لأن دعا هنا بمعنىٰ سمىٰ ، يتعدىٰ لمفعولين ، فصل : مفعول ثان لدعا منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، الخطاب : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير المفعول .

(**ومن سمات الحسن في الختام**) : الواو استئنافية ، من : حرف جر مبني على

السكون ، سمات : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، سمات : مضاف ، الحسن : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره في الختام : في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الختام : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الحسن ؛ أي : حالة كونه واقعاً في الختام .

(**إردافه بمشعر التمام**) : إرداف مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وخبر المبتدأ ، الجار والمجرور في قوله : (ومن سمات الحسن) ، بمشعر : الباء حرف جر ، مشعر : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، مشعر : مضاف ، التمام : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بإرداف ؛ لأنه مصدر لأردف الرباعي ، والتقدير : وإرداف الختام بمشعر التمام كائن من سمات الحسن في الختام ؛ والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم



قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

هَـٰذَا تَمَـامُ ٱلْجُمْلَـةِ ٱلْمَقْصُـودَهْ	مِـنْ صَنْعَـةِ ٱلْبَـلاَغَـةِ ٱلْمَحْمُـودَهْ
ثُـــمَّ صَـــلاَةُ ٱللهِ طُـــولَ ٱلأَمَـــدِ	عَلَـى ٱلنَّبِـيِّ ٱلْمُصْطَفَـىٰ مُحَمَّـدِ
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ٱلأَخْيَـــارِ	مَـا غَـرَّدَ ٱلْمُشْتَـاقُ بِـٱلأَسْحَـارِ
وَخَـرَّ سَـاجِـداً إِلَـى ٱلأَذْقَـانِ	يَبْغِـي وَسِيلَـةً إِلَـى ٱلـرَّحْمَـٰـنِ
تَـمَّ بِشَهْـرِ ٱلْحِجَّـةِ ٱلْمَيْمُـونِ	تَتْمِيـمِ نِصْـفِ عَـاشِـرِ ٱلْقُـرُونِ

ثم لما فرغ الناظم من مقصوده . . أخبر بذلك شكراً لموفقه ـ جل وعلا ـ علىٰ نعمة توفيقه وتيسيره ؛ ثم صلىٰ على النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي هو الوسيلة العظمىٰ في وصول هـٰذه النعمة إليه ، فقال : (**هـٰذا**) البيت ، الذي قبل هـٰذا البيت .

وقال الدمنهوري : والمشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة ؛ إذ ليست مقصودةً بالذات . انتهىٰ منه .

قال المحشي : والظاهر أن المشارَ إليه الخاتمة ، أو البَيْتُ الذي قَبْلَ هـٰذا ؛ يعني قوله : ومن سمات الحسن في الختام . . . إلخ ؛ لأن تمام بمعنىٰ متمم ، وهو إنما يكون بما ذكرنا . انتهىٰ « م خ » .

والمعنىٰ : (**هـٰذا**) أي : قولنا : إردافه بمشعر التمام (**تمام**) أي : متمم ونهاية ، (**الجملة المقصودة**) لنا ؛ أي : التي قصدنا أن نجمعها مشتملةً علىٰ جل ما يُحتاج إليه ؛ (**من**) بيان (**صنعة**) ، وقواعد فنون (**البلاغة المحمودة**) تلك البلاغةُ عند كل أحد ؛ لأن بها يعرف إعجاز القرآن المؤدي لتمام اليقين ، وذلك نهاية السعادة في الدنيا والآخرة .

وسماها صنعة ؛ لأنها تتعلم وتكتسب بالاشتغال بها ؛ كاكتساب الصنائع .

قال الشارح : والبلاغة هنا عبارة عن فني المعاني والبيان ؛ فإطلاقها على البديع علىٰ سبيل التغليب ، وإنما كانت محمودة ؛ لأن بها يطلع علىٰ أسرار كلام الله تعالىٰ ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ منه .

والصنعة وكذا الصناعة الحرفة ، والعلوم الصناعية هي ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلىٰ جنسه ، ووضع كل شيء بمحله .

وأطلق علىٰ علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله علىٰ ذلك . قاله الناظم في « شرحه » .

(**ثم**) نقول : (**صلاة الله**) وهي تشريفه وتعظيمه لنبيه صلى الله عليه وسلم حالة كون تلك الصلاة دائمةً (**طول الأمد**) وباقيةً بقاء الأبد ، والأمدُ وكذا الأبدُ ظرف يستغرق لما يستقبل من الزمان .

والقصد منه التأبيد لا التقييد ، كائنة (**على النبي المصطفىٰ**) أي : المختار من بين الأنبياء والمرسلين للمحبوبية العظمىٰ ، ولختم الرسالة ، وللشفاعة العظمىٰ ، ولِلِواء الحمد يوم القيامة آدم ومن دونه تحت لوائه صلى الله عليه وسلم يومئذٍ ، (**محمد**) الذي هو أَعْرَفُ مِن أَنْ يُعرفَ في ملكوت السماوات والأرض ، وفي عالم الدنيا والآخرة برفعة الله عز وجل ذِكره مع ذِكره ؛ كما قال في كتابه العزيز : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ .

وختم الناظم قصيدته بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما بدأها بها ؛ لتحصل بركاتها في النهاية كما هي في البداية (**و**) صلاته أيضاً علىٰ (**آله**) صلى الله عليه وسلم وهم أقاربه المؤمنون ؛ من بني هاشم وبني المطلب ، وقيل : الأتقياء من أمته ، وهٰذا أنسب بمقام الدعاء ؛ ليعم الدعاء ، (**و**) علىٰ (**صحبه**) صلى الله عليه وسلم جمع صاحب علىٰ غير قياس بمعنى الصحابي : وهو من لقيه وآمن به ولو لم يره على المشهور ، ولا روىٰ عنه ولا طالت صحبته .

وقوله : (**الأخيار**) صفة لكل من الآل والصحب ؛ أي : أخيار هٰذه الأمة وغيرهم بشرف صحبته صلى الله عليه وسلم ، جمع خير علىٰ غير قياس أيضاً ، وهو ذو الفضل والشرف والمزية .

ثم أبَّدَ الصلاة علىٰ من ذكر بما يناسبها فقال : (**ما غرد**) من التغريد ، وهو في اللغة : رفعُ الصوتِ وتطريبهُ ، كما في « القاموس » و« اللسان » .

وفسَّره الناظم في « شرحه » بقوله : وهو رفعُ الصوت بالبُكاءِ من شدة الحزن المُثِير لاحتراق القلب ؛ أي : ما صاح وناح (**المشتاقُ**) بالتغنِّي والبكاءِ بالقرآن والأذكار (**بالأسحار**) أي : في أوان الأسحار .

والمشتاق من الاشتياق ، وهو وكذا الشَّوْقُ . . شدةُ رغبة القلوب في لقاء المحبوب والاشتياق المشارُ إليه في النظمِ : يصح أن يراد به اشتياقُ المريدين إلى الله سبحانه وتعالىٰ ، ويؤيده ما بعده ، ويصح أن يُراد به اشتياقُ المؤمن إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده ما قبله .

واشتياقُ المريد إلى الله سبحانه : إما لمحبة معرفته والوصول إليه ؛ وهو شوقُ السالكين .

أو لحُب لقائه ، وهو شوق العارفين المشارُ إليه في الحديث : « من أحب لقاء الله . . أحب الله لقاءه ؛ ومن كره لقاءَ الله . . كره الله لقاءه » متفق عليه .

قوله : (**بالأسحار**) الباء فيه بمعنىٰ في ، وهو جمع سحر ، وفي « اللسان » : هو آخرُ الليل قبل الفجر ، أو الثلثُ الأخير . انتهىٰ ، وقيل : السدسُ الآخر من الليل .

وخَصَّ الأسحار بالذكر ؛ لشرفِه ، ولأن تغريدَ أهلِ الشوق وبكاءَهم فيه أكثرُ من سائرِ الأوقات ؛ لفراغِ القلب فيه عن الشواغل ، وحضورِه فيه ، ولأربابِ المراقبة فيه غنائمُ وفتوحاتٌ وتجلِّيَاتٌ لا يصفها لسانٌ ، ويكفي في شرفِه وفضيلتِه حديث : « نزولِ الله إلى السماء الدنيا ، في الثلثِ الأخير من الليل » متفق عليه .

ونصوصُ القرآن تدل علىٰ شرفه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلۡعِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ * ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ﴾ من (آل عمران) .

والمعنىٰ : وصلاة الله علىٰ جميع من ذكر دائمة مدة دوام تغريد المشتاق وبكائه بالقرآن والأذكار في الصلاة وقت الأسحار ، وذلك لا ينقطع إلىٰ وقت رفع القرآن وقبض أرواح المؤمن في آخر الزمان ، والمراد به التأبيد لا التقييد ، كما مر .

وقوله : (**و**) ما (**خَرَّ**) المشتاقُ وسقط معطوف علىٰ غرد ؛ أي : ما سقط حالة كونه (**ساجداً**) لله تعالىٰ بأعضاء سجوده (**إلى**) الأرض جانبَ (**الأذقان**) متعلق بِخَرَّ ؛ أي : خرَّ ساجداً إلىٰ ناحية الأذقان وهي الأرض .

والأذقان جمع ذقن : وهو مجمع اللحيين اللذين تنبت عليهما الأسنان السفلىٰ ،

فكأنه قال : ما خر إلى الأرض قاصداً للسجود على الأرض بجبهته .

وجملة قوله : (**يبغي**) حال من فاعل خر ؛ أي : وما خر المشتاق إلى الأرض ساجداً لله ، حالة كونه يبغي ويطلب بسجوده أن يكون ذلك السجود (**وسيلةً**) أي : وصلة (**إلىٰ**) حصول رضا (**الرحمـٰن**) له وقربةً إلى الرب المنعم لعباده بجميل الإحسان وأنواع الإنعام .

وإنما قلنا إن الصلاة يناسبها ما أبدت به ؛ لأنها عبادة ، وما أبدت به وهو السجود كذلك عبادة .

قال الناظم في « شرحه » : وتخصيص السجود بالذكر ؛ لأنه أعظم خصال الصلاة وأقرب تقربات العبد إلىٰ ربه ؛ إذ الصلاة شرعت للخشوع والخضوع والتذلل لله تعالىٰ .

ومراتب الخضوع في الصلاة **ثلاثة** :

القيام ؛ لأن فيه إجلالاً ، كما يقوم العبد لسيده إذا حضر ، ولله المثل الأعلىٰ .

ثم الركوع ؛ لأن فيه إشارة إلىٰ تواضع العبد لربه ، بانحطاطه إلىٰ جهة الأرض ودنوه منها .

ثم السجود وهو نهايتها ؛ لأن فيه مباشرة الوجه الذي هو أشرف الأعضاء بالأرض التي هي أسفل الجهات .

وأعظم ما يكون شوق المشتاقين وبكاؤهم في حالة السجود ، حتىٰ إن بعض المريدين ليكاد ينفطر قلبه فيه ، وربما مات فيه من شدة الحزن والشوق ، وهو أعون شيء علىٰ رقة القلب وزوال القساوة منه ، فمن ابتلي بداء القساوة . . فعليه بكثرة السجود وتطويله ، والتضرع إلى الله سبحانه فيه ؛ فإن الدعاء فيه لا يرد ، والعيان يشهد لذلك ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

وقولنا : (**يبغي وسيلةً**) أي : يبغي ويطلب قربةً بذلك السجود إلى الله سبحانه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ .

وقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ ، وأما الوسيلة المسؤولة للنبي صلى الله عليه وسلم . . فهي منزلة في الجنة ، كما ذكر صلى الله عليه وسلم .

وقولنا أيضاً : (**يبغي**) : من بغىٰ ، من باب رمىٰ ، وهو فعل مشترك بين التعدي واللزوم ، يستعمل تارةً بمعنىٰ تعدىٰ ، ومنه : ﴿ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ، ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ ، وتارةً بمعنىٰ طلب ، وهو المراد هنا ، وأكثر ما يستعمل في هـٰذا المعنىٰ بتاء الافتعال .

و(**الرحمـٰن**) اسم من أعظم أسماء الله تعالىٰ ، وله أسرار وبركة عظيمة ، فمن واظب علىٰ ذكره حتىٰ غلب عليه منه حال . . فيشاهد من أسراره وعجائبه إن شاء الله تعالىٰ ما لا يدخل تحت حصر ، ولظهور بركته أدخل في البسلمة ، التي هي أمان ورحمة لهـٰذه الأمة ، وبها يندفع كثير من مردة الشياطين ، إلا أن يسلط الله تعالىٰ . . فله الأمر كله . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

ثم أخبر الناظم بتاريخ تمام نظمه بقوله : (**تم**) هـٰذا النظم بفتح التاء المثناة فوق من التمام ، فهو قاصر بمعنىٰ كمل ، وفاعله ضمير يعود على النظم .

والباء في قوله : (**بشهر**) وفي نسخة « ع ق » : (بعشر) بمعنىٰ في ؛ أي : تم وكمل هـٰذا النظم في شهر ذي (**الحجة الميمون**) أي : المبارك ؛ لأن فيه الحج والعيد الأكبر (**تتميم**) بالجر صفة ثانية لشهر ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ؛ أي : متم ، وفي نسخة « شرح الناظم » : (متم) فلا يحتاج إلىٰ تأويل ؛ أي : تم هـٰذا النظم في آخر شهر ذي الحجة المبارك ، المتم ذلك الشهر (**نصف عاشر القرون**) أي : المتم نصف القرن العاشر ، والقرن : مئة سنة ، والقرن العاشر المئة الأخيرة من الألف ، ونصف القرن العاشر خمسون سنة .

والمعنىٰ : تم هـٰذا النظم وكمل تأليفه في آخر العام الأخير من خمسين سنة ، التي هي نصف القرن الواحد ؛ أي : تم في تاريخ (٣٠/ ١٢/ ٩٥٠) تسع مئة وخمسين عاماً ؛ أي : تم في العام الذي تم به نصف عاشر القرون ، وهو مكمل خمسين ، ونصف القرن هو آخر عام خمسين .

وعبارة الناظم في « شرحه » : قوله : (الميمون) أي : المبارك ، صفة أولىٰ لشهر ذي الحجة ، وكيف لا يكون ذو الحجة كذلك ، وهو مشتمل على الحج الذي هو من أعظم العبادات ؛ لاشتماله علىٰ كثير من المناسك الشرعية ، وزيارة بيت الله الحرام ،

وزيارة سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم ، وهو أعظم مجامع المسلمين ، ولا يغيب عنه قطب ولا بدل ولا أحد من أولياء الله تعالىٰ ، إلا من لم يمكنه ذلك . انتهىٰ من « شرحه » .

وقد وقع في بعض النسخ بعد البيت الأخير من هٰذه الأبيات :

أبيـاتهـا إحـدىٰ وتسعـون أتـت ومئتـان عـدهـا فقـد ثبـت

لعله نظمه بعض طلبة الناظم في عدد أبيات هٰذه المنظومة ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

إعراب الأبيات الخمسة

(**هٰذا تمام الجملة المقصودة**) : ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه مبني على السكون ، ذا : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، تمام : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، تمام : مضاف ، الجملة : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، المقصودة : صفة للجملة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**من صنعة البلاغة المحمودة**) : من حرف جر مبني على السكون ، صنعة : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في المقصودة ، تقديره : حالة كون تلك الجملة المقصودة كائناتٍ من صنعة وقواعد البلاغة المحمودة ، صنعة : مضاف ، البلاغة : مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، المحمودة : صفة للبلاغة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ثم صلاة الله طول الأمد**) : ثم حرف عطف وترتيب مبني على الفتح ، صلاة : مبتدأ والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، صلاة : مضاف ، ولفظ الجلالة :

مضاف إليه مجرور على التعظيم ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، طول : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، طول : مضاف ، الأمد : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : في الأمد الطويل ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المبتدأ ، تقديره : ثم صلاة الله حالة كونها دائمةً طول الأمد ومديد الزمن .

(**على النبي المصطفىٰ**) : علىٰ حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، النبي : مجرور بعلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ثم صلاة الله حالة كونها دائمةً طول الأمد كائنة على النبي المصطفىٰ ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : هـٰذا تمام الجملة المقصودة ، علىٰ كونها مستأنفة ، المصطفىٰ : صفة للنبي ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من اصطفى الخماسي ، (**محمد**) : بدل من النبي ، أو عطف بيان له ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وآله وصحبه الأخيار**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، آل : معطوف على النبي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، آل : مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسرة ، والإضافة فيه لتشريف المضاف ، وصحبه : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، صحبه : معطوف على النبي ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر لما مر آنفاً ، **الأخيار** : صفة لكل من الآل والصحب ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه جمع خَيْر ـ بفتح الخاء وسكون الياء ـ أو خَيِّر ـ بكسرها مع التشديد ـ مثل هين وهين ، ولين ولين بمعنىٰ خائرٍ ، اسم فاعل من خار الثلاثي ، من باب باع .

(**ما غرد المشتاق بالأسحار**) ما : مصدرية ظرفية مبنية على السكون ، غرد : فعل

ماض مبني على الفتح ، المشتاق : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، بالأسحار : الباء حرف جر بمعنىٰ في ، مبني على الكسر ، الأسحار : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بغرد ؛ لأنه فعل ماض ، وجملة غرد من الفعل والفاعل صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف المقدر متعلق بخبر المبتدأ ، والتقدير : صلاة الله كائنة علىٰ من ذكر مدة تغريد المشتاق في الأسحار ، وبكائه فيها بالأذكار وصياحه بها .

(**وخر ساجداً إلى الأذقان**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، خر : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المشتاق ، ساجداً : حال من فاعل خر ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**إلى الأذقان**) : إلىٰ حرف جر بمعنىٰ علىٰ مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الأذقان : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بخر ، ولـٰكنه علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : خر علىٰ نواحي الأذقان وجوانبها ؛ يعني : على الجبهة والأرنبة ، وجملة خر من الفعل والفاعل في محل الجر معطوفة علىٰ جملة غرد علىٰ كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، تقديره : ثم صلاة الله كائنة علىٰ من ذكر من النبي وآله وصحبه مدة تغريد المشتاق في الأسحار ومدة خروره علىٰ جوانب الأذقان ، حالة كونه ساجداً لله تعالىٰ .

(**يبغي وسيلةً إلى الرحمـٰن**) : يبغي فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المشتاق ، وسيلةً : مفعول يبغي منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، إلىٰ : حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الرحمـٰن : مجرور بإلىٰ ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بوسيلة ؛ لأنه اسم مصدر لتوسل الخماسي ؛ أي : يبغي ويطلب بسجوده توسلاً وقرباً إلى الرحمـٰن ، وجملة يبغي من الفعل والفاعل في محل النصب حال من الضمير المستتر في خر ؛ أي : وخر ذلك المشتاق على الأذقان ، حالة

كونه يبغي ويطلب بخروره عليها توسلاً وقرباً إلى الرحمـٰن ـ سبحانه جل وعلا ـ أو حال من الضمير المستتر في ساجداً ، تقديره : أي خر ساجداً ، حالة كونه يبغي ويطلب بسجوده توسلاً وقرباً إلى الرحمـٰن ، فتكون حالة متداخلة .

(**تم بشهر الحجة الميمون**) : تم فعل ماض بمعنىٰ كمل مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على النظم المعلوم من المقام ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، بشهر : الباء حرف جر بمعنىٰ في ، مبني على الكسر ، شهر : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بتم ؛ لأنه فعل ماض ، شهر : مضاف ، الحجة : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ولـٰكنه علىٰ تقدير مضاف ، تقديره : في شهر ذي الحجة ، حذفه لضرورة النظم ، الميمون : صفة أولىٰ لشهر ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**تتميم**) : مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وفي بعض النسخ (متم) علىٰ صيغته ، صفة ثانية لشهر ، مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، تتميم : مضاف ، (**نصف**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، نصف : مضاف ، (**عاشر**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، عاشر : مضاف ، (**القرون**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

تتمة

قوله (**عاشر القرون**) وهو جمع قرن وفي قدر مدته أحد عشر قولاً :

قيل : لكل عقد من العشرة إلىٰ ثمانين ، فتلك ثمانية أقوال ، وقيل : مئة سنة ، وهـٰذا هو القول المشهور في عرف الناس ، وإياه قصد الناظم في نظمه ، وقيل : القرن مئة وعشرون سنة ، وقيل : من عشر إلىٰ مئة وعشرين سنة ، فصاحب هـٰذا القول يسمي كلاًّ من العشرة والمئة والعشرين وما بينهما قرناً . انتهىٰ من « الملوي مع الصبان على السلم » .

إعراب البيت المزيد في بعض النسخ

أبيـاتهـا إحـدىٰ وتسعـون أتـت ومئتـان عـدهـا فقـد ثبـت

(**أبياتها**) : أبيات مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، أبيات : مضاف ، والهاء : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه مبني على السكون ، (**إحدىٰ**) : جزء خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (**وتسعون**) : الواو عاطفة مبنية على الفتح ، تسعون : معطوف علىٰ إحدىٰ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح ، وجملة (**أتت**) جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، أتىٰ بها لغرض تكميل العروض .

(**ومئتان**) : الواو عاطفة ، مئتان : معطوف علىٰ إحدىٰ علىٰ كونه خبر المبتدأ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**عدها**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ومضاف إليه ، (**فقد**) : الفاء زائدة زيدت لاستقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون ، (**ثبت**) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العد ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وعدها ثابت هـٰكذا حقاً ، والجملة الاسمية معطوفة على الجملة التي قبلها بعاطف مقدر ، وغرضه بسوقها تكميل البيت ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمتاب مما وقع في تسطيرنا هـٰذا من زلة القلم ، وهفوة القدم .

* * *

نسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يمنحنا جزيل الثواب ، وأن يحفنا بألطافه الخفية يوم المآب ، إنه علىٰ ما يشاء قدير ، وبالإجابة وجزيل الإحسان جدير ، وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم وأتباع التابعين إلىٰ يوم الدين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

والحمد لله رب العالمين

* * *

وهٰذا آخر ما أردنا تسطيره من شرح هٰذه المنظومة المباركة ، في الرابع ، من الثالث ، من الأول ، من الثالث ، من الثالث ، من الخامس عشر ، من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات ، وأزكى التحيات ، في تاريخ : (٢٤/١/١٤٣٣) من هجرة سيد السادات ، وقاسم العطايا من رب البرايات ، عليه أفضل الصلاة والسلام وعلىٰ آله وجميع الصحابات ، دائمين متلازمين إلىٰ يوم الحشر والقيامات ، آمين آمين ألف ألف مرات ، يا رب البريات ، يا واسع المغفرة والرحمات .

وما أحسن قول بعضهم :

لا يخلو جسد من حسد ... فالكريم يخفيه واللئيم يبديه

وقول الآخر :

إن الكريم الذي لا مال بيده ... مثل الشجاع الذي في كفه شلل

والمال مثل الحصا ما دام في يدنا ... فليس ينفع إلا حين ينتقل

* * *

وقد وقع الفراغ من تصحيح هٰذا المجلد الثاني بيد مؤلفه في منتصف الساعة السادسة ، من ليلة الأربعاء التاسعة ، من رجب الفرد ، من تاريخ (٩/٧/١٤٣٣) من الهجرة المصطفية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، آمين يا رب آمين .

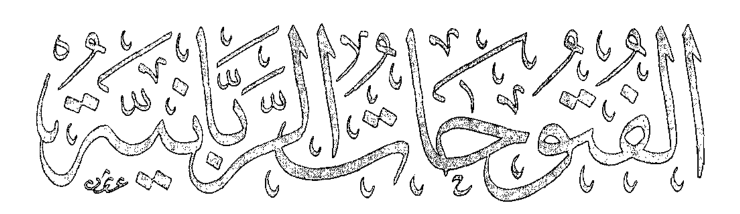
* * *



محتوى الكتاب

* * *

صدر للمؤلف



على القصيدة الصبانية

المسمى

فتح الجواد المنان على منظومة الصبان

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

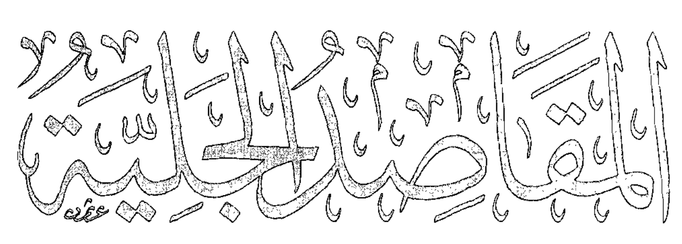
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

صدر للمؤلف



على القصيدة الخزرجية
في فني العروض والقافية

الملقب بـ

الجواهر البارزة من خبايا الرامزة
في فني العروض والقافية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

صدر للمؤلف



على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

زيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

صدر للمؤلف



في سماء علم المنطق
على السلم المنورق

والكنز المكتم في إيضاح ما انبهم
من معاني ومباني متن السلم

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

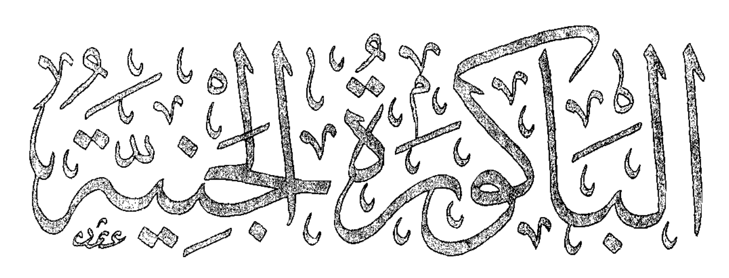
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

صدر للمؤلف



مِنْ قِطَافِ إِعْرَابِ الآجُرُّومِيَّةِ

وَيليه

هَدِيَّة أُولي العِلْم والإنصَاف في إعراب المُنادى المُضَافِ

جمع وتأليف

مُحَمَّدِ الأَمِين بن عَبْدِ اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيّ
العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكِرِّي البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

صدر للمؤلف



في حلّ وفكّ معاني ومباني التّقريظات

جمع وتأليف

مُحمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرميّ
العلويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّي البويطيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com